

فتح القريب المحيّر

في شرح كتاب مديح الحبيب من نوائل

مؤلفه الشريف

نظم شيخنا العلامة النحرير الفهامة

عبد الباسط بن محمد بن حسن البتيوبي الولوي البوزني المناسي

(المتوفى ١٤١٣ هـ) رحمه الله تعالى

محمد ابن الشيخ علي بن آدم
ابن موسى البتيوبي الولوي
خوادم العلم بمكة المكرمة
عفا الله عنه وعن والديه آمين

الجزء الأول

مؤسسة الكتاب الثقافية

مكتبة محمد بن محمد

6383

فتح القريب المحيَّب

في شرح كتاب مَدِيَّ الحبيب من يُوالِي

مُنِيَّ اللَّيْبِ

نظم شيخنا

العلامة النحرير الفهامة

عبد الباسط بن محمد بن حسن

الإتيوبي الوثوي البورني المتاسي

المتوفى سنة (١٤١٣هـ)

رحمه الله تعالى

لؤلؤه الفقير إلى مولاه الغني القدير

محمد ابن الشيخ علي بن آدم

ابن موسى الإتيوبي الوثوي

خوידم العلم بمكة المكرمة

عفا الله تعالى عنه وعن والديه آمين.

الجزء الأول

مكتبة مصعب بن عمير الإسلامية

مؤسسة الكتب الثقافية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وسيد الأولين والآخرين، سيدنا محمد الصادق الأمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وأصحابه البررة الأكرمين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

(أما بعد): فهذا شرح لطيف نافع - إن شاء الله تعالى - وضعته على «كتاب مدني الحبيب من يوالي مُغْنِي اللبيب»، نظم شيخنا الهمام النبيل العلامة الفهامة الجليل الشيخ عبد الباسط بن محمد بن حسن البورني المناسي رحمه الله تعالى، وهو ألفان ومائتان وخمسون بيتاً^(١) يتكفل بضبط ألفاظها لحفاظها، وتوضيح معانيها لمعانيها، ويأتي بالأمثلة والشواهد، ويُدني ما غاب من شوارد الفوائد.

وكان الناظم رحمه الله تعالى شرح نظم هذا بشرح سماه «كتاب مِنْهاج الوصول إلى بيان الفروع بالأصول»، ابتداءً تسويده في رجب سنة (١٤٠٠هـ) وأتمه في آخر ربيع الأول سنة (١٤٠١هـ). وطريقته رحمه الله في شرحه ذلك أن يكتب قطعة من الأبيات، ثم يأتي بكلام ابن هشام بقدر تلك القطعة بتمامه من غير تصرف، ولا يتعرض لشرح شيء من الأبيات، بل يكتفي بإيراد عبارة الأصل بتمامها، إلا في خطبته، وإلا نزرًا يسيرًا لا اعتداد به، فرأيت أن ذلك لا يُجدي للمبتدئين شيئاً، وإنما هذا للمتبحرين في الفن، فأحببت أن أجمع بين الحسنيين، شرح الأبيات وحلّها خلاً وسطاً، بحيث يفهم المبتدئون من النظم الغرض، ثم إيراد كلام الأصل تمثيلاً مع غرض الناظم، فلم أخل شرحي من الفائدتين، فإن هذا هو أولى الطريقتين، وأتم المنهجين.

(وسميته فتح القريب المحيب في شرح مدني الحبيب من يوالي مُغْنِي اللبيب)، والله تعالى

(١) هكذا ذكر الناظم في أول الكتاب، ثم ذكر في آخره أنه ألفان مع زيادة، والظاهر أن هذا هو الموافق للواقع؛ لأنه (٢٢٧٦) بيتاً، والله أعلم.

ملتزم الطبع والنشر والتوزيع

مؤسسة الكتب الثقافية

ومكتبة مطعب بن عمير

للطباعة والنشر والتوزيع
فقط

الطبعة الأولى

١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م



مؤسسة الكتب الثقافية

مكتبة مطعب بن عمير الإسلامية

أثيوبيا - أديس أبابا

جوال: ٠٠٢٥١٩٢٠٤٩٦٦

فاكس: ٠٠٢٥١١٧٥١٠٧٨

٠٠٢٥١١٧٥٧١٨

الصنائع. بنابة الاتحاد الوطني. الطابق السابع. شقة ٧٨

هاتف المكتب: ٠٠٩٦١١/٧٣٩٢٥٨/٧٣٩٢٥٠

خليوي - جوال: ٠٠٩٦١٣/٨١٠٥٦١

أونيسكو - بيروت: ١١٠٨٢٠١٠

رقم العلية البريدية: ١١٤/٥١١٥

بيروت - لبنان

الكريم أسأله أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وسبباً للفوز بجنتات النعيم لي ولكل من تلقاه بقلب سليم، إنه بعباده رعوفاً رحيم.

تنبيهات:

(الأول): في ترجمة شيخنا الناظم رحمه الله تعالى^(١):

هو العلامة النحوي اللغوي الأديب اللوذعي^(٢) الألمعي^(٣) العجيب، الهمام النبيل، والدراكة الجليل، مالك أزمة الأدب، وسلطان قواعد لغة العرب، خليل زمانه، وسيبويه أوانه، فريد دهره، وقريع عصره، ووحيد مصره، حاوي أشات الفضائل، وجامع محاسن الأمثال، أبو أمانة الشيخ عبد الباسط ابن الشيخ محمد ابن الشيخ حسن الإتيوبي اللوئي البورني المناسي.

[مولده ونشأته:]

وُلد رحمه الله في محافظة وُلُو، في ناحية بُورنا، في قرية مِنَاس^(٤)، في أسرة عريقة في العلم من أبوين كريمين والده الشيخ محمد بن حسن، ووالدته صاحبة بنت جعفر.

وسئل رحمه الله عن سنة ولادته غير مرة، فكان يؤثر أن يؤرخ بالأحداث بدلاً من التقويم الهجري، أو الميلادي المعروفين، شأن أهل تلك النواحي، حيث جرت عاداتهم بالتأريخ بالأحداث دون التأريخ المشهور، فسمع غير مرة يقول: وُلدت قبل معركة سَجَلِي^(٥) الشهيرة بأربع سنوات،

(١) هذه الترجمة ملخصة مما كتبه تلميذا الشيخ، وهما العلامة الشيخ محمد ولي، والأخ الفاضل الشيخ محمد حامي الدين، فقد ترجما للشيخ رحمه الله.

(٢) اللوذعي: الحديد الفؤاد واللسان الظريف كأنه يُلْدَغُ أي يؤلم من ذكائه، وقيل: هو الحديد النفس. قاله في اللسان ٣١٧/٨ - ٣١٨.

(٣) «الألمعي» الخفيف الظريف، وقيل: الذي إذا لمع له أول الأمر عرف آخره، وقيل: الذكي المتوقد الحديد اللسان والقلب. قاله في «اللسان» ٣٢٧/٨.

(٤) بكسر الميم، وتخفيف النون، بعدها ألف، وآخره سين مهملة، اسم قرية الشيخ.

(٥) بسين مهملة، ثم جيم عجمية، ثم لام، آخره ياء: بلد من مقاطعة شوا وقعت فيه معركة كبيرة اشتهرت، فكان الناس يؤرخون بها وبأمثالها.

وهذا يقتضي أنه وُلد عام (١٣٢٨هـ) الموافق (١٩٠٧م) وتربى في حجر والديه حتى ترعرع.

[مبدأ حياته العلمية:]

ابتدأ رحمه الله دراسته على والده حيث تلقى منه القرآن الكريم، ومبادئ علوم الدين، ومختصرات الفقه في مذهب الإمام الشافعي رحمه الله، وتلقى التربية الإسلامية منذ نعومة أظفاره، ولم يترعع حتى حظي بثروة علمية.

[رحلاته العلمية:]

رحل رحمه الله تعالى إلى المدارس العلمية المتناثرة الأطراف، فرحل إلى قرية يَصُولِي، فقرأ على الشيخ علي دَجَر^(١) مختصرات الفقه الشافعي، من ضمنها الألفية الشهيرة بـ«صفوة الزيد» لابن رسلان الشافعي، وكان متميزاً بين أقرانه الطلاب بذكائه المفرط الذي جلب له إعجاب شيوخه، وظل ينهل من علم هذا الشيخ فترة من الزمن، ثم سافر إلى ناحية بُلْبُل^(٢)، وتلقى دراسات وافرة في الفقه على الشيخ عبد السلام البُلْبُلِي الشَّري^(٣) مع مجموعة من الزملاء النبلاء الذين كان لهم شأن عظيم في نشر العلم فيما بعد.

[رحلته إلى دَرِي^(٤):]

ثم رحل إلى منطقة دَرِي ليتلقى العلوم العربية من علامة زمانه، ووحيد أوانه في هذا الفن الشيخ الحاج أحمد بن عمر السَّنْكَري، نزيل دَرِي، والد العلامة النحوي اللغوي الشيخ محمد ولي، فأخذ عنه علوم العربية بأسرها، من نحو، وصرف، وبلاغة، وعروض، وقافية، وغيرها من الفنون، وأخذ عنه أيضاً فن المنطق، ويقال: إنه قرأ عليه شيئاً من الفقه الحنفي؛ لأن الشيخ كان حنفيّاً، فالله تعالى أعلم.

(١) بالجيم العجمية.

(٢) بضم الباءين، بينهما لام ساكنة، قرية من قرى بُورنا.

(٣) بفتح السين، وكسر الراء، بعدها ياء مفتوحة قرية من قرى بورنا.

(٤) بفتح الدال - وتشديد الراء مقصوراً اسم بلد من مقاطعة شوا.

انقطع شيخنا رحمه الله إلى العلوم العربية، فأقبل عليها بشرائره^(١)، حتى تضلّع من حوضها الصافي، ونهل من معينها الوافي، ولازم شيخه المذكور خمسة عشر عامًا، حتى برع في جميع موادّها، وبرّز على أقرانه في مضمار ميدانها، فصار يشار إليه بالبنان، وأصبح مطمح الأنظار للخُلّان.

[تدريسه]:

ثم بعد ما تخرّج من مدرسة شيخه المذكور، وأجازه في التدريس، عاد إلى مسقط رأسه، وموطن والديه، القرية المسماة «مَنَاس» حاملاً لواء العلوم العربية، فجلس لتدريسها، وقضى زهرة شبابه، وأزهى عصوره مع طلاب العلم وزوّاده، فلم يعرّج إلى الدعة والراحة، وهو في سنّ الكهولة، ثم الشيخوخة، بل أمضى عمره كله في خدمة العلم وأهله، طالبًا، أو مدرّسًا، أو مؤلّفًا، فقد استمرّ في التدريس فقط ستين سنة كاملة، دَرَسَ في قرية «مَنَاس» خمسة وأربعين عامًا، وفي «أديس أبيا» عاصمة «إثيوبيا» خمسة عشر عامًا.

وكان الشيخ رحمه الله طموحًا في الزيادة من العلم، فلم يَتَّهِه تدريسه عن طلب الزيادة، يدلّ على ذلك رحلته إلى بلد «جَدُو»^(٢) مرافقًا لأحد كبار تلامذته، وهو والدي الشيخ علي بن آدم رحمهما الله تعالى إلى الشيخ العلامة المقرئ، محدّث القطر الحبشيّ الحاج كبير أحمد بن عبد الرحمن الدوّويّ، سليل العلماء الأعلام رحمه الله، فقرأ عليه بعضًا من أبواب الأمّهات الستّ الحديثية، وبعض «الجامع الصغير» للسيوطي، وأجازه في روايتها عنه، وكتب أسانيده، وهي مشهورة متداولة في البلد.

[تلاميذه المتخرجون من مدرسته]:

مما يصعب على من يكتب ترجمة الشيخ رحمه الله إحصاء طلبته المتخرجين؛ فإن الشيخ ممن جلس للتدريس في مبكّر حياته، فأطال الله عمره في ذلك حتى ألحق الأحفاد بالأجداد، فهم ثمرة

(١) «الشراشر» جمع شُرْشُرَة بضم الشينين، ذكر له في «القاموس» معاني، منها: النفس، ومنها جميع الجسد، والمراد هنا أنه أقبل عليه بجملة قلبًا وقالبا.

(٢) بالجيم العجمية.

جهوده خلال ستين عامًا، أمضاها رحمه الله في ذلك، ولا شكّ أنهم يُعدّون بالآلاف، بل لا يحصيهم إلا الذي لا تخفى عليه الخافية - سبحانه وتعالى -، ولكن لا بأس بذكر بعض المشاهير الذين لهم آثار ظاهرة في نشر العلم والدعوة داخل البلاد وخارجها، فمنهم:

والدي العلامة علي بن آدم، وشيخنا العلامة النحوي اللغويّ العابد محمد سعيد بن عليّ الدّرّي، والشيخ جمال بن عمر النحويّ المعروف بالشيخ جمال قلي -نسبة إلى قرية - والشيخ محمد سلطان الجاتري^(١)، والعلامة النحوي اللغوي، صاحب المؤلفات الجمة محمد ولي ابن الشيخ أحمد الدّرّي، والشيخ علي بن آدم اليصّولي، والشيخ سبكي، وأخوه الشيخ النووي، والشيخ سعيد بن يوسف بن منصور المدرس في أديس أبيا، والعلامة الداعية الشيخ أحمد بن إبراهيم إمام جامع «عرب جندا»^(٢) في مدينة دَسِي، والعلامة النحوي اللغويّ محمد أمين الجِسْري^(٣) والشيخ أحمد محيي الدين الوربابي، والعلامة الشيخ سعيد بن حسن شفا السلوليّ نزيل مكة، والشيخ حسن الإلادي، والشيخ أحمد ألفيّة، والشيخ عبد الله بن حمزة ولد أخت صاحب الترجمة، والشيخ سراج الدين الباهتي، والشيخ سراج البجمدري، والشيخ أحمد عرب، والشيخ علي بن حسن الكلالتي، والشيخ سيد محمد المعروف بالشيخ سيد قطب، والشيخ طه البجمدري، والشيخ أحمد فضل، والشيخ محمد أول حسين، والشيخ حسين بن الشيخ علي بن آدم الكونوي، والشيخ إبراهيم بن موسى النحويّ اللغويّ الصرفي، وغيرهم ممن تخرج من مدرسته المباركة، رحمهم الله تعالى أجمعين.

[مؤلفاته]:

لشيخنا رحمه الله مؤلفات عديدة في شتى الفنون، نثرًا ونظمًا، وهو الغالب في تأليفه، ومن الفنون التي ألف فيها الفقه، والنحو، والصرف، والعروض، والقافية، ومصطلح الحديث، فمنها:

١ - «مذني الحبيب نظم مغني اللبيب»، وهو الكتاب الذي بين أيدينا، أكثر من ألفين، وربع ألف.

(١) بالجيم العجمية.

(٢) بالجيم العجمية.

(٣) بالجيم العجمية.

٢ - شرحه المسمى «منهاج الوصول في شرح الفروع بالأصول».

٣ - نظم مراح الأرواح في الصرف نحو ثمانمائة بيت.

٤ - «نظم لب الأصول في فن الأصول».

٥ - «نظم المقدمة الحضرمية في الفقه الشافعي».

٦ - «الدر الفريد في عقيدة التوحيد» أرجوزة.

٧ - «نظم نخبة الفكر».

٨ - أرجوزة في ذم القات، وأكثلتها.

وله غير ذلك من المؤلفات النافعة، وأراجيز في فنون متنوعة، وله مؤلفات باللغة الأمهرية، كفضائل الصلوات الخمس، وغيرها.

[ذكاؤه]:

كان رحمه الله متقد الذهن، قوي الإدراك، حاضر البديهة، سريع الإجابة، كان تطاوعه المفردات وجملها، فيصوغها كيف شاء، إن شاء نظماً رائقاً، وإن شاء نثرًا فائقاً، وكان إذا عُرِضت عليه مسائل، وهو يُدرّس يصوغها في الحال نظماً، فيتناقلها الطلاب.

[أخلاقه]:

كان رحمه الله متحلّياً بالأخلاق الجميلة الآخذة بمجامع القلوب، فكان يياسط طلابه وجلساءه، ويداعبهم ويفاتحهم بنكت بليغة، فلا تخلو مجالسه من النوادر العلمية، والفوائد الأخلاقية، وكان يمازح كثيراً مزاح صدق ونباهة، لا مزاح مجنون وسفاهة، فيزيل ببشاشته عن النفوس السامة، فلا يبرح جلسيه من عنده للملل والملامة.

وكان شديد الاحترام لأهل العلم وطلابه، شديد النكير على من ينال منهم.

[تواضعه]:

كان رحمه الله شديد التواضع بين طلابه، فهو كأحدهم لا يكاد يعرفه الغريب، ويميّزه منهم بسهولة.

[محجته لنشر العلم]:

كان رحمه الله محباً لنشر العلم، لا يسأم منه، فكان الطلاب يستفيدون منه في المسجد، وفي بيته، وفي الطرقات.

[وفاته]:

توفي رحمه الله بعد عمر حافل شامل لأنواع الخيرات من التعلم والتعليم والتأليف سنة (١٤١٣ هـ) عن خمس وثمانين سنة، فرحمه الله تعالى رحمة الأبرار، وأسكنه الفردوس الأعلى مع المصطفين الأخيار.

وقد قرّظ نظمه هذا تلميذه العلامة النحوي اللغوي البارع الشيخ محمد ولي ابن الشيخ أحمد ابن عمر شيخ الناظم المتقدم ذكره، فقال [من الرجز]:

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْبَارِي	الْفَاتِحِ الْأَبْوَابِ لِأَبْرَارِ
ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الدَّائِمُ	عَلَى نَبِيِّ دَأْبُهُ الْمَكَارِمُ
وَاللهِ وَصَحْبِهِ الْأَخْيَارِ	مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ
وَبَعْدَ ذِي فَإِنَّ نَظْمَ الْمُغْنِي	لِجَمْعِهِ الْأُصُولَ جَمْعٌ يُغْنِي
نَظْمٌ بَدِيعٌ مَّالَهُ مِثَالُ	دُرٍّ قَرِيدٍ مَشْرَبٌ زُلَالُ
سَهْلُ الْمَنَالِ أَغْدَبَ الْوُزُودِ	نَارٌ عَلَى الْعَلَمِ فِي الْوُقُودِ
سَمِئْتُهُ بِسَلَمِ الْحَبِيبِ	وَإِنْ تَشَأْ بِتُخَفَةِ الْحَبِيبِ
يَا أَيُّهَا الطَّالِبُ عِلْمِ النُّحُورِ	فَاخْفِظْ لِهَذَا النَّظْمِ فَهُوَ يَحْوِي
ضَبْطَ الْمَسَائِلِ مَعَ اخْتِصَارِ	لِمَنْ قَدْ اعْتَنَى بِالْإِفْتِكَارِ
هَيْهَاتَ أَنْ يَأْتِيَ لَهُ نَظَائِرُ	كَلًّا وَلَا شَبِيهَ فِي الْمَقَاخِرِ
قَصَبٌ سَبَقِي قَدْ حَوَى بِلَا مِرَا	قَدْ جَاءَنَا مُهَذَّبًا مُحَرَّرًا
لَوْ سَاعَدَ الْأَوْقَاتُ وَالْآلَاتُ	وَقَدْ صَفَا الْأَقْرَانُ وَالْحَالَاتُ

لَقُمْتُ فِي خِدْمَتِهِ بِالْجِدِّ
نَاهِيكَ فَضْلاً كَوْنُهُ لِشَيْخِنَا
مَنْ قَدْ كَسَاهُ رَبُّنَا تَعَالَى
وَأَسْأَلُ اللَّهَ بِحُسْنِ النِّيَّةِ
أَوْ طَبْعَهُ الْهِنْدِ أَوْ الْبُرْهَانِ
وَلَوْ رَأَاهُ سَيِّبُونِهِ عَشِيقَا
بَلْ لَوْ رَأَاهُ شَيْخُهُ بِالْعَيْنِ
أَزْجُو إِلَهِي الْعَلِيِّ الشَّانِ
فَكَمْ كِتَابٍ نَفَعُهُ قَدْ انْقَطَعَ
قُلْ إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ
فَهَاكَ تَقْرِيطًا قَلِيلاً قَدْ بَدَا
وَهَا أَنَا الشَّارِحُ الْحَقِيرُ أَقُولُ مَعْلَنًا بِمَزَايَا هَذَا النِّظْمِ الْخَيْرِ الْعَبِيرِ - [مَنْ الرِّجْزُ أَيْضًا]:

حَمْدًا لِرَبِّي الْعَلِيِّ الْأَعْلَى
صَلَّى عَلَى الْهَادِي وَإِلَيْهِ الْغُرُزُ
وَبَعْدَ هَذَا فَاسْمَعْ الْمَقَالَ
أَعْنِي الْكِتَابَ مُذْنِي الْحَبِيبِ
الْلُّوْذَعِيِّ الْأَلْعِيِّ الصَّابِطِ
مَنْ بَسَطَ اللَّهُ لَهُ الْعُلُومَا
نَظَّمَ حَوَى عَجَائِبِ الْإِغْرَابِ

(١) بفتح الهمزة جمع فضل، ويجوز كسرهما على أنه مصدر أفضّل.

نَظَّمَ بَدِيعُ الْوَصْفِ سَهْلٌ حُلُوْ
نَظَّمَ خَلَا مِنْ حَشْوٍ أَوْ تَعْقِيدِ
نَظَّمَ يُنَادِي كُلَّ مَنْ لَهُ شَغَفٌ
نَظَّمَ عَلَا عَلَى عُلَى الْأَرَائِكِ
نَظَّمَ حَوَى دَقَائِقِ الْإِغْرَابِ
نَظَّمَ بِهِ حُلَّ الْعَوِيصَاتِ الَّتِي
نَظَّمَ بِهِ يَزُولُ مَا يُسْتَشْكَلُ
نَظَّمَ شَفَى عِلَلَ جَهْلِ الْمُغْرِبِ
نَظَّمَ يَفُوقُ الْوَصْفَ فِي تَحْرِيرِهِ
نَظَّمَ يُرَحِّبُ بِطُلَّابِ الْهُدَى
فَشَيْخُنَا مُوَفِّقٌ فِي نَظْمِهِ
أَلْبَسَهُ الْحُلْلَ ثُمَّ أَجْلَسَهُ
يَا مَنْ يُرِيدُ خِطْبَةً أَقْدِمَ وَلَا
فَمَهْرُهَا الْحِفْظُ وَفَهْمُ حَسْبُ
يَا أَيُّهَا الطَّالِبُ فَاذْنُ وَانْظُرَا
يَا مَنْ يُرِيدُ أَنْ يَكُونَ وَاعِيَا
يَا مَنْ يُرِيدُ أَنْ يَكُونَ بَارِعَا
يَا رَاغِبَا أَنْ يَلْحَقَ الرُّكْبَ الْغُرُزُ
يَا أَيُّهَا الطُّلَّابُ يَا هُدَاةَ

عَنِ الْعَوِيصَاتِ بَرِيءٌ حُلُوْ^(١)
بَلْ زَانَهُ الْبَسْطُ كَعَقْدِ الْجِيدِ
لِنَيْلِ أَسْبَابِ الْعَلَاءِ وَالشَّرَفِ
عَلَيْهِ أَصْحَابُ الْعَلَاءِ تَتَكَيَّ
بَدْءًا مِنَ الْبَابِ إِلَى الْخِرَابِ
لَدَى كِتَابِ اللَّهِ قَدْ أَشْكَلَتْ
لَدَى حَدِيثِ الْمُصْطَفَى يُسْتَفْضَلُ
وَقَدْ حَوَى غُرَرَ عَيْنِ الْمُطْلَبِ
وَيَبْهَرُ الْعُقُولَ فِي تَحْيِيرِهِ
أَهْلًا وَمَرْحَبًا وَطَبِثْتُمْ رَشْدًا
قَدْ أَذْرَكَ الْهَدَفَ فِي مَرَامِهِ
عَلَى الْمُنَاصَّةِ بَجَلًا وَحِرَاسَةً
تَخَفُ غَلَاءَ الْمَهْرِ بَلْ خُذْ نَفْلًا^(٢)
لَاغَيْنَ لَا تُخْسِرُ عَدَاكَ الْكَرْبُ
فَلَيْسَ مَنْ رَأَى كَمَنْ قَدْ أُخِيرَا
دَقَائِقَ النَّحْوِ فَهَذِهِ هِيَ
عَلَيْكَ ذَا النُّظْمِ الْبَدِيعِ جَامِعَا
عَلَيْكَ ذَا النُّظْمِ الْمُحَلَّى بِالذَّرْزِ
فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَ فَيُذِي جَنَاتُ

(١) بكسر فسكون: أي خال، فهو مؤكد لما قبله.

(٢) «النفل» محرّكة: الغنيمة، والهبة.

هَـذِي نَصِيحَتِي لِأَرْبَابِ الصَّلَاحِ بِمَنْ لَهُمْ شَوْقٌ لِإِذْرَاكِ الْفَلَاحِ
أَسْأَلُهُ سُبْحَانَهُ أَنْ يُجْزِلَا لِشَيْخِنَا الْأَجَرَ بِجَنَّةِ الْعُلَى
حَمْدًا لَهُ سُبْحَانَهُ أَنْ وَفَّقَا لِحِدْمَةِ النَّظْمِ بِشَرْحِ يُنْتَقَى
شَرْحًا لَهُ كَالْعَقْدِ فِي الْجِيدِ يُرَى حَوَاهِ فَالْبَسْطُ مَرَامُ الْمُحْتَذِي
مَصَلِّيًا مُسَلِّمًا عَلَى الَّذِي وَالذُّرُّ وَاللُّؤْلُؤُ نِعَمَ مَنْظَرَا
مُحَمَّدٍ وَإِلَيْهِ وَصَحْبِهِ أَرْسَلَهُ بِالنُّورِ وَالْعِلْمِ الشَّذِي
كَتَبَهُ شَارِحُهُ مُحَمَّدٌ وَكُلُّ مُهْتَدٍ بِنُورِ هَدْيِهِ
يَا رَبِّ فَاقْبَلْهُ فَهَذَا الْمَقْصَدُ

[التبیه الثاني]: في التعريف بابن هشام رحمه الله صاحب الأصل:

هو الإمام العلامة المشهور النحوي الفاضل أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام الأنصاري جمال الدين الحنبلي، قال في «الدرر الكامنة»: وُلِدَ فِي ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةِ (٧٠٨هـ) وَلَزِمَ الشَّهَابُ عَبْدِ اللطيفِ بْنِ المرحَلِ، وتلا على ابن السراج، وسمع على أبي حيان ديوان زهير بن أبي سلمى، ولم يلازمه، ولا قرأ عليه، وحضر دروس التاج التبريزي، وقرأ على التاج الفاكهي «شرح الإشارة» له إلا الورقة الأخيرة، وتفقه للشافعي، ثم تحبل، فحفظ مختصر الخرق في دون أربعة أشهر، وذلك قبل موته بخمس سنين، وأتقن العربية، ففاق الأقران، بل الشيوخ، وحدث عن ابن جماعة بالشاطبية، وتخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم، وتصدر لنفع الطالبين، وانفرد بالفوائد الغريبة، والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، والتدقيق البارع، والاطلاع المفرط، والاعتدال على التصرف في الكلام، والملكة التي يتمكن من التعبير بها عن مقصوده بما يُريد، مُسهِّبًا وموجزًا، مع التواضع والبر والشفقة ودمائة الخلق، ورقة القلب. قال ابن خلدون: ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية، يقال له ابن هشام أنحى من سيويه. وكان كثير المخالفة لأبي حيان، شديد الانحراف عنه. صنّف «مغني اللبيب عن كتب

الأعاريب»، اشتهر في حياته، وأقبل الناس عليه، و«التوضيح» على الألفية مجلد، و«رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة»، أربع مجلدات، و«عمدة الطالب في تحقيق تصنيف ابن الحاجب»، مجلدان، و«التحصيل والتفصيل لكتاب التذيل والتكميل» عدة مجلدات، و«شرح التسهيل» مسودة، و«شرح الشواهد الكبرى»، و«الصغرى»، و«القواعد الكبرى»، و«الصغرى»، و«شذور الذهب»، و«شرحه»، و«قطر الندى»، و«شرحه»، و«الجامع الكبير»، و«الجامع الصغير»، و«شرح اللمحة» لأبي حيان، و«شرح بانت شعاد»، و«شرح البردة»، و«التذكرة»، خمسة عشر مجلدًا، و«المسائل السفريّة» في النحو، وغير ذلك، وله عدة حواش على «ألفية ابن مالك»، و«التسهيل»، ومن شعره [من الطويل]:

وَمَنْ يَضْطَبِرُ لِلْعِلْمِ يَظْفَرُ بِنَيْلِهِ وَمَنْ يَخْطُبُ الْحَسَنَاءَ يَضْبِرُ عَلَى الْبَذْلِ
وَمَنْ لَا يُذِلُّ النَّفْسَ فِي طَلَبِ الْغَلَا يَسِيرًا يَعْشُ دَهْرًا طَوِيلًا أَخَا ذُلِّ
وله أيضًا [من الرجز]:

سُوءُ الْحِسَابِ أَنْ يُؤَاخَذَ الْفَتَى بِكُلِّ شَيْءٍ فِي الْحَيَاةِ قَدْ أَتَى
توفي رحمه الله ليلة الجمعة خامس ذي القعدة سنة (٧٦١هـ)^(١). وعاش بعد تأليف هذا الكتاب نحو أربع سنين، ودُفِنَ خَارِجَ بَابِ النُّصْر. وترك ولدين محبّ الدين، وعبد الرحمن، وقد رثاه ابن ثبّانة المصري -بضم النون- بقوله [من الطويل]:

سَقَى ابْنُ هِشَامٍ فِي الثَّرَى نَوْءَ رَحْمَةٍ يَجْرُ عَلَى مَثْوَاهِ ذَيْلَ غَمَامِ
سَأَرَوِي لَهُ مِنْ سَائِرِ الْمَدَحِ سِيرَةً فَمَا زِلْتُ أَرْوِي سِيرَةَ ابْنِ هِشَامِ
تورية بعبد الملك بن هشام، صاحب السيرة. ولهم ثالث، محمد بن يحيى بن هشام الخضراني، نسبة إلى الجزيرة الخضراء بالأندلس، ويقال له: الأندلسي. ورابع محمد بن أحمد بن هشام اللخمي. ذكره الأمير^(٢).

(١) راجع «بغية الوعاة في تراجم اللغويين والنحاة» ٦٨/٢ - ٦٩.

(٢) «حاشية الأمير».

[التبیه الثالث]: في ذكر إسنادي إلى ابن هشام صاحب الأصل رحمه الله:

(اعلم): أني قرأت «مغني اللبيب» هذا على شيخنا العلامة النحوي الفقيه الزاهد الشيخ محمد سعيد ابن الشيخ علي الدرزي رحمه الله تعالى، وهو من أكابر خريجي شيخنا الناظم رحمه الله تعالى، كما سبق بيان ذلك، قرأته كله عليه في نحو سبعة أشهر، وهو يرويه عن الناظم، عن شيخه العلامة أحمد بن عمر الدرزي، عن شيخه بشير، ومحمد زين الجأثريين^(١) بسندهما^(٢).

وأرويه أيضًا بالإجازة عن الناظم، وعن والدي العلامة، والشيخ حياة بن علي، والشيخ محمد زين الداني، كلهم عن الشيخ المحدث المقرئ كبير أحمد بن عبد الرحمن الشهير بأبي حاجي الدوّوي، عن شيخه عبد الجليل الدلّتي، عن والده يحيى بن بشير الدلّتي، عن والده بشير الدلّتي، عن مفتي الأنام داود بن أبي بكر الدوّوي، عن شيخه سليمان بن يحيى مقبول الأهدل، عن العالم النبيل أحمد بن محمد مقبول الأهدل، عن عماد الدين يحيى بن عمر مقبول الأهدل، عن أبي بكر بن علي البطاح الأهدل، عن يوسف بن محمد البطاح الأهدل، عن الإمام طاهر بن حسين الأهدل، عن وجيه الدين ابن الديبع، عن الزين الشرجي، عن النفيس العلوي، عن القاضي مجد الدين الشيرازي، عن مؤلفه ابن هشام الأنصاري المذكور رحمهم الله تعالى أجمعين، وجمعنا معهم في جنات النعيم، إنه جواد كريم، رؤوف رحيم، آمين.

[خاتمة]:

سيأتي للناظم رحمه الله تعالى تبعا لصاحب الأصل تأويل بعض آيات الصفات جريا على مذهب المتأخرين من أهل التأويل، وسيأتي التنبيه - إن شاء الله تعالى - على ذلك، وذكر الصواب الذي هو مذهب السلف الصالح الذي هو حمل تلك الآيات على ظواهر معانيها كما يليق بجلال الله على مراد الله - سبحانه وتعالى -، أسأل الله تعالى أن يهدينا الصراط المستقيم، ﴿رَبَّنَا لَا تُغِثْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ أَوْهَابٌ﴾ [آل عمران: الآية ٨] آمين. ﴿إِنْ أَرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾.

(١) بالجيم العجمية.

(٢) لم أجد سندهما في الوقت الحاضر، وإنما السند المتصل هو الآتي بعد.

قال الناظم رحمه الله تعالى:

بسم الله الرحمن الرحيم

بدأ رحمه الله تعالى نظمه بالبسملة أتباعا للنبي ﷺ حيث كان يُصدّر بها كتبه إلى الآفاق، كما في قصة هرقل، وقصة صلح الحديبية، وغيرهما مما يُتّ ذلك في «الصحيحين» وغيرهما، وموافقة للكتاب العزيز، حيث إن الصحابة افتتحوا كتابه الإمام الكبير بها، وتبعهم على ذلك جميع من كتب المصحف بعدهم في جميع الأمصار، من يقول بأن البسملة آية من أول الفاتحة، ومن لا يقول به.

١- أَحْمَدُ مَنْ أَهْلَ الْعُلُومِ رَفَعَا ذَوِي الْهُدَى وَالْإِتِّبَاعِ وَالِدَعَا

ثنى رحمه الله تعالى بالحمدلة تأسيسا أيضا بكتاب الله تعالى حيث بدى بها، فقال (أحمد) بصيغة المضارع إشارة إلى أن حمده لا يزال يتجدد شيئا فشيئا (من) اسم موصول مفعول «أحمد» (أهل العلوم) بالنصب مفعول مقدم لـ (رفعا) مبنيا للفاعل، والألف للإطلاق (ذوي الهدى) بضم، ففتح: الرشاد والدلالة، ويذكر ويؤثث، يقال: هداه الله للدين هدى، وهديته الطريق، وإلى الطريق هداية. قاله ابن الأثير^(١): أي أصحاب الدلالة إلى الحق (والإتباع) لسنة رسول الله ﷺ (والدعاء) أي دعاء الناس إلى الله بلزوم السنة، واجتناب البدعة.

ولا يخفى ما في قوله: «رفع» في هذا البيت، و«نصب»، و«خفض»، و«جزم» في البيتين التاليين من براعة الاستهلال، وهي أن يأتي المتكلم في أول كلامه بما يُشعر بمقصوده، ويقال له: براعة المطلع، كما أن مقابله يسمى ببراعة الاختتام، أو ببراعة المقطع.

قال الناظم رحمه الله في شرح هذا البيت: فيه إشارة إلى أن العلوم بلا هداية مضرة، كعلم إبليس، لا تنفع ولا ترفع، ولا هداية إلا باتباع النبي ﷺ، ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: الآية ٣١]، وأن الدعاء مخ العبادة كما في الحديث^(٢)، وقدم المعمول في

(١) «النهاية في غريب الحديث» ٢٥٤/٥.

(٢) حديث ضعيف أخرجه الترمذي، من حديث أنس رضي الله عنه، مرفوعا، وإنما الصحيح بلفظ: «الدعاء هو العبادة» أخرجه أحمد وغيره من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنهما مرفوعا.

قولي: «أهل العلوم رفعا»؛ للحصر، وإشارة إلى أن الله تعالى لم يتخذ وليا جاهلا، كما قال إمامنا الشافعي رضي الله عنه: إن لم يكن هؤلاء أولياء لله، فليس لله ولي، أو كما قال، و«ذوي الهدى» نعت مقطوع، أي أمدح، أو أعني. انتهى. والله تعالى أعلم.

٢- (وَنَصَبَ الْمِيزَانَ بِالْقِسْطِاسِ يُمَيِّزُ الْحَقَّ عَنِ الْأَرْجَاسِ)

(ونصب) أي أقام (الميزان) أراد به ميزان العدل، وهو الشرع القويم الذي جاء به النبي الكريم عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم (بالقسطاس) بضم القاف وكسرها، وقرىء بهما في السبعة، والجمع: قساطريس: ومعناه: الميزان، قيل: عربي مأخوذ من القسط، وهو العدل. وقيل: رومي معرب. أفاده الفيومي^(١). وعلى هذا فيكون مؤكدا للميزان؛ لأنه بمعناه، فتكون الباء زائدة (بميز الحق) من التمييز، والجملة حال من «الميزان» (عن الأرجاس) بفتح الهمزة جمع رجس - بكسر فسكون - قال ابن الأثير: الرجس: القدر، وقد يُعبر به عن الحرام، والفعل القبيح، والعذاب، واللعة، والكفر. انتهى^(٢). وقال الفيومي: الرجس: الثنن، والقدر، قال الفارابي: وكل شيء يُستقدر فهو رجس. وقال النقاش: الرجس: الثنن. وقال في البار: وربما قالوا: الرجاسة والنجاسة: أي جعلوهما بمعنى. وقال الأزهري: الثنن القدر الخارج من بدن الإنسان، وعلى هذا فقد يكون الرجس والقدر والنجاسة بمعنى، وقد يكون القدر والرجس بمعنى غير النجاسة. انتهى^(٣).

والمراد هنا الباطل، سواء كان حسيا، أو معنويا؛ لأنه قابله بالحق. والله تعالى أعلم.

وقال الناظم في «شرحه»: والمراد بالقسطاس العدل، من إطلاق اللازم على الملزوم، أي نصب الميزان، أي ميزان أعمال الأنام في الآخرة بالعدل بلا جور يميز الحق والباطل، فلا يخفى ما في هذا مع ما بعده وما قبله من براعة الاستهلال، وهو ذكر ما يدل على المقصود من أول وهلة. انتهى.

(١) «المصباح المنير» ٥٠٣/٢.

(٢) «النهاية» ٢٠٠/٢.

(٣) «المصباح المنير» ٢١٩/١.

٣- (وَخَفَضَ الْجُرْمَ بِالْإِبْعَادِ وَجَزَمَ الْعِدَا عَنِ الرَّشَادِ)

(وخفض) أي أهان، يقال: خفض الله الكافر: أهانه (المجرم) أي المذنب، وهو اسم فاعل من أجرم إجراما، ويستعمل أيضا ثلاثيا: يقال: جرم جزما، من باب ضرب: إذا أذنب، واكتسب الإثم، والاسم الجزم بالضم، ومثله الجريمة. أفاده الفيومي. (بالإبعاد) أي إبعاده عن محل لطفه ورحمته (وجزم) أي قطع (العدا) بكسر العين، وتضم: جمع عدو - بفتح، فضم -: وهو خلاف الصديق الموالي، ويجمع أيضا على أعداء، قال الفيومي: و«عدى» بالكسر والقصر، وضم العين لغة، وثبت الهاء مع الضم، فيقال: عداة. انتهى باختصار^(١).

والمعنى هنا: أنه أهان أعداء الإسلام (عن الرشاد) متعلق بـ«جزم»، و«الرشاد» بالفتح: اسم من رَشَدَ يَرشُد، من باب نصر، رُشدا بضم، فسكون، ويقال أيضا: رَشَدَ يَرشُد، من باب تعب، والرشد: الصلاح، وهو خلاف الغي والضلال، وهو إصابة الحق. أفاده الفيومي.

والمعنى: أنه قطعهم عن صلاحهم، وإصابتهم الحق، بل هم في أودية غيهم، وضلالهم يتيهون. والله تعالى أعلم.

وقال الناظم رحمه الله: «وخفض المجرم» أي أذل الكافر العاصي بالإبعاد عن رحمته أي في الدنيا بإبعاده عن لذة المناجاة مع ربه، وفي الآخرة بإبعاده عن دار الرحمة والمغفرة والرضوان، وجزم العدا عن الصراط المستقيم بعدله، ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [فُصِّلَت: الآية ٤٦]. انتهى.

٤- (صَلَّى إِلَهْنَا الرَّحِيمُ الْبَارِي عَلَى حَبِيبِهِ هُدَى الْأَخْيَارِ)

(صلى إلهنا) أي أثنى ربنا - سبحانه وتعالى -؛ لأن المختار في معنى صلاة الله - سبحانه وتعالى - ثناؤه على عبده، كما ذكره البخاري رحمه الله في «صحيحه» عن أبي العالية، وقيل: معناها الرحمة، فضائلها شهيرة في الأحاديث الصحاح، وأما فضل كتابتها فلم يصح، بل قيل بوضعه. (الرَّحِيمُ) بالرفع صفة لـ«إلهنا» (الباري) أي الخالق، وهو مخفف الباري بالهمزة، يقال: برأ الله الخليفة يبرؤها، من باب نفع: خلقها، فهو باريء، وهو أيضا صفة لـ«إلهنا» (على حبيبه) متعلق

(١) راجع «المصباح» ٣٩٨/٢.

بـ«صَلَّى»: أي محبوبه، فهو فعيل بمعنى مفعول (هَدَى الْأَخْيَارَ) أي مرشد أخيار الأمة، وهم الذين استجابوا لدعوته، وأصل «الهدى» مصدر هدى، كما سبق قريباً، جعله هنا وصفاً لـ«حبيبه» مبالغة، كما يقال: زيد عدلٌ، وإضافته إلى «الأخيار» بمعنى اللام، وهو جمع «خير» بتشديد الياء، يقال: رجلٌ خَيْرٌ: أي ذو خير وفضل. والله تعالى أعلم.

٥. (وَالِهِ وَصَحْبِهِ النُّجُومِ وَالْتَّابِعِينَ ذَوِي الْعُلُومِ)

(وَالِهِ) بالجر عطفًا على «حبيبه»، أي وصلّى على آلِه، و«الآل» في اللغة: أهل الشخص، وهم ذوو قرابته، وقد أُطلق على أهل بيته، وعلى الأتباع، وأصله عند بعضهم: أَوَّلُ تَحَرَّكَتِ الْوَاوِ، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفًا، مثل قال. وقيل: أصله أهل، لكن دخله الإبدال، واستدلّ عليه بعود الهاء في التصغير، فيقال: أهيل. ومنع الكسائي، وتبعه النحاس، والزبيديّ إضافة «آل» إلى الضمير، ورُدّ عليهم بأنه لا قياس يعضده، ولا سماع يؤيده، قال أبو طالب [من مجزؤ الكامل]:

وَأَنْصُرَ عَلَى آلِ الصَّلِيِّ بِ وَغَايِدِهِ الْيَوْمَ آلُكَ

والمراد هنا من تحرم عليهم الصدقة من قرابة النبي ﷺ، وهم بنو هاشم، وبنو المطلب، وعليه الشافعي، وقيل: بنو هاشم فقط، وقيل: هم آل العباس، وآل عليّ، وآل جعفر، وآل حمزة، وآل عقيل، وعليه الحنفية. ولا يبعد أن يراد به مطلق الأتباع؛ لأنه تقدم إطلاقه عليه في اللغة. والله تعالى أعلم.

(وصحبه) بالجر أيضاً؛ لما مرّ، وهو بفتح فسكون: جمع صاحب، ويُجمع أيضاً على أصحاب، وصحابة، و«الصحابي»: هو من لقي النبي ﷺ مؤمناً به بعد بعثته، ومات على ذلك، وهذا هو المختار في تعريف الصحابي، وهناك أقوال آخر تركتها اختصاراً.

(النجوم) بالجر صفة لـ«صحبه»، وهو جمع نجم، وهو الكوكب، شبههم به بجامع الاهتداء إلى المقصود بكلّ، أي هم كالنجوم في الاهتداء بهم إلى الحق.

تنبيه:

حديث: «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم» حديث موضوع، لا يجوز الاعتماد

عليه؛ اغتراراً بما فشى على ألسنة الناس من الاستدلال به، ولقد أجاد الشيخ الألباني رحمه الله في تقصّي طرقه، ودراستها في «السلسلة الضعيفة» ٧٨/١ - ٨٤ برقم (٥٨)، فراجعه تستفد، وبالله تعالى التوفيق.

(والتابعين) بياءين جمع تابعي، وهو من لقي صحابياً، ولو لم يرو عنه، على المختار كما سبق في الصحابي، ويقال: تابع بدون ياء، ويُجمع على تابعين بياء واحدة، ولا يستقيم هنا، فتنبه. (ذوي العلوم) صفة لـ«تابعين»: أي أصحاب العلوم. والله تعالى أعلم.

٦. (لَمَّا رَأَيْتُ مُغْنِي اللَّيْبِ يُغْنِي عَنِ الْبَعِيدِ وَالْقَرِيبِ)

(لَمَّا) أي حين (رَأَيْتُ) فـ«لَمَّا» - بفتح اللام، وتشديد الميم - تأتي لمعان ثلاثة: حرف جزم كـ«لم»، وحرف استثناء كـ«إلا»، وظرفاً كـ«إذ»، وقيل: كـ«حين»، وهي المرادة هنا، وقيل: هي حرف وجود لوجود، أو حرف وجوب لوجوب، وإليه يميل ابن هشام، وسيأتي تمام البحث فيها في موضعه من هذا الشرح إن شاء الله تعالى. وجواب «لَمَّا» قوله الآتي: «أردت أن أدخل في المقاسمة إلخ».

(مغني الليب) عن كتب الأعراب أي الكتاب المسمى بهذا الاسم، ومعناه كافي الفطن عن طلب كتب الأعراب؛ لكونه حوى مقاصدها (يُغْنِي عَنِ الْبَعِيدِ) أراد به الكتب المطوّلات التي هي بعيدة عن متناول أيدي طلاب العلم، أو المراد البعيدة عن فهم معانيها؛ لكونها معقدة لا يصل فهم أكثر الطلاب إليها، وجملة «يُغْنِي» مفعول ثانٍ لـ«رَأَيْتُ»، إن كانت علمية، أو في محل نصب على الحال، إن كانت بصرية (وَالْقَرِيبِ) أراد به الكتب المختصرات، أو المراد الكتب القريبة لفهم الطلاب؛ لكونها سهلة المنال، وقدّم البعيد للنظم.

٧. (مِنْ مَطْلَبِ الْإِعْرَابِ وَالتَّفْسِيرِ وَمِنْ حَدِيثِ الْمُضْطَفَى الْبَشِيرِ)

(من مطلب الإعراب) متعلّق بحال مقدّر: أي حال كون ذلك البعيد والقريب كائناً من مطلب الإعراب، و«المطلب» بفتح الميم، وسكون الطاء مصدر ميميّ لـ«طلب»، والمراد هنا المطلوب، من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول، والإضافة من إضافة الصفة للموصوف: أي

الإعراب المطلوب، و«الإعراب» مصدر أعرب يُعرب: يطلق في اللغة على معان، منها الإبانة، والتحسين، والتغيير، قال في «همع الهوامع»: المناسب هنا للمعنى الاصطلاحي هو الأول؛ إذ القصد إبانة المعاني المختلفة. انتهى. وقال الفاكهي: التغيير أنسب بالمعنى الاصطلاحي عند من عرّفه بأنه تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديرًا.^(١) (والتفسير) هو في اللغة: مصدر فسر الشيء: إذا بيّنه، وأوضحه، ويقال: فسّرْتُ الشيء ثلاثيًا، من باب ضرب، فالتشديد للمبالغة. أفاده الفيومي. وقال الكفوي: التفسير: الاستبانة، والكشف، والعبارة عن الشيء بلفظ أسهل، وأيسر من لفظ الأصل. واصطلاحًا: علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن، ومدلولاتها، وأحكامها الإفرادية، والتركيبية، ومعانيها التركيبية. انتهى^(٢).

(ومن حديث) النبي (المصطفى) ﷺ أي الذي اختاره الله تعالى على جميع بريته (البشير) أي المبشر لمن اتبعه بالنصر المؤزر في الدنيا، والفوز بالجنة في الآخرة.

٨- (لِلْعَالَمِ النَّخْرِيرِ عَبْدُ اللَّهِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَظِيمِ الْجَاهِ

٩- أَغْنِي ابْنَ يُوسُفَ هُوَ الْأَنْصَارِيُّ ابْنُ هِشَامٍ بَدْرُ كُلِّ سَارِي

(للعالم) متعلق بحال مقدّر من «مغني اللبيب»: أي حال كونه كائنًا للعالم (النحوي) بكسر، فسكون، ويقال: أيضًا: النّخر براء واحدة، قال المجد: النّخر والنّخرير بكسرهما: الحاذق الماهر، العاقل المجرب، المتقن، القطن، البصير بكل شيء؛ لأنه يَنْخَرُ العلم نَحْرًا. انتهى^(٣).

(عبد الله) بالجرّ بدل من «العالم» (أبي محمد عظيم الجاه) قال المجد: الجاه والجاهة: القدر والمنزلة. انتهى. أي رفيع المنزلة عند الله تعالى، وعند الناس بسبب العلم، وهو إشارة إلى قوله - عز وجل -: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة: الآية ١١].

(أعني ابن يوسف) أي أقصد بقولي: «للعالم إلخ» (هو الأنصاري) منسوب إلى الأنصار، وهم الأوس والخزرج؛ لقبوا بذلك لنصرتهم النبي ﷺ وأصحابه، وإنما لم يُردّ إلى مفردة على

(١) راجع «الكواكب الدرية» ص ١٤.

(٢) راجع «الكلّيات» ص ٢٦٠.

(٣) «القاموس» ص ٤٣٣.

القاعدة المشهورة، أنه إذا نسب إلى الجمع يردّ إلى مفردة؛ لكونه مشابهًا للمفرد بكونه علمًا بالغلبة عليهم، قال في «الخلاصة»:

وَالْوَاحِدَ أَذْكَرُ نَاسِبًا لِلْجَمْعِ إِنَّ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ

(ابن هشام) الظاهر أنه بالجرّ صفة لـ «يوسف»، وجملة «هو الأنصاري» معترضة بين الصفة والموصوف، ويحتمل الرفع عطفاً على «الأنصاري»، أو خبرًا لمحذوف، أي هو، أو النصب مفعولاً لفعل مقدّر، أي أعني (بدر كل ساري) يحتمل الرفع خبرًا لمحذوف: أي هو، والنصب مفعولاً لمحذوف: أي أعني، أو حالاً، شبهه بالبدري في كونه يزيل ظلمات الجهل بعلمه، كما يزيل البدر بنوره ظلام الليل، وإضافته إلى ما بعده بمعنى اللام، و«البدري»: هو القمر ليلة كماله، وهو في الأصل مصدر، يقال: بدر القمر بدرًا، من باب نصر: إذا بادر طلوعه غروب الشمس. و«الساري»: اسم فاعل من سرى الليل، وبالليل: إذا قطعه بالسير، والمراد هنا طالب العلم الذي يعاني من ظلام الجهل.

١٠- (أَلْفُهُ مُلَازِمًا لِلْحَرَمِ لِيَنْفَعَ الطُّلَابَ سِرُّهُ السَّمِي)

(ألفه) أي ألف هذا الكتاب، قال أبو البقاء العكبري: التأليف هو جمع الأشياء المتناسبة، من الألفه، وهو حقيقة في الأجسام، ومجاز في الحروف. انتهى^(١) وقال الجرجاني: التأليف جعل الأشياء الكثيرة بحيث يُطلق عليها اسم الواحد، سواء كان لبعض أجزائه نسبة إلى البعض بالتقدم والتأخر أم لا، فعلى هذا يكون التأليف أعم من الترتيب. انتهى^(٢). (ملازمًا) حال من الفاعل (للحرم) المكّي الشريف، فقد ذكر رحمه الله تعالى مكان تأليفه وزمنه، وسببه، ودونك عبارته قال:

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد حمد الله على إفضاله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله، فإن أولى ما تقتضيه القرائح، وأعلى ما تجنح إلى تحصيله الجوانح، ما يتييسر به فهم كتاب الله المنزّل، ويتضح به

(١) «الكلّيات» ص ٢٨٨.

(٢) «التعريفات» ص ٣٨.

معنى حديث نبيه المرسل، فإنهما الوسيلة إلى السعادة الأبدية، والذريعة إلى تحصيل المصالح الدينية والدينية، وأصل ذلك علم الإعراب، الهادي إلى صَوْبِ الصواب، وقد كنت في عام تسعة وأربعين وسبعمائة أنشأت بمكة زادها الله شرفاً كتاباً في ذلك مُنَوِّراً من أرجاء قواعده كل حال، ثم إنني أصبت به وبغيره في مُنَصَّرَفِي إلى مصر، ولَمَّا مَنَّ الله تعالى عليَّ في عام ستة وخمسين بمعاودة حرم الله، والمجاورة في خير بلاد الله، شَمَّرْتُ عن ساعد الاجتهاد ثانياً، واستأنفت العمل لا كَسِلاً ولا مُتَوَانِياً، ووضعت هذا التصنيف، على أحسن إحكام وترصيف، وتتبع فيه مُقَفَّلَاتِ مسائل الإعراب فافتتحتها، ومُعْضَلَاتِ يستشكلها الطلاب فأوضحتها ونقحتها، وأغلاطاً وقعت لجماعة من المعريين وغيرهم، فنبهت عليها وأصلحتها.

فَدُونُكَ كِتَابًا تُشَدُّ الرِّحَالُ فِيهِمَا دُونَهُ، وتقف عنده فحول الرجال ولا يَفْدُونَهُ، إذ كان الوضع في هذا الغرض لم تَسْمَحْ قَرِيحَةً بِمِثَالِهِ، ولم يَنْشَجْ نَاسِجٌ عَلَى مِثَالِهِ، ومما حَثَّنِي عَلَى وَضْعِهِ أَنَّنِي لَمَّا أَنْشَأْتُ فِي مَعْنَاهُ الْمَقْدَمَةَ الصَّغْرَى الْمُسَمَّاةَ بِـ«الإعراب عن قواعد الإعراب» حَسُنَ وَقَعُهَا عِنْدَ أُولِي الْأَلْبَابِ، وَسَارَ نَفْعُهَا فِي جَمَاعَةِ الطَّلَابِ، مَعَ أَنَّ الَّذِي أودعته فيها بالنسبة إلى ما ادخرته عنها كَشْدَرَةٌ مِنْ عِقْدٍ نَحْرٍ، بَلْ كَقَطْرَةٍ مِنْ قَطَرَاتِ بَحْرٍ، وَهِيَ أَنَا بِأَنْحَاءِ بِمَا أَسْرَرْتَهُ، مَفِيدٌ لِمَا قَرَّرْتَهُ وَحَرَّرْتَهُ، مُقَرَّبٌ فَوَائِدُهُ لِلْأَفْهَامِ، وَاضِعٌ فَرَائِدُهُ عَلَى طَرَفِ الثَّمَامِ لِيُنَالَهَا الطَّلَابُ بِأَدْنَى الْإِمَامِ، سَائِلٌ مَنْ حَسُنَ خِيَمُهُ^(١)، وَسَلِيمٌ مِنْ دَاءِ الْحَسَدِ أَدِيمُهُ^(٢)، إِذَا عَثَرَ^(٣) عَلَى شَيْءٍ طَغَى بِهِ الْقَلَمُ، أَوْ زَلَّتْ بِهِ الْقَدَمُ، أَنْ يَغْتَفِرَ ذَلِكَ فِي جَنْبِ مَا قَرَّبْتُ إِلَيْهِ مِنَ الْبَعِيدِ، وَرَدَدْتُ عَلَيْهِ مِنَ الشَّرِيدِ، وَأَرْحَتَهُ مِنَ التَّعَبِ، وَصِيرْتُ الْقَاصِي يَنَادِيهِ مِنْ كَثْبٍ^(٤)، وَأَنْ يُحْضِرَ قَلْبُهُ أَنَّ الْجَوَادَ قَدْ يَكْبُوهُ، وَأَنَّ الصَّارِمَ قَدْ يَنْبُوهُ، وَأَنَّ النَّارَ قَدْ تَحْبُوهُ، وَأَنَّ الْإِنْسَانَ مَحَلَّ النِّسْيَانِ، وَأَنَّ الْحَسَنَاتِ يَذْهَبْنَ السَّيِّئَاتِ.

وَمَنْ ذَا الَّذِي تُرْضَى سَجَايَاهُ كُلُّهَا كَفَى الْمَرْءَ نُبْلًا أَنْ تُعَدَّ مَعَايِيَهُ

(١) بكسر الخاء: أي طبيعته وسريته.

(٢) أي جلده، والمراد قلبه؛ لأن الحسد إذا كان في القلب يظهر بالبدن.

(٣) من باب نصر، أي اطلع.

(٤) بفتح الحاء أي من قريب.

(لِيَنْفَعِ الطَّلَابُ) أي ليكون مباركاً فينتفع به طلاب العلم (سَوْءُهُ) بالرفع على الفاعلية (السَّيِّئِ) فعيل بمعنى فاعل، من سما الشيء شُمُوءاً: إذا ارتفع، أي الرفيع.

١١- (وَلَمْ يَدْعُ مَقْفَلًا إِلَّا فَتَحَ وَلَا عَوِيصًا شَارِدًا إِلَّا أَتَضَخَ)

(وَلَمْ يَدْعُ) بفتح الحاء، مضارع ودع الشيء إذا تركه، وأصل المضارع الكسر، ومن ثم أخذت الواو، ثم فُتِحَ لمكان حرف الحلق، قال بعض المتقدمين: وزعمت النحاة أن العرب أماتت ماضي «يَدْعُ»، ومصدره، واسم فاعله، وقد قرأ مجاهد، وغرورة، وابن أبي عبلة، ويزيد النحوي: «مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ» [الضحى: الآية ٣] بالتخفيف، وفي الحديث: «لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ وَدْعِهِمُ الْجُمُعَاتِ» أي عن تركهم، فثبت بهذا كله أن قول من قال: أماتت العرب إلخ كلام مجازف فيه، وإنما غايته أنه قليل الاستعمال، فتنبه. أفاده الفيومي^(١) (مَقْفَلًا) بتشديد الفاء، والمراد بالمقفّل ما يشكل من مسائل الإعراب (إِلَّا فَتَحَ) حذف مفعوله؛ لكونه فضلة، أي ذلك المقفل (وَلَا عَوِيصًا) بفتح، فكسر، أي صعباً على الفهم، يقال: عَوِصَ الشَّيْءُ عَوَصًا، من باب تَعَبَ، واعتاص: صَعِبَ، فهو عَوِيصٌ، وكلام عَوِيصٌ يَعَسُرُ فُهِمَ معناه، وكلمة عَوَصَاءُ، وأعوص أتى بالعويص^(٢) (شَارِدًا) أي نافراً عن الأذهان، تشبيهاً بالصيّد الشارد النافر عن الصائد الرائد (إِلَّا أَتَضَخَ) أي ذلك العويص الشارد بسبب تذليله له

١٢- (وَصَيَّرَ الْقَاصِي يَدْعُو مِنْ كَثْبٍ وَقَدْ أَرَاخَ الْمُتَبَغِي مَنْ التَّعَبِ)

(وَصَيَّرَ) أي جعل (الْقَاصِي) أي البعيد من المسائل (يَدْعُو) أي ينادي (مِنْ كَثْبٍ) بفتح الحاء: أي من قُرْبٍ، يقال: هو يرمي من كَثْبٍ أي من قُرْبٍ وتمكّن، وقد تُبْدِلُ الْبَاءَ مِيمًا، فيقال: من كَثَمَ. قاله الفيومي، وهو كناية عن قرب المعاني للأفهام (وَقَدْ أَرَاخَ الْمُتَبَغِي) أي الطالب لدقائق علم النحو (مَنْ التَّعَبِ) أي تعب الطلب، وتتبع الأرب.

١٣- (أَبَوَاهُ ثَمَانِيًا تَنْحَصِرُ فَذَلِكَ وَاضِحٌ لِمَنْ يَفْتَبِنُ)

(١) «المصباح المنير» ٢/٦٥٣.

(٢) «المصباح» ٢/٤٣٨.

(أَبْوَابُهُ) أي أبواب الكتاب (ثَمَانِيَا) ذكره، وإن كان المعدود مذكراً؛ لأن قاعدة تذكير العدد مع المؤنث، وتأنينه مع المذكر إنما تلزم إذا ذكر المعدود تمييزاً، فأما إذا قُدِّمَ كما هنا، أو حُذِفَ، كحديث «من صام رمضان، وأتبعه ستاً من سؤال»، فلا يلزم، كما هو مَوْضُحٌ في محله. فقوله: «أبوابه» مبتدأ، و«ثمانيا» حال منه، أو من فاعل (تَنْحَصِرُ) والجملة خبر المبتدأ (فَذَاكَ) أي كونها منحصرًا فيها (وَإِضَاحٌ لِّمَنْ يَغْتَبِرُ) أي لمن يخبرها، ويمتنعها، فإنه يجدها ثمانية بلا نقص، ولا زيادة، وفي ذلك قال بعضهم [من الطويل]:

أَلَا إِنَّمَا مُغْنِي اللَّيْبِ مُصَنَّفٌ جَلِيلٌ بِهِ التَّحْوِي يَخْوِي أَمَانِيَةً
وَمَا هُوَ إِلَّا جَنَّةٌ قَدْ تَزَخَّرَتْ أَلَمْ تَنْظُرِ الْأَبْوَابَ فِيهِ ثَمَانِيَةً
وَأَنشَدَ الشَّهَابُ الْخَفَاجِيُّ، فَقَالَ [من مشطور الرجز]:

مَغْنِي اللَّيْبِ جَنَّةٌ أَبْوَابُهَا ثَمَانِيَةٌ
أَمَّا تَرَاهَا وَهِيَ لَا تَسْمَعُ فِيهَا لَا غِيَةَ
١٤- (أَوَّلُهَا فِي مُفْرَدَاتٍ فَسَّرَتْ) وَالثَّانِي فِي الْجَمَلِ كَيْفَ قُرِّرَتْ
(أَوَّلُهَا) أي أول تلك الثمانية (فِي مُفْرَدَاتٍ فَسَّرَتْ) بالبناء للمفعول، أي أوضحت، وكُشِفَ
عن معناها (وَالثَّانِي فِي الْجَمَلِ كَيْفَ قُرِّرَتْ) بالبناء للمفعول أيضاً، أي كيف أثبتت، هل هي
اسمية، أم فعلية، وهل هي كبرى، أم صغرى، إلى غير ذلك.

١٥- (وَتَالِثٌ فِي ذِكْرِ مَا تَرَدَّدَا) بَيْنَهُمَا ظَرْفٌ وَمَا بِهِ اقْتَدَى
(وَتَالِثٌ فِي ذِكْرِ مَا تَرَدَّدَا) بِالْفِ الإِطْلَاقِ (بَيْنَهُمَا) أي بين المفردات والجمال، فيحتمل أن
يقدر متعلقه اسماً، فيكون من المفردات، أو فعلاً فيكون من الجمال، وقوله: (ظَرْفٌ) بالجر بدل من
«ما» من قوله: «في ذكر ما»، أو بالرفع خبر لمحذوف، أي هو ظرف (وَمَا بِهِ اقْتَدَى) أي وما كان
تابعاً له في الحاجة إلى المتعلق، وهو الجار والمجرور.

١٦- (وَرَابِعٌ فِي ذِكْرِ أَحْكَامٍ فَشَتْ) وَجَهْلُهَا لِمُغْرِبٍ شَيْئًا ثَبَتْ
(وَرَابِعٌ فِي ذِكْرِ أَحْكَامٍ فَشَتْ) أي انتشرت بين أهل هذا الفن (وَجَهْلُهَا) مبتدأ خبره «ثبت»

(لِمُغْرِبٍ) متعلق بـ«ثبت» (شَيْئًا) أي حال كونه عيباً ينقص قدره (ثَبَتْ) أي استقر.

١٧- (وَخَامِسٌ فِي ذِكْرِ أَوْجِهٍ الْخَلَلِ مِنْهَا عَلَى الْمُغْرِبِ نُقْصَانٌ دَخَلَ)
(وَخَامِسٌ فِي ذِكْرِ أَوْجِهٍ الْخَلَلِ) قال الفيومي: الخلل بفتحتين: الفرجة بين الشيئين، والجمع
خلال، مثل جبل وجبال، والخلل: اضطراب الشيء، وعدم انتظامه. انتهى. قلت: المناسب هنا
هو المعنى الثاني (مِنْهَا) أي من تلك الأوجه متعلق بـ«دخل» (عَلَى الْمُغْرِبِ) متعلق بـ«دخل» أيضاً
(نُقْصَانٌ) بضم النون خلاف الزيادة (دَخَلَ).

١٨- (وَسَادِسٌ تَحْذِيرُهُ مِمَّا اشْتَهِزَ مِمَّا يُخَالِفُ الصَّوَابَ الْمُغْتَبَرِ)
(وَسَادِسٌ تَحْذِيرُهُ) أي المعرب (مِمَّا اشْتَهِزَ) بين المعربين (مِمَّا يُخَالِفُ الصَّوَابَ الْمُغْتَبَرِ) أي من
الأمر التي تخالف الصواب المعتبر عند أرباب الفن.

١٩- (كَيْفِيَّةُ الْإِعْرَابِ بَابٌ سَابِعٌ وَثَامِنٌ ذِكْرُ أُمُورٍ تَجْمَعُ
٢٠- مَا لَا يَكُونُ تَحْتَ حَضَرٍ دَخَلًا مِنْ صُورٍ جُزْئِيَّةٍ بَيْنَ الْمَلَا)
(كَيْفِيَّةُ الْإِعْرَابِ بَابٌ سَابِعٌ) يعني أن الباب السابع في بيان كيفية الإعراب (وَتَامِنٌ ذِكْرُ أُمُورٍ
تَجْمَعُ) بفتح أوله مبنياً للفاعل، وفاعله ضمير «أمر» (مَا) موصولة لمفعول «تجمع» (لَا يَكُونُ تَحْتَ
حَضَرٍ دَخَلًا) بِالْفِ الإِطْلَاقِ (مِنْ صُورٍ جُزْئِيَّةٍ) «من» بيان لـ«ما» متعلق بحال محذوف، أي حال
كونها من الصور الجزئية، وقوله (بَيْنَ الْمَلَا) متعلق بحال من «صور»، أي حال كون تلك الصور
منتشرة بين الناس.

٢١- (فَقَدْ دَعَاهُ «مُغْنِي اللَّيْبِ» عَنْ كُتُبِ الْأَعْرَابِ الْعَجِيبِ)
(فَقَدْ) الفاء فصيحية، أي فإذا عرفت تقسيم الكتاب إلى ما ذكر، وسألت بما ذا سَمَّى المصنّف
هذا الكتاب المحتوي على هذه الأبواب، فأقول لك: (دَعَاهُ) أي سَمَّاهُ (مُغْنِي اللَّيْبِ) مفعول ثان
لـ«دعا»؛ لأنه يتعدى إلى اثنين بنفسه، ويتعدى إلى الثاني بالباء أيضاً، يقال: دعوته زيداً، ويزيد، إذا
سمّيته. قاله في «القاموس»^(١)، و«الليبي» فَعِيلٌ بمعنى فاعل، أي العاقل، وجمعه ألباء، أي كافٍ

العاقل (عَنْ كُتُبِ الْأَعَارِبِ) أصله «الأعاريب» بالياء حذفها للوزن، أي عن طلب الكتب التي تُغْنِي بالأعاريب، وقوله: (الْعَجِيبُ) بالجر صفة لـ «اللييب»، أو صفة لـ «كتب»، وإن كان جمعاً؛ لأن فعلاً يستوي فيه الواحد وغيره، كما في قوله **عَلَّكَ**: **﴿وَالْمَلِكُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾** [التخريم: الآية ٤]، وهو تكميل للبيت، وليس داخلاً في اسم الكتاب؛ لأن اسمه «مغني اللييب عن كتب الأعاريب».

ولله دُرُّ البرهان القيراطي حيث يقول في مدح الكتاب [من الطويل]:

جَلَا ابْنُ هِشَامٍ مِنْ أَعَارِبِهِ لَنَا عَرُوسًا عَلَيْهَا غَيْرُهُ الدَّهْرُ لَا يَتَنِي
وَأَبْدَى لَنَا مِنْ كَنْزِهِ الدَّهَبَ الَّذِي تُقَرُّ لَهُ الشَّمْسُ الْمُنِيرَةُ بِالْحُسْنِ
وَأَهْدَى لِأَرْبَابِ اللِّسَانِ مُصَنَّفًا يُفَدَّى بِعَيْنٍ كُلَّمَا حَلَّ فِي أُذُنٍ
وَلَقَبَهُ «مُغْنِي اللَّيِّبِ» فَأَضْبَحُوا وَمَا مِنْهُمْ إِلَّا فَقِيرٌ إِلَى الْمُغْنِي
٢٢. (أَرَدْتُ أَنْ أَذْخَلَ فِي الْمَقَاسِمَةِ بِهَذِهِ الْحِدْمَةِ وَالْمُنَادِمَةِ)

(أَرَدْتُ) جواب «لما» من قوله: «لَمَّا رَأَيْتُ مُغْنِي اللَّيِّبِ»... (أَنْ أَذْخَلَ فِي الْمَقَاسِمَةِ) أي في المشاركة في القسمة، وقوله: (بِهَذِهِ الْحِدْمَةِ) قال الناظم رحمه الله: الخدمة أنواعها كثيرة، إما بشرح، أو تقرير، أو تفسير، أو نظم، أو تقييد مطلق، أو اختصار، أو بسط مختصر إلى آخر ما يُذَكَّر في التأليف، والمراد هنا النظم؛ ليحفظ؛ إذ حفظ النثر ليس يخلو من نوع عسر، لكن النظام يحلو.

وقوله: (وَالْمُنَادِمَةُ) قال الناظم رحمه الله أيضًا: «المنادمة»: المشاركة في الشراب، فشبه العلم بالشراب بجامع الإبراد والنفع.

٢٣. (نَظَّمْتُ مِنْهُ مَا أَرَاهُ مُمَكِّنًا مَعَ قِصْرِي فِي الْعِلْمِ وَالضُّعْفِ دَنَا)
(نَظَّمْتُ مِنْهُ) أي كتاب «مغني اللييب عن كتب الأعاريب» (مَا أَرَاهُ مُمَكِّنًا) أي ما أمكنني نظمه (مَعَ قِصْرِي) بكسر، ففتح (فِي الْعِلْمِ) أي مع كون باعي قاصراً، وهذا قاله تواضعاً، وإلا فإن الشيخ رحمه الله كان طويل الباع في العلوم العربية، ولا سيما فن النحو (وَالضُّعْفُ) أي

ضعف القوة البدنية (دَنَا) أي قرب بسبب كبر السن وتقادم العهد، قال رحمه الله: وقصر علمي واضح لا يحتاج إلى دليل، وضعفي من جهة البصر والقوة ظاهر بمجاوزة ستين سنة من العمر الحمد لله على ذلك. انتهى.

٢٤. (فَجَاءَ أَلْفَيْنِ وَرُبْعَ أَلْفٍ مِنْ رَجَزٍ حَمْدًا لِرَبِّ اللُّطْفِ)

(فَجَاءَ أَلْفَيْنِ وَرُبْعَ أَلْفٍ) أي ألفين ومائتين وخمسين بيتاً، قال الناظم رحمه الله: قولي: «جاء إلخ» يصح أن يكون ناقصاً بمعنى «صار»، والضمير المستتر فيه العائد إلى النظم المفهوم من «نظمت» اسم «جاء»، و«ألفين»، وما عطف عليه خبره، وإن كان تاماً بمعنى «أتى» ف«ألفين» وما عطف عليه حال من الضمير المذكور. انتهى.

تنبيه:

قوله: «وربع ألف» هكذا ذكره هنا، وذكر في آخر النظم: ما نصّه:

قَدْ تَمَّ مَا رُفِئَتْ بِنَظْمِ الْمُغْنِي أَلْفَيْنِ مَعَ زِيَادَةٍ قَدْ تُغْنِي

وهذا هو الموافق للواقع؛ إذ الزائد على ألفين أكثر من مائتين وخمسين، فالظاهر أنه زاد على الخمسين في حال تبييضه، والله تعالى أعلم.

وقوله: (مِنْ رَجَزٍ) متعلق بصفة لما قبله؛ لكونه نكرة، أي منظوماً من بحر الرجز، وهو السابع من البحور الخمسة عشر، أو الستة عشر، على خلاف في ذلك، وأجزاؤه «مستفعلن» ستّ مرّات.

وقوله: (حَمْدًا لِرَبِّ اللُّطْفِ) جملة إنشائية أصله أحمد ربّ اللطف، فحذف الفعل، وأنيب المصدر عنه، والجملة معترضة بين المتعاطفين، كما أشار إليه الناظم، والمراد باللطف الرأفة والرفق والرحمة.

٢٥. (أَخَذْتُ مِنْ كُلِّ كَلَامٍ لُبَّهُ مُنْتَخِبًا أَخْلَاةَ بَلِّ أَقْرَبُهُ)

(أَخَذْتُ) قال الناظم رحمه الله: عطف على «فجاء» بحذف حرف العطف (مِنْ كُلِّ كَلَامٍ لُبُّهُ) أي خالصه المختار منه، قال الفيومي: لُبُّ كل شيء: خالصه، ولُبَّابه مثله. انتهى^(١) (مُنْتَخِبًا)

(١) «المصباح المنير» ٥٤٧/٢.

بصيغة اسم الفاعل، أي مختاراً (أَخْلَاةً) مفعول به لما قبله، أي أَلَدَه في الأذن، ويحتمل أن يكون «منتخباً» بصيغة اسم المفعول، فيكون «أَحْلَاه» نائب فاعله، وقوله: (بَلْ أَقْرَبُهُ) «بل» للإضراب الانتقالي، أي بل منتخباً أقربه إلى الفهم.

٢٦- (مُرَاقِبًا تَسْهِيلُهُ لِلْمُبْتَدِي وَلِذَوِي الْعُلُومِ وَالْمُسْتَرْشِدِ) (مُرَاقِبًا) حال من تاء «أخذت» (تَسْهِيلُهُ لِلْمُبْتَدِي) اللام بمعنى «على» أي عليه، وقوله: (وَلِذَوِي الْعُلُومِ وَالْمُسْتَرْشِدِ) معطوفان على «المبتدي»، أي تسهياً على البادئين في العلم، والمتضلعين منه، ثم أتبعه بصفات لنظم، توضيحاً له، فقال:

٢٧- (وَسُلِّمَ يُزْقَى بِهِ عَلَى السَّمَاءِ تَحْتَ نُجُومِ الْعِلْمِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ) (وَسُلِّمَ) أي هو كالسلم (يُزْقَى بِهِ) بالبناء للمفعول، أي يُرْقَى بسبب فهمه من حضيض الجهل (عَلَى السَّمَاءِ) أي على سماء المعرفة (تَحْتَ نُجُومِ الْعِلْمِ) أي تحت نجوم أهل العلم التي أضاءت (بَيْنَ الْعُلَمَاءِ) بالقصر للوزن.

٢٨- (أَوْ مِنْبَرٌ تَحْتَ خَطِيبِ الْأَدَبِ يَسْمَعُهُ الْبَعِيدُ أَوْ مَن قَرَّبًا) (أَوْ مِنْبَرٌ) أي أو هو مثل المنبر الذي (تَحْتَ خَطِيبِ الْأَدَبِ) جمع أديب، قال في «القاموس»: الأدب محرّكة: الطُّوف، وحسُّ التناول، أدبٌ كَحَسْنِ أدبٍ فهو أديب، جمعه أدباء. انتهى. وقال في «المصباح»: أدبته أدباً من باب ضرب: علّمته رياضة النفس، ومحاسن الأخلاق، قال أبو زيد الأنصاري: الأدب يقع على كلّ رياضة محمودة، يتخرج الإنسان في فضيلة من الفضائل، وقال الأزهرى نحوه، فالأدب اسم جامع لذلك، والجمع آداب، مثل سبب وأسباب. انتهى. (يَسْمَعُهُ الْبَعِيدُ أَوْ مَن قَرَّبًا) بألف الإطلاق، المراد البعد في الفهم، والقرب فيه، قال الناظم رحمه الله: أو هو كمنبر تحت خطيب علماء الأدب، يُذيع قائماً فوقه للمستمعين في القرب والبعد العلوم والمعرفة، والإعراب، والتفسير، والضبط، والصرف بأنّ بيان، وأحسن ترصيف كما لا يخفى على من له أدنى إلمام بعلوم العربية والآداب كأصله؛ لأن للفرع حكم الأصل. انتهى.

٢٩- (وَأَسْأَلَ الْكَرِيمَ أَنْ يَنْفَعَهُ بِهِ كُلَّ مُقَابِلٍ بِقَلْبٍ مُنْتَبِهٍ

٣٠- (وَمِنْ عُيُوبِ الْعُجْبِ أَنْ يُحَرِّرَهُ وَفِي عَلَى الْإِخْلَاصِ أَنْ يُقَرِّرَهُ) (وَأَسْأَلَ) الله (الْكَرِيمَ أَنْ يَنْفَعَهُ بِهِ) أي بهذا النظم (كُلَّ مُقَابِلٍ) بالنصب مفعولاً به لما قبله أي أن ينفع كلّ شخص قابل هذا النظم (بِقَلْبٍ مُنْتَبِهٍ) أي غير غافل (وَمِنْ عُيُوبِ الْعُجْبِ) الإضافة بيانية، أي من عيوب هي العجب، وهو بضم، فسكون، قال الراغب الأصفهاني: هو تصوّر استحقاق الشخص رتبة لا يكون مستحقاً لها، ويقال: لمن تروقه نفسه: فلان مُعْجَبٌ بنفسه. انتهى^(١)، والجار والجرور متعلّق بـ(أَنْ يُحَرِّرَهُ) قال الناظم: وهو للضرورة، وإلا فما بعد المُصَدِّر لا يعمل فيما قبله، ومعنى «يحزّره» يخلّصه، ويصفّيه (وَفِي عَلَى الْإِخْلَاصِ أَنْ يُقَرِّرَهُ) أي يثبتّه على عَلَى مراتب الإخلاص، و«الْعَلَى» بالضم والقصر جمع عُليّاً، ككثير وكثير.

قال الناظم رحمه الله تعالى: وسألت الله الكريم أن ينفع بهذا النظم كلّ مشتغل به حفظاً، وتفهماً وكتابةً، وإشاعةً من ذوي القلوب السليمة المنتبهة، وأن يجعله أي نظمي إياه خالصاً لوجهه الكريم، وسالماً من الرياء والعجب، والسمة، وينظمني في جملة خدّمة الكتاب العظيم كنيّة مؤلف الأصل. انتهى.

٣١- (وَأَسْأَلَ الطُّلَّابَ فِي أَنْ يَغْذِرُوا نَاطِمَهُ فَإِنَّهُ مُغْتَذِرٌ) (وَأَسْأَلَ الطُّلَّابَ) بضم الطاء جمع طالب أي طلاب العلم (فِي أَنْ يَغْذِرُوا نَاطِمَهُ) بكسر الدال المعجمة من باب ضرب، قال في «المصباح»: عذّرتّه فيما صنع عذراً من باب ضرب: رفعت عنه اللوم، فهو معذور، أي غير ملوم. انتهى^(٢)، أي يقبلوا عذر ناظمه، وقوله: (فَإِنَّهُ مُغْتَذِرٌ) الفاء للتعليل، أي لأنه طالب قبول عذره، يقال: اعتذر إليّ: طلب قبول معذرتّه، واعتذر عن فعله: أظهر عذره. قاله في «المصباح» أيضاً.

٣٢- (وَمَا رَأَوْا مِنَ الْعُيُوبِ سَتَرُوا وَنَفَعَهُ وَحُسْنُهُ قَدْ أَظْهَرُوا

٣٣- سَتَرُ عُيُوبِ النَّاسِ دَأْبُ الْكُرْمَا إِذَا عَةُ الْعَوَزَاتِ شَأْنُ اللَّوْمَا

(١) «التوقيف على مهمات التعاريف» ص ٥٠٣. ٥٠٤.

(٢) «المصباح المنير» ٣٩٨/٢.

(وَمَا) موصولة مفعول مقدم لـ «ستروا» (رَأَوْا) محذوف عائده لكونه فضلة، أي رأوه (مِنْ الْغُيُوبِ) بيان لـ «ما» متعلق بحال محذوف أي حال كونه كائناً من العيوب (سَتَرُوا) أي أخفوه (وَنَفَعَهُ وَحُسْنُهُ) مفعول مقدم لـ (قَدْ أَظْهَرُوا) يعني أنه إذا كان هناك عيوب، ولا بد منها أن يستروها بإظهار ما فيه من المحاسن والمنافع، فإن هذا هو اللائق بذوي الأخلاق السليمة والشيمة الكريمة، كما قال:

(سَتَرُ غُيُوبِ النَّاسِ ذَأْبُ الْكُرْمِ) بالقصر للوزن، أي عادتهم، وديدنهم (إِذَاعَةُ الْعُورَاتِ) معطوف على ما قبله بعاطف مقدر، أي إشاعة الأشياء التي يُعَابُ بها الإنسان (شَأْنُ اللَّوْمِ) أي خصالهم الذميمة، وحالتهم اللثيمة.

قال رحمه الله: وسألت أيضاً طلبة العلوم أن يقبلوا معذرتي، فإني مقرّ بجهلي، وضعفي، فلولا رغبتني في ثواب نفع إخوان الآخرة بالنصيحة ما سلكت في مثل هذا السلوك، ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ [البقرة: الآية ٢٢٠]، وسألتهم أيضاً ستر الهفوات، وإظهار الحسنات، كدأب أرباب الخيرات، والعنايات؛ لأن كشف عيوب الإخوان دأب أهل الطغيان والحرمان:

إِذَا امْرُؤٌ حَسَبَ اغْتِقَادِهِ رُفِعَ وَكُلُّ مَنْ لَمْ يَعْثَقِدْ لَمْ يَنْتَفِعْ
٣٤- (فَرَحِمَ الْغَفَّارُ كُلَّ مَنْ عَفَا بِرَحْمَةٍ عَمَتْ جَمِيعَ الْخُنَفَا)
(فَرَحِمَ الْغَفَّارُ) أي كثير المغفرة لعباده (كُلُّ مَنْ عَفَا) أي كل من تجاوز عن الهفوات، وستر الزلات (بِرَحْمَةٍ) متعلق بـ «رحم» (عَمَتْ) أي شملت تلك الرحمة (جَمِيعَ الْخُنَفَا) أي جميع المسلمين؛ لأن «الخنفا» جمع حنيف، قال في «القاموس»: «الحنيف» كأمير: الصحيح الميل إلى الإسلام الثابت عليه، وكل من حج، أو كان على دين إبراهيم . انتهى.

٣٥- (سَبَبُ طُولِ كُتُبِ الْإِعْرَابِ ثَلَاثَةٌ عِنْدَ ذَوِي الْأَلْبَابِ
٣٦- فَكَثْرَةُ التَّكْرَارِ إِذَا قَدْ وُضِعَتْ بَيَانُ جُزْئِيَّاتِهِ كَمَا ثَبَتَ
٣٧- لَا لِلْقَوَانِينِ عَلَى الْكُلِّيَّةِ بِضَبْطِ أَصْلِ شَامِلِ الْجُزْئِيَّةِ)
(سَبَبُ طُولِ كُتُبِ الْإِعْرَابِ ثَلَاثَةٌ) أي ثلاثة أمور (عِنْدَ ذَوِي الْأَلْبَابِ) أي عند أصحاب

العقول السليمة، والمراد بهم العارفون بدقائق علم الإله أحدها كثرة التكرار، ثم ذكر سبب ذلك فقال: (إِذَا) لأنها موضوعة (بَيَانُ جُزْئِيَّاتِهِ) منصوب بِنَزْعِ الخافض على . فكلما جاءت كلمة أعربوها، ولو تقدّمت نظيرتها قريباً، وقوله: (كَمَا) مثلما استقرّ ذلك في صناعتهم (لَا لِلْقَوَانِينِ عَلَى الْكُلِّيَّةِ) أي ليست موضوع والقواعد الكلية، وقوله: (بِضَبْطِ أَصْلِ شَامِلِ الْجُزْئِيَّةِ) متعلق بحال مقدر، وهو مؤكّد هو بمعناه.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن السبب الذي اقتضى طول كتب الإعراب ثلاثة أمور: [أحدها]: كثرة التكرار، فإنها لم توضع لإفادة القوانين الكلية، بل للكلام على الصور الجزئية، فتراهم يتكلمون على التركيب المَعْيُن بكلام، ثم حيث جاءت نظائره أعادوا ذلك الكلام، ألا ترى أنهم حيث مرّ بهم مثل الموصول في قوله تعالى: ﴿هُدًى لِلْمُنْقِذِينَ * الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ الآية ذكروا أن فيه ثلاثة أوجه، هي كون ﴿الَّذِينَ﴾ إما مرفوعاً على أنه مبتدأ خبره ما بعده، أو خبر لمحذوف، وبالنصب على أنه في الأصل نعت، وقُطِعَ للنصب، وبالجر على أنه نعت تابع، وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ ذكروا فيه ثلاثة أوجه أيضاً، هي كون «أنت» تأكيداً للضمير المنصوب، وكونه فصلاً، وكونه مبتدأ مخبراً عنه بما بعده، وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل في قوله تعالى: ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: الآية ١١٧] ذكروا فيه وجهين، هما كونه تأكيداً، وكونه فصلاً، وسقط كونه مبتدأ لنصب ما بعده، ويكررون ذكر الخلاف فيه إذا أعرب فصلاً، أله محل باعتبار ما قبله، أم باعتبار ما بعده، أم لا محل له؟، والخلاف في كون المرفوع فاعلاً أو مبتدأ إذا وقع بعد «إذا» في نحو قوله - عز وجل -: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: الآية ١]، أو «إِنْ» في نحو قوله - عز وجل -: ﴿وَإِنْ أَمَرَأُ خَافَتْ﴾ [النساء: الآية ١٢٨] الآية، أو الظرف في نحو ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: الآية ١٠] أو «لو» في نحو قوله - عز وجل -: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ [الحجرات: الآية ٥] الآية، وفي كون «أَنْ» و«أَنَّ» وصلتهما بعد حذف الجار في نحو قوله - عز وجل -: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨]

قائمه الفنا
التفسير
إضافة أو لا
المتكلف

(وَمَا) موصولة مفعول مقدم لـ «ستروا» (رَأَوْا) حذف عائده لكونه فضلة، أي رأوه (مِنْ الْغُيُوبِ) بيان لـ «ما» متعلق بحال محذوف أي حال كونه كائناً من العيوب (سَتَرُوا) أي أخفوه (وَنَفَعَهُ وَحُسْنُهُ) مفعول مقدم لـ (قَدْ أَظْهَرُوا) يعني أنه إذا كان هناك عيوب، ولا بد منها أن يستروها بإظهار ما فيه من المحاسن والمنافع، فإن هذا هو اللائق بذوي الأخلاق السليمة والشيم الكريمة، كما قال:

(سَتَرُ غُيُوبِ النَّاسِ دَأْبُ الْكُرْمَا) بالقصر للوزن، أي عادتهم، وديدنهم (إِذَا عَةُ الْغُزَاتِ) معطوف على ما قبله بعاطف مقدر، أي إشاعة الأشياء التي يُعَابُ بها الإنسان (شَأْنُ اللَّوْمَا) أي خصالهم الذميمة، وحالتهم اللئيمة.

قال رحمه الله: وسألت أيضاً طلبة العلوم أن يقبلوا معذرتي، فإني مقرّ بجهلي، وضعفي، فلولا رغبتني في ثواب نفع إخوان الآخرة بالنصيحة ما سلكت في مثل هذا السلوك، ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَلْمُفْسِدَ مِنَ الْمَصْلِحِ﴾ [البقرة: الآية ٢٢٠]، وسألتهم أيضاً ستر الهفوات، وإظهار الحسنات، كدأب أرباب الخيرات، والعنايات؛ لأن كشف عيوب الإخوان دأب أهل الطغیان والحرمان:

إِذْ امْرُؤٌ حَسِبَ اغْتِقَادَهُ رُفْعٌ وَكُلٌّ مِنْ لَمْ يَغْتَقِدْ لَمْ يَنْتَفِعْ
٣٤- (فَرَحِمَ الْغَفَّارُ كُلٌّ مِنْ عَفَا بِرَحْمَةٍ عَمَّتْ جَمِيعَ الْخُنَفَا)
(فَرَحِمَ الْغَفَّارُ) أي كثير المغفرة لعباده (كُلٌّ مِنْ عَفَا) أي كل من تجاوز عن الهفوات، وستر الزلات (بِرَحْمَةٍ) متعلق بـ «رحم» (عَمَّتْ) أي شملت تلك الرحمة (جَمِيعَ الْخُنَفَا) أي جميع المسلمين؛ لأن «الخنفا» جمع حنيف، قال في «القاموس»: «الحنيف» كأمير: الصحيح الميل إلى الإسلام الثابت عليه، وكل من حج، أو كان على دين إبراهيم . انتهى.

٣٥- (سَبَبُ طُولِ كُتُبِ الْإِعْرَابِ ثَلَاثَةٌ عِنْدَ ذَوِي الْأَلْبَابِ
٣٦- فَكَثْرَةُ التَّكْرَارِ إِذْ قَدْ وَضِعَتْ بَيَانُ جُزْئِيَّاتِهِ كَمَا ثَبَتَ
٣٧- لَا لِلْقَوَانِينِ عَلَى الْكُلِّيَّةِ بِضَبْطِ أَضْلٍ شَامِلٍ الْجُزْئِيَّةِ)
(سَبَبُ طُولِ كُتُبِ الْإِعْرَابِ ثَلَاثَةٌ) أي ثلاثة أمور (عِنْدَ ذَوِي الْأَلْبَابِ) أي عند أصحاب

العقول السليمة، والمراد بهم العارفون بدقائق علم الإعراب (فَكَثْرَةُ التَّكْرَارِ) خبر لمحذوف، أي أحدها كثرة التكرار، ثم ذكر سبب ذلك فقال: (إِذْ) تعليلية (قَدْ وَضِعَتْ) بالبناء للمفعول، أي لأنها موضوعة (بَيَانُ جُزْئِيَّاتِهِ) منصوب ينزع الخافض على قلة، أي لبيان جزئيات الإعراب، فكلما جاءت كلمة أعربوها، ولو تقدّمت نظيرتها قريباً، وقوله: (كَمَا ثَبَتَ) كمل به البيت، أي مثلما استقرّ ذلك في صناعتهم (لَا لِلْقَوَانِينِ عَلَى الْكُلِّيَّةِ) أي ليست موضوعة لبيان الضوابط، والقواعد الكلية، وقوله: (بِضَبْطِ أَضْلٍ شَامِلٍ الْجُزْئِيَّةِ) متعلق بحال مقدر، وهو مؤكّد لما قبله؛ إذ هو بمعناه.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن السبب الذي اقتضى طول كتب الإعراب ثلاثة أمور: [أحدها]: كثرة التكرار، فإنها لم توضع لإفادة القوانين الكلية، بل للكلام على الصور الجزئية، فتراهم يتكلمون على التركيب المعين بكلام، ثم حيث جاءت نظائره أعادوا ذلك الكلام، ألا ترى أنهم حيث مرّ بهم مثل الموصول في قوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ * الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ الآية ذكروا أن فيه ثلاثة أوجه، هي كون ﴿الَّذِينَ﴾ إما مرفوعاً على أنه مبتدأ خبره ما بعده، أو خبر لمحذوف، وبالنصب على أنه في الأصل نعت، وقُطِعَ للنصب، وبالجر على أنه نعت تابع، وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ ذكروا فيه ثلاثة أوجه أيضاً، هي كون «أنت» تأكيداً للضمير المنصوب، وكونه فصلاً، وكونه مبتدأ مخبراً عنه بما بعده، وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل في قوله تعالى: ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: الآية ١١٧] ذكروا فيه وجهين، هما كونه تأكيداً، وكونه فصلاً، وسقط كونه مبتدأ لنصب ما بعده، ويكررون ذكر الخلاف فيه إذا أعرب فصلاً، أله محل باعتبار ما قبله، أم باعتبار ما بعده، أم لا محل له؟، والخلاف في كون المرفوع فاعلاً أو مبتدأ إذا وقع بعد «إذا» في نحو قوله - عز وجل -: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: الآية ١]، أو «إن» في نحو قوله - عز وجل -: ﴿وَإِنْ أَمْرًا هَ خَافَتْ﴾ [النساء: الآية ١٢٨]، أو الظرف في نحو ﴿أَفَى اللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: الآية ١٠] أو «لو» في نحو قوله - عز وجل -: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ [الحجرات: الآية ٥] الآية، وفي كون «أن»، و«أن» وصلتهما بعد حذف الجار في نحو قوله ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨]

الآية، ونحو قوله: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يَقُولُوا لَهُمْ﴾ [النساء: الآية ٩٠] الآية في موضع خفض بالجار المحذوف على حدّ قوله [من الطويل]:

إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ أَشَارَتْ كُلِّبٍ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِغِ
أو نصبٍ بالفعل المذكور على حدّ قوله [من الكامل]:

لَذَنْ يَهْزُ الْكَفَّ يَغْسِلُ مَثْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثُّغْلَبُ^(١)

وكذلك يكررون الخلاف في جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض، وعلى الضمير المتصل المرفوع من غير وجود الفاصل، وغير ذلك، مما إذا استقصي أمل القلم، وأعقب السأم. قال ابن هشام رحمه الله: فجمعت هذه المسائل ونحوها مقررّة مُحرّرة في الباب الرابع من هذا الكتاب، فعليك بمراجعته، فإنك تجد به كنزاً واسعاً تُنْفِقُ منه، وَمَنْهَلًا سَائِغًا تَرِدُهُ وتصدر عنه. انتهى. ثم ذكر الأمر الثاني فقال:

٣٨- (وَالثَّانِ إِيرَاذُ كَلَامٍ لَيْسَ لَهُ تَعَلَّقٌ بِهِ كَصَرْفِ قَابِلَةٍ

٣٩- مِثْلُ الْكَلَامِ فِي اسْتِثْقَاكِ الْأَسْمِ مِنْ سِمَةٍ أَوْ مِنْ سُمُو الْعِلْمِ

٤٠- وَالْاِخْتِجَاجُ بِالذَّلِيلِ الدَّائِرِ بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ عَلَى الدَّفَاتِرِ

(وَالثَّانِ) بحذف الياء، وهولغة، لا ضرورة، كما نبّه عليه بعضهم^(٢) (إِيرَاذُ كَلَامٍ) أي الإتيان بكلام (لَيْسَ لَهُ) أي لذلك الكلام (تَعَلَّقَ بِهِ) أي بالإعراب (كَصَرْفٍ) أي كذكر قواعد تصريف كلمة (قَابِلَةٍ) أي قابل ذلك الصرف الإعراب؛ لأنه يتعلّق بتصريف الكلمات، بخلاف الإعراب، يطلق بأواخر الكلمات (مِثْلُ الْكَلَامِ) خبر لمحذوف، أي ذلك مثل إيراد الكلام (فِي اسْتِثْقَاكِ) هذا اللفظ (مِنْ سِمَةٍ) بكسر السين المهملة، وفتح الميم، وهي العلامة، كما هو مذهب وَ مِنْ سُمُو الْعِلْمِ) أي أو اشتقاقه من السمو بضم السين، وتشديد الواو، كما يقوله

لدى «بالجرّ صفة لأسحج ذابل في البيت السابق، ويجوز رفعه خبراً لمحذوف، و«اللدن» اللين ، و«يعسل» من باب ضرب أي يشتدّ اهتزازة.

ابن حمدون في حاشية المكودي على الخلاصة عند قوله: «والثان منقصوص»... إلخ.

البصريون، وأضافه إلى العلم حيث إنه يعلم به مستماه، ويعلو به (وَالْاِخْتِجَاجُ بِالذَّلِيلِ الدَّائِرِ بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ) أي فريقي أهل البصرة، وأهل الكوفة (عَلَى الدَّفَاتِرِ) أي في كتب النحاة والصرفيين وحاصل معنى الآيات بإيضاح أن الأمر الثاني مما طالت به كتب الإعراب إيراد مالا يتعلق بالإعراب، كالكلام في اشتقاق اسم أهو من السمة كما يقول الكوفيون، أو من السمو كما يقول البصريون، والاحتجاج لكل من الفريقين، وترجيح الراجح من القولين، وكالكلام على أَلْفِهِ لِمَ حُذِفَتْ مِنَ الْبِسْمَلَةِ خَطًّا، وعلى بَاءِ الْجَرِّ وَلامِهِ لِمَ كُسِّرَتْا لَفْظًا، وكالكلام على أَلْفِ «ذَا» الإشارية، زائدة هي كما يقول الكوفيون، أم منقلبة عن ياء هي عين، واللام ياء أخرى محذوفة، كما يقول البصريون، والعجب من مكّي بن أبي طالب^(١) إذ أورد مثل هذا في كتابه الموضوع لبيان مشكل الإعراب، مع أن هذا ليس من الإعراب في شيء، وبعضهم إذا ذكر الكلمة، ذكر تكسيروها وتصغيرها وتأنيثها وتذكيرها، وما ورد فيها من اللغات، وما روي من القراءات، وإن لم يبن على ذلك شيء من الإعراب. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الثالث، فقال:

٤١- (وَالثَّالِثُ إِعْرَابٌ وَاضِحٌ بَدَأَ كَخَبَرٍ وَفَاعِلٍ وَمُبْتَدَأٍ

٤٢- وَنَائِبٍ وَخَافِضٍ وَمَا يُجَرُّ وَعَاطِفٍ وَمَا لَهُ الْعَطْفُ يَقَرُّ

٤٣- فَابْنُ هِشَامٍ غَيْرَ أَوَّلٍ تَرَكَ بِذِكْرِ آيَاتٍ مَكَانَ ذَا سَلَكٍ

٤٤- وَذِكْرُ أَشْعَارٍ فَصِيحِ الْعَرَبِ وَبَعْضُ مَا اتَّفَقَ فِي التَّخَاطُبِ

(وَالثَّالِثُ) أي من أسباب طول كتب الإعراب، وهو مبتدأ سوّغه التفصيل، أو الوصف المقدّر، وخبره قوله: (إِعْرَابٌ وَاضِحٌ بَدَأَ) أي ظهر، فهو مؤكّد لما قبله (كَخَبَرٍ) أي وذلك الواضح

(١) هو مكّي بن أبي طالب بن حَمْوَش -بحاء مهملة مفتوحة، وميم مشددة، وشين معجمة من أئمة المغاربة في القرن الرابع، مالكيّ روى الفقه عن ابن أبي زيد، صاحب الرسالة، عالم بالتفسير والقراءة والعربية، وله كتب لا تزال مخطوطة، منها «مشكل إعراب القرآن»، ولد في القيروان، ومات في قرطبة سنة (٤٣٧هـ) ووجه تخصيصه بالعجب أن غرضه لا يفارق مشكل الإعراب، فضلاً عن مفارقة الإعراب بالمرّة. قاله الأمير ٨/١.

كإعراب خبر المبتدأ (وَفَاعِلٍ) أي وإعراب فاعل الفعل (و) إعراب (مُبْتَدَأٌ، وَنَائِبٌ) أي وإعراب نائب الفاعل، وفصله بما قبله للضرورة (وَحَافِضٌ وَمَا يُجَرُّ) أي وإعراب حرف الجر ومجروره (وَعَاطِفٌ وَمَا لَهُ الْعَظْفُ يَقَرُّ) بفتح القاف، وكسرهما، من بابي تعب، وضرب، أي ثبت.

تنبيه:

اعترض بعضهم على ذكر العاطف والجار في جملة ما يُعرب؛ لأنه لا إعراب لهما، والحق أن الإعراب هنا ليس مقابل البناء، بل هو بمعنى تطبيق مفردات التركيب على القواعد النحوية^(١)، وهذا مما لا يخفى على من له إلمام بالفرن، والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل.

(فَابْنُ هِشَامٍ) صاحب الأصل رحمه الله (غَيْرُ أَوَّلٍ) أي الإعراب، وهو مفعول مقدم ل(تَرَكَ) أي لم يتعرض لذكره، بل أبدله بما هو أنفع منه، كما أشار إليه بقوله: (بِذِكْرِ آيَاتٍ) متعلق بما قبله، والباء بمعنى «مع» (مَكَانَ ذَا) أي موضع ما ذكر في قوله: «كخبر إلخ»، وهو متعلق بـ«ذكر»، وقوله: (سَلَكٌ) في محل نصب على الحال من فاعل «ترك»، أي ترك ما ذكره مما طالت به كتب الإعراب، حال كونه سالكا هذا المنهج القويم.

(وَذِكْرِي) بالجر عطفاً على «آيات»، أي وبذكر (أَشْعَارِ فَصِيحِ الْعَرَبِ) من إضافة الصفة للموصوف، أي العرب الفصحاء (وَنَغْضٍ) بالجر عطفاً على «أشعار» (مَا اتَّفَقَ فِي التَّخَاطُبِ) أي في مخاطبة الناس بعضهم لبعض، وهي المسماة بالمذاكرة.

ومعنى الأبيات بإيضاح أن الثالث مما طالت به كتب الإعراب إعراب الواضحات، كالمبتدأ وخبره، والفاعل ونائبه، والجار والمجرور، والعاطف والمعطوف، وأكثر الناس استقصاءً لذلك الخوفي^(٢).

قال ابن هشام رحمه الله: وقد تجنبت هذين الأمرين، وأتيت مكانهما بما يتبصر به الناظر،

(١) راجع «حاشية الأمير» ٨/١.

(٢) هو أبو الحسن علي بن إبراهيم بن سعيد معاصر مكِّي السابق، عالم باللغة، والتفسير، له «الموضح» في النحو، و«مختصر كتاب العين»، و«البرهان في تفسير القرآن»، توفي سنة (٤٣٠هـ).

«الخوفي»: نسبة إلى خوف أوله مهمل مفتوح، وآخره فاء: ناحية تجاه بلبس كفرنق بلد بمصر، كما في «القاموس».

ويتمرن به الخاطر، من إيراد النظائر القرآنية، والشواهد الشعرية، وبعض ما اتفق في المجالس النحوية.

ولما تم هذا التصنيف على الوجه الذي قصدته، وتيسر فيه من لطائف المعارف ما أردته، واعتمدته، سميته بـ«مغني اللبيب عن كتب الأعراب»، وخطابي به لمن ابتدأ في تعلم الإعراب، ولمن استمسك منه بأوثق الأسباب، ومن الله تعالى أستمده الصواب، والتوفيق إلى ما يحظيني لديه بجزيل الثواب، وإياه أسأل أن يعصم القلم من الخطأ والخطأ، والفهم من الزيغ والزلل، إنه أكرم مسؤول، وأعظم مأمول. انتهى. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

﴿إِنْ أَرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾.

(البَابُ الْأَوَّلُ فِي تَفْسِيرِ الْمُفْرَدَاتِ، وَذِكْرِ أَحْكَامِهَا، وَأَعْنِي بِالْمُفْرَدَاتِ الْحُرُوفَ، وَمَا تَضَمَّنَ مَعْنَاهَا، مِنَ الْأَسْمَاءِ، وَالظُّرُوفِ، فَإِنَّهَا مُحْتَاجَةٌ إِلَى ذَلِكَ، وَقَدْ رَتَّبْتُهَا عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ؛ لَيْسَهْلَ تَنَاوُلُهَا، وَزُبْمًا ذَكَرْتُ أَسْمَاءَ غَيْرِ تِلْكَ، وَأَفْعَالًا؛ لِمَسِيسِ الْحَاجَةِ إِلَى شَرْحِهَا).

(البَابُ الْأَوَّلُ فِي تَفْسِيرِ الْمُفْرَدَاتِ) أي بيان المعاني التي وُضعت هي لها، سواء كان وضعاً لغوياً، أو عرفياً، فيشمل الجاز (وَذِكْرُ أَحْكَامِهَا) أي كإثباتها، وحذفها، وزيادتها (وَأَعْنِي بِالْمُفْرَدَاتِ الْحُرُوفَ) لما كان لفظ المفردات عامّاً، ومراده الخصوص، لا كلّها أتى بما يُبين مراده بقوله: «وَأَعْنِي بِالْمُفْرَدَاتِ الْحُرُوفَ إلخ»، أي فمراده بالمفردات شيء مخصوص، لا كلّها؛ إذ لا يُتكلّم عليه إلا في كتب اللغة، كشجر للجسم النامي، وإنسان للجسم النامي الحساس، ومراده بالحروف ما كان معناها في غيرها (وَمَا) أي شيئاً (تَضَمَّنَ) ضميره عائد على «ما» (مَعْنَاهَا) أي معنى الحروف (مِنَ الْأَسْمَاءِ، وَالظُّرُوفِ) حال من ضمير «تَضَمَّنَ» العائد على «ما»، و«من» بيانية، أرَادَ بالأسماء غير الظروف، كـ«من» و«ما» الاستفهاميتين، وأرَادَ بالظروف الأسماء الظروف، كـ«إِذَا»، و«إِذَا»، فالعطف مغاير، أو أنه خاصّ، والنكته الاعتناء بها لكثرة دورانها

(فَاتْنَهَا) الفاء سببية، وهي في المعنى بمنزلة لام العلة لـ «أعني» (الْحَتَّاجَةُ إِلَى ذَلِكَ) أي إلى ما ذكر من التفسير، وذكر الأحكام (وَقَدْ رَتَّبْتُهَا عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ) أي حروف الخط المعجم، وهو من إضافة المدلول للدال؛ لأن الإعجام، وهو التنقيط متعلق بالخط، وإطلاق المعجم عليها من باب التغليب؛ لأن المنقوط من الحروف خمسة عشر حرفاً، وهي أكثرها.

وقيل: المعجم بمعنى الإعجام، كالتخريج والمُدْخَل، بمعنى إزالة العجمة، أي الخفاء بالنقط، فالهمزة للسلب، كأشكاه: أزال شكواه، ويقال: الحيوانات العجم التي لا تُفصح عن مرادها^(١). وإنما كان النقط من صفات الخط؛ لأن الحروف أصوات مشتملة على مقاطع، ومراده بها حروف أ ب ت ث إلخ (لِيَسْهَلَ تَنَاوُلُهَا) أي أخذها، ومن المعلوم أن الأخذ إنما هو في الأمور المحسوسة، ففي الكلام تجوز، وإثبات التناول تخييل (وَرُبَّمَا ذَكَرْتُ أَسْمَاءَ غَيْرِ تِلْكَ) أي غير المتضمنة معاني الحروف (وَأَفْعَالًا) إنما لم يقل: «غير تلك»؛ لأن الأفعال لم تتضمن معاني الحروف، ومراده بهذه الأسماء «كلا»، و«كلتا»، وبالأفعال «حاشا» و«عدا»، و«خلا».

(واعلم): أن قوله: «وربما» ينافي ما قبله؛ لأن قوله: «لأنها المحتاجة» حصر، فيفيد أن غيرها ليس بمحتاج (لِمَسِيسِ الْحَاجَةِ) يفيد أن غير السابقة محتاج.

والجواب أن المراد بالحاجة في الأولى ما بلغ غاية النهاية، وهنا ما كان أدون بدليل قوله: «مسييس»، فإنه يفيد الأدونية.

(إِلَى شَرْحِهَا) أي شرح تلك الأسماء التي لم تتقدم والأفعال^(٢). والله تعالى أعلم.

(حَرْفُ الْأَلِفِ)

ليس المراد خصوص الهمزة، بل المراد كل ما ابتدء بها أعم من أن تكون مفردة، أو لا. أي هذا باب تفسير المعنى الذي تأتي له الكلمات المبدوءة بالالف، وإضافة حرف للألف بيانية، والمراد بالألف الهمزة، وإنما سُمِّيت أَلْفًا لأنها تُصَوَّرُ أَلْفًا، وأما الألف التي هي صوت هوائي الذي هو من حروف العلة، فسيأتي بعد حرف الواو، إن شاء الله تعالى.

[تنبيه]:

قال الأمير في حاشيته: الحق - كما ذكر السيوطي عن ابن جني في «سر الصناعة» - عد الهمزة من الحروف، فهي تسعة وعشرون حرفاً، خلافاً لقول أبي العباس المبرّد: إنها ثمانية وعشرون، وأسقط الهمزة؛ لأنه ليس لها صورة تلزمها، بل تُكْتَبُ واوًا تارةً، وألفًا تارةً، وياءً تارةً، وتُحذف أصلاً تارةً، ورُدَّ بأن العبرة بالثبوت في اللفظ لسبقه على الرسم، وبوجودها أول اسمها، أعني ألف، كبقية الحروف، فإن الواضع جعل كل حرف في أول اسمه، على اختلاف تصويرها لاختلاف ما يعرض لها، من التسهيل فقط بدليل رسمها حيث لا تسهل، وذلك إذا صدرت بحالة لازمة، وهي الألف مطلقاً مضمومة، أو مفتوحة، أو مكسورة، نحو «أخذ» مبنياً للفاعل، أو المفعول، و«إبراهيم»، ثم هل هي مختلفة بالذات مع الألف اللينة التي يأتي الكلام عليها بعد حرف الواو بدليل اختلاف المخرج، فإن اللينة من الجوف، والهمزة من الحلق، وهو قول الأخفش، ومن تبعه، أو متحدان، غاية الأمر أن في الهمزة شدة، رفعتها للحلق، كما أن النون من طرف اللسان، وترتفع إذا شددت بالغنة إلى الخيشوم، ونُسب لسيبويه، والأكثر. انتهى^(١).

قال رحمه الله:

٤٥- (وَالْأَلِفُ الْمَفْرَدُ قَدْ أَتَى عَلَى وَجْهَيْنِ حَرْفٍ لِلتَّوْدَاءِ جُعِلَا)

(والألف المفرد) أي غير المركب مع غيره من الحروف، كاللام في «لا» (قد أتى) في استعمال العرب

(١) راجع «حاشية الأمير» ٩/١.

(١) «حاشية الأمير» ٩/١.

(٢) «حاشية الدسوقي» ٨/١.

له (على وجهين) أي على طريقين من الاستعمال (حرف) بالجر بدل تفصيل من «وجهين»، ويجوز قطعه إلى الرفع، والنصب (لنداء) أي لأن ينادى به من يراد إقباله، وهو متعلق بـ (جعلاً) بالبناء للمفعول، والألف للإطلاق، يعني أنه استعمل حرفاً لنداء القريب، كقوله: أَفَاطِمُ مَهْلًا ... البيت.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن الألف المفردة تأتي علي وجهين:

[أحدهما]: أن تكون حرفاً يُنادى به القريب، كقوله [من الطويل]:

أَفَاطِمُ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدْلِيلِ وَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَرْمَعْتُ صَرْمِي فَأَجْمِلِي

ونقل ابن الخباز^(١) عن شيخه أنه للمتوسط، وأن الذي للقريب «يا»، قال ابن هشام: وهذا خرق لإجماعهم.

ثم ذكر المعنى الثاني للهمزة، فقال:

٤٦- (وَالثَّانِ لاسْتِفْهَامٍ مَا فِيهِ خَفَا (.....

(والثان) من وجهي الألف المفرد (لاستفهام ما فيه خفا) بالقصر للوزن: أي لطلب فهم شيء فيه خفاء، وإنما قيده بما فيه خفاء؛ لأن الأصل أن لا يستفهم إلا حيث يخفى الشيء، نحو «أزید قائم». وحاصل المعنى أن الثاني من معاني الهمزة أن تكون للاستفهام وحقيقته طلب الفهم نحو «أزید قائم؟»، وقد أجاز الوجهان في قراءة الحرمين^(٢): «أَمَنْ هُوَ قَانَتْ أَنَاءَ اللَّيْلِ» الآية، وكون الهمزة فيه للنداء هو قول الفراء^(٣)، ويَعْدُهُ أَنَّهُ لَيْسَ فِي التَّنْزِيلِ نَدَاءٌ بَغَيْرِ «يَا»، وَيُقَرِّبُهُ سَلَامَتُهُ مِنْ دَعْوَى الْحِجَازِ؛ إِذْ لَا يَكُونُ الِاسْتِفْهَامُ مِنْهُ تَعَالَى عَلَى حَقِيقَتِهِ، وَمِنْ دَعْوَى كَثْرَةِ الْحَذْفِ؛ إِذْ التَّقْدِيرُ عِنْدَ مَنْ جَعَلَهَا لِلِاسْتِفْهَامِ، أَمِنْ هُوَ قَانَتْ خَيْرٌ أَمْ هَذَا الْكَافِرُ، أَيْ الْمُخَاطَبُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا﴾ [الرُّم: الآية ٨] الآية، فَحُذِفَ شَيْئَانِ: مُعَادِلُ الْهَمْزَةِ، وَالْخَبَرُ، وَنَظِيرُهُ فِي حَذْفِ

(١) هو أحمد بن الحسين النحوي من أهل الموصل، توفي سنة (٦٣٩هـ).

(٢) أي نافع المدني المتوفى سنة (١٦٩هـ)، وعبد الله بن كثير المكي المتوفى سنة (١٢٠هـ)، ووافقهم حمزة، وكلهم من السبعة.

(٣) هو أبو زكريا يحيى بن زياد إمام الكوفيين في النحو واللغة والأدب، له «معاني القرآن»، توفي سنة (٢٠٧هـ).

المعادل قول أبي ذؤيب الهذلي [من الطويل]:

دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِهِ سَمِيعٌ فَمَا أَذْرِي أَرْشَدَ طَلَابُهَا

تقديره أم غي، ونظيره في مجيء الخبر كلمة «خير» واقعة قبل «أم» قوله تعالى: ﴿أَفَن يُلَقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي ءَامِنًا يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [فُصِّلَت: الآية ٤٠] الآية، ولك أن تقول: لا حاجة إلى تقدير معادل في البيت؛ لصحة قولك: ما أدري هل طلابها رشد، وامتناع أن يؤتى لـ «هل» بمعادل، وكذلك لا حاجة في الآية إلى تقدير معادل؛ لصحة تقدير الخبر بقولك: كمن ليس كذلك، وقد قالوا في قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الرعد: الآية ٣٣] الآية: إن التقدير: كمن ليس كذلك، أو لم يؤخِّدوه، ويكون ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾ [الأنعام: الآية ١٠٠] معطوفاً على الخبر على التقدير الثاني، وقالوا التقدير في قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَنْفَعِي بَوَّجْهِهِ سُوءَ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [الرُّم: الآية ٢٤] الآية: أي كمن يُنْعَمُ في الجنة، وفي قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا﴾ [فَاطِر: الآية ٨] الآية: أي كمن هداه الله، بدليل: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [فَاطِر: الآية ٨]، أو التقدير: ذهبت نفسك عليهم حسرات، بدليل قوله تعالى: ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً﴾ [فَاطِر: الآية ٨] الآية.

وجاء في التَّنْزِيلِ موضع صُرِّحَ فيه بهذا الخبر، وحُذِفَ المبتدأ على العكس مما نحن فيه، وهو قوله تعالى: ﴿كَمَنْ هُوَ خَلِيلٌ فِي النَّارِ وَسُقُوا مَاءً حَمِيمًا﴾ [مَحَمَّد: الآية ١٥] الآية، أي أمن هو خالد في الجنة يُسْقَى من هذه الأنهار كمن هو خالد في النار، وجاء مُصَرَّحًا بهما على الأصل في قوله تعالى: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾ [الأنعام: الآية ١٢٢] الآية، وقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَى يَبِينَةٍ مِنْ رَبِّهِ كَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ﴾ [مَحَمَّد: الآية ١٤] الآية.

ولما كانت الألف أصل أدوات الاستفهام خصت بأحكام، وإلى هذا أشار بقوله:

(.....) خُصَّتْ بِأَحْكَامٍ بَأَنَّ تَنْحِذًا

(خُصَّتْ بِأَحْكَامٍ) بالبناء للمفعول، والنائب عن الفاعل ضمير الألف المفردة (بأن تنحذا)

الجار والمجرور بدل تفصيل من الجار والمجرور قبله، والألف للإطلاق، أي خُصَّت بجواز حذفها. وحاصل المعنى أنها لما كانت أصل الأَدَوَاتِ خَصُّوها بأحكام لا توجد في سائر أدوات الاستفهام، منها جواز حذفها، سواء تقدّمت على «أم» كقول عمر بن أبي ربيعة^(١) [من الطويل]:

فَوَاللَّهِ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا بِسَبْعِ رَمِيْنِ الْجَمْرِ أَمْ بِشَمَانٍ
أَرَادَ أَسْبِيعَ؟ أم لم تتقدّمها، كقول الكُمَيْتِ^(٢) [من الطويل]:

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَلَا لَعِبًا مِنِّي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ
أَرَادَ أَوْ ذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟

واختُلف في قول عمر بن أبي ربيعة [من الخفيف]:

ثُمَّ قَالُوا تُحِبُّهَا قُلْتُ بَهْرًا عَدَدَ الرُّمْلِ وَالْحَصَى وَالثَّرَابِ
فَقِيلَ: أَرَادَ أَتُحِبُّهَا، وقيل: إنه خبر، أي أنت تحبها، ومعنى قلت: «بَهْرًا» قلت: أحبها حبا بَهْرَنِي
بَهْرًا، أي غلبني غلبةً، وقيل: معناه عجبًا، وقال المتنبي^(٣) [من البسيط]:

أَحْيَا وَأَيْسَرُ مَا قَاسَيْتُ مَا قَتَلَا وَالْبَيِّنُ جَارَ عَلَيَّ ضَعْفِي وَمَا عَدَلَا
و«أحيا» فعل مضارع، والأصل أأحيا، فحذفت همزة الاستفهام، والواو للحال، والمعنى
التعجب من حياته، يقول: كيف أحيا، وأقلُّ شيء قاسيته قد قَتَلَ غَيْرِي، والأخفش^(٤) يقيس
ذلك في الاختيار عند أمن اللبس، وحمل عليه قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ﴾ [الشُّعْرَاءُ: الآية
٢٢] الآية، وقوله تعالى: ﴿هَذَا رَبِّي﴾ [الأنعام: الآية ٧٦] في المواضع الثلاثة، والمحققون على أنه

(١) هو شاعر مطبوع من بني مخزوم، اشتهر بالغزل، واتصل بعبد الملك بن مروان، ومات سنة (٩٣هـ).

(٢) هو الكُمَيْت بن زيد الأسدي من أهل الكوفة، اشتهر بالشعر والأدب واللغة، والفروسيّة، ومات سنة (١٢٦هـ).

(٣) هو أحمد بن الحسين، وُلد بالكوفة، وكان أحد فحول الشعراء، اتصل بسيف الدولة وكافور الإخشيد، وعضد الدولة، ومات سنة (٣٥٤هـ).

(٤) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة، تلميذ سيويه، وأحد علماء البصرة في اللغة والأدب، مات سنة (٢١٠هـ).

خبر، وأن مثل ذلك يقوله مَنْ يُنْصِفُ خصمه مع علمه بأنه مبطل، فيحكي كلامه، ثم يَكُرُّ عليه بالإبطال بالحجة، وقرأ ابن محيصن: «سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم» وقال عليه السلام جبريل عليه السلام: «وإن زنى وإن سرق»، فقال: «وإن زنى وإن سرق»^(١).

ثم ذكر الثاني من الأحكام التي اختصّت بها الألف، فقال:

٤٧- (وَطَلَبِ التَّصْدِيقِ وَالتَّصَوُّرِ بِالنَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ قَرْنُهَا دُرِي)

(وطلب التصديق) أي ومما خصّت به أيضًا أنها ترد لطلب التصديق، وهو إدراك النسبة، نحو «أزيد قائم» (والتصوّر) أي ولطلب التصوّر، وهو إدراك المفرد، نحو «أزيد قائم أم عمرو»، وأما بقية أدوات الاستفهام، ف«هل» مختصة بطلب التصديق، نحو «هل قام زيد»، والبقية مختصة بطلب التصوّر، نحو «من جاءك؟» و«ما صنعت؟» و«كم مآلك؟» و«أين ييثك؟» و«متى سفرك». ثم أشار إلى ثالث الأحكام لها، فقال:

(بالنفي والإثبات) متعلّق بـ«دُري» آخر البيت (قرنها) بفتح فسكون: أي اقتران الألف، من إضافة المصدر إلى المفعول (دُري) بالبناء للمفعول: أي علم.

والمعنى: أن من أحكام الألف جواز دخولها على الإثبات، كالأمثلة السابقة، وعلى النفي، كقوله عليه السلام: «أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ» [الشرح: الآية ١]، وكقول الشاعر [البسيط]:

أَلَا اضْطَبَّارَ لِسَلَمَى أَمْ لَهَا جِلْدٌ إِذَا أَلَا قِي الَّذِي لَأَقَاهُ أَمْثَالِي
هكذا ذكره بعضهم، قال ابن هشام: وهو منتقَضُ بـ«أم»، فإنها تشاركها في ذلك، تقول: «أقام زيد أم لم يقم».

ثم ذكر رابع الأحكام لها، فقال:

٤٨- (وَفِي التَّصَدُّرِ لَهَا التَّمَامُ)

(وفي التصدر لها التمام) أشار به إلى أن من أحكام الألف التي اختصّت بها أيضًا أن لها تمام التصدير، بدليلين:

(١) حديث متفق عليه.

[أحدهما]: أنها لا تُذكر بعد «أم» التي للإضراب كما يُذكر غيرها، لا تقول: أقام زيد أم أقعد، وتقول: أم هل قعد.

[والثاني]: أنها إذا كانت في جملة معطوفة بالواو، أو بالفاء، أو بـ «ثم» قُدمت على العاطف؛ تنبيهاً على أصالتها في التصدير، نحو قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا﴾ [الأعراف: الآية ١٨٥]، ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا﴾ [يوسف: الآية ١٠٩]، ﴿أَتُمَرُّ إِذَا مَا وَقَعَ عَامِنْتُمْ﴾، بخلاف بقية أدوات الاستفهام، فإنها تتأخر عن حروف العطف، كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [آل عمران: الآية ١٠١]، ﴿فَإِنَّ تَذَبُّونَ﴾ [التكوير: الآية ٢٦]، ﴿فَأَيُّ تُؤَفِّكُونَ﴾ [فاطر: الآية ٣]، ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [الأحقاف: الآية ٣٥]، ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ﴾ [الأنعام: الآية ٨١]، ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾ [النساء: الآية ٨٨].

هذا مذهب سيبويه^(١)، والجمهور، وخالف في ذلك جماعة، أولهم الزمخشري^(٢)، فزعموا أن الهمزة في تلك المواضع في محلّها الأصلي، وأن العطف على جملة مقدّرة بينها وبين العاطف، فيقولون: التقدير في قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا﴾ [يوسف: الآية ١٠٩]، وقوله: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا﴾ [الزخرف: الآية ٥]، وقوله: ﴿أَفَأَيْنَ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٤] وقوله: ﴿أَفَمَا نَحْنُ بِمَبِيتَيْنِ﴾ [الصفات: ٥٨]: أمكنوا فلم يسيروا في الأرض، أنهملكم فنضرب عنكم الذكر صفحاً، أتؤمنون به في حياته، فإن مات أو قتل انقلبتم، نحن مخلصون فما نحن بميتين ويضعف قولهم ما فيه من التكلف، وأنه غير مطرد في جميع المواضع، أما الأول فلدعوى حذف الجملة، فإن قولاً بتقديم بعض المعطوف، فقد يقال: إنه أسهل منه؛ لأن المتجوز فيه على قولهم أقل لفظاً مع أن في هذا التجوز تنبيهاً على أصالة شيء في شيء، أي أصالة الهمزة في التصدير، وأما الثاني فلأنه غير ممكن في نحو قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الزهد: الآية ٣٣]، وقد جزم الزمخشري في مواضع بما يقوله الجماعة، منها: قوله في

(١) هو أبو بشر عمرو بن عثمان الإمام المشهور المتوفى سنة (١٨٠هـ).

(٢) هو محمود بن عمر إمام في اللغة والنحو والتفسير والأدب والبلاغة، له كتب كثيرة، منها: «الكشاف» في التفسير، و«الأساس» في اللغة، و«المفصل» في النحو، مات سنة (٥٣٨هـ).

﴿أَفَأَمِنْ أَهْلُ الْقُرَى﴾ [الأعراف: الآية ٩٧] إنه عطف على ﴿فَأَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً﴾ [الأعراف: الآية ٩٥] وقوله في ﴿أَتَأْتِ الْمُبْعُوثُونَ أَوْ آبَاؤُنَا﴾ فيمن قرأ بفتح الواو: إن ﴿ءَابَاؤُنَا﴾ [الأنعام: الآية ١٤٨] عطف على الضمير في ﴿مَبْعُوثُونَ﴾ [هود: الآية ٧]، وإنه اكتفى بالفصل بينهما بهمزة الاستفهام، وجوّز الوجهين في موضع، فقال في قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ﴾ [آل عمران: الآية ٨٣]: دخلت همزة الإنكار على الفاء العاطفة جملة على جملة، ثم توسّطت الهمزة بينهما، ويجوز أن يعطف على محذوف تقديره: أتولون فغير دين الله ييغون. انتهى.

قلت: قد تبين بما ذكر أن الصواب قول الجمهور من أن همزة الاستفهام تُقدّم على العاطف؛ تنبيهاً على أصالتها في التصدير. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما كانت الهمزة قد تخرج عن الاستفهام الحقيقي، لمعان ثمانية، أشار إلى ذلك بقوله: (..... قَدْ تَأْتِي بِلاَ اسْتِفْهَامٍ مَا مَعَهَا وَرَدٌ)

(قد تأتي بلا استفهام ما معها ورد) يعني أن الهمزة قد تخرج عن الاستفهام الحقيقي، فتستعمل لمعان أخرى. فقوله: «بلا استفهام» مضاف إلى «ما»، وهي موصولة، و«معها» بسكون العين لغة في فتحها، وليس ضرورة، متعلق بـ «ورد» أي جاء، والجملة صلة «ما». والمعنى أن الألف قد تأتي بلا استفهام الشيء الذي جاء مذكوراً معها.

٤٩- (ثَمَانِيَا أَوَّلُهَا التَّسْوِيَةُ بَعْدَ سَوَا وَمَا أَبَالِي تَثْبُتُ) (ثمانياً) منصوب بفعل محذوف، أي أعني، وذكره؛ لأن القاعدة المشهورة في تأنيث العدد مع المذكر، وتذكيره مع المؤنث إذا ذكر المعدود تمييزاً، أما إذا حذف، كما هنا، أو قدّم جاز الوجهان، فتنبّه. (أولها) أي أول تلك المعاني الثمانية (التسوية) بين أمرين، نحو قوله عز وجل: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [المائدة: الآية ٦] (بعد سوا) متعلق بـ «تثبت» آخر البيت: أي تأتي بعد لفظة «سواء» كالأية السابقة (وما أبالي تثبت) أي تقع بعد «ما أبالي» أيضاً، نحو «ما أبالي أقمت أم قعدت»

وحاصل المعنى أن الهمزة قد ترد لثمانية معان:

[أحدها]: التسوية، وربما تُوهّم أن المراد بها الهمزة الواقعة بعد كلمة «سواء» بخصوصها،

وليس كذلك، بل كما تقع بعدها تقع بعد «ما أبالي»، و«ما أدري»، و«ليت شعري»، ونحوهن، والضابط أنها الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها، نحو ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ﴾ [المتافون: الآية ٦] الآية، ونحو «ما أبالي أقمت أم قعدت»، ألا ترى أنه يصح: سواء عليهم الاستغفار وعدمه، وما أبالي بقيامك وعدمه.

تنبيه:

عَدَّ بعضهم همزة التسوية حرفاً مصدرية من جملة الموصولات الحرفية كـ«إن»، و«لو»، وغيرهما. ذكره ابن حمدون في «حاشية المكودي على الخلاصة»، ج ٢ ص ٤٨٢ ولم أره لغيره، فليُنظر. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر المعنى الثاني، فقال:

٥٠. (وَتَانِهَا الْإِنْكَارُ ذَا إِبْطَالٍ وَمَا لِتَوْبِيخٍ يَكُونُ الثَّالِي)

(وثانها) بحذف الياء على لغة قليلة، وليس للضرورة: أي ثاني تلك المعاني الثمانية (الإنكار) أي إنكار ما دخلت عليه، وقوله (ذا إبطال) حال من الإنكار: يعني أن المراد به الإنكار الإبطالي، وهذه هي التي تقتضي أن ما بعدها غير واقع، وأن مدعيه كاذب، نحو قوله ﴿كَلَّا: أَفَأَصْفَكَ رَبُّكُمْ بِالْبَيْنِ وَأَتَّخَذَ مِنَ الْمَلِكَةِ إِنْتًا﴾، وقوله: ﴿فَاسْتَفْتَيْتُهُمُ الْبَيِّنَاتِ وَلَهُمُ الْبُشُورُ﴾ [الصفات: الآية ١٤٩]، ﴿أَفَسِحْرٌ هَذَا﴾، وقوله: ﴿أَفَعِينَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ﴾ [ق: الآية ١٥]، ومن جهة إفادة هذه الهمزة نفي ما بعدها لزم ثبوته إن كان منفيًا؛ لأن نفي النفي إثبات، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الرُّم: الآية ٣٦]: أي الله كاف عبده، ولهذا عطف مدخول الواو من ﴿وَوَضَعْنَا﴾ [الشرح: الآية ٢] على ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: الآية ١]، لما كان معناه شرحنا، ومثله ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَخَاوَى * وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى﴾، وقوله: ﴿أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُ فِي تَضْلِيلٍ * وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ﴾، ولهذا أيضًا كان قول جرير^(١) في عبد الملك^(٢) [من الوافر]:

(١) جرير هو ابن عطية أبو حذرة الحطفي الكلبلي اليربوعي أحد رؤوس الشعر في العصر الأموي، عاش عمره يقارع الشعراء، يناقضهم ويناقضونه، وكان عذب الشعر، حلو الغزل، مزهجهاء، مات سنة (١١٠هـ).
(٢) هو عبد الملك بن مروان الخليفة الأموي، تولى الخلافة سنة (٦٥هـ) وكان عالماً ذكياً، وحاكماً حازماً، مات سنة (٨٦هـ).

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بُطُونٌ رَاحَ
مدحاً، بل قيل: إنه أمدح بيت قالته العرب، ولو كان على الاستفهام الحقيقي لم يكن مدحاً
البيت.

ثم أشار إلى الثالث بقوله:

(وما) موصولة واقعة على الإنكار مبتدأ، وقوله (لتوبيخ) صلتها، وجملة قوله (يكون الثاني) خبر المبتدأ، واسم «يكون» ضمير يعود إلى «ما»، و«الثاني» بمعنى الثالث أبدلت الثاء الأخيرة ياء على قلة، كما نص عليه الناظم رحمه الله تعالى.

والمعنى: أن الإنكار التوبيخي هو المعنى الثالث من المعاني الثمانية للهمزة، والإنكار التوبيخي هو الذي يقتضي أن ما بعدها واقع، وأن فاعله ملوم، كقوله - عز وجل -: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْجُسُونَ﴾ [الصفات: الآية ٩٥]، وقوله: ﴿أَغْيَرُ اللَّهُ تَدْعُونَ﴾ [الأنعام: الآية ٤٠]، وقوله: ﴿أَيُّفَاءُ إِلَهَةً دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ﴾ [الصفات: الآية ٨٦]، وقوله: ﴿أَتَأْتُونَ الذِّكْرَانَ﴾ [الشعراء: الآية ١٦٥]، وقوله: ﴿أَتَأْخُذُونَهُ بِهَيْئَتِنَا﴾ [النساء: الآية ٢٠]، وقول العجاج^(١) [من الرجز]:

أَطْرَبَا وَأَنْتَ قِنْسَرِي وَالْدَّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَّارِي
أي أتطرب، وأنت شيخ كبير.

ثم ذكر الرابع، والخامس، والسادس، فقال:

٥١. (وَالرَّابِعُ التَّقْرِيرُ ثُمَّ الْخَامِسُ تَهَكُّمٌ وَالْأَمْرُ مَعْنَى سَادِسُ)

(والرابع) من معاني الهمزة (التقرير) هو حثك المخاطب على الإقرار، والاعتراف بأمر قد استقرَّ عنده ثبوته، أو نفيه، ويجب أن يليها الشيء الذي تُقرِّره به، تقول في التقرير بالفعل: أضربت زيداً؟ وبالفاعل: أنت ضربت زيداً؟ وبالمفعول: أزيداً ضربت، كما يجب ذلك في المستفهم عنه.

(١) هو عبد الله بن ربيعة راجز مخضرم مجيد، أسلم، وأدرك عهد الوليد بن عبد الملك، وهو والد رؤية الراجز المشهور، مات سنة (٩٠هـ).

وقوله تعالى: ﴿ءَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا﴾ [الأنبياء: الآية ٦٢] محتمل لإرادة الاستفهام الحقيقي، بأن يكونوا لم يعلموا أنه الفاعل، وإرادة التقرير، بأن يكونوا قد علموا، ولا يكون استفهاماً عن الفعل، ولا تقريراً به؛ لأن الهمزة لم تدخل عليه، ولأنه عليه الصلاة والسلام قد أجابهم بالفاعل بقوله: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾ [الأنبياء: الآية ٦٣] الآية.

[فإن قلت]: ما وجه حمل الزمخشري الهمزة في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: الآية ١٠٦] على التقرير؟

[قلت]: قد اعتذر عنه بأن مراده التقرير بما بعد النفي، لا التقرير بالنفي، والأولى أن تُحمل الآية على الإنكار التوبيخي، أو الإبطالي، أي ألم تعلم أيها المنكر للنسخ.

(ثم الخامس) من معانيها (تهكّم) أي استهزاء نحو ﴿أَصْلَوْتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرَكَ مَا يَعْْبُدُ آبَاؤُنَا﴾ (والأمر معنى سادس) أي إن طلب الشيء بالهمزة معنى سادس لها، نحو قوله - عز وجل -: ﴿ءَأَسْلَمْتُمْ؟﴾ [آل عمران: الآية ٢٠] : أي أسلموا.

ثم ذكر السابع، والثامن، فقال:

٥٢- (ثُمَّ التَّعَجُّبُ وَالِاسْتِبطَاءُ وَفِعْلُ أَمْرٍ مِنْ وَآتِ أَسْمَاءُ).

(ثم التعجب) أي ثم المعنى السابع للهمزة هو التعجب بها، نحو قوله - عز وجل -: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾ (والاستبطاء) أي والثامن من معانيها الاستبطاء، نحو قوله - عز وجل -: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [الحديد: الآية ١٦] الآية.

وذكر بعضهم معاني أخر لا صحة لها.

تنبيه:

هذه الهمزة في هذه المعاني المتقدمة كلها حرف، وهي مفتوحة، وقد تأتي فعلاً، لكنها مكسورة، وإليه أشار بقوله:

(وفعل أمر من وآتِ أسماء) أي إن الهمزة تأتي فعل أمر من وآى بمعنى وعد، ومضارعه يئى بحذف الواو؛ لوقوعها بين ياء مفتوحة، وكسرة، كما تقول: وَفَى يَفِي، والأمر منه «إِء» بحذف

اللام للأمر، وبهاء السكت في الوقف، وعليه يتخرج اللغز المشهور، وهو قوله [من الخفيف]:
إِنَّ هِنْدَ الْمَلِيحَةَ الْحَسَنَاءَ وَأَيَّ مَنْ أَضْمَرَتْ لِحْلٌ وَفَاءٌ
فإنه يقال: كيف رُفِعَ اسم «إِنَّ» وصفته الأولى؟ والجواب أن الهمزة فعل أمر، والنون للتوكيد، والأصل إينَ بهمزة مكسورة، وياء ساكنة للمخاطبة، ونون مشددة للتوكيد، ثم حُذفت الياء لالتقاء ساكنة مع النون المدغمة كما في قوله:

لَتَقْرَعَنَّ عَلَيَّ السِّنُّ مِنْ نَدَمٍ إِذَا تَذَكَّرْتَ يَوْمًا بَعْضَ أَخْلَاقِي
و«هند» مُنَادَى مثل ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ [يوسف: الآية ٢٩] و«المليحة» نعت لها على اللفظ كقوله:

يَا حَكَمَ الْوَارِثُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ

و«الحسنة» إما نعت لها على الموضع كقول ماح عمر بن عبد العزيز^(١) رحمه الله [من الوافر]:

يَعُودُ الْفَضْلُ مِنْكَ عَلَى قُرَيْشٍ وَتَفْرُجُ عَنْهُمْ الْكُرْبُ الشَّدَادَا

فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وَابْنُ سُعْدَى بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرُ الْجَوَادَا^(٢)

وإما بتقدير «أمدح»، وإما نعت لمفعول به محذوف، أي عدي يا هند الخلة الحسنة، وعلى الوجهين الأولين فيكون إنما أمرها بإيقاع الوعد الوفي، من غير أن يُعين لها الموعد، وقوله: «وأي» مصدر منصوب بفعل الأمر، والأصل وأيا مثل وأي من، ومثله: ﴿فَلَاخَذْنَاهُمْ أَخَذَ عَزِيزٍ مُقْنَدِرٍ﴾ [القمر: الآية ٤٢]، وقوله: «أضمرت» بقاء التانيث محمول على معنى مَنْ مثل «من كانت أملك؟». والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على الهمزة المفردة، شرع يبين المركبة، فقدم «آ» بالمد، فقال:

٥٣- (وَ«آ» بِمَدٍّ لِنِدَا مَنْ بَعْدَا سَمَاعُهُ مِنْ غَيْرِ عَمْرِو وَرَدَا)

(١) هو الخليفة المشهور الأموي الورع الزاهد العالم الجليل المتوفى سنة (١٠١هـ).

(٢) البيتان لجرير، وابن مامة هو كعب الأيادي، وابن سعدى هو أوس بن حارثة الطائي، وكلاهما من أجواد العرب.

(و«آ») مبتدأ (بمَدْ) أي بهمزة ممدودة متعلّق بحال مقدّر، وخبر المبتدأ قوله: (لندا من بعدا) بضم العين: يعني أن «آ» بهمزة ممدودة حرف موضوع لنداء البعيد، وهو مسموع، لم يذكره سيويوه، وذكره غيره، كما أشار إليه بقوله (سماعه) أي من العرب، وهو مبتدأ خبره قوله: «وردا»، وقوله (من غير عمرو) متعلّق بـ(وردا) بألف الإطلاق، يعني أن سماع استعمال «آ» لنداء البعيد جاء من غير عمرو، فإنه لم يذكره.

وعمره هو: عمرو بن عثمان بن قنبر، إمام البصريين، سيويوه، أبو بشر، أو أبو الحسن، مولى بني الحارث بن كعب، ثم مولى آل الربيع بن زياد الحارثي، ولقب سيويوه، ومعناه رائحة التفاح، فقيل: كانت أمه ترقصه بذلك في صغره. وقيل: كان من يلقاه لا يزال يشم رائحة الطيب. وقيل: كان يعتاد شم التفاح. وقيل: لقب بذلك للطافته؛ لأن التفاح من أطيب الفواكه. كان أصله من البيضاء قرية من أرض فارس، ونشأ بالبصرة، وأخذ عن الخليل، ويونس، وأبي الخطاب الأخفش، وعيسى بن عمر. قال الأزهرى: كان سيويوه علامة، حسن التصنيف، جالس الخليل، وأخذ عنه. وقال بعضهم: كنت عند الخليل، فأقبل سيويوه، فقال: مرحباً بزائر لا يُملّ، قال: وما سمعت الخليل يقولها لغيره. وكان شاباً نظيفاً جميلاً، وكان في لسانه حُبسة، وقلمه أبلغ من لسانه. وقال فيه الزمخشري [من الوافر]:

أَلَا صَلَّى إِلَهُ صَلَاةَ صِدْقٍ عَلَى عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ بْنِ قُنْبَرٍ
فَإِنَّ كِتَابَهُ لَمْ يُغْنِ عَنْهُ بَنُو قَلَمٍ وَلَا أَبْنَاءُ مِنْبَرٍ
توفي رحمه الله بالبيضاء، وقيل: بشيراز سنة (١٨٠هـ) وعمره (٣٢) سنة، وقيل: نيف على الأربعين، وقيل: غير ذلك^(١).

ثم ذكر «أيا»، فقال:

٥٤. (أَيَا كَذَا وَفِي «الصَّحاحِ» جَعَلَهُ لِمَنْ دَنَا أَوْ مِنْ نَأَى إِذْ نَقَلَهُ
(أَيَا كَذَا) مبتدأ وخبر: أي إن لفظة «أيا» بالفتح تستعمل لنداء البعيد، مثل «آ» السابقة (وفي)

(١) راجع «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة» للسيوطي ٢/٢٢٩-٢٣٠.

الكتاب المسمى بـ(الصَّحاح) قال السيد محمد مرتضى في شرحه على «القاموس»: اختلف في ضبط «الصَّحاح»، فالجاري على ألسنة الناس الكسر، ويُنكرون الفتح، ورجحه الخطيب التبريزي على الفتح، وأقره السيوطي في «المزهر»، ومنهم من رجح الفتح، قال شيخنا -يعني المناوي-: والحق صحة الروايتين، وثبوتهما من حيث المعنى، ولم يرد عن المؤلف في تخصيص أحدهما بالسند الصحيح ما يُصار إليه، ولا يُعدل عنه. انتهى^(١).

وهو كتاب للإمام أبي نصر إسماعيل بن نصر بن حمّاد الجوهري الفارابي، كان من أذكى العالم، وكان يُضرب بخطه المثل، توفي في حدود الأربعمئة على اختلاف في التعيين. (جعله) أي جعل «أيا» (لمن دنا) أي لنداء القريب (ومن نأى) أي لنداء البعيد (إذ نقله) «إذ» ظرف لـ«جعله» أي وقت نقله، والمراد بالنقل ذكره في كتابه، لا أنه نقله من غيره؛ لأنه لم يعزه إلى أحد. وتعقب المجد ما قاله الجوهري، فقال: «أيا» حرف لنداء البعيد لا القريب، ووهم الجوهري. انتهى^(٢). وقال ابن هشام بعد نقل عبارة الجوهري متعقباً له: ما نصّه: وليس كذلك، قال الشاعر [من الطويل]:

أَيَا جَبَلِي نَعْمَانَ بِاللِّهِ خَلِيًّا نَسِيمَ الصَّبَا يَخْلُصُ إِلَيَّ نَسِيمُهَا
وقد تُبدل همزتها هاء، كقوله [من الكامل]:

فَأَصَاخَ يَرْجُو أَنْ يَكُونَ حَيًّا^(٣) وَيَقُولُ مِنْ فَرَحٍ هَيَّا رَبًّا
ثم ذكر «أجل»، فقال:

٥٥. («أَجَلٌ» بِلَامٍ سَاكِنٍ حَرْفُ جَوَابٍ مِثْلُ نَعَمٍ وَخَلْفٌ فِيهَا مُسْتَطَابٌ
(أجل) بفتحتين، مبتدأ محكي لقصد لفظه، و(بلام ساكن) ذكر الصفة باعتبار اللفظ، وخبر المبتدأ قوله: (حرف جواب) أي حرف موضوع للجواب (مثل نعم) أي هو مثل نعم في وزنه ومعناه، فيكون تصديقاً للمخبر، كقام زيد، وإعلاماً للمستخبر، نحو أقام زيد؟ ووعداً للطالب،

(١) «تاج العروس» ١/٢٣٣.

(٢) «القاموس» ص ١٢١٤.

(٣) أي مطراً.

نحو أكرم زيدًا. وقيد المألقي^(١) الخبر بالثبت، والطلب بغير النهي. وقيل: لا تجيء بعد الاستفهام. وعن الأخفش هي بعد الخبر أحسن من نعم، ونعم بعد الاستفهام أحسن منها. وقيل: تختص بالخبر، وهو قول الزمخشري، وابن مالك^(٢)، وجماعة، وقال ابن خروف^(٣): أكثر ما تكون بعده، وإلى هذه الأقوال أشار بقوله: (وَالْخُلْفُ فِيهَا مُسْتَطَابٌ).

ثم ذكر «إذن»، فقال:

٥٦- (وَفِي «إِذْنٍ» مَسَائِلُ أَرْبَعَةٌ فِي نَوْعِهَا الْجُمْهُورُ حَرْفًا أَثْبَتُوا)

(وفي إذن مسائل) بالصرف للوزن، كما قال الحريري في «ملحته»: وَجَائِزٌ فِي صَنْعَةِ الشُّعْرِ الصَّلِيفِ أَنْ يَصْرِفَ الشَّاعِرُ مَا لَا يَنْصَرِفُ (أربعة) بالرفع أولها: الاختلاف في نوعها، هل هي حرف، أم اسم؟، وإليه أشار بقوله (في نوعها الجمهور حرفًا أثبتوا) يعني أن جمهور النحاة أثبتوا لها الحرفية.

٥٧- (قِيلَ هِيَ اسْمٌ فَاخْتَرَنَ فِي الْأَوَّلِ بَسَاطَةً وَانْصَبَ بِهَا لَا الزَّائِلِ)

(قيل: هي اسم) معطوف على الجملة قبله بعاطف مقدر. أي وقيل: هي اسم، يعني أن بعض النحاة قال: إنها اسم، لا حرف، وقوله (فاخترن) الفاء فصحيحة، والنون الخفيفة للتوكيد: أي فإذا عرفت الخلاف في حرفيتها واسميته، وأردت الزيادة على ذلك، فأقول لك: اخترن (في الأول) أي بناء على القول الأول، ف«في» بمعنى «على»، والأول هو قول الجمهور، يعني أن القائلين بحرفيتها اختلفوا، هل هي بسيطة، أم مركبة، والصحيح كما نص عليه ابن هشام، وتبعه الناظم أنها بسيطة، لا مركبة من «إذ» و«أن»، وعلى البساطة الصحيح أيضًا أنها الناصبة بنفسها، لا «أن» مضمرة بعدها، كما قيل، وإليه أشار بقوله: (وَانْصَبَ بِهَا) أي بـ«إذن» نفسها (لَا) بالحرف (الزَّائِلِ) أي المحذوف المقدر بعدها، وهو «أن»، فالمراد بالزائل غير الموجود، وهو المقدر.

(١) هو محمد بن الحسن الفقيه المالكي، سكن دمشق، وبرع في العربية، وله «شرح التسهيل»، مات سنة (٧٧١هـ).

(٢) هو محمد بن عبد الله بن مالك، إمام مشهور في العربية، وصاحب «الألفية» و«تسهيل الفوائد»، و«شواهد التوضيح»، وُلِدَ في الأندلس سنة (٦٠٠هـ)، ومات بدمشق سنة (٦٧٢هـ).

(٣) هو علي بن محمد الأندلسي النحوي، له «شرح كتاب سيبويه»، و«شرح الجمل» مات سنة (٦٠٩هـ).

ثم أشار إلى المسألة الثانية بقوله:

٥٨- (فِي أَيِّ مَعْنَاهَا مُرَادُ السَّائِلِ هُوَ الْجَوَابُ وَالْجَزَا لِلنَّاقِلِ)

(في أي معناها) متعلق بالسائل و«في» بمعنى «عن» (مُرَادُ السَّائِلِ) أي مقصود السائل عن معناها ما هو، ف«مراد» مبتدأ، خبره قوله: (هُوَ الْجَوَابُ وَالْجَزَا) أي أن معناها هو الجواب والجزاء معًا، وقوله: (لِلنَّاقِلِ) أي هذا كائن لمن أراد نقل ما قاله إمام هذا الفن سيبويه رحمه الله.

وحاصل معنى البيت أن معناها - كما قال سيبويه رحمه الله - هو الجواب والجزاء، فقال الشلوبين^(١): في كل موضع، وقال أبو علي الفارسي^(٢): في الأكثر، وقد تتمحض للجواب، بدليل أنه يقال لك: «أحبك»، فتقول: «إذن أظنك صادقًا»؛ إذ لا مجازة هنا ضرورة. انتهى. والأكثر أن تكون جواباً لـ«إن»، أو «لو» ظاهرتين، أو مقدرتين، فالأول كقوله [من الطويل]:

لَيْسَ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمْكَنْتَنِي مِنْهَا إِذَنْ لَا أَقِيلُهَا^(٣)

وقول الحماسي^(٤): [من البسيط]:

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِخْ إِلَيَّ بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ دُحُلِ بْنِ شَيْتَانَا
إِذَا لَقَامَ بِنَصْرِي مَعْشَرٌ خُشْنٌ عِنْدَ الْحَفِيطَةِ إِنْ دُو لَوْثَةٍ لَأَنَا

فقوله: «إذن لقام بنصري» بدل من «لم تستبخ»^(٥)، وبدل الجواب جواب.

(١) هو عمر بن محمد من أئمة النحو واللغة في الأندلس، مات سنة (٦٤٥هـ).

(٢) هو الحسن بن أحمد، إمام العربية في عصره، اتصل بسيف الدولة، وعضد الدولة، وصنف كتبًا، منها «الإيضاح»، و«التذكرة» في النحو، و«الحجة» في القراءات، ولد سنة (٢٨٨هـ) ومات سنة (٣٧٧هـ).

(٣) قاله كثير غزوة في عبد العزيز بن مروان والد عمر، وكان كثير أنشد بين يديه قصيدة أعجبت به، ولما سأل الشاعر عما يطلبه رجا أن يكون كاتباً لديه، فقال له عبد العزيز: ولكنك شاعر، ولست بكتّاب، ثم منحه الجائزة وصرفه.

(٤) أي الذي يدل شعره على الحماسة أي الشجاعة، والحماسة كتاب لأبي تمام الطائي الشاعر المشهور، جمع فيه أشعار الحماسة، شرحه الإمام المروزي. «الأمير» ٢٠/١.

(٥) رد بأنه لا يحسن تطبيقه على نوع من أنواع البدل المعلومة، وإنما الظاهر أنه جواب «لو» مقدرة، أي ولو استباحوها لقام، قال شارح: والأولى التمثيل بقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ﴾ [الإسراء: الآية ١٠٠] الآية. «الأمير» ٢٠/١.

والثاني نحو أن يقال: «آتيك»، فتقول: «إذن أكرمك»، أي إن أتيتني إذن أكرمك، وقال الله تعالى: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ الآية، قال الفراء: حيث جاءت بعدها اللام قبلها «لو» مقدرة، إن لم تكن ظاهرة. ثم ذكر المسألة الثالثة، فقال:

٥٩- (ثَالِثُهَا فِي الْوَقْفِ وَالْكِتَابَةِ بِالْأَلِفِ اخْتَارَ جُلَّ الزُّمَرَةِ

٦٠- وَقِيلَ بِالنُّونِ وَبَعْضُ فَصْلًا)

(ثالثها) أي ثالث المسائل المتعلقة بـ«إذن»، وهو مبتدأ خبره قوله: (في الوقف والكتابة) يعني أن ثالث المسائل كائن في ذكر الخلاف في الوقف عليها عند إرادة الوقف، هل يوقف عليها بالألف، أم يوقف عليها بالنون، والأول مذهب الجمهور، كما أشار إليه بقوله (بألف اختار) بقطع الهمزة للوزن، وقوله (جلُّ الزمرة) بالرفع فاعل «اختار»، و«الجلُّ» بالضم معطمه، و«الزمرة» بضم، فسكون: الجماعة. يعني أنه اختار جمهور العلماء كتابتها بالألف، والوقف عليها بها (وقيل بالنون) أي قال بعضهم: تكتب بالنون، ويوقف عليها بها. (وبعضُ فصلاً) أي قال بعضهم بالتفصيل بين ما إذا عُمِلت، فتكتب بالألف، وبين ما إذا لم تعمل، فتكتب بالنون. وحاصل المعنى: أنه اختلف في لفظها عند الوقف عليها، فذهب الجمهور، وهو الصحيح إلى أن نونها تُبدل ألفاً؛ تشبيهاً لها بتنوين المنصوب، قال في «الخلاصة»:

وَأَشْبَهَتْ «إِذَا» مُنَوَّنًا نُصِبَ فَأَلْفًا فِي الْوَقْفِ ثَوْنُهَا قُلِبَ

وقيل: يُوقف عليها بالنون؛ لأنها كنون «لن»، و«إن». ورؤي هذا عن المبرد والمازني. وينبغي على هذا الخلاف في الوقف عليها الخلاف في كتابتها، فالجمهور يكتبونها بالألف، وكذا رُسمت في المصاحف. وقال المازني^(١) والمبرد^(٢): تكتب بالنون. وفصل الفراء، فقال: إن عُمِلت (١) هو أبو عثمان بكر بن عثمان النحوي، متقدم أخذ عن المبرد، وله «التصريف الملوكي»، مات سنة (٢٤٩هـ).

(٢) هو أبو العباس محمد بن يزيد، إمام أهل البصرة في العربية، وصاحب كتاب «الكامل في اللغة والأدب»، مات سنة ٢٨٦هـ.

كُتِبَ بِالْأَلِفِ، وَإِلَّا كُتِبَ بِالنُّونِ؛ لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ «إِذَا»، وَتَبِعَهُ ابْنُ خُرُوفٍ. ثم ذكر المسألة الرابعة، فقال:

(.....) رَابِعُهَا فِي شَرْطِهَا أَنْ تَعْمَلًا

٦١- نَصَبُ الْمُضَارِعِ بِهَا مُسْتَقْبَلًا وَصِلَ أَوْ بِالْحَلْفِ أَوْ «لَا» فَصْلًا

(رابعها) أي رابع المسائل في «إِذَا»، وهو مبتدأ (في شرطها أَنْ تَعْمَلًا) بالبناء للفاعل، والألف للإطلاق، أي لتعمل فيما دخلت عليه، وقوله: (نصب المضارع) مرفوع على أنه خبر لمحذوف: أي هو نصب الفعل المضارع، وقوله (بها) متعلق بـ«نصب» (مستقبلاً) أي حال كون ذلك المضارع دالاً على الحدوث المستقبلي، لا الحال، وقوله (وصل) بالبناء للمفعول حال أيضاً متداخل، أو مترادف: أي حال كون ذلك المضارع متصلاً بها، غير منفصل عنها (أو بالحلف) بفتح، فسكون، مخفف حلف بفتح، فكسر: أي بالقسم متعلق بـ«فصل» (أو لا) عطفت على «الحلف» أي أو فصل بـ«لا» النافية، وقوله: (فصلاً) بالبناء للمفعول، والألف للإطلاق.

والمعنى أن شرط عملها، - وهو نصب المضارع أن تأتي في صدر الكلام، وهذا الشرط لم يتعرض له الناطم، واستقبله، واتصاله، أو انفصاله بالقسم، أو بـ«لا» النافية، مثال ذلك أن يقال لك: آتيك، فتقول: إذن أكرمك، ولو قلت: أنا إذن، قلت: أكرمك بالرفع؛ لفوات التصدير، فأما قوله [من الرجز]:

لَا تَتْرُكْنِي فِيهِمْ شَطِيرًا إِنِّي إِذْنُ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرًا

فمؤول على حذف خبر «إن» أي إني لا أقدر على ذلك، ثم استأنف ما بعده.

ولو قلت: إذا يا عبد الله، قلت: أكرمك بالرفع أيضاً؛ للفصل بغير ما ذكرناه، وأجاز ابن عصفور^(١) الفصل بالظرف، وابن بابشاذ^(٢) الفصل بالنداء، وبالنداء،

(١) هو أبو الحسن علي بن عبد المؤمن الأندلسي النحوي، له «المتع» في التصريف، و«المقرب» في النحو، و«شرح الجمل» للزجاجي، وغيرها، مات سنة (٦٦٣هـ).

(٢) هو ظاهر بن أحمد المصري، تعلم في العراق، وبرع في العربية، وله «شرح الأصول» لابن السراج، و«شرح الجمل» للزجاجي.

والكسائي^(١)، وهشام^(٢) الفصل بمعمول الفعل، والأرجح حينئذ عند الكسائي النصب، وعند هشام الرفع. ولو قيل لك: أحبتك، فقلت: إذن أَطُتْكَ صادقًا، رفعت؛ لأنه حال.

وقد أشار بعضهم إلى هذه الشروط بقوله [من الرجز]:

أَعْمِلْ «إِذَنْ» إِذَا أَتَيْتَكَ أَوَّلًا وَسُقْتُ فِعْلًا بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلًا
وَإِذَا أَتَيْتَهَا أَنْ تَفْصِلًا إِلَّا بِحَلْفٍ أَوْ نِدَاءٍ أَوْ بِ«لَا»
وَأَفْصِلْ بِظَرْفٍ أَوْ بِمَجْزُورٍ عَلَى رَأْيِ ابْنِ عُصْفُورٍ رَّئِيسِ الثُّبَلَا
وَإِنْ تَجِئَ بِحَرْفٍ عَطْفٍ أَوَّلًا فَأَحْسِنِ الْوُجْهَيْنِ أَنْ لَا تَعْمَلَا^(٣)

تنبيه:

قال جماعة من النحويين: إذا وقعت «إذن» بعد الواو، أو الفاء جاز فيها الوجهان، نحو قوله عز وجل: ﴿وَإِذَا لَا يَلْبُثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: الآية ٧٦]، وقوله: ﴿فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَفِيرًا﴾ [النساء: الآية ٥٣]، وقرأ شاذًا بالنصب فيهما.

والتحقيق أنه إذا قيل: «إن ترني أزرک، وإذن أحسن إليك»، فإن قدرت العطف على الجواب جزمت، وبطل عمل «إذن»؛ لوقوعها حشواً، أو على الجملتين جميعاً جاز الرفع والنصب؛ لتقدم العاطف، وقيل: يتعين النصب؛ لأن ما بعدها مستأنف، أو لأن المعطوف على الأول أول، ومثل ذلك: «زيد يقوم، وإذن أحسن إليه»، إن عطفت على الفعلية رفعت، أو على الاسمية فالمذهبان. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على «إذن» شرع يبين «إن» المكسورة الخفيفة، فقال:

٦٢- (وَإِنْ) خَفِيفَ الثَّوْنِ وَالْهَمْزُ كُسِرَ أَوْجُهَا أَرْبَعَةٌ قَدْ تَنْحَصِرُ

(١) هو أبو الحسن علي بن حمزة، أحد القراء السبعة، إمام الكوفيين في النحو واللغة، ومؤدب ولدي الرشيد: الأمين والمأمون، وصاحب المناظرة المشهورة مع سيبويه، مات سنة (١٨٩هـ).

(٢) هو أبو عبد الله هشام بن معاوية الضرير النحوي الكوفي، من أصحاب الكسائي، مات سنة (٢٠٩هـ).

(٣) راجع «حاشية السجاعي» على «القطر» ص ٣١.

(وإن) مبتدأ (خفيف الثون) بالنصب على الحالية على رأي سيبويه من مجيء الحال من المبتدأ، وقوله (والهمز) مبتدأ خبره قوله (كسر) بالبناء للمفعول، والجملة حال أيضاً (أوجهها) أي أقسام «إن»، وهو مبتدأ ثان، وقوله (أربعة) بالنصب على الحال، وقوله (قد تنحصر) خبر المبتدأ الثاني، والجملة خبر الأول.

يعني أن أوجه «إن» الخفيفة المكسورة تنحصر في أربعة، ثم ذكر الأول بقوله:

٦٣- (أَوَّلُهَا) شَرْطِيَّةٌ جَازِمَةٌ وَالثَّانِي فِي الْأَسْمِيَّةِ النَّافِيَّةِ

(أولها) أي أول تلك الأوجه الأربعة، وهو مبتدأ خبره قوله (شرطية) أي وقوعها أداة شرط (جازمة) بالرفع صفة لما قبله، أي تجزم فعل شرطها وجوابها، نحو قوله - عز وجل -: ﴿إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ﴾ [الأنفال: الآية ٣٨] الآية، وقوله: ﴿وَإِنْ تَعُودُوا نَعَذِّبُ﴾ [الأنفال: الآية ١٩] الآية. وقد تقرر بـ«لا» النافية، فيظن من لا معرفة له أنها «إلا» الاستثنائية، نحو: ﴿إِلَّا نَضْرِبُ فَعْدَ نَصْرِهِ اللَّهُ﴾ [التوبة: الآية ٤٠] الآية، وقوله: ﴿إِلَّا نُنْفِرُوا يُعَذِّبُكُمْ﴾ [التوبة: الآية ٣٩] الآية، وقوله: ﴿وَلَا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [هود: الآية ٤٧]، وقوله: ﴿وَلَا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ﴾ [يوسف: الآية ٣٣].

قال ابن هشام رحمه الله: وقد بلغني أن بعض من يدعي الفضل شغل في ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾ [الأنفال: الآية ٧٣] فقال: ما هذا الاستثناء؟ متصل أم منقطع؟

(والثان) بحذف الياء وهولغة، كما قال بعضهم (في الاسمية النافية) أي الوجه الثاني من الأوجه الأربعة «إن» كونها نافية، وذلك إذا دخلت في الجملة الاسمية، فقوله: «والثان» مبتدأ خبره «النافية»، ويجوز العكس، وقوله: «في الاسمية» متعلق بحال محذوف: أي حال كونها واقعة في الجملة الاسمية، نحو قوله - عز وجل -: ﴿إِنْ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ [الملك: الآية ٢٠]، وقوله: ﴿إِنْ أَمَّهُنَّهِنَّ إِلَّا الْأَلْنَى وَلَدَنَّهُنَّ﴾ [المجادلة: الآية ٢]، وقوله: ﴿وَإِنْ مِّنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مریم: الآية ٧١] الآية، ومن ذلك ﴿وَإِنْ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ [النساء: الآية ١٥٩] أي وما أحد من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به، فحذف المبتدأ، وبقيت صفته، ومثله قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِّنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مریم: الآية ٧١] الآية.

تنبيه:

قال بعضهم: لا تأتي «إن» النافية إلا وبعدها «إلا»، كهذه الآيات، أو «لما» المشددة التي بمعناها، كقراءة بعض السبعة: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: الآية ٤] بتشديد الميم: أي ما كل نفس إلا عليها حافظ.

ورد عليه بقوله تعالى: ﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا﴾ [يونس: الآية ٦٨] الآية، وقوله: ﴿وَلِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ مَا تُوعَدُونَ﴾، وقوله: ﴿وَلِنْ أَدْرِي لَعَلَّكُمْ فِتْنَةٌ لَكُمْ﴾ [الأنبياء: الآية ١١١] الآية.

تنبيه آخر:

خرّج جماعة على «إن» النافية قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنَّا فَعَلَيْنَ﴾ [الأنبياء: الآية ١٧]، وقوله: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ﴾ [الزخرف: الآية ٨١] الآية، وعلى هذا فالوقف هنا، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَنَّاكُمْ فِيْمَا إِنْ مَكَنَّاكُمْ فِيهِ﴾ [الأحقاف: الآية ٢٦] الآية، أي في الذي ما مكناكم فيه، وقيل: زائدة، ويؤيد الأول قوله - عز وجل -: ﴿مَكَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّنْ لَكُمْ﴾ [الأنعام: الآية ٦] الآية، وكأنه إنما عُديل عن «ما»؛ لئلا يتكرر، فيثقل اللفظ، قيل: ولهذا لما زادوا على «ما» الشرطية «ما» قلبوا ألف «ما» الأولى هاء، فقالوا: «مهما»، وقيل: بل هي في الآية بمعنى «قد»، وإن من ذلك قوله - عز وجل -: ﴿فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى﴾ [الأعلى: الآية ٩]، وقيل في هذه الآية: إن التقدير وإن لم تنفع، مثل قوله تعالى: ﴿سَرَّيْلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ﴾ [التحل: الآية ٨١] الآية، أي والبرد، وقيل: إنما قيل ذلك بعد أن عمهم بالتذكير، ولزمتهم الحجة، وقيل: ظاهره الشرط، ومعناه ذمهم، واستبعاد لنفع التذكير فيهم، كقولك: «عظ الظالمين إن سمعوا منك»، تريد بذلك الاستبعاد لا الشرط. قلت: الوجه الأخير عندي أقرب. والله تعالى أعلم.

تنبيه آخر:

قد اجتمعت «إن» الشرطية والنافية في قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ زَالَتَا إِنْ أَمَسَكَهُمَا مِنْ أَجَلٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [فاطر: الآية ٤١] الأولى شرطية، والثانية نافية، جواب للقسمة الذي آذنت به اللام الداخلة

على الأولى، وجواب الشرط محذوف وجوباً. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الخلاف في عملها إذا دخلت على الجملة الاسمية، فقال:

٦٤- (وَسَيَبْزُونَهُ مَا لَهَا رَوَى الْعَمَلُ وَعَنْ كِسَائِي كَـ«لَيْسَ» يُقْتَبَلُ)

(وسيويوه) الإمام المعروف، واسمه عمرو بن عثمان بن قنبر تقدمت ترجمته (ما) نافية (لها) أي لـ«إن» هذه متعلق بقوله (روى) أي نقل عن العرب (العمل) (يعني أن «إن» النافية إذا دخلت على الجملة الاسمية لم تعمل عند سيويوه، وكذا عند الفراء (وعن كسائي) وكذا عن المبرد (كليس يقتبل) بالبناء للمفعول، افتعال من القبول للمبالغة، يعني أن الكسائي، وكذا المبرد أجازا إعمالها عمل «ليس»، وهو رفع اسمها، ونصب خبرها، وقرأ سعيد بن جبير: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ﴾ الآية بنون خفيفة مكسورة؛ لالتقاء الساكنين، ونصب «عبادًا»، و«أمثالكم». وسمع من أهل العالية: «إن أحد خيرًا من أحد إلا بالعافية»، و«إن ذلك نافعك، ولا ضارك».

فقوله: «وسيويوه» مبتدأ خبره جملة «ما روى إلخ»، و«ما» نافية، و«لها» متعلق بـ«روى»، ومعنى «روى» نقل، و«العمل» بالنصب على المفعولية.

وقوله: «وعن كسائي» متعلق بـ«يقتبل» بالبناء للمفعول، ونائب فاعله ضمير العمل، و«كليس» على حذف مضاف، أي كعمل «ليس»، وهو متعلق بحال مقدّر من النائب، أي حال كون العمل مشابهًا لعمل «ليس»، أو مفعول مطلق على النياحة، أي عملاً كعمل ليس، أو الكاف اسم بمعنى مثل، والإعراب على حاله.

تنبيه:

«الكسائي» هو علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان أبو الحسن الإمام، مولى بني أسد، إمام الكوفيين في النحو واللغة، وأحد القراء السبعة المشهورين، وسمي الكسائي لأنه أحرّم في كساء، وقيل: لغير ذلك، وهو من أهل الكوفة، واستوطن بغداد، وقرأ على حمزة، ثم اختار لنفسه قراءة، وسمع من سليمان بن أرقم، وأبي بكر بن عياش، قال الخطيب: وتعلّم النحو على كبر سنه، وسببه أنه جاء إلى قوم، وقد أعيأ، فقال: قد عييت، فقالوا له: تجالسنا وأنت تلحن، قال: وكيف لحنت؟

قالوا: إن كنت أردت من انقطاع الحيلة، فقل: غَيِّبْتُ، وإن أردت من التعب فقل: أَعْيَيْتُ، فَأُنْفِ من هذه الكلمة، وقام من فوره، وسأل عمن يعلم النحو، فأرشد إلى معاذ بن الهراء، فلزمه حتى أنفذ ما عنده، ثم خرج إلى البصرة، فلقي الخليل، وجلس في حلقتة، فقال له رجل من الأعراب: تركت أسد الكوفة وتيمًا وعندهما الفصاحة، وجئت إلى البصرة، فقال لل خليل: ممن أخذت علمك هذا؟ فقال: من بوادي الحجاز ونجد وتهامة، فخرج ورجع، وقد أنفذ خمس عشرة قَبِيْنَة جَبْرًا في الكتابة عن العرب، سوى ما حفظ، فقدم البصرة، فوجد الخليل قد مات، وفي موضعه يونس، فجرت بينهما مسائل أقر له فيها يونس، وصدره في موضعه.

وأدب ولد الرشيد، وجرى بينه وبين أبي يوسف القاضي مجالس.

وعن الفراء قال: قال لي رجل: ما اختلافك إلى الكسائي، وأنت مثله في النحو، فأعجبني نفسي، فأتيته فناظرته مناظرة الأكفاء، فكأنني كنت طائرًا يغرف بمنقاره من البحر. وعنه أيضًا قال: مات الكسائي، وهو لا يحسن حدّ «نعم» و«بئس» و«أن» المفتوحة والحكاية، قال: ولم يكن الخليل يحسن النداء، ولا سيبويه يدري حدّ التعجب. وعن الأصمعي: أخذ الكسائي اللغة عن أعراب من الحطمة ينزلون بقُطْرُبَل، فلما ناظر سيبويه استشهد بلغتهم عليه، فقال أبو محمد اليزيدي:

كُنَّا نَقِيسُ النَّحْوَ فِيمَا مَضَى عَلَى لِسَانِ الْعَرَبِ الْأَوَّلِ
فَجَاءَ أَقْوَامٌ يَقِيسُونَهُ عَلَى لُغَى أَشْيَاحٍ قُطْرُبُلٍ^(١)
فَكُلُّهُمْ يَعْمَلُ فِي نَقْضِ مَا بِهِ نَصَابُ الْحَقِّ لَا يَأْتِلِي
إِنَّ الْكِسَائِيَّ وَأَصْحَابَهُ يَزَقُونُ فِي النَّحْوِ إِلَى أَسْفَلِ

وقال فيه:

أَفْسَدَ النَّحْوَ الْكِسَائِي وَتَنَى ابْنُ غَزَالَةَ
وَأَرَى الْأَحْمَرَ تَيْسًا فَاعْلِفُوا التَّيْسَ التُّخَالَهَ

وقال ابن درستويه: كان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة، فيجعله أضلاً

(١) بضم القاف والراء، وتشديد الموحدة المضمومة.

ويقيس عليه، فأفسد بذلك النحو.

صنّف معاني القرآن مختصرًا في النحو، القراءات، النوادر: الكبير، الأوسط، الأصغر، العدد، الهجاء، المصادر، الحروف، وغير ذلك.

ومات بالريّ هو ومحمد بن الحسن في يوم واحد، وكانا خرجا مع الرشيد، فقال: دفنت الفقه والنحو في يوم واحد، وذلك سنة اثنتين، أو ثلاث، وقيل: تسع وثمانين ومائة، وقيل: اثنتين وتسعين.

ومن شعره [من الرمل]:

أُتِيهَا الطَّالِبُ عِلْمًا نَافِعًا أَطْلُبُ النَّحْوَ وَدَعْتُ عَنْكَ الطَّمَعُ
إِنَّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعُ وَبِهِ فِي كُلِّ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ
وَإِذَا مَا أَبْصَرَ النَّحْوَ فَتَى مَرَّ فِي الْمُنْطِقِ مَرًّا فَاتَّسَعُ
فَاتَّقَاهُ كُلُّ مَنْ جَالَسَهُ مِنْ جَلِيسٍ نَاطِقٍ أَوْ مُسْتَمِعِ
وَإِذَا لَمْ يُبْصِرِ النَّحْوَ الْفَتَى هَابَ أَنْ يَنْطِقَ جُبْنًا فَانْقَطَعَ
فَتَرَاهُ يَنْصِبُ الرَّفْعَ وَمَا كَانَ مِنْ نَضْبٍ وَمِنْ خَفْضٍ رَفَعَ
يَقْرَأُ الْقُرْآنَ لَا يَعْرِفُ مَا صَرَفَ الْإِعْرَابُ فِيهِ وَصَنَعَ
وَالَّذِي يَعْرِفُهُ يَقْرُؤُهُ وَإِذَا مَا شَكَّ فِي حَرْفٍ رَجَعَ
نَاطِرًا فِيهِ وَفِي إِعْرَابِهِ فَإِذَا مَا عَرَفَ اللَّحْنَ صَدَعَ
فَهُمَا فِيهِ سَوَاءٌ عِنْدَكُمْ لَيْسَتْ الشُّنَّةُ عِنْدِي كَالْبِدَعِ
كَمْ وَضِيعَ رَفَعَ النَّحْوُ وَكَمْ مِنْ شَرِيفٍ قَدْ رَأَيْنَاهُ وَضَعُ^(١)

٦٥- (كَذَاكَ فِي فِعْلِيَّةٍ أَيْضًا أَتَتْ فِي فِعْلِيَّةٍ) أي في جملة

مركبة من الفعل والفاعل، أو النائب، وقوله (أَيْضًا) تأكيد لـ «كذلك» (أَتَتْ) أي وردت عن العرب، يعني أنه سمع دخولها عليها.

(١) راجع «بغية الوعاة» ١٦٢/٢ - ١٦٥.

وحاصل معنى هذا الشطر أنه كما سبق دخول «إن» المخففة على الجملة الاسمية ورد أيضاً دخولها على الجملة الفعلية، نحو قوله - عز وجل -: ﴿إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا أَلْحُسْنَ﴾ [التوبة: الآية ١٠٧]، وقوله: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ إِلَّا إِنْشَاءً﴾، وقوله: ﴿وَتَنْظُنُونَ إِنْ لَيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: الآية ٥٢]، وقوله: ﴿إِنْ يَقُولُوا إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: الآية ٥].

ثم ذكر الوجه الثالث لـ «إن»، فقال:

(.....) ثَالِثُهَا هِيَ الَّتِي قَدْ خُفِّفَتْ

(ثَالِثُهَا) أي ثالث أوجه «إن» المخففة (هي التي قَدْ خُفِّفَتْ) بالبناء للمفعول، أي خفف نونها من «إن» المثقلة، فـ «ثالثها» مبتدأ، والجملة الكبرى بعده خبره، ولا بد من التقدير: أي وجه إن التي قد خففت.

والمعنى أن ثالث الأوجه الأربعة لـ «إن» المكسورة أن تكون مخففة من «إن» المشددة النون. وهي تدخل على الجملة الاسمية، والفعلية، فإن دخلت على الاسمية جاز إعمالها؛ خلافاً للكوفيين، كما أشار إليه بقوله:

٦٦- (وَجَوَزَ الإِعْمَالُ فِي الإِسْمِيَّةِ جَمِيعُ أَهْلِ النَّحْوِ لَا الْكُوفِيَّةِ)

(وَجَوَزَ) بتشديد الواو (الإِعْمَالُ) بكسر الهمزة منصوب على المفعولين (في الإِسْمِيَّةِ) متعلق بـ «الإِعْمَالِ» (جَمِيعُ أَهْلِ النَّحْوِ) برفع «جميع» على الفاعلية لـ «جَوَزَ»، يعني أنه أجاز عملها في الجملة الاسمية، فتتصب المبتدأ اسماً لها، وترفع الخبر خبراً لها جميع النحاة (لَا الْكُوفِيَّةِ) «لا» عاطفة على «جميع»، أي لم يجز عملها الكوفيون، وقول الجمهور هو الأصح؛ لوروده عن العرب، كقراءة الحرمين^(١)، وأبي بكر قوله - عز وجل -: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَا يُؤْفِقُكُمْ رَبُّكُمْ أَعْمَالَهُمْ﴾ [هود: الآية ١١١]، وحكاية سيويه: «إِنْ عَمَرَا مَنْطَلَقًا»، لكن الكثير إهمالها، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَّعُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ [الزخرف: الآية ٣٥]، وقوله: ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا

(١) الحرمين: هما عبد الله بن كثير المكي، ونافع المدني، وأبو بكر هو شعبة بن عياش الأزدي الكوفي الخياط، مات سنة (١٩٣هـ).

جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس: الآية ٣٢]، وقراءة حفص^(١): ﴿إِنْ هَذَا لَسَاحِرٌ﴾ [طه: الآية ٦٣]، وكذا قرأ ابن كثير إلا أنه شدد نون هذان، ومن ذلك ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: الآية ٤] في قراءة من خفف «لما».

وإن دخلت على الفعل أهملت وجوباً، والاكثر كون الفعل ماضياً ناسخاً، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [البقرة: الآية ١٤٣]، وقوله: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ﴾ [الإسراء: الآية ٧٣]، وقوله: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ [الأعراف: الآية ١٠٢]، ودونه أن يكون مضارعاً ناسخاً، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَكَاذُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيَبْزُلُونَكَ﴾ [القلم: الآية ٥١]، وقوله: ﴿وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ [الشعراء: الآية ١٨٦]، ويقاس على النوعين اتفاقاً، ودون هذا أن يكون ماضياً غير ناسخ، نحو قوله [من الكامل]:

سَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ مُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

ولا يقاس عليه خلافاً للأخفش، أجاز «إن قام لأنا، وإن قعد لأنت»، ودون هذا أن يكون مضارعاً غير ناسخ، كقول بعضهم: «إِنْ يَزِينُكَ لِنَفْسِكَ، وَإِنْ يَشِينُكَ لِهَيْه»، ولا يقاس عليه إجماعاً، وحيث وجدت «إن» وبعدها اللام المفتوحة كما في هذه المسألة، فاحكم عليها بأن أصلها التشديد، وفي هذه اللام خلاف يأتي في باب اللام - إن شاء الله تعالى - . ثم ذكر الرابع، فقال:

٦٧- (رَابِعُهَا هِيَ الَّتِي تَزَادُ فِي مَوَاضِعَ أَرْبَعَةٍ حِينَ تَفِي

٦٨- بُعِيدَ «مَا» النَّافِي وَ«مَا» الْمُؤْصُولَةُ وَعَنْهُمْ بَعْدَ «أَلَا» مَنْقُولَةُ

٦٩- وَقَبْلَ مَدَّةٍ لِإِنْكَارِ سَمِعَ وَمَعْنَيْنِ بَعْضُهُمْ لَهَا سَمِعَ

٧٠- كَمِثْلِ «قَدْ» فِي قَوْلِهِ ﴿إِنْ تَنْفَعِ﴾ وَمِثْلَ «إِذْ» عَنْ أَهْلِ كُوفَةِ أَتَتْ

(رَابِعُهَا) أي رابع أوجه «إن» (هي التي تَزَادُ فِي مَوَاضِعَ) بالصرف للضرورة، وقوله (أَرْبَعَةٍ)

(١) هو حفص بن عمر إمام القراءة في عصره، كان ثقة ضابطاً، وهو أول من جمع القراءات مات سنة (٢٤٦هـ).

مجرور على البدلية، وقوله: (حِينَ تَفِي) إشارة إلى الموضع الأول، وهو متعلق بخبر لمبتدأ مقدر: أي أحدها كائن حين تفي، والضمير لـ «إِنْ» (بُعَيْدَ) تصغير «بَعْدَ» للتقريب («مَا» النافي) أي وقت وقوعها بعد «ما» النافية، وذكر «النافي» لتأويل «ما» باللفظ، وهكذا يجوز التذكير والتأنيث باعتبار اللفظ والكلمة في كل ما أشبهها، مما أريد لفظه، كـ «من»، و«عن»، و«ثم»، ونحو ذلك، ولذا أنه في قوله: وَ «مَا» الْمُؤْصُولَةُ.

وحاصل المعنى: أن الوجه الرابع لـ «إِنْ» أن تكون زائدة، وذلك في أربعة مواضع: [أحدها]: وهو أكثر ما زيدت فيه أن تقع بعد «ما» النافية إذا دخلت على الجملة الفعلية، كقوله [من البسيط]:

مَا إِنْ أَتَيْتُ بِشَيْءٍ أَنْتَ تَكْرَهُهُ إِذَنْ فَلَا رَفْعَتْ سَوَاطِي إِلَيَّ يَدِي
أو الاسمية كقوله [من الوافر]:

فَمَا إِنْ طِئْنَا جُحِينَ وَلَكِنْ مَنَايَا وَدَوْلَةَ آخِرِينَا^(١)
وفي هذه الحالة تكفّ عمل «ما» الحجازية، كما في هذا البيت، وأما قوله [من البسيط]:
بَنِي غُدَاةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبَا وَلَا صَرِيْقًا وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَرْفُ
في رواية من نصب «ذهبا»، و«صريقًا» فخرّج على أنها نافية مؤكدة لـ «ما» قبلها.
[والموضع الثاني]: ما أشار إليه بقوله: (وَ «مَا» الْمُؤْصُولَةُ) أي وحين تفي، أي تقع «إِنْ» بُعِيدَ «ما» الموصولة، وزيادتها فيه أقل مما قبله، ولذا عبّر في الأصل بقوله: «وقد تزداد بعد «ما» الموصولة»، أي الاسمية، كقوله [من الوافر]:

يُرَجِّي الْمَرْءُ مَا إِنْ لَا يَرَاهُ وَتَغْرِضُ دُونَ أَذْنَاهُ الْخُطُوبُ
أو المصدرية، كقوله [من الطويل]:

(١) قوله: «إِنْ طِئْنَا» أي عادتنا، «والجبن»: خلاف الشجاعة، و«المنايا» جمع منية، وهو الموت، و«الدولة»: النصر في الحرب، فقوله: «منايانا»: أي قدر الله علينا بالمنايا التي أخذت أكثرنا، وقوله: «ودولة آخرينا» بفتح الدال الغلظة: أي وجاءتنا دولة آخرينا، أي حرب قوم آخرينا. «دسوقي» ٦٨/١.

وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السَّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ
[الموضع الثالث]: ما أشار إليه بقوله: (وَعَنْهُمْ) أي عن النحاة (بَعْدَ «أَلَا» الاستفتاحية، وهي بتخفيف اللام (مَنْقُولَةٌ) أي منقول زيادتها، كقوله [من الطويل]:

أَلَا إِنْ سَرَى لَيْلِي فَبِتْ كَعَيْبَا أَحَازِرُ أَنْ تَنْأَى النَّوَى بِغَضُوبَا^(١)
[والموضع الرابع]: ما أشار إليه بقوله: (وَقَبْلَ مَدَّةٍ) متعلق بـ «سَمِعَ» (لِلْإِنْكَارِ) متعلق بصفة لـ «مَدَّة» (سَمِعَ) بالبناء للمفعول، والنائب ضمير الزيادة باعتبار المزيد، أو الزيد.
والمعنى: أن زيادة «ما» مسموع عن العرب قبل مدّة الإنكار، سمع سيبويه رجلاً يقال له: أتخرج إن أخصبت البادية؟ قال: أنا إني؟ منكراً أن يكون رأيه على خلاف ذلك.

تنبيه

زعم ابن الحاجب^(٢) أنها تزداد بعد الإيجابية، وتعقب بأنه سهو منه، وإنما تلك «أن» المفتوحة. ولما زاد بعض النحاة موضعين آخرين تزداد فيهما «إِنْ» أشار إلى ذلك بقوله:
(وَمَعْنِيَيْنِ) بالنصب مفعولاً مقدّماً لـ «سمع»، وقوله: (بِغَضُوبِهِمْ) مبتدأ، خبره الجملة بعده (لَهَا) متعلق بـ (سَمِعَ) بالبناء للفاعل، يعني أن بعض النحاة زاد على المعاني الأربعة المذكورة معنيين آخرين، ثم ذكر المعنيين، بقوله:

(كَمِثْلِ «قَدْ») متعلق بـ «أنت» آخر البيت، وكذا قوله: (فِي قَوْلِهِ) - عز وجل - ﴿إِنْ تَقَعَتِ
الذِّكْرَى﴾ [الأعلى: الآية ٩]، فقد زعم قُطْرُب^(٣) أنها فيه بمعنى «قد»، وهذا هو المعنى الأول، وأشار إلى المعنى الثاني بقوله: (وَمِثْلَ) بالنصب على الحال: أي حال كونها مثل معنى (إِذْ) الظرفية (عَنْ

(١) «الكثيب»: المنكسر من الحزن، و«تنأى»: تبعد، و«النوى» الوجه الذي يريده المسافر من قرب أو بعد، و«غضوب» كصبور اسم امرأة، والباء للتعدي، أي لخفاة أن تجعلها النوى نائية عني.

(٢) هو جمال الدين عثمان بن عمر الفقيه المالكي النحوي البار، وُلد بمصر، وسكن دمشق، له «الكافية» في النحو، و«الشافية» في الصرف، وكتب أخرى في الفقه والعروض، مات سنة (٦٤٦هـ).

(٣) هو محمد بن المستنير لقيه أستاذه سيبويه بقُطْرُب - دوية تُبَكَّر للعمل - وكان نحوياً عالماً بالأدب واللغة، له «معاني القرآن»، والنوادر، والأزمنة، وغريب الحديث، وغيرها، مات سنة (٢٠٦هـ).

أَهْلٍ كُوفَةٍ) متعلق بـ (أَنْتَ) يعني أن الكوفيين زعموا أن «إِنْ» تأتي بمعنى «إِذْ»، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا اللَّهَ إِنَّ كُفْرَكُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٥٧]، وقوله: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ الآية، وكقوله ﷺ فيما أخرجه مسلم في «صحيحه»: «وإنا إن شاء الله بكم لا حقون»، ونحو ذلك مما الفعل فيه محقق الوقوع، وكقوله [من الطويل]:

أَتَغَضَّبُ إِنْ أَذْنَا قُتَيْبَةَ حُرَّتَا جَهَارًا وَلَمْ تَغَضَّبْ لَقَتْلِ ابْنِ خَازِمٍ؟

قالوا: وليست شرطية؛ لأن الشرط مستقبل، وهذه القصة قد مضت.

وأجاب الجمهور عن قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٩١] بأنه شرط جيء به للتوبيخ والإلهاب، كما تقول لابنك: إن كنت ابني فلا تفعل كذا، وعن آية المشيئة بأنه تعليم للعباد كيف يتكلمون إذا أخبروا عن المستقبل، أو بأن أصل ذلك الشرط، ثم صار يُذكر للتبرك، أو أن المعنى لتدخلن جميعاً إن شاء الله أن لا يموت منكم أحد قبل الدخول، وهذا الجواب لا يدفع السؤال، أو أن ذلك من كلام رسول الله ﷺ لأصحابه حين أخبرهم بالنام، فحكى ذلك لنا، أو من كلام الملك الذي أخبره في المنام.

وأما البيت فمحمول على وجهين:

[أحدهما]: أن يكون على إقامة السبب مقام المسبب، والأصل أتغضب إن افتخر مفتخر بسبب خَزْ أَذْنِي قَتَيْبَةَ؛ إذ الافتخار بذلك يكون سبباً للغضب، ومسبباً عن الخَزْ.

[الثاني]: أن يكون على معنى التبيين، أي أتغضب إن تبين في المستقبل أن أَذْنِي قَتَيْبَةَ حُرَّتَا فيما مضى، كما قال الآخر [من الطويل]:

إِذَا مَا انْتَسَبْنَا لَمْ تَلِدْنِي لَعِيْمَةً وَلَمْ تَجِدِي مِنْ أَنْ تُقَرِّي بِهِ بُدًّا
أَي يَتَبَيَّنْ أَنِّي لَمْ تَلِدْنِي لَعِيْمَةً.

قلت: هكذا قرروا المسألة مرجحين التأويلات المذكورة، وعندي أن ما ذهب إليه الكوفيون أقرب؛ لعدم إحواله للتأويلات المذكورة. والله تعالى أعلم.

وقال الخليل^(١) والمبرد: الصواب «أَنْ أَذْنَا» بفتح الهمزة من «أَنْ»؛ أي لأن أَذْنَا، ثم هي عند الخليل «أَنْ» الناصبة، وعند المبرد أنها «أَنْ» المخففة من الثقيلة.

ويرد قول الخليل أن «أَنْ» الناصبة لا يليها الاسم على إضمار الفعل، وإنما ذلك لـ «إِنْ» المكسورة، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: الآية ٦] الآية، وعلى الوجهين يتخرج قول الآخر [من الكامل]:

إِنْ يَفْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ

أَي إِنْ يَفْتَخِرُوا بِسَبَبِ قَتْلِكَ، أَوْ إِنْ يَتَبَيَّنْ أَنَّهُمْ قَتَلُوكَ.

ولما أنهى الكلام على «أَنْ» المخففة المكسورة، شرع يبين المفتوحة، فقال:

٧١- (وَ«أَنْ» يَفْتَحِ الْهَمْزُ وَالتَّوْنُ سَكَنٌ اسْمٌ وَحَرْفٌ ثُمَّ الْاسْمُ قَسَمٌ

٧٢- قِسْمَيْنِ مُضْمَرًا لِمَنْ تَكَلَّمَ وَخَطَابٍ كـ «أَنْتَ» فَأَعْلَمَا

(وَ«أَنْ» يَفْتَحِ الْهَمْزُ) احترز به عن المكسورة، فإنها تقدمت (والتَّوْنُ سَكَنٌ) احترز به عن «أَنْ» المفتوحة المشددة النون، فإنها ستأتي (اسْمٌ وَحَرْفٌ) يعني أن «أَنْ» المفتوحة تأتي على قسمين: اسم وحرف.

فقوله: «أَنْ» مبتدأ محكي لقصد لفظه، وهو على حذف مضاف، أي قِسْمَا «أَنْ»، وخبره قوله: «اسم وحرف»، وقوله: «بفتح الهمز» متعلق بحال مقدّر، أي حال كونها ملتبسة بفتح همزتها، وقوله: «والتَّوْنُ سَكَنٌ» جملة في محل نصب على الحال، أي حال كون النون ساكنة.

(ثُمَّ الْاسْمُ) بالنصب مفعولاً مقدّماً (قَسَمٌ) بنون التوكيد الخفيفة (قِسْمَيْنِ) وأشار إلى القسم الأول بقوله: (مُضْمَرًا لِمَنْ تَكَلَّمَ) أي ضميراً للمتكلّم، كما في قول بعضهم: «أَنْ فَعَلْتُ» بسكون النون، والأكثر على فتحها وصلًا، وعلى الإتيان بالألف وقفًا. وأشار إلى القسم الثاني بقوله: (وَخَطَابٍ) أي ومضمراً لمخاطب (كـ «أَنْتَ») وأنت، وأنتما، وأنتم، وأنتن على قول الجمهور: إن الضمير هو «أَنْ»، والتاء حرف خطاب. وقوله: (فَأَعْلَمَا) كمل به البيت، وهو أمر بالعلم، والألف بدل

(١) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي، أحد أذكى العرب، إمام في اللغة، والنحو، والأدب، واضع علم العروض، وصاحب «كتاب العين»، وشيخ سيبويه، مات سنة (١٧٠هـ).

من نون التوكيد الخفيفة، ومفعوله محذوف، أي اعلم وتحقق هذه التفاصيل، فإنها مهمة جدًا. ثم أشار إلى القسم الثاني، وهو الحرف بقوله:

٧٣. (وَأَوْجُهُ الثَّانِي لَدَيْهِمْ أَرْبَعَةٌ مُصَدَّرٌ يَنْصِبُ فِي الْمُضَارَعَةِ) (وَأَوْجُهُ الثَّانِي) بحذف الياء كما سبق في نظائره، أي وأوجه القسم الثاني، وهو الحرف (لَدَيْهِمْ) أي عند العرب حيث استعملوه، أو عند النحاة حيث نقلوه عنهم (أَرْبَعَةٌ) يابذل التاء هاء للوقف (مُصَدَّرٌ) بكسر الدال المشددة، اسم فاعل من التصدير، بمعنى أنه حرف مصدري، يؤول ما بعده إلى المصدر (يَنْصِبُ فِي الْمُضَارَعَةِ) أي يعمل النصب في الفعل المضارع إذا وقع في الجملة التي تفيد معنى المضارعة، وذلك في موضعين، أشار إليهما بقوله:

٧٤. (فِي الْإِبْتِدَاءِ يَجِيءُ أَوْ بُعِيدَ مَا دَلَّ عَلَى غَيْرِ يَقِينٍ فَافْهَمَا) (فِي الْإِبْتِدَاءِ يَجِيءُ) أي أحد الموضعين أن تدخل «أن» على المضارع الواقع في الابتداء، نحو قوله: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: الآية ١٨٤] وقوله: ﴿وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [النساء: الآية ٢٥]، وقوله: ﴿وَأَنْ يَسْتَغْفِرَ خَيْرٌ لَّهُمْ﴾ [التور: الآية ٦٠]، ﴿وَأَنْ تَعْقُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [البقرة: الآية ٢٣٧].

وزعم الزجاج أن منه قوله تعالى: ﴿أَنْ تَبْرُوا وَتَتَّقُوا وَتُصَلُّوا بِبَيْتِ النَّاسِ﴾ [البقرة: الآية ٢٢٤] أي خير لكم، فحذف الخبر، وقيل: التقدير مخافة أن تبروا، وقيل في ﴿فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ﴾ [التوبة: الآية ١٣] إن ﴿أَحَقُّ﴾ خبر عما بعده، والجملة خبر عن اسم الله سبحانه، وفي ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾ [التوبة: الآية ٦٢] كذلك، والظاهر فيهما أن الأصل أحق كذا.

إلى الموضع الثاني بقوله: (أَوْ بُعِيدَ) بالتصغير (مَا دَلَّ عَلَى غَيْرِ يَقِينٍ) «ما» واقعة على ي الفعل الدال على معنى غير يقين.

والمعنى: أن الموضع الثاني أن تقع «أن» بعد لفظ دال على معنى غير اليقين، فتكون في موضع نصب، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحديد: الآية ١٦]، وقوله:

﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا﴾ [البقرة: الآية ٢١٦] الآية، فهي في الآيتين في موضع رفع على الفاعلية، وتكون في موضع نصب، نحو قوله - عز وجل -: ﴿يَقُولُونَ نَحْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ﴾ [المائدة: الآية ٥٢] وقوله: ﴿فَآرَدْتُ أَنْ أُعِيبَهَا﴾ [الكهف: الآية ٧٩] الآية، فهي في هاتين الآيتين في موضع نصب على المفعولية، وتكون في موضع جر، نحو قوله ﴿وَأُذِينَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَنَا﴾ [الأعراف: الآية ١٢٩] الآية، وقوله: ﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ يَأْتِكَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ﴾ [المتافقون: الآية ١٠] الآية، فهي في الآيتين في موضع جر بإضافة «قبل» إليها، ونحو قوله ﴿وَأَمَرْتُ لِأَنْ أَكُونَ﴾ [الزمر: الآية ١٢] الآية، فهي مجرورة باللام.

ومحتملة لهما نحو قوله ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي﴾ [الشعراء: الآية ٨٢] الآية، أصله في أن يغفر لي، ومثله ﴿أَنْ تَبْرُوا﴾ [البقرة: الآية ٢٢٤] إذا قدر في أن تبروا، أو لتلا تبروا، وهل المحل بعد حذف الجار جر أو نصب؟ فيه خلاف، وسيأتي، وقيل: التقدير مخافة أن تبروا.

واختلف في المحل من نحو «عسى زيد أن يقوم»، فالمشهور أنه نصب على الخبرية، وقيل: على المفعولية، وإن معنى «عسى أن تفعل» قاربت أن تفعل، ونُقِلَ عن المبرد، وقيل: نصب بإسقاط الجار، أو بتضمين الفعل معنى قارب، نقله ابن مالك عن سيبويه، وإن المعنى دَنُوت من أن تفعل، أو قاربت أن تفعل، والتقدير الأول بعيد؛ إذ لم يذكر هذا الجار في وقت، وقيل: رفع على البدل سد مسد الجزأين كما سد في قراءة حمزة^(١) ﴿وَلَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا غَلَبَتْ لَهُمْ خَيْرٌ لَأَنفُسِهِمْ﴾ مسد المفعولين.

وقوله: (فَافْهَمَا) كمل به البيت، وهو أمر من الفهم، والألف بدل من نون التوكيد الخفيفة، أي فافهم هذه القواعد، وأتقنها، فإنها جديدة بذلك.

تنبيه:

«أن» هذه موصول حرفي، وتوصل بالفعل المتصرف، مضارعًا، كالأثلة المذكورة، أو ماضيًا، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [القصص: ٨٢]، وقوله: ﴿وَلَوْلَا أَنْ تُبَيِّنَنَّكَ﴾ [الإسراء: ٧٤]،

(١) هو - حمزة بن حبيب الزيات الكوفي إمام في القراءة ورع زاهد، أحد القراء السبعة، مات سنة (١١٦ هـ).

أو أمراً، كحكاية سيبويه: «كتبت إليه بأن قم»، هذا هو الصحيح، وقد اختلف من ذلك في أمرين، أشار إليهما بقوله:

٧٥- (وَاخْتَلَفُوا مِنْ ذَلِكَ فِي أَمْرَيْنِ فِي مَوْصُولَةٍ بِالْمَاضِ وَالْأَمْرِ الْوَفِيِّ) (وَاخْتَلَفُوا) أي النحاة (مِنْ ذَلِكَ) إشارة إلى ما تقدم من كون «أن» مصدرية تحتاج إلى صلة (فِي أَمْرَيْنِ: فِي مَوْصُولَةٍ بِالْمَاضِ) بحذف الياء للوزن، والجازر والجرور بدل مما قبله، أي الموصولة بالفعل الماضي.

والمعنى: أنه اختلف في كون الموصولة بالماضي والأمر هي الموصولة بالمضارع، واختلف في ذلك ابن طاهر^(١)، زعم أنها غيرها بدليلين: أحدهما: أن الداخلة على المضارع تُخَلِّصُه للاستقبال، فلا تدخل على غيره كالسين و«سوف». والثاني: أنها لو كانت الناصبة لحُكِمَ على موضعها بالنصب كما حُكِمَ على موضع الماضي بالجزم بعد «إن» الشرطية، ولا قائل به. والجواب عن الأول أنه منتَقِضُ بنون التوكيد، فإنها تخلص المضارع للاستقبال، وتدخل على الأمر بأطراد واتفاق، وبأدوات الشرط، فإنها أيضاً تخلص مع دخولها على الماضي باتفاق. وعن الثاني أنه إنما حُكِمَ على موضع الماضي بالجزم بعد «إن» الشرطية؛ لأنها أثرت القلب إلى الاستقبال في معناه، فأثرت الجزم في محله، كما أنها لما أثرت التخليص إلى الاستقبال في معنى المضارع، أثرت النصب في لفظه.

والأمر الثاني مما اختلف فيه ما أشار إليه بقوله:

(وَالْأَمْرُ الْوَفِيُّ) فعيل من الوفاء صفة لـ «الأمر»، يعني أن الأمر الثاني مما اختلف فيه هو كونها توصل بفعل الأمر، واختلف في ذلك أبو حيان^(٢)، زعم أنها لا توصل به، وأن كل شيء سُمِعَ من

(١) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الإشبيلي النحوي البار، ودرس الكتاب، وله عليه تعليقات، أخذ عنه ابن خروف، مات سنة (٥٨٠هـ).

(٢) هو أثير الدين محمد بن يوسف، عالم الأندلس من أشهر أئمة عصره في اللغة، والنحو، والحديث، والتفسير، رحل إلى المشرق، ومات بالقاهرة، له «البحر المحيط» في التفسير، و«التذيل والتكميل»، و«ارتشاف الضرب»، وغيرها في النحو، مات سنة (٧٤٥هـ).

ذلك، فـ«أن» فيه تفسيرية، واستدل على ذلك بدليلين: أحدهما: أنهما إذا قُدِّرَا بالمصدر فات معنى الأمر. الثاني: أنهما^(١) لم يقعا فاعلاً، ولا مفعولاً، فلا يصح «أعجبنني أن قم»، ولا «كرهت أن قم»، كما يصح ذلك مع الماضي والمضارع.

والجواب عن الأول أن فوات معنى الأمرية في الموصولة بالأمر عند التقدير بالمصدر، كفوات معنى المضارع والاستقبال في الموصولة بالماضي والمضارع، عند التقدير المذكور. ثم إنه يُسَلَّمُ مصدرية «أن» المحققة من المشددة مع لزوم مثل ذلك فيها في نحو قوله تعالى: ﴿وَالْخَامِسَةُ أَنَّ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾ [الثور: الآية ٩]؛ إذ لا يفهم الدعاء من المصدر إلا إذا كان مفعولاً مطلقاً، نحو سَقِيًا وَرَعِيًا.

وعن الثاني: أنه إنما امتنع ما ذكره؛ لأنه لا معنى لتعليق الإعجاب والكرهية بالإنشاء، لا لما ذكر، ثم ينبغي له أن لا يسلم مصدرية «كي»؛ لأنها لا تقع فاعلاً ولا مفعولاً، وإنما تقع مخفوضة بلام التعليل.

ثم مما يُقَطَّعُ به على قوله بالبطلان حكاية سيبويه «كتبت إليه بأن قم»، وأجاب عنها بأن الباء محتملة للزيادة مثلها في قوله [من البسيط]:

هُنَّ الْحَرَائِرُ لَا رَبَّاتٍ أَحْمِرَةَ شَوْدُ الْحَاجِرِ لَا يَقْرَأَنَّ بِالشُّورِ
وَتُعَقَّبُ بِأَنْ هَذَا وَهَمَّ فَاحِشٌ؛ لأن حروف الجر زائدة كانت أو غير زائدة لا تدخل إلا على الاسم، أو ما في تأويله.

ولما ذكر بعضهم الجزم بـ«أن» ذكره بقوله:

٧٦- (بِهَا مَضَارِعٌ لَدَى بَعْضِ جُزْمٍ إِهْمَالُهُ بِهِ قُرِي فِي «أَنْ يُتَمَّ» (بِهَا) أي بـ«أن» المفتوحة، وهو متعلق بـ«جزم» (مَضَارِعٌ) مبتدأ، سوغه كونه نائب فاعل في المعنى (لَدَى بَعْضٍ) من العرب، متعلق بـ«جزم» بالبناء للمفعول، والجملة خبر المبتدأ.

والمعنى: أنه ذكر بعض الكوفيين، وأبو عبيدة^(٢) أن بعضهم يجزم بـ«أن» المضارع، ونقله

(١) أي «ن» وما دخلت عليه. اهـ دسوقي ج ١ ص ٨١.

(٢) هو معمر بن المثنى النحوي البصري، عالم باللغة والأدب، له «مجاز القرآن»، توفي سنة (٢١٠هـ).

اللَّخْيَانِي^(١) عَنْ بَعْضِ بَنِي صَبَاحٍ مِنْ صَبَّةَ، وَأَنْشَدُوا عَلَيْهِ قَوْلَهُ [مِنَ الطَّوِيلِ]:

إِذَا مَا عَدَوْنَا قَالَ وَلَدَانُ أَهْلِنَا تَعَالَوْا إِلَى أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ نَحْطِبُ
وقوله [مِنَ الطَّوِيلِ أَيْضًا]:

أَحَازِرُ أَنْ تَعْلَمَ بِهَا فَتَرُدَّهَا فَتَنْزُكَهَا ثِقْلًا عَلَيَّ كَمَا هِيَ
والصحيح أن هذا التسكين للضرورة، لا للجزم، بدليل عطف المنصوب عليه في البيت الثاني. والله تعالى أعلم.

ولما ورد عن العرب إهمال «أن» عن العمل، ورفع الفعل بعدها، أشار إليه بقوله:
(إِهْمَالُهُ) إي إهمال «أن»، وذكر الضمير؛ لما تقدم (به) أي بالإهمال (قُري) بالبناء للمفعول، وتخفيف الهمزة، وهو لغة، لا ضرورة، (فِي أَنْ يُنَمَّ) أي في قوله - عز وجل - ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنَمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: الآية ٢٣٣] والقارىء به ابن مُحِيسِن.

وحاصل المعنى بإيضاح: أنه قرئ على هذه اللغة، وهي إهمال «أن» المصدرية، فيرفع الفعل بعدها، قوله تعالى: ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنَمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣] الآية، برفع ﴿يُنَمَّ﴾ [البقرة: الآية ٢٣٣]. وفي قول الشاعر [مِنَ البسيط]:

أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَنَحْكُمَا مِنِّي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُخْبِرَا أَحَدًا
وزعم الكوفيون أن «أن» هذه هي المخففة من الثقيلة شذَّ اتصالها بالفعل، والصواب قول البصريين: إنها «أن» الناصبة أهملت حملاً لها على «ما» أختها في المصدرية^(٢).
وليس من ذلك قوله [مِنَ الطَّوِيلِ]:

وَلَا تَذِفْنِي فِي الْقَلَاةِ فَإِنِّي أَخَافُ إِذَا مَا مِتُّ أَنْ لَا أَدُوَّ قُهَا
كما زعم بعضهم؛ لأن الخوف هنا يقين، فـ«أن» مخففة من الثقيلة.

والوجه الثاني من أوجه «أن» الحرفية ما أشار إليه بقوله:

(١) هو أبو الحسن علي بن حازم، وقيل: ابن المبارك، أخذ عن الكسائي، والأصمعي، وأخذ عنه القاسم بن سلام.
(٢) كما زوي: «كما تكونوا يؤلّي عليكم»، وهو حديث ضعيف.

٧٧- (وَالثَّانِ مِنْهَا مَا أَتَتْ مُخَفَّفَةً مِنْ «أَنْ» فِي الْيَقِينِ أَوْ مَا شَارَفَهُ
(وَالثَّانِ) بحذف الياء، كما سبق (مِنْهَا) أي من أوجه «أن» الحرفية (مَا) موصولة، أي التي
(أَتَتْ) حال كونها (مُخَفَّفَةً مِنْ «أَنْ») المشددة، وقوله: (فِي الْيَقِينِ) متعلق بـ«أَتَتْ»، أو بحال
مقدّر، أي حال كونها واقعة في اليقين، أي بعد الفعل الدال على اليقين، نحو قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ إِلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ الآية [طه: ٨٩]، وقوله: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾ [المزمل: الآية ٢٠]، وقوله:
(أَوْ مَا شَارَفَهُ) أي ما قارب اليقين، بأن نُزِلَ منزلته في إفادة معناه، نحو قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا إِلَّا
تَكُونُ فِتْنَةً﴾ الآية [المائدة: ٧١]، فيمن رفع ﴿تَكُونُ﴾، وقول الشاعر [مِنَ الكامل]:
زَعَمَ الْفَرَزْدَقُ أَنَّ سَيَقْتُلُ مِرْبَعًا أَبْشِرْ بِطُولِ سَلَامَةٍ يَا مِرْبَعُ

تنبيه:

«أن» هذه ثلاثية الوضع، وهي مصدرية، وتنصب الاسم، وترفع الخبر، خلافاً للكوفيين، وإلى
هذا الخلاف أشار بقوله:

٧٨- (فَتَنْصِبُ الْإِسْمَ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ إِلَّا لَدَى الْكُوفِيِّ مَنَعَهَا ظَهَرَ)
(فَتَنْصِبُ) «أن» هذه (الاسم) بقطع الهمزة للوزن، أي تنصب المبتدأ المسمى اسماً لها تسمية
اصطلاحية، لا لغوية؛ لأن اسمها في اللغة هو «أن» (وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ) أي خبر المبتدأ خبراً لها، يعني
أنها تعمل النصب في اسمها، والرفع في خبرها، فكلاهما معمولان لها، وهذا قول البصريين،
وخالف في ذلك الكوفيون، كما أشار إليه بقوله: (إِلَّا لَدَى الْكُوفِيِّ) أفرد به باعتبار أنهم نفر، أو
جمع، والاستثناء من العموم المقدّر، أي هذا عند جميع النحاة، إلا عند الكوفيين، وقوله: (مَنَعَهَا
ظَهَرَ) أي ظهر منعهم «أن» عن العمل في خبرها، جملة مستأنفة استئنافاً بيانياً، كأنه قيل له: فماذا
عندهم، فأجاب به.

والمعنى: أنهم زعموا: أنها لا تعمل شيئاً في الخبر، فهو مرفوع بما رُفِعَ به قبل دخولها، وإنما
عملها في الاسم فقط.

تنبيه:

شرط اسم «أن» هذه أن يكون ضميرًا محذوفًا، وربما ثبت، كقوله [من الطويل]:
فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي طَلَاكَ لَمْ أَبْخُلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ
وهو مختص بالضرورة على الأصح، وشرط خبرها أن يكون جملة، ولا يجوز إفراده، إلا إذا
ذكر الاسم، فيجوز الأمران، وقد اجتمعا في قوله [من المتقارب]:

بِأَنَّكَ رَبِيعٌ وَعَيْثٌ مَرِيعٌ وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثَّمَالَا
٧٩. (وَتَالِثٌ كـ «أَي» أَتَتْ مُفَسَّرَةً وَزُمَرَةُ الْكُوفَةِ فِيهَا مُنْكَرَةٌ)
(وَتَالِثٌ) من أوجه «أن»، وهو مبتدأ سوَّغه الوصف المقدَّر، كما ذكرته، أو كونه صفة لمقدَّر،
أي ووجه ثالث (كـ «أَي») بفتح الهمزة، وسكون الياء (أَتَتْ) أي «أَنَّ» المفتوحة، حال
كونها (مُفَسَّرَةً) اسم فاعل من التفسير، أي موضحة معنى ما تقدَّمها من الجملة.

والمعنى: أن «أن» تأتي مفسَّرة بمنزلة «أي»، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ
الْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: الآية ٢٧]، وقوله: ﴿وَنُودُوا أَنْ تِلْكُمْ الْجَنَّةَ﴾ [الأعراف: الآية ٤٣] الآية. وتحتل
المصدرية بأن يقدر قبلها حرف الجزر، فتكون في الأولى «أن» الثنائية؛ لدخولها على الأمر، وفي
الثانية المخففة من الثقيلة؛ لدخولها على الاسمية.

ولما أنكر الكوفيون مجيء «أن» تفسيرية ذكره بقوله:

(وَزُمَرَةُ) بضم الزاي، وسكون الميم، أي جماعة (الْكُوفَةِ فِيهَا) «في» زائدة؛ لأن قوله:
(مُنْكَرَةٌ) يتعدى بنفسه، يقال: أنكرت الشيء إنكارًا، فأنا منكروه، وقد ورد زيادتها في قوله [من
الرجز]:

أَنَا أَبُو سَعْدٍ إِذَا اللَّيْلُ دَجَا يُخَالُ فِي سَوَادِهِ يَرْنَدَجَا^(١)
أي يُظَنُّ سواده.

والمعنى: أن الكوفيين أنكروا «أن» التفسيرية البتة، وأيد رأيهم ابن هشام، فقال: وهو عندي

(١) اليرندج: الجلد الأسود على ما قيل.

متَّجه؛ لأنه إذا قيل: كتبت إليه أن قم لم يكن قم نفس «كتبت» كما كان الذهب نفس العسجد
في قولك: هذا عسجد، أي ذهب، ولهذا لو جئت بـ «أَي» مكان «أن» في المثال لم تجده مقبولاً في
الطبع.

ولما كان لها شروط عند من أثبت كونها تفسيرية، وهو الراجح عندي، بين تلك الشروط،
بقوله:

٨٠. (وَشَرْطُهَا لِثَبِتِ سَبْقِ الْجُمْلِ وَبَعْدَهَا الْجُمْلُ مُطْلَقًا حَصَلَ)
(وَشَرْطُهَا) أي شرط وقوع «أن» تفسيرية كـ «أَي» (لِثَبِتِ) أي عند من أثبتته، وهم البصريون،
في «اللام» بمعنى «عند» (سَبْقِ الْجُمْلِ) أي أن تتقدَّمها جملة، و«أل» فيه للجنس، فلا تقع مفسَّرة
بعد مفرد، ولذا غلَط من جعل منها قوله تعالى: ﴿وَعَايِزٌ دَعَوْنَهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [يونس: الآية ١٠]
وهذا هو الشرط الأول، وأشار إلى الثاني بقوله:

(وَبَعْدَهَا الْجُمْلُ مُطْلَقًا حَصَلَ) أي والشرط الثاني وقوع جملة بعدها، فالظرف متعلق
بـ «حصل»، و«الجملة» مبتدأ، خبره جملة «حصل»، ومطلقاً منصوب على الحال.

والمعنى: أنه يُشترط أيضًا وقوع جملة بعدها، سواء كانت فعلية، نحو: «كتبت إليه أن قم»، أو
اسمية، نحو: «كتبت إليه أن ما أنت وهذا»، فلا يجوز أن تقول: ذكرت عسجدًا، أن ذهبًا، بل
يجب الإتيان بـ «أَي»، أو ترك حرف التفسير.

وأشار إلى الشرط الثالث بقوله:

٨١. (وَالْقَوْلُ مَعْنَاهُ بَدَا فِي السَّابِقَةِ لَا لَفْظُهُ وَبَعْضُهُمْ قَدْ أَطْلَقَهُ)
(وَالْقَوْلُ) مبتدأ (مَعْنَاهُ) بدل اشتمال من القول (بَدَا) أي ظهر ووُجد (فِي السَّابِقَةِ) أي في
الجملة التي قبل «أن» التفسيرية.

والمعنى: أن الشرط الثالث لصحة كون «أن» تفسيرية أن يوجد في الجملة السابقة معنى القول،
كما مرَّ مثاله، وكقوله تعالى: ﴿وَأَنْطَلَقَ أَلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ أَشْوَا﴾ [ص: الآية ٦] الآية، إذ ليس المراد
بالانطلاق المشي، بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام، كما أنه ليس المراد بالمشي المشي المتعارف،

بل الاستمرار على الشيء.

وزعم الزمخشري أن التي في قوله تعالى: ﴿أَنْ أَخَذَى مِنْ الْجِبَالِ يَوْمًا﴾ [التحل: الآية ٦٨] الآية، مفسرة، ورده أبو عبد الله الرازي^(١) بأن قبله: ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾ [التحل: الآية ٦٨] والوحي هنا إلهام^(٢) باتفاق، وليس في الإلهام معنى القول، قال: وإنما هي مصدرية، أي باتخاذ الجبال يوتًا.

وأشار إلى الشرط الرابع بقوله:

(لَا لَفْظُهُ) يعني أن من شروط «أن» التفسيرية أيضًا عدم وقوع حروف القول في الجملة السابقة، فلا يقال: قلت له: أن افعل.

وأشار بقوله:

(وَبَعْضُهُمْ قَدْ أَطْلَقَهُ) إلى أن بعض النحاة قد خالف في هذا الشرط فأطلق جواز وقوع «أن» التفسيرية بعد القول الصريح، وذكر الزمخشري في قوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [المائدة: الآية ١١٧] الآية أنه يجوز أن تكون مفسرة للقول على تأويله بالأمر، أي ما أمرتهم إلا بما أمرتني به، ﴿أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [المائدة: الآية ١١٧]، قال ابن هشام: وهو حسن، وعلى هذا فيقال في هذا الضابط: أن لا يكون فيها حروف القول إلا والقول مؤول بغيره.

تنبيه:

لا يجوز في الآية أن تكون «أن» مفسرة لـ ﴿أَمَرْتَنِي﴾؛ لأنه لا يصح أن يكون ﴿أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ [المائدة: الآية ١١٧] مقولاً لله تعالى، فلا يصح أن يكون تفسيراً لأمره؛ لأن المفسر عين تفسيره، ولا أن تكون مصدرية، وهي وصلتها عطف بيان على الهاء في «به»، ولا بدلاً من «ما»، أما الأول فلأن عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات، فكما أن الضمير لا يُنعت كذلك لا يُعطف عليه عطف بيان، ووهم الزمخشري، فأجاز ذلك ذهولاً عن هذه الثكثة.

(١) هو محمد بن عمر، له كتب كثيرة بالعربية والفارسية، منها تفسير «مفاتيح الغيب»، قال فيه بعض المحققين: فيه كل شيء إلا التفسير، و«شرح سقط الزند للمعري» و«نهاية الإيجاز في دراية الحجاز» مات سنة (٦٠٦ هـ).
(٢) فيه نظر لا يخفى، إذ لا مانع من كون الوحي قولاً بل هو الظاهر؛ عملاً بظاهر النص. والله تعالى أعلم.

ومن نص عليها من المتأخرين أبو محمد بن السيد^(١)، وابن مالك، قال ابن هشام: والقياس معهما في ذلك.

وأما الثاني فلأن العبادة لا يعمل فيها فعل القول، نعم إن أول القول بالأمر كما فعل الزمخشري في وجه التفسيرية جاز، ولكنه قد فاتته هذا الوجه هنا، فأطلق المنع.

[فإن قيل]: لعل امتناعه من إجازته؛ لأن «أمر» لا يتعدى بنفسه إلى الشيء المأمور به إلا قليلاً، فكذا ما أول به.

[قلنا]: هذا لازم له على توجيهه التفسيرية، ويصح أن يقدر بدلاً من الهاء في ﴿بِهِ﴾ [البقرة: الآية ١١٧]، ووهم الزمخشري فمنع ذلك ظناً منه أن المبدل منه في قوة الساقط، فتبقى الصلة بلا عائد، والعائد موجود حساً فلا مانع. والله تعالى أعلم.

وأشار إلى الشرط الخامس بقوله:

٨٢- (وَعَدَمُ الْخَافِضِ أَمَّا إِنْ قُرِنَ بِهَا فَمَصْدَرِيَّةٌ عِنْدَ الْفِطْنِ) (وَعَدَمُ الْخَافِضِ) أي من شروطها أيضًا عدم دخول حرف الجرّ عليها، فلو قلت: كتبتُ إليه بأن افعل كانت مصدرية، لا تفسيرية، كما أوضحه بقوله: (أَمَّا إِنْ قُرِنَ) بالبناء للمفعول، والضمير للخافض (بها) أي بـ «أن» (فَمَصْدَرِيَّةٌ) خبر لمحذوف، أي فهي مصدرية، لا تفسيرية. والمعنى: أنه إذا دخل حرف الجرّ على «أن» تكون مصدرية، لا تفسيرية. وقوله: (عِنْدَ الْفِطْنِ) كمل به البيت، و«عند» يجوز فيها تثليث عينها، والكسر أفصحها، وسيأتي تمام البحث فيها في موضعها، إن شاء الله تعالى. و«الفطن» بفتح، فكسر: الخاذق بالأمر.

تنبيه:

إذا ولي «أن» الصالحة للتفسير مضارع معه «لا»، نحو «أشرت إليه أن لا تفعل» جاز رفعه على تقدير «لا» نافية، وجزمه على تقديرها ناهية، وعليهما فـ «أن» مفسرة، ونصبه على تقدير «لا»

(١) هو عبد الله بن محمد بن السيد البطلانيوسي، عالم باللغة والأدب، له «شرح أدب الكاتب» و«شرح سقط الزند»، و«الحلل في شرح أبيات الجمل»، وغيرها، مات سنة (٥٢١ هـ).

نافية، و«أن» مصدرية فإن فقدت «لا» امتنع الجزم، وجاز الرفع والنصب.

ثم ذكر الوجه الرابع لـ«أن» الحرفية، فقال:

٨٣- (وَوَجْهَهَا الرَّابِعُ أَنَّ تَكُونَا زَائِدَةٌ بَيْنَهَا النَّاحُونَا)

(وَوَجْهَهَا الرَّابِعُ) أي الوجه الرابع لـ«أن» الحرفية، فـ«وجهها» مبتدأ، و«الرابع» صفته، أو بدل عنه، أو عطف بيان، وقوله: (أَنَّ تَكُونَا) الألف للإطلاق، في تأويل المصدر خبر المبتدأ، ويجوز العكس، بل هو الأول؛ لأن ما تصدر من «أن» والفعل بمنزلة الضمير (زَائِدَةٌ) أي وجودها في الكلام كعدمها منه، من حيث استقامة نظمه، وإلا فإن وجودها في الكلام يفيد توكيداً، كما هو مشهور.

وقوله: (بَيْنَهَا النَّاحُونَا) جمع ناح، بمعنى النحوي، أي بين النحاة ورود «أن» زائدة في الكلام.

ثم بين مواضع زيادتها، فقال:

٨٤- (مِنْ بَعْدِ أَزْبَعٍ مِنَ الْأَدَاةِ «لَمَّا» الَّتِي لِلْحَيْنِ فِي الْآيَاتِ)

(مِنْ بَعْدِ أَزْبَعٍ) متعلق بـ«زائدة»، أو خبر لمحذوف، أي ذلك كائن من بعد أربع، وقوله: (مِنْ الْأَدَاةِ) بيان لـ«أربع»، ثم بين تلك الأدوات فقال: («لَمَّا») خبر لمحذوف، أي أحدها «لَمَّا» (الَّتِي لِلْحَيْنِ) أي التي تبيّن معنى الوقت، وهي تسمى «لَمَّا» الحينية، و«لَمَّا» التوقيتية، وقوله: (فِي الْآيَاتِ) أي الواقعة في الآيات القرآنية، والجار والمجرور حال، أو بدل مما قبله.

والمعنى: أن أحد تلك المواضع - وهو الأكثر - أن تقع بعد «لَمَّا» التوقيتية، نحو قوله تعالى:

﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سَيِّئًا بِهِمْ﴾ الآية [العنكبوت: ٣٣].

وأشار إلى الموضع الثاني بقوله:

٨٥- (وَيَبَيَّنَ «لَوْ» وَفَعَلَ إِقْسَامٍ دُكِرَ أَوْ لَا وَبَعْدَ قَوْلِهِمْ «أَمَّا» يَقْرَأُ)

(وَيَبَيَّنَ «لَوْ» وَفَعَلَ إِقْسَامٍ) بكسر الهمزة مصدر أقسم: إذا حلف، وقوله: (دُكِرَ) بالبناء للمفعول صفة لـ«إقسام»، أي مذكور ذلك القسم في الكلام، نحو قوله [من الطويل]:

فَأَقْسِمُ أَنَّ لَوْ إلتَقَيْنَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمَ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ

(أَوْ لَا) أي أو لم يُذكر فعل القسم، كقوله [من الوافر]:

أَمَّا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتُ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْعَتِيقِ

هذا قول سيبويه وغيره، وفي «مقرب ابن عصفور»^(١): أنها في ذلك حرف جيء به لربط الجواب بالقسم، قال ابن هشام: ويُعده أن الأكثر تركها، والحروف الرابطة ليست كذلك. انتهى.

وقوله (وَبَعْدَ قَوْلِهِمْ «أَمَّا» يَقْرَأُ) بفتح أوله، وكسر ثانيه، ويجوز فتح ثانيه أيضاً، من بابي تعب، وضرب، أي يثبت زيادة «أن» بعد «أما» كالمثال المذكور.

هذا ظاهر كلامه، لكن الذي يظهر لي أن هذا غير صواب؛ لأن «أما» ليست مقصودة، وإنما المقصود هو القسم، فالظاهر أن الناظم ذهب وهله إلى أن صاحب «المغني» إنما أورد البيت شاهداً لزيادتها بعد «أما»، وليس كذلك؛ لأنه إنما أوردته مثلاً لترك ذكر فعل القسم، ودونك نصه: «والثاني: أن تقع بين «لو» وفعل القسم، مذكوراً، كقوله: فأقسم... البيت، ثم قال: أو متروكاً كقوله: «أما والله أن لو كنت»... البيت، فهذا واضح في أن المقصود في بيان مواضع الزيادة هو فعل القسم المحذوف، لا «أما».

فلو قال بدل هذا الشطر:

أَوْ لَا كَـ«أَنَّ لَوْ كُنْتُ حُرًّا» قَدْ أُثِرَ

لوفى بالمراد. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الموضع الثالث، وهو نادر، فقال:

٨٦- (وَبَعْدَ كَافِ الْجَرِّ نَادِرًا وَرَدَّ بَعْدَ «إِذَا» كَذَا وَغَيْرُ ذَا بُرْدٍ)

(وَبَعْدَ كَافِ الْجَرِّ نَادِرًا) أي قليلاً (وَرَدَّ) أي سُمع من العرب، فالظرف متعلق بـ«ورد»، و«نادرًا» حال، أو مفعول مطلق على النيابة، أي وروداً نادراً.

والمعنى: أنه سمع عن العرب بقلة زيادة «أن» بعد كاف الجر، كقوله [من الطويل]:

(١) «مقرب» بالقاف اسم كتاب في النحو لابن عصفور، فما وقع في نسخة تحقيق محمد محيي الدين بالعين فغلط..

وَيَوْمًا تُؤَافِنَا بِوَجْهِ مُقَسِّمٍ
كَأَنَّ ظَنِّيَّةً تَغْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ^(١)
في رواية من جرّ «ظبية».

وإلى الموضع الرابع أشار بقوله:

(بَعْدَ إِذَا) كَذَا) أي ورد أيضًا زيادتها بعد «إذا» كقوله [من الطويل]:

فَأَمَّهْلَهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَانَهُ مُعَاطِي يَدٍ فِي لُجَّةِ الْمَاءِ غَامِرٍ
وأشار بقوله: (وَعَبْرُ ذَا) أي غير ما ذكر من المواضع الأربعة (يُؤَدُّ) بالبناء للمفعول أي مردود،
يعني أن القول بزيادتها في غير هذه المواضع الأربعة مردود، وأشار به إلى ما نُقِلَ عن الأخفش، فإنه
زعم أنها تزداد في غير هذه المواضع، وأنها تنصب المضارع، كما تجرّ «من»، والباء الزائدتان، وجعل
منه قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا إِلَّا نَنُوكِلَ عَلَى اللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١٢]، وقوله: ﴿وَمَا لَنَا إِلَّا نَقْتَلِ فِي
سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٦].

وقال غيره: هي في ذلك مصدرية، ثم قيل: ضَمَّنَ «ما لنا» ما منعنا.

قال ابن هشام: وفيه نظر؛ لأنه لم يثبت إعمال الجارّ والمجرور في المفعول به، ولأن الأصل أن لا
تكون زائدة، والصواب قول بعضهم: إن الأصل: وما لنا في أن لا نفعل كذا، وإنما لم يجرّ للزائدة
أن تعمل لعدم اختصاصها بالأفعال، بدليل دخولها على الحرف، وهو «لو»، و«كأن»، وعلى
الاسم، وهو «ظبية» في الآيات السابقة، بخلاف حرف الجرّ الزائد، فإنه كالحرف المُعَدِّي في
الاختصاص بالاسم، فلذلك عمل فيه.

تنبيه:

لا معنى لـ «أن» الزائدة غير التوكيد كسائر الزوائد، قال أبو حيان: وزعم الزمخشري أنه ينجز
مع التوكيد معنى آخر، فقال في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِئَاءَ بِهِمْ﴾
[العنكبوت: ٣٣]: دخلت «أن» في هذه القصة، ولم تدخل في قصة إبراهيم في قوله تعالى:
﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾ [هود: ٦٩]، تنبيهًا وتأكيديًا على أن

(١) «المقسم»: الجميل، و«تغطو»: أي تتناول أطراف الشجر.

الإساءة كانت تُغْفَبُ المحي، فهي مؤكدة في قصة لوط للاتصال واللزوم، ولا كذلك في قصة
إبراهيم؛ إذ ليس الجواب فيها كالأول، وقال الشلوين: لما كانت «أن» للسبب في جئت أن
أعطي، أي للإعطاء، أفادت هنا أن الإساءة كانت لأجل المحي، وتعقيبه، وكذلك في قولهم: «أما
والله أن لو فعلت لفعلت» أكدت «أن» ما بعد «لو»، وهو السبب في الجواب، وهذا الذي ذكرناه لا
يعرفه كبراء النحويين. انتهى كلام أبي حيان.

قال ابن هشام: والذي رأيته في كلام الزمخشري في تفسير «سورة العنكبوت»: ما نصّه: «أن»
صلة أكدت وجود الفعلين مرتبًا أحدهما على الآخر في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما كأنهما
وُجِدا في جزء واحد من الزمان، كأنه قيل: لما أحسّ بمجيئهم فاجأته المساءة من غير رَيْث. انتهى.
و«الرَيْثُ»: البُطء، وليس في كلامه تعرض للفرق بين القصتين كما نقل عنه، ولا كلامه مخالف
لكلام النحويين لإطباقهم على أن الزائد يؤكد معنى ما جيء به لتوكيده، و«لَمَّا» تفيد وقوع
الفعل الثاني عقب الأول، وترتبه عليه فالحرف الزائد يؤكد ذلك، ثم إن قصة الخليل التي فيها:
﴿قَالُوا سَلَامًا﴾ [هود: ٦٩] ليست في السورة التي فيها ﴿سِئَاءَ بِهِمْ﴾ [هود: ٧٧]، بل في
«سورة هود»، وليس فيها «لَمَّا»، ثم كيف يُتَخَيَّلُ أن التحية تقع بعد المحي ببطء، وإنما يحسن
اعتقادنا تأخر الجواب في «سورة العنكبوت»؛ إذ الجواب فيها: ﴿قَالُوا إِنَّا مَهْلِكُوكُمْ أَهْلَ هَذِهِ
الْقَرْيَةِ﴾ الآية [العنكبوت: ٣١]، ثم إن التعبير بالإساءة لحن؛ لأن الفعل ثلاثي، كما نطق به
التنزيل، والصواب المساءة، وهي عبارة الزمخشري.

وأما ما نقله عن الشلوين، فمعترض من وجهين:

(أحدهما): أن المفيد للتعليل في مثاله إنما هو لام العلة المقدرة لا «أن».

(والثاني): أن «أن» في المثال مصدرية، والبحث في الزائدة. والله تعالى أعلم.

ولما زاد بعض النحاة لـ «أن» معاني أربعة أخر أشار إلى ذلك بقوله:

٨٧- وَزَادَ بَعْضُهُمْ مَعَانِي أَرْبَعَةً لـ «أن» عَلَى الَّتِي مَضَتْ مُتَّبَعَةً

(وَزَادَ بَعْضُهُمْ) أي زاد بعض النحاة (مَعَانِي) مفعول به لـ «زاد» بفتحة مقدرة، إجراء له مجرى

الرفع والجر، وهو لغة، لا ضرورة، كقراءة جعفر الصادق: ﴿مَنْ أَوْسَطَ مَا تَطْعَمُونَ أَهَالِيكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩] بسكون الياء، وألف بعد الهاء، وكقول الشاعر [من الطويل]:

وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا
(أَرْبَعَهُ) بالنصب صفة لـ «معان»، وقف عليه بالهاء (لـ «أَنَّ») متعلق بـ «زاد» (عَلَى الَّتِي مَضَتْ) أي على المعاني التي سبق ذكرها، وهو متعلق بـ «زاد» أيضاً، وقوله: (مُتَّبَعَهُ) حال من الموصول، أشار به إلى أَنَّ تلك المعاني السابقة مقبولة، بخلاف هذه الأربعة، فإنها مردودة، كما سيصرح به بعد.

ثم ذكر المواضع الأربعة المزيدة، فقال:

٨٨- (الشَّرْطُ وَالنَّفْيُ وَمَعْنَى «إِذْ» كـ «إِنْ» وَكَـ «لِئَلَّا» رَدُّ كُلِّهَا اسْتِثْنَاءٌ)
(الشَّرْطُ) بالنصب بدلاً من «معان»، ويجوز قطعه إلى الرفع بتقدير مبتدأ، أي أحدها الشرط، أو إلى النصب بتقدير «أعني».

والمعنى أن بعضهم، قال: إنها تكون شرطية، كـ «إِنْ» المكسورة، وهو قول الكوفيين، ويرجح ابن هشام - وهو الأرجح عندي - بأمور:

[أحدها]: توارد المفتوحة والمكسورة على الحلل الواحد، والأصل التوافق، فقد قرىء بالوجهين قوله تعالى: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾ [البقرة: الآية ٢٨٢] الآية، وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ﴾ [المائدة: ٢]، وقوله: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾ [الزخرف: الآية ٥]، وروي بالوجهين قوله [من الطويل]:

أَتَغْضَبُ أَنْ أُذْنًا قُتَيْبَةً حُرَّتَا

[الثاني]: مجيء الفاء بعدها كثيراً، كقوله [من البسيط]:

أَبَا حُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبُعُ

[الثالث]: عطفها على «إِنْ» المكسورة في قوله [من البسيط]:

إِمَّا أَقَمْتَ وَإِمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلًا فَاللَّهُ يَكْلَأُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ

الرواية بكسر «إِنْ» الأولى، وفتح الثانية، فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة. وتَعَسَّفَ ابنُ الحاجب في توجيه ذلك، فقال: لما كان معنى قولك: «إِنْ جِئْتَنِي أَكْرَمْتُكَ»، وقولك: «أَكْرَمْتُكَ لِإِتْيَانِكَ إِيَّايَ» واحداً صح عطف التعليل على الشرط في البيت، ولذلك تقول: «إِنْ جِئْتَنِي وَأَحْسَنْتَ إِلَيَّ أَكْرَمْتُكَ»، ثم تقول: «إِنْ جِئْتَنِي وَلِإِحْسَانِكَ إِلَيَّ أَكْرَمْتُكَ»، فتجعل الجواب لهما. انتهى.

وتعقبه ابن هشام، فقال: وما أظن أن العرب فاهت بذلك يوماً ما. انتهى.

والمعنى الثاني ما ذكره بقوله:

(وَالنَّفْيُ) تقدّم أوجه إعرابه في المعطوف عليه، فلا تنس، يعني أن المعنى الثاني من المعاني الأربعة الزائدة لـ «أَنَّ» دلالتها على النفي، كـ «إِنْ» المكسورة، قاله بعضهم في قوله تعالى: ﴿أَنْ يُؤْتَىٰ أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيتُمْ﴾ [آل عمران: الآية ٧٣]، وقيل: إن المعنى: ولا تؤمنوا بأن يؤتى أحدٌ مثل ما أوتيتم من الكتاب إلا لمن تبع دينكم، وجملة القول اعتراض.

والمعنى الثالث ما ذكره بقوله:

(وَمَعْنَى «إِذْ») أي دلالتها على معنى «إِذْ» التعليلية، قاله بعضهم في قوله تعالى: ﴿بَلْ يُحِبُّونَ أَنْ جَاءَهُمْ مُّنْذِرٌ مِنْهُمْ﴾ [ق: الآية ٢] الآية، وقوله تعالى: ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا﴾ [المتحنة: الآية ١] الآية، وقوله:

أَتَغْضَبُ أَنْ أُذْنًا قُتَيْبَةً حُرَّتَا

والصواب أنها في ذلك كله مصدرية، وقبلها لام التعليل مقدرة.

قلت: هكذا قرّر الكلام ابن هشام، وعندني أن القول بكونها للنفي ومعنى «إِذْ» أقرب؛ لعدم إحتواجه إلى التقدير المذكور. والله تعالى أعلم.

وقوله: (كـ «إِنْ») راجع للمعنيين، أي النفي، ومعنى «إِذْ»، أي كما أن «إِنْ» المكسورة تستعمل لهما فكذلك المفتوحة، وقد تقدّم بيان المكسورة في موضعه.

والمعنى الرابع ما ذكره بقوله:

(وَكَلَّ لَثْلًا) أي تأتي بمعنى «لثلا»، كما قيل به في قوله تعالى: ﴿يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾ [النساء: الآية ١٧٦] وقوله [من الوافر]:

نَزَلْتُمْ مَنَزِلَ الْأَضْيَافِ مِنَّا فَعَجَّلْنَا الْقِرَى أَنْ تَشْتِمُونَا
قال ابن هشام: والصواب أنها مصدرية، والأصل كراهية أن تضلوا، ومخافة أن تشتمونا، وهو قول البصريين، وقيل: هو على إضمار لام قبل «أن» و«لا» بعدها، وفيه تعسف.

قلت: عندي أن القول بكونها بمعنى «لثلا» أقرب؛ لما ذكرته في النفي. والله تعالى أعلم. ثم أشار إلى ردّ هذه المعاني، كما علمته في تصويبات ابن هشام، فقال:

(وَرَدُّ كُلِّهَا) بالنصب مفعولاً مقدماً لـ (استتب) فعل أمر من استبان، يقال: استبان الشيء: إذا اتضح، واستبانته: إذا أوضحه، يتعدى ويلزم، وما هنا من المتعدي، والمعنى: اعرف بيان ردّ هذه المعاني؛ لضعفها.

قلت: هكذا قال الناظم، تبعاً لابن هشام، كما عرفت كلامه آنفاً، وقد عرفت تعليلي على كلامه، فتأمل، ولا تكن أسير التقليد. والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل. ولما أنهى الكلام على أحكام «أن» المحققة المفتوحة، شرع يبين أحكام «إن» المكسورة المشددة، فقال:

٨٩- (إِنْ بِكَسْرِ الِهْمَزِ وَالتَّشْدِيدِ قِسْمَانِ حَرْفٌ جَاءَ لِلتَّوَكِيدِ

وَيَنْصِبُ الْإِسْمَ وَيَرْفَعُ الْحَبْرَ وَنَضْبُهُ كِلَيْهِمَا عَنْهُمْ نَدَنُ
(إِنْ بِكَسْرِ الِهْمَزِ وَالتَّشْدِيدِ) للنون (قِسْمَانِ: حَرْفٌ) بدل تفصيل لما قبله، أو خبر لمحدوف، أي أحدها، أو منصوب على لغة ربيعة بفعل مقدر، أي أعني، وقوله: (جَاءَ لِلتَّوَكِيدِ) أي لإفادة توكيد النسبة (وَيَنْصِبُ الْإِسْمَ) بقطع الهمزة للوزن، أي وهو المبتدأ (وَيَرْفَعُ الْحَبْرَ) أي خبر المبتدأ، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: الآية ١٧٣]، وهذا هو غالب أحوالها، ولما كانت قد تأتي مخالفة لهذا عند قوم من العرب، ذكره بقوله: (وَنَضْبُهُ) أي نصب «إن»، وذكره باعتبار الحرف (كِلَيْهِمَا) بالنصب مفعول به لـ «نصب»، أي كِلَيَّ الاسم والخبر (عَنْهُمْ) أي عن العرب

(نَدَنُ) أي قلّ في الاستعمال، وذلك كقوله [من الطويل]:

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلَتَأْتِ وَلَتَكُنْ حُطَّكَ خِفَافًا إِنَّ حُرَّاسَنَا أَشَدَّ

وفي الحديث: «إن قعر جهنم سبعين خريفاً»^(١)، وقد خُرج البيت على الحالية، وأن الخبر محذوف، أي تلقاهم أشدًا، والحديث على أن القعر مصدر «فَعَرَتِ البئر»: إذا بلغت قعرها، و«سبعين» ظرف، أي إن بلوغ قعرها يكون في سبعين عامًا.

[تنبيه]: ذكر الناظم نصب الجزأين، وأهمل رفعهما، وقد ذكره في الأصل، فقال: وقد يرتفع بعدها المبتدأ، فيكون اسمها ضمير شأن محذوفًا، كقوله ﷺ: «إن من أشدّ الناس عذابًا يوم القيامة المصوّرون»^(٢)، والأصل: إنه أي الشأن، كما في قول الشاعر [من الخفيف]:

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَاذِرًا وَظَبَاءً^(٣)

وإنما لم يجعل «من» اسمها؛ لأنها شرطية، بدليل جزمها الفعلين، والشرط له الصدر، فلا يعمل فيه ما قبله، وتخريج الكسائي الحديث على زيادة «من» في اسم «إن» يأباه غير الأخفش من البصريين؛ لأن الكلام إيجاب، والمجرور معرفة على الأصح، والمعنى أيضًا يأباه؛ لأنهم ليسوا أشدّ عذابًا من سائر الناس.

وقد نظمت هذه القاعدة بقولي:

وَرَفَعُ مُبْتَدَأٍ بُعِيدَهَا جَرَى وَمُضْمَرُ الشَّأْنِ لَهَا اسْمًا قُدْرًا

ثم ذكر الخلاف في تخفيفها، فقال:

٩٠- (وَقِلَّةُ الْأَعْمَالِ بِالتَّخْفِيفِ مَنَقُولَةٌ عَنْ غَيْرِ أَهْلِ الْكُوفِيِّ

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» في «كتاب الإيمان» رقم (١٩٥) لكن بلفظ: «إن قعر جهنم لسبعون خريفاً».

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» في «كتاب اللباس والزينة» بلفظ: «إن من أشدّ أهل النار يوم القيامة عذابا المصوّرون». وفيه روايات أخرى بحذف «من»، أو بنصب «المصوّرين». انظر «شواهد التوضيح» ص ١٤٨.

(٣) «الجاذر» جمع جُؤْذُور بضم الجيم والذال، وهو ولد البقر الوحشي، استعاره هنا للملاح من النساء.

(وَقَلَّةُ الإِعْمَالِ) أي إعمال «إِنَّ» (بِالتَّخْفِيفِ) أي مع تخفيف نونها، فالباء بمعنى «مع»، فـ«قَلَّةٌ» مبتدأ، خبره قوله: (مَنْقُولَةٌ عَنْ غَيْرِ أَهْلِ الْكُوفِيِّ) أصله «أهل الكوفة» فرخم للضرورة، والياء للإشباع. والمعنى: أن «إِنَّ» تُخَفَّفُ، فتعمل قليلاً، وتُهْمَلُ كثيراً، عند البصريين، وعن الكوفيين أنها لا تُخَفَّفُ، وأنه إذا قيل: «إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ»، فـ«إِنَّ» فيه نافية، واللام بمعنى «إلا». وَزِدَ عَلَيْهِمْ أَنَّهُ سَمِعَ عَمَلَهَا مَعَ التَّخْفِيفِ، فَقَدْ حَكَى سِيبَوِيه: «إِنَّ عَمْرًا مُنْطَلِقٌ»، وقرأ الحَرَمِيُّانِ، وأبو بكر: ﴿وَلِإِنَّ كَلًّا لَّمَّا لِيُؤْفِقْنَهُمْ﴾ [هُود: الآية ١١١] الآية.

ثم ذكر الوجه الثاني لـ«إِنَّ» فقال:

٩١- (وَالثَّانِي حَرْفٌ لِلْجَوَابِ وَضِعَا مِثْلُ «نَعَمْ» عَنْ بَعْضِهِمْ قَدْ سَمِعَا) (وَالثَّانِي) بحذف الياء على قلة، كما تقدّم نظيره غير مرة (حَرْفٌ لِلْجَوَابِ وَضِعَا) أي الوجه الثاني من وجهي «إِنَّ» المكسورة المشددة كونها حرف جواب (مِثْلُ «نَعَمْ») بفتحيتين، وخالف في ذلك أبو عبيدة، استدلل المثبتون بقوله [من مجزؤ الكامل]:

وَيَقُولَنَّ شَيْبٌ قَدْ عَلَا كَ وَقَدْ كَبِرَتْ فَقُلْتُ إِنَّهُ
وزد^(١) بأن لا تُسَلَّم أن الهاء للسكت، بل هي ضمير منصوب بها، والخبر محذوف، أي إنه كذلك، والجيد الاستدلال بقول ابن الزبير رضي الله عنه ^(٢) لمن قال له: لعن الله ناقة حملتني إليك: «إِنَّ وراكبها»، أي نعم ولعن راکبها؛ إذ لا يجوز حذف الاسم والخبر جميعاً.
وقوله: (عَنْ بَعْضِهِمْ قَدْ سَمِعَا) أي قد نقل هذا المعنى، وهو كونها حرف جواب عن بعض النحاة. والله تعالى أعلم.

تنبيه:

نقل عن المبرّد أنه حمل على هذا الوجه قراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ الآية. واعترض عليه بأمرين:

(١) قلت: الذي أراه أنه لا ردّ؛ لأنه أولى حيث إنه لا يؤدي إلى تكلف التقدير.

(٢) هو عبد الله بن الزبير بن العوام الصحابي الشهير، بويح بالخلافة بعد يزيد بن معاوية، وجعل المدينة مركز حكمه، فنشبت بينه وبين بني أمية معارك انتهت بمقتله سنة (٧٣هـ).

[أحدهما]: أن مجيء «إِنَّ» بمعنى «نعم» شاذّ، حتى قيل: إنه لم يثبت.

[والثاني]: أن اللام لا تدخل في خبر المبتدأ.

وأجيب عن هذا بأنها لام زائدة، وليست للابتداء، أو بأنها داخلة على مبتدأ محذوف، أي لهما ساحران، أو بأنها دخلت بعد «إِنَّ» هذه لشبهها بـ«إِنَّ» المؤكدة لفظاً كما قال الشاعر [من الطويل]:

وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنَّ رَأَيْتُهُ عَلَى السُّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ

فزاد «إِنَّ» بعد «ما» المصدرية لشبهها في اللفظ بـ«ما» النافية، ويضعف الأول أن زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر، والثاني أن الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين. وقيل: اسم «إِنَّ» ضمير الشأن، وهذا أيضاً ضعيف؛ لأن الموضوع لتقوية الكلام لا يناسبه الحذف، والمسموع من حذفه شاذّ، إلا في باب «أَنَّ» المفتوحة إذا خُفِّفَتْ، فاستسهلوه؛ لوروده في كلام ثني على التخفيف، فحذف تبعاً لحذف النون، ولأنه لو ذكر لوجب التشديد؛ إذ الضمائر تزدُّ الأشياء إلى أصولها، ألا ترى أن من يقول: لَدُ، ولم يَكْ، ووالله، يقول: لَدُنْكَ، ولم يَكُنْهُ، وبِكَ^(١) لأفعلن، ثم يَرِدُ إشكال دخول اللام.

وقيل: هذان اسمها، ثم اختُلف، فقيل: جاءت على لغة بلحريث بن كعب في إجراء المثني بالألف دائماً، كقوله [من الرجز]:

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

واختار هذا الوجه ابن مالك. وقيل: «هذان» مبني لدلالته على معنى الإشارة، وإن قول الأكثرين: «هذين» جرّاً ونصباً ليس إعراباً أيضاً، واختاره ابن الحاجب.

قال ابن هشام: وعلى هذا فقراءة ﴿هَذَانِ﴾ [طه: الآية ٦٣] أقيس؛ إذ الأصل في المبني أن لا تختلف صيغته، مع أن فيها مناسبة لألف ساحران، وعكسه الياء في ﴿إِحْدَى ابْنَتَي هَاتَيْنِ﴾ [القَصَص: الآية ٢٧] فهي هنا أرجح لمناسبة ياء ﴿ابْنَتَي﴾ [القَصَص: الآية ٢٧]. وقيل: لما اجتمعت ألف هذا، وألف التثنية في التقدير قدر بعضهم سقوط ألف التثنية، فلم تقبل ألف هذا التغيير. (١) يعني أنه لما أبدل الاسم الظاهر، وهو «الله» بالضمير أتى بأصل حُرُوفِ الجرّ، التي أبدلت عنها الواو، فقيل: بك.

قلت: عندي أن أرجح هذه التأويلات ما تقدم عن ابن مالك رحمه الله من حمله على لغة من يلزم المثنى الألف في الأحوال كلها؛ إذ لا تكلف فيه. والله تعالى أعلم.

ولما كانت «إِنَّ» تأتي فعلاً ما ضيماً بين ذلك بقوله:

٩٢- (وَكُونُ «إِنَّ» مَاضِي الْفِعْلِ بَدَأَ مِنَ الْأَيْنِ مِثْلَ «إِنَّ» فِي الرَّدَى)

(وَكُونُ «إِنَّ» مَاضِي الْفِعْلِ) من إضافة الصفة للموصوف، أي فعلاً ما ضيماً (بَدَأَ) أي ظهر استعماله عند العرب (مِنَ الْأَيْنِ) أي حال كونه مشتقاً منه، يقال: أُنَّ المريض يَنْ بالكسر أَيْنًا، وأناثاً بالضم: إذا تأوه (مِثْلَ «إِنَّ» بالنصب على الحال، أو مفعولاً لفعل مقدر، أي أعني، أو بالرفع على تقدير مبتدأ، أي ذلك مثل «إِنَّ»، وقوله: (فِي الرَّدَى) بفتحين، متعلق بـ«إِنَّ»، أي تُؤْوِه، وتُؤْجَع في حال الوقوع في سبب الهلاك.

وحاصل المعنى: أُنَّ «إِنَّ» تأتي فعلاً ما ضيماً مسنداً مبتدئاً للمفعول، من الأَيْن على لغة من قال في رُدٍّ، وحُبٍّ، رِدٍّ، وحُبٍّ بالكسر؛ تشبيهاًه بقليل، وبيع، والأصل أُنَّ زيدٌ يومَ الخميس، ثم قيل: إِنَّ يومَ الخميس.

ويحتمل أن يكون فعلاً ماضياً لجماعة المؤنث من الأَيْن، وهو التعب، تقول: «النساءُ إِنَّ» أي تَعَبْنَ، أو من آن بمعنى قُرْب.

ويحتمل أن يكون فعل أمر للواحد من الأَيْن أيضاً، أو لجماعة الإناث من الأَيْن، أو من آن بمعنى قُرْب، أو للواحدة مؤكداً بالنون، من وأى بمعنى وَعَدَ، كقوله [الخفيف]:

إِنَّ هِنْدُ الْمَلِيحَةُ الْحَسَنَاءُ

أو مركبة من «إِنَّ» النافية، و«أنا»، كقول بعضهم: «إِنَّ قائم»، والأصل إن أنا قائم، ففعل به ماضى شرحه في مبحث «إِنَّ» المكسورة الخفيفة، فالأقسام إذن عشرة، هذه الثمانية، والمؤكددة، والجوابية.

تنبيه:

قال في «الصحاح»: الأَيْن الإعياء، وقال أبو زيد^(١): لا يُنِنِي منه فعل، وقد خولف فيه. انتهى.

(١) هو سعيد بن أوس الأنصاري، عالم بصري، إمام، ثقة في اللغة والأدب، مات سنة (٢١٥هـ).

فعلى قول أبي زيد يسقط بعض الأقسام. والله تعالى أعلم.

ولما أنهى الكلام على أحكام «إِنَّ» المكسورة المشددة، وهي الأصل، شرع يبين «أَنَّ» المفتوحة المشددة، وهي الفرع، فقال:

٩٣- («أَنَّ» بِفَتْحِ الْهَمْزِ وَالثُّوْنُ تُشَدُّ فَزَعٌ لـ«إِنَّ» فِي أَصَحِّ مَا وَرَدَ)

(«أَنَّ» بِفَتْحِ الْهَمْزِ وَالثُّوْنُ تُشَدُّ) بالبناء للمفعول (فَزَعٌ لـ«إِنَّ» فِي أَصَحِّ مَا وَرَدَ) يعني أن أَصَحَّ الأقوال المحكية للنحاة كون «أَنَّ» المفتوحة فرعاً للمكسورة، قال ابن هشام رحمه الله: ومن هنا صحَّ للزمخشري أن يدعي أن «أَنَّمَا» بالفتح تُفيد الحصر، كـ«إِنَّمَا» بالكسر، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحِي إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَحْدَهُ﴾ [الأنبياء: الآية ١٠٨] الآية، فالأولى لقصر الصفة على الموصوف، والثانية بالعكس، وقول أبي حيان: هذا شيء انفرد به، ولا يُعرف القول بذلك إلا في «إِنَّمَا» بالكسر مردود بما ذكرت، يعني قوله: والأصح أنها فرع عن إن المكسورة، أي فالمكسورة ثبت لها الحصر، فيثبت للمفتوحة؛ لأنها فرعها.

قيل: إن هذا لا يحسن في الرد على أبي حيان فالأولى أن يقول: لأن غير الزمخشري مصرح بذلك^(١).

قال: وقوله: إن دعوى الحصر هنا باطلة؛ لاقتضاها أنه لم يوح إليه غير التوحيد، مردود أيضاً بأنه قَصْرٌ مَقْيَّدٌ؛ إذ الخطاب مع المشركين، فالمعنى ما أوحى إلي في أمر الربوبية إلا التوحيد، لا الإشراك، ويُسمى قَصْرَ قَلْبٍ؛ لقلب اعتقاد المخاطب، وإلا فما الذي يقول هو في نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: الآية ١٤٤] الآية، فإن «ما» للنفي، و«إلا» للحصر قطعاً، وليست صفته - صلى الله عليه وسلم - منحصرة في الرسالة، ولكن لما استعظموا موته جعلوا كأنهم أثبتوا له البقاء الدائم، فجاء الحصر باعتبار ذلك، ويُسمى قصر أفراد. انتهى.

٩٤- (قِسْمَانِ أَيْضًا حَرْفُ مَضَدٍ كـ«أَنَّ» عَلَى الْأَصَحِّ وَالتَّخَالُفِ وَهَنْ)

(قِسْمَانِ أَيْضًا) خبر لمخدوف، أي هي قسمان، يعني أُنَّ «أَنَّ» المفتوحة على قسمين،

(١) راجع «حاشية الدسوقي» ٤١/١.

كالمكسورة التي مضى البحث عنها (حَرْفُ مُضَدَّرٍ) تقدّم إعراب نظيره في المكسورة، والإضافة فيه بمعنى اللام، أي حرف موضوع لتأويل الجملة بالمصدر (كـ «أَنْ») المفتوحة الخفيفة، وقد مضى الكلام عليها (عَلَى الْأَصَحِّ) متعلّق بمحذوف خبر لمقدّر، أي ذلك على القول الأصح (وَالْخَالِفُ) أي الذي خالف في كونها حرفاً مصدرياً، وهو مبتدأ، خبره جملة قوله: (وَهَنْ) أي ضعف رأيه في ذلك، يقال: وَهَنَ يَهِنُ وَهْنًا، من باب وَعَدَ: ضَعُفَ، فهو واهنٌ في الأمر، والعمل، والبدن. قاله في «المصباح»^(١).

وحاصل المعنى: أن الأصحّ أنها موصول حرفي، مؤوّل مع معموليه بالمصدر، فإن كان الخبر مشتقاً فالمصدر المؤوّل به من لفظه، فتقدير قولك: «بلغني أنك تنطلق»، أو «أنتك منطلق»: بلغني الانطلاق، ومنه قولك: «بلغني أنك في الدار» التقدير: استقرارك في الدار؛ لأن الخبر في الحقيقة هو المحذوف، من استقرّ، أو مستقرّ، وإن كان جامداً قُدِّرَ بالكون، نحو «بلغني أن هذا زيد»، تقديره: بلغني كونه زيداً؛ لأن كلّ خبر جامد تصحّ نسبته إلى الخبر عنه بلفظ الكون، تقول: «هذا زيد»، وإن شئت: «هذا كائن زيداً» إذ معناهما واحد.

ومقابل الأصحّ قول السهيلي^(٢) أن الذي يؤول بالمصدر إنما هو «أن» الناصبة للفعل؛ لأنها أبداً مع الفعل المتصرف، وأنّ المشددة إنما تؤول بالحديث، يعني أن تقدير قولك: علمت أن زيداً قائم، علمت هذا الحديث.

قال: وهو قول سيبويه، ويؤيده أن خبرها قد يكون اسماً محضاً، نحو «علمت أن الليث الأسد»، وهذا لا يشعر بالمصدر. انتهى. وقد مضى أن هذا يقدر بالكون.

٩٥. (بِالِاتِّفَاقِ خُفِّتْ كَالْعَمَلِ وَفِي لَعَلِّ لُغَةً قَدْ تَنْجَلِي) (بِالِاتِّفَاقِ) أي بإجماع النحاة (خُفِّتْ) «أَنْ» المشددة (كَالْعَمَلِ) أي كاتفاقهم على بقاء عملها مع التخفيف على الوجه الذي سبق شرحه في «أَنْ» المخففة.

(١) «المصباح المنير» ٢/٦٧٤.

(٢) هو عبد الرحمن بن عبد الله حافظ، عالم باللغة والأخبار، له «الروض الأثف» في شرح السيرة النبوية، و«أمالي السهيلي» في النحو واللغة والحديث والفقه، مات سنة (٥٨١هـ).

ثم ذكر الوجه الثاني، من وجهي «أَنْ»، فقال:

(وَفِي لَعَلِّ لُغَةً قَدْ تَنْجَلِي) أي قد تكون «أَنْ» لغة في لعل، كقول بعضهم: «أنت السوق أنك تشتري لنا شيئاً»، وقراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: الآية ١٠٩]، وفيها بحث، سيأتي في باب اللام، إن شاء الله تعالى. ولما أنهى الكلام على «أَنْ» شرع يبيّن «أَمْ»، فقال:

٩٦. (أَزْبَعَةُ أَوْجُهُ «أَمْ» مُتَّصِلَةٌ وَأَنْحَصَرَتْ فِي مَوْضِعَيْنِ دَاخِلَةٍ) (أَزْبَعَةُ) خبر مقدّم لقوله: (أَوْجُهُ «أَمْ») بفتح الهمزة، وسكون الميم (مُتَّصِلَةٌ) بدل تفصيل مما قبله، أو عطف بيان، أو خبر لمحذوف، أي أحدها، أو مفعول لفعل محذوف، أي أعني (وَأَنْحَصَرَتْ) أي «أَمْ» (فِي مَوْضِعَيْنِ) أي نوعين من التراكيب، وهو متعلّق بما قبله، وقوله: (دَاخِلَةٌ) حال مؤكدة أي حال كونها داخلية فيهما.

والمعنى: أن «أَمْ» ينحصر استعمالها في نوعين، أشار إلى الأول بقوله:

٩٧. (إِحْدَاهُمَا بُعِيدَ هَمْزِ التَّسْوِيَةِ وَهَمْزَةٍ عَنِ لَفْظِ «أَيٍّ» مُغْنِيَةٍ) (إِحْدَاهُمَا) أي إحداهما، وإن كان المراد الموضع باعتبار أنه جملة (بُعِيدَ) بصيغة التصغير (هَمْزِ التَّسْوِيَةِ) أي إثر همزة التسوية، وهي همزة تشبه همزة الاستفهام، تدخل على جملة في تأويل مفرد، وهو المصدر، سواء تقدّم عليها لفظ «سواء»، أم لا، لكن إن تقدّم «سواء» كانت خبراً مقدّماً للمصدر المؤوّل من الجملة^(١).

مثاله قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [المتافقون: الآية ٦] الآية، وقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرُكُمْ أَمْ صَبْرُنَا﴾ [إبراهيم: الآية ٢١] الآية، وليس منه قول زهير^(٢) [من الوافر]:

وَمَا أَذْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَذْرِي أَقَوْمُ آلِ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءِ

(١) راجع «حاشية الدسوقي» ١/٤٢٢.

(٢) هو زهير بن أبي سلمى المزني، شاعر جاهليّ حكيم من أصحاب المعلقات.

لما سيأتي^(١).

وقوله: (وَهَمْزَةٌ) أي والثاني بعيد همزة، وليس معطوفاً على «همز التسوية»؛ لأنه ليس داخلاً في «إحداهما»، بل هو النوع الثاني (عَنْ لَفْظِ «أَيَّ») متعلق بـ(مُغْنِيَةً) وهو صفة لـ«همزة». والمعنى: أن الموضع الثاني همزة مغنية عن لفظ «أَيَّ»، وهي الهمزة التي يُطلب بها وبـ«أم» التعيين، نحو: «أزید في الدار أم عمرو؟».

وإنما سُمِّيت في النوعين متصلة؛ لأن ما قبلها وما بعدها لا يُستغنى بأحدهما عن الآخر، وتُسَمَّى أيضاً مُعَادِلَةً؛ لمعادلتها للهمزة في إفادة التسوية في النوع الأول، والاستفهام في النوع الثاني.

ولما كان النوعان يفترقان في أمور، بين ذلك بقوله:

٩٨- (وَالْفَرْقُ بَيْنَ تَيْنِ جَا فِي أَزْبَعَةٍ أَوْلَاهُمَا الْجَوَابَ لَيْسَتْ طَامِعَةٌ

٩٩- لِلصِّدْقِ وَالْكَذِبِ أَيْضًا تَحْتَمِلُ مِنْ بَيْنِ جُمْلَتَيْنِ كَوْنُهَا عَقْلٌ

١٠٠- أَوْلَتْهَا لِلْمُفْرَدَيْنِ حَتْمًا وَتَلَوُهَا بِعَكْسِهَا قَدْ تُنْمَى

(وَالْفَرْقُ بَيْنَ تَيْنِ) أي بين «أم» التي تقع بعد همزة التسوية، و«أم» التي يُطلب بها وبالهمزة التعيين (جَا) بحذف همزته تخفيفاً، وهو لغة، لا ضرورة (فِي أَزْبَعَةٍ) أي أربعة أوجه (أَوْلَاهُمَا) الضمير لـ«أم» بنوعيهما المذكورين آنفاً، وهو مبتدأ، خبره جملة «ليس»، وقوله: (الْجَوَابَ) مفعول مقدم لـ«طامعة» (لَيْسَتْ طَامِعَةٌ) أي لا تطمع في ذكر الجواب بعدها، يعني أنها لا تستحق جواباً؛ لأن المعنى معها ليس على الاستفهام، وهذا أول الفروق، وأشار إلى الثاني بقوله:

(لِلصِّدْقِ وَالْكَذِبِ أَيْضًا تَحْتَمِلُ) أي يحتمل الكلام الذي اشتمل عليها، فالاحتمال للكلام، لا لها، لكن لما كانت مشمولة فيه أسند الاحتمال إليها.

والمعنى: أن مما يفرق بينهما أيضاً كون الكلام مع «أم» الأولى قابلاً للتصديق والتكذيب؛ لأنه خبر، وليست «أم» الثانية كذلك؛ لأن الاستفهام معها على حقيقته.

(١) أي من أنها من قبيل القسم الثاني، وهي الواقعة بعد همزة الاستفهام. «دسوقي». ج ١ ص ١١٣.

ثم أشار إلى الفرق الثالث بقوله:

(مِنْ) زائدة في الإثبات، على رأي الأخفش (بَيْنَ جُمْلَتَيْنِ) متعلق بـ«عقل» (كَوْنُهَا) أي حصولها ووقوعها (عَقْلٌ) بالبناء للمفعول: أي علم. يعني أنها لا تقع إلا بين جملتين.

ثم أشار إلى الرابع بقوله:

(أَوْلَتْهَا) بالبناء للمفعول، والضمير للجملتين، أي أَوْلَتْ الجملتان (لِلْمُفْرَدَيْنِ) أي إلى المفردين، فاللام بمعنى «إلى»، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا رَّبُّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾ [الزلزلة: ٥]، أو بمعنى الباء، وقوله: (حَتْمًا) منصوب على أنه مفعول مطلق على النياحة، أي تأويلاً حتمًا، أو منصوب على الحال، أي حال كون التأويل محتوماً، أي واجباً جزماً.

والمعنى: أن هاتين الجملتين لا بد أن تكونا في تأويل المفردين، وتكونان فعليتين، كما تقدم، واسميتين، كقوله [من الطويل]:

وَلَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ فَقْدِي مَالِكًا أَمْوَتِي نَائٍ أَمْ هُوَ الْآنَ وَاقِعٌ

ومختلفتين، نحو قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكَ أَدَعَوْتُوهُمْ أَمْ أَسْتَعْصِمْتُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٣]. وأشار بقوله: (وَتَلَوُهَا بِعَكْسِهَا قَدْ تُنْمَى) إلى أن «أم» الثانية تُستعمل بعكس هذه. فقوله: «وتلوها» بكسر، فسكون مبتدأ، خبره الجملة بعده، و«بعكسها» متعلق بـ«تُنْمَى» مبتدأ للمفعول، أي تُنسب، بمعنى أنها تُستعمل.

وحاصل المعنى: أن «أم» الثانية تستعمل عكس الأولى، فتقع بين المفردين، وذلك هو الغالب فيها، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْتُمْ مُنَادُونَ أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ أَوَّلَ السَّمَاءِ﴾ [التأوهات: الآية ٢٧] الآية، وبين جملتين ليستا في تأويل المفردين، وتكونان أيضاً فعليتين، كقوله [من البسيط]:

فَقُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرَوَّعًا فَأَرْقَنِي فَقُلْتُ أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلُمٌ

وذلك على الأرجح في «هي» من أنها فاعل بفعل محذوف، يُفسره «سَرَتْ»، واسميتين، كقوله [من الطويل]:

لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مَنَقَرٍ

الأصل: «أشعيت» بالهمز في أوله، والتنوين في آخره، فحذفهما للضرورة. والمعنى: ما أدري أي النسبين هو الصحيح، ومثله بيت زهير السابق^(١).

وغلط ابن الشجري^(٢)، فجعله من النوع الأول، توهماً أن معنى الاستفهام فيه غير مقصود البتة؛ لمنافاته لفعل الدراية.

وجوابه أن معنى قولك: علمت أزيد قائم؟ علمت جواب أزيد قائم؟ وكذلك ما علمت. وتقع أيضاً بين المختلفتين، نحو قوله تعالى: ﴿أَتَنْتَفَعُونَ مِنْهُم وَلَمْ يَخْلُقْهُمْ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ﴾ [الواقعة: الآية ٥٩] وذلك أيضاً على الأرجح من كون ﴿أَنْتُمْ﴾ فاعلاً.

تنبيهات

(الأول): أم المتصلة التي تستحق الجواب إنما تجاب بالتعيين؛ لأنها سؤال عنه، فإذا قيل: زيد عندك أم عمرو؟ قيل في الجواب: زيد، أو قيل: عمرو، ولا يقال: لا، ولا نعم. [فإن قيل]: فقد قال ذو الرمة^(٣) [من الطويل]:

تَقُولُ عَجُوزٌ مَدْرَجِي مُتَرَوِّحًا عَلَى بَابِهَا مِنْ عِنْدِ أَهْلِي وَغَادِيَا
أَذُو زَوْجِي بِالْبَصْرِ أَمْ ذُو خُصُومَةٍ أَرَاكَ لَهَا بِالْبَصْرِ الْعَامَ ثَاوِيَا
فَقُلْتُ لَهَا لَا إِنَّ أَهْلِي جِيرَةٌ^(٤) لَأَكْتَبِيكِ الدَّهْنَ جَمِيعًا وَمَالِيَا
وَمَا كُنْتُ مَذُ أَبْصَرْتَنِي فِي خُصُومَةٍ أَرَا جُعُ فِيهَا يَا ابْنَةَ الْقَوْمِ قَاضِيَا

أجاب ابن هشام رحمه الله: بأنه ليس قوله: «لا» جواباً لسؤالها، بل رد لما توهمته من وقوع أحد الأمرين: كونه ذا زوجة، وكونه ذا خصومة، ولهذا لم يكتف بقوله: «لا»؛ إذ كان رد ما لم تلفظ به إنما يكون بالكلام التام، فلهذا قال: «إن أهلي جيرة...» البيت، و«وما كنت مذ

(١) هو قوله: «وما أدري وسوف إخال أدري...» البيت.

(٢) هو أبو السعادات هبة الله بن علي، إمام في اللغة والأدب، له «الأمالي»، و«الحماسة»، وغيرهما، مات سنة (٥٤٢هـ).

(٣) هو غيلان بن عتبة، شاعر، فحل، جيد التشبيه، حسن التشبيب، مات سنة (١١٧هـ).

(٤) بكسر الجيم جمع جبار.

أبصرتني...» البيت.

(الثاني): إذا عطفت بعد الهمزة بـ«أو»، فإن كانت همزة التسوية لم يجز قياساً، وقد أُلْعِ الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا: سواء كان كذا أو كذا، وهو نظير قولهم: يجب أقلّ الأمرين من كذا أو كذا، والصواب العطف في الأول بـ«أم»، وفي الثاني بالواو، وقال في «الصحاح»: تقول: سواء عليّ قمت أو قعدت. انتهى. ولم يذكر غير ذلك، وهو سهو. وفي «كامل الهمذاني»^(١) أن ابن محيصن قرأ من طريق الزعفراني: «سواء عليهم أنذرتهم أو لم تنذرهم»، وهذا من الشذوذ بمكان^(٢).

قلت: هكذا غلط ابن هشام الفقهاء وغيرهم في قولهم المذكور، وهم الجوهري أيضاً، وحكم على قراءة ابن محيصن بأنه بمكان من الشذوذ، لكن قال السيرافي في شرح الكتاب: «وسواء» إذا دخلت بعدها ألف الاستفهام لزمت «أم» بعدها، كقولك: سواء عليّ قمت أم قعدت، وإذا كان بعد «سواء» فعلاّن لغير استفهام غُطِفَ أحدهما على الآخر بـ«أو»، كقولك: سواء عليّ قمت أو قعدت. انتهى كلام السيرافي.

وهذا نص صريح يقضي بصحة قول الفقهاء وغيرهم: سواء كان كذا أو كذا، وبصحة التركيب الواقع في «الصحاح»، وقراءة ابن محيصن، فجميع ما ذكر لا شذوذ فيه في العربية. [فإن قلت]: ما وجه العطف بـ«أو» والتسوية تأباه؛ لأنها تقتضي شيئين فصاعداً، و«أو» لأحد الشيئين، أو الأشياء؟.

[قلت]: وجه السيرافي بأن الكلام محمول على معنى المجازاة، قال: فإن قلت: سواء عليّ قمت أو قعدت، فتقديره: إن قمت أو قعدت فهما عليّ سواء، وعليه فلا يكون سواء خبراً مقدّماً، ولا مبتدأ، فليس التقدير: قيامك أو قعودك سواء، ولا سواء عليّ قيامك أو قعودك، بل سواء خبر مبتدأ محذوف، أي الأمران سواء.

(١) هو أبو القاسم يوسف بن علي بن جبارة، عالم بالقرءات، وله فيها «كتاب الكامل»، مات سنة (٤٦٥هـ).

(٢) أي بمكان من الشذوذ، فهو مؤخر، ومن تبعيضية، أو زائدة، والإضافة بيانية. دسوقي ١/١١٩.

واعلم أن «أم» كذلك لأحد الشيعيين، كـ«أو»، فالذي يصحح أحدهما بعد سواء يصحح الآخر. أفاده الدسوقي في «حاشيته»^(١).

فتبين بما ذكر أن ما قاله ابن هشام من التغليب والتوهيم غير مقبول، ولا سيما وقد جاءت قراءة ابن محصين عليه، فتأمل بإنصاف. والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل.

وإن كانت^(٢) همزة الاستفهام جاز قياسًا، وكان الجواب بـ«نعم» أو بـ«بلا»، وذلك أنه إذا قيل: أزيد عندك أم عمرو، فالمعنى أحدهما عندك أم لا، فإن أجبت بالتعيين صح؛ لأنه جواب وزيادة. ويقال: «الحسن أو الحسين أفضل أم ابن الحنفية؟»، فتعطف الأول بـ«أو»، والثاني بـ«أم»، ويجاب عندنا^(٣) بقولك: أحدهما، وعند الكيسانية^(٤) بابن الحنفية، ولا يجوز أن تجيب بقولك: الحسن، أو بقولك: الحسين؛ لأنه لم يسأل عن الأفضل من الحسن وابن الحنفية، ولا من الحسين وابن الحنفية، وإنما جعل واحدًا منهما لا بعينه قريبًا لابن الحنفية، فكأنه قال: «أحدهما أفضل أم ابن الحنفية؟».

(الثالث): شمع من العرب حذف «أم» المتصلة ومعطوفها، كقول الهذلي [من الطويل]:

دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِهِ سَمِيعٌ فَمَا أَذْرِي أَرُشِدُ طَلَابَهَا؟

تقديره: أم غي؟ كذا قالوا، وفيه بحث كما مر^(٥) وأجاز بعضهم حذف معطوفها بدونها، فقال في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ * أَمْ﴾ [الزخرف: ٥١-٥٢]: إن الوقف هنا، وإن التقدير: أم تبصرون، ثم يتبدأ: ﴿أَنَا خَيْرٌ﴾ [الزخرف: ٥١]، وهذا باطل؛ إذ لم يُسمع حذف معطوف بدون عاطفه، وإنما المعطوف جملة ﴿أَنَا خَيْرٌ﴾ [الزخرف: ٥١]، ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها، أن

(١) «حاشية الدسوقي» ٤٤/١.

(٢) معطوف على قوله السابق: «فإن كانت همزة التسوية الخ».

(٣) أي عند أهل السنة والجماعة.

(٤) بفتح الكاف: هم طائفة من الرافضة يُنسبون إلى المختار بن أبي عبيد، ولقبه كيسان، كان أمير الكوفة من طرف ابن الزبير.

(٥) هو أنه لا يحتاج إلى تقدير؛ لصحة قولك: ما أدري هل طلابها رشد؟ ومعلوم أنه لا يؤتى لـ«هل» بمعادل، فكذلك هنا. فتأمل. والله تعالى أعلم.

الأصل أم تبصرون، ثم أقيمت الاسمىة مقام الفعلية، والسبب مقام المسبب؛ لأنهم إذا قالوا له: أنت خير كانوا عنده بُصْرَاء، وهذا معنى كلام سيويه. قال ابن هشام:

[فإن قلت:] فإنهم يقولون: أتفعل هذا أم لا، والأصل أم لا تفعل.

[قلت]: إنما وقع الحذف بعد «لا»، ولم يقع بعد العاطف، وأحرف الجواب تُحذف الجمل بعدها كثيرًا، وتقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل، فكأن الجملة هنا مذكورة؛ لوجود ما يغني عنها.

وأجاز الزمخشري وحده حذف ما غطفت عليه «أم»، فقال في قوله تعالى: ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ﴾ [البقرة: الآية ١٣٣] يجوز كون «أم» متصلة على أن الخطاب لليهود؛ وتحذف معادلها، أي أتدعون على الأنبياء اليهودية أم كنتم شهداء، وجوز ذلك الواحدي^(١) أيضًا، وقدر أبلغكم ما تنسبون إلى يعقوب من إيصائه بنيه باليهودية أم كنتم شهداء. انتهى.

ثم ذكر الوجه الثاني لـ«أم»، فقال:

١٠١- (وَالثَّانِ مِنْهَا كَوْنُهَا مُنْقَطِعَةً تِلْكَ إِلَى ثَلَاثَةِ مَنَوَعَةٍ

١٠٢- عَقِيبَ هَمْزِ النَّفْيِ أَوْ مَخْضِ الْخَبَرِ أَوْ آلَةٍ اسْتِفْهَامٍ غَيْرِ الْهَمَزِ قَرْنٍ

(وَالثَّانِ) بحذف الياء، كما مضى غير مرة (منها) أي من الأوجه الأربعة لـ«أم» (كَوْنُهَا مُنْقَطِعَةً) سُميت بذلك لانقطاع ما بعدها عما قبلها، فكل منهما كلام مستقل، لا ارتباط لأحدهما بالآخر، فتسميتها بذلك لأمر خارجي. قاله الدسوقي^(٢) (تِلْكَ إِلَى ثَلَاثَةِ مَنَوَعَةٍ) يعني أن «أم» المنقطعة منقسمة إلى ثلاثة أقسام، أشار إلى الأول بقوله

(عَقِيبَ هَمْزِ النَّفْيِ) أي أولها أن تقع عقب همزة بمعنى النفي، و«عقيب» ظرف متعلق بخبر لمقدّر، أي أحدها وقوعها بعد همز النفي.

(١) هو علي بن أحمد، عالم بالتفسير، له كتاب في التفسير، وأسباب النزول، وشرح ديوان المتنبي، مات سنة (٤٦٨هـ).

(٢) «حاشية الدسوقي» ٤٦/١.

وعبارة الأصل: «ومسبوقة بهمزة لغير استفهام»، نحو قوله تعالى: ﴿أَلْهَمَ أَزْجُلُ يَمْشُونَ بِهَا﴾ [الأعراف: الآية ١٩٥] الآية؛ إذ الهمزة في ذلك للإنكار، فهي بمنزلة النفي، والمتصلة لا تقع بعده.

تنبيه:

قوله: «عقيب» هكذا استعمله بالياء، وكان الأفصح بدونها، قال الفيومي رحمه الله: قولهم: جاء في عقبه بكسر القاف، ويسكونها للتخفيف، قال: وفيه معنى الظرفية، قال: وأما عقيب مثال كريم، فاسم فاعل من قولهم: عاقبه معاقبة، وَعَقَبَهُ تَفْقِيئًا، فهو مُعَاقِبٌ، وَمُعَقَّبٌ، وَعَقِيبٌ، إذا جاء بعده، قال: فقول الفقهاء: يفعل ذلك عقيب الصلاة ونحوه بالياء لا وجه له، إلا على تقدير محذوف، والمعنى في وقت عقيب وقت الصلاة، ثم حذف من الكلام، حتى صار عقيب الصلاة. انتهى باختصار^(١).

فتبين بهذا أنه كان الأولى للناظم أن يستعمله بدون ياء، وهو مستقيم الوزن. والله تعالى أعلم. وأشار إلى الثاني بقوله:

(أَوْ مَخْضِ الْخَبَرِ) من إضافة الصفة للموصوف، أي الثاني أن تقع بعد الخبر المحض، ومعنى كونه محضاً أنه ليس بإنشاء في المعنى، ومثاله قوله تعالى: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ * أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ؟ الآية [السجدة: ٢]، معناه: بل يقولون: افتراه. وأشار إلى الثالث بقوله:

(أَوْ آلَةٍ اسْتِفْهَامٍ غَيْرِ الْهَمْزِ قَرْنٍ) أي الثالث أن تقع مسبوقه باستفهام بغير الهمزة، نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾ [الرعد: الآية ١٦].

تنبيه:

معنى «أم» المنقطعة الذي لا يفارقها هو الإضراب، ثم تارة تكون له مجرداً، وتارة تتضمن مع

(١) «المصباح» ٤١٩/٢ - ٤٢٠.

ذلك استفهاماً إنكارياً، أو استفهاماً طلبياً.

فمثال الأول قوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ﴾ [الرعد: ١٦] الآيات، أما «أم» الأولى فللإضراب المجرد؛ لأن الاستفهام لا يدخل على الاستفهام، وأما الثانية فللاستفهام الإنكاري؛ لأن المعنى على الإخبار عنهم باعتقاد الشركاء قال الفراء: يقولون: «هل لك قبلنا حق، أم أنت رجل ظالم؟» يريدون: بل أنت.

ومثال الثاني قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبَنُونَ﴾ [الطور: الآية ٣٩] تقديره: بل أله البنات، ولكم البنون؛ إذ لو قُدرت للإضراب المحض للزم المحال.

ومثال الثالث قولهم: «إنها لإبل أم شاء»، التقدير: بل أهي شاء.

تنبيه آخر:

زعم أبو عبيدة أن «أم» قد تأتي بمعنى الاستفهام المجرد، فقال في قول الأخطل^(١) [من الكامل]: كَذَبْتُكَ عَيْتُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ غَلَسَ الظَّلَامُ مِنَ الرِّبَابِ خَيْالاً^(٢) إن المعنى هل رأيت.

ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين أنها أبداً بمعنى «بل» والهمزة جميعاً، وأن الكوفيين خالفوهم في ذلك، قال ابن هشام: والذي يظهر لي قولهم؛ إذ المعنى في نحو ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾ [الرعد: الآية ١٦] ليس على الاستفهام، ولأنه يلزم البصريين دعوى التوكيد في نحو ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ﴾ [الرعد: الآية ١٦] ونحو ﴿أَمَّا ذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: ٨٤] ونحو ﴿أَمْ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ [الملك: الآية ٢٠]، وقوله [من البسيط]:

أَنْتَى جَزَوَا عَامِرًا سُوءًا بِفِعْلِهِمْ أَمْ كَيْفَ يَجْزُونَنِي السُّوَأَى مِنَ الْحَسَنِ
أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُغْطِي الْعُلُوقَ بِهِ رِثْمَانِ أَنْفٍ^(٣) إِذَا مَا ضُرَّ بِاللَّبَنِ

(١) هو غياث بن غوث، من شعراء البلاط الأموي، والرباب في البيت اسم امرأة.
(٢) «الرباب» بفتح الراء وبموحدين بينهما ألف: السحاب الأبيض، واسم امرأة، وهو المراد هنا بدليل ما بعده من الأبيات.

(٣) «الرثمان» مصدر رثم، وهو أن تحب الناقة ولدها، فتلزمه، وتحك أنفها به دون أن ترضعه.

«العلوق» بفتح العين المهملة: الناقة التي عُلق قلبها بولدها، وذلك أنه يُنحر، ثم يُحشَى جلده تبتاً، ويُجعل بين يديها لتشمه، فتدِرُّ عليه، فهي تسكن إليه مرة، وتنفر عنه أخرى، وهذا البيت يُشيد لمن يَعُدُّ بالجميل، ولا يفعله لانطواء قلبه على ضده.

وقد أُنشده الكسائي في مجلس الرشيد^(١) بحضرة الأصمعي^(٢)، فرفع «رئمان» فردده عليه الأصمعي، وقال: إنه بالنصب، فقال له الكسائي: اسكت ما أنت وهذا؟ يجوز الرفع والنصب والجر، فسكت؛ ووجهه أن الرفع على الإبدال من «ما»، والنصب بـ«تعطي»، والخفض بدل من الهاء، وصوب ابنُ الشجري إنكار الأصمعي، فقال: لأن رِئمانها لِلْبَوِّ بأنفها هو عطيتها إياه، لا عطية لها غيره، فإذا رُفِعَ لم يبق لها عطية في البيت؛ لأن في رفعه إخلاء «تعطي» من مفعوله لفظاً وتقديراً، والجر أقرب إلى الصواب قليلاً، وإنما حق الإعراب والمعنى النصب، وعلى الرفع فيحتاج إلى تقدير ضمير راجع إلى المبدل منه، أي رِئمان أنف له.

والضمير في «بفعلهم» لعامر؛ لأن المراد به القبيلة، و«من» بمعنى البذل، مثلها في قوله تعالى: «أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ» [التوبة: الآية ٣٨] الآية، وأنكر ذلك بعضهم، وزعم أن «من» متعلقة بكلمة البذل محذوفة.

ونظير هذه الحكاية أن ثعلباً^(٣) كان يأتي الرِّياشي^(٤) ليسمع منه الشعر، فقال له الرِّياشي يوماً: كيف تروي بازل من قوله [من الرجز]:

مَا تَنْقِمُ الْحَوْبُ الْعَوَانُ مِنِّي

(١) هو هارون الرشيد بن محمد المهدي خامس الخلفاء العباسيين وأزهرهم عهداً، كان عالماً باللغة والأدب والحديث والفقه، توفي سنة (١٩٣هـ).

هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب من أشهر رواة العرب، وعلماء اللغة، ومن أحفظهم للشعر، توفي سنة (٢١٦هـ).

(٣) هو أبو العباس أحمد بن يحيى شيخ الكوفة، عاصر المبرد، وكانت بينهما مناظرات، توفي سنة (٢٩١هـ).

(٤) هو أبو الفضل العباس بن الفرّج زاوية لغوي بصرّي قُتل في فتنه الزنج سنة (٢٥٧هـ).

بَازِلُ عَامَيْنِ حَدِيثُ سِنِّي
لِثَلِّ هَذَا وَلَدْتَنِي أُمِّي

فقال ثعلب: أثلثي تقول هذا؟ إنما أصير إليك لهذه المقطعات والخُرُافات، يُروى البيت بالرفع على الاستئناف، وبالحذف على الإتياع، وبالنصب على الحال.

تنبيه آخر:

لا تدخل «أم» المنقطعة على مفرد، ولهذا قدرُوا المبتدأ في «إنها لإبل أم شاء»، وخرق ابن مالك في بعض كتبه إجماع النحويين، فقال: لا حاجة إلى تقدير مبتدأ، وزعم أنها تعطف المفردات، كـ«بل»، وقدرها هنا بـ«بل» دون الهمزة، واستدل بقول بعضهم: «إن هناك لإبلا أم شاء» بالنصب، فإن صحت روايته فالأولى أن يُقدَّر لـ«شاء» ناصب، أي أم أرى شاء.

تنبيه آخر:

قد ترد «أم» محتملة للاتصال والانقطاع، فمن ذلك قوله تعالى: «قُلْ أَخَذْتُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلَفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ نَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ» [البقرة: الآية ٨٠] قال الزمخشري: يجوز في «أم» أن تكون معادلة بمعنى أي الأمرين كائن، على سبيل التقرير؛ لحصول العلم بكون أحدهما، ويجوز أن تكون منقطعة. انتهى.

ومن ذلك قول المتنبي [من الوافر]:

أَحَادُ أَمْ سُدَّاسٌ فِي أَحَادٍ لِيَيْلَسْنَا الْمُثَوِّطَةَ بِالسَّيَادِي

فإن قدرتها فيه متصلة فالمعنى أنه استطال الليلة، فشك واحدة هي أم ست، اجتمعت في واحدة، فطلب التعيين وهذا من تجاهل العارف، كقوله [من الطويل]:

أَيَا شَجَرَ الْحَائِرِ مَالِكَ مُورِقًا كَأَنَّكَ لَمْ تَجْزَعْ عَلَى ابْنِ طَرِيفٍ

وعلى هذا فيكون قد حذَفَ الهمزة قبل «أحاد»، ويكون تقديم الخبر، وهو «أحاد» على المبتدأ، وهو ليلية تقديمًا واجبًا؛ لكونه المقصود بالاستفهام مع «سُدَّاس»؛ إذ شرط الهمزة المعادلة لـ«أم» أن يليها أحد الأمرين المطلوب، تعيين أحدهما، وبلي أم المعادل الآخر؛ ليفهم السامع من أول الأمر

الشيء المطلوب تعيينه، تقول إذا استفهمت عن تعيين المبتدأ: «أزيد قائم أم عمرو؟»، وإن شئت «أزيد أم عمرو قائم؟»، وإذا استفهمت عن تعيين الخبر: «أقائم زيد أم قاعد؟» وإن شئت: «أقائم أم قاعد زيد؟»، وإن قدرتها منقطعة فالمعنى أنه أخبر عن ليلته بأنها ليلة واحدة، ثم نظر إلى طولها فشك، فجزم بأنها ست في ليلة، فأضرب، أو شك، هل هي ست في ليلة أم لا؟ فأضرب واستفهم، وعلى هذا فلا همزة مقدرة، ويكون تقديم «أحاد» ليس على الوجوب؛ إذ الكلام خبر، وأظهر الوجهين الاتصال؛ لسلامته من الاحتياج إلى تقدير مبتدأ، يكون سداس خبراً عنه في وجه الانقطاع كما لزم عند الجمهور في «إنها لا بل أم شاء»، ومن الاعتراض بجملة أم هي سداس بين الخبر وهو «أحاد»، والمبتدأ وهو «ليلتنا»، ومن الإخبار عن الليلة الواحدة بأنها ليلة، فإن ذلك معلوم لا فائدة فيه، ولك أن تعارض الأول بأنه يلزم في الاتصال حذف همزة الاستفهام، وهو قليل، بخلاف حذف المبتدأ.

(واعلم): أن هذا البيت اشتمل على لَحَنَات استعمال «أحاد، وسداس» بمعنى واحدة وست، وإنما هما بمعنى واحدة واحدة، وست ست، واستعمال سداس وأكثرهم يأباه، ويخص العدد المعدول بما دون الخمسة، وتصغير ليلة على ليلة، وإنما صغرتها العرب على ليلية بزيادة الياء على غير قياس، حتى قيل إنها مبنية على ليلة في نحو قول الشاعر [من الرجز]:

يَا وَيْحَهُ مِنْ جَمَلٍ مَا أَشَقَّاهُ فِي كُلِّ مَا يَوْمٌ وَكُلِّ لَيْلَاةٍ
ومما قد يستشكل فيه أنه جمع بين متنافيين، استطالة الليلة وتصغيرها، وبعضهم يثبت مجيء التصغير للتعظيم، كقوله [من الطويل]:

وَكُلُّ أَنْاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُؤَيْهِيَّةٌ تَضْفَرُ مِنْهَا الْأَنَامِلُ
ثم ذكر القسم الثالث، وهو الزيادة، فقال:

١٠٣- (وَوَجْهَهَا الثَّالِثُ أَنْ تُزَادَا) وَالرَّابِعُ التَّعْرِيفُ قَدْ أَفَادَا
(وَوَجْهَهَا الثَّالِثُ) أي الوجه الثالث لـ «أم» (أَنْ تُزَادَا) أي أن تقع زائدة في الكلام، بأن يكون وجودها كعدمها من حيث استقامة الكلام وانتظامه، ولا ينافي ذلك كونها تفيد التوكيد، فتنبيه.

مثاله قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ * أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾ الآية [الزخرف: ٥١ - ٥٢]، والتقدير: أفلا تبصرون أنا خير. وقول الشاعر [من البسيط]:

يَأْلَيْتُ شِغْرِي وَلَا مُنْجَى مِنَ الْهَرَمِ أَمْ هَلْ عَلَى الْعَيْشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِنْ نَدَمٍ
فقوله: «وَوَجْهَهَا» مبتدأ، أو خبر مقدم، وقوله: «الثَّالِثُ» صفة له، أو بدل، أو عطف بيان، وقوله: «أَنْ تُزَادَا» بألف الإطلاق، في تأويل المصدر خبر «وجهها»، أو مبتدأ مؤخر. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الوجه الرابع، فقال:

(وَالرَّابِعُ التَّعْرِيفُ قَدْ أَفَادَا) الضمير لـ «أم»، يعني أن الوجه الرابع من أوجه «أم» أن تقع مفيدة للتعريف، فقوله: «الرابع» مبتدأ، خبره جملة «أفادا»، و«التعريف» بالنصب مفعول مقدم لـ «أفادا»، والألف إطلاقية.

وهذا الاستعمال منقول عن طييء، وحمير، وأنشدوا عليه قوله [من المنسرح]:

ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُوَاصِلَنِي يَزِمِي وَرَأْيِي بِأَمْسِهِمْ وَأَمْسِلِمُهُ
وفي الحديث: «ليس من أمبر أفضيائهم في أمسفر»، رواه النمر بن تولب (رضي الله عنه).^(١)

وقيل: إن هذه اللغة مختصة بالأسماء التي لا تدغم لام التعريف في أولها، نحو غلام، وكتاب، بخلاف رجل، وناس، ولباس.

قال ابن هشام: وحكى لنا بعض طلبة اليمن أنه سمع في بلادهم من يقول: «خُذِ الرُّمَحَ، وَأَرْكَبِ افْقَرَسَ»، ولعل ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم، ألا ترى إلى البيت السابق، وأنها في الحديث دخلت على النوعين. انتهى.

ولما أنهى الكلام على «أم»، شرع يبين «أل»، فقال:

١٠٤- (وَوَجْهَهَا الثَّالِثُ قَدْ تَنَقَّسِمَ) مَوْضُوعٌ أَسْمِيٌّ بِمَعْنَى اللَّذْ عِلْمِ

١٠٥- مَعَ أَسْمِ فَاعِلٍ وَمَفْعُولٍ فَقَطْ

(١) شاعر مخضرم، عثر طويلاً في الجاهلية، ثم أسلم، وكانت له صحة، ومات سنة (١٤ هـ) والحديث في «مسند أحمد»، وقد حكم الشيخ الألباني - رحمه الله - على هذه الرواية بالشذوذ، راجع كتابه «إرواء الغليل» الحديث رقم (٢٩٢٥).

(وَأَلَّ) مبتدأ لقصد لفظه (إِلَى ثَلَاثَةٍ) متعلق بـ (قَدْ تَنَقَّسِمَ)، يعني أن «أَلَّ» تنقسم إلى ثلاثة أقسام (مَوْضُول) يجوز جزؤه بدلا، وقطعه إلى الرفع والنصب، وقوله: (اسْمِيَّ) هو الذي يحتاج إلى صلة وعائد (بِمَعْنَى اللَّذِّ) يسكون الذال لغة في «الذي»، وقوله (عَلِمَ) مبنيا للمفعول، حال من «الذِّ».

والمعنى: أن أحد تلك الأقسام أن تكون اسما موصولا بمعنى الذي، وفروعه، وهي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين، كما بيّنه بقوله: (مَعَ اسْمٍ فَاعِلٍ وَمَفْعُولٍ) وأشار بقوله: (فَقَطُّ) إلى تضعيف قول من قال: إنها تدخل على الصفات المشبهة؛ وإنما ضعفه لأن الصفة المشبهة للثبوت، فلا تُؤَوَّلُ بالفعل، ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل لا تكون موصولة باتفاق. وقيل: هي في الجميع حرف تعريف، ورُدَّ بأنه لو كانت حرف تعريف لمنعت من إعمال اسمي الفاعل والمفعول، كما منع منه التصغير والوصف. وقيل: هي موصول حرفي، وردَّ بأنها لا تؤوَّلُ بالمصدر.

ثم إن كونها توصل باسمي الفاعل والمفعول هو الغالب، وقد توصل بغيرهما، فمنها: الجملة الفعلية المضارعية، كما أشار إليه بقوله:

(.....) وَقَلَّ فِي مُضَارِعٍ بِلَا شَطَطٍ

١٠٦- وَالظَّرْفِ وَالْجُمْلَةِ جَا بِـ«لَا» سَعَةً مَن لَّا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَةِ

(وَقَلَّ فِي مُضَارِعٍ) أي قلَّ كونها موصولا اسميًا مع المضارع، فـ«في» بمعنى «مع»، وقوله: (بِلَا شَطَطٍ) كمثل به البيت، أي بدون مجور وظلم، يقال: شَطَّ فلان في حكمه: إذا جار وظلم، يعني أن هذا الحكم ليس ظلماً، بل هو حق؛ لوروده عن العرب.

ومثاله قوله [من الطويل]:

يَقُولُ الْحَنَّا وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقًا إِلَى رَبَّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيَجْدَعِ^(١)

(و) توصل أيضًا بـ(الظَرْفِ) كقوله [من الرجز]:

(١) «الحنا» القبيح، و«اليجدع» الذي تجدد أذناه.

مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَةِ فَهُوَ حَرٍ بِعَيْشَةٍ ذَاتِ سَعَةٍ
ومعنى «على المعه» أي على الذي معه من النعم.

(و) توصل أيضًا بـ(الْجُمْلَةِ) أي الاسميّة، كقوله [من الوافر]:

مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ إِلَهُ مِنْهُمْ لَهُمْ ذَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ
وقوله: (جَا بِلَا سَعَةٍ) أشار به إلى أنه إنما جاء هذا كله في الضرورة، لا في سعة الكلام، وخالف في الأخير الأحفش، وابن مالك، فجعله قياسا في سعة الكلام.

وقوله: (مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَةِ) مثال للوصل بالظرف، كما أسلفناه آنفاً، وليس متعلقاً بقوله: «جَا بِلَا سَعَةٍ»، لأنه ليس خاصاً به، وإن كان ظاهر عبارته يوهم ذلك، فتنبّه. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الوجه الثاني من أوجه «أَلَّ» الثلاثة، فقال:

١٠٧- (وَالثَّانِ أَنْ تَكُونَ لِلتَّعْرِيفِ لِلْعَهْدِ وَالْجِنْسِ بِلَا تَطْفِيفٍ)

(وَالثَّانِ) أي الوجه الثاني من أوجه «أَلَّ» (أَنْ تَكُونَ لِلتَّعْرِيفِ) أي كونها حرف تعريف، وقوله: (لِلْعَهْدِ وَالْجِنْسِ) أشار به إلى أن التعريفية تنقسم إلى قسمين: عهديّة، وجنسيّة، وقوله: (بِلَا تَطْفِيفٍ) أي بلا تنقيص لما ثبت لها عند العرب من الاستعمال.

ثم ذكر انقسامهما إلى ثلاثة أقسام، فقال:

١٠٨- (كِلْتَاهُمَا ثَلَاثَةُ الْأَقْسَامِ وَزَيْدُهَا الثَّالِثُ ذَا تَمَامٍ)

(كِلْتَاهُمَا) أي كلتا العهديّة والجنسيّة (ثَلَاثَةُ الْأَقْسَامِ) بالإضافة، وهي بمعنى «من».

والمعنى: أن كلا من العهديّة والجنسيّة تنقسم ثلاثة أقسام، وذلك أن العهديّة إما أن يكون مصحوبها معهوداً ذكرياً، نحو قوله تعالى: ﴿كَأَمْزَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا﴾ ﴿فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥-١٦]، وقوله تعالى: ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ [التور: الآية ٣٥] الآية، ونحو «اشتريت فرساً، ثم بعت الفرس».

وعلاوة هذه أن يسُدَّ الضمير مسدها مع مصحوبها.

أو معهوداً ذهنياً، نحو قوله: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾ [التوبة: الآية ٤٠]، ونحو ﴿إِذْ يَبَايِعُونَكَ

تَحْتَ الشَّجَرَةِ» [الفَتْح: الآية ١٨]، أو يكون معهودًا حُضُورًا، قال ابن عصفور: ولا تقع هذه إلا بعد أسماء الإشارة نحو «جاءني هذا الرجل»، أو أي في النداء، نحو «يا أيها الرجل»، أو «إذا» الفجائية، نحو «خرجت فإذا الأسد»، أو في اسم الزمان الحاضر، نحو «الآن». انتهى.

وفيه نظر، تقول لشاتم رجل بحضرتك: «لا تشتم الرجل» فهذه للحضور في غير ما ذكر، ولأن التي بعد «إذا» ليست لتعريف شيء حاضر حالة التكلم، فلا تشبه ما الكلام فيه، ولأن الصحيح في الداخلة على «الآن» أنها زائدة؛ لأنها لازمة، ولا يُعرف أن التي للتعريف وردت لازمة، بخلاف الزائدة، والمثال الجيد للمسألة قوله تعالى: ﴿أَلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: الآية ٣].

والجنسية، إما أن تكون لاستغراق الأفراد، وهي التي يخلفها «كل» حقيقة، نحو قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: الآية ٢٨]، ونحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ [الأنبياء: الآية ٣٠]، أو تكون لاستغراق خصائص الأفراد، وهي التي يخلفها «كل» مجازًا، نحو «زيد الرجل علمًا»، أي الكامل في هذه الصفة، ومنه قوله - عز وجل -: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ [البقرة: الآية ٢]. الآية.

أو تكون لتعريف الماهية، وهي التي لا تخلفها «كل»، لا حقيقة، ولا مجازًا، نحو قوله - عز وجل -: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: الآية ٣٠]، ونحو قولك: «لا أتزوج النساء»، أو «لا ألبس الثياب»، ولهذا يقع الحث بالواحد منهما.

وبعضهم يقول في هذه: إنها لتعريف العهد، فإن الأجناس أمورٌ معهودة في الأذهان، متميز بعضها عن بعض، ويُقسَّمُ المعهود إلى شخص وجنس.

تنبيه:

الفرق بين المعرف بـ«أل» هذه، وبين اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيّد والمطلق، وذلك لأن ذا الألف واللام يدلّ على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن، واسم الجنس النكرة يدلّ على مطلق الحقيقة، لا باعتبار قيد. والله تعالى أعلم.

تنبيه آخر

قال ابن عصفور: أجازوا في نحو «مررت بهذا الرجل» كون «الرجل» نعتًا، وكونه بيانًا، مع اشتراطهم في البيان أن يكون أعرف من المبتدئ، وفي النعت أن لا يكون أعرف من المنعوت، فكيف يكون الشيء أعرف وغير أعرف؟

وأجاب بأنه إذا قُدِّرَ بيانًا قُدِّرَت «أل» فيه لتعريف الحضور، فهو يفيد الجنس بذاته، والحضور بـ«أل»، والإشارة إنما تدلّ على الحضور دون الجنس، وإذا قُدِّرَ نعتًا قُدِّرَت «أل» فيه للعهد، والمعنى: مررت بهذا، وهو الرجل المعهود بيننا، فلا دلالة فيه على الحضور، والإشارة تدلّ عليه، فكانت أعرف، قال: وهذا معنى كلام سيبويه. انتهى. وهو بحث نفيس جدًا. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الوجه الثالث، فقال:

(وَزَيْدُهَا الثَّالِثُ) أي كونها زائدة، أي لا تفيد تعريفًا هو الوجه الثالث، فـ«الزيد» مصدر زاد يزد، كباع يبيع يتبعًا، وقوله: (ذَا تَمَامٍ) حال من «الثالث»، ولو قال: «ذا إتمام» لكان أولى، أي حال كون هذا الثالث مَتَمًّا للأقسام.

ولما كانت الزائدة تنقسم إلى قسمين، يبيّن ذلك بقوله:

١٠٩- (فَهَذِهِ لَازِمَةٌ فِي كـِ الْتِي وَالتَّضْرِي وَالحَارِثِ وَالمَدِينَةِ) (فَهَذِهِ) إشارة إلى «أل» الزائدة، وهو مبتدأ خبره قوله: (لَازِمَةٌ) للاسم الذي دخلت فيه، لا يجوز حذفها منه، وقوله: (فِي كـِ الْتِي) متعلّق بخبر لمبتدأ مقدّر، أي ذلك كائن في «أل» الواقعة في الأسماء الموصولة، كـِ «التي»، و«الذي»، ونحوهما، على القول بأن تعريفها بالصلة (و) كالواقعة في الأعلام، بشرط مقارنتها لنقلها، نحو («التَّضْرِي» و«الحَارِثِ») واللات والعزى، أو لارتجالها كالسموأل.

تنبيه:

قوله: «والحارث» الأولى تمثيله بـ«النعمان»، كما في الأصل؛ لأن «أل» في الحارث للمح الأصل، فيكون من القسم الآتي، فتنبّه. والله تعالى أعلم.

أو لغلبتها على بعض من هي له في الأصل، كالبيت، والكعبة («وَالْمَدِينَةَ») النبوية، والنجم للثريا، وهذه - أعني التي في الغلبة - في الأصل لتعريف العهد الذهني. وهذا هو القسم الأول. ثم ذكر القسم الثاني بقوله:

١١٠. (وَعَزَّيْهَا الْمُسْمُوعُ كَالْعَبَّاسِ) أَوْ لِضُرُورَةٍ بِلَا التَّبَاسِ

(وَعَزَّيْهَا الْمُسْمُوعُ) مبتدأ وخبر، أي مقصورة على السماع من العرب (كَالْعَبَّاسِ) أي وذلك كـ «أل» الداخلة على «العباس»، والحرث، والضحاك، وقوله: (أَوْ لِضُرُورَةٍ) عطف على الخبر، أي تكون للضرورة الشعرية، أو في الشذوذ من النثر، وقوله: (بِلَا التَّبَاسِ) خبر لمحدوف، أي ذلك كائن بلا التباس، يعني أن هذه الأقسام لا تلتبس على من تأملها؛ لكونه فصلها تفصيلاً حسناً، غير أنه لم يتعرض لذكر ما تقع في النثر شذوذاً، فلي تأمل.

وحاصل المعنى بإيضاح: أن الثانية من قسمي «أل» الزائدة تنقسم إلى قسمين أيضاً:

[إحدهما]: ما يكثر وقوعها في فصيح الكلام، وهي الداخلة على علم منقول من مجرّد صالح لها ملئوح أصله، كحارث، وعبّاس، وضحاك، فتقول فيها: الحارث، والعبّاس، والضحاك، وهذا النوع يتوقّف على السماع من العرب، كما أشار إليه الناظم بقوله: «المسموع»، فلا يقال في نحو محمد، ومعروف، وأحمد: المحمد، والمعروف، والأحمد، فما اشتهر عند الناس من تسميتهم بالمحمد والسلمان غير صحيح؛ لأنه لم يُسمع من العرب، فتنبه. والله تعالى أعلم.

[والثانية]: نوعان: ما تقع في الشعر، وما تقع في شذوذ من النثر:

(فالأولى): هي الداخلة على نحو عمرو في قوله [من الرجز]:

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا
ويزيد، كقوله [من الطويل]:

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ

فأما الداخلة على وليد في البيت، فللمح الأصل، وقيل: «أل» في العمرو واليزيد للتعريف، وإنهما نُكِّرا، ثم أُدخِلت عليهما «أل»، كما يُنكّر العلم إذا أضيف، كقوله [من الطويل]:

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفَرَتَيْنِ يَمَانٍ
واختلف في الداخلة على «بنات أوبر» في قوله [من الكامل]:

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوًا وَعَسَاقِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

فقيل: زائدة للضرورة؛ لأن «ابن أوبر» علم على نوع من الكمأة، ثم جُمع على «بنات أوبر» كما يقال في جمع «ابن عرس»: «بنات عرس»، ولا يقال: «بنو عرس»؛ لأنه لما لا يعقل، وردّه السخاوي^(١) بأنها لو كانت زائدة لكان وجودها كالعدم، فكان يخفضه بالفتحة؛ لأن فيه العلمية والوزن، وهذا سهو منه؛ لأن «أل» تقتضي أن ينجر الاسم بالكسرة، ولو كانت زائدة فيه؛ لأنه قد أُمن فيه التنوين، وقيل: «أل» فيه للمح الأصل؛ لأن «أوبر» صفة، كحسن وحسين وأحمر، وقيل: للتعريف، وإن «ابن أوبر» نكرة كابن لبون، فـ«أل» فيه مثلها في قوله [من البسيط]:

وَابْنُ اللَّبُونِ إِذَا مَا لُرَّ فِي قَرْنٍ لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ الْبُزْلِ الْقَنَاعِيسِ^(٢)

قال المبرد: ويردّه أنه لم يُسمع ابن أوبر إلا ممنوع الصرف.

(والثانية): هي الواقعة في قولهم: «ادخلوا الأول، فالأول»، و«جاؤوا الجماء الغفير»، وقراءة بعضهم: «لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ» [المتافون: الآية ٨] بفتح الياء؛ لأن الحال واجبة التنكير، فإن قُدِّرَت «الأذل» مفعولاً مطلقاً على حذف مضاف، أي خروج الأذل - كما قدره الرمخشري - لم يحتج إلى دعوى زيادة «أل».

تنبيهان

(الأول): حكى أن الرشيد كتب ليلة إلى أبي يوسف القاضي^(٣) يسأله عن قول القائل [من

(١) هو علي بن محمد عالم بارع في القراءات والأصول والتفسير واللغة، له «شرح المفصل»، و«شرح الشاطبية»، وغيرهما، مات سنة (٦٤٣هـ).

(٢) «ابن اللبون» هو ولد الناقة إذا أوفى ستين، و«لُرَّ» بضم اللام أي رُبط وشدّ في جبل، و«الصولة» هي الوثوب، و«البزل» جمع بازل، وهو الذي شقّ نابه، وهو ابن تسع سنين، و«القناعيس» جمع قنعاس: أي عظيم الخلقة.

(٣) هو يعقوب بن إبراهيم، الفقيه العالم، لازم الإمام أبا حنيفة، وولي قضاء بغداد في عهد المهدي، والهادي، والرشيد، ومات سنة (١٨٢هـ).

[الطويل]:

فَإِنْ تَرَفَّقِي يَا هِنْدُ فَالزَّفَقُ أَيْمَنْ وَإِنْ تَخْرُقِي يَا هِنْدُ فَالْحُرُوقُ أَشْأَمُ
فَأَنْتِ طَلَّاقٌ وَالطَّلَّاقُ عَزِيمَةٌ ثَلَاثٌ وَمَنْ يَخْرُقُ أَعَقَّ وَأَظْلَمُ
فقال: ما ذا يلزمه إذا رفع الثلاث، وإذا نصبها؟ قال أبو يوسف: فقلت: هذه مسألة نحوية
فقهية، ولا آمن الخطأ إن قلت فيها برأيي، فأنت الكسائي، وهو في فراشه، فسألته، فقال: إن رفع
ثلاثاً طلقت واحدة؛ لأنه قال: «أنت طلاق»، ثم أخبر أن الطلاق التام ثلاث، وإن نصبها طلقت
ثلاثاً؛ لأن معناه أنت طلاق ثلاثاً، وما بينهما جملة معترضة، فكتبت بذلك إلى الرشيد، فأرسل
إلي بجوائز، فوجهت بها إلى الكسائي. انتهى ملخصاً.

وتعقب هذا الجواب ابن هشام، فقال: إن الصواب أن كلا من الرفع والنصب محتمل لوقوع
الثلاث، ولوقوع الواحدة.

أما الرفع فلأن «أل» في الطلاق إما لمجاز الجنس، كما تقول: زيد الرجل، أي هو الرجل المعتد
به، وإما للعهد الذكري، مثلها في «فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ» [المزمل: الآية ١٦]، أي وهذا الطلاق
المذكور عزيمة ثلاث، ولا تكون للجنس الحقيقي؛ لثلاث يلزم الإخبار عن العام بالخاص، كما يقال:
«الحيوان إنسان»، وذلك باطل، إذ ليس كل حيوان إنساناً، ولا كل طلاق عزيمة، ولا ثلاثاً، فعلى
العهدية يقع الثلاث، وعلى الجنسية يقع واحدة كما قال الكسائي.

وأما النصب فلأنه محتمل لأن يكون على المفعول المطلق، وحينئذ يقتضي وقوع الطلاق
الثلاث؛ إذ المعنى: فأنت طالق ثلاثاً، ثم اعترض بينهما بقوله: «والطلاق عزيمة»، ولأن يكون حالاً
من الضمير المستتر في «عزيمة»، وحينئذ لا يلزم وقوع الثلاث؛ لأن المعنى: والطلاق عزيمة إذا كان
ثلاثاً، فإنما يقع ما نواه، هذا ما يقتضيه معنى هذا اللفظ مع قطع النظر عن شيء آخر، وأما الذي
أرادَه هذا الشاعر المعين فهو الثلاث؛ لقوله بعد [من الطويل]:

فَبَيْنِي بِهَا إِنْ كُنْتُ غَيْرَ رَفِيقَةٍ وَمَا لَامِرِيءٍ بَعْدَ الثَّلَاثِ مُقَدَّمُ
انتهى، وهو بحث مفيد، وتقريرٌ شديد. والله تعالى أعلم.

(الثاني): أجاز الكوفيتون، وبعض البصريين، وكثير من المتأخرين نيابة «أل» عن الضمير
المضاف إليه، وخرجوا على ذلك قوله **عَلَيْكَ: ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾** [التازعات: الآية ٤١]،
ومررت «برجل حسن الوجه»، و«ضرب زيد الظهر والبطن»، إذا رفع «الوجه»، و«الظهر»،
و«البطن»، والمانعون يُقدِّرون: هي المأوى له، والوجه منه، والظهر والبطن منه، وقيد ابن مالك
الجواز بغير الصلة، وقال الزمخشري في قوله **عَلَيْكَ: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾** [البقرة: ٣١]: إن
الأصل أسماء المسميات، وقال أبو شامة^(١) في قول الشاطبي [من الطويل]:

بَدَأْتُ بِبِسْمِ اللَّهِ فِي النَّظْمِ أَوَّلًا

إن الأصل في نظمي. قال ابن هشام: فجوزا نيابتها عن الظاهر، وعن ضمير الحاضر،
والمعروف من كلامهم إنما هو التمثيل بضمير الغائب. انتهى.
قلت: القول بالجواز على الإطلاق هو الأظهر عندي؛ لعدم إحواله للتكلف بالتقدير، فتأمل
بالإنصاف. والله تعالى أعلم.

غريبة:

تأتي «أل» للاستفهام، وذلك في حكاية قطرب: «أل فعلت» بمعنى هل فعلت؟، وهو من إبدال
الخفيف ثقيلًا، كما في «الآل» عند سيبويه، إذ أصله عنده أهل، لكن ذلك سهل؛ لأنه جعل وسيلة
إلى الألف التي هي أخف الحروف. والله تعالى أعلم.

ولما أنهى الكلام على «أل» شرع يبيِّن «أما» بالفتح والتخفيف، فقال:

١١١- «أما» بَفَتْحِ الْهَمْزِ وَالْمِيمِ تُخَفُّ مَفْتُوحَةً قِسْمَانِ عِنْدَ مَنْ سَلَفَ

«أما» بَفَتْحِ الْهَمْزِ وَالْمِيمِ تُخَفُّ بالبناء للمفعول، وقوله: (مَفْتُوحَةً) زاده لبيان الواقع، وإلا فلا
حاجة إليه؛ لأن الألف بعدها تمنع غير الفتح، فقوله: «أما» مبتدأ لقصد لفظه، و«بفتح الهمز»
متعلق بحال مقدَّر، وكذلك جملة «والميم تخف»، وقوله: «مَفْتُوحَةً» حال من ضمير «تخف»،
وقوله: (قِسْمَانِ) خبر المبتدأ، وقوله: (عِنْدَ مَنْ سَلَفَ) أي عند من تقدَّم من النحاة، يعني أن هذا

(١) هو عبد الرحمن بن إسماعيل عالم بالقراءة، والفقه، والعربية، والتاريخ، مات سنة (٦٦٥هـ).

مجمع عليه.

وحاصل المعنى: أن «أما» بالفتح، والتخفيف على وجهين: أحدهما: ما أشار إليه بقوله:

١١٢- (حَرْفٌ بِهِ يُسْتَفْتَحُ الْكَلَامُ مِثْلُ «أَلَا» وَبَعْدَهَا الْإِقْسَامُ)

(حَرْفٌ) خبر لمحدوف، كما قدرته آنفاً (به) متعلق بـ (يُسْتَفْتَحُ الْكَلَامُ) فعل ونائب فاعله، أي يتبدأ بها الكلام؛ لأجل أن يتتبعه المخاطب لما يلقي إليه بعدها (مِثْلُ «أَلَا» أي هي في هذا المعنى مثل «ألا» التي سيأتي الكلام عليها إن شاء الله تعالى، وقوله: (وَبَعْدَهَا الْإِقْسَامُ) - بكسر الهمزة، مصدر أقسم، أي حلف - بيان لأغلب مواضعها.

والمعنى: أنها تكثر قبل القسم، كقوله [من الطويل]:

أَمَّا وَالَّذِي أَبْكِي وَأَضْحَكَ وَالَّذِي أَمَاتَ وَأَحْيَا وَالَّذِي أَمَرُهُ الْأَمْرُ
ولما كانت همزتها تبدل هاء، أو عيناً قبل القسم، يبين ذلك بقوله:

١١٣- (وَهَمْزُهَا لِلْهَاءِ أَوْ عَيْنِ قَلْبٍ مَعَ أَلِفٍ أَوْ حَذْفُهَا بِلَا كَذِبٍ)
(وَهَمْزُهَا لِلْهَاءِ أَوْ عَيْنِ قَلْبٍ) بالبناء للمفعول، أي يجوز قلب همزتها هاء، أو عيناً (مَعَ أَلِفٍ) أي مع بقاء ألفها (أَوْ حَذْفُهَا) أي حذف الألف، وقوله: (بِلَا كَذِبٍ) كمل به البيت، أي هذا الحكم لا كذب فيه، حيث ثبت عن العرب.

وحاصل المعنى: أن همزة «أما» يجوز إبدالها هاء، أو عيناً قبل القسم، وكلاهما مع ثبوت الألف وحذفها، فتقول: «هَمَّا واللّه»، و«عَمَّا واللّه»، أو «هَمَّ واللّه»، و«عَمَّ واللّه»، أو تحذف الألف مع ترك الإبدال، فتقول: «أَم واللّه»، ولم يثبت على هذه في النظم مع أن الأصل ذكرها.
ثم ذكر حكم «إِنَّ» الواقعة بعد «أما»، فقال:

١١٤- (وَبَعْدَهَا تُكْسَرُ «إِنَّ» كـ «أَلَا»)

(وَبَعْدَهَا) أي بعد «أما» الاستفتاحية (تُكْسَرُ) بالبناء للمفعول، ونائب فاعله قوله: («إِنَّ») أي يجب كسر همزتها، فتقول: «أما إن زيداً قائم» (كـ «أَلَا») أي كما يجب كسرها بعد «ألا»

الاستفتاحية، نحو قوله **عَلَيْكَ**: «أَلَا إِنَّكَ أَوْلِيَاءُ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ» [يونس: الآية ٦٢]، وإنما كسرت فيهما؛ لأن هذا موضع الجملة، لا المفرد. قاله الدسوقي^(١).

ثم ذكر القسم الثاني لـ «أما»، فقال:

وَالثَّانِ حَقًّا أَوْ أَحَقًّا جُعِلَا

فَهَذِهِ تُفْتَحُ «أَنَّ» بَعْدَهَا كَفَتْحِهَا بَعْدَ «أَحَقُّ عِنْدَهَا»
(وَالثَّانِ) من قسمي «أما» (حَقًّا أَوْ أَحَقًّا جُعِلَا) بألف الإطلاق، والضمير لـ «أما»، أي جعل «أما» بمعنى «حقاً»، أو «أحقاً».

والمعنى: أن «أما» تكون بمعنى «حقاً»، أو «أحقاً» على خلاف في ذلك، سيأتي (فَهَذِهِ) أي «ما» التي بمعنى «حقاً»، أو «أحقاً» (تُفْتَحُ «أَنَّ») فعل ونائب فاعله (بَعْدَهَا، كَفَتْحِهَا) أي كفتح «أَنَّ» (بَعْدَ أَحَقًّا) وفي نسخة: «بُعِيدَ حَقًّا» (عِنْدَهَا) أي بعد قولك: أحقاً عند فلانة، فـ «عِنْدَهَا» ظرف لـ «أحقاً».

وحاصل المعنى: أنه إذا وقعت «أَنَّ» بعد «أما» التي بمعنى «حقاً»، أو «أحقاً» يجب فتح همزتها، كما تفتح بعدهما، وإنما فتحت لأنها وقعت في موضع المبتدأ، والمبتدأ مفرد، والمؤول بالمفرد «أَنَّ» المفتوحة، لا المكسورة.

ثم اختلفوا فيها، فقال ابن خروف: هي حرف، وجعلها مع «أَنَّ» ومعمولها كلاماً ترتب من حرف واسم، كما قال الفارسي في «يا زيد»، وقال بعضهم: هي اسم بمعنى «حقاً»، وقال آخرون: هي كلمتان: الهمزة للاستفهام، و«ما» اسم بمعنى شيء، وذلك الشيء حق، فالمعنى «أحقاً»، قال ابن هشام: وهذا هو الصواب، وموضع «ما» النصب على الظرفية، كما انتصب «حقاً» على ذلك في نحو قوله [من الوافر]:

أَحَقًّا أَنْ جِئْتَنَا اسْتَقَلُّوا فَنِيَّتْنَا وَنِيَّتُهُمْ فَرِيقُ

وهو قول سيبويه، وهو الصحيح بدليل قوله [من الطويل]:

(١) «حاشية الدسوقي» ٥٨/١.

أَفِي الْحَقِّ أَنِّي مُغْرَمٌ بِكَ هَائِمٌ وَأَنْتَ لَا خَلَّ هَوَاكِ وَلَا خَمْرٌ
فَادْخُلْ عَلَيْهَا «فِي»، و«أَنْ» وصلتها فاعلٌ.
ولمَّا زاد المالقِي لـ «أما» معنى ثالثًا ذكره بقوله:

١١٥. (وَالْمَا لِقِي زَادَ مَعْنَى ثَالِثًا إِفَادَةَ التَّخْصِيزِ إِذْ تَحَدَّثَا)
(وَالْمَا لِقِي) ^(١) بكسر اللام، بعدها قاف: نسبة إلى مالقة بلد بالأندلس ^(٢).

(زَادَ مَعْنَى ثَالِثًا) لـ «أما» (إِفَادَةَ التَّخْصِيزِ) بالنصب بدل من «معنى»، أو بالرفع خبرا لمقدّر، أي هو إفادتها معنى التخصيص، وهو الحث على الشيء، فتكون حرف غرض بمنزلة «ألا»، فتختص بالفعل، نحو «أما تقوم»، و«أما تقعد»، قال ابن هشام: وقد يُدْعَى في ذلك أن الهمزة للاستفهام التقريري، مثلها في «ألم»، و«ألا»، وأن «ما» نافية. انتهى.

قلت: ما قاله المالقِي هو الحق؛ لأن هذا التقدير الذي ذكره ابن هشام - كما قال بعضهم ^(٣) - يفوت معنى الطلب المستفاد من العرض، فتأمله بالإنصاف. والله تعالى أعلم.
وقوله: (إِذْ تَحَدَّثَا) متعلق بـ «التخصيص»، أي وقت تحدّثه.

تنبيه:

قد تحذف هذه الهمزة، كقوله [من الخفيف]:

مَا تَرَى الدَّهْرَ قَدْ أَبَادَ مَعْدًا وَأَبَادَ الْمُرَاةَ مِنْ عَدْنَانِ
والله تعالى أعلم.

ولمَّا أنهى الكلام على «أما» المخففة شرع يبيّن «أما» المشددة، فقال:

١١٦. «أَمَّا» بِشَدِّ الْمِيمِ وَالْهَمْزُ فُتِيحٌ وَقَلْبُ مِيمٍ سَابِقِي يَاءٌ يَصِيخُ
(«أَمَّا» بِشَدِّ الْمِيمِ، وَالْهَمْزُ فُتِيحٌ) بالبناء للمفعول، احترازه عن «إمّا» بكسرها، فإنها ستأتي بعدها،

(١) هو محمد بن الحسن الفقيه المالكي، سكن دمشق، وبرز في العربية، وله «شرح التسهيل»، توفي سنة (٧٧١هـ).

(٢) «لب الباب» ٢/٢٣١.

(٣) راجع «حاشية الدسوقي» ١/٥٨.

فقوله: «أما» مبتدأ؛ لقصد لفظه، وخبره قوله: «حرف الخ» في البيت التالي، و«بشد الميم» حال، وكذا الجملة بعده، وقوله: (وَقَلْبُ مِيمٍ سَابِقِي) بالجر صفة لـ «ميم» (يَاءٌ يَصِيخُ) جملة معترضة بين المبتدأ والخبر، ومعناه: أن الميم الأولى قد تُبدل ياء؛ استئقلاً للتضعيف، كقول عمر بن أبي ربيعة [من الطويل]:

رَأَتْ رَجُلًا أَيْمًا إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ فَيَضْحَى وَأَيْمًا بِالْعَشِيِّ فَيَخْضِرُ

١١٧. (حَرْفٌ بِهِ التَّوْكِيدُ وَالتَّفْصِيلُ وَالشَّرْطُ قَدْ تُقْصَدُ يَا نَبِيلُ)
(حَرْفٌ بِهِ) أي فيه، فالباء بمعنى «في»، ويحتمل أن تكون سببية، وهو متعلق بـ «تُقصد» (التَّوْكِيدُ) أي توكيد مضمون الكلام (وَالْتَفْصِيلُ) أي تفصيل ما سبق من الإجمال (وَالشَّرْطُ) أي كـ «إن»، فقوله: «التوكيد إلخ» مبتدأ، خبره قوله: (قَدْ تُقْصَدُ) بالبناء للمفعول، والضمير للتوكيد، وما عُطف عليه، والجملة في محل رفع صفة لـ «حرف» وقوله: (يَا نَبِيلُ) أي يا شريف، كمل به البيت.

وحاصل المعنى أن «أما» حرف يفيد معنى التوكيد، والتفصيل، والشرط.

ثم بيّن الفاء التي تأتي بعدها، فقال:

١١٨. (وَالْفَا لِتَالِيِ التَّالِيِ حَتْمًا تَلْزَمُ وَوَضْعُهَا لِلشَّرْطِ مِنْ ذَا يُعْلَمُ)
(وَالْفَا لِتَالِيِ التَّالِيِ) أي لجوابها (حَتْمًا) أي لزومًا حتمًا، أو حال كونه حتمًا، أي واجبًا (تَلْزَمُ) نحو قوله ^(١): «فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ» الآية، ولزوم هذه الفاء هو الدليل على كونها للشرط، كما بيّنه بقوله: (وَوَضْعُهَا) أي «أما» (لِلشَّرْطِ) أي لإفادة معنى الشرط (مِنْ ذَا) أي مما ذكر من لزوم الفاء لتالييها (يُعْلَمُ) بالبناء للمفعول، فقوله: «ووضعها» مبتدأ، و«لِلشرط» متعلق به، و«مِنْ ذَا» متعلق بـ «يُعْلَمُ»، وهو خبر المبتدأ.

وحاصل المعنى: أن علامة كون «أما» للشرط لزوم الفاء بعدها؛ لأنها لو كانت للعطف لم تدخل على الخبر؛ إذ لا يُعطف الخبر على مبتدئه، ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها، فتعيّن كونها فاء الجزاء.

[فإن قلت]: قد استغني عنها في قوله [من الطويل]:

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ وَلَكِنْ سَيَرَا فِي عِرَاضِ الْمَوَاقِبِ
[أجيب]: بأنه ضرورة، كقول عبد الرحمن بن حشان^(١) [من البسيط]:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ
[فإن قلت]: قد حُذِفَ في التنزيل في قوله **عَلَيْكُمْ**: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ
إِيمَانِكُمْ﴾ [آل عمران: الآية ١٠٦] الآية.

[أجيب]: بأن الأصل: فيقال لهم: أكفرتهم، فحُذِفَ القول؛ استغناءً عنه بالمقول، فتبعته الفاء في الحذف، ورب شيء يصح تبعاً، ولا يصح استقلالاً، كالحاج عن غيره يُصَلِّي عنه ركعتي الطواف، ولو صلى أحد عن غيره ابتداءً لم يصح على الصحيح، وهذا قول الجمهور. وذهب بعض المتأخرين^(٢) إلى أن فاء جواب «أما» لا تُحذف في غير الضرورة أصلاً، وأن الجواب في الآية: ﴿فَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾ [آل عمران: الآية ١٠٦]، والأصل: فيقال لهم: ذوقوا، فحُذِفَ القول، وانتقلت الفاء إلى المقول، وأن ما بينهما اعتراض، وكذا قال في آية «الجاثية»: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تَكُنْ عَلَيْكُمْ﴾ [الجاثية: الآية ٣١] الآية، قال: أصله: فيقال لهم: ألم تكن آياتي، ثم حُذِفَ القول، وتأخرت الفاء عن الهمزة. انتهى.

قلت: عندي أن هذا الذي قاله بعض المتأخرين في هذه المسألة هو الأقرب؛ لأنه الذي يؤيده الظاهر من غير تكلف. والله تعالى أعلم.

١١٩. (وَحَذَفُ ذِي الْفَا مَعَ قَوْلٍ يَكْثُرُ وَهُوَ اضْطِرَارٌ دُونَهُ أَوْ نَادِرٌ)
(وَحَذَفُ ذِي الْفَا) اللازمة لتالي تاليها (مَعَ قَوْلٍ) أي مع حذفه (يَكْثُرُ) كما سبق في قوله **عَلَيْكُمْ**: ﴿أَكْفَرْتُمْ﴾ [آل عمران: الآية ١٠٦] (وَهُوَ) أي حذف الفاء (اضْطِرَارٌ) أي ذو اضطرار (دُونَهُ) أي دون حذف القول، كما في البيت الأول، والثاني (أَوْ نَادِرٌ) أي قليل، كحديث عائشة

(١) هو ابن حسان بن ثابت، شاعر كأيه، سكن المدينة، ومات في حدود (١٠٤هـ).

(٢) هو الشيخ كمال الدين ابن الزمكاني، كان قاضياً بالشام. قاله السيوطي. «حاشية الدسوقي» ٥٩/١.

رضي الله عنها في «الصحيح»: «وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طوافاً واحداً»^(١)، وقيل: منه حديث عائشة أيضاً عند البخاري: «أما بعد ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله... الحديث، وفيه أنه يحتمل أن يكون مما حُذِفَ فيه الفاء مع القول، فلا يكون نادراً. والله تعالى أعلم.

تنبيه:

لم يفصل الناظم رحمه الله من معاني «أما» إلا الشرط، حيث ذكر أن لزوم الفاء لها علامة كونها تدل على الشرط، ولم يتعرض للتفصيل، والتوكيد، مع أن الأصل ذكرهما، وقد بينهما في الأصل، فقال: وأما التفصيل فهو غالب أحوالها، كما تقدم في آية البقرة، ومن ذلك: ﴿وَأَمَّا الْجِدَارُ﴾ [الكهف: الآية ٨٢] الآيات، وقد يُترك تكرارها استغناءً بذكر أحد القسمين عن الآخر، أو بكلام يُذكر بعدها في موضع ذلك القسم، فالأول نحو: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَنٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا * فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسُيِّدْهُمْ فِي رَحْمَةِ مِّنْهُ وَفَضْلٍ﴾ [النساء: ١٧٤-١٧٥]، أي وأما الذين كفروا بالله، فلمهم كذا وكذا.

والثاني نحو: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ تُحْكِمُكَ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَبِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ الآية، أي وأما غيرهم فيؤمنون به، ويكلمون معناه إلى ربهم، ويدل على ذلك قوله: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: الآية ٧] الآية، أي كل من المتشابه والمحكم من عند الله، والإيمان بهما واجب، وكأنه قيل: وأما الراسخون في العلم فيقولون، وهذه الآية في «أما» المفتوحة نظير قولك في «إما» المكسورة: «إما أن تنطق بخير، وإلا فاسكت»، وسيأتي ذلك، قال ابن هشام: كذا ظهر لي، وعلى هذا فالوقف على ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ [البقرة: الآية ٨٣]، وهذا المعنى هو المشار إليه في آية البقرة السابقة، فتأملها.

(١) هكذا مثل في «حاشية الخضري» ٢٠١/٢، لكن الذي في «صحيح البخاري» بلفظ: «طافوا» بالفاء، فليُنظر.

وقد تأتي لغير تفصيل أصلاً، نحو: «أما زيد فمنطلق».

قال: وأما التوكيد، فقل من ذكره، ولم أر من أحكم شرحه إلا الزمخشري، فإنه قال: فائدة «أما» في الكلام أن تعطيه فضل توكيد، تقول: زيد ذاهب، فإذا قصدت توكيد ذلك، وأنه لا محالة ذاهب، وأنه بصدد الذهاب، وأنه منه عزيمة، قلت: «أما زيد فذاهب»، ولذلك قال سيبويه في تفسيره: مهما يكن من شيء، فزيد ذاهب، وهذا التفسير مُدْلي بفائدتين: بيان كونه توكيداً، وأنه في معنى الشرط. انتهى ما في الأصل^(١)، وهو بحث نفيس جداً. والله تعالى أعلم.

وقد قلت في معنى التفصيل والتوكيد:

أَمَّا مَجِيئُهَا لِتَفْصِيلٍ فَذَا غَالِبُ حَالِهَا مِثَالُهَا خُذَا
أَمَّا السَّفِينَةُ لَدَى الْكَهْفِ اسْتَقَرُّ أَمَّا لِتَوْكِيدٍ فَقُلْ مَنْ ذَكَرُ
أَحْكَمَ شَرْحُهُ الزَّمْخَشَرِيُّ وَابْنُ هِشَامٍ سَاكِتٌ رَضِي
ثم ذكر الأمور التي يفصل بها بين «أما» والفاء، فقال:

- ١٢٠- (وَفُصِّلَتْ عَنْ فَائِهَا بِأَحَدٍ مِنْ سِتَّةٍ مُبْتَدِئاً أَوْ مُسْتَدِ
١٢١- وَجُمْلَةُ الشَّرْطِ وَمَا فِيهِ عَمِلَ جَوَابُهَا وَمَا بِمَحْذُوفٍ عَمِلَ
١٢٢- وَالظَّرْفُ وَالْمَجْرُورُ قَدْ تَعَلَّقَا بِلَفْظِ «أَمَّا» مِثْلَ فِعْلٍ حَقَّقَا
(وَفُصِّلَتْ) بالبناء للمفعول، والضمير لـ «أما» (عَنْ فَائِهَا) أي عن الفاء الآتية بعدها (بِأَحَدٍ مِنْ سِتَّةٍ) أي بشيء واحد من جملة ستة أشياء (مُبْتَدِئاً) بالجر بدلاً من «ستة»، أو عطف بيان، ويجوز قطعه إلى الرفع والنصب، كما مرّ نظيره، مثاله الآيات السابقة، ففي كلها فصل بالمبتدئ، وهذا أول الستة.

وأشار إلى الثاني بقوله: (أَوْ) بمعنى الواو (مُسْتَدِ) بالجر كسابقه، ويتعين للتقنية، وإن كان يجوز رفعه، ونصبه بحسب الأصل، و«المستند» معناه الخبر، أي يجوز الفصل بالخبر، نحو «أما في

(١) راجع «المغني» ٥٧/١.

الدار فزيد»، وزعم الصقار^(١) أن الفصل به قليل.

وأشار إلى الثالث بقوله: (وَجُمْلَةُ الشَّرْطِ) بالجر أيضاً، وفيه ما في سابقه، يعني أنه يفصل أيضاً بجُمْلَةِ الشرط، نحو قوله **عَلَيْكَ**: «قَالَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ * فَرَوْحٌ» الآيات [الواقعة: ٨٨-٨٩].
وأشار إلى الرابع بقوله: (وَمَا فِيهِ عَمِلَ جَوَابُهَا) يحتمل أن يكون «عمل» بفتح، فكسر فعلاً ماضياً، و«جوابها» فاعله، أي فصلت بالمعمول الذي عمل جوابها فيه النصب، ويحتمل أن يكون بفتحين مصدرًا مضافًا إلى «جوابها»، والأول أقرب.

والمعنى أنه يفصل بينها وبين الفاء بمعمول جوابها، نحو قوله: «قَالَمَّا أَلَيْتِمَ فَلَا فَهَرَّ» الآيات. وأشار إلى الخامس أشار بقوله: (وَمَا بِمَحْذُوفٍ عَمِلَ) بالبناء للمفعول، أي فصلت أيضاً بمعمول فعل محذوف، يفسره ما بعد الفاء، نحو: «أما زيداً فانصره»، وكقراءة بعضهم: «وَأَمَّا ثُمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ» [فُصِّلَتْ: الآية ١٧] الآية بالنصب، ويجب تقدير العامل بعد الفاء، وقبل ما دخلت عليه؛ لأن «أما» نائبة عن الفعل، فكأنها فعل، والفعل لا يلي الفعل، وأما نحو «زيدٌ كان يفعل» ففي كان ضمير فاصل في التقدير، وأما «ليس خلق الله مثله»، ففي ليس أيضاً ضمير، لكنه ضمير الشأن والحديث، وإذا قيل بأن ليس حرفٌ فلا إشكال، وكذا إذا قيل: فعل يُشبه الحرف، ولهذا أهلها بنو تميم، إذ قالوا: «ليس الطيب إلا المسك» بالرفع.

وأشار إلى السادس بقوله:

(وَالظَّرْفُ وَالْمَجْرُورُ) أي مع جازه (قَدْ تَعَلَّقَا) أي الظرف والمجرور (بِلَفْظِ «أَمَّا») لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه، حال كونها (مِثْلَ فِعْلٍ) وقوله: (حَقَّقَا) بالبناء للمفعول، صفة لـ «فعل»، أي حال كون «أما» مشابهة للفعل، كما أشرنا إليه آنفاً، ويحتمل أن يكون الظرف والمجرور معمولاً للفعل المحذوف.

وحاصل المعنى: أنه يفصل بين «أما» والفاء بظرف أو جاز ومجرور معمولين لـ «أما»، نحو: «أما اليوم فإني ذاهب»، و«أما في الدار فإن زيداً جالس»، ولا يجوز أن يكون العامل ما بعد الفاء؛ لأن

(١) هو قاسم بن علي من نحاة الأندلس، صاحب الشلوين، وابن عصفور، شرح «كتاب سيبويه»، ومات بعد سنة (٦٣٠هـ).

خبر «إن» لا يتقدّم عليها، فكذلك معموله.

هذا قول سيبويه، والمازني، والجمهور، وخالفهم المبرد، وابنُ دُرُشْتُوِيَه^(١)، والفراء، فجعلوا العامل نفس الخبر، وتوسّع الفراء، فجوّزه في بقية أخوات «إن».

فإن قلت: «أما اليوم فأنا جالس» احتمل كون العامل «أما»، وكونه الخبر؛ لعدم المانع، وإن قلت: «أما زيدًا فإني ضارب» لم يجوز أن يكون العامل واحدًا منهما، وامتنعت المسألة عند الجمهور؛ لأن «أما» لا تنصب المفعول، ومعمول خبر «إن» لا يتقدّم عليها، وأجاز ذلك المبرد، ومن وافقه على تقدير إعمال الخبر. والله تعالى أعلم.

تنبيه:

مما قيل نظرًا في الأمور التي تفصل بين «أما» والفاء قول بعضهم:

وَبَعْدَ «أَمَّا» فَافْصِلَنَّ بِوَاحِدٍ مِنْ سِتَّةٍ وَلَا تَفْعُ بِزَائِدٍ
مُبْتَدَأً وَالشَّرْطُ ثُمَّ الْخَبَرُ مَعْمُولٌ فِعْلٍ بَعْدَ «أَمَّا يُذَكِّرُ»
كَذَاكَ مَعْمُولٌ لِفِعْلٍ فَسَرَّةٌ مَا بَعْدَ فَاءٍ بَعْدَ هَا مُؤَخَّرَةٌ
وَالظُّرْفُ وَالْمَجْرُورُ تِلْكَ سِتٌّ قَدْ قَالَهَا كُلُّ إِمَامٍ ثَبَتَ
وَلَمَّا سَمِعَ عَنِ الْعَرَبِ قَوْلَهُمْ: «أَمَّا الْعَبِيدُ فَذَوُ عَبِيدٍ» ذكره بقوله:

١٢٣- (وَقَوْلُهُمْ أَمَّا الْعَبِيدُ يَنْتَصِبُ بِفِعْلِ ذِكْرِ مُضْمَرٍ بِلَا كَذِبٍ)
(وَقَوْلُهُمْ) أي العرب (أَمَّا الْعَبِيدُ) بالنصب (يَنْتَصِبُ) أي لفظ «العبيد» (بِفِعْلِ ذِكْرِ) أي بفعل مشتق من ذكر، بكسر فسكون مصدر ذكر يذكّر، والإضافة بمعنى «من» (مُضْمَرٍ) أي مقدّر ذلك الفعل (بِلَا كَذِبٍ) متعلّق بمحذوف خبر لمقدّر، أي ذلك كائن بلا كذب، يعني أن هذا التقدير صواب، وليس خطأ.

فقوله: «وقولهم» مبتدأ، و«أما العبيد» مفعول القول، و«ينتصب» خبر المبتدأ، و«بفعل» متعلّق به.

(١) هو عبد الله بن جعفر، فارسي الأصل عالم بارع في النحو، واللغة، وألف فيهما، مات سنة (٣٤٧هـ).

وحاصل المعنى: أنه سمع من العرب قولهم: «أما العبيد فذو عبيد» بالنصب، «وأما قريبًا فأنا أفضلها»، قال ابن هشام رحمه الله: وفيه عندي دليل على أمور:

[أحدها]: أنه لا يلزم أن يُقدّر «مهما يكن من شيء»، بل يجوز أن يقدر غيره مما يليق بالمحلّ، إذ التقدير ههنا «ذَكَرْتُ»، وعلى ذلك يتخرج قولهم: «أما العلم فعالم»، و«أما علمًا فعالم»، فهذا أحسن مما قيل: إنه مفعول مطلق معمول لما بعد الفاء، أو مفعول لأجله، إن كان معرّفًا، وحالٌ إن كان منكرًا.

[والثاني]: أن «أما» ليست العاملة؛ إذ لا يعمل الحرف في المفعول به.

[والثالث]: أنه يجوز «أما زيدًا فإني أكرم» على تقدير العمل للمحذوف. انتهى.

قلت: قد اعترض بعضهم على ابن هشام في هذا، بأن نصب «العبيد» لغة ضعيفة، فلا يصح بناء الأحكام التي ذكرها عليه، ولا تخريج التراكيب عليها؛ لأن النادر لا حكم له^(١). انتهى، وهو اعتراض متّجه. والله تعالى أعلم.

تنبيه:

ليس من أقسام «أما» التي في قوله **عَلَيْكَ**: «أَمَّاذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ» [الثل: الآية ٨٤]، ولا التي في قول الشاعر [من البسيط]:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَقِيرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضُّبُعُ
بل هي فيهما كلمتان، فالتّي في الآية هي «أم» المنقطعة، و«ما» الاستفهامية، وأدغمت الميم في الميم للتماثل، والتي في البيت هي «أن» المصدرية، و«ما» المزيدة، والأصل: لأن كُنْتُ، فحذف الجاء، و«كان» للاختصار، فانفصل الضمير؛ لعدم ما يتّصل به، وجيء بـ«ما» عوضًا عن «كان»، وأدغمت النون في الميم للتقارب. والله تعالى أعلم.

ولمّا أنهى الكلام على «أما» المفتوحة، شرع يبيّن «إمّا» المكسورة، فقال:

١٢٤- («إمّا» المُشَدَّدَةُ هَمْزُهَا كُسِرَ وَقَلْبُ يَا مِنْ مِيمِهَا عَنْهُمْ ذِكْرُ)
(إِمّا المُشَدَّدَةُ) أي ميمها (هَمْزُهَا كُسِرَ) بالبناء للمفعول (وَقَلْبُ يَا مِنْ مِيمِهَا عَنْهُمْ) أي عن

(١) راجع «حاشية الدسوقي» ٦٢/١.

العرب (دُكِرَ) بالبناء للمفعول، يعني أن ميمها الأولى قد تُبدل ياء. فقوله: «إما» مبتدأ، و«المشددة» صفتها، و«همزها» مبتدأ، خبره «كُسِرَ»، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، و«قلب» مبتدأ، مضاف إلى «يا» بالقصر، و«من ميمها» متعلق بـ«قلب»، و«عنهم» متعلق بـ«ذكر»، والجملة خبر المبتدأ.

١٢٥- (وَقُلْ فَتَحَ الْهَمْزِ فَهِيَ رُكِبَتْ مِنْ «إِنْ» وَ«مَا» لِسَبَبِيَّيْهِ نُسِبَتْ)

وأشار بقوله: (وَقُلْ فَتَحَ الْهَمْزِ) إلى أن همزتها تُفتح على قلة، وشاهدها مع إبدال الميم ياءً قوله [من البسيط]:

يَا لَيْتَمَا أُمْنَا شَأَلَتْ نَعَامَتَهَا أَيْمًا إِلَى جَنَّةٍ أَيْمًا إِلَى نَارٍ
(فَهِيَ) أي «إما»، مبتدأ، خبره (رُكِبَتْ) مبتدأ للمفعول، (مِنْ «إِنْ» وَ«مَا») يعني أنها مركبة من «إِنْ» المكسورة الهمزة، الساكنة النون، و«مَا» (لِسَبَبِيَّيْهِ) متعلق بـ (نُسِبَتْ) مبتدأ للمفعول، أي هذا الرأي منسوب إلى سيبويه رحمه الله.

تنبيه:

«إما» هذه قد تُحذف «ما» منها، كقوله [من المتقارب]:

سَقَنَهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَغْدَمَا
أي إما من صَيِّفٍ، وإما من خريف، وقال المبرد والأصمعي: «إِنْ» في هذا البيت شرطية، والفاء فاء الجواب، والمعنى: وإن سقته من خريف، فلن يعدم الرِّيَّ، ورُدَّ عليهما بأن المراد وصفُ هذا الوَعْلِ بالرِّيِّ على كلِّ حال، ومع الشرط لا يلزم ذلك، وقال أبو عبيدة: إن في البيت زائدة. ولما اختلف في كون «إما» الثانية عاطفة، بين ذلك بقوله:

١٢٦- (وَكَوْنُهَا عَاطِفَةٌ يَأْبَاهُ أَكْثَرُهُمْ لِوَاوِهَا نَمَاهُ)

(وَكَوْنُهَا) أي «إما»، والمراد الثانية، لا الأولى، كما سيصرح به (عَاطِفَةٌ) على مدخول «إما» الأولى (يَأْبَاهُ) أي يمتنع من قبوله (أَكْثَرُهُمْ) أي أكثر النحاة، (لِوَاوِهَا نَمَاهُ) أي نسب هذا العطف إلى الواو المقترون بها، لا إليها.

فقوله: «وكونها» مبتدأ، خبره جملة «يأباه أكثرهم». وقوله: «لواوها» متعلق بـ«نماه»، والجملة

حال من «أكثرهم».

وهذا الذي نسبته الناظم إلى الأكثرين من إنكارهم كونها عاطفة، عكس ما قال في الأصل، فإنه نسب إليهم كونها عاطفة، ونصّه: «وإما عاطفة عند أكثرهم إلخ»، ولعله انقلب على الناظم، ولو قال: «بعضهم» بدل «أكثرهم» لكان صوابًا. والله تعالى أعلم.

وحاصل المعنى: أن «إما» الثانية عاطفة عند الأكثرين في نحو قولك: «جاءني إما زيد، وإما عمرو»، وزعم يونس^(١)، والفارسي، وابن كيسان^(٢) أنها غير عاطفة كالأولى، ووافقهم ابن مالك؛ لملازمتها غالبًا الواو العاطفة، ومن غير الغالب قوله [من البسيط]:

يَا لَيْتَمَا أُمْنَا شَأَلَتْ نَعَامَتَهَا أَيْمًا إِلَى جَنَّةٍ أَيْمًا إِلَى نَارٍ
ففيه عدم اقترانها بالواو، وقد تقدّم أنه شاهد أيضًا لفتح الهمزة، وإبدال الميم، ونقل ابن عصفور الإجماع على أنّ «إما» الثانية غير عاطفة كالأولى، قال: وإنما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه، وزعم بعضهم أن «إما» عطفت الاسم على الاسم، والواو عطفت «إما» على «إما»، وفيه أن عطف الحرف على الحرف غريب.

ولما كان الخلاف المذكور لـ«إما» الثانية، لا للأولى، بيّنه بقوله:

١٢٧- (وَاخْتَلَفَ فِي لَاحِقَةٍ لَا سَابِقَةَ إِذْ قَدْ تَجَيَّ بِعَامِلٍ مُلْتَحِقَةٍ)
(وَاخْتَلَفَ) المذكور (فِي لَاحِقَةٍ) أي في «إما» الثانية (لَا سَابِقَةَ) أي لا في «إما» الأولى، فلا خلاف في عدم كونها للعطف بلا خلاف، وقوله (إِذْ قَدْ تَجَيَّ بِعَامِلٍ مُلْتَحِقَةٍ) تعليل لعدم كون الأولى للعطف، أي إنما امتنع كونها للعطف؛ لأنها تجيء في الكلام بين العامل والمعمول، في قوله: «قام إما زيد، وإما عمرو»، إذ لا يُعطف معمول على عامله اتِّفَاقًا.

وحاصل المعنى: أن الخلاف المذكور لـ«إما» الثانية، ولا خلاف في أن «إما» الأولى غير

(١) هو يونس بن حبيب، إمام أهل البصرة في عصره في النحو، واللغة، والأدب، وشيخ سيبويه والكسائي والفرّاء، مات سنة (١٨٢هـ).

(٢) هو محمد بن أحمد النحوي البغدادي، أخذ عن المبرد، وثعلب، له كتب في النحو وعمله، وفي غريب الحديث ومعاني القرآن، مات سنة (٢٩٩هـ).

عاطفة؛ وذلك لاعتراضها بين العامل والمعمول في نحو «قام إما زيد، وإما عمرو»، وبين أحد معمولي الفعل ومعموله الآخر في نحو: «رأيت إما زيداً، وإما عمراً»، وبين المبدل منه وبدله في نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ﴾ [مریم: الآية ٧٥] الآية، فإن ما بعد الأولى بدل مما قبلها. والله تعالى أعلم.

ثم شرع يبين معاني «إما»، فقال:

١٢٨- (وَمَا لَهَا مِنَ الْمَعَانِي خَمْسَةٌ الشُّكُّ وَالْإِبْهَامُ وَالْإِبَاحَةُ)

(وَمَا لَهَا) أي لـ«ما» (مِنَ الْمَعَانِي خَمْسَةٌ: الشُّكُّ) يجوز فيه الرفع على الإبدال، أو على تقدير مبتدأ، والنصب على تقدير فعل، أي أعني، ونحوه، كما سبق في نظائره، والمراد بالشك التردد، لا استواء الطرفين فقط، ومثاله نحو قولك: «جاءني إما زيد، وإما عمرو»، إذا لم تعلم الجائي منهما.

(وَالْإِبْهَامُ) من المتكلم على السامع، وهو المسمى بالتشكيك، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَخْرُوتَ مُرْجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: الآية ١٠٦] الآية.

(وَالْإِبَاحَةُ) نحو تعلم إما فقها وإما نحواً، وجالس إما الحسن وإما ابن سيرين، وقد نازع في ثبوت هذا المعنى لـ«إما» جماعة، مع إثباتهم إياه لـ«أو».

١٢٩- (وَالرَّابِعُ التَّخْيِيرُ وَالتَّفْصِيلُ وَتَارَةٌ «إِلَّا» لَهَا بَدِيلُ)

(وَالرَّابِعُ التَّخْيِيرُ) نحو قوله ﷻ: ﴿إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ [الكهف: الآية ٨٦] ، وقوله: ﴿إِمَّا أَنْ تُلْقَىٰ وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَىٰ﴾ [طه: الآية ٦٥] ، ووهم ابن الشجري، فجعل من ذلك قوله ﷻ: ﴿إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: الآية ١٠٦] ، والصواب أنه للإبهام، كما مر آنفاً.

تنبيه:

الفرق بين الإباحة والتخيير، أن الإباحة لا تمنع الجمع، فمجالسة الحسن لا تمنع مجالسة ابن سيرين، بخلاف التخيير، نحو تزوج هنذا أو أختها، فلا يجوز الجمع بينهما. والله تعالى أعلم.

(وَالْتَفْصِيلُ) نحو قوله تعالى: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: الآية ٣] ، وانتصابهما على هذا على الحال المقدرة، وأجاز الكوفيون كون «إما» هذه هي «إن» الشرطية، و«ما» الزائدة، قال مكِّي: ولا يُجيز البصريون أن يلي الاسم أداة الشرط حتى يكون بعده فعل يُفسره، نحو ﴿وَإِنْ أَمْرًا هُ خَافَتْ﴾ [النساء: الآية ١٢٨] ، وردّ عليه ابن الشجري بأن المضمرة هنا «كان»، فهو بمنزلة قوله [من البسيط]:

قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ صِدْقًا وَإِنْ كَذِبًا فَمَا اعْتِدَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلًا

تنبيه:

هذه المعاني المذكورة لـ«إما» ثابتة لـ«أو» كما سيأتي، إلا أن «إما» يُبنى الكلام معها من أول الأمر على ما جيء به لأجله من شك وغيره، ولذلك وجب تكرارها في غير ندور، و«أو» يُفتح الكلام معها على الجزم، ثم يطرأ الشك أو غيره، ولهذا لم تتكرر. والله تعالى أعلم.

ولما كان قد يُستغنى عن «إما» الثانية بذكر ما يُغني عنها، وهي «إلا» ذكر ذلك بقوله: (وَتَارَةٌ «إِلَّا» لَهَا بَدِيلُ) يعني أنه تحذف «إما» استغناء بذكر «إلا» بدلاً عنها، نحو إما أن تتكلم

بخير، وإلا فاسكت، أي وإما أن تسكت، وقول المثقّب العبديّ^(١) [من الوافر]:

فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصِدْقٍ فَأَعْرِفَ مِنْكَ غُثِّي مِنْ سَمِينِي
وَالْأَفْطَرِحْنِي وَأَتَّخِذْنِي عَدُوًّا أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِينِي

تنبيه:

قد يُستغنى عن «إما» الأولى لفظاً، كقوله [من المتقارب]:

سَقَتْهُ الرِّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفِ الْبَيْتِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ.

وكقوله [من الطويل]:

تِلْمٌ يَدَارِ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَّا بِأَمْوَاتِ أَلَمَ خَيَالُهَا

(١) هو العائذ بن محسن، شاعر جاهلي، من ربيعة اتصل بعمر بن هند، والنعمان بن المنذر.

أي إما بدار، والفراء يقيسه، فيجيز زيد يقوم، وإما يقعد، كما يجوز أو يقعد. والله تعالى أعلم.

تنبيه آخر

ليس من أقسام «إما» التي في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مریم: الآية ٢٦]، بل هذه «إن» الشرطية، و«ما» الزائدة. والله تعالى أعلم.

ولما أنهى الكلام على «إما» شرع يُبين «أو»، فقال:

١٣٠- (أَوْ حَرْفٌ عَطْفٍ فَلَهَا مَعَانِي أَثْنَا عَشَرَ فَالشُّكُّ ثُمَّ الثَّانِي

١٣١- إِبَاحَةٌ إِبْهَامُهَا تَخْيِيرٌ وَجَمْعُهُ الْمُطْلَقُ تَسْتَعِيرُ

١٣٢- وَالسَّادِسُ الْإِضْرَابُ وَالتَّقْسِيمُ وَكَـ«إِلَى» التَّقْرِيبُ يَأْفِهِمُ

١٣٣- وَثَامِنٌ مُسْتَشْنِيًا كـ«إِلَّا» نَضْبُ الْمُضَارِعِ بُعِيدُ حَلًّا

١٣٤- وَالشَّرْطُ وَالتَّبْعِيضُ وَالْخَلْفُ جَلِي فِي بَعْضِهَا وَلَا تَكُنْ كَغَافِلِ

(أَوْ حَرْفٌ عَطْفٍ) مبتدأ وخبر (فَلَهَا) أي لـ«أو» (مَعَانِي) كثيرة، أوصلها بعضهم إلى (أثْنَا عَشَرَ) بتسكين الراء للضرورة (فَالشُّكُّ) الفاء فصحية، أي إذا عرفت أن لها معاني اثني عشر، وأردت تفصيلها، فأقول لك: «الشك» أي من المتكلم، وقد تقدم أن المراد به التردد، نحو قوله تعالى: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف: الآية ١٩] الآية.

(ثُمَّ الثَّانِي) من معاني «أو» (إِبَاحَةٌ) هي الواقعة بعد الطلب، وقبل ما يجوز فيه الجمع، نحو جالس العلماء أو الزهاد، وتعلم الفقه أو النحو، وإذا دخلت «لا» الناهية امتنع فعل الجميع، نحو: ﴿وَلَا تَطْعَ مِنْهُمْ أَيْمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: الآية ٢٤]؛ إذ المعنى: لا تطع أحدهما، فأيهما فعله فهو أحدهما، وتلخيصه أنها تدخل للنهي عما كان مباحًا، وكذا حكم النهي الداخل على التخيير، ووفقًا للسيرافي^(١)، وذكر ابن مالك أن أكثر ورود «أو» للإباحة في التشبيه، نحو: ﴿فَهِيَ كَالْحَبَّارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة: ٧٤]، والتقدير، نحو: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ [التجم: ٩]،

(١) هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله النحوي الفقيه، الورع، له أخبار النحويين البصريين، وشرح «كتاب سيبويه»، مات سنة (٣٦٨هـ).

فلم يخصها بالطلب.

(إِبْهَامُهَا) أي والثالث من معانيها الإبهام على السامع، وقد تقدم أنه يقال له: التشكيك، نحو: ﴿وَأَنَا أَوْ إِنِّي كُنتُمْ لَعَلَّيْ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [سج: ٢٤] والشاهد في الأولى، ونحو قوله [من الخفيف]:

نَحْنُ أَوْ أَنْتُمْ الْأُولَى أَلِفُوا الْحَقَّ قَ فَبَعْدًا لِلْمُبْطِلِينَ وَشَحَقًا
(تَخْيِيرٌ) أي الرابع من معانيها التخيير، وهي الواقعة بعد الطلب، وقبل ما يمتنع فيه الجمع، نحو تزوج هندًا أو أختها، وخذ من مالي دينارًا أو درهمًا. قال ابن هشام رحمه الله تعالى:

[فإن قلت]: فقد مثل العلماء يأتي الكفارة والفدية للتخيير مع إمكان الجمع.

[قلت]: لا يجوز الجمع بين الإطعام والكسوة والتحرير على أن الجمع الكفارة، ولا بين الصيام والصدقة والنسك على أنهنّ الفدية، بل تقع واحدة منهنّ كفارة، أو فدية، والباقي قرينة مستقلة خارجة عن ذلك.

(وَجَمْعُهُ الْمُطْلَقُ) بالنصب مفعولًا مقدمًا لـ(تَسْتَعِيرُ) أي تأخذه عريّة من الواو، يعني أن الخامس من معانيها أن تكون للجمع المطلق كالواو، ومعنى إطلاقه أنه لم يقيد بمصاحبة، أو قبلية، أو بعدية، وهذا قاله الكوفيون والأخفش والجزمي^(١)، واحتجوا بقول توبة^(٢) [من الطويل]:

وَقَدْ زَعَمْتُ لَيْلَى بِأَنِّي فَاجِرٌ لِنَفْسِي ثَقَاها أَوْ عَلَيْهَا فُجُورُهَا
وقيل: «أو» فيه للإبهام، ويقول جرير [من البسيط]:

جَاءَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَرًا كَمَا أَتَى رَبُّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ
قال ابن هشام رحمه الله: والذي رأيته في ديوان جرير: «إِذْ كَانَتْ»، وقوله [من البسيط]:
وَكَانَ سَيِّانٍ أَنْ لَا يَسْرُحُوا نَعْمًا أَوْ يَسْرُحُوهُ بِهَا وَاعْتَبَرَتِ الشُّوْحُ^(٣)

(١) هو أبو عمر، صالح بن إسحاق النحوي، أخذ عن الأخفش، ويونس بن حبيب، مات سنة (٢٢٥هـ).

(٢) هو توبة بن الحمير، شاعر من عشاق العرب، أحب ليلي الأخيلية، مات سنة (٨٥هـ).

(٣) بالضم جمع ساحة.

أي وكان الشأن ألا يزعموا الإبل وأن يزعموها سيان؛ لوجود القحط، وإنما قدرنا «كان» شأنية؛ لئلا يلزم الإخبار عن النكرة بالمعرفة، وقول الراجز:

إِنَّ بِهَا أَكْثَلَ أَوْ رِزَامًا خُوَيْرِيْنَ يَنْقُفَانِ الْهَامَا^(١)

إذ لم يقل: «خويرة» كما تقول: «زيد أو عمرو لص»، ولا تقول: «لصان»، وأجاب الخليل عن هذا بأن «خويرة» بتقدير «أشتم» لا نعت تابع.

وقول النابغة^(٢) [من البسيط]:

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ

فَحَسَبُوهُ فَأَلْفُوهُ كَمَا ذَكَرْتُ سِتًّا وَسِتِّينَ لَمْ تَنْقُصْ وَلَمْ تَزِدْ

وَيُقَوِّيه - كما قال ابن هشام - أنه روي «ونصفه» بالواو.

وقوله [من الكامل]:

قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ مَا يَنْ مَلْجِمٍ مُهْرِهِ أَوْ سَافِعٍ^(٣)

ومن الغريب أن جماعة منهم ابن مالك ذكروا مجيء «أو» بمعنى الواو، ثم ذكروا أنها تجيء بمعنى «ولا» نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ﴾ [النور: الآية ٦١] الآية، وهذه هي تلك بعينها، وإنما جاءت «لا» توكيدا للنفي السابق، وممانعة من توهم تعليق النفي بالمجموع، لا بكل واحد، وذلك مستفاد من دليل خارج عن اللفظ، وهو الإجماع، ونظيره قولك: «لا يحل لك الزنى والسرقة»، ولو تركت «لا» في التقدير لم يضر ذلك.

وزعم ابن مالك أيضًا أن «أو» التي للإباحة حالة محل الواو، وهذا أيضًا مردود؛ لأنه لو قيل:

«جالس الحسن وابن سيرين» كان المأمور به مجالستهما معًا، ولم يخرج المأمور عن العهدة (١) «أكل» بوزن أفضل، و«رزام» بكسر الراء بعدها زاي: لصان قديم، و«خويرة» تصغير خارب، وهو السارق، و«ينقفان» بقاف فقاء: يكسران، و«الهام» واحد هامة الرأس.

(٢) هو زياد بن معاوية الديلمي في الطبقة الأولى من شعراء الجاهلية، اتصل بالنعمان بن المنذر، وخصه بمداخلة، ثم باعتذارياته.

(٣) «السافع»: أخذ ناصية الفرس بلا لجام.

بمجالسة أحدهما، هذا هو المعروف من كلام النحويين، ولكن ذكر الزمخشري عند الكلام على قوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: الآية ١٩٦] أن الواو تأتي للإباحة، نحو «جالس الحسن وابن سيرين»، وأنه إنما جيء بالفذلكة^(١) دفعًا لتوهم إرادة الإباحة في ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ [البقرة: الآية ١٩٦] الآية، وقلده في ذلك صاحب «الإيضاح» البياني^(٢)، قال ابن هشام: ولا تُعرف هذه المقالة لنحوي.

(وَالسَّادِسُ) من معانيها (الإضراب) كـ «بل»، فقد أجاز ذلك سيبويه بشرطين: تقدّم نفي أو نهى، وإعادة العامل، نحو: ما قام زيد، أو ما قام عمرو، ولا يقيم زيد، أو لا يقيم عمرو، ونقله عنه ابن عصفور، ويؤيده أنه قال في: ﴿وَلَا تَطْعَمْنَهُمْ إِنَّمَا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: الآية ٢٤] ولو قلت: أو لا تطعم كفورًا انقلب المعنى، يعني أنه يصير إضرابًا عن النهي الأول، ونهيا عن الثاني فقط، وقال الكوفيون، وأبو علي، وأبو الفتح^(٣)، وابن بزهان^(٤): تأتي للإضراب مطلقًا؛ احتجاجًا بقول جرير [من البسيط]:

مَاذَا تَرَى فِي عِيَالٍ قَدْ بَرِمَتْ بِهِمْ لَمْ أُحْصِ عِدَّتَهُمْ إِلَّا بِعَدَادِ

كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَلْتُ أَوْلَادِي

وقراءة أبي السماك: ﴿أَوْ كَلَّمَا عَهْدُوا عَهْدًا نَبَذُوا فَرِيقٌ مِنْهُمْ﴾ [البقرة: الآية ١٠٠] بسكون واو «أو».

تنبيه:

اختلف في قوله ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: الآية ١٤٧] فقال

(١) «الفذلكة» مأخوذة من قولهم: فذلك العدد كذا وكذا، حين يُجملون بعد تفصيل.

(٢) هو الخطيب القزويني محمد بن عبد الرحمن اشتهر بكتابه: «الإيضاح»، و«التلخيص» توفي سنة (٧٣٩هـ).

(٣) هو عثمان بن جني، عالم بارع في اللغة والصرف، له «الخصائص»، و«المصنّف»، و«المحتسب»، و«شرح ديوان المتنبي»، و«سر صناعة الإعراب»، مات سنة (٣٩٢هـ).

(٤) هو عبد الواحد بن علي، عالم بغداديّ، برع في العربية، والأدب، مات سنة (٤٥٦هـ).

الفراء: بل يزيدون، هكذا جاء في التفسير مع صحته في العربية، وقال الكوفيتون: بمعنى الواو، وللبصريين فيها أقوال، قيل للإبهام، وقيل: للتخيير، أي إذا رآهم الرائي تخيير بين أن يقول: هم مائة ألف، أو يقول: هم أكثر، نقله ابن الشجري عن سيبويه، قال ابن هشام: وفي ثبوته عنه نظر، ولا يصح التخيير بين شيئين الواقع أحدهما، وقيل: هي للشك مصروفًا إلى الرائي، ذكره ابن جني، وهذه الأقوال - غير القول بأنها بمعنى الواو - مقولة في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَمُرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ [التحل: الآية ٧٧] وقوله تعالى: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة: الآية ٧٤] الآية. والله تعالى أعلم.

(وَالْتَقْسِيمُ) أي السابغ من معانيها التقسيم، نحو الكلمة اسم، أو فعل، أو حرف، ذكره ابن مالك في «الخلاصة» وفي شرح أصلها، ثم عدل عنه في «التسهيل» وشرحه، فقال: تأتي للتفريق المجرد من الشك والإبهام والتخيير، وأما هذه الثلاثة فإن مع كل منها تفريقًا مصحوبًا بغيره، ومثّل بنحو قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا﴾ [النساء: الآية ١٣٥] الآية، وقوله: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾ [البقرة: الآية ١٣٥] الآية، قال: وهذا أولى من التعبير بالتقسيم؛ لأن استعمال الواو في التقسيم أجود، نحو «الكلمة اسم وفعل وحرف»، وقوله [من الطويل]:

وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ
ومن مجيئه بـ«أو» قوله [من الطويل]:

فَقَالُوا لَنَا ثِنْتَانِ لَا بُدَّ مِنْهُمَا صُدُورُ رِمَاحٍ أُشْرِعَتْ أَوْ سَلَابِلُ

انتهى. ومجيء الواو في التقسيم أكثر لا يقتضي أن «أو» لا تأتي له، بل إثباته الأكثرية للواو يقتضي ثبوته بقله لـ«أو»، وقد صرح بثبوته في البيت الثاني، وليس فيه دليل لاحتمال أن يكون المعنى لا بد من أحدهما، فحذف المضاف كما قيل في قوله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّوْلُؤُ وَالْمَرْجَاتُ﴾ [الرحمن: الآية ٢٢]، وغيره عدل عن العبارتين، فعبر بالتفصيل، ومثله بقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾ [البقرة: الآية ١٣٥] الآية، وقوله: ﴿قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مُجْنُونٌ﴾ [الذاريات: الآية ٥٢]؛ إذ المعنى وقالت اليهود: كونوا هودا، وقالت النصارى: كونوا نصارى، وقال بعضهم: ساحر، وقال بعضهم: مجنون، فـ«أو» فيهما لتفصيل الإجمال في ﴿قَالُوا﴾ [البقرة: ١١]

وتعسف ابن الشجري، فقال في الآية الأولى: إنها حُذِفَ منها مضاف، وواو، وجملتان فعليتان، وتقديره: وقال بعضهم - يعني اليهود -: كونوا هودا، وقال بعضهم - يعني النصارى -: كونوا نصارى، قال: فأقام ﴿أَوْ نَصَارَى﴾ [البقرة: الآية ١١١] مقام ذلك كله، وذلك دليل على شرف هذا الحرف. انتهى.

(وَكَيْلِي) أي والثامن من معانيها أن تكون بمعنى «إلى»، وهي كالتي قبلها في انتصاب المضارع بعدها بـ«أن» مضمرة، نحو لألزمتك أو تقضيني حقّي، وقوله [من الطويل]:

لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى فَمَا انْقَادَتِ الْأَمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ

ومن قال في ﴿أَوْ تَقْرِضُوا﴾ [البقرة: الآية ٢٣٦] إنه منصوب جَوَزَ هذا المعنى فيه، ويكون غاية لنفي الجُنَاح، لا لنفي المسيس، وقيل: «أو» بمعنى الواو.

(التَّقْرِيبُ يَأْفِهِمُ) أي التاسع من معانيها التقريب، نحو ما أدري أسلم أو ودّع، قاله الحريري^(١) وغيره.

(وَعَايَشُرُ مُسْتَشْنِيًا كَالْإِلَا) أي العاشر من معانيها أن تكون بمعنى «إلا» الاستثنائية، فقوله: «وعاشر» مبتدأ سوغه الوصف المقدّر، أي وعاشر من معانيها، وقوله: كـ«إلا» خبره، و«مستشنيًا» نصب على الحال، وقوله: (نَضْبُ الْمَضَارِعِ) مبتدأ قدّر خبره أي واجب، وناصبه «أن» مقدّرة، لا «أو»، كما يأتي إيضاحه، وقوله (بُعَيْدُ) مبني على الضم ظرف متعلّق بـ(حَلَا) باللف الإطلاق، أي وقع، والجملة حال من «المضارع»، أي كون ذلك المضارع واقعًا بعدها.

وحاصل المعنى: عاشر معانيها أن تكون بمعنى «إلا» في الاستثناء، وهذه ينتصب المضارع بعدها بإضمار «أن» كقولك لأقتله أو يُسلم، وقوله [من الوافر]:

وَكُنْتُ إِذَا عَمَزْتُ قَنَاءَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُغُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

تنبيه:

حمل بعض المحققين على هذا الوجه قوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ يَحْضُرَا﴾ [البقرة: الآية ٢٢٩]، وهو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان أبو محمد، أديب بصريّ، ألف «المقامات»، و«ملحة الإعراب»، و«درة الغواص في أوهام الخواص»، مات سنة (٥١٦هـ).

تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَقْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً ﴿البقرة: الآية ٢٣٦﴾، فَقَدَّرَ ﴿تَقْرِضُوا﴾ [البقرة: الآية ٢٣٦] منصوبًا بـ«أن» مضمره، لا مجزومًا بالعطف على ﴿تَمَسُّوهُنَّ﴾ [البقرة: الآية ٢٣٦]؛ لئلا يصير المعنى: لا جناح عليكم فيما يتعلّق بمهور النساء إن طلقتموهن في مدة انتفاء أحد الأمرين، مع أنه إذا انتفى الفرض دون المسيس لزم مهر المثل، وإذا انتفى المسيس دون الفرض لزم نصف المسمى، فكيف يصحّ نفي الجناح عند انتفاء أحد الأمرين؟ ولأن المطلقات المفروض لهنّ قد ذُكرن ثانيًا بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ﴾ [البقرة: الآية ٢٣٧]، وترك المسوسات لما تقدّم من المفهوم، ولو كان ﴿تَقْرِضُوا﴾ [البقرة: الآية ٢٣٦] مجزومًا لكانت المسوسات والمفروضات لهنّ متساويتين في الذكر، وإذا قُدِّرَتْ «أو» بمعنى «إلا» خرجت المفروضات لهنّ عن مشاركة المسوسات في الذكر.

وأجاب ابن الحاجب عن الأول بمنع كون المعنى مدة انتفاء أحدهما، بل مُدَّة لم يكن واحد منهما، وذلك بنفيهما جميعًا؛ لأنه نكرة في سياق النفي الصريح، بخلاف الأول، فإنه لا ينفي إلا أحدهما.

وأجاب بعضهم عن الثاني بأن ذكر المفروض لهنّ إنما كان لتعيين النصف لهنّ، لا لبيان أن لهنّ شيئًا في الجملة.

وقيل: «أو» بمعنى الواو، ويؤيده قول المفسرين: إنها نزلت في رجل أنصاري طلق امرأته قبل المسيس وقبل الفرض، وفيها قول آخر سيأتي.

قلت: عندي القول الأول أوضح؛ لما عرفت من تقريره. والله تعالى أعلم.

(وَالشَّرْطُ) أي الحادي عشر من معانيها إفادة الشرط، نحو لأضربته عاش أو مات، أي إن عاش بعد الضرب، وإن مات، ومثله: لآتيك أعطيتني أو حرمتني، قاله ابن الشجري.

(وَالتَّبْعِيضُ) أي الثاني عشر من معانيها إفادة التبعض، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾ [البقرة: الآية ١٣٥]، نقله ابن الشجري عن بعض الكوفيين، قال ابن هشام: والذي يظهر لي أنه إنما أراد معنى التفصيل السابق، فإن كلّ واحد مما قبل «أو» التفصيلية وما بعدها بعض لما تقدّم عليهما من المجل، ولم يُرد أنها ذُكرت لتفيد مجرّد معنى التبعض. انتهى.

وقوله: (وَالْخَلْفُ جَلِي فِي بَعْضِهَا) أي الاختلاف بين النحاة في بعض هذه المعاني، بل في معظمها ظاهر، كما أسلفناه مفضلًا، فتفطن له (وَلَا تَكُنْ كَغَافِلٍ) أي عما قرّره، وحرّره. والله تعالى أعلم.

تنبيه:

قال ابن هشام رحمه الله: التحقيق أن «أو» موضوعة لأحد شيئين أو الأشياء، وهو الذي يقوله المتقدمون، وقد تخرج إلى معنى «بل»، وإلى معنى الواو، وأما بقية المعاني فمستفادة من غيرها، ومن العجب أنهم ذكروا أن من معاني صيغة أفعل التخيير والإباحة، ومثله بنحو خذ من مالي درهمًا أو دينارًا، أو جالس الحسن أو ابن سيرين، ثم ذكروا أن «أو» تفيدهما، ومثّلوا بالمثالين المذكورين لذلك، ومن البيّن الفساد هذا المعنى العاشر - يعني التقريب - و«أو» فيه إنما هي للشكّ على زعمهم، وإنما استفيد معنى التقريب من إثبات اشتباه السلام بالتوديع؛ إذ حصول ذلك مع تباعد ما بين الوقتين ممتنع، أو مستبعد، وينبغي لمن قال: إنها تأتي للشرطية أن يقول: وللعطف؛ لأنه قدّر مكانها «وإن»، والحق أن الفعل الذي قبلها دالٌّ على معنى حرف الشرط كما قدّره هذا القائل، وأن «أو» على بابها، ولكّتها لما عطفت على ما فيه معنى الشرط دخل المعطوف في معنى الشرط. والله تعالى أعلم.

ولما أنهى الكلام على «أو» شرع يُبيّن «ألا»، فقال:

١٣٥- «ألا» بِفَتْحِ الْهَمْزِ وَالتَّخْفِيفِ خَمْسَةُ أَوْجِهٍ لَدَى التَّعْرِيفِ

١٣٦- حَرْفٌ بِهِ التَّوْبِيخُ وَالتَّنْبِيهُ وَالْعَرَضُ وَالتَّخْصِيصُ يَا نَبِيّه

١٣٧- ثُمَّ التَّمْنِي بَعْدَهُ اسْتِفْهَامٌ عَمَّا نَفَوْا قَدْ أَنْتَهَى الْمَرَامَ

(«ألا» بِفَتْحِ الْهَمْزِ وَالتَّخْفِيفِ) للامه (خَمْسَةُ أَوْجِهٍ لَدَى التَّعْرِيفِ) أي ذلك عند تعريفه، وتعليمه لمن لا دراية له بذلك.

(حَرْفٌ) أي أحد تلك الأوجه كونه حرفًا (بِهِ التَّوْبِيخُ) أي الإنكار، يقال: وبّخته توبيخًا: إذا

لُتْه، وَعَتَّقَتْه، وَعَتَّقَتْ عَلَيْهِ، كُلُّهَا بِمَعْنَى، وَقَالَ الْفَارَابِيُّ: عَيَّرَتْه. قَالَ فِي «المصباح»^(١).

والجملة صفة لـ «حرف». كقوله [من البسيط]:

أَلَا طِعَانٌ أَلَا فُرْسَانٌ عَادِيَةٌ إِلَّا تَجَشُّوْكُمْ حَوْلَ الثَّنَائِيرِ

وقوله [من البسيط أيضًا]:

أَلَا ازِعْوَاءَ لِيْنٍ وَلَتْ شَيْبَتُهُ وَأَذْنَتْ بِمَشِيْبِ بَعْدَهُ هَرْمٌ
(وَالْتَنِيْبَةُ) أَيِ الْمَعْنَى الثَّانِي مِنْ مَعَانِي «أَلَا» إِفَادَةُ مَعْنَى التَّنْبِيْهِ، فَتَدَلُّ عَلَى تَحَقُّقِ مَا بَعْدَهَا،
وَتَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَتَيْنِ، نَحْوُ: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيَهُمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هُود: الآيَةُ ٨].

قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: وَيَقُولُ الْعَرَبُونَ فِيهَا: حَرْفُ اسْتِفْتَاَحٍ، فَيَبَيِّنُونَ مَكَانَهَا، وَيُهْمِلُونَ مَعْنَاهَا. يَعْنِي التَّنْبِيْهِ.

قَالَ: وَإِفَادَتُهَا التَّحْقِيقُ مِنْ جِهَةِ تَرْكِيبِهَا مِنَ الْهَمْزَةِ وَ«لَا»، وَهَمْزَةُ الْاسْتِفْهَامِ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى النَّفْيِ أَفَادَتْ التَّحْقِيقَ، نَحْوُ: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ [الْقِيَامَةُ: ٤٠]، قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: وَلَكُونِهَا بِهَذَا الْمَنْصَبِ مِنَ التَّحْقِيقِ لَا تَكَادُ تَقَعُ الْجُمْلَةُ بَعْدَهَا إِلَّا مُصَدَّرَةً بِنَحْوِ مَا يُتَلَقَّى بِهِ الْقِسْمُ، نَحْوُ: ﴿أَلَا إِنَّكَ أَوْلِيَاءُ اللَّهِ﴾ [يُونُس: الآيَةُ ٦٢]، وَأَخْتَهَا «أَمَّا» مِنْ مَقْدَمَاتِ الْيَمِينِ وَطَلَائِعِهِ، كَقَوْلِهِ [مِنَ الطَّوِيلِ]:

أَمَّا وَالَّذِي لَا يَعْلَمُ الْعَيْبَ غَيْرُهُ وَيُخَيِّي الْعِظَامَ الْبَيْضَ وَهِيَ رَمِيمٌ

وقوله [من الطويل أيضًا]:

أَمَّا وَالَّذِي أَبْكَى وَأَضْحَكَ وَالَّذِي أَمَاتَ وَأَحْيَا وَالَّذِي أَمَرَهُ الْأَمْرُ
(وَالْعَرْضُ وَالتَّخْضِيفُ) أَيِ الْمَعْنَى الثَّلَاثُ مِنْ مَعَانِي «أَلَا» الْعَرْضُ وَالتَّخْضِيفُ، وَمَعْنَاهُمَا طَلَبُ الشَّيْءِ، لَكِنْ الْعَرْضُ طَلَبُ بَلِيْنٍ، وَالتَّخْضِيفُ طَلَبُ بَحْثٍ، وَتَخْتَصُّ «أَلَا» هَذِهِ بِالْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ، نَحْوُ: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [التَّوْبَةُ: الآيَةُ ٢٢]، ﴿أَلَا تَقْنَلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ﴾ [التَّوْبَةُ: الآيَةُ ١٣].

(١) «المصباح المنير» ٦٤٦/٢.

ومنه عند الخليل قوله [من الوافر]:

أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحْصَلَةٍ تَبِيْثٍ^(١)

والتقدير عنده ألا تُروني رجلاً هذه صفته، فحذف الفعل مدلولاً عليه بالمعنى. وزعم بعضهم أنه محذوف على شريطة التفسير، أي ألا جزى الله رجلاً جزاه خيراً، و«ألا» على هذا للتنبيه. وقال يونس: «ألا» للتمني، ونون اسم «لا» للضرورة، وقول الخليل أولى؛ لأنه لا ضرورة في إضمار الفعل، بخلاف التنوين، وإضمار الخليل أولى من إضمار غيره؛ لأنه لم يُرد أن يدعو لرجل على هذه الصفة، وإنما قصده طلبه، وأما قول ابن الحاجب في تضعيف هذا القول: إن «يدل» صفة لرجل، فيلزم الفصل بينهما بالجملة المفسرة، وهي أجنبيّة، فمردود بقوله تعالى: ﴿إِنْ أَمَرْتُ هَٰذَا لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾ [النساء: الآيَةُ ١٧٦]، ثم الفصل بالجملة لازم، وإن لم تقدر مفسرة؛ إذ لا تكون صفة؛ لأنها إنشائية.

وقوله: (يَا نَبِيَّه) كمل به البيت، وهو فعيل بمعنى فاعل، نبّه بالضم نباهة: شرف، فهو نبيه.

(ثُمَّ التَّمْنَى) أي الرابع من معانيها: التمني، كقوله [من الطويل]:

أَلَا عُمَرُ وَلِيٌّ مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ فَيَرَأَبُ مَا أَثَأْتُ يَدُ الْعَفْلَاتِ

ولهذا نُصب «يرأب»؛ لأنه جواب تَمَنَّيَ مقرون بالفاء. ومعنى «يرأب»: يُصلح، و«أثأت»: أفسدت.

(بَعْدَهُ اسْتِفْهَامٌ عَمَّا نَفَوْا) أي الخامس من معانيها: الاستفهام عن النفي، كقوله [من البسيط]:

أَلَا أَضْطَبَارَ لِسَلَمَى أُمِّ لَهَا جَلْدٌ إِذَا أَلَا قِي الَّذِي لَأَقَاهُ أُمَثَالِي

وفي هذا البيت ردّ على من أنكر وجود هذا القسم، وهو الشلوين.

تنبيه:

يختص التوبيخ، والتمني، والاستفهام عن النفي بالدخول على الجملة الاسمية، فتعمل عمل

(١) «المحصلة» هي المرأة التي تحصل المعدن أي تخلصه من التراب، و«تبيت» من بات الناقصة، وضمير «تبيت» للمحصلة، وخبرها «ترجل لمتي» في البيت بعده.

«لا» التبرئة.

ولكن تختص التي للتمني بأنها لا خبر لها لفظاً ولا تقديرًا، وبأنها لا يجوز مراعاة محلها مع اسمها، وأنها لا يجوز إلغاؤها، ولو تكررت.

أما الأول فلأنها بمعنى «أتممتي»، و«أتممتي» لا خبر له، وأما الآخران فلأنها بمنزلة «ليت»، وهذا كله قول سيبويه ومن وافقه، وعلى هذا فيكون قوله في البيت «مستطاع رجوعه» مبتدأ وخبراً على التقديم والتأخير، والجملة صفة ثانية على اللفظ، ولا يكون «مستطاع» خبراً أو نعتاً على المحل، و«رجوعه» مرفوع به عليهما؛ لما بيّنّا.

وقوله: (قَدْ انْتَهَى الْمَرَامُ) أي تم المقصود من بيان معاني «ألا» الخمسة. والله تعالى أعلم.

ولما أنهى الكلام على «ألا» شرع يبين «إلا» المكسورة الهمزة، المشددة اللام، فقال:

١٣٨- «إِلاَّ» بِكَسْرِ الِهْمَزِ وَاللَّامِ تُشَدُّ أَوْجُهَا أَرْبَعَةٌ حِينَ تُعَدُّ

١٣٩- حَرْفٌ لِلْإِسْتِثْنَاءِ وَنَضْبُ مَا يَلِي بِهَا عَلَى الصَّحِيحِ لَا بِمَا تَلِي

١٤٠- وَالثَّانِ أَنْ تَكُونَ مِثْلَ الْغَيْرِ فِي وَصْفٍ بِهَا مَعَ مَا يَلِيهَا فَاعْرِفْ

١٤١- جَمْعًا مُنْكَرًا وَشَبَهَةً إِذَا لَمْ يُمَكِّنِ اسْتِثْنَاؤُهَا مُنْفَذًا

١٤٢- وَعَظْفُهَا كَالرَّاءِ مَعْنَى ثَالِثٌ وَزَيْدُهَا عَنْ أَضْمَعِي حَدَّثُوا

(«إِلاَّ») مبتدأ؛ لقصد لفظه (بِكَسْرِ الِهْمَزِ) متعلق بحال محذوف، أي حال كونها كائنة بكسر اللام (وَاللَّامُ تُشَدُّ) بالبناء للمفعول، والجملة حال أيضاً، وقوله: (أَوْجُهَا أَرْبَعَةٌ) مبتدأ وخبر، والجملة خبر «إِلاَّ»، أي معانيها أربعة، وقوله: (حِينَ تُعَدُّ) بالبناء للمفعول، كمل به البيت، أي وقت تعدادها.

(حَرْفٌ لِلْإِسْتِثْنَاءِ) بالقصر للوزن، أي أحد تلك المعاني أن تكون للاستثناء، نحو قوله تعالى: ﴿فَنَرِيوُا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [البقرة: الآية ٢٤٩] الآية (وَنَضْبُ مَا يَلِي بِهَا عَلَى الصَّحِيحِ) أي أن نصب الاسم الذي يلي «إِلاَّ» بها على القول الصحيح، واختاره ابن مالك، وقال: إنه مذهب سيبويه (لَا بِمَا تَلِي) أي ليس نصبه بالفعل الذي تلت «إِلاَّ»، وهو إشارة إلى مقابل الصحيح، وهو أن

انتصاب المستثنى بالفعل الذي قبل «لا»، وهو ﴿فَنَرِيوُا﴾ [البقرة: الآية ٢٤٩] في الآية مثلاً، ورُدَّ عليهم بأنه يقال: القوم إخوانك إلا زيداً، فإنه لم يتقدم فيه فعل، وقيل: الناصب ما قبل «إِلاَّ» بواسطتها، وصححه بعضهم.

تنبيه:

ارتفاع ما بعد «إِلاَّ» في قوله ﴿وَكَلَّ﴾: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ [النساء: الآية ٦٦] الآية، ونحوها على أنه بدل بعض من كل عند البصريين، ويَعْدُهُ أنه لا ضمير معه في نحو «ما جاءني أحد إلا زيد» كما في نحو «أكلت الرغيف ثلثه»، وأنه مخالف للمبدل منه في النفي والإيجاب، وعلى أنه معطوف على المستثنى منه، و«إِلاَّ» حرف عطف عند الكوفيين، وهي بمنزلة «لا» العاطفة في أن ما بعدها مخالف لما قبلها، لكن ذاك منفي بعد إيجاب، وهذا موجب بعد نفي، ورُدَّ بقولهم: «ما قام إلا زيد»، وليس شيء من أحرف العطف يلي العامل، وقد يجاب بأنه ليس تاليها في التقدير، إذ الأصل «ما قام أحد إلا زيد».

قلت: تبين بهذا أن ما قاله الكوفيون من أن «إِلاَّ» في الآية ونحوها للعطف، أرجح؛ فتبصر. والله تعالى أعلم.

(وَالثَّانِ) بحذف الياء على ما مرَّ (أَنْ تَكُونَ مِثْلَ الْغَيْرِ) أي بمنزلة «غير» (فِي وَصْفٍ بِهَا مَعَ مَا يَلِيهَا) وهو المستثنى، وقوله: (فَاعْرِفْ) جملة معترضة كمل بها البيت، وقوله: (جَمْعًا مُنْكَرًا) منصوب بـ«وصف»؛ لأنه مصدر يعمل عمل فعله (وَشَبَهَةً) عطف على ما قبله، أي وشبه الجمع المنكر، وهو الجمع المعرف بـ«أل» الجنسية، والمفرد المعرف بها، كما يأتي تمثيله (إِذَا لَمْ يُمَكِّنِ اسْتِثْنَاؤُهَا) أي استثناء «إِلاَّ»، فالإضافة من إضافة المصدر إلى فاعله (مُنْفَذًا) حال من «استثناءها»، يعني إنما تكون «إِلاَّ» بمعنى «غير» إذا لم يمكن تنفيذ استثناءها، بأن لا يتم المقصود من الكلام لو حملناه على معنى الاستثناء.

وحاصل المعنى بإيضاح: أن «إِلاَّ» تأتي بمعنى «غير»، فيوصف بها وبتاليها جمع منكر، أو شبهه، فمثال الجمع المنكر قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: الآية ٢٢]

الآية، فلا يجوز في «إلا» هذه أن تكون للاستثناء من جهة المعنى؛ إذ التقدير حينئذ: لو كان فيها آلهة ليس فيهم الله لفسدتا، وذلك يقتضي بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا، وليس ذلك المراد، ولا من جهة اللفظ؛ لأن آلهة جمع منكّر في الإثبات، فلا عموم له، فلا يصح الاستثناء منه، فلو قلت: قال رجال إلا زيدًا لم يصح اتفاقًا. وزعم المبرّد أن «إلا» في هذه الآية للاستثناء، و«أن» ما بعدها بدل، محتجًا بأن «لو» تدلّ على الامتناع، وامتناع الشيء انتفاؤه، وزعم أن التفرغ بعدها جائز، وأن نحو لو كان معنا إلا زيد أجود كلام.

ويردّ أنهم لا يقولون: لو جاءني دينارٌ أكرمته، ولا لو جاءني من أحد أكرمته، ولو كانت بمنزلة النافي لجاز ذلك، كما يجوز ما فيها دينارٌ، وما جاءني من أحد، ولمّا لم يجر ذلك دلّ على أن الصواب قول سيبويه: إنّ «إلا» وما بعدها صفة.

قال الشلوين وابن الضائع^(١): ولا يصحّ المعنى حتى تكون «إلا» بمعنى «غير» التي يُراد بها البديل والعوض، قالوا: وهذا هو المعنى في المثال الذي ذكره سيبويه توطئةً للمسألة، وهو لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لغلّبتنا، أي رجلٌ مكانَ زيد، أو عوضًا من زيد. انتهى.

وتعقبهما ابن هشام، فقال: وليس كما قالوا، بل الوصف في المثال، وفي الآية مختلفٌ، فهو في المثال مخصّصٌ، مثله في قولك: جاء رجلٌ موصوفٌ بأنه غير زيد، وفي الآية مؤكّدٌ، مثله في قولك: متعدّد موصوفٌ بأنه غير الواحد، وهكذا الحكم أبدًا، إن طابق ما بعد «إلا» موصوفها فالوصف مخصّصٌ له، وإن خالفه يافراد أو غيره، فالوصف مؤكّدٌ.

قال: ولم أر من أفصح عن هذا، لكن النحويين قالوا: إذا قيل: له عندي عشرةٌ إلا درهمًا، فقد أقرّ له بتسعة، فإن قال: إلا درهمٌ، فقد أقرّ له بعشرة، وسره أن المعنى حينئذ: عشرة موصوفةٌ بأنه غير درهم، وكلّ عشرة فهي موصوفةٌ بذلك، فالصفة هنا مؤكّدة، صالحة للإسقاط، مثلها في ﴿نَفْخَةُ وَحْدَةٍ﴾ [الحاقة: الآية ١٣]، وتخرج الآية على ذلك؛ إذا المعنى حينئذ: لو كان فيهما آلهة

(١) هو علي بن محمد النحويّ الأندلسي، له «شرح كتاب سيبويه»، و«شرح الجمل» للزجاجي، مات سنة (٦٨٠هـ).

لفسدتا، أي أن الفساد يترتب على تقدير تعدّد الآلهة، وهذا هو المعنى المراد. انتهى^(١)، وهو بحثٌ نفيس. والله تعالى أعلم.

ومثال المعروف الشبيه بالمنكّر قوله [من الطويل]:

أُنِيحَتْ فَأَلَقَتْ بِلْدَةً فَوْقَ بِلْدَةٍ قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَامُهَا
فإن تعريف «الأصوات» تعريف الجنس.

ومثال شبه الجمع قوله [من البسيط]:

لَوْ كَانَ غَيْرِي سُلَيْمَى الدَّهْرَ غَيْرُهُ وَقَعُ الْحَوَادِثُ إِلَّا الصَّارِمُ الذَّكْرُ
ف«إلا الصارم» صفة لـ«غيري».

ومقتضى كلام سيبويه أنه لا يشترط كون الموصوف جمعًا أو شبهه؛ لتمثيله بـ«لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لغلّبتنا»، وهو لا يُجري «لو» مجرى النفي، كما يقول المبرّد.

تنبيه:

تفارق «إلا» هذه «غيرًا» من وجهين:

[أحدهما]: أنه لا يجوز حذف موصوفها، لا يقال: جاءني إلا زيدٌ، ويقال: جاءني غير زيد، ونظيرهما في ذلك الجمل والظروف، فإنها تقع صفاتٍ، ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها. [والثاني]: أنه لا يُوصف بها إلا حيث يصحّ الاستثناء، فيجوز عندي درهم إلا دانيق؛ لأنه يجوز إلا دانيقًا، ويمتنع إلا جيّدٌ؛ لأنه يمتنع إلا جيّدًا، ويجوز درهم غير جيّد، قاله جماعاتٌ، وقد يقال: إنه مخالفٌ لقولهم في ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا إِلَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ﴾ [الأنبياء: الآية ٢٢] الآية، ومثال سيبويه: لو كان معنا رجلٌ غير زيد لغلّبتنا.

وشرط ابن الحاجب في وقوع «إلا» صفةً بتعدّد الاستثناء، وجعل من الشاذّ قوله [من الوافر]:

وَكُلُّ أَخٍ مُّقَارِفُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرْقَدَانِ

والوصف مخصّصٌ لا مؤكّد، كما سبق من القاعدة التي بيّنها ابن هشام في كلامه السابق.

(١) راجع «المغني» ١: ٧١.

(وَعَطْفُهَا) مبتدأ، أي كون «إلا» عاطفة لما بعدها على ما قبلها (كَالْوَاوِ) أي حال كونها ماثلة للواو في معناها، وقوله: (مَعْنَى ثَالِثٌ) خبر المبتدأ.

والمعنى: أن الثالث من معاني «إلا» أن تكون عاطفة بمنزلة الواو في التشريك في اللفظ والمعنى، ذكره الأخفش والفرّاء وأبو عبيدة، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿لَيْتَ لَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ [البقرة: الآية ١٥٠] الآية، وقوله تعالى: ﴿لَا يَخَافُ لَدَى الْمُرْسَلُونَ﴾ [آل عمران: الآية ١٠١] أي والذين ظلموا، ولا من ظلم، وتأولهما الجمهور على الاستثناء المنقطع.

قلت: ما ذهب إليه الأولون أقرب وأوضح. والله تعالى أعلم.

وإلى المعنى الرابع أشار بقوله:

(وَزَيْدُهَا) بالنصب مفعول مقدّم لـ «حَدَّثُوا» (عَنْ أَصْمَعِي) أي إمام منسوب إلى أصمع، جدّه، وهو: عبد الملك بن قُريب بن عبد الملك بن عليّ بن أصمع بن مُظَهَّر بن رِيَّاح بن عمرو، أبو سعيد الباهلي البصري، أحد الأعلام، ويقال: إن قُريباً لقب، واسمه عاصم، وكنيته أبو بكر، سمع منه مالك بن أنس الإمام، وقال الشافعي: ما عبّر أحد عن العرب بأحسن من عبارة الأصمعي، وكان أحمد بن حنبل، وابن معين يثنيان على الأصمعي في السنّة. وقال الحري: كان أهل العريّة من أهل البصرة من أصحاب الأهواء إلا أربعة، فإنهم كانوا أصحاب سنّة: أبو عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب، والأصمعي. وقال نصر بن علي: كان الأصمعي يتقي أن يفسّر حديث رسول الله ﷺ، كما يتقي أن يفسّر القرآن. مات سنة (٢٢٣) وقيل: (٢١٥) وقيل: (٢١٦) وقيل: (٢١٧)، قال الخطيب: بلغني أنه عاش (٨٨) سنة^(١) والجارّ والمجرور متعلّق بـ (حَدَّثُوا) أي نقلوه عنه.

والمعنى: أن الرابع من معانيها أن تكون زائدة، قاله الأصمعي، وكذا ابن جني، وحملوا عليه قوله [من الطويل]:

(١) راجع «تهذيب التهذيب» ٢/٦٢٢-٦٢٣.

حَرَاجِيجُ^(١) مَا تَنَفَّكَ إِلَّا مُنَاخَةً عَلَى الْخَسْفِ أَوْ نَزَمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرًا
وقاله أيضًا ابن مالك، وحمل عليه قوله [من الطويل]:

أَرَى الدَّهْرَ إِلَّا مَنْجُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذَّبًا
وتعقّبه ابن هشام بأن المحفوظ: «وما الدهر»، قال: ثم إن صحّت الرواية فُخْرِجَ على أن «أرى» جواب لقسم مقدّر، وحذفت «لا» كحذفها في ﴿تَاللَّهِ تَفْتَقُّ﴾ [يوسف: ٨٥]، ودلّ على ذلك الاستثناء المفرغ. قال: وأما بيت ذي الرمة، فقيل: غلط منه، وقيل: من الرواة، وإن الرواية «إلا» بالتنوين، أي شخصًا، وقيل: «تنفك» تامّة بمعنى ما تنفصل عن التعب، أو تخلص منه، فنفيها نفي، و«مناخة» حال، وقال جماعة كثيرة: هي ناقصة، والخبر «على الخسف»، و«مناخة» حال، وهذا فاسد؛ لبقاء الإشكال؛ إذ لا يقال: جاء زيدٌ إلا زاكبًا. انتهى.

تنبيه:

ليست من أقسام «إلا» التي في قوله تعالى: ﴿إِلَّا نَضْرِبُوهُ فَقَدْ نَضَرَهُ اللَّهُ﴾ [التوبة: الآية ٤٠] الآية، وإنما هذه كلمتان، «إن» الشرطيّة، و«لا» النافية، ومن العجب أن ابن مالك على إمامته ذكرها في «شرح التسهيل» من أقسام «إلا». والله تعالى أعلم.

ولمّا أنهى الكلام على «إلا» بالكسر، شرع يبيّن «ألا» بالفتح، فقال:

١٤٣- («ألا» بِشَدِّ اللَّامِ وَالْهَمْزُ فُتِحَ حَرْفٌ لِتَحْضِيضِ مَعَ الْفِعْلِ يَضِخُ

١٤٤- وَزُبْمَا الْمَحْذُوفُ أَيْضًا صَحْبًا كَمَا لِمَا أُخِرَ لَفْظًا نُسِبًا)

(«ألا» مبتدأ لقصد لفظها، خبره «حرف الخ» (بِشَدِّ اللَّامِ) أي بتشديد لامها، متعلّق بحال مقدّر (وَالْهَمْزُ فُتِحَ) بالبناء للمفعول، والجملة حال أيضًا (حَرْفٌ لِتَحْضِيضِ) أي موضوع لإفادة معنى التحضيض، وقد تقدّم أنه طلب الشيء بحثًا، والجارّ متعلّق بـ «يَضِخُ»، وقوله: (مَعَ الْفِعْلِ) متعلّق بحال مقدّر، أي حال كونه آتيا مع الفعل، وقوله: (يَضِخُ) مضارع وضع، يقال: وضع يَضِخُ، من باب وعد وُضُوْحًا: إذا انكشف وانجلي، والجملة صفة لـ «حرف».

(١) جمع حُرْجُوج، وهي الناقة الطويلة.

والمعنى: أن «ألا» حرف تحضيض، مختص بالجملة الفعلية الخبرية، كسائر أدوات التحضيض، فتقول: ألا تصلي، ألا تفعل المعروف.

ثم إن هذا الذي ذكره من أن «ألا»، وسائر أدوات التحضيض مختصة بالفعل، هو الغالب، وقد تدخل على الاسم معمولاً لفعل مضمر، أو مؤخر، فأشار إلى المضمرة بقوله:

(وَرُبَّمَا) للتقليل (الْمَحْذُوفُ) بالنصب مفعولاً مقدماً (أَيْضًا صَحِيحًا) بالبناء للفاعل، والألف للإطلاق، أي ربما صحب «ألا» وكذا سائر أدوات التحضيض فعلاً محذوفاً، فمثال المحذوف قوله [من الكامل]:

هَلَا التَّقْدُمُ وَالْقُلُوبُ صَحَاخٌ^(١)

فالتقدم مرفوع بفعل محذوف، أي هلاً وُجد التقدم، ومثله قوله [من الطويل]:

تَعْدُونَ عَقَرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِّيُّ الْمُقْتَعَا^(٢)

ف«الكمي» مفعول لفعل محذوف، لولا تعدون الكمي المقنع.

وقوله [من الطويل]:

وَتُبْتُ لَيْلَى أَوْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إِلَيَّ فَهَلَا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيعُهَا

قال ابن هشام: التقدير: فهلاً كان هو، أي الشأن. وقيل: التقدير: فهلاً شفعت نفس ليلي؛ لأن الإضممار من جنس المذكور أقيس، و«شفيعها» على هذا خبر لمحذوف، أي هي شفيعها.

وأشار إلى المؤخر بقوله:

(كَمَا) موصولة صلتها «نُسب» (بِأ) بكسر اللام، وهي جازة متعلقة بـ«نُسب»، و«ما» موصولة بقوله (أُخِرَ) بالبناء للمفعول (لَفْظًا) منصوب على التمييز (نُسِبًا) بالبناء للمفعول، ونائب فاعله

(١) عجز بيت لا يُعرف قائله: وصدره:

الآن بَعْدَ لَجَاجَتِي تَلْحُونَنِي

(٢) «النبي» بكسر النون، جمع ناب، وهي المستة من النوق، و«بني» منادى، و«ضوطرى» بفتح الضاد، وسكون الواو، وفتح الطاء والراء: المرأة الحمقاء، و«الكمي»: الشجاع المتكبر في سلاحه، أي المتغطّي به، و«المقنع»: الذي على رأسه بيضة الحديد.

ضمير يعود إلى المذكور من الصحبة، أي كما نُسب صحبة «ألا» وأخواتها من أدوات التحضيض للفعل المؤخر.

والمعنى: أنه قد تدخل أدوات التحضيض على الاسم المعمول لفعل مؤخر، كقولك: ألا زيداً نصرت، فـ«زيداً» مفعول «نصرت».

تنبيه:

ليس من أقسام «ألا» التي في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * أَلَا تَقْلُوا عَلَى﴾ الآية [النمل: ٣٠-٣١]، بل هذه كلمتان: «أن» الناصبة، و«لا» النافية، أو «أن» المفسرة، أو المحققة من الثقيلة، و«لا» الناهية، ولا موضع لها على هذا، وعلى الأول فهي بدل من ﴿كَتَبُ﴾ [النمل: ٢٩] على أنه بمعنى مكتوب، وعلى أن الخبر بمعنى الطلب بقرينة ﴿وَأَتُونِي﴾ [النمل: ٣١]، ومثلها: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾ [النمل: ٢٥] في قراءة التشديد، ولكن «أن» فيها هي الناصبة ليس غير، و«لا» فيها محتملة للنفي، فتكون «ألا» بدلاً من ﴿أَعْمَلَهُمْ﴾ [النمل: ٢٤]، أو خبراً لمحذوف، أي أعمالهم ألا يسجدوا، وللزيادة، فتكون «ألا» مخفوضة بدلاً من ﴿السَّبِيلِ﴾ [النمل: ٢٤]، أو مختلفاً فيهما: أمخفوضة هي أم منصوبة، وذلك على أن الأصل لئلا، واللام متعلقة بـ﴿يَهْتَدُونَ﴾ [النمل: الآية ٢٤]. والله تعالى أعلم.

ولما أنهى الكلام على «ألا» شرع يُبين «إلى»، فقال:

١٤٥- (ثُمَّ «إِلَى» أَدَاةُ جَرِّ حَاوِيَةٍ مِنْ الْمَعَانِي عِنْدَهُمْ ثَمَانِيَةٌ

١٤٦- هِيَ أَنْتِهَا غَايَةٌ وَقِيَتْ وَمَحَلٌّ وَمِثْلُ مَعٍ وَلِبَيَانٍ مَنْ فَعَلْ

١٤٧- وَكَوْنُهَا كَاللَّامِ أَوْ كَمِثْلِ «فِي» وَالْإِبْتِدَاءُ وَمِثْلُ «عِنْدَ» قَدْ تَفِي

١٤٨- وَالثَّامِنُ التَّوَكُّيدُ وَهِيَ الزَّائِدَةُ

(ثُمَّ «إِلَى» أَدَاةُ جَرِّ أي حرف يعمل الجرّ، حال كونها (حَاوِيَةً) أي جامعة (مِنْ الْمَعَانِي عِنْدَهُمْ) أي عند العرب، حيث استعملوها لتلك المعاني، أو عند النحاة، حيث نقلوها عنهم (ثَمَانِيَةً) بالنصب مفعول «حَاوِيَةٍ».

(هي) أي تلك المعاني (انتهى غاية) أي الدلالة على انتهاء ذي الغاية، وقوله: (وقب) بالجر بدل مما قبله، ويجوز قطعه إلى الرفع والنصب، كما مر نظيره غير مرة، وقوله: (ومحل) بالجر عطفًا على «وقت» أي مكان.

والمعنى: أن الأول من معاني «إلى» انتهاء الغاية الزمانية، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْتُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: الآية ١٨٧] الآية، والمكانية، نحو قوله تعالى: ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [الأنعام: الآية ١] الآية.

تنبيه:

(اعلم): أنه إذا دلت قرينة على دخول ما بعد «إلى» فيما قبلها، نحو: قرأت القرآن من أوله إلى آخره، أو على خروجه، نحو قوله ﷺ: ﴿ثُمَّ أَوْتُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: الآية ١٨٧]، ونحو قوله ﷺ: ﴿فَنَظَرُهُ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: الآية ٢٨٠]، عمل بها، وإلا فقليل: يدخل إن كان من الجنس. وقيل: يدخل مطلقًا. وقيل: لا يدخل مطلقًا، وهو الصحيح؛ لأن الأكثر مع القرينة عدم الدخول، فيجب الحمل عليه عند التردد. والله تعالى أعلم.

(ومثل مع) أي الثاني من معاني المعية، وذلك إذا ضمنت شيئًا إلى آخر، وبه قال الكوفيون، وجماعة من البصريين في قوله ﷺ: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [آل عمران: الآية ٥٢]، وقولهم: «الدَّوْدُ إِلَى الدَّوْدِ إِبِل»، و«الدَّوْدُ» من ثلاثة إلى عشرة، والمعنى إذا جمع القليل إلى مثله صار كثيرًا، ولا يجوز إلى زيد مال تريد مع زيد مال.

(ولبيان من فعل) أي الثالث من معانيها: التبيين، وهي المبينة لفاعلية مجرورها بعد ما يُفيد حُبًا أو بُغضًا، من فعل تعجب، أو اسم تفضيل، نحو قوله ﷺ: ﴿رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [يوسف: الآية ٣٣] الآية.

(وكونها كاللام) أي الرابع من معانيها كونها بمعنى اللام، نحو: ﴿وَالْأَمْرُ إِلَيْكَ﴾ [الثلث: الآية ٣٣] الآية، وقيل: هي لانتهاء الغاية، أي منتهى إليك، ويقولون: «أحمد إليك الله سبحانه»، أي أنهى حمده إليك.

(أز) بمعنى الواو (كمثل «في») أي الخامس من معانيها كونها بمعنى «في» الظرفية، ذكره جماعة في قول الشاعر [من الطويل]:

فَلَا تَشْرُكْنِي بِالْوَعِيدِ كَأَنِّي إِلَى النَّاسِ مَطْلِي بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ
قال ابن مالك: ويمكن أن يكون منه قوله ﷺ: ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ [النساء: الآية ٨٧] الآية.

وتأول بعضهم البيت على تعلق «إلى» بمحذوف، أي مطلي بالقار مضافًا إلى الناس، فحذف، وقُلب الكلام. وقال ابن عصفور: هو على تضمين «مطلي» معنى مُبَغَّضٍ، قال: ولو صح مجيء «إلى» بمعنى «في» لجاز زيد إلى الكوفة.

قلت: عندي أن القول الأول أرجح؛ لأن التأويلات المذكورة ظاهرة التكلف. والله تعالى أعلم. (والابتداء) أي السادس من معانيها كونها بمعنى «من» الابتدائية، كقوله [من الطويل]:
تَقُولُ وَقَدْ عَالَيْتُ بِالْكُورِ فَوْقَهَا أَيْسَقَى فَلَا يَزُودِي إِلَيَّ ابْنُ أَحْمَرَ
أي مني.

(ومثل «عند») بالنصب مفعولًا مقدمًا لـ (قد تقي) أي تجيء، يعني أن السابع من معانيها كونها بمعنى «عند»، كقوله [من الكامل]:

أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ وَذِكْرُهُ أَشْهَى إِلَيَّ مِنَ الرَّجِيحِ السَّلْسَلِ
(وَالثَّامِنُ التَّوَكُّدُ) أي الثامن من معانيها إفادة التوكيد للكلام (وهي الزائدة) أثبتها الفراء، مستدلًا بقراءة بعضهم: ﴿أَفْعِدَةُ مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ﴾ بفتح الواو، وخُرجت على تضمين «تهوي» معنى تميل، أو أن الأصل تهوي بالكسر، فقلبت الكسرة فتحة، والياء ألفًا، كما يقال في رضي رَضًا، وفي ناصية: ناصاة، قاله ابن مالك. وتعقبه ابن هشام بأن شرط هذه اللغة تحرك الياء في الأصل.

قلت: قول الفراء أظهر؛ لعدم إحواجه إلى هذه التكلفات. والله تعالى أعلم. ولما أنهى الكلام في «إلى» شرع يبين «إي» بكسر الهمزة، وسكون الياء، فقال:

(.....) وَ«إِي» بِكَسْرِ فَسُكُونٍ وَارِدَةٌ
 ١٤٩. حَرْفَ جَوَابٍ كَ«نَعَمْ» وَيُشْتَرَطُ إِتْبَاعُهُ بِقَسَمٍ بِلَا غَلَطٍ
 ١٥٠. وَالْحَرْفُ إِنْ يُحْذَفُ فَيَأْخُذُ أَوْ سَاكِنًا أَوْ بِإِنْفِتَاحِهِ يَفِي
 (وَ«إِي») مَبْتَدَأٌ، خَبَرُهُ «وَارِدَةٌ» (بِكَسْرِ) أَي لَهْمَزُهُ (فَسُكُونٍ) أَي لِيَاءِهِ (وَارِدَةٌ) أَي آتِيَةٌ
 (حَرْفَ جَوَابٍ) بِالنَّصْبِ مَفْعُولًا لَ«وَارِدَةٌ» (كَ«نَعَمْ») أَي هُوَ بِمَعْنَى «نَعَمْ»، فَيَكُونُ لِتَصْدِيقِ
 الْخَبَرِ، كَقَامِ زَيْدٍ، وَإِلْعَامِ الْمُسْتَخِيرِ، كَهَلِ قَامِ زَيْدٍ، وَلَوْعَدِ الطَّلَبِ، كَاضْرَبِ زَيْدًا، وَنَحْوِ ذَلِكَ،
 كَمَا تَقَعُ «نَعَمْ» بَعْدَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ. وَزَعَمَ ابْنُ الْحَاجِبِ أَنَّهَا إِنَّمَا تَقَعُ بَعْدَ الْإِسْتِفْهَامِ، نَحْوُ قَوْلِهِ **﴿يَسْتَسْتِئْذِنُكَ أَحَقُّ هُوَ قُلْ إِي وَرَقٍ إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾** [يونس: ٥٣].

وقوله: (وَيُشْتَرَطُ إِتْبَاعُهُ بِقَسَمٍ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ «إِي» لَا تَقَعُ إِلَّا قَبْلَ الْقَسَمِ، وَهَذَا بِلَا خِلَافٍ، كَمَا
 أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (بِلَا غَلَطٍ) أَي لَا يَلْحَقُ هَذَا الشَّرْطُ غَلَطًا؛ لَكُونِهِ مَجْمَعًا عَلَيْهِ. وَمِثَالُهُ الْآيَةُ الْمَذْكُورَةُ.

تنبيه:

إذا قيل: إِي واللّه، ثم أسقطت الواو، جاز سكون الياء، وفتحها، وعلى الأول فيلتقي
 ساكنان على غير حدّهما، وإلى هذا أشار بقوله:
 (وَالْحَرْفُ) أَي حَرْفُ الْقَسَمِ (إِنْ يُحْذَفُ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ (فَيَأْخُذُ) بِالنَّصْبِ مَفْعُولًا لَ«أُحْذِفُ»
 أَي أُحْذِفُ يَاءَ «إِي»؛ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ (أَوْ سَاكِنًا) حَالٌ مِنْ «يَفِي»، يَعْنِي أَنَّ الْيَاءَ يَبْقَى سَاكِنًا،
 كَمَا كَانَ قَبْلَ حَذْفِ الْوَاوِ (أَوْ بِإِنْفِتَاحِهِ) أَي مَعَ فَتْحِهِ لِلتَّخَلُّصِ مِنَ اتِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، فَالْيَاءُ بِمَعْنَى
 «مَعَ»، وَقَوْلُهُ: (يَفِي) مُضَارِعٌ وَفَى، أَي يَثْبِتُ.

وحاصل المعنى بإيضاح: أنه إذا أسقطت واو القسم بعد «إِي» جاز إبقاء الياء ساكنة على
 الأصل، وجاز فتحها؛ تَخَلُّصًا مِنَ اتِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَجَازَ حَذْفُهَا لِاتِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ.
 ثم على الوجه الأول، وهو إبقاؤها ساكنةً يلزم اتِّقَاءُ السَّاكِنَيْنِ عَلَى غَيْرِ حَدِّهِمَا؛ لِإِيسَاءِ فِي
 كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَإِنَّمَا يُغْتَفَرُ اتِّقَاءُ السَّاكِنَيْنِ إِذَا كَانَا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَكَانَ الْأَوَّلُ حَرْفَ لِينٍ،
 وَالثَّانِي مَدْغَمًا، كَمَا فِي «الضَّالِّينَ» وَ«دَابَّةً» وَ«طَائِفَةً»، وَنَحْوِهَا. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

ولمّا أنهى الكلام على «إِي» شرع يبيّن «أَيَّ» بفتح، فسكون، فقال:

١٥١. (لَأَيَّ) بِفَتْحٍ فَسُكُونٍ مَعْنِيَانِ حَرْفُ النَّدَا وَمَا بِهِ يَبْدُو الْبَيَانُ
 ١٥٢. تَقُولُ عِنْدِي عَسَجَدٌ أَي ذَهَبٌ تَفْسِيرُهَا الْجُمْلَةُ أَيْضًا مُوجِبُ
 ١٥٣. وَتَلَوُهَا عَطْفُ الْبَيَانِ أَوْ بَدَلٌ وَكَوْنُهَا لِلنَّسْقِ جُلُّهُمْ حَظْلٌ
 (لَأَيَّ) مُتَعَلِّقٌ بِخَبَرٍ مُحْذَوْفٍ (بِفَتْحٍ) لِلْهَمْزَةِ (فَسُكُونٍ) لِلْيَاءِ (مَعْنِيَانِ) مَبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، يَعْنِي أَنَّ
 «أَيَّ» لَهَا مَعْنِيَانِ، أَحَدُهُمَا أَنَّهَا (حَرْفُ النَّدَا) لِلْبَعِيدِ، أَوْ الْقَرِيبِ، أَوْ الْمُتَوَسِّطِ، عَلَى أَقْوَالٍ، قَالَ
 الشَّاعِرُ [مِنَ الطَّوِيلِ]:

أَلَمْ تَسْمَعِي أَيَّ عَبْدٍ فِي رَوْقِ الضُّحَى بُكَاءَ حَمَامَاتٍ لَهْنٍ هَدِيرُ
 وَفِي حَدِيثِ الْبَخَارِيِّ: «أَيَّ رَبِّ، وَأَنَا مَعَهُمْ»، وَقَدْ تَمَدَّدَ أَلْفُهَا، فَتَكُونُ حِينَئِذٍ لِنَدَاءِ الْبَعِيدِ فَقَطْ.
 وَقَوْلُهُ: (وَمَا بِهِ يَبْدُو الْبَيَانُ) أَشَارَ بِهِ إِلَى الْمَعْنَى الثَّانِي، يَعْنِي أَنَّ الْمَعْنَى الثَّانِي لَ«أَيَّ» أَنَّ تَكُونُ
 لِبَيَانِ الْمَعْنَى، وَهِيَ التَّفْسِيرِيَّةُ (تَقُولُ عِنْدِي عَسَجَدٌ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ، وَسُكُونِ السِّينِ الْمَهْمَلَةِ،
 وَالْجِيمِ (أَيَّ ذَهَبٌ) قَالَ فِي «الْقَامُوسِ»: الْعَسَجَدُ: الذَّهَبُ، وَالْجَوْهَرُ كُلُّهُ، كَالدَّرِّ، وَالْيَاقُوتِ،
 وَالْبَعِيرِ الضَّخْمِ. انْتَهَى. وَتَقُولُ: غَضِنْتُ: أَي أَسَدْتُ.

وقوله: (تَفْسِيرُهَا) مَبْتَدَأٌ خَبَرُهُ «مُوجِبُ» (الْجُمْلَةُ) بِالنَّصْبِ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ (أَيْضًا) أَي مِثْلُ
 تَفْسِيرِهَا الْمَفْرَدِ، كَالْمِثَالِ السَّابِقِ (مُوجِبُ) بِفَتْحِ الْجِيمِ: أَي مُثَبِّتٌ.
 وَالْمَعْنَى: أَنَّ «أَيَّ» تَقَعُ أَيْضًا تَفْسِيرًا لِلْجُمْلَةِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ [مِنَ الطَّوِيلِ]:

وَتَرْمِينِي بِالطَّرْفِ أَيَّ أَنْتَ مُذْنِبٌ وَتَقْلِينِي لِكِنَّ إِيَّاكَ لَا أَقْلِي
 (وَتَلَوُهَا عَطْفُ الْبَيَانِ) مَبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ، أَي الْوَاقِعُ بَعْدَ «أَيَّ» يُعْرَبُ عَطْفٌ بَيَانٌ لِمَا قَبْلَهَا (أَوْ بَدَلٌ)
 مِنْهُ (وَكَوْنُهَا) مَبْتَدَأٌ خَبَرُهُ الْجُمْلَةُ بَعْدَهُ، أَوْ مَفْعُولٌ مَقْدَمٌ لَ«حَظْلٌ» (لِلنَّسْقِ) بِفَتْحِ النُّونِ، وَسُكُونِ
 السِّينِ لُغَةً فِي فَتْحِهَا، أَي إِعْرَابٌ مَا يَلِيهَا عَطْفُ النَّسْقِ (جُلُّهُمْ) أَي مُعْظَمُ النَّحْوِيِّينَ، وَهُوَ مَبْتَدَأٌ،
 خَبَرُهُ قَوْلُهُ: (حَظْلٌ) بِالْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ، أَي مَنَعُ.

وَالْمَعْنَى: أَنَّ الْبَصْرِيِّينَ مَنَعُوا كَوْنَهُ عَطْفٍ نَسْقٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْرَفُ عَاطِفٌ يَصْلُحُ لِلْسُقُوطِ دَائِمًا،

ولا يُعرف عاطف ملازم لعطف الشيء على مرادفه، وخالف في ذلك الكوفيون، وصاحب المستوفى^(١)، و«المفتاح»^(٢).

قاعدة مهمة

إذا وقعت «أي» بعد «تقول»، وقبل فعل مُسند للضمير، حُكي للضمير، نحو: تقول: استكتمته الحديث، أي سألته كتماناً، يقال ذلك بضم التاء، ولو جئت بـ«إذا» مكان «أي» فتحت التاء، فقلت: «إذا سألته»؛ لأن «إذا» ظرف لـ«تقول»، وقد نظم ذلك بعضهم، فقال [من البسيط]:

إِذَا كَنَيْتَ بِـ«أَيِّ» فِعْلاً تُفْسِرُهُ فَضُمَ تَاءُكَ فِيهِ ضَمُّ مُعْتَرِفٍ

وَإِنْ تَكُنْ بِـ«إِذَا» يَوْمًا تُفْسِرُهُ فَفَتْحَةُ التَّاءِ أَمْرٌ غَيْرُ مُخْتَلِفٍ

ولما أنهى الكلام على «أي» المحققة، شرع يبين «أي» المشددة، فقال:

١٥٤- «أَيِّ» بِفَتْحِ الْهَمْزِ وَالتَّشْدِيدِ جَا اسْمًا مِنَ الْأَوْجِهِ خَمْسًا أَلْتَجَا

١٥٥- شَرْطًا وَمَوْضُولًا وَالْإِسْتِفْهَامَا وَصِفَةً وَوُضْلَةً تَمَامًا

«أَيِّ» مبتدأ خبره جملة «جا» (بِفَتْحِ الْهَمْزِ وَالتَّشْدِيدِ) لياؤه (جا اسماً) أي ليس حرفاً (من الْأَوْجِه) أي المعاني، متعلق بـ«أنتج» (خَمْسًا) مفعول مقدم لـ«أنتج» أيضاً.

تنبيه:

إنما ذُكر العدد مع أن المعدود، وهو المعنى المذكور؛ لأن القاعدة في تأنيث العدد مع المذكور، وتذكيره مع المؤنث، إنما هو إذا وقع المعدود بعد العدد تمييزاً، أما إذا حذف، كحديث مسلم: «من صام رمضان، ثم أتبعه ستاً من شوال...» الحديث، أو تقدّم، كهذا المثال، وكقولك: مسائل ست، ورجال تسعة، فيجوز الوجهان، فتنبّه لهذه القاعدة، فإنها مهمة جداً. والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل.

(١) «المستوفى» كتاب في النحو للقاضي كمال الدين، علي بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرخان.

(٢) «مفتاح العلوم» كتاب للسكاكي المتوفى سنة (٦٢٦هـ) وهو كتاب يتناول بإيجاز علوم الصرف، والنحو، والمعاني، والبيان، والبديع، والعروض، والقافية.

وقوله: (أَلْتَجَا) بالبناء للفاعل، والألف للإطلاق، أي أفاد خمسة معانٍ (شَرْطًا) بدل من «خمسًا»، يعني أن أول الخمسة أن تكون شرطاً، نحو قوله **عَلَّكَ**: «أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى» [الإسراء: الآية ١١٠] (وَمَوْضُولًا) نحو قوله تعالى: «ثُمَّ لَنَزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْهَمَّ أَشَدُّ» [مریم: الآية ٦٩] الآية، التقدير: لنزعن الذي هو أشد، قاله سيبويه، وخالفه الكوفيون، وجماعة من البصريين؛ لأنهم يرون أن «أَيًّا» الموصولة معربة دائماً كالشرطية والاستفهامية، قال الزجاج: ما تبين لي أن سيبويه غلط إلا في موضعين: هذا أحدهما، فإنه يُسَلَّم أنها تعرب إذا أُفردت، فكيف يقول بينائها إذا أُضيفت؟ وقال الجرمي: خرجت من البصرة، فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكة أحداً يقول: «لأضربن أيهم قائم» بالضم انتهى.

وزعم هؤلاء أنها في الآية استفهامية، وأنها مبتدأ، و«أشد» خبر، ثم اختلفوا في مفعول «نزع»، فقال الخليل: محذوف، والتقدير: لنزعن الفريق الذي يقال فيهم: أيهم أشد. وقال يونس: هو الجملة، وعلقت «نزع» عن العمل كما في قوله تعالى: «لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى» [الكهف: الآية ١٢] الآية. وقال الكسائي والأخفش: كل شيعه، و«من» زائدة، وجملة الاستفهام مستأنفة، وذلك على قولهما في جواز زيادة «من» في الإيجاب.

قال ابن هشام: ويرد أقوالهم أن التعليق مختص بأفعال القلوب، وأنه لا يجوز لأضربن الفاسق بالرفع بتقدير: الذي يقال فيه: هو الفاسق، وأنه لم يثبت زيادة «من» في الإيجاب، وقول الشاعر [من المتقارب]:

إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَهْلِهِمْ أَفْضَلُ

يُرَوى بضم «أَيِّ»، وحروف الجر لا تعلق، ولا يجوز حذف المجرور، ودخول الجار على معمول صلاته، ولا يُستأنف ما بعد الجار.

وجوز الزمخشري وجماعة كونها موصولة مع أن الضمة إعراب، فقدروا متعلق النزع من كل شيعه، وكأنه قيل: لنزعن بعض كل شيعه، ثم قُدِّر أنه سئل: من هذا البعض؟ فقيل: هو الذي هو (١) هو أبو الحسين، سليمان بن محمد، الأندلسي من مالقة، كان بصيراً بالنحو والأدب، مات سنة (٥٢٨هـ).

أشدّ، ثم حُذِفَ المبتدآن المَكْتَبَانِ للموصول.

قال ابن هشام: وفيه تعسف ظاهر، ولا أعلمهم استعملوا «أَيَّا» الموصولة مبتدأ، وسيأتي ذلك عن ثعلب.

وزعم ابن الطراوة^(١) أن «أَيَّا» مقطوعة عن الإضافة، فلذلك بُنيت، وأن «هم أشد» مبتدأ وخبر، وهذا باطلٌ برسم الضمير متصلاً بـ«أَيَّ»، والإجماع على أنها إذا لم تُضف كانت معربة. وزعم ثعلب أن «أَيَّا» لا تكون موصولة أصلاً، وقال: لم يُسمع: أيهم هو فاضل جاءني بتقدير الذي هو فاضل جاءني.

(وَالْأَسْتِفْهَامَا) نحو قوله **وَعَجَلْ**: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا﴾ [التوبة: الآية ١٢٤] ، وقوله: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: الآية ١٨٥] ، وقد تُخَفَّفُ، كقوله [من الطويل]:

تَنْظَرْتُ نَصْرًا وَالسَّمَائِينَ أَتَاهُمَا عَلَيَّ مِنَ الْغَيْثِ اسْتَهَلَّتْ مَوَاطِرُهُ
(وَصِفَةُ) هي الدَّالَّةُ عَلَى مَعْنَى الْكَمَالِ، فَتَقَعُ صِفَةً لِلنَّكَرَةِ، نَحْوُ: زَيْدٌ رَجُلٌ أَيْ رَجُلٌ، أَيْ
كَامِلٌ فِي صِفَاتِ الرِّجَالِ، وَحَالًا لِلْمَعْرِفَةِ، كَمَرَرْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ أَيْ رَجُلٍ.

(وَوُضِلَّةٌ) بضم الواو، وسكون الصاد، أي يتوصَّل بها إلى نداء ما فيه «أل»، نحو: يا أيُّها الرجل، وزعم الأخفش أن «أيُّا» لا تكون وُضِلَّة، وأن «أيُّا» هذه هي الموصولة حُذِف صدر صلتها، وهو العائد، والمعنى: يا من هو الرجل.

ورُدُّ بأنه ليس لنا عائد يجب حذفه، ولا موصول التَّزَم كون صلته جملة اسمية. وله أن يُجيب
عنهما بأن «ما» في قولهم: لا سيِّما زيد بالرفع كذلك.

وزاد قسمًا، وهو أن تكون نكرة موصوفة، نحو مررت بأبيّ معجبٍ لك، كما يقال: مررت بمن معجب لك، وهذا لم يُسمع.

وقوله: (تَمَامًا) كمل به البيت، أي خذه ذا تمام.

تنبیه

لا تكون «أيّ» غير مذكور معها مضاف إليها البتة إلا في النداء والحكاية، يقال: «جاءني

رجل» فتقول: «أَيُّ يا هذا»، و«جاءني رجلان»، فتقول: «أَيَّان»، و«جاءني رجال»، فتقول: «أَيُّون».

تنبیه آخر

قول أبي الطيب [من الخفيف]:

أَيَّ يَوْمٍ سَرَزْتَنِي بِوِصَالٍ لَمْ تَرْغُبِي ثَلَاثَةً بِضُدِّهِ
ليست فيه «أي» موصولة؛ لأن الموصولة لا تضاف إلا إلى المعرفة، وقال أبو علي في «التذكرة»
في قوله [من الكامل]:

أَرَأَيْتَ أَيُّ سَوَالِفٍ وَخُذُودٍ بَرَزَتْ لَنَا بَيْنَ اللَّوَى فَرْزُودٍ
لا تكون «أي» فيه موصولة؛ لإضافتها إلى نكرة. انتهى. ولا شرطية؛ لأن المعنى حينئذ إن
سررتني يوماً بوصالك آمنتني ثلاثة أيام من صدودك، وهذا عكس المعنى المراد، وإنما هي
للاستفهام الذي يراد به النفي، كقولك لمن ادّعى أنه أكرمك: «أي يوم أكرمتني؟» والمعنى ما
سررتني يوماً بوصالك إلا روعتني ثلاثة بصدودك، والجملة الأولى مستأنفة قُدِّمَ ظرفها؛ لأن له
الصدر، والثانية إما في موضع جر صفة لوصال على حذف العائد، أي لم ترعني بعده كما حُذف
في قوله تعالى: ﴿وَأَنْتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْرِي نَفْسٌ﴾ [البقرة: الآية ٤٨] الآية، أو نصب حالاً من فاعل
«سررتني» أو مفعوله، والمعنى: أي يوم سررتني غير رائع لي، أو غير مروع منك، وهي حال مقدرة
مثلها في قوله تعالى: ﴿طَبِئْتُمْ فَأَدْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ [الزمر: الآية ٧٣]، أو لا محل لها على أن تكون
معطوفة على الأولى بفاء محذوفة كما قيل في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ
يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً قَالُوا أَنْتَخِذْنَا هُزُؤًا قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ﴾^(١) [البقرة: الآية ٦٧] الآية، وكذا في بقية
الآية، وفيه بُعْثٌ، والمحققون في الآية على أن الجمل مستأنفة بتقدير فما قالوا له؟ فما قال لهم؟ ومن
روى «ثلاثة» بالرفع لم يجز عنده كون الحال من فاعل «سررتني»؛ لخلو «ترعني» من ضمير ذي
الحال. والله أعلم بالصواب.

(١) أي فقال: أعوذ بالله.

ولما أنهى الكلام على «أي» شرع يبين «إذ»، فقال:

١٥٦. (وإذ) على أربعة الأوجه قد أتت سماً للزمن الماضي ورذ
 ١٥٧. ظرفاً ومفعولاً به وبدلاً منه وجراً بمضاف مائلاً
 ١٥٨. والثاني أن تجيء للمستقبل والثالث التعليل للمعلل
 ١٥٩. ثم المفاجأة فيها رابع عقيب «بينما» و«بيننا» واقع
 ١٦٠. ظرف زمان أو مكان أو أتت زائدة فالخلف في الكل ثبت
 (وإذ) مبتدأ، خبره «أتت» (على أربعة الأوجه) من إضافة الصفة إلى الموصوف، أي على الأوجه الأربعة، وهو متعلق بـ (قد أتت) أي وردت عن العرب (سماً) بضم السين لغة في الاسم؛ إذ فيها لغات أوصلها بعضهم إلى ثمانين عشرة لغة، ونظمها بقوله [من الطويل]:
 سِمٌ سِمَةٌ واسمٌ سَمَاءٌ كَذَا سَمًا سَمَاءٌ بِثَلَاثٍ لِأَوَّلِ كُلِّهَا
 (لِلزَمَنِ الْمَاضِي) متعلق بـ (ورذ) والجملة صفة «سما».

والمعنى: أن «إذ» وردت عن العرب اسماً للزمان الماضي، ولها أربعة استعمالات، أحدها أن تكون (ظرفاً) وهو الغالب، نحو قوله تعالى: ﴿فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [التوبة: الآية ٤٠] الآية (و) الثاني أن تكون (مفعولاً به) نحو قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَرَكُمْ﴾ [الأعراف: الآية ٨٦] الآية، والغالب على المذكورة في أوائل القصص في التنزيل أن تكون مفعولاً به بتقدير «اذكر»، نحو: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ﴾ [البقرة: الآية ٣٠]، و﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَكَةِ﴾ [البقرة: الآية ٣٤]، و﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمْ الْبَحْرَ﴾ [البقرة: ٥٠].

وبعض المعربين يقول في ذلك: إنه ظرف لـ «اذكر» محذوفاً، وهذا وهم فاحش؛ لاقتضائه حينئذ الأمر بالذكر في ذلك الوقت، مع أن الأمر للاستقبال، وذلك الوقت قد مضى قبل تعلق الخطاب بالمكلفين متاً، وإنما المراد ذكر الوقت نفسه، لا الذكر فيه. فتنبه.

(و) الثالث أن تكون (بدلاً منه) أي من المفعول، نحو: ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذْ أَنْبَذَتْ﴾ [مريم: الآية ١٦] الآية، فـ «إذ» بدا اشتغال من «مريم» على حدّ البدل في ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ

الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: الآية ٢١٧] الآية.

وأما قوله تعالى: ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ﴾ [المائدة: الآية ٢٠] الآية فيحتمل كون «إذ» فيه ظرفاً للنعمة، وكونها بدلاً منها.
 والرابع ما أشار إليه بقوله:

(وَجَرٌّ) بالبناء للمفعول (بمضاف مائلاً) أي شابه «إذ» في كونه اسم زمان.

والمعنى: أن الرابع من معاني «إذ» أن يكون مضافاً إليها اسم زمان، صالح للاستغناء عنه، نحو يومئذ، وحينئذ، أو غير صالح له، نحو قوله تعالى: ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: الآية ٨] الآية. وذهب الجمهور إلى أن «إذ» لا تقع إلا ظرفاً، أو مضافاً إليها، وأنها في نحو: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا﴾ [الأعراف: الآية ٨٦] ظرف لمفعول محذوف، أي واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم قليلاً، وفي نحو ﴿إِذْ أَنْبَذَتْ﴾ [مريم: الآية ١٦] ظرف لمضاف إلى مفعول محذوف، أي واذكر قصة مريم.

قلت: هذا الذي قاله الجمهور هو الأرجح؛ لورود التصريح بالمفعول في قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءَ﴾ [آل عمران: الآية ١٠٣] الآية. والله تعالى أعلم.
 ومن الغريب^(١) أن الزمخشري قال في قراءة بعضهم: ﴿لِمَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا﴾ الآية: إنه يجوز أن يكون التقدير منه إذ بعث، وأن تكون «إذ» في محل رفع كـ «إذا» في قولك: «أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائماً»، أي لمن مَنَّ الله على المؤمنين وقت بعثه. انتهى.

قال ابن هشام: فمقتضى هذا الوجه أن «إذ» مبتدأ، ولا نعلم بذلك قائلاً، ثم تنظيره بالمثال غير مناسب؛ لأن الكلام في «إذ» لا في «إذا»، وكان حقه أن يقول: إذ كان لأنهم يُقدِّرون في هذا المثال ونحوه «إذ» تارة، و«إذا» أخرى بحسب المعنى المراد، ثم ظاهره أن المثال يُتَكَلَّمُ به هكذا،

(١) قيل: لا غرابة فيه؛ لأن العلماء اتفقوا على أنها ظرف مُتَصَرِّفٌ، وقد تخرج إلى غيره كالإضافة، أو إلى المفعولية، أو البدلية، فلا مانع من جعلها مبتدأ، ولا يحتاج لسماع هذا النوع بخصوصه من العرب. «دسوقي» ج ١ ص ٢٢١.

والمشهور أن حذف الخبر في ذلك واجب، وكذلك المشهور أن «إذا» المقدرة في المثال في موضع نصب، ولكن جوز عبد القاهر^(١) كونها في موضع رفع تمسكاً بقول بعضهم: «أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة» بالرفع، فقياس الزمخشري «إذ» على «إذا»، والمبتدأ على الخبر. والله تعالى أعلم.

(وَالثَّانِ) من أوجه «إذ» الأربعة (أَنْ تَجِيءَ لِلْمُسْتَقْبَلِ) أي أن تكون اسماً للزمن المستقبل، نحو قوله ﷻ: ﴿يَوْمَئِذٍ تُخَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة: ٤]، والجمهور لا يثبتون هذا القسم، ويجعلون الآية من باب قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾ [الكهف: ٩٩]، أي من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع.

وقد يُحتج بغيرهم بقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الْأَغْلُلُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾ الآية [غافر: ٧٠-٧١]، فإن ﴿يَعْلَمُونَ﴾ [غافر: ٧٠-٧١] مستقبل لفظاً ومعنى؛ لدخول حرف التنفيس عليه، وقد عمل في «إذ»، فيلزم أن يكون بمنزلة «إذا».

(وَالثَّالِثُ) من معانيها (التَّعْلِيلُ لِلْمُعَلَّلِ) أي إفادتها التعليل للشيء الذي تذكر له العلة، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْكُرُ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [الزخرف: ٣٩]، أي ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب؛ لأجل ظلمكم في الدنيا.

وهل هذه حرف بمنزلة لام العلة، أو ظرف، والتعليل مستفاد من قوة الكلام، لا من اللفظ، فإنه إذا قيل: ضربته إذ أساء، وأريد بـ«إذ» الوقت اقتضى ظاهر الحال أن الإساءة سبب الضرب، قولان، وإنما يرتفع السؤال على القول الأول، فإنه لو قيل: لن ينفعكم اليوم وقت ظلمكم الاشتراك في العذاب، لم يكن التعليل مستفاداً؛ لاختلاف زمني الفعلين.

ويبقى إشكال في الآية^(٢)، وهو أن «إذ» لا تُبدل من «اليوم»؛ لاختلاف الزمانين، ولا تكون ظرفاً لـ«ينفع»؛ لأنه لا يعمل في ظرفين، ولا لـ«مشتركون»؛ لأن معمول خبر الأحرف الخمسة لا

(١) هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، إمام البلاغيين، عالم بالنحو واللغة، له «دلائل الإعجاز»، و«أسرار البلاغة»، وغيرهما، مات سنة (٤٧١هـ).

(٢) سيأتي إجابة ابن هشام رحمه الله عن هذا الإشكال.

يتقدم عليها، ولأن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول، ولأن اشتراكهم في الآخرة، لا في زمان ظلمهم.

ومما حملوه على التعليل قوله تعالى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَذَا إِنْكَ قَدِيرٌ﴾ [الأحقاف: الآية ١١]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَغْرَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأَوْوَا إِلَى الْكَهْفِ﴾ [الكهف: الآية ١٦] الآية، وقوله [من البسيط]:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ
وقول الأعشى [من المنسرح]:

إِنْ مَحَلًّا وَإِنْ مُرْتَحَلًّا وَإِنْ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلًا
أي إن لنا حلولاً في الدنيا، وإن لنا ارتحالاً عنها إلى الآخرة، وإن في الجماعة الذين ماتوا قبلنا إمهالاً لنا؛ لأنهم مضوا قبلنا، وبقينا بعدهم، وإنما يصح ذلك كله على القول بأن «إذ» التعليلية حرف كما قدمنا، والجمهور لا يثبتون هذا القسم.

وقال أبو الفتح: راجعت أبا علي مراراً في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾ [الزخرف: الآية ٣٩] الآية، مستشكلاً إبدال «إذ» من «اليوم»، فأخر ما تحصل منه أن الدنيا والآخرة متصلتان، وأنهما في حكم الله تعالى سواء، فكان اليوم ماض، أو كأن «إذ» مستقبلة. انتهى.

وقيل: المعنى: إذ ثبت ظلمكم. وقيل: التقدير بعد إذ ظلمتم، وعليهما أيضاً فـ«إذ» بدل من «اليوم»، وليس هذا التقدير مخالفاً لما قلناه في ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْنَاكُمْ﴾ [آل عمران: الآية ٨]؛ لأن المدعى هناك أنها لا يُستغنى عن معناها كما يجوز الاستغناء عن «يوم» في يومئذ؛ لأنها لا تُحذف لدليل، وإذا لم تقدر «إذ» تعليلًا فيجوز أن تكون «أن» وصلتها تعليلًا، والفاعل مستتر راجع إلى قولهم: ﴿يَلَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بَعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ﴾ [الزخرف: الآية ٣٨] أو إلى القرين، ويشهد لهما قراءة بعضهم: ﴿إِنَّكُمْ﴾ بالكسر على الاستئناف. هذا كله تحقيق ابن هشام رحمه الله.

قلت: حاصل ما أجاب به عن استشكال الآية أربعة أجوبة: [الأول]: أن «إذ» حرف تعليل. [الثاني]: ما ذكره عن أبي علي. [الثالث]: أن يُقدَّر «ثبت» بعد «إذ». [الرابع]: تقدير «بعد» قبل «إذ»، وأوضحها أولها. والله تعالى أعلم.

والمشهور أن حذف الخبر في ذلك واجب، وكذلك المشهور أن «إذا» المقدرة في المثال في موضع نصب، ولكن جوز عبد القاهر^(١) كونها في موضع رفع تمسكاً بقول بعضهم: «أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة» بالرفع، فقام الزمخشري «إذ» على «إذا»، والمبتدأ على الخبر. والله تعالى أعلم.

(وَالثَّانِ) من أوجه «إذ» الأربعة (أَنْ تَجِيءَ لِلْمُسْتَقْبَلِ) أي أن تكون اسماً للزمن المستقبل، نحو قوله ﷺ: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة: ٤]، والجمهور لا يشتون هذا القسم، ويجعلون الآية من باب قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾ [الكهف: ٩٩]، أي من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع.

وقد يُحتج لغيرهم بقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذْ الْأَغْلُلُ فِيَّ اعْتَفَقَهُمْ﴾ الآية [غافر: ٧١-٧٠]، فإن ﴿يَعْلَمُونَ﴾ [غافر: ٧١-٧٠] مستقبل لفظاً ومعنى؛ لدخول حرف التنفيس عليه، وقد عمل في «إذ»، فيلزم أن يكون بمنزلة «إذا».

(وَالثَّالِثُ) من معانيها (التَّعْلِيلُ لِلْمُعَلَّلِ) أي إفادتها التعليل للشيء الذي تذكر له العلة، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ أَلْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْتُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [الزخرف: ٣٩]، أي ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب؛ لأجل ظلمكم في الدنيا.

وهل هذه حرف بمنزلة لام العلة، أو ظرف، والتعليل مستفاد من قوة الكلام، لا من اللفظ، فإنه إذا قيل: ضربته إذ أساء، وأريد بـ«إذ» الوقت اقتضى ظاهر الحال أن الإساءة سبب الضرب، قولان، وإنما يرتفع السؤال على القول الأول، فإنه لو قيل: لن ينفعكم اليوم وقت ظلمكم الاشتراك في العذاب، لم يكن التعليل مستفاداً؛ لاختلاف زمني الفعلين.

ويبقى إشكال في الآية^(٢)، وهو أن «إذ» لا تُبدل من «اليوم»؛ لاختلاف الزمانين، ولا تكون ظرفاً لـ«ينفع»؛ لأنه لا يعمل في ظرفين، ولا لـ«مشترون»؛ لأن معمول خبر الأحرف الخمسة لا

(١) هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، إمام البلاغين، عالم بالنحو واللغة، له «دلائل الإعجاز»، و«أسرار البلاغة»، وغيرهما، مات سنة (٤٧١هـ).

(٢) سيأتي إجابة ابن هشام رحمه الله عن هذا الإشكال.

يتقدّم عليها، ولأن معمول الصلة لا يتقدّم على الموصول، ولأن اشتراكهم في الآخرة، لا في زمان ظلمهم.

ومما حملوه على التعليل قوله تعالى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَمَسَّ قُلُوبَهُمْ هَذَا يَوْمُ الْقِيَامِ﴾ [الأحقاف: الآية ١١]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَعَزَّلْنَاهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأَوْرَأَ إِلَى الْكَهْفِ﴾ [الكهف: الآية ١٦] الآية، وقوله [من البسيط]:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِنْهُمْ بَشَرٌ
وقول الأعشى [من المنسرح]:

إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مُرْتَحَلًا وَإِنَّ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلًا
أي إن لنا حلولا في الدنيا، وإن لنا ارتحالا عنها إلى الآخرة، وإن في الجماعة الذين ماتوا قبلنا إمهالاً لنا؛ لأنهم مضوا قبلنا، وبقينا بعدهم، وإنما يصح ذلك كله على القول بأن «إذ» التعليلية حرف كما قدمنا، والجمهور لا يشتون هذا القسم.

وقال أبو الفتح: راجعت أبا علي مراراً في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ أَلْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾ [الزخرف: الآية ٣٩] الآية، مستشكلاً إبدال «إذ» من «اليوم»، فأخر ما تحصل منه أن الدنيا والآخرة متصلتان، وأنهما في حكم الله تعالى سواء، فكأن اليوم ماض، أو كأن «إذ» مستقبلة. انتهى.

وقيل: المعنى: إذ ثبت ظلمكم. وقيل: التقدير بعد إذ ظلمتم، وعليهما أيضاً فـ«إذ» بدل من «اليوم»، وليس هذا التقدير مخالفاً لما قلناه في ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: الآية ٨]؛ لأن المدعى هناك أنها لا يُستغنى عن معناها كما يجوز الاستغناء عن «يوم» في يومئذ؛ لأنها لا تُحذف لدليل، وإذا لم تقدر «إذ» تعليلًا فيجوز أن تكون «أن» وصلتها تعليلًا، والفاعل مستتر راجع إلى قولهم: ﴿يَلَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بَعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ﴾ [الزخرف: الآية ٣٨] أو إلى القرين، ويشهد لهما قراءة بعضهم: ﴿إِنَّكُمْ﴾ بالكسر على الاستئناف. هذا كله تحقيق ابن هشام رحمه الله.

قلت: حاصل ما أجاب به عن استشكال الآية أربعة أجوبة: [الأول]: أن «إذ» حرف تعليل. [الثاني]: ما ذكره عن أبي علي. [الثالث]: أن يُقدّر «ثَبَّتَ» بعد «إذ». [الرابع]: تقدير «بعد» قبل «إذ»، وأوضحها أولها. والله تعالى أعلم.

(ثُمَّ الْمَفْاجَأَةُ فِيهَا زَائِعٌ) أي الدلالة على معنى المفاجأة هو المعنى الرابع لـ «إذ»، وقوله: (عَقِيبٌ) تقدم أن الأفضح «عقب» بدون ياء، وهو ظرف لواقع (بَيْنَمَا وَبَيْنًا) واقع أي حاصل. وحاصل المعنى: أن الرابع من معاني «إذ» أن تكون للمفاجأة، نص على ذلك سيبويه، وهي الواقعة بعد «بينًا»، أو «بينما»، كقوله [من البسيط]:

اسْتَقْدِرَ اللَّيْلَ خَيْرًا وَارْضَيْتُ بِهِ فَبَيْنَمَا الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ
وقوله: (ظَرْفُ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ) معمول لمحذوف، أي قيل: هي ظرف زمان، أو مكان (أَوْ أَتَتْ) حال كونها (زَائِدَةٌ) هي المؤكدة (فَاخْتَلَفُ فِي الْكُلِّ ثَبَتٌ) مبتدأ وخبر، أي اختلاف النحاة في هذه المعاني كلها ثابت.

وحاصل المعنى: أنهم اختلفوا في «إذ» هذه هل هي ظرف مكان، أو زمان، أو حرف بمعنى المفاجأة، أو حرف توكيد، أي زائدة، أقوال؟

وعلى القول بالظرفية فقال ابن جني: عاملها الفعل الذي بعدها؛ لأنها غير مضافة إليه، وعامل «بينًا وبينما» محذوف يفسره الفعل المذكور. وقال الشلوين: «إذ» مضافة إلى الجملة، فلا يعمل فيها الفعل، ولا في «بينًا وبينما»؛ لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف، ولا فيما قبله، وإنما عاملها محذوف يدل عليه الكلام، و«إذ» بدل منهما. وقيل: العامل ما يلي «بين» بناءً على أنها مكفوفة عن الإضافة إليه كما يعمل تالي اسم الشرط فيه. وقيل: «بين» خبر لمحذوف، وتقدير قولك: بينما أنا قائم إذ جاء زيد: بين أوقات قيامي مجيء زيد، ثم محذوف المبتدأ مدلولاً عليه بـ «جاء زيد». وقيل: مبتدأ، و«إذ» خبره، والمعنى: حين أنا قائم حين مجيء زيد.

تنبيه:

ذكر لـ «إذ» لا بقيد كونها للمفاجأة معنيان آخران:

[أحدهما]: التوكيد، وذلك بأن تُحمَل على الزيادة، قاله أبو غبيدة، وتبعه ابن قتيبة^(١)، وحَمَلَا

(١) هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، من أئمة الأدب، وأعلام المصنفين، له «أدب الكاتب»، وغيره، مات سنة (٢٧٦هـ).

عليه آيات، منها: قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ﴾ [البقرة: الآية ٣٠] الآية. [والثاني]: التحقيق كـ «قد»، وحملت عليه الآية. قال ابن هشام: وليس القولان بشيء. واختار ابن السجري أنها تقع زائدة بعد «بينًا» و«بينما» خاصة، قال: لأنك إذا قلت: «بينما أنا جالس إذ جاء زيد» فقد رتبتها غير زائدة أعملت فيها الخبر، وهي مضافة إلى جملة «جاء زيد»، وهذا الفعل هو الناصب لـ «بين»، فيعمل المضاف إليه فيما قبل المضاف. انتهى. وقد مضى كلام النحويين في توجيه ذلك وعلى القول بالتحقيق في الآية فالجملة معترضة بين الفعل والفاعل. والله تعالى أعلم.

ولما كان من أحكام «إذ» لزوم الإضافة إلى الجمل ذكره بقوله:

١٦١- (تَلْزَمُ «إِذْ» إِضَافَةً إِلَى الْجُمْلَةِ أَسْمِيَّةً أَوْ غَيْرَهَا أَوْ الْبَدَلِ)
(تَلْزَمُ «إِذْ») فعل وفاعله، وقوله: (إِضَافَةً) مفعوله (إِلَى الْجُمْلَةِ) متعلق بـ «إِضَافَةً» (أَسْمِيَّةً) أي سواء كانت جملة اسمية (أَوْ غَيْرَهَا) غير الاسمية، وهي الجملة الفعلية.

وحاصل المعنى بإيضاح: أن «إذ» تلزم الإضافة إلى جملة، إما اسمية، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قِلِيلٌ﴾ [الأنفال: الآية ٢٦] الآية، أو فعلية، فعلها ماضٍ لفظاً ومعنى، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ﴾ [البقرة: الآية ٣٠] الآية، ﴿وَإِذْ أَبْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ [البقرة: الآية ١٢٤]، ﴿وَإِذْ عَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [آل عمران: الآية ١٢١]، أو فعلية فعلها ماضٍ معنى، لا لفظاً، نحو ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ﴾ [البقرة: الآية ١٢٧]، ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنفال: الآية ٣٠]، ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: الآية ٣٧].

وقد اجتمعت الثلاثة في قوله تعالى: ﴿إِلَّا نُنصِرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ﴾ [التوبة: الآية ٤٠].

الأولى ظرف لـ «نصره»، والثانية بدل منها، والثالثة قيل: بدل ثانٍ، وقيل: ظرف لـ ﴿ثَانِيَ﴾ ^{أَثْنَيْنِ} [التوبة: الآية ٤٠]، وفيهما، وفي إبدال الثانية نظراً؛ لأن الزمن الثاني والثالث غير الأول، فكيف يُبدلان منه؟ ثم لا يُعرف أن البدل يتكرر إلا في بدل الإضراب، وهو ضعيف، لا يُحمل

عليه التنزيل، ومعنى «ثأفك أثنين» [الثوبة: الآية ٤٠] واحد من اثنين، فكيف يعمل في الظرف، وليس فيه معنى فعل؟.

وقد يجاب بأن تقارب الأزمنة ينزلها منزلة المتحدة، أشار إلى ذلك أبو الفتح في «المحتسب»^(١)، والظرف يتعلق بوهم الفعل، وأيسر روائحه.

تنبيه:

قد يُحذف أحد شطري الجملة، فيظن من لا خبرة له أنها أضيفت إلى المفرد، كقوله [من البسيط]:

هَلْ تَرْجِعُنَّ لَيْلًا قَدْ مَضَيْنَ لَنَا
وَالْعَيْشُ مُنْقَلِبٌ إِذْ ذَاكَ أَفْتَانَا
والتقدير: إذ ذاك كذلك.

وقال الأخطل [من البسيط]:

كَانَتْ مَنَازِلُ أَلْفٍ عَهْدَتْهُمْ
إِذْ نَحْنُ إِذْ ذَاكَ دُونَ النَّاسِ إِخْوَانًا
«ألف» بضم الهمزة جمع ألف بالمد، مثل كافر وكفار، و«نحن» و«ذاك» مبتدآن، حُذف خبراهما، والتقدير عهدتهم إخوانًا إذ نحن متآلفون إذ ذاك كائن، ولا تكون «إذ» الثانية خبرًا عن «نحن»؛ لأنه زمان، و«نحن» اسم عين، بل هي ظرف للخبر المقدر، و«إذ» الأولى ظرف لـ«عهدتهم»، و«دون» إما ظرف له، أو للخبر المقدر، أو لحال من «إخوانا» محذوفة، أي متصافين دون الناس، ولا يمنع ذلك تنكير صاحب الحال؛ لتأخره فهو كقوله [من مجزؤ الوافر]:

لَيْلَةً مُوحِشًا طَلَلُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ

ولا كونه اسم عين؛ لأن «دون» ظرف مكان لا زمان، والمشار إليه بـ«ذاك» التجاوز المفهوم من الكلام.

وقالت الخنساء^(٢) [من المتقارب]:

(١) «المحتسب» كتاب لابن جني في تبين وجوه شواذ القراءات، والإيضاح عنها.

(٢) هي تماضر بنت عمرو السلمية من أشهر نساء العرب، اشتهرت في جاهليتها برثائها لأخيها صخر، وفي إسلامها باعتزازها باستشهاد أولادها في القادسية، ماتت سنة (٢٤هـ).

كَأَنَّ لَمْ يَكُونُوا جَمَى يُتَّقَى إِذِ النَّاسُ إِذْ ذَاكَ مَنْ عَزَبَ
«إذ» الأولى ظرف لـ«يُتَّقَى»، أو لـ«جَمَى»، أو لـ«يَكُونُوا» إن قلنا: إن لـ«كان» الناقصة مصدرًا، والثانية ظرف لـ«بَزَّ»، و«من» مبتدأ موصول لا شرط؛ لأن «بَزَّ» عامل في «إذ» الثانية، ولا يعمل ما في حيز الشرط فيما قبله عند البصريين، و«بَزَّ» خبر «من»، والجملة خبر «الناس»، والعائد محذوف، أي من عز منهم، كقولهم: «السمن منون بدرهم»، ولا تكون «إذ» الأولى ظرفًا لـ«بَزَّ»؛ لأنه جزء الجملة التي أضيفت «إذ» الأولى إليها، ولا يعمل شيء من المضاف إليه في المضاف، ولا «إذ» الثانية بدل من الأولى؛ لأنها إنما تكمل بما أضيفت إليه، ولا يتبع اسم حتى يكمل، ولا تكون خبرًا عن «الناس»؛ لأنها زمان، و«الناس» اسم عين، و«ذاك» مبتدأ محذوف الخبر، أي كائن، وعلى ذلك فقس.

وقد تحذف الجملة كلها للعلم بها، ويعوّض عنها التنوين، وتكسر الذال لالتقاء الساكنين، وإليه أشار بقوله:

(أَوِ الْبَدَلُ) بالنصب عطفًا على «إضافة»، يعني أن «إذ» إذا لم تُضف إلى الجملة تلزم بدلها، وهو التنوين، كحينئذ، ويومئذ.

وحاصل المعنى بإيضاح: أنه قد تحذف الجملة المضاف إليها «إذ» كلها، ويعوّض عنها التنوين، وتكسر الذال؛ لالتقاء الساكنين، نحو قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَقَرِّحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الزوم: الآية ٤]، وزعم الأخفش أن «إذ» في ذلك معربة؛ لزوال افتقارها إلى الجملة، وأن الكسرة إعراب؛ لأن «يوم» مضاف إليها.

وثُعِّبَ بأن بناءها لوضعها على حرفين، وبأن الافتقار باق في المعنى، كالموصول تحذف صلته لدليل، كقوله [من مجزؤ الكامل]:

نَحْنُ الْأُولَى فَاجْمَعْ جُمُوعَكَ ثُمَّ وَجَّهْهُمْ إِلَيْنَا
أي نحن الأولى عُرفوا بالشجاعة، وبأن العوض ينزل منزلة المعوّض عنه، فكأن المضاف إليه مذكور:

وبقوله [من الوافر]:

نَهَيْتُكَ عَنْ طَلَابِكَ أُمَّ عَمْرٍو بِعَافِيَةٍ وَأَنْتَ إِذْ صَحِيحٌ
فَأَجَابَ عَنْ هَذَا بِأَنَّ الْأَصْلَ حَيْثُذُ، ثُمَّ حُذِفَ الْمُضَافُ، وَبَقِيَ الْجُزْءُ، كَقِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ ﴿وَاللَّهُ
يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ [الأنفال: الآية ٦٧] بِجَزْءِ «الْآخِرَةِ» أَي: ثَوَابِ الْآخِرَةِ.

تنبيه:

قال ابن هشام رحمه الله: أُضِفَتْ «إِذَا» إِلَى الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ، فَاحْتَمَلَتِ الظَّرْفِيَّةَ وَالتَّعْلِيلِيَّةَ فِي
قَوْلِ الْمُتَنَبِّي [من الكامل]:

أَمِنْ أَرْذِيَارِكَ فِي الدُّجَى الرُّقْبَاءُ إِذْ حَيْثُ كُنْتُ مِنَ الظَّلَامِ ضِيَاءُ
وَشَرَحَهُ أَنْ «أَمِنْ» فَعْلٌ مَاضٍ فَهُوَ مَفْتُوحٌ الْآخِرَ لَا مَكْسُورَهُ، عَلَى أَنَّهُ حَرْفٌ جَزْءٌ كَمَا تَوَهَّمُ
شَخْصٌ ادَّعَى الْأَدَبَ فِي زَمَانِنَا وَأَصْرَعَ عَلَى ذَلِكَ، وَالْأَزْدِيَّارُ أَبْلَغُ مِنَ الزِّيَارَةِ، كَمَا أَنَّ الْاِكْتِسَابَ
أَبْلَغُ مِنَ الْكَسْبِ؛ لِأَنَّ الْاِفْتِعَالَ لِلتَّصَرُّفِ، وَالدَّالُّ بَدَلَ عَنِ التَّاءِ، وَ«فِي» مُتَعَلِّقَةٌ بِهِ، لَا بِ«أَمِنْ»؛ لِأَنَّ
الْمَعْنَى أَنَّهُمْ أَمِنُوا دَائِمًا أَنْ تَزُورِي فِي الدُّجَى، وَ«إِذَا» إِمَّا تَعْلِيلٌ، أَوْ ظَرْفٌ مُبَدَلٌ مِنْ مَحَلِّ «فِي»
الدُّجَى، وَ«ضِيَاءُ» مُبْتَدَأٌ خَبَرَهُ «حَيْثُ»، وَابْتَدَىءَ بِالنَّكْرَةِ؛ لِتَقْدِيمِ خَبَرِهَا عَلَيْهَا ظَرْفًا، وَلِأَنَّهَا
مُوصُوفَةٌ فِي الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ «مِنَ الظَّلَامِ» صِفَةٌ لَهَا فِي الْأَصْلِ، فَلَمَّا قُدِّمَتْ عَلَيْهَا صَارَتْ حَالًا مِنْهَا،
وَ«مِنْ» لِلْبَدَلِ، وَهِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَحْذُوفٍ، وَ«كَانَ» تَامَةٌ، وَهِيَ وَفَاعِلُهَا خَفَضَ بِإِضَافَةِ «حَيْثُ»،
وَالْمَعْنَى إِذِ الضِّيَاءُ حَاصِلٌ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ حَصَلَتْ فِيهِ بَدَلًا مِنَ الظَّلَامِ. انْتَهَى كَلَامُهُ. وَاللَّهُ تَعَالَى
أَعْلَمُ.

ولما انتهى الكلام على «إِذَا» شرع يبين «إِذَا مَا»، فقال:

١٦٢- «إِذَا مَا» أَدَاةُ الشَّرْطِ جَزْمُهَا يَقْلُ حَرْفُ «إِنْ» أَوْ اسْمُ وَقْتٍ فَتَقْلُ
«إِذَا مَا» أَدَاةُ الشَّرْطِ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ، وَقَوْلُهُ: (جَزْمُهَا يَقْلُ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ جَزْمَهَا قَلِيلٌ، لَا
ضَرُورَةَ، كَمَا ادَّعَاهُ بَعْضُهُمْ (حَرْفٌ) خَبَرٌ لِمَحْذُوفٍ، أَي هِيَ حَرْفٌ، وَلَيْسَتْ اسْمًا (كَمَا «إِنْ»)_ أَي
مِثْلُ «إِنْ» الشَّرْطِيَّةِ، وَهَذَا قَالَهُ سَبِيوِيَّةٌ (أَوْ) لِتَنْوِيعِ الْخِلَافِ، أَي قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهَا (اسْمٌ وَقْتُ)،

وهذا قاله المبرد، وابن السراج^(١)، والفارسي، وقوله: (فَتَقْلُ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، كَمَلْ بِهِ الْبَيْتَ، أَي
تَقْلُ مَا ذَكَرْنَاهُ عَنِ النُّحَاةِ.

وحاصل معنى البيت: يابضاح أن «إِذَا مَا» مركبة من «إِذَا» و«مَا»، ف«مَا» كَافَّةٌ لَهَا عَنِ الْإِضَافَةِ،
وَمَهِيَّةٌ لِعَمَلِهَا الْجَزْمَ، وَنَاقِلَةٌ عَنِ الْمُضِيِّ إِلَى الْاِسْتِقْبَالِ، فَهِيَ قَدْ خَالَفَتْ «إِذَا» مِنْ كُلِّ وَجْهِ،
وَمَعْنَاهَا حَيْثُذُ الْمَجَازَاةِ وَالتَّعْلِيلِ، وَهُوَ مِنْ مَعَانِي الْحُرُوفِ، فَلِذَا قَالَ سَبِيوِيَّةٌ: إِنَّهَا حَرْفٌ، وَقَالَ
غَيْرُهُ: إِنَّ مَدْلُولَهَا الزَّمَانَ، صَارَ بَعْدَ أَنْ كَانَ مَاضِيًا مُسْتَقْبَلًا؛ ضَرُورَةُ التَّعْلِيلِ، فَلِذَا قَالُوا بِاسْمِيَّتِهَا،
وَلَكِنْ لَا حِجَّةَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ، بَلِ الْحِجَّةُ لِمَنْ قَالَ بِحَرْفِيَّتِهَا؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ قَابِلَةٍ لِشَيْءٍ مِنَ الْعَلَامَاتِ الَّتِي
كَانَتْ قَابِلَةً لَهَا قَبْلَ التَّرْكِيبِ، كَالْتَّنَوِينِ، وَالْإِضَافَةِ، وَالْوُقُوعِ مَوْضِعَ مَفْعُولٍ بِهِ، أَوْ فِيهِ، فَوَجِبَ
كُونُهَا حَرْفًا لِذَلِكَ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

ولما انتهى من الكلام على «إِذَا مَا» شرع يبين «إِذَا» فقال:

١٦٣- «إِذَا» عَلَى وَجْهَيْنِ لِلْفُجَاءَةِ فَعِنْدَ ذَا تَخْتَصُّ بِالِاسْمِيَّةِ
١٦٤- نَحْوُ «خَرَجْتُ فَإِذَا اللَّيْثُ يَقِفُ» بِبَابِنَا وَالْقَوْلُ فِيهَا مُخْتَلِفٌ
١٦٥- فِي كَوْنِهَا ظَرْفٌ مَكَانٍ أَوْ زَمَنٍ وَكَوْنِهَا حَرْفٌ بَدَأَ بِهَا وَهَنَ
«إِذَا» عَلَى وَجْهَيْنِ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ، وَقَوْلُهُ: (لِلْفُجَاءَةِ) خَبَرٌ لِمَحْذُوفٍ: أَي أَحَدُهُمَا كَائِنٌ لِلدَّلَالَةِ
عَلَى الْفُجَاءَةِ، وَهُوَ بَضْمُ الْفَاءِ، وَفَتْحُ الْجِيمِ، وَالْمَدُّ، أَوْ بَفَتْحِ الْفَاءِ، وَسُكُونِ الْجِيمِ، وَزَانُ تَمْرَةٍ: الْبَغْتَةُ،
يُقَالُ: فَجِئْتُ الرَّجُلَ أَفْجَأَهُ، مَهْمُوزًا، مِنْ بَابِ تَعَبٍ، وَفِي لُغَةٍ بَفَتْحَتَيْنِ: إِذَا جِئْتَهُ بَغْتَةً. قَالَهُ
الْفَيْتُومِيُّ^(٢).

(فَعِنْدَ ذَا) أَي عِنْدَ كَوْنِهَا لِلْفُجَاءَةِ، وَالْفَاءُ فَصِيحِيَّةٌ (تَخْتَصُّ بِالِاسْمِيَّةِ) بِقَطْعِ الْهَمْزَةِ لِلْوِزْنِ،
أَي بِدَخُولِهَا عَلَى الْجُمْلَةِ الْاِسْمِيَّةِ (نَحْوُ) قَوْلِكَ (خَرَجْتُ فَإِذَا اللَّيْثُ) أَي الْأَسَدُ (يَقِفُ) أَي

(١) هُوَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ السَّرِيِّ النَّحْوِيُّ، أَخَذَ عَنِ الْمَبْرَدِ، وَخَلَفَهُ فِي إِمَامَةِ النَّحْوِ، وَأَخَذَ عَنْهُ الرَّجَاجِيُّ،
وَالسَّيْرَافِيُّ، وَالْفَارِسِيُّ، وَغَيْرُهُمْ، مَاتَ سَنَةَ (٣١٦هـ).

(٢) «المصباح» ٤٦٣/٢.

واقف (ببائنا).

وحاصل المعنى: أن «إذا» تكون للمفاجأة، فتختص بالدخول على الجملة الاسمية، نحو قوله **وَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى** [طه: الآية ٢٠]، وقوله: **﴿إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ﴾** [يونس: الآية ٢١] الآية.

ولما اختلف النحاة فيها أشار إليه بقوله:

(وَالْقَوْلُ) أي أقوال النحاة (فيها) أي في «إذا» (مُخْتَلِفٌ) وقوله: (في كونها) بدل من «فيها» (ظَرْفَ مَكَانٍ) هذا قول المبرد (أَوْ زَمَنٍ) أي ظرف زمن، وهو قول الزجاج (وَكُونُهَا الْحَرْفُ) بالنصب على الخبرية (بَدَأَ) أي ظهر (بِلَا وَهْنٍ) بفتحتين، أي بدون ضعف، يعني أن القول بحرفيتها هو الراجح.

وحاصل المعنى بإيضاح: أنهم اختلفوا فيها، ف قيل: هي حرف، وهو قول الأخفش، وهو الراجح، يُرْجِّحُه قولهم: خرجت فإذا إن زيدا بالباب، بكسر «إن»؛ لأن «إن» لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

وقيل: ظرف مكان، وبه قال المبرد. وقيل: ظرف زمان، وبه قال الزجاج.

واختار القول الأول ابن مالك، والثاني ابن عصفور، والثالث الزمخشري، وزعم أن عاملها فعل مُقَدَّرٌ مشتق من لفظ المفاجأة، فقال في قوله تعالى **﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً﴾** [الزوم: الآية ٢٥] الآية: إن التقدير: إذا دعاكم فاجأكم الخروج في ذلك الوقت، قال ابن هشام: ولا يعرف هذا لغيره، وإنما ناصبها عندهم الخبر المذكور في نحو: خرجت فإذا زيد جالس، أو المقدر في نحو: فإذا الأسد أي حاضر، وإذا قُدرت أنها الخبر، فعاملها «مُستقر»، أو «استقر».

ولم يقع الخبر معها في التنزيل إلا مُصَرَّحاً به، نحو قوله **﴿وَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾** [طه: ٢٠]، **﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ﴾** [الأنبياء: الآية ٩٧]، **﴿فَإِذَا هُمْ خُمُودٌ﴾** [يس: الآية ٢٩]، **﴿فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ﴾** [الأعراف: ١٠٨]، **﴿فَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ﴾** [النازعات: ١٤].

وإذا قيل: خرجت فإذا الأسد صح كونها عند المبرد خبراً، أي فبالخضرة الأسد، ولم يصح عند الزجاج؛ لأن الزمان لا يُخبر به عن الجثة، ولا عند الأخفش؛ لأن الحرف لا يُخبر به ولا عنه. فإن قلت: فإذا القتال صحت خبريتها عند غير الأخفش.

ولما اختلف في نحو قولك: خرجت فإذا زيد جالس، أو جالساً ذكره فقال:

١٦٦- (وَإِنْ تَقُلْ «إِذَا الْإِمَامُ قَائِمًا»

١٦٧- فَسَيَبُونِهِ مَانِعٌ لِنَصْبِهِ

١٦٨- وَالْأَوَّلُ الرَّاجِحُ وَالصُّوَابُ

١٦٩- وَسَيَبُونِهِ وَكَذَا الْأَجَلَةُ

١٧٠- مَسْأَلَةُ عَمْرٍَا رَمَتْ بِالْحَتْفِ

(وَإِنْ تَقُلْ) أيها النحوي (إِذَا الْإِمَامُ قَائِمًا) أي إن جئت بمثل هذا التركيب (فَرَفَعَهُ أَوْ نَصَبَهُ)

بالنصب مفعولاً لفعل مقدر يفسره «احكما»، أي الزم رفع الاسم الواقع بعد المبتدأ، وهو «قائماً»

في المثال، أو نصبه (به) أي بالرفع، أو بالنصب، وفي نسخة: «فيه»، وهو متعلق بـ(احكما) الألف

بدل من نون التوكيد الخفيفة، والجملة خبر «رفعه». والله تعالى أعلم.

(فَسَيَبُونِهِ مَانِعٌ لِنَصْبِهِ) مبتدأ وخبر، يعني أن سيبويه يمنع جواز نصبه، لكونه شاذاً عنده (أَمَّا

الْكِسَائِيُّ، فَرَوَى عَنْ حِزْبِهِ) أي نقل جواز النصب عن جماعته الذين تلقى منهم العربية (وَالْأَوَّلُ

الرَّاجِحُ وَالصُّوَابُ) أي قول سيبويه هو الراجح وهو الصواب (كَمَا بِهِ قَدْ أُنْزِلَ الْكِتَابُ) الكاف

للتعليل، و«ما» مصدرية حرفية، أي لنزول الكتاب به، ولم يقع فيه إلا مرفوعاً، كقوله **﴿وَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾** [طه: الآية ٢٠]، وقوله: **﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ﴾** [الأنبياء: الآية ٩٧]،

وقوله: **﴿فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ﴾** [الأعراف: الآية ١٠٨]، وقوله: **﴿فَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ﴾** [النازعات: ١٤]، وقوله:

﴿فَإِذَا هُمْ خُمُودٌ﴾ [يس: الآية ٢٩].

(وَسَيَبُونِهِ وَكَذَا الْأَجَلَةُ) من النحاة (لِلنَّزْرِ) أي إلى القلة (وَالشُّدُودُ) أي مخالفة القياس (لَمْ

يَلْتَفِتُوا) يعني أنهم لم يلتفتوا إلى ما روي بالنصب، وإن تكلم به بعض العرب؛ لكونه عندهم قليلاً، شاذاً

خارجاً عن القياس، واستعمال الفصحاء، كالجزم بـ«لن»، والنصب بـ«لم»، والجر بـ«لعل».

(مَسْأَلَةُ) خبر لمخذوف، أي هذه مسألة (عَمْرٍَا) أي سيبويه (رَمَتْ بِالْحَتْفِ) بفتح، فسكون:

هو الهلاك، أي تسببت في موته.

فائدة:

قال ابن فارس، وتبعه الجوهري: لا يُبنى من «الحُف» فعل، يقال: مات حُتِفَ أنفه، إذا مات من غير ضرب، ولا قتل، وزاد الصغاني: ولا غَرَقَ، ولا حَرَقَ. وقال الأزهري: لم أسمع للحُتِفَ فعلاً. وحكاها ابن القوطية، فقال: حَتَفَهُ الله يَحْتِفُهُ حَتْفًا، أي من باب ضرب: إذا أماته. قال الفيتومي: ونقل العدل مقبول، ومعناه أن يموت على فراشه، فيتنفّس حتى ينقضي رَمَقُهُ، ولهذا خُصَّ الأنفُ، ومنه يقال للسّمك يموت في الماء، وَيَطْفُو: مات حتف أنفه. وهذه الكلمة تكلم بها أهل الجاهلية، قال السّمّوئل [من الطويل]:

وَمَا مَاتَ مِنَّا سَيِّدٌ حَتَفَ أَنْفُهُ

انتهى (١).

(في غُزَيَّة) أي في حال غربته عن وطنه، يعني أنه مات مغترباً (مَنْ أَجَلَ حَقٌّ أَخْفِي) بالبناء للمفعول، أي إنما مات في غربة لأجل إخفاء الناس الحق.

تنبيه:

حاصل قصّة سيبويه في هذه المسألة، أنه ورد عن العرب أنها قالت: «قد كنت أظنّ أن العَقْرَبَ أشدّ لَسَعَةً من الزُّنْبُورِ، فإذا هو هي»، وقالوا أيضاً: «إذا هو إياها»، وهذا هو الوجه الذي أنكره سيبويه لما سأله الكسائي، وكان من خبرهما أن سيبويه قدّم على البَرَامِكَةِ (٢) فعزم يحيى بن خالد على الجمع بينهما، فجعل لذلك يوماً، فلما حضر سيبويه، تقدّم إليه الفراء وخلف (٣)، فسأله

(١) «المصباح المنير» ١/١٢٠.

(٢) «البرمكي» بفتح أوله، والميم، وسكون الراء: نسبة إلى يَزْمَك، اسم جدّ البرامكة، يُنسب إليه جماعة من أولاد أبي عليّ يحيى بن خالد بن برمك. قاله في «الأنساب» ١/٣٢٩-٣٣٠ و«اللباب» ١/١٤٢-١٤٣.

(٣) هذا سهو من ابن هشام رحمه الله، والحق أنه «الأحمر» الكوفيّ علي بن المبارك المتوفى سنة (١٩٤هـ) تلميذ الكسائي، وإنما تضمّنت القصّة ذكر لقبه فقط «الأحمر» فظن ابن هشام هنا، وصاحب «الإنصاف» ص (٧٠٣) قبله أنه خلف الأحمر البصريّ المتوفى سنة (١٨٠هـ)، والقصّة في «مجالس العلماء» ص ٨.

خلف عن مسألة، فأجاب فيها، فقال له: أخطأت، ثم سأله ثانية وثالثة، وهو يجيبه، ويقول له: أخطأت، فقال له سيبويه: هذا سوء أدب، فأقبل عليه الفراء فقال له: إن في هذا الرجل حِدَّةً وَعَجَلَةً، ولكن ما تقول فيمن قال: هؤلاء أبون، ومررت بأين، كيف تقول على مثال ذلك من وأيت، أو أويت؟ فأجابه، فقال: أعيد النظر، فقال: لست أكلّمكما حتى يحضر صاحبكما، فحضر الكسائي، فقال له الكسائي: تسألني أو أسألك؟ فقال له سيبويه: سل أنت، فسأله عن هذا المثال، فقال سيبويه: فإذا هو هي، ولا يجوز النصب، وسأله عن أمثال ذلك، نحو: خرجت فإذا عبد الله القائم، أو القائم، فقال له: كلُّ ذلك بالرفع، فقال الكسائي: العرب ترفع كل ذلك وتنصب، فقال يحيى: قد اختلفتما، وأنتما رئيسا بليدكما، فمن يحكم بينكما؟ فقال له الكسائي: هذه العرب يبابك، قد سمع منهم أهل البلدين، فيحضرون ويسألون، فقال يحيى وجعفر (١): أنصفت، فأحضروا فوافقوا الكسائي، فاستكان سيبويه، فأمر له يحيى بعشرة آلاف درهم، فخرج إلى فارس، فأقام بها حتى مات، ولم يعد إلى البصرة، فيقال: إن العرب قد رُشوا على ذلك، أو إنهم علّموا منزلة الكسائي عند الرشيد، ويقال: إنهم إنما قالوا: القول قول الكسائي، ولم ينطقوا بالنصب، وإن سيبويه قال ليحيى: مُرَّهم أن ينطقوا بذلك، فإن ألسنتهم لا تطوع به. ولقد أحسن الإمام الأديب، أبو الحسن، حازم بن محمد الأنصاري القُرطاجني (٢)، إذ قال في منظومته في النحو، حاكيا هذه الواقعة والمسألة [من البسيط]:

= قلت: هكذا كتب بعضهم الاعتراض على ابن هشام، ولا أدري من أين تخطّئته، وأين الدليل على ذلك، فابن هشام إمام جليل، لا يُرد عليه بمثل هذا الرد الذي لا يستند إلى حجة، بل غايته أنه خالف ما في كتاب «مجالس العلماء»، وهذا في غاية العجب.

(١) جعفر بن يحيى البرمكي، والي الرشيد على مصر، فخراسان، ثم وزيره، اشتهر بفصاحته وكرمه، قتله الرشيد سنة (١٨٧هـ).

(٢) هو حازم بن محمد الأندلسي الأديب، ألف في البلاغة، والقوافي، مات سنة (٦٨٤هـ). و«القرطاجني» بفتح القاف، وسكون الراء، فطاء مهملة، فألف، فجيم، فنون مشددة: نسبة إلى قرطاجنة الأندلس، لا قرطاجنة تونس، قاله الأمير في «حاشيته» ١/٨١. وأخطأ في تاريخ وفاته، فقال: مات سنة (٨٦٤هـ) وهذا غلط، والصواب ما سبق (٦٨٤هـ) كما في «بغية الوعاة» ١/٤٩١-٤٩٢.

وَالْعُزْبُ قَدْ تَحْدَفُ الْأَخْبَارَ بَعْدَ «إِذَا»
وَرُبَّمَا نَصَبُوا لِلْحَالِ بَعْدَ «إِذَا»
فَإِنْ تَوَالَى ضَمِيرَانِ اكْتَسَى بِهِمَا
لِذَاكَ أَعْيَتْ عَلَى الْأَفْهَامِ مَسْأَلَةٌ
قَدْ كَانَتْ الْعُقُوبُ الْعَوْجَاءُ أَحْسِبُهَا
وَفِي الْجَوَابِ عَلَيْهَا هَلْ إِذَا هُوَ هِيَ
وَحَطًّا ابْنُ زِيَادٍ وَابْنُ حُمَزَةَ فِي
وَعَاظَ عَمْرًا عَلِيٍّ فِي حُكُومَتِهِ
كَغَيْظِ عَمْرٍو عَلِيًّا فِي حُكُومَتِهِ
وَفَجَّعَ ابْنُ زِيَادٍ كُلُّ مُنْتَحِبٍ^(١)
كَفَجَعَةِ ابْنِ زِيَادٍ كُلُّ مُنْتَحِبٍ
وَأَضْبَحَتْ بَعْدَهُ الْأَنْقَاسُ^(٢) بَاكِئَةً
وَلَيْسَ يَخْلُو أَمْرُؤُ مِنْ حَاسِدٍ أَضِمَّ
وَالْغَبْنُ فِي الْعِلْمِ أَشْجَى مِخْنَةً عُلِمَتْ

وقوله: «وربما نصبوا الخ» أي وربما نصبوا على الحال، بعد أن رفعوا ما بعد «إذا» على الابتداء، فيقولون: فإذا زيد جالسًا.

وقوله: «ربما» في آخر البيت بالتخفيف، تأكيد لـ «ربما» في أوله بالتشديد.

و«عَمَمًا» في آخر البيت الثالث، بفتح الغين كناية عن الإشكال والخفاء، و«عَمَمًا» في آخر

(١) فجَّع: أي صيره يبكي بكاء شديدًا، والمنتحب: الباكي.

(٢) «الأنقاس»: جمع نَقَسَ بكسر، فسكون: المداد، والطرس: الصحيفة، وهو الكاغد بفتح الغين.

(٣) قوله: «أشجى» أي أحزن، و«أبرح»: أي أشدَّ، و«شجوا»: أي حزنًا.

البيت الرابع بضمها جمع غَمَّة.

و«ابن زياد»: هو الفراء، واسمه يحيى، و«ابن حمزة»: هو الكسائي، واسمه علي. و«أبو بشر»: سيبويه، واسمه عمرو، وألف «ظَلَمًا» للشبهة، إن بنيته للفاعل، وللإطلاق إن بنيته للمفعول. و«عمرو»، و«علي» الأولان: سيبويه والكسائي، والآخران: ابن العاص، وابن أبي طالب رضي الله عنهما. و«حَكَمًا»: الأول اسم، والثاني فعل، أو بالعكس؛ دفعا للإيطاء. و«زياد» الأول والد الفراء، والثاني زياد ابن أبيه^(١)، وابنه المشار إليه، هو ابن مَرْجَانَةَ المرسل في قتلة الحسين (عليه السلام). و«أَضِمَّ» كَغَضِبَ وزنا ومعنى، وبإعجام الضاد، والوصف منه أَضِمَّ كَفَرِحَ، و«هُضِمَ» مبني للمفعول: أي لم يُؤَفَّ حَقُّه.

وأما سؤال الفراء، فجوابه أن «أبون» جمع أب، وأب فَعَلٌ -بفتحتين- وأصله أَبَوٌ، فإذا بنينا مثله من أوى، أو من وأى، قلنا: أَوَى كَهَوَى، أو قلنا: وَأَى كَهَوَى أيضًا، ثم نجمعه بالواو والنون، فتحذف الألف، كما تحذف ألف مُصْطَفَى، وتَبْقَى الفتحة دليلًا عليها، فتقول: أَوُونَ، أو وَأَوْنَ رفعا، وَأَوَيْنَ، أو وَأَيْنَ جزًا ونصبًا، كما تقول في جمع عَصَا وَقَفًا اسم رجل: عَصَوْنَ، وَقَفَوْنَ، وَعَصَيْنَ، وَقَفَيْنَ، وليس هذا مما يَخْفَى على سيبويه، ولا على أصاغر الطلبة، ولكنه كما قال أبو عثمان المازني: دخلت بغداد، فألقيت عليّ مسائل؛ فكنت أجيب فيها على مذهبي، ويخطئونني على مذاهبهم. انتهى. وهكذا اتفق لسيبويه رحمه الله تعالى.

وأما سؤال الكسائي، فجوابه ما قاله سيبويه، وهو: فإذا هو هي، هذا هو وجه الكلام، مثل: ﴿فَإِذَا هِيَ بِبَصَاءٍ﴾ [الأعراف: الآية ١٠٨]، ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ﴾ [طه: الآية ٢٠]، وأما فإذا هو إياها إن ثبت، فخارج عن القياس، واستعمال الفصحاء، كالجزم بـ «لن»، والنصب بـ «لم»، والجزم بـ «لعل»، وسيبويه وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك، وإن تكلم بعض العرب به.

(١) هو زياد ابن أبيه، ولدته جارية، واختلفوا في أبيه، كان داهية بليغًا، عمل كاتبًا لأمير البصرة، ثم واليًا على فارس، ثم أعلن معاوية أنه أخوه من أبيه، وولاه العراق وغيرها، كان أول من ضرب نقودًا إسلامية، وترك الرومية، مات سنة (٥٣هـ). وابن مرجانة هو عبيد الله بن زياد بن أبيه، قاتل الحسين ابن علي قتله إبراهيم بن الأشتر ثأرًا للحسين سنة (٦٧هـ).

ثم إن القائلين بالنصب في «إذا هو إياها» قد اختلفوا في توجيهه على أقوال خمسة، أشار إليها بقوله:

١٧١- (وَنَاقِلُ النَّصْبِ عَلَى الْحَالِ أَصَرُّ وَجَعَلَ الْمُحْذُوفَ أَوْ «إِذَا» الْحَبْرُ (وَنَاقِلُ النَّصْبِ) أَي وَهُوَ الْكَسَائِيُّ وَمِنْ مَعَهُ (عَلَى الْحَالِ أَصَرُّ) أَي اسْتَمَرَّ عَلَى أَنَّهُ نُصِبَ عَلَى الْحَالِ (وَجَعَلَ الْمُحْذُوفَ أَوْ «إِذَا» الْحَبْرُ) يَعْنِي أَنَّهُ جَعَلَ خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ «إِذَا» إِنْ قِيلَ: إِنَّهَا ظَرْفٌ مَكَانٌ، وَإِلَّا فَهُوَ مُقَدَّرٌ.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أن [القول الأول]: أنه منصوب على الحال من الضمير المستتر في الخبر المحذوف، والأصل: فإذا هو ثابتٌ مثلها، ثم حذف المضاف، فانفصل الضمير، وانتصب في اللفظ على الحال، على سبيل النيابة، كما قالوا: «قضية، ولا أبا حسن لها»، على إضمار «مثل»، وهذا القول لابن الحاجب في «أماليه».

قال ابن هشام: وهو وجه غريب، أعني انتصاب الضمير على الحال، وهو مبني على إجازة الخليل: «له صوتٌ صوتُ الحمار» بالرفع، صفةٌ لـ «صوت» بتقدير «مثل»، وأما سيبويه فقال: هذا قبيح ضعيف، ومن قال بالجواز ابن مالك، إذا كان المضاف إلى معرفة كلمة «مثل» جاز أن تخلفها المعرفة في التنكير، فتقول: مررت برجل زهير، بالخفض صفة للنكرة، وهذا زيد زهيراً بالنصب على الحال، ومنه قولهم: «تَفَرَّقُوا أَيَادِي سَبَا»، و«أيدي سبا»، وإنما سُكِنَتِ الياء مع أنهما منصوبان؛ لثقلهما بالتركيب والإعلال، كما في معد يكرب، وقال في قلا.

ثم أشار إلى القول الثاني، والثالث، والرابع بقوله:

١٧٢- (وَقِيلَ مَفْعُولٌ بِهِ أَوْ مُطْلَقٌ لَهَا أَوْ الْمُحْذُوفُ يَا مُحَقِّقُ) (وَقِيلَ) فِي تَوْجِيهِ النَّصْبِ أَيْضًا: إِنْ الْمَنْصُوبُ (مَفْعُولٌ بِهِ، أَوْ) لِتَنْوِيعِ الْخِلَافِ، أَي وَقِيلَ: إِنَّهُ مَفْعُولٌ (مُطْلَقٌ) لِفِعْلِ مُقَدَّرٍ، وَقَوْلُهُ (لَهَا) مُرْتَبِطٌ بِقَوْلِهِ: «مَفْعُولٌ بِهِ»، وَقَوْلُهُ: «أَوْ مُطْلَقٌ» مُعْتَرِضٌ، يَعْنِي أَنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ: «إِنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ لـ «إِذَا» نَفْسِهَا»؛ لِمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ (أَوْ) لِتَنْوِيعِ الْخِلَافِ أَيْضًا، أَي وَقِيلَ: إِنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ لِلْفِعْلِ (الْمُحْذُوفِ) وَقَوْلُهُ: (يَا مُحَقِّقُ) كَمَلْ بِهِ الْبَيْتَ.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أن [القول الثاني]: أنه منصوب على أنه مفعول به، لـ «إذا»، وهذا القول لأبي بكر بن الحياط^(١)، قال: إن «إذا» ظرف فيه معنى «وجدت»، و«رأيت»، فجازله أن ينصب المفعول، وهو مع ذلك مُخْبِرٌ به عن الاسم بعده.

ورُدَّ عليه بأن هذا خطأ؛ لأن المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة، وإنما تعمل في الظروف والأحوال، ولأنها تحتاج على زعمه إلى فاعل، وإلى مفعول آخر، فكان حقها أن تنصب ما يليها. [والثالث]: أنه مفعول لفعل محذوف، والأصل: فإذا هو يُساويها، أو فإذا هو يشابهها، ثم حذف الفعل، فانفصل الضمير، وهذا الوجه لابن مالك، ونظيره قراءة علي - رضي الله عنه - ﴿لَيْنَ أَكَلَهُ الذَّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ [يوسف: الآية ١٤] بنصب «عُصْبَةٌ»: أي نُوجِدُ عُصْبَةً، أو نُزَيَّ عُصْبَةً.

وأما قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ﴾ [الزمر: الآية ٣] الآية، إذا قيل: إن التقدير: يقولون: ما نعبدهم، وإنما حَسَنَهُ أن إضمار القول مستسهل عندهم. [والرابع]: أنه مفعول مطلق، والأصل: فإذا هو يَلْسَعُ لَشَعْتِهَا، ثم حذف الفعل، كما تقول: ما زيدٌ إلا شَرِبَ الإبل، ثم حذف المضاف، نقله الشلوين في حواشي «المفصل^(٢)» عن الأعم^(٣)، وقال: هو أشبه ما وُجِّه به النصب.

[والخامس]: ولم يُذَكَّرْ في النظم أن ضمير النصب استُعِيرَ في مكان ضمير الرفع، قاله ابن مالك، ويشهد له قراءة الحسن^(٤): ﴿إِيَّاكَ تُعْبَدُ﴾ ببناء الفعل للمفعول، ولكنه لا يتأتى فيما أجازوه من قولك: فإذا زيدٌ القائم بالنصب، فينبغي أن يُوجَّه هذا على أنه نعت مقطوع، أو حال على زيادة «أل»، وليس ذلك مما ينقاس، ومن جَوَّزَ تعريف الحال، أو زعم أن «إذا» تعمل عمل

(١) هو محمد بن أحمد النحوي البغدادي، عالم بالمذهبين: البصري والكوفي، مات سنة (٣٢٠هـ).

(٢) اسم كتاب في النحو للزمخشري، شرحه ابن يعيش، وابن الحاجب، والسخاوي، وغيرهم.

(٣) هو يوسف بن سليمان الشنتمري الأندلسي، عالم بالأدب واللغة، له «تحصيل عين الذهب في شرح شواهد سيبويه»، وشرح ديوان طرفة، وزهير، وعلامة الفحل، توفي سنة (٤٧٦هـ).

(٤) هو أبو سعيد الحسن بن يسار البصري، إمام عصره علمًا وفقها وفصاحة، مات سنة (١١٠هـ).

«وَجَدْتُ»، وأنها رَفَعَتْ «عبدَ الله» بناءً على أن الظرف يَعْمَلُ، وإن لم يَعْتَمِدْ، فقد أخطأ؛ لأن «وجد» ينصب الاسمين، ولأن مجيء الحال بلفظ المعرفة قليل، وهو قابل للتأويل.

قلت: هذه الأقول الخمسة كلها لمن ادَّعى ورود «إذا» هو إياها، وقد عرفت أن سيويه والمحققين لا يرون قياس ذلك، ويحملون ما روي على الشذوذ، وهو الراجح؛ لكثرة ورود الرفع في القرآن الكريم، وعدم مجيء شيء بالنصب فيه، فتأمل. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الوجه الثاني لـ «إذا»، فقال:

١٧٣- (وَالثَّانِ أَنْ تَكُونَ لِلْمُسْتَقْبَلِ ظَرْفًا مُضْمَّنًا لِشَرْطٍ يَنْجَلِي

١٧٤- وَخُصَّهَا بِالْفِعْلِ لَكِنْ تَدْخُلُ عَلَى مُقَدَّرٍ وَيَبْدُو الْفَاعِلُ

(وَالثَّانِ) من معاني «إذا» (أَنْ تَكُونَ لِلْمُسْتَقْبَلِ) من الزمان، حال كونها (ظَرْفًا مُضْمَّنًا لِشَرْطٍ) أي لمعنى شرط، وقوله: (يَنْجَلِي) صفة لـ «شرط»، أي يتضح. (وَخُصَّهَا) فعل أمر (بِالْفِعْلِ) أي بالدخول على الجملة الفعلية.

وحاصل المعنى بإيضاح: أن الوجه الثاني من وجهي «إذا» أن تكون لغير المفاجأة، ثم الغالب كونها للمستقبل، مضممة معنى الشرط، وتختص بالدخول على الجملة الفعلية، عكس الفُجَائِيَّةِ، كما تقدم، وقد اجتمع في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الزوم: ٢٥]، وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَصَابَ بِهِ، مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبِشِرُونَ﴾ [الزوم: ٤٨]. ويكون الفعل بعدها ماضياً كثيراً، ومضارعاً دون ذلك، وقد اجتمع في قول أبي ذؤيب [من الكامل]:

وَالنَّفْسُ رَاغِبَةٌ إِذَا رَغِبَتْهَا وَإِذَا تُرِدُّ إِلَى قَلِيلٍ تَقْنَعُ

ولما كان يُسْتَشْكَلُ على القول باختصاصها بالجملة الفعلية، دخولها على الجملة الاسمية، في نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: الآية ١]، أشار إلى الجواب عنه بقوله:

(لَكِنْ تَدْخُلُ عَلَى مُقَدَّرٍ) أي على فعل مقدر (وَيَبْدُو الْفَاعِلُ) أي ويظهر فاعل ذلك الفعل المقدر في اللفظ.

وحاصل المعنى: أنه إنما دخلت «إذا» الشرطية على الاسم، في نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: الآية ١]؛ لأنه فاعل بفعل محذوف، على شريطة^(١) التفسير، لا مبتدأ، خلافاً للأخفش، وأما قوله [من الطويل]:

إِذَا بَاهِلِي تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ الْمُدْرَعُ^(٢)

فالتقدير: إذا كان باهلي، وقيل: «حنظلية» فاعل باستقر محذوفاً، و«باهلي» فاعل بمحذوف، يفسره العامل في «حنظلية».

ويرد أنه فيه حذف المفسر ومفسره جميعاً، ويسهله أن الظرف يدل على المفسر، فكأنه لم يحذف.

١٧٥- (وَجَزْمُهَا يَخْتَصُّ بِالضَّرُورَةِ)

(وَجَزْمُهَا) مبتدأ، خبره قوله: (يَخْتَصُّ بِالضَّرُورَةِ) بيناء الفعل للفاعل، يعني أن «إذا» لا تعمل الجزم إلا في ضرورة شعرية، كقوله [من الكامل]:

اسْتَعْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى وَإِذَا تُصِيبَكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلْ

ولما قيل: إن «إذا» قد تخرج عن كل من الظرفية، والاستقبال، ومعنى الشرط، بين ذلك بالتفصيل، فذكر الأول بقوله:

(... ..) وَجُرِّدَتْ أَيْضًا عَنِ الظَّرْفِيَّةِ

١٧٦- وَلَكِنْ الْجُمْهُورُ ذَاكَ قَدْ أَبَوَا وَأَوَّلُوا الْمُوْهَمَ حَيْثُمَا رَوَوْا

(وَجُرِّدَتْ أَيْضًا) بيناء الفعل للمفعول (عَنِ الظَّرْفِيَّةِ) أي عن دلالتها على معنى الظرف (وَلَكِنْ الْجُمْهُورُ ذَاكَ) أي تجردها المذكور (قَدْ أَبَوَا) أي امتنعوا من قبوله (وَأَوَّلُوا الْمُوْهَمَ) أي أولوا ما ورد من ذلك، مما يوهم ظاهره أنها خرجت فيه عن الظرفية (حَيْثُمَا رَوَوْا) أي في أي تركيب نقلوه.

وحاصل المعنى بإيضاح: أنه قيل: بخروجها عما مضى لها من معنى الظرفية، فقد زعم أبو

(١) بفتح، فكسر: أي على طريقته.

(٢) بالذال المعجمة: هو الذي أمه شريفه، وأبوه ليس كذلك، وقيل: المدرع بالذال المهملة: أي الذي يلبس الدرع.

الحسن الأخفش في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا﴾ الآية [المر: ٧١] أَنَّ «إذا» مجرور بـ «حتى»، وزعم أبو الفتح في قوله تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ﴾ [الواقعة: الآية ١] الآيات فيمن نصب ﴿خَافِضَةً رَافِعَةً﴾ [الواقعة: الآية ٣] أَنَّ «إذا» الأولى مبتدأ، والثانية خبر، والمنصوبين حالان، وكذا جملة ﴿لَيْسَ﴾ [البقرة: الآية ١٧٧] ومعموليها.

والمعنى: وقت وقوع الواقعة خافضة لقوم، رافعة لآخرين، هو وقت رَجَّ الأرض. وقال قوم في «أخطب ما يكون الأمير قائماً»: إن الأصل أخطب أوقات أكوان الأمير إذا كان قائماً، أي وقت قيامه، ثم حذفت الأوقات، ونابت «ما» المصدرية عنها، ثم حُذف الخبر المرفوع، وهو «إذا»، وتبعها «كان» التامة، وفاعلها في الحذف، ثم نابت الحال عن الخبر، ولو كانت «إذا» على هذا التقدير في موضع نصب، لاستحال المعنى، كما يستحيل إذا قلت: أخطب أوقات أكوان الأمير يوم الجمعة، إذا نصبت اليوم؛ لأن الزمان لا يكون محلاً للزمان.

وقالوا في قول الحماسي [من الطويل]:

وَبَعْدَ غَدٍ يَا لَهْفَ نَفْسِي مِنْ غَدٍ إِذَا رَاحَ أَصْحَابِي وَلَسْتُ بِرَائِحٍ
إن «إذا» في موضع جرّ بدلاً من «غد».

وزعم ابن مالك أنها وقعت مفعولاً في قوله ﷺ لعائشة رضي الله عنها: «إني لأعلم إذا كنت عني راضية، وإذا كنت علي غضبي»^(١).

والجمهور على أن «إذا» لا تخرج عن الظرفية، وأن «حتى» في نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا﴾ الآية [المر: ٧١] حرف ابتداء، دخل على الجملة بأسرها، ولا عمل له وأما ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ﴾ [الواقعة: الآية ١] فـ «إذا» الثانية بدل من الأولى، والأولى ظرف، وجوابها محذوف؛ لفهم المعنى، وحسنه طول الكلام، وتقديره بعد «إذا» الثانية، أي انقسمت أقساماً، وكنتم أزواجاً ثلاثة، وأما «إذا» في البيت فظرف لـ «لهف»، وأما التي في المثال، ففي موضع نصب؛ لأننا لا نُقدِّر زماناً مضافاً إلى «ما يكون»؛ إذ لا موجب لهذا التقدير، وأما الحديث فـ «إذا» ظرف لمحذوف، وهو مفعول «أعلم»، وتقديره: شَأْنُكَ ونحوه، كما تعلق «إذ» بالحديث في قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَاكَ

(١) حديث متفق عليه.

حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ﴾ الآية، [الذاريات: ٢٤-٢٥].

ثم ذكر الثاني، وهو خروجها عن معنى الاستقبال، فقال:

١٧٧- (وَخَرَجْتُ أَيْضًا عَنْ اسْتِقْبَالِ لِلْمَاضِ وَالْحَالِ كَقَوْلِ الْعَالِي

١٧٨- «إِذَا رَأَوْا تِجَارَةً» وَالثَّانِي مِنْ بَعْدِ «وَاللَّيْلِ» لَدَى الْبَيَانِ

(وَخَرَجْتُ) «إذا» (أَيْضًا عَنْ اسْتِقْبَالِ) أي عن إفادتها المعنى المستقبل (لِلْمَاضِ) بحذف الياء للوزن (وَالْحَالِ) أي إلى إفادة المعنى الماضي، والحال.

وحاصل المعنى: أَنَّ «إذا» قد تخرج عن معنى المستقبل إلى معنى الماضي، والحال، كما تجيء «إذ» للمستقبل في قول بعضهم، ثم مثل للأول بقوله: (كَقَوْلِ الْعَالِي) اسم فاعل من العلوّ، وليس هو من أسماء الله تعالى الواردة في النصوص؛ إذ هو «العلي»، لكن اضطر إليه للوزن، أي كقول الله العليّ - سبحانه وتعالى - ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا آنَفَضُوا إِلَيْهَا﴾ الآية [الجمعة: ١١].

وقوله [من الوافر]:

وَنَدْمَانِ يَزِيدُ الْكَأْسَ طِيبًا سَقَيْتُ إِذَا تَغَوَّرَتِ النُّجُومُ
ومثل للثاني بقوله:

(وَالثَّانِي) أي مثال الثاني، وهو كونها بمعنى الحال، وهو مبتدأ، خبره قوله: (مِنْ بَعْدِ ﴿وَأَلَيْلٍ﴾ [الليل: ١] أي «إذا» التي وردت بعد قوله تعالى: ﴿وَأَلَيْلٍ﴾ [الليل: ١]، وهي «إذا» يَنْشَأُ [الليل: ١]، وقوله: (لَدَى الْبَيَانِ) كمل به البيت، أي هذا واضح عند بيان الأمثلة.

وحاصل المعنى: أن الثاني من وجهي «إذا» التي خرجت عن معنى الاستقبال أن تكون للحال، وذلك بعد القسم، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَلَيْلٍ إِذَا يَنْشَأُ﴾ [الليل: الآية ١]، وقوله تعالى: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ [التجم: الآية ١]، قيل: لأنها لو كانت للاستقبال، لم تكن ظرفاً لفعل القسم؛ لأنه إنشاء، لا إخبار عن قسم يأتي؛ لأن قسم الله سبحانه قديم، ولا لكون محذوف هو حال من ﴿وَأَلَيْلٍ﴾ [الليل: الآية ٣٣]، ﴿وَالنَّجْمِ﴾ [التجم: الآية ١]؛ لأن الحال والاستقبال متنافيان، وإذا بطل هذان الوجهان، تعين أنه ظرف لأحدهما، على أن المراد به الحال.

والصحيح أنه لا يصح التعليق بـ «أقسم» الإنشائي؛ لأن القديم لا زمان له، لا حال ولا غيره، بل هو سابق على الزمان، وأنه لا يمتنع التعليق بـ «كائنا» مع بقاء «إذا» على الاستقبال، بدليل صحة مجيء الحال المقدرة باتفاق، كمررت برجل، معه صقر صائدًا به غداً، أي مقدراً الصيد به غداً، كذا يقدرون، وأوضح منه أن يقال: مريدًا به الصيد غداً، كما فُسر ﴿قُمْتُ﴾ [المائدة: الآية ٦] في قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ [المائدة: الآية ٦] بأردتم.

قلت: هكذا قرّر ابن هشام المسألة، قائلاً: إن قسم الله قديم إلى آخر كلامه، وهذا ما عليه الأشاعرة، حيث يقولون: إن كلام الله تعالى هو الكلام النفسي، والحق أن الله - سبحانه وتعالى - يتكلم متى شاء، ويقسم إذا شاء، وقد أقسم الله تعالى بهذه الأقسام حينما أنزل القرآن الكريم، فتفظن لهذه الدقيقة، فإنها من مزالّ الأقدام. والله تعالى أعلم.

ولما اختلفوا في ناصب «إذا» ذكره بقوله:

١٧٩. (وَالشَّرْطُ نَاصِبٌ أَوْ الْجَوَابُ فِي لَفْظِ «إِذَا» فَمَذْهَبَانِ فَأَعْرِفِ

١٨٠. فَأَوَّلُ قَوْلِ الْحَقِّيقَيْنَا وَالثَّانِ مَنْسُوبٌ لِأَكْثَرِيَّتِنَا)

(وَالشَّرْطُ نَاصِبٌ) مبتدأ وخبر، أي إن ناصب «إذا» هو فعل شرطها (أو) لتنويع الخلاف، أي قال بعضهم: ناصبها هو (الجواب) أي جواب الشرط، وقوله: (فِي لَفْظِ «إِذَا») متعلق بـ «ناصب» (فَمَذْهَبَانِ) خبر لمحذوف: أي هذان القولان مذهبان للنحاة، وقوله: (فَأَعْرِفِ) كمل به البيت، أي اعرف ذلك (فَأَوَّلُ) خبر مقدم لـ (قَوْلِ الْحَقِّيقَيْنَا) بألف الإطلاق، أي القول بأن ناصبها هو الشرط قول المحققين من النحاة (وَالثَّانِ) بحذف الباء للوزن (مَنْسُوبٌ لِأَكْثَرِيَّتِنَا) بألف الإطلاق، لأكثر النحاة.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح: أنهم اختلفوا في ناصب «إذا» الظرفية على مذهبين:

[أحدهما]: أنه شرطها، وهو قول المحققين، فتكون بمنزلة «متى»، و«حيثما»، و«أَيَّانَ»، وقول أبي البقاء: إنه مردود بأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف غير وارد؛ لأن «إذا» عند هؤلاء غير مضافة، كما يقوله الجميع «إذا» جَزَمَتْ، كقوله [من الكامل]:

..... وَإِذَا تُصِيبُكَ خِصَاصَةٌ فَتَحْمَلِ

[والثاني]: أنه ما في جوابها من فعل أو شبهه، وهو قول الأكثرين، وَيَرِدُ عليهم أمور: أحدها: أن الشرط والجزاء عبارة عن جملتين، تربط بينهما الأداة، وعلى قولهم تصير الجملتان واحدة؛ لأن الظرف عندهم من جملة الجواب، والمعمول داخل في جملة عامله. والثاني: أنه ممتنع في قول زهير [من الطويل]:

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقًا شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا
لأن الجواب محذوف، وتقديره: إذا كان جائياً فلا أسبقه، ولا يصح أن يقال: لا أسبق شيئاً وقت مجيئه؛ لأن الشيء إنما يُسَبِّقُ قبل مجيئه، وهذا لازم لهم أيضاً إن أجابوا بأنها غير شرطية، وأنها معمولة لما قبلها، وهو سابق، وأما على القول الأول، فهي شرطية محذوفة الجواب، وعاملها إما خبر كان، أو نفس كان، إن قلنا بدلالتها على الحدث.

[والثالث]: أنه يلزمهم في نحو «إذا جئتنى اليوم أكرمتك غداً» أن يعمل «أكرمتك» في ظرفين متضادين، وذلك باطل عقلاً؛ إذ الحدث الواحد المعين، لا يقع بتمامه في زمانين، وقصداً؛ إذ المراد وقوع الإكرام في الغد لا في اليوم.

[فإن قلت]: فما ناصب اليوم على القول الأول، وكيف يعمل العامل الواحد في ظرفي زمان؟ [قلنا]: لم يتضادا كما في الوجه السابق، وعمل العامل في ظرفي زمان يجوز، إذا كان أحدهما أعم من الآخر، نحو آتيك يوم الجمعة سحر، وليس بدلاً؛ لجواز سير عليه يوم الجمعة سحر برفع الأول، ونصب الثاني، نص عليه سيوي، وأنشد للفرزدق^(١) [من الطويل]:

مَتَى تَرِدُنْ يَوْمًا سَفَارٍ تَجِدُ بِهَا أَذْيَهُمْ يَزُومِي الْمُسْتَجِيرَ الْمُعَوَّرَ^(٢)

فـ «يوماً» يمتنع أن يكون بدلاً من «متى»؛ لعدم اقترانه بحرف الشرط، ولهذا يمتنع في «اليوم» في المثال أن يكون بدلاً من «إذا»، ويمتنع أن يكون ظرفاً لـ «تجد»؛ لئلا ينفصل «ترد» من معموله، وهو

(١) هو همام بن غالب، من أشهر شعراء الدولة الأموية، برع في الفخر والهجاء، مات سنة (١١٠ هـ) قبل جريير بستة أشهر.

(٢) «سفار»: اسم يرمز لمازن بن مالك. و«أديهم» تصغير أدهم، وهو الأسود، و«المستجير»: هو الطالب للماء. و«المعور»: هو المصروف عنه.

«سفار» بالأجنبي، فتعين أنه ظرف ثان لـ «ترد».

والرابع: أن الجواب ورد مقرونا بـ «إذا» الفجائية، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتُم تَخْرُجُونَ﴾ [الزوم: الآية ٢٥]، وبالحرف الناسخ، نحو: «إذا جئتني اليوم، فإني أكرمك»، وكل منهما لا يعمل ما بعده فيما قبله.

وورد أيضًا والصالح فيه للعمل صفة، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِرَ فِي النَّاقُورِ فَذَلِكَ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾ [المدثر: ٨-٩]، ولا تعمل الصفة فيما قبل الموصوف.

وتخريج بعضهم هذه الآية على أن «إذا» مبتدأ، وما بعد الفاء خبر لا يصح، إلا على قول أبي الحسن الأخفش ومن تابعه في جواز تصرف «إذا»، وجواز زيادة الفاء في خبر المبتدأ؛ لأن عسر اليوم ليس مسببا عن الثَّغْرِ، والجيد أن تُخْرَجَ على حذف الجواب، مدلولاً عليه بـ «عسير»، أي عسر الأمر.

وأما قول أبي البقاء^(١): إنه يكون مدلولاً عليه بـ «ذلك»، فإنه إشارة إلى الثَّغْرِ، فمردود؛ لأدائه إلى اتحاد السبب والمسبب، وذلك ممتنع.

وأما نحو قوله ﷺ: «فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله»^(٢)، فمؤول على إقامة السبب مقام المسبب؛ لاشتغال المسبب، أي فقد استحق الثواب العظيم المستقر للمهاجرين.

قال أبو حيان: وَرَدَ مقرونا بـ «ما» النافية نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا نُنَاجِيهِمْ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا يَنْتَهِ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ﴾ [الحج: الآية ٢٥]، و«ما» النافية لها الصدر. انتهى.

وليس هذا بجواب، وإلا لا قترن بالفاء، مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَسْتَغِيثُوا فَمَا هُمْ مِّنَ الْمُعْتَابِينَ﴾ [فصلت: الآية ٢٤]، وإنما الجواب محذوف، أي عمدوا إلى الحجج الباطلة.

(١) هو عبد الله بن الحسين العكبري، عالم باللغة والأدب والفرائض، عاش في بغداد، وألف كتباً، منها «شرح ديوان المتنبي»، و«شرح اللمع» لابن جني، و«إعراب القرآن»، مات سنة (٦١٦هـ).

(٢) متفق عليه.

وقول بعضهم: إنه جواب على إضمار الفاء، مثل قوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ﴾ [البقرة: الآية ١٨٠] مردود بأن الفاء لا تُحذف إلا ضرورة، كقوله [من البسيط]:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ
و«الوصية» في الآية نائب عن فاعل «كُتِبَ» و«للوالدين» متعلق بها لا خبر، والجواب محذوف، أي فليوص.

وقول ابن الحاجب: إن «إذا» هذه^(١) غير شرطية، فلا تحتاج إلى جواب، وإن عاملها ما بعد «ما» النافية، كما عمل ما بعد «لا» في «يوم» من قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان: الآية ٢٢]، وإن ذلك من التوسع في الظرف مردود بثلاثة أمور:

أحدها أن مثل هذا التوسع خاص بالشعر كقوله [من الرجز]:

وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَعْنَيْنَا

والثاني: أن «ما» لا تقاس على «لا»، فإن «ما» لها الصدر مطلقاً بإجماع البصريين، واختلفوا في «لا»، فقيل: لها الصدر مطلقاً، وقيل: ليس لها الصدر مطلقاً؛ لتوسطها بين العامل والمعمول في نحو: «إن لا تقم أقم»، و «جاء بلا زاد»، وقوله [من المتقارب]:

أَلَا إِنَّ قُرْطًا عَلَى آلَةٍ أَلَا إِنِّي كَيْدُهُ لَا أَكِيدُ

وقيل: إن وقعت في صدر جواب القسم، فلها الصدر؛ لحلولها محل أدوات الصدر، وإلا فلا، وهذا هو الصحيح، وعليه اعتمد سيويه، إذ جعل انتصاب «حَبَّ العراق» في قوله [البسيط]:

أَلَيْتَ^(٢) حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ الشُّوشُ

على التوسع، وإسقاط الخافض، وهو «على»، ولم يجعله من باب زياداً ضربته؛ لأن التقدير: لا أطعمه، ولا هذه لها الصدر، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وما لا يعمل لا يفسر في هذا الباب عاملاً.

(١) أي التي في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا نُنَاجِيهِمْ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا﴾ [الحج: الآية ٢٥].

(٢) بفتح التاء؛ لأنها للمخاطب.

«سفار» بالأجنبي، فتعين أنه ظرف ثان لـ «ترد».

والرابع: أن الجواب ورد مقرونا بـ «إذا» الفجائية، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتُم تَخْرُجُونَ﴾ [الزوم: الآية ٢٥]، وبالحرف الناسخ، نحو: «إذا جئتني اليوم، فإني أكرمك»، وكل منهما لا يعمل ما بعده فيما قبله.

وورد أيضًا والصالح فيه للعمل صفة، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِرَ فِي النَّاقُورِ فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾ [المدثر: ٨-٩]، ولا تعمل الصفة فيما قبل الموصوف.

وتخريج بعضهم هذه الآية على أن «إذا» مبتدأ، وما بعد الفاء خبر لا يصح، إلا على قول أبي الحسن الأخفش ومن تابعه في جواز تصرف «إذا»، وجواز زيادة الفاء في خبر المبتدأ؛ لأن عسر اليوم ليس مسببا عن النَّفَر، والجيد أن تُخْرَجَ على حذف الجواب، مدلولاً عليه بـ «عسير»، أي عسر الأمر.

وأما قول أبي البقاء^(١): إنه يكون مدلولاً عليه بـ «ذلك»، فإنه إشارة إلى النَّفَر، فمردود؛ لأدائه إلى اتحاد السبب والسبب، وذلك ممتنع.

وأما نحو قوله ﷺ: «فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله»^(٢)، فمؤول على إقامة السبب مقام المسبب؛ لاشتغال المسبب، أي فقد استحق الثواب العظيم المستقر للمهاجرين.

قال أبو حيان: وَرَدَّ مقرونا بـ «ما» النافية نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا نُنَاجَىٰ إِلَهُنَّ يَبَيِّنَنَّ مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ﴾ [الحج: الآية ٢٥]، و«ما» النافية لها الصدر. انتهى.

وليس هذا بجواب، وإلا لا قترن بالفاء، مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَسْتَغِيثُوا فَمَا هُمْ مِنَ الْمُعْتَبِينَ﴾ [فصلت: الآية ٢٤]، وإنما الجواب محذوف، أي عَمَدُوا إلى الحجج الباطلة.

(١) هو عبد الله بن الحسين العكبري، عالم باللغة والأدب والفرائض، عاش في بغداد، وألف كتباً، منها «شرح ديوان المتنبّي»، و«شرح اللمع» لابن جني، و«إعراب القرآن»، مات سنة (٦١٦هـ).
(٢) متفق عليه.

وقول بعضهم: إنه جواب على إضمار الفاء، مثل قوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ﴾ [البقرة: الآية ١٨٠] مردود بأن الفاء لا تُحذف إلا ضرورة، كقوله [من البسيط]:
مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ
و«الوصية» في الآية نائب عن فاعل «كتب» و«للوالدين» متعلق بها لا خبر، والجواب محذوف، أي فليوص.

وقول ابن الحاجب: إن «إذا» هذه^(١) غير شرطية، فلا تحتاج إلى جواب، وإن عاملها ما بعد «ما» النافية، كما عمل ما بعد «لا» في «يوم» من قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان: الآية ٢٢]، وإن ذلك من التوسع في الظرف مردود بثلاثة أمور:
أحدها أن مثل هذا التوسع خاص بالشعر كقوله [من الرجز]:

وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَغْنَيْنَا

والثاني: أن «ما» لا تقاس على «لا»، فإن «ما» لها الصدر مطلقاً بإجماع البصريين، واختلفوا في «لا»، فقيل: لها الصدر مطلقاً، وقيل: ليس لها الصدر مطلقاً؛ لتوسطها بين العامل والمعمول في نحو: «إن لا تقم أقم»، و«جاء بلا زاد»، وقوله [من المتقارب]:

أَلَا إِنَّ قُرْطًا عَلَى آلَةٍ أَلَا إِنِّي كَيْدُهُ لَا أَكِيدُ

وقيل: إن وقعت في صدر جواب القسم، فلها الصدر؛ لحلولها محل أدوات الصدر، وإلا فلا، وهذا هو الصحيح، وعليه اعتمد سيويه، إذ جعل انتصاب «حَبَّ الْعِرَاقِ» في قوله [البسيط]:

أَلَيْتَ^(٢) حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ الشُّوسُ

على التوسع، وإسقاط الخافض، وهو «على»، ولم يجعله من باب زيداً ضربته؛ لأن التقدير: لا أطعمه، ولا هذه لها الصدر، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وما لا يعمل لا يفسر في هذا الباب عاملاً.

(١) أي التي في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا نُنَاجَىٰ إِلَهُنَّ﴾ [الحج: الآية ٢٥].

(٢) بفتح التاء؛ لأنها للمخاطب.

والثالث: أن «لا» في الآية حرف ناسخ، مثله في نحو: لا رجل، والحرف الناسخ لا يتقدمه معمول ما بعده، ولولم يكن نافيًا، لا يجوز زيدًا إني أضرب، فكيف وهو حرف نفي، بل أبلغ من هذا أن العامل الذي بعده مَصْدَرٌ، وهم يُطلقون القول بأن المصدر لا يعمل فيما قبله، وإنما العامل محذوف، أي اذكر يوم، أو يعذبون يوم.

ونظير ما أورده أبو حيان على الأكثرين أن يورد عليهم قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَذُكَّرُ عَلَىٰ رَجُلٍ يَنْبَغِي لَكُمْ إِذَا مَرِئْتُمْ كُلَّ مَرْجِيٍّ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [سَبَأ: ٧]، فيقال: لا يصح لـ «جديد» أن يعمل في «إذا»؛ لأن إن ولام الابتداء يمنعان من ذلك؛ لأن لهما الصدر، وأيضًا فالصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف.

والجواب أيضًا أن الجواب محذوف مدلول عليه بـ «جديد»، أي إذا مَرِئْتُمْ تجددون؛ لأن الحرف الناسخ لا يكون في أول الجواب، إلا وهو مقرون بالفاء، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢١٥].

وأما قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١]، فالجملة جواب لقسم محذوف، مقدّر قبل الشرط، بدليل: ﴿وَإِنْ لَّمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُوا لَيَمَسَّنَّ﴾ [المائدة: ٧٣] الآية، ولا يسوغ أن يقال قَدَّرَهَا خَالِيَةً من معنى الشرط، فتستغني عن جواب، وتكون معمولًا لما قبلها، وهو ﴿قَالَ﴾ [سَبَأ: ٧]، أو ﴿نَذُكَّرُ﴾ [سَبَأ: ٧] أو ﴿يُنَبِّئُكُمْ﴾ [سَبَأ: ٧]؛ لأن هذه الأفعال لم تقع في ذلك الوقت. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الثالث، وهو خروجها عن الشرطية، فقال:

١٨١- (وَخَرَجَتْ إِذَا عَنِ الشَّرْطِيَّةِ بِلَا جَوَابٍ قَدْ نُوي أَوْ مُثَبَّتٍ) (وَخَرَجَتْ إِذَا عَنِ الشَّرْطِيَّةِ) أي عن دلالتها على معنى الشرط (بِلَا جَوَابٍ) متعلق بحال مقدّر، أي حال كونها كائنة بلا جواب، وقوله: (قَدْ نُوي) بالبناء للمفعول في محلّ جرّ صفة لـ «جواب»، أي منوي، أي مقدّر (أَوْ مُثَبَّتٍ) بالجرّ عطفًا على محلّ «قد نوي»، أي مذكور في الكلام.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أن «إذا» تخرج عن معنى الشرطية، فلا تحتاج إلى جواب أصلاً، لا مذكور، ولا مقدّر.

ومثاله: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا عَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ [الشورى: الآية ٣٧]، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾ [الشورى: الآية ٣٩]، فـ «إذا» فيهما ظرف لخبر المبتدأ بعدها، ولو كانت شرطية، والجملة الاسمية جوابًا لاقتربت بالفاء، مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ بَحِيرٌ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: الآية ١٧].

وقول بعضهم: إنه على إضمار الفاء تقدم رده. وقول آخر: إن الضمير توكيد لا مبتدأ، وإن ما بعده الجواب، ظاهر التعسف. وقول آخر: إن جوابها محذوف، مدلول عليه بالجملة بعدها تكلف من غير ضرورة.

ومن ذلك «إذا» التي بعد القسم، نحو: ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ [الليل: ١]، ﴿وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَىٰ﴾ [التنجم: الآية ١]؛ إذ لو كانت شرطية، لكان ما قبلها جوابًا في المعنى، كما في قولك: آتيتك إذا أتيتني، فيكون التقدير: إذا يغشى الليل، وإذا هوى النجم أقسمت، وهذا ممتنع؛ لوجهين: [أحدهما]: أن القسم الإنشائي لا يقبل التعليق؛ لأن الإنشاء إيقاع، والمعلق يحتمل الوقوع وعدمه.

فأما إن جائي فوالله لأكرمته، فالجواب في المعنى فعل الإكرام؛ لأنه المسبب عن الشرط، وإنما دخل القسم بينهما لمجرد التوكيد، ولا يمكن ادعاء مثل ذلك هنا؛ لأن جواب ﴿وَاللَّيْلُ﴾ [الليل: ١] ثابت دائماً، وجواب ﴿وَالنَّجْمُ﴾ [التنجم: الآية ١] ماضٍ مستمر الانتفاء، فلا يمكن تسبيهما عن أمر مستقبل، وهو فعل الشرط.

[والثاني]: أن الجواب خبري، فلا يدل عليه الإنشاء؛ لتباين حقيقتيهما.

قلت: قد تبين بما ذكر أن الصواب أن «إذا» في الآيتين السابقتين ظرفية مجردة عن معنى الشرط؛ لأن في جعلها شرطية تكلفًا وتعسفًا. والله تعالى أعلم. ولمّا أنهى الكلام على «إذا» شرع يُبين «أين»، فقال:

١٨٢- (وَأَيُّنَ) سُمَّا يُخَصُّ بِالْقَسَمِ وَكَوْنُهُ الْمَقْرَدَ أَقْوَى وَأَتَمَّ

١٨٣- وَكَسَرُ هَمْزِهِ وَفَتْحُ الْمِيمِ ذَا دَلِيلُهُ وَالْهَمْزُ صِلَ مُسْتَقْبَدًا

(وَأَيُّنَ) سُمَّا) مبتدأ وخبر، وقد سبق أن «سما» مثلث السين، بمعنى اسم، وقوله: (يُخَصُّ

بِالْقَسَمِ) ببناء الفعل للمفعول، صفة لـ «سما» (وَكَوْنُهُ الْمَقْرَدَ أَقْوَى وَأَتَمَّ) يعني أن كون «أيمن»

مفردًا لا جمعًا أقوى من جعله جمعًا، فـ «كونه» مبتدأ، و«المفرد» منصوب على أنه خبر «كون»،

و«أقوى» خبر المبتدأ، و«أتم» عطف عليه.

(وَكَسَرُ هَمْزِهِ، وَفَتْحُ الْمِيمِ، ذَا دَلِيلُهُ) يعني أن دليل كون «أيمن» مفردًا، جواز كسر همزته،

وفتح ميمه؛ لأن ذلك لا يجوز في الجمع.

فقوله: «وكسر همزه» مبتدأ، و«فتح الميم» عطف عليه، و«ذا» اسم إشارة يعود إلى الكسر

والفتح، على حد قوله تعالى: ﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ [البقرة: الآية ٦٨]، وهو مبتدأ ثانٍ، خبره

«دليله»، والجملة خبر الأول.

وقوله: (وَالْهَمْزُ صِلَ) أي احكم بأن همزته همزة وصل (مُسْتَقْبَدًا) أي مُخَلَّصًا لها من قول

من يدعي كونها همزة قطع. قال في «القاموس»: التَّقْدُّ: التخليص، والتنجية، كالإنقاذ، والتنقيذ،

والاستنقاذ، والتنقذ. انتهى.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح: أنه اختلف في «أيمن» المختص بالقسم^(١)، هل هو اسم، أو

حرف؟، وهل هو مفرد، أو جمع؟، والصحيح أنه اسم، لا حرف، خلافاً للزجاج، والزماني^(٢)،

وهو مفرد، مشتق من الأيمن، وهو البركة، وهمزته همزة وصل، لا جمع يمين، وهمزته همزة قطع،

خلافاً للكوفيين، فإنهم قالوا: إنها يمين، وهمزتها قطع؛ لأن هذا الوزن مختص بالجمع، كأكلب،

(١) احتراز به عن «أيمن» في مثل قولك: أئمن القوم باردة، وبِرت أئمتهم، فإن هذا لا خلاف في كونه اسماً

أصلاً؛ لأنه جمع «يمين» اتفاقاً.

(٢) هو أبو الحسن علي بن عيسى، عالم باللغة والنحو والبلاغة والتفسير، وضع كتباً كثيرة، منها «شرح

كتاب سيويه»، و«الألفاظ المتقاربة»، و«معاني الحروف»، و«الحدود»، و«النكت في إعجاز القرآن»،

وغيرها، مات سنة (٣٨٤هـ).

وأفلس.

ورده عليهم بجواز كسر همزته، وفتح ميمه، ولا يجوز مثل ذلك في الجمع من نحو أفلس،

وأكلب، وبقول نصيب^(١) [من الطويل]:

فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ نَعَمْ وَفَرِيقٌ لَيَّمُنُ لِلَّهِ مَا نَذَرِي

حيث حذف ألفها في الدرج، وهمزة القطع لا تحذف.

ثم ذكر الأحكام المتعلقة بـ «أيمن»، فقال:

١٨٤- (وَالْإِبْتِدَاءُ أَلْزَمُهُ مَعَ حَذْفِ الْخَبَرِ وَكَوْنُهُ الْمُضَافَ لِلَّهِ الْأَبْرَ)

(وَالْإِبْتِدَاءُ) مفعول مقدم لـ (أَلْزَمُهُ) أي ألزم لفظ «أيمن» الرفع بالابتداء (مَعَ حَذْفِ الْخَبَرِ) أي مع

وجوب حذف خبره (وَكَوْنُهُ الْمُضَافَ لِلَّهِ الْأَبْرَ) بالنصب عطفًا على «الابتداء»، أي وألزمه أيضًا

إضافةً إلى اسم الله - سبحانه وتعالى -.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أن «أيمن» يلزمه الرفع بالابتداء، وحذف الخبر، وإضافته إلى

اسم الله - سبحانه وتعالى -، خلافاً لابن دُرُسْتُويه في إجازة جزه بحرف القسم، ولابن مالك في

جواز إضافته إلى «الكعبة»، ولكاف الضمير، وجوز ابن عصفور كونه خبراً، والمحذوف مبتدأ، أي

قسمي أيمن الله.

قلت: الوجه الأول هو الأولي، كما قاله الدماميني؛ لأنه إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولاً أو

ثانياً، فكونه الثاني أولى. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(١) هو نصيب بن رباح، أبو محجن الشاعر الأموي، مات سنة (١٠٨هـ).

(حَرْفُ الْبَاءِ)

قال ابن منظور رحمه الله: الباء من الحروف المجهورة، ومن الحروف الشفوية، وسميت شفوية؛ لأن مخرجها من بين الشفتين، لا تعمل الشفتان في شيء من الحروف إلا فيها، وفي الفاء والميم. انتهى^(١).

- ١٨٥- (وَالْبَاءُ إِذْ تُفْرَدُ حَرْفٌ جَرَّ لَهَا مَعَانٍ أَرْبَعَةٌ مَعَ عَشْرِ
١٨٦- أَوَّلُهَا الْإِلْصَاقُ وَالتَّغْدِيَةُ كَ«أَذْهَبَ بِهِ» وَالثَّالِثُ اسْتِعَانَةُ
١٨٧- وَسَبَبِيَّةٌ وَالْأَصْطِحَابُ زِدَ ظَرْفِيَّةٌ وَبَدَلًا ثُمَّ تَرَدُّ
١٨٨- لِعَوَضٍ وَمِثْلَ «عَنْ» وَكَ«عَلَى» وَ«مِنْ» وَلِلْقَسَمِ ثُمَّ كَ«إِلَى»
١٨٩- وَزَائِدًا فِي سِتَّةِ الْمَوَاضِعِ فِي فَاعِلٍ إِلَى الثَّلَاثِ وَزَعٍ
١٩٠- وَاجِبٍ أَوْ ضَرُورَةٍ أَوْ غَالِبٍ فَوَاجِبٌ يَجِيءُ فِي التَّعْجُبِ
١٩١- وَالْغَالِبُ اللَّذْ جَرَّ فَاعِلَ «كَفَى» وَفِي «بِمَا لَاقَتْ» ضَرُورَةٌ وَفِي
١٩٢- وَالثَّانِ أَنْ تُزَادَ فِي الْمَفَاعِلِ فِي مِثْلِ «لَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ» تَلِي
١٩٣- بِحَسَبِكَ الدُّرْهَمُ جَا فِي الْمُبْتَدَأِ وَخَبَرٌ لَ «لَيْسَ» زَائِعًا بَدَا
١٩٤- وَالْحَالُ ذَاتُ النَّفْيِ غَدُّ خَامِسًا وَالنَّفْسُ فِي التَّوَكُّيدِ بَانَ سَادِسًا
(وَالْبَاءُ) مبتدأ خبره «حرف» (إِذْ) ظرفية (تُفْرَدُ) بالبناء للمفعول (حَرْفٌ جَرَّ) يعني أن الباء وقت إفرادها من حروف أخرى، حرف جرّ، والمراد بالجرّ أحد أنواع الإعراب، كما قالوا: حرف نصب، وحرف جزم، فالمعنى أنها حرف عمله الجرّ، وقيل: المراد بكونها حرف جرّ أنها تجرّ معاني الأفعال للأسماء، أي تُعَدِّيها لها. واحتراز بقوله: «إِذْ تُفْرَدُ» عما إذا انضمت إلى بعض الحروف، فإن لها معاني أخرى، وذلك كـ«بجل»، و«بيد» ونحو ذلك.

(١) «لسان العرب» ١/٢٠٤.

ثم يبيّن معانيها، فقال:

(لَهَا مَعَانٍ أَرْبَعَةٌ) بسكون الهاء للوزن (مَعَ عَشْرِ) يعني أن الباء تستعمل لأربعة عشر معنى (أَوَّلُهَا) أي أول تلك المعاني (الْإِلْصَاقُ) أي اتصال شيء بشيء، سواء كانا معنيين، أو معنى وذاتًا، فيشمل بزيد دائ.

تنبيه:

قيل: إن الإلصاق معنى لا يفارق الباء، فلهذا اقتصر عليه سيبويه، ثم الإلصاق على نوعين: [أحدهما]: حقيقي كأمسكت بزيد، إذا قبضت على شيء من جسمه، أو على ما يحبس، من يد أو ثوب ونحوه، ولو قلت: أمسكته احتمل ذلك، وأن تكون منته من التصرف. [والثاني]: مجازي، نحو: مررت بزيد، أي ألصقت مروري بمكان يقرب من زيد. وعن الأخفش: أن المعنى: مررت على زيد، بدليل قوله **وَعَلَيْكَ**: **﴿لَنَمُرُونَ عَلَيْهِمْ مُّصْبِحِينَ﴾** [الصافات: الآية ١٣٧].

قلت: التحقيق - كما قال ابن هشام -: أن كلاً من الإلصاق والاستعلاء، إنما يكون حقيقياً إذا كان مُضْطَبّاً إلى نفس المجرور، كأمسكت بزيد، وصعدت على السطح، فإن أفضى إلى ما يقرب منه فمجاز، كمررت بزيد، في تأويل الجماعة، وكقوله [من الطويل]:

تَشُبُّ لِمَقْرُورِينَ يَضْطَلِيَانِهَا وَبَاتَ عَلَى النَّارِ النَّدَى وَالْحَلَقُ^(١)

فإذا استوى التقديران في المجازية، فالأكثر استعمالاً أولى بالتخريج عليه، كمررت بزيد، ومررت عليه، وإن كان قد جاء كما في قوله **وَعَلَيْكَ**: **﴿لَنَمُرُونَ عَلَيْهِمْ﴾** [الصافات: ١٣٧]، **﴿يَمُرُونَ عَلَيْهِمْ﴾** [يوسف: ١٠٥]، وقوله: [من الكامل]:

وَلَقَدْ أَمُرْتُ عَلَى اللَّعِيمِ يَسْبِي فَمَضَيْتُ ثَمَّةً قُلْتُ لَا يَغْنِينِي
إلا أن مررت به أكثر، فكان أولى بتقديره أصلاً، ويتخرج على هذا الخلاف خلاف في المقدر في قوله [من الوافر]:

(١) «الحلق» بكسر اللام المشددة: صاحب النار.

تَمُرُونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامٌ
أهو الباء، أم «على»؟

(وَالْتَعْدِيَّةُ) أي المعنى الثاني من معاني الباء التعدي (كَ«أَذْهَبَ بِهِ») لأن ذهب فعل لازم، فتعديته بالباء، وتسمى هذه الباء بآء النقل أيضًا، وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولًا، وأكثر ما تُعَدِّي الفعل القاصر، تقول في ذهب زيد: ذهبت بزيد، وأذهبت، ومنه قوله **عَلَيْكَ**: **«ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ»** [البقرة: الآية ١٧]، وقُرئ: **«أَذْهَبَ اللَّهُ نُورَهُمْ»**، وهي بمعنى القراءة المشهورة.

وقول المبرد والسهيلي: إن بين التعديتين فرقًا، وإنك إذا قلت: ذهبت بزيد، كنت مصاحبًا له في الذهاب، مردود عليهما بالآية.

وأما قوله تعالى: **«وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ»** [البقرة: الآية ٢٠] الآية، فيحتمل أن الفاعل ضمير البرق.

ولا يجوز الجمع بين الهمزة والباء، فلا تقول: أقمت بزيد؛ لأنهما متعاقبتان.

وأما قوله تعالى: **«تَنَبَّأْتُ بِاللَّذَّهْنِ»** [المؤمنون: الآية ٢٠] فيمن ضَمَّ أوله، وكَسَرَ ثالثه، فُخْرِجَ على زيادة الباء، أو على أنها للمصاحبة، فالظرف حال من الفاعل، أي مصاحبة للدهن، أو المفعول، أي تُنَبِّئُ الثمر، مصاحبًا للدهن، أو أن أنبئت يأتي بمعنى نَبَّتْ، كقول زهير [من الطويل]:

رَأَيْتُ ذَوِي الْحَاجَاتِ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ قَطِينًا لَهَا حَتَّى إِذَا أُنْبِتَ الْبَقْلُ

ومن ورودها مع المتعدي قوله تعالى: **«وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ»** [البقرة: الآية ٢٥١] الآية، وَصَكَّكَ الْحَجَرُ بِالْحَجَرِ، وَالْأَصْلُ دَفَعَ بَعْضُ النَّاسِ بَعْضًا، وَصَكَّ الْحَجَرُ الْحَجَرَ.

(وَالثَّالِثُ اسْتِعَانَةٌ) مبتدأ وخبر، أي المعنى الثالث من معاني الباء: الاستعانة، وهي الداخلة على آلة الفعل، نحو: كتبْتُ بالقلم، وَنَجَرْتُ بِالْقُدُومِ، قيل: ومنه البسمة؛ لأن الفعل لا يتأتى على الوجه الأكمل إلا بها.

(وَسَبِيَّةٌ) أي الرابع من معانيها: السببية، وهي الداخلة على السبب غير الآلة، نحو قوله **عَلَيْكَ**:

«إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجَلِ» [البقرة: الآية ٥٤] الآية، وقوله: **«فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذُنُوبِهِ»** [العنكبوت: الآية ٤٠] الآية، ومنه: لَقِيتُ بزيد الأسد، أي بسبب لقائي إياه، وقوله [من الرجز]:

قَدْ شَقِيتُ آبَاءَهُمْ بِالنَّارِ وَالنَّارُ قَدْ تَشْفِي مِنَ الْأَوَارِ^(١)

أي أنها بسبب ما وُسِّمت به من أسماء أصحابها، يُخَلَّى بينها وبين الماء.

(وَالْاضْطِحَابُ) أي الخامس من معانيها: المصاحبة، ويقال لها: الملازمة، وباء الحال، ولها علامتان: أن يحسن في موضعها «مع»، وأن يُغني عنها وعن مصحوبها الحال، نحو قوله **عَلَيْكَ**: **«أَقِطْ يَسْلَمَ»** [هود: الآية ٤٨] الآية، أي معه، وقوله: **«وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ»** [المائدة: الآية ٦١] الآية.

تنبيهات:

(الأول): اختلف في الباء من قوله تعالى: **«فَسَيِّحَ بِحَمْدِ رَبِّكَ»** [الحجر: الآية ٩٨] الآية، فقيل: للمصاحبة، والحمدُ مضاف إلى المفعول، أي فسبحه حامدًا له، أي نَزَّهه عما لا يليق به، وأُثِّبت له ما يليق به، وقيل: للاستعانة، والحمدُ مضاف إلى الفاعل، أي سبحه بما حمده به نفسه؛ إذ ليس كل تَنَزُّيه بمحمود، ألا ترى أن تسييح المعتزلة^(٢)، اقتضى تعطيل كثير من الصفات. والله تعالى أعلم.

(الثاني): اختلف أيضًا في «سبحانك اللهم وبحمدك»، فقيل: جملة واحدة، على أن الواو زائدة، وقيل: جملتان، على أنها عاطفة، ومُتَعَلِّقُ الباء محذوف، أي وبحمدك سَبَّحْتُكَ. وقال الخطابي^(٣) رحمه الله: المعنى: وبمعونتك التي هي نعمة، توجب عليَّ حَمْدَكَ سَبَّحْتُكَ، لا بحولي

(١) الأوار بالضم: شدة العطش.

(٢) هم طائفة بدأت دينية، ثم خاضت في السياسة، وقد نشأت إثر اعتزال واصل بن عطاء المتوفى سنة (١٣١هـ) أستاذَه الحسن البصري المتوفى سنة (١١٠هـ) لاختلافهما في بعض المعتقدات، ثم صارت المعتزلة شيعة، ومن أعلامهم الجاحظ، والتوحيد، والزمرخري.

(٣) هو أبو سليمان حمد بن محمد العالم الفقيه المحدث اللغوي، ألف في الحديث، وإعجاز القرآن، ومات سنة (٣٨٨هـ).

وقوتي، يريد أنه مما أقيم فيه المسبب مقام السبب. والله تعالى أعلم.

(الثالث): قال ابن الشجري في قوله **عَلَيْكَ**: ﴿فَسَنَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ﴾ [الإسراء: الآية ٥٢] الآية، هو كقولك: أجبت بالتلبية، أي فتجيبونه بالثناء؛ إذ الحمد الثناء، أو الباء للمصاحبة، متعلقة بحال محذوفة، أي مُعلنين بحمده، والوجهان في قوله **عَلَيْكَ**: ﴿فَسَيَحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [الحجر: الآية ٩٨]. والله تعالى أعلم.

(رُذ) فعل أمر من الزيادة، أي زد على ما مر من معاني الباء الخمسة (ظرفية) يعني أن المعنى السادس هو: الظرفية، وعلامتها جواز وقوع «في» موقعها، نحو قوله **عَلَيْكَ**: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرِ﴾ [آل عمران: الآية ١٢٣] الآية، أي في بدر، وقوله: ﴿بَجَيْنَهُمْ بِسَحْرِ﴾ [القمر: الآية ٣٤] الآية، أي في وقت سحر.

(وَبَدَلًا) أي وزد بدلًا، يعني أن المعنى السابع لها: البديل، وعلامتها أن يحسن الإتيان في موضعها بكلمة «بدل»، كقول الحماسي [من البسيط]:

فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا
شَنُوا الْإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانًا
وانتصاب «الإغارة» على أنه مفعول لأجله.

(ثُمَّ تَرُدُّ) مضارع ورد، وفي نسخة «ترد» بالزاي من الزيادة، يعني أن الباء تأتي (لِعَوَضٍ) أي لإفادة معنى العوض، وتسمى باء المقابلة، وهي الداخلة على الأعواض، نحو: اشتريته بألف، وكافأت إحسانه بضعف، وقولهم: هذا بذاك.

تنبيه:

قال ابن هشام: ومنه قوله **عَلَيْكَ**: ﴿أَدْخِلُوا الْجَنَّةَ يَمَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [التحل: الآية ٣٢]، قال: وإنما لم نقدرها باء السببية، كما قالت المعتزلة، وكما قال الجميع في قوله **عَلَيْكَ**: «لن يدخل أحدكم الجنة بعمله»؛ لأن المعطى بعوض، قد يُعطي مجانًا، وأما المسبب فلا يوجد بدون السبب، وقد تبين أنه لا تعارض بين الحديث والآية؛ لاختلاف محملي الباءين جمعًا بين الأدلة. انتهى.

تنبيه:

هذا الذي قاله ابن هشام، من نفي الباء السببية فيه نظر لا يخفى، فظواهر النصوص من الكتاب والسنة تدل على أن الأعمال سبب لدخول الجنة، وأن القول بالباء السببية، هو المذهب الحق، وإن نسبته ابن هشام إلى المعتزلة.

وأصل هذه المسألة أنها تتعلق بأفعال الرب تعالى، وأفعال العباد، وقد ذهبت الأشعرية إلى أن فعل الله مفعوله، وأن أفعال العباد مفعولة لله، فهي فعله، وذلك منهم محاولة لمخالفة الفلاسفة القائلين بالطبع وبالعلة، ولذلك قام الأشاعرة بنفي الأسباب، وقالوا لعله فاعلة واحدة، أو بفاعل واحد، وهو الله، والعبد ليس بفاعل حقيقة، وإنما كاسب حقيقة، ويثبتون مع الكسب قدرة لا تأثير لها في الكسب، والمعتزلة إنما أثبتوا الأسباب باعتبار أن العبد يخلق فعله بقدرة أودعها الله فيه، ولا فاعل لأفعاله سواه لأن نسبة الأفعال إلى الله عندهم محال مع وجود الظلم بأنواعه فيها أحيانًا، وهم يوافقون الإشاعرة على أن فعل الله مفعوله.

والحق في ذلك كله أن فعل العبد هو مفعول الله، وليس مفعول الله هو فعل الرب تعالى، وخلق، فأفعال العباد مخلوقة مفعولة لله، وهي فعل العبد القائم به ليست قائمة بالله، فإن الله لا يتصف بمخلوقاته، ولا مفعولاته، وإنما يتصف بخلقه وفعله، ففعل العبد واقع بقدرته حقيقة، وهو مخلوق لله حقيقة، ولا تعارض بين الحقيقتين، وذلك لأن العبد يؤثر في الفعل عن طريق قدرته، والرب يخلق، فالتأثير قد يُراد به الانفراد بالخلق، والإبداع، وهذا لله تعالى، وقد يراد أن الفعل خرج من العدم إلى الوجود بتوسط قدرة العبد، فإضافة التأثير للعبد بهذا الاعتبار صحيح، وأما على الوجه الأول، وهو الخلق والإبداع فلا يُضافان إلا إلى الله تعالى، فالله تعالى خلق أفعال العباد بتوسط قدرتهم وإرادتهم، كما خلق النبات بالماء، وخلق الغيث بالسحاب، وهذا شأن جميع الأسباب والمسببات.

وبالجملة فالذي عليه السلف وأتباعهم، وأئمة أهل السنة وجمهور أهل الإسلام المثبتون للقدرة المخالفون للمعتزلة إثبات الأسباب، وأن قدرة العبد مع فعله لها تأثير كتأثير سائر الأسباب في مسبباتها، والله تعالى خلق الأسباب والمسببات. راجع في تحقيق هذه المسألة كتب شيخ الإسلام

ابن تيمية رحمه الله تعالى^(١).

فتبين بهذا أن الباء في الآية المذكورة، والحديث، ونحوهما من النصوص هي الباء السببية، فتبصر بالتحقيق، ولا تكن أسير التقليد، فإنه حجة البليد، وملجأ العنيد، والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل.

(ومثل «عن») أي من معانيها، وهو: التاسع: المجاوزة، كـ«عن»، فقيل: تختص بالسؤال نحو قوله **وَعَلَّكَ**: **﴿فَسْتَلْ بِهِ خَيْرًا﴾** [الفرقان: الآية ٥٩] بدليل قوله: **﴿يَسْأَلُونَكَ عَنْ أَنْبَاءِكُمْ﴾** [الأحزاب: الآية ٢٠]، وقيل: لا تختص به، بدليل قوله تعالى: **﴿يَسْعَى نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَنْفُسِهِمْ﴾** [الحديد: الآية ١٢]، وقوله: **﴿وَيَوْمَ تَشْقُقُ السَّمَاءُ بِالنِّعَمِ﴾** [الفرقان: الآية ٢٥] الآية. وجعل الزمخشري هذه الباء بمنزلتها في: شقق السنام بالشفرة، على أن الغمام يجعل كالآلة التي يشق بها، قال: ونظيره قول تعالى: **﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾** [الزمر: الآية ١٨] الآية.

قلت: كون الباء للآلة هو الظاهر. والله تعالى أعلم.

وتأول البصريون قوله **وَعَلَّكَ**: **﴿فَسْتَلْ بِهِ خَيْرًا﴾** [الفرقان: الآية ٥٩] على أن الباء للسببية، وزعموا أنها لا تكون بمعنى «عن» أصلاً، وفيه - كما قال ابن هشام - بُعد؛ لأنه لا يقتضي قولك: سألت بسببه، أن المجرور هو المسؤول عنه.

(وكـ«على») أي العاشر من معانيها: الاستعلاء، كـ«على»، نحو قوله **وَعَلَّكَ**: **﴿مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ يَقْنَطَارِ﴾** [آل عمران: الآية ٧٥] بدليل قوله: **﴿هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا أَمَنُكُمْ عَلَى أَخِيهِ مِنْ قَبْلُ﴾** [يوسف: الآية ٦٤] الآية، ونحو قوله: **﴿وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامِرُونَ﴾** [المطففين: ٣٠]، بدليل قوله تعالى: **﴿وَلَا تَكُورْ لَكُمْ رُوحُكُمْ عَلَيْهِمْ﴾** [الصفافات: الآية ١٣٧] الآية، وقد مضى البحث فيه.

وقول الشاعر [من الطويل]:

أَرَبُّ يَبُولِ الثُّغْلَبَانِ بِرَأْسِهِ

بدليل تمامه:

(١) راجع «مجموع الفتاوى» ٨ / ٣٨٩ و ٣٩٠ و ١١٣ و ١١٨ و ١٣٤ و ١٣٥ و ٤٨٧ و ٤٤٨ و ١٦ / ٣٥٦ و ٣٥٧.

لَقَدْ هَانَ مَنْ بَالَتْ عَلَيْهِ الثُّعَالِبُ

(و«من») أي الحادي عشر من معانيها: التبعض، أثبت ذلك الأصمعي، والفارسي، والقشيري، وابن مالك، قيل: والكوفيون، وجعلوا منه قوله **وَعَلَّكَ**: **﴿عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾** [الإنسان: الآية ٦] الآية، وقوله [من الطويل]:

شَرِبْنِ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعْتَ مَتَى لَحَجَّ خُضِرٍ لَهُنَّ نَعِيجُ
وقوله [من الكامل]:

فَلَسَّمْتُ فَاهَا آخِذَا بِقُرُونِهَا شُرْبَ التَّرِيفِ يَبْزِدُ مَاءِ الْحَشْرِجِ^(١)
قيل: ومنه قوله **وَعَلَّكَ**: **﴿وَأَمْسَحُوا رُءُوسَكُمْ﴾** [المائدة: الآية ٦]، والظاهر أن الباء فيهن للإلصاق. وقيل: هي في آية الضوء للاستعانة، وإن في الكلام حذفًا وقلبًا، فإن «مَسَحَ» يتعدى إلى المُرَّال عنه بنفسه، وإلى المزيل بالباء، فالأصل امسحوا رؤوسكم بالماء، ونظيره بيت الكتاب^(٢) [من الكامل]:

كَنَّوَحِ رِيَشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَحَتْ بِاللَّثَنِ عَضْفَ الْإِثْمِدِ^(٣)
يقول: إن لثاتك تضرب إلى شفرة، فكأنها مسحتها بمسحوق الإثمد، فقلَّبَ معمولي مسح. وقيل في «شرين»: إنه ضُمِّنَ معنى «روين»، ويصح ذلك في قوله **وَعَلَّكَ**: **﴿يَشْرَبُ بِهَا﴾** [الإنسان: الآية ٦]، ونحوه. وقال الزمخشري في **﴿يَشْرَبُ بِهَا﴾** [الإنسان: الآية ٦]: المعنى يشرب بها الخمر، كما تقول: شربت الماء بالعسل.

(وَاللَّقَسَمِ) أي الثاني عشر من معانيها: القسم، وهي أصل أحرفه، ولذلك خصت بجواز ذكر الفعل معها، نحو: أقسم بالله لتفعلن، ودخولها على الضمير، نحو: بك لأفعلن، واستعمالها في القسم الاستعطافي، وهو ما كان جوابه طلبيًا، نحو: بالله هل قام زيد؟، أي أسألك بالله،

(١) «النزيف»: المحموم، و«الحشرج»: الرمل، وقيل: الكوز.

(٢) أي كتاب سيبويه؛ لأنه المراد عند الإطلاق في هذا الفن.

(٣) «كنواح» جمع ناحية حذفت ياؤه للضرورة، وهو مقدم الجناح. و«اللثان»: تشنية لثة: لحم الأسنان.

مُستَحْلِفًا.

(ثُمَّ كَـ «إِلَى») أي الثالث عشر من معانيها: الغاية، كـ «إِلَى»، نحو قوله **وَعَلَّكَ**: **«وَقَدْ أَحْسَنَ بِي»** [يوسف: الآية ١٠٠] الآية، أي إليّ، وقيل: **ضُمِّنَ «أَحْسَنَ»** [يوسف: ١٠٠] معنى لَطَفَ. وقوله: (وَزَائِدًا) بالنصب عطفاً على مفعول «تَرِد»، أي الرابع عشر من معانيها أن تأتي زائدة في الكلام، وهي المؤكدة.

ولما كانت مواضع زيادتها متعددة، يَبَيِّنُ ذلك بقوله:

(فِي سِتَّةِ الْمَوَاضِعِ) من إضافة الصفة للموصوف، أي في المواضع الستة، وقوله: (فِي فَاعِلٍ) بدل تفصيل مما قبله، ويجوز قطعه: أي أحدها: زيادتها في الفاعل وقوله: (إِلَى الثَّلَاثِ وَزَعٍ) فعل أمر من التوزيع: أي قَسَمَ زيادتها في الفاعل إلى ثلاثة أقسام (وَاجِبٍ) بالجرّ بدل تفصيل، ويتعيّن هنا؛ للزوم التقفية في «غالب» (أو) بوصل الهمزة للضرورة (ضُرُورَةً) شعريّة (أَوْ غَالِبٍ) أي كثير (فَوَاجِبٍ) مبتدأ خبره قوله: (يَجِيءُ فِي التَّعَجُّبِ) أي في التركيب المشتمل على التعجب. مثال ذلك: أَحْسَنَ بَزِيدَ، في قول الجمهور: إن الأصل: أَحْسَنَ زَيْدًا، بمعنى صار ذا حسن، ثم غُيِّرَت صيغة الخبر إلى الطلب، وزيدت الباء؛ إصلاحاً لِلْفِظ .

وأما إذا قيل: بأنه أمرٌ لفظاً ومعنى، وإن فيه ضمير المخاطب، مستترًا، فالباء مُعَدِيَةٌ، مثلها في: امرر بزيد.

والموضع الثاني أن تزداد في فاعل «كفى»، وإليه أشار بقوله:

(وَالْغَالِبُ اللَّذُّ) بسكون الدال، لغة في «الذي»، وليس ضرورةً (جَرَّ فَاعِلَ «كَفَى») نحو قوله **وَعَلَّكَ**: **«وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا»** [النساء: الآية ٧٩] .

والمعنى: أن الغالبة هي التي تقع في فاعل «كفى»، كالأية.

وقال الزجاج: دخلت؛ لتضمّن «كفى» معنى «اكتف»، وهو من الحسن بمكان، ويصححه قولهم: «اتَّقَى اللّه امرؤ فعل خيرًا، يُتَبَّ عليه»، أي لِيَتَّقِ، وَلِيَفْعَلْ، بدليل جزم «يُتَبَّ»، ويوجهه قولهم: «كفى بهند» بترك التاء، فإن احتُجَّ بالفاصل، فهو مُجَوِّزٌ، لا مُوجِبٌ، بدليل قوله **وَعَلَّكَ**:

«وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ» [الأنعام: ٥٩]، **«وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَةٍ»** [فصلت: ٤٧]، فإن غورض بقولك: أحسن بهند، فالتاء لا تلحق صيغ الأمر، وإن كان معناها الخبر.

وقال ابن السراج: الفاعل ضمير الاكتفاء، وصحة قوله موقوفة على جواز تعلق الجار بضمير المصدر، وهو قول الفارسي، والرماني، أجازا: مروري بزيد حسن، وهو بعمره قبيح. وأجاز الكوفيون إعماله في الظرف وغيره، ومنع جمهور البصريين إعماله مطلقًا.

تنبيه:

ومن مجيء فاعل «كفى» هذه مجردًا عن الباء قول سُحَيْمٍ [من الطويل]:

غَمِيرَةٌ وَدَّعَ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَارِيَا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا

قال ابن هشام: ووجه ذلك على ما اخترناه، أنه لم يستعمل «كفى» هنا بمعنى «اكتف»، ولا تزداد الباء في فاعل «كفى» التي بمعنى أجزاء وأغنى، ولا التي بمعنى وَقَى، والأولى متعددة لواحد، كقوله [من الوافر]:

قَلِيلٌ مِنْكَ يَكْفِينِي وَلَكِنْ قَلِيلُكَ لَا يُقَالُ لَهُ قَلِيلٌ

والثانية متعددة لاثنتين، كقوله تعالى: **«وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ»** [الأحزاب: الآية ٢٥]، وقوله: **«نَسِيكَهُمْ اللَّهُ»** [البقرة: الآية ١٣٧] الآية.

ووقع في شعر المتنبي زيادة الباء في فاعل «كفى» المتعدية لواحد، قال [من الطويل]:

كَفَى ثَعْلًا فَخْرًا بِأَنَّكَ مِنْهُمْ وَدَهْرٌ لَأَنْ أَمْسَيْتَ مِنْ أَهْلِهِ أَهْلٌ

قال ابن هشام: ولم أر من انتقد عليه ذلك، فهذا إما لسهو عن شرط الزيادة، أو لجعلهم هذه الزيادة من قبيل الضرورة كما سيأتي، أو لتقدير الفاعل غير مجرور بالباء.

و«ثُعْلٌ» رهط الممدوح، وهم بطن من طيء، وصرفه للضرورة؛ إذ فيه العدل والعلمية كعمر، و«دهر» مرفوع عند ابن جني بتقدير: وليفخر دهر، و«أهل» صفة له، بمعنى مُسْتَحِقٌّ، واللام متعلقة بـ«أهل»، وجوز ابن الشجري في «دهر» ثلاثة أوجه:

(أحدها): أن يكون مبتدأ محذوف خبره، أي يفخر بك، وصح الابتداء بالنكرة؛ لأنه قد وُصف

بـ «أهل».

(والثاني): كونه معطوفاً على فاعل «كفى»، أي إنهم فخروا بكونه منهم، وفخروا بزمانه لنضارة أيامه، وهذا وجه لا حذف فيه.

(والثالث): أن تجزؤه بعد أن ترفع «فخراً» على تقدير كونه فاعل «كفى»، والباء متعلقة بـ «فخر» لا زائدة، وحينئذ تجر الدهر بالعطف، وتقدر أهلاً خبراً لهو محذوفاً، وزعم المعري^(١) أن الصواب نصب «دهر» بالعطف على «ثعلب»، أي وكفى دهرًا هو أهل؛ لأن أمسييت من أهله أنه أهل لكونك من أهله، ولا يخفى ما فيه من التعسف، وشروحه^(٢) أنه عطّف على المفعول المتقدم، وهو «ثعلب»، والفاعل المتأخر، وهو «أنك منهم» منصوبًا ومرفوعًا وهما دهرًا وأن ومعمولاها وما تعلق بخبرها، ثم حذف المرفوع المعطوف اكتفاء بدلالة المعنى، وزعم الرّبيعي^(٣) أن النصب بالعطف على اسم «أن»، وأن «أهل» عطف على خبرها، ولا معنى للبيت على تقديره. والله تعالى أعلم.

والموضع الثالث في الضرائر الشعرية، وإليه أشار بقوله:

(وَفِي «بِمَا لَأَقْتُ» متعلق بـ «وفى» (ضُرُورَةً) مفعول من أجله (وَفَى) يعني أن زيادتها للضرورة، وُجد، وحصل في قول الشاعر [من الوافر]:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَأَقْتُ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ
وفي قول الآخر [من السريع]:

مَهْمَا لِي اللَّيْلَةُ مَهْمَا لِيهِ أَوْدَى بِنَعْلِي وَسِرْبَالِيهِ
وقال ابن الضائع في الأول: إن الباء متعلقة بـ «تنمي»، وإن فاعل «يأتي» مضمّر، فالمسألة من

(١) هو أبو العلاء أحمد بن عبد الله المعري التنوخي، شاعر فيلسوف، حكيم، عالم بالأدب واللغة وعلومها، له مؤلفات كثيرة، منها «لزوم ما لا يلزم»، و«سقط الزند»، و«رسالة الغفران»، و«الفصول»، و«الغايات»، مات سنة (٤٤٩هـ).

(٢) أي شرح كلام المعري المفيد لبيان التعسف، وقوله: «أنه» أي الشاعر.

(٣) هو علي بن عيسى، النحوي، أخذ عن السيرافي، والفارسي، برع في العربية، وله «شرح الإيضاح» للفارسي، و«البديع» في النحو، وغيرهما، مات سنة (٤٢٠هـ).

باب الإعمال، أي من باب التنازع.

وقال ابن الحاجب في الثاني: الباء مُعَدِّيَّة، كما تقول: ذهب بنعلي، ولم يتعرض لشرح الفاعل، وعلام يعود، إذا قدر ضميرًا؟ في «أودى»، ويصح أن يكون التقدير: أودى هو، أي مُودٍ، أي ذهب ذاهب، كما جاء في الحديث المتفق عليه: «لا يزني الزاني حين يزني، وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها، وهو مؤمن»، أي ولا يشرب هو، أي الشارب؛ إذ ليس المراد: ولا يشرب الزاني. والله تعالى أعلم.

ولما أنهى الكلام على التي تراد في الفاعل، شرع يبين التي تزداد في المفعول، فقال:

(وَالثَّانِي) بحذف الباء تخفيفًا، أي الموضع الثاني من أقسام زيادتها (أَنْ تُزَادَ فِي الْمَفَاعِلِ) جمع مفعول، وأصله مفاعيل، لحذفت ياؤه للضرورة (فِي مِثْلِ «لَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ») الجار والمجرور بدل مما قبله، وقوله: (تَلِي) بالبناء للمفعول حال من «لا تَلْقُوا الخ»، أي حال كونه متلواً في كتاب الله ﷻ.

وحاصل المعنى: مما تزداد فيه الباء المفعول، نحو قوله ﷻ: «وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ» [البقرة: الآية ١٩٥] وقوله: «وَهَزَيْتَ إِلَيْكَ بِجَنَاحِ النَّخْلَةِ» [مریم: الآية ٢٥]، الآية، وقوله: «فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ» [الحج: الآية ١٥]، وقوله: «وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَكَاكِ» [الحج: ٢٥]، وقوله: «فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ» [ص: الآية ٣٣] الآية، أي يمسح السوق مسحًا، ويجوز أن يكون صفةً، أي مسحًا واقعًا بالسوق.

وقوله [من الرجز]:

نَحْنُ بَنُو ضَبَّةَ أَصْحَابُ الْفَلَجِ نَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَنَرْجُو بِالْفَرْجِ
والشاهد في الثانية، فأما الأولى، فللاستعانة.

وقوله [من البسيط]:

هَنَّ الْحَرَائِرُ لَا رَبَّاتُ أَحْمِرَةٍ سُودُ الْحَاجِرِ لَا يَقْرَأَنَّ بِالشُّورِ
وقيل: ضَمَّنَ «تَلْقُوا» معنى تَفَضُّوا، و«يُرِدْ» بمعنى يَهْتَمُّ، و«نرجو» معنى نَطْمَعُ، و«يقرآن» معنى

يُوقِن، ويتركن، وأنه يقال: قرأت بالسورة، على هذا المعنى، ولا يقال قرأت بكتابك؛ لقوات معنى التبرك فيه، قاله السَّهْلِيُّ. وقيل: المراد لا تلقوا أنفسكم إلى التهلكة بأيديكم، فحذف المفعول به، والباء للآلة، كما في قولك: كتبت بالقلم، أو المراد بسبب أيديكم، كما يقال: لا تُفسد أمرك برأيك.

تنبيه:

كثرت زيادة الباء في مفعول «عرفت»، ونحوه، وقَلَّتْ في مفعول ما يتعدى إلى اثنين، كقولك [من الكامل]:

تَبَلَّتْ^(١) فَوَادَكَ فِي الْمَنَامِ خَرِيدَةً . تَسْقِي الضَّجِيعَ بِبَارِدِ بَشَامٍ
وقد زيدت في مفعول «كفى» المتعدية لواحد، ومنه الحديث: «كفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما سمع»^(٢)، وقوله [من الكامل]:

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرُنَا^(٣) حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِثَانًا
وقيل: إنما هي في البيت زائدة في الفاعل، وحُبُّ بدل اشتغال على المحل.
وقال المتنبي [من البسيط]:

كَفَى بِجِسْمِي نُحُولًا أَنِّي رَجُلٌ لَوْلَا مُحَاظَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرْنِي
والله تعالى أعلم.

والى الموضوع الثالث أشار بقوله:

(بِحَسْبِكَ الدُّرْهَمُ جَا فِي الْمُبْتَدَأِ) يعني أن الثالث من مواضع زيادتها المبتدأ في قولهم: بحسبك درهم، و«خرجت فإذا بزيد»، و«كيف بك إذا كان كذا»، ومنه عند سيبويه قوله **وَعَلَّكَ**: **يَا أَيَّتُكُمُ الْمَفْتُونُ*** [القلم: الآية ٦]، وقال أبو الحسن: **يَا أَيَّتُكُمُ*** [القلم: الآية ٦] متعلق

(١) أي أفسدت. و«الخريدة» المرأة الشابة.

(٢) أخرجه مسلم.

(٣) الرواية بالرفع، على أنه خبر مبتدأ محذوف، والجملة صلة «من»، والتقدير: على الذي هو غيرنا.

باستقرار محذوف، مُخْبِرٌ به عن **الْمَفْتُونُ*** [القلم: الآية ٦]، ثم اختُلف، فقيل: **الْمَفْتُونُ*** [القلم: الآية ٦] مصدر، بمعنى الفتنة، وقيل: الباء ظرفية، أي في أي طائفة منكم المفتون.

تنبيه:

من الغريب أنها زيدت فيما أصله المبتدأ، وهو اسم «ليس»، بشرط أن يتأخر إلى موضع الخبر، كقراءة بعضهم: **لَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تُولُوا*** الآية، بنصب «البر»، وقوله [من المتقارب]:

أَلَيْسَ عَجِيبًا بِأَنَّ الْفَتَى
وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

وأشار بقوله:

(وَحَبَّرَ لِي لَيْسَ) رَابِعًا بَدَأَ إلى الموضوع الرابع من مواضع حذفها، فقوله: «وحبر» مبتدأ، سوَّغَه وصفه بقوله: لـ «ليس»، و«رابعًا» منصوب على الحال، وجملة «بدأ» أي ظهر خبر المبتدأ.

وحاصل المعنى: أن الرابع من مواضع زيادتها الخبر، وهو ضربان: غير مُوجِب، فينقاس، نحو: ليس زيد بقائم، ونحو قوله **وَمَا اللَّهُ يَنْفِلُ*** [البقرة: الآية ٧٤] الآية، وقولهم: «لا خير بخير بعده النار»، إذا لم تُحْمَلْ على الظرفية، ومُوجِب، فيتوقف على السماع، وهو قول الأخفش، ومن تابعه، وجعلوا منه قوله تعالى: **جَزَاءُ سَيِّئَةٍ يَمْثِلُهَا*** [يونس: الآية ٢٧]، وقول الحماسي [من الوافر]:

فَلَا تَطْمَعُ أَبَيْتَ اللَّعْنِ فِيهَا وَمَنْعُكَهَا بِشَيْءٍ يُسْتَطَاعُ

قال ابن هشام: والأولى تعليق **يَمْثِلُهَا*** [يونس: الآية ٢٧] باستقرار محذوف، هو الخبر، و«بشيء» بـ «منعكها»، والمعنى: ومنعكها بشيء ما يُسْتَطَاع. وقال ابن مالك في «بحسبك زيد»: إن زيداً مبتدأ مؤخر؛ لأنه معرفة، و«حسبك» نكرة.

قلت: المذهب الأول، وهو زيادة الباء عندي أقرب. والله تعالى أعلم.

والى الخامس أشار بقوله:

(وَالْحَالُ ذَاتُ النَّفْيِ عُدَّ حَامِسًا) يعني أن الموضوع الخامس لزيادتها الحال المنفي عاملها، كقوله

[من الوافر]:

فَمَا رَجَعْتُ بِخَائِبَةٍ رِكَابٍ حَكِيمٍ بِنُ الْمُسَيِّبِ مُنْتَهَاهَا
وقوله [من البسيط]:

كَائِنْ دُعِيتُ إِلَى بَأْسَاءٍ دَاهِمَةٍ فَمَا انْبَعَثْتُ بِمَزُودٍ وَلَا وَكِيلٍ^(١)
ذكر ذلك ابن مالك، وخالفه أبو حيان، وخرج البيهقي على أن التقدير: بحاجة خائبة، وبشخص مزوود، أي مذعور، ويريد بالمزوود نفسه، على حد قولهم: رأيت منه أسداً. وهذا التخريج ظاهر في البيت الأول، دون الثاني؛ لأن صفات الذم إذا نُفِيت على سبيل المبالغة، لم ينتف أصلها، ولهذا قيل في قوله **وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ** [فُصِّلَتْ: الآية ٤٦] إن فعلاً ليس للمبالغة، بل للنسب، كقوله [من الطويل]:

وَلَيْسَ بِذِي رُمَحٍ فَيَطْعَنَنِي بِهِ وَلَيْسَ بِذِي سَيْفٍ وَلَيْسَ بِنَبَالٍ
أي وما ربك بذي ظلم؛ لأن الله تعالى لا يظلم الناس شيئاً، ولا يقال: لقيت منه أسداً، أو بحراً، أو نحو ذلك، إلا عند قصد المبالغة في الوصف بالإقدام أو الكرم. والله تعالى أعلم.
ثم ذكر السادس، فقال:

(وَالنَّفْسُ فِي التَّوَكُّيدِ بَانَ) أي ظهر، حال كونه (سَادِسًا) للأقسام الخمسة.
والمعنى: أن سادسَ مواضع زيادتها: التوكيد بالنفس، أو العين، وجعل منه بعضهم قوله تعالى: **يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ** [البقرة: الآية ٢٢٨] الآية، وفيه نظر؛ إذ حق الضمير المرفوع المتصل المؤكد بالنفس أو بالعين، أن يؤكد أولاً بالمنفصل، نحو «قمتم أنتم أنفسكم»، قال ابن مالك في «خلاصته»:

وَإِنْ تَوَكَّدَ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ الْمُتَّفَصِّلِ
ولأن التوكيد هنا ضائع؛ إذ المأمورات بالتربص لا يذهب الوهم إلى أن المأمور غيرهن، بخلاف قولك: زارني الخليفة نفسه، وإنما ذَكَرَ الأنفس هنا لزيادة البعث على التربص؛ لإشعاره بما (١) المزوود: المذعور والخائف، والوكيل: العاجز الذي يكل أمره إلى غيره.

يستتكفن منه، من طُمُوح أنفسهن إلى الرجال. والله تعالى أعلم.

تنبيه:

مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، كما أن أحرف الجزم، وأحرف النصب كذلك، وما أوهم ذلك، فهو عندهم إما مؤول تأويلاً يقبله اللفظ، كما قيل في قوله **وَلَا أَصْلَبُكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ** [طه: الآية ٧١] الآية: إن «في» ليست بمعنى «على»، ولكن شبه المصلوب؛ لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء، وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف، كما ضَمَّنَ بعضهم «شَرِبَنَ» في قوله [من الطويل]:

شَرِبَنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُحْجٍ خُضِرَ لَهُنَّ نَيْيُجٌ
معنى روين، و«أَحْسَنَ» في قوله **وَقَدْ أَحْسَنَ بِي** [يوسف: الآية ١٠٠] معنى لطف، وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى، وهذا الأخير هو مَحْمِلُ الباب كله عند أكثر الكوفيين، وبعض المتأخرين، ولا يجعلون ذلك شاذاً، قال ابن هشام: ومذهبهم أقل تعسفاً. انتهى.
قلت: الحق ما عليه المجوزون لنياية بعض الحروف عن بعض؛ لكثرة وقوعه في فصيح الكلام، وتأويل كل ما ورد من ذلك تكلف وتعسف، والله تعالى أعلم.

ولما أنهى الكلام على الباء المفردة، شرع يتكلم على الباء المركبة مع غيرها من الحروف، فمنها «بجل»، فقال:

١٩٥- (بَجَلٌ عَلَى وَجْهَيْنِ حَرْفٌ كَ «نَعَمْ» وَأَسْمٌ كَ «يَكْفِي» أَوْ كَ «حَسْبُ» يُلْتَزَمُ
١٩٦- فِي الْأَوَّلِ النَّوْنُ مَعَ الْيَاءِ تُلْتَزَمُ جَوَازُهَا فِي الثَّانِي حَقًّا قَدْ أَلَمَّ
(بَجَلٌ) بفتحتين، مبتدأ، خبره قوله: (عَلَى وَجْهَيْنِ) أي على قسمين (حَرْفٌ) يجوز جرّه بدلاً، وقطعه إلى الرفع والنصب، كما مرّ نظيره غير مرّة، يعني أن أحد الوجهين كونها حرفاً (كَ «نَعَمْ») صفة لـ «حرف»، أي مثل نعم لفظاً ومعنى، فيكون لتصديق الخبر، كَقَامَ زَيْدٌ، ولإعلام المستخبر، كهل قام زيد، ولوعد الطالب، كهل تقوم.
(وَأَسْمٌ) إعرابه، كإعراب «حرف»، يعني أن ثاني الوجهين أنها اسم (كَ «يَكْفِي») يعني أنها

اسم فعل بمعنى «يكفي» (أو) للتقسيم (كـ «حَسْبُ») أي أو أنها اسم مرادف لـ «حسب»، وقوله: (يُلْتَزَمُ) بالبناء للمفعول، أي يُستعمل استعمال «حسب».

(في الأولِ الثُّونُ مَعَ الْيَا تُلْتَزَمُ) بالبناء للمفعول، يعني أن نون الوقاية لازمة في الوجه الأول، وهو كونها اسم فعل بمعنى «يكفي» إذا لحقتها ياء المتكلم، فيقال: بَجَلْنِي، فقلوه: «في الأول» متعلق بـ «تلتزم»، و«النون» مبتدأ خبر الجملة بعده، و«مع الياء» متعلق بحال محذوف، أي حال كونها مع ياء المتكلم (جَوَازُهَا فِي الثَّانِي حَقًّا أَلَمْ) بتشديد الميم، أي نزل.

يعني: أنه يجوز دخول النون في الوجه الثاني، وهو كونها بمعنى «حسب»، والأكثر عدم دخولها، فيقال: بَجَلِي بدون النون، قال الشاعر [من الطويل]:

أَلَا إِنِّي أَشْرَبْتُ أَسْوَدَ حَالِكَا أَلَا بَجَلِي مِنْ ذَا الشَّرَابِ أَلَا بَجَلْ
فقلوه: «جوازها» مبتدأ، خبره جملة «أَلَمْ»، وقوله: «في الثان» بحذف الياء متعلق بـ «جوازها»، وقوله: «حقًا» منصوب على الحال، أي حال كونه ذا حق.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أن «بجل» إن كانت حرفًا فلا تدخل عليها نون الوقاية، ولا تتصل بها ياء المتكلم، قولًا واحدًا، وأما الاسمية، فإن كانت اسم فعل بمعنى «يكفي»، فالنون فيها واجبة، وإن كانت بمعنى «حسب» جاز فيها الأمران، إلا أن ترك النون أعرف من إثباتها، فتكون الياء متصلة بها، مجرورة الموضع، وإثبات النون حينئذ نادر.

وفي نسخة بدل هذا البيت:

فِي الْأَوَّلِ الثُّونُ إِذَا الْيَا قَارَنَا جَوَازُهَا فِي الثَّانِي قَدْ تَبَيَّنَا
وهو بمعنى الأول، والله تعالى أعلم.

ولما أنهى الكلام على «بجل» شرع يتكلم على «بل» فقال:

- ١٩٧- «بَلْ» حَرْفُ إِضْرَابٍ يَجِي فِي الْجُمْلِ لِبُطْلٍ فَلْيُذَرِ أَوْ مُنْتَقِلِ
١٩٨- وَبَعْدَ إِيْجَابٍ وَأَمْرِ فَأَعْطِفِ مَفَارِدًا فِيهَا أَنْتَقَالَ قَدْ قُفِي
١٩٩- وَقَرَّرِ الْمُشْبُوعَ فِي النَّفْيِ وَفِي شَبِيهِ وَعَكْسُهُ لِتَابِعِ يَفِي

(«بَلْ» حَرْفُ إِضْرَابٍ) مبتدأ وخبره، يعني أن «بل» حرف يفيد معنى الإضراب (يَجِي) بتخفيف الهمزة، وهو لغة، لا ضرورة (فِي الْجُمْلِ) الاسمية، أو الفعلية (لِبُطْلٍ) أي لمريد إبطال ما قبلها، نحو قوله عَجَلًا: ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: الآية ٢٦]، فإنه إبطال لقولهم: ﴿أَتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا﴾ [الأنبياء: ٢٦]، وقوله: (فَلْيُذَرِ) بالبناء للمفعول، معترضة بين المتعاطفين، أي فليعلم ذلك (أَوْ مُنْتَقِلِ) أي أو لمريد الانتقال من غرض إلى غرض آخر، نحو قوله عَجَلًا: ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ [الأعلى: الآية ١٦]، فإنه انتقال من الإخبار بقوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ * وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى [الأعلى: ١٤ - ١٥]، (وَبَعْدَ إِيْجَابٍ، وَأَمْرِ فَأَعْطِفِ مَفَارِدًا) أي استعمل «بل» لعطف المفردات إذا وقعت بعد الإيجاب، نحو «قام زيد، بل عمرو»، أو الأمر، نحو «اضرب زيدًا، بل عمرًا»، وقوله: (فِيهَا أَنْتَقَالَ) أي ففيها معنى الانتقال، يعني أنها بعدهما للانتقال، فتجعل ما قبلها كالمسكوت عنه، وتثبت حكمه لما بعدها، وقوله: (قَدْ قُفِي) مبنيا للمفعول، أي أتبع هذا المعنى لها (وَقَرَّرِ الْمُشْبُوعَ فِي النَّفْيِ) أي أثبت الحكم لما قبلها إذا وقعت بعد النفي، نحو «ما قام زيد، بل عمرو»، فإن نفي القيام عن زيد ثابت على ما هو عليه، وقوله: (وَفِي شَبِيهِ) أي وكذلك تثبت الحكم لما قبلها إذا وقعت بعد شبه النفي، وهو النهي، نحو «لا يقيم زيد، بل عمرو» (وَعَكْسُهُ لِتَابِعِ يَفِي) أي عكس هذا وهو الإثبات في الأول، والأمر في الثاني كائن لما بعدها، فعمرو محكوم له بالقيام في الأول، ومأمور به في الثاني.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «بل» حرف إضراب، فإن تلاها جملة كان معنى الإضراب، إما الإبطال، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: الآية ٢٦] أي بل هم عباد، ونحو قوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُمُ بِالْحَقِّ﴾ [المؤمنون: الآية ٧٠]، وإما الانتقال من غرض إلى آخر، ووهيم ابن مالك إذ زعم في «شرح كافيته» أنها لا تقع في التنزيل إلا على هذا الوجه، ومثاله قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ * وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى * بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا [الأعلى: ١٤ - ١٦]، ونحو قوله: ﴿وَلَدَبْنَا كَنْبًا يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ * بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمَرٍ [المؤمنون: ٦٢ - ٦٣]، وهي في ذلك كله حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح، ومن دخولها على الجملة قوله [من الرجز]:

* بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الْفَجَاجِ قَتْمَةٌ *

إذ التقدير بل رُبُّ بَلَدٍ موصوف بهذا الوصف قطعته، وَوَهُمَ بعضهم فزعم أنها تستعمل جازة. وإن تلاها مفرد فهي عاطفة، ثم إن تقدمها أمرٌ أو إيجاب، كـ «اضرب زيدا بل عمروا، وقام زيد بل عمرو»، فهي تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه، فلا يُحَكَّم عليه بشيء، وتُثَبِّت الحكم لما بعدها، وإن تقدمها نفي أو نهي، فهي لتقرير ما قبلها على حالته، وجعل ضده لما بعده، نحو «ما قام زيد بل عمرو، ولا يقيم زيد بل عمرو»، وأجاز المبرد وعبد الوارث أن تكون ناقلة معنى النفي والنهي إلى ما بعدها، وعلى قولهما فيصح «ما زيد قائما بل قاعدا، وبل قاعدا»، ويختلف المعنى.

ومنع الكوفيون أن يُعْطَفَ بها بعد غير النفي وشبهه، قال هشام: مُحَالٌ «ضربت زيدا بل إياك». انتهى.

وَمَنْعُهُمْ ذَلِكَ مَعَ سَعَةِ رَوَايَتِهِمْ دَلِيلٌ عَلَى قَلْتِهِ.

تنبيه:

تُزَادُ قَبْلَهَا «لَا» لَتَوْكِيدِ الْإِضْرَابِ بَعْدَ الْإِيجَابِ، كَقَوْلِهِ [مِنَ الْخَفِيفِ]:

وَجْهُكَ الْبَذْرُ لَا بَلِ الشَّمْسُ لَوْ لَمْ يُقْضَ لِلشَّمْسِ كَسْفَةٌ أَوْ أَقُولُ
ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي، وَمَنْعَ ابْنِ دُرُسْتَوَيْهِ زِيَادَتَهَا بَعْدَ النْفِي، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِقَوْلِهِ [مِنَ الْبَسِيطِ]:

وَمَا هَجَرْتُكَ لَا بَلْ زَادَنِي شَغَفًا هَجَرْتُ وَبُعْدُ تَرَاحَى لَا إِلَى أَجَلٍ
والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على «بل» شرع يبين «بلى»، فقال:

٢٠٠- (ثُمَّ «بَلَى» حَرْفُ جَوَابٍ وَالْأَلْفُ أَصْلٌ وَقِيلَ زَائِدٌ فِيهِ اخْتِلَافٌ

٢٠١- يَخْتَصُّ بِالنَّفْيِ لَدَى الْجَوَابِ إِبْطَالُهُ يُجْدِي بِلَا أَرْتِيَابِ)

(ثُمَّ «بَلَى» حَرْفُ جَوَابٍ) أَي حَرْفُ مَوْضُوعٍ لِلْجَوَابِ (وَالْأَلْفُ أَصْلٌ) أَي الْأَلْفُ الَّتِي فِي آخِرِهِ حَرْفٌ أَصْلِي، لَيْسَتْ زَائِدَةٌ (وَقِيلَ) أَي قَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ النُّحَاةِ: إِنَّهَا حَرْفٌ (زَائِدٌ) عَلَى أَصْلِ

الكلمة؛ إذ أصلها «بل» فزيدت عليها الألف، وقوله: (فِيهِ اخْتِلَافٌ) مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ مُؤَكِّدًا لِمَعْنَى مَا قَبْلَهُ (يَخْتَصُّ بِالنَّفْيِ) أَي يَخْتَصُّ «بَلَى»، وَذَكَرَهُ؛ لِأَنَّهُ مَا أُرِيدَ لَفْظُهُ يَجُوزُ فِيهِ التَّذْكِيرُ بِاعْتِبَارِ اللَّفْظِ، وَالتَّائِيثُ بِاعْتِبَارِ الْكَلِمَةِ (لَدَى الْجَوَابِ) أَي الْإِجَابَةِ بِهِ (إِبْطَالُهُ يُجْدِي) أَي يُفِيدُ إِبْطَالَ ذَلِكَ النَّفْيِ الَّذِي فِي السُّؤَالِ، فَإِذَا قِيلَ لَكَ: «أَلَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا؟» فَقُلْتَ: بَلَى، أَفَادَ ذَلِكَ الْجَوَابَ إِبْطَالَ نَفْيِ ذَلِكَ الْقِيَامِ عَنْهُ، وَقَوْلُهُ: (بِلَا أَرْتِيَابِ) كَمَلَّ بِهِ الْبَيْتَ، أَي هَذَا الْمَعْنَى ثَابِتٌ لَهَا بِلَا شَكٍّ، وَلَا تَرَدُّدٍ.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن «بلى» حرف جواب أصلي الألف، وقال جماعة: الأصل «بل»، والألف زائدة، وبعض هؤلاء يقول: إنها للتأنيث بدليل إمالتها، وتختص بالنفي، وتفيد إبطاله، سواء كان مجردا، نحو قوله تعالى: ﴿رَعِمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي﴾ [التَّغَابُنِ: الآية ٧]، أم مقرونا بالاستفهام حقيقيا كان، نحو «أليس زيد قائمًا» فتقول: «بلى»، أو تويخيا، نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَى﴾ [الزُّحُوفِ: الآية ٨٠]، وقوله: ﴿أَلَمْ يَحْسَبِ الْإِنْسَانُ أَنَّ نَجْمَ عِظَامِهِ * بَلَى﴾ [الْقِيَامَةِ: ٤٣]، أو تقريريا، نحو قوله: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ * قَالُوا بَلَى﴾ [الْمَلِكِ: ٨-٩]، وقوله: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾ [الْأَعْرَافِ: الآية ١٧٢]، أجزوا النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في رده بـ «بلى»، ولذلك قال ابن عباس وغيره: «لو قالوا: نعم لكفروا»، ووجهه أن «نعم» تصديق للمُخْبِرِ بنفي أو إيجاب، ولذلك قال جماعة من الفقهاء: لو قال: «أليس لي عليك ألف»، فقال: «بلى» لزمته، ولو قال: «نعم» لم تلزمه، وقال آخرون: تلزمه فيهما، وجزوا في ذلك على مقتضى العرف لا اللغة، ونازع السهيلي وغيره في المحكي عن ابن عباس وغيره في الآية، مستمسكين بأن الاستفهام التقريري خبر موجب، ولذلك امتنع سيبويه من جعل «أم» متصلة في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ * أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾ [الزُّحُوفِ: ٥١-٥٢]؛ لأنها لا تقع بعد الإيجاب، وإذا ثبت أنه إيجاب فـ «نعم» بعد الإيجاب تصديق له. انتهى.

ويشكل عليهم أن «بلى» لا إيجاب بها الإيجاب، وذلك متفق عليه، ولكن وقع في كتب الحديث ما يقتضي أنها يُجاب بها الاستفهام المجرد، ففي «صحيح البخاري» في «كتاب الأيمان والنذور» أنه عليه الصلاة والسلام قال لأصحابه: «أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة؟» قالوا: بلى،

وفي «صحيح مسلم» في «كتاب الهبة»: «أيسرُك أن يكونوا لك في البر سواء؟» قال: بلى، قال: «فلا إذن»، وفيه أيضًا أنه قال: «أنت الذي لقيتني بمكة؟» فقال له المجيب بلى، وليس لهؤلاء أن يحتجوا بذلك؛ لأنه قليل، فلا يتخرج عليه التَّنْزِيلُ.

[قلت]: هكذا قرّر ابن هشام المسألة، وفيما قاله نظر، أما أولاً، فقوله: لا يُجَابُ بـ «بلى» الإيجاب، وهو متفق عليه، ففيه أنه لا اتفاق في ذلك، فإنه إن أراد الإيجاب المجرد من النفي أصلاً ورأساً فقد حكى الرضي فيه الخلاف، وإن أراد ما هو أعمّ حتى يشمل التقرير المصاحب للنفي، فالخلاف موجود، ذكره نفسه عن الشلوبيين وغيره في حرف النون^(١).

وأما ثانياً فثبوته في هذه الأحاديث ونحوها مما يثبت التمسك في جوازه. والحاصل أنه ليس للمانع حجة قاطعة حتى يمسك بها، فالحقّ أنه يجاب به الإيجاب، كما هو الواقع في الأحاديث المذكورة، فتأمل به بالإنصاف، ولا تكن أسير التقليد، فإنه حجة البليد، وملجأ العنيد، والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل.

[واعلم] أن تسمية الاستفهام في الآية تقريراً عبارة جماعة، ومرادهم أنه تقرير بما بعد النفي، كما مر في صدر الكتاب، وفي الموضع بحث أوسع من هذا سيأتي في باب النون - إن شاء الله تعالى.. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على «بلى» شرع يبيّن «بيد»، فقال:

٢٠٢- «بَيْدَ» بَبَاءٍ أَوْ بِمِيمٍ أَسْمُ إِضَافَةٍ يَلْزَمُ فِيهِ قِسْمُ

٢٠٣- كـ «غَيْرُ» فِي الْمَغْنَى وَلَكِنْ مَا سَمِعَ إِلَّا بِنَضْبٍ مَعَ تَالٍ مُنْقَطِعٍ

٢٠٤- وَالثَّانِ مِنْ أَجْلِ كَمَا قَدْ فُسِّرَا بِهِ حَدِيثُ «بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَا»

(«بَيْدَ» مبتدأ خبره «اسم»، وقوله: (بَبَاءٍ أَوْ بِمِيمٍ) متعلق بحال من المبتدأ على رأي سيبويه، أو من قوله: (اسم إضافة يَلْزَمُ) يعني أنه اسم ملازم للإضافة إلى «أَنَّ» وصلتها، هكذا قال، ولكن تعقّبهُ الدماميني، فقال: إن دعوى الاسميّة والإضافة لا دليل عليها، ولو قيل: إنه حرف استثناء

(١) راجع «حاشية الدسوقي» ١٢٢/٢.

كـ «إِلَّا» لم يبعد كما اختاره ابن مالك في إعراب مشكلات البخاري، وأما استعمالها متلوّة بـ «أَنَّ» وصلتها فهو المشهور، قال ابن مالك: وقد استعملت على خلاف ذلك، فقد وقع في بعض طرق الحديث «نحن الآخرون السابقون، بيد كل أمة أوتوا الكتاب من قبلنا»، وخرجه على أن الأصل «بيد أن كل أمة»، فحذفت «أَنَّ» وبطل عملها، وأضيفت «بيد» إلى المبتدأ والخبر اللذين كانا معمولين لـ «أَنَّ»، قال: وهذا الحذف في «أَنَّ» نادر، ولكنه غير مستبعد بالقياس على حذف «أَنَّ»، فإنهما أخوان في المصدرية، وشبيهان في اللفظ. انتهى.

(فِيهِ قِسْمُ كـ «غَيْرُ» فِي الْمَغْنَى) يعني أن «بيد» تنقسم إلى قسمين: قسم بمعنى «غير» (وَلَكِنْ مَا سَمِعَ إِلَّا بِنَضْبٍ) أي لا يقع مرفوعاً، ولا مجروراً، كما تقع «غير» كذلك، بل هو منصوب، وقوله: (مَعَ تَالٍ مُنْقَطِعٍ) يعني أنه لا يُسْتثنى بها، فلا يقع بعدها إلا المستثنى المنقطع، فلا تكون أداة استثناء متصل، وكذلك لا يقع صفة، بخلاف «غير» فإنها تستعمل لهما.

(وَالثَّانِ) أي القسم الثاني من معنيها أن تكون بمعنى (مِنْ أَجْلِ) أي مفيدة للتعليل (كَمَا قَدْ فُسِّرَا) بآلف الإطلاق، مبتدأ للمفعول (بِهِ حَدِيثُ «بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَا») أي من «قريش»، رحمه للضرورة، كما قال في «الخلاصة»:

وَلَا ضَيْطَرَّ رَحْمُوا دُونَ بَيْدَا مَا لِلْبَيْدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «بَيْدَ» بالباء الموحدة، ويقال: «بَيْدَ» بالميم، اسم ملازم للإضافة إلى «أَنَّ» وصلتها، وله معنيان:

[أحدهما]: «غير» إلا أنه لا يقع مرفوعاً ولا مجروراً، بل منصوباً، ولا يقع صفة، ولا استثناء متصلاً، وإنما يُسْتثنى به في الانقطاع خاصّةً، ومنه الحديث: «نحن الآخرون السابقون يوم القيامة بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا»^(١)، وفي مسند الشافعي رحمه الله «بائد أنهم» بآلف، وفي الصحاح^(٢) «بيد» بمعنى «غير» يقال: «إنه كثير المال بيد أنه بخيل». انتهى. وفي

(١) حديث متفق عليه.

(٢) بفتح الصاد على أنه اسم مفرد بمعنى الصحيح، يقال: صححه الله فهو صحيح وصحاح بالفتح، والجاري على السنة كثيرين كسر الصاد على أنه جمع لصحيح، وبعضهم ينكره بالنسبة إلى تسمية =

«المحكم»^(١) أن هذا المثال حكاه ابن السكيت^(٢) وأن بعضهم فسرها فيه بمعنى «على»، وأن تفسيرها بـ«غير» أعلى.

[والثاني]: أن تكون بمعنى «من أجل»، ومنه الحديث: «أنا أفصح من نطق بالضاد، بيد أني من قريش، واسترضعت في بني سعد بن بكر»^(٣)، وقال ابن مالك وغيره إنها هنا بمعنى «غير» على حد قوله [من الطويل]:

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ بِهِنَّ قُلُوبٌ مِنْ قِرَاعِ الْكِتَائِبِ
وَأَنْشَدَ أَبُو عُبَيْدَةَ عَلَى مَجِيئِهَا بِمَعْنَى «من أجل» قوله [من الرجز]:

عَمْدًا فَعَلْتُ ذَاكَ بَيْدَ أَنِّي أَخَافُ إِنْ هَلَكْتُ أَنْ تُرْنِي
وقوله: «تُرْنِي» من الرنين، وهو الصوت. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

= هذا الكتاب. قاله الدسوقي ١٢٣/١، مصنفه أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي، أخذ عن السيرافي والفارسي، ودخل إلى بلاد ربيعة ومضر للغة، ثم عاد إلى خراسان، وكان حسن الخط جدًا، يُذكر مع ابن مقلة، وأنظاره، مات متردًا من سطح داره، قيل: إنه تغير عقله، فعمل له دفين، وشدهما كالجناحين، وقال: أريد أطيرو، وقفز من علو فهلك، وقيل: إنه كان عليه من الصحاح بقية غير مبيضة، فبيضاها تلميذه إبراهيم بن صالح، فغلط في أشياء، ولا بن برقي عليه حواش مفيدة. «حاشية الأمير» ١٠٤/١.

(١) اسم كتاب في اللغة لابن سيده علي بن إسماعيل، صاحب «المختص»، المتوفى سنة (٤٥٨هـ).

(٢) هو بالمهملة المكسورة، والكاف المشددة المكسورة، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق مصنف كتاب «إصلاح المنطق»، ومن شعره [من الطويل]:

يُصَابُ الْفَتَى مِنْ عَثْرَةٍ مِنْ لِسَانِهِ وَلَيْسَ يُصَابُ الْمَرْءُ مِنْ عَثْرَةِ الرَّجُلِ
فَعَثْرَتُهُ بِالْقَوْلِ تُذْهِبُ رَأْسَهُ وَعَثْرَتُهُ بِالرَّجْلِ تَبْرَأُ عَلَى مَهْلٍ

من الحكايات الغريبة أنه رحمه الله أنشد ولدي المتوكل المعتز والمؤيد، وهو يعلمهما هذين البيتين، ثم جلس بعد ذلك ييسر مع المتوكل، فأقبل ولداه المذكوران، فقال المتوكل: يا يعقوب أيما أحب إليك ابناي هذان، أم الحسن والحسين؟ فقال: والله إن قبرنا خادماً علي بن أبي طالب عليه السلام خير عندي منك، ومن ابنك، فقال المتوكل للأتراك شلوا لسانه من قفاه، فمات في ليلة الاثنين لخمس خلون من شهر رجب سنة (٢٤٤هـ) رحمه الله تعالى عليه. «حاشية الأمير» ١٠٤/١.

(٣) حديث لا أصل له.

ولما أنهى الكلام على «بيد» شرع يبيّن «بله»، فقال:

٢٠٥. «بَلَّةٌ» عَلَى ثَلَاثَةِ بِلَا مِرَا اسْمٌ لِدَغٍ وَمِثْلُ تَرْكِ مَصْدَرًا

٢٠٦. وَرِذْفٌ «كَيْفٌ» فَانْصِبَنَّ بِالْأَوَّلِ وَجُرَّ بِالثَّانِي قَدْوُ رَفَعَ يَلِي

«بَلَّةٌ» بفتح الموحدة، وسكون اللام، وفتح الهاء، وهو مبتدأ، خبره قوله: (عَلَى ثَلَاثَةٍ) يعني أن «بله» تأتي على ثلاثة أوجه من المعاني^(١).

وقوله: (بِلَا مِرَا) بالقصر للوزن، أي بلا مجادلة في ذلك (اسْمٌ لِدَغٍ) أي أول تلك الأوجه أنه اسم بمعنى «دع» يعني أنه بمعنى الأمر، أي اترك (وَمِثْلُ تَرْكِ) حال كونه (مَصْدَرًا) أي الوجه الثاني أنه اسم معناه الترك (وَرِذْفٌ) بكسر، فسكون: أي مرادف «كَيْفٌ» يعني أن الوجه الثالث أنه اسم بمعنى «كيف» (فَانْصِبَنَّ بِالْأَوَّلِ) أي إذا كان بمعنى «دع» فإنه ينصب المفعول به؛ لكونه متعديًا (وَجُرَّ بِالثَّانِي) أي إذا كان بمعنى الترك، فإنه يجز ما بعده بالإضافة، وهو من إضافة المصدر إلى مفعوله، كما قال ابن أم قاسم، وقال أبو علي هو مضاف إلى الفاعل (قَدْوُ رَفَعَ يَلِي) يعني أنه بالمعنى الأخير، وهو «كَيْفٌ» يكون مرفوعاً على أنه مبتدأ مخبر عنه بما قبله.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن «بَلَّةٌ» على ثلاثة أوجه: اسم لـ«دَغٍ»، ومصدر بمعنى الترك، واسم مرادف لـ«كَيْفٍ»، وما بعدها منصوب على الأول، ومخفوض على الثاني، ومرفوع على الثالث، وفتحها بناء على الأول، والثالث^(٢)، وإعراب على الثاني^(٣) وقد روي بالأوجه الثلاثة قوله يَصِفُ السِّوْفُ [من الكامل]:

تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا^(٤) بَلَّةُ الْأَكُفِّ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

(١) قال الدماميني: فات ابن هشام وجه رابع، وهو أنها حرف جر على مذهب الأخفش، حكاه عنه ابن

أم قاسم في «الجنبي الوافي». انتهى. «حاشية الدسوقي» ج ١ ص ٣١١.

(٢) أما على الأول، فلأنها اسم فعل، وأسماء الأفعال مبنيات، وأما على الثالث، فلتضمنها معنى حرف الاستفهام، مثل «كَيْفٌ». «دسوقي» ١٢٣/١.

(٣) أي لأنها حيثئذ مصدر، لا موجب لبنائه.

(٤) «ضاحيا» أي ظاهراً «والجماجم»: جمع جمجمة، وهو عظم الرأس المشتمل على الدماغ.

وإنكار أبي علي أن يرتفع ما بعدها مردودٌ بحكاية أبي الحسن وقطرب له، وإذا قيل: «بَلَّةُ الزَيْدَيْنِ، أو المسلمين، أو أحمد، أو الهندات» احتملت المصدرية^(١)، واسم الفعل^(٢).

ومن الغريب أن في «صحيح البخاري» في «تفسير ألم السجدة»: «يقول الله تعالى: أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر، دُخْرًا مِنْ بَلَّةٍ مَا اطَّلَعْتُمْ عَلَيْهِ»، واستعملت مُعْرَبَةً مجرورة بـ«من» خارجة عن المعاني الثلاثة، وفسرها بعضهم بـ«غير»، وهو ظاهر، وبهذا يتقوى مَنْ يَعُدُّهَا فِي أَلْفَاظِ الِاسْتِثْنَاءِ.

قلت: وجه التقوي أنها وردت بمعنى «غير»، وهي ترد للاستثناء، والقائلون بهذا هم الكوفيون، والبغداديون^(٣)، وهو الصواب. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

* * *

(حَرْفُ التَّاءِ)

- ٢٠٧- التَّاءُ ذُو التَّخْرِيكِ فِي أَوَائِلِ
 ٢٠٨- فِي آخِرِ الْأَفْعَالِ أَيْضًا قَدْ أَتَى
 ٢٠٩- فَأَوَّلَ حَرْفٍ يَجُرُّ فِي قَسَمٍ
 ٢١٠- نَزَّرَ تَرْبِي وَتَرَبُّ الْكَعْبَةِ
 ٢١١- فَأَصْلُهَا الْوَاوُ وَأَصْلُ الْوَاوِ
 ٢١٢- وَالثَّانِ حَرْفٌ لِحِطَابٍ مَنْ حَضَرَ
 أَسْمًا وَفِي آوَاخِرٍ قَدْ يَنْجَلِي
 كَمَا مُسَكَّنًا بِهِ قَدْ ثَبَّتَا
 تَعَجُّبًا يُخَصُّ بِأَسْمِهِ الْأَتَمُّ
 كَمِثْلِ تَا الرَّحْمَنِ ذِي الْعَظَمَةِ
 بَاءٌ هُوَ الْأَصِيلُ عِنْدَ الرَّاويِ
 وَالثَّالِثُ الضَّمِيرُ نَحْوُ زُرْتُ بَرَّ

(التَّاءُ) مبتدأ (ذُو التَّخْرِيكِ) صفة لـ«لتاء» (فِي أَوَائِلِ أَسْمَا) بفتح الهمزة، والقصر للوزن متعلق بـ«ينجلي» (وَفِي آوَاخِرِ) أي أواخر الأسماء، وقوله: (قَدْ يَنْجَلِي) أي ينكشف، ويظهر، خبر المبتدأ.

والمعنى: أن التاء المتحركة تأتي في أوائل الأسماء، وأواخرها.
 (فِي آخِرِ الْأَفْعَالِ) متعلق بـ«أتى» (أَيْضًا قَدْ أَتَى) أي ورد استعماله عن العرب (كَمَا مُسَكَّنًا بِهِ) أي في آخر الأفعال، فالباء بمعنى «في» (قَدْ ثَبَّتَا) بألف الإطلاق.
 والمعنى: أن التاء تأتي محركة في أواخر الأفعال، وتأتي مسكنة فيه أيضًا.
 والحاصل أن أقسام التاء أربعة: متحركة، في أوائل الأسماء، ومتحركة في أواخرها، ومتحركة في أواخر الأفعال، وساكنة في أواخرها.

(فَأَوَّلَ) أي القسم الأول، وهو المتحرك في أوائل الأسماء (حَرْفٌ يَجُرُّ فِي قَسَمٍ تَعَجُّبًا) نحو ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمْ﴾ الآية [الأنبياء: ٥٧]، (يُخَصُّ) بالبناء للمفعول (بِأَسْمِهِ الْأَتَمُّ) أي باسم الله تعالى الأتم، وهو لفظ الجلالة.

(نَزَّرَ) خبر مقدم لـ«تربي»، أي قليل في الاستعمال جرّ التاء للفظ «رب»، نحو (تَرْبِي) مضافًا إلى ياء المتكلم (وَتَرَبُّ الْكَعْبَةِ) مضافًا إلى الكعبة (كَمِثْلِ تَا الرَّحْمَنِ) أي كما قلّ جرها له مضافًا

(١) أي فتكون الباء، والفتحة، والكسرة علامة لجر الاسم الذي أضيف إليه المصدر.

(٢) أي فتكون تلك العلامات لنصب المفعول باسم الفعل، وهو ظاهر.

(٣) راجع «حاشية الدسوقي» ١/١٢٤.

إلى «الرحمن» (ذِي الْعَظَمَةِ) بالجرّ صفة لـ «لرحمن».

(فَأَصْلُهَا الْوَاوُ) مبتدأ وخبر، أي أصل تاء القسم هي الواو (وَأَصْلُ الْوَاوِ بَاءٌ) أي باء القسم (هُوَ الْأَصِيلُ) أي الثابت في الأصالة، والراسخ فيها، من قولهم: رجلٌ أصيلٌ: أي ثابت الرأي عاقلٌ، قاله في «اللسان»^(١) (عِنْدَ الرَّاوي) أي عند الناقل للغة العرب.

قال الزمخشري في قوله - عز وجل -: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمْ﴾ [الأنبياء: الآية ٥٧] الآية: الباء أصل حروف القسم، والواو بدل منها، والتاء بدل من الواو، وفيها زيادة معنى التعجب، كأنه تَعَجَّبَ من تسهيل الكيد على يده، وتَأْتِيهِ مع عَثُوٍّ غرود وقهره. انتهى.

(وَالثَّانِ) أي القسم الثاني، وهو المتحرك في أواخر الأسماء (حَرْفٌ لِحِطَابٍ مِّنْ حَضَنٍ) أي للمخطاب الحاضر، كَأَنْتَ، وَأَنْتِ (وَالثَّالِثُ) أي القسم الثالث، وهو المتحرك في أواخر الأفعال (الضَّمِيرُ، نَحْوُ زُرْتُ بَرٍّ) بفتح التاء للمخاطب، أو بضمها للمتكلم، و«البرّ» بفتح الباء: المحسن، أو المطيع.

تنبيه:

وهم ابن خروف، فقال في قولهم في النسب: «كُنْتِي»^(٢): إن التاء هنا علامة، كالواو في: «أكلوني البراغيث»، وتُعَقَّبُ بأنه لم يثبت في كلامهم أن هذه التاء تكون علامة. والله تعالى أعلم.

تنبيه آخر:

من غريب أمر التاء الاسمية أنها جُرِّدَتْ عن الخطاب، والثرم فيها لفظ التذكير والإفراد، في: «أَرَأَيْتُكُمْ»، و«أَرَأَيْتُكُمْ»، و«أَرَأَيْتُكَ»، و«أَرَأَيْتُكِ»، و«أَرَأَيْتُكُنَّ»؛ إذ لو قالوا: أَرَأَيْتُمَا كما جمعوا بين خطابين، وإذا امتنعوا من اجتماعهما في يا غلامكم، فلم يقولوه، كما قالوا: يا غلامنا، ويا غلامهم، مع أن الغلام طارئٌ عليه الخطاب بسبب النداء، وأنه خطاب لاثنتين لا لواحد، فهذا

(١) «لسان العرب» ١١/١٦.

(٢) يقال: «رجلٌ كنتي» أي منسوب لـ «كنت»؛ لكونه يقول: كنت كذا، وكنت كذا.

أجدر، وإنما جاز واغلامكيه؛ لأن المندوب ليس بمخاطب في الحقيقة، ويأتي تمام القول في «أرأيتك» في حرف الكاف، إن شاء الله تعالى. والله تعالى أعلم.

٢١٣- (وَالتَّاءُ ذُو التَّشْكِينِ فِي أَوَاخِرِ أَفْعَالِهِمْ حَرْفٌ بِتَأْنِيثٍ حَرِي) (وَالتَّاءُ) مبتدأ خبره «حرف» (ذُو التَّشْكِينِ) صفة لـ «التاء» (فِي أَوَاخِرِ أَفْعَالِهِمْ) متعلق بحال من «التاء» (حَرْفٌ بِتَأْنِيثٍ) متعلق بـ (حَرِي) بفتح، فكسر أي حقيق بكونه علامة تأنيث.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أن التاء الساكنة في أواخر الأفعال حرف وُضِعَ علامة لتأنيث الفاعل، كقامت هند، وزعم الجلولي^(١) أنها اسم، وهو حَرْقٌ لإجماعهم، وعليه فيأتي في الاسم الظاهر بعدها أن يكون بدلاً، أو مبتدأ، والجملة قبله خبر. ويؤدّه أن البدل صالح للاستغناء به عن المبدل منه، وأن عود الضمير على ما هو بدل منه، نحو: «اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم» قليل، وأن تقدم الخبر الواقع جملة قليل أيضاً، كقوله [من الطويل]:

إِلَى مَلِكٍ مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ أَبُوهُ وَلَا كَانَتْ كُتَيْبٌ تُصَاهِرُهُ
ثم إن ما تقدّم من كون التاء تلحق الأسماء والأفعال، هو الغالب الكثير، وربما لحقت بعض الحروف، وإلى ذلك أشار بقوله:

٢١٤- (وَقَلَّ فِي رُبٍّ وَثُمَّ وَكَثُرَ تَحْرِيكُهُ مَعَهُمَا بِالْفَتْحِ مِنْ) (وَقَلَّ) الضمير يعود على قوله: «والتاء ذو التشكين» في البيت قبله، أي قلّ دخول التاء الساكنة (فِي رُبٍّ) نحو «رُبَّتْ» (وَتَمَّتْ) نحو «تَمَّتْ» (وَكَثُرَ تَحْرِيكُهُ) أي تحريك التاء (مَعَهُمَا) أي مع «رُبٍّ»، و«تَمَّتْ» (بِالْفَتْحِ) كقوله [من الكامل]:

وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى اللَّيْمِ يَسْبِي فَمَضَيْتُ ثُمَّ قُلْتُ لَا يَغْنِي
وقوله: (مَنْ) فعل أمر من أمر يأمر، كمل به البيت، أي مَرَّ غيرك بتحريك التاء معهما؛ لكثرت. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(١) هو أبو علي الجلولي القيرواني الحسن بن علي، من أوائل القرن الخامس، له «شرح الإيضاح» للفراسي. و«الجلولي» - بفتح الجيم -: نسبة إلى جلولا قرية ببغداد، وأخرى بفارس، ومدينة إفريقية بينها وبين القيروان أربعة وعشرون ميلاً. قاله في «فتح ربّ الأرباب» في ذيل لبّ الباب ٣٥٦/٢.

(حَرْفُ الثَّاءِ)

أي المثلثة

٢١٥- («ثُمَّ» بِثَا أَوْ فَا أَدَاةٌ تَغْطِفُ ثَلَاثَةَ الْأُمُورِ مِنْهَا تُعْرِفُ

٢١٦- تَشْرِيكُهَا فِي الْحُكْمِ وَالتَّرْتِيبِ وَالثَّالِثُ الْمُهْلَةُ يَا لَيْبُ

٢١٧- فَفِي جَمِيعِهَا الْخِلَافُ

(«ثُمَّ») مبتدأ خبره «أداة» (بِثَا) بالقصر، وهو، أي حال كونه مبدوءاً بـثاء مثلثة (أَوْ فَا) بالقصر أيضاً، أي أو مبدوءاً بفاء، فنقول: «ثُمَّ»، كقولهم في «جَدَثٍ»، وهو القبر: «جَدَفٌ»، وفي الثوم، وهو النبات المعروف: «فُومٌ» (أَدَاةٌ تَغْطِفُ) أي حرف عطف.

(ثَلَاثَةُ الْأُمُورِ) من إضافة الصفة للموصوف، أي أمور ثلاثة، وهو مبتدأ، خبره «تُعْرِفُ» (مِنْهَا) أي من «ثُمَّ»، متعلق بـ(تُعْرِفُ) بالبناء للمفعول، يعني أنها تقتضي ثلاثة أمور.

(تَشْرِيكُهَا فِي الْحُكْمِ) أي أحد تلك الأمور: تشريك معطوفها للمعطوف عليه في حكمه (والتَّرْتِيبِ) أي الثاني منها: الترتيب، وهو كون ما بعدها متأخراً في الحصول عما قبلها (وَالثَّالِثُ) أي ثالث تلك الأمور (الْمُهْلَةُ) بضم الميم، وسكون الهاء: أي دلالتها على تراخي ما بعدها عما قبلها. وقوله: (يَا لَيْبُ) أي عاقل، كمل به البيت، وأشار به إلى أنه يحتاج في تحقيق هذه المسائل أن يكون الطالب ذكياً؛ لأن البليد لا يتأتى له الوصول إلى تحقيق هذه المسائل المتشعبة.

(فَفِي جَمِيعِهَا الْخِلَافُ) مبتدأ مؤخر وخبر مقدم، أي الخلاف بين العلماء كائن في جميع هذه الأمور الثلاثة:

فأما التشريك، فزعم الأخفش، والكوفيون أنه قد يتخلف، وذلك بأن تقع زائدة، فلا تكون عاطفة البتة، وحملوا على ذلك قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا صَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَصَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَن لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: الآية ١١٨] الآية،

وقول زهير [من الطويل]:

أَرَانِي إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ ذَا هَوَىٰ قُتْمٌ إِذَا أَمْسَيْتُ أَمْسَيْتُ عَادِيَا
وأجيب بأن الآية على تقدير الجواب، وما بعد ثُمَّ عطف عليه، أي لجئوا إليه، وتابوا، والبيت على زيادة الفاء؛ لأنه عهد زيادتها في مواضع، بخلاف ثُمَّ.

وأما الترتيب، فخالف قوم في اقتضاها إياه؛ تمسكاً بقوله تعالى: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الزمر: الآية ٦] الآية، وقوله: ﴿وَيَذَاخَرُ الْإِنْسَانَ مِنْ طِينٍ * ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ مَّاءٍ مَهِينٍ * ثُمَّ سَوَّاهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ﴾ الآية [السجدة: ٧-٩]، وقوله: ﴿ذَلِكُمْ وَصَلَكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ * ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ الآية [الأنعام: ١٥٣-١٥٤]، وقول الشاعر [من الخفيف]:

إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبْوَهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُهُ
والجواب عن الآية الأولى من خمسة أوجه:

[أحدها]: أن العطف على محذوف، أي من نفس واحدة أنشأها، ثم جعل منها زوجها.
[الثاني]: أن العطف على ﴿وَاحِدَةٍ﴾ [الزمر: ٦] على تأويلها بالفعل، أي من نفس توحدت، أي انفردت، ثم جعل منها زوجها.

[الثالث]: أن الذرية أخرجت من ظهر آدم - عليه السلام - كالذر، ثم خلقت حواء من قُصِيرَاهُ^(١).

[الرابع]: أن خلق حواء من آدم لما لم تجر العادة بمثله، جيء بـ«ثُمَّ»؛ إيداناً بترتبه، وتراخيه في الإعجاب، وظهور القدرة، لا لترتيب الزمان وتراخيه.

[الخامس]: أن «ثُمَّ» لترتيب الإخبار، لا لترتيب الحكم، وأنه يقال: بلغني ما صنعت اليوم، ثم ما صنعت أمس أعجب، أي ثم أخبرك أن الذي صنعته أمس أعجب.

قال ابن هشام: والأجوبة السابقة أنفع من هذا الجواب؛ لأنها تُصَحِّحُ الترتيب والمهلة، وهذا (١) «القُصِيرَى» بالضم مقصورة: أسفل الأضلاع، أو آخر ضلع في الجنب. اهـ «ق».

يصحح الترتيب فقط؛ إذ لا تراخي بين الإخبارين، ولكن الجواب الأخير أعم؛ لأنه يصح أن يجاب به عن الآية الأخيرة، والبيت.

قلت: عندي أن هذا الجواب الخامس أقرب، وأظهر، وما عداه لا يخلو من تكلف. والله تعالى أعلم.

وقد أُجيب عن الآية الثانية أيضًا بأن ﴿سَوْنَهُ﴾ [السجدة: الآية ٩] عطف على الجملة الأولى، لا الثانية.

وأجاب ابن عصفور عن البيت، بأن المراد أن الجَدَّ أتاه السؤدد من قبل الأب، والأب من قبل الابن، كما قال ابن الرومي^(١) [من البسيط]:

قَالُوا أَبُو الصَّقْرِ مِنْ شَيْتَانٍ قُلْتُ لَهُمْ كَلَّا لَعَمْرِي وَلَكِنْ مِنْهُ شَيْبَانٌ
وَكَمْ أَبٍ قَدْ عَلَا بِأَبْنٍ ذُرَى حَسَبٍ كَمَا عَلَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ عَدَنَانُ
وأما المهلة فزعم الفراء أنها قد تتخلف، بدليل قولك: أعجبتني ما صنعت اليوم، ثم ما صنعت أمس أعجب؛ لأن «ثم» في ذلك لترتيب الإخبار، ولا تراخي بين الإخبارين، وجعل منه ابن مالك قوله **عَلَى**: ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ [الأنعام: الآية ١٥٤] الآية وقد مر البحث في ذلك. والظاهر أنها واقعة موقع الفاء في قوله [من المتقارب]:

كَهَزُّ الرُّدَيْنِيِّ تَحْتَ الْعَجَاجِ جَرَى فِي الْأَنْبَابِ ثُمَّ اضْطَرَبَ
إِذْ الْهَزُّ مَتَى جَرَى فِي أَنْبَابِ الرُّمَحِ يَعْقِبُهُ الاضطراب، ولم يتراخ عنه.

تنبيه:

أجرى الكوفيون «ثُمَّ» مُجْرَى الْفَاءِ وَالْوَاوِ، فِي جَوَازِ نَصْبِ الْمَضَارِعِ الْمُقْرُونِ بِهَا، بَعْدَ فِعْلِ الشَّرْطِ، وَاسْتِدْلَالَهُمْ بِقِرَاءَةِ الْحَسَنِ: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ [النساء: الآية ١٠٠] الآية، بنصب ﴿يُدْرِكْهُ﴾ [الأنعام: الآية ١٠٣].

قلت: عندي أن ما ذهب إليه الكوفيون من إجراء «ثُمَّ» مُجْرَى الْوَاوِ وَالْفَاءِ، فِي نَصْبِ الْمَضَارِعِ

(١) هو علي بن العباس بن جريج، شاعر وضاف كثير الهجاء والتشاؤم، مات سنة (٢٨٣هـ).

هو الحق؛ لكثرة أدلته، وتأويلات المانعين لها لا يخفى ما فيها من التكلف، والتعسف. والله تعالى أعلم.

وأجراها ابن مالك مُجْرَاهُمَا بَعْدَ الطَّلَبِ، فَأَجَازَ فِي قَوْلِهِ: «لَا يَبُولُنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي، ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ»^(١) ثلاثة أوجه: الرفع بتقدير: ثم هو يغتسل، وبه جاءت الرواية، والجزم بالعطف على موضع فعل النهي، والنصب قال: بإعطاء «ثُمَّ» حكم واو الجمع، فتوهم تلميذه الإمام أبو زكريا النووي رحمه الله، أن المراد إعطاؤها حكمها في إفادة معنى الجمع، فقال: لا يجوز النصب؛ لأنه يقتضي أن المنهي عنه الجمع بينهما، دون أفراد أحدهما، وهذا لم يقله أحد، بل البول منهي عنه، سواء أراد الاغتسال فيه، أو منه، أم لا. انتهى.

وإنما أراد ابن مالك إعطاؤها حكمها في النصب، لا في المعية أيضًا، ثم ما أورده إنما جاء من قبل المفهوم، لا المنطوق، وقد قام دليل آخر على عدم إرادته، ونظيره إجازة الزجاج، والزمخشري في قوله **عَلَى**: ﴿وَلَا تَلْسُؤُوا الْحَقَّ بِالْبَطْلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ﴾ [البقرة: الآية ٤٢] الآية، كون ﴿تَكْتُمُوا﴾ **عَلَى** [البقرة: الآية ٢٨٣] مجزومًا، وكونه منصوبًا مع أن النصب معناه النهي عن الجمع. والله تعالى أعلم.

تنبيه آخر:

قال الطبري رحمه الله: في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنْتُمْ بِهِ﴾ [يونس: الآية ٥١]: معناه أنهالك، وليست «ثُمَّ» التي تأتي للعطف. انتهى.

قال ابن هشام رحمه الله: وهذا وهم، اشتبه عليه «ثُمَّ» المضمومة الثاء بالفتوحته. انتهى كلامه، وهو تعقب وجيه. والله تعالى أعلم.

ولما أنهى الكلام على «ثُمَّ» المضمومة، شرع يُبين «ثُمَّ» المفتوحة، فقال:

(.....) ثُمَّ ثُمَّ أَسْمُ إِشَارَةٍ وَفَتْحُهُ أَنْحَتَمَ

(ثُمَّ) بعد أن عرفت أحكام «ثُمَّ» المضمومة الميم، نقول لك («ثُمَّ») مبتدأ، خبره (أَسْمُ إِشَارَةٍ)

(١) متفق عليه.

أي إنه اسم موضوع لِيُستعمل في الإشارة (وَفَتْحُهُ) أي فتح أوله (الْحَتَمَ) أي وجب.
وحاصل المعنى: أن «ثُمَّ» بالفتح اسم يُشار به إلى المكان البعيد، نحو قوله **وَعَجَلْ**: ﴿وَأَزَلَفْنَا ثُمَّ الْآخِرِينَ﴾ [الشُعْرَاء: الآية ٦٤]، وهو ظرف لا يتصرف، فلذلك غَلِطَ من أعربه مفعولاً لـ «رَأَيْتَ» في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثُمَّ رَأَيْتَ﴾ [الإنسان: الآية ٢٠] الآية، ولا يتقدمه حرف التنبيه، فلا يقال: ها ثَمَّ؛ إجرأ له مُجْرَى «ذلك» المقرون باللام؛ لأنه بمثابة في البعد، ولا يتأخر عنه كاف الخطاب، فلا يقال: ثَمَّك؛ لأن «ثُمَّ» تدلّ على البعد بذاتها، فلا حاجة إلى إدخال ما يفيد فيها^(١). والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

* * *

(حَرْفُ الْجِيمِ)

٢١٨- («جَيْر» كـ «أَمْس» أَوْ كـ «أَيْن» قَدْ أَتَى حَرْفَ جَوَابِ كـ «نَعَمْ» لَا تُثَبِّتَا
٢١٩- أَسْمَا كـ «حَقًّا» فَيَكُونُ مَصْدَرًا وَلَا مِنَ الظُّرُوفِ حَيْثُمَا جَزَى («جَيْر» مبتدأ خبره «قد أتى» كـ «أَمْس» أي حال كونه مضبوطاً بالكسر، كضبط «أَمْس» (أَوْ) بالفتح (كـ) ضبط («أَيْن»، قَدْ أَتَى حَرْفَ جَوَابِ كـ «نَعَمْ») للتصديق بعد الخبر، كقام زيد، والوعد بعد الطلب، كافعل، ولا تفعل، والإعلام بعد الاستفهام، نحو هل جاءك أحد.
وقوله: (لَا تُثَبِّتَا) «لا» ناهية، و«ثببتا» فعل مؤكّد بالنون الخفيفة، أبدلت ألفاً للوقف، كما قال في «الخلاصة»:

وَأَبْدَلْنَاهَا بَعْدَ فَتْحِ أَلِفَا وَقَفًا كَمَا تَقُولُ فِي قِفْنِ قِفَا
وقوله: (اسْمَا) مفعول «ثببت» أي لا تثبت اسميَّة لـ «جَيْر» (كـ «حَقًّا») أي مثل معنى حقًّا (فَيَكُونُ مَصْدَرًا) أي مفعولاً مطلقاً لمقدّر، أي حقّ حقًّا (وَلَا مِنَ الظُّرُوفِ) أي وليست «جَيْر» من جملة الظروف، فليست بمعنى «أبدًا»، وقوله: (حَيْثُمَا جَزَى) أي في أي تركيب وقع «جَيْر». وحاصل معنى البيتين: أن «جَيْر» بالكسر على أصل التخلّص من التقاء الساكنين، كـ «أَمْس»، أو بالفتح؛ للتخفيف، كـ «أَيْن»، و«كيف»، حرف جواب بمعنى «نعم»، لا اسم بمعنى «حقًّا»، فتكون مصدراً، ولا بمعنى «أبدًا»، فتكون ظرفاً، كما قيل بكلّ، وإلا أعربت، ودخلت عليها «أل»، ولم تُؤكّد «أجل» بـ «جَيْر» في قوله [من الطويل]:

وَقُلْنَ عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلَ مَشْرَبٍ أَجَلُ جَيْرٍ إِنْ كَانَتْ أُيِّحَتْ دَعَائِرُهُ^(١)
ولا قبول بها «لا» في قوله [من الرجز]:

إِذَا تَقُولُ «لَا» ابْنَةُ الْعَجِيرِ^(٢) تَصْدُقُ لَا إِذَا تَقُولُ «جَيْر»

(١) الدعائر: جمع دعثور: الحوض المتلثم.

(٢) «العجير»: اسم رجل، يعني أنها تصدق، إذا قالت: «لا»، ولا تصدق إذا قالت: «جَيْر»، أي نعم.

(١) راجع «حاشية الدسوقي» ١/١٢٩.

وأما قوله [من الوافر]:

وَقَائِلَةٌ أَسِيَتْ فَقُلْتُ جِيرَ أَسِيٍّ إِنِّي مِنْ ذَاكَ إِنَّهُ
فَخُرْجَ عَلَى وَجْهَيْنِ: [أحدهما]: أن الأصل جِيرٌ، بتأكيد جِيرٍ يان التي بمعنى نعم، ثم
حُذِفَتْ هَمْزَةُ يَنْ، وَخَفَفَتْ. [الثاني]: أن يكون شَبَّهَ آخَرَ النِّصْفِ بآخر البيت، فنونه تنوين التثنية،
وهو غير مختص بالاسم، ووصل بنية الوقف. والله تعالى أعلم.

ولما أنهى الكلام على «جِير» شرع يتكلم على «جَلَلٌ»، فقال:

٢٢٠- («جَلَلٌ» مِنَ الْحُرُوفِ أَيْضًا كَ«نَعَمْ» وَأَسْمٌ عَظِيمٌ أَوْ يَسِيرٌ أَوْ يُؤْمٌ

٢٢١- بِهِ إِقَامَةُ التَّعَالِيلِ وَقَدْ جُرَّ بِلَامٍ أَوْ يَمِنْ إِذَا وَرَدَ)
«جَلَلٌ» بفتح الجيم، واللام الأولى، وسكون الثانية، وهو مبتدأ، خبره قوله: (مِنَ الْحُرُوفِ
أَيْضًا كَ«نَعَمْ») أي مثل نعم وزنا ومعنى، لكن هي وإن كانت بمعنى «نعم» ليس لها في كلام
العرب إلا معنى الجواب خاصة، يقول القائل: هل قام زيد، فيقال في جوابه: جَلَلٌ، أي نعم، فهي
لإعلام المستخبر دائمًا، فلا تكون تصديقًا للمخبر، ولا لوعده الطالب، كـ«نعم»، فتفطن^(١). والله
تعالى أعلم.

(وَأَسْمٌ عَظِيمٌ) يعني أن «جلل» يأتي اسمًا بمعنى «عظيم»، فـ«اسم» خبر لمخدوف، أي هو اسم
(أَوْ يَسِيرٌ) أي يأتي أيضًا اسمًا بمعنى «يسير» (أَوْ يُؤْمٌ) بالبناء للمفعول، أي يُقَصَّدُ (بِهِ إِقَامَةُ
التَّعَالِيلِ) جمع تعليل، فـ«إقامة» نائب فاعل «يؤم»، وفيه التضمن من عيوب القافية، لكنه مغتفر
للمولدين، فافهم. يعني أنه يأتي أيضًا اسمًا للتعليل، وقوله: (وَقَدْ جُرَّ) بالبناء للمفعول (بِلَامٍ، أَوْ
يَمِنْ، إِذَا وَرَدَ) أشار به إلى أن «جلل» إذا كان للتعليل يُجَرُّ باللام، أو بمن.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح: أن «جلل» حرف بمعنى «نعم»، حكاة الزجاج في «كتاب
الشجرة»، واسم بمعنى «عظيم»، أو «يسير»، أو «أجل»، فمن الأول قوله [من الكامل]:

قَوْمِي هُمْ قَتَلُوا أُمِيمَ أَخِي فَإِذَا رَمَيْتُ يُصِيبُنِي سَهْمِي

(١) راجع «حاشية الدسوقي» ١/١٣٠.

فَلَيْسَ عَفْوُثٌ لِأَغْفُوْنَ جَلَلًا وَلَيْسَ سَطَوْتُ لِأَوْهِنُ عَظْمِي
ومن الثاني قول امرئ القيس، وقد قُتِلَ أبوه [من المتقارب]:

بِقَتْلِ بَنِي أَسَدٍ رَبَّهُمْ أَلَا كُلُّ شَيْءٍ سِوَاهُ جَلَلٌ
ومن الثالث قولهم: «فعلت كذا من جلالك»، أي من أجلك، وقال جميل^(١) [من الخفيف]:
رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلِيلَةٍ كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلِيلَةٍ
فقيل: أراد من أجله، وقيل: أراد من عظمه في عيني.

تنبيه:

هذا الذي ذكره الناظم تبعًا لأصله من إيراد «جلل» بمعنى «عظيم»، أو «يسير»، أو «أجل»،
استطراد، وإلا فـ«جلل» التي ترد لهذه المعاني اسم، وهو ليس مما عُقِدَ له الباب؛ لأنه عُقِدَ
للحروف، وما تضمن معناها من الأسماء والظروف، وما تَمَسَّ الحاجة إلى ذكره، من فعل جامد،
أو اسم معرب، يختص عن غيره من المعربات بحكم، مثل «كُلٌّ»، و«جلل» الاسم بمنزلة زيد،
وعمر، وبكر، وخالد، لا حكم له يختص به، ومجرد موافقته للحرف في اللفظ لا يقتضي
ذكره. أفاده الحشوي^(٢). والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(١) هو جميل بن عبد الله بن معمر الغذري، شاعر من عشاق العرب، أحب بُثينة، واشتهرت أشعاره فيها،
مات سنة (٨٢هـ).

(٢) راجع «حاشية الدسوقي» ١/١٣٠.

(حَرْفُ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ)

٢٢٢- «حَاشَا» عَلَى ثَلَاثَةِ قَدْ قُسِمَا فِعْلٌ تَعَدَّى ذُو تَصَرُّفٍ نَمَّا
 «حَاشَا» عَلَى ثَلَاثَةِ قَدْ قُسِمَا بالبناء للمفعول، والألف للإطلاق، يعني أن «حاشا» منقسمة
 إلى ثلاثة أقسام: أحدها: (فِعْلٌ تَعَدَّى) إلى المفعول به (ذُو تَصَرُّفٍ) أي صاحب تقلب من ماضٍ
 إلى مضارع، وغيره وقوله: (نَمَّا) أشار به إلى أن هذا القسم زاد في الرتبة على غيره من الأقسام
 حيث إنه يرفع الفاعل، وينصب المفعول.

وحاصل ما أشار إليه في هذا البيت: أن «حاشا» على ثلاثة أقسام:
 [أحدها]: أن تكون فعلاً متعدياً متصرفاً، تقول: حاشيته، بمعنى استثنيتها، ومنه الحديث: أنه
 (قال: «أسامة أحب الناس إليّ ما حاشى فاطمة»، «ما» نافية، والمعنى: أنه لم يستثن فاطمة،
 وتوهم ابن مالك أنها «ما» المصدرية، و«حاشا» الاستثنائية؛ بناءً على أنه من كلامه)، فاستدل
 به على أنه قد يقال: قام القوم ما حاشا زيداً، كما قال [من الوافر]:

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فِعَالًا^(١)
 ويرده أن في «معجم الطبراني»: «ماحاشا فاطمة، ولا غيرها»^(٢).

ودليل تصرفه قوله [من البسيط]:

وَلَا أَرَى قَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ وَلَا أَحَاشِي مِنْ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ
 وتوهم المبرد أن هذا مضارع «حاشا» التي يُسْتثنى بها، وإنما تلك حرف، أو فعل جامد؛
 لتضمنه معنى الحرف.

٢٢٣- (وَالثَّانِي لِلتَّنْزِيهِ وَاسْمٌ فِي الْأَصَحِّ لِكَوْنِهِ مُنَوَّنًا عَنْهُمْ وَضَحَّ

(١) بفتح الفاء: الكرم، وبكسرهما: جمع فعل.

(٢) بل هو في «مسند أحمد» ٥٤٤٩ قال: حدثنا عبد الصمد، حدثنا حماد، عن موسى بن عقبة، عن
 سالم، عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ قال: «أسامة أحب الناس إلي ما حاشا فاطمة ولا غيرها»، وهذا
 إسناد صحيح.

٢٢٤- بَرَاءَةٌ مَعْنَاهُ وَالتَّبَرُّدُ وَزُمْرَةٌ كَوْنُهُ فِعْلًا أَوْزُدُوا

(وَالثَّانِي) بحذف الياء كما مرّ نظيره غير مرة (لِلتَّنْزِيهِ) أي تنزيه الله^(١). (وَاسْمٌ) أي هذا
 القسم اسم، لا فعل (فِي الْأَصَحِّ) من مذهبي النحويين (لِكَوْنِهِ مُنَوَّنًا عَنْهُمْ وَضَحَّ) أي لوردوه عن
 العرب منوّناً، والتنوين من خواصّ الاسم (بَرَاءَةٌ مَعْنَاهُ) مبتدأ وخبر، أي معنى «حاشا» التنزيهية
 البراءة (وَالْمُبَرَّدُ، وَزُمْرَةٌ) أي جماعة، وهم الكوفيون، وابن جنّي (كَوْنُهُ فِعْلًا أَوْزُدُوا) أي أتوا
 بترجيح كونه فعلاً.

وحاصل ما أشار إليه في هذين البيتين بإيضاح أن الثاني من معاني «حاشا» أن تكون تنزيهية،
 نحو قوله ﷺ: ﴿حَشَّ لِلَّهِ﴾ [يُوشَف: الآية ٣١] الآية، وهي عند المبرد، وابن جنّي، والكوفيين
 فعل، قالوا: لتصرفهم فيها بالحذف، ولإدخالهم إياها على الحرف، وهذان الدليلان ينافيان
 الحرفية، ولا يثبتان الفعلية، قالوا: والمعنى في الآية: جانب يوسف المعصية لأجل الله، ولا يتأتى
 هذا التأويل في مثل قوله تعالى: ﴿حَشَّ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يُوشَف: الآية ٣١] الآية.

والصحيح أنها اسم، مرادف للبراءة من كذا، بدليل قراءة بعضهم: ﴿حَاشَا لِلَّهِ﴾ بالتنوين،
 كما يقال: براءة لله من كذا، وعلى هذا، فقراءة ابن مسعود «حَاشَ لِلَّهِ» كمعاذ الله ليس جازاً
 ومجروراً، كما وهم ابن عطية؛ لأنها إنما تجر في الاستثناء، ولتنوينها في القراءة الأخرى،
 ولدخولها على اللام في قراءة السبعة، والجار لا يدخل على الجار، وإنما تُرك التنوين في قراءتهم؛
 لبناء «حاشا»؛ لشبهها بـ«حاشا» الحرفية.

وزعم بعضهم أنها اسم فعل، معناها: أتبرأ، أو برئت، وحامله على ذلك بناؤها، ويؤدّه إعرابها
 في بعض اللغات.

(١) أي تذكّر لتنزيه المولى - سبحانه وتعالى - ابتداءً، وتنزيه من يراد تنزيهه بعد ذلك، وهي الداخلة على
 اسم الله مجروراً باللام، أو غير مجرور بها، وذلك أنهم إذا أرادوا تنزيه شخص عن أمر قدّموا عليه
 تنزيه المولى جلّ وعلا، فكأنهم يقولون: تنزه المولى عن أن يوجد هذا الأمر في هذا الشخص، وفيه من
 المبالغة ما لا يخفى. قاله الدسوقي في «حاشيته» ١٣١/١.

٢٢٥- (وَحَرْفُ الْإِسْتِثْنَاءِ قِسْمٌ ثَالِثٌ يَجْرُ دَائِمًا عَلَى مَا حَدَّثُوا

٢٢٦- وَقَالَ بَعْضُ جَرِّهِ فَشَا وَقَدْ يَنْصِبُ فِعْلًا جَامِدًا كَمَا وَرَدَ)

(وَحَرْفُ الْإِسْتِثْنَاءِ قِسْمٌ ثَالِثٌ) مبتدأ وخبره، يعني أن القسم الثالث لـ «حاشا» أن تكون حرف استثناء (يَجْرُ دَائِمًا) أي يجرّ المستثنى به، وقوله: (عَلَى مَا حَدَّثُوا) بالبناء للفاعل كمل به البيت، أي على ما نقله النحاة.

(وَقَالَ بَعْضُ) من النحاة، وهم الجرمي، والمازني، والزجاج، وغيرهم (جَرِّهِ فَشَا) أي كثر جرّه المستثنى في الاستعمال (وَقَدْ يَنْصِبُ) المستثنى، حال كونه (فِعْلًا جَامِدًا) أي لا يتصرف من ماضٍ إلى مضارع، وأمر، وغيرها، وقوله: (كَمَا وَرَدَ) مفعول مطلق لـ «ينصب» على النيابة، أي نصبًا مشابهًا للنصب الذي ورد عن العرب، ويحتمل أن تكون الكاف للتعليل، أي لوروده عنهم، كما ستأتي أمثله.

وحاصل ما أشار إليه في هذين البيتين بإيضاح أن الثالث من أقسام «حاشا» أن تكون للاستثناء، فذهب سيبويه، وأكثر البصريين إلى أنها حرف دائم، بمنزلة «إلا»، لكنها تجرّ المستثنى. وذهب الجرمي، والمازني، والمبرد، والزجاج، والأخفش، وأبو زيد، والفراء، وأبو عمرو الشيباني، إلى أنها تستعمل كثيرًا حرفًا جازًا، وقليلًا فعلًا متعديًا جامدًا؛ لتضمنه معنى «إلا»، وقد سُمِعَ: «اللهم اغفر لي، ولمن يسمع حاشا الشيطان، وأبا الأصبغ»، وقال الشاعر [من الكامل]:

حَاشَا أَبَا ثَوْبَانَ إِنَّ بِهِ ضِنًّا عَلَى الْمَلْحَةِ^(١) وَالشُّثْمِ

ويروى أيضًا «حاشا أبي» بالياء، ويحتمل أن تكون رواية الألف على لغة من قال [من الرجز]:

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْجَدِّ غَايَتَاهَا

وفاعل «حاشا» ضمير مستتر عائد على مصدر الفعل المتقدم عليها، أو اسم فاعله، أو البعض المفهوم من الاسم العام، فإذا قيل: قام القوم حاشا زيدًا، فالعنى: بجانب هو، أي قيامهم، أو القائم

(١) «الضن» بوزن العلم: البخل، و«الملحاة» بفتح الميم، وسكون اللام: اللوم، أي إنه يخل باللوم لأدبه، فـ«على» بمعنى الباء.

منهم، أو بعضهم زيدًا. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على «حاشا» شرع يبين «حتى»، فقال:

٢٢٧- («حَتَّى» أَتَى حَرْفًا لَهُ مَعَانِي ثَلَاثَةٌ فَلَا يُنْتَهَى وَالثَّانِي

٢٢٨- تَغْلِيلُهُ وَمِثْلُ «إِلَّا» وَنَدَرُ مَنْ هَكَذَا هَذَا الْأَخِيرَ قَدْ ذَكَرَ

(«حَتَّى» أَتَى) مبتدأ وخبره (حَرْفًا) أي حال كونه حرفًا (لَهُ مَعَانِي) هكذا في نسخة الناظم بإثبات الياء وهو صحيح، وقد قرئ في السبعة: «ولكل قوم هادي» بإثبات الياء، والأكثر أن ياء المنقوص المنكر تحذف للوقف، إلا أن يكون منصوبًا، فتقلب ألفًا (ثَلَاثَةٌ) بالرفع صفة لـ «معاني». والمعنى: أن «حتى» لها ثلاثة معانٍ، أولها ما ذكره بقوله:

(فَلَا يُنْتَهَى) الفاء فصحيحة، أي إذا عرفت أن لها ثلاثة معانٍ، وأردت تفصيلها، فأقول لك: أحدها انتهاء الغاية، نحو قوله ^{وَعَلَى} «لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَكِيفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى» [طه: ٩١]، وهذا يعتمد العاطفة، والجارّة لاسم صريح، أو مؤوّل، والابتدائية (وَالثَّانِي) أي ثاني معانيها (تَغْلِيلُهُ) الضمير لـ «حتى»، وقد تقدّم أن مثله يجوز تذكيره باعتبار اللفظ، وتأنيثه باعتبار الكلمة، أي إفادته بالتعليل، نحو: «أسلم حتى تدخل الجنة» (وَمِثْلُ «إِلَّا») أي الثالث من معانيها أن تأتي بمعنى «إلا» الاستثنائية، نحو «لا تكون عالمًا حتى تحلّ المشكلات»، وهذه والتي قبلها خاصتان بالجارّة للاسم المؤوّل (وَنَدَرُ) أي قلّ (مَنْ) موصولة (هَكَذَا) أي مثل ما ذكرناه (هَذَا الْأَخِيرَ) مفعول مقدّم لـ (قَدْ ذَكَرَ) بالبناء للفاعل، يعني أن ذكر مجيء «حتى» بمعنى «إلا» قليل من ذكره من النحاة.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح: أن «حتى» حرف يأتي لأحد ثلاثة معانٍ: [أحدها]: انتهاء الغاية، وهو الغالب، [والثاني]: التعليل، [والثالث]: أن يكون بمعنى «إلا» في الاستثناء، وهذا الثالث أقلها في الاستعمال، ولذا قلّ من ذكره من معانيها من النحاة. والله تعالى أعلم.

٢٢٩- (وَأَسْتَعْمِلْتُ بِأَوْجِهٍ ثَلَاثَةٍ مِثْلُ «إِلَى» فِي الْجَرِّ وَالْثَّانِيَّةِ

(وَأَسْتَعْمِلْتُ) بالبناء للمفعول، والضمير لـ «حتى» (بِأَوْجِهٍ ثَلَاثَةٍ) أي على ثلاثة أوجه، فالباء بمعنى «على»، كقوله تعالى: «وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ» [المطففين: الآية ٣٠] أي عليهم، وقد

تقدّم في بابه (مِثْلُ «إِلَى») أي أحدها أن تكون مثل «إلى» في المعنى والعمل، كما أشار إليه بقوله (فِي الْجَزِّ وَالتَّأْدِيَةِ) أي تأدية المعنى، وهو الدلالة على انتهاء الغاية.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أن «حتى» تستعمل على ثلاثة أوجه: [أحدها]: أن تكون حرفًا جازًا بمنزلة «إلى» في المعنى والعمل.

ولما كانت «حتى» تخالف «إلى» في ثلاثة أمور ذكر ذلك بقوله:

٢٣٠- (فِي أَوْجِهٍ ثَلَاثَةٍ تُفَارِقُ لَمْ تَخْفِضِ الْمُضْمَرَ ذَا مُحَقِّقٍ) (فِي أَوْجِهٍ) متعلق بـ «تفارق» (ثَلَاثَةٍ) بالجزء صفة لما قبله (تُفَارِقُ) أي تخالف، يعني أن «حتى» تخالف «إلى» في ثلاثة أمور:

(أحدها): ما أشار إليه بقوله: (لَمْ تَخْفِضِ الْمُضْمَرَ) أي لم تجزّ «حتى» الاسم المضمّر، وإنما تجزّ الاسم الظاهر فقط، نحو قوله **حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ** [القدر: الآية ٥]، وقوله: (ذَا مُحَقِّقٍ) مبتدأ وخبره، أي إن كونها لا تجزّ المضمّر أمر محقق؛ لوضوح حجته.

وحاصل معنى البيت: أن «حتى» تفارق «إلى» في ثلاثة أشياء: [أحدها]: أن تخفوضها شرطين: أحدهما عام، وهو أن يكون ظاهرًا، لا مضمّرًا، خلافاً للكوفيين والمبرد، فأما قوله [من الوافر]:

أَنْتَ حَتَّى تَقْصِدُ كُلَّ فَجٍّ تُرْجِي مِنْكَ أَنَّهَا لَا تَخِيبُ

فضرورة، واختلف في علة المنع:

ف قيل: هي أنّ مجرورها لا يكون إلا بعضًا مما قبلها، أو كبعض منه، فلم يمكن عود ضمير البعض على الكل، ويؤدّه أنه قد يكون ضميرًا حاضرًا، كما في البيت، فلا يعود على ما تقدم، وأنه قد يكون ضميرًا غائبًا عائدًا على ما تقدم، غير الكل، كقولك: زيد ضربت القوم حتاه.

وقيل: العلة خشية التباسها بالعاطفة، ويرده أنها لو دخلت عليه، ل قيل في العاطفة قاموا حتى أنت، وأكرمهم حتى إياك بالفصل؛ لأن الضمير لا يتصل إلا بعامله، وفي الخافضة حتاك بالوصل، كما في البيت، وحيث فلا التباس، ونظيره أنهم يقولون في توكيد الضمير المنصوب:

رَأَيْتَكَ أَنْتَ، وفي البدل منه رأيتك إياك، فلم يحصل لبس.

وقيل: لو دخلت عليه قلبت ألفها ياء، كما في «إلى»، وهي فرع عن «إلى»، فلا تحتل ذلك. قلت: قد تبين بهذا أن ما ذهب إليه الكوفيون والمبرد من جواز جزّها المضمّر هو الأرجح؛ لوروده عن العرب، ولم يأت المانعون للمنع بحجة مقنعة، فتأمل به بالإنصاف، ولا تكن أسير التقليد، والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل.

(وثانيهما): خاص، وهو الذي أشار إليه بقوله:

٢٣١- (وَكَوْنُ مَخْفُوضٍ بِهَا قَدْ سَبَقًا بِصَاحِبِ الْأَجْزَاءِ أَخِيرًا عَائِقًا)

(وَكَوْنُ مَخْفُوضٍ بِهَا قَدْ سَبَقًا) بالبناء للمفعول، والألف للإطلاق، يعني أن الثاني من الشرطين كون المخفوض بـ «حتى» مسبقًا (بصاحب الأجزاء) أي بمعطوف عليه، له أجزاء (أخيرًا) مفعول مقدّم لـ (عائقًا) أي لازم، والألف إطلاقية أيضًا، يعني أن ذلك المعطوف عليه يكون آخرًا، أو ملاقيًا للآخر.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن الشرط الثاني لمجرورها أن يكون مسبقًا بذوي أجزاء، وهو أن يكون آخرًا، نحو: أكلت السمكة حتى رأسها، أو ملاقيًا لآخر جزء، نحو قوله **حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ** [القدر: الآية ٥]، ولا يجوز سيرت البارحة حتى ثلثها أو نصفها، قال ابن هشام: كذا قال المغاربة وغيرهم، وتوهم ابن مالك أن ذلك لم يقل به إلا الزمخشري، واعتراض عليه بقوله [من الخفيف]:

عَيَّنَتْ لَيْلَةً فَمَا زِلْتُ حَتَّى نِصْفِهَا رَاجِيًا فَعُدْتُ يَوْسَا

وهذا ليس محل الاشتراط؛ إذ لم يقل: فما زلت في تلك الليلة حتى نصفها، وإن كان المعنى عليه، ولكنه لم يصرح به.

والأمر الثاني مما افترقا فيه ما أشار إليه بقوله:

٢٣٢- (وَعَالِبًا بِهَا الْمُغَيَّا يَدْخُلُ بِلاَ قَرِينَةٍ «إِلَى» لَا تُدْخِلُ)

(وَعَالِبًا) حال من فاعل «يدخل»، أو منصوب بنزع الخافض على قلة، أي في غالب

الاستعمال (بِهَا) متعلق بـ (الْمَغْنَى) أي وهو ما بعدها، وهو اسم مفعول من غنّى الشيء يُغْنِيهِ: إذا جعل له غاية (يَدْخُلُ) أي فيما قبلها (بِلَا قَرِينَةٍ) أي علامة تدلّ على دخوله، يعني أن ما بعد «حتى» يدخل في حكم ما قبلها، وإن تكن هناك قرينة، وقوله: «إِلَى» لا تَدْخُلُ بضم أوله، وكسر ثالثه، من الإدخال، أشار به إلى أن «إِلَى» لا تدخل مجرورها في حكم ما قبلها، إلا بقرينة. وحاصل معنى البيت بإيضاح أن الثاني مما افترق فيه «حتى» و«إِلَى» أن «حتى» يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها، إذا لم يكن معها قرينة، تقتضي دخوله، أو عدم دخوله، مثال الأول قوله [من الكامل]:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا
ومثال الثاني قوله [من البسيط]:

سَقَى الْحَيَا الْأَرْضَ حَتَّى أَمْكَنَ عُزَيْتَ لَهُمْ فَلَا زَالَ عَنْهَا الْخَيْرُ مَجْدُودًا
وأما «إِلَى» فيحكم لما بعدها بعدم الدخول؛ حملاً على الغالب في البابين، هذا هو الصحيح في البابين.

وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي^(١)، أنه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد «حتى»، وليس كذلك، بل الخلاف فيها مشهور، وإنما الاتفاق في «حتى» العاطفة، لا الخافضة، والفرق أن العاطفة بمعنى الواو.

والأمر الثالث مما افترقا فيه ما أشار إليه بقوله:

٢٣٣- (وَأَنْفَرَدَتْ عَنْهَا «إِلَى» بِمَوْضِعٍ كَمَا «إِلَى» مَوْضِعَهَا لَمْ تَقَعِ
٢٣٤- كَاكْتُبُ إِلَى زَيْدٍ وَسِرُّ إِلَى الْحَرَمِ وَأَذُنُ إِلَى عَمْرٍو «إِلَى» هُنَا أَنْحَتُمْ
(وَأَنْفَرَدَتْ عَنْهَا) أي عن «حتى» («إِلَى») فاعل «انفردت» (بِمَوْضِعٍ) أي بمحل لا يصلح لـ «حتى» («كَمَا «إِلَى» مَوْضِعَهَا لَمْ تَقَعِ) أي كما انفردت «حتى» بموضع لا تقع «إِلَى» فيه.

(١) هو أحمد بن إدريس المالكي، مغربي عاش ومات بمصر سنة (٦٨٤هـ) له مؤلفات في الفقه والأصول

ثم ذكر أمثلة ما تصلح فيه «إِلَى» دون «حتى»، فقال:

(كَأَكْتُبُ) أمر بالكتابة (إِلَى زَيْدٍ، وَسِرُّ بِكسر السين، أمر من السير بمعنى الذهاب (إِلَى الْحَرَمِ) الشريف (وَأَذُنُ) أي اقرب (إِلَى عَمْرٍو «إِلَى» هُنَا) أي في هذه التراكيب (أَنْحَتُمْ) أي وجب استعماله دون «حتى».

وحاصل ما أشار إليه في هذين البيتين بإيضاح أن كلا منهما قد ينفرد بمحل لا يصلح للآخر، فمما انفردت به «إِلَى» أنه يجوز: كُتِبْتُ إِلَى زَيْدٍ، وأنا إلى عمرو، أي هو غاييتي، كما جاء في الحديث: «أنا بك، وإليك»^(١)، وسرث من البلد إلى الحرم الشريف، ولا يجوز: حتى زَيْدٍ، وحتى عمرو، وحتى الحرم، أما الأولان فلأن «حتى» موضوعة لإفادة تَقْضِي الفعل قبلها شيئاً فشيئاً إلى الغاية، و«إِلَى» ليست كذلك، وأما الثالث، فلضعف «حتى» في الغاية، فلم يقابلوا بها ابتداء الغاية. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الموضع الصالح لـ «حتى» دون «إِلَى»، فقال:

٢٣٥- (وَأَخْصَّ «حَتَّى» بِمُضَارِعٍ نُصِبَ بِـ «أَنْ» وَجَرَّهَا مَعَ الْفِعْلِ يَجِبُ)
(وَأَخْصَّ) فعل أمر من التخصيص، فيجوز في الصاد الكسر، على أصل التخلص من التقاء الساكنين، والفتح؛ للتخفيف، والضم للإتباع، ويحتمل أن يكون فعلاً ماضياً مبنياً للمفعول، فالصاد مفتوحة، وقوله: («حَتَّى») مفعول به لـ «أَخْصَّ» (بِمُضَارِعٍ) متعلق بـ «أَخْصَّ» (نُصِبَ) بالبناء للمفعول صفة لـ «مضارع» (بِـ «أَنْ») المصدرية (وَجَرَّهَا) أي جرَّ «أَنْ» (مَعَ الْفِعْلِ يَجِبُ) أي يجب جرَّ «أَنْ» والفعل الذي دخلت عليه بـ «حتى».

وحاصل ما أشار إليه في هذا البيت: أن مما انفردت به «حتى» أنه يجوز وقوع المضارع المنصوب بعدها، نحو سرت حتى أدخلها، وذلك بتقدير: حتى أن أدخلها، و«أَنْ» المضمرة والفعل في تأويل مصدر مخفوض بـ «حتى»، ولا يجوز سرت إلى أدخلها، وإنما قلنا: إن النصب بعد «حتى» بـ «أَنْ» مضمرة، لا بنفسها، كما يقول الكوفيون؛ لأن «حتى» قد ثبت أنها تخفّضُ

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه».

الأسماء، وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال، وكذا العكس. والله تعالى أعلم.
ثم ذكر معاني «حتى» الداخلة على المضارع المنصوب، فقال:

٢٣٦- (ثُمَّ لِحَتَّى) هَذِهِ مَعَانِي ثَلَاثَةٌ مَعْنَى «إِلَى» وَالثَّانِي

٢٣٧- مَعْنَى «كَيْ» مُفِيدَةُ التَّغْلِيلِ وَمِثْلُ «إِلَّا» وَارِدًا بِالْقِيلِ

(ثُمَّ لِحَتَّى) هَذِهِ أَيِ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى الْمَضَارِعِ الْمَنْصُوبِ (مَعَانِي) يَأْتِيَاتُ الْبَاءُ لِلْوَقْفِ، وَقَدْ سَبَقَ أَنَّهُ لُغَةٌ (ثَلَاثَةٌ) بِالرَّفْعِ بَدَلُ مِنْ «مَعَانٍ» (مَعْنَى «إِلَى») أَيِ أَحَدِ تِلْكَ الْمَعَانِي أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى «إِلَى» الْجَارَةِ، (وَالثَّانِي مَعْنَى «كَيْ» مُفِيدَةُ التَّغْلِيلِ) أَيِ الْمَعْنَى الثَّانِي أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى «كَيْ» التَّعْلِيلِيَّةِ (وَمِثْلُ «إِلَّا») أَيِ الثَّلَاثِ مِنْ مَعَانِيهَا كَوْنُهَا بِمَعْنَى «إِلَّا» الْإِسْتِثْنَائِيَّةِ، وَقَوْلُهُ: (وَارِدًا بِالْقِيلِ) خَبَرٌ لِحَذُوفِ، أَيِ هَذَا وَارِدٌ فِي كَلَامِ سَيَبَوِيهِ، كَمَا يَأْتِي بَيَانُهُ.

وحاصل معنى هذين البيتين بإيضاح أن لِحَتَّى الداخلة على المضارع المنصوب ثلاثة معانٍ:

[أحدها]: أن تكون بمعنى «إلى»، نحو قوله **وَعَلَّكَ**: **حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى** [طه: الآية ٩١] الآية. [والثاني]: أن تكون بمعنى «كَيْ» التَّعْلِيلِيَّةِ، نحو قوله **وَعَلَّكَ**: **وَلَا يَزَالُونَ يُقْتَلُونَكَ حَتَّى يَرْدُّوكُمْ** [البقرة: ٢١٧]، وقوله: **هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنْفِقُوا عَلَى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفَضُوا** [المتافقون: الآية ٧] الآية، وقولك: أسلم حتى تدخل الجنة، ويحتملها قوله **وَعَلَّكَ**: **فَقَاتِلُوا آلَ تَيْبَةَ حَتَّى تَفِئَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ** [الحجرات: الآية ٩] الآية.

[والثالث]: أن تكون بمعنى «إلا» في الاستثناء، وهذا المعنى ظاهر من قول سيبيويه في تفسير قولهم: «والله لا أفعل إلا أن تفعل»: المعنى حتى أن تفعل، وصرح به ابن هشام الخضراوي^(١)، وابن مالك، ونقله أبو البقاء عن بعضهم في قوله **وَعَلَّكَ**: **وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا** [البقرة: الآية ١٠٢] الآية.

والظاهر في هذه الآية خلافه، وأن المراد معنى الغاية، نعم هو ظاهر فيما أنشده ابن مالك من

(١) هو أبو عبد الله محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي الأندلسي النحوي، أخذ عن ابن خروف، وأخذ عنه الشلوين، له كتب في النحو والتصريف والبلاغة، مات سنة (٦٤٦هـ).

قوله [من الكامل]:

لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلُ

ومن قوله [من الرجز]:

وَاللَّهِ لَا يَذْهَبُ شَيْخِي بَاطِلًا حَتَّى أُبِيرَ مَالِكًا وَكَاهِلًا

لأن ما بعدهما ليس غاية لما قبلهما، ولا مسبباً عنه، وجعل ابن هشام من ذلك الحديث: «كل مولود يولد على الفطرة، حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه، أو ينصرانه»^(١)، إذ زمن الميلاد لا يتناول، فتكون «حتى» فيه للغاية، ولا كونه يولد على الفطرة علته اليهودية والنصرانية، فتكون فيه للتعليل.

ولك أن تخرجه على أن فيه حذفاً، أي يولد على الفطرة، ويستمر على ذلك حتى يكون. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر شروط نصب المضارع بعد «حتى»، فقال:

٢٣٨- (وَشَرَطُ نَصْبِ الْفِعْلِ أَنْ يُسْتَقْبَلَ بِنَظَرِ الَّذِي قَبِيلُ حَصَلًا

٢٣٩- مَعَ زَمَنِ الْقَوْلِ وَإِنْ بِالْأَوَّلِ فَقَطُ فَنَضْبُهُ جَوَازًا يَنْجَلِي)

(وَشَرَطُ نَصْبِ الْفِعْلِ) أَيِ الْمَضَارِعِ بَعْدَ «حَتَّى» (أَنْ يُسْتَقْبَلَ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، وَالْأَلْفُ إِطْلَاقِيَّةٌ، أَيِ يَكُونُ ذَلِكَ الْفِعْلُ يَقَعُ فِي مُسْتَقْبَلِ الزَّمَانِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ؛ إِذَا اسْتَقْبَلَ مِنَ الْجَانِبَيْنِ (بِنَظَرِ الَّذِي قَبِيلُ) تَصْغِيرُ «قَبْلُ» تَصْغِيرُ تَقْرِيبُ، أَيِ قَبْلُ «حَتَّى» وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِ(حَصَلًا) بِالْفِ إِنْ كَانَ اسْتِقْبَالُهُ بِالنَّظَرِ إِلَى مَا قَبْلُ «حَتَّى» (مَعَ زَمَنِ الْقَوْلِ) أَيِ مَعَ كَوْنِهِ مُسْتَقْبَلًا بِالنَّظَرِ إِلَى وَقْتِ التَّكَلُّمِ (وَإِنْ بِالْأَوَّلِ فَقَطُ) أَيِ وَإِنْ اسْتَقْبَالَ بِالنَّظَرِ لِمَا قَبْلُ «حَتَّى» فَقَطُ، دُونَ زَمَنِ التَّكَلُّمِ (فَنَضْبُهُ جَوَازًا يَنْجَلِي) أَيِ يَظْهَرُ نَصْبُ ذَلِكَ الْفِعْلِ جَائِزًا، لَا وَاجِبًا.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح، أنه لا ينتصب الفعل بعد «حتى» إلا إذا كان مستقبلاً، ثم إن كان استقباله بالنظر إلى زمن التكلم، وإلى ما قبلها، فالنصب واجب، نحو قوله **وَعَلَّكَ**: **لَنْ تَبْرَحَ**

(١) حديث أخرجه الشيخان بنحوه.

عَلَيْهِ عَكِيفَيْنِ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴿طه: الآية ٩١﴾، فإن رجوع موسى - عليه السلام - كان مستقبلاً بالنظر إلى الزمن الذي تكلموا فيه بقولهم: ﴿لَنْ نَرَجَّعَ عَلَيْكَ عَكِيفَيْنِ﴾ ﴿طه: الآية ٩١﴾، ومستقبلاً أيضاً لعدم انفكاكهم عن عبادة العجل.

وإن كان بالنسبة إلى ما قبلها خاصة فيجوز الوجهان: النصب، والرفع، نحو قوله ﷺ: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: الآية ٢١٤] الآية، فإن قولهم، إنما هو مُستقبلٌ بالنظر إلى الزلزال، لا بالنظر إلى زمن قص ذلك علينا.

تنبيه:

(اعلم) أنه لا يرتفع الفعل بعد «حتى» إلا إذا كان حالاً، ثم إن كانت حالته بالنسبة إلى زمن التكلم، فالرفع واجب، كقولك: سرت حتى أدخلها، إذا قلت ذلك، وأنت في حالة الدخول، وإن كانت حالته ليست حقيقية - بل كانت محكية - رُفِعَ، وجاز نصبه، إذا لم تُقدِّر الحكاية، نحو قوله ﷺ: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: الآية ٢١٤]، في قراءة نافع بالرفع، بتقدير: حتى حالتهم حين التكلم أن الرسول والذين آمنوا معه يقولون كذا وكذا. والله تعالى أعلم.

تنبيه آخر:

(اعلم): أنه لا يرتفع الفعل بعد «حتى» إلا بثلاثة شروط:

[أحدها]: أن يكون حالاً، أو مؤولاً بالحال، كما مثلنا.

[والثاني]: أن يكون مُسبِّباً عما قبلها، فلا يجوز: سرت حتى تطلع الشمس، ولا ما سرت حتى أدخلها، وهل سرت حتى تدخلها.

أما الأول: فلأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير، وأما الثاني، فلأن الدخول لا يتسبب عن السير، وأما الثالث فلأن السبب لم يتحقق وجوده، ويجوز أيُّهم سار حتى يدخلها؟ ومتى سرت حتى تدخلها؟ لأن السير مُحَقَّقٌ، وإنما الشك في عين الفاعل، وفي عين الزمان.

وأجاز الأخفش الرفع بعد النفي، على أن يكون أصل الكلام إيجاباً، ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره، لا على ما قبل «حتى» خاصة، ولو عُرضت هذه المسألة بهذا المعنى على سيبويه، لم

يمنع الرفع فيها، وإنما منعه إذا كان النفي مُسَلِّطاً على السبب خاصة، وكل أحد يمنع ذلك. [والثالث]: أن يكون فَضْلَةً، لا عُمْدَةً، فلا يصح الرفع في نحو: سيري حتى أدخلها؛ لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر، ولا في نحو: كان سيري حتى أدخلها، إن قدرت «كان» ناقصة، فإن قدرتها تامة، أو قلت: سيري أمس حتى أدخلها جاز الرفع، إلا إن عَلَّقْتَ أمس بنفس السير، لا باستقرار محذوف. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر الوجه الثاني من أوجه «حتى» الثلاثة، فقال:

٢٤٠- وَالثَّانِ مِنْ أَوْجِهٍ «حَتَّى» الْعَطْفُ كَمِثْلِ وَائٍ مَعَ فَرْقٍ يَفْقُو

٢٤١- مِنْ أَوْجِهٍ ثَلَاثَةٍ لَمْ تَعْطِفِ «حَتَّى» ضَمِيرًا مِثْلَ خَافِضٍ يَفِي

٢٤٢- وَكَوْنُ مَا يَتَّبِعُ بَعْضَ مَا سَبَقَ وَغَايَةً فِي النَّقْصِ أَوْ زَيْدٍ يُحَقِّقُ

٢٤٣- وَغَيْرَ جُمْلَةٍ إِذِ الْجُزْئِيَّةُ فِي غَيْرِ مُفْرَدَاتِهَا لَا تَثْبُتُ

٢٤٤- وَإِنْ عَلَى مُنْخَفِضٍ عَطَفْنَا أَعَدْتَ خَافِضًا لِفَرْقٍ يُؤْتِي

(وَالثَّانِ) بحذف الياء كما سبق غير مرة، مبتدأ، (مِنْ أَوْجِهٍ «حَتَّى») متعلق بصفة لـ «الثنان»،

وقوله: (الْعَطْفُ) خبر المبتدأ، يعني أن الوجه الثاني من أوجه «حتى» أن تكون عاطفة (كَمِثْلِ وَائٍ)

أي بمنزلة وائٍ العطف (مَعَ فَرْقٍ يَفْقُو) مضارع قفا بمعنى تبع، أي مع فرق بينهما يتبع ذلك الفرق

(مِنْ أَوْجِهٍ ثَلَاثَةٍ) بالجر بدل من أوجه.

وحاصل المعنى أن «حتى» تكون حرف عطف، مثل الواو، إلا أن بينهما فرقاً من ثلاثة أوجه:

[أحدها]: ما أشار إليه بقوله:

(لَمْ تَعْطِفِ «حَتَّى» ضَمِيرًا) فعل وفاعل ومفعول، أي إنها لا تعطف ضميراً، وقوله: (مِثْلَ

خَافِضٍ يَفِي) برفع «مثل» بتقدير مبتدأ، أي ذلك مثل، ونصبه على الحال، و«يفي» من الوفاء، يعني

أن هذا الشرط يُشترط وجوده أيضاً لمجرورها، فلا تجزئ إلا الظاهر.

وحاصل ما أشار إليه أن الشرط الأول من شروط عطف «حتى» أن يكون معطوفها اسماً

ظاهراً، لا مضمراً، كما أن ذلك شرط مجرورها أيضاً، فلا تجزئ إلا الظاهر، قال ابن هشام: ذكره

ابن هشام الخضراوي، ولم أَفِ عليه غيره. انتهى.

وأشار إلى [الثاني] بقوله:

(وَكَوْنُ مَا يَتَّبِعُ) بالبناء للفاعل، أي كون المعطوف بها (بَعْضُ مَا سَبَقَ) أي جزءًا مما قبلها. وحاصل المعنى: أن الشرط الثاني أن يكون معطوفها إما بعضًا من جمع قبلها، كقدم الحاج حتى المشاة، أو جزءًا من كُلٍّ، نحو: أكلت السمكة حتى رأسها، أو كجزء، نحو: أعجبتني الجارية حتى حديثها، ويمتنع أن تقول: حتى ولدُها؛ لأنه ليس جزءًا، أو كجزء منها. والذي يضبط لك ذلك أنها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء، وتمتنع حيث يمتنع، ولهذا لا يجوز: ضربت الرجلين حتى أفضلهما، وإنما جاز قوله:

* حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا *

لأن إلقاء الصحيفة والزاد في معنى: ألقى ما يُثْقَلُ.

وأشار إلى الثالث بقوله:

(وَعَايَةً) بالنصب عطفًا على «بعض» (فِي النَّقْصِ) متعلق بما قبله (أَوْ زَيْدٍ) أي زيادة، وقوله: (يُحَقِّقُ) كمل به البيت، وهو بالبناء للمفعول، يقال: حَقَّقْتُ الأمرَ أَحْقَقَهُ: إذا تَقَنَّنْتَهُ، أو جعلته ثابتًا لازمًا. قاله الفيومي، والمناسب هنا المعنى الثاني، أي يُثَبِّتُ هذا المعنى لمعطوفها.

وحاصل ما أشار إليه: أن الثالث من شروط عطفها أن يكون معطوفها غايةً لما قبلها، إما في زيادة، أو نقص، فالأول نحو: مات الناس حتى الأنبياء، والثاني نحو: زارك الناس حتى الحجاجون، وقد اجتمعا في قوله [من الطويل]:

قَهْرُنَاكُمْ حَتَّى الْكُمَاةَ فَأَنْتُمْ تَهَابُونَنَا حَتَّى بَنِينَا الْأَصَاغِرَا

ثم ذكر الفرق الثاني، فقال:

(وَعَبْرَ جُمْلَةٍ إِذِ الْجُزْئِيَّةُ فِي غَيْرِ مُفْرَدَاتِهَا لَا تَثْبُتُ) (وَعَبْرَ جُمْلَةٍ) بالنصب عطفًا على «بعض» أيضًا، وقوله: (إِذِ الْجُزْئِيَّةُ فِي غَيْرِ مُفْرَدَاتِهَا لَا تَثْبُتُ) تعليل لاشتراط كون معطوفها غير جملة، ف«إذ» حرف تعليل، و«الجزئية» مبتدأ خبره «لا

تثبت»، و«في غير مفرداتها» متعلق ب«تثبت»، وهو بالبناء للفاعل، أي لأنه لا يتأتى كون معطوفها جزءًا مما قبلها، أو كجزء منه إلا في المفردات.

وحاصل ما أشار إليه في هذا البيت بإيضاح أن الفرق الثاني، أنها لا تَعْطِفُ الجمل، وذلك لأن شرط معطوفها أن يكون جزءًا مما قبلها، أو كجزء منه كما قدمناه، ولا يتأتى ذلك إلا في المفردات، هذا هو الصحيح، وزعم ابن السِّيد في قول امرئ القيس [من الطويل]:

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَ مَطِيَّهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدَّنَ بِأَرْسَانِ
فِيمَنْ رَفَعَ «تَكِلَ» أن جملة «تكل مطيهم» معطوفة ب«حتى» على «سريت بهم». والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الفرق الثالث، فقال:

وَإِنْ عَلَى مُنْخَفِضٍ عَطْفًا أَعَدْتَ خَافِضًا لِفَرْقٍ يُؤْتَى
(وَإِنْ عَلَى مُنْخَفِضٍ عَطْفًا) أي إن عطفت ب«حتى» على مجرور (أَعَدْتَ خَافِضًا) أي أتيت بالجار ثانيًا (لِفَرْقٍ يُؤْتَى) بالبناء للمفعول، أي لأجل فرق يؤتى به بين «حتى» العاطفة والجارّة. وحاصل ما أشار إليه في هذا البيت بإيضاح أن الفرق الثالث أنها إذا عطفت على مجرور أعيد الخافض، بخلاف الواو، فإنه لا يلزم إلا إذا كان ضميرًا متصلًا، وإنما لزم في «حتى» مطلقًا للفرق بين «حتى» العاطفة والجارّة، فنقول: مررت بالقوم حتى يزيد، ذكر ذلك ابن الخباز، وأطلقه، وقيده ابن مالك بأن لا يتعين كونها للعطف، نحو: عجبت من القوم حتى بنيتهم، وقوله [من الخفيف]:

جُودُ يُمْنَاكَ فَاضَ فِي الْخَلْقِ حَتَّى بَائِسٍ دَانَ بِالْإِسَاءَةِ دِينًا
وهو حسن، ورده أبو حيان، وقال في المثال: هي جازّة؛ إذ لا يُشْتَرَطُ في تالي الجارة أن يكون بعضًا أو كـبعض، بخلاف العاطفة، ولهذا مَنَعُوا: أعجبتني الجارية حتى ولدُها، قال: وهي في البيت محتملة. انتهى.

وتعقّب ابن هشام - وأجاد في ذلك - فقال: إن شرط الجارة التالية ما يُفْهِمُ الجمع أن يكون

مجرورها بعضًا، أو كـبعض، وقد ذكر ذلك ابن مالك في «باب حروف الجرّ»، وأقره أبو حيان عليه، ولا يلزم من امتناع أعجبتني الجارية حتى ابتهّا امتناع: عَجِبْتُ من القوم حتى بينهم؛ لأن اسم القوم يشمل أبناءهم، واسم الجارية لا يشمل ابنها.

قال: ويظهر لي أن الذي لحظه ابن مالك أن الموضع الذي يصح أن تحلّ فيه «إلى» محل «حتى» العاطفة، فهي فيه محتملة للجارة: فيحتاج حينئذ إلى إعادة الجارّ، عند قصد العطف، نحو: اعتكفت في الشهر حتى في آخره، بخلاف المثال، والبيت السابقين.

وزعم ابن عصفور أن إعادة الجارّ مع «حتى» أحسن، ولم يجعلها واجبة. والله تعالى أعلم.

تنبيه:

العطف بـ«حتى» قليل، وأهل الكوفة ينكرونه البتة، ويحملون نحو: جاء القوم حتى أبوك، ورأيتهم حتى أباك، ومررت بهم حتى أهلك، على أن «حتى» فيه ابتدائية، وأن ما بعدها على إضمار عامل.

قلت: ما ذهب إليه البصريّون من جواز العطف بـ«حتى» هو الأرجح عندي؛ لعدم إعوازه إلى التكلف بالتقدير. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر الوجه الثالث من أوجه «حتى»، فقال:

٢٤٥- (وَوَجْهَهَا الثَّالِثُ حَرْفُ الْإِبْتِدَاءِ فِي أَسْمِيَّةٍ أَوْ ذَاتِ فِعْلٍ وَرَدًا

٢٤٦- مُضَارِعٍ وَمَعَ مَاضٍ وَزَعَمَ جَرًّا بِهَا الْمُضْمَرُ بَعْضُ مَنْ يُؤَمُّ)

(وَوَجْهَهَا الثَّالِثُ حَرْفُ الْإِبْتِدَاءِ) مبتدأ وخبره، أي الوجه الثالث من أوجه «حتى» كونها ابتدائية (في اسمية) أي في جملة مبدوءة باسم، وهو متعلق بـ«ورد» (أَوْ ذَاتِ فِعْلٍ) أي أو في جملة مبدوءة بفعل، وقوله: (وَرَدًا) بألف الإطلاق، أي جاء كونها حرف ابتداء.

(مُضَارِعٍ) بالجرّ بدل من «فعل»، ويجوز قطعه إلى الرفع، والجرّ، كما سبق في نظائره، (وَمَعَ مَاضٍ) أي أومع جملة ماضوية، وقوله: (وَزَعَمَ جَرًّا بِهَا الْمُضْمَرُ بَعْضُ مَنْ يُؤَمُّ) أشار به إلى أن بعضهم، وهو ابن مالك زعم أنه إذا دخلت على الجملة الماضوية تكون جارة، وأن بعدها مضمرة،

فقوله: «جرّا» مفعول «زعم»، و«بها» متعلق بـ«جرّا»، و«المضمر» مفعول «جرّا» أيضًا.

والمراد بالمضمر المصدر المؤول بـ«أن» المضمرة، لا المضمر الذي هو بمعنى خلاف الظاهر، فتنبّه، والله تعالى أعلم.

وقوله: «بعض» فاعل «زعم»، و«يؤم» بالبناء للمفعول، صلة «من»، أي بعض من يقصد لعلمه. وحاصل معنى هذين البيتين بإيضاح أن الثالث من أوجه «حتى» أن تكون حرف ابتداء، أي حرفاً تبتدأ بعده الجملة، أي تستأنف، فتدخل على الجملة الاسمية، كقول جرير [من الطويل]:

فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تُمُجُّ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةٍ حَتَّى مَاءٌ دِجْلَةٌ أَشْكَلُ

وقول الفرزدق [من الطويل]:

فَوَا عَجَبًا حَتَّى كَلَيْتَ تَسْبِيحِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهَشَلُ أَوْ مُجَاشِعُ

ولا بد من تقدير محذوف قبل «حتى» في هذا البيت، يكون ما بعد «حتى» غاية له: أي فواعجبا يسبني الناس، حتى كليت تسبني.

وعلى الفعلية التي فعلها مضارع، كقراءة نافع رحمه الله: ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ الآية [البقرة: ٢١٤]، برفع ﴿يَقُولُ﴾، وكقول حسان [من الكامل]:

يُغَشَّوْنَ حَتَّى مَا تَهَرُّ كِلَابُهُمْ لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ

وعلى الفعلية التي فعلها ماضٍ، نحو قوله ﴿حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا﴾ [الأعراف: الآية ٩٥] الآية. وزعم ابن مالك أن «حتى» هذه جارة وأن بعدها «أن» مضمرة.

قال ابن هشام: ولا أعرف له في ذلك سلفاً، وفيه تكلف إضمار، من غير ضرورة، وكذا قال في «حتى» الداخلة على «إذا» في نحو قوله ﴿حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَزَّعْتُمْ﴾ [آل عمران: الآية ١٥٢] الآية: إنها الجارة، وإن «إذا» في موضع جرّ بها، وهذه المقالة سبقه إليها الأخفش وغيره، والجمهور على خلافها، وأنها حرف ابتداء، وأن «إذا» في موضع نصب بشرطها، أو جوابها.

والجواب في الآية محذوف: أي امتحنتهم، أو أنقسمتم قسمين، بدليل قوله ﴿حَتَّى﴾ [آل عمران: الآية ١٥٢] الآية. مَن يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَّنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ﴿آل عمران: الآية ١٥٢﴾

ونظيره حذف جواب «لما» في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَجَدْتُهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ﴾ [لقمان: الآية ٣٢] أي انقسموا قسمين: فمنهم مقتصد، ومنهم غير ذلك. وأما قول ابن مالك: إن ﴿فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ﴾ [لقمان: الآية ٣٢] هو الجواب، فمبني على صحة مجيء جواب «لما» مقرونا بالفاء، ولم يثبت.

وزعم بعضهم أن الجواب في الآية الأولى مذكور، وهو ﴿وَعَصَيْتُمْ﴾ [آل عمران: الآية ١٥٢]، أو ﴿ثُمَّ صَرَفَكُمْ﴾ [آل عمران: الآية ١٥٢]، وهذا مبني على زيادة الواو، و«ثُمَّ»، ولم يثبت ذلك.

تنبيه:

دخلت «حتى» الابتدائية على الجملتين: الاسمية والفعلية في قوله [من الطويل]:
سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلُ مَطِيئَهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يَقْدَنَ بِأَرْسَانِ
فيمن رواه برفع «تَكِلُ»، والمعنى: حتى كَلَّتْ، ولكنه جاء بلفظ المضارع على حكاية الحال الماضية، كقولك: رأيت زيدا أمس، وهو راكب، وأما من نَصَبَ فهي «حتى» الجارّة، كما قدمنا، ولا بُدَّ على النصب من تقدير زمن مضاف إلى «تَكِلُ»، أي إلى زمان كلال مَطِيئِهِمْ. والله تعالى أعلم.

تنبيه آخر:

قد يكون الموضع صالحاً لأقسام «حتى» الثلاثة، كقولك: «أكلت السمكة حتى رأسها»، فلك أن تخفّض على معنى «إلى»، وأن تنصب على معنى الواو، وأن ترفع على الابتداء، وقد روي بالأوجه الثلاثة قوله [من البسيط]:

عَمَّمْتُهُمْ بِالنَّدَى حَتَّى غَوَاتِهِمْ فَكُنْتُ مَالِكَ ذِي غَيٍّ وَذِي رَشْدٍ
وقوله [من الكامل]:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَنِي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ حَتَّى نَعْلِهِ أَلْقَاهَا
إلا أن بينهما فرقاً من وجهين:

أحدهما: أن الرفع في البيت الأول شاذ؛ لكون الخبر غير مذكور، ففي الرفع تهيئة العامل،

وقطعه عنه، وهذا قول البصريين، وأوجبوا إذا قلت: حتى رأسها بالرفع أن تقول: مأكول. والثاني: أن النصب في البيت الثاني من وجهين: أحدهما: العطف. والثاني: إضمار العامل على شريطة التفسير، وفي البيت الأول من وجه واحد.

وإذا قلت: قام القوم حتى زيد قام جاز الرفع والخفض، دون النصب، وكان لك في الرفع أوجه: أحدها: الابتداء، والثاني: العطف، والثالث: إضمار الفعل، والجملة التي بعدها خبر على الأول، ومؤكدة على الثاني، كما أنها كذلك مع الخفض، وأما على الثالث فتكون الجملة مفسرة.

وزعم بعض المغاربة أنه لا يجوز ضربت القوم حتى زيد ضربته بالخفض، ولا بالعطف، بل بالرفع، أو بالنصب بإضمار فعل؛ لأنه يمتنع جعل «ضربته» توكيداً لضربت القوم، قال: وإنما جاز الخفض في: «حتى نعليه» لأن ضمير «ألقاها» للصحيفة، ولا يجوز على هذا الوجه أن يقدر أنه للنعل. والله تعالى أعلم.

تنبيه آخر:

لا محل للجملة الواقعة بعد «حتى» الابتدائية، خلافاً للزجاج، وابن دُرُشْتويه حيث زَعَمَا أنها في محل جرب «حتى»، ويرده أن حروف الجر لا تعلق عن العمل، وإنما تدخل على المفردات، أو ما في تأويل المفردات، وأنهم إذا أوقعوا بعدها «إن» كسروها، فقالوا: مَرَضَ زيد، حتى إنهم لا يرجونه، والقاعدة أن حرف الجر إذا دخل على «أن» فتحت همزتها، نحو قوله **عَلَيْكَ**: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾ [الحج: الآية ٦] الآية، وإلى هذه القاعدة الأخيرة أشار بقوله:

٢٤٧- (وَكَسَرُ «إِنْ» بَعْدَهَا حَثْمًا بَدَا لِأَنَّهَا مُسْتَأْنَفَاتٌ أَبَدًا)

(وَكَسَرُ «إِنْ» مبتدأ (بَعْدَهَا) أي بعد «حتى» الابتدائية (حَثْمًا) أي وجوباً، وقوله: (بَدَا) أي ظهر، خبر المبتدأ (لِأَنَّهَا) أي لأن «حتى»، والمراد مدخولها من الجملة (مُسْتَأْنَفَاتٌ أَبَدًا) يعني أن ما بعد «حتى» الابتدائية لا يكون إلا مستأنفاً، فيجب كسر «إن»؛ لوقوعها موقع الجملة. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام في «حتى» شرع يبين «حيث»، فقال:

- ٢٤٨- «حيث» بيا أو أليف أو واو مثلث الأخير عند الراوي
 ٢٤٩- ظرف مكان باتفاق ويقل
 ٢٥٠- عن بعضهم وزوها المفعول به
 ٢٥١- وقل أن تُضاف نحو المفعول
 ٢٥٢- وفتح «إن» بعدها قد يُحمل

(«حيث») مبتدأ خبره «مثلث الأخير»، وقوله: (بيا) متعلق بحال مقدر، أي حال كونه مضبوطاً بياء (أو أليف) أي أو مضبوطاً بألف (أو واو) أو أو مضبوطاً بواو (مثلث الأخير) أي مضبوط أخيره، وهو الثاء بالحركان الثلاث، وقوله: (عند الراوي) أي عند ناقل هذه اللغات عند العرب.

وحاصل ما أشار إليه من ضبط «حيث» أن فيها تسع لغات، وذلك أنها إما أن تكون بالياء، أو بالألف، أو بالواو، وعلى كل ثلث ثاؤها، فالحاصل تسع لغات^(١).

وقال ابن هشام: «حيث»، وطىء تقول: «حوث»، وفي الثاء فيهما الضم؛ تشبيهاً بالغايات؛ لأن الإضافة إلى الجملة كلا إضافة؛ لأن أثرها، وهو الجر لا يظهر، والكسر على أصل التقاء الساكنين، والفتح للتخفيف.

ومن العرب من يُعرب «حيث»، وقراءة من قرأ: ﴿مِنْ حَيْثٍ لَا يَعْلَمُونَ﴾ بالكسر تحتملها، وتحتمل لغة البناء على الكسر.

(ظرف مكان باتفاق) خبر لمحذوف، أي هي ظرف مكان بلا خلاف في ذلك (ويقل مجيؤها

(١) هذا هو ما اقتضاه ظاهر النظم، ونقله في «تاج العروس» عن شيخه، وأنه عزاه إلى ابن عصفور، لكن تعقب شيخه صاحب «التاج» بأن اللغات التسع إنما هو في حيث يث، وحوث بوث، وحات باث، وليس في «حيث» التي نحن فيها، فإنه لم ينقل فيها إلا حيث، وحوث، بالياء والواو، مع تثليث آخرهما، يعني أن فيها ست لغات فقط، وهذا هو الذي في عبارة ابن هشام، فراجع «التاج» ٦١٧/١.

لِلوَقْتِ) أي يقل مجيء «حيث» دالة على الزمان.

وقوله: (لكن قد نقل) بالبناء للمفعول، ونائب فاعله «ورودها» في البيت التالي، وفيه التضمين من عيوب القافية، وهو تعليق البيت بما بعده، وقد سبق أنه مغتفر للمولدين، وقوله: (عن بعضهم) أي عن بعض النحاة، متعلق بما قبله (ورودها) أي مجيء «حيث» (المفعول به) منصوب على الحال، و«أل» زائدة، على حد قول الشاعر [من الوافر]:

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذْذُهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَعْصِ الدُّخَالِ
 أي معتركة، قال ابن مالك في «الخلاصة»:

وَالْحَالُ إِنْ عُرِفَ لَفْظًا فَأَعْتَقِدْ تَنْكِيرُهُ مَعْنَى كَـ «وَحَدَّكَ أَجْتَهَدُ»
 وحاصل ما أشار إليه رحمه الله بإيضاح: أن «حيث» ظرف مكان اتفاقاً، قال الأخفش: وقد ترد للزمان، ثم الغالب كونها في محل نصب على الظرفية، أو خفض بـ «من»، وقد تُخفض بغيرها، كقوله [من الطويل]:

فَشَدَّ وَلَمْ يُنْظَرْ بُيُوتًا كَثِيرَةً لَدَى حَيْثُ أَلْقَتْ رَحْلَهَا أَمْ قَشَعَمَ^(١)
 وقد تقع «حيث» مفعولاً به، وفاقاً للفراسي، وحمل عليه قوله **وَعَجَلْ**: **«اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ»** [الأنعام: الآية ١٢٤]؛ إذ المعنى أنه تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه، لا شيئاً في المكان، وناصبها «يعلم» محذوفاً مدلولاً عليه بـ «أعلم»، لا بـ «أعلم» نفسه؛ لأن أفعال التفضيل لا ينصب المفعول به، فإن أولته بـ «عالم» جاز أن ينصبه في رأي بعضهم، ولم تقع «حيث» اسماً لـ «إن» خلافاً لابن مالك، ولا دليل له في قوله [من الخفيف]:

إِنَّ حَيْثُ اسْتَقَرَّ مَنْ أَتَتْ رَاعِيَهُ فِي حِمَى فِيهِ عِزَّةٌ وَأَمَانُ
 لجواز تقدير «حيث» خبراً، و«حمى» اسماً.

[فإن قيل]: يؤدي إلى جعل المكان حالاً في المكان.

[قلنا]: هو جائز، نظير قولك: إن في مكة دار زيد، ونظيره في الزمان: «إن في يوم الجمعة ساعة

(١) يُطلق على الحرب، والموت، والداهية.

الإجابة». والله تعالى أعلم.

ثم بين لزوم «حيث» الإضافة، فقال:

(لَمُطْلَقِ الْجُمْلَةِ تَلْزَمُ) يعني أن «حيث» تلزم الإضافة إلى الجملة مطلقاً، سواء كانت اسمية، أو فعلية، و«أل» في الجملة جنسية، فليس الجمع مراداً، وقوله (انْتَبَهْ) كمل به البيت، أي انتبه لهذه المسائل؛ لكونها مهمة.

وحاصل ما أشار إليه بهذا الكلام بإيضاح أن «حيث» تلزم الإضافة إلى جملة، اسمية كانت أو فعلية، وإضافتها إلى الفعلية أكثر، ومن ثمَّ رُجِّحَ النصب في نحو: جلستُ حيث زيدا أراه. ثم إن إضافتها إلى الجملة، هو الغالب الكثير، وندر إضافتها إلى المفرد، كقوله [من الطويل]: وَنَطَعْنُهُمْ تَحْتَ الْكُلَى بَعْدَ ضَرْبِهِمْ بِيضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لَيَّ الْعَمَائِمِ أنشده ابن مالك، والكسائي يقيسه.

قال ابن هشام: ويمكن أن يُخْرَجَ عليه قولُ الفقهاء: «من حيثُ أن كذا»، وأندر من ذلك إضافتها إلى جملة محذوفة، كقوله [من الطويل]:

إِذَا رَيْدَةٌ مِنْ حَيْثُ مَا نَفَحَتْ لَهُ أَثَاةُ بَرِّيَّاهَا خَلِيلٌ يُوَاصِلُهُ^(١)
أي إذا ريدةٌ نَفَحَتْ له من حيث هَبَّت، وذلك لأن ريدة فاعلٌ بمحذوف، يفسره «نفحت» فلو كان «نفحت» مضافاً إليه «حيث» لزم بطلان التفسير، إذ المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف، وما لا يعمل لا يُفسَّرُ عاملاً. قال أبو الفتح في «كتاب التمام»: ومن أضاف «حيث» إلى المفرد أعربها. انتهى.

قال ابن هشام: ورأيت بخط الضابطيين [من الرجز]:

أَمَا تَرَى حَيْثُ سَهِيلٍ طَالِعَا نَجْمًا يُضِيئُ كَالشُّهَابِ لَامِعَا
بفتح الثاء من «حيث»، وخفض «سهيل»، و«حيث» بالضم، و«سهيل» بالرفع، أي موجود،

(١) «الريدة» بالمشاة تحت: هي ريح ليثة الهبوب. وقوله: «ما نفحت» ما زائدة، ونفحت بمعنى فاحت.

فحذف الخبر.

ثم ذكر حكم اتِّصَالِ «ما» بها، فقال:

٢٥٣- (وَإِنْ تَصِلْ بِ«حَيْثُ» «مَا» تَضُمَّتْ شَرْطًا لِفِعْلَيْنِ إِذْنٌ قَدْ جَزَمَتْ)
(وإن تصل بـ«حيث» «ما» أي لفظ «ما» الزائدة (تضمنت شرطاً) أي احتوت «حيث» على معنى الشرط (لفعلين) متعلق بـ«جزمت» (إذن) أي إذا تضمنت معنى الشرط (قد جزمت) بالبناء للفاعل.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أنه إذا اتصلت بـ«حيث» «ما» الكافة ضُمَّتْ معنى الشرط، وَجَزَمَتْ الفعلين، كقوله [من الخفيف]:

حَيْثُمَا تَسْتَقِمُ يُقَدِّرُ لَكَ أَلْ لَهُ نَجَاحًا فِي غَايِرِ الْأَزْمَانِ
قال ابن هشام: وهذا البيت دليل عندي على مجيئها للزمان انتهى. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَرْفُ الْخَاءِ الْمُفْجَمَةِ)

قال ابن كيسان: من الحروف المجهور، والمهموس، والمهموس عشرة: الهاء، والحاء، والخاء، والكاف، والشين، والسين، والتاء، والصاد، والثاء، والفاء. ومعنى المهموس أنه حرف لان في مخرجه، دون المجهور، وجرى معه النفس، فكان دون المجهور في رفع الصوت. وقال الخليل بن أحمد: حروف العريضة تسعة وعشرون حرفاً، منها خمسة وعشرون صحاح، لها أحياء ومدارج^(١)، فالحاء والغين في حيز واحد، والحاء من الحروف الحلقية. انتهى^(٢).

٢٥٤- (خَلَا عَلَى وَجْهَيْنِ فِي اسْتِثْنَاءِ حَرْفٍ يَجُزُّ فِيهِ خُلْفٌ جَائِي

٢٥٥- مَوْضِعُهَا نَصَبٌ وَقِيلَ غُلْقًا بِمَا مِنْ الْفِعْلِ وَشَبَّهَ سَبَقًا)

(خَلَا عَلَى وَجْهَيْنِ) مبتدأ وخبره (فِي اسْتِثْنَاءِ) متعلق بمحذوف، خبر لمقدر، أي أحدها كائن في الاستثناء، ويحتمل أن يتعلّق بـ«يجز» (حَرْفٌ يَجُزُّ) بالبناء للفاعل، أي يجزّ المستثنى.

وحاصل المعنى: أن «خلا» تُستعمل على وجهين: أحدهما: أن تكون حرفاً جازاً للمستثنى. وقوله: (فِيهِ خُلْفٌ) الضمير لـ«خلا» على حذف مضاف، أي في محله من الإعراب اختلاف

بين العلماء، وقوله: (جَائِي) صفة لـ«خلف» أي يُذكر ذلك الخلاف في البيت التالي.

(مَوْضِعُهَا نَصَبٌ) مبتدأ وخبره، وهذا هو أحد الأقوال، أي قيل: موضعها من الإعراب نصبٌ عن تمام الكلام، أي بتمامه، فـ«عن» بمعنى الباء، أي أنها لا تعلّق لها بما قبلها، كما أن ما بعد «إلا» منصوب، ولا تعلّق له بالعامل (وَقِيلَ غُلْقًا) بالبناء للمفعول، والألف إطلاقية (بِمَا) متعلّق بما قبله، وقوله: (مِنْ الْفِعْلِ) بيان لـ«ما» (وَشَبَّهَ) أي وشبه الفعل في العمل، من اسم الفاعل، أو المفعول، أو المصدر، أو نحو ذلك، وقوله: (سَبَقًا) بالبناء للفاعل، وألف الإطلاق، أي تقدّم كلّ من الفعل، وشبهه على «خلا»، أي ذكر قبلها.

(١) بميم، فдал، والظاهر أنه أراد المخرج.

(٢) راجع «لسان العرب» ٣/٣.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أنه اختلف في موضع «خلا» من الإعراب، قيل: نصبٌ عن تمام الكلام، وقيل: تتعلّق بما قبلها، من فعل أو شبهه، على قاعدة أحرف الجز.

والأول - كما قال ابن هشام - هو الصواب؛ لأنها لا تُعَدِّي الأفعال إلى الأسماء، أي لا تُوصِل معناها إليها، بل تزيل معناها عنها، فأشبهت في عدم التعدية الحروف الزائدة، ولأنها بمنزلة «إلا»، وهي غير متعلقة. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الوجه الثاني لـ«خلا»، فقال:

٢٥٦- (وَالثَّانِ فِعْلٌ نَاصِبٌ لِمَا تَلَا وَالْفَاعِلُ الْمُضْمَرُ حَثْمًا فَأَقْبَلَا

(وَالثَّانِ فِعْلٌ) مبتدأ وخبره، أي الوجه الثاني من وجهي «خلا» أنها فعلٌ (نَاصِبٌ لِمَا تَلَا) أي للاسم الذي أتى بعدها (وَالْفَاعِلُ الْمُضْمَرُ) مبتدأ وخبره أيضًا، أي فاعل «خلا» ضمير مستتر فيها (حَثْمًا) أي وجوبًا، يعني أن استتار ذلك الضمير واجب، وقوله: (فَأَقْبَلَا) كمل به البيت، وهو فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة المبدلة أَلْفًا للوقف، كما سبق نظيره.

ولما اختلف في مرجع الضمير المذكور بين ذلك بقوله:

٢٥٧- (وَالْخُلْفُ فِيمَا قَدْ يَغُودُ عَرَضًا عَلَى ثَلَاثَةِ فَبَعْضُ مَا مَضَى

٢٥٨- أَوْ مَضَدَّرٌ أَوْ اسْمٌ فَاعِلٍ لِمَا قَبْلُ فَفِي جَمِيعِ فِعْلِهِ انْتَمَى

(وَالْخُلْفُ) أي اختلاف النحاة، مبتدأ خبره «عرض» (فِيمَا قَدْ يَغُودُ) متعلّق بـ«الخلف»، أي في الذي يعود عليه ذلك الضمير (عَرَضًا) بفتح الراء، والألف إطلاقية، يقال: عَرَضَ الشَّيْءُ يُعْرِضُ، من باب ضرب: إذا ظهر، أي ظهر الخلف (عَلَى ثَلَاثَةِ) متعلّق بما قبله أي على ثلاثة أقوال (فَبَعْضُ مَا مَضَى) الفاء فصيحية، أي إذا عرفت أن الخلاف على ثلاثة أقوال، وأردت تفصيلها، فأقول لك: أحدها: أنه بعض ما سبق، أي فإذا قلت: قام القوم خلا زيدًا، فضمير «خلا» يعود على البعض المفهوم من «القوم»، أي خلا هو أي بعض القوم.

(أَوْ) لتنويع الخلاف، أي القول الثاني أن مرجع الضمير (مَضَدَّرٌ) للفعل السابق، فيكون

التقدير في المثال: خلا هو، أي قيامهم (أَوْ) لتنويع الخلاف أيضًا، أي القول الثالث أنه (اسْمٌ فَاعِلٍ

لِمَا قَبْلُ) بالبناء على الضم، أي للفعل الذي قبل «خلا»، وهو «قام» في المثال، فالتقدير عليه: خلا هو، أي القائم (فَفِي جَمِيعِ فِعْلِهِ انْتَمَى) أي انتسب هذا الخلاف في أي فعل من الأفعال التي قبل «خلا».

ولما اختلف في جملة «خلا» بين ذلك بقوله:

٢٥٩- (جُمِلَتْهَا خَالِيَّةٌ وَقِيلَ بَلْ تَكُونُ مُسْتَأْنَفَةً مِنَ الْجُمْلِ)

(جُمِلَتْهَا خَالِيَّةٌ) يعني أنهم اختلفوا في جملة «خلا»، فقيل: إنها في محل نصب على الحال (وَقِيلَ: بَلْ تَكُونُ مُسْتَأْنَفَةً) أي إنها جملة مستأنفة، لا محل لها من الإعراب، وقوله: (مِنَ الْجُمْلِ) أي هي من ضمن الجمل التي لا محل لها.

ثم بين حكمها إذا ذكرت قبلها «ما» المصدرية، فقال:

٢٦٠- (وَيَعْدَ «مَا» النَّصْبُ بِهَا قَدْ وَجَبَا وَقُلْ مَنْ بِهَا انْجِرَارًا نَسَبًا)

(وَيَعْدَ «مَا» المصدرية (النَّصْبُ) أي نصب المستثنى (بِهَا) أي بـ«خلا» (قَدْ وَجَبَا) بألف الإطلاق، يعني أن النصب إذا تقدمت «ما» على «خلا» واجب؛ لأنها حينئذ فعل متعده (وَقُلْ مَنْ بِهَا) أي بـ«خلا»، متعلق بـ(انْجِرَارًا) أي انجرار المستثنى (نَسَبًا) بالبناء للفاعل، والألف إطلاقية، ومتعلقة محذوف، أي إليها، يعني أنه قليل من النحاة من نسب الجر للمستثنى إلى «خلا».

وحاصل المعنى بإيضاح: أنك تقول: قام القوم خلا زيدًا بالنصب؛ لكونها فعلًا متعديًا، وترفع الفاعل، وتنصب المفعول، وهو المستثنى، ويجوز أن تقول: خلا زيد، بالجر على أنها حرف جر، كما هو الوجه الأول لها، هذا كله فيما إذا لم تتقدمها «ما» المصدرية، وإلا لزم النصب، كقول لبيد^(١) [من الطويل]:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهُ بَاطِلٌ

وذلك لأن «ما» في هذه مصدرية، وهي لا تدخل إلا على الأفعال، فدخلوها يُعَيِّنُ الفعلية. والله تعالى أعلم.

(١) هو لبيد بن ربيعة العامري، شاعر فحل، من أصحاب المعلقات، وفارس جواد، أدرك الإسلام، وأسلم، وكانت له صحبة، مات سنة (٤١هـ).

ولما اختلف في موضع «ما خلا» هذه، ذكره بقول:

٢٦١- (مَحَلُّ «مَا» نَصْبٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ وَقِيلَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْخَالِيَّةِ)

(مَحَلُّ «مَا» أي وصلتها، وهي «خلا» (نَصْبٌ) أي منصوب، فهو من إطلاق المصدر، وإرادة اسم المفعول (عَلَى الظَّرْفِيَّةِ) لنيابتها مع وصلتها عن الوقت (وَقِيلَ: مَنْصُوبٌ عَلَى الْخَالِيَّةِ) كما يقع المصدر الصريح حالًا.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أنهم اختلفوا في موضع «ما خلا»، فقيل: نصب على الظرفية؛ لنيابتها وصلتها عن الوقت.

وقال السيرافي: نصب على الحال، كما يقع المصدر الصريح في نحو: «أرسلها العراك»، فمعنى: قاموا ما خلا زيدًا على الأول: قاموا وقت خلوهم عن زيد، وعلى الثاني: قاموا خالين عن زيد، وهذا الخلاف المذكور في محلها خافضةً وناصبةً ثابت في «حاشا»، و«عدا».

وقال ابن خروف نصب على الاستثناء، كانتصاب «غير» في قاموا غير زيد.

قلت: القول بأنها منصوبة على الظرفية، وهو القول الأول عندي أظهر، ويليهِ الاستثناء، وأما كونه على الحال ففيه بُعد؛ لأنه يُؤَدِّي إلى وقوع الحال معرفة، وهو قليل، يحتاج إلى تأويل، وأما تأويل المصنّف بكونه كالمصدر الصريح، فردّ عليه بأن المصدر الصريح، كالعراك معرّف بـ«أل» الجنسية، فهو في حكم النكرة، وأما المصدر المؤول فهو مضاف إلى الضمير، فهو معرفة، فيكون قياسًا مع الفارق. والله تعالى أعلم.

تنبيه:

زعم الجزمي، والرّيعي، والكسائي، والفارسي، وابن جني، أنه قد يجوز الجر في «ما خلا زيد» على تقدير «ما» زائدة، قال ابن هشام: فإن قالوا ذلك بالقياس، ففاسد؛ لأن «ما» لا تزد قبل الجار، بل بعده، نحو قوله **عَلَى**: **﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾** [المؤمنون: الآية ٤٠]، **﴿فِيمَا رَحِمَهُ﴾** [آل عمران: الآية ١٥٩]، وإن قالوه بالسماع، فهو من الشذوذ، بحيث لا يقاس عليه. انتهى. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَرْفُ الرَّاءِ)

قال ابن منظور رحمه الله: هي من الحروف المجهورة، وهي الحروف الذَّلَق، وسميت ذُلُقًا؛ لأن الذَّلَاقَةَ - أي الطلاقة - في المنطق إنما هي بطرف أَسَلَةِ اللسان- أي طرفه - والحروف الذَّلَقُ ثلاثة: الراء، واللام، والنون. انتهى^(١).

٢٦٢- (وَرُبُّ) حَرْفُ الْجَرِّ لَكِنْ زَعَمَا جَمَاعَةُ الْكُوفَةِ أَنَّهَا سُمَا

٢٦٣- وَلَيْسَ لِلتَّقْلِيلِ تَأْتِي دَائِمًا وَلَا لِكَثِيرٍ كَمَا قَدْ زُعِمَا

٢٦٤- بَلْ يَكْثُرُ التَّكْثِيرُ فِيهَا وَيَقِلُّ تَقْلِيلُهُمْ بِهَا كَمَا عَنْهُمْ نُقِلَ

(وَرُبُّ) حَرْفُ الْجَرِّ مبتدأ وخبره، أي هي موضوعة لجزء الأسماء (لَكِنْ زَعَمَا) أي قال

(جَمَاعَةُ الْكُوفَةِ أَنَّهَا سُمَا) بثلاث أوله، مقصورًا، لغة في الاسم، وقد تقدّم أن لها ثمان عشرة

لغة، يعني أنه ادعى الكوفيون اسميتها، وقالوا: أخبر عنها في قوله [من الكامل]:

إِنْ يُقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ وَرُبُّ قَتْلٍ عَارٌ

ورُدّ عليهم، بأن «عار» خبر لمحدوف، والجملة صفة للمجرور، أو خبر للمجرور، إذ هو في

موضع مبتدأ، كما سيأتي.

(وَلَيْسَ) رَبُّ (لِلتَّقْلِيلِ) تتعلّق بـ(تَأْتِي دَائِمًا) يعني أنها ليست للتقليل دائميًا (وَلَا) تأتي

(لِكَثِيرٍ) دائميًا أيضًا (كَمَا قَدْ زُعِمَا) بالبناء للمفعول، أي زعم كل منهما، فزعم الأول الأكثرون،

وزعم الثاني ابن دُرُسْتُوهِ، وجماعة (بَلْ يَكْثُرُ التَّكْثِيرُ فِيهَا) أي بل ترد للدلالة على التكثير كثيرًا

(وَيَقِلُّ تَقْلِيلُهُمْ بِهَا) أي يقلّ إرادتهم الدلالة على التقليل بها (كَمَا عَنْهُمْ نُقِلَ) بالبناء للمفعول،

أي كما نقل هذا الاستعمال عن العرب، أو عن النحاة، حيث أثبتوه نقلًا عنهم.

فمن الأول قوله **عَلَّكَ**: **رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ** [الحجر: الآية ٢] وفي

(١) «لسان العرب» ٣/٤.

الحديث: «يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة»^(١)، وسمِعَ أعرابي يقول بعد انقضاء

رمضان: «يا رَبَّ صائمه لن يصومه، ويا رب قائمه لن يقومه»، وهو مما تمسك به الكسائي، على

إعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي، وقال الشاعر [من الطويل]:

فَيَا رَبَّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ بَيَّاسَةٍ كَأَنَّهَا خَطٌّ تَمَثَّلَ

وقال آخر [من المديد]:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنْ ثَوْبِي شَمَالًا

وجه الدليل أن الآية، والحديث، والمثال، مسوقة للتخويف، والبيتين مسوقان للافتخار، ولا

يناسب واحدًا منهما التقليل.

ومن الثاني قول أبي طالب في النبي ﷺ [من الطويل]:

وَأَبْيَضَ يُسْتَشْقَى الْعَمَامُ بِوَجْهِهِ ثِمَالُ الْيَتَامَى عِصْمَةٌ لِلْأَرْمِلِ

وقول الآخر [من الطويل أيضًا]:

أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ^(٢) أَبَوَانِ

وَذِي شَامَةِ غَرَاءٍ فِي حُرٍّ وَجْهِهِ مُجَلَّلَةٌ لَا تَنْقُضِي لِأَوَانِ

وَيَكْمُلُ فِي تِسْعٍ وَخَمْسٍ شَبَابُهُ وَيَهْرُمُ فِي سَبْعٍ مَعًا وَثَمَانِ

أراد عيسى وأدم عليهما السلام، والقمر.

تنبيه:

نظير «رب» في إفادة التكثير «كم» الخبرية، وفي إفادته تارة، وإفادة التقليل أخرى «قد» على ما

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» من طريق معمر، عن الزهري، عن هند بنت الحارث، عن أم سلمة

رضي الله عنها، أن النبي ﷺ استيقظ ليلة، فقال: «سبحان الله ماذا أنزل الليلة من الفتنة، ماذا أنزل من

الخرائن، مَنْ يوقظ صواحب الحجرات، يا رب كاسية في الدنيا، عارية في الآخرة».

(٢) أصله «لم يَلِدْهُ»، فَخُفِّتِ اللام بالتسكين لأجل الضرورة، وَحُرِّكَتِ الدال لالتقاء الساكنين، وفتحت

للتخفيف، ويجوز ضمها إتياعًا لحركة الهاء.

سيأتي إن شاء الله تعالى في حرف القاف، وصيغ التصغير، تقول: حَجِيرٌ، وَرُجِيلٌ، فتكون للتقليل، وقال [من الطويل]:

فَوَيْقَ جُبَيْلٍ شَامِخَ لَنْ تَنَالَهُ بِقُنْتِهِ حَتَّى تَكِلَ وَتَعْمَلَا
وقال لبيد [من الطويل أيضًا]:

وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُونِهِ تَصْفَرُ مِنْهَا الْأَنَامِلُ
إلا أن الغالب في «قد»، والتصغير إفادتهما التقليل، و«رب» بالعكس. والله تعالى أعلم.
ولما كانت «رب» تختص بأحكام من بين حروف الجر المشهورة، أشار إلى ذلك بقوله:

٢٦٥- (وَصُدِّرَتْ حَتْمًا وَجَرَتْ نَكْرَةً وَاجِبَةُ النَّعْتِ تَكُونُ ظَاهِرَةً
٢٦٦- أَوْ لَازِمَ الْإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ إِنْ يَكُنْ ضَمِيرًا مَيِّزُهُ يَافِطُنْ
٢٦٧- بِمَا يُطَابِقُ الْمُرَادَ وَغَلَبَ حَذَفُ مُعَدَّاهَا مُضِيَّهُ وَجَبَ)

(وَصُدِّرَتْ) أي جعلت في أول الكلام (حَتْمًا) أي تصديرًا حتمًا، أو حال كونه حتمًا، أي واجبًا (وَجَرَتْ نَكْرَةً) يعني أن مجرورها لا يكون إلا نكرة (وَاجِبَةُ النَّعْتِ) بالنصب صفة لـ «نكرة»، وكذا قوله: (تَكُونُ ظَاهِرَةً) أي اسمًا ظاهرًا، كرت رجل صالح لقيت (أَوْ لَازِمَ الْإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ) بالنصب عطفًا على «نكرة» (إِنْ يَكُنْ ضَمِيرًا) يعني أن مجرورها إن كان ضميرًا لزم إفراده، وتذكيره، وقوله: (مَيِّزُهُ) فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة، وقوله: (يَافِطُنْ) كمل به البيت، وقوله: (بِمَا يُطَابِقُ الْمُرَادَ) متعلق بـ «مميزه»، يعني أنه كما يلزم إفراده، وتذكيره إذا كان ضميرًا كذلك يلزم تمييزه بما يطابق المراد منه، فتقول: ربه رجلًا، أو امرأة، أو رجلًا، أو نساء، وقوله: (وَعَلَبَ حَذَفُ مُعَدَّاهَا) أشار به إلى أن الغالب في الاستعمال حذف الفعل الذي تعدّيه، وقوله: (مُضِيَّهُ وَجَبَ) أشار به أيضًا أن الواجب في معدها أن يكون فعلًا ماضيًا.

وحاصل ما أشار إليه في هذه الأبيات أن «رب» تنفرد عن سائر حروف الجر بوجوب تصديرها، ووجوب تنكير مجرورها، ونعته إن كان ظاهرًا، وإفراده، وتذكيره، وتمييزه بما يطابق المعنى، إن كان ضميرًا، وغلبة حذف معدها، ومُضِيَّه. والله تعالى أعلم.

ومما انفردت به أيضًا أعمالها محذوفة، وإليه أشار بقوله:

٢٦٨- (وَحَذَفُهَا خَافِضَةً قَدْ يَكْثُرُ بُعِيدَ فَا وَبَعْدَ وَآوِ أَكْثَرُ
٢٦٩- وَقَلَّ بَعْدَ «بَل» بِغَيْرِ ذِي أَقَلَّ)

(وَحَذَفُهَا) أي حذف «رب»، حال كونها (خَافِضَةً) للنكرة (قَدْ يَكْثُرُ بُعِيدَ فَا) تصغير «بعد» تصغير تقريب، أي حذف «رب» بعد الفاء، مع بقاء عملها، وهو الجر كثير في كلام العرب (وَبَعْدَ وَآوِ أَكْثَرُ) أي إن حذفها بعد الواو مع بقاء عملها أيضًا أكثر في الاستعمال من حذفها بعد الفاء (وَقَلَّ بَعْدَ «بَل») أي قلّ حذفها مع بقاء عملها بعد «بل» (بِغَيْرِ ذِي أَقَلَّ) أي حذفها دون تقدم هذه الحروف، الفاء، والواو، وبل أقل.

وحاصل المعنى بإيضاح أن مما انفردت به «رب» أنها تعمل محذوفة، وذلك بعد الفاء كثيرًا، كقوله [من الطويل]:

فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَمُرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُحَوِّلٍ
وبعد الواو أكثر، كقوله [من الطويل أيضًا]:

* وَأَبْيَضَ يُسْتَشْقَى الْعَمَامَ بِوَجْهِهِ *
وبعد «بل» قليلًا، كقوله:

* بَلْ بَلَدٍ ذِي ضُعْدٍ وَآكَامٍ *
وبدونهن أقل، كقوله [من الخفيف]:

رَسِمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلِيهِ كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلِيلِهِ
ومما انفردت به أيضًا زائدة في الإعراب دون المعنى، وإليه أشار بقوله:

..... تَزَادُ فِي الْإِعْرَابِ وَالْمَعْنَى حَصَلَ
٢٧٠- مَجْرُوزُهَا رَفَعَ بِالْإِبْتِدَاءِ أَوْ نَصَبَ بِمَا أَخْرَ أَوْ بِمَا نَوَّزَا
٢٧١- ثُمَّ مُرَاعَاةَ مَحَلِّهِ كَثُرَ وَمُرٌّ بِالْفَتْحِ وَعَمْرًا قَدْ نَزَّنَ
(تَزَادُ فِي الْإِعْرَابِ) أي أنها تكون زائدة في الإعراب، فلا تجز مدخولها (وَالْمَعْنَى حَصَلَ) أي

معناها، وهو الكثير، والتقليل حاصل، مع زيادتها في الإعراب (مَجْرُورُهَا رَفْعٌ بِالْإِتْدَاءِ) جملة مستأنفة استئنافاً بيانياً، وهو ما وقع جواباً لسؤال مقدّر، كأنه قيل له: إذا كان زائدة في الإعراب، فما محلّ مجرورها، فأجاب بأنه رفع في نحو ربّ رجل صالح عندي (أَوْ نَصَبٌ بِمَا أُخِّرَ) أي بالفعل المتأخر، نحو ربّ رجل صالح لقيت (أَوْ بِمَا تَوَرَّأَ) أي أو نصبٌ بالفعل المقدّر، أي مع جواز رفعه، نحو ربّ رجل صالح لقيته، فيكون من باب الاشتغال.

وقوله: (ثُمَّ مُرَاعَاةٌ مَحَلِّهِ كَثُرَ) أشار به إلى أنه يجوز مراعاة محلّ مجرورها في الإتيان كثيراً، فتقول: رب رجل صالح وامرأة، برفع امرأة مراعاةً لمحلّ رجل، وهذا لا يجوز في غير ربّ، إلا قليلاً، كما أشار إليه بقوله: (وَمُرٌّ بِالْفَتْحِ وَعَمَرٌ قَدْ تَزُنُّ) بضم الزاي، أي قلّ نحو قولك: مرّ يزيد وعمراً بالنصب، مراعاةً للمحلّ.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «ربّ» تختصّ أيضاً من بين حروف الجرّ بأنها زائدة في الإعراب، دون المعنى، فمحلّ مجرورها في نحو: «رب رجل صالح عندي»، رَفْعٌ عَلَى الْإِتْدَاءِ، وفي نحو: «رب رجل صالح لقيت» نَصَبٌ عَلَى الْمَفْعُولِ، وفي نحو: «رب رجل صالح لقيته»، رفع أو نصب، كما في قولك: «هذا لقيته»، ويجوز مراعاة محله كثيراً وإن لم يَجُزْ ذلك في غيرها، نحو: مررت بزيد وعمراً مراعاةً للمحلّ، إلا قليلاً، قال امرؤ القيس [من الطويل]:

وَسِنَّ كَسْنِيَقِ سَنَاءٍ وَسُنْمًا دَعَرْتُ بِمِدْلَاحِ الْهَجِيرِ نَهْوَضٍ^(١)
فعطف «سُنْمًا» على محلّ «سِنَّ»، والمعنى: دَعَرْتُ بهذا الفرس ثوراً وبقرة عظيمة، و«سُنِيَقِ» اسم جبل بعينه، وسناء ارتفاعاً.

قال ابن هشام: وزعم الزجاج وموافقه، أن مجرورها لا يكون إلا في محل نصب، والصواب ما قدمناه. انتهى.

ثم ذكر حكم زيادة «ما» بعد «ربّ»، فقال:

٢٧٢- (وَإِنْ تَزِدْ «مَا» بَعْدَهَا فَالْغَالِبُ فِي كَوْنِهَا تَكْفٌ جَزْأً يُوجِبُ

(١) المراد بالسن البقرة، أي ورب بقرة كسنيق، أي كجبل، سناء، أي مرتفعاً، وسنماً، أي وثوراً، ودعرت، أي أخفت، بمدلاح الهجير، أي بفرس كثيرة العرق من الجري وقت الهجير، أي الهاجرة، نهوض، أي كثيرة الجري.

٢٧٣- وَهَيَّأَتْ دُخُولَهَا عَلَى الْجُمْلِ فِعْلِيَّةٌ أَوْ غَيْرَهَا نِلَتْ الْأَمْلَ

٢٧٤- وَقِيلَ لَا تَكْفٌ فِي الْإِسْمِيَّةِ لِأَنَّهَا مَوْصُوفَةٌ جَلِيَّةٌ

(وَإِنْ تَزِدْ «مَا») يحتمل أن يكون بيناء الفعل للفاعل، وفاعله ضمير المخاطب، و«ما» مفعوله، ويحتمل أن يكون بالبناء للمفعول، و«ما» نائب فاعله (بَعْدَهَا) أي بعد «ربّ» (فَالْغَالِبُ) أي الكثير في الاستعمال (فِي كَوْنِهَا تَكْفٌ) «في» زائدة للضرورة، كما في قوله:

..... يُخَالُ فِي سَوَادِهِ يَرْتَدِّجُ^(١)

أي يُظَنُّ سَوَادُهُ، وسيأتي في بابه.

أي الغالب كون «ما» تمنع «ربّ» أن تعمل (جَزْأً يُوجِبُ) بفتح الجيم، أي جزاً يثبت لها، وفي نسخة: «يُنْسَبُ»، أي يُنسب إليها.

(وَهَيَّأَتْ) أي أعدت، يقال: هيأه للأمر: إذا أعدّه، وعلى هذا فانتصاب (دُخُولَهَا) يكون بنزع الخافض، أي أعدت «ما» «ربّ» للدخول (عَلَى الْجُمْلِ، فِعْلِيَّةٌ) بالجرّ على البدلية (أَوْ غَيْرَهَا) أي غير الفعلية، وهي الاسمية، وقوله: (نِلَتْ الْأَمْلَ) جملة دعائية، كمل بها البيت (وَقِيلَ لَا تَكْفٌ) أي لا تمنع «ما» «ربّ» (فِي الْإِسْمِيَّةِ) بقطع الهمزة للوزن، أي في الجملة الاسمية، وإنما تكفّها في الفعلية خاصّةً (لِأَنَّهَا) أي لأن «ما» (مَوْصُوفَةٌ) نكرة موصوفة (جَلِيَّةٌ) أي ظاهرة في ذلك، يعني أنها إنما لم تكن كافّة في الاسمية؛ لإمكان تأويلها بكونها نكرة موصوفة بالجملة، فلا تخرج عن كونها مجرورة بـ«ربّ».

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه إذا زيد «ما» بعد «ربّ»، فالغالب أن تكفّها عن العمل، وأن تهينها للدخول على الجمل الفعلية، وأن يكون الفعل ماضياً لفظاً ومعنى، كقوله [من المديد]:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنْ ثَرْبِي شَمَالَاتٍ

ومن أعمالها قوله [من الخفيف]:

رُبَّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَاءٍ

(١) اليرْتَدِّجُ: السواد يسود به الخفّ، أو هو الزجاج. اهـ «ق».

ومن دخولها على الاسمى قول أبي دؤاد^(١) [من الخفيف]:

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَّاجِيحُ بَيْنَهُنَّ الْمَهَارُ

وقيل: لا تدخل المكفوفة على الاسمى أصلاً، وإن «ما» في البيت نكرة موصوفة، و«الجامل» خبر لـ«هو» محذوفاً، والجملة صفة لـ«ما».

ومن دخولها على الفعل المستقبل قوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحجر: الآية ٢] الآية. وقيل: هو مؤوَّلٌ بالماضي على حد قوله تعالى: ﴿وَقَفَّضَ فِي الْأُصُورِ﴾ [الكهف: الآية ٩٩]، وفيه تكلف؛ لاقتضائه أن الفعل المستقبل عُبِّرَ به عن ماضٍ، مُتَجَوِّزٌ به عن المستقبل.

والدليل على صحة استقبال ما بعدها قوله [من الوافر]:

فَإِنْ أَهْلِكَ فَرُبَّ فَتَى سَيَبْكِي عَلَيَّ مُهَذَّبٍ رَخِصَ الْبَنَانِ^(٢)
وقوله [من مجزوء الكامل]:

يَا رَبِّ قَائِلَةٍ غَدًا يَا لَهْفَ أُمِّ مُعَاوِيَةَ
ثم أشار إلى لغات «رب»، فقال:

٢٧٥- (وَإِنْ تُرِدْ لُغَاتِهَا الْمُشْتَهَرَةَ عَلَى لِسَانِهِمْ فَسِتُّ عَشْرَةَ
(وَإِنْ تُرِدْ) أيها الطالب (لُغَاتِهَا) أي معرفة لغات «رب» (الْمُشْتَهَرَةَ عَلَى لِسَانِهِمْ) أي على لسان اللغويين، وقِيَّده بالمشتهرة؛ لأن بعض اللغويين أوصلها إلى أكثر من ذلك (فَسِتُّ عَشْرَةَ) أي جمعتها ست عشرة لغة.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن في «رب» ست عشرة لغة: ضمُّ الراء، وفتحها، وكلاهما مع التشديد، والتخفيف، والأوجه الأربعة مع تاء التأنيث، ساكنة، أو محركة، ومع التجرد منها، فهذه اثنتا عشرة، والضمُّ، والفتح مع إسكان الباء، وضمُّ الحرفين مع التشديد، ومع التخفيف. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(١) هو أبو دؤاد الأيادي، جارية بن الحجاج، شاعر جاهلي، اشتهر بوصف الخيل.

(٢) قوله: «رَخِصَ الْبَنَانِ» أي ناعم أطراف الأصابع.

(حَرْفُ السَّيْنِ الْمُهِمْلَةِ)

قال ابن منظور رحمه الله: السين من الحروف المهموسة، ومخرجها بين مخرجي الصاد والزاي، قال: والصاد، والسين، والزاي أَسْلَيَّةٌ؛ لأن مبدأها من أَسْلَةِ اللسان، وهي مُسْتَدَقٌّ طرف اللسان، وهذه الثلاثة في حيز واحد، وقال الأزهري: لا تأتلف الصاد مع السين، ولا مع الزاي في شيء من كلام العرب. انتهى^(١).

٢٧٦- (السَّيْنُ حَرْفٌ خُصَّ بِالْمُضَارِعِ لِنَيْلِهِ اسْتِقْبَالَهُ لَمْ يُقْطِعِ

٢٧٧- مِنْ «سَوْفَ» فِي الْأَصَحِّ لَيْسَ أَضْيَقًا مِنْ «سَوْفَ» مَغْنَاهُ وَبَصْرٍ حَقَّقًا)

(السَّيْنُ حَرْفٌ) مبتدأ وخبره (خُصَّ) بالبناء للمفعول (بِالْمُضَارِعِ) أي بدخوله على الفعل المضارع، دون الماضي، والأمر (لِنَيْلِهِ) من إضافة المصدر إلى فاعله، أي لينال المضارع (اسْتِقْبَالَهُ) أي كونه مستقبلاً، وقوله: (لَمْ يُقْطِعِ) بالبناء للمفعول، أي ليس السين مقتطعاً (مِنْ «سَوْفَ») متعلق بما قبله، وفيه التضمن (فِي الْأَصَحِّ) يعني أنه ليس مختصراً من لفظ «سوف» كما ادَّعاه الكوفيون، وقوله: (لَيْسَ أَضْيَقًا) بألف الإطلاق (مِنْ «سَوْفَ» مَغْنَاهُ) اسم «ليس» مؤخراً، يعني أن معنى السين لا يكون أضيق من معنى «سوف»، كما ادَّعاه البصريون، كما أشار إليه بقوله: (وَبَصْرٍ حَقَّقًا) بألف الإطلاق، يعني أن البصريين قالوا بذلك، فقوله: «وبصر» حذفت ياء النسبة للضرورة، أي ونفر بصري.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن السين المفردة حرف يختص بالمضارع، ويُخَلَّصه للاستقبال، ويُتْرَل منه منزلة الجزء، ولهذا لم يعمل فيه، مع اختصاصه به، وليس مقتطعاً من «سوف»، خلافاً للكوفيين، ولا مُدَّة الاستقبال معه أضيق منها مع «سوف»، خلافاً للبصريين. والله تعالى أعلم.

تنبيه:

معنى قول المعريين في السين: حرف تنفيس حرف توسيع، وذلك أنها تُقْلِبُ المضارع من الزمن

(١) «لسان العرب» ٣/٦.

الضيق، وهو الحال إلى الزمن الواسع، وهو الاستقبال، وأوضح من عبارتهم قول الزمخشري وغيره: حرف استقبال.

تنبيه آخر:

زعم بعضهم أن السين قد تأتي للاستمرار، لا للاستقبال، ذكر ذلك في قوله تعالى: ﴿سَتَجِدُونَ ءَاخِرِينَ﴾ [النساء: الآية ٩١] الآية، واستدل عليه بقوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّيْنَاهُمْ عَنْ قِبَلِهِمْ﴾ [البقرة: الآية ١٤٢] الآية، مُدْعِيًا أن ذلك إنما نزل بعد قولهم: ﴿مَا وَلَّيْنَاهُمْ﴾ [البقرة: الآية ١٤٢]، قال: فجاءت السين إعلامًا بالاستمرار، لا بالاستقبال. انتهى.

قال ابن هشام رحمه الله: هذا الذي قاله لا يعرفه النحويون، وما استند إليه من أنها نزلت بعد قولهم: ﴿مَا وَلَّيْنَاهُمْ﴾ [البقرة: الآية ١٤٢] غير مُوَافِقٍ عليه، قال الزمخشري: [فإن قلت]: أي فائدة في الإخبار بقولهم قبل وقوعه؟ [قلت]: فائدته أن المفاجأة للمكروه أشد، والعلم به قبل وقوعه أبعد عن الاضطراب إذا وقع. انتهى.

ثم لو سُلِّمَ فالاستمرار إنما استفيد من المضارع، كما تقول: فلان يَقْرِي الضيف، وَيَضْنَعُ الجميل، تريد أن ذلك دَائِبٌ، والسين مفيدة للاستقبال؛ إذ الاستمرار إنما يكون في المستقبل. وزعم الزمخشري أنها إذا دخلت على فعل محبوب أو مكروه، أفادت أنه واقع لا مُحَالَةٌ، قال ابن هشام: ولم أَرِ من فِهْم وجه ذلك، ووجهه أنها تفيد الوعد بحصول الفعل، فدخولها على ما يفيد الوعد أو الوعيد مقتض لتوكيده، وتثبيت معناه، وقد أومأ إلى ذلك في سورة البقرة، فقال في قوله ﴿وَعَلَّكَ﴾ [البقرة: الآية ١٣٧] الآية: ومعنى السين أن ذلك كائن لا مُحَالَةٌ، وإن تأخر إلى حين، وصرَّح به في سورة براءة، فقال في قوله: ﴿أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ﴾ [التوبة: الآية ٧١] الآية: السين مفيدة وجود الرحمة لا مُحَالَةٌ، فهي تؤكد الوعد، كما تؤكد الوعيد إذا قلت: سأنتقم منك. انتهى. والله تعالى أعلم.

ولما أنهى الكلام على السين المفردة، شرع يبين «سوف»، فقال:

٢٧٨- «سَوْفَ» رِذْفُ السَّيْنِ أَوْ هِيَ أَوْسَعُ عَلَى الْخِلَافِ وَاللُّغَاتُ أَرْبَعُ

٢٧٩- «سَفَ» «سَيَ» وَ«سَوْ» بِالْحَذْفِ وَالْقَلْبِ أَتَى بِلَامِ الْإِبْتِدَاءِ خُصِّتْ يَا فَتَى
(وَ«سَوْفَ» رِذْفُ السَّيْنِ) بكسر الراء، وسكون الدال: أي مرادف لها في الدلالة على الاستقبال، وليست المدة معها أوسع من المدة في السين، بل هما مستويان (أَوْ) لتنويع الخلاف، أي قال بعضهم، وهم البصريون (هي) أي «سوف» (أَوْسَعُ) أي دلالتها على المدة أوسع من دلالة السين عليها، وقوله: (عَلَى الْخِلَافِ) خبر لمحدوف، أي هذا كائن على الخلاف بين النحاة. وحاصل معنى البيت بإيضاح أن «سوف» مرادفة للسين، أو أوسع منها على الخلاف، وكأن القائل بذلك نظر إلى أن كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى، ولكن هذا ليس بمطرد، إذ يأتي أحيانًا بالعكس، كما في حاذر، وخذِر، فإن الأول اسم فاعل، والثاني صيغة مبالغة.

(وَاللُّغَاتُ أَرْبَعُ) مبتدأ وخبره، أي لغات «سوف» المستعملة عن العرب أربع («سَفَ») أي أحدها: «سَفَ» بفتح، فسكون، محذوف الوسط («سَيَ») أي ثانيها: «سَيَ» بحذف الأخير، وقلب الوسط ياء («سَوْ») بحذف الأخير، وقوله: (بِالْحَذْفِ وَالْقَلْبِ أَتَى) يعني أن هذه اللغات الثلاث، يكون بالحذف، إما لوسطه، وهي «سَفَ»، وإما لأخيره، وهي «سَوْ»، ويكون بالقلب والحذف معًا، وهي «سَيَ».

وأشار بقوله: (بِلَامِ الْإِبْتِدَاءِ خُصِّتْ يَا فَتَى) إلى أن «سوف» تختص عن السين بدخول لام الابتداء عليها.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن «سوف» يقال فيها: «سَفَ» بحذف الوسط، و«سَوْ» بحذف الأخير، و«سَيَ» بحذفه، وقلب الوسط ياء؛ مبالغة في التخفيف، حكاهما صاحب «المحكم»، وأنها تنفرد عن السين بدخول اللام عليها، نحو قوله ﴿وَعَلَّكَ﴾: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: الآية ٥]، وبأنها قد تُفَصَّلُ بالفعل المُلغَى، وهذا لم يُذكر في النظم، وذلك كقوله [من الوافر]:

وَمَا أَذْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَذْرِي أَقْوَمُ آلُ حِضْنٍ أَمْ نِسَاءُ
فُفْصَلُ بَيْنَ «سَوْفَ» وَمَدْخُولِهَا بِ«إِخَالُ»، وهو مُلغَى؛ إذ لا عمل له في المفعول، وهذا بخلاف

السين، فإنه لا يجوز الفصل فيها. والله تعالى أعلم.

ولما أنهى الكلام على «سوف» شرع يُبين «سي»، فقال:

٢٨٠- («سِي» مِثْلُ «الْمِثْلِ» فِي «لَا سِيَّما» وَزْنَا وَمَعْنَى مَعَ كَوْنِهِ سَمًا

٢٨١- وَعَيْنُهُ وَآوُ وَإِذْمَا تُنْيَا يَكُونُ عَنْ إِضَافَةِ مُسْتَغْنِيَا

٢٨٢- كَ«الْمِثْلِ» ثُمَّ إِنَّ هَذِي التَّنْيِيَةَ فِي الْإِخْتِيَارِ عَنْ سَوَاءٍ مُُّغْنِيَةٍ

٢٨٣- وَوَاجِبٌ تَشْدِيدُ يَا وَسَبْقُ «لَا» بِإِثْرٍ وَآوُ غَيْرُ هَذِي حُطْلًا

(و«سِي» بكسر السين، وتشديد الياء، وهو مبتدأ خبره قوله: (مِثْلُ «الْمِثْلِ» أي إنها بمنزلة

«مثل»، ف«أل» زائدة، وقوله: (فِي «لَا سِيَّما») متعلق بحال محذوفة، أي حال كونها واقعة في هذا

التركيب وقوله: (وَزْنَا وَمَعْنَى تمييز محول عن المبتدأ، وأصله «ووزنُ سِي»، ومعناه مثلُ «مثل»،

وقوله: (مَعَ كَوْنِهِ سَمًا) أي مع كون «سِي» اسمًا، لا حرفًا، وهو تأكيد لما سبق؛ لأن كونه مثل

«مثل» يدل على اسميته، فتفطن.

(وَعَيْنُهُ وَآوُ) أي إن عين «سِي» في الأصل واو (وَإِذْمَا تُنْيَا) بالبناء للمفعول، والألف إطلاقية

(يَكُونُ عَنْ إِضَافَةِ مُسْتَغْنِيَا) يعني أنه إذا تُنْيَا «سِي»، فقليل: سيان استغنى عن الإضافة (كَ«الْمِثْلِ»)

أي كما استغنت «مثل» عن الإضافة عند تنيتها، في قوله [من البسيط]:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

(ثُمَّ إِنَّ هَذِي التَّنْيِيَةَ) أي تنية «سِي» (فِي الْإِخْتِيَارِ عَنْ سَوَاءٍ مُُّغْنِيَةٍ) يعني أن تنيتها يُغْنِي عن

تنية لفظ «سواء»، فلا يقال: سواء، إلا شاذًا، كقوله [من الطويل]:

فَيَا رَبِّ إِنْ لَمْ تَقْسِمِ الْحُبِّ بَيْنَنَا سَوَاءَيْنِ فَأَجْعَلْنِي عَلَى حُبِّهَا جَلْدًا

(وَوَاجِبٌ تَشْدِيدُ يَا) أي تشديد ياء «سِي» (وَسَبْقُ «لَا») أي وواجب أيضًا أن تَقْدَمَ «لا»

النافية عليها (بِإِثْرٍ وَآوُ) أي حال كونها أيضًا بعد واو، فتقول: «ولا سِيَّما» (غَيْرُ هَذِي حُطْلًا)

بالبناء للمفعول، خبر «غير»، يعني أن استعمالها على خلاف ما قلناه غير جائز.

قال ثعلب: من استعماله على خلاف ما جاء في قوله [من الطويل]:

أَلَا رَبُّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا وَلَا سِيَّما يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلٍ

فهو مخطئ انتهى. وذكر غيره أنه قد يُخَفَّفُ بحذف يائه الأولى، وقد تُحذف الواو، وإلى

ذلك أشار بقوله:

٢٨٤- (وَبَعْضُهُمْ جَوَزَ حَذْفَ غَيْرِ «لَا» أَكْثَرُهُمْ كَوْنُهُ حَالًا حُطْلًا

٢٨٥- بَلِ اسْمُ «لَا» تَبَرُّتِي بَلِ اسْمُ «لَا» تَبَرُّتِي)

(وَبَعْضُهُمْ) أي بعض النحاة (جَوَزَ حَذْفَ غَيْرِ «لَا») أي وهي الواو، وإحدى الياءين، كقوله

[من البسيط]:

قُهِ بِالْعُقُودِ وَبِالْأَيَّامِ لَا سِيَّما عَقْدٌ وَقَاءٌ بِهِ مِنْ أَعْظَمِ الْقُرْبِ

فقد اجتمع في هذا البيت تخفيف الياء، وحذف الواو. فقوله: «حذف غير لا» يشمل حذف

الياء، والواو.

(أَكْثَرُهُمْ) أي أكثر النحاة (كَوْنُهُ حَالًا حُطْلًا) بالبناء للفاعل، أي منع كون «سِي» منصوبًا

على الحال، خلافًا للفارسي، حيث قال: إنه نصب على الحال، فإذا قيل: قاموا لا سيما زيد،

فالنصب «قام»، ورُدَّ عليه بأنه لو كان كما ذكر لا تمتنع دخول الواو، ولوجب تكرار «لا»، كما

تقول: رأيت زيدًا، لا مثل عمرو، ولا مثل خالد.

(بَلِ اسْمُ «لَا» تَبَرُّتِي) بإضافة «لا» إلى «تبرئة»، من إضافة الدال للمدلول، وهي التي تعمل عمل

«إن»، سميت بذلك؛ لأنها تدل على تبرئة الجنس من الخبر، يعني أن الأكثرين قالوا: هو اسم لـ«لا»

التبرئة.

ثم ذكر أوجه إعراب الاسم الذي يقع بعد «لا سِيَّما»، فقال:

(.....) لِمَا تَبِعَ الْجُرِّ وَالرَّفْعِ بِلَا قَيْدٍ أَشْعَ

٢٨٦- وَالنُّصْبِ إِنْ نُكِّرَ بِالْكُلِّ زُوي «لَا سِيَّما يَوْمٍ» لِشَاعِرٍ قُوي

٢٨٧- أَرْجَحُهَا الْجُرِّ عَلَى الْإِضَافَةِ بِزَيْدٍ «مَا» وَالرَّفْعِ أَيْضًا أَثْبِتَ

٢٨٨- بِأَنَّهُ خَبَرٌ مُّضْمَرٌ حَذِفَ فَصْلَةٌ أَوْ صِفَةٌ لـ«مَا» عُرِفَ

٢٨٩- وَحَذَفُ عَائِدٍ مُصَدَّرٍ رُفِعَ بِلاَ إِطَالَةٍ ضَعِيفٌ فَاسْتَمِعَ (لَمَّا تَبِعَ) أي للاسم الذي يأتي بعد «سي»، وهو متعلق بـ«أشع» (الجرُّ وَالرُّفْعُ بِلاَ قَيْدٍ) أي بلا قيد التنكير، كما يقيد به النصب (أشع) أي أكثر استعماله؛ لكونه قياساً.
(وَالنَّصْبُ) بالنصب عطف على «الجر» أي وأشع نصب تاليها (إِنْ نُكِّرَ) أي إن كان اسماً نكرة، لا معرفة؛ لأنه تمييز، وهو لا يكون معرفة (بِالْكُلِّ) أي بالأوجه الثلاثة (رُوي) بالبناء للمفعول، والنائب عن الفاعل قوله (لَا سَيِّمًا يَوْمَ) لِشَاعِرٍ قَوِيٍّ أي إن هذا البيت لشاعر قوي في لغته، وهو امرؤ القيس؛ لأنه من أفصح الشعراء.

(أَرْجَحُهَا الْجَرُّ) أي أرجح الأوجه الثلاثة جرَّ الاسم التالي (عَلَى الإِضَافَةِ) أي إضافة «سي» إلى ما بعد «ما» (بِزَيْدٍ «مَا» أي مع زيادة «ما» بينهما، مثلها في قوله تعالى: ﴿أَيُّمًا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ [القصص: الآية ٢٨]، الآية (وَالرُّفْعُ) بالنصب مفعول مقدم لـ«أثبت» (أَيْضًا أَثْبِتَ) فعل أمر من الإثبات، أي وأثبت الرفع أيضًا كما أثبت الجرَّ (بِأَنَّهُ خَبَرٌ مُضْمَرٌ حَذَفَ) الباء سببية، أي بسبب أنه خبر لمبتدأ محذوف (فَصِلَةٌ) حال من نائب «عُرف» (أَوْ صِفَةٌ لـ«مَا» عُرفَ) بالبناء للمفعول (وَحَذَفُ عَائِدٍ) أي الضمير الذي يعود على «ما» الموصولة، وهو مبتدأ خبره «ضعيف» (مُصَدَّرٍ) بالجرِّ صفة لـ«عائد»، أي مجعول في صدر الصلة (رُفِعَ) بالبناء للمفعول، صفة بعد صفة لـ«عائد» أيضًا (بِلاَ إِطَالَةٍ) أي دون طول الصلة (ضَعِيفٌ) أي لأن حذف صدر الصلة مع عدم الطول شاذ في غير «أي» الموصولة، أما مع الطول فلا شذوذ، ومعنى طول الصلة أن يتعلّق بها شيء كمعمول الخبر، أو نعته، أو غير ذلك، نحو جاء الذي هو ضارب زيدًا، وقوله: (فَاسْتَمِعْ) كَمَلْ به البيت، أي استمع لتحقيق هذه المسألة؛ لأنها مهمة جدًا.

وحاصل معنى هذه الآيات بإيضاح أنه يجوز في الاسم الذي بعد «لا سيمًا» الجر، والرفع مطلقًا، والنصب أيضًا إذا كان نكرة، وقد روي بهنّ قوله: «ولا سيما يوم». والجر أرجحها، وهو على الإضافة، و«ما» زائدة بينهما، مثلها في قوله ﷺ: ﴿أَيُّمًا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ [القصص: الآية ٢٨] الآية.
والرفع على أنه خبر لمضمر محذوف، و«ما» موصولة، أو نكرة موصوفة بالجملة، والتقدير: ولا

مثل الذي هو يوم، أو لا مثل شيء هو يوم، ويُضَعِّفه في نحو: ولا سيما زيدًا حذف العائد المرفوع مع عدم الطول، وإطلاق «ما» على من يعقل، وعلي الوجهين ففتحة «سي» إعراب؛ لأنه مضاف. والله تعالى أعلم.

٢٩٠- (وَأَنْصَبَ عَلَى التَّمْيِيزِ أَمَّا الْمَعْرِفَةُ فَنَضَبَهُ مَنَعَ جُلُّ الطَّائِفَةِ

٢٩١- وَبَغَضُهُمْ أَثْبَتَهُ مُنْزَلًا لَهَا كـ«إِلَّا» إِذْهُمَا تَمَازُلًا

(وَأَنْصَبَ) أيها النحوي ما بعد «لا سيما» (عَلَى التَّمْيِيزِ) أي على أنه تمييز لـ«سي»، هذا إذا كان نكرة (أَمَّا الْمَعْرِفَةُ) نحو لا سيما زيدًا (فَنَضَبَهُ) مفعول لـ(مَنَعَ جُلُّ الطَّائِفَةِ) أي جمهور النحاة (وَبَغَضُهُمْ أَثْبَتَهُ) أي أثبت جواز النصب (مُنْزَلًا) اسم فاعل من نزل المضاعف (لَهَا) أي لـ: «لا سيما» (كـ«إِلَّا») كمنزلة «إِلَّا» الاستثنائية (إِذْهُمَا تَمَازُلًا) أي لكونهما متماثلين في معنى الاستثناء.

وحاصل معنى البيتين بالإيضاح أن نصب الاسم الواقع بعد «ولا سيما» جائز، ووجهه أنه نصب على التمييز، كما يقع التمييز بعد «مثل» في نحو قوله ﷺ: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [الكهف: الآية ١٠٩] و«ما» كافة عن الإضافة، والفتحة بناء، مثلها في «لا رجل». هذا إذا كان نكرة، نحو لا سيما يومًا، وأما إذا كان معرفة، نحو ولا سيما زيدًا، فمنعه الجمهور، وقال ابن الدهان: لا أعرف له وجهًا.

ووجه بعضهم بأن «ما» كافة، وأن «لا سيما» نُزِلَتْ منزلة «إِلَّا» في الاستثناء.

ورُدَّ بأن المستثنى مُخْرَجٌ، وما بعدها داخلٌ من باب أولى.

وأجيب بأنه مُخْرَجٌ مما أفهمه الكلام السابق، من مساواته لما قبلها، وعلى هذا فيكون استثناء منقطعًا. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولمَّا أنهى الكلام على «سي»، شرع يبيّن «سواء»، فقال:

٢٩٢- (إِنَّ «سَوَاءً» مُسْتَوٍ مَعْنَاهُ فَصِفَ بِهِ الْمَكَانَ لَا سِوَاهُ

٢٩٣- وَقَضْرُهُ بِالْكَسْرِ كَانَ أَفْصَحًا كَقَوْلِهِمْ مَاءٌ رَوَى مُتَّصِحًا

- ٢٩٤- وَقَدْ تَمَدَّ كَامِرِي سَوَاءٍ وَعَدَمٌ وَمِثْلٌ وَسَطٌ جَائِي
 ٢٩٥- وَذَا تَمَامٌ وَكَقَصْدٍ قَدْ أَتَى وَالْقَصْرُ وَالْكَسْرُ لِهَذَا أَثْبَتَا
 ٢٩٦- وَإِنْ كَ «غَيْرٍ» أَوْ «مَكَانٍ» يَتَضَحَّ فَكَ «سَمَاءٍ» أَوْ «هُدًى» إِذَا يَضَحُّ
 ٢٩٧- وَكَرِضًا وَكَبِنَاءٍ

(إِنَّ «سَوَاءً» مُسْتَوٍ مَعْنَاهُ) «مستو» خبر مقدم لـ «معناه»، والجملة خبر «إِنَّ»، أو «مستو» خبر «إِنَّ»، و«معناه» فاعل أغنى عن الخبر (فَصِفَ بِهِ الْمَكَانَ) الفاء فصحيحة، أي إذا عرفت معناه، وأردت بيان موقعه، فأقول لك: إنه يقع صفة لمكان، فيكون معناه أنه نصف بين مكانين، وقوله: (لَا سَوَاءَ) أي لا تصف به غير المكان، مؤكدا لما قبله (وَقَصْرُهُ) أي قصر همزته (بِالْكَسْرِ) أي مع كسر سينه، فالباء بمعنى «مع» (كَانَ أَفْصَحًا) بألف الإطلاق، أي أولى من غيره من اللغات الآتية (كَقَوْلِهِمْ: مَاءٌ رَوًى) بكسر الراء، والقصر، أي كثير مَزُورٍ، قال في «القاموس»: مَاءٌ رَوًى، كغني، ورَوًى، كـ «إلى»، ورَوَاءَ، كسماء، : كثير مَزُورٍ. انتهى بتصرف، وقوله: (مُتَضَحًا) منصوب على الحال، أي حال كون هذا الضبط متضحا لمن تأمله (وَقَدْ تَمَدَّدَ) بالبناء للمفعول، أي قد تمدد «سواء» (كَامِرِي سَوَاءٍ وَعَدَمٌ) أي كقولهم في المثل: «مررت برجل سواءٍ والعدم»، فـ «سواء» نعت لـ «رجل»، و«العدم» بالرفع عطف على الضمير المتصل من غير فاصل، أي برجل مستوٍ هو والعدم، أي إنه مماثل للعدم، فهو لا عبرة به (وَمِثْلٌ وَسَطٌ جَائِي) أي تجيء «سواء» أيضا معنى «وسط» (وَذَا تَمَامٌ) أي وتجيء أيضا بمعنى التام (وَكَقَصْدٍ قَدْ أَتَى) أي قد جاء أيضا بمعنى لقصد، وهو أغرب معانيها (وَالْقَصْرُ وَالْكَسْرُ لِهَذَا أَثْبَتَا) بألف الإطلاق، والبناء للمفعول، أي إنه إذا كان بمعنى القصد فهو مقصور، مع كسر سينه، وإنما قيد بقوله: «لهذا» إشارة إلى أنه إذا كان بمعنى الوسط، والتام يكون بالفتح، والمد، لا غير (وَإِنْ كَ «غَيْرٍ» أَوْ «مَكَانٍ» يَتَضَحُّ) أي وإن كان «سواء» بمعنى «غير»، أو بمعنى «مكان»، على خلاف في ذلك سيأتي قريبا (فَكَسَمَاءٍ) أي بالفتح المد (أَوْ هُدًى) أي بالضم والقصر (إِذَا) أي إذا كان بهذين المعنيين (يَضَحُّ) بكسر الضاد، مضارع وَضَحَ، كوعد، أي يظهر (وَكَرِضًا) أي يضبط أيضا إذا كان بالمعنيين المذكورين، بكسر،

وقصر، بوزن «رَضًا» (وَكَبِنَاءٍ) أي يضبط أيضا بكسر، ومد، على وزن بناء. والحاصل أنه إذا كانت بمعنى «غير» أو «مكان» فلها أربع لغات: الفتح مع المد، والضم مع القصر، والكسر مع المد والقصر.

وحاصل معنى هذه الأبيات بإيضاح أن «سواء» تكون بمعنى «مستو»، ويوصف بها المكان، بمعنى أنه نصف، أي وسط بين مكانين، والأفصح فيه حينئذ أن يقصر مع الكسر، نحو قوله (عَلَى مَكَانًا سَوًى) [طه: ٥٨]، وهو أحد الصفات التي جاءت على فعل، كقولهم: ماءٌ رَوًى، وقومٌ عَدًى^(١)، وقد تَمَدَّدَ مع الفتح، نحو مررت برجل سواءٍ والعدم.

وبمعنى «الوسط»، وبمعنى «التام»، فتمدَّدَ فيهما مع الفتح، نحو قوله تعالى: ﴿فِي سَوَاءٍ الْجَحِيمِ﴾ [الصفافات: الآية ٥٥]، وقولك: هذا درهم سواءٍ.

وبمعنى «القصد»، فتقصر مع الكسر، وهو أغرب معانيها، كقوله [من الكامل]:

فَلَأَضْرِفَنَّ سَوًى حَذِيفَةً مِذْحَتِي لِفَتَى الْعَشِيِّ وَفَارِسِ الْأَحْزَابِ
 ذكره ابن الشجري.

وبمعنى «غير»، أو «مكان» على خلاف في ذلك سيأتي قريبا، فتمدَّدَ مع الفتح، وتقصر مع الضم، ويجوز الوجهان مع الكسر. والله تعالى أعلم.

ثم إن «سوى» التي بمعنى «غير»، أو «مكان» تقع صفة، واستثناء، وإليه أشار بقوله:

- وَيَقَعُ وَضَفًا مَعَ اسْتِثْنَاءٍ كَمَا «غَيْرُ» تَقَعُ
 ٢٩٨- عِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ وَجُمْهُورٍ أَبَوَا خُرُوجَهُ عَنِ الْمَكَانِ إِذْ رَوُّوا
 ٢٩٩- وَنَقَلَ الْكُوفِيُّ مَعَ جَمَاعَةٍ وَرُودَهَا كَالْغَيْرِ وَالظَّرْفِيَّةِ

(وَيَقَعُ) أي «سوى» التي بمعنى «غير»، أو «مكان»، وذكره؛ لما سبق من جواز الأمرين في مثل ذلك، باعتبار أنه لفظ، أو كلمة (وَضَفًا مَعَ اسْتِثْنَاءٍ) أي يقع بمعنى الوصف، وبمعنى الاستثناء، وليس المراد أنه يقع بالمعنيين في آن واحد، فَتَقَطَّنَ (كَمَا «غَيْرُ» تَقَعُ) أي كما تقع كلمة «غير»

(١) «العدى» كإلى: المتباعدون الغرباء، والأعداء. أفاده في «ق».

بهذين المعنيين (عِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ) ظرف متعلق بـ «يقع»، أي إن كونها وصفًا، واستثناء كـ «غير» هو الذي قاله ابن مالك تبعًا للزجاجي، فهي عندهما مثل «غير» في المعنى والتصرف، ولذا قال ابن مالك في «خلاصته»:

وَلَيْسَ سَوَى سَوَاءٍ اجْعَلًا عَلَى الْأَصَحِّ مَا لِيُغَيِّرَ جَعَلًا
(وَجُمُهور) من النحاة (أَبُوا خُرُوجَهُ عَنِ الْمَكَانِ) أي امتنعوا من خروج «سوى» عن كونها ظرف مكان، ملازمة للنصب دائمًا، وقوله: (إِذْ رَوُّوا) أي لأنهم نقلوا ذلك عن العرب، لكن الصحيح أن الأمرين جائزان، وهو رأي الكوفيين وجماعة، كما أشار إليه بقوله: (وَنَقَلَ الْكُوفِيُّ) أي النفر الكوفي (مَعَ جَمَاعَةٍ) أي حال كونه مع جماعة من النحاة البصريين وغيرهم (وَرَوَّدَهَا) أي مجيء «سوى» (كَالْغَيْرِ) أي مثل معنى «غير»، كما قاله الزجاجي وابن مالك (وَالظُّرْفِيَّةُ) أي كما قاله الجمهور.

وحاصل معنى الآيات بإيضاح أن «سوى» هذه تقع صفة، واستثناء، كما تقع «غير»، وهي عند الزجاجي، وابن مالك كـ «غير» في المعنى والتصرف، فتقول: جاءني سواك بالرفع على الفاعلية، ورأيت سواك، بالنصب على المفعولية، وما جاءني أحد سواك، بالنصب والرفع، وهو الأرجح؛ لأنه استثناء من كلام تام غير موجب، فيكون الإتيان أولى.

وعند سيبويه والجمهور أنها ظرف مكان، ملازم للنصب، لا يخرج عن ذلك، إلا في الضرورة. وعند الكوفيين وجماعة، أنها ترد بالوجهين.

ورُدَّ على من نفى ظرفيتها بوقوعها صلة، قالوا: جاء الذي سواك. وأجيب بأنه على تقدير «سوى» خبرًا لـ «هو» محذوفًا، أو حالًا لـ «ثبت» مضمرا، كما قالوا: لا أفعله ما أن جرَاءَ مكانه، ولا يمنع الخبرية قولهم: سَوَاءُكَ بالمد والفتح؛ لجواز أن يقال: إنها بُنيت لإضافتها إلى المبني، كما في «غير».

قلت: أرجح المذاهب عندي مذهب الكوفيين وجماعة؛ وهو ورودها ظرفية، وبمعنى «غير»؛ لثبوت الحجة بذلك، وترجيح أحد المعنيين بتأويل الآخر تكلف، وتعسف. والله تعالى أعلم.

تنبيه:

يُخْبِرُ بـ «سواء» التي بمعنى «مُسْتَوٍ» عن الواحد، فما فوقه، نحو قوله عَجَلًا: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً﴾ [آل عمران: الآية ١١٣] الآية، لأنها في الأصل مصدر، بمعنى الاستواء، وقد أُجيز في قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: الآية ٦] كونها خبرًا عما قبلها، أو عما بعدها، أو مبتدأ، وما بعدها فاعل على الأول، ومبتدأ على الثاني، وخبر على الثالث.

وأبطل ابن عَمْرُون^(١) الأول بأن الاستفهام لا يَعْمَلُ فيه ما قبله، والثاني بأن المبتدأ المُشْتَمِلُ على الاستفهام واجب التقديم، فيقال له: وكذا الخبر، فإن أجاب بأنه مثل: زيد أين هو؟، منعناه، وقلنا له: بل مثل: كيف زيد؟ لأن ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: الآية ٦] إذا لم يُقَدَّرْ بالمفرد لم يكن خبرًا؛ لعدم تحمله ضمير «سواء».

وأما شبهته، فجوابها أن الاستفهام هنا ليس على حقيقته، فإن أجاب بأنه كذلك في نحو: علمتُ أزيد قائم؟، وقد أبقى عليه استحقاق الصُدْرِيَّة، بدليل التعليق.

قلنا: بل الاستفهام مرادٌ هنا؛ إذ المعنى: علمت ما يُجَابُ به قولُ المستفهم: أزيد قائم؟، وأما في الآية ونحوها، فلا استفهام البتة، لا من قبل المتكلم ولا غيره. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

* * *

(١) هو جمال الدين محمد بن محمد النحوي الحلبي، أخذ عن ابن يعيش، وجالس ابن مالك، وكان بارعًا في العربية، مات سنة (٦٤٩هـ).

(حَرْفُ الْعَيْنِ الْمُهِمَلَةِ)

قال ابن منظور رحمه الله: هذا الحرف قدّمه جماعة من اللغويين في كتبهم، وابتدوا به في مصنفاتهم، حكى الأزهري عن الليث بن المظفر، قال: لما أراد الخليل بن أحمد الابتداء في «كتاب العين» أعمل فكره فيه، فلم يُمكنه أن يتدبّر من أول أب ت لأن الألف حرف معتل، فلما فاتته أول الحروف، كره أن يجعل الثاني أولًا، وهو الباء، إلا بحجة، وبعد استقصاء تدبّره، ونظر إلى الحروف كلّها، وذاقها، فوجد مخرج الكلام كلّ من الحلق، فصيّر أولها بالابتداء به أدخلها في الحلق، وكان إذا أراد أن يذوق الحرف فتح فاه بألف، ثم أظهر الحرف، نحو أ ب أ ت أ خ أ غ فوجد العين أقصاها في الحلق، وأدخلها، فجعل أول الكتاب العين، ثم ما قرب منها بعد العين الأرفع فالأرفع، حتى أتى على آخر الحروف، وأقصى الحروف كلّها العين، وأرفع منها الحاء، ولولا بُحّة في الحاء لأشبهت العين؛ لقرب مخرج الحاء من العين، ثم الهاء، ولولا هتّة في الهاء، وقال مرة: ههّة في الهاء لأشبهت الحاء؛ لقرب مخرج الهاء من الحاء، فهذه الثلاثة في حيز واحد، فالعين، والحاء، والهاء، والحاء، والعين حلقية، فاعلم ذلك.

قال الأزهري: العين والقاف لا تدخلان على بناء إلا حسنتاه؛ لأنهما أطلق الحروف، أما العين، فأنصع الحروف جرسًا، وألذّها سماعًا، وأما القاف، فأمتن الحروف، وأصحبها جرسًا، فإذا كانتا أو إحداهما في بناء حسن؛ لنصاعتهما.

وقال الخليل: العين والحاء لا يأتلفان في كلمة واحدة أصلية الحروف؛ لقرب مخرجيهما، إلا أن يؤلف فعل من جمع بين كلمتين، مثل «حيّ على»، فيقال منه: «حيّعل». والله تعالى أعلم. انتهى^(١).

٣٠٠. (وَكَخَلَا) «عَدَا» بِكُلِّ مَا ذُكِرَ عَمَرُو عَلَى فِعْلِيَّتِهِ قَدْ يَقْتَصِنُ (وَكَخَلَا) «عَدَا» أَي «عَدَا» مِثْلُ «خَلَا» الَّتِي تَقْدَمُ الْكَلَامُ عَلَيْهَا بِالتَّفْصِيلِ (بِكُلِّ مَا ذُكِرَ)

(١) «لسان العرب» ٣/٨.

بالبناء للمفعول، والباء بمعنى «في» أي في كلّ ما ذكر لـ«خلا» من الأحكام، فتكون جارة للمستثنى في نحو قولك: «جاء القوم عدا زيد»، وتكون فعلاً متعدياً ناصباً له، في نحو «جاءوا عدا عمرًا»، وتقترن بها «ما»، فتكون فعلاً ناصباً؛ لأن «ما» مصدرية، فدخولها ينفي الحرفية، نحو «قام القوم ما عدا زيدًا»، وقد سبق تفصيل المسألة مستوفى عند ذكر «خلا»، فراجعه تزدد علمًا. والله تعالى أعلم.

وقوله: (عَمَرُو عَلَى فِعْلِيَّتِهِ قَدْ يَقْتَصِنُ) بالبناء للفاعل، أشار به إلى أن عمرًا، وهو سيبويه مقتصر على فعلية «عدا»، حيث لم يحفظ من العرب سواها، ولذلك دخلت على ضمير المتكلم نون الوقاية، كقوله [من الطويل]:

تَمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَإِنِّي بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِي مُوَلِّعٌ
ولكن قد ثبت بالنقل الصحيح - كما قال ابن مالك - الجرّ بعدها، فوجب المصير إلى القول بحرفيتها في هذه الحالة، فإن من حفظ حجة على من لم يحفظ.

والحاصل أن الصحيح أنها تأتي حرف جرّ، وتأتي فعلاً ماضياً متعدياً، فتفظن. والله تعالى أعلم.

٣٠١. («عَلَى» عَلَى وَجْهَيْنِ حَرْفٌ خَافِضٌ وَكَوْنُهُ أَسْمًا دَائِمًا لَا يَنْهَضُ)
«عَلَى» عَلَى وَجْهَيْنِ مبتدأ وخبره (حَرْفٌ خَافِضٌ) أي أحدهما: كونها حرف جرّ، ومّا خالف جماعة في ذلك، فرعموا أنها لا تكون إلا اسمًا، ونسبوه إلى سيبويه، وهو مروّد عليهم، بيّنه بقوله: (وَكَوْنُهُ) أي كون «على» (اسمًا دَائِمًا لَا يَنْهَضُ) يقال: نَهَضَ النبتُ، من باب منع: إذا استوى، والمراد هنا أنه لا يستقيم.

وحاصل المعنى بإيضاح أن القول باسمية «على» دائماً غير صحيح؛ لأمرين:
[أحدهما]: قوله [من الطويل]:

تَحْنُ فُتْجِدِي مَا بِهَا مِنْ صَبَابَةٍ وَأُخْفِي الَّذِي لَوْلَا الْأَسَى لَقَضَانِي^(١)

(١) تحن: أي تشتاق، والصبابة: حرارة الشوق. والأسى بضم الهمزة وكسرهما: ما يتأسى الحزين به، ويتسلّى.

أَي لَقَضَى عَلَيَّ، فَحَذَفَتْ «عَلَى»، وَجُعِلَ مَجْرُورًا مَفْعُولًا، وَقَدْ حَمَلَ الْأَخْفَشُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلَهُ **وَعَلَيْكَ**: **﴿وَلَكِنْ لَا تُؤَاعِدُوهُمْ سِرًّا﴾** [البقرة: الآية ٢٣٥] الآية أَي عَلَى سِرٍّ، أَي نِكَاحٍ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: **﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾** [الأعراف: الآية ١٦] أَي عَلَى صِرَاطِكَ. [والثاني]: أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: نَزَلْتُ عَلَى الَّذِي نَزَلْتُ، أَي عَلَيْهِ، كَمَا جَاءَ قَوْلُهُ **وَعَلَيْكَ**: **﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾** [المؤمنون: الآية ٣٣] أَي مِنْهُ.

٣٠٢- (وَتِسْعَةٌ مِنَ الْمَعَانِي صَاحِبَةٌ أَوَّلُهَا اسْتِغْلَا تَلِي الْمَصَاحِبَةَ (وَتِسْعَةٌ مِنَ الْمَعَانِي صَاحِبَةٌ) أَي صَاحِب «عَلَى»، يَعْنِي أَنَّ لَهَا تِسْعَةَ مَعَانٍ (أَوَّلُهَا اسْتِغْلَا) هُوَ كَوْنُ الشَّيْءِ فَوْقَ شَيْءٍ، ثُمَّ تَارَةً يَكُونُ حَسْبًا، وَتَارَةً يَكُونُ مَعْنَوِيًّا، وَهُوَ فِي كُلِّ حَقِيقَةٍ، ثُمَّ هَذَا الِاسْتِعْلَاءُ إِمَّا عَلَى الْمَجْرُورِ، وَهُوَ الْغَالِبُ؛ نَحْوُ قَوْلِهِ **وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾** [المؤمنون: ٢٢]، أَوْ عَلَى مَا يَقْرُبُ مِنْهُ، نَحْوُ قَوْلِهِ: **﴿أَوْ أَجِدْ عَلَى النَّارِ هُدًى﴾** [طه: الآية ١٠]، وَقَوْلُهُ [مِنَ الطَّوِيلِ]:

وَبَاتَ عَلَى النَّارِ النَّدَى وَالْمَحْلُوقُ

وَقَدْ يَكُونُ الِاسْتِعْلَاءُ مَعْنَوِيًّا، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: **﴿وَلَهُمْ عَلَى ذَنْبٍ﴾** [الشعراء: الآية ١٤]، وَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: **﴿فَضَلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾** [البقرة: الآية ٢٥٣].

(تَلِي) أَي تَتَّبِعُ مَا تَقْدَمُ (الْمَصَاحِبَةَ) يَعْنِي أَنَّ الثَّانِي مِنْ مَعَانِيهَا: الْمَصَاحِبَةُ، كـ«مَعَ» نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: **﴿وَأَنَا أَلَمَالٌ عَلَى حُبِّهِ﴾** [البقرة: الآية ١٧٧]، وَقَوْلُهُ **وَعَلَيْكَ**: **﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾** [الزهد: الآية ٦] الآية.

٣٠٣- (ثُمَّ الْجَاوِزَةُ وَالتَّغْلِيلُ زِدْ ظَرْفِيَّةٌ وَمِثْلُ «مِنْ» وَالْبَا يَرِدُ (ثُمَّ الْجَاوِزَةُ) أَي ثُمَّ الثَّالِثُ مِنْ مَعَانِيهَا: الْمَجَاوِزَةُ، كـ«عَنْ»، كَقَوْلِهِ [مِنَ الْوَافِرِ]:

إِذَا رَضِيتَ عَلَيَّ بِثَوَقَشِيرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَغْجَبْتَنِي رِضَاهَا
أَي عَنِي، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ «رَضِي» ضَمَّنَ مَعْنَى «عَطَفَ»، وَقَالَ الْكَسَائِيُّ: حُمِلَ عَلَى نَقِيضِهِ، وَهُوَ سَخِطَ. وَقَالَ آخَرُ [مِنَ الْمُنْسَرَحِ]:

فِي لَيْلَةٍ لَا نَرَى بِهَا أَحَدًا يَحْكِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبُهَا
أَي عَنَّا، وَقَدْ يُقَالُ: ضَمَّنَ «يَحْكِي» مَعْنَى «يَتِمُّ» (وَالْتَّغْلِيلُ) أَي الْمَعْنَى الرَّابِعُ هُوَ التَّعْلِيلُ، كَاللَّامِ، نَحْوُ قَوْلِهِ **وَعَلَيْكَ**: **﴿وَلْيَكْفُرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتَهُمْ﴾** [البقرة: الآية ١٨٥] الآية، أَي لِهَدَايَتِهِ إِيَّاكُمْ، وَقَوْلُهُ [مِنَ الْمُنْسَرَحِ]:

عَلَامَ تَقُولُ الرُّمُحُ يُثْقِلُ عَاتِقِي إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعُنْ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتْ
(زِدْ ظَرْفِيَّةً) أَي إِفَادَةُ ظَرْفِيَّةٍ كـ«فِي»، وَهُوَ الْمَعْنَى الْخَامِسُ، نَحْوُ قَوْلِهِ **وَعَلَيْكَ**: **﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ﴾** [الفصص: الآية ١٥] الآية، وَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: **﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكٍ سَلِيمٍ﴾** [البقرة: الآية ١٠٢]، أَي فِي زَمَنِ مُلْكِهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ **﴿تَتْلُوا﴾** [البقرة: ١٠٢] مُضْمَنٌ مَعْنَى «تَتَقَوَّلُ»، فَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى: **﴿وَلَوْ نَقُولَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ﴾** [الحاقة: الآية ٤٤] الآية. وَقَوْلُهُ (وَمِثْلُ «مِنْ» وَالْبَا يَرِدُ) مُضَارِعٌ وَرَدَ، مِنَ الْوُرُودِ، وَ«مِثْلُ» مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ، يَعْنِي أَنَّ «عَلَى» يَأْتِي حَالُ كَوْنِهِ مِثْلَ «مِنْ»، وَالْبَاءُ، وَهَذَا هُوَ الْمَعْنَى السَّادِسُ، وَالسَّابِعُ، فَالْأَوَّلُ نَحْوُ قَوْلِهِ **وَعَلَيْكَ**: **﴿إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾** [المطففين: ٢] أَي مِنَ النَّاسِ. وَالثَّانِي: نَحْوُ قَوْلِهِ **وَعَلَيْكَ**: **﴿حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولُ﴾** [الأعراف: الآية ١٠٥] الآية، أَي بِأَنْ لَا أَقُولُ، وَقَدْ قَرَأَ أَتَيْ بِالْبَاءِ، وَقَالُوا: «ارْكَبْ عَلَى اسْمِ اللَّهِ».

٣٠٤- (وَزَائِدًا وَمِثْلُ «لَكِنْ» وَكـ«بَلْ»)
(وَزَائِدًا) أَي وَيَأْتِي حَالُ كَوْنِهِ زَائِدًا أَيْضًا، وَهُوَ الْمَعْنَى الثَّامِنُ، ثُمَّ إِنْ زِيَادَتُهَا إِمَّا لِلتَّعْوِيزِ، أَوْ غَيْرِهِ، فَالْأَوَّلُ كَقَوْلِهِ [مِنَ الرَّجَزِ]:

إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَغْتَمِلُ إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلُ
أَي مِنْ يَتَّكِلُ عَلَيْهِ، فَحَذَفَ «عَلَيْهِ»، وَزَادَ «عَلَى» قَبْلَ الْمَوْصُولِ تَعْوِيزًا لَهُ، قَالَ ابْنُ جَنِي. وَقِيلَ: الْمُرَادُ: إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا شَيْئًا، ثُمَّ ابْتَدَأَ مُسْتَفْهِمًا، فَقَالَ: عَلَى مَنْ يَتَّكِلُ؟، وَكَذَا قِيلَ فِي قَوْلِهِ [مِنَ الْبَسِيطِ]:

وَلَا يُؤَاتِيكَ فِيمَا نَابَ مِنْ حَدِيثٍ إِلَّا أَخُو ثِقَةٍ فَانْظُرْ بِمَنْ تَثِقُ
 إن الأصل فانظر لنفسك، ثم استأنف الاستفهام. وابن جني يقول في ذلك أيضًا: إن الأصل
 فانظر من تثق به، فحذف الباء ومجرورها، وزاد الباء عوضًا. وقيل: بل تم الكلام عند قوله:
 «فانظر»، ثم ابتداء مُستفهِمًا، فقال: «بمن تثق»؟

ومثال الثاني: قول حميد بن ثور^(١) [من الطويل]:

أَبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ سَوَّحَةً مَالِكٍ عَلَى كُلِّ أَفْنَانٍ الْعِضَاءِ تَرَوْقُ
 قاله ابن مالك. قال ابن هشام: وفيه نظر؛ لأن راقه الشيء، بمعنى أعجبه، ولا معنى له هنا، وإنما
 المراد: تعلو، وترتفع.

(وَمِثْلُ «لَكِنْ» وَ«كَ» بَلْ) أي ويرد «على» أيضًا حال كونه مثل «لكن»، و«بل»، يعني أن التاسع
 من معانيها، أن تكون للاستدراك كـ «لكن»، وللإضراب، كـ «بل»^(٢)، كقولك: «فلان لا يدخل
 الجنة؛ لسوء صديعه، على أنه لا يئأس من رحمة الله تعالى»^(٣)، وقوله [من الطويل]:

فَوَاللَّهِ لَا أَنْسَى قَتِيلًا رُزْنُهُ بِجَانِبِ قَوْسِي مَا بَقِيَتْ عَلَى الْأَرْضِ
 عَلَى أَنَّهَا تَغْفُو الْكُلُومَ وَإِنَّمَا نُؤَكِّلُ بِالْأَذْنَى وَإِنْ جَلَّ مَا يَمْنِي
 أي على أن العادة نسيان المصائب البعيدة العهد.

وقوله [من الطويل]:

بِكُلِّ تَدَاوَيْنَا فَلَمْ يَشْفِ مَا بَنَا عَلَى أَنْ قُوبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِنَ الْبُعْدِ
 ثم قال:

عَلَى أَنْ قُوبَ الدَّارِ لَيْسَ بِنَافِعٍ إِذَا كَانَ مَنْ تَهَوَّاهُ لَيْسَ بِذِي وَدٍّ

(١) هو شاعر مخضرم أسلم، ومات في خلافة عثمان رضي الله عنهما.

(٢) قال الدسوقي: قوله للاستدراك هو دفع ما يتوهم ثبوته ونفيه، والإضراب هو الانتقال من غرض لآخر،
 وهو مساو لما قبله في التحقيق، وإن اختلفا مفهومًا، فقولك: فلان إلخ مثال لهما. انتهى ١٥٧/١..

(٣) أي لكنه لا يئأس، فهي للإضراب، وللاستدراك على ما قبلها. قاله الدسوقي ١٥٧/١.

أَبْطَلَ بـ «على» الأولى عموم قوله: «لَمْ يَشْفِ مَا بَنَا»، فقال: بلى، إن فيه شفاءً ما، ثم أبطل
 بالثانية قوله: «على أن قرب الدار خير من البعد»، وتعلّق «على» هذه بما قبلها عند من قال به،
 كتعلّق «حاشا» بما قبلها عند من قال به؛ لأنها أوصلت معناها إلى ما بعدها، على وجه الإضراب
 والإخراج، أو هي خبر لمبتدأ محذوف، أي والتحقيق على كذا، وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب،
 قال: ودلّ على ذلك أن الجملة الأولى، وقّعت على غير التحقيق، ثم جيء بما هو التحقيق فيها.
 ولمّا أنهى الكلام على الوجه الأول من وجهي «على»، وهو كونها حرفًا، شرع يُبين الوجه
 الثاني، فقال:

وَالثَّانِ مِثْلُ «فَوْقُ» ذَا سُمَّا حَصَلَ

٣٠٥- مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِ «مِنْ» قَدْ دَخَلَتْ كَمِثْلِ «مِنْ عَلَيْهِ» تَالِيَا «عَدَتْ»
 (وَالثَّانِ مِثْلُ «فَوْقُ») أي الوجه الثاني من وجهي «على» أن تكون مثل «فوق»، وقوله: (ذَا
 سُمَّا حَصَلَ) أشار به إلى أن «على» الذي بمعنى «فوق» اسم، لا حرف، فقوله: «ذَا» مبتدأ
 خبره «حصل»، و«سما» مثلث الأول لغة في الاسم، حال من «ذَا» (مِنْ أَجْلِ ذَا) أي من أجل
 كونه اسما (عَلَيْهِ «مِنْ») الجارة (قَدْ دَخَلَتْ، كَمِثْلِ «مِنْ عَلَيْهِ» تَالِيَا «عَدَتْ») أي تابعا لفظ
 «عدت» في قول الشاعر [من الطويل]:

عَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّوْهَا تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بِرِزَاءٍ مَجْهَلٍ^(١)

تنبيه:

زاد الأخفش موضعا آخر تكون فيه «على» اسما، وهو أن يكون مجرورها، وفاعل مُتعلّقها
 ضميرين لمسمّى واحد، نحو قوله تعالى: «أَمْسِكَ عَلَيْكَ زَوْجَكَ» [الأحراب: الآية ٣٧]، وقول
 الشاعر [من المتقارب]:

(١) قوله: «مِنْ عَلَيْهِ» أي من فوقه، وقوله: «ظَمُّوْهَا» هو ما بين الشريين من الماء، و«تَصِلُ»، أي يصوّت
 جوفها من شدة العطش، وقوله: «وعن قَيْضٍ» عطف على «عليه» والقَيْض القشر الأعلى من البيض،
 وقوله: «بِرِزَاءٍ» بزاين كبيداء وزنا ومعنى، وقوله: «مَجْهَلٍ» أي قفر خال من الأعلام.

هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا
لأنه لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل، في غير باب ظن، وفقد، وعديم، لا يقال: ضربتني، ولا فرحت بي.

قال ابن هشام: وفيه نظر؛ لأنها لو كانت اسمًا في هذه المواضع لصح حلول «فوق» محلها، ولأنها لو لم تسم اسميتها لما ذكر، لزم الحكم باسمية «إلى» في نحو قوله **عَلَيْكَ**: ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: الآية ٢٦٠]، ﴿وَأَضْمُ إِلَيْكَ﴾ [القصاص: الآية ٣٢]، ﴿وَهَزَيْ إِلَيْكَ﴾ [مریم: ٢٥]، وهذا كله يتخرج إما على التعلق بمحذوف، كما قيل في اللام في «سقيا لك»، وإما على حذف مضاف، أي هَوْنٌ نفسك، واضمم إلى نفسك، وقد خرج ابن مالك على هذا قوله [من البسيط]:

وَمَا أَصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكُرُهُمْ إِلَّا يَزِيدُهُمْ حُبًّا إِلَيَّ هُمْ
فادَّعى أن الأصل يزيدون أنفسهم، ثم صار يزيدونهم، ثم فصل ضمير الفاعل للضرورة، وأخر عن ضمير المفعول، وحامله على ذلك ظنه أن الضميرين لمسمى واحد، وليس كذلك، فإن مراده أنه ما يصاحب قومًا، فيذكر قومه لهم، إلا ويزيد هؤلاء القوم قومه حُبًّا إليه؛ لما يسمعه من ثنائهم عليهم، والقصيدة في حماسة أبي تمام^(١)، ولا يحسن تخريج ذلك على ظاهره، كما قيل في قوله [من البسيط]:

قَدْ بَتَّ أَحْرُسُنِي وَحَدِي وَيَمْنَعُنِي صَوْتُ السَّبَّاحِ بِهِ يَضْبَحُنَ وَالْهَامُ
لأن ذلك شعر، فقد يُسْتَسْهَلُ فيه مثل هذا، ولا على قول ابن الأنباري^(٢): إن «إلى» قد ترد اسمًا، فيقال: انصرفت من إليك، كما يقال: غدوت من عليك؛ لأنه إن كان ثابتًا ففي غاية الشذوذ، ولا على قول ابن عصفور: إن «إليك» في ﴿وَأَضْمُ إِلَيْكَ﴾ [القصاص: الآية ٣٢] إغراء،

(١) هو حبيب بن أوس الطائي، شاعر فحل مشهور، عُرف بحدة الذكاء، وكثرة الحفظ، اتصل بالمتنصم، قدمه على شعراء عصره، مات سنة (٢٣١هـ) و«الحماسة» كتاب له جمع فيه مختارات من الشعر، صنفها أبواثا، وجعل الأول منها للحماسة.
(٢) هو أبو بكر محمد بن القاسم، أخذ عن ثعلب، وكان من أمهر نحاة الكوفة، وأعلم أهل زمانه باللغة والأدب، مات سنة (٣٢٧هـ).

والمعنى خُذْ جناحك، أي عصاك؛ لأن «إلى» لا تكون بمعنى «خذ» عند البصريين، ولأن الجناح ليس بمعنى العصا، إلا عند الفراء، وشذوذ من المفسرين. انتهى كلام ابن هشام رحمه الله، وهو بحث نفيس. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على «على» شرع يبين «عن»، فقال:

٣٠٦. (أَوْجُهُ «عَنْ» ثَلَاثَةُ حُرُوفٍ يَجْرُ مَعَانِيًا عَشْرَةٌ لَهَا تَصُرُ
٣٠٧. جَاوِزٌ وَأَبْدِلُ كَ«عَلَى» وَعَلَّلُ وَمِثْلُ «بَغْدٍ» وَكَ«فِي» وَ«مِنْ» يَلِي
٣٠٨. وَالْبَاءُ وَالسَّيْعَانِيَّةُ وَزَائِدَةٌ

(أَوْجُهُ «عَنْ» ثَلَاثَةٌ) مبتدأ وخبره، أي هي على ثلاثة أقسام (حَرْفٌ يَجْرُ) أي أحد المعاني أنها حرف جر (مَعَانِيًا عَشْرَةٌ لَهَا تَصُرُ) بضم الصاد: أي تضم، وهو من قوله **عَلَيْكَ**: ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: الآية ٢٦٠]، أي أملهن، واضمهم إليك، وفيه لغة أخرى، من باب باع، يقال: صاره يصوره، ويصيره: أي أماله، قرئ بهما في السبعة، أفاده في «اللسان»^(١).

والمعنى هنا: أنها تضم إليها عشرة من المعاني، ثم فصل تلك المعاني، بما أورده بصيغ الأمر، فقال: (جَاوِزٌ) يعني أن أولها: المجاوزة، ولم يذكر البصريون سواه، نحو: سافرت عن البلد، و رغبت عن كذا، ورميت السهم عن القوس، وذكر لها في هذا المثال الأخير معنى غير هذا، وهو الاستعانة، وسيأتي، إن شاء الله تعالى (وَأَبْدِلُ) أي والمعنى الثاني هو البدل، نحو قوله **عَلَيْكَ**: ﴿وَأَنْتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْرِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة: الآية ٤٨] الآية، أي بدل نفس، وفي الحديث الصحيح: «صومي عن أمك»، أي بدلًا عنها (كَ«عَلَى») أي المعنى الثالث: الاستعلاء، مثل «على»، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَبْخُلُ عَنْ نَفْسِهِ﴾ [محمد: الآية ٣٨] الآية، أي على نفسه، وقول ذي الأصبع^(٢) [من البسيط]:

لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَحْزُونِي
عَنِّي وَلَا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَحْزُونِي

(١) «لسان العرب» ٤/٤٧٤.
(٢) هو حُرثان بن محرث العدواني، شاعر جاهلي حكيم.

أي لله دَرُّ ابن عمك، لا أفضلت في حسب علي، ولا أنت مالكي، فتشوسني، وذلك لأن المعروف أن يقال: أفضلت عليه، قيل: ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي﴾ [ص: الآية ٣٢] الآية، أي قدمته عليه، وقيل: هي على بابها، وتعلقها بحال محذوفة، أي مُنْصَرِفًا عن ذكر ربي. وحكى الزماني عن أبي عبيدة أن أحببت، من أَحَبَّ البعيرَ إيجابًا: إذا بَرَك، فلم يُثَر، ف«عن» متعلقة به، باعتبار معناه التضمني، وهي على حقيقتها، أي إني تَنَبَّطْتُ عن ذكر ربي، وعلى هذا فـ ﴿حُبَّ الْخَيْرِ﴾ [ص: الآية ٣٢] مفعول لأجله. والله تعالى أعلم.

(وَعَلَّلَ) أي المعنى الرابع: التعليل، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ آسِئْفَاتُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبْنَيْهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ﴾ [التوبة: الآية ١١٤] الآية، ونحو قوله تعالى: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ﴾ [هود: الآية ٥٣]، ويجوز أن يكون حالا من ضمير ﴿تَارِكِي﴾، أي ما نتركها صادرين عن قولك، وهو رأي الزمخشري، وقال في قوله تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا﴾ [البقرة: الآية ٣٦] الآية، إن كان الضمير للشجرة، فالمعنى: حملهما على الزلة بسببها، وحقيقته أَصْدَرَ الزلة عنها، ومثله قوله تعالى: ﴿وَمَا فَعَلْنَاهُ عَنْ أَمْرِ﴾ [الكهف: الآية ٨٢] الآية، وإن كان للجنة فالمعنى: نَحَاهَا عنها.

(وَمَثَلُ «بَعْدَ») أي المعنى الخامس: مرادفة «بعد»، نحو قوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحَنَّ نَدِيمِينَ﴾ [المؤمنون: الآية ٤٠]، وقوله: ﴿يُخْرِقُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [النساء: الآية ٤٦] الآية، بدليل أَنَّ في مكان آخر: ﴿مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ﴾ [المائدة: الآية ٤١]، ونحو قوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: الآية ١٩] الآية، أي حالة بعد حالة، وقال [من الرجز]:

وَمَنْهَلٍ وَرَدُّهُ عَنْ مَنْهَلٍ قَفَرٍ بِهِ الْأَعْطَانُ لَمْ تُسَهَّلِ
(وَكَيْفِي) أي السادس: الظرفية، مثل «في»، كقوله [من الطويل]:

وَأَسْ^(١) سَرَاةَ الْحَيِّ حَيْثُ لَقِيَتْهُمْ وَلَا تَكُ عَنْ حَمْلِ الرَّبَاعَةِ وَإِنِّيَا
«الرباعة»: نجوم الحمالة، قيل: لأن وَئِي لا يتعدى إلا بـ «في»، بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَا نُنَيَّا فِي

(١) قوله: «وَأَسْ» أمر من المواساة: أي أعط، و«السَّراة»: الأشراف، و«الرَّباعة»: الدية.

ذَكَرِي﴾ [طه: الآية ٤٢]، قال ابن هشام: والظاهر أن معنى وَئِي عن كذا: جاوزه، ولم يدخل فيه، وَوئِي فيه: دخل فيه وقتر.

وقوله: (وَمِنْ) يَلِي أي يتبع ما تقدم من المعاني كونها بمعنى «من»، وهو السابع، نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ﴾ [الشورى: الآية ٢٥] الآية، الشاهد في الأولى، وقوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ نَقَبَلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا﴾ [الأحقاف: الآية ١٦] الآية، بدليل قوله تعالى: ﴿فَنُقَبِّلُ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُنْقَبَلْ مِنَ الْآخَرِ﴾ [المائدة: الآية ٢٧]، ﴿رَبَّنَا قَبَلْ مِنَّا﴾ [البقرة: الآية ١٢٧].

(وَالْبَاءُ) بالجر عطفًا على «في»، أي الثامن: مرادفة الباء، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ [التنجيم: الآية ٣]، والظاهر أنها على حقيقتها، وأن المعنى: وما يصدر قوله عن هوى. (وَالِاسْتِعَانَةَ) بالجر أيضًا كسابقه، أي التاسع: الاستعانة، قاله ابن مالك، ومثله بـ «رَمِيتُ» عن القوس؛ لأنهم يقولون أيضًا: رميت بالقوس، حكاهما الفراء، وفيه ردٌّ على الحريري في إنكاره أن يقال ذلك، إلا إذا كانت القوس هي المرمية، وحكي أيضًا: «رميت على القوس» (وَزَائِدَةً) أي العاشر: أن تكون زائدة للتعويض من أخرى، محذوفة، كقوله [من الطويل]:

أَجْزَعُ إِنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حِمَامُهَا فَهَلَّا الَّتِي عَنْ يَمِينِ جَنْبَيْكَ تَذْفَعُ
قال ابن جني: أراد فهلا تدفع عن التي بين جنبيك، فحذفت «عن» من أول الموصول، وزيدت بعده. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الوجه الثاني لـ «عن»، وهو كونها حرفًا مصدرًا، فقال:

..... وَالثَّانِ لِلتَّضْدِيرِ حَرْفًا وَارِدَةً
٣٠٩. كَقَوْلِهِمْ أَغْنِي بَنِي تَمِيمٍ أَغْجَبَنِي عَنْ يَثْرُكَ تَكْلِيمِي
(وَالثَّانِ) بحذف الياء كما مرَّ في نظائره، وهو مبتدأ، خبره قوله: (لِلتَّضْدِيرِ) أي لتأويل ما بعدها بالمصدر (حَرْفًا) منصوب على الحال (وَارِدَةً) صفة لـ «حرف»، أنه باعتبار الكلمة. والمعنى: أن الوجه الثاني من أوجه «عن» الثلاثة أن تكون حرفًا مصدرًا، (كَقَوْلِهِمْ) وقوله

(- أَغْنِي بَنِي تَمِيمٍ -) تفسير من الناظم لضمير «قولهم»: (أَعْجَبَنِي عَنْ يَتْرُكَ تَكْلِيمِي) أي فـ«عن» مصدرية، كـ«أن» تؤول «يتركا تكليمي» إلى المصدر، أي تركهما تكليمي، فالألف ضمير المثني، و«تكليمي» مرفوع على الفاعلية. ومنه قول ذي الرُّمَّة [من البسيط]:

أَعْنُ تَرَسَّمْتُ مِنْ خَرْقَاءَ مَنْزِلَةً مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْتِكَ مَسْجُومٌ
يقال: ترسمت الدار: أي تأملتھا، وسَجَمَ الدمع سال، وسَجَمَتِ العين أسالته، وكذا يفعلون في «أن» المشددة، فيقولون: «أشهد عن محمدًا رسول الله»، وتسمى عننة تميم. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر الوجه الثالث، وهو كونها اسمًا، فقال:

٣١٠- (ثَالِثُهَا اسْمًا مِثْلَ «جَانِبٍ» أَتَى كَقَوْلِهِمْ «مِنْ عَنْ يَمِينِي يَا فَتَى»)
(ثَالِثُهَا) مبتدأ خبره «أتى»، حال كونه (اسمًا مِثْلَ «جَانِبٍ») بدل، أو صفة من «اسما» (أتى) يعني أن الوجه الثالث من أوجه «عن» أن تكون اسمًا بمعنى «جانب»، وذلك يتعين في ثلاثة مواضع: [أحدها]: أن يدخل عليها «من»، وهو كثير، وهو الذي أشار إليه بقوله: (كَقَوْلِهِمْ: مِنْ عَنْ يَمِينِي يَا فَتَى) يعني بذلك قول الشاعر [من الكامل]:

فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَّاحِ دَرِيئَةً مِنْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي
قال ابن هشام رحمه الله: ويحتمله عندي قوله ~~عَنْكَ~~: «ثُمَّ لَا يَبْنَهُمْ مِنْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَنِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ» [الأعراف: الآية ١٧] الآية، فتقدر معطوفة على مجرور «من» لا على «من» ومجرورها.

ومن الداخلة على «عن» زائدة عند ابن مالك، ولا ابتداء الغاية عند غيره، قالوا: فإذا قيل: قعدت عن يمينه، فالمعنى: في جانب يمينه، وذلك مُحْتَمِلٌ للملاصقة والخلافها، فإن جئت بـ«من» تَعَيَّنَ كون القعود ملاصقا لأول الناحية.

[الموضع الثاني]: أن يدخل عليها «على»، وذلك نادر، والمحفوظ منه بيت واحد، وهو قوله [من الطويل]:

عَلَى عَنْ يَمِينِي مَرَّتِ الطَّيْرُ سُنْحًا^(١) وَكَيْفَ سُتُوخٍ وَالْيَمِينُ قَطِيعُ
[الموضع الثالث]: أن يكون مجرورها، وفاعل مُتَعَلِّقُهَا ضميرين لمسمى واحد، قاله الأخفش، وذلك كقول امرئ القيس [من الطويل]:

وَدَعَّ عَنْكَ نَهَبًا صَبِيحَ فِي حُجْرَاتِهِ وَلَكِنْ حَدِيثٌ مَا حَدِيثُ الرُّوَاحِلِ
وقول أبي نواس^(٢) [من البسيط]:

دَعَّ عَنْكَ لَوْ مَيَّ فَإِنَّ اللَّوْمَ إِغْرَاءُ وَدَاوَنِي بِأَلْتِي هِيَ الدَّاءُ
وذلك لثلاث يؤدي إلى تعدي فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل، وقد تقدم الجواب عن هذا^(٣)، ومما يدل على أنها ليست هنا اسمًا أنه لا يَصِحُّ حلول الجانب محلها. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على «عن» شرع يُبَيِّنُ «عَوْضَ»، فقال:

٣١١- (وَ«عَوْضُ» ظَرْفٌ مُغْرِقُ الْمُسْتَقْبَلِ كَأَبَدٍ لَكِنْ لِنَفْيٍ يَلِي
٣١٢- وَإِنْ كَعَوْضِ الْعَائِضِينَ يُصَفِّ يُغَرِّبُ وَإِلَّا فَبِنَاؤُهُ فُفِي
٣١٣- كَقَبْلُ أَوْ كَدَامْسُ أَوْ «أَيْنَ» فَعِ وَإِنَّمَا الزَّمَانُ بِالْعَوْضِ دُعِي
٣١٤- إِذْ جُزْؤُهُ إِذَا أَنْقَضَى يُعَوِّضُ بِأَخْرِ أَوْ أَنَّهُ يُعَوِّضُ
(وَ«عَوْضُ») بفتح العين المهملة، وسكون الواو، آخره ضاد معجمة (ظَرْفٌ مُغْرِقُ الْمُسْتَقْبَلِ) أي مستغرق للزمان المستقبل (كَأَبَدٍ) مثل «أبدًا» على الحكاية، أي معنى «عوض» كمعنى «أبدًا» (لَكِنْ لِنَفْيٍ يَلِي) أي لكن «عوض» مختص بكونه يتبع النفي، كقولك: لا أفعله عوض.

(١) «الشَّحْ» جمع سانح، وهو ما يُجْرَى من اليسار إلى اليمين، والبارح بالعكس، والعرب تتفاعل بالأول، وتشاءم بالثاني. «دسوقي» ١٦٢/١.

(٢) هو الحسن بن هانئ، شاعر العراق في عصره، اشتهر بمجونه وخمرياته، مات سنة (١٩٨هـ).

(٣) أي عن نظير هذا في «على»، وهو إما على تعليق الحرف بمحذوف، أي دع تركا ناشئا عنك، وإما أن يُخْرَجَ على حذف مضاف، أي دع عن نفسك، أو أنه ضرورة. قاله «الدسوقي» ج ١ ص ٤١٠.

ثم إن «عوض» له حالتان: إعراب، وبناء، فأما إعرابه فإذا أضيف، كقولهم: «لا أفعله عَوْضَ العائضين»، وإليه أشار بقوله: (وإن) شرطية، ولذا جزم الفعلان بعدها (كَعَوْضِ الْعَائِضِينَ يُضْفِ يَغَوْضُ) بجزم الفعلين بـ«إن»، ودخل الجاز والمجرور بين الأداة وفعل الشرط للضرورة. ومعنى: «عَوْضُ الْعَائِضِينَ»: أي في زمان فيه العائضون، أي الأجسام التي عَوْضَتْ خلاف ما بليت، ولا شك أن الدنيا ما دامت موجودة لا تخلو عن العائضين، فكأنه قيل: لا أفعله ما دامت الدنيا موجودة. قاله الدسوقي^(١).

وأما البناء فإذا لم يُضَفْ، كما أشار إليه بقوله: (وإلا) هي «إن» الشرطية، و«لا» النافية، أي وإن لم يُضَفْ (فَبِنَاؤُهُ قُفِي) بالبناء للمفعول، أي تُبْع، يعني أنه إذا لم يُضَفْ يبنى، ثم بناؤه إما على الضم، كـ«قَبْلُ»، أو على الكسر، كـ«أَمْس»، أو على الفتح، كـ«أَيْن»، وإلى هذا كله أشار بقوله: (كـ«قَبْلُ» أَوْ كـ«أَمْس» أَوْ «أَيْن» فَع) أي فاحفظ هذا الضبط.

ثم ذكر سبب تسمية الزمان بـ«عوض»، فقال: (وإنما الزمان بِالْعَوْضِ دُعِيَ) بالبناء للمفعول، أي سُمِّي (إِذْ) تعليلية (جَزْؤُهُ إِذَا انْقَضَى يُعَوَّضُ) بالبناء للمفعول (بِأَخْرِ) بالصرف للوزن، أي لأنه كلما مضى جزء منه عَوْضَهُ، أي خلفه جزء آخر، فكأن الثاني عوض عن الأول (أَوْ) لتنويع الخلاف، أي وقيل: إنما سُمِّي بـ«عوض» لـ(أَنَّهُ يُعَوَّضُ) بكسر الواو مبنيا للفاعل، أي يُعْطَى ويسْلَب، وذلك لأن الدهر في زعمهم الباطل يَسْلُبُ وَيُعَوَّضُ، أي يأخذ ويُعطى، فينسبون الأشياء إلى الدهر، وهو من الضلالات الجاهلية، وجهلهم بالله - سبحانه وتعالى -.

تنبيه:

اختلف في قول الأعشى [من الطويل]:

رَضِيعِي لِبَانِ تَذِي أُمِّ تَحَالَفَا بِأَسْحَمِ دَاجِ عَوْضُ لَا نَتَفَرَّقُ
فقيل: ظرف لـ«نتفرق»، وقال ابن الكلبي^(٢): قسم، وهو اسم لصنم، كان لبكر بن وائل،

(١) «حاشية الدسوقي» ١/١٦٢.

(٢) هو هشام بن محمد بن السائب الكلبي الكوفي، مؤرخ إخباري نشابة، مات سنة (٢٠٤هـ).

بدليل قوله [من الوافر]:

حَلَفْتُ بِمَائِرَاتِ حَوْلِ عَوْضٍ وَأَنْصَابِ ثُرُكْنَ لَدَى السَّعِيرِ
و«السعير»: اسم لصنم كان لعنزة. انتهى.

قال ابن هشام: ولو كان كما زعم لم يتجه بناؤه في البيت. انتهى. والله تعالى أعلم بالصواب. ولما أنهى الكلام على «عَوْضُ» شرع يُبَيِّنُ «عَسَى»، فقال:

٣١٥- (إِنْ «عَسَى» فِعْلٌ بِلَا قَيْدٍ وَلَا يَكُونُ حَرْفًا مُطْلَقًا عَمَّا تَلَا

٣١٦- وَلَا إِذَا بِمُضْمَرِ النَّصْبِ وَصِلَ فَعِنْدَ ذَا عَنْ سَبَبِيهِ قَدْ نُقِلَ

(إِنْ «عَسَى» فِعْلٌ بِلَا قَيْدٍ) أي مما يأتي عن سببويه بأنه فعل إلا إذا اتصل به ضمير النصب (وَلَا يَكُونُ حَرْفًا مُطْلَقًا عَمَّا تَلَا) أي مطلقاً عن القيد الآتي، وهو ما ذكره بقوله: (وَلَا إِذَا بِمُضْمَرِ النَّصْبِ وَصِلَ) بالبناء للمفعول (فَعِنْدَ ذَا عَنْ سَبَبِيهِ قَدْ نُقِلَ) أي فعند اتصال ضمير النصب به نُقِلَ عن سببويه كونه حرفاً.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن «عسى» فعلٌ مطلقاً، لا حرف مطلقاً، خلافاً لابن السراج، وثعلب، ولا حين يتصل بالضمير المنصوب، كقوله [من الرجز]:

تَقُولُ بِنَتِي قَدْ أَتَى إِنَاكَ^(١) يَا أَبْتَا عْلَكَ أَوْ عَسَاكَ
خلافاً لسببويه، حكاه عنه السيرافي.

ثم ذكر معنى «عسى»، فقال:

٣١٧- (مَعْنَى «عَسَى» التَّرَجُّيُ فِيمَا قَدْ يُحِبُّ كَمَا بِمَكْرُوهِهِ بِالْإِشْفَاقِ أَنْتَسَبَ

(مَعْنَى «عَسَى» التَّرَجُّيُ) مبتدأ وخبره (فِيمَا قَدْ يُحِبُّ) بالبناء للمفعول، أي في الشيء المحبوب (كَمَا بِمَكْرُوهِهِ) الباء بمعنى «في»، كما في قوله تعالى: ﴿يَجْنَحُهُمْ يَسْعَى﴾ [القمر: الآية ٣٤] (بِالْإِشْفَاقِ) بوصل الهمزة للوزن، والباء هنا بمعنى «إلى»، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ

(١) «أنى» فعل ماض بمعنى قوب، والإنا بالكسر والقصر: الوقت، أي قرب وقت ارتحالك إلى سفر تطلب رزقاً. انتهى «شرح أبيات المغنى» ٣/٣٣٧.

يُحِ [يُوشَف: الآية ١٠٠] أي إليّ، وهو متعلّق بـ(انْتَسَبَ) أي كما انتسب معنى «عسى» في الشيء المكروه إلى الإشفاق.

وحاصل معنى البيت أن معنى «عسى» هو: الترجي في المحبوب، نحو عسى أن يقدّم الحبيب، وعسى أن يهلك العدو، والإشفاق في المكروه، نحو عسى أن يضربني المؤدّب، وقد اجتمع في قوله تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾ [البقرة: الآية ٢١٦] الآية. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر أوجه استعمال «عسى»، وهي سبعة، فقال:

٣١٨. (أَوْجُهُهُ السَّبْعَةُ فِي اسْتِعْمَالِ نَحْوِ عَسَى فَتَاكَ أَنْ يُوَالِي

٣١٩. فَذَا كَكَانَ أَوْ مُعَدَّى ذُو تَمَامٍ كَقَارَبَتْ)

(أَوْجُهُهُ) أي أوجه استعمال «عسى»، وهو مبتدأ (السَّبْعَةُ) بالرفع على البدلية (في استعمال) خبر المبتدأ (نَحْوِ عَسَى فَتَاكَ أَنْ يُوَالِي) خبر مبتدأ محذوف، أي أحدها: نحو قولك: عسى فتاك أن يقوم، وعسى زيد أن يقوم، وقد اختلف في إعرابه على أقوال، أحدها: وهو قول الجمهور: إنه مثل كان زيد يقوم، وإليه أشار بقوله: (فَذَا كَكَانَ) أي فهو فعل ماضٍ ناقص، أي لا يدلّ على الحدث، يرفع الاسم، وينصب الخبر، فـ«زيد» اسمها مرفوع، و«يقوم» في محل نصب على أنه خبرها.

واستشكل هذا بأن الخبر في تأويل المصدر، والخبر عنه ذات، ولا يكون الحدث عين الذات. وأجيب بأمور:

أحدها: أنه على تقدير مضاف، إما قبل الاسم، أي عسى أمر زيد القيام، أو قبل الخبر، أي عسى زيد صاحب القيام، ومثله قوله **وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ** [البقرة: ١٧٧]، أي ولكنّ صاحب البر من آمن بالله، أو ولكنّ البرّ برّ من آمن بالله.

والثاني: أنه من باب زيد عدلّ، وصومّ، ومثله قوله **وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى** [يونس: الآية ٣٧] الآية.

والثالث: أن «أن» زائدة، لا مصدرية، وهذا ليس بشيء؛ لأنها قد نصبت، ولأنها لا تسقط إلا قليلاً.

[والقول الثاني]: في إعراب «عسى فتاك أن يقوم» ما أشار إليه بقوله: (أَوْ) لتنويع الخلاف، أي قال بعضهم: إنه فعل (مُعَدَّى) أي متعلّق إلى المفعول به (ذُو تَمَامٍ) أي تامّ لا يحتاج إلى خبر كالأفعال الناقصة، فهو (كـ«قاربت») أي فهو بمنزلة «قاربت» معنًى وعملاً، أو قاصرٌ بمنزلة «قرب» من أن يفعل، وحذف الجارّ توسعاً، وهذا الأخير لم يُذكر في النظم.

وحاصل هذا القول الثاني، أن «عسى» إما أن يكون معناها المقاربة، فتكون فعلاً متعلّياً، أو بمعنى قَرَبَ، فتكون فعلاً لازماً، و«أن يقوم» مجرور بـ«من» المحذوفة، وهذا مذهب سيبويه والمبرد. [والقول الثالث]: ما أشار إليه بقوله:

..... أَوْ قَاصِرٌ فَادِرِ الْمَرَامِ

(أَوْ قَاصِرٌ) أي لازم غير متعلّد، بمنزلة «قَرَبَ» و«أن» والفعل بدل اشتمال من فاعلها، وهو مذهب الكوفيين، ويردّ أنه حينئذ يكون بدلاً لازماً، تتوقف عليه فائدة الكلام، وليس هذا شأن البدل.

وقوله: (فَادِرِ الْمَرَامِ) كمل به البيت، أي اعلم المقصود بكلّ ما تقدّم بيانه.

والرابع: أنها فعل ناقص، كما يقول الجمهور، و«أن» والفعل بدل اشتمال، كما يقول الكوفيون، وأن هذا البدل سدّ مسدّد الجزأين أي الاسم والخبر^(١)، كما سدّ مسدّد المفعولين في قراءة حمزة رحمه الله: ﴿وَلَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ﴾ [آل عمران: ١٧٨] بالخطاب، واختاره ابن مالك.

قلت: لم يذكر الناظم رحمه الله هذا القول الرابع، ولو زاد:

أَوْ نَاقِصٌ وَ«أَنْ» وَالْفِعْلُ بَدَلٌ مَسَدٌّ جُزْأَيْهِ يَسُدُّ يُنْقَلُ

(١) اعترض بأن الاسم مذكور، وهو «فتاك» في مثال الناظم، والجواب أنه لما كان مبدلاً منه، وهو في نية الطرح، فكانه لم يُذكر إلا البدل. «حاشية الدسوقي» ١/١٦٤.

لاستوعب الأقوال، والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل.

ثم ذكر الاستعمال الثاني لـ «عسى»، فقال:

٣٢٠- (ثُمَّ عَسَى أَنْ يَذْهَبَ الزَّيْدَانِ فِعْلٌ يَتِمُّ قِيلَ ذُو نُقْصَانٍ)

(ثُمَّ عَسَى أَنْ يَذْهَبَ الزَّيْدَانِ) أي ثم الاستعمال الثاني من السبعة أن تُسند «عسى» إلى «أن» والفعل، كهذا المثال فهي: (فِعْلٌ يَتِمُّ) أي تام، و«أن يقوم الزيدان» في تأويل المصدر فاعلها، هذا هو المفهوم من كلامهم، وأشار بقوله: (قِيلَ ذُو نُقْصَانٍ) أي إنها ليست تامة، بل ناقصة، وهذا القول لابن مالك، قال: عندي أنها ناقصة أبداً، ولكن سَدَّتْ «أن» وصلتها في هذه الحالة مَسَدَ الجزأين، كما في قوله تعالى: ﴿أَحْسِبْ النَّاسَ أَنْ يَبْرُكُوا﴾ [العنكبوت: الآية ٢] الآية؛ إذ لم يقل أحد: إن «حسب» خرجت في ذلك عن أصلها، أي فكذلك عسى أن يذهب الزيدان لم تخرج عن أصلها، بل يقال: سَدَّتْ «أن» وصلتها مسدَّ الجزأين، ولا فرق. والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى الاستعمال الثالث، والرابع، والخامس، بقوله:

٣٢١- (وَتَالِثٌ وَرَابِعٌ وَخَامِسٌ إِذَا بِهِ مُضَارِعٌ يُلَابِسُ

٣٢٢- مُجَرَّدٌ أَوْ مَعَ سَيْنٍ أَوْ يَلِي اسْمٌ فَتَنْقُضُهُ فِي كُلِّهَا جَلِي

(وَتَالِثٌ، وَرَابِعٌ، وَخَامِسٌ) من الأوجه السبعة (إِذَا بِهِ) أي بـ «عسى» (مُضَارِعٌ يُلَابِسُ) أي يقارن، أي يأتي بعده (مُجَرَّدٌ) صفة لـ «مضارع»، أي من السين، نحو عسى زيد يقوم (أَوْ مَعَ سَيْنٍ) أي يأتي مقروناً بالسين، نحو عسى زيد سيقوم (أَوْ يَلِي) أي يتبع «عسى» (اسْمٌ) أي مفرد، والمراد ما يقابل الجملة، ولو كان جمعا، نحو عسى زيد قائما (فَتَنْقُضُهُ) أي كون «عسى» ناقضا (فِي كُلِّهَا) أي الأوجه الثلاثة (جَلِي) أي ظاهر.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن الثالث، والرابع، والخامس من الأوجه التي تشتمل عليها «عسى» أن يأتي بعدها المضارع المجرد، أو المقرون بالسين، أو الاسم المفرد، نحو: عسى زيد يقوم، وعسى زيد سيقوم وعسى زيد قائما، والأول قليل، كقوله [من الوافر]:

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ

والثالث أقل، كقوله [من الرجز]:

أَكْثَرَتْ فِي اللَّوْمِ مُلِحًا دَائِمًا لَا تُكْثِرُنْ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا
وقولهم في المثل: «عسى الغوير أبؤسا»، كذا قالوا، والصواب أنهما مما حذف فيه الخبر، أي أكون صائما، ويكون أبؤسا، لأن في ذلك إبقاء لهما على الاستعمال الأصلي، ولأن المرجو كونه صائما، لا نفس الصائم.

والثاني نادر جدا، كقوله [من الطويل]:

عَسَى طَيِّئٌ مِنْ طَيِّئٍ بَعْدَ هَذِهِ سَتُطْفِئُ غَلَاتِ الْكَلَى وَالْجَوَانِحِ
وعسى فيهن فعل ناقص، بلا إشكال.

ثم أشار إلى الاستعمال السادس، فقال:

٣٢٣- (ثُمَّ عَسَايَ وَعَسَاكَ السَّادِسُ إِعْمَالٌ «عَلٌّ» أُعْمِلَتْ أَوْ يُفْكَسُ

٣٢٤- عَمَلُهَا الْأَصْلِيُّ أَوْ قَدْ اسْتُعِيرَ ضَمِيرُ نَصْبٍ لِلَّذِي رَفَعًا يَصِينُ)

(ثُمَّ عَسَايَ) بياء المتكلم (وَعَسَاكَ) بضمير المخاطب، وهو مبتدأ، خبره قوله: (السَّادِسُ) من أوجه استعمالها السبعة (إِعْمَالٌ «عَلٌّ») لغة في «لعل» (أُعْمِلَتْ) بالبناء للمفعول، أي إنها تعمل عمل «لعل» (أَوْ) لتنويع الخلاف، أي قال بعضهم (يُفْكَسُ) بالبناء للمفعول، ونائب فاعله قوله: (عَمَلُهَا الْأَصْلِيُّ) أي وهو رفع الاسم، ونصب الخبر، فجعل اسمها خبرها، وبالعكس (أَوْ) لتنويع الخلاف أيضا، أي قال بعضهم (قَدْ اسْتُعِيرَ ضَمِيرُ نَصْبٍ لِلَّذِي رَفَعًا يَصِينُ) أي لضمير الرفع، يعني أن ضمير النصب استعير مكان ضمير الرفع.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن السادس من استعمالات «عسى» أن يقال: عساي، وعساک، وعساه، وهو قليل، وفيه ثلاثة مذاهب:

[أحدها]: أنها أجريت مُجَرَّى «لعل» في نصب الاسم، ورفع الخبر، كما أجريت «لعل» مُجْرَاهَا في اقتران خبرها بـ «أن»، قاله سيبويه.

[والثاني]: أنها باقية على إعمالها عمل «كان»، ولكن قلب الكلام، فجعل الخبر عنه خبرا،

وبالعكس، قاله المبرد، والفارسي، ورُدَّ باستلزامه في نحو قوله [من الرجز]:

* يَا أَبَتَا عَلِّكَ أَوْ عَسَاكَ *

الاقتصار على فعل ومنصوبه، ولهما أن يُجيبا بأن المنصوب هنا مرفوع في المعنى، إذ مُدَّعاهما أن الإعراب قلب، والمعنى بحاله.

[والثالث]: أنها باقية على عملها عمل «كان»، ولكن استعير ضميرُ النصب مكانَ ضمير الرفع، قاله الأخفش، ويردُّه أُمّان:

أحدهما: أن إنابة ضمير عن ضمير، إنما ثبت في المنفصل، نحو: ما أنا كَأَنْتَ، ولا أنت كَأَنَا، وأما قوله [من الرجز]:

يَا أَبَنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَ وَطَالَمَا عَنَيْتَنَا إِلَيْكَ
فالكاف بدل من التاء، بدلاً تصريحياً، لا من إنابة ضمير عن ضمير، كما ظن ابن مالك.
والثاني: أن الخبر قد ظهر مرفوعاً في قوله [من الطويل]:

فَقُلْتُ عَسَاهَا نَارٌ كَأْسٍ وَعَلَّهَا تَشْكِي فَاتِي نَحْوَهَا فَأَعُوذُهَا
ثم ذكر الوجه السابع من استعمالها، وهو الأخير، فقال:

٣٢٥- (وَسَابِعُ عَسَى الْغَلَامُ قَائِمٌ فَذَا أَسْمُهُ ضَمِيرُ شَأْنٍ يُغْلَمُ)
(وَسَابِعُ) خبر مقدم لـ (عَسَى الْغَلَامُ قَائِمٌ) لقصد لفظه (فَذَا) أي «عسى» هذا، ذكره باعتبار اللفظ، كما مرَّ في نظائره كثيراً، وهو مبتدأ (أَسْمُهُ) مبتدأ ثانٍ (ضَمِيرُ شَأْنٍ) خبر للثاني، والجملة خبر للأول، وقوله: (يُغْلَمُ) بالبناء للمفعول صفة لـ «ضمير».

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن السابع من أوجه استعمالها قولك: «عسى زيد قائم»، حكاه ثعلب، ويَتَخَرَّجُ هذا على أنها ناقصة، وأن اسمها ضمير الشأن، والجملة الاسمية هي الخبر. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر حكم ما إذا تقدَّم على «عسى» اسم، فقال:

٣٢٦- (وَإِنْ تَقُلْ زَيْدٌ عَسَى أَنْ يَغْمَلَ فَذَا تَمَامًا أَوْ لِنَقْصِ قَبْلًا

٣٢٧- كَذَا عَسَى أَنْ يَخْضُرَ الْإِمَامُ يَنَالُهُ النُّقْصَانُ وَالتَّمَامُ

٣٢٨- ثُمَّ عَسَى أَنْ يَضْرِبَ الْعَبْدُ الْفَتَى فَرَفَعَ «عَبْدٌ» بِ«عَسَى» لَا تُثْبِتَا

(وَإِنْ تَقُلْ: زَيْدٌ عَسَى أَنْ يَغْمَلَ) بالبناء للفاعل، والألف إطلاقية (فَذَا) إشارة إلى «عسى» الواقعة في هذا التركيب (تَمَامًا) مفعولٌ مقدم لـ «قبلا» (أَوْ لِنَقْصِ) عطف على ما قبله، فهو منصوب المحل، واللام زائدة (قَبْلًا) بالبناء للفاعل، والألف للإطلاق.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أنه إذا تقدَّم على «عسى» اسم، فقل: زيد عسى أن يقوم، جاز نقصان «عسى» على تقدير تحملها الضمير، فيكون الضمير اسمها، و«أن يقوم» خبرها، وأما «زيد» فمبتدأ، والجملة خبره، وهذه لغة تميم.

وجاز أيضاً تمامها على تقدير خلوها منه، وهذه لغة الحجاز، فـ«زيد» مبتدأ، و«عسى» فعل ماضٍ، و«أن يقوم» فاعله، وهذا الوجه هو الأوضح، وبه جاء التنزيل، قال الله تعالى: ﴿لَا يَسْتَخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ﴾ [الحجرات: ١١].

تنبيه:

الفائدة التي تنبني على هاتين اللغتين، أنك تقول في لغة تميم: هند عست أن تقوم، والزيدان عسيا أن يقوما، والزيدون عسوا أن يقوموا، والهندان عستا أن تقوما، والهندات عسين أن يقمن. وتقول على لغة الحجاز: هند عسى أن تقوم، والزيدان عسى أن يقوما، والزيدون عسى أن يقوموا، والهندان عسى أن تقوما، والهندات عسى أن يقمن، فـ«عسى» لا تتغير عن حالها أصلاً^(١). والله تعالى أعلم.

(كَذَا عَسَى أَنْ يَخْضُرَ الْإِمَامُ) بتقديم «عسى» على الاسم، وموضع «عسى إلخ» مبتدأ لقصد لفظه، خبره قوله: (يَنَالُهُ النُّقْصَانُ وَالتَّمَامُ) أي يحتمل الوجهين السابقين أيضاً، ولكن يكون الإضمار في «يخضر»، لا في «عسى»، اللهم إلا أن تُقدَّرَ العاملان تنازعا «الإمام»، فيحتَمِلُ الإضمار في «عسى» على إعمال الثاني.

(١) راجع «شرح ابن عقيل» على «الخلاصة» ١٨٤/١ و«حاشية الدسوقي على المغني» ١٦٦/١.

(ثُمَّ عَسَى أَنْ يَضْرِبَ الْعَبْدُ الْفَتَى) أي إذا أتى بعد «عسى» «أن» والفعل، كهذا المثال، وموضع «عسى إلخ» مبتدأ خبره جملة «لا تُثبت»، بتقدير أي لا تُثبت فيه (فَرَفَعَ «عَبْدٌ») بالنصب على أنه مفعول مقدم لـ «لا تُثبت»، وإنما قدمه، وإن كان معمول المؤكد لا يُقدم؛ للضرورة^(١)، والفاء زائدة (بـ «عسى») متعلق بـ «رفع» (لَا تُثَبِّتًا) بالبناء للفاعل، والألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة، أي لا تُثبتن رفع «زيد» بـ «عسى» في هذا المثال.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أنك إذا قلت: عسى أن يضرب زيد عمرًا، وكذا مثال النظم: «عسى أن يَضْرِبَ الْعَبْدُ الْفَتَى»، فلا يجوز كون «زيد» اسم «عسى»؛ لئلا يلزم الفصل بين صلة «أن»، ومعمولها، وهو «عمرًا»، و«الفتى» بالأجنبي، وهو «زيد»، و«العبد»، ونظير هذا المثال قوله تعالى: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ [الإسراء: الآية ٧٩]. والله تعالى أعلم بالصواب. ولما أنهى الكلام على «عسى» شرع يبين «عَلُ» بفتح العين المهملة، وضم اللام، فقال:

٣٢٩- «عَلُ» بِلَامٍ خُفِّفَتْ كـ «أَوَّلُ» مُوَافِقٌ فَوْقًا وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ

٣٣٠- مُلَازِمًا لـ «مِنْ» بِلَا إِضَافَةٍ لَفْظًا وَلَا تَمِلُ لِقَوْلِ فِرْقَةٍ

(«عَلُ») مبتدأ، وقوله: (بِلَامٍ خُفِّفَتْ) متعلق بحال مقدر، أي حال كونه كائناً بلام مخففة، وكذا قوله: (كـ «أَوَّلُ») أي حال كونه كائناً كـ «أَوَّلُ» في بنائه على الضم (مُوَافِقٌ فَوْقًا) خبر المبتدأ، أي موافق معناه معنى فوق (وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ) بالبناء للمفعول، حال كونه (مُلَازِمًا لـ «مِنْ») أي مجروراً بها، وقوله: (بِلَا إِضَافَةٍ لَفْظًا) أشار به إلى أنه لا يجوز أن يضاف، فلا تقل: أخذته من عَلِ السطح، وقوله: (وَلَا تَمِلُ لِقَوْلِ فِرْقَةٍ) أشار به إلى أن جماعة جؤزوا خطأً إضافته، فلا تلتفت إليه؛ لكونهم واهمين في ذلك.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن «عَلُ» بلام خفيفة اسم بمعنى «فوق»، وقد التزموا فيه أمرين: [أحدهما]: استعماله مجروراً بـ «من».

(١) ذكر هذه القاعدة في «حاشية الخضري على شرح ابن عقيل» عند قوله: «والرفع والنصب اجعلن إعراباً...» ٤٣/١.

[والثاني]: استعماله غير مضاف، فلا يقال: أخذته من عَلِ السطح، كما يقال: من غُلُوهِ^(١)، ومن فوقه، وقد وَهَمَ في هذا جماعة، منهم الجوهري^(٢)، وابن مالك، واستدلوا بقوله [من الرجز]:

يَا رَبِّ يَوْمٍ لِي لَا أَظْلُلُهُ أَرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وَأُضْحِي مِنْ عَلُهُ
ورّد عليهم بأن الهاء للسكت، بدليل أنه مبني على الضم، ولا وجه لبنائه لو كان مضافاً.

تنبيه:

متى أريد بـ «عَلُ» المعرفة كان مبنيًا على الضم؛ تشبيهاً له بالغايات، كما في هذا البيت؛ إذ المراد فوقية نفسه، لا فوقية مطلقة، والمعنى: أنه تصيبه الرضاء من تحته، وحر الشمس من فوقه، ومثله قول الآخر، يصف فرساً [من الرجز]:

* أَقْبُ مِنْ تَحْتُ عَرِيضٌ مِنْ عَلُ *

ومتى أريد به النكرة كان معرباً، كقوله [من الطويل]:

يَكُرُّ مِقَرُّ مُقْبِلٌ مُذِبِرٌ مَعَا كَجُلُودِ صَخْرٍ حَطَّ السَّيْلُ مِنْ عَلٍ
إذ المراد تشبيه الفرس في سرعته بجُلُودِ أَنْحَطَ من مكانٍ ما عالي، لا من غُلُوٍ مخصوص. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على «عَلُ» شرع يبين «عَلُ» المشددة، فقال:

٣٣١- («عَلُ» بِلَامٍ شُدِّدَتْ وَفُتِحَتْ أَوْ كُسِرَتْ مِثْلَ «لَعْلٍ» قَدْ أَتَتْ

٣٣٢- وَكَـ «عَسَى» مَغْنًى وَ«أَنَّ» عَمَلًا وَعَنْ عُقِيلٍ جَرَّهَا لِمَا تَلَا

٣٣٣- وَلَنْضَبِ «أَنَّ» مُضْمَرَةً مُضَارِعًا يَصِحُّ بَعْدَهَا فَكُنْ مُتَّبِعًا

«عَلُ» مبتدأ خبره جملة «أَتَتْ» (بِلَامٍ شُدِّدَتْ) بالبناء للمفعول، أي حال كونها كائنة بلام

(١) بسكون اللام، مع ضم العين، وكسرها، بمعنى «فوقه».

(٢) هو إسماعيل بن حماد، الإمام اللغوي، صاحب الكتاب المشهور «تاج اللغة وصحاح العربية»، مات سنة (٣٩٣هـ).

مَشْدَدَةٌ (وَفُتِحَتْ، أَوْ كُسِرَتْ) بِالْبَاءِ لِلْمَفْعُولِ أَيْضًا، وَالضَّمِيرُ لِلَّامِ، يَعْنِي أَنَّهُ يَجُوزُ فَتْحُ لَامِهَا، وَكُسْرُهَا (مِثْلُ «لَعَلَّ») حَالُ مَنْ «عَلَّ» (قَدْ أَتَتْ) يَعْنِي أَنَّهَا لُغَةٌ وَرَدَتْ فِي «لَعَلَّ» (وَكَمْ «عَسَى» مَعْنَى) مَنْصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ، أَيْ هُمَا مِثْلُ «عَسَى» مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهَا لِلتَّرَجُّيِّ فِي الْحُبُوبِ، وَالْإِشْفَاقِ فِي الْمَكْرُوهِ (وَوَ«أَنَّ» عَمَلًا) أَيْ وَهُمَا مِثْلُ «أَنَّ» مِنْ حَيْثُ الْعَمَلُ، فَتَرْفَعَانِ الْمَبْتَدَأَ اسْمًا لِهَمَا، وَتَنْصَبَانِ الْخَبَرَ خَبْرًا لِهَمَا (وَعَنْ عُقَيْلٍ) بِالضَّمِّ مَصْغَرًا، اسْمُ قَبِيلَةٍ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ لِقَوْلِهِ: (جَرَّهَا) أَيْ جَرَّ «عَلَّ»، وَكَذَا «لَعَلَّ»، وَكَانَ الْأُولَى تَثْنِيَّةُ الضَّمِيرِ حَتَّى يَشْمَلَهُمَا، فَلَوْ قَالَ بَدَلَ هَذَا الشَّطْرُ:

جَرَّهُمَا عِنْدَ عُقَيْلٍ قَدْ جَلَا

لَكَانَ أَشْمَلُ، فَتَأَمَّلْ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ

(لَمَّا تَلَا) مُتَعَلِّقٌ بِ«جَرَّ»، أَيْ لِلَّاسْمِ الَّذِي أَتَى بَعْدَهَا.

(وَنَضَبُ «أَنَّ») الْمَصْدَرِيَّةُ (مُضْمَرَةٌ) أَيْ حَالُ كَوْنِهَا مُحَذَوْفَةٌ (مُضَارِعًا) مَفْعُولٌ بِهِ لـ«نَضَبُ» (يَصِحُّ بَعْدَهَا) أَيْ بَعْدَ «عَلَّ»، وَكَذَا «لَعَلَّ» (فَكُنْ مُتَّبِعًا) أَيْ لِأَهْلِ اللُّغَةِ، فِيمَا نَقَلُوهُ عَنِ الْعَرَبِ، وَمِنْهُ النَّضَبُ الْمَذْكُورُ، فَقَدْ نَقَلَهُ الْكُوفِيُّونَ، وَإِنْ مَنَعَهُ الْبَصَرِيُّونَ، وَالْمُثَبِّتُ مُقَدَّمٌ عَلَى النَّافِي؛ لِأَنَّ مَنْ حَفِظَ حِجَّةَ عَلَى مَنْ لَمْ يَحْفَظْ.

وَحَاصِلُ مَعْنَى الْأَبْيَاتِ بِإِيضَاحِ «أَنَّ» «عَلَّ» بِلَامٍ مَشْدَدَةٍ مُفْتُوحَةٍ أَوْ مَكْسُورَةٍ لُغَةً فِي «لَعَلَّ»، وَهِيَ أَصْلُهَا، عِنْدَ مَنْ زَعَمَ زِيَادَةَ اللَّامِ، قَالَ [مَنْ الْمُسْرَحُ]:

لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عِلَّكَ أَنْ تَزُكَّعَ يَوْمًا وَالِدُهُ قَدْ رَفَعَهُ

وَهُمَا بِمَنْزِلَةِ «عَسَى» فِي الْمَعْنَى، وَبِمَنْزِلَةِ «أَنَّ» الْمَشْدَدَةِ فِي الْعَمَلِ، وَعُقَيْلٌ تَخْفِضُ بِهِمَا، وَتُجِيزُ فِي لَامِهِمَا الْفَتْحَ تَخْفِيفًا وَالْكَسْرَ عَلَى أَصْلِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَيَصِحُّ النَّضَبُ فِي جَوَابِهِمَا عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، تَمَسُّكًا بِقِرَاءَةِ حَفْصِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَعَلَّيْ أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ * أَسْبَبَ السَّمَوَاتِ فَأَطْلُعُ» الْآيَةُ [غافر: ٣٦]، بِالنَّضَبِ، وَقَوْلُهُ [مَنْ مَشْطُورُ الرَّجَزِ]:

عَلَّ ضُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دَوْلَاتِهَا

تُدَلِّتَنَا اللَّمَّةُ مِنْ لِمَاتِهَا

فَتَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفَرَاتِهَا

وَسَيَأْتِي الْبَحْثُ فِي ذَلِكَ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

تنبيه:

ذَكَرَ ابْنُ مَالِكٍ فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ» أَنَّ الْفِعْلَ قَدْ يُجْزَمُ بَعْدَ «لَعَلَّ» عِنْدَ سَقُوطِ الْفَاءِ، وَأَنْشَدَ قَوْلَهُ [مَنْ الطَّوِيلُ]:

لَعَلَّ التِّفَاتَا مِنْكَ نَحْوِي مُقَدَّرٌ يَمِلُ بِكَ مِنْ بَعْدِ الْقِسَاوَةِ لِلرَّحِمِ

وَهُوَ غَرِيبٌ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

وَلَمَّا أَنْهَى الْكَلَامَ عَلَى «عَلَّ»، شَرَعَ يَبَيِّنُ «عِنْدَ»، فَقَالَ:

٣٣٤- (وَعِنْدَ) لِلْحَضُورِ فِي الْمَكَانِ حِسًّا وَمَعْنَى وَدُنُو الدَّانِي

٣٣٥- وَكُسْرُ فَا أَكْثَرُ مِنْ فَتْحِ وَضَمِّ فَجَرَّهَا بِ«مِنْ» أَوْ النَّضَبِ انْحَتَمَ

٣٣٦- وَتَأْتِ لِلزَّمَانِ وَتَأْتِ لِلزَّمَانِ

(وَعِنْدَ) لِلْحَضُورِ فِي الْمَكَانِ) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ (حِسًّا) مَنْصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ، أَيْ لِمَكَانِ الْحَضُورِ الْمَدْرُكِ بِحَاسَّةِ الْبَصَرِ، نَحْوُ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ» [التَّمْلُ: الْآيَةُ ٤٠] الْآيَةُ (وَمَعْنَى) أَيْ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، أَيْ لِلْحَضُورِ الْمَعْنَوِيِّ، نَحْوُ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ» [التَّمْلُ: الْآيَةُ ٤٠] الْآيَةُ (وَدُنُو الدَّانِي) أَيْ لِمَكَانِ قَرَبِ الشَّيْءِ الْقَرِيبِ حِسًّا، أَوْ مَعْنَى، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى * عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى» [النَّجْم: ١٤-١٥]، وَنَحْوُ قَوْلِهِ: «وَأَنَّهُمْ عِنْدَنَا لَيَنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارَ» [ص: الْآيَةُ ٤٧].

وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْحَضُورِ الْحَسِّيِّ، وَالْقَرَبِ الْحَسِّيِّ، أَنَّ مَكَانَ الْحَضُورِ مَا كَانَ بِلِصْقِكَ، وَأَمَّا مَكَانُ الْقَرَبِ الْحَسِّيِّ، فَهُوَ مَا كَانَ قَرِيبًا مِنْكَ، وَغَيْرُ مِلَاصِقٍ لَكَ^(١).

(وَكُسْرُ فَا) أَيْ فَاءُ كَلِمَةِ «عِنْدَ»، وَهُوَ الْعَيْنُ (أَكْثَرُ مِنْ فَتْحِ وَضَمِّ) يَعْنِي أَنَّ كُسْرَ عَيْنِ «عِنْدَ»،

(١) «حَاشِيَةُ الدُّسُوقِيِّ» ١/١٦٧.

أكثر في الاستعمال من فتحها وضمها ، وهذا فيه إشعار بأن كلا من الفتح والضم كثير، وفي «التسهيل»: وربما فتحت عينها، أو ضُمَّتْ، فأشعر كلامه بالقلّة (فَجَرَّهَا بِـ«مِنْ») نحو ﴿مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [البقرة: الآية ٧٩] (أَوْ النَّصْبُ) على الظرفية (انْحَتَمَ) أي وجب، يعني أنها لا تستعمل إلا نصبًا على الظرفية، أو جزًا بـ«مِنْ» (وَتَأْتِ لِلزَّمَانِ) أي تأتي «عند» مستعملة لزمان الحضور، كحديث «الصحيحين»: «الصبر عند الصدمة الأولى»، ونحو جئتكَ عند طلوع الشمس. وحاصل المعنى بإيضاح أن «عند» اسم للحضور الحسي نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ﴾ [النمل: الآية ٤٠]، والمعنوي نحو قوله: ﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ﴾ [النمل: الآية ٤٠]، وللقرب كذلك، أي حسًا أو معنى نحو قوله تعالى: ﴿عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى * عِنْدَهَا جَنَّةُ الْأَنْوَارِ﴾ [النجم: ١٤-١٥]، ونحو: ﴿وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ﴾ * [ص: الآية ٤٧]، وكسر فائها أكثر من ضمها وفتحها، ولا تقع إلا ظرفًا أو مجرورة بـ«مِنْ»، وقول العامة: «ذهبت إلى عنده» لحن، وقول بعض المولدين [من مجزوء الرمل]:

كُلُّ عِنْدِي لَكَ عِنْدِي لَا يُسَاوِي نِصْفَ عِنْدِي
قال الحريري لحن، وليس كما قال، بل كلُّ كلمة ذُكِرَتْ مرادًا بها لفظها، فسائغ أن تُصَرَّفَ تصرفَ الأسماء، وأن تُعَرَّبَ، ويُحَكَّى أصلها، و«عند» هنا أريد لفظها^(١).

قال ابن مالك في «الكافية»:

وَإِنْ نَسَبْتَ لِأَدَاةٍ حُكْمًا فَأَبْنِ أَوْ أَعْرِبْ وَاجْعَلْنَهَا أَسْمًا
والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر كلمتين ثعاقبان «عند»، وهما «لدى»، و«لدى»، فقال:

(..... ثُمَّ عَاقَبَتْ «عِنْدًا» «لَدَى» كَذَا «لَدُنْ» كَمَا ثَبَتَ
٣٣٧- وَبِأَبْدَاءٍ غَايَةِ وَفَضْلَةٍ خُصَّتْ وَجَرَّهَا بِـ«مِنْ» فِي الْكَثْرَةِ

(١) هكذا قال ابن هشام، وفيه نظر، بل الظاهر أن المراد بها في البيت معناها، انظر «حاشية» الدسوقي ج ١ ص ٤٢٦.

٣٣٨- وَجَرَّ «عِنْدَ» دُونَهُ أَمَّا «لَدَى» فَجَرَّهَا تُمْتَعٌ مَا وَرَدَا
٣٣٩- وَالْأَوَّلَانِ مُعَرَّبَانِ دَائِمًا وَقَلٌّ فِي «لَدُنْ» كَمَا قَدْ عَلِمَا
٣٤٠- وَقَدْ تُضَافُ هَذِهِ لِلْجُمْلَةِ وَقَلٌّ أَنْ تُقْطَعَ قَبْلَ «عُدُوَّةٍ»
٣٤١- إِذْ نَصَبُوا الْعُدُوَّةَ أَوْ قَدْ رَفَعُوا

(ثُمَّ عَاقَبَتْ «عِنْدًا») بالصرف؛ لجوازه فيما أريد لفظه، وفي نسخة «عند» بلا تنوين، وكلاهما يجوز، كما مرَّ في نظائره، وهو مفعول مقدّم، وقوله: («لَدَى») فاعل مؤخّر، ويجوز العكس، لأن المفاعلة من الجانبين (كَذَا «لَدُنْ») أي هي بمعنى «عند» أيضًا (كَمَا ثَبَتَ) الكاف بمعنى لام التعليل، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ﴾ [البقرة: الآية ١٩٨] الآية، أي لما ثبت عن العرب من استعمال «لدى» بمعنى «عند».

فائدة:

ذكر في «القاموس» لغات «لدى»، فقال: «لَدُنْ» بفتح، فضم، فسكون - و«لَدُنْ» - بفتح، فسكون - و«لَدُنْ»، ككَتِفٍ، و«لَدُنْ» بضم، فسكون - و«لَدُنْ» كَجَيْرٍ، و«لَدُ» كَكَمٍّ، و«لَدُ» كَمُدٍّ، و«لَدَا» كَقَفَا، و«لَدُنْ» بضمّتين، و«لَدُ»، بضمّتين، مع حذف النون، و«لَدَى». فهذه إحدى عشرة لغة. انتهى بإيضاح^(١).

ونظمت ذلك بقولي:

«لَدُنْ» لَهَا مِنَ اللُّغَاتِ مَا يَلِي
لَدُنْ كَفَلْسٍ لَدُنْ كَكَتِفٍ
وَلَدُ كَكَمٍّ وَلَدُ كَمُدٍّ ثُمَّ لَدَا
بِضْمَتَيْنِ وَكَذَا لَدُ أَحْدَفَا
جُمْلَتُهَا تَكُونُ إِحْدَى عَشْرَةَ
لَدُنْ بِفَتْحٍ ثُمَّ ضَمٌّ يَنْجَلِي
لَدُنْ كَقَفْلٍ وَكَجَيْرٍ فَأَعْرِفِ
مِثْلُ قَفَا كَذَا لَدُنْ قَدْ وَرَدَا
نُونًا وَخَثْمَهَا لَدَى فَلْتَعْرِفَا
ذَكَرَهَا الْمَجْدُ^(٢) كَذَا مُحَرَّرَةً

(١) «القاموس المحيط» ص ١١٠٨-١١٠٩.

(٢) هو مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي صاحب القاموس المحيط المتوفى سنة (٨١٧هـ).

(وَبِإِبْتِدَاءِ غَايَةٍ) متعلق بـ «خُصَّتْ»، أي إن «لَدُنْ» تكون بمعنى «عند» إذا كان المحل محلَّ ابتداء غاية، بأن وقعت قبلها «من» التي لا ابتداء الغاية (وَفَضْلَةً) أي وبكونها فضلةً في الكلام، لا عمدة (خُصَّتْ) بالبناء للمفعول، والضمير لـ «لَدُنْ» (وَجَرُّهَا) أي جرَّ «لَدُنْ»، وهو مبتدأ، خبره «في الكثرة» (بِ«مِنْ»)) متعلق بـ «جرَّ» (فِي الْكَثَرَةِ) أي في الاستعمال ذي الكثرة، يعني أن أكثر استعمالها أن تكون مجرورة بـ «من»، وقوله: (وَجَرُّ «عِنْدَ» دُونَهُ) أشار به إلى أن جرَّ «عند» أقل من جرَّ «لَدُنْ»، فجرَّها أكثر، بحيث إنه لم تقع في القرآن منصوبةً، وأما «عند» وإن جرَّت بـ «من» كثيراً، إلا أن نصبها أكثر.

(أَمَّا «لَدَى»، فَجَرُّهَا مُتَّبِعٌ، مَا وَرَدَا) بألف الإطلاق، أي لم يرد عن العرب أصلاً.

(وَالْأَوَّلَانِ) أي «عند»، و«لدى» (مُعْرَبَانِ دَائِمًا) أي لم يستعملتا إلا معربين (وَقُلَّ فِي «لَدُنْ») أي قلَّ استعمال «لَدُنْ» معربةً، فالأكثر فيها البناء، قال الرضي: وجه بنائها أنها لما زادت على غيرها من الظروف الغير المتصرفة في عدم التصرف بكونها ملازمة لمعنى الابتداء توغلت في مشابهة الحروف، وقوله: (كَمَا قَدْ عَلِمَا) بالبناء للمفعول، وألف الإطلاق، والكاف للتعليل أيضاً، أي لما علم ذلك من تتبع استعمال العرب لها.

(وَقَدْ تُضَافُ هَذِهِ) أي «لَدُنْ» (لِلْجُمْلَةِ) أي إلى الجملة، بخلاف «عند»، و«لدى» فلا يضافان إلا إلى المفرد (وَقُلَّ أَنْ تُقَطَّعَ) بالبناء للمفعول، أي قلَّ قطع «لَدُنْ» عن الإضافة (قَبْلَ «غُدُوَّةٍ») أي قبل لفظة «غدوة»، في قوله [من الطويل]:

لَدُنْ غُدُوَّةٌ حَتَّى دَنْتَ لِغُرُوبِ

(إِذْ) تعليلية؛ لأنهم (نَصَبُوا الْغُدُوَّةَ) أي على التمييز (أَوْ قَدْ رَفَعُوا) بإضمار «كان» تامة. وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه تُعَاقِبُ «عند» كلمتان:

[إحدهما]: «لدى» مطلقاً، نحو قوله ﷺ: «لَدَى الْحَنَاجِرِ» [غافر: الآية ١٨]، «لَدَا أَلْبَابٍ» [يوسف: الآية ٢٥]، «وَمَا كُنْتُ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنْتُ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ» [آل عمران: ٤٤].

[والثانية]: «لَدُنْ»، إذا كان المحل محلَّ ابتداء غاية، نحو: قولك: جئت من لدنه، وقد اجتمعتا

في قوله تعالى: «ءَايَتُنَا رَحْمَةٌ مِّنْ عِزِّدِنَا وَعَلَمَانَةٌ مِّنْ لَّدُنَّا عَلَمًا» [الكهف: ٦٥]، ولو جيء بـ «عند» فيهما، أو بـ «لَدُنْ» لصحَّ، ولكن ترك دفعاً للتكرار، وإنما حُسِّنَ تكرار «لدى» في قوله ﷺ: «وَمَا كُنْتُ لَدَيْهِمْ» [آل عمران: ٤٤]؛ لتباعد ما بينهما، ولا تصلح «لَدُنْ» هنا؛ لأنه ليس محلَّ ابتداء. ويفترق من وجه ثانٍ، وهو أن «لَدُنْ» لا تكون إلا فضلةً، بخلافهما، بدليل قوله ﷺ: «وَلَدُنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ» [المؤمنون: الآية ٦٢] الآية، وقوله: «وَعِنْدَنَا كِتَابٌ حَفِيطٌ» [ق: ٤]. ووجه ثالث، وهو أن جرَّها بـ «من» أكثر من نصبها، حتى إنها لم تجيء في التنزيل منصوبةً، وجرَّ «عند» كثير، وجرَّ «لدى» ممتنع.

ووجه رابع، وهو أنهما معربان، وهي مبنية في لغة الأكثرين.

ووجه خامس، وهو أنها قد تضاف للجملة، كقوله [من الطويل]:

صَرِيحُ غَوَانٍ رَاقَهُنَّ وَرُقْنَهُ لَدُنْ سَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الدَّوَائِبِ
ووجه سادس، وهو أنها قد لا تضاف، وذلك أنهم حكوا في «غُدُوَّةٍ» الواقعة بعدها الجرَّ بالإضافة، والنصب على التمييز، والرفع بإضمار «كان» تامة، وذلك في قول الشاعر [من الطويل]:

وَمَا زَالَ مُهْرِي مَزَجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمْ لَدُنْ غُدُوَّةٌ حَتَّى دَنْتَ لِغُرُوبِ
والله تعالى أعلم.

ولما كانت «عند» أمكن من «لدى» من وجهين، ذكر ذلك بقوله:

(.....) وَخُصَّ «عِنْدٌ» مِنْ «لَدَى» فَاسْتَمِعُوا

٣٤٢- بِجَمْعِهَا الْأَعْيَانِ وَالْمَعَانِي أَمَّا «لَدَى» فَلَمْ تَجِءْ فِي الثَّانِي

٣٤٣- وَعِنْدِي الْمَالُ يَغِيبُ أَوْ حَضَرَ وَلَا تَقُلْ لَدَيَّ إِنْ غَيْبًا يَقَرُّ

٣٤٤- وَأَسْتَغْنِي فِي ذَيْنِ بَذَا الْكَلَامِ عَنْ عَقْدِ فَضْلِ لَهْمَا فِي اللَّامِ

(وَخُصَّ «عِنْدٌ») فعل ونائب فاعله، و«عند» بالصرف، وعدمه، كما في نظائره (مِنْ «لَدَى»)

أي فهي أمكن منها في التصرف، فتستعمل في كل موضع تقع فيه «لدى»، ولا تستعمل «لدى»

في كل موضع تستعمل فيه «عند»، وقوله: (فَاسْتَمِعُوا) كمل به البيت، أي استمعوا تحقيق هذه

المسائل؛ لأهميتها.

(بِجَمْعِهَا الْأَعْيَانُ وَالْمَعَانِي) متعلق بـ«خُصَّ»، أي اختصت بأن تكون ظرفاً للأعيان أي للذوات، نحو زيد عندي، وللمعاني، نحو العلم عند زيد (أَمَّا «لَدَى» فَلَمْ تَجِءْ فِي الثَّانِي) أي في المعاني، فلا يقال: لَدَى زيد علم.

(وَعِنْدِي الْمَالُ يَغِيبُ أَوْ حَضَرَ) أي تقول: عندي مال، سواء كان حاضراً، أو غائباً، فتستعمل في الحاضر والغائب (وَلَا تَقُلْ لَدَيَّ) مال (إِنْ غَيَّبْتَ يَقْرَأُ) بفتح أوله، وثانيه، ويجوز كسره، من قرأ من بابي تَعَبَ، وضرب: إذا ثبت، أي إن ثبت ذلك المال في مكان غائب عنك (وَأَسْتَفِنُ فِي ذَيْنِ) أي في «لَدُن» و«لَدَى» (بِذَا الْكَلَامِ) أي بهذا البحث الذي استوفيته هنا (عَنْ عَقْدِ فَضْلِ لَهْمَا فِي اللَّامِ) أي ذكر باب خاص بهما في حرف اللام الآتي ذكره.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «عند» أمكن من «لَدَى» من وجهين:

[أحدهما]: أنها تكون ظرفاً للأعيان والمعاني، تقول: زيد عندي، وهذا القول عندي صواب، وعند فلان علم به، ويمتنع ذلك في «لَدَى»، ذكره ابن الشجري^(١) في «أماليه»، ومبَرِّمَان^(٢) في «حواشيه». [والثاني]: أنك تقول: عندي مال، وإن كان غائباً، ولا تقول: لَدَى مال، إلا إذا كان حاضراً، قاله الحريري، وأبو هلال العسكري^(٣)، وابن الشجري، وزعم المَعَرِّي أنه لا فرق بين لَدَى و«عند»، قال ابن هشام: وقول غيره: أولى.

وقد أغنى هذا البحث عن عقد فصل لـ«لَدُن»، و«لَدَى» في باب اللام. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(١) هو أبو بكر محمد بن علي العسكري، أخذ العربية عن المبرد، والزجاج، وأخذ عنه الفارسي، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، وشواهد، مات سنة (٣٤٥هـ). و«أماليه» كتاب له كبير في الأدب واللغة.

(٢) «مَبَرِّمَان» بفتح الميمين، والراء، وسكون الموحدة، لقب، قاله في «القاموس». وهو أبو بكر محمد بن علي المعروف بمبرمان العسكري، أخذ العربية عن المبرد، والزجاج، وأخذ عنه الفارسي والسيرافي، شرح كتاب سيبويه وشواهد، توفي سنة (٣٤٥هـ).

(٣) هو الحسن بن عبد الله، وهو ابن أخت أبي أحمد العسكري وتلميذه، كان عالماً بارعاً في الأدب وعلوم اللغة، له «كتاب الصناعتين»، و«جمهرة الأمثال»، و«التلخيص»، وغيرها، مات سنة (٣٩٥هـ).

(حَرْفُ الْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ)

قال ابن منظور رحمه الله: الغين من الحروف الحلقية، ومخرجها من الحلق، وهي أيضاً من الحروف المجهورة، والغين والحاء في حيز واحد. انتهى^(١).

٣٤٥. «غَيْرٌ» مُضَافٌ وَأَجْزُ أَنْ يُقْطَعَ إِنَّ فَهْمَ الْمَعْنَى وَ«لَيْسَ» تَابِعَا
٣٤٦. وَقَوْلُهُمْ لَا غَيْرُ لَحْنٌ وَالصُّوَابُ فِي لَيْسَ غَيْرٌ قَدْ حَكِيَ فِي ذَا الْكِتَابِ
٣٤٧. بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ بِلَا تَنْوِينٍ وَالْفَتْحُ إِغْرَابٌ عَلَى الْيَقِينِ
٣٤٨. وَلَيْسَ غَيْرًا جَا مُنَوَّنًا نُصِبَ كَالرَّفْعِ فَالْإِغْرَابُ فِيهِ مُنْتَصِبٌ
(«غَيْرٌ» مُضَافٌ) مبتدأ وخبره، أي اسم ملازم للإضافة (وَأَجْزُ) فعل أمر من الإجازة (أَنْ يُقْطَعَ) بالبناء للمفعول، والألف إطلاقية، أي أجز قطعه عن الإضافة (إِنَّ فَهْمَ الْمَعْنَى) فعل، ونائب فاعله، أي إن كان المعنى مفهوماً عند قطعه (و«لَيْسَ» تَابِعًا) أي إن أتى بعد كلمة «ليس» (وَقَوْلُهُمْ) أي قول العلماء (لَا غَيْرُ لَحْنٌ) أي غلط؛ لأنه لم يُنْقَلْ قطع «غير» عن الإضافة (وَالصُّوَابُ فِي لَيْسَ غَيْرٌ) مبتدأ وخبر، أي الصواب في الاستعمال كائن في «ليس غير»، لا في «لا غير».

تنبيه:

هكذا ادعى ابن هشام في كتبه أن «لا غير» لحن، بل قد بالغ في الإنكار على مرتكبه في «شرح الشذور»، ولكنه ليس بشيء، فقد أثبت المحققون نقله عن العرب، فقد كان أبو العباس يقول: لا غير بالبناء على الضم، كقبل وبعد، وكذا قال الزمخشري، وابن الحاجب، وابن مالك، وأنشد عليه في «باب القسم» من «شرح التسهيل» قول الشاعر [من الطويل]:

جَوَابًا بِهِ تَنْجُو أَعْتَمِدُ فَوَزَّيْنَا لَعَنَ عَمَلٍ أَسْلَفَتْ لَا غَيْرُ تُسْأَلُ

وتبعهم صاحب «القاموس»، والرضي، وغيرهم من المحققين.

(١) «لسان العرب» ٤١٧/٨.

ومن أغرب ما اتفق لابن هشام أنه مع شدة إنكاره، فقد استعمله في كتبه كثيرًا، بل يوجد في نفس «المغني» التعبير به، ففي باب «ما يعرف به الفاعل من المفعول» قال: ما نصّه: «وتقول زيد في رزق عمرو عشرون دينارًا برفع العشرين لا غير»^(١) انتهى، إن هذا لهو العجب العجائب. والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل.

وقوله: (قَدْ حَكِي فِي ذَا الْكِتَابِ) يعني «مغني اللبيب»، أصل نظمه، والظاهر أنه تعريض من الناظم بأنه انفرد بهذا الإنكار، ولم يُوافق عليه، فقد ردّه المحققون، كما أسلفناه آنفًا. والله تعالى أعلم.

(بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ بِلَا تَنْوِينٍ) أي لا غير ورد بضم رائه، وفتح، غير منون (وَالْفَتْحُ إِعْرَابٌ عَلَى الْيَقِينِ) أي قوله: قبضت عشرة ليس غير بفتح الراء فتحة إعراب، لا بناء، ووجهه أنه على إضمار اسم «ليس»، وحذف ما أضيفت إليه «غير» لفظًا، ونية ثبوته (وَلَيْسَ غَيْرًا جَا مُنَوَّنًا نُصِبَ) أي منصوبًا (كَالرَّفْعِ) أي كما جاء بالرفع منونًا أيضًا (فَالْإِعْرَابُ فِيهِ) أي في «غير» (مُنْتَصِبٌ) اسم فاعل من انتصب الشيء: إذا ارتفع، والمراد أن الإعراب في الحالتين ثابت مستقيم؛ إذ التنوين إما للتمكين، فلا يلحق إلا المعربات، أو للعوض، فالمضاف إليه مذكور حكمًا.

وحاصل معنى هذه الأبيات بإيضاح أن «غير» اسم ملازم للإضافة في المعنى، ويجوز أن يُقَطَّع عنها لفظًا، إن فهم المعنى، وتقدمت عليها كلمة «ليس»، وقولهم: «لا غير» لحن، هكذا قال ابن هشام، وقد عرفت أن الصواب أنه ليس بلحن.

ويقال: «قبضت عشرة ليس غيرها» برفع «غير» على حذف الخبر، أي مقبوضًا، وبنصبها على إضمار الاسم، أي ليس المقبوض غيرها.

و«ليس غير» بالفتح، من غير تنوين، على إضمار الاسم أيضًا، وحذف المضاف إليه لفظًا، ونية ثبوته، كقراءة بعضهم: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الرُّوم: الآية ٤] بالكسر، من غير تنوين، أي من قبل الغلب، ومن بعده.

(١) راجع ٢/ ٤٥٤ بنسخة تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.

و«ليس غير» بالضم من غير تنوين، فقال المبرد والمتأخرون: إنها ضمة بناء، لا إعراب، وإن «غير» شُبِّهَتْ بالغَايَاتِ، كقَبْلُ وبعْدُ، فعلى هذا يَحْتَمِلُ أن يكون اسم «ليس»، وأن يكون خبرها، وقال الأخفش^(١): ضمة إعراب لا بناء؛ لأنه ليس باسم زمان، كقَبْلُ وبعْدُ، ولا مكان كفَوْقُ وتَحْتُ، وإنما هو بمنزلة كُلِّ وبعض، وعلى هذا فهو الاسم، والخبر محذوف.

وقال ابن خَرُوف: يحتمل الوجهين.

و«ليس غيرًا» بالفتح والتنوين، و«ليس غير» بالضم والتنوين، وعليهما فالحركة إعرابية؛ لأن التنوين إما للتمكين، فلا يَلْحَقُ إلا المعربات، وإما للتعويض، فكأن المضاف إليه مذكور. والله تعالى أعلم.

هذا كله فيما إذا لم تُضَفْ لفظًا، وأما إذا أُضيفت لفظًا، فقد ذكره بقوله:

٣٤٩- (و«غَيْرٌ» إِنْ أُضِيفَ لَفْظًا قِسْمًا قِسْمَيْنِ وَصَفَ مَا يَنْكُرُ أَبْهَمًا

٣٥٠- وَ«صَلِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا» قُرِي أَوْ الْمَعْرُوفِ يُدَانِي مَا عَرِي

٣٥١- وَالثَّانِ أَنْ تَكُونَ فِي أَسْثَاءٍ مَا تَلَا لَهَا مُعْرَبَةً بِمَا انْتَمَى

٣٥٢- لِاسْمٍ بَدَا تَالِي «إِلَّا» يَا فَتَى)

(و«غَيْرٌ») مبتدأ خبره «قِسْمًا» (إِنْ أُضِيفَ لَفْظًا قِسْمًا) بالبناء للمفعول، والألف إطلاقية (قِسْمَيْنِ: وَصَفَ مَا يَنْكُرُ أَبْهَمًا) بنصب «وصف» بدلا من «قسمين»، ويجوز قطعه إلى الرفع والنصب، كما مرّ في نظائره. و«أبهما» بالبناء للمفعول، وألف الإطلاق، أي وصف الاسم الذي أبهم بسبب كونه نكرة.

والمعنى أن أحد القسمين أن يكون صفة للنكرة، كما أشار إلى تمثيله بقوله: (و«صَلِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا» [فاطر: الآية ٣٧] قُرِي) أي قرىء في السبعة قوله تعالى: ﴿نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [فاطر: ٣٧]، ف«غير» صفة لـ«صالحًا»، وهو نكرة (أَوْ الْمَعْرُوفِ) بالجر عطفاً

(١) هو علي بن أحمد الأندلسي برع في العربية، وصنف فيها كتبًا، منها شرح كتاب سيويه، وشرح الأصول لابن السراج، مات سنة (٥٢٨هـ).

على «نكرة»، وقوله: (يُذَانِي مَا عَرِي) بكسر الراء، أي يقارب ذلك المعرف ما خلا عن أداة التعريف، وهو المعرف الجنسي^(١)، نحو قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الْفَاتِحَةُ: الآية ٧].

(وَالْقَانِ) من قسمي «غير» المضافة لفظاً (أَنْ تَكُونَ فِي اسْتِثْنَاءٍ مَا) موصولة، أي في استثناء الاسم الذي (تَلَا لَهَا) اللام زائدة؛ لأن «تلا» يتعدى بنفسه، أي تبعها، وأتى بعدها، حال كونها (مُعْرَبَةً بِمَا) موصولة أيضاً، أي بالإعراب الذي (انْتَمَى) أي انتسب (لِاسْمٍ) متعلق بما قبله (بِذَا) أي ظهر، وأتى، حال كونه (تَالِي) أي تابع («إِلَّا») الاستثنائية، وقوله: (يَا فَتَى) كمل به البيت. والمعنى: أنه إذا كانت «غير» للاستثناء، تعرب بإعراب الاسم الواقع بعد «إلا»، فإذا كان الكلام تاماً موجباً، وجب نصبها، نحو قام القوم غير زيد، وإذا كان تاماً غير موجب جاز النصب، والإتباع، وهو المختار، نحو ما قام أحدٌ غير زيد، وغير زيد، وإذا كان منفيًا غير تام بأن كان مفرغاً كان على حسب العوامل.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «غير» تستعمل مضافة لفظاً، ولا تتعرف بالإضافة؛ لشدة إبهامها، وإذا أضيفت لفظاً تُستعمل على وجهين:

[أحدهما]: وهو الأصل أن تكون صفة للنكرة، نحو قوله تعالى: ﴿نَعْمَلْ صَنِيعًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [فَاطِر: الآية ٣٧] الآية، أو صفة لمعرفة قريبة من النكرة، نحو قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الْفَاتِحَةُ: الآية ٧] الآية؛ لأن المعروف الجنسي قريب من النكرة، ولأن «غيراً» إذا وقعت بين ضدين ضَعُفَ إبهامها، حتى زعم ابن السراج أنها حينئذ تتعريف، وتزده الآية الأولى.

[والثاني]: أن تكون استثناءً، فتعرب بإعراب الاسم التالي «إلا» في ذلك الكلام، فتقول: جاء القوم غير زيد بالنصب، وما جاءني أحدٌ غير زيد بالنصب والرفع، وقال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ [النِّسَاء: الآية ٩٥] الآية، يُقرأ برفع «غير»، إما على أنه صفة

(١) أي الذي يصلح لأن يراد به الجنس، سواء كان مُعَرَّفًا بـ«أل»، أو بالإضافة، أو الصلة.

لـ«القاعدون»؛ لأنهم جنس، وإما على أنه استثناء، وأُبدِلَ على حد قوله تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النِّسَاء: الآية ٦٦] الآية، ويؤيده قراءة النصب، وأن حُشِنَ الوصف في قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الْفَاتِحَةُ: الآية ٧]، إنما كان لاجتماع أمرين: الجنسية، والوقوع بين الضدين، والثاني مفقود هنا، ولهذا لم يُقرأ بالخفض، صفةً لـ«المؤمنين»، إلا خارج السبع؛ لأنه لا وجه لها إلا الوصف، وقرأ: ﴿مَا لَكُمْ مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: الآية ٥٩] بالجر، صفةً على اللفظ، وبالرفع على الموضع، وبالنصب على الاستثناء، وهي شاذة، وتَحْتَمِلُ قراءة الرفع الاستثناء، على أنه إبدال على المحل، مثل «لا إله إلا الله».

ولما اختلف في انتصاب «غير» في الاستثناء، ذكره بقوله:

..... والخلف في انتصابها قد ثبتا

(وَالْخَلْفُ) أي اختلاف النحاة، وهو مبتدأ (فِي انْتِصَابِهَا) أي انتصاب «غير» الواقعة في الاستثناء، وقوله: (قَدْ ثَبَّتَا) بألف الإطلاق، خبر المبتدأ.

وحاصل المعنى: أنه اختلف في انتصاب «غير» في الاستثناء، فقال المغاربة: عن تمام الكلام، كانتصاب الاسم بعد «إلا» عندهم، واختاره ابن عصفور، وعلى الحالية عند الفارسي، واختاره ابن مالك، وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعة، واختاره ابن الباذش^(١).

تنبيهات:

(الأول): أنه يجوز بناء «غير» على الفتح، إذا أضيفت إلى مبني، كقوله [من البسيط]:

لَمْ يَمْنَعْ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرٌ أَنْ نَطَقْتُ حَمَامَةً فِي عُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالٍ

وقوله [من الرمل]:

لُذْ بِقَيْسٍ حِينَ يَأْبَى غَيْرُهُ ثُلْفِيهِ بَحْرًا مُفِيضًا خَيْرُهُ

(١) هو علي بن أحمد عالم أندلسي، برع في العربية، وصنف فيها كتباً، منها شرح كتاب سيبويه، وشرح الأصول لابن السراج، توفي سنة (٥٢٨هـ). قال في «القاموس»: باذش، كصاحب، والذال معجمة، أبو عبد الله بن الباذش، من نحاة المغرب. انتهى.

وذلك في البيت الأول أقوى؛ لأنه انضم فيه إلى الإيهام، والإضافة لمبني، تَصْمُنُ «غير» معنى «إلا». والله تعالى أعلم.

(الثاني): من مشكل التراكيب التي وَقَعَتْ فيها كلمة «غير» قول الحكمي^(١) [من المديد]:
غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ يَنْقُضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزْنَ
وفيه ثلاثة أوجه:

[أحدها]: أن «غير» مبتدأ لا خبر له، بل لما أُضِيفَ إليه مرفوع يُغْنِي عن الخبر، وذلك لأنه في معنى النفي، والوصف بعده مخفوض لفظاً، وهو في قوة المرفوع بالابتداء، فكأنه قيل: ما مأسوفٌ على زمن ينقضي مصاحباً للهَمِّ والحَزْنَ، فهو نظير: ما مضروبُ الزيدان، والنائب عن الفاعل الظرف، قاله ابن الشجري، وتبعه ابن مالك.

[والثاني]: أن «غير» خبر مقدم، والأصل: زمنٌ ينقضي بالهم والحزن غيرُ مأسوفٍ عليه، ثم قُدِّمَتْ «غير» وما بعدها، ثم حُذِفَ «زمن» دون صفته، فعاد الضمير المجرور بـ«على» على غير مذكور، فَأَتَتْ بالاسم الظاهر مكانه، قاله ابن جني، وتبعه ابن الحاجب.

[فإن قيل]: فيه حذف الموصوف، مع أن الصفة غير مفردة، وهو في مثل هذا ممتنع.

[قلنا]: إنما يمتنع في النثر، وهذا شعر، فيجوز فيه، كقوله [من الوافر]:

أَنَا أَبْنُ جَلَا وَطَلَاغُ الثَّنَايَا مَتَى أَضْعُ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي
أي أنا ابن رجلٍ جلا الأمور، وقوله [من مشطور الرجز]:

مَالِكَ عِنْدِي غَيْرُ سَوْطٍ وَحَجَرٍ
وَعَيْرُ كِبْدَاءٍ شَدِيدَةِ الْوَتَرِ
تَزِمِي بِكَفِّي كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ

أي بكفِّي رجلٍ كان.

[والثالث]: أنه خبر لمحذوف، و«مأسوف» مصدر جاء على مفعول، كالمعسور والمعسور،

(١) بفتحين، هو المسمى بأبي نواس.

والمراد به اسم الفاعل، والمعنى أنا غير آسف على زمن، هذه صفته، قاله ابن الخشاب^(١)، وهو ظاهر التعسف^(٢).

(التبیه الثالث): من الأبيات المشككة معانيها قولُ حسان^(٣) [من الطويل]:

أَنَا فَلََمْ نَعْدِلْ سِوَاهُ بِغَيْرِهِ نَبِيٌّ بَدَا فِي ظُلْمَةِ اللَّيْلِ هَادِيَا
فيقال: سواه هو غيره، فكأنه قال: لم نعدل غيره بغيره.

[والجواب]: أن الهاء في بغيره للسوى، فكأنه قال: لم نعدل سواه بغير السوى، وغير سواه هو نفسه^(٤)، فالمعنى: لم نعدل سواه به. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(١) هو أبو محمد عبد الله بن أحمد البغدادي، كان عالماً في الأدب، والتفسير، والحديث، والفرائض، توفي سنة (٥٦٧ هـ) ببغداد.

(٢) قال الأمير في «حاشيته» ١٣٨/١: الحق - كما قال الشارح - أن لا تعسف فيه. انتهى.

(حَرْفُ الْفَاءِ)

قال ابن منظور رحمه الله: هي من الحروف المهموسة، ومن الحروف الشَّفَوِيَّة. انتهى^(١).
 ٣٥٣. (وَالْفَاءُ إِنْ أُفْرِدَ حَرْفٌ مُهْمَلٌ وَخَالَفَ الْكُوفِيَّ حَيْثُ يُعْمَلُ
 ٣٥٤. نَضْبًا لِفَا الْأَجْوِبَةِ الثَّمَانِيَةِ وَالنَّاصِبُ الْأَصَحُّ «أَنْ» لَا بَادِيَةَ
 ٣٥٥. وَفِي فَمِثْلِكَ رَوَى الْمُبَرِّدُ جَرًّا بِهَا وَبِرُبِّ الْمُعْتَمَدِ
 (وَالْفَاءُ إِنْ أُفْرِدَ) احترز به عما إذا كانت جزءاً من كلمة، كـ«في»، فإنها من حروف المباني، فلا يكون لها ما لحروف المعاني من الأحكام، وإنما ذكره؛ لما سبق في نظائره، وهو مبتدأ خبره (حَرْفٌ مُهْمَلٌ) أي لا عمل له، فلا ينافي أنه يُستعمل للمعاني الآتية (وَخَالَفَ الْكُوفِيَّ) أفرده باعتبار الفريق (حَيْثُ يُعْمَلُ) بالبناء للفاعل، من الإعمال، أي حيث قال بعملها (نَضْبًا لِفَا) بالقصر للضرورة (الْأَجْوِبَةِ الثَّمَانِيَةِ) أي للمضارع التالي لفاء الأجوبة الثمانية، نحو «ما تأتينا، فتحدّثنا»، ولو قال: «التسعة»، لكان أولى؛ لأنها عند الكوفيين تسعة؛ حيث يزيدون الترجي، والأجوبة هي المجموعة في قول بعضهم [من البسيط]:

مُرٌّ وَأَنَّهُ وَأَذْعُ وَسَلٌّ وَأَعْرِضٌ لِحَضْبِهِمْ تَمَنُّنٌ وَأَوْجٌ كَذَاكَ التَّفْنِي قَدْ كَمَلَا
 (وَالنَّاصِبُ الْأَصَحُّ أَنْ) مبتدأ وخبره، واعترض بـ«الأصح» بينهما، يعني أن الأصح هي «أَنْ» المصدرية، مضمرة (لَا بَادِيَةَ) أي لا ظاهرة.
 (وَفِي) قول امرئ القيس [من الطويل]:

(فَمِثْلِكَ) حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَمُزْضِعٌ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُخَوِّلٍ
 (رَوَى الْمُبَرِّدُ جَرًّا بِهَا) أي بالفاء، وقوله: (وَبِرُبِّ الْمُعْتَمَدِ) بتخفيف الموحدة، لغة في «رَبِّ» بتشديدها، كما سبق، أشار به إلى أن الأصح أن الجرّ بـ«رَبِّ» محذوفة، كما سبق أيضاً.
 وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الفاء المفردة حرفٌ مهمَلٌ، خلافاً لبعض الكوفيين في

(١) «لسان العرب» ٣/٩.

قولهم: إنها ناصبة بنفسها في نحو قولك: «ما تأتينا فتحدّثنا»، وللمبرد في قوله: إنها خافضة في نحو: «فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ» البيت، في رواية من جرّ مثلاً والمعطوف^(١) والصحيح أن النصب بـ«أَنْ» مضمرة كما سيأتي، وأن الجرّ بـ«رُبِّ» مضمرة كما مرّ. والله تعالى أعلم.
 ثم ذكر أقسامها، فقال:

٣٥٦. (أَقْسَامُهَا ثَلَاثَةٌ فَعَاطِفَةٌ مُفَادُهَا ثَلَاثَةٌ لَدَى الصِّفَةِ
 ٣٥٧. أَوَّلُهَا التَّرْتِيبُ وَهُوَ قَدْ قَسِمَ لِمَعْنَوِيٍّ أَوْ لِدِكْرِيٍّ عِلْمٌ
 (أَقْسَامُهَا ثَلَاثَةٌ) مبتدأ وخبره، أي أقسام الفاء المفردة (فَعَاطِفَةٌ) أي فأحد الأقسام، أن تكون عاطفة (مُفَادُهَا) بضم الميم، اسم مفعول لـ«أفاد»، أي ما تفيده (ثَلَاثَةٌ لَدَى الصِّفَةِ) أي عند الوصف بها (أَوَّلُهَا التَّرْتِيبُ) أي أول تلك الفوائد الترتيب بين المعطوف والمعطوف عليه (وَهُوَ) أي الترتيب (قَدْ قَسِمَ) بالبناء للمفعول (لِمَعْنَوِيٍّ) وهو المسمّى بالرُّثْبِيِّ، وهو أن يكون ما بعدها حاصلاً بعد ما قبلها في الواقع، نحو قام زيد، فعمرو، فقيام عمرو في نفس الأمر واقع بعد قيام زيد (أَوْ لِدِكْرِيٍّ) وهو أن يكون ما بعدها حاصلاً بعد ما قبلها في اللفظ فقط، وأما في الواقع فتارة يكون حاصلاً معه في آن واحد، أو قبله، وقوله: (عِلْمٌ) بالبناء للمفعول، صفة لـ«دِكْرِيٍّ» أي معلوم بذكره سابقاً.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن الفاء العاطفة تفيد ثلاثة أمور:

[أحدها]: الترتيب، وهو نوعان: معنوي، كما في قام زيد فعمرو، ودِكْرِيٍّ، وهو عطف مُفَصَّلٍ على مُجْمَلٍ، نحو قوله تعالى: ﴿فَازْلَهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ [البقرة: ٣٦] الآية، ونحو قوله: ﴿فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرَنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: الآية ١٥٣] الآية، ونحو قوله: ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي﴾ [هود: الآية ٤٥] الآية، ونحو: «توضاً، فغسل وجهه، ويديه، ومسح رأسه، ورجليه».

وقال الفراء: إنها لا تفيد الترتيب مطلقاً، وهذا مع قوله: إن الواو تفيد الترتيب غريب، واحتج

(١) احترز به عن رواية من يرفعها بالابتداء؛ إذ الأمر فيها ظاهر. «دسوقي» ١/١٧٢.

بقوله تعالى: ﴿أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأُسْنًا بَيْتًا أَوْ هُمْ قَالُوا﴾ [الأعراف: ٤].

وأجيب بأن المعنى: أردنا إهلاكها، أو بأنها للترتيب الذكري.

وقال الجرمي: لا تُفيد الفاء الترتيب في البقاع، ولا في الأمطار، بدليل قوله [من الطويل]:

قِفَا نَبْلِكُ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ بِسِقْطِ اللَّوَى يَبِينُ الدَّخُولِ فَحَوْمِلِ
وقولهم: «مُطِرْنَا مَكَانَ كَذَا، فَمَكَانَ كَذَا»، وإن كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد. والله

تعالى أعلم.

ثم ذكر الأمر الثاني، مما تفيدُه الفاء العاطفة، فقال:

٣٥٨. (وَالثَّانِ تَعْقِيبُ فَذَاكَ قَدْ أَتَى بِقَدْرِ مَا الدَّوَامُ فِيهِ ثَبَتًا)

(وَالثَّانِ) أي: الأمر الثاني مما تفيدُه الفاء العاطفة (تَعْقِيبُ) هو وقوع ما بعدها إثر ما قبلها بلا

مُهْلَةٍ، ثم إن هذا التعقيب في كل شيء بحسبه، كما أشار إليه بقوله: (فَذَاكَ) الفاء فصحيحة، أي

التعقيب (قَدْ أَتَى) أي حصل ووجد (بِقَدْرِ مَا الدَّوَامُ فِيهِ ثَبَتًا) بألف الإطلاق، أي بحسب ثبوت

دوام معطوفها، ف«ما» مصدرية.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن الأمر الثاني من فوائد الفاء العاطفة: التعقيب، وهو في كل

شيء بحسبه، ألا ترى أنه يقال: «تزوج فلان، فولد له» إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل، وإن

كانت متطاولة، و«دخلت البصرة، فبغداد»، إذا لم تُقم في البصرة، ولا بين البلدين، وقال الله

تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: الآية ٦٣]

الآية، وقيل: الفاء في هذه الآية للسببية، وفاء السببية لا تستلزم التعقيب، بدليل صحة قولك: «إن

يُسليم فهو يدخل الجنة»، ومعلوم ما بينهما من المهلة، وقيل: تقع الفاء تارة بمعنى «ثم»، ومنه الآية،

وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظًا

فَكَسَوْنَا الْعِظَ لَحْمًا﴾ [المؤمنون: الآية ١٤] الآية، فالفاءات في ﴿فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً﴾

[المؤمنون: الآية ١٤]، وفي ﴿فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ﴾ [المؤمنون: الآية ١٤]، وفي ﴿فَكَسَوْنَا﴾ [المؤمنون:

الآية ١٤] بمعنى «ثم» لتراخي معطوفاتها، وتارة بمعنى الواو، كقوله:

* بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمِلِ *

وزعم الأصمعي أن الصواب روايته بالواو؛ لأنه لا يجوز: جلست بين زيد فعمرو.

وأجيب بأن التقدير بين مواضع الدخول، فمواضع حومل، كما يجوز: جلست بين العلماء،
فالزهاد.

وقال بعض البغداديين: الأصل «ما بين»، فحذف «ما» دون «بين» كما عكس ذلك من قال
[من البسيط]:

* يَا أَحْسَنَ النَّاسِ مَا قَرْنَا إِلَى قَدَمٍ (١) *

أصله ما بين قرن، فَحَذَفَ «بين»، وأقام «قرنا» مقامها، ومثله قوله تعالى: ﴿مَا بَعْضُهُمَا فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: الآية ٢٦]، قال: والفاء نائبة عن «إلى».

قال ابن هشام: ويحتاج على هذا القول إلى أن يقال: وصحت إضافة «بين» إلى «الدخول»

لاشتماله على مواضع، أو لأن التقدير بين مواضع الدخول، وكون الفاء للغاية بمنزلة «إلى» غريب،

وقد يُستأنس له عندي بمجيء عكسه في نحو قوله [من الطويل]:

وَأَنْتِ الَّتِي حَبَبْتِ شَعْبًا إِلَى بَدَا إِلَيَّ وَأَوْطَانِي بِلَادَ سِوَاهُمَا

إذ المعنى شَعْبًا، فَبَدَا، وهما موضعان، ويدل على إرادة الترتيب قوله بعده:

حَلَلْتُ بِهَذَا حَلَّةً ثُمَّ حَلَّةً بِهَذَا فَطَابَ الْوَادِيَانِ كِلَاهُمَا

قال ابن هشام: وهذا معنى غريب؛ لأنني لم أر من ذكره انتهى. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الأمر الثالث، مما تفيدُه الفاء العاطفة، فقال:

٣٥٩. (وَتَالِثُ الْمَقَادِ مِنْهَا السَّبَبُ فِي الْوُصْفِ وَالْجُمْلَةِ ذَاكَ يَغْلِبُ)

(وَتَالِثُ الْمَقَادِ مِنْهَا) تقدّم أنه اسم مفعول ل«أفاد»، أي ثالث ما يستفاد من الفاء العاطفة

(السَّبَبُ) أي إفادتها السببية، حال كونها واقعة (فِي الْوُصْفِ) نحو: قوله تعالى: ﴿فَالِثُونَ مِنْهَا

الْبَطُونُ﴾ [الواقعة: ٥٣]، (وَالْجُمْلَةِ) أي أو واقعة في الجملة، نحو قوله تعالى: ﴿فَوَكَّرُوا مُوسَى فَقَضَى

(١) صدر بيت عجزه: وَلَا جِبَالَ مُحِبٍّ وَاصِلٍ تَصِلُ.

عَلَيْهِ [القَصَص: الآية ١٥] الآية، وقوله: (ذَاكَ يَغْلِبُ) إشارة إلى كل من الوصف والجملة، يعني أن معنى السببية غالب في الفاء العاطفة للجملة، أو الصفة.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن الأمر الثالث من الأمور الثلاثة التي تفيدها الفاء العاطفة السببية، وذلك غالب في العاطفة جملة أو صفة:

فالأول نحو قوله **عَلَيْكَ**: ﴿فَوَكَّرُمُ مَوْسَى فَقَضَى عَلَيْهِ﴾ [القَصَص: الآية ١٥] الآية، ونحو قوله **عَلَيْكَ**: ﴿فَنَلَقَى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: الآية ٣٧].

والثاني نحو قوله تعالى: ﴿لَا كُفُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زَقُّومٍ * فَالْتَوَى مِنْهَا الْبَطُونُ * فَشَرَّبُونَهُ عَلَيْهِ مِنْ الْحَمِيمِ﴾ [الواقعة: ٥٢-٥٤]، وقد تجيء في ذلك لمجرد الترتيب، نحو قوله: ﴿فَرَاغَ إِلَى أَهْلِهِ فَجَاءَ يَعْبِلُ سَمِينَ * فَفَرَّقَهُ إِلَيْهِمْ﴾ الآية [الذاريات: ٢٦-٢٧]، ونحو قوله: ﴿لَقَدْ كُنْتَ فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ﴾ [ق: الآية ٢٢] الآية، ونحو: ﴿فَأَقْبَلَتْ أَمْرَاتُهُ فِي صَرْقٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا﴾ [الذاريات: الآية ٢٩] الآية، ونحو: ﴿فَالزَّجْرَتِ زَجْرًا * فَالْتَلَيْتِ ذِكْرًا﴾ الآية [الصفوات: ٢-٣].

وقال الزمخشري: للفاء مع الصفات ثلاثة أحوال:

[أحدها]: أن تدل على ترتيب معانيها في الوجود، كقوله [من السريع]:

يَالْهَفَ زَيَابَةُ لِلْحَارِثِ فَالضُّ — صَاحِبِ فَالْغَامِ فَالْأَيْبِ^(١)
أي الذي صَبَحَ، فَغَنِمَ، فَاب.

[والثاني]: أن تدل على ترتيبها في التفاوت من بعض الوجوه، نحو قولك: خذ الأكمل، فالأفضل، واعمل الأحسن، فالأجمل.

[والثالث]: أن تدل على ترتيب موصوفاتها في ذلك، نحو: «رحم الله المخلقين، فالمقصرين». انتهى.

والبيت لابن زَيَابَةَ يقول: يالْهَفَ أُمِّي عَلَى الْحَارِثِ، إِذْ صَبَحَ قَوْمِي بِالْغَارَةِ، فَغَنِمَ، فَاب سَلِيمًا،

(١) «الْهَفَ»: كلمة تحسّر، و«زَيَابَةُ»: اسم أمه، والحارث هو ابن همام الشيباني، وصبح بتخفيف الموحدة أي أغار صباحًا، والأيب: الراجع.

ألا أكون لقيته فقتلته، وذلك لأنه يريد: يا لهف نفسي. والله تعالى أعلم.

ولما أنهى الكلام على القسم الأول من أقسام الفاء الثلاثة، وهي العاطفة، شرع يبين القسم الثاني، فقال:

٣٦٠. (وَالثَّانِ مِنْ أَقْسَامِهَا أَنْ تَرْبِطًا جَوَابَ شَرْطٍ هَاكَ فِيهِ ضَابِطًا

٣٦١. كُلُّ جَوَابٍ لَا يُبَاشِرُ الْأَدَاتِ تَلْزَمُ فِيهِ الْفَاءُ فِي نَشْرِ الثَّقَاتِ

(وَالثَّانِ مِنْ أَقْسَامِهَا) أي أقسام الفاء المفردة (أَنْ تَرْبِطًا) بالبناء للفاعل، وألف الإطلاق، (جَوَابَ شَرْطٍ) بالنصب مفعولاً لما قبله، يعني أن القسم الثاني أن تكون رابطة لجواب الشرط (هَآكَ فِيهِ) أي خذ في هذا القسم (ضَابِطًا) أي ما يضبط لك مسأله، حتى تعرفها معرفة جيّدة، لا لبس فيها (كُلُّ جَوَابٍ) مبتدأ خبره جملة «تَلْزَمُ الْفَاءُ» (لَا يُبَاشِرُ الْأَدَاتِ) أي لا يصلح لأن يكون فعل شرط (تَلْزَمُ فِيهِ الْفَاءُ) أي يجب الإتيان في ذلك الجواب بالفاء؛ لتربط بينه وبين فعل الشرط، وقوله: (فِي نَشْرِ الثَّقَاتِ) كمل به البيت، أي ذلك ثابت فيما قاله الثقات الذين يوثق بنقلهم عن العرب.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن الثاني من أوجه الفاء المفردة أن تكون رابطة لجواب الشرط، وذلك حيث لا يصلح لأن يكون شرطًا، كما سيأتي تفصيله.

ثم مواضع هذا الضابط، فقال:

٣٦٢. (مُنْخَصِرٌ فِي السُّتِّ مِنْ مَسَائِلِ اسْمِيَّةُ الْجُمْلِ أَمْرُهَا جَلِي

٣٦٣. وَذَاتُ فِعْلِ جَامِدٍ قُلْ ثَانِيَةً وَالطَّلَبِيَّةُ لِيْلِكَ تَالِيَةً

٣٦٤. وَالْمَاضِيَّةُ بِ«قَدْ» هِيَ رَابِعَةٌ وَالْآتِ ذُو التَّنْفِيسِ كَانَ تَابِعَةً

٣٦٥. وَذَاتُ الْإِفْتِتَاحِ بِالْمُصَدِّرِ سَادِسَةٌ كَرُبَّ لَوْ لَمْ تَظْهَرْ

(مُنْخَصِرٌ) خبر لمخدوف، أي هو منحصر (فِي السُّتِّ مِنْ مَسَائِلِ) اسْمِيَّةُ الْجُمْلِ أَمْرُهَا جَلِي أي واضح، ف«اسمية» مبتدأ أول، و«أمرها» مبتدأ ثانٍ، وجملة «جلي» خبره، والجملة خبر الأول، وإضافة «اسمية» إلى «الجملة» من إضافة الصفة للموصوف، أي الجملة الاسمية، يعني أن إحدى

تلك المسائل الست أن يكون الجواب جملة اسمية، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِيَمِينِهِ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: الآية ١٧].

(وَذَاتُ فِعْلِ جَامِدٍ قُلْ ثَانِيَةً) أي ثانية المسائل أن تكون فعلية فعلها جامد، نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ تَبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١]، (وَالطَّلَبِيَّةُ لِتِلْكَ تَالِيَةً) أي تابعة للمسألة الثانية فهي ثلاثة المسائل، وهي أن يكون فعلها إنشائيًا نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آية آل عمران: ٣١]، (وَالْمَاضِيَّةُ بِ«قَدْ» هِيَ رَابِعَةٌ) أي الجملة التي فعلها ماضٍ، مقرون بـ«قد» رابعة المسائل، نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لِّهِ مِنْ قَبْلُ﴾ [يوسف: الآية ٧٧] (وَالْآتِيَّةُ) أي المضارع، سَمَاءُ آتِيًا لَأَنَّ مَعْنَاهُ مُسْتَقْبَلٌ، وَأَصْلُهُ «الْآتِي» حُذِفَتْ يَأْوُهُ لِلوزن (ذُو التَّنْفِيسِ) أي المقترن بأداة التنفيس، وهي السين، و«سوف» (كَانَ تَابِعَةً) أي تابع ما قبله، وهو المسألة الرابعة، يعني أن خامس المسائل أن تكون الجملة مضارعية، اقترنت بحرف التنفيس، نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة: الآية ٥٤] (وَذَاتُ الْاِفْتِتَاحِ بِالْمُصَدِّرِ) بفتح الدال، أي الجملة المقترنة بالحرف الذي له الصدر (سَادِسَةٌ) أي سادسة المسائل، يعني أن المسألة السادسة أن تقترن الجملة بحرف له الصدر (كَرْبٌ) فقد تقدّم أن لها الصدر، وقوله: (لَوْ لَمْ تَظْهَرْ) أي ولو كانت «رب» مضمرة غير ظاهرة، نحو: «إِنْ أَهْلِكَ فَذِي لَهَبٍ...» البيت.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الضابط الذي تقدّم منحصر في ست مسائل:

[إحداها]: أن يكون الجواب جملة اسمية، نحو قوله ﷺ: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِيَمِينِهِ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: الآية ١٧]، ونحو: ﴿إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [المائدة: الآية ١١٨].

[الثانية]: أن تكون فعلية كالاسمية، وهي التي فعلها جامد، نحو قوله ﷺ: ﴿إِنْ تَرَوْا أَنَا أَقَلُّ مِنْكُمْ مَالًا وَوَلَدًا * فَعَسَى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِيَ الْآيَةَ﴾ [الكهف: ٣٩ - ٤٠]، وقوله: ﴿إِنْ تَبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: الآية ٢٧١]، وقوله: ﴿وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَكُمْ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا﴾ [النساء: الآية ٣٨]، وقوله: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾ [آل عمران: ٢٨].

[الثالثة]: أن يكون فعلها إنشائيًا، نحو قوله ﷺ: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: الآية ٣١]، ونحو: ﴿إِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ﴾ [الأنعام: الآية ١٥٠] الآية، ونحو: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ﴾ [الملك: الآية ٣٠]، فيه أمران: الاسمية، والإنشائية، ونحو: «إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَوَاللَّهِ لَا قَوْمَ»، ونحو: «إِنْ لَمْ يَتَّبِعْ زَيْدٌ فَيَا حُسْرَاهُ رَجُلًا».

[والرابعة]: أن يكون فعلها ماضيًا لفظًا ومعنى، إما حقيقة، نحو قوله ﷺ: ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِنْ قَبْلُ﴾ [يوسف: ٧٧]، ونحو: ﴿إِنْ كَانَتْ فَمِصْصُهُمْ قَدْ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ * وَإِنْ كَانَ فَمِصْصُهُمْ قَدْ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [يوسف: ٢٦ - ٢٧]، و«قد» هنا مقدرة، وإما مجازًا نحو قوله ﷺ: ﴿وَمِنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكَبَتْ وَجْهُهُمْ فِي النَّارِ﴾ [الثلث: الآية ٩٠] الآية، نُزِّلَ هذا الفعل لتحقيق وقوعه منزلة ما وقع.

[والخامسة]: أن تقترن بحرف استقبال، نحو قوله ﷺ: ﴿مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة: الآية ٥٤] الآية، ونحو: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: الآية ١١٥] الآية.

[السادسة]: أن تقترن بحرف له الصدر، كقوله [من الوافر]:

فَإِنْ أَهْلِكَ فَذِي لَهَبٍ لَظَاهُ عَلَيَّ تَكَادُ تَلْتَهِبُ التَّهَابَا
لِمَا عَرَفْتُ مِنْ أَنَّ «رُبَّ» مقدرة، وأنها لها الصدر، وإنما دخلت في نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: الآية ٩٥] الآية، لتقدير الفعل خبرًا محذوفًا، فالجملة اسمية. وقد مر أن «إِذَا» الفجائية قد تنوب عن الفاء، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيْئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الزوم: الآية ٣٦]، وأن الفاء قد تُحذف للضرورة، كقوله [من البسيط]:
* مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا *

وعن المبرد أنه منع ذلك حتى في الشعر، وزعم أن الرواية:

* مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ فَالْرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ *

وعن الأخفش أن ذلك واقع في النثر الصحيح، وأن منه قوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ

لِلْوَالِدَيْنِ ﴿البقرة: الآية ١٨٠﴾ الآية، وقد تقدم تأويله^(١).

قلت: هكذا قال ابن هشام، والذي يظهر لي أن ما قاله الأخفش، وهو ظاهر الآية، كالحديث الآتي، هو الحق؛ لأنه لا يؤدي إلى تكلف، وتعمُّف، بخلاف التأويل المذكور، فإن التكلف فيه مما لا يخفى على أحد، وما ليس فيه تكلف فهو أولى وأقرب، بحمل الآية عليه، فتأمله بإنصاف. والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل.

وقال ابن مالك: يجوز في النثر نادراً، ومنه حديث اللقطة: «إِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا، وَإِلَّا اسْتَمْتَعَ بِهَا».

تنبيه:

كما تُرْبِطُ الفاء الجواب بشرطه، كذلك تربط شبه الجواب بشبه الشرط، وذلك في نحو: الذي يأتيني فله درهم، وبدخولها فهم ما أراده المتكلم، من تَرْتَّبُ لزوم الدرهم على الإتيان، ولو لم تدخل احتمال ذلك وغيره، وهذه الفاء بمنزلة لام التوطئة في نحو قوله ﷺ: «لَنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ» [الحشر: الآية ١٢] الآية، في إيذانها بما أراده المتكلم، من معنى القسم، وقد قرئ بالإثبات والحذف قوله تعالى: «وَمَا أَصَابَكُمْ مِّنْ مُّصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ» [الشورى: الآية ٣٠] الآية. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر القسم الثالث من أقسام الفاء المفردة، فقال:

٣٦٦. (وَتَالِثُ الْأَقْسَامِ فَاءٌ زَائِدَةٌ فَسَيَبَوِيهِ لَا يَرَاهَا وَارِدَةٌ
٣٦٧. وَالْأَخْفَشُ الْمُجِيزُ فِي كُلِّ حَبْرٍ وَبَعْضُهُمْ قَيَّدَ ذَلِكَ الْحَبْرَ
٣٦٨. بِكُونِهِ الْأَمْرُ أَوْ النَّهْيُ وَمَنْ يَمْنَعُ يُؤَوِّلُ الْكَلَامَ فَاسْمَعَنَّ
(وَتَالِثُ الْأَقْسَامِ) للفاء المفردة (فَاءٌ زَائِدَةٌ) أي لاتفيد عطفًا، ولا ربطًا، ولا سببيةً، فلا ينافي أنها تفيد الكلام التوكيد، والقوة، كما هو شأن الحروف الزوائد (فَسَيَبَوِيهِ لَا يَرَاهَا وَارِدَةٌ) أي لا

(١) أي بأن قوله: ﴿الوصية للوالدين﴾ نائب فاعل ﴿كتب عليكم إذا حضر﴾ وجواب الشرط محذوف، أي كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت الوصية للوالدين إن ترك خيرًا فليوص.

يعتقد، ولا يُثَبِّتُ ورودها في كلام العرب (وَالْأَخْفَشُ الْمُجِيزُ) مبتدأ وخبره (فِي كُلِّ حَبْرٍ) يعني أنه أجاز زيادتها في خبر المبتدأ مطلقًا، أي سواء كان أمرًا أو نهيًا، أو غير ذلك (وَبَعْضُهُمْ) أي بعض النحاة (قَيَّدَ ذَلِكَ الْحَبْرَ بِكُونِهِ الْأَمْرُ أَوْ النَّهْيُ) أي يكون ذلك الخبر أمرًا، أو نهيًا (وَمَنْ يَمْنَعُ) كسيبويه (يُؤَوِّلُ الْكَلَامَ) بما ينفي زيادتها، كما سيأتي إيضاحه، إن شاء الله تعالى، وقوله: (فَاسْمَعَنَّ) كمل به البيت، أي اسمع ما سبق من التحقيق، فإنه بالسماع حقيق.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الثالث من أقسام الفاء المفردة أن تكون زائدة، دخولها في الكلام كخروجها، وهذا لا يثبت سيبويه، وأجاز الأخفش زيادتها في الخبر مطلقًا، وحكى: «أَخُوكَ فَوَجِدَ»، وقيد الفراء، والأعلم، وجماعة الجواز بكون الخبر أمرًا، أو نهيًا، فالأمر كقوله [من الطويل]:

وَقَائِلَةٌ خَوْلَانٌ فَانْكَحْ فَتَاتَهُمْ وَأَكْرَمَةُ الْحَيِّينِ خَلَوْ كَمَا هِيَ
وقوله [من الخفيف]:

أَرْوَاحٌ مُّودَّعٌ أَمْ بُكُورٌ أَنْتَ فَانْظُرْ لِأَيِّ ذَاكَ تَصِيرُ
وحمل عليه الزجاج قوله ﷺ: «هَذَا فَلْيَدْفُوهُ حَيْمَرٌ» [ص: الآية ٥٧] الآية. والنهي نحو: «زَيْدٌ فَلَا تَضْرِبْهُ». وقال ابن بَرّهان: تُزَادُ الفاء عند أصحابنا - أي البصريين - جميعًا^(١)، كقوله [من الكامل]:

لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِسٌ أَهْلَكْتُه فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي
انتهى.

وتأول المانعون^(٢) قوله: «خَوْلَانٌ فَانْكَحْ» على أن التقدير: «هذه خولان»، وقوله: «أنت فانظر» على أن التقدير: انظر فانظر، ثم حذف انظر الأول وحده، فبرز ضميره، فقيل: أنت فانظر، والبيت الثالث ضرورة، وأما الآية فالخبر ﴿حَيْمَرٌ﴾ [ص: الآية ٥٧]، وما بينهما معترض، أو

(١) يريد ما عدا سيبويه.

(٢) أي سيبويه، ومن قال بقوله.

﴿هَذَا﴾ منصوب بمحذوف، يفسره ﴿فَلْيَذُوقُوهُ﴾ [ص: الآية ٥٧]، مثل ﴿وَأَيُّ قَارِهُونَ﴾ [البقرة: الآية ٤٠]، وعلى هذا فـ ﴿حَمِيمٌ﴾ بتقدير: هو حميم.

تنبيه:

ما زيدت فيه الفاء قوله [من الكامل]:

لَمَّا اتَّقَى بِيَدٍ عَظِيمٍ جُزْمَهَا فَتَرَكْتُ ضَاحِي جِلْدَهَا يَتَذَبَذَبُ
لأن الفاء لا تدخل في جواب «لما» خلافا لابن مالك، وأما قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَجَنَّهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْنَصِدٌ﴾ [لقمان: الآية ٣٢] الآية، فالجواب محذوف، أي انقسموا قسمين: فمنهم مقتصد، ومنهم غير ذلك، وأما قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ بِسَفْتَتِي حَافُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾ [البقرة: الآية ٨٩] الآية، فقيل: جواب «لما» الأولى «لما» الثانية، وجوابها، وهذا مردود؛ لاقرانه بالفاء، وقيل: ﴿كَفَرُوا بِهِ﴾ [البقرة: الآية ٨٩] جواب لهما؛ لأن الثانية تكرير للأولى، وقيل: جواب الأولى محذوف، أي أنكروه.

قلت: القول الثاني، وهو أن الجواب ﴿كَفَرُوا بِهِ﴾ [البقرة: الآية ٨٩] أرجح عندي؛ لوضوحه. والله تعالى أعلم.

تنبيه آخر:

الفاء في نحو قوله ﴿بَلِ اللَّهِ فَاعْبُدْ﴾ [الزمر: الآية ٦٦] الآية، جواب لـ «أما» مقدرة عند بعضهم، وفيه إجحاف، وزائدة عند الفارسي، وفيه بُعد، وعاطفة عند غيره، والأصل تنبيه، فاعبد الله، ثم حذف تنبيه، وقُدِّمَ المنصوب على الفاء؛ لإصلاحا للفظ، كيلا تقع الفاء صدرا، كما قال الجميع في الفاء في نحو: «أما زيدا فاضرب»؛ إذ الأصل مهما يكن من شيء، فاضرب زيدا، وقد مضى شرحه في حرف الهمزة، وبالله تعالى التوفيق.

تنبيه آخر:

الفاء في نحو: «خرجت فإذا الأسد» زائدة لازمة عند الفارسي، والمازني، وجماعة، وعاطفة عند مبرمّان، وأبي الفتح، وللشيبية المحضة كفاء الجواب، عند أبي إسحاق.

قال ابن هشام: ويجب عندي أن يُحمَل على ذلك مثل قوله ﴿إِنَّا أَنْعَمْنَا عَلَى الْكَافِرِ فَصَلِّ لِرَبِّكَ﴾ الآية، ونحو: «اثنني فإني أكرمك»، إذ لا يُعطَف الإنشاء على الخبر، ولا العكس، ولا يحسن إسقاطها ليسهل دعوى زيادتها. انتهى. والله تعالى أعلم.

تنبيه آخر:

قوله ﴿يُحِبُّ أَحَدَكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ [الحجرات: الآية ١٢] الآية، قُدِّرَ أنهم قالوا بعد الاستفهام: لا، فقليل لهم: فهذا كرهتموه - يعني والغيبة مثله - فاكروهوا، ثم حذف المبتدأ، وهو «هذا»، وقال الفارسي: التقدير: فكما كرهتموه فاكروهوا الغيبة، وضعفه ابن الشجري بأن فيه حذف الموصول، وهو ما المصدرية دون صلتها، وذلك رديء، وجملة ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ [الحجرات: ١٢] عطف على ﴿وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُمْ بَعْضًا﴾ [الحجرات: الآية ١٢] على التقدير الأول، وعلى «فاكروهوا الغيبة» على تقدير الفارسي.

قال ابن هشام: وبُعْدُ فعندي أن ابن الشجري لم يتأمل كلام الفارسي، فإنه قال: كأنهم قالوا في الجواب: «لا»، فقليل لهم: فكرهتموه فاكروهوا الغيبة، واتقوا الله، ف«اتقوا» عطف على «فاكروهوا» وإن لم يُذكر كما في قوله تعالى: ﴿أَضْرِبْ يَعْصَاكَ الْحَجْرَ فَأَنْفَجَرَتْ﴾ [البقرة: الآية ٦٠] الآية.

والمعنى: فكما كرهتموه فاكروهوا الغيبة، وإن لم تكن «كما» مذكورة، كما أن «ما تأتينا فتحدثنا» معناه: فكيف تحدثنا، وإن لم تكن «كيف» مذكورة. انتهى.

وهذا يقتضي أن «كما» ليست محذوفة، بل أن المعنى يعطيها، فهو تفسير معنى، لا تفسير إعراب. انتهى كلام ابن هشام، وهو بحث نفيس. والله تعالى أعلم.

ولما قيل: إن الفاء تأتي للاستئناف، ذكره بقوله:

﴿وَلَأَصْلَبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: الآية ٧١]، وقوله: (عَنِ الْقُرْآنِ) بنقل حركة الهمزة إلى الراء وفي نسخة: «عن الكتاب» (يُسْمَعُ) أي يسمع ما تقدم من المعاني مأخوذاً عن القرآن الكريم، كما أسلفناه آنفاً (وَكُونُهَا كَالْبَاءِ فِيهِ خَامِسٌ) أي كونها مرادفة للباء معنى خامس لـ «في»، نحو قوله: «في طعن الأباهر» (وَكَلَّ إِلَى) يُعَدُّ فِيهِ السَّادِسُ أي كونها مرادفة لـ «إلى» يُعَدُّ المعنى السادس لها، كقوله تعالى: ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٩]، (وَكُونُهَا كَمِنْ) تَلَاهَا سَابِعًا أي المعنى السابع لها كونها بمعنى «من» الابتدائية، «في ثلاثة أحوال» (لَهُ الْمُقَايَسَةُ ثَامِنًا رُغَى) بالبناء للمفعول، أي حفظ لـ «في» المقايسة معنى ثامناً، وهي الداخلة بين مفضل سابق، وفاضل لاحق، كقوله تعالى: ﴿فَمَا مَتَّعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبة: ٣٨]، (وَالْتَاثِغُ التَّغْوِيزُ) هي الزائدة عوضاً من «في» أخرى محذوفة، كقولك: «ضربت فيمن رَغِبْتُ» أي فيه (ثُمَّ الْعَاشِرُ تَوْكِيدُهُمْ) أي المعنى العاشر لها إفادتها التوكيد، وهي الزائدة لغير التعويض، كقوله: * يَحَالُ فِي سَوَادِهِ يَرْتَدِّجَا *

(فَتَمَّ مَا قَدْ ذَكَرُوا) الفاء فاء الفصيحة، أي فإذا سمعت ما قدمته لك من معاني «في» العشرة، فأقول لك: قد تم، وانتهى ما ذكره النحاة من معانيها.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «في» حرف جر، له عشرة معانٍ:

[أحدها]: الظرفية، وهي إما مكانية، أو زمانية، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿الْعَمَّ * غَلِبَتْ الرُّومُ * فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلِبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ * فِي بَضْعِ سِنِينَ﴾ [الروم: ٤-١]، ومن المكانية الحقيقية: «أدخلت الخاتم في إصبعي، والقلنسوة في رأسي»، إلا أن فيهما قلباً. أو مجازية نحو قوله ﷺ: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوَةٌ﴾ [البقرة: الآية ١٧٩] الآية.

[الثاني]: المصاحبة، نحو قوله ﷺ: ﴿ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ﴾ [الأعراف: الآية ٣٨] أي معهم، وقيل: التقدير ادخلوا في جملة أُمَم، فحذف المضاف، وقوله: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ [القصاص: الآية ٧٩] .

[والثالث]: التعليل، نحو قوله تعالى: ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾ [يوسف: الآية ٣٢]، وقوله: ﴿لَمَسْكُورٌ فِي مَا أَفْضَرْتُمْ﴾ [الثور: الآية ١٤]، وفي الحديث الصحيح: «أن امرأة دخلت النار في هرة

حبستها».

[والرابع]: الاستعلاء، نحو قوله ﷺ: ﴿وَلَأَصْلَبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: الآية ٧١]، وقال [من الطويل]:

هُمْ صَلَبُوا الْعَبْدِيَّ فِي جِدْعِ نَخْلَةٍ فَلَا عَطَسَتْ شَيْبَانُ إِلَّا بِأَجْدَعَا
وقال آخر [من الكامل]:

بَطْلٌ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سَرْوَةٍ يُخَذَى نَعَالُ السَّبْتِ لَيْسَ بِتَوَامٍ
[والخامس]: مرادفة للباء، كقوله [من الطويل]:

وَيَزَكُّ يَوْمَ الرُّوعِ مِنَّا فَوَارِسُ بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الْأَبَاهِرِ وَالْكُلَى
تنبيه:

قوله تعالى: ﴿يَذَرُوكُمْ فِيهِ﴾ [الشورى: الآية ١١] ليست «في» فيه مرادفة للباء، خلافاً لزماعمه، بل هي للتعليل، أي يُكثِّرُكم بسبب هذا الجعل، والأظهر قول الزمخشري: إنها للظرفية المجازية، قال: جَعَلَ هذا التدبير كالمنيع، أو المعدن للبث والتكثير، مثل قوله ﷺ: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوَةٌ﴾ [البقرة: الآية ١٧٩] . انتهى. والله تعالى أعلم.

[السادس]: مرادفة «إلى»، نحو قوله ﷺ: ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٩] الآية.

[السابع]: مرادفة «من»، كقوله [من الطويل]:

أَلَاعِمٌ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلُّ الْبَالِي وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْخَالِي
وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ أَحَدَثُ عَهْدِهِ ثَلَاثِينَ شَهْرًا فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ

وقال ابن جني: التقدير: في عَقِبِ ثلاثة أحوال، ولا دليل على هذا المضاف، وهذا نظير إجازته: «جلست زيداً» بتقدير: جلوس زيد، مع احتمال له لأن يكون أصله: إلى زيد، وقيل: الأحوال جمع حال، لا حول، أي ثلاث حالات: نزول المطر، وتعاقب الرياح، ومرور الدهور، وقيل: يريد أن أحدث عهده خمس سنين ونصف، فـ «في» بمعنى «مع».

[الثامن]: المقايسة، وهي الداخلة بين مفضل سابق، وفاضل لاحق، نحو قوله **وَكَلَّكَ**: ﴿فَمَا مَتَّعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبة: الآية ٣٨].

[التاسع]: التعويض، وهي الزائدة عوضاً من «في» أخرى، محذوفة، كقولك: «ضربتُ فيمن رغبتُ»، أصله: ضربت من رغبت فيه، أجازته ابن مالك وحده، بالقياس على نحو قوله: «فانظر بمن تثق»، على حمله على ظاهره، قال ابن هشام: وفيه نظر. انتهى.

قال الدماميني: وجه النظر أن قوله: «بمن تثق» يحتمل أن تكون «من» استفهامية، وتم الكلام على «انظر»، ثم استأنف قوله: «بمن تثق؟»، أي وإذا احتمل المقيس عليه أن الباء فيه ليست للتعويض، فلا يصح القياس عليه. انتهى.

وقال الشمني: وجه النظر أن المقيس عليه سماعي، فلا يصح القياس عليه، انتهى. قال الدسوقي: وهو صحيح أيضاً. انتهى^(١).

[العاشر]: التوكيد، وهي الزائدة لغير التعويض، أجازته الفارسي في الضرورة، وأنشد [من الرجز]:

أَنَا أَبُو سَعْدٍ إِذَا اللَّيْلُ دَجَا يُحَالُ فِي سَوَادِهِ يَرْتَدِّجَا

وأجازه بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا﴾ [هود: ٤١] الآية.

قلت: الأحسن - كما قال الدسوقي - أن يُضْمَنَ «اراكبوا» معنى «انزلوا». والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَرْفُ الْقَافِ)

قال في «التهذيب»: القاف والكاف لهوئتان. وقال أبو عبد الرحمن: تأليفهما معقوم في بناء العربية؛ لقرب مخرجيهما إلا أن تجيء كلمة من كلام العجم معربة، والقاف أحد الحروف المجهورة، ومخرج الجيم، والقاف، والكاف بين عَكْدَةٍ^(١) اللسان، وبين اللهاة في أقصى الفم، والقاف والجيم كيف قلبتا لم يحسن تأليفهما إلا بفصل لازم قد جاءت كلمات معربات في العربية ليست منها، وقال في «التهذيب» أيضاً: والعين والقاف لا تدخلان على بناء إلا حسنتاه؛ لأنهما أطلقا الحروف، أما العين فأنصع الحروف جزواً، وألذها سماعاً، وأما القاف فأمتم الحروف، وأصحبها جزواً، فإذا كانتا أو إحداهما في بناء حسن؛ لتصاعتهما، فإن كان البناء اسماً لزمته السين والذال مع لزوم العين والقاف. انتهى^(٢).

٣٧٨- «قَدْ» فِي كَلَامِهِمْ عَلَى قِسْمَيْنِ حَرْفٍ أَوْ اسْمٍ جَا عَلَى وَجْهَيْنِ

٣٧٩- أَغْنِيَّ اسْمٌ فِعْلٌ أَوْ لِحْسَبٍ زَادَفًا فَيَغْلِبُ الْبِنَاءُ فِيهِ إِذْ وَفَى

٣٨٠- يَقَالُ قَدْ زَيْدٌ دُرَيْهَمٌ كَمَا قَدْ زَيْدٌ بَنُونٌ وَسُكُونٌ لَزِمَا

٣٨١- وَقَدْ زَيْدٌ مُغْرَبًا فِيهِ يَقِلُّ وَقَدْ زَيْدٌ الدُّرَاهِمُ عِنْدَ ذَا نُقْلٍ

«قَدْ» بفتح القاف، وسكون الدال (في كَلَامِهِمْ) أي في كلام العرب (عَلَى قِسْمَيْنِ: حَرْفٍ) بالجر بدل تفصيل من مجمل، ويجوز قطعه إلى الرفع، والنصب، على لغة ربيعة (أَوْ اسْمٍ جَا) بالقصر لغة في جاء بالمد (عَلَى وَجْهَيْنِ: أَغْنِي) أي أقصد بالوجهين (اسْمٌ فِعْلٌ أَوْ لِحْسَبٍ) بالضم على الحكاية، ويجوز إعرابه كما سبق نظائره، فلا تنس نصيبك، وهو متعلق بـ(زَادَفًا) بألف الإطلاق، أي أتى بمعناه (فَيَغْلِبُ الْبِنَاءُ فِيهِ) أي في هذا النوع المرادف لـ«حسب» (إِذْ وَفَى) ظرف لـ«يغلب» أي وقت وفائه، أي وقوعه في الكلام (يَقَالُ: قَدْ زَيْدٌ دُرَيْهَمٌ) بسكون الدال،

(١) «العَكْدَةُ» بالتحريك: أصل اللسان. وأصل القلب. قاله في «القاموس».

(٢) راجع «لسان العرب» ٣/١٠.

وجزّ «زيد» بإضافة «قد» إليه (كَمَا قَدْنِي) أي كما تقول: قدني (بُنُون) أي بالإتيان بنون الوقاية (وَسُكُون) أي للدال (لَزِمًا) بألف التثنية، وهو يعود إلى النون والسكون، أي لزم السكون والنون لـ «قد»، وإنما لزمّت النون حرصًا على بقاء السكون (وَقَدْ زَيْد) برفع «قد»، بالضمة، وجزّ «زيد» بالكسرة، حال كونه (مُعْرَبًا فِيهِ) أي في هذا التركيب، متعلّق بـ (يَقُلُّ) بفتح أوله، وكسر ثالثه، من القلّة يعني إعراب «قد زيد» قليل في الاستعمال؛ إذا الغالب فيه البناء، كما أسلفناه آنفاً (وَقَدِي الدَّرْهَمُ) بفتح ياء المتكلم، لغة في سكونها (عِنْدَ ذَا) أي عند حالة الإعراب (يَقُلُّ) بالبناء للمفعول، يعني أن قولك: قدني درهم بغير نون الوقاية كما يقال: حسبي درهم منقول عن العرب. وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «قد» تأتي على وجهين: حرفية، وسيأتي البحث عنها قريبًا، إن شاء الله تعالى، واسمية، وهي على وجهين: اسم فعل، وسيأتي، واسم مرادف لـ «حسب»، وهذه تستعمل على وجهين:

[أحدهما]: أنها مبنية، وهو الغالب؛ لشبّهها بـ «قد» الحرفية، في لفظها، ولكثير من الحروف في وضعها، ويقال في هذا: «قد زيد درهم» بالسكون، و«قدني» بالنون؛ حرصًا على بقاء السكون؛ لأنه الأصل فيما يثنون.

[والثاني]: أنها معربة، وهو قليل، يقال: «قد زيد درهم» بالرفع، كما يقال: «حسبُه درهم» بالرفع، و«قدني درهم» بغير نون، كما يقال حسبي. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر التي بمعنى اسم الفعل، فقال:

٣٨٢- (أَمَّا الَّتِي قَدْ أَتَتْ اسْمَ فِعْلٍ فَزَادَتْ يَكْفِي جَوَابَ السُّؤْلِ
٣٨٣- تَقُولُ قَدْ زَيْدًا غُلَامًا وَكَذَا قَدْنِي بِنُونٍ وَاجِبٍ أَنْ تُؤْخَذَا
(أَمَّا) «قد» (الَّتِي قَدْ أَتَتْ اسْمَ فِعْلٍ، فَزَادَتْ يَكْفِي) أي أتت بمعناه، فـ «يكفي» مفعول به لـ «زادَتْ» لقصد لفظه، وقوله: (جَوَابَ السُّؤْلِ) كمل به البيت، أي حال كونه جوابًا لسؤال من سأل ما معنى «قد» التي هي اسم فعل؟، فأجاب بأنها مرادفة لـ «يكفي».

تنبيه:

قوله مرادفة لـ «يكفي» هكذا قال ابن هشام، وقد اعترض عليه الدماميني، بأن الأولى أن يقول: مرادفة لـ «كفى»؛ لأن في ثبوت اسم فعل المضارع خلافًا، فمنعه بعضهم، وأجازهم بعضهم، فالأولى أن يقدر بالمتفق عليه، وهو الماضي. أفاده الدسوقي^(١).

(تَقُولُ قَدْ زَيْدًا) أي يكفيه (غُلَامًا) مرفوع على الفاعلية (وَكَذَا) تقول (قَدْنِي) أي يكفيني (بُنُون) هي نون الوقاية (وَاجِبٍ) بالجرّ صفة لـ «نون»، وقوله (أَنْ تُؤْخَذَا) بالبناء للمفعول، وألف الإطلاق في تأويل المصدر فاعل بواجب؛ لاعتماده على الموصوف، يعني أن ذكر تلك النون واجب، كوجوبه في الفعل، كما قال في «الخلاصة»:

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ التَّزِمُ نُونٌ وَقَائِيَةٌ وَلَيْسِي قَدْ نُظِمَ
وحاصل معنى البيتين، أن «قد» المستعملة اسم فعل مرادفة لـ «يكفي»، يقال: «قد زيدًا درهم»، و«قدني درهم»، كما يقال: «يكفي زيدًا درهم»، و«يكفيني درهم». والله تعالى أعلم.

تنبيه:

قوله [من الرجز]:

قَدْنِي مِنْ نَضْرِ الْحَبِيبِ قَدِي لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمَلْحِدِ
تَحْتَمِلُ «قد» الأولى أن تكون مرادفة لـ «حسب» على لغة البناء، وأن تكون اسم فعل، وأما الثانية فتحتمل الأول، وهو واضح، والثاني على أن النون حذفت للضرورة، كقوله [من الرجز أيضًا]:
عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي
ويحتمل أنها اسم فعل، لم يذكر مفعوله، فالياء للإطلاق، والكسرة للساكنين. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الحرفية، فقال:

(١) «حاشية الدسوقي» ١/١٨٢.

٣٨٤- (أَمَّا الَّتِي حَرْفًا بِذِكْرِ قُدِّمَتْ فَمَعَ فِعْلٍ مُتَصَرِّفٍ وَفَتْ

٣٨٥- ذَا خَبَرٍ مُجَرَّدًا مِنْ جَازِمٍ وَنَاصِبٍ وَحَرْفٍ تَنْفِيسٍ نُمِي

٣٨٦- لِكُونِهَا كَجُزِّهِ لَا تُفْصَلُ مِنْهُ بِغَيْرِ الْحَلْفِ فَأَدِرْ يَا قُلْ

(أَمَّا الَّتِي حَرْفًا بِذِكْرِ قُدِّمَتْ) أي في أول الكلام، حيث قال: «حرف أو اسم»، فقدّمها في الإجمال، وأخّرها في التفصيل؛ لطول الكلام فيها، فقوله: «حرفًا» منصوب على الحال، و«بذكر» متعلّق بـ«قُدِّمَتْ»، وهو بالبناء للمفعول صلة الموصول (فَمَعَ فِعْلٍ مُتَصَرِّفٍ وَفَتْ) يعني أنها تأتي مع الفعل المتصرف فقط، فـ«مع» متعلّق بـ«وفت» (ذَا خَبَرٍ) حال من فاعل «وفت»، وكذا (مُجَرَّدًا مِنْ جَازِمٍ، وَنَاصِبٍ، وَحَرْفٍ تَنْفِيسٍ) وقوله: (نُمِي) كمل به البيت، وهو بالبناء للمفعول، من «نمي الشيء»: إذا زاد، صفة لـ«حرف تنفيس»، وصفه به لأنه زائد على أصل الكلمة.

والمعنى: أنه يجب تجرّد ذلك الفعل عن الناصب، والجازم، وحرف التنفيس، فلا يقترن بشيء منها.

ثم علّل وجوب تجرّده من هذه الحروف بقوله: (لِكُونِهَا) أي «قد» الحرفيّة (كَجُزِّهِ) أي كجزء الفعل (لَا تُفْصَلُ) بالبناء للمفعول، أي لا يجوز فصلها (مِنْهُ) أي من الفعل (بِغَيْرِ الْحَلْفِ) أي بغير القسم، كقوله [من الطويل]:

أَحَالِدُ قَدْ وَاللَّهِ أَوْطَأْتُ عَشْوَةً^(١) وَمَا قَائِلُ الْمَعْرُوفِ فِينَا يُعَنْفُ

وقوله: (فَأَدِرْ يَا قُلْ) كمل به البيت، أي فاعلم يا أيها الرجل هذه المسائل؛ لكونها مهمّة جدًا. [فائدة]: اختلف في «فل» بضمتين، ويقال للأُنثى: «فُلَّة»، فذهب الكوفيّون إلى أن أصلهما فلان وفلانة، حذفت منهما الألف والنون للترخيم، وكلها كنايةات عن الأعلام الشخصية، وكذا قال ابن عُصفور، والشلوين، وابن مالك، إلا أن الحذف عندهم للتخفيف، لا للترخيم، وإلا لقليل للذكور: قُلَا، وللأنثى: فلان.

(١) «العشوة» مثلث العين: الظلمة.

وذهب البصريّون إلى أن «قُلْ»، و«فُلَّة» كنايةتان عن نكرتين من جنس الإنسان، وهما مختصّان بالنداء، لا يخرجان عنه أصلًا، وأما فلان وفلانة فكنايةتان عن الأعلام الشخصية، ولا يختصّان بالنداء، وما دّتهما فلن بالنون، فهما غيرهما معنى ومادّة، وحكمًا. ذكره الخضرّي في «حاشيته»^(١).

وحاصل معنى هذه الأبيات بإيضاح أن «قد» الحرفية مختصة بالفعل المتصرف الخبري المثبت، المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس، وهي معه كالجزء، فلا تُفصل منه بشيء، اللهم إلا بالقسم، كالبيت السابق، وكقول الآخر [من الوافر]:

فَقَدْ وَاللَّهِ بَيَّنَّ لِي عَنَائِي يَوْشِكُ فِرَاقِهِمْ صُرْدٌ يَصِيحُ
وشيع: «قد لعُمري بئس ساهرًا»، و«قد والله أحسنت»، وقد يُحذف الفعل بعدها لدليل، كقول النابغة [من الكامل]:

أَفَدَ^(٢) التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِ
أي وكأن قد زالت. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر معاني «قد» الحرفية، فقال:

٣٨٧- (لَهَا مَعَانٍ خَمْسَةٌ تَوَقُّعٌ فَوَاضِحًا أَتَى بِهِ الْمُضَارِعُ

٣٨٨- كَذَلِكَ فِي مَاضِيهِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ شَاهِدًا حَرِي

(لَهَا مَعَانٍ) جملة من مبتدأ مؤخر، وخبر مقدّم، أي كائن لـ«قد» معان (خَمْسَةٌ)^(٣) بالرفع بدل من «معان» (تَوَقُّعٌ) أي أحدها توقّع، أي انتظار وقوع الشيء في المستقبل (فَوَاضِحًا أَتَى بِهِ الْمُضَارِعُ) الفاء فصحيّة، يعني أن المضارع أتى بمعنى التوقّع، حال كونه واضحًا جليًّا، لا لبس، ولا خفاء فيه، بخلاف الماضي، فإن فيه خلًا كما أشار إليه بقوله: (كَذَلِكَ فِي مَاضِيهِ) أي ماضي المضارع، أضافه إليه لأنه أصله في التصريف، حيث يُذكر قبله (عِنْدَ الْأَكْثَرِ) أي عند أكثر النحاة،

(١) راجع «حاشية الخضرّي على شرح ابن عقيل» ١٢/٢.

(٢) وروي «أَزَفَ» وهو بمعناه، أي قَرَّبَ، وكلاهما من باب تَعَب.

(٣) سيأتي أنه يذكر لها معنى سادسًا، لكنه لكونه غريبًا ترك ذكره هنا، فتنبه.

فقد أثبتوه، وقالوا: إن «قد» تأتي للتوقع معه، فقول المؤذن: (قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ شَاهِدٌ) للأكثرين (خري) بفتح الحاء المهملة، وكسر الراء، فعيل بمعنى فاعل، أي جديرو بذلك، قال في «اللسان»: فلان خري بكذا، وخري بكذا، وخري بكذا، وبالحري أن يكون كذا: أي جديرو وخليق. ومن قال أيضاً: فمن قال: خري لم يُغَيِّرْهُ عن لفظه في المذكر والمؤنث، والمثنى والجمع؛ لأنه مصدر، ومن قال: خري، وخري ثنى، وجمع، وأنت. انتهى باختصار^(١).

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن «قد» الحرفية لها خمسة معان:

[أحدها]: التوقع، وذلك مع المضارع واضح، كقولك: قد يقدّم الغائب اليوم، إذا كنت تتوقع قدومه، وأما مع الماضي فأثبتته الأكثرون، قال الخليل: يقال: قد فعل لقوم ينتظرون الخبر، ومنه قول المؤذن: «قد قامت الصلاة»؛ لأن الجماعة ينتظرون لذلك، وقال بعضهم: تقول: قد ركب الأمير لمن ينتظر ركوبه، وفي التنزيل: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَدِّلُكَ﴾ [المجادلة: الآية ١] الآية؛ لأنها كانت تتوقع إجابة الله سبحانه وتعالى لدعائها.

وأكرر بعضهم كونها للتوقع مع الماضي، وقال: التوقع انتظار الوقوع، والماضي قد وقع. وقد تبين بما ذكر أن مراد المثبتين لذلك، أنها تدلّ على أن الفعل الماضي كان قبل الإخبار به متوقعاً، لا أنه الآن متوقع.

قال ابن هشام: والذي يظهر لي قول ثالث، وهو أنها لا تفيد التوقع أصلاً، أما في المضارع فلا أن قولك: يقدّم الغائب يُفِيدُ التوقع بدون «قد»؛ إذ الظاهر من حال الخبر عن مستقبل أنه متوقع له، وأما في الماضي فلا أنه لو صحّ إثبات التوقع لها، بمعنى أنها تدخل على ما هو متوقع، لصحّ أن يقال في «لا رجل» بالفتح إن «لا» للاستفهام؛ لأنها لا تدخل إلا جواباً لمن قال: هل من رجل ونحوه؟ فالذي بعد «لا» مُسْتَفْهِمٌ عنه من جهة شخص آخر، كما أن الماضي بعد «قد» متوقع كذلك.

وعبارة ابن مالك في ذلك حسنة، فإنه قال: إنها تدخل على ماضٍ متوقع، ولم يقل: إنها تُفِيدُ التوقع، ولم يتعرض للتوقع في الداخلة على المضارع البتة، وهذا هو الحق. انتهى.

(١) «لسان العرب» ١٤/١٧٣.

قلت: هذا الذي قاله ابن هشام رحمه الله تحقيق نفيس جداً. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر المعنى الثاني، فقال:

٣٨٩- (تَقْرِيْبُهَا الْمَاضِي مِنْ حَالٍ يُرَى ثَانِي مَعَانِيَهَا عَلَى مَا حُرِّزَا)
(تَقْرِيْبُهَا) أي تقريب «قد» (الْمَاضِي مِنْ حَالٍ يُرَى) بالبناء للمفعول، وقوله: (ثَانِي مَعَانِيَهَا) مفعول ثانٍ لـ «يُرَى»، والأول الضمير النائب عن الفاعل، وتسكين الياء من «ثاني» المنصوب لغة لبعض العرب، كقوله [من الطويل]:

وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا
والشاهد «واش» لأنه اسم «أن»، وقد سبق بيان هذا، وقوله (عَلَى مَا حُرِّزَا) بالبناء للمفعول، والألف إطلاقية، أي على ما حُرِّزَ محققو هذا الفن.

وحاصل معنى البيت أن المعنى الثاني لـ «قد» تقريب الماضي من الحال، تقول: قام زيد، فيحتمل الماضي القريب، والماضي البعيد، فإن قلت: قد قام، اختص بالقريب. والله تعالى أعلم. ولما انبنى على إفادتها التقريب أحكام أربعة، بين ذلك بقوله:

٣٩٠- (عَنْ ذَاكَ يَنْبِيْ أُمُورٍ أَرْبَعَةٌ فَلَيْسَ) لَمْ تَصْحَبْ وَمَا قَدْ ضَارَعَهُ
٣٩١- (لَأَنَّهَا لِلْحَالِ فِي اسْتِعْمَالٍ) لِمَا يُقَرَّبُ فَلَا تُبَالِي
(عَنْ ذَاكَ) أي عن إفادتها التقريب، متعلق بـ (يَنْبِيْ أُمُورٍ أَرْبَعَةٌ) أي أحكام أربعة (فَلَيْسَ لَمْ تَصْحَبْ) الفاء فصحيحة، أي فإذا عرفت أنه ينبغي على ذلك أربعة أمور، وأردت تفصيله، فأقول لك:

[أولها]: أنها لا تصحب «ليس»، أي لا تدخل عليها (وَمَا قَدْ ضَارَعَهُ) أي ما قد شابه «ليس» في الجمود، كـ «عسى»، و«نعم»، و«بئس»، وفي نسخة: «وما يُرَى معه»، وهو بناء الفعل للمفعول، أي وما يُرَى مع «ليس»، من الأفعال المذكورة.

ثم ذكر علّة عدم دخولها على هذه الأفعال، مع كونها أفعالاً ماضية، فقال:

(لَأَنَّهَا لِلْحَالِ فِي اسْتِعْمَالٍ) أي لأن «ليس» وما ذكر معها مستعملة للحال، لا للماضي، وإن

كان أصل وضعها لذلك، وقوله: ((لَمَّا يُقَرَّبُ فَلَا تُبَالِي)) أشار به إلى أنها لما كانت للحال، لا تحتاج لشي من الأداة التي تقرب للحال، لكونه تحصيل حاصل، فقوله: «لما» بكسر اللام متعلق بـ«تبالي»، والفاء زائدة، و«لا» نافية، و«يقرب» بالبناء للفاعل، من التقريب.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن «قد» لا تدخل على «ليس»، و«عسى»، و«نعم»، و«بئس»؛ لأنهن للحال، فلا معنى لذكر ما يُقَرَّبُ ما هو حاصل، ولذلك أيضًا علة أخرى، وهي أن صيغهن لا يُفقدن الزمآن، ولا يتصرفن، فأشبهن الاسم، وأما قول عدي^(١) [من الكامل]:

لَوْلَا الْحَيَاءُ وَأَنْ رَأْسِي قَدْ عَسَا فِيهِ الْمَشِيبُ لَزُوتُ أُمَّ الْقَاسِمِ
فـ«عسا» هنا بمعنى اشتد، وليست «عسى» الجامدة. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الثاني من الأحكام، فقال:

٣٩٢- (وَالثَّانِ أَنْ تَلْزَمَ لِلْمَاضِي إِذَا حَالًا أَتَى فِي اللَّفْظِ أَوْ بِغَيْرِ ذَا)

(وَالثَّانِ) من الأحكام التي تنبني على إفادتها التقريب (أَنْ تَلْزَمَ لِلْمَاضِي) بحذف الياء للوزن (إِذَا حَالًا أَتَى) أي إذا أتى الماضي حالًا (فِي اللَّفْظِ) متعلق بـ«تلتزم»، أي تلتزمه لفظًا، كقوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَخْرِجْنَا﴾ [البقرة: الآية ٢٤٦] الآية (أَوْ بِغَيْرِ ذَا) أي أو بغير لفظ، بأن كانت مقدرة، نحو قوله تعالى: ﴿رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [يوسف: الآية ٦٥] أي قد رُدَّت.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن الثاني من الأحكام المترتبة على إفادتها التقريب وجوب دخولها على الماضي الآتي حالًا، إما ظاهرة، نحو قوله ﴿وَمَا لَنَا إِلَّا نُفْتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ وَقَدْ أَخْرِجْنَا مِنْ دِينِنَا وَأَبْنَيْنَا﴾ [البقرة: الآية ٢٤٦] الآية، أو مقدرة، نحو قوله: ﴿هَذِهِ بَضْعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [يوسف: الآية ٦٥] الآية، ونحو قوله: ﴿أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتٌ صُدُّوهُمْ﴾ [النساء: ٩٠].

هذا كله مذهب البصريين، إلا الأخفش، وخالفهم الكوفيون، والأخفش، فقالوا: لا تحتاج

(١) هو عدي بن زيد بن رقاع العاملي، شاعر من أهل دمشق، عاصر جريزًا، وهاجاء، مات سنة (٩٥هـ) وهو غير عدي بن زيد العبدي الجاهلي.

لذلك؛ لكثرة وقوعها حالًا بدون «قد»، والأصل عدم التقدير، لا سيما فيما كثر استعماله. قلت: ما ذهب إليه الكوفيون، والأخفش، هو الحق عندي؛ لظهور حججهم. والله تعالى أعلم. ثم ذكر الثالث من الأحكام، فقال:

٣٩٣- (لُزُومُهَا الْجَوَابَ بَعْدَ الْقَسَمِ إِنْ مَاضِيًا صُرِفَ ثَالِثًا تُمِي

٣٩٤- بِاللَّامِ حَيْثُ مُثَبَّتًا قَدْ قَارَبَا حَالًا «لَقَدْ كَانَ» مِثَالًا وَجَبَا)

(لُزُومُهَا الْجَوَابَ بَعْدَ الْقَسَمِ) أي لزوم «قد» جواب القسم (إِنْ مَاضِيًا) أي إن كان الجواب فعلًا ماضيًا (صُرِفَ) بالبناء للمفعول، صفة لـ«ماضيًا» أي متصرفًا (ثَالِثًا تُمِي) بالبناء للمفعول، أي زيد ثالثًا، يعني أن ثالث الأحكام لها أن تلزم جواب القسم إذا كان فعلًا ماضيًا متصرفًا (بِاللَّامِ) أي مع اللام (حَيْثُ مُثَبَّتًا) أي حيث كان ذلك الجواب مثبتًا غير منفي (قَدْ قَارَبَا) بألف الإطلاق (حَالًا) أي كان قريبًا من الحال (لَقَدْ كَانَ مِثَالًا وَجَبَا) بألف الإطلاق، أي قولك: «لقد كان» ثبت كونه مثالًا للمسألة، فقوله: «لقد كان» مبتدأ لقصد لفظه، و«وجب» خبره، و«مثالًا» حال منه. وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن الثالث من الأحكام الأربعة المبينة على إفادتها التقريب، هو ما ذكره ابن عصفور، وهو أن القسم إذا أُجيب بماضي متصرفٍ مُثَبَّتٍ، فإن كان قريبًا من الحال جيء باللام و«قد» جميعًا، نحو قوله ﴿تَسْأَلُ اللَّهَ لَقَدْ أَثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [يوسف: الآية ٩١] الآية، وإن كان بعيدًا جيء باللام وحدها، كقوله [من الطويل]:

حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ جِلْفَةً فَاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالِي

قال ابن هشام: والظاهر في الآية والبيت عكس ما قال؛ إذ المراد في الآية لقد فضلك الله علينا بالصبر، وسيرة المحسنين، وذلك محكوم له به في الأزل، وهو متصف به مُذْ عَقْلٍ، والمراد في البيت أنهم ناموا قبل مجيئه.

ومقتضى كلام الزمخشري أنها في نحو: «والله لقد كان كذا» للتوقع، لا للتقريب، فإنه قال في تفسير قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ [الأعراف: الآية ٥٩] الآية، في سورة الأعراف: [فإن قلت]: فما بالهم لا يكادون ينطقون بهذه اللام، إلا مع «قد»، وقل عنهم نحو قوله:

حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ... البيت؟

[قلت]: لأن الجملة القسمية لا تُساق إلا تأكيداً للجملة المقسم عليها التي هي جوابها، فكانت مظنة لمعنى التوقع الذي هو معنى «قد» عند استماع المخاطب كلمة القسم. انتهى. ومقتضى كلام ابن مالك أنها مع الماضي إنما تفيد التقريب، كما ذكره ابن عصفور، وأن من شرط دخولها كون الفعل مُتَوَقَّعًا كما قدمنا، فإنه قال في «تسهيله»: وتدخل على فعل ماضٍ مُتَوَقَّعٍ، لا يشبه الحرف؛ لتقريبه من الحال. انتهى. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الرابع من الأحكام، فقال:

٣٩٥- (دُخُولُ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ رَابِعٌ كَـ إِنَّهُ لَقَدْ سَمَا الْمُتَفَعُّ) (دُخُولُ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ رَابِعٌ) مبتدأ وخبره، أي الحكم الرابع - وهو الأخير - المستفاد من إفادة «قد» التقريب إذا دخلت على الماضي، دخول لام الابتداء عليه (كـ) قولك ((إِنَّهُ لَقَدْ سَمَا)) أي ارتفع (الْمُتَفَعُّ) بكسر الفاء اسم الفاعل، من الانتفاع.

وحاصل معنى البيت أن الرابع من الأحكام، وهو الأخير دخول لام الابتداء على الماضي في نحو: «إن زيدًا لقد قام»، وكمثال النظم، وذلك لأن الأصل دخولها على الاسم، نحو: «إن زيدًا لقائم»، وإنما دخلت على المضارع؛ لشبهه بالاسم، نحو قوله ﷻ: «وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ» [التحل: الآية ١٢٤] الآية، فإذا قرُب الماضي من الحال أشبه المضارع الذي هو شبيه بالاسم، فجاز دخولها عليه. والله تعالى أعلم.

ولمَّا انتهى الكلام على الأحكام الأربعة، عاد يُكْمَلُ معاني «قد»، فقال:

٣٩٦- (وَتَالِثُ الْمَغْنَى لِـ «قَدْ» تَقْلِيلُهَا مُضَارِعًا يَخُصُّ أَيْ دُخُولُهَا) (وَتَالِثُ الْمَغْنَى لِـ «قَدْ» تَقْلِيلُهَا) أي إفادتها معنى تقليل وقوع الفعل، أو متعلقه (مُضَارِعًا يَخُصُّ أَيْ دُخُولُهَا) «أي» تفسيرية، أتى بها لإقامة الوزن.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن المعنى الثالث لـ «قد» هو التقليل، وهو ضربان: تقليل وقوع الفعل، نحو: «قد يصدق الكذوب»، و«قد وجود البخيل»، وتقليل مُتَعَلِّقِهِ، نحو قوله تعالى:

﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتَ عَلَيْهِ﴾ [الثور: الآية ٦٤] الآية، أي ما هم عليه هو أقلُّ معلوماته - سبحانه وتعالى -.

وزعم بعضهم أنها في هذه الأمثلة ونحوها للتحقيق، وأن التقليل في المثالين الأولين، لم يُسْتَفَدَ من «قد»، بل من قولك: البخيل وجود، والكذوب يصدق، فإنه إن لم يُحْمَلْ على أن صدور ذلك منهما قليل كان فاسدًا، إذ آخر الكلام يناقض أوله. والله تعالى أعلم.

قلت: ما قاله هذا البعض عندي أرجح؛ لقوة مُدْرِكِهِ. والله تعالى أعلم.

٣٩٧- (وَالرَّابِعُ التَّكْثِيرُ ثُمَّ الْخَامِسُ تَحْقِيقُهُمْ وَالنَّفْيُ مَعْنَى سَادِسُ) (وَالرَّابِعُ) من معانيها (التَّكْثِيرُ) أي إفادتها معنى التكثير، قاله سيبويه في قول الهذلي [من البسيط]:

قَدْ أَتَرَكُ الْقِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلُهُ كَأَنَّ أَثَوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادٍ^(١)
وقال الزمخشري في قوله ﷻ: «قَدْ رَزَى تَقَلَّبَ وَجْهَكَ» [البقرة: الآية ١٤٤] الآية: أي ربما نَزَى، ومعناه تكثير الرؤية، ثم استشهد بالبيت، واستشهد جماعة على ذلك ببيت العروس^(٢) [من البسيط]:

قَدْ أَشْهَدُ الْغَارَةَ الشَّغَوَاءَ تَحْمِلُنِي جُرْدَاءُ مَغْرُوقَةُ اللَّحْيَيْنِ شَرْحُوبُ
(ثُمَّ الْخَامِسُ) من معانيها (تَحْقِيقُهُمْ) أي التحقيق الذي ذكره النحاة، أضافه إليهم لأنهم الذين استخرجوه من تتبعهم أساليب كلام العرب.

والمعنى: أن الخامس من معاني «قد»: التحقيق، نحو قوله ﷻ: «قَدْ أَفْلَحَ مَنْ رَزَّهَا» [الشمس: الآية ٩] ، وقد سبق قريبًا أن بعضهم حمل عليه قوله تعالى: «قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتَ عَلَيْهِ» [الثور: الآية ٦٤] ، وهو الحق.

(١) قوله: «مُصْفَرًّا أَنَامِلُهُ» كناية عن الموت، وقوله: «مُجَّتْ» أي صُبِغَتْ. وقوله: «بِفِرْصَادٍ» أي في فرصاد، وهو التوت الأحمر، يعني لما فيها من دم الجراح. «حاشية الدسوقي» ١٨٦/١.

(٢) أي بالبيت الذي يُسْتَشْهَدُ به في علم العروض لعروض البسيط الخبونة، وضربها الخبون أيضًا.

قال الزمخشري: دخلت «قد» لتوكيد العلم، ويرجع ذلك إلى توكيد الوعيد. وقال غيره في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا﴾ [البقرة: الآية ٦٥] الآية: «قد» في الجملة الفعلية المجاب بها القسم، مثل «إن» في الجملة الاسمية المجاب بها في إفادة التوكيد، وقد مضى نقل القول بالتقليل في الأولى، والتقريب والتوقع في مثل الثانية، ولكن القول بالتحقيق فيهما أظهر. والله تعالى أعلم.

(وَالنَّفْيُ مَعْنَى سَادِسُ) أي إفادتها معنى النفي معنى سادس لها. (١)

والمعنى: أن السادس من معانيها النفي، حكى ابن سيدة (٢): «قد كنت في خير فتعرفه» بنصب «تعرف»، وهذا غريب، وإليه أشار في «التسهيل» بقوله: وربما نفي بـ«قد»، فنصب الجواب بعدها انتهى.

واعترض عليهما ابن هشام، فقال: محمله عندي على خلاف ما ذكر، وهو أن يكون كقولك للكذب: هو رجل صادق، ثم جاء النصب بعدها نظراً إلى المعنى، وإن كانا إنما حكما بالنفي لثبوت النصب، فغير مستقيم؛ لحجيء قوله [من الوافر]:

سَأْتُرْكُ مَنْزِلِي لِابْنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا
وقراءة بعضهم: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ﴾ [الأنبياء: الآية ١٨] بنصب «يدمغه». انتهى كلام ابن هشام رحمه الله، وهو اعتراض وجيه. والله تعالى أعلم.

تنبيه:

قيل: يجوز النصب على الاشتغال في نحو: «خرجت فإذا زيد يضربه عمرو» مطلقاً، وقيل: يمتنع مطلقاً، وهو الظاهر؛ لأن «إذا» الفجائية لا يليها إلا الجمل الاسمية، وقال أبو الحسن الأخفش، وتبعه ابن عصفور: يجوز في نحو: «إذا زيد قد ضربه عمرو»، ويمتنع بدون «قد». قال ابن هشام: ووجهه عندي أن التزام الاسمية مع «إذا» هذه إنما كان للفرق بينها وبين

(١) تقدم أنه ذكر أن لها خمسة معان، وإنما لم يذكر هذا السادس لغرابته، فتنبه.

(٢) هو علي بن إسماعيل، أو أحمد الأندلسي اللغوي، كفيف له «الخصص»، و«الحكم»، وغيرهما، مات سنة (٤٥٨هـ).

الشرطية المختصة بالفعلية، فإذا اقترنت بـ«قد» حصل الفرق بذلك؛ إذ لا تقتزن الشرطية بها. انتهى. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على «قد» شرع يبين «قط»، فقال:

٣٩٨- «قَطُّ» عَلَى ثَلَاثَةِ قَدْ قُسِمَا ظَرَفُ زَمَانٍ مَا مَضَى قَدْ عَمَّمَا

٣٩٩- مُشَدَّدُ الطَّاءِ بِمَنْفِيٍّ مَضَى يُخَصُّ لَفْظُهُ كَمَا قَطُّ قَضَى

٤٠٠- وَقَوْلُهُمْ «لَا أَفْعَلُهُ قَطُّ» غَلَطُ إِذِ الْمَقَادُ مِنْهُ مَا قَبْلُ انْقَطَطَ

(«قَطُّ» عَلَى ثَلَاثَةِ قَدْ قُسِمَا) بالبناء للمفعول، والألف للإطلاق، يعني أن «قط» على ثلاثة أقسام (ظَرَفُ زَمَانٍ) أي أحدها أنها ظرف زمان (مَا مَضَى) «ما» موصول مفعول مقدم لـ(قَدْ عَمَّمَا) بالبناء للفاعل، والألف للإطلاق، والجملة حال من «ظرف»، أي حال كونه مستغرقاً الزمن الماضي، وقوله: (مُشَدَّدُ الطَّاءِ) حال من «قط»، أو خبر لمحدوف، أي هو مشدد الطاء (بِمَنْفِيٍّ مَضَى) متعلق بـ(يُخَصُّ لَفْظُهُ) ببناء الفعل للمفعول، أي قط هذا مخصوص بالماضي المنفي (كَمَا قَطُّ قَضَى) أي مثاله: فلان ما قط قضى، أي لم يقض في ما مضى من الزمن (وَقَوْلُهُمْ) أي قول العامة («لَا أَفْعَلُهُ» بسكون الهاء للوزن (قَطُّ)) بإدخال قط على المضارع (غَلَطَ) ثم علل كونه غلطاً بقوله: (إِذِ) تعليلية (الْمَقَادُ) بصيغة اسم المفعول، أي المستفاد (مِنْهُ) أي من قط (مَا قَبْلُ) بالبناء على الضم و«ما» موصول، أي الزمن الذي قبل هذا الوقت، وقوله: (انْقَطَطَ) أي انقطع، حال من «ما قبل».

والمعنى أن المستفاد من قط الزمن الماضي المنقطع، ومعنى «لا أفعله» في الزمن المستقبل، فبينهما تناف.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «قط» على ثلاثة أوجه:

[أحدها]: أن تكون ظرف زمان لاستغراق ما مضى، وهذه بفتح القاف، وتشديد الطاء،

مضمومة في أفصح اللغات، وتختص بالنفي، يقال: «ما فعلته قط»، والعامة يقولون: «لا أفعله قط»، وهو لحن؛ لما بيناه، واشتقاقه من قططته: أي قطعته، فمعنى ما فعلته قط: ما فعلته فيما انقطع

من عمري؛ لأن الماضي منقطع عن الحال والاستقبال.

٤٠١- (وَبُنِيَتْ إِذْ ضُمِّنَتْ «مُذٌّ» وَ«إِلَى» بِالضَّمِّ كَالْغَايَاتِ وَالْكَسْرِ تَلَا

٤٠٢- تَخَلَّصًا وَالْقَافُ طَاءٌ تَتَّبِعُ تَخْفِيفُهَا تُسَكِّنُ أَوْ تَزْتَفِعُ

(وَبُنِيَتْ) أي «قط» (إِذْ) تعليلية (ضُمِّنَتْ) بالبناء للمفعول، أي لأنها ضُمِّنَتْ معنى: («مُذٌّ»

وَ«إِلَى») أي فمعنى «قط»: مذ أن خُلِقَتْ إِلَى الْآنَ (بِالضَّمِّ) متعلق بـ«بُنِيَتْ» واعتُرض بينهما

بالتعليل (كَالْغَايَاتِ) أي مثل الغايات، أي تشبيها لها بها، كقبْلَ وبعدُ، من قوله ﷻ: ﴿لِلَّهِ

الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الرُّوم: الآية ٤] (وَالْكَسْرُ تَلَا) أي بناؤها على الكسر تبع في الجواز ما

تَقَدَّمَ (تَخَلَّصًا) مفعول لأجله؛ أي إنما بُنِيَ عَلَى الْكَسْرِ لِأَجْلِ التَّخَلُّصِ مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ

(وَالْقَافُ طَاءٌ تَتَّبِعُ) بالبناء للفاعل، من التبع، من باب تَعَبٍ، ويحتمل أن يكون بالبناء للمفعول،

من الإِتْبَاعِ، يعني أنه قد تُجْعَلُ قَافُهُ تَابِعًا لَطَائِهِ فِي الضَّمِّ (تَخْفِيفُهَا) أي تخفيف الطاء، وهو

مبتدأ، خبره قوله: (تُسَكِّنُ) بالبناء للمفعول بتقدير حرف مصدري، أي أن تُسَكِّنَ، وهو جائز على

الأصح، وواقع في فصيح الكلام، قال الله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ﴾ [الرُّوم: الآية

٢٤]، وإنما الشاذ، حذف الحرف، ونصب الفعل، كما قال في «الخلاصة»:

وَشَذَّ حَذَفُ «أَنَّ» وَنَصَبُ فِي سِوَى مَا مَرَّ فَأَقْبَلَ مِنْهُ مَا عَدَلَ رَوَى

(أَوْ تَزْتَفِعُ) أي تضم، وهو عطف على «تسكن»، وفيه إطلاق الرفع، وهو من ألقاب الإعراب،

على الضم، وهو من ألقاب البناء؛ لاتحادهما شكلاً.

والمعنى أن قط يجوز تخفيفها بتسكين طائها، وضمه دون تشديد.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن «قط» بُنِيَتْ؛ لتضمنها معنى «مذ»، و«إلى»؛ إذ المعنى: مذ أن

خُلِقْتُ، أَوْ مَذْ خُلِقْتُ إِلَى الْآنَ، وإنما بُنِيَتْ عَلَى حَرَكَةٍ؛ لِقَلَا يَلْتَقِي سَاكِنَانِ، وكانت ضمة تشبيها

بالغايات، وقد تُكْسَرُ عَلَى أَصْلِ التَّخَلُّصِ مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وقد تُتَّبِعُ قَافُهُ طَاءَهُ فِي الضَّمِّ، وقد

تخفف طاءه مع ضمها، أو إسكانها. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر المعنى الثاني لـ«قط»، فقال:

٤٠٣- (وَالثَّانِ مِثْلُ «حَسْبُ» ضَبَطُهَا كـ«قَدْ» لِلشَّبهِ الْوَضْعِيِّ إِعْرَابًا فَقَدْ

(وَالثَّانِ مِثْلُ «حَسْبُ») مبتدأ وخبره، أي المعنى الثاني من معاني «قط» كونها بمعنى «حسب»

(ضَبَطُهَا كـ«قَدْ») مبتدأ وخبره أيضًا، أي ضبط «قط» هذه مثل ضبط «قد»، وهو فتح قافها،

وتسكين طائها (لِلشَّبهِ) بفتحتين مُتَعَلِّقٌ بـ«فقد» بعده (الْوَضْعِيِّ) أي كونه موضوعًا على حرفين

(إِعْرَابًا) مفعول مقدم لـ«فقد» أي عِدَمُهُ، يعني أن «قط» وإن كان معناه «حسب»، وهو معرب،

إلا أنها فقدت إعرابه؛ لشبهها بـ«قد» في الوضع.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن المعنى الثاني لـ«قط» أن تكون بمعنى «حسب»، وهذه

مفتوحة القاف، ساكنة الطاء، بوزن «قد»، يقال: قطي، وقطك، وقط زيد درهم، كما يقال:

حسبي، وحسبك، وحسب زيد درهم، إلا أنها مبنية؛ لأنها موضوعة على حرفين، و«حسب»

معربة؛ لعدم موجب البناء. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر المعنى الثالث، فقال:

٤٠٤- (وَمِثْلُ «يَكْفِي» سَمَ فِعْلٍ لَزِمًا نُونُ وَقَايَةِ بِحُكْمِ حُتْمًا

(وَمِثْلُ «يَكْفِي») خبر لمحدوف: أي الثالث مثل «يكفي»، يعني أن المعنى الثالث أن تكون بمعنى

«يكفي»، هكذا قاله الناظم تبعًا لأصله، وقد تقدم أن الأولى أن يقال: بمعنى «كفى»؛ لأن مجيء

اسم الفعل بمعنى المضارع منعه بعضهم، فالمتفق عليه أولى، وقوله: (سَمَ فِعْلٍ) بثلاث السين المهملة

لغة في الاسم، كما تقدم بيانه، وهو منصوب على الحال، وكذا جملة قوله: (لَزِمًا) بألف

الإطلاق، وفاعله قوله: (نُونُ وَقَايَةِ) أي النون التي تقي الفعل من الكسرة التي تستوجبها ياء

المتكلم (بِحُكْمٍ) متعلق بـ«لزم» (حُتْمًا) بالبناء للمفعول، وألف الإطلاق، صفة لـ«حكم»، أي

بحكم واجب، يعني أن نون الوقاية لازمة لـ«قط» هذه، كما تلزم «يكفي».

وحاصل معنى البيت أن الثالث من معاني «قط» أن تكون اسم فعل، بمعنى «يكفي»، فيقال:

قطني بنون الوقاية حتمًا، كما يقال: يكفيني.

وأما على الوجه الثاني، فنون الوقاية جائز؛ حفظًا للبناء على السكون، كما يجوز في «لذن»،

و«من»، و«عن» كذلك. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَرْفُ الْكَافِ)

قال ابن منظور رحمه الله: الكاف من الحروف المهموسة، وهي ضدّ المجهورة، قال الأزهرى: ومعنى المجهورة أنه لزم موضعه إلى انقضاء حروفه، وحبس النفس أي يجري معه، فصار مجهوراً؛ لأنه لم يُخالطه شيء غيره، وهي تسعة عشر حرفاً: أ ب ج د ذ ر ز ط ظ ع غ ق ل م ن و ي والهمزة، قال: والمهموس حرف لأن في مخرجه، دون المجهورة، وجرى معه النفس، فكان دون الجهور في رفع الصوت، وعدة حروفه عشرة: ت ث ح خ س ش ص ف ك ه قال: ومخرج الجيم، والقاف، والكاف بين عكدة اللسان^(١)، وبين اللهاة في أقصى الفم. انتهى^(٢).

٤٠٥- (وَالْكَافُ ذُو الْإِفْرَادِ حَرْفٌ جَرٌّ وَغَيْرُهُ فَأَوَّلُ قَدْ يَجْرِي

٤٠٦- أَسْمًا وَحَرْفًا فَمَعَانِي الْحَرْفِ خَمْسَةٌ التَّشْبِيهُ خُذْ بَوْضْفِي

٤٠٧- وَالثَّانِ تَغْلِيلٌ وَالْأَسْتِغْلَا تَلَا ثُمَّ الْمُبَادَرَةُ بَعْدَهُ أَجْلَى

٤٠٨- وَالْخَامِسُ التَّوَكِيدُ وَهُوَ الزَّائِدُ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ﴾ مِثَالًا يَرُدُّ

(وَالْكَافُ ذُو الْإِفْرَادِ) احتز به عن المركبة في كلمة، فيأتي الكلام عليها بعدها (حَرْفٌ جَرٌّ) أي غير حرف عمله الجرّ، أو حرف يجرّ معاني الأفعال إلى الأسماء، أي تضيفها، وتوصلها إليها (وَغَيْرُهُ) أي غير حرف جرّ، يعني أن الكاف المفردة تنقسم إلى قسمين: جارة، وغير جارة (فَأَوَّلُ) أي الجارّ (قَدْ يَجْرِي) أي قد يأتي (أَسْمًا وَحَرْفًا) يعني أنه الجارّ ينقسم إلى قسمين: اسم، وحرف (فَمَعَانِي الْحَرْفِ خَمْسَةٌ) أي فالمعاني التي يدلّ عليها الحرف الجارّ خمسة معانٍ (التَّشْبِيهُ) أي أولها التشبيه، وهو إلحاق ناقص بكامل في معنى، نحوزيد كأسد، فقد ألحق زيد بالأسد في معنى الشجاعة والجرأة، وقوله: (خُذْ بَوْضْفِي) كمل به البيت، أي خذ، وتمسك بالوصف الذي ذكرته لك في بيان هذه الحروف (وَالثَّانِ تَغْلِيلٌ) مبتدأ وخبره، وحذفت الياء لما مرّ غير مرّة، أي

(١) «عَكْدَةُ اللِّسَانِ»: بالتحريك: أصله. قاله في «ق».

(٢) «لسان العرب» ١٠/٣٨٨.

المعنى الثاني من المعاني الخمسة: التعليل، نحو قوله ﴿عَلَى﴾: ﴿وَأَذْكُرُهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ﴾ [البقرة: الآية ١٩٨] الآية (وَالْأَسْتِغْلَا) بالقصر للوزن (تَلَا) أي تبع ما تقدّم من المعاني، يعني أن الثالث من معانيها الاستعلاء، كقول بعضهم، وقد قيل له: «كيف أصبحت؟»: «كخير»، أي على خير (ثُمَّ الْمُبَادَرَةُ بَعْدَهُ) أي بعد الاستعلاء (أَجْلَى) أي انكشف، يعني أن المعنى الرابع لها: المبادرة، كقولك: «سلم كما تدخل»، أي سلم بمجرد دخولك، ولا تؤخره (وَالْخَامِسُ التَّوَكِيدُ) أي خامس المعاني لها، وهو الأخير: التوكيد، ثم بين معناه، فقل: (وَهُوَ الزَّائِدُ) أي هو الذي يُسمّى بالزائد، على أن وجوده كعدمه من حيث صحة التركيب، وإفادة أصل المعنى، وليس المراد أنه لا يفيد شيئاً أصلاً ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ﴾ [الشورى: الآية ١١] مِثَالًا يَرُدُّ أي قوله ﴿عَلَى﴾: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: الآية ١١] الآية يأتي مثلاً للتوكيد.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الكاف المفردة تنقسم إلى قسمين: جارة وغير جارة، والجارّة أيضاً تنقسم إلى قسمين: حرف، واسم، والحرف له خمسة معانٍ: [أحدها]: التشبيه، نحو زيد كالأسد.

[والثاني]: التعليل، أثبت ذلك قوم، ونفاه الأكثرون، وقيد بعضهم جوازه بأن تكون الكاف مكفوفة بـ«ما»، كحكاية سيبويه، «كما أنه لا يعلم فتجاوز الله عنه»، والحق جوازه في المجردة من «ما»، نحو قوله ﴿عَلَى﴾: ﴿وَيَكَاذِبُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [القصاص: الآية ٨٢]، أي أعجب لعدم فلاحهم، وفي المقرونة بـ«ما» الزائدة كما في المثال، وبـ«ما» المصدرية، نحو قوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ﴾ [البقرة: الآية ١٥١] الآية، قال الأخفش: أي لأجل إرسالني فيكم رسولاً منكم فاذكروني، وهو ظاهر في قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ﴾ [البقرة: الآية ١٩٨].

وأجاب بعضهم بأنه من وضع الخاص موضع العام، إذ الذكر والهداية يشتركان في أمر واحد، وهو الإحسان، فهذا في الأصل بمنزلة: ﴿وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [القصاص: ٧٧]، والكاف للتشبيه، ثم غُيِّلَ عن ذلك للإعلام بخصوصية المطلوب.

قال ابن هشام: وما ذكرناه في الآيتين من أن «ما» مصدرية قاله جماعة، وهو الظاهر.

وزعم الزمخشري، وابن عطية، وغيرهما أنها كافة.

ورّد عليهم بأن فيه إخراج الكاف عما ثبت لها من عمل الجر لغير مقتض.

تنبيه:

اختُلف في نحو قوله [من الطويل]:

وَطَرَفَكَ إِذَا جِئْتَنَا فَأَحْبِسْنَهُ كَمَا يَحْسِبُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ

فقال الفارسي: الأصل: «كيما»، فحذف الياء. وقال ابن مالك: هذا تكلّف، بل هي كاف

التعليل، و«ما» الكافّة، ونُصِبَ الفعل بها؛ لشبهها بـ«كي» في المعنى.

وزعم أبو محمد الأسود^(١) في كتابه المسمى «نزهة الأديب» أن أبا علي حرّف هذا البيت،

وأن الصواب فيه:

إِذَا جِئْتُ فَأَمْنَحْ طَرَفَ عَيْنَيْكَ غَيْرَنَا لِكَيْ يَحْسِبُوا البيت.

وقد اعترض الدماميني على أبي محمد الأسود بأن الفارسيّ إمام عظيم في النحو، فوجود

رواية في البيت على خلاف روايته لا يقدح فيما رواه، مع استقامة معناه، وقد أجاد ابن هشام في

تعبيره عن هذا القول بالزعم، وليس الكلام في مسألة اعتقادية حتى يُطرح رأيه فيها، فهو وإن كان

معتزلياً إلا أنه إمام في النحو. ذكره الدسوقي.^(٢)

قلت: اعترض الدماميني رحمه الله هذا وجية. والله تعالى أعلم.

[والثالث]: من معانيه: الاستعلاء، ذكره الأخفش، والكوفيون، وأن بعضهم قيل له: «كيف

أصبحت؟» فقال: «كخير» أي على خير. وقيل: المعنى بخير، ولم يثبت مجيء الكاف بمعنى

الباء. وقيل: هي للتشبيه، على حذف مضاف، أي كصاحب خير.

(١) هو الحسين بن أحمد المعروف بالأسود القُندجاني، نسبة إلى بلد بفارس، عالم باللغة والأدب والأنساب، من تصانيفه «فرجة الأديب»: في الرد على السيرافي، و«نزهة الأديب» في الرد على الفارسي، و«ضالة الأديب» في الرد على ابن الأعرابي، مات سنة (٤٢٨هـ).

(٢) انظر «حاشية الدسوقي» ج ١ ص ٤٨٣.

تنبيه:

اختلف النحاة في إعراب نحو قولهم: «كن كما أنت» على خمسة أقوال:

(أحدها): هذا، وهو أن «ما» موصولة، و«أنت» مبتدأ محذوف خبره.

(والثاني): أنها موصولة، و«أنت» خبر محذوف مبتدؤه، أي كالذي هو أنت، وقد قيل بذلك في

قوله تعالى: ﴿أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ [الأعراف: الآية ١٣٨] أي كالذي هو لهم آلهة.

(والثالث): أن «ما» زائدة ملغاة، والكاف أيضاً جازة، كما في قوله [من الطويل]:

وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ

و«أنت» ضمير مرفوع، أنيب عن المجرور، كما في قولهم: «ما أنا كأنت»، والمعنى: كن فيما

يُسْتَقْبَلُ مماثلاً لنفسك فيما مضى.

(والرابع): أن «ما» كافّة، و«أنت» مبتدأ، محذوف خبره، أي عليه، أو كائن، وقد قيل في:

﴿كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ [الأعراف: الآية ١٣٨]: إن «ما» كافّة، وزعم صاحب «المستوفى» أن الكاف لا

تُكْفُ بـ«ما»، ورّد عليه بقوله [من الوافر]:

وَأَعْلَمُ أَنَّنِي وَأَبَا حَمِيدٍ كَمَا الشُّوَانُ وَالرَّجُلُ الْحَلِيمُ

وقوله [من الطويل]:

أَخْ مَا جِدُّ لَمْ يَخْزُنِي يَوْمَ مَشْهَدٍ كَمَا سَيْفٌ عَمِرُو لَمْ تَخْنُهُ مَضَارِبُهُ

وإنما يصح الاستدلال بهما، إذا لم يثبت أن «ما» المصدرية تُوصَل بالجملة الاسمية.

(والخامس): أن «ما» كافّة أيضاً، و«أنت» فاعل، والأصل: كما كنت، ثم محذوف «كان»،

فانفصل الضمير، وهذا بعيد، بل الظاهر أن «ما» على هذا التقدير مصدرية.

قلت: خلاصة الأقوال: أن «ما» إما موصولة، أو زائدة، والقولان الأولان على أنها موصولة، والثلاثة

الباقية على أنها زائدة، ثم اختلفوا، فقيل: هي زائدة، غير كافّة، وقيل: زائدة كافّة، وأما الكاف، فقيل:

بمعنى «على»، وهو القول الأول، وقيل: على حالها للتشبيه، وهي الأقوال الأربعة^(١) وأقرب الأوجه

(١) راجع «حاشية الدسوقي» ج ١ ص ٤٨٤.

عندي الثالث. والله تعالى أعلم.

تنبيه آخر:

تقع «كما» بعد الجمل كثيرا صفة في المعنى، فتكون نعتا لمصدر، أو حالا، ويحتملها قوله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُمْ﴾ [الأنبياء: الآية ١٠٤] الآية، فإن قدرته نعتا لمصدر، فهو إما معمول لـ ﴿نُعِيدُهُمْ﴾ [الأنبياء: الآية ١٠٤]، أي نعيد أول خلق إعادة مثل ما بدأناه، أو لـ ﴿نَطْوِي﴾ [الأنبياء: الآية ١٠٤]، أي نفعل هذا الفعل العظيم، كفعلنا هذا الفعل، وإن قدرته حالا، فذو الحال مفعول ﴿نُعِيدُهُمْ﴾ [الأنبياء: الآية ١٠٤]، أي نعيده مماثلا للذي بدأناه، وتقع كلمة «كذلك» أيضا كذلك^(١).

[فإن قلت]: فكيف اجتمعت مع «مثل» في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ [البقرة: الآية ١١٨] و«مثل» في المعنى نعت لمصدر «قال» المحذوف، كما أن «كذلك» نعت له، ولا يتعدى عامل واحد لمتعلقين بمعنى واحد، لا تقول: ضربت زيدا عمرا، ولا يكون «مثل» تأكيدا لـ «كذلك»؛ لأنه أين منه، كما لا يكون «زيد» من قولك: هذا زيد يفعل كذا توكيدا؛ لـ «هذا»؛ لذلك، ولا خيرا لمحذوف، بتقدير: الأمر كذلك؛ لما يؤدي إليه من عدم ارتباط ما بعده بما قبله؟.

[قلت]: «مثل» بدل من «كذلك»، أو بيان، أو نصب بـ «يعلمون»، أي لا يعلمون اعتقاد اليهود والنصارى، فـ «مثل» بمنزلة في: مثلك لا يفعل كذا، أو نصب بـ «قال»، أو الكاف مبتدأ، والعائد محذوف، أي قاله.

ورّد ابن الشجري ذلك على مكّي، بأن قال: قد استوفى معموله، وهو «مثل».

واعترض عليه ابن هشام، فقال: وليس بشيء؛ لأن «مثل» حينئذ مفعول مطلق، أو مفعول به لـ «يعلمون»، والضمير المقدّر مفعول به لـ «قال». انتهى، وهو اعتراض وجيه. والله تعالى أعلم.

(١) أي تقع كلمة «كذلك» كما تقع كلمة «كما»، أي في كونها صفة في المعنى، إما نعت لمحذوف، أو حال.

[والمعنى الرابع]: من معاني الكاف المجردة: المبادرة، وذلك إذا اتصلت بـ «ما» في نحو: «سَلِّمْ كما تدخل»، و«صَلِّ كما يدخل الوقت»، ذكره ابن الخباز في «النهاية»، وأبو سعيد السيرافي. [والخامس]: من معانيها: التوكيد، وهي الزائدة، نحو قوله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: الآية ١١] الآية، قال الأكثرون: التقدير: ليس شيء مثله؛ إذ لو لم تُقدّر زائدة صار المعنى ليس شيء مثل مثله، فيلزم المحال، وهو إثبات المثل، وإنما زيدت لتوكيد نفي المثل؛ لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانيًا، قاله ابن جني، ولأنهم إذا بالغوا في نفي الفعل عن أحد، قالوا: مثلك لا يفعل كذا، ومرادهم إنما هو النفي عن ذاته، ولكنهم إذا نفّوه عن أحد، أوصافه، فقد نفّوه عنه.

وقيل: الكاف في الآية غير زائدة، ثم اختلف، فقيل: الزائد «مثل»، كما زيدت في قوله ﴿يَمِثِلُ مَا﴾ [فإن آمنوا بمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ] [البقرة: الآية ١٣٧] الآية، قالوا: وإنما زيدت هنا لتفصيل الكاف من الضمير. انتهى.

والقول بزيادة الحرف أولى، من القول بزيادة الاسم، بل زيادة الاسم لم تثبت، وأما ﴿يَمِثِلُ مَا آمَنْتُمْ بِهِ﴾ [البقرة: الآية ١٣٧]، فقد يشهد للقائل بزيادة «مثل» فيها قراءة ابن عباس: «بما آمنتم به»، وقد تؤوّلت قراءة الجماعة على زيادة الباء في المفعول المطلق، أي إيمانًا مثل إيمانكم به، أي بالله - سبحانه وتعالى -، أو بمحمد ﷺ، أو بالقرآن. وقيل: «مثل» للقرآن، و«ما» للتوراة، أي: فإن آمنوا بكتابكم كما آمنتم بكتابهم.

وفي الآية الأولى قول ثالث، وهو أن الكاف ومثلا لا زائد منهما، ثم اختلف، فقيل: «مثل» بمعنى الذات، وقيل: بمعنى الصفة، وقيل: الكاف اسم مؤكد بـ «مثل»، كما عكس ذلك من قال [من الرجز]:

وَلَعِبَتْ طَيْرٌ بِهِمْ أَبَابِيلُ فَصَيَّرُوا مِثْلَ كَعْصِفٍ مَاكُولٍ
والله تعالى أعلم.

ولما أنهى الكلام على الكاف الحرفية، شرع يبين الاسمية، فقال:

٤٠٩- (وَالْكَافُ الْإِسْمِيُّ الَّذِي يَجُزُّ قَدْ رَادَفَ «مِثْلًا» فِي ضَرُورَةٍ وَرَدَ

٤١٠- فِي رَأْيٍ سَيَبُونِهِ وَالْمُحَقِّقِينَ وَفِي اخْتِيَارٍ قَدْ أُجِيزَ بِالْيَقِينِ

٤١١- عِنْدَ كَثِيرٍ مِنْهُمْ أَبُو عَلِيٍّ وَالْأَخْفَشُ الْمَعْرُوفُ فِي ذَا الْعَمَلِ

(وَالْكَافُ الْإِسْمِيُّ الَّذِي يَجُزُّ) أَيِ يَعْمَلُ الْجَزَّ فِي مَدْخُولِهِ، وَاحْتَرَزَ بِهِ عَنِ الَّذِي لَا يَجُزُّ، فَإِنَّهُ

سَيَأْتِي الْبَحْثُ فِيهِ بَعْدَهُ، وَ«الْكَافُ» مُبْتَدَأٌ، وَمَا بَعْدَهُ صِفَتُهُ، وَخَبَرُهُ قَوْلُهُ: (قَدْ رَادَفَ مِثْلًا) أَيِ أَتَى

بِمَعْنَاهُ، وَقَوْلُهُ: (فِي ضَرُورَةٍ وَرَدَ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْكَافُ لَا تَقَعُ فِي سَعَةِ الْكَلَامِ، وَإِنَّمَا تَقَعُ فِي

الضَّرَائِرِ الشَّعْرِيَّةِ (فِي رَأْيٍ سَيَبُونِيهِ) مُتَعَلِّقٌ بِمَقْدَرٍ، خَبَرٌ لِمَحْذُوفٍ، أَيِ ذَلِكَ كَائِنٌ فِي رَأْيِ سَيَبُونِيهِ

(وَالْمُحَقِّقِينَ) مِنَ النُّحَوِينِ (وَفِي اخْتِيَارٍ قَدْ أُجِيزَ بِالْيَقِينِ) أَيِ بِالْتَّحْقِيقِ (عِنْدَ كَثِيرٍ) مُتَعَلِّقٌ

بِ«أُجِيزَ» (مِنْهُمْ أَبُو عَلِيٍّ) الْفَارِسِيُّ (وَالْأَخْفَشُ) وَقَوْلُهُ: (الْمَعْرُوفُ فِي ذَا الْعَمَلِ) كَمَلُ بِهِ الْبَيْتَ،

وَهُوَ مَدْخٌ لِلْأَخْفَشِ، أَيِ الْمَعْرُوفِ فِي فَنِّ الْإِعْرَابِ.

وَحَاصِلُ مَعْنَى الْأَبْيَاتِ بِإِيضَاحٍ أَنَّ الْكَافَ الْإِسْمِيَّةَ الْجَارَّةَ، مُرَادِفَةٌ لِمِثْلٍ، وَلَا تَقَعُ كَذَلِكَ

عِنْدَ سَيَبُونِيهِ وَالْمُحَقِّقِينَ، إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ الشَّعْرِيَّةِ، كَقَوْلِهِ [مِنْ الرِّجْزِ]:

بِيضٌ ثَلَاثٌ كَنِعَاجٍ جُمٌ^(١) يَضْحَكُنْ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُتَّهَمِ

وَقَالَ كَثِيرٌ، مِنْهُمْ: الْأَخْفَشُ، وَالْفَارِسِيُّ: يَجُوزُ فِي الْإِخْتِيَارِ، فَجَوَّزُوا فِي نَحْوِ: «زَيْدٌ كَالْأَسَدِ»

أَنْ تَكُونَ الْكَافُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ، وَ«الْأَسَدُ» مَخْفُوضًا بِالْإِضَافَةِ.

وَيَقَعُ مِثْلُ هَذَا فِي كُتُبِ الْمُعَرِّبِينَ كَثِيرًا، قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي قَوْلِهِ **عَلَّكَ**: **فَأَنْفَخُ فِيهِ** [آلِ

عِمْرَانَ: آيَةُ ٤٩]: إِنْ الضَّمِيرُ رَاجِعٌ لِلْكَافِ، مِنْ **كَهَيْشَةَ الطَّيْرِ** [آلِ عِمْرَانَ: آيَةُ ٤٩]، أَيِ

فَأَنْفَخُ فِي ذَلِكَ الشَّيْءِ الْمِثَالِ، فَيَصِيرُ كَسَائِرِ الطَّيُورِ. انْتَهَى.

وَوَقَعَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي كَلَامِ غَيْرِهِ.

قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: وَلَوْ كَانَ كَمَا زَعَمُوا، لَشِجِعَ فِي الْكَلَامِ مِثْلُ: مَرَرْتُ بِكَالْأَسَدِ. انْتَهَى كَلَامُهُ،

وَهُوَ تَعَقُّبٌ جَيِّدٌ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١) بِالضَّمِّ جَمْعُ جَمَّاءَ، وَهِيَ مَا لَا قَرْنَ لَهَا، وَ«الْمِنْهَمُ»: الذَّائِبُ.

تَنْبِيْهِ:

يَتَعَيَّنُ حَرْفِيَّةُ الْكَافِ فِي مَوْضِعَيْنِ:

[أَحَدُهُمَا]: أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً، خِلَافًا لِمَنْ أَجَازَ زِيَادَةَ الْأَسْمَاءِ.

[وَالثَّانِي]: أَنْ تَقَعُ هِيَ وَمَخْفُوضُهَا صِلَةً، كَقَوْلِهِ [مِنْ الرِّجْزِ]:

مَا يُرْتَجَى وَمَا يُخَافُ جَمْعًا فَهُوَ الَّذِي كَاللَّيْثِ وَالْغَيْثِ مَعًا

خِلَافًا لِابْنِ مَالِكٍ، فِي إِجَازَتِهِ أَنْ يَكُونَ مِثْلًا وَمِثْلًا إِلَيْهِ، عَلَى إِضْمَارِ مُبْتَدَأٍ، كَمَا فِي قِرَاءَةِ

بَعْضِهِمْ: **تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ** [الْأَنْعَامُ: آيَةُ ١٥٤] بَرَفَعِ «أَحْسَنُ».

قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: وَهَذَا تَخْرِيجٌ لِلْفَصِيحِ عَلَى الشَّاذِّ. انْتَهَى. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

تَنْبِيْهِ آخَرُ:

قَوْلُ الشَّاعِرِ [مِنْ مَشْطُورِ السَّرِيعِ]:

لَمْ يَبْقَ مِنْ آيٍ بِهَا يُحَلِّينَ غَيْرُ رَمَادٍ وَخَطَامٍ كِنْفَيْنِ

وَعَيْرُ وَدٍّ جَازِلٍ أَوْ وَدَّيْنِ وَصَالِيَّاتٍ كَكَمَا يُؤْتَفَيْنِ^(١)

يَحْتَمِلُ كَوْنُ الْكَافَيْنِ فِي «كَكَمَا» حَرْفَيْنِ، أَكَّدَ أَوَّلَهُمَا بِثَانِيهِمَا، كَمَا قَالَ [مِنْ الْوَافِرِ]:

فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي وَلَا لِيَلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ

الشَّاهِدِ «لِلْمَا»، وَأَنْ يَكُونَ اسْمَيْنِ أَكَّدَ أَيْضًا أَوَّلَهُمَا بِثَانِيهِمَا، وَأَنْ تَكُونَ الْأُولَى حَرْفًا، وَالثَّانِيَّةُ

اسْمًا. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

وَلَمَّا أَنْهَى الْكَلَامَ فِي الْكَافِ الْجَارَّةِ، شَرَعَ يَبَيِّنُ الْكَافَ غَيْرَ الْجَارَّةِ، فَقَالَ:

٤١٢- (وَعَيْرُ خَافِضٍ مِنَ الْكَافِ أَتَى أَسْمًا وَحَرْفًا مِثْلُهُ خُذْ يَا فَتَى

(١) «الْآي» جَمْعُ آيَةٍ: الْعَلَامَةِ، وَ«يُحَلِّينَ» أَيِ يَوْصِفْنَ، أَيِ لَمْ يَبْقَ لِهَذِهِ الْمَنَازِلِ مِنْ عِلَامَاتٍ تَوْصِفُ بِهَا غَيْرَ

مَا ذُكِرَ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، وَ«الْخَطَامُ»: الزَّمَامُ، وَ«الْكِنْفَيْنِ»: تَنْثِيَةُ «كِنْفٍ» بِالْكَسْرِ، وَهُوَ وَعَاءُ الرَّاعِي

الَّذِي يَجْعَلُ فِيهِ غِذَاءَهُ، وَ«الْوَدَّ» هُوَ الْوَتْدُ، أَدْعَمُهُ، وَ«الْجَازِلُ»: الْمُنْتَصِبُ، وَ«الْصَالِيَّاتُ»: الْحِجَارَةُ

الْمَحْتَرَقَةُ، وَ«يُؤْتَفَيْنِ» أَيِ يُجْعَلْنَ أَثَافِي لِلْقَدْرِ يَوْضَعُ عَلَيْهَا عِنْدَ الطَّبِيخِ، أَيِ وَغَيْرِ حِجَارَةٍ مُحْتَرَقَةٍ.

٤١٣- فَلَاوُلُ الضَّمِيرُ لِلْمُخَاطَبِ وَالثَّانِ حَرْفُ جَاءَ فِي التَّخَاطُبِ

٤١٤- فِي اسْمِ إِشَارَةٍ وَفِي مُنْفَصِلٍ مِّنَ الضَّمَائِرِ كـ «إِيَّا» فَأَعْقِلِ

٤١٥- وَبَعْضُ أَسْمَاءٍ لِفِعْلِهِمْ وَرَدَ نَحْوُ «زُوَيْدَكَ» وَ«دُونَكَ الرَّشْدُ»

٤١٦- فِي «أَرَأَيْتَ» فِي الْأَصَحِّ هَكَذَا بِقَوْلِ سَيِّوَيْهِ فَأَذِرِ الْمَأْخَذَا

٤١٧- وَكَوْنَهَا الْفَاعِلَ قِرَاءَةً زَعَمَ وَكَوْنَهَا الْمَفْعُولَ شَيْخُهُ حَكَمَ

(وَعَبَّرَ خَافِضٌ مِنَ الْكَافِ أَيْ اسْمًا وَحَرْفًا) يعني أن الكاف غير الجارة ينقسم قسمين: اسم وحرف، وقوله: (مِثْلُهُ خَذَا يَأْتِي) أي مثل الجارة، أي كما أن الجارة قسمان كذلك هذه (فَلَاوُلُ)

أي الاسم (الضَّمِيرُ لِلْمُخَاطَبِ) منصوبًا ومجرورًا، كـ «مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ» [الضحى: الآية ٣ (وَالثَّانِ) بحذف آخره كما سبق غير مرة (حَرْفُ جَاءَ فِي التَّخَاطُبِ) أي في جريان الكلام بين

المتكلم ومن يسمع منه، وقوله: (فِي اسْمِ إِشَارَةٍ) بيان لمواضع كاف الخطاب، فالجاء والمجرور بدل مما قبله، أو متعلق بمقدّر خبر عن محذوف، أي ذلك كائن في اسم الإشارة، نحو «ذلك»،

و«تلك» (وَفِي مُنْفَصِلٍ مِّنَ الضَّمَائِرِ) المراد ضمائر النصب فقط (كـ «إِيَّا») و«إياكما» و«إياكم»، وقوله: (فَأَعْقِلِ) كمل به البيت، أي فاعلم هذا وتأكد منه بالتفصيل الذي ذكرته لك (وَبَعْضُ

أَسْمَاءٍ) بالجر عطفاً على: «منفصل» (لِفِعْلِهِمْ وَرَدَ) أي أتى أيضاً لاحقاً لبعض أسماء الأفعال (نَحْوُ «زُوَيْدَكَ») أي تمهل (وَدُونَكَ الرَّشْدُ) أي الزم طريق الرشد، وهو خلاف الضلال، وهو

الذي ذكره - سبحانه وتعالى - بقوله: «صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ» [الفاتحة: الآية ٧ الآية.

(فِي «أَرَأَيْتَ») أي التي معناها: أخبرني، من نحو قوله «عَلَيْكَ»: «أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالذِّينِ» [الماعون: الآية ١] (فِي الْأَصَحِّ) من أقوال النحاة، فقوله: «فِي رَأَيْتَ» خبر مقدم لـ (هَكَذَا)، والكاف

اسم بمعنى «مثل»، أي مثل ما سبق من كون الكاف حرف خطاب كائن «فِي رَأَيْتَ» (بِقَوْلِ سَيِّوَيْهِ) الباء بمعنى «في»، أي هذا كائن في قول سيوييه، وقوله: (فَأَذِرِ الْمَأْخَذَا) بألف الإطلاق،

كمل به البيت، أي اعلم مأخذ المسألة، أي دليلها الذي استنبطت منه.

(وَكَوْنَهَا) بالنصب مفعولاً مقدماً لـ «زَعَمَ» (الْفَاعِلُ) بالنصب أيضاً على الخبرية لـ «كونها»

(قِرَاءَةُ زَعَمَ) أي قال (وَكَوْنَهَا الْمَفْعُولُ) كإعراب سابقه، وقوله: (شَيْخُهُ) مبتدأ خبره قوله:

(حَكَمَ) أي حكم بهذا شيخه الكسائي.

وحاصل معنى الآيات بإيضاح أن الكاف غير الجارة، على نوعين:

[أحدهما]: مضمّر منصوب، أو مجرور، نحو قوله تعالى: «مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ» [الضحى: الآية ٣]

فالأول منصوب، بالفعل، والثاني مجرور بالإضافة.

[والثاني]: حرف معنى، لا محل له، ومعناه الخطاب، وهي اللاحقة لاسم الإشارة، نحو «ذلك»، و«تلك».

وللضمير المنفصل المنصوب، في قولهم: «إياك»، و«إياكما»، و«إياكم»، ونحوها، هذا هو الصحيح.

ولبعض أسماء الأفعال، نحو: «حَيْهَلَكَ»، و«زُوَيْدَكَ»، و«التَّجَاعُكَ».

ولـ «أَرَأَيْتَ» بمعنى أخبرني، نحو قوله «عَلَيْكَ»: «أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ» [الإسراء: ٦٢]، فالتاء فاعل، والكاف حرف خطاب، هذا هو الصحيح، وهو قول سيوييه، وعكس ذلك القراء،

فقال: التاء حرف خطاب، والكاف فاعل؛ لكونها المطابقة للمسند إليه، ويردّه صحة الاستغناء عن الكاف، وأنها لا تقع قط مرفوعة.

وقال الكسائي: التاء فاعل، والكاف مفعول، ويلزمه أن يصحّ الاختصار على المنصوب في نحو: «أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا مَا صَنَعَ؟»؛ لأنه المفعول الثاني، ولكن الفائدة لا تتم عنده. وأما «أَرَأَيْتَكَ هَذَا

الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ» [الإسراء: ٦٢]، فالمفعول الثاني محذوف، أي لِمَ كَرَّمْتَهُ عَلَيَّ؟، وأنا خير منه.

تنبيه:

قد تلحق الكاف ألفاظاً آخر^(١) شذوذاً، وحمل على ذلك الفارسيّ قوله [من الوافر]:

(١) نحو «لَيْسَكَ زَيْدٌ قَائِمًا»، و«نِعْمَكَ الرَّجُلُ زَيْدٌ»، و«يُسْكَ الرَّجُلُ عَمْرُو»، وقالوا: «كَلَّاكَ» بالتشديد.

انتهى «دسوقي» ج ١ ص ٤٨٦.

لِسَانِ السُّوءِ تُهْدِيهَا إِلَيْنَا وَحِثٌ^(١) وَمَا حَسِبْتُكَ أَنْ تَحْيَا
لَفَلَا يَلْزَمُ الْإِخْبَارَ عَنْ اسْمِ الْعَيْنِ بِالْمَصْدَرِ، وَقِيلَ: يَحْتَمِلُ كَوْنُ «أَنْ» وَصَلَتْهَا بِدَلًّا مِنَ الْكَافِ،
سَادًّا مَسَدَ الْمَفْعُولِينَ، كَقِرَاءَةِ حَمْزَةٍ: ﴿وَلَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُثَلِّي لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٨]
بِالْخَطَابِ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

ولما أنهى الكلام في الكاف شرع بيّن «كي»، فقال:

٤١٨- «وَكَيْ» عَلَى ثَلَاثَةِ الْأَوْجِهِ جَا مُخْتَصَرٌ مِنْ «كَيْفَ» لِلشُّعْرِ التَّجَى
٤١٩- وَالثَّانِ لِلتَّعْلِيلِ مِثْلَ اللَّامِ مَعَ الْمَصْدَرِ وَ«مَا» اسْتِفْهَامِ
٤٢٠- وَإِنْ تَكُنْ كَ«أَنْ» بِمَعْنَى وَعَمَلٍ فَثَالِثُ الْأَوْجِهِ فِيهَا قَدْ حَصَلَ
٤٢١- ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دَوْلَةً﴾ لَهَا شَهْدٌ إِنْ قَبْلَهَا اللَّامُ مُقَدَّرًا قُصِدَ

(وَكَيْ) عَلَى ثَلَاثَةِ الْأَوْجِهِ) تقدّم أنه من إضافة الصفة إلى الموصوف، أي على الأوجه الثلاثة
(جَا) بالقصر لغة (مُخْتَصَرٌ مِنْ «كَيْفَ») أي أحدها أن تكون اسمًا مختصرًا من «كيف»، وقوله:
(لِلشُّعْرِ التَّجَى) أشار به إلى أن مثاله لم يقع في القرآن، وإنما وقع في الشعر في قوله [من البسيط]:

كَيْ تَجْنَحُونَ إِلَى سِلْمٍ وَمَا تُعِزُّ قَتْلَاكُمْ وَلَطَى الْهَيْجَاءِ تَضْطَرُّمُ
أَرَادَ كَيْفَ تَجْنَحُونَ؟

(وَالثَّانِ لِلتَّعْلِيلِ مِثْلَ اللَّامِ) أي المعنى الثاني لـ «كي» أن تكون للتعليل بمنزلة لام التعليل (مَعَ
الْمَصْدَرِ) أي مع الحرف المصدرّي، وهو «ما»، نحو «إنما قصدتك كيما تنفعني» (وَمَا) اسْتِفْهَامِ
أي مع «ما» الاستفهاميّة، وإضافة «ما» إلى الاستفهام بمعنى اللام، نحو «كيمة» أي له (وَإِنْ تَكُنْ)
«كي» (كَ«أَنْ») المصدريّة (بِمَعْنَى) أي في معناها، فالباء بمعنى «في» (وَعَمَلٍ) وهو نصب المضارع
(فَثَالِثُ الْأَوْجِهِ فِيهَا) أي في «كي» (قَدْ حَصَلَ) أي وُجِدَ، يعني أن المعنى الثالث لـ «كي» أن تكون
بمنزلة «أَنْ» المصدريّة معنى وعملاً، وقوله: (﴿كَيْ لَا يَكُونَ دَوْلَةً﴾ [الحشر: الآية ٧]) مبتدأ محكي
لقصد لفظه، خبره قوله: (لَهَا شَهْدٌ) أي شهد لكون «كي» بمنزلة «أَنْ» المصدريّة معنى وعملاً (إِنْ

(١) قول: «وَحِثٌ» أي هلك، من الحين وهو الهلاك.

قَبْلَهَا) أي قبل «كي» (اللَّامُ) التعليلية (مُقَدَّرًا) حال مؤكّد لـ (قُصِدَ) بالبناء للمفعول، أي قُدِّرَ
اللام قبلها.

وحاصل معنى الآيات بإيضاح أن «كي» على ثلاثة أقسام:

[أحدها]: أن تكون اسمًا مختصرًا من «كيف»، كقوله:

كَيْ تَجْنَحُونَ ... البيت

أَرَادَ كَيْفَ، فَحَذَفَ الْفَاءَ، كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ: «سَوْ أَفْعُلُ» يريد سوف.

[الثاني]: أن تكون بمنزلة لام التعليل معنى وعملاً، وهي الداخلة على «ما» الاستفهاميّة، في
قولهم في السؤال عن العلة: «كيمة»، بمعنى «لِله»، والهاء للسكت، وعلى «ما» المصدرية في قوله
[من الطويل]:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا يُرْجَى الْفَتَى كَيْمَا يَضُرَّ وَيَنْفَعُ
وقيل: «ما» كاقفة، وعلى «أَنْ» المصدرية، مضمرة، نحو: «جئتكم كي تكرموني»، إذا قدرت
النصب بـ «أَنْ».

[الثالث]: أن تكون بمنزلة «أَنْ» المصدرية معنى وعملاً، وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا
تَأْسَوْا﴾ [الحديد: الآية ٢٣] الآية، ويُؤَيِّدُهُ صحة حلول «أَنْ» محلّها، ولأنّها لو كانت حرف تعليل،
لم يدخل عليها حرف تعليل، ومن ذلك: «جئتكم كي تكرموني»، وقوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ
دَوْلَةً﴾ [الحشر: الآية ٧] الآية، إذا قُدِّرَتْ اللام قبلها، فإن لم تقدر، فهي تعليلية جازّة، ويجب
حينئذ إضمار «أَنْ» بعدها، ومثله في الاحتمالين قوله [من الطويل]:

أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي وَتَشْرُكَهَا شَنَا بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ
فـ «كي» إما تعليلية، مؤكدة للام، أو مصدرية مؤكدة بـ «أَنْ». والله تعالى أعلم.

تنبيه:

لا تظهر «أَنْ» بعد «كي» إلا في الضرورة، كقوله [من الطويل]:

فَقَالَتْ أَكُلُّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَايَحَا لِسَانِكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا

تنبيه آخر:

مذهب الأخفش أن «كي» جازة دائماً، وأن النصب بعدها بـ«أن» ظاهرة، أو مضمرة، ورُدَّ عليه بنحو قوله **لَيْسَ** [الحديد: الآية ٢٣]، فإن زعم أن «كي» تأكيد للام، كقوله [من الوافر]:

وَلَا لِيَمَّا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ

رُدَّ عليه بأن الفصح المقيس لا يُخْرَجُ على الشاذ.

ومذهب الكوفيين أن «كي» ناصبة دائماً.

ورُدَّ عليهم بقولهم: «كيمة» كما يقولون: يله، وقول حاتم^(١) [من الطويل]:

وَأَوْقَدْتُ نَارِي كَيْ لِيُبَصِّرَ ضَوْؤُهَا وَأَخْرَجْتُ كُلِّي وَهُوَ فِي الْبَيْتِ دَاخِلُهُ

لأن لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه.

وأجابوا عن الأول بأن الأصل: كي يفعل ماذا؟ ورُدَّ عليهم بأنه يلزمهم كثرة الحذف، وإخراج «ما» الاستفهامية عن الصدر، وحذف ألفها في غير الجر، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب، وكل ذلك لم يثبت، نعم وقع في «صحيح البخاري» في تفسير: **﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾** [القيامة: الآية ٢٢]^(٢): «فيذهب كيما، فيعود ظهره طبقاً واحداً»، أي كيما يسجد، وهو غريب جداً، لا يحتمل القياس عليه.

قلت: هكذا قال ابن هشام: إن الرواية «كيما» بحذف «يسجد»، لكن قال الحافظ ابن حجر: الثابت في جميع النسخ التي وقفت عليها التصريح بـ«يسجد»، فلعل ابن هشام وقعت له نسخة بحذف «يسجد». انتهى^(٣).

(١) هو حاتم بن عبد الله الطائي، فارس شاعر جاهلي من أجواد العرب.

(٢) هذا يوهم أن البخاري أورده في «كتاب التفسير»، وليس كذلك، وإنما أورده في «كتاب التوحيد»، نته عليه في «فتح الباري» ٤٣٨/١٣.

(٣) راجع «فتح الباري» ٤٣٧/١٣-٤٣٨. «كتاب التوحيد».

تنبيه:

إذا قيل: «جئت لتكرمني» بالنصب، فالنصب بـ«أن» مضمرة، وجوز أبو سعيد^(١) كون المضمر «كي»، والأول أولى؛ لأن «أن» أمكن في عمل النصب من غيرها، فهي أقوى على التجوز فيها، بأن تعمل مضمرة. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على «كي» شرع يبين «كم»، فقال:

٤٢٢- (و«كم» عَلَى وَجْهَيْنِ ذَاتِ خَبَرٍ إِنَّ تُفِيدُ التَّكْثِيرَ لِلْمُسْتَخْبِرِ

٤٢٣- فَذَاتُ الاسْتِفْهَامِ إِنَّ فِيهَا بَدَأَ مُفَادُ أَيِّ عَدَدٍ يَا ذَا الْهُدَى

(و«كم») بفتح، فسكون (عَلَى وَجْهَيْنِ) أي على قسمين (ذَاتِ خَبَرٍ) بالجر كما هو مضبوط بخط الناظم، بدل تفصيل من مجمل، ويجوز رفعه، بل هو أنسب لسياق قسيمه الآتي، أي أولاهما ذات خبر (إِنَّ تُفِيدُ التَّكْثِيرَ لِلْمُسْتَخْبِرِ) أي لطالب الخبر، يعني أنها إن أفادت معنى الكثرة للسائل المستخبر، فهي خبرية (فَذَاتُ الاسْتِفْهَامِ) أي فثانيتها ذات الاستفهام، ويجوز أن تكون «ذات» مبتدأ خبره جملة قوله: (إِنَّ فِيهَا بَدَأَ) أي ظهر (مُفَادُ أَيِّ عَدَدٍ) بضم الميم اسم مفعول أفاد، وأراد به معنى «أي عدد»، أي إن أفادت معنى «أي عدد»، فهي الاستفهامية، وقوله: (يَا ذَا الْهُدَى) كمل به البيت، أي صاحب الهدى، ووصفه به؛ لأن من رُزق طلب العلم الشرعي، فقد هُدي إلى صراط مستقيم؛ لقوله **﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾** [المجادلة: ١١]، وقوله **﴿لَهُ﴾** فيما رواه البخاري في «صحيحه» من حديث معاوية **﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ﴾**: «من يُرد الله به خيراً يفقهه في الدين».

وحاصل معنى البيتين أن «كم» على وجهين: خبرية، بمعنى «كثير»، واستفهامية، بمعنى «أي

عدد».

ثم ذكر ما يتفقان فيه، وهي خمسة أمور، فقال:

٤٢٤- (فِي خَمْسَةِ الْأُمُورِ قَدْ تَقَارَنَا فِي الْأَسْمِ وَالْإِنْهَامِ أَيْضًا وَالْبِنَا

(١) لعله السيرافي.

٤٢٥- وَطَلَبِ التَّمْيِيزِ وَالتَّصْدِيرِ (

(فِي خَمْسَةِ الْأُمُورِ) أي في الأمور الخمسة، متعلق بـ (قَدْ تَقَارَنَا) أي اتفقا (فِي الْأَسْمِ) في كونهما اسمين، لا حرفين، وهذا أول الخمسة (وَالْإِبْهَامِ أَيْضًا) أي في كونهما مبهمين، وهذا هو الثاني (وَالْبَيِّنَا) «أو» بمعنى الواو، أي وفي كونهما مبنيين، وهذا هو الثالث، (وَطَلَبِ التَّمْيِيزِ) أي وفي كونهما يفتقران إلى التمييز، وهذا هو الرابع (وَالْتَّصْدِيرِ) أي وفي وجوب الصدارة لهما، وهذا هو الخامس.

وحاصل المعنى أنهما يشتركان في خمسة أمور: الاسمية، والإبهام، والافتقار إلى التمييز، والبناء، ولزوم التصدير.

تنبيه:

قال بعضهم في قوله ﷻ: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [يس: الآية ٣١]: أبدلت «أن» وصلتها من «كم».

ورُدَّ عليه بأن عامل البذل هو عامل المبدل منه، فإن قُدِّر عامل المبدل منه «يَرَوْا»، فـ «كم» لها الصدر، فلا يعمل فيها ما قبلها، وإن قُدِّر «أَهْلَكْنَا» فلا تَسَلُّط له في المعنى على البذل، والصواب أن «كم» مفعول لـ ﴿أَهْلَكْنَا﴾، والجملة إما معمولة لـ ﴿يَرَوْا﴾، على أنه عُلق عن العمل في اللفظ، و«أن» وصلتها مفعول لأجله، وإما معترضة بين ﴿يَرَوْا﴾ وما سَدَّ مَسَدَّ مفعوليه، وهو «أن» وصلتها، وكذلك قول ابن عصفور في قوله ﷻ: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ [الشجدة: الآية ٢٦] الآية: إن «كم» فاعل، مردود عليه بأن «كم» لها الصدر.

وقوله: إن ذلك جاء على لغة رديئة، حكاها الأنخفش عن بعضهم أنه يقول: «ملكْتُ كم عبيد»، فيخرجها عن الصدرية، خطأ عظيم، إذ خَرَجَ كلام الله - سبحانه وتعالى - على هذه اللغة، وإنما الفاعل ضمير اسم الله - سبحانه وتعالى -، أو ضمير العلم، أو الهدى المدلول عليه بالفعل، أو جملة ﴿أَهْلَكْنَا﴾ على القول بأن الفاعل يكون جملة، إما مطلقاً، أو بشرط كونها مقترنة بما يُعَلَّقُ عن العمل، والفعل قلبي، نحو ظهر لي أقام زيد.

وجَوَّز أبو البقاء كونه ضمير الإهلاك المفهوم من الجملة، وليس هذا من المواطن التي يعود الضمير فيها على المتأخر. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الأمور التي يفترقان فيها، وهي خمسة أيضاً، فقال:

(.....) وَوَجْهَ الْاِفْتِرَاقِ خَمْسَةُ دُرِي

٤٢٦- قَبُولُ تَصْدِيقٍ لِأَوَّلَى مِنْهُمَا وَطَلَبُ الْجَوَابِ فِي ثَانِيهِمَا

٤٢٧- وَبَدَلُ الْأَوَّلَى بِهَمْزٍ لَا يَفِي تَمْيِيزُهَا مُفْرَدٌ أَوْ جَمْعٌ قُفِي

٤٢٨- وَوَاجِبُ الْحَقْفِضِ وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَبِاخْتِلَافٍ فِي الْجَمْعِ آتِيَةٍ

(وَوَجْهَ الْاِفْتِرَاقِ) بينهما (خَمْسَةُ) بالنصب مفعولاً ثانياً لـ (دُرِي) مبنياً للمفعول، أي علم،

وفي نسخة: «قُرِي». (قَبُولُ تَصْدِيقٍ لِأَوَّلَى مِنْهُمَا) أي أحدها: كون الكلام قابلاً للتصديق، أي

والتكذيب مع «كم» الخبرية، بخلافه مع الاستفهامية (وَطَلَبُ الْجَوَابِ فِي ثَانِيهِمَا) أي ثانيها أن

المتكلم مع الاستفهامية يطلب الجواب؛ لأنه مستخبر، بخلافه مع الخبرية؛ لأنه مخبر (وَبَدَلُ

الْأَوَّلَى) أي الخبرية (بِهَمْزٍ لَا يَفِي) أي ثالثها: أن بدل الخبرية لا يأتي مقترناً بهمزة الاستفهام،

فتقول: كم عبيد لي، خمسون، بل ستون، بخلاف الاستفهامية، فلا بد من اقترانه بها، فتقول:

كم مالك، أعشرون، أم ثلاثون؟ (تَمْيِيزُهَا مُفْرَدٌ أَوْ جَمْعٌ قُفِي) أي رابعها:

أن تمييز «كم» الخبرية، يجوز أن يكون مفرداً، وجمعاً، تقول: «كم عبد ملكت»، و«كم عبيد

ملكيت» بخلاف الاستفهامية، فلا يكون إلا مفرداً، تقول: كم مالك، ولا تقول: كم أموالك،

خلافاً للكوفيين (وَوَاجِبُ الْحَقْفِضِ) أي خامسها أن تمييز كم الخبرية واجب الجز، كما مر في

الأمثلة، بخلاف الاستفهامية، فيجب نصب تمييزها، فتقول: كم رجلاً أكرمت؟ (وَأَمَّا الثَّانِيَةُ)

أي الاستفهامية، وهو مبتدأ، خبره «آتية» (فَبِاخْتِلَافٍ) أي بخلاف الخبرية (فِي الْجَمْعِ آتِيَةٍ) أي

مخالفة لها في جميع الأمور الخمسة، كما أوضحناه بالأمثلة.

وحاصل معنى الآيات بإيضاح أنهما يفترقان في خمسة أمور:

[أحدها]: أن الكلام مع الخبرية، مُحْتَمِلٌ للتصديق والتكذيب، بخلافه مع الاستفهامية.

[الثاني]: أن المتكلم بالخبرية لا يستدعي من مخاطبه جواباً؛ لأنه مُخَيَّرٌ، والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه؛ لأنه مُسْتَخِيرٌ.

[الثالث]: أن الاسم المبدل من الخبرية لا يقترب بالهمزة، بخلاف المبدل من الاستفهامية، يقال في الخبرية: كم عبيد لي، خمسون، بل ستون، وفي الاستفهامية: كم مالك، أعشرون أم ثلاثون؟.

[الرابع]: أن تمييز «كم» الخبرية مفرد، أو مجموع، تقول: كم عبيد ملكك، وكم عبد ملكك. قال:

كَمْ مُلُوكٍ بَادَ مُلْكُهُمْ وَنَعِيمِ شَوْقَةٍ بَادُوا
وقال الفرزدق [من البسيط]:

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ فِدْعَاءُ^(١) قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي
ولا يكون تمييز الاستفهامية إلا مفرداً، خلافاً للكوفيين.

[الخامس]: أن تمييز الخبرية واجب الخفض، وتمييز الاستفهامية منصوب، ولا يجوز جره مطلقاً، خلافاً للفرّاء، والزجاج، وابن السراج، وآخرين، بل يُشْتَرَطُ أَنْ تُجَرَّ «كم» بحرف جرٍّ، فحينئذ يجوز في التمييز وجهان: النصب، وهو الكثير، والجرُّ، خلافاً لبعضهم، وهو بـ«من» مضمرة وجوباً، لا بالإضافة، خلافاً للزجاج.

ويتلخص من هذا أن في جر تمييزها أقوالاً: الجواز، والمنع، والتفصيل، فإن جُرَّتْ هي بحرف جرٍّ، نحو بكم درهم اشتريت؟ جاز، وإلا فلا.

وزعم قوم أن لغة تميم جواز نصب تمييز «كم» الخبرية، إذا كان الخبر مفرداً، وزوي قول الفرزدق:

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ البيت بالخفض على قياس تمييز الخبرية، وبالنصب (١) الفدع: هو المشي على ظهر القدمين.

على اللغة التميمية، أو على تقديرها استفهامية، استفهام تَهْكُمْ، أي أخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن يخدمنني، فقد نسيت، وعليهما فـ«كم» مبتدأ خبره «قد حلبت»، وأفرد الضمير حملاً على لفظ «كم»، وبالرفع على أنه مبتدأ، وإن كان نكرة؛ لكونه قد وُصِفَ بـ«لك» وبـ«فدعاء» محذوفة مدلول عليها بالذكورة؛ إذ ليس المراد تخصيص الحالة بوصفها بالفدع، كما حُذِفَ «لك» من صفة «خالة» استدلالاً عليها بـ«لك» الأولى، والخبر «قد حلبت»، ولا بد من تقدير: «قد حلبت» أخرى؛ لأن الخبر عنه في هذا الوجه متعدد لفظاً ومعنى، ونظيره زينب وهند قامت، و«كم» على هذا الوجه ظرف، أو مصدر، والتمييز محذوف، أي كم وقت أو حلبة. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على «كم» شرع يتكلم على «كأين»، فقال:

٤٢٩- (ثُمَّ «كَأَيَّ» جَا مُرَكَّبًا بُنِيَ مِنْ كَافِهِمْ وَ«أَيَّ» الْمُتَوْنِ

٤٣٠- فَأَشْبَهَ التَّنْوِينَ نُونَ الْأَصْلِ فَالَرَّقُمُ وَالْوَقْفُ بِتِلْكَ السُّبُلِ

(ثُمَّ «كَأَيَّ» جَا) حال كونه (مُرَكَّبًا بُنِيَ) بالبناء للمفعول، بيان لحكمه، أي مبتدأ، وقوله: (مِنْ كَافِهِمْ) متعلق بـ«مركباً»، أي من كاف العرب؛ لأنهم الذين استعملوها هذا الاستعمال (وَ«أَيَّ» الْمُتَوْنِ) أي ومن أي المتون (فَأَشْبَهَ التَّنْوِينَ نُونَ الْأَصْلِ) أي لما دخل تنوينه في التركيب أشبه النون الأصلية، فلهذا عومل معاملتها، في الرسم، والوقف عليه، كما أشار إليه بقوله: (فَالَرَّقُمُ) أي كتابته في المصحف (وَالْوَقْفُ) أي عليه (بِتِلْكَ السُّبُلِ) أي بالطريقة المذكورة، وهي أن يُكْتَبَ نوناً، ويوقف عليه نوناً للشبه المذكور، يعني أنه إنما خالف طريقة التنوين فيما ذكر من الكتابة والوقف عليه، بسبب ما ذكرناه من كونه أشبه النون الأصلية، فعومل معاملتها.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن «كأين» اسم مركب من كاف التشبيه، و«أَيَّ» المتونة، ولذلك جاز الوقف عليها بالنون؛ لأن التنوين لما دخل في التركيب أشبه النون الأصلية، ولهذا رُسم في المصحف نوناً، ومن وقف عليه بحذفه اعتبر حكمه في الأصل، وهو الحذف في الوقف. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الأمور التي تخالف فيها «كأين» «كم»، وهي خمسة، فقال:

٤٣١- (فِي خَمْسَةِ الْأُمُورِ «كَمْ» تُوَافِقُ إِنْهَامَهَا وَفِي بِنَاءٍ يَلْحَقُ

٤٣٢- وَفِي افْتِقَارِ مَا يُمَيِّزُ وَفِي تَصَدُّرٍ وَمَغْنِيَّهَا إِذْ تَفِي)

(فِي خَمْسَةِ الْأُمُورِ) أي في الأمور الخمسة («كَمْ» تُوَافِقُ) الضمير الفاعل لـ «كأين»، أي توافق

«كأين» «كم» في هذه الأمور (إِنْهَامَهَا) بالجر بدل تفصيل من مجمل، ويجوز قطعه إلى الرفع

والنصب، كما في نظائره، أي توافقها في كونها مبهما، وهذا هو أول الخمسة، ثم أشار إلى الثاني

بقوله: (وَفِي بِنَاءٍ يَلْحَقُ) بفتح أوله مبنيا للفاعل، صفة لـ «بناء»، أي توافقها في بناء لاحق لها،

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بَضْمُ أَوَّلِهِ، مَبْنِيًا لِلْمَفْعُولِ، وَإِلَى الثَّالِثِ بِقَوْلِهِ: (وَفِي افْتِقَارِ مَا يُمَيِّزُ) «ما»

مصدرية، أي وفي افتقارهما إلى التمييز، وإلى الرابع بقوله: (وَفِي تَصَدُّرٍ) أي وفي وجوب

الصدارة لهما، وإلى الرابع بقوله: (وَمَغْنِيَّهَا) أي توافقها في معنيها، وهما إفادة التكثير غالبا،

والاستفهام نادرا، وقوله: (إِذْ تَفِي) كمل به البيت، أي وقت وفائها ووجودها في التركيب، وهو

متعلق بصفة لـ «معنيها».

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن «كأين» توافق «كم» في خمسة أمور: الإبهام، والبناء،

والافتقار إلى التمييز، ولزوم التصدير، وإفادة التكثير تارة، وهو الغالب، نحو قوله **وَكَايْنِ**

مِنْ نَبِيٍّ قَتَلَ مَعَهُ رِيثُونَ كَثِيرٌ [آية آل عمران: ١٤٦]، والاستفهام أخرى، وهو نادر، ولم يثبت

إلا ابن قتيبة، وابن عصفور، وابن مالك، واستدل عليه بقول أبي بن كعب لابن مسعود رضي الله

عنهما: «كَأَيِّ تَقْرَأُ سُورَةَ الْأَحْزَابِ آيَةً؟ فَقَالَ: ثَلَاثًا وَسَبْعِينَ». والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الأمور التي يتخالفان فيها، وهي خمسة أيضا، فقال:

٤٣٣- (لَكِنْ بِخَمْسَةِ الْأُمُورِ خَالَفَتْ فِي أَنَّهَا بِالِاتِّفَاقِ رُكِبَتْ

٤٣٤- وَغَالِبًا تَمَيِّزُهَا بِ«مِنْ» يُجَرُّ وَلَا تُفِيدُ عَنْهُمْ غَيْرَ خَبَرٍ

٤٣٥- وَلَا يُجَرُّ لَفْظُهَا بِحَرْفِ جَرٍّ وَمُفْرَدًا لَمْ يَأْتِ بَعْدَهَا الْحَبْنُ)

(لَكِنْ بِخَمْسَةِ الْأُمُورِ خَالَفَتْ) «كأين» «كم» (فِي أَنَّهَا بِالِاتِّفَاقِ رُكِبَتْ) الجار والمجرور بدل

مما قبله، يعني أن أحد تلك الأمور: أنها مركبة، و«كم» بسيطة على الأصح (وَعَالِيًا) منصوب

بنزع الخافض، أي في غالب التركيب (تَمَيِّزُهَا) أي تُمَيِّزُ «كأين» (بِ«مِنْ» يُجَرُّ) بالبناء للمفعول،

يعني أن أكثر استعمالها أن يكون تمييزها مجرورا بـ «من»، وهذا هو الأمر الثاني (وَلَا تُفِيدُ عَنْهُمْ)

أي عن الجمهور، أي عندهم (غَيْرَ خَبَرٍ) يعني أنها عندهم لا تقع استفهاما، وهذا هو الثالث (وَلَا

يُجَرُّ) بالبناء للمفعول (لَفْظُهَا بِحَرْفِ جَرٍّ) يعني أنها لا تقع مجرورة، وهذا هو الرابع (وَمُفْرَدًا لَمْ

يَأْتِ بَعْدَهَا الْحَبْنُ) يعني أن خبرها لا يأتي مفردا وهذا هو الخامس.

وحاصل معنى الآيات بإيضاح أن «كأين» تخالف «كم» في خمسة أمور:

[أحدها]: أنها مركبة، و«كم» بسيطة على الصحيح، خلافا لمن زعم أنها مركبة من الكاف،

و«ما» الاستفهامية، ثم حذفت ألفها لدخول الجار، وسكنت ميمها للتخفيف؛ لثقل الكلمة

بالتركيب.

[والثاني]: أن تُمَيِّزُهَا مجرور بـ «من» غالبا، حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك، ويرده قول

سيبويه: «وَكَايِي رَجُلًا رَأَيْتَ»، زعم ذلك يونس، و«كَأَيِّ قَدْ أَتَانَا رَجُلًا»، إلا أن أكثر العرب لا

يتكلمون به، إلا مع «من». انتهى.

ومن الغالب قوله تعالى: **﴿وَكَايْنِ مِنْ نَّبِيٍّ﴾** [آل عمران: الآية ١٤٦] الآية، وقوله: **﴿وَكَايْنِ مِنْ**

نَبِيٍّ﴾ [يوسف: الآية ١٠٥] الآية، وقوله:

﴿وَكَايْنِ مِنْ دَابَّةٍ﴾ [العنكبوت: الآية ٦٠] الآية. ومن النصب قوله [من الخفيف]:

اطْرُدِ الْيَأْسَ بِالرَّجَا فَكَأَيِّ أَلْمًا حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ

وقوله [من الطويل]:

وَكَايْنِ لَنَا فَضْلًا عَلَيْكُمْ وَمِنَّةً قَدِيمًا وَلَا تَذُرُونِ مَا مِنْ مُنْعِمٍ

[والثالث]: أنها لا تقع استفهامية عند الجمهور، وقد مضى.

[والرابع]: أنها لا تقع مجرورة خلافا لابن قتيبة، وابن عصفور، أجازا بـ «كأَيِّ تبيع هذا

الثوب».

[والخامس]: أن خبرها لا يقع مفردًا. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على «كأين»، شرع يتكلم على «كذا»، فقال:

٤٣٦- «كَذَا» عَلَى ثَلَاثَةِ الْأَوْجِهِ جَا مُرَكَّبًا مِنْ كِلِمَتَيْنِ أُخْرِجَا («كَذَا» مبتدأ خبره «جا» (على ثلاثة الأوجه) متعلق بـ (جا مُرَكَّبًا مِنْ كِلِمَتَيْنِ) بكسر الكاف، وفتحها (أُخْرِجَا) بالبناء للمجهول، يعني أن الوجه الأول أن تكون «كذا» كلمتين باقيتين على أصلهما، وهما كاف التشبيه، و«ذا» الإشارية.

وحاصل معنى البيت: أن «كذا» ترد على ثلاثة أوجه:

[أحدها]: أن تكون كلمتين باقيتين على أصلهما، وهما كاف التشبيه، و«ذا» الإشارية، كقولك: رأيت زيدًا فاضلاً، ورأيت عمراً كذا، وكقوله [من مجزو الوافر]:

وَأَسْلَمَنِي الزَّمَانُ كَذَا فَلَا طَرَبَ وَلَا أُنْسُ

وتدخل عليها «ها» التنبيه، كقوله تعالى: ﴿أَهْكَذَا عَرْشُكَ﴾ [الثل: الآية ٤٢]. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الثاني من أوجه «كذا»، فقال:

٤٣٧- «ثُمَّ مُرَكَّبٌ أُرِيدَ كِلِمَةً تُفِيدُ غَيْرَ الْعَدَدِ اللَّذْ أَبْهَمَهُ» (ثُمَّ مُرَكَّبٌ) أي من كلمتين أيضاً (أُرِيدَ) به (كِلِمَةً) واحدة (تُفِيدُ غَيْرَ الْعَدَدِ) أي معنى غير العدد (اللَّذْ أَبْهَمَهُ) أي المعنى الذي أبهمه المتكلم لغرض من الأغراض، قاله الناظم.

وحاصل معنى البيت أن الثاني من أوجه «كذا» أن تكون كلمة واحدة، مركبة من كلمتين، مكنيتا بها عن غير عدد، كقول أئمة اللغة: قيل لبعضهم: «أما بكان كذا وكذا وجذ؟»^(١)، فقال: بلى وجاذًا، فنصب بإضمار أعرف، وكما جاء في الحديث: «أنه يقال للعبد يوم القيامة: أتذكر يوم كذا وكذا، فعلت فيه كذا وكذا». والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الثالث، فقال:

(١) «الوجد» بجيم وذال معجمة: نقرة في الجبل يجتمع فيها الماء.

٤٣٨- «وَتَالِثٌ مُرَكَّبٌ جَا لِعَدَدٍ وَذَا مُوَافِقٌ «كَأَيٍّ» إِذْ وَرَدَ

٤٣٩- فِي أَرْبَعِ تَنكِيرِهِمْ وَالْاِفْتِقَارِ تُمِيزًا وَفِي الْبِنَاءِ وَالْاِسْتِكْثَارِ

(وَتَالِثٌ مُرَكَّبٌ جَا لِعَدَدٍ) أي ثالث الأوجه أن تكون مركبة بمعنى كلمة واحدة، وهو العدد (وَذَا مُوَافِقٌ «كَأَيٍّ») أي وهذا القسم من «كذا» يوافق كلمة «كأي» (إِذْ وَرَدَ) أي وقت وروده في التركيب (فِي أَرْبَعِ) متعلق بـ «موافق» (تَنكِيرِهِمْ) بالجر على البدلية (وَالْاِفْتِقَارِ تُمِيزًا) أي وفي افتقاره إلى تمييز (وَفِي الْبِنَاءِ) أي وفي كونه مبنياً، غير معرب (وَالْاِسْتِكْثَارِ) هكذا في النظم، وفيه مخالفة لما في الأصل في هذا، وفي قوله: «تنكيرهم»، والظاهر أنه سبق قلم، فالصواب: «تركيبهم» بدل «تنكيرهم»، و«الإبهام» بدل «الاستكثار»، وأيضا الوزن منكسر فيه، فلو قال بدل هذا البيت:

فِي أَرْبَعِ تَرْكِيبٍ أَوْ إِبْهَامٍ أَوْ بِنَاءٍ أَوْ اِفْتِقَارٍ تُمِيزٍ رَأَوْ
لَكَانَ صَوَابًا. والله تعالى أعلم.

وحاصل معنى البيت أن الثالث من أوجه «كذا» أن تكون كلمة واحدة مركبة، مكنيتا بها عن العدد، فتوافق «كأي» في أربعة أمور: التركيب، والبناء، والإبهام، والافتقار إلى التمييز. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر ما يتخالفان فيه، وهي ثلاثة أمور، فقال:

٤٤٠- «(وَفِي ثَلَاثَةِ لَهَا قَدْ خَالَفَا لَيْسَ لَهُ الصَّدْرُ فَخُذْ كَذَا وَفِي

٤٤١- ثُمَّ تُمِيزُ «كَذَا» مَا خُفِضَا بِ«مِنْ» وَلَا الْمُضَافِ فِيمَا يُزْتَضَى

٤٤٢- وَخَالَفَ الْكُوفِيُّ فِي الْأَخِيرِ كَذَا يَدٍ أَوْ أَنْعَمِ الْأَمِيرُ

٤٤٣- وَغَالِبًا لَمْ يَأْتِ إِلَّا أَنْ عُطِفَ عَلَيْهِ وَالتَّكْرَارُ قَلَّ مَا عُرِفَ

(وَفِي ثَلَاثَةِ لَهَا) أي لـ «كأي» قَدْ (خَالَفَا) بألف الإطلاق، والضمير لـ «كذا»، وذكره لما مر غير

مرة، يعني أن «كذا» خالف «كأي» في ثلاثة أشياء:

[أحدها]: أنه (لَيْسَ لَهُ الصَّدْرُ) أي لا يجب له صدر الكلام، بل يقع في حشوه، كما أشار إليه

بقوله: (فَخُذْ كَذَا)، أي تقول: خذ كذا، فتوقعه بعد العامل، فقوله: «فخذ كذا» مبتدأ لقصد لفظه، وقوله: «وَفَى» بمعنى تم خبره، أي قولك: «خذ كذا» تم مثالا للمسألة، حيث وقع «كذا» بعد تقدّم عامله، وهو «خذ».

[والثاني]: ما أشار إليه بقوله: (ثُمَّ مُيِّزُ «كَذَا» مَا خُفِضَ) بألف الإطلاق، مبنيا للمفعول، أي لا يجوز خفض تمييز «كذا» (بِمِنْ) الجارّة (وَلَا الْمُضَافِ) أي ولا يُجَرّ بالمضاف (فِيمَا يُزْتَضَى) بالبناء للمفعول، أي في القول المرضي (وَخَالَفَ الْكُوفِي) أي أهل الكوفة، وأفرده بتأويل الفريق الكوفي (فِي الْأَخِيرِ) أي الجر بالمضاف، فجوزوا نحو قولك: (كَذَا يَدٌ) بإضافة «كذا» إلى «يد»، وهو مثال للإضافة إلى مفرد (أَوْ أَنْعَمِ الْأَمِيرِ) مثال لإضافته إلى جمع، يعني أنهم جوزوا إضافة كذا إلى مفرد، أو جمع.

[والثالث]: ما أشار إليه بقوله: (وَعَالِيًا لَمْ يَأْتِ) الضمير لـ «كذا» أي لم يرد «كذا» في الكلام (إِلَّا أَنْ) بفتح الهمزة (عُطِفَ عَلَيْهِ) ببناء الفعل للمفعول، أي إلا إذا عُطِفَ عليه غيره، كقوله في البيت الآتي: «كذا وكذا لطفًا»... الخ (وَالْتَكْرَارُ قُلْ مَا عَرِفَ) بالبناء للمفعول، يعني أن استعمال «كذا» بالتكرار دون العطف، كقولك: «كذا كذا» قليل.

وحاصل معنى الآيات بإيضاح أن «كذا» تخالف «كأين» في ثلاثة أمور:

[أحدها]: أنها ليس لها الصدر، تقول: «قبضت كذا وكذا درهمًا».

[الثاني]: أن تمييزها واجب النصب، فلا يجوز جرّه بـ «من» اتفاقًا، ولا بالإضافة خلافًا للكوفيين، أجازوا في غير تكرار، ولا عطف أن يقال: كذا ثوب، وكذا أثواب قياسًا على العدد الصريح، ولهذا قال فقهاؤهم: إنه يلزم بقول القائل: «له عندي كذا درهم» مائة، وبقوله: «كذا دراهمًا» ثلاثة، وبقوله: «كذا كذا درهمًا» أحد عشر، وبقوله: «كذا درهمًا» عشرون، وبقوله: «كذا وكذا درهمًا»، أحد وعشرون، حملاً على المحقق من نظائره، من العدد الصريح، ووافقهم على هذه التفاصيل غير مسألتي الإضافة المبردة، والأخفش، وابن كيسان، والسيرافي، وابن عصفور، ووهب ابن السّيد، فنقل اتفاق النحويين على إجازة ما أجازته المبردة، ومن ذكر معه.

[الثالث]: أنها لا تستعمل غالبًا إلا معطوفاً عليها، كقوله [من الطويل]:

عِدِ النَّفْسَ نَعْمَى بَعْدَ بُؤْسَاكَ ذَاكِراً كَذَا وَكَذَا لُطْفًا بِهِ نُسِي الْجَهْدُ

وزعم ابن خَرُوف أنهم لم يقولوا: كذا درهمًا، ولا كذا كذا درهمًا، وذكر ابن مالك أنه مسموع، ولكنه قليل. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على «كذا» شرع يتكلم على «كلاً»، فقال:

٤٤٤- «كَلًّا» مِنَ الْكَافِ وَ«لَا» مُرَكَّبَةٌ فِي قَوْلِ ثَغْلَبٍ وَبِالْعَكْسِ انْتَبَهَ

٤٤٥- سِوَاهُ وَهِيَ حَرْفٌ رَدَعٌ أَبَدًا عِنْدَ الْخَلِيلِ وَكَثِيرٍ مِّنْ هُدَى

٤٤٦- لَذَا أَجَازُوا الْوَقْفَ فِي أَحْيَرِهَا وَالْإِبْتِدَاءَ بِمَا أَتَى بِإِثْرِهَا

٤٤٧- وَشَدُّ لَأْمِهَا لِأَجْلِ الثَّقْوِيَّةِ مَعْنَى وَدَفْعَ مَا بِهِ أَتَتْ هِيَهْ

(«كَلًّا») مبتدأ خبره «مرکبة» (مِنَ الْكَافِ) متعلق بـ «مرکبة» (و«لَا» مُرَكَّبَةٌ) يعني أنها مركبة من كاف التشبيه، ولا النافية (فِي قَوْلِ ثَغْلَبٍ، وَبِالْعَكْسِ انْتَبَهَ) بالبناء للفاعل، وفاعله قوله: (سِوَاهُ) وفيه التضمن من عيوب القافية، إلا أنه مُغْتَفَرٌ للمولدين (وَهِيَ حَرْفٌ رَدَعٌ أَبَدًا) أي حرف يدل على الزجر والمنع عن اقتراف المحظورات (عِنْدَ الْخَلِيلِ، وَكَثِيرٍ مِّنْ هُدَى) بإضافة «كثير» إلى «مَن هدى»، وهي بمعنى «من».

وقوله: «هدى» ضُبُطَ بقلم الناظم بضم الهاء، وفتح الدال، أما فتح الهاء، فوجهه أن الفعل مبني للفاعل، والفاعل ضمير الخليل، أي من هداه الخليل، أي أرشده إلى العلم، وهم تلاميذه وأتباعه، وأما ضمها، فعلى لغة من يقول: فَتَى يَفْتَى، وَبَقَى يَبْقَى، وَأَصْلُهُ هُدَى بضم الهاء، وكسر الدال مبنيا للمفعول، ففتحت داله تخفيفًا على هذه اللغة. والله تعالى أعلم.

(لَذَا) أي لكونها معناها الردع والزجر أبدًا لا تخرج عنه (أَجَازُوا) أي الخليل وأتباعه (الْوَقْفَ فِي أَحْيَرِهَا) أي الحرف الأخير منها؛ لانقطاع ما قبلها عما بعدها (وَالْإِبْتِدَاءَ بِمَا أَتَى بِإِثْرِهَا) أي باللفظ الذي أتى بعدها (وَشَدُّ لَأْمِهَا) فعل ونائب فاعله، ويحتمل أن «شَدُّ» مبتدأ، مضافًا إلى «لامها»، والخبر الجارّ والمجرور بعده، أي ضُبُطَ لام «كَلَّا» بالتشديد (لِأَجْلِ الثَّقْوِيَّةِ) أي لأجل

تقوية معناها، فقلوه: (مَغْنَى) منصوب على التمييز (وَدَفَعَ مَا بِهِ أَتَتْ هَيْتَهُ) بهاء السكت، أي دفع بقاء المعنى الذي نُقِلَتْ منه، وهو التشبيه المستفاد من الكاف، والنفي المستفاد من «لا».

والمعنى: أنه إنما شُدَّتْ لام «كلا» مع أن أصلها، وهي «لا» مخففة؛ لتقوية المعنى، ولأجل دفع توهم بقاء معنى الكاف، و«لا».

فقلوه: «به أتت» الباء بمعنى «مع» أي أتت معه من معنى الحرفين، وقوله: «هيه» الهاء للسكت، و«هي» تأكيد للضمير الفاعل.

وحاصل معنى الأبيات أن «كلا» مركبة عند ثعلب، من كاف التشبيه، و«لا» النافية، قال: وإنما شُدَّتْ لامها لتقوية المعنى، ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين، وعند غيره هي بسيطة، وهي عند سيبويه، والخليل، والمبرد، والزجاج، وأكثر البصريين، حرفٌ معناه الرَّدْعُ والزَّجْرُ، لا معنى لها عندهم إلا ذلك، حتى إنهم يجيزون أبدًا الوقف عليها، والابتداء بما بعدها، وحتى قال جماعة منهم: متى سمعت «كلا» في سورة، فاحكم بأنها مكية؛ لأن فيها معنى التهديد والوعيد، وأكثر ما نزل ذلك بمكة؛ لأن أكثر العُتُوِّ كان بها.

وفيه نظر؛ لأن لزوم المكية إنما يكون عن اختصاص العُتُوِّ بها، لا عن غلبته، ثم لا تمتنع الإشارة إلى عُتُوِّ سابق، ثم لا يظهر معنى الزجر في «كلا» المسبوقه بنحو قوله **رَكِبَكَ** ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾ [الأنفطار: الآية ٨]، وقوله: **يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ** [المطففين: الآية ٦]، وقوله: **ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ** [القيامة: الآية ١٩].

وقولهم: المعنى: انتبه عن ترك الإيمان بالتصوير في أي صورة ما شاء الله، وبالبعث، وعن العجلة بالقرآن تعسف؛ إذ لم يتقدم في الأولين حكاية نفي ذلك عن أحد، ولطول الفصل في الثالثة بين «كلا» وذكر العجلة، وأيضًا فإن أول ما نزل خمس آيات من أول سورة العلق، ثم نزل: **كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّا** [العلق: الآية ٦] فجاءت في افتتاح الكلام.

والوارد منها في التنزيل ثلاثة وثلاثون موضعًا، كلها في النصف الأخير، وإليه أشار بقوله:

٤٤٨- (وَفِي الثَّلَاثِينَ مَعَ الثَّلَاثَةِ أَتَى بِهَا كَلَامَ رَبِّ الْعِزَّةِ

٤٤٩- وَكُلُّهَا فِي آخِرِ النُّصْفَيْنِ مِنْ كَلَامِ رَبِّنَا الْعَزِيزِ يَا فِطْنَ (وَفِي الثَّلَاثِينَ مَعَ الثَّلَاثَةِ) أي في ثلاثة وثلاثين موضعًا (أَتَى بِهَا) أي بلفظ «كلا»، ببناء الفعل للفاعل، والفاعل قوله: (كَلَامَ رَبِّ الْعِزَّةِ) أي القرآن الكريم.

والمعنى أنها وردت في القرآن كله في ثلاثة وثلاثين موضعًا. (وَكُلُّهَا فِي آخِرِ النُّصْفَيْنِ) أي في النصف الثاني (مِنْ كَلَامِ رَبِّنَا الْعَزِيزِ) - سبحانه وتعالى -، وقوله: (يَا فِطْنَ) كمل به البيت. ثم ذكر القول المقابل لقول الخليل، ومن تبعه: إنها حرف ردع وزجر، لا معنى لها إلا ذلك، فقال:

٤٥٠- (قَالَ الْكِسَائِيُّ: بِمَعْنَى «حَقًّا» وَكَ«أَلَا» لِبَعْضِهِمْ جَا نُطْقًا

٤٥١- وَالنُّضْرُ وَالْفَرَاءُ فِيهَا أَثْبَتَا مَعْنَى «نَعَمْ» وَ«إِنِّي» كَمَا عَنْهُمْ أَتَى

(قَالَ الْكِسَائِيُّ: بِمَعْنَى «حَقًّا») يعني أن الكسائي يرى أن: «كلا» بمعنى «حقًا» (وَكَ«أَلَا»)

الاستفتاحية، وهو متعلق بحال من فاعل «جا» (لِبَعْضِهِمْ) متعلق بـ(جا) بالقصر، وهو لغة، كما مر، وقوله: (نُطْقًا) أي كونه منطوقًا به، يعني أن بعضهم قال: إنها بمعنى «ألا» (وَالنُّضْرُ) بن شميل

(وَالْفَرَاءُ فِيهَا) أي في «كلا» (أَثْبَتَا) بضمير التثنية (مَعْنَى «نَعَمْ») أي قالوا: إنها حرف جواب،

كـ«نعم» (وَ«إِنِّي») بكسر، فسكون، بمعنى «نعم»، وقوله: (كَمَا عَنْهُمْ أَتَى) جملة مؤكدة لما قبلها.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الكسائي، وأبا حاتم^(١)، ومن وافقهما قالوا: إن معنى الردع والزجر ليس مُسْتَمِرًّا فيها، فزادوا فيها معنى ثانيًا، يصح عليه أن يُوقَفَ دونها، ويُتَدَأَّ بها، ثم

اختلفوا في تعيين ذلك المعنى على ثلاثة أقوال:

[أحدها]: للكسائي ومتابعيه، قالوا: تكون بمعنى «حقًا».

[والثاني]: لأبي حاتم ومتابعيه، قالوا: تكون بمعنى «ألا» الاستفتاحية.

[والثالث]: للنضر بن شميل، والفراء، ومن وافقهما، قالوا: تكون حرف جواب بمنزلة «إني»،

و«نعم»، وحملوا عليه **كَلَّا وَالْقَمَرِ** [المدثر: الآية ٣٢]، فقالوا: معناه: إني والقمر.

(١) هو سهل بن محمد السجستاني البصري، من كبار العلماء باللغة والشعر، مات سنة (٢٤٨هـ).

قال ابن هشام: وقول أبي حاتم عندي أولى من قولهما؛ لأنه أكثر اطراداً، فإن قول النضر لا يتأتى في آيتي المؤمنين والشعراء، على ما سيأتي، وقول الكسائي لا يتأتى في نحو قوله **﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْإِنشَارِ﴾**، وقوله: **﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفُجَارِ﴾** [المطففين: الآية ٧]، وقوله: **﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّحَجُونَ﴾** [المطففين: الآية ١٥]؛ لأن «أن» تُكسر بعد «ألا» الاستفتاحية، ولا تُكسر بعد «حقاً»، ولا بعد ما كان بمعناها، ولأن تفسير حرف بحرف أولى، من تفسير حرف باسم. وأما قول مكِّي: إن «كلا» على رأي الكسائي اسم، إذا كانت بمعنى «حقاً»، فبعيد؛ لأن اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليل، ومخالف للأصل، ومُحوَج لتكلف دعوى علة لبنائها، وإلا فلم لا نُوتت.

وإذا صَلَحَ الموضع للردع ولغيره جاز الوقف عليها، والابتداء بها على اختلاف التقديرين، والأرجح حملها على الردع؛ لأنه الغالب فيها، وذلك نحو قوله **﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْإِنشَارِ﴾** **﴿أَطْلَعَ الْغَيْبِ أَمْ أَتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾** **﴿كَلَّا سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ﴾** الآية، وقوله: **﴿وَأَتَّخِذُوا مِن دُونِ اللَّهِ إِلَهَةً يَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا﴾** **﴿كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾** الآية. وقد تتعين للردع، أو الاستفتاح، نحو قوله **﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْإِنشَارِ﴾** **﴿قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾** لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ **﴿كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ﴾** الآية؛ لأنها لو كانت بمعنى «حقاً» لما كُسرت همزة «إن»، ولو كانت بمعنى «نعم» لكانت للوعد بالرجوع؛ لأنها بعد الطلب، كما يقال: أكرم فلاناً، فتقول: نعم، ونحو قوله **﴿كَلَّا﴾** **﴿قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرِكُونَ﴾** قَالَ **﴿كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾**، وذلك لكسر «إن»، ولأن نعم بعد الخبر للتصديق.

وقد يمتنع كونها للزجر نحو قوله **﴿كَلَّا﴾** **﴿وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْبَشَرِ﴾** **﴿كَلَّا وَالْقَمَرِ﴾**؛ إذ ليس قبلها ما يصح رده.

وقول الطبري وجماعة: إنه لما نزل عدد خزنة جهنم: **﴿عَلَيْهَا سِتْعَةُ عَشْرٍ﴾** [المدثر: الآية ٣٠] قال بعضهم: اكفوني اثنين، وأنا أكفيكم سبعة عشر، فنزل **﴿كَلَّا﴾** [الهمزة: الآية ٤] زجراله قول مُتَعَسِّف؛ لأن الآية لم تتضمن ذلك. انتهى كلام ابن هشام.

واعترض عليه في قوله: «لم تتضمن ذلك» بأنه لم لا يقال: إنها للردع عما قبلها، أو عما بعدها، أو عما عُهِد من الخطاب، وإن لم يتضمنه الكلام؟، على أن أسباب النزول تُعتبر، وإن لم يتضمنها الكلام. والله تعالى أعلم. ولما قرى قوله **﴿كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ﴾** [مریم: الآية ٨٢] بالتنوين، أراد أبيين وجهه، فقال:

٤٥٢- **﴿كَلَّا سَيَكْفُرُونَ﴾** بِالتَّنْوِينِ قَدْ قُرِئَ مَصْدَرًا لِكُلِّ يُعْتَمَدُ
٤٥٣- أَوْ تُؤَنَّ الْحَرْفُ كَيْسَرٍ نُونًا فَجَعَلُهُ تَرْتُمًا حَقُّ هُنَا
٤٥٤- إِذِ التَّرْتُمُ بِالتَّفَاقِ فِي ثَلَاثَةِ الْكَلِمِ جَائِزًا يَفِي
﴿كَلَّا سَيَكْفُرُونَ﴾ بِالتَّنْوِينِ قَدْ قُرِئَ بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، وهو خبر لـ **﴿كَلَّا سَيَكْفُرُونَ﴾** الخ لقصد لفظه **﴿مَصْدَرًا﴾** حال من ضمير «يُعْتَمَدُ» (لِكُلِّ) يقال: كل فلان من باب ضرب: إذا أعيا، وهو صفة لـ «مصدرًا»، وقوله: **﴿يُعْتَمَدُ﴾** بالبناء للمفعول، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً، وهو ما وقع جواباً لسؤال مقدر، فكأنه قيل له: فيما ذا توجه هذه القراءة، فأجاب بأنه مصدر لـ «كل» (أَوْ) لتنويع الخلاف (تُؤَنَّ الْحَرْفُ كَيْسَرٍ نُونًا) أي وقيل: إن تنوين «كلا» كتينوين «يسر»، في قوله تعالى: **﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَسَّرُ﴾** [الفجر: الآية ٤]، فقوله: «نونًا» بالبناء للمفعول حال من **﴿وَيَسَّرُ﴾** [طه: الآية ٢٦]، أي في قراءة من قرأه منوناً **﴿فَجَعَلُهُ تَرْتُمًا﴾** أي تنوين ترتّم، وهو ما يكون بدلاً من حرف الإطلاق (حَقُّ) أي ثبت (هُنَا) أي في «كلا» (إِذِ التَّرْتُمُ بِالتَّفَاقِ فِي ثَلَاثَةِ الْكَلِمِ) أي الاسم، والفعل، والحرف (جَائِزًا يَفِي) أي لأن تنوين الترتّم لا يخصّ الاسم فقط، بل يدخل الأقسام الثلاثة.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه قرىء قوله **﴿كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ﴾** [مریم: الآية ٨٢] بالتنوين، إما على أنه مصدر كل: إذا أعيا، أي كلوا في دعواهم، وانقطعوا، أو من الكل وهو الثقل، أي حملوا «كلا».

وجوز الزمخشري كونه حرف الردع، وتُؤَنَّ كما في **﴿سَلَسِلَا﴾** [الإنسان: الآية ٤]، ورده أبو

حيان بأن ذلك إنما صح في «سَلَسَلًا» لأنه اسم، أصله التنوين، فَرُجِعَ به إلى أصله؛ للتناسب، أو على لغة من يَصْرِفُ مالا ينصرف مطلقًا، أو بشرط كونه مفاعل، أو مفاعيل. انتهى.

ورد ابن هشام على أبي حيان بأنه ليس التوجيه منحصرًا عند الزمخشري في ذلك، بل يجوز كون التنوين بدلًا من حرف الإطلاق المزيد في رأس الآية، ثم إنه وَصَلَ بنية الوقف، وجزم بهذا الوجه في «قَوَائِرًا» [الإنسان: الآية ١٦]، وفي قراءة بعضهم «وَاللَّيْلُ إِذَا يَسَّرَ» [الفجر: الآية ٤] بالتنوين، وهذه القراءة مصححة لتأويله في «كلا»؛ إذ الفعل ليس أصله التنوين.

وحاصل الرد أن توجيه التنوين في «سلاسلًا» لا ينحصر عند الزمخشري فيما قاله أبو حيان من أنه للتناسب، أو أنه على لغة من يَصْرِفُ الممنوع من الصرف، بل الأول لم يُعْرَجْ عليه الزمخشري، وعُرِجَ على الوجه الثاني، وزاد وجهًا آخر في «سلاسلًا»، لم يذكره أبو حيان يتأتى في «كلا»، ويصَحُّ به شبهها بـ«سلاسلًا»، وهو كون التنوين عوضًا عن حرف الإطلاق، وهو المسمى بتنوين الترتيم، وهو متأث في الاسم، والفعل، والحرف، فصَحَّ ما قاله من أن تنوين «كلا» كتنوين «سلاسلًا».

قلت: هكذا قالوا، وعندي أن القول الأول، وهو أن «كلا» منصوب على المصدرية، هو الحق؛ لأن توجيه الزمخشري يلزم منه تخريج الآية على الضرائر الشعرية، وما أبعد القرآن الكريم عن أن يُخْرَجَ عليها، فتبصّر بالإنصاف. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على «كلا» شرع يبين «كأن»، فقال:

- ٤٥٥- (ثُمَّ «كَأَنَّ» عِنْدَهُمْ مُرَكَّبَةٌ مِنْ كَافٍ تَشْبِيهِهِ وَ«إِنَّ» الْمُوجِبَةِ
٤٥٦- تَوْكِيدَ نِسْبَةِ وَهَمْزُهَا كُسْرُ لَكِنْ فَتْحُهُ لِحَافِضِ أُثْرُ
٤٥٧- لَمَّا بِمَوْضِعِ أَصِيلٍ فَارَقًا غَادَرَ الْاسْتِقْرَارَ وَالتَّعَلُّقًا
٤٥٨- وَلَيْسَ زَائِدًا لِأَنَّهُ يَفِي تَشْبِيهِهُ الْأَصْلِيِّ حَيْثُمَا قَفِي
٤٥٩- وَعِنْدِي الْمُخْلَصُ أَنْ تَقُولَا بِسَيْطَةِ كَمَا أَتَى مَعْقُولًا
(ثُمَّ «كَأَنَّ» عِنْدَهُمْ) أي عند المحققين من النحاة (مُرَكَّبَةٌ مِنْ كَافٍ تَشْبِيهِهِ وَ«إِنَّ» الْمُوجِبَةِ)

بكسر الجيم صفة لـ«إن» (تَوْكِيدَ نِسْبَةِ) منصوب بـ«الموجبة»، أي التي توجب تأكيد نسبة الكلام الذي دخلت عليه (وَهَمْزُهَا كُسْرٌ) مبتدأ وخبر، بالفعل مبني للمفعول، أي الأصل في همزة «إن» هذه الكسر (لَكِنْ فَتْحُهُ لِحَافِضِ) أي لأجل دخول حرف جرٍّ عليه، وهي الكاف (أُثْرُ) بالبناء للمفعول، أي نُقِلَ عن العرب، وفي نسخة «ذِكْرُ» (لَمَّا) بتشديد الميم (بِمَوْضِعِ أَصِيلٍ فَارَقًا) بألف الإطلاق، أي لما فارق ذلك الجار، وهو الكاف موضعه الأصلي، وهو الخبر؛ لأن الأصل دخوله عليه، فَقَدِمَ (غَادَرَ الْاسْتِقْرَارَ) أي ترك الاستقرار الذي كان يتعلّق به (وَالْتَّعَلُّقًا) بألف الإطلاق، أي وترك التعلّق بغير الاستقرار، يعني أنه كما يتعلّق بالاستقرار؛ لتركه موضعه، كذلك لا يقدر له عامل غيره (وَلَيْسَ زَائِدًا) أي ولا يقدر أيضًا حرفًا زائدًا؛ لإفادته التشبيه، كما أشار إليه بقوله: (لَأَنَّهُ يَفِي تَشْبِيهِهُ الْأَصْلِيِّ) بالنصب على المفعولية لـ«يفي»، أي يؤدي المعنى الأصلي، وهو التشبيه (حَيْثُمَا قَفِي) بالبناء للمفعول، أي في أي تركيب وُجِدَ.

والمعنى: أنه إنما لم يُحْكَمْ بكونه زائدًا لمنافاته الزيادة حيث يفيد المعنى، ومن شأن الزائد أن لا يفيد.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «كأن» حرف مُرَكَّبٌ عند أكثرهم، حتى ادّعى ابن هشام، وابن الحُبَّاز الإجماع عليه، وليس كذلك، قالوا: والأصل في «كأن زيدًا أسدًا» إن زيدًا كأسيد، ثم قُدِّمَ حرف التشبيه؛ اهتمامًا به، ففتحت همزة «أن»؛ لدخول الجار عليه، ثم قال الزجاج، وابن جني: ما بعد الكاف جرٌّ بها.

قال ابن جني: وهي حرف لا يتعلّق بشيء؛ لفارقتها الموضع الذي تتعلّق فيه بالاستقرار، ولا يُقَدَّرُ له عامل غيره؛ لتمام الكلام بدونه، ولا هو زائد؛ لإفادته التشبيه.

قال ابن هشام: وليس قوله بأبعد من قول أبي الحسن الأخفش: إن كاف التشبيه لا تتعلّق دائمًا.

ولما خالف الزجاج، فَقَدَّرَ الكاف هنا اسمًا، بمنزلة «مثل»، أشار إليه بقوله:

- ٤٦٠- (وَاسْمٌ يَمَغْنِي الْمَثْلَ مُبْتَدَأٌ رُفِعَ وَالْحَبْرُ الْمُحْدَوْفُ ذِكْرُهُ مُنِيعٌ)

(وَأَسْمٌ بِمَغْنَى الْمَثَلِ) أي «كَأَنَّ» اسم، وليس بحرف (مُبْتَدَأٌ) صفة لـ «اسم» (رُفِعَ) بالبناء للمفعول، صفة له أيضًا (وَالْحَبِيبُ الْمُجِيبُ) أي يُقَدَّرُ لهذا المبتدأ، وهو مبتدأ، خبره قوله: (ذِكْرُهُ مُنِغٌ) بالبناء للمفعول، أي لم يُسَمَّحْ بذكره، أي ولا يفتقر إليه المعنى.
وحاصل معنى البيت أنه لما رأى الزجاج أن الجارَّ غيرَ الرائد حقه التعلق قَدَّرَ الكاف هنا اسمًا، بمنزلة «مثل»، فلزمه أن يقدر له موضعًا، فقدره مبتدأ، فاضطر إلى أن قدر له خبرًا، لم يُنْطَقْ به قط، ولا المعنى مُفْتَقِرٌ إليه، فقال: معنى «كَأَنَّ زَيْدًا أَخُوكَ»: مثلُ أَخُوَّةِ زَيْدٍ إِيَّاكَ كَائِنٌ.
قلت: لا يخفى ما فيه من التعسف؛ إذ فيه تقدير خبر لا يُنْطَقُ به دائمًا، مع أن الكلام لا يحتاج إليه.

ولما خالف الأكثرون، فقالوا: إن «كَأَنَّ» لا موضع لها أشار إليه بقوله:

٤٦١- (وَقِيلَ لَا مَوْضِعَ إِذْ قَدْ صَارَا لَفْظًا بِتَرْكِيبِ أَتَى وَجَارَى)
(وَقِيلَ) أي قال الأكثرون (لَا مَوْضِعَ) أي لـ «أَنَّ» وما بعدها (إِذْ قَدْ صَارَا) أي الكاف، و«أَنَّ» (لَفْظًا) أي كلمة واحدة (بِتَرْكِيبِ) أي بسبب تركيبهما، وقوله: (أَتَى) صفة لـ «تركيب»، وكذا قوله: (وَجَارَى) والمفاعلة بمعنى أصل الفعل، أي وجرى ذلك فيهما.
قال ابن هشام: وفيه نظر؛ لأن ذاك في التركيب الوضعي، لا في التركيب الطاريء في حال التركيب الإسنادي.

لكن اعترض عليه بأننا لا نُسَلِّمُ أن «كَأَنَّ» تركيبها طاريء، بل هو وضعي، أي وضعها الواضع للتشبيه بدليل أنهم يقولون: «كَأَنَّ» كلمة واحدة وضعها الواضع للتشبيه، تعمل عمل «إِنَّ»، غاية الأمر أنها في الأصل مركبة، ولا يقولون: إنها الآن كلمتان ضُمَّتْ إحداهما للأخرى حال الإسناد حتى يرد عليهم ما ذكر، وقولهم: إن الأصل إنَّ زَيْدًا كَأَسَدٍ، أي تقديرًا، لا أنه نُطْقُ به، ثم رُكِبَ، كما في «قال» أصله قول، فالحق أن ما قاله الأكثرون هو الظاهر. والله تعالى أعلم.
ولما أبدى ابن هشام جوابًا عن الاستشكالات الواردة على الأقوال المتقدمة، أشار إليه بقوله: (وَعِنْدِي) بفتح الياء، لغة في سكونها، قال الناظم: هذا حكاية لكلام ابن هشام، وليس من

الناظم. انتهى (الْمُخْلِصُ) أي طريق التخلُّص من استبعاد كلام ابن جني، والزجاج، والتنظير الذي الذي أبداه في كلام الأكثرين، أي وللتخلُّص من الاستبعاد، والتنظير، وتصحيح الكلام في «كَأَنَّ»، فقوله: «والمخلص إلخ» ليس المراد أنه تصحيح لقولهم. قاله الدسوقي^(١) (أَنْ تَقُولَا) بألف الإطلاق، أي قولك (بِسَيْطَةٍ) أي «كَأَنَّ» بسيطة، وليست مركبة، حتى يلزم ما ذكر من الاستشكالات، فقوله: «المخلص» خبر مقدم، والمصدر المؤول مبتدأ مؤخر، ويجوز العكس، لكن الأول أولى، وقوله: (كَمَا أَتَى مَعْقُولًا) أي كما ورد عن العرب استعماله مفهومًا هذا المعنى منه. وحاصل كلام ابن هشام رحمه الله أن الذي يرفع الإشكال أن يُدْعَى أنها بسيطة، وهو قول بعضهم.

قلت: هذا الذي قاله ابن هشام هو الأرجح عندي؛ لأن فيه التخلُّص من التكلفات التي سلكها من ادعى تركيبها. والله تعالى أعلم.

تنبيه:

قال في «شرح الإيضاح» لابن الخباز: ذهب جماعة إلى أن فتح همزتها - أي «كَأَنَّ» - لطول الحرف بالتركيب، لا لأنها معمولة للكاف، كما قال أبو الفتح، وإلا لكان الكلام غير تام، والإجماع على أنه تام. انتهى. لكن قد مضى أن الزجاج يراه ناقصًا، فلا يتم دعوى الإجماع. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر معانيها الأربعة، فقال:

٤٦٢- (وَفِيهِ أَرْبَعٌ مِنَ الْمَعَانِي أَوَّلُهَا التَّشْبِيهُ خُذْ بَيَانِي
٤٦٣- وَالشُّكُّ وَالظَّنُّ يَكُونُ ثَانِيًا وَالثَّالِثُ التَّحْقِيقُ فِيهَا آتِيًا
٤٦٤- وَالرَّابِعُ التَّقْرِيبُ قُلْ كَأَنَّكَ بِفَرْجِ آتٍ وَمِثْلَ ذَلِكَ)

(وَفِيهِ) أي في «كَأَنَّ» (أَرْبَعٌ مِنَ الْمَعَانِي، أَوَّلُهَا التَّشْبِيهُ) نحو «كَأَنَّ زَيْدًا أَسَدًا»، وهذا المعنى هو الغالب، والمتفق عليه، وقوله: (خُذْ بَيَانِي) كمل به البيت، وبين به تأكد الأخذ بما بينه (وَالشُّكُّ

(١) «حاشية الدسوقي» ١/٢٠٣.

وَالظَّنُّ عطف تفسير للشك بحسب المراد^(١) (يَكُونُ ثَانِيًا) يعني أن المعنى الثاني لها أن تكون للشك والظن، نحو قولك: «كَأَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ» (وَالثَّالِثُ التَّحْقِيقُ) أي المعنى الثالث لها أن تكون للتحقيق (فِيهَا) أي في «كَأَنَّ»، متعلق (آتِيًا) وهو حال من «التحقيق» (وَالرَّابِعُ التَّقْرِيبُ قُلْ) ممثلًا لمعنى التقريب (كَأَنَّكَ) بألف الإطلاق (بَفَرَجِ آتٍ، وَمِثْلُ ذَلِكَ) بالنصب عطف على «كَأَنَّكَ»، قل: مثل ذلك من التراكيب، كقولك: «و: كأنتك بالدنيا لم تكن، وبالأخرة لم تزل».

وحاصل معنى الآيات بإيضاح أن «كَأَنَّ» ذكروا لها أربعة معان:

[أحدها]: وهو الغالب عليها، والمتفق عليه التشبيه، وهذا المعنى أطلقه الجمهور لـ «كَأَنَّ»، وزعم جماعة، منهم: ابن السَّيِّدِ البَطْلَيْوْسِي، أنه لا يكون إلا إذا كان خبرها اسمًا جامدًا، نحو: كَأَنَّ زَيْدًا أَسَدًا، بخلاف: كَأَنَّ زَيْدًا قَائِمًا، أو في الدار، أو عندك، أو يقوم، فإنها في ذلك كله للظن.

ووجه ذلك أَنَّ الخبر الذي هو قائم، أو مستقر مثلًا نفس الاسم، ألا ترى أن القائم نفس زيد، وكذلك المستقر عندك، أو في الدار نفس زيد، وحينئذ فيلزم اتحاد المشبه والمشبه به، وهو لا يصح. لكن أجاب الرضوي بأن الكلام على حذف، والأصل كَأَنَّ زَيْدًا رَجُلًا قَائِمًا، كما تقول: كَأَنِّي رَجُلٌ قَائِمٌ، فقد شُبِّهَ زيد بالرجل القائم، فلما حُذِفَ الموصوف، وهو رجل تنوسي، وصار ضمير قائم لزيد. انتهى.

[والمعنى الثاني]: الشك والظن، وذلك فيما ذكرنا، وحمل ابن الأنباري عليه: «كَأَنَّكَ بِالشَّتَاءِ مُقْبِلٌ»، أي أظنه مقبلًا.

[والثالث]: التحقيق، ذكره الكوفيون، والزجاجي، وأنشدوا عليه [من الوافر]:

فَأَصْبَحَ بَطْنٌ مَكَّةَ مُقَشَّعِرًا كَأَنَّ الْأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامٌ
أي لأن الأرض؛ إذ لا يكون تشبيهًا؛ لأنه ليس في الأرض حقيقة.

[فإن قيل]: فإذا كانت للتحقيق، فمن أين جاء معنى التعليل.

(١) «حاشية الأمير» ١٦٣/١.

[قلت]: من جهة أن الكلام معها في المعنى، جواب عن سؤال عن العلة مقدر، ومثله: ﴿أَتَقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ [الحج: الآية ١].

وأجيب بأمور:

[أحدها]: أن المراد بالظرفية الكون في بطنها، لا الكون على ظهرها، فالمعنى أنه كان ينبغي ألا يَقْشَعِرَ بطن مكة، مع دفن هشام فيه؛ لأنه لها كالغيث.

[الثاني]: أنه يحتمل أن هشامًا قد خَلَفَ من يَسُدُّ مَسَدَهُ، فكأنه لم يمت.

[الثالث]: أن الكاف للتعليل، و«أَنَّ» للتوكيد، فهما كلمتان، لا كلمة، ونظيره قوله ﴿وَيَكَاذِبُونَ لَا يَفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [القصاص: الآية ٨٢]، أي أعجب لعدم فلاح الكافرين.

[والرابع]: التقريب، قاله الكوفيون، وحملوا عليه: «كَأَنَّكَ بِالشَّتَاءِ مُقْبِلٌ»، و«كَأَنَّكَ بِالْفَرَجِ آتٍ، وَكَأَنَّكَ بِالدُّنْيَا لَمْ تَكُنْ وَبِالْآخِرَةِ لَمْ تَزَلْ»، وقول الحريري:

«كَأَنِّي بِكَ تَنْحَطُّ»^(١). والله تعالى أعلم.

ولما اختلفوا في إعراب هذه الأمثلة ذكر ذلك بقوله:

٤٦٥- (وَالْكَافُ حَرْفٌ لِلْخِطَابِ ثُمَّ بَا فِي اسْمِ «كَأَنَّ» زَادَ بَعْضُ الْأَدْبَا

(وَالْكَافُ) التي في قوله: «كَأَنَّكَ بِفَرَجِ آتٍ»، وغيره من الأمثلة (حَرْفٌ لِلْخِطَابِ ثُمَّ بَا) بالقصر مفعول مقدم لـ «زاد» (فِي اسْمِ «كَأَنَّ» زَادَ بَعْضُ الْأَدْبَا) جمع أديب، من الأدب مُحَرَّكَةٌ، وهو الظرف، وحسنُ التناول، يقال: أدب، كحسن أدبًا، فهو أديب. قاله في «القاموس»، وفي «المصباح»: أَدَبْتُه أدبًا، من باب ضرب: علَّمته رِيَاضَةَ النَّفْسِ، ومحاسن الأخلاق، قال أبو زيد الأنصاري: الأدب يقع على كل رياضة محمودة، يَخْرِجُ بها الإنسان في فضيلة من الفضائل، وقال الأزهري نحوه، فالأدب اسمٌ لذلك، والجمع آداب، مثل سَبَبٍ وأسباب. انتهى. والمراد به هنا أبو علي الفارسي.

(١) أي في قوله في «المقامات الحادية عشرة» (السارية):

كَأَنِّي بِكَ تَنْحَطُّ إِلَى اللَّخْدِ وَتَنْفَطُّ
وَقَدْ أَسْلَمَكَ الرُّهْطُ إِلَى أَضْيَقٍ مِنْ سَمٍّ

وحاصل معنى البيت بإيضاح أنه قد اختلف في إعراب التركيب في الأمثلة المذكورة، ونحوها، فقال الفارسي: الكاف حرف خطاب، والباء زائدة في اسم «كأن».

وقال بعضهم: الكاف اسم «كأن»، وفي المثال الأول حذف مضاف، أي كأن زمانك مقبل بالثناء، ولا حذف في «كأنك بالدنيا لم تكن»، بل الجملة الفعلية خبر، والباء بمعنى «في»، وهي متعلقة بـ«تكن»، وفاعل «تكن» ضمير المخاطب.

وقال ابن عصفور: الكاف والياء في «كأنك»، و«كأني» زائدتان، كافتان لـ«كأن» عن العمل، كما تكفها «ما»، والباء زائدة في المبتدأ.

وقال ابن عمرو: المتصل بـ«كأن» اسمها، والظرف خبرها، والجملة بعده حال، بدليل قولهم: «كأنك بالشمس وقد طلعت» بالواو، ورواية بعضهم: «ولم تكن»، و«لم تزل» بالواو، وهذه الحال متممة لمعنى الكلام، كالحال في قوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذِكْرِ مُعْرِضِينَ﴾ [الذثر: الآية ٤٩]، وكـ«حتى»، وما بعدها في قولك: «ما زلت يزيد حتى فعل».

وقال المطرزي^(١): الأصل: كأني أبصرك تنحط، وكأني أبصر الدنيا لم تكن، ثم حذف الفعل، وزيدت الباء. والله تعالى أعلم.

قلت: عندي أن ما قاله ابن عمرو أقرب الأقوال، وأظهرها، والمعنى: كأنك ملتبس بالدنيا، حال كونها لم تكن، أي معدومة، وهكذا الباقي. والله تعالى أعلم.

ولما زعم قوم أن «كأن» قد تنصب الجزأين، ذكر ذلك بقوله:

٤٦٦- (وَبَعْضُهُمْ زَعَمَ نَصَبَ الْمُبْتَدَأِ بِهَا مَعَ الْخَبَرِ ثُمَّ أَنْشَدَا

٤٦٧- «كَأَنَّ أَذْنِيَهُ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا»

٤٦٨- فَقِيلَ يَخْكِيَانِ فِيهِ قَدْ حُذِفَ أَوْ الثَّلَاثُ وَارِدَاتُ بِالْأَلِفِ

(١) هو أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم عبد السيد الفقيه الحنفي النحوي الأديب الخوارزمي المعتزلي، ولد سنة (٥٣٨هـ) بخوارزم، وهو خليفة الزمخشري، فإنه توفي في تلك السنة، وتوفي المطرزي سنة (٦١٠هـ). ذكره الشمسي، ونقله الأمير في «حاشيته» ١/١٦٤.

٤٦٩- قَادِمَتَا أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا فَلَاضْطِرَارٍ نُونُهُنَّ حُذِفَا

٤٧٠- قِيلَ الرُّوَايَةُ هُنَا إِذَا وَفَى تَخَالَ أَذْنِيَهُ إِذَا تَشَوَّفَا

(وَبَعْضُهُمْ) أي بعض النحاة (زَعَمَ نَصَبَ الْمُبْتَدَأِ بِهَا مَعَ الْخَبَرِ) أي زعم كون «كأن» تنصب جزأي المبتدأ والخبر (ثُمَّ أَنْشَدَا) بألف الإطلاق، مبتدأ للفاعل، أي أنشد ذلك البعض مستشهدًا على ما زعمه قول الشاعر من الرجز («كَأَنَّ أَذْنِيَهُ») الضمير للفرس، أي كأن أذني الفرس (إِذَا تَشَوَّفَا) بألف الإطلاق، أي تطلع، ونظر، فالظرف يتعلق بما في «كأن» من معنى التشبيه، أي تشبه أذناه وقت تشوِّفه (قَادِمَةً) واحد قوام الطير، والقوام عشر ريشات في مقدم كل جناح (أَوْ قَلَمًا) أي آلة كاتب (مُحَرَّفَا) أي مقطوعًا، لا على الاستواء بحيث يكون أحد طرفي الشق أعلى من الآخر.

(فَقِيلَ) أي جوابًا عن هذا البيت من جهة غير هؤلاء القوم، فهو مفرع على محذوف، أي وأجيب عن ذلك بأننا لا نسلّم أن «قادمة» خبرها، بل الخبر محذوف، كما أشار إليه بقوله: (يَخْكِيَانِ) أي لفظ «يخكيان» (فِيهِ قَدْ حُذِفَ) أي من التركيب، أي فلا يتم الاستشهاد به على أنها تنصب الجزأين (أَوْ) لتنويع الخلاف، أي قال بعضهم (الثَّلَاثُ) أي الكلمات الثلاث (وَارِدَاتُ بِالْأَلِفِ) والكلمات الثلاث هي: (قَادِمَتَا أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا)، وأصلها: قادمتان، أو قلمان محرّفتان، فهي مثناة (فَلَاضْطِرَارٍ نُونُهُنَّ حُذِفَا) بألف الإطلاق، إنما حذف نونهنّ لأجل الضرورة الشعرية.

(قِيلَ) محذوف على القولين السابقين بتقدير عاطف، أي وقال بعضهم: هذه الرواية غلط، وإنما (الرُّوَايَةُ) الصحيحة (هُنَا) أي في هذا البيت (إِذَا وَفَى) أي إذا أريد الوفاء بالصواب (تَخَالَ أَذْنِيَهُ إِذَا تَشَوَّفَا)، فالرواية مبتدأ، و«تخال إلخ» خبره، يعني أن الرواية فيها تصحيف، فلذلك أشكل إعرابه، فالصواب «تخال إلخ»، فمعنى «تخال»: تظنّ، و«أذنيه» و«قادمة» مفعولاهما، وهو واضح.

وتُعقَّب بأن الثقات روه هكذا، فلا معنى لتغليطهم.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه زعم قوم أن «كأن» قد تنصب الجزأين، وأنشدوا [من

الرجز]:

كَأَنَّ أَذْنِيَهُ..... البيت، فقليل جواباً من طرف غير هؤلاء القوم: الخبر محذوف، أي يحكيان، وقيل: إنما الرواية: تَخَالُ أَذْنِيَهُ، وقيل: الرواية: قادمات، أو قلما محرفاً، بألفات، غير منونة، على أن الأسماء مشناة، وحذفت النون للضرورة، وقيل: أخطأ قائله، وهو أبو نُحَيْلَة، وقد أنشده بحضرة الرشيد، فَلَحَّنَهُ أَبُو عَمْرٍو^(١) والأصمعي، وهذا وَهْمٌ؛ لأنَّ أبا عمرو تُوْفِي قبل الرشيد.

قلت: الأقرب عندي أنه مما حذف خبره، كما هو القول الثاني. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على «كأن» شرع يبين «كلاً»، فقال:

- ٤٧١- «كُلٌّ» لِأَفْرَادِ الْمُتَكْرَرِ تَعْمٌ ك- «كُلٌّ نَفْسٍ ذَائِقَةٌ» مَوْتًا يَعْمٌ
٤٧٢- كَذَلِكَ الْجَمْعُ مِنْ مُعْرِفٍ ك- «كُلُّهُمْ آتِيهِ» شَاهِدًا يَفِي
٤٧٣- كَذَا لِأَجْزَاءِ مُفْرَدٍ مُعْرِفٍ ك- «كُلُّ زَيْدٍ حَسَنٌ» فَلْيُعْرِفِ
٤٧٤- كُلٌّ رَغِيفٌ لِيَزِيدَ قَدْ أَفَادَ عُمُومَ أَفْرَادٍ لِكُلِّهَا الْمُرَادُ
٤٧٥- وَإِنْ تَقُلْ كُلٌّ رَغِيفٌ خَالِدٍ تَعْمٌ أَجْزَاءَ لِفَرْدٍ وَاحِدٍ

«كُلٌّ» لِأَفْرَادِ الْمُتَكْرَرِ تَعْمٌ أي إنه اسم موضوع لاستغراق أفراد المتكرر، فـ«كلٌّ» مبتدأ، و«لأفراد» متعلق بـ«تعم»، وهو الخبر (ك- «كُلٌّ نَفْسٍ ذَائِقَةٌ» مَوْتًا يَعْمٌ) أي كقوله **عَلَيْكَ**: **﴿كُلٌّ نَفْسٍ ذَائِقَةٌ الْمَوْتِ﴾** [آل عمران: الآية ١٨٥] كَذَلِكَ الْجَمْعُ مِنْ مُعْرِفٍ أي كذلك «كلٌّ» موضوع لاستغراق أفراد المعرف الجموع («كُلُّهُمْ آتِيهِ» شَاهِدًا يَفِي) يعني أن قوله **عَلَيْكَ**: **﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَرْدًا﴾** [مریم: الآية ٩٥] شاهد لاستغراق أفراد الجمع المعرف (كَذَا لِأَجْزَاءِ مُفْرَدٍ مُعْرِفٍ) أي كذلك «كلٌّ» موضوع لاستغراق أجزاء المفرد المعرف (ك- «كُلُّ زَيْدٍ حَسَنٌ») وقوله (فَلْيُعْرِفِ) بالبناء للمفعول كمل به البيت، أي فليعرف ما ذكرته من المعاني التي يفيدها «كلٌّ»؛ لكونه مما ينبغي الاهتمام به.

(١) هو أبو عمرو بن العلاء زبان بن عمار البصري، من أئمة اللغة والأدب، وأحد القراء السبعة، مات سنة (١٥٤هـ).

(كُلٌّ رَغِيفٌ لِيَزِيدَ) اسم شخص، أي إذا قلت: أكلت كل رغيف ليزيد (قَدْ أَفَادَ) هذا التركيب (عُمُومَ أَفْرَادٍ لِكُلِّهَا) أي عموم أفراد أرغفة يزيد، يعني أنك أكلت كل رغيف يملكه يزيد، فهو لاستغراق أفراد المنكر، وقوله: (الْمُرَادُ) بالنصب صفة لـ«عموم»، أي قد أفاد عموم الأفراد المقصود من هذا الكلام. وفي نسخة: «يُرَادُ» بصيغة الفعل المبني للمفعول.

(وَإِنْ تَقُلْ: كُلٌّ رَغِيفٌ خَالِدٍ) أي وإن تقل: كلٌّ رغيف خالد أكلته (تَعْمٌ أَجْزَاءَ لِفَرْدٍ وَاحِدٍ) فقط، يعني أنك إذا أضفت الرغيف إلى زيد، صار لعموم أجزاء فرد واحد، لا لاستغراق عموم الأفراد.

وحاصل معنى الآيات بإيضاح أن «كلًا» اسم موضوع لاستغراق أفراد المنكر، نحو قوله **عَلَيْكَ**: **﴿كُلٌّ نَفْسٍ ذَائِقَةٌ الْمَوْتِ﴾** [آل عمران: الآية ١٨٥] الآية، ولاستغراق أفراد المعرف الجموع، نحو قوله **عَلَيْكَ**: **﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَرْدًا﴾** [مریم: الآية ٩٥] ولاستغراق أجزاء المفرد المعرف، نحو: «كلٌّ زيد حسنٌ»، فإذا قلت: أكلت كلٌّ رغيف ليزيد، كانت لعموم الأفراد، فإن أضفت الرغيف إلى زيد، صارت لعموم أجزاء فرد واحد.

ومن هنا وجب في قراءة غير أبي عمرو، وابن ذكوان^(١): **﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارًا﴾** [غافر: الآية ٣٥] بترك تنوين «قلب» وتقدير «كلٌّ» بعد «قلب»؛ ليعم أفراد القلوب، كما عمّ أجزاء القلب. والله تعالى أعلم.

ولما كانت «كلٌّ» ترد باعتبار كل واحد مما قبلها، وما بعدها على ثلاثة أوجه، بين أوجهها الثلاثة التي باعتبار ما قبلها، فقال:

- ٤٧٦- (أَوْجُهُ كُلٌّ بِإِعْتِبَارِ السَّابِقِ ثَلَاثَةٌ نَعَتْ مُنْكَرٍ بَقِي
٤٧٧- أَوْ الْمَعْرِفِ لِظَاهِرِ أَضْفٍ تَذَلُّ لِلْكَمَالِ فَاعْرِفْ وَاعْتَرِفْ
٤٧٨- كَمِثْلِ شَاةٍ كُلٌّ شَاةٍ أَعْطِنَا وَالْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ نَازِلُو مِنَى)

(١) هو عبد الله بن أحمد بن بشر بن ذكوان، شيخ الإقراء بالشام، وأقرأ أهل زمانه، وهو من طرق عبد الله ابن عامر في قراءته، وُلِدَ سنة (١٧٣هـ)، ومات سنة (٢٤٢هـ).

(أَوْجُهُ كُلُّ بَاغِتَارِ السَّابِقِ) أي باعتبار ما قبلها من الاسم (ثَلَاثَةً) أي ثلاثة أنواع: أحدها: (نَعْتُ مُنْكَرٍ بَقِي) أي بقي على تنكيره، وهو احتراز عن النكرة المحدودة الآتي حكمها (أَوْ الْمُعْرُوفِ) بالجر عطفاً على «منكر»، أي أو نعت لمعرفة (لِظَاهِرٍ) متعلق بـ (أَضِيفَ) فعل أمر من الإضافة، أي أضف كلا وجوباً إلى اسم ظاهر يُمِثِّلُهُ، وقوله: (تَدُلُّ لِلْكَمَالِ) أي إن «كُلًّا» في هاتين الحالتين دالة على كمال منعوتها في جنسه، فـ «كُلٌّ» مؤولة بالمشتق، أي الكامل، فمن ثَمَّ وقعت نعتاً. قاله الأمير^(١). وقوله: (فَاعْرِفْ، وَاعْتَرِفْ) كمل به البيت، أي اعرف هذا التحقيق، واعترف بأنه صواب. وفي نسخة بدل هذا البيت:

أَوْ الْمُعْرُوفِ إِلَى اسْمِ ظَاهِرٍ أَضِيفَ لِلْكَمَالِ دَلُّ قُدْرِي
(كَمِثْلِ شَاةٍ كُلِّ شَاةٍ أُعْطِنَا) مثالٌ للأول، فإن «كُلًّا» وقعت نعتاً لنكرة، وهو «شاة»، وأضيفت إلى نكرة تشابهها، وهي «شاة» (وَالْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ نَازِلُو مِنِّي) بإضافة «نازلو» إلى «منِّي»، وهي بمعنى «في»، وهذا مثالٌ للثاني، فإنها وقعت نعتاً لمعرفة، وهو «القوم»، وأضيفت إلى مثلها، وهو «القوم».

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «كُلًّا» ترد باعتبار ما قبلها على ثلاثة أوجه:

[أحدها]: أن تكون نعتاً لنكرة، أو معرفة، فتدل على كمال، وتجب إضافتها إلى اسم ظاهر، يُمِثِّلُهُ لفظاً ومعنى، نحو: «أَطْعِمْنَا شَاةَ كُلِّ شَاةٍ»، وقوله [من الطويل]:

وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفُلْجٍ^(٢) دِمَاؤُهُمْ هُمْ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ
والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الوجه الثاني، فقال:

٤٧٩- (وَالثَّانِ أَنْ تُؤَكِّدَ الْمَعَارِفَا كَذَلِكَ مَخْدُودُ الْمُنْكَرِ وَفِي
٤٨٠- عِنْدَ ذَوِي الْكُوفَةِ ثُمَّ الْأَخْفَشِ تُضَافُ لِلضَّمِيرِ لَا تَسْتَوْحِشِ

(١) «حاشية الأمير» ١/١٦٤.

(٢) «حانت» أي هلكت، «الفلج»: اسم موضع قرب البصرة.

٤٨١- وَيَخْلُفُ الضَّمِيرُ اسْمَ ظَاهِرٍ كَالنَّاسِ كُلِّ النَّاسِ قَالَ الشَّاعِرُ
(وَالثَّانِ) من أنواع «كُلِّ» الثلاثة باعتبار ما قبلها (أَنْ تُؤَكِّدَ الْمَعَارِفَا) بألف الإطلاق، أي أن تقع توكيداً لمعرفة (كَذَلِكَ مَخْدُودُ الْمُنْكَرِ) من إضافة الصفة إلى الموصوف، أي المنكر المحدود، أي الذي غُلم مقداره، كسنة، وشهر، وجمعة، ونحوها، وقوله: (وَفِي) بتخفيف الفاء، جملة حالية من «محدود»، وقوله: (عِنْدَ ذَوِي الْكُوفَةِ ثُمَّ الْأَخْفَشِ) متعلق بـ «وفي» قبله، يعني أن كونها توكيداً لنكرة محدودة أثبتته الكوفيون، والأخفش من البصريين (تُضَافُ لِلضَّمِيرِ) أي يجب إضافة «كُلِّ» في هذه الحالة إلى ضمير راجع إلى المؤكِّد، نحو قوله **عَلَّكَ**: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ﴾ [الحجر: الآية ٣٠] الآية، وقوله: (لَا تَسْتَوْحِشِ) أي لا تخف الوحشة بذلك؛ لكونه طريقاً مسلوكة، وفي نسخة بدله: «فِيمَا قَدْ فُشِيَ»، أي فيما اشتهر عندهم، لكن الأول أولى؛ لأنه على هذا يلزم بناء الفعل اللازم للمفعول بدون حرف جر.

(وَيَخْلُفُ الضَّمِيرُ اسْمَ ظَاهِرٍ) بقطع الهمزة للوزن (ظَاهِرٍ) أي يأتي بدل الضمير اسم ظاهر، فتضاف إليه «كُلِّ» (كَالنَّاسِ كُلِّ النَّاسِ قَالَ) وفي نسخة: «أبدى» (الشَّاعِرُ) أي في قوله [من البسيط]:

كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكَ لَوْ أُجْزَى بِذِكْرِكُمْ يَا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ
وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الثاني من أوجه «كُلِّ» بحسب ما قبلها أن تكون توكيداً لمعرفة، قال الأخفش، والكوفيون: أو لنكرة محدودة، وعليهما ففائدتها العموم، وتجب إضافتها إلى اسم مضمَر، راجع إلى المؤكِّد، نحو قوله **عَلَّكَ**: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ﴾ [الحجر: الآية ٣٠] الآية، قال ابن مالك: وقد يخلفه الظاهر، كقوله:

كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكَ البيت.

وخالفه أبو حيان، وزعم أن «كُلِّ» في البيت نعت، مثلها في: «أَطْعِمْنَا شَاةَ كُلِّ شَاةٍ»، وليست توكيداً.

وتعقبه ابن هشام، بأن قوله ليس بشيء؛ لأن التي يُنعت بها دالة على الكمال، لا على عموم الأفراد.

ومن توكيد النكرة بها قوله [من السريع]:

نَلَبِثُ حَوْلًا كَامِلًا كُلُّهُ لَا نَلْتَقِي إِلَّا عَلَى مَنْهَجٍ
وأجاز الفراء، والزمخشري، أن تُقْطَعَ «كل» المؤكَّد بها عن الإضافة لفظًا؛ تَمَسُّكَ بقراءة بعضهم: «إِنَّا كُلًّا فِيهَا»، وخرجها ابن مالك على أن «كلا» حال من ضمير الظرف.

قال ابن هشام: وفيه ضعف من وجهين: تقديم الحال على عامله الظرف، وقطع «كل» عن الإضافة لفظًا وتقديرًا لتصير نكرة، فيصحُّ كونه حالًا، والأجود أن تقدر «كلا» بدلًا من اسم «إن»، وإنما جاز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر، بدل كل؛ لأنه مفيدٌ للإحاطة، مثل قمتم ثلاثكم. انتهى كلامه، وهو بحثٌ نفيس. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الوجه الثالث من أوجه «كل» باعتبار ما قبلها، فقال:

٤٨٢- (وَتَالِثٌ بِأَنْ تَكُونَ تَالِيَةً لِغَامِلٍ فَمُطْلَقًا هِيَ آتِيَةٌ
(وَتَالِثٌ) أي من أوجه «كل» باعتبار ما قبلها (بِأَنْ تَكُونَ تَالِيَةً لِغَامِلٍ) أي ليست تابعة لاسم قبلها، كالوجهين السابقين (فَمُطْلَقًا) أي غير مقيدة بإضافة، كما قُيدت في الوجهين السابقين (هي آتية) مبتدأ وخبر، و«مطلقًا» حال منه، يعني أنها تأتي على حسب العوامل المسلطة عليها، بإضافة، أو دونها.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن ثالث أوجهها ألا تكون تابعة، بل تالية للعوامل، فتقع مضافة إلى الظاهر، نحو قوله **عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينٌ** [المذثر: الآية ٣٨] الآية، وغير مضافة، نحو قوله: **وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَلُ** [الفرقان: الآية ٣٩]. والله تعالى أعلم.

ولما أنهى الكلام على «كل» باعتبار ما قبلها، شرع يبين باعتبار ما بعدها، وهو أيضًا ثلاثة أنواع، فقال:

٤٨٣- (وَبِاعْتِبَارِ مَا تَلَاهَا قَدْ أَتَتْ
٤٨٤- فَإِنْ لِظَاهِرٍ تُصَفِّ فَلْيَعْمَلِ
٤٨٥- وَالثَّانِ أَنْ تُضَافَ لِلْمَحذُوفِ
أَوْجُوهًا ثَلَاثَةٌ كَمَا ثَبَتَ
فِيهَا مُقَدَّمٌ مِنَ الْعَوَامِلِ
فَحُكْمُهَا كَسَابِقِ مَعْرُوفٍ

٤٨٦- وَثَالِثٌ لِلْفِظِ مُضْمَرٍ تُضَافُ فَلَا بُدَّ عَامِلُهَا بِلَا خِلَافٍ
(وَبِاعْتِبَارِ مَا تَلَاهَا) أي بحسب الاسم الذي يأتي بعدها (قَدْ أَتَتْ أَوْ جُهِهَا) أي أوجه «كل»، حال كونها (ثَلَاثَةٌ، كَمَا ثَبَتَ) ذلك في استعمال العرب.
ثم بين الوجه الأول بقوله:

(فَإِنْ لِظَاهِرٍ تُصَفِّ) أي فإن أضيفت «كل» إلى اسم ظاهر (فَلْيَعْمَلِ فِيهَا مُقَدَّمٌ مِنَ الْعَوَامِلِ) أي فحكمها أن يعمل فيها جميع ما تقدّمها من العوامل، نحو «أكرمك كل بني تميم»، و«رأيت كل بني تميم»، و«مررت بكل بني تميم».
ثم بين الوجه الثاني بقوله:

(وَالثَّانِ) من أوجه «كل» (أَنْ تُضَافَ لِلْمَحذُوفِ) أي إلى ضمير مقدّر (فَحُكْمُهَا كَسَابِقِ) أي كحكم الوجه الثاني، وهو أن يعمل فيها جميع العوامل، وقوله: (مَعْرُوفٍ) بالجرّ صفة لـ«سابق».

(وَتَالِثٌ) أي ثالث الأوجه (لِلْفِظِ مُضْمَرٍ تُضَافُ) أي أن تضاف «كل» إلى ضمير ملفوظ به (فَلَا بُدَّ عَامِلُهَا) أي ففي هذه الحالة أن عاملها هو الابتداء فقط، فلا يتسلط عليها ناصب، ولا جازر (بِلَا خِلَافٍ) أي هذا دون خلاف بين النحاة، بخلاف ما قبله، هكذا قال الناطم، وليس هذا في الأصل، وأيضًا ففي الأصل تقييده بالغالب، كما يأتي، فلو قال بدل هذا البيت:
وَتَالِثٌ لَفِظَ ضَمِيرٍ يَضْحَبُ عَمَلُ الْإِبْتِدَاءِ فِيهَا يَغْلِبُ
لكان موافقًا للأصل.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن أوجه «كل» باعتبار ما بعدها ثلاثة:

[الأول]: أن تضاف إلى الظاهر، وحكمها أن يعمل فيها جميع العوامل، نحو: «أكرمك كل بني تميم».

[والثاني]: أن تضاف إلى ضمير محذوف، ومقتضى كلام النحويين أن حكمها كالتي قبلها، ووجهه أنهما سيّان في امتناع التأكيد بهما، وفي «تذكرة أبي الفتح» أن تقديم «كل» في قوله

تعالى: ﴿كُلًّا هَدَيْنَا﴾ [الأنعام: الآية ٨٤] أحسن من تأخيرها؛ لأن التقدير كلهم، فلو أخرت لباشرت العامل، مع أنها في المعنى مُنَزَّلَةٌ منزلة ما لا يباشره، فلما قُدِّمَتْ أشبهت المرتفعة بالابتداء، في أن كلا منهما لم يسبقها عامل في اللفظ.

[والثالث]: أن تضاف إلى ضمير ملفوظ به، وحكمها ألا يعمل فيها غالبًا إلا الابتداء، نحو قوله ﷺ: ﴿إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: الآية ١٥٤] فيمن رفع «كلا»، ونحو قوله: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ﴾ [مریم: الآية ٩٥]؛ لأن الابتداء عامل معنوي، فهو بمنزلة العدم، فكأنها لم تباشر عاملاً، كال مؤكدة.

ومن غير الغالب أن يرفعها الفعل المضارع، وإليه أشار بقوله:

٤٨٧- (وَقُلْ أَنْ يَرْفَعَهَا الْمُضَارِعُ فِي قَوْلِ شَاعِرٍ كَلَامًا يُسْمِعُ)
(وَقُلْ أَنْ يَرْفَعَهَا) أي «كلاً» (المضارع، في قول شاعر) متعلق بخبر لمحدوف، أي ذلك كائن في قول شاعر، وقوله: (كَلَامًا يُسْمِعُ) مفعول «قول»، والفعل مبني للفاعل، أي كَلَامًا يُسْمِعُهُ من يُخاطبه، ويحتمل أن يكون مبنياً للمفعول، أي كَلَامًا مسموعاً، وأشار به إلى قوله [من الطويل]:
يَمِيدُ إِذَا مَادَتْ عَلَيْهِ دِلَاؤُهُمْ فَيَصْدُرُ عَنْهُ كُلُّهَا وَهُوَ نَاهِلُ
والشاهد قوله: «كُلُّهَا» فهو مرفوع على الفاعلية لـ «يصدر»، وقوله: «يميد» أي يتحرك، وقوله: «فيصدر» أي يرجع عن ذلك المنهل، و«الناهل»: الرِّيَّان، والعطشان من الأضداد.

ولا يجب أن يكون منه قول علي ﷺ [من الطويل]:

فَلَمَّا تَبَيَّنَّا الْهُدَى كَانَتْ كُلُّنَا عَلَى طَاعَةِ الرَّحْمَنِ وَالْحَقِّ وَالتَّقَى
بل الأولى تقدير «كان» شأنية. والله تعالى أعلم.

ثم بين أحكام «كل»، فقال:

٤٨٨- (وَلَفْظُ «كُلٍّ» مُفْرَدٌ مُذَكَّرٌ مَذْلُولُهُ بِمَا تَلَاةٌ يَظْهَرُ رِعَايَةُ الْمَغْنَى كَقَوْلِ ذِي السَّمَاءِ ٤٨٩- فَإِنْ لَمْ يُكُورِ أَضِيفَ لَزِمًا ٤٩٠- ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ «كُلُّ رِذَاءٍ يَزِيدِيهِ قَدْ طَهُرَ»

(وَلَفْظُ «كُلٍّ» مُفْرَدٌ مُذَكَّرٌ) أي إن حكمها الأفراد، والتذكير (مَذْلُولُهُ) أي معناه (بِمَا تَلَاةٌ يَظْهَرُ) أي يظهر بحسب ما يُضَافُ إليه (فَإِنْ لَمْ يُكُورِ أَضِيفَ لَزِمًا) بألف الإطلاق (رِعَايَةُ الْمَغْنَى) أي إن أضيف إلى نكرة وجب مراعاة معناه (ك) ما في (قَوْلِ ذِي السَّمَاءِ) أي خالق السماء - سبحانه وتعالى -: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ [القمر: الآية ٥٢] حيث جاء الضمير مفرداً مذكراً، وقوله: «كُلُّ رِذَاءٍ يَزِيدِيهِ قَدْ طَهُرَ» أشار به إلى بيت السَّمَوَالِ^(١):

إِذَا الْمَوْءُ لَمْ يَذْنُسْ مِنَ اللَّوْمِ عِوَضُهُ فَكُلُّ رِذَاءٍ يَزِيدِيهِ جَمِيلٌ
حيث أفرد ضميره، وذكر أيضاً.

وحاصل معنى الآيات بإيضاح أن لفظ «كُلٍّ» حكمه الأفراد والتذكير، وأن معناه بحسب ما تضاف إليه، فإن كانت مضافة إلى مُنَكَّرٍ وجب مراعاة معناها، فلذلك جاء الضمير مفرداً مذكراً في نحو قوله ﷺ: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ [القمر: الآية ٥٢]، وقوله: ﴿وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلَزَمْتَهُ طَائِرُهُ﴾ [الإسراء: الآية ١٣] الآية، وقول أبي بكر ﷺ [من الرجز]:

كُلُّ امْرِئٍ مُصَبِّحٌ فِي أَهْلِهِ وَالْمَوْتُ أَذْنَى مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ
وقول كعب ﷺ [من البسيط]:

كُلُّ ابْنِ أَنْثَى وَإِنْ طَالَتْ سَلَامَتُهُ يَوْمًا عَلَى آلَةٍ حَدْبَاءٍ مَحْمُولُ^(٢)
وقول لبید [من الطويل]:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ
وبيت السَّمَوَالِ المتقدم

وجاء مفرداً مؤنثاً في قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [الدُّنُّر: الآية ٣٨]، وقوله: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران: الآية ١٨٥].

وجاء مُثَنًى في قول الفرزدق [من الطويل]:

(١) هو ابن غريض بن عاديا، شاعر جاهلي، من أهل خيبر.

(٢) الحدباء تأنيث الأحذب، وهو المرتفع، والمراد بالآلة النعش.

وَكُلُّ رَفِيقِي كُلِّ رَحْلٍ وَإِنْ هُمَا تَعَاطَى الْقَنَا قَوْمَاهُمَا أَخَوَانِ

تنبيه:

قال ابن هشام رحمه الله: هذا البيت من المشكلات لفظاً ومعنى، وإعراباً، فلنشرحه: قوله: «كُلُّ رَحْلٍ» «كل» هذه زائدة، وعكسه حذفها في قوله تعالى: ﴿عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٌ﴾ [غافر: الآية ٣٥] فيمن أضاف، و«رَحْلٍ» بالحاء المهملة، و«تَعَاطَى» أصله تعاطيا، فحذف لامه للضرورة، وعكسه إثبات اللام للضرورة فيمن قال [من المتقارب]:

لَهَا مَشْتَبَانِ خَطَايَا^(١) كَمَا أَكْبَّ عَلَى سَاعِدَيْهِ النَّمِيرِ

إذا قيل: إن خطايتا فعل وفاعل، أو الألف من «تعاطى» لام الفعل، ووحد الضمير؛ لأن الرفيقين ليسا باثنين مُعَيَّنَيْنِ، بل هما كثير، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾ [الحجرات: الآية ٩] الآية، ثم حَمَلَ على اللفظ، إذ قال: هما أخوان، كما قيل: ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: الآية ٩]، وجملة «هما أخوان» خبر «كُلِّ»، وقوله: «قوما» إما بدل من «القنا»؛ لأن قومهما من سببهما؛ إذ معناها تقاومهما، فحذفت الزوائد، فهو بدل اشتمال، أو مفعول لأجله، أي تعاطيا القنا لمقاومة كل منهما الآخر، أو مفعول مطلق، من باب: ﴿صُنِعَ اللَّهُ﴾ [الثلث: الآية ٨٨]؛ لأن تعاطي القنا يدل على تقاومهما.

ومعنى البيت: أن كل الرفقاء في السفر، إذا استقروا رفيقين رفيقين، فهما كالأخوين؛ لاجتماعهما في السفر والصحبة، وإن تعاطى كل واحد منهما مغالبة الآخر.

وجاء مجموعاً مُذَكَّرًا في قوله تعالى: ﴿كُلُّ حَزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون: الآية ٥٣]،

وقول لبيد [من الطويل]:

وَكُلُّ أَنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُونِهِيَّةٌ تَضْفَرُ مِنْهَا الْأَنَامِلُ

وجاء مؤنثاً في قول الآخر [من الطويل]:

وَكُلُّ مُصِيبَاتِ الزَّمَانِ وَجَدْتُهَا سِوَى فُرْقَةِ الْأَحْبَابِ هَيْئَةَ الْخَطْبِ

(١) «متنان»: أي جانباً ظهر، «خطاتا»: أي تحركتا.

ويُروى:

* وَكُلُّ مُصِيبَاتٍ تُصِيبُ فَإِنَّهَا.....*

وعلى هذا فالبيت مما نحن فيه.

وهذا الذي ذكرناه من وجوب مراعاة المعنى مع النكرة نَصُّ عليه ابن مالك، ورده أبو حيان بقول عنتر^(١) [من الكامل]:

جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٌ فَتَرَكَنَّ كُلُّ حَدِيقَةٍ كَالدُّرْهِمِ

فقال: «تركن»، ولم يقل: «تَرَكْتُ»، فدلَّ على جواز: كُلُّ رَجُلٍ قَائِمٌ، وقائمون.

قال ابن هشام: والذي يظهر لي خلاف قولهما، وأن المضافة إلى المفرد إن أريد نسبة الحكم إلى كل واحد وجب الإفراد، نحو كل رجل يشبعه رغيف، أو إلى المجموع وجب الجمع، كبيت عنتر، فإن المراد أن كل فرد من الأعين جاد، وأن مجموع الأعين تركن، وعلى هذا فتقول: جاد عليَّ كلُّ محسن، فأغناني، أو فأغنوني، بحسب المعنى الذي تريده. انتهى.

قلت: ما قاله ابن هشام رحمه الله هو الأقرب عندي. والله تعالى أعلم.

وربما جُمِعَ الضمير مع إرادة الحكم على كل واحد، كقوله [من الرجز]:

* مِنْ كُلِّ كَوْمَاءٍ كَثِيرَاتِ السَّوْبَرِ *

وعليه أجاز ابن عصفور في قوله [من الطويل]:

وَمَا كُلُّ ذِي لُبٍّ بِمُؤْتِيكَ نُصْحُهُ وَمَا كُلُّ مُؤْتٍ نُصْحُهُ بِلَبِيبِ

أن يكون «مؤتيك» جمعاً حذفت نونه للإضافة، ويحتمل ذلك قول فاطمة الخزاعية، تبكي

إخوتها [من المديد]:

إِخْوَتِي لَا تَبْعَدُوا أَبَدًا وَبَلَى وَاللَّهِ قَدْ بَعِدُوا

كُلُّ مَا حَيٍّ وَإِنْ أَمَرُوا وَارِدُوا الْحَوْضِ الَّذِي وَرَدُوا

وذلك في قولها: «أمرُوا»، فأما قولها: «وَرَدُوا» فالضمير لإخوتها، هذا إن حَمَلْتَ الحَيَّ على

(١) هو عنتر بن شداد، فارس شجاع، وشاعر فحل، من أصحاب المعلقات، كان أسود عزيز النفس.

نقيض الميت، وهو ظاهر، فإن حَمَلْتَهُ على مرادف القبيلة فالجمع في «أمروا» واجب، مثله في قوله **وَعَلَّكُ**: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون: الآية ٥٣].

وليس من ذلك قوله **وَعَلَّكُ**: ﴿وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ﴾ [غافر: الآية ٥]؛ لأن القرآن لا يُخْرِجُ على الشاذ، وإنما الجمع باعتبار معنى «الأمة»، ونظيره الجمع في قوله تعالى: ﴿أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ﴾ [آل عمران: الآية ١١٣] الآية، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ﴾ [الحج: الآية ٢٧]، فليس الضامر مفردًا في المعنى؛ لأنه قسيم الجمع، وهو ﴿رَجَالًا﴾ [النساء: الآية ١]، بل هو اسم جمع، كالجامل، والباقر، أو صفة لجمع محذوف، أي كل نوع ضامر، ونظيره قوله **وَعَلَّكُ**: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾ [البقرة: الآية ٤١] الآية، فإن ﴿كَافِرٍ﴾ [البقرة: الآية ٤١] نعت لمحذوف مفرد لفظًا، مجموع معنى، أي أول فريق كافر، ولولا ذلك لم يقل: ﴿كَافِرٍ﴾ [البقرة: الآية ٤١] بالإنفراد.

وأشكل من الآيتين قوله تعالى: ﴿وَحِفْظًا مِّنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ * لَا يَسْمَعُونَ﴾ الآية، ولو ظفر بها أبو حيان، لم يَغْدِلْ إلى الاعتراض ببيت عنتر.

والجواب عنها أن جملة ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾ [الأعراف: الآية ١٧٩] مستأنفة، أخبر بها عن حال المسترقين، لا صفة لكل شيطان، ولا حال منه؛ إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يَسْمَعُ، وحينئذ فلا يلزم عود الضمير إلى «كل»، ولا إلى ما أضيفت إليه، وإنما هو عائد إلى الجمع المستفاد من الكلام. والله تعالى أعلم.

هذا كله فيما إذا أضيفت «كل» إلى نكرة، فأما إذا أضيفت إلى معرفة، فأشار إليه بقوله:

- ٤٩١- (وَإِنْ لَّمَّا عُرِفَ فَالرَّعَايَةِ لَلْفِظِ وَالْمَعْنَى بِلَا غَوَايَةِ
٤٩٢- فَكُلُّهُمْ قَامَ تَقُولُ مُفْرَدًا أَوْ كُلُّهُمْ قَامُوا بِوَجْهَيْنِ بَدَا
٤٩٣- وَلَكِنَّ الصَّوَابَ أَنَّ الْمُضْمَرَ لَمْ يَكُ فِي الْحَبْرِ إِلَّا ذَكَرًا
٤٩٤- ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ﴾ فِيهِ يَشْهَدُ «وَكُلُّكُمْ رَاعٍ» كَذَلِكَ وَارِدُ
(وَإِنْ لَّمَّا عُرِفَ) بتشديد الراء مبتدأ للمفعول (فَالرَّعَايَةِ) أي فالحفاظة (لَلْفِظِ وَالْمَعْنَى) أي يجوز

مراعاة لفظها، ومراعاة معناها، وقوله: (بِلَا غَوَايَةِ) بفتح الغين المعجمة اسم من الغي، وهو خلاف الرُّشَاد، يقال: غَوَى غَيًّا من باب ضرب: انهمك في الجهل. قاله الفيومي. وفي نسخة: «لَدَى الْهِدَايَةِ»، وهو بمعناه.

(فَكُلُّهُمْ قَامَ تَقُولُ) أي مراعاة للفظ (مُفْرَدًا) بكسر الراء وفتحها، حال من الفاعل أو المفعول (أَوْ كُلُّهُمْ قَامُوا) أي تقول: كلهم قاموا بالجمع مراعاة للمعنى، وقوله: (بِوَجْهَيْنِ بَدَا) أي ظهر مؤكّد لمعنى ما قبله.

(وَلَكِنَّ الصَّوَابَ أَنَّ الْمُضْمَرَ، لَمْ يَكُ فِي الْحَبْرِ إِلَّا ذَكَرًا) أي ومفردًا، كما يوضحه المثال. والمعنى أن الضمير الذي يكون في خبر «كل» لا يعود إليها إلا مفردًا مذكّرًا على لفظها ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ﴾ [مریم: الآية ٩٥] فِيهِ يَشْهَدُ أي يشهد لما قلناه من عود الضمير مفردًا مذكّرًا قوله **وَعَلَّكُ**: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَرْدًا﴾ [مریم: الآية ٩٥]، فأفرد ضمير ﴿ءَاتِيهِ﴾ [مریم: الآية ٩٥]، وذكره، وكذا قوله ﷺ فيما أخرجه الشيخان: («وَكُلُّكُمْ رَاعٍ») حيث أفرد «راعٍ»، وذكره، وقوله: (كَذَلِكَ وَارِدُ) كمل به البيت، أي هكذا ورد السماع في نصوص الكتاب والسنة، فوجب العمل به.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه إن كانت «كل» مضافة إلى معرفة، يجوز مراعاة لفظها، ومراعاة معناها، نحو: كلهم قائم أو قائمون، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا ءَاتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا * لَقَدْ أَخَصَّنَّمْ وَعَدَّهَمْ عَذَابًا * وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَرْدًا﴾.

والصواب أن الضمير لا يعود إليها من خبرها إلا مفردًا مذكّرًا على لفظها، نحو قوله **وَعَلَّكُ**: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَرْدًا﴾ [مریم: ٩٥]، وقوله تعالى فيما يحكيه عنه نبيه ﷺ: «يا عبادي كلکم جائع إلا من أطعمته ...» الحديث، أخرجه مسلم، وقوله ﷺ: «كل الناس يغدو فبائع نفسه، فمعتقها، أو موبقها» أخرجه مسلم، وقوله ﷺ: «وكلکم راعٍ، وكلکم مسؤول عن رعيته»، متفق عليه، وقوله ﷺ: «وكلنا لك عبد...» الحديث، أخرجه مسلم، ومن ذلك قوله **وَعَلَّكُ**: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾.

قال ابن هشام رحمه الله: وفي الآية حذف مضاف، وإضمار لما دل عليه المعنى، لا اللفظ، أي إن كل أفعال هذه الجوارح، كان المكلف مسؤولاً عنه، وإنما قدرنا المضاف؛ لأن السؤال عن أفعال الحواس، لا عن أنفسها، وإنما لم يُقَدَّر ضمير «كان» راجعاً لـ «كل»؛ لئلا يخلو «مسؤولاً» عن ضمير، فيكون حينئذ مسنداً إلى عنه، كما توهم بعضهم، ويرده أن الفاعل ونائبه لا يتقدمان على عاملهما.

وأما قوله **﴿كُلُّ يَفْعَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾** [الإسراء: الآية ٨٤]، وقوله: **﴿فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذُنُوبِهِ﴾** [الغنكوت: الآية ٤٠]، ومراعاة المعنى، نحو قوله **﴿كُلُّ لَمْ قَلْبُنُونَ﴾** [البقرة: الآية ١١٦]، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر أحوال مجيء «كل» مقطوعة عن الإضافة، فقال:

٤٩٥- (وَإِنْ لِيَتَوَيْنِ أَتَتْ مُصَاحِبَهُ لَلْفِظِ وَالْمَعْنَى أَجْزُ مُرَاقَبَةٍ
٤٩٦- كَقَوْلِ رَبِّ الْخَلْقِ **﴿كُلُّ يَفْعَلُ﴾** «كل أتوه داخرين» يَا فُلُ
٤٩٧- ثُمَّ الصَّوَابُ أَنْ تُرَاعِيَ مَا حُذِفَ فَتَغْطِي الْحُكْمَ الَّذِي قَبْلُ عُرِفَ
(وَإِنْ لِيَتَوَيْنِ أَتَتْ مُصَاحِبَهُ) أي وإن جاءت «كل» مصاحبة للتوَيْن، فقوله: «لتوَيْن» متعلق بـ «مصاحبة»، وفاعل «أتَتْ» ضمير «كل» (لَلْفِظِ وَالْمَعْنَى) متعلق بـ «مراقبه»، وقوله: (أَجْزُ مُرَاقَبَةٍ) جواب «إن» حذفت منه الفاء الرابطة للضرورة، وهو أمر من الإجازة، و«مراقبة» مفعوله.

والمعنى: أنه إذا نُوت «كل» جاز مراعاة لفظها (كَقَوْلِ رَبِّ الْخَلْقِ) - سبحانه وتعالى - **﴿كُلُّ يَفْعَلُ﴾** [الإسراء: الآية ٨٤] على شاكلته الآية، فقد روعي هنا لفظها، وجاز مراعاة معناها، كقوله - سبحانه وتعالى -: **﴿وَكُلُّ أُنُوءَ دَاخِرِينَ﴾** [النمل: الآية ٨٧] فقد روعي هنا معناها.

تنبيه:

حذف الواو من «وكل» متعين في البيت لأنه لا يتزن إلا به، فتنبه. والله تعالى أعلم.
وقوله: (يَا فُلُ) كمل به البيت، وقد سبق البحث فيه مستوفى، فلا تنس نصيبك.
(ثُمَّ الصَّوَابُ أَنْ تُرَاعِيَ مَا حُذِفَ) بالبناء للمفعول، أي تحافظ على حكم المضاف المقدر

(فَتَغْطِي) (الْحُكْمَ الَّذِي قَبْلُ عُرِفَ) بالبناء للمفعول، أي الحكم المعروف سابقاً، وهو أنه يكون مفرداً نكرة، فيجب الإفراد، نحو قوله **﴿كُلُّ يَفْعَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾** [البقرة: الآية ٢٨٥] الآية، أي كل أحد، ويكون جمعاً معرّفاً، فيجب الجمع، نحو قوله تعالى: **﴿كُلُّ لَمْ قَلْبُنُونَ﴾** [البقرة: الآية ١١٦]، أي كلهم.

وحاصل معنى الآيات بإيضاح أنه إذا قُطعت «كل» عن الإضافة لفظاً، فقال أبو حيان: يجوز مراعاة اللفظ، نحو قوله **﴿كُلُّ يَفْعَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾** [الإسراء: الآية ٨٤]، وقوله: **﴿فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذُنُوبِهِ﴾** [الغنكوت: الآية ٤٠]، ومراعاة المعنى، نحو قوله **﴿كُلُّ يَفْعَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾** [الأنفال: الآية ٥٤].

والصواب أن المقدر يكون مفرداً نكرة، فيجب الإفراد، كما لو صُرح بالمفرد، ويكون جمعاً معرّفاً، فيجب الجمع، وإن كانت المعرفة لو ذُكرت لوجب الإفراد، ولكن فُعل ذلك تنبيهاً على حال المحذوف فيهما، فالأول نحو: قوله **﴿كُلُّ يَفْعَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾** [الإسراء: الآية ٨٤]، وقوله: **﴿كُلُّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَسَبِّحَهُ﴾** [التور: الآية ٤١]، إذ التقدير: كل أحد، والثاني نحو قوله **﴿كُلُّ لَمْ قَلْبُنُونَ﴾** [البقرة: الآية ١١٦]، وقوله: **﴿كُلُّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾** [الأنبياء: الآية ٣٣]، وقوله: **﴿وَكُلُّ أُنُوءَ دَاخِرِينَ﴾** [النمل: الآية ٨٧]، وقوله: **﴿وَكُلُّ كَانُوا ظَالِمِينَ﴾** [الأنفال: الآية ٥٤]، أي كلهم. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر فائدتين مهمتين، أولاهما، ما ذكره علماء البيان لـ «كل» فيما إذا وقعت في حيز النفي، فقال:

٤٩٨- (وَإِنْ بِحَيِّزِ الْمُنَافِي ذُكِرَتْ فَالْنَفْيُ لِلشُّمُولِ حَيْثُمَا أَتَتْ
٤٩٩- مَفْهُومُهُ دَلُّ ثُبُوتِ الْفِعْلِ لِبَعْضِ أَفْرَادٍ بِغَيْرِ كُلِّ
٥٠٠- كَقَوْلِهِمْ مَا جَاءَ كُلُّ الْقَوْمِ وَلَمْ نَخَفْ فِي النَّاسِ كُلِّ اللَّوْمِ
٥٠١- وَرَفَعَهَا بُعِيدَ نَفْيٍ قَدْ أَفَادَ سَلَبًا مُوجَّهًا إِلَى كُلِّ الْمَرَادِ
(وَإِنْ بِحَيِّزِ الْمُنَافِي ذُكِرَتْ) أي إن وقعت «كل» في سياق النفي بأن تقدم النفي عليها،

و«الحَيِّز» بفتح الحاء المهملة، وتشديد الياء -: الناحية، قال الفيومي: «الْحَوْزَةُ»: الناحية، و«الحَيِّز»: الناحية أيضًا، وهو فَيَعِيل، وربما خُفِّف، ولهذا قيل في جمعه: أَحْيَازٌ، والقياس أحواز، لكنه جُمع على لفظ المخفف، كما قيل في جمع قائم وصائم: قَيْمٌ، وَصِيْمٌ، على لغة من راعى لفظ الواحد. انتهى^(١).

(فَالْتَفِي لِلشُّمُولِ) أي موجه إلى الشمول، لا إلى جميع الأفراد (حَيْثُمَا أَتَتْ) أي في أي تركيب وقعت، سواء كانت مرفوعة، أو منصوبة، أو مجرورة (مَفْهُومُهُ) أي مفهوم النفي المتوجه إلى الشمول (ذَلْ ثُبُوتُ الْفِعْلِ لِبَعْضِ أَفْرَادٍ) أي ثبوت ذلك الفعل المنفي شموله لبعض أفراد الجماعة، وقوله: (بِغَيْرِ كُلِّ) مؤكد لما قبله، أي دون ثبوته لكل الأفراد (كَقَوْلِهِمْ مَا جَاءَ كُلُّ الْقَوْمِ) أي فالنفي لجموعهم، لا لجميعهم، حيث يفهم منه أن المجيء ثابت لبعضهم، وكذا قوله: (وَلَمْ نَخَفْ فِي النَّاسِ كُلِّ اللُّؤْمِ) إذ المنفي عدم الخوف لجموع لومهم، لا لجميعه، فيفيد أن الخوف ثابت لبعضه.

(وَرَفَعَهَا) أي ووقع «كل» مرفوعة (بُعِيدَ نَفْيٍ) هكذا نسخ الناظم، والصواب «قُبِيلَ نَفْيٍ» (قَدْ أَفَادَ سَلْبًا مُوجَّهًا إِلَى كُلِّ الْمَرَادِ) أي إلى كل الأفراد.

والمعنى: أنه إذا وقع النفي في حَيِّزِ «كل»، بأن دخلت على النفي، عكس الأول، اقتضى السلب عن كل فرد فرد.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه إذا وقعت «كل» في حَيِّزِ النفي، بأن تقدّمها، قال البيانيون: كان النفي موجهًا إلى الشمول خاصة، وأفاد بمفهومه ثبوت الفعل لبعض الأفراد، كقولك: ما جاء كل القوم، ولم آخذ كل الدراهم، وكل الدراهم لم آخذ، وقوله^(٢) [من البسيط]:

* مَا كُلُّ رَأْيِي الْفَتَى يَدْعُو إِلَى رَشْدٍ *

وقوله [من البسيط]:

(١) «المصباح المنير» ١/١٥٦.

(٢) لا يُعرف قائله، ولا تتمته، قاله عبد القادر البغدادي في «شرح أبيات المغني» ٤/٢٣٧.

مَا كُلُّ مَا يَتَمَنَّى الْمَرْءُ يُدْرِكُهُ تَجْرِي الرِّيحُ بِمَا لَا تَشْتَهِي الشُّقُنُ
وإن وقع النفي في حَيِّزِها، اقتضى السلب عن كل فرد، كقوله ﷺ في الحديث الصحيح: لما قال له: ذو اليمين: أُنْسِيَتْ أم قُصِرَت الصلاة؟ «كل ذلك لم يكن»، وقول أبي النجم^(١) [من الرجز]:

قَدْ أَصْبَحْتَ أُمَّ الْحَيَارِ تَدْعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعْ
وقد يشكل على قولهم في القسم الأول قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [الحديد: الآية ٢٣]، وقد صرح الشلوبيين، وابن مالك في بيت أبي النجم بأنه لا فرق في المعنى بين رفع «كل» ونصبه، ورد الشلوبيين على ابن أبي العافية^(٢)، إذ زعم أن بينهما فرقًا، والحق ما قاله البيانيون، والجواب عن الآية أن دلالة المفهوم، إنما يُعَوَّل عليها عند عدم المعارض، وهو هنا موجود؛ إذ دل الدليل على تحريم الاختيال، والفخر مطلقًا. والله تعالى أعلم.

والفائدة الثانية فيما إذا اتصلت «ما» بـ «كل»، نحو قوله ﷺ: ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ﴾ [البقرة: الآية ٢٥]، وقد أشار إليها بقوله:

٥٠٢. (وَوَضِلَّ «مَا» بِالْكَلِّ نَحْوُ كُلِّمَا ظَرْفِيَّةٌ يُكْسِبُهَا فَلْيُعْلَمَا)

(وَوَضِلَّ «مَا» بِالْكَلِّ) أي بلفظ «كل»، وإدخال «أل» في «كل»، و«بعض» غير صحيح؛ لملازمتها الإضافة لفظًا، أو تقديرًا، فتتوניהما تنوين عوض، فليست به (نَحْوُ كُلِّمَا) أي من قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا﴾ [البقرة: الآية ٢٥] الآية (ظَرْفِيَّةٌ يُكْسِبُهَا) أي يُعْطِيهَا معنى الظرفية، فتنتصب عليه.

تنبيه:

قوله: «يُكْسِبُهَا» بضم أوله، كما هو مضبوط بقلم الناظم، من الإكساب رباعيًا، ويجوز فتحه، من الكسب ثلاثيًا؛ لأنه مما يتعدى إلى اثنين بنفسه، وبالهزمة، بل هو قول الأكثرين، قال الفيومي:

(١) هو أبو النجم الفضل بن قدامة العجلي، من أشهر الرجاز، وأحسنهم إنشادًا للشعر، اتصل بعبد الملك، وهشام، مات سنة (١٣٠هـ).

(٢) هو أبو بكر محمد بن عبد الرحمن الأندلسي الفقيه، كان أدبيًا، وعالمًا بالعربية، مات سنة (٥٨٣هـ).

ويتعدى بنفسه إلى مفعول ثانٍ، فيقال: كسبت زيدًا مالا وعلما: أنلته، قال ثعلب: وكلهم يقول: كسبتك فلان خيرًا، إلا ابن الأعرابي، فإنه يقول: أكسبك بالألف. انتهى (١).

وقوله: (فليعلمًا) كمل به البيت، والألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة، أي فليعلمن هذا الحكم؛ لكونه مهمًا جدًا.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن «كلا» في نحو قوله **عَلَّك**: **كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ رَزَقًا قَالُوا** [البقرة: الآية ٢٥] الآية، منصوبة على الظرفية باتفاق، وناصبها الفعل الذي هو جواب في المعنى، مثل **قَالُوا** في الآية، وجاءتها الظرفية من جهة «ما»، فإنها محتملة لوجهين: [أحدهما]: أن تكون حرفًا مصدرية، والجملة بعده صلة له، فلا محل لها، والأصل: كل رزق، ثم غُيِّرَ عن معنى المصدر بـ«ما» والفعل، ثم أُنيبنا عن الزمان، أي كل وقت رزق، كما أنيب عنه المصدر الصريح في جئتكم خُفُوقَ النجم.

[والثاني]: أن تكون اسمًا نكرة بمعنى «وقت»، فلا تحتاج على هذا إلى تقدير وقت، والجملة بعده في موضع خفض على الصفة، فتحتاج إلى تقدير عائد منها، أي كل وقت رزقوا فيه. قال ابن هشام: ولهذا الوجه مُبْعَدٌ، وهو اذعاء حذف عائد الصفة وجوبًا، حيث لم يرد مُصَرِّحًا به في شيء من أمثلة هذا التركيب، ومن هنا ضُعِفَ قول أبي الحسن في نحو: «أعجبني ما قمت»: إن «ما» اسم، والأصل ما قمته، أي القيام الذي قمته، وقوله في «يا أيها الرجل»: إن أيتا موصولة، والمعنى: يا من هو الرجل، فإن هذين العائدين لم يُلْفَظَ بهما قط، وهو مُبْعَدٌ عندي أيضًا لقول سيبويه في نحو «سرت طويلًا، وضربت زيدًا كثيرًا»: إن طويلًا وكثيرًا حالان من ضمير المصدر محذوفًا، أي سرت، وضربته، أي السير والضرب؛ لأن هذا العائد لم يُلْفَظَ به قط. [فإن قلت]: فقد قالوا: «ولا سيما زيد» بالرفع، ولم يقولوا قط: «ولا سيما هو زيد».

[قلت]: هي كلمة واحدة شذوا فيها بالترام الحذف، ويؤنسك بذلك أن فيها شذوذين آخرين: إطلاق «ما» على الواحد ممن يعقل، وحذف العائد المرفوع بالابتداء، مع قصر الصلة.

(١) «المصباح المنير» ٥٣٢/٢.

وللوجه الأول مُقَرَّبَان: كثرة مجيء الماضي بعدها، نحو قوله **عَلَّك**: **كُلَّمَا نَضَجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَلْنَاهُمْ** [النساء: الآية ٥٦] الآية، وقوله: **كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ** [البقرة: الآية ٢٥] الآية، وقوله: **وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأَ مِنْ قَوْمِهِ سَخِرُوا مِنْهُ** [هود: الآية ٣٨] الآية، وقوله: **وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوا** [نوح: الآية ٧] الآية.

وأن «ما» المصدرية التوقيتية شرط من حيث المعنى، فمن هنا احتيج إلى جملتين: إحداهما مرتبة على الأخرى.

ولا يجوز أن تكون «ما» المتصلة بـ«كل» شرطية، مثلها في «ما تفعل أفعل»؛ لأمرين:

[أحدهما]: أن تلك عامة فلا تدخل عليها أداة العموم.

[والثاني]: أن «ما» الشرطية لا ترد بمعنى الزمان على الأصح.

تنبيه:

إذا قلت: «كلما استدعيتك، فإن زرتني فعبدني حر»، فـ«كل» منصوبة على الظرفية، ولكن ناصبها محذوف، مدلول عليه بـ«حر» المذكور في الجواب، وليس العامل المذكور؛ لوقوعه بعد الفاء، و«إن».

ولما أشكل ذلك على ابن عصفور قال - وقَّله الأبيدي (١) -: إن «كلا» في ذلك مرفوعة بالابتداء، وإن جملتي الشرط والجواب خبرها، وإن الفاء دخلت في الخبر، كما دخلت في نحو «كل رجل يأتيني فله درهم»، وقَدَّرَا في الكلام حذف ضميرين، أي كلما استدعيتك فيه، فإن زرتني فعبدني حر بعده؛ لترتبط الصفة بموصوفها، والخبر بمبتدئه.

قال أبو حيان: وقولهما مدفوع بأنه لم يُسَمَّع «كل» في ذلك إلا منصوبة، ثم تلا الآيات المذكورة، وأنشد قوله [من الوافر]:

وَقَوْلِي كُلَّمَا جَشَأَتْ وَجَاشَتْ مَكَانِكَ تَحْمَدِي أَوْ تَشْتَرِيحِي

(١) هو أبو الحسن علي بن محمد الأندلسي النحوي، كان تلميذ الشلوين، ثم صار أستاذ أبي حيان، برع في وجوه الخلاف، وإقراء كتاب سيبويه، مات سنة (٦٨٠هـ).

وتعقب ابن هشام استدلال ابن عصفور بما ذكره من الآيات، والبيت، فقال: ليس هذا مما البحث فيه، لأنه ليس فيه ما يمتنع من العمل. انتهى.

وحاصل ما اعترض به أنه ما ذكرته من أن «كلا» لم تسمع في هذا التركيب إلا منصوبةً فمسلّم، وأما ما تلوته من الآيات، وأنشدته من البيت، فلا وجه له؛ لأن هذه الآيات التي تلوتها، والبيت المذكور ليست مما البحث فيه؛ لأنه ليس فيها ما يمنع فيها، وكلامنا فيما إذا كان بعدها ما يمنع من عمل ما بعدها فيها، وهو اعتراض وجيه. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على «كلّ» شرع يبيّن الكلام في «كلا»، و«كلتا»، فقال:

٥٠٣- «(كِلَا) وَ«كِلْتَا» صَاحِبًا إِفْرَادٍ لَفْظًا مُثْنِيَّانِ بِالْفَادِ

٥٠٤- لِقِهِمِ اثْنَيْنِ بَلَا تَفَرُّقٍ مُعْرِفٍ أَضْفَهُمَا وَحَقَّقِي

٥٠٥- تَقُولُ كِلْتَا الْجُنَّتَيْنِ دَانِيَةً وَقُلْ كِلَاهُمَا يَصُونُ مَالِيَةً

«(كِلَا) وَ«كِلْتَا» صَاحِبًا إِفْرَادٍ» مبتدأ وخبره (لَفْظًا) منصوب على التمييز، أي مفردان من حيث اللفظ (مُثْنِيَّانِ بِالْفَادِ) أي بالمعنى، أي إنهما مثنيا المعنى (لِقِهِمِ اثْنَيْنِ) متعلق بـ«أضفهما»، أي لاسم دالّ على اثنين (بَلَا تَفَرُّقٍ) صفة لـ«مفهوم»، أي كائن بغير تفرّق، بأن تكون الدلالة على اثنين بكلمة واحدة، لا بكلمتين؛ لأنهما موضوعان لتأكيد المثنى، فلا يقال: كلا زيد وعمرو جاء (مُعْرِفٍ) صفة لـ«مفهوم» بعد صفة (أَضْفَهُمَا) أي أضف «كلا» و«كلتا» بهذه الشروط الثلاثة: إفهام اثنين، وعدم التفرّق، والتعريف، وقوله: (وَحَقَّقِي) كمل به البيت، أي ثبتت هذه القاعدة في ذهنك، ولا تُضِعْهَا، فإنها مفيدة.

(تَقُولُ كِلْتَا الْجُنَّتَيْنِ دَانِيَةً) أي قريبة التناول لمن أرادها، فقد توفّر لـ«كلتا» الشروط المذكورة، فإن المضاف إليه مفهوم اثنين، وغير مفرّق، ومعرفة (وَقُلْ كِلَاهُمَا يَصُونُ مَالِيَةً) الهاء للسكت، كما في قوله **وَعَجَلْ**: «مَا هَيْةً»، و«مَالِيَةً»، و«سُلْطَانِيَةً»، قال في «الخلاصة»:

وَوَضَلَ ذِي الْهَاءِ أَجْزُ بِكُلِّ مَا حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمَا

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «كلا»، و«كلتا» مفردان لفظًا، مثنيان معنى، مضافان أبدًا

لفظًا ومعنى إلى كلمة واحدة، معرفة، دالة على اثنين، إما بالحقيقة والتنصيص، نحو قوله **وَعَجَلْ**: «كِلْتَا الْجُنَّتَيْنِ ءَأَلَتْ أَكْلَهُمَا» [الكهف: الآية ٣٣] الآية، ونحو قوله: «أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا» [الإسراء: الآية ٢٣]، وإما بالحقيقة والاشتراك، نحو: «كلانا»، فإن «نا» مشتركة بين الاثنين والجماعة، أو بالجواز، كقوله:

إِنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلْشَّرِّ مَدَى وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبِلُ
فإن «ذلك» حقيقة في الواحد، وأشير بها إلى المثنى، على معنى: وكلا ما ذكر، على حدها في قوله تعالى: «لَا فَارِضٌ وَلَا يَكُرُّ عَوَانُ بَيْتِكَ ذَلِكَ» [البقرة: الآية ٦٨].

ولما وقع في كلامهم ما يخالف قوله: «بلا تفرّق» أشار إليه بقوله:

٥٠٦- (كِلا أَخِي مَعَ وَخَلِيلِي وَرَدَا ضَرُورَةً نَادِرَةً حَيْثُ بَدَا)
(كِلا أَخِي مَعَ وَخَلِيلِي وَرَدَا) بألف الإطلاق، و«كلا إلخ» مبتدأ خبره «ورد»، أي جاء «كلا» مضافا إلى متفرّق في قول الشاعر [من البسيط]:

كِلا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضْدًا وَسَاعِدًا عِنْدَ إِلْمَامِ الْمَلِمَاتِ
(ضَرُورَةً نَادِرَةً) بالنصب على الحال على حذف مضاف، أي حال كونه ذا ضرورة، ويحتمل الرفع خبرًا لمحذوف أي هو ضرورة شعريّة، قليلة الوقوع، فلا ينقض القاعدة السابقة، وقوله: (حَيْثُ بَدَا) أي حيث ظهر هذا التركيب.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن قولنا فيما سبق: كلمة واحدة احتراز يدلّ على أنه لا يقال: كلا زيد وعمرو، وأما ما ورد من قوله:

* كِلَا أَخِي وَخَلِيلِي ... الْبَيْت *

فإنه ضرورة نادرة، فلا يلتفت إليه.

ولما خالف ابن الأنباري في قوله: «لِمَفْهُمِ اثْنَيْنِ»، والكوفيون في قوله: «مُعْرِفٍ» ذكر ذلك بقوله:

٥٠٧- (ثُمَّ لِمُقَرِّدٍ مَعَ الشُّكْرَارِ حَكَى الْجَوَازَ وَلَدُ الْأَنْبَارِي

٥٠٨- وَلْيُكْرِ مُخَصَّصٍ أَجَازُ نَحَاةً كُوفَةً فَوَسَّعُوا الْجَوَانَ
(ثُمَّ لِمَفْرِدٍ مَعَ التَّكْرَارِ) أي تكرر ذلك المفرد (حَكَى الْجَوَانَ) أي جواز إضافة «كلا» و«كلتا»
(وَلَدَ الْأَنْبَارِي) هو أبو بكر محمد بن القاسم، أخذ عن ثعلب، وكان من أمهر نحاة الكوفة،
وأعلم أهل زمانه باللغة والأدب، مات رحمه الله سنة (٣٢٧هـ)، يعني أن ابن الأنباري جَوَزَ
الإضافة إلى المفرد، لكن بشرط تكريره، نحو «كلاي، وكلاك محسنان» (وَلْيُكْرِ مُخَصَّصٍ) أي
بالوصف (أَجَازُ نَحَاةً كُوفَةً) بمنع الصرف للعلمية والتأنيث (فَوَسَّعُوا الْجَوَانَ) أي وسَّعُوا في محلِّ
جواز استعمالها، وفي نسخة: «فوسَّعوا المجاز»، وهو بمعناه.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن ابن الأنباري أجاز إضافة «كلا» إلى المفرد، بشرط تكريرها،
نحو «كلاي، وكلاك محسنان»، وأجاز الكوفيون إضافتها إلى النكرة المختصة، نحو «كلا رجلين
عندك محسنان»، فإن رجلين قد تخصصا بوصفهما بالظرف، وحكوا كلتا جارتين عندك
مقطوعة يدها، أي تاركة للغزل.

ثم إن الغالب مراعاة لفظ «كلا»، و«كلتا»، ويجوز مراعاة معناهما، وهو قليل، وإليه أشار
بقوله:

٥٠٩- (وَرَاغٍ فِي الْإِخْبَارِ أَلْفَاظُهُمَا بِكَثْرَةٍ وَقَلٌّ فِي مَعْنَاهُمَا

٥١٠- كَقَوْلِهِ كِلَاهُمَا قَدْ أَقْلَعَا ثُمَّ كِلَا أَنْفَيْهِمَا رَابِي اسْمَعَا)

(وَرَاغٍ) فعل أمر من المراعاة، أي حافظ (فِي الْإِخْبَارِ) عن «كلا»، و«كلتا» (أَلْفَاظُهُمَا) أي
تأتي بخبرهما مفردًا ترجيحًا للفظهما (بِكَثْرَةٍ) أي في كثير من استعمالك، كقوله **عَلَّكَ**: **كِلْتَا**
النَّيْنِ عَالَتْ أَكْلَهُمَا [الكهف: الآية ٣٣] (وَقَلٌّ فِي مَعْنَاهُمَا) أي قلّ المراعاة لمعناهما (كَقَوْلِهِ)
كقول الشاعر (كِلاهُمَا قَدْ أَقْلَعَا) فأتى بألف التشية مراعاة لمعنى «كلا» (ثُمَّ) قال ذلك الشاعر
عيا للفظ (كِلا أَنْفَيْهِمَا رَابِي) فأفرد «رابي»، وأشار به إلى قول الشاعر [من البسيط]:

كِلاهُمَا حِينَ جَدَّ السَّيْرُ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وَكِلا أَنْفَيْهِمَا رَابِي^(١)

قوله: «كلاهما» الضمير للفرسين، وقوله: «قد أقلعا» أي أمسكا عن الجري، وقوله: «رابي» أي متنفخ
من شدة الجري.

وهذا البيت قد اجتمع فيه الأمران، حيث راعى في قوله: «قد أقلعا» المعنى، وفي قوله: «رابي»
اللفظ.

وقوله: (اسْمَعَا) كمل به البيت، والألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة، أي اسمعن ما حققته
من مباحث «كلا» و«كلتا»؛ لأنه من مهمات مسائل هذا الفن.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أنه يجوز مراعاة لفظ «كلا»، و«كلتا» في الإفراد، نحو قوله **عَلَّكَ**:
كِلْتَا الْجَنْتَيْنِ عَالَتْ أَكْلَهُمَا [الكهف: الآية ٣٣]، الآية، ومراعاة معناهما، وهو قليل، وقد اجتمعا
في قول الشاعر:

* كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ السَّيْرُ... البيت*

ومثل أبو حيان لذلك بقول الأسود بن يَغْفُر^(١) [من الكامل]:

إِنَّ الْمَنِيَّةَ وَالْحُثُوفَ كِلَاهُمَا يُوفِي الْمَنِيَّةَ يَرْقُبَانِ سَوَادِي
وليس ما قاله متعينًا؛ لجواز كون «يرقبان» خبرًا عن المنية، والحُثُوفُ، ويكون ما بينهما إما خبرًا
أول، أو اعتراضًا، ثم الصواب في إنشاده: «كلاهما يوفي المحارم»؛ إذ لا يقال: إن المنية توفي
نفسها.

تنبيه:

قال ابن هشام رحمه الله: وقد سئلت قديمًا عن قول القائل: زيد وعمرو كلاهما قائم، أو
كلاهما قائمان، أيهما الصواب؟ فكتبت: إن قُدِّرَ «كلاهما» توكيدًا قيل: قائمان؛ لأنه خبر عن
«زيد وعمرو»، وإن قُدِّرَ مبتدأ فالوجهان، والمختار الإفراد، وعلى هذا فإذا قيل: «إنَّ زَيْدًا وَعَمْرًا»،
فإن قيل: «كليهما» قيل: قائمان، أو «كلاهما»، فالوجهان، ويتعين مراعاة اللفظ في نحو «كلاهما
مُجِبِّ لصاحبه»؛ لأن معناه: كل منهما، وقوله [من الطويل]:

كِلاَنَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتُهُ وَنَحْنُ إِذَا مُثْنَا أَشَدُّ تَغَانِيَا

انتهى كلام ابن هشام رحمه الله، وإلى هذا أشار الناظم رحمه الله، فقال:

(١) هو شاعر جاهلي من سادات بني تميم، نادم النعمان بن المنذر، واشتهر بلقب أعشى بني نهشل.

٥١١. (وَخَالِدٌ وَصَالِحٌ كِلَاهُمَا مُسْتَمِعٌ أَوْ وَاعِيَانِ حِكْمًا
 ٥١٢. فَالْثَّانِ وَاجِبٌ لَدَى التَّوَكُّيدِ فِي الْإِبْتِدَاءِ الْوَجْهَانِ بِالتَّشْدِيدِ
 ٥١٣. وَلَكِنْ اخْتَارَ بِالْإِفْرَادِ وَزُبْمًا وَجَبَ فِي التَّفَادِي
 (وَخَالِدٌ وَصَالِحٌ كِلَاهُمَا مُسْتَمِعٌ) أي بالإفراد (أَوْ وَاعِيَانِ) أي بالتثنية (حِكْمًا) بكسر،
 ففتح، جمع حكمة، مفعول به منصوب تنازعه «مستمع»، و«راعيان» (فَالْثَّانِ) أي «راعيان»
 (وَاجِبٌ لَدَى التَّوَكُّيدِ) أي عند تقدير «كلاهما» مؤكَّدًا لـ «خالد» و«صالح» (فِي الْإِبْتِدَاءِ
 الْوَجْهَانِ) جملة من مبتدأ مؤخر وخبر مقدم، أي الوجهان - إفراد «مستمع»، وتثنية «راعيان» -
 جائزان، في حال تقدير «كلاهما» مبتدأ؛ مراعاة للفظ، أو المعنى، وقوله: (بِالتَّشْدِيدِ) الباء سببية،
 أي إنما جاز ذلك بسبب تصويب الوجهين، نظرًا للفظ والمعنى (وَلَكِنْ اخْتَارَ بِالْإِفْرَادِ) أي لكن
 الوجه المختار كونه مفردًا؛ لما سبق أن مراعاة اللفظ هو الغالب في الاستعمال (وَزُبْمًا وَجَبَ) أي
 الإفراد مراعاةً للفظ (فِي التَّفَادِي) أي التخلص من الخطأ في اللغة، وذلك كالمثال المذكور:
 «كلاهما محبٌ لصاحبه»، وكالبيت بعده؛ أي لأن المعنى في مثل هذا مفرد كاللفظ، إذ المراد كلٌّ
 منهما، فلا وجه لمراعاة المعنى. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على «كلا»، و«كلتا»، شرع يتكلم في «كيف»، فقال:

٥١٤. («كَيْفَ» أَتَى اسْمًا عِنْدَهُمْ قَالُوا عَلَى كَيْفَ تَبِيعَ الْأَحْمَرَيْنِ مُبَدَّلًا
 ٥١٥. عَنْهُ صَرِيحُ الْأَسْمِ فِي قَوْلِ الْعَرَبِ كَيْفَ أَبِي أُمْتَعَا فِي الشَّرْبِ
 ٥١٦. وَأَخْبَرُوا بِهِ بِـ«كَيْفَ كُنْتَا» مُبَاشَرًا لِلْفِعْلِ حَيْثُ يُؤْتَى
 («كَيْفَ» أَتَى اسْمًا عِنْدَهُمْ) أي عند العرب حيث استعملوه كذلك، أو عند النحاة؛ لأنهم
 الناقلون عنهم كذلك، ثم ذكر ثلاث علامات لاسميته، فأشار إلى الأولى بقوله: (قَالُوا: عَلَى
 كَيْفَ) فقد أدخلوا حرف الجر على «كيف»، وحروف الجر من علامات الاسم (تَبِيعَ الْأَحْمَرَيْنِ)
 أي الخمر واللحم، قاله الدسوقي^(١).

(١) «حاشية الدسوقي» ٢١٦/١.

وأشار إلى العلامة الثانية بقوله: (مُبَدَّلًا عَنْهُ صَرِيحُ الْأَسْمِ) أي فإبدال الاسم الصريح من
 «كيف» دليل اسميته؛ إذ لا يُبدل الاسم من الحرف (فِي قَوْلِ الْعَرَبِ: كَيْفَ أَبِي أُمْتَعَا) بدل
 من «كيف»:

فقوله: «مبدلاً» بفتح الدال بصيغة اسم المفعول، حال من فاعل «أتى»، وضبط بقلم الناظم على
 الوجهين: فتح الدال، وكسرها، وللكسر أيضاً وجه، وإن كان الفتح أوضح منه، وقوله: «عَنْهُ»
 متعلق بـ«مبدلاً»، وقوله: «صَرِيحُ الْأَسْمِ» مرفوع بـ«مبدلاً» على أنه نائب فاعله، وفيه التضمين من
 عيوب القافية، وهو جائز للمولدين كما مر غير مرة.

وقوله: (فِي الشَّرْبِ) بفتح الحاء في الأصل بيت في الأرض، لا منفذ له، وهو الوَكْرُ. قاله
 الفيومي^(١).

وأشار إلى الثالثة بقوله: (وَأَخْبَرُوا بِهِ) أي بـ«كيف» (بِـ«كَيْفَ كُنْتَا») الباء بمعنى «في» أي في
 قولهم: «كيف كنت»، والألف إطلاقية، فـ«كيف» خبر مقدم لكان، حال كونه (مُبَاشَرًا لِلْفِعْلِ)
 أي ملاصقاً للفعل بدون فاصل، وقوله: (حَيْثُ يُؤْتَى) كمل به البيت، أي في التركيب الذي
 يُستعمل فيه.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «كيف»، ويقال: فيها «كي» كما يقال: في «سوف»:
 «سو» قال [من البسيط]:

كَيْ تَجْنَحُونَ إِلَى سِلْمٍ وَمَا تُعِثُّ قَتْلَكُمْ وَلَظَى الْهَيْجَاءِ تَضْطَرِّمُ
 وهو اسم لدخول الجار عليه بلا تأويل، في قولهم: «على كيف تبيع الأحمرين؟»، وإبدال
 الاسم الصريح منه، نحو: «كيف أنت، أصحيح أم سقيم؟»، وللإخبار به مع مباشرة الفعل، في
 نحو: «كيف كنت»، فبالإخبار به انتفت الحرفية؛ لأن الحرف لا يُخبر به، وبمباشرة الفعل انتفت
 الفعلية؛ لأن الفعل لا يدخل على مثله، إلا إذا أريد التأكيد، كـ«قام قام»، ولا تأكيد هنا. والله
 تعالى أعلم.

(١) «المصباح المنير» ٢٧٢/١.

ثم يبين أنها تستعمل على وجهين، فأشار إلى الأول بقوله:

٥١٧- (فَقَدْ تَكُونُ الشَّرْطُ فِعْلَيْنِ اقْتَضَتْ اتَّفَقًا لَفْظًا وَمَعْنَى إِذْ ثَبَتَ

٥١٨- بِالرَّفْعِ أَمَّا الْجَزْمُ فَهُوَ قَدْ مُنِعَ لَدَى نُحَاةِ بَضْرَةٍ فَلْتَسْتَمِيعَ

٥١٩- وَقُطِرَتْ وَأَهْلُ كُوفَةٍ حَكُوا جَوَازَهُ بِمُطْلَقٍ حِينَ رَوَّاهُ

(فَقَدْ تَكُونُ الشَّرْطُ) أي اسما متضمننا معنى الشرط (فِعْلَيْنِ اقْتَضَتْ) أي طلبت فعلين:

أحدهما: فعل شرطها، والثاني جوابها (اتَّفَقًا) أي الفعلان (لَفْظًا وَمَعْنَى، إِذْ) ظرفية (ثَبَتَ بِالرَّفْعِ)

أي وقت ثبوته مرفوعًا، نحو «كيف تصنع أصنع؟»، ولا يجوز: «كيف تجلس أذهب؟»؛

لاختلافهما (أَمَّا الْجَزْمُ فَهُوَ قَدْ مُنِعَ) بالبناء للمفعول (لَدَى نُحَاةِ بَضْرَةٍ) بالصرف للضرورة، أي

إن قولك: «كيف تجلس أجلس» بالجزم ممنوع عند البصريين؛ لأنه لا يجوز بـ«كيف»؛ لخالفها

لأدوات الجزم، كما يأتي، وقوله: (فَلْتَسْتَمِيعَ) كمل به البيت، أي لتستمع ما حققته من مسائل

«كيف»؛ لأهميته.

(وَقُطِرَتْ، وَأَهْلُ كُوفَةٍ) بالصرف للضرورة (حَكُوا) أي نقلوا عن العرب (جَوَازَهُ) أي الجزم

بها (بِمُطْلَقٍ) أي على إطلاقه، وعدم تقييده بما قيدها به غيرهم، حيث قالوا: تجزم بشرط اقترانها

بـ«ما»، وقوله: (حِينَ رَوَّاهُ) متعلق بـ«حكوا»، أي وقت نقلهم له.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «كيف» تستعمل على وجهين:

[أحدهما]: أن تكون شرطًا، فتقتضي فعلين، متفقي اللفظ والمعنى، غير مجزومين، نحو

«كيف تصنع أصنع؟»، ولا يجوز «كيف تجلس أذهب؟» باتفاق؛ لاختلافهما، ولا «كيف تجلس

أجلس» بالجزم عند البصريين، إلا قُطِرَ؛ لخالفها لأدوات الشرط، بوجوب موافقة جوابها

لشرطها، كما مرّ، وقيل: يجوز مطلقًا، وإليه ذهب قطرب، والكوفيون، وقيل: يجوز بشرط

اقترانها بـ«ما»، وعليه مشى صاحب الآجرومية، حيث قال في تعداد الجوازم: «وكيفما».

قالوا: ومن ورودها شرطًا قوله **وَعَلَى**: **يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ** [المائدة: الآية ٦٤] الآية، وقوله:

يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ [آل عمران: الآية ٦] الآية، وقوله: **فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ**

كَيْفَ يَشَاءُ [الزوم: الآية ٤٨] الآية، وجوابها في ذلك كله محذوف؛ لدلالة ما قبلها.

قال ابن هشام: وهذا يُشكل على إطلاقهم أن جوابها يجب مماثلته لشرطها.

قلت: قد أجاب بعضهم بأنه يمكن تقدير الجواب فعل مشيئة متعلقة بالفعل السابق، وهو دالّ

عليه؛ لأنه فعل اختياري، يستلزم المشيئة، والمعنى: كيف يشاء الأمور يشاء تصويركم في الأرحام،

فقد اتّحد الشرط والجواب، غاية الأمر أنهما اختلفا متعلقًا، ولا يخفّاك بعده. ذكره الأمير^(١). والله

تعالى أعلم.

ثم أشار إلى الاستعمال الثاني بقوله:

٥٢٠- (وَاسْتَعْمَلُوهَا قَاصِدِي اسْتِفْهَامٍ وَفِي تَعَجُّبٍ مِنَ الْكَلَامِ

٥٢١- وَخَبَرًا فِي الْأَصْلِ أَوْ حَالًا تَقَعُ وَحَالًا أَوْ مُطْلَقَ مَفْعُولٍ يَسَعُ

(وَاسْتَعْمَلُوهَا) أي «كيف» (قَاصِدِي اسْتِفْهَامٍ) أي مريدين استفهامًا حقيقيًا، نحو «كيف

زيد»، أو استفهامًا مجازيًا، وهو ما أشار إليه بقوله: (وَفِي تَعَجُّبٍ مِنَ الْكَلَامِ) نحو **كَيْفَ**

تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ [البقرة: الآية ٢٨]، فإنه استفهام أريد به التعجب. (وَخَبَرًا) حال مقدّم من فاعل

«تقع»، أي حال كونه خبرًا في الحال، نحو «كيف أنت»، و«كيف كنت»، وهذا لم يتعرّض له في

النظم، أو خبرًا (فِي الْأَصْلِ) أي في باب «ظن»، ونحوها، نحو قولك: «كيف ظننت زيدًا؟»؛ لأنّ

ثاني مفعولي «ظن» في الأصل خبر (أَوْ حَالًا) عطف على «خبرًا»، أي في نحو قولك: «كيف جاء

زيد؟»، أي على أيّ حالة جاء؟ (تَقَعُ) الضمير لـ«كيف» (وَحَالًا، أَوْ) بوصل الهمزة للوزن (مُطْلَقَ

مَفْعُولٍ يَسَعُ) أي يسع «كيف» لأنّ يُعرب، إما حالًا، أو مفعولًا مطلقًا في هذا المثال المذكور، وقد

تقدّم تقدير حالتيه، وتقديره مفعولًا مطلقًا أن يقال: على أي مجيء جاء زيد؟، وقد اختار ابن

هشام كونها مفعولًا مطلقًا.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الثاني من وجهي استعمال «كيف» - وهو الغالب فيها - أن

تكون استفهامًا، إما حقيقيًا، نحو «كيف زيد؟»، أو غير حقيقي، نحو قوله **وَعَلَى**: **كَيْفَ**

(١) «حاشية الأمير» ١٧٣/١.

تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ» [البقرة: الآية ٢٨] الآية، فإنه أخرج مخرج التعجب، وتقع خبرًا قبل ما لا يستغني، نحو «كيف أنت؟»، و«كيف كنت؟»، ومنه: و«كيف ظننت زيدًا؟»، و«كيف أعلمته فرسك؟»؛ لأن ثاني مفعولي «ظن»، وثالث مفعولات «أعلم» خبران في الأصل، وحالًا قبل ما يستغني، نحو «كيف جاء زيد؟»، أي على أي حالة جاء زيد؟.

قال ابن هشام رحمه الله: وعندي أنها تأتي في هذا النوع مفعولًا مطلقًا أيضًا، وأن منه قوله **وَعَلَى**: **كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ** [الفجر: الآية ٦] الآية؛ إذ المعنى: أي فعل فعل ربك؟، ولا يتجه فيه أن يكون حالًا من الفاعل، ومثله قوله **وَعَلَى**: **فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ** [النساء: الآية ٤١] الآية، أي فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد يصنعون؟ ثم لحذف عاملها مؤخرًا عنها، وعن «إذا»، كذا قيل، والأظهر أن يُقدَّر بين «كيف» و«إذا»، وتقدر «إذا» خالية عن معنى الشرط، وأما قوله **وَعَلَى**: **كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ** [التوبة: الآية ٨] الآية، فالمعنى: كيف يكون لهم عهد، وحالهم كذا وكذا؟، ف«كيف» حالٌّ من «عهد» إما على أن «يكون» تامة، أو ناقصة، وقلنا بدالاتها على الحدث، وجملة الشرط حال من ضمير الجمع. والله تعالى أعلم.

ولما وقع خلاف بين سيبويه وغيره في لزوم «كيف» الظرفية، وعدمه أشار إليه، فقال:

٥٢٢. (وَقَالَ عَمْرُو إِنَّهَا ظَرْفٌ اغْتِثَازٌ مَحَلُّهَا نَصْبٌ لَدَى كَيْفِ الْفِرَازِ

٥٢٣. وَغَيْرُ ظَرْفٍ فِي مَحَلِّ الرِّفْعِ قَالَ أَخْفَشُ وَالسِّيَرَا فِي هَذَا الْمَقَالِ)

(وَقَالَ عَمْرُو) هو سيبويه رحمه الله (إِنَّهَا ظَرْفٌ اغْتِثَازٌ) أي ظرف تقديرًا (مَحَلُّهَا نَصْبٌ) أي منصوب على الظرفية (لَدَى كَيْفِ الْفِرَازِ) أي عند هذا المثال، يعني أن محل «كيف الفرار؟» عند سيبويه نصب على الظرفية (وَعَمْرُو ظَرْفٌ) مقول. قال أخفش، وقوله: (فِي مَحَلِّ الرِّفْعِ) حال منه (قَالَ أَخْفَشُ، وَالسِّيَرَا) بحذف ياء النسبة للوزن، وقوله: (فِي هَذَا الْمَقَالِ) «في» زائدة، أي قالا هذا القول.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن سيبويه يقول: «كيف» ظرف، وأن السيرافي، والأخفش قالا: إنها اسم، غير ظرف، ورتبوا على هذا الخلاف أمورًا:

[أحدها]: أن موضعها عند سيبويه نصبٌ دائمًا؛ للزومها الظرفية، فلا تقع خبرًا، ولا حالًا، ولا غير ذلك، وعندهما رفعٌ مع المبتدأ، كسائر الأسماء غير الظرف، ونصب مع غيره.

[الثاني]: أن تقديرها عند سيبويه: في أي حال، أو على أي حال، وعندهما تقديرها في نحو «كيف زيد؟»: أصحح زيد؟ ونحوه، وفي نحو «كيف جاء زيد»: أراكبا جاء زيد؟ ونحوه.

[الثالث]: أن الجواب المطابق عند سيبويه أن يقال: على خير، ونحوه، ولهذا قال رؤية^(١)، وقد قيل له: كيف أصبحت؟ «خير عافاك الله»، أي على خير، فحذف الجار، وأبقى عمله، فإن أُجيب على المعنى دون اللفظ قيل: صحيح، أو سقيم، وعندهما على العكس. وقال ابن مالك: ما معناه: لم يقل أحد: إن «كيف» ظرف؛ إذ ليست زمانًا، ولا مكانًا، ولكنها لما كانت تُفسَّر بقولك: على أي حال؛ لكونها سؤالًا عن الأحوال العامة، سميت ظرفًا؛ لأنها في تأويل الجار والمجرور، واسم الظرف يُطلق عليهما مجازًا. انتهى.

قلت: وهو - كما قال ابن هشام - حسنٌ، ويؤيده الإجماع على أنه يقال في البدل: كيف أنت، أصحح أم سقيم؟ بالرفع، ولا يبدل المرفوع من المنصوب. والله تعالى أعلم.

تنبيه:

قوله تعالى: **﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾** [الغاشية: الآية ١٧] لا تكون «كيف» بدلا من الإبل؛ لأن دخول الجار على «كيف» شاذ، على أنه لم يُسمع في «إلى»، بل في «على»، ولأن «إلى» متعلقة بما قبلها، فيلزم أن يعمل في الاستفهام فعلٌ متقدم عليه، ولأن الجملة التي بعدها تصوير حينئذ غير مرتبطة، وإنما هي منصوبة بما بعدها على الحال، وفعلُ النظر مُعلَّقٌ، وهي وما بعدها بدل من الإبل، بدل اشتمال، والمعنى: إلى الإبل كيفية خلقها، ومثله قوله **وَعَلَى**: **﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾** [الفرقان: الآية ٤٥] الآية، ومثلها في إبدال جملة فيها «كيف» من اسم مفرد، قوله [من الطويل]:

(١) هو رؤية بن العجاج من أفصح الرجاز، احتج العلماء بشعره ولغته، وقال الخليل يوم مات: دفنا اللغة والشعر والفصاحة، مات سنة (١٤٥هـ).

إِلَى اللَّهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ؟
أَيُّ أَشْكَو هَاتَيْنِ الْحَاجَتَيْنِ، تَعَذَّرَ التَّقَاتُهُمَا. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

ولما زعم بعض النحاة أن «كيف» تأتي عاطفةً أشار إلى تفنيد زعمه بقوله:

(وَبَعْضُهُمْ زَعَمَ أَنَّهَا تَجِي عَاطِفَةً وَلَيْسَ ذَا فِي الْمَنْهَجِ)

(وَبَعْضُهُمْ) أي بعض النحاة، مبتدأ خبره قوله (زَعَمَ) تقدم أن غالب استعمالها في القول غير المحقق، مثل ما هنا (أَنَّهَا) أي «كيف» (تَجِي) بتخفيف الهمزة، وهو لغة، لا ضرورة، حال كونها (عَاطِفَةً) لدخولها (وَلَيْسَ ذَا) أي هذا الزعم (فِي الْمَنْهَجِ) بفتح الميم، والهاء، بينهما نون ساكنة، قال في «القاموس»: النَّهْجُ: الطريق الواضح، كالمَنْهَجِ، والمِنْهَاجِ. انتهى. والمعنى هنا أن هذا القول ليس معدوداً في جملة الطريق الواضح المسلك، بل في جملة الطريق الوعر، لا يسلكه إلا شذاذ الناس.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أنه زعم قوم أن «كيف» تأتي عاطفة، ومن زعم ذلك عيسى ابن موهب، ذكره في «كتاب العلل»، وأنشد عليه [من الطويل]:

إِذَا قُلَّ مَالُ الْمَرْءِ لَأَنْتَ قَنَائُهُ وَهَانَ عَلَى الْأَذْنَى فَكَيْفَ الْأَبَاعِدُ؟

وهذا خطأ؛ لاقرانها بالفاء، وإنما هي هنا اسم مرفوع المحل على الخبرية، ثم يحتمل أن «الأباعد» مجرور بإضافة مبتدأ محذوف، أي فكيف حال الأباعد؟، فحذف المبتدأ على حد قراءة ابن جهماز^(١): «وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ»، أي عرض الآخرة، أو بتقدير: «فكيف الهوان على الأباعد»، فحذف المبتدأ والجاء، أو بالعطف بالفاء، ثم أُقِجِمَتْ «كيف» بين العاطف والمعطوف؛ لإفادة الأولوية بالحكم.

قلت: التوجيه الأول أرجح؛ لقلة التقدير فيه، ولتبادره إلى الفهم. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على الكاف، شرع يتكلم على اللام، فقال:

(١) هو سليمان بن مسلم بن جهماز، كان قارئاً ضابطاً من زوارة أبي جعفر القاريء المدني، مات سنة (١٧٠هـ).

(حَرْفُ اللَّامِ)

٥٢٤. (ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ لَامٍ مُفْرَدَةٌ فَخَافِضٌ وَجَازِمٌ وَفَاقِدَةٌ

٥٢٥. وَلَيْسَ فِي الْقِسْمَةِ مَا قَدْ تَنْصِبُ إِلَّا لَدَى الْكُوفِيِّ وَهُوَ يَنْسِبُ

٥٢٦. فَانْكِسِرَ لِدَاثِ الْجَرِّ فِي اسْمِ ظَاهِرٍ مَا لَمْ يُغْثَ بُعِيدَ يَا الْمُبَاشِرِ

٥٢٧. وَافْتَحَ مَعَ الْمُضْمَرِ غَيْرَ الْيَاءِ وَقَبْلَهَا تَكْسِرُ بِالسَّوَاءِ)

(ثَلَاثَةٌ) خبر مقدم لقوله: (أَقْسَامُ لَامٍ مُفْرَدَةٌ) احترز به عن اللام المركبة مع حروف أخرى، فصارت كلمة، فلها أحكام ستأتي (فَخَافِضٌ) أي أحدها هي الجارة للأسماء (وَجَازِمٌ) أي ثانيها جازمة للفعل (وَفَاقِدَةٌ) أي ثالثها هي التي فقدت كلا الأمرين (وَلَيْسَ فِي الْقِسْمَةِ مَا قَدْ تَنْصِبُ) أي ليس من جملة الأقسام قسم تكون فيه اللام عاملةً للنصب (إِلَّا لَدَى الْكُوفِيِّ) أي إلا عند الكوفيين، وأفرد الكوفي بتأويله بالفريق (وَهُوَ) أي الفريق الكوفي (يَنْسِبُ) بضم السين، وكسرها، من بابي نصر، وضرب، أي ينسب النصب إلى اللام، فيقول: إن لام «كي» هي الناصبة بنفسها، والحق أن النصب بـ«أن» مقدرةٌ بعدها جوازاً (فَانْكِسِرَ لِدَاثِ الْجَرِّ) أي للام الجارة (فِي) اسم ظاهر (فِي) بمعنى «مع» أي مع كل اسم ظاهر، نحو «لزيد»، و«لعمرو» (مَا لَمْ يُغْثَ) بالبناء للمفعول، والضمير لـ«اسم ظاهر»، أي مدة عدم استعماله مستغاثاً (بُعِيدَ يَا) الندائية، وقوله: (الْمُبَاشِرِ) صفة لـ«يا»، أي التي لم يفصل بينها وبين الاسم المستغاث بشيء، نحو «يا لله»، واحترز به عن المستغاث المفصول بالعاطف، نحو «يا لزيد، ولعمرو، ولبكر»، فإن اللام فيه تُكسر (وَافْتَحَ مَعَ الْمُضْمَرِ) أي افتتح اللام إذا كانت جارةً للمضمر، نحو «لنا» و«لكم»، و«لهم» (غَيْرَ الْيَاءِ) بالجر صفة لـ«المضمر»، أو بالنصب على الحال، يعني أنها تُكسر إذا كان مجرورها ياء المتكلم، نحو «لي» (وَقَبْلَهَا) أي قبل ياء المتكلم (تَكْسِرُ) أي اللام (بِالسَّوَاءِ) أي مطلقاً، سواء كان الاسم مستغاثاً به، أو مستغاثاً له.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن اللام المفردة ثلاثة أقسام: عاملة للجر، وعاملة للجرم، وغير

عاملة وليس في القسمة أن تكون عاملة للنصب، خلافاً للكوفيين، وسيأتي تحقيق ذلك، إن شاء الله تعالى.

فأما العاملة للجر فمكسورة مع كل ظاهر، نحو «لزيد»، و«لعمرو»، إلا مع المستغاث المباشر لـ «يا» فمفتوحة نحو «يا لله»، وأما قراءة بعضهم: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: الآية ٢] بضمها فهو عارض للإتباع، ومفتوحة مع كل مضمّر، نحو «لنا»، و«لكم»، و«لهم» إلا مع ياء المتكلم فمكسورة.

وإذا قيل: «يا لك»، و«يالي» احتمل كل منهما أن يكون مستغاثاً به، وأن يكون مستغاثاً من أجله، وقد أجازهما ابن جني في قوله [من الطويل]:

فَيَا شَوْقُ مَا أَبْقَى وَيَالِي مِنَ النَّوَى وَيَا دَمْعُ مَا أَجْرَى وَيَا قَلْبُ مَا أَصْبَى
وأوجب ابن عصفور في «يالي» أن يكون مستغاثاً من أجله؛ لأنه لو كان مستغاثاً به لكان التقدير: يا أدع لي، وذلك غير جائز، في غير باب «ظننت»، و«فقدت»، و«عدمت».

قال ابن هشام: وهذا لازم له، لا لابن جني؛ لما سأذكره بعد^(١).

تنبيه:

من العرب من يفتح اللام الداخلة على الفعل، ويقرأ: ﴿وَمَا كَانَتْ أَلَلُهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال: الآية ٣٣]. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر معاني اللام، فقال:

٥٢٨- (وَإِثْنَانِ وَالْعِشْرُونَ مَعْنَى اللَّامِ خَافِضَةُ الْأَسْمَاءِ فِي الْكَلَامِ

٥٢٩- أَوَّلُهَا اسْتِحْقَاقُ مَا تَبَيَّنَتْ بُعِيدَ مَعْنَى قَبْلَ ذَاتِ مَلَكَتْ

(وَإِثْنَانِ وَالْعِشْرُونَ مَعْنَى اللَّامِ، خَافِضَةُ الْأَسْمَاءِ) بالجرّ صفة للام، ويحتمل أن يكون منصوباً على الحال (فِي الْكَلَامِ) متعلّق بـ «خافضة» (أَوَّلُهَا اسْتِحْقَاقُ مَا تَبَيَّنَتْ) لو قال: «استحقاق أن تبين» لكان أوضح، والمعنى أن أول المعاني الاستحقاق، وذلك إذا وقعت اللام

(١) أي من أن اللام متعلّقة بـ «يا» عند ابن جني، فلا يلزم ما ذكره.

(بُعِيدَ مَعْنَى قَبْلَ ذَاتِ مَلَكَتْ) صفة لـ «ذات»، أي مالكة، نحو الحمد لله، فـ «الحمد» معني، و«الله» ذات مالكة، ونحو العزة لله، والملك لله، والأمر لله، ونحو قوله ﴿عَجَلٌ﴾: ﴿وَبَلٌّ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: الآية ١]، وقوله: ﴿لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ﴾ [البقرة: الآية ١١٤] الآية، ومنه للكافرين النار، أي عذابها.

ثم ذكر الثاني، والثالث بقوله:

٥٣٠- (وَالْاِخْتِصَاصُ هَاهُنَا ثَانٍ يُعَدُّ وَالْمَلِكُ ثَالِثٌ أَتَاكَ وَاطَّرَدَ

(وَالْاِخْتِصَاصُ هَاهُنَا ثَانٍ يُعَدُّ) أي إن إفادتها معنى الاختصاص يُعَدُّ المعنى الثاني للام، نحو الجنة للمؤمنين، وهذا الحصر للمسجد، والمنبر للخطيب، والسرّج للدابة، والقميص للعبد، ونحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَهُ أَبًا﴾ [يوسف: الآية ٧٨]، وقوله: ﴿وَلَهُ أَخٌ﴾ [النساء: الآية ١٢]، وقولك: «هذا الشعر لحبيب»، وقولك: «أدوم لك ما تدوم لي».

تنبيه:

الفرق بين لام الاختصاص ولام الاستحقاق، أن الأولى تقع بين ذاتين لا تملك إحداهما الأخرى (وَالْمَلِكُ ثَالِثٌ أَتَاكَ) نحو قوله ﴿عَجَلٌ﴾: ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقوله: (وَاطَّرَدَ) أي تبع ما سبق، أو استقام هذا المعنى فيه، قال في «القاموس»: واطرد الأمر: تبع بعضه بعضاً، وجرى، واستقام. انتهى.

تنبيه:

قال ابن هشام رحمه الله: وبعضهم يستغني بذكر الاختصاص عن ذكر المعنيين الآخرين، ويمثّل له بالأمثلة المذكورة ونحوها، ويرجّحه أن فيه تقليلاً للاشتراك، وأنه إذا قيل: هذا المال لزيد، والمسجد لزم القول بأنها للاختصاص مع كون زيد قابلاً للملك؛ لئلا يلزم استعمال المشترك في معنيين دفعة، وأكثرهم يمنعه. انتهى.

ثم ذكر الرابع، والخامس، والسادس بقوله:

٥٣١- (وَالرَّابِعُ التَّمْلِيكُ أَمَّا الْخَامِسُ فَشَبْهُ تَمْلِيكِ أَعْلَى السَّادِسِ

(وَالرَّابِعُ التَّمْلِيكُ) نحو وهبت لزيد دينارًا، ولام التمليك هي الداخلة على المملك بعد ما يفيد تمليكًا، كالهبة، والمنحة، والصدقة، (أَمَّا الْخَامِسُ فَشِبْهُ تَمْلِيكِ) نحو قوله **﴿جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾** [التحل: الآية ٧٢] الآية، وهذه اللام هي التي يكون مدخولها شبيهًا بمن ملك شيئًا، مع كونه لم يملك حقيقة؛ لأن الأزواج لا يملكون الزوجات (أَعْلَى السَّادِسُ) أي السادس من معانيها التعليل، كقوله [من الطويل]:

وَيَوْمَ عَقَرْتُ لَلْعَذَارَى مَطِئَتِي فَيَا عَجَبًا مِنْ كُورِهَا الْمُتَحَمِّلِ
وقوله تعالى: **﴿لَا يَلْفُ قُرَيْشٍ﴾** [قُرَيْش: الآية ١]، وتعلقها بـ **﴿فَلْيَعْبُدُوا﴾** [قُرَيْش: الآية ٣]، وقيل: بما قبله أي **﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصِفٍ مَأْكُولٍ * لَا يَلْفُ قُرَيْشٍ﴾**، ورُجِّحَ بأنهما في مصحف أبي **﴿سُورَةٍ وَاحِدَةٍ﴾**، وَضَعَفَ بأن جعلهم كعصف، إنما كان لكفرهم، وجُرأتهم على البيت، وقيل: متعلقة بمحذوف تقديره: اعجبوا، وكقوله تعالى: **﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾** [العاديات: الآية ٨] أي وإنه من أجل حب المال لبخيل، وقراءة حمزة: **﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا ءَاتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾** [آل عمران: الآية ٨١] الآية، أي لأجل إتياني إياكم بعض الكتاب والحكمة، ثم لحجى محمد **﴿مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ﴾**، ف«ما» مصدرية فيهما، واللام تعليلية، وتعلقت بالجواب المؤخر على الاتساع في الظرف، كما قال الأعشى [من الطويل]:

رَضِيعَتِي لِبَانٍ تُذِي أُمَّ تَحَالَفَا بِأَسْحَمِ دَاجٍ عَوْضُ لَا تَنْفَرُقُ^(١)
ويجوز كون «ما» موصولًا اسميًا.

[فإن قلت]: فأين العائد في **﴿ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ﴾** [آل عمران: الآية ٨١] ؟
[قلت]: إن **﴿لِمَا مَعَكُمْ﴾** هو نفس **﴿لَمَّا ءَاتَيْتُكُمْ﴾**، فكأنه قيل: مصدق له، وقد يُضَعَّفُ هذا لقلته، نحو قوله [من الطويل]:

فَيَا رَبِّ لَيْلَى أَنْتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ

(١) «الأسحَم»: قيل: هو ما تُغْمَسُ فيه اليد عند التحالف، وقيل: الرحم، وقيل: سواد حلمة الثدي، وقيل: زِقُّ الخمر، وقيل: الليل. انتهى «لسان».

وقد يُرْجَّحُ بأن الثواني يُتسامح فيها كثيرًا، وأما قراءة الباقيين بالفتح، فاللام لام التوطئة، و«ما» شرطية، أو اللام للابتداء، و«ما» موصولة، أي الذي آتيتكموه، وهي مفعولة على الأول، ومبتدأ على الثاني.

ومن ذلك قراءة حمزة والكسائي: **﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لِمَا صَبَرُوا﴾** [السجدة: الآية ٢٤] بكسر اللام، ومنها اللام الثانية في نحو «يا لزيد لعمر»؛ وتعلقها بمحذوف، وهو فعل من جملة مستقلة، أي أدعوك لعمر، أو اسم هو حال من المنادى، أي مدعوا لعمر، قولان، ولم يطَّلع ابن عصفور على الثاني، فنقل الإجماع على الأول.

ومنها اللام الداخلة لفظًا على المضارع، في نحو قوله **﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾** [التحل: الآية ٤٤] الآية، وانتصاب الفعل بعدها بـ «أن» مضمرة بعينها^(١)، وفاقًا للجمهور، لا بـ «أن» مضمرة، أو بـ «كي» المصدرية مضمرة، خلافًا للسيرافي، وابن كيسان، ولا باللام بطريق الأصالة خلافًا لأكثر الكوفيين، ولا بها لنيايتها عن «أن» خلافًا لثعلب، ولك إظهار «أن»، فتقول: جئتُك لأن تكرمني، بل قد يجب، وذلك إذا اقترن الفعل بـ «لا»، نحو: **﴿إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾** [البقرة: الآية ١٥٠] الآية؛ لئلا يحصل الثقل بالتقاء المثليين.

[فرع]: أجاز أبو الحسن الأخفش أن يُتَلَقَّى القسم بلام «كي»، وجعل منه قوله تعالى: **﴿يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيَرْضَوْكُمْ﴾** [التوبة: الآية ٦٢] الآية، فقال: المعنى لِيَرْضَوْكُمْ، قال أبو علي: وهذا عندي أولى من أن يكون متعلقًا بـ **﴿يَخْلِفُونَ﴾** [النساء: الآية ٦٢]، والمقسم عليه محذوف، وأنشد أبو الحسن [من الطويل]:

إِذَا قُلْتُ قَدْ ذُنِبِي قَالَ بِاللَّهِ حَلْفَةً لِتُغْنِي عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعًا
والجماعة يأبون هذا؛ لأن القسم إنما يُجاب بالجملة، وَيُزَوُّونَ «لَتُغْنِي» بفتح اللام، ونون التوكيد، وذلك على لغة فزارة في حذف آخر الفعل، لأجل النون، إن كان ياء تلي كسرة، كقوله [من البسيط]:

(١) التعيين في مقابلة القول الخير بعد. قاله الأمير ١٧٦/١. وقال الدسوقي: أي من غير تخيير بن كون الناصب «أن»، أو «كي».

وَابْكِرْ عَيْشًا تَقْضِي بَعْدَ جِدَّتِهِ^(١) طَابَتْ أَصَائِلُهُ فِي ذَلِكَ الْبَلَدِ
وَقَدَّرُوا الْجَوَابَ مُحذَوْفًا، وَاللَّامُ مُتَعَلِّقَةٌ بِهِ، أَيُّ لِيَكُونَنَّ كَذَا لِيَرْضَوْكُمْ، وَلِتَشْرَبَنَّ لَتَغْنِي عَنِّي.
ثم ذكر السابع، والثامن بقوله:

٥٣٢- (وَالسَّابِعُ التَّوَكُّيدُ نَفْيًا ثَامِنٌ بِكَوْنِهَا مَعْنَى «إِلَى» تُبَيِّنُ

(وَالسَّابِعُ التَّوَكُّيدُ نَفْيًا) منصوب على الحال، أي ذا نفي، أي السابع من معانيها توكيد النفي، وهي الداخلة في اللفظ على الفعل، مسبوقه بـ«ما كان»، أو بـ«لم يكن» ناقصتين، مسندتين لما أسند إليه الفعل المقرون باللَّام، نحو قوله **وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ** [آل عمران: الآية ١٧٩] وقوله: **لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ** [النساء: الآية ١٣٧] الآية، ويسمى أكثرهم لَامُ الْجُحُودِ؛ لِمَلازمتها للجحد، أي النفي، قال النحاس^(٢): والصواب تسميتها لَامُ النفي؛ لأن الجحد في اللغة إنكار ما تعرفه، لا مطلق الإنكار. انتهى.

ووجه التوكيد فيها عند الكوفيين أن أصل «ما كان ليفعل» ما كان يفعل، ثم أدخلت اللام زيادة لتقوية النفي، كما أدخلت الباء في ما زيد بقائم؛ لذلك فعندهم أنها حرف زائد، مؤكد، غير جاز، ولكنه ناصب، ولو كان جازًا لم يتعلق عندهم بشيء لزيادته، فكيف به وهو غير جاز؟. ووجهه عند البصريين أن الأصل ما كان قاصدًا للفعل، ونفي القصد أبلغ من نفيه، ولهذا كان قوله [من الكامل]:

يَا عَاذِلَاتِي لَا تُرِدْنَ مَلَامَتِي إِنَّ الْعَوَاذِلَ لَسَنَ لِي بِأَمِيرٍ
أبلغ من لا تلمني؛ لأنه نهى عن السبب، وعلى هذا فهي عندهم حرف جر، مُعَدَّةٌ، مُتَعَلِّقَةٌ بخبر كان المحذوف، والنصب بـ«أن» مضمرة وجوبًا.

وزعم كثير من الناس في قوله تعالى: **وَإِنْ كَانَتْ مَكْرَهُمْ لِنَزُولِ مِنْهُ الْجِبَالِ** [إبراهيم: الآية ٤٦] في قراءة غير الكسائي بكسر اللام الأولى، وفتح الثانية، أنها لام الجحود.

(١) أي نضارته، ونموه، وحسنه.

(٢) هو أبو جعفر أحمد بن محمد المصري النحوي، رحل إلى العراق، وأخذ عن المبرد والزجاج، وبرع، وألف في إعراب القرآن ومعانيه، وفي الخلاف بين البصريين والكوفيين، وشرح المعلقات، والمفضليات، مات سنة (٣٣٨هـ).

قال ابن هشام: وفيه نظر؛ لأن النافي على هذا، غير «ما»، و«لم»، ولاختلاف فاعلي «كان»، و«ترول».

والذي يظهر لي أنها لام «كي»، وأن «إن» شرطية، أي وعند الله جزاء مكرهم، وهو مكر أعظم منه، وإن كان مكرهم لشدته مُعَدَّةً لأجل زوال الأمور العظام المُشَبَّهَةِ في عظمها بالجبال، كما تقول: أنا أشجع من فلان، وإن كان مُعَدَّةً للنوازل.

وقد تُحذف كان قبل لام الجحود، كقوله [من الوافر]:

فَمَا جَمَعَ لِيَغْلِبَ جَمْعَ قَوْمِي مُقَاوَمَةً وَلَا فَرْدٌ لِفَرْدٍ
أي فما كان جمع، وقول أبي الدرداء **رَبِّهِ** في الركعتين بعد العصر: «ما أنا لأدعُهما».
(ثَامِنٌ بِكَوْنِهَا مَعْنَى «إِلَى» تُبَيِّنُ) الباء زائدة في المبتدأ، نحو «بحسبك درهم»، وقوله تعالى: **يَأَيَّتَكُمْ الْمَفْتُونُ** [القلم: الآية ٦] على قول، فـ«كُونُهَا» مبتدأ، خبره «ثامن» قبله، كونها تبين معنى «إلى» ثامن معانيها، والثامن موافقة إلى نحو قوله تعالى: **يَا أَيُّهَا رَّبِّكَ أَوْحَى لَهَا** [الزلزلة: الآية ٥]، وقوله: **كُلُّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى** [الزهد: الآية ٢]، وقوله: **وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ** [الأنعام: الآية ٢٨].

ثم ذكر التاسع، والعاشر بقوله:

٥٣٣- (وَإِنْ تَوَافَقَ لِي «عَلَى» فَتَاسِعٌ وَإِنْ لِي «فِي» فَعَاشِرٌ يَا مَنْ يَغْوَا
(وَإِنْ تَوَافَقَ) اللام بمعنى «عَلَى» فَتَاسِعٌ أي التاسع من معانيها أن تأتي موافقة «على» في الاستعلاء الحقيقي، نحو قوله **وَنَخْرُجُونَ لِلْأَذْقَانِ** [الإسراء: الآية ١٠٩] الآية، وقوله: **دَعَانَا لِجَنَّةٍ** [يونس: الآية ١٢] الآية، وقوله: **وَتَكَلَّمُ لِلْجَبِينِ** [الصفات: الآية ١٠٣]، وقوله [من الطويل]:

ضَمَمْتُ إِلَيْهِ بِالسَّنَانِ قَمِيصَهُ فَحَرَّ صَرِيحًا لِلْيَدَيْنِ وَلِلْقَمِ
والجازي، نحو قوله **وَمَا كَانَ**: **وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا** الآية، ونحو قوله **لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا** تعالى عنها: «اشترطي لهم الولاء...» الحديث متفق عليه، وقال النحاس: المعنى: من أجلهم، قال: ولا

نعرف في العربية «لهم» بمعنى «عليهم». انتهى.

قلت: فيما قاله نظر. والله تعالى أعلم.

وقوله: (يَا مَنْ يَعُوا) كمل به البيت، أي من يحفظون القواعد والضوابط النحوية، فاحفظوا

معاني اللام، فإنها مهمة جدًا.

(وَإِنْ لِي فِي) «فَعَايَشَ» أي وإن توافق لمعنى «في» فهو عاشر معانيها، نحو قوله **وَعَلَّكَ**: «وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ» [الأنبياء: الآية ٤٧] الآية، وقوله: «لَا يَجْلِبُهَا لُوقُهَا إِلَّا هُوَ» [الأعراف: الآية ١٨٧] الآية، وقولهم: «مَضَى لِسَبِيلِهِ»، قيل: ومنه قوله **وَعَلَّكَ**: «يَلْتَمِزُنِي قَدَمْتُ لِحَيَاتِي» [الفجر: الآية ٢٤] الآية، أي في حياتي، وقيل: للتعليل، أي لأجل حياتي في الآخرة.

ثم أشار إلى الحادي عشر بقوله:

٥٣٤- (وَإِنْ تَقُلْ كَتَبْتُهُ لِحَمْسٍ فَهِيَ بِمَعْنَى «عِنْدَ» فِي ذَا الطُّرْسِ)

(وَإِنْ تَقُلْ كَتَبْتُهُ) أي هذا الكتاب (لِحَمْسٍ) خلون من شهر رمضان (فَهِيَ) أي اللام (بِمَعْنَى «عِنْدَ» فِي ذَا الطُّرْسِ) أي في هذا الكتاب، قال في «المصباح»: الطُّرْسُ: الصحيفة، ويقال: هي التي مُجِيت ثم كُتبت، والجمع أطراس، وطُرُوس، مثل حِمْل وأحمال، وحُمُول. انتهى.

والمعنى أن الحادي عشر من معانيها أن تكون بمعنى «عند»، كمثال النظم، وجعل منه ابن جني قراءة الجحدري: «بَلْ كَذَبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ» [ق: الآية ٥] بكسر اللام، وتخفيف الميم.

ثم أشار إلى الثاني عشر بقوله:

٥٣٥- (فِي لِدُلُوكِ الشَّمْسِ بَعْدَ أَقِمِ «بَعْدًا» تُوَافِقُ لَدَى التَّكَلُّمِ)

(فِي لِدُلُوكِ الشَّمْسِ بَعْدَ أَقِمِ) أي من قوله **وَعَلَّكَ**: «أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ» [الإسراء: الآية ٧٨] الآية («بَعْدًا» تُوَافِقُ) أي تأتي اللام موافقة لمعنى «بعد»، فقوله: «فِي لِدُلُوكِ الشَّمْسِ» متعلق بـ«توافق»، وقوله: «بَعْدَ أَقِمِ» متعلق بحال مقدر، أي حال كونه واقعا بعد أقم، وقوله: «بَعْدًا» مفعول مقدم لـ«توافق»، وقوله: (لَدَى التَّكَلُّمِ) أي عند التخاطب بهذا الكلام.

وحاصل المعنى أن الثاني عشر من معانيها موافقة «بعدي»، نحو قوله **وَعَلَّكَ**: «أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ

الشَّمْسِ» [الإسراء: الآية ٧٨] الآية، وفي الحديث الصحيح: «صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته»، وقال [من الطويل]:

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكَا
ثم ذكر الثالث عشر، والرابع عشر بقوله:

٥٣٦- (لَامُ الْمُصَاحِبَةِ ثَالِثَ عَشَرَ وَمِثْلَ «مِنْ» تَجِيءُ رَابِعَ عَشَرَ)
(لَامُ الْمُصَاحِبَةِ ثَالِثَ عَشَرَ) أي الثالث عشر من معانيها أن تكون موافقة لمعنى «مع»، قاله بعضهم، وأنشد عليه هذا البيت المذكور آنفاً.

(وَمِثْلَ «مِنْ» تَجِيءُ رَابِعَ عَشَرَ) أي الرابع عشر من معانيها موافقة «من»، نحو سمعت له ضَرَاخًا، وقول جرير^(١) [من الطويل]:

لَنَا الْفَضْلُ فِي الدُّنْيَا وَأَنْفُكَ رَاغِمٌ
وَنَحْنُ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَفْضَلُ
ثم أشار إلى الخامس عشر بقوله:

٥٣٧- (وَإِنْ تَجَرَّ إِسْمٌ مَنْ يَسْتَمِعُ فَلَا تَبْلِيغُ كَقُلْ لَهُمْ دَعُوا)

(وَإِنْ تَجَرَّ) أي اللام (إِسْمٌ) بقطع الهمزة للضرورة (مَنْ يَسْتَمِعُ) أي لاسم السامع لقول، أو ما في معناه (فَلَا تَبْلِيغُ) أي فتسمى لام التبليغ (كَقُلْ لَهُمْ: دَعُوا) أي اتركوا المنكرات، ودخل في قوله: «أو ما في معناه»: نحو «أذنت له»، و«فسرت له»؛ لأن الإذن، والتفسير في معنى القول. ثم ذكر السادس عشر بقوله:

٥٣٨- (وَإِنْ بِمَعْنَى «عَنْ» فَسَادِسَ عَشَرَ قُلْنَ لِوَجْهِهَا مِثَالُهُ الْأَعْرُ)

(وَإِنْ بِمَعْنَى «عَنْ») أي وإن أتت اللام بمعنى «عن» (فَسَادِسَ عَشَرَ) أي فهذا سادس عشر معانيها، ثم أشار إلى مثاله بقوله: (قُلْنَ) أي النسوة (لِوَجْهِهَا) لوجه المرأة الممدوحة، وهذا محلّ الشاهد، فإنه بمعنى عن وجهها، وقوله: (مِثَالُهُ الْأَعْرُ) أي هذا مثاله الأفضل والأحسن، ويحتمل أن يكون مبتدأ وخبراً مقول «قلن» أي قلن عن وجه هذه المرأة: مثاله الأغر، أي الشيء الأبيض،

(١) البيت من قصيدة لجرير هجا بها الأخطل النصراني.

كالقمر، أو الشيء الأفضل؛ لأن الأغز يأتي بمعنى الأبيض، وبمعنى الصبيح، وبمعنى السيد، كما في «القاموس»، و«المصباح».

وحاصل المعنى أن السادس عشر من معانيها موافقة «عن»، كمثال النظم، ونحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾ [الأحقاف: الآية ١١] الآية، قاله ابن الحاجب، وقال ابن مالك وغيره: هي لام التعليل، وقيل: لام التبليغ، والتفت عن الخطاب إلى الغيبة، أو يكون اسم المقول لهم محذوفًا، أي قالوا لطائفة من المؤمنين لما سمعوا بإسلام طائفة أخرى، وحيث دخلت اللام على غير المقول له فالتأويل على بعض ما ذكرناه، نحو قوله ﷺ: ﴿قَالَتْ أُخْرِنَهُمْ لِأُولَهُمْ رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا﴾ [الأعراف: الآية ٣٨] الآية، وقوله: ﴿وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدِرِي أَعْيُنُكُمْ لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا﴾ [هود: الآية ٣١] الآية، وقوله [من الكامل]: كَضْرَائِرِ الْحَسَنَاءِ قُلْنَ لِوَجْهِهَا حَسَدًا وَبُغْضًا إِنَّهُ لَدَمِيمٌ ثم أشار إلى السابع عشر بقوله:

٥٣٩- (وَلَامٌ عَاقِبَةٌ أَوْ صَيْرُورَةٌ تَلِي تَلِي)

(وَلَامٌ عَاقِبَةٌ، أَوْ صَيْرُورَةٌ) بوصل همزة «أو» للوزن (تلي) يعني أن لام الصيرورة، وتسمى لام العاقبة، ولام المآل تلي ما سبق من المعاني، فهي السابع عشر، نحو قوله ﷺ: ﴿فَالنَّقَطَةُ أَلْ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [الفصص: الآية ٨] الآية، وقوله [من الطويل]: فَلِلْمَوْتِ تَغْذُو الْوَالِدَاتُ سَخَالَهَا^(١) كَمَا لِحَزَابِ الدُّورِ تُبْنِي الْمَسَاكِينُ وقوله [من المتقارب]:

فَإِنْ يَكُنِ الْمَوْتُ أَفْنَاهُمْ فَلِلْمَوْتِ مَا تَلِدُ الْوَالِدَةُ

ويحتمله قوله ﷺ: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأُوكَ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ﴾ الآية، ويحتمل أنها لام الدعاء، فيكون الفعل مجزومًا لا منصوبًا، ومثله في الدعاء قوله ﷺ: ﴿وَلَا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا ضَلَالًا﴾ [نوح: الآية ٢٤]، ويؤيده أن في آخر الآية: ﴿رَبَّنَا

(١) بكسر السين، جمع سخله، بفتح، فسكون، هي أولاد الغنم ساعة تضعه أمه.

أَطْمَسَ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَأَشَدَّدَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا﴾ [يونس: الآية ٨٨] الآية.

وأنكر البصريون، ومن تابعهم لام العاقبة، قال الزمخشري: والتحقيق أنها لام العلة، وأن التعليل فيها واردٌ على طريق المجاز دون الحقيقة، وبيانه أنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوًا وحزنًا، بل المحبة والتبني، غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له، وثمرته شُبَّة بالداعي الذي يفعل الفعل لأجله، فاللام مُستعارة لما يُشبه التعليل، كما استعير الأسد لمن يشبه الأسد. قلت: عندي الأظهر ما أثبتته الأولون من مجيء اللام للعاقبة؛ لوضوحه، والله تعالى أعلم. ثم أشار إلى الثامن عشر بقوله:

(..... قَسَمِ الْجَلَالَةِ فَلَامٌ قَسَمِ الْجَلَالَةِ)

(فَلَامٌ قَسَمِ الْجَلَالَةِ) أي لام القسم التي تجر اسم الجلالة، فإضافتها إليه لتخصيصها بجره، ويزاد لها معنى التعجب أيضًا.

وحاصل المعنى أن الثامن عشر من معانيها القسم والتعجب معًا، وتختص باسم الله تعالى، كقوله [من البسيط]:

لِلَّهِ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حَيْدٍ بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الظُّيَّانُ وَالْأَسْ^(١) ثم أشار إلى التاسع عشر بقوله:

٥٤٠- (وَفِي تَعَجُّبٍ خَلَا عَنِ الْقَسَمِ مَعَ النَّدَا أَوْ غَيْرِهِ بَلَا وَهَمْ)

(وَفِي تَعَجُّبٍ خَلَا عَنِ الْقَسَمِ) أي وتأتي اللام لمعنى التعجب الخالي عن القسم (مَعَ النَّدَا) أي حال كونها مع النداء (أَوْ غَيْرِهِ) أي مع غير النداء، وقوله: (بَلَا وَهَمْ) كمل به البيت، و«الوهَمْ» كالغلط وزنًا ومعنى، دون غلط فيما قلناه من المعاني.

وحاصل معنى البيت أن التاسع عشر من معانيها: التعجب المجرد عن القسم، وتستعمل في النداء، كقولهم: «يا للماء»، و«يا للغضب»، إذا تعجبوا من كثرتهم، وقوله [من الطويل]:

(١) قوله: «لله» أي والله، «يبقى» لا يبقى، بتقدير «لا»، وذو حيد بالكسر: جمع حيدة: وهي العقدة في قرن الوعل، والمشمخر: العالي، و«الظيان»: يا سمين البر. أمير ١٧٩/١.

فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ بِكُلِّ مُغَارٍ الْفَتْلِ شُدَّتْ يَبْذُلُ^(١)
وقولهم: «يا لك رجلاً عالماً».

وفي غير النداء، كقولهم: «لله دَرَهَ فَارِسًا»، و«لله أنت»، وقوله [من الطويل]:

شَبَابٌ وَشَيْبٌ وَافْتِقَارٌ وَثَرَوَةٌ فَلِلَّهِ هَذَا الدَّهْرُ كَيْفَ تَرَدَّدَا
ثم ذكر متمم العشرين بقوله:

٥٤١- (تَعْدِيَّةٌ مُتَّمُّ الْعِشْرِينَ مِثْلُ فَهَبٌ لَنَا الْهُدَى آمِينًا)
(تَعْدِيَّةٌ مُتَّمُّ الْعِشْرِينَ) بألف الإطلاق، وهو مبتدأ وخبره (مِثْلُ فَهَبٌ لَنَا الْهُدَى، آمِينًا) بألف الإطلاق أيضًا، أي استجب لنا يا الله.

وحاصل معنى البيت أن المتمم عشرين من معاني اللام: التعدية، ذكره ابن مالك في «الكافية»، ومثل له في «شرحها» بقوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾ [مریم: الآية ٥] الآية، وفي «الخلاصة»، ومثل له ابنه^(٢) بالآية، وبقولك: قلت له افعل كذا، ولم يذكره في «التسهيل»، ولا في «شرحه»، بل في «شرحه»: أن اللام في الآية لشبه التملك، وأنها في المثال للتبليغ. قال ابن هشام: والأولى عندي أن يمثل للتعدية، بنحو ما أضرب زيدا لعمرو، وما أحبه ل بكر. انتهى.

قلت: وجه ما قاله: أن ضرب فعل متعد، ولما أريد التعجب منه، وهو لا يكون إلا من اللام، نحو ضرب إلى باب فعل المضموم، فصار لازماً، فتقول: ما أضرب زيدا، ثم تدخل اللام في «عمرو» الذي هو المفعول في الأصل، لأن الأصل ضرب زيد عمرًا ضربًا شديدًا، فإذا أريد

(١) قوله: «فيالك من ليل» أي أتعجب من طول ذلك الليل، وقوله: بكل مغار بضم الميم والغين المعجمة: أي بكل جبل شديد الفتل، شددت أي رُبِطت بالجبل المسمى ببذبل، أي نجوم الليل رُبِطت بأحبال في هذا الجبل. «حاشية الدسوقي» ٢٢٦/١.

(٢) هو محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك بدر الدين المعروف بابن الناطم، نحوي دمشقي، له «شرح الألفية»، و«المصباح في المعاني والبيان»، و«شرح غريب تصريف ابن الحاجب»، وغيرها، مات سنة (٦٨٦هـ).

التعجب يؤتى بأفعل التعجب، والهمزة تصير الفعل اللازم متعديا لمفعول كان في الأصل فاعلاً، ثم يؤتى باللام جارة للمفعول الأصلي، أفاده الدسوقي^(١). والله تعالى أعلم.
ثم ذكر الحادي والعشرين بقوله:

٥٤٢- (وَالْحَادِ وَالْعِشْرُونَ تَوْكِيدٌ عَقْلٌ لَامٌ تَلِي فِعْلاً قَبِيلَ مَا فِعْلٌ

٥٤٣- وَأُقِحِمَتْ مِنْ بَيْنِ مَا تَضَائِفًا يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ مِثَالًا عُرْفًا

٥٤٤- مِنْهَا الْمُقْوِيَّةُ عَامِلًا فَشِلْ تَأْخُرًا أَوْ كَانَ فَرْعًا إِذْ عَمِلْ

٥٤٥- وَلَامٌ مَا اسْتُغِيثَ مِنْ ذَا جَعَلًا مُبَرَّدٌ وَابْنُ خُرُوفٍ فِي الْمَلَا

(وَالْحَادِ وَالْعِشْرُونَ تَوْكِيدٌ عَقْلٌ) بالبناء للمفعول، أي معلوم (لَامٌ تَلِي فِعْلاً قَبِيلَ مَا فِعْلٌ) بالبناء للمفعول، أي هي لام الفعل قبل مفعوله، بمعنى أنها تتوسط بينهما.

وحاصل معنى البيت أن الحادي والعشرين من معاني اللام التوكيد، وهي اللام الزائدة، وهي أنواع:

[منها]: اللام المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله، كقوله [من الطويل]:

وَمَنْ يَكُ ذَا عَظِيمٍ صَلِيبٍ رَجَا بِهِ لِيَكْسِرَ عُودَ الدَّهْرِ فَالدَّهْرُ كَاسِرَةٌ

والشاهد «ليكسر» فإنه مفعول «رجا»، وهو متعد بنفسه، فاللام زائدة للتوكيد.

وقوله [من الكامل]:

وَمَلَكْتُ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبِ مَلَكًا أَجَارَ يُسْلِمِ وَمُعَاهِدِ

والشاهد «لمسلم»، فإنه مفعول «أجار»، وهو متعد بنفسه، فاللام زائدة للتوكيد. وليس منه

قوله ^{عَلَيْكَ} رَدَفَ لَكُمْ [الثل: الآية ٧٢]، خلافا للمبرد، ومن وافقه، بل ضَمَّنْ رَدَفَ معنى اقترَب، فهو مثل قوله ^{عَلَيْكَ} اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ [الأنبياء: الآية ١] الآية.

(١) «حاشية الدسوقي» ٢٢٦/١.

تنبيه:

اختلف في اللام من نحو قوله **عَلَّكَ**: **﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾** [النساء: الآية ٢٦] الآية، وقوله: **﴿وَأْمُرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾** [الأنعام: الآية ٧١]، وقول الشاعر [من الطويل]:
أُرِيدُ لِأَنْسَى ذِكْرَهَا فَكَأَنَّمَا تَمَثَّلُ لِي لَيْلَى بِكُلِّ سَبِيلٍ
ف قيل: زائدة، وقيل: للتعليل، ثم اختلف هؤلاء، فقيل: المفعول محذوف، أي يريد الله التبيين؛
ليبين لكم، ويهديكم، أي ليجمع لكم بين الأمرين، وأمرنا بما أمرنا به؛ لنسلم، وأريد الشلوة؛
لأنسى.

وقال الخليل، وسيبويه، ومن تابعهما: الفعل في ذلك كله مُقَدَّرٌ بمصدر، مرفوع بالابتداء،
واللام وما بعدها خبر، أي إرادة الله للتبيين، وأمرنا للإسلام، وعلى هذا فلا مفعول للفعل.
قلت: ما ذهب إليه الخليل ومن تابعه أرجح عندي، غايته أن فيه حذف حرف مصدري،
وحذفه، مع رفع الفعل جائر على الأصح، كما في قوله **عَلَّكَ**: **﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ﴾**
الْبَرْقَ [الزوم: الآية ٢٤] الآية، حيث حذف «أن» المصدرية، وارتفع الفعل، وهو في تقدير مبتدأ
مؤخر. والله تعالى أعلم.

(وَأَفْجَمَتْ) بالبناء للمفعول، أي أدخلت اللام الزائدة (مِنْ يَنْ مَا تَصَائِفًا) أي بين المضاف
والمضاف إليه في نحو قولهم (يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ) والأصل: «يا بؤس الحرب»، فأفجمت تقوية
للاختصاص، وقوله: (مِثَالًا عَرَفًا) بالبناء للمفعول، أي هذا عرف عند النحاة، حال كونه مثالا
لهذه القاعدة.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أن من اللام المؤكدة اللام المسماة بالمقحمة، وهي المعترضة بين
المتضايين، وذلك في قول الشاعر [من مجزؤ الكامل]:

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعْتَ أَرْهَاطَ فَاسْتَرَاخُوا
وهل انجرار ما بعدها بها، أو بالمضاف، قولان، أرجحهما الأول؛ لأن اللام أقرب، ولأن الجار

لا يعلق^(١).

تنبيه:

من ذلك قولهم: «لا أبا لزيد، ولا أخاله، ولا غلامي له» على قول سيبويه: إن اسم «لا» مضاف
لما بعد اللام، وأما على قول من جعل اللام وما بعدها صفة، وجعل الاسم شبيها بالمضاف؛ لأن
الصفة من تمام الموصوف، وعلى قول من جعلهما خبرًا، وجعل «أبا»، و«أخا» على لغة من قال:
إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي التَّجْدِ غَايَتَاهَا
وقولهم: «مُكْرَةُ أَخَاكَ لَا بَطْلٌ»، وجعل حذف النون على وجه الشذوذ، كقوله:

بِيضُكَ ثِنْتًا وَبَيْضِي مِثْلًا^(٢).

فاللام للاختصاص وهي متعلقة باستقرار محذوف.

(منها) أي من اللام الزائدة للتوكيد (الْمُقَوِّةُ عَامِلًا) أي التي تسمى لام التقوية، وهي الزائدة
لتقوية عامل (فَيْشَلُ) أي ضَعْفٌ، يقال: فَيْشَلُ فُلَانٌ فَشَلًا، كَفَرِحَ فَرَحًا فَهُوَ فَيْشَلٌ: إذا كَسِلَ،
وَضَعُفَ، وتراخى، وَجِبُنَ. أفاده في «القاموس» (تَأَخَّرًا) منصوب على أنه مفعول من أجله، أي إنما
ضعف لأجل تأخره (أَوْ كَانَ فَرَعًا إِذْ عَمِلَ) أي أو لأجل كونه فرعًا في العمل بأن كان اسمًا
يعمل عمل الفعل.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن من اللام المؤكدة الزائدة اللام المسماة لام التقوية، وهي
المزيدة لتقوية عامل ضَعْفٌ، إما بتأخره، نحو قوله **عَلَّكَ**: **﴿هُدًى وَرَحْمَةً لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ﴾**
يَرْهَبُونَ ونحو قوله **﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرَّيَّةِ تَعَبُرُونَ﴾**، أو كان ضعفه بسبب كونه فرعًا في العمل،
نحو قوله **عَلَّكَ**: **﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾** [البقرة: الآية ٩١]، وقوله: **﴿فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾** [هود: الآية
١٠٧]، وقوله: **﴿نَزَاعَةٌ لِلشَّوَى﴾** [المعارج: الآية ١٦]، ونحو ضربي لزيد حسن، وأنا ضارب لعمر،

(١) أي لا يمنع من العمل في اللفظ.

(٢) كتب في هامش «المغني»: ما نصّه: كذا في جميع الأصول، ولا يتم وزن الرجز إلا أن يكون: «بِيضُكَ
ثِنْتَانٍ وَبَيْضِي مَائَتًا» بثبوت النون في «ثنتان»، وحذفها في «مائتان».

قيل: ومنه قوله **عَلَّكَ**: ﴿إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ﴾ [طه: الآية ١١٧]، وقوله [من الطويل]:
 إِذَا مَا صَنَعْتَ الزَّادَ فَالْتَمِسِي لَهُ أَكِيلاً فَإِنِّي لَسْتُ أَكُلُهُ وَخِدي
 قال ابن هشام: وفيه نظر؛ لأن «عَدُوًّا» و«أَكِيلاً» وإن كانا بمعنى مُعَادٍ، و«مُؤَاكِلٍ» لا ينصبان
 المفعول؛ لأنهما موضوعان للثبوت، وليسا مُجَارِيَيْنِ للفعل في التحرك والسكون، ولا مُخَوَّلَانِ
 عما هو مُجَارٍ له؛ لأن التحويل إنما هو ثابت في الصيغ التي يراد بها المبالغة، وإنما اللام في البيت
 للتعليل، وهي متعلقة بـ«التمسي»، وفي الآية متعلقة بـ«مستقر» محذوف، صفة لـ«عدو»، وهي
 للاختصاص.

وقد اجتمع التأخر والفرعية في قوله **عَلَّكَ**: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ [الأنبياء: الآية ٧٨]، وأما
 قوله تعالى: ﴿نَذِيرًا لِلْبَشَرِ﴾ [المدثر: الآية ٣٦]، فإن كان النذير بمعنى المنذر فهو مثل: ﴿فَعَالٌ لِّمَا
 يُرِيدُ﴾ [هود: الآية ١٠٧]، وإن كان بمعنى الإنذار، فاللام مثلها في «سَقِيًا لزيد»، وسيأتي.
 قال ابن مالك: ولا تزداد لام التقوية، مع عامل يَتَعَدَّى لاثنتين؛ لأنها إن زيدت في مفعوليه، فلا
 يتعدى فعل إلى اثنتين بحرف واحد، وإن زيدت في أحدهما لزم ترجيح من غير مُرَجِّح، وهذا
 الأخير ممنوع؛ لأنه إذا تقدم أحدهما دون الآخر، وزيدت اللام في المقدم لم يلزم ذلك، وقد قال
 الفارسي في قراءة من قرأ: ﴿وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ هُوَ مُوَلِّيًا﴾ [البقرة: الآية ١٤٨] بإضافة «كل»: إنه من
 هذا، وإن المعنى: الله مُوَلِّ كُلِّ ذِي وَجْهَةٍ وَجْهَتَهُ، والضمير على هذا للتولية، وإنما لم يجعل «كلا»
 والضمير مفعولين، ويستغني عن حذف «ذي» و«وجهته»؛ لئلا يتعدى العامل إلى الضمير وظاهره
 معًا، ولهذا قالوا في الهاء من قوله [من البسيط]:

هَذَا سُرَاقَةٌ لِّلْقُرْآنِ يَذْرُؤُهُ يَقْطَعُ اللَّيْلَ تَشْبِيحًا وَقُرْآنًا
 إن الهاء مفعول مطلق، لا ضمير القرآن.

وقد دخلت اللام على أحد المفعولين، مع تأخرهما، في قول ليلي [من الطويل]:

أَحْجَاجٌ لَا تُعْطِي الْعُصَاةَ مُنَاهُمْ وَلَا اللَّهُ يُعْطِي لِلْعُصَاةِ مُنَاهَا
 وهو شاذ؛ لقوة العامل.

(وَلَامٌ) مفعول مقدم لـ«جَعَلَ»، وهو مضاف إلى (مَا اسْتُغِيثَ) بالبناء للمفعول، أي لَامِ
 المستغاثِ (مِنْ ذَا) أي من هذا النوع، وهو ما زيد لتقوية العامل؛ لضعفه (جَعَلًا) بألف الإطلاق،
 وفاعله قوله: (مُبَرَّدٌ، وَابْنُ خَزُوفٍ، فِي الْمَلَا) أي مع جماعة آخرين وافقوهم في ذلك، هذا ظاهر
 معنى كلامه، لكن لم يذكر في الأصل، ولا في شرحه غيرهما، فيحتاج إلى تأمل، فالله تعالى
 أعلم.

وحاصل معنى البيت أن من جملة اللام المقوية لَامِ المستغاث، عند المُبَرَّد، واختاره ابن
 خَزُوفٍ، بدليل صحة إسقاطها.

وقال جماعة: غير زائدة، ثم اختلفوا، فقال ابن جني: متعلقة بحرف النداء؛ لما فيه من معنى
 الفعل، ورُدَّ بأن معنى الحرف لا يعمل في المجرور، وفيه نظر؛ لأنه قد عمل في الحال، في نحو قوله
 [من الطويل]:

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا لَدَى وَكْرِهَا الْعُنَابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي (١)

قلت: عندي أن ما ذهب إليه ابن جني من أن لام المستغاث متعلقة بحرف النداء أرجح؛ لعدم
 إحتواجه إلى التقدير، ومعلوم أن الظرف يَتَوَسَّعُ فيه، فيكفي في علمه أدنى رائحة الفعل، وقد
 عرفت أن معنى الحرف عمل في الحال، في البيت السابق، وكذا في قوله **عَلَّكَ**: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾
 [هود: الآية ٧٢] الآية، فـ«شَيْخًا» حال، عَمِلَ فيه «ها» التنبيه؛ لما فيها من معنى «أشير».

والحاصل أن عمل معنى الحرف في الظرف والجار والمجرور واضح. والله تعالى أعلم.

وقال الأكثرون متعلقة بفعل النداء المحذوف، واختاره ابن الضائع، وابن عصفور، ونسباه
 لسيبويه، واعترض بأنه مُتَّعِدٌ بنفسه، فأجاب ابن أبي الزبيع (٢) بأنه ضَمَّنَ معنى الالتجاء في نحو
 «يا لزيد»، والتعجب في نحو «يا للدواهي»، وأجاب ابن عصفور وجماعة، بأنه ضَعُفَ بالتزام

(١) «الوكر»: غُشَّ الطائر، و«الحشف»: أَرْدَأُ التمر، و«العُنَابُ» كَرْمَان: ثمر معروف.

(٢) هو أبو الحسين عبد الله بن أحمد الأندلسي النحوي، أخذ عن الشلوين، وفاق أهل عصره في النحو،
 له «شرح كتاب سيبويه»، و«شرح الإيضاح» للفارسي، و«شرح جمل الزجاجي»، وغيرها، مات سنة
 (٦٨٨هـ).

الحذف، فقَوِّي تعديه باللام، واقتصر على إيراد هذا الجواب أبو حيان، وفيه نظر لأن اللام المقوية زائدة، كما تقدم، وهؤلاء لا يقولون بالزيادة.

[فإن قلت]: وأيضا فإن اللام لا تدخل في نحو «زيدا ضربته» مع أن الناصب ملتزم الحذف.

[قلت]: لما ذكر في اللفظ ما هو عوض منه، كان بمنزلة ما لم يحذف.

[فإن قلت]: وكذلك حرف النداء عوض من فعل النداء.

[قلت]: إنما هو كالعوض، ولو كان عوضا البتة لم يجر حذفه، ثم إنه ليس بلفظ المحذوف،

فلم يُنَزَّل منزله من كل وجه.

وزعم الكوفيون أن اللام في المستغاث بقية اسم، وهو «آل» والأصل: يا آل زيد، ثم حذفت همزة «آل» للتخفيف، وإحدى الألفين لالتقاء الساكنين، واستدلوا بقوله [من الوافر]:

فَحَيِّزْ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِي الْمُتَوْبُ قَالَ يَا لَا

فإن الجار لا يقتصر عليه.

وأجيب بأن الأصل: يا قوم لا فرار، أو لا نفر، فحذف ما بعد «لا» النافية، أو الأصل: يا لفلان، ثم حذفت ما بعد الحرف، كما يقال: «ألاتا»، فيقال: «ألا فا»، يريدون: «ألا تفعلون»، و«ألا فافعلوا».

تنبيه:

إذا قيل: «يا لزيد» بفتح اللام، فهو مُستغاث، فإن كُسرت فهو مستغاث لأجله، والمستغاث محذوف، فإن قيل: «يا لك» احتمل الوجهين، فإن قيل: «يا لي» فكذلك عند ابن جني، أجازهما في قوله [من الطويل]:

فَيَا شَوْقُ مَا أَبْقَى وَيَا لِي مِنَ النَّوَى وَيَا دَمْعُ مَا أَجْرَى وَيَا قَلْبُ مَا أَضَى

وقال ابن عصفور: الصواب أنه مستغاث لأجله؛ لأن لام المستغاث متعلقة بـ«أدعو»، فيلزم تعدي فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل، وهذا لا يلزم ابن جني؛ لأنه يرى تعلّق اللام بـ«يا» كما تقدم، و«يا» لا تتحمل ضميرا، كما لا تتحملة «ها» إذا عملت في الحال في نحو: «وهذا

بَعَلِي سَيِّحًا» [هود: الآية ٧٢]، نعم، هو لازم لابن عصفور؛ لقوله: في «يا لزيد لعمر» إن لام «لعمر» متعلقة بفعل محذوف، تقديره أدعوك لعمر، وينبغي له هنا أن يرجع إلى قول ابن الباذش: إن تعلّقها باسم محذوف، تقديره: مدّعوا لعمر، وإنما ادّعيا وجوب التقدير؛ لأن العامل الواحد لا يصل بحرف واحد مرتين، وأجاب ابن الضائع بأنهما مختلفان معنى، نحو: «وهبت لك دينارا لترضى».

تنبيه آخر:

زادوا اللام في بعض المفاعيل المستغنية عنها، كما تقدم، وعكسوا ذلك، فحذفوها من بعض المفاعيل المفتقرة إليها، كقوله تعالى: ﴿تَبْعُونَهَا عِوَجًا﴾ [آل عمران: الآية ٩٩]، وقوله: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْتَهُ مَنَازِلَ﴾ [يس: الآية ٣٩]، وقوله: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين: الآية ٣]، وقالوا: «وهبتك دينارا، وصدّتك طبيئا، وجنّيتك ثمرة»، قال الشاعر [من الكامل]:

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وَعَسَافِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ
وقال [من الخفيف]:

فَتَوَلَّى غُلَامَهُمْ ثُمَّ نَادَى أَظْلِيمًا^(١) أَصِيدُكُمْ أَمْ جِمَارًا
وقال [من الوافر]:

إِذَا قَالَتْ حَذَامٍ فَأَنْصِئُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٍ
في رواية جماعة، والمشهور: «فَصَدَّقُوهَا». والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الثاني والعشرين، وهو آخر معاني اللام بقوله:

٥٤٦- (وَالثَّانِ وَالْعِشْرُونَ تَبَيَّنَ أَتَى ثَلَاثَةٌ تَفْسِيْمُهَا قَدْ ثَبَتَا

٥٤٧- مَا بَيَّنَّتْ مَفْعُولُهُمْ مِنْ فَاعِلٍ تَعَجُّبًا أَوْ اسْمَ تَفْضِيلٍ يَلِي

٥٤٨- كَمَا أَحْبَبِي لَهُ فَالَهَا فُعِلَ وَإِنْ إِلَيْهِ قُلْتُ بِالْعَكْسِ جُعِلَ

(١) «الظليم»: ذكر النعام.

(وَالثَّانِ وَالْعِشْرُونَ تَبَيَّنَ) أي الثاني والعشرون من معاني اللام الجازة التبيين (أَتَى ثَلَاثَةً تَقْسِيمُهَا، قَدْ ثَبَتَا) بِالْفِ الإِطْلَاقِ، يَعْنِي أَنَّ اللَامَ الَّتِي تَأْتِي لِلتَّبْيِينِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ، فَقَوْلُهُ: «تَقْسِيمُهَا» فَاعِلٌ بِـ «أَتَى»، وَ«ثَلَاثَةً» مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ، وَ«قَدْ ثَبَتَا» حَالٌ أَيْضًا، أَيْ حَالُ كَوْنِ هَذَا التَّقْسِيمِ ثَابِتًا بِاسْتِقْرَاءِ كَلَامِ الْعَرَبِ.

(مَا بَيَّنَّتْ مَفْعُولُهُمْ مِنْ فَاعِلٍ) أي أحد الأقسام: هي اللام التي بَيَّنَّتْ المفعول من الفاعل وقوله: (تَعَجَّبْتُ، أَوْ اسْمَ تَفْضِيلٍ يَلِي) أي يتبع كلَّ من المفعول والفاعل فعل تعجب، أو اسم تفضيل، فـ «تَعَجَّبْتُ» مفعول مقدم لـ «يَلِي» (كَمَا أَحْبَبْتَنِي لَهُ) أي كقولك: ما أحبني له (فَالَهَا) فِي «لَهُ» (فِعْلٌ) بالبناء للمفعول، أي جُعل مفعولًا، والمتكلم فاعلًا (وَإِنْ إِلَيْهِ قُلْتُ) أي وإن قلت: «ما أحبتي إليه (بِالْعَكْسِ جُعِلَ)» بالبناء للمفعول أيضًا، أي صار الهاء فاعلاً بعكس الأول.

وحاصل معنى الآيات بإيضاح أن الثاني والعشرين من معاني اللام الجازة التبيين، قال ابن هشام: «وَلَمْ يُوفُوا حَقَّهَا مِنَ الشَّرْحِ» انتهى.

ومعنى كلامه: أن النحاة الذين يَتَّبِعُوا معاني الحروف لم يَبَيِّنُوا لام التبيين كلَّ البيان على سبيل الضمِّ، بل إِنَّمَا يَتَّبِعُونَهَا مَعَ التَّشْتِيتِ.

وهي ثلاثة أقسام:

[أحدها]: ما تُبَيِّنُ المفعول من الفاعل، وهذه تتعلق بمذكور، وضابطها أن تقع بعد فعل تعجب، أو اسم تفضيل، مُفْهِمِينَ حُبًّا أَوْ بَغْضًا، تقول: «ما أحبني، وما أبغضني»، فإن قلت: «لِفُلَانٍ»، فَأَنْتَ فاعِلُ الحُبِّ والبغض، وهو مفعولهما، وإن قلت: «إِلَى فُلَانٍ»، فالأمر بالعكس، وهذا شرح ما قاله ابن مالك.

قال ابن هشام: ويلزمه أن يَذْكُرَ هذا المعنى في معاني «إِلَى» أَيْضًا؛ لِمَا بَيَّنَّا، وَقَدْ مَضَى فِي مَوْضِعِهِ.

٥٤٩- (وَالثَّانِ وَالْثَالِثُ مَا قَدْ بَيَّنَّتْ لِفَاعِلٍ بِغَيْرِ مَفْعُولٍ ثَبَتَ

٥٥٠- وَعَكْسُهُ سَقِيًّا لَهُ مِثَالُ ذَا تَبَّا لَهُ وَيَحَا لَهُ قَدْ أُخِذَا)

(وَالثَّانِ) مِنْ أَقْسَامِ لَامِ التَّبْيِينِ (وَالْثَالِثُ) مِنْهَا أَيْضًا (مَا) أَيْ اللَامُ الَّتِي (قَدْ بَيَّنَّتْ لِفَاعِلٍ) اللَامُ زَائِدَةٌ (بِغَيْرِ مَفْعُولٍ ثَبَتَ) أي بغير أن يكون هناك مفعولية ملتبسة بالفاعلية (وَعَكْسُهُ) أي عكس هذا، وهو أن تبين مفعولية غير ملتبسة بفاعلية (سَقِيًّا لَهُ مِثَالُ ذَا) أي مثال ما بَيَّنَّتْ المفعولية (تَبَّا لَهُ وَيَحَا لَهُ قَدْ أُخِذَا) بالبناء للمفعول، أي أخذًا مثلاً للأول، وهو ما بَيَّنَّتْ فيه الفاعلية. فقوله: «تَبَّا لَهُ» إلخ مبتدأ محكي لقصد لفظه، وخبره «أُخِذَا»، والألف للتثنية، يعود لـ «تَبَّا لَهُ»، و«ويحَا لَهُ».

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن الثاني والثالث من أقسام لام التبيين ما يُبَيِّنُ فاعلية غير ملتبسة بمفعولية، وما يُبَيِّنُ مفعولية غير ملتبسة بفاعلية، ومصحوب كلُّ منهما إما غير معلوم مما قبلها، أو معلوم، لكن استؤنف بيانه تقوية للبيان، وتوكيدا له، واللام في ذلك كله متعلقة بمحذوف.

مثال المبينة للمفعولية «سَقِيًّا لَزَيْدٍ، وَجَدْعَالَهُ»، فهذه اللام ليست متعلقة بالمصدرين، ولا بفعليهما المقدرين؛ لأنهما متعديان، ولا هي مُقَوِّية للعامل لضعفه بالفرعية، إن قُدِّرَ أنه المصدر، أو بالتزام الحذف، إن قُدِّرَ أنه الفعل؛ لأن لام التقوية صالحة للسقوط، وهذه لا تسقط، لا يقال: «سَقِيًّا زَيْدًا»، ولا «جَدْعَا إِيَّاهُ»، خلافا لابن الحاجب، ذكره في «شرح المفصل»، ولا هي ومخفوضها صفة للمصدر، فتتعلق بالاستقرار؛ لأن الفعل لا يوصف، فكذا ما أقيم مقامه، وإنما هي لام مبينة للمدعوله، أو عليه، إن لم يكن معلوماً من سياق أو غيره، أو مؤكدة للبيان، إن كان معلوماً، وليس تقدير المحذوف «أعني»، كما زعم ابن عصفور؛ لأنه يتعدى بنفسه، بل التقدير «إِرَادَتِي لَزَيْدٍ».

وينبغي على أن هذه اللام ليست متعلقة بالمصدر، أنه لا يجوز في «زَيْدٌ سَقِيَالَهُ»، أن يُنْصَبَ «زَيْدٌ» بعامل محذوف، على شريطة التفسير، ولو قلنا: إن المصدر الحال محلُّ فعل دون حرف مصدري، يجوز تقديم معموله عليه، فتقول: «زَيْدًا ضَرْبًا»؛ لأن الضمير في المثال ليس معمولاً له، ولا هو من جملته.

وأما تجويز بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَا لَهُمْ﴾ [محمّد: الآية ٨] كون «الذين» في موضع نصب على الاشتغال، فوهم.

وقال ابن مالك في شرح «باب النعت» من «كتاب التسهيل»: اللام في «سقيًا لك» متعلقة بالمصدر، وهي للتبيين، وفي هذا تهافت؛ لأنهم إذا أطلقوا القول بأن اللام للتبيين، فإنما يريدون بها أنها متعلقة بمحذوف، استؤنف للتبيين

ومثال المبينة للفاعلية «تَبَا لزيد، وويحًا له»، فإنهما في معنى خبير، وهَلَك، فإن رفعتهما بالابتداء، فاللام ومجرورها خبر، ومحلها رفع، ولا تبيين؛ لعدم تمام الكلام.

فإن قلت: «تَبَا»، وويح، فنصبت الأول، ورفعت الثاني، لم يجز؛ لتخالف الدليل والمدلول عليه، إذ اللام في الأول للتبيين، واللام المحذوفة لغيره.

تنبيه:

اختلف في قوله تعالى: ﴿أَيَعِدُّكُمْ أَنْتُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظْمًا أَنْتُمْ تُخْرَجُونَ * هَيَّاتَ هَيَّاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٥-٣٦]، فقيل: اللام زائدة، و«ما» فاعل، وقيل: الفاعل ضمير مستتر راجع إلى البعث، أو الإخراج، فاللام للتبيين، وقيل: ﴿هَيَّاتَ﴾ مبتدأ بمعنى البعد، والجار والمجرور خبر.

وأما قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: الآية ٢٣]، فيمن قرأ بهاء مفتوحة، وباء ساكنة، وتاء مفتوحة، أو مكسورة، أو مضمومة، ف«هيت» اسم فعل، ثم قيل: مسماه فعل ماض، أي تهيأت، فاللام متعلقة به، كما تتعلق بمسماه لو صرح به، وقيل: مسماه فعل أمر، بمعنى أقبل، أو تعال، فاللام للتبيين، أي إرادتي لك، أو أقول لك، وأما من قرأ ﴿هَيْتُ﴾ مثل جِئْتُ، فهو فعل بمعنى تهيأت، واللام متعلقة به، وأما من قرأ كذلك، ولكن جعل التاء ضمير المخاطب، فاللام للتبيين، مثلها مع اسم الفعل، ومعنى تَهَيَّيْ تَهَيَّيْ أفرادها به، لا أنه قصد لها، بدليل ﴿وَرَوَدَتْهُ﴾ [يوسف: الآية ٢٣]، فلا وجه لإنكار الفارسي هذه القراءة، مع ثبوتها، واتجاهها، ويحتمل أنها أصل قراءة هشام ﴿هَيْتُ﴾ [يوسف: ٢٣] بكسر الهاء، وبالياء، وبفتح التاء، وتكون على إبدال الهمزة.

تنبيه آخر:

الظاهر أن «لها» من قول المتنبي [من البسيط]:

لَوْلَا مُفَارَقَةُ الْأَحْبَابِ مَا وَجَدْتُ لَهَا الْمُنَايَا إِلَى أَرْوَاحِنَا سُبُلًا
جَارَ وَمَجْرور، متعلق بـ«وجدت»، لكن فيه تعدي فعل الظاهر إلى ضميره المتصل، كقولك: «ضربه زيد»، وذلك ممتنع، فينبغي أن يُقَدَّرَ صفة في الأصل لـ«سبلا»، فلما قُدِّمَ عليه صار حالاً منه، كما أن قوله: «إلى أرواحنا» كذلك، إذ المعنى: سُبُلًا مَسْلُوكَةً إِلَى أَرْوَاحِنَا، ولك في «لها» وجه غريب، وهو أن تُقَدَّرَ جمعا لـ«لها»، كحصة وحصى، ويكون «لها» فاعلا بـ«وجدت»، والمنايا مضافا إليه، ويكون إثبات اللهوات للمنايا استعارة، شُبِّهَتْ بشيء يَتَلَعَّ الناس، ويكون أقام اللها مقام الأفواه؛ لمجاورة اللهوات للفم. والله تعالى أعلم.

ولما أنهى الكلام على اللام العاملة للجزر، شرع يبين اللام العاملة للجزم، فقال:

٥٥١- ثُمَّ الَّتِي تَجَزُّمُ لَامَ الطَّلَبِ وَكَسَرُهَا أَفْصَحُ عِنْدَ الْعَرَبِ

٥٥٢- إِسْكَانُهَا مِنْ بَعْدِ فَاءِ وَوَاوٍ أَكْثَرُ مِنْ تَحْرِيكِهَا لِلرَّأَوِي

٥٥٣- وَبَعْدَ «ثُمَّ» قُلُّ تَسْكِينٍ أَتَى وَلَا يَخْصُ الشَّعْرَ حَيْثُ ثَبَّتَا

(ثُمَّ الَّتِي تَجَزُّمُ لَامَ الطَّلَبِ) أي اللام العاملة للجزم هي اللام الموضوعة للطلب (وَكَسَرُهَا أَفْصَحُ) من فتحها (عِنْدَ الْعَرَبِ) أي عند جمهورهم، ويفتحها بنو سليم (إِسْكَانُهَا مِنْ بَعْدِ فَاءِ) نحو ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي﴾ [البقرة: الآية ١٨٦] (وَوَاوٍ) نحو ﴿وَلْيُؤْمِنُوا بِي﴾ [البقرة: الآية ١٨٦] (أَكْثَرُ مِنْ تَحْرِيكِهَا لِلرَّأَوِي) أي عند من روى، أي نقل هذا عن العرب، فاللام بمعنى «عند»، كما سبق في «كتبته لخمس خلون» (وَبَعْدَ «ثُمَّ» قُلُّ تَسْكِينٍ أَتَى) أي تسكين هذه اللام إذا وقعت بعد كلمة «ثُمَّ» قليل، كقراءة بعض السبعة: ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا تَقْضَاهُمْ﴾ [الحج: الآية ٢٩] الآية، وقول: «أتى» صفة لـ«تسكين» (وَلَا يَخْصُ الشَّعْرَ) أي لا يخص جواز التسكين بعد: «ثُمَّ» الشعر فقط، خلافاً لمن زعمه (حَيْثُ ثَبَّتَا) بألف الإطلاق، أي في الكلام الذي أتى فيه

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن اللام العاملة للجزم، هي اللام الموضوعة للطلب، وحركتها

الكسرة، وسُليَم تفتحها، وإسكانها بعد الفاء والواو أكثر من تحريكها، نحو قوله **عَلَيْكَ**: ﴿فَلَيْسَتَجِيبُوا لِي وَلِيُؤْمِنُوا فِي﴾ [البقرة: الآية ١٨٦] الآية، وقد تُسَكَّن بعد «ثُمَّ» نحو قوله **عَلَيْكَ**: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا﴾ [الحج: الآية ٢٩]، في قراءة الكوفيين^(١)، وقالون^(٢) والبزِّي^(٣)، وفي ذلك ردُّ على من قال: إنه خاص بالشعر، ولا فرق في اقتضاء اللام الطلبية للجزم بين كون الطلب أمراً، نحو ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾ [الطلاق: الآية ٧]، أو دعاء نحو ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: الآية ٧٧]، أو التماساً، كقولك لمن يسألك: «ليفعل فلان كذا»، إذا لم تُرد الاستعلاء عليه، وكذا لو أُخرجت عن الطلب إلى غيره، كالتي يراد بها وبمصحوبها الخبر، نحو قوله **عَلَيْكَ**: ﴿مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلِمَ دَدَ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾ [مریم: الآية ٧٥]، الآية، وقوله: ﴿اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلَنَحْمِلَ خَطِيئَتَكُمْ﴾ [العنكبوت: الآية ١٢] الآية، أي فيمُدُّ، ونحمل، أو التهديد نحو ﴿وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفِرْ﴾ [الكهف: الآية ٢٩]، وهذا هو معنى الأمر في ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: الآية ٤٠]، وأما ﴿لِيُكْفِرُوا بِمَا ءَاتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَنَّوْا﴾ [العنكبوت: الآية ٦٦]، فيحتمل اللامان منه التعليل، فيكون ما بعدهما منصوباً، والتهديد فيكون مجزوماً، ويتعين الثاني في اللام الثانية، في قراءة من سَكَّنَهَا، فيترجح بذلك أن تكون اللام الأولى كذلك، ويؤيده أن بعدهما ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [غافر: الآية ٧٠].

وأما قوله **عَلَيْكَ**: ﴿وَلِيَخْذُرْ أَهْلَ الْإِنجِيلِ﴾ [المائدة: الآية ٤٧]، فيمن قرأ بسكون اللام، فهي لام الطلب؛ لأنه يُقْرَأُ بسكون الميم، ومن كسر اللام، وهو حمزة، فهي لام التعليل؛ لأنه يفتح الميم، وهذا التعليل إما معطوف على تعليل آخر، مُتَصَيِّدٌ من المعنى؛ لأن قوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَاهُ الْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ﴾ [المائدة: الآية ٤٦] الآية معناه: وآتيناه الإنجيل للهدى والنور، ومثله: ﴿إِنَّا زَيْنًا أَلَمَاءَ الدُّنْيَا بَرِيَّةَ الْكُوكِبِ * وَحَفَظًا﴾ [الصافات: ٧٠-٦]؛ لأن المعنى إنا خلقنا الكواكب في السماء زينة وحفظاً، وإما متعلق بفعل مقدر مؤخر، أي ليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله أنزله، ومثله: ﴿وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَلِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ﴾ [الحج: الآية ٢٢] الآية، أي وللجزاء

(١) الكوفيون: هما حمزة والكسائي.

(٢) قالون: هو عيسى بن ميناء، قارئ مدني مشهور، أحد أئمة العربية في الحجاز، مات سنة (٢٢٠هـ).

(٣) هو أبو الحسن أحمد بن محمد القارئ المكي المتقن، مات سنة (٢٤٣هـ).

خلقهما، وقوله سبحانه: ﴿وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام: ٧٥]، أي وأريناه ذلك، وقوله تعالى: ﴿هُوَ عَلَى هَيْنٍ وَلَنَجْعَلَ ءَايَةً لِلنَّاسِ﴾ [مریم: الآية ٢١]، أي وخلقناه من غير أب.

تنبيه:

إذا كان مرفوع فعل الطلب فاعلاً مخاطباً، استغنى عن اللام بصيغة «افعل» غالباً، نحو «قم»، و«اقعد»، وتجب اللام إن انتفت الفاعلية، نحو «لثغن بحاجتي»، أو الخطاب، نحو «ليقم زيد»، أو كلاهما، نحو «ليغن زيد بحاجتي». والله تعالى أعلم.

٥٥٤- (وَجَزَمُهَا فِعْلٌ تَكَلَّمَ يَقِلُّ أُنْدَرُ مِنْهُ ذُو خِطَابٍ قَدْ عَقِلَ) (وَجَزَمُهَا) أي جزم لام الطلب (فِعْلٌ تَكَلَّمَ) أي فعلاً مسنداً إلى ضمير المتكلم، نحو «لأقم» (يَقِلُّ) أي قليل في الاستعمال (أُنْدَرُ مِنْهُ) أي أقل استعمالاً من دخولها فعل المتكلم (ذُو خِطَابٍ) أي دخولها على فعل مسند إلى ضمير المخاطب، نحو «لتفرح يا زيد»، وقوله (قَدْ عَقِلَ) بالبناء للمفعول صفة لـ «ذو خطاب»، أي قد علم ذلك المخاطب.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن دخول اللام الجازمة على فعل المتكلم قليل، سواء أكان المتكلم مفرداً، نحو قوله **عَلَيْكَ**: «قوموا فلاصل لكم»، أو معه غيره، كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلَنَحْمِلَ خَطِيئَتَكُمْ﴾ [العنكبوت: الآية ١٢]، وأقل منه دخولها في فعل الفاعل المخاطب، كقراءة جماعة: ﴿فبذلك فلتفرحوا﴾، وفي الحديث: «لتأخذوا مصافكم».

٥٥٥- (بِالشَّعْرِ خُصَّ حَذْفُهَا بَعْدَ الْعَمَلِ وَبَعْضُهُمْ بِهِ الْقُرْآنَ قَدْ حَمَلَ) (بِالشَّعْرِ) متعلق بـ (خُصَّ) بالبناء للمفعول (حَذْفُهَا بَعْدَ عَمَلٍ) أي خُصَّ حذف لام الطلب، وإبقاء عملها بالضرورة الشعرية، كما سيأتي (وَبَعْضُهُمْ) أي بعض النحاة (بِهِ) أي عليه، فالبناء بمعنى «على»، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَرُونَ﴾ [المطففين: الآية ٣٠] (الْقُرْآنَ) بنقل حركة الهمزة إلى الراء، وحذفها، وليس ضرورة، فقد قرئ به في السبعة (قَدْ حَمَلَ) أي إن بعض

النحاة قد خَرَجَ على هذه اللغة بعض الآيات، كقوله **عَلَيْكَ**: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [إبراهيم: الآية ٣١] الآية.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أنه قد تُحذف اللام في الشعر، ويبقى عملها، كقوله [من الطويل]:

فَلَا تَسْتَطِيعُ مِنِّي بَقَائِي وَمُدَّتِي وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ مِنْكَ نَصِيبُ
وقوله [من الوافر]:

مُحَمَّدُ تَفِدَ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالًا
أَي لِيَكُنْ وَلِتَفِدَ، وَالتَّبَالُ: الْوَبَالُ، أَبْدَلْتَ الْوَاوَ الْمَفْتُوحَةَ تَاءً، مِثْلَ تَقْوَى.

ومنع المبرد حذف اللام، وإبقاء عملها، حتى في الشعر، وقال في البيت الثاني: إنه لا يُعرف قائله، مع احتمال أنه يكون دعاءً بلفظ الخبر، نحو «يغفر الله لك»، و«يرحمك الله»، وحذفت الياء تخفيفاً، واجتزأ عنها بالكسرة، كقوله [من الوافر]:

فَطِرْتُ بِمَنْصُلِي فِي يَعْمَلَاتٍ دَوَامِي الْأَيْدِ يَخْبِطُنَ السَّرِيحَا^(١)
قال: وأما قوله [من الطويل]:

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبُعُوضَةِ فَاخْمِشِي لَكَ الْوَيْلُ حُرَّ الْوَجْهِ أَوْ يَتَكَ مِنْ بَكَى
فهو على قبحه جائز؛ لأنه غَطِطَ عَلَى الْمَعْنَى، إِذْ اخْمَشِي، وَلْتَخْمِشِي بِمَعْنَى وَاحِدٍ.
وهذا الذي منعه المبرد في الشعر، أجازوه **عَلَيْكَ** في الكلام، لكن بشرط تقدم «قُلْ»، وجعل منه قوله **عَلَيْكَ**: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [إبراهيم: الآية ٣١]، أي ليقيموها، ووافق ابن مالك في «شرح الكافية»، وزاد عليه أن ذلك يقع في النثر قليلاً، بعد القول الخبري،

(١) «المنصل»: السيف، و«اليعملات»: النوق، و«الدوامي»: جمع دامية، هي التي قد دُمِيت يداها من شدة السير، و«السريح»: خِرْق، أو جلود تُشَدُّ عَلَى أَخْفَافِهَا إِذَا دُمِيت.

المعنى أنه يقول: أسرعت ومعى سيفي، وأقبلت على النوق، فعرقت ناقة من النوق الفتيات، وأطعمت ضيفي.

كقوله [من الرجز]:

قُلْتُ لِبَوَابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا تَأْذُنُ فَإِنِّي حَمُؤُهَا وَجَارُهَا
أَي لِتَأْذُنَ، فَحُذِفَ اللَّامُ، وَكَسَرَ حَرْفَ الْمُضَارَعَةِ، قَالَ: وَلَيْسَ الْحَذْفُ بِضُرُورَةٍ؛ لِتَمَكُّنِهِ مِنْ أَنْ يَقُولَ: إِذْنًا. انتهى.

قيل: وهذا تخلص من ضرورة لضرورة، وهي إثبات همزة الوصل في الوصل، وليس كذلك؛ لأنهما بيتان، لا بيت مُضَرَّعٌ، فالهمزة في أول البيت، لا في حشوه، بخلافها في نحو قوله:

لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةَ اتَّسَعَ الْحَرَقُ عَلَى الرَّاقِعِ
والجمهور على أن الجزم في الآية، مثله في قولك: «أنتني أكرمك»، وقد اختلف في ذلك على ثلاثة أقوال:

[أحدها]: للخليل وسيبويه، أنه بنفس الطلب؛ لما تضمنه من معنى «إن» الشرطية، كما أن أسماء الشرط، إنما جزمت لذلك.

[والثاني]: للسيرافي، والفارسي، أنه بالطلب؛ لنيابته مناب الجازم الذي هو الشرط المقدر، كما أن النصب بضرًا في قولك: «ضربًا زيدًا»؛ لنيابته عن اضرب، لا لتضمنه معناه.

[والثالث]: للجمهور، أنه بشرط مقدر بعد الطلب، وهذا أرجح من الأول؛ لأن الحذف والتضمنين، وإن اشتركا في أنهما خلاف الأصل، لكن في التضمنين تغيير معنى الأصل، ولا كذلك الحذف، وأيضًا فإن تضمين الفعل معنى الحرف إما غير واقع، أو غير كثير.

ومن الثاني؛ لأن نائب الشيء يؤدي معناه، والطلب لا يؤدي معنى الشرط. وأبطل ابن مالك بالآية أن يكون الجزم في جواب شرط مقدر؛ لأن تقديره يستلزم ألا يتخلف أحد من المقول له ذلك عن الامتثال، ولكن التخلف واقع.

وأجاب ابنه بأن الحكم مسند إليهم على سبيل الإجمال، لا إلى كل فرد، فيحتمل أن الأصل: يُقَمُّ أَكْثَرُهُمْ، ثم حُذِفَ المضاف، وأُنِيبَ عنه المضاف إليه، فارتفع، واتصل بالفعل، وباحتمال أنه ليس المراد بالعباد الموصوفين بالإيمان مطلقاً، بل الْمُخْلِصِينَ مِنْهُمْ، وَكُلَّ مُؤْمِنٍ مُخْلِصٍ، قَالَ لَهُ

الرسول ﷺ: أقم الصلاة أقامها.

وقال المبرد: التقدير: قل لهم: أقيموا يقيموا، والجزم في جواب أقيموا المقدر، لا في جواب قل. ويردّه أن الجواب لا بدّ أن يُخالف الجواب، إما في الفعل والفاعل، نحو ائتني أكرمك، أو في الفعل، نحو أَسْلِمَ تدخل الجنة، أو في الفاعل، نحو: قم أقم، ولا يجوز أن يتوافقا فيهما، وأيضاً فإن الأمر المقدر للمواجهة، وقيموا للغيبة. وقيل: يقيموا مبني لحلوله محل أقيموا، وهو مبني، وليس بشيء.

٥٥٦. (وَأَهْلُ كُوفَةٍ بِبَعْضِ زَعَمُوا فِي كُلِّ أَمْرٍ حَذَفَهَا وَعَمَّمُوا

٥٥٧. وَصَاحِبُ «الْمُغْنِي» لَهُمْ قَدْ انْتَصَرَ مُؤَيِّدًا لَهُمْ بِمَا فِيهِ ذَكَرَ

(وَأَهْلُ كُوفَةٍ بِبَعْضِ) أي مع بعض البصريين، وهو الأخفش (زَعَمُوا) أي قالوا؛ لأن زعم تطلق على القول المحقق أحياناً، كما هنا، وإن كان أكثر استعمالها في غير المحقق (فِي كُلِّ أَمْرٍ) أي في كلّ فعل أمر (حَذَفَهَا) بالنصب مفعول «زعموا»، أي حذف لام الطلب، وقوله: ((وَعَمَّمُوا)) مؤكّد لما قبله، أي عمّموا هذا الحكم في كلّ فعل أمر (وَصَاحِبُ «الْمُغْنِي»)) أي ابن هشام مؤلف كتاب «مغني اللبيب» الذي هو أصل هذا النظم (لَهُمْ قَدْ انْتَصَرَ) أي نصر رأيهم، هكذا عبّر الناظم رحمه الله هنا بـ«انتصر»، مريداً معنى نصر، وعدّاه باللام، لكن الذي ثبت في كتب اللغة أن الانتصار معناه: الامتناع، أو الانتقام، يقال: انتصر الرجل: إذا امتنع من ظالمه، وانتصر منه: إذا انتقم، ويتعدّى بـ«من»، لا باللام، راجع «اللسان»، و«القاموس»، و«المصباح»، وهذا المعنى غير واضح هنا إلا بتكلف، فليتنامل.

ولو قال بدل هذا الشطر:

* وَصَاحِبُ الْمُغْنِي لِرَأْيِهِمْ نَصَرُ *

لكان أولى، وتكون اللام في «لهم» مؤكدة للعامل المتأخر. والله تعالى أعلم.

وقوله: (مُؤَيِّدًا لَهُمْ) مؤكّد لما قبله، أي مؤيداً مذهب الكوفيين، والبعض (بِمَا فِيهِ ذَكَرَ) بالبناء للفاعل، أي بالحجج التي ذكرها في «المغني»، فقوله: «لهم»، و«بما» متعلقان بـ«مؤيداً»، و«فيه»

متعلّق بـ«ذَكَرَ»، وضمير «فيه» لـ«المغني»، وضمير «ذَكَرَ» لصاحبه.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن الكوفيين، وأبا الحسن الأخفش من البصريين قالوا: إن لام الطلب حذفت حذفاً مُشْتَمِراً في نحو قم واقعد، وأن الأصل لتقم ولتقعد، فحذفت اللام للتخفيف، وتبعها حرف المضارعة.

قال ابن هشام: ويقولهم أقول؛ لأن الأمر معنّى حقّه أن يُؤدّى بالحرف، ولأنه أخو النهي، ولم يُدلّ عليه إلا بالحرف، ولأن الفعل إنما وُضِعَ لتقييد الحدث بالزمان المحصل، وكونه أمراً أو خبراً خارج عن مقصوده، ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل، كقوله [من الخفيف]:

لِتَقُومِ أَنْتَ يَا أَبْنَ خَيْرٍ قُرَيْشٍ كَيْ لِتَقْضِيَ حَوَائِجَ الْمُسْلِمِينَ

وكقراءة جماعة: ﴿فَبِذَلِكَ فَلِتَفْرَحُوا﴾، وفي الحديث: «لتأخذوا مَصَافِقُكُمْ»، ولأنك تقول: اغزّ واخشّ وارم واضربا واضربوا واضربي، كما تقول في الجزم، ولأن البناء لم يُعْهَد كونه بالحذف، ولأن المحققين على أن أفعال الإنشاء مجردة عن الزمان، كبعت، وأقسمت، وقيلت، وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالاً بأن تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر، ولا يمكنهم ادّعاء ذلك في نحو قُمْ؛ لأنه ليس له حالة غير هذه، وحينئذ فتشكيل فعليته، فإذا ادّعي أن أصله لِتَقُمْ كان الدّالّ على الإنشاء اللام لا الفعل. انتهى.

قلت: ترجيح ابن هشام رحمه الله تعالى لمذهب الكوفيين، وأبي الحسن في هذه المسألة عندي وجيه؛ لوضوح أدلّته، وقوّة متمسكه.

وحاصله أن فعل الأمر معرب، وجازمه لام الطلب المحذوفة؛ تخفيفاً لكثرة الاستعمال. والله تعالى أعلم.

ولما أنهى الكلام في القسم الثاني من أقسام اللام المفردة، وهي اللام العاملة للجزم، شرع يبيّن القسم الثالث، وهو آخر الأقسام، وهي اللام غير العاملة، فقال:

٥٥٨. (أَمَّا الَّتِي بِغَيْرِ إِعْمَالٍ أَتَتْ فَسَبْعُ لَامَاتٍ لَدَيْهِمْ ثَبَتْ

٥٥٩. لَامٌ ابْتِدَاءً جُمْلَةً تُؤَكِّدُ وَزُحِلَتْ مَعَ «إِنَّ» إِذْ مَا تُورَدُ

٥٦٠. لِكُرْهِ جَمْعِهِمْ مُؤَكِّدِينَ لِلْحَالِ خَلَصَتْ مِنَ الْوَقْتَيْنِ

(أَمَّا) اللام (الَّتِي بَغْيَرِ إِعْمَالِ أَتَتْ) أي جاءت عن العرب غير عاملة، لا في الاسم، كالقسم الأول، ولا في الفعل، كالقسم الثاني (فَسَبَّحْ لَأَمَاتٍ لَدَيْهِمْ) بضم الميم، أي عند العرب، وهو متعلق بـ(تَبَّتْ) والجملة حال من سبع، أي حال كونها ثابتة، وإنما ذكر الضمير في «تَبَّتْ»؛ باعتبار لفظ «سبع».

ثم أشار إلى القسم الأول بقوله:

(لَا مَ ابْتِدَاءٍ) أي أحدها لام الابتداء، وحركتها الفتح، وسميت بذلك؛ لأن أصل وضعها لزوم المبتدأ، وإن رُحِلَتْ مع «إِنَّ» لعلّة.

ثم إن لهذه اللام فائدتين، أشار إلى الأولى بقوله (جُمْلَةٌ تُؤَكِّدُ) أي إن فائدة دخولها في الكلام، أن تؤكّد مضمونه (وَرُحِّلَتْ) بضم الزاي آخره قاف، مبتدأ للمفعول، ويقال أيضًا: رُحِلَتْ بالفاء بدل القاف، كما في «القاموس» وغيره: أي دُحِرِجَتْ، وأُخْرِتْ من موضعها، وهو اسم «إِنَّ» الذي كان مبتدأ في الأصل إلى خبرها (مَعَ «إِنَّ» المَكْسُورَةُ الهمزة (إِذْ مَا تُورَدُ) بالبناء للمفعول، أي وقت الإتيان بها في الكلام، فـ«إِذْ» ظرفية متعلّقة بـ«رُحِلَتْ» (لِكُرْهِ) بضم الكاف، وفتحها، أي لكرهه (جَمْعِهِمْ مُؤَكِّدِينَ) أي لكرهه الجمع بين مؤكّدين، وهما: «إِنَّ»، واللام.

وأشار إلى الثانية بقوله: (لِلْحَالِ خَلَصَتْ) بالبناء للفاعل أي خلصت المضارع لمعنى الحال (مِنِ الْوَقْتَيْنِ) أي من احتماله للوقتَيْن، وهما الحال والاستقبال، بعد أن كان محتملاً لهما على الصحيح. ووقع في نسخة «لدى الوقتين»، أي عند الوقتين.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن اللام غير العاملة سبعة أقسام:

[أحدها]: لام الابتداء، وفائدتها أمران: توكيد مضمون الجملة، ولهذا رُحِّلَتْ في باب «إِنَّ» عن صدر الجملة؛ كراهية ابتداء الكلام بمؤكّدين، وتخليص المضارع للحال، كذا قال الأكثرون. واعترض ابن مالك الثاني بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [التحل: الآية ١٢٤] وقوله: ﴿إِنِّي لَيَحْزَنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾ [يوسف: الآية ١٣] الآية، فإن الذهاب كان

مُستقبلاً، فلو كان الحزن حالاً لزم تقدم الفعل في الوجود على فاعله، مع أنه أثره. والجواب أن الحكم واقع في ذلك اليوم لا محالة، فنزّل منزل الحاضر المشاهد، وأن التقدير: قَصْدُ أَنْ تَذْهَبُوا، والقصد حال، وتقدير أبي حيان: قَصْدُكُمْ أَنْ تَذْهَبُوا مردود بأنه يقتضي حذف الفاعل؛ لأن ﴿أَنْ تَذْهَبُوا﴾ [يوسف: الآية ١٣] على تقديره منصوب. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر مواضع دخولها، فقال:

٥٦١. (تَصَحَّبُ مُبْتَدَأً وَ«إِنَّ» بِاتِّفَاقٍ وَذِي عَلَى ثَلَاثَةٍ فِي الْاِفْتِرَاقِ

٥٦٢. فِي الْاِسْمِ وَالظَّرْفِ وَفِي الْمَضَارِعِ وَفِي ثَلَاثَةٍ بِخَلْفٍ قَدْ وَُعِي

٥٦٣. فِي الْجَامِدِ الْمَاضِي وَمَقْرُونٍ بِ«قَدْ» وَمَتَصَرِّفٍ كُلَيْهِمَا فَقَدْ

(تَصَحَّبُ) أي لام الابتداء (مُبْتَدَأً) نحو قوله - عز وجل -: ﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾ [الحشر: الآية ١٣] الآية (وَ«إِنَّ» أي وتصحب أيضًا «إِنَّ» المكسورة الهمزة، فقوله: «إِنَّ» في محل نصب معطوف على «مبتدأ»، وقوله: (بِاتِّفَاقٍ) راجع إلى المسألتين، أي إن صحبتها للمبتدأ، و«إِنَّ» متفق عليه بين النحاة (وَذِي) أي اللام الداخلة على «إِنَّ»، وهو مبتدأ خبره قوله: (عَلَى ثَلَاثَةٍ) أي على ثلاثة أنواع، وقوله: (فِي الْاِفْتِرَاقِ) أي في الانقسام، أي عند انقسامها تكون ثلاثة أقسام فقط، وفي نسخة: «بِلَا يَفَاقٍ» بكسر النون، يعني أنه لا خلاف بين النحاة في ذلك؛ لأن المناقق إنما سمي مناققًا لمخالفة ظاهره باطنه.

وقوله: (فِي الْاِسْمِ) بدل تفصيل من «ثلاثة»، أي أحد الثلاثة أنها تدخل في اسم «إِنَّ»، كقوله ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعٌ الدَّلِيلُ﴾ [إبراهيم: الآية ٣٩] (وَالظَّرْفِ) بالجر عطفاً على «الاسم»، أي ثانيها أنها تدخل في الظرف، نحو قوله ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: الآية ٤] (وَفِي الْمَضَارِعِ) نحو قوله ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [التحل: الآية ١٢٤] (وَفِي ثَلَاثَةٍ) متعلق بـ«وُعِي»، أي ودخولها على ثلاثة أشياء (بِخَلْفٍ) بضم، فسكون، أي اختلاف بين النحاة (قَدْ وَُعِي) بالبناء للمفعول، أي قد حُفِظَ، يعني أنهم اختلفوا في دخولها على هذه الثلاثة (فِي الْجَامِدِ الْمَاضِي) يعني أن الأول مما اختلف فيه دخولها على الفعل الماضي غير المتصرف، كعسى، ونعم

(وَمَقْرُونِ) بالجرّ عطفاً على «الجامد» (بـ«قَدْ») يعني أن الثاني مما اختلف فيه أيضاً دخولها على الماضي المقرون بـ«قد»، نحو لقد قام (وَمُتَصَرِّفٍ) بالجرّ أيضاً (كِلَيْهِمَا) بالنصب مفعول مقدم لـ(فَقَدْ) أي عديم الأمرين: الجمود، والاقتران بـ«قد»، يعني أن الثالث مما اختلف فيه دخولها على الفعل المتصرف الذي ليس مقروناً بـ«قد».

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن لام الابتداء تدخل باتفاق في موضعين:

[أحدهما]: المبتدأ، كآلية السابقة.

[والثاني]: بعد «إِنَّ»، وتدخل في هذا الباب على ثلاثة باتفاق: الاسم، نحو قوله **وَعَلَّكَ**: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعٌ الدَّلِيلُ﴾ [إبراهيم: الآية ٣٩]، والمضارع؛ لشبهه به، والظرف. وتدخل على ثلاثة باختلاف:

[أحدها]: الماضي الجامد، نحو «إِنْ زيدا لعسى أن يقوم»، أو «لنعم الرجل»، قاله أبو الحسن، ووجهه أن الجامد يُشبه الاسم، وخالفه الجمهور.

[والثاني]: الماضي المقرون بـ«قد»، قاله الجمهور، ووجهه أن «قد» تُقَرَّبُ الماضي من الحال، فيشبه المضارع المشبه للاسم، وخالف في ذلك خطاب^(١)، ومحمد بن مسعود الغزني^(٢)، وقالوا: إذا قيل: «إِنْ زيدا لقد قام»، فهو جواب لقسم مقدّر.

[والثالث]: الماضي المتصرف المجرد من «قد»، أجازته الكسائي، وهشام على إضمار «قد»، ومنعه الجمهور، وقالوا: إنما هذه لام القسم، فمتى تقدم فعل القلب، فُتِحَتْ همزة «أَنْ» كـ«علمت أن زيدا لقام»، والصواب عندهما الكسر. والله تعالى أعلم.

ولما اختلف أيضاً في دخولها في موضعين آخرين في غير باب «إِنَّ» ذكره بقوله:

(١) هو أبو بكر خطاب بن يوسف، عالم من قرطبة برع في العربية وأقرأها، له «كتاب الرشيع» في النحو، مات سنة (٤٥٠هـ).

(٢) هو ابن الذكي عالم بالعربية، له «كتاب البديع»، وكثيراً ما خالف فيه آراء النحويين، مات سنة (٤٢١هـ). و«الغزني» بفتح الغين، وسكون الزاي المعجمتين، بعدهما نون. اهـ «حاشية الأمير»/١

٥٦٤- (وَاخْتَلَفُوا فِي خَبَرٍ لِغَيْرِ «إِنَّ» وَفِي مُضَارِعٍ بِـ«إِنَّ» مَا قُرِنَ
٥٦٥- كَالْجَامِدِ الْمَاضِي وَمَا تَصَرَّفَا مُقْتَرِنًا بِـ«قَدْ» كَمَا عَنْهُمْ وَفِي
٥٦٦- فَذِي عَلَى الْمَشْهُورِ لَامَ الْقَسَمِ)

(وَاخْتَلَفُوا) أي النحاة (فِي) دخول لام الابتداء على (خَبَرٍ لِغَيْرِ «إِنَّ» وهو خبر المبتدأ إذا تقدم، نحو «لقائم زيد» (وَ) اختلفوا أيضاً (فِي) دخولها على فعل (مُضَارِعٍ) وقوله: (بِـ«إِنَّ») متعلق بـ(مَا قُرِنَ) قُدِّمَ عليه للضرورة، و«ما» نافية، والفعل مبني للمفعول، والجملة صفة لـ«مضارع»، أي غير مقرون بـ«قد»، نحو «ليقوم زيد» (كَالْجَامِدِ الْمَاضِي) أي كما اختلفوا في دخولها على الفعل الماضي غير المتصرف، نحو قوله **وَعَلَّكَ**: ﴿لَيْتَسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: الآية ٦٢] (وَمَا) موصولة عطف على «الجامد» (تَصَرَّفَا) بألف الإطلاق، مبتدأ للفاعل، أي والفعل المتصرف حال كونه (مُقْتَرِنًا بِـ«قَدْ») نحو قوله **وَعَلَّكَ**: ﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَنَهِدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ﴾ [الأحزاب: الآية ١٥] وقوله: (كَمَا عَنْهُمْ وَفِي) تم به البيت، أي كما ثبت هذا الخلاف فيما ذكر عن النحاة.

وقوله: (فَذِي عَلَى الْمَشْهُورِ لَامَ الْقَسَمِ) أي إن هذه اللام هي لام القسم، وليست لام الابتداء على القول المشهور عندهم.

قال الدسوقي رحمه الله: اسم الإشارة عائد على اللامين الأخيرتين، وأما الأولى، وهي الداخلة على الفعل المضارع، فالمشهور أنها ليست لام القسم؛ لأن المضارع إذا وقع جواباً للقسم يؤكّد بالنون وجوباً عند الجمهور، ويغلب ذلك عند ابن مالك، ويقلّ التجريد عنده. انتهى كلامه^(١).

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه اختلف في دخول لام الابتداء في غير باب «إِنَّ» على شيئين:

[أحدهما]: خبر المبتدأ المتقدم، نحو «لقائم زيد»، فمقتضى كلام جماعة من النحويين الجواز، وفي «أمالي ابن الحاجب»: لام الابتداء يجب معها المبتدأ.

(١) راجع «حاشية الدسوقي» ٢٤٠/١.

[الثاني]: الفعل نحو «ليقوم زيد»، فأجاز ذلك ابن مالك، والمالقي، وغيرهما، زاد المالقي الماضي الجامد، نحو قوله **عَلَّكَ**: «لَيْتَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ» [المائدة: الآية ٦٢]، وبعضهم المتصرف المقرون بـ«قد»، نحو قوله **عَلَّكَ**: «وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ» [الأحزاب: الآية ١٥] الآية، وقوله: «لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ» [يوسف: الآية ٧] الآية، والمشهور أن هذه لام القسم، وقال أبو حيان في قوله تعالى: «وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ» [البقرة: الآية ٦٥] الآية: هي لام الابتداء، مفيدة لمعنى التوكيد، ويجوز أن يكون قبلها قسم مُقَدَّرٌ، وأن لا يكون انتهى.

ونص جماعة على منع ذلك كله، قال ابن الخباز في «شرح الإيضاح»: لا تدخل لام الابتداء على الجمل الفعلية، إلا في باب «إن». انتهى. وهو مقتضى ما تقدم عن ابن الحاجب، وهو أيضا قول الزمخشري، قال في تفسير قوله **عَلَّكَ**: «وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ» [الضحى: الآية ٥] الآية: لام الابتداء لا تدخل إلا على المبتدأ والخبر، وقال في «لأقسم»: هي لام الابتداء دخلت على مبتدأ محذوف، ولم يقدرها لام القسم؛ لأنها عنده ملازمة للنون، وكذا زعم في «وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ» [الضحى: الآية ٥] أن المبتدأ مُقَدَّرٌ، أي ولأنت سوف يعطيك ربك.

وقال ابن الحاجب: اللام في ذلك لام التوكيد، وأما قول بعضهم: إنها لام الابتداء، وإن المبتدأ مقدر بعدها ففاسد، من جهات:

[إحداها]: أن اللام مع الابتداء كـ«قد» مع الفعل، و«إن» مع الاسم، فكما لا يحذف الفعل والاسم، ويقيان بعد حذفهما، كذلك اللام بعد حذف الاسم.

[والثانية]: أنه إذا قُدِّرَ المبتدأ في نحو «لسوف يقوم زيد» يصير التقدير لزيد سوف يقوم زيد، ولا يخفى ما فيه من الضعف.

[والثالثة]: أنه يلزم إضمار لا يحتاج إليه الكلام. انتهى.

وقد تعقبه ابن هشام في الوجهين الأخيرين بأن فيهما نظرا؛ لأن تكرار الظاهر إنما يقبح إذا صرح بهما، ولأن النحويين قدروا مبتدأ بعد الواو في نحو «قمث وأصلك عينه»، وبعد الفاء في نحو قوله **عَلَّكَ**: «وَمَنْ عَادَ فَيَنْقِمُ اللَّهُ مِنْهُ» [المائدة: الآية ٩٥] الآية، وبعد اللام في نحو «لأقسم

يوم القيامة»، وكل ذلك تقدير لأجل الصناعة دون المعنى، فكذلك هنا. وأما الأول فقد قال جماعة في قوله **عَلَّكَ**: «إِنْ هَذَا لَسَجَرٌ» [طه: الآية ٦٣] الآية: إن التقدير لهما ساحران، فحذف المبتدأ، وبقيت اللام، ولأنه يجوز على الصحيح نحو «لقائم زيد»، وإنما يُضَعَّفُ قول الزمخشري أن فيه تكلفين لغير ضرورة، وهما: تقدير محذوف، وخلع اللام عن معنى الحال؛ لئلا يجتمع دليلا الحال والاستقبال، وقد صرح بذلك في تفسير «لَسَوْفَ أُخْرِجُ حَيًّا» [مریم: الآية ٦٦]، ونظرة بخلع اللام عن التعريف، وإخلاصها للتعويض في «يالله»، وقوله: إن لام القسم مع المضارع لا تفارق النون ممنوع، بل تارة تجب اللام، وتمتنع النون، وذلك مع التنفيس كـالآية، ومع تقديم المفعول بين اللام والفعل، نحو قوله **عَلَّكَ**: «وَلَكِنْ مَتَّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَا إِلَى اللَّهِ تُخْشَرُونَ» [آل عمران: الآية ١٥٨]، ومع كون الفعل للحال، نحو «لأقسم»، وإنما قدر البصريون هنا مبتدأ؛ لأنهم لا يجيزون لمن قصد الحال أن يُقَسِّمَ إلا على الجملة الاسمية، وتارة يمتنعان، وذلك مع الفعل المنفي، نحو قوله **عَلَّكَ**: «تَاللَّهِ تَفْتَنُوا» [يوسف: الآية ٨٥] الآية، وتارة يجبان، وذلك فيما بقي نحو قوله **عَلَّكَ**: «وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمْ» [الأنبياء: الآية ٥٧] الآية. انتهى كلام ابن هشام.

قلت: الذي يظهر لي أن القول بأن اللام في الفعل الماضي الجامد، والمتصرف المقرون بـ«قد» للقسم هو الأرجح، كما نص عليه في النظم بأنه المشهور. والله تعالى أعلم.

ثم لما كان من الواجب للام الابتداء أن تكون في صدر الكلام بين ذلك بقوله:

(.....) وَاللَّامُ مُطْلَقًا لَهَا الصَّدْرُ نُمِّي

٥٦٧- فِي غَيْرِ بَابِ «إِنْ» حَيْثُ زُحِلَتْ لِذَا الْعَوَامِلُ بِهَا قَدْ غُلِقَتْ

(وَاللَّامُ) مبتدأ خبره الجملة بعده، أي لام الابتداء (مُطْلَقًا) أي في أي تركيب وقعت (لَهَا) الصَّدْرُ نُمِّي) بالبناء للمفعول، أي نُسب لها كونها في صدر الكلام، نحو «لزيد قائم» (في غير بَابِ «إِنْ») أي هذا الحكم، وهو وجوب الصدارة لها في غير باب «إِنْ»، فإنها فيه وقعت في الحشو (حَيْثُ زُحِلَتْ) بالبناء للمفعول؛ أي لكونها أزيلت عن محلها الأصلي، وهو المبتدأ، إلى

الخبر، فقل: «إن زيدا لقائم»؛ كراهية توالي حرفي تأكيد في محل واحد.

ثم بين ما يترتب على وجوب الصدارة لها بقوله:

(لَذَا) متعلق بـ«علقت»، أي لأجل وجوب الصدرية لها (الْعَوَامِلُ) مبتدأ خبره الجملة بعده (بِهَا) أي بسبب وجودها (قَدْ غُلِّقْتُ) بالبناء للمفعول، أي مُنعت من العمل في لفظ مفعولها، نحو «علمت لزيد قائم».

وحاصل المعنى بإيضاح أن لام الابتداء لها الصدرية، ولهذا غُلِّقَتِ العامل في «علمت لزيد منطلق»، وَمُنعت من النصب على الاشتغال، في نحو «زيد لأنا أكرمه»، ومن أن يتقدم عليها الخبر في نحو «لزيد قائم»، والمبتدأ في نحو «لقائم زيد»، فأما قوله [من الرجز]:

أُمُّ الْحَلِيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرُّقْبَةِ
فقل: اللام زائدة، وقيل: للابتداء، والتقدير: لهي عجوز، وليس لها الصدرية في باب «إن»؛ لأنها فيه مؤخره من تقديم، ولهذا تُسَمَّى اللام المرحقة - بالقاف - والمرحقة - بالفاء - أيضا، وذلك لأن أصل «إن زيدا قائم» «لإن زيدا قائم»، فكهوا افتتاح الكلام بتوكيدين، فأخروا اللام دون «إن»؛ لئلا يتقدم معمول الحرف عليه، وإنما لم ندع أن الأصل «إن لزيدا قائم»؛ لئلا يتحول ماله الصدر بين العامل والمعمول، ولأنهم قد نطقوا باللام مقدمة على «إن» في نحو قوله [من الطويل]:

أَلَا يَا سَنَا بَرْقِ عَلَى قُلُلِ الْحِمَى لِهَيْئِكَ^(١) مِنْ بَرْقِ عَلَيَّ كَرِيمٍ
ولاعتبارهم حكم صدريتها فيما قبل «إن» دون ما بعدها، دليل الأول أنها تمنع من تسلط فعل القلب على «أن» ومعمولها، ولذلك كسرت في نحو قوله **وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ** [الأنفون: الآية ١] الآية، بل قد أثرت هذا المنع مع حذفها في قول الهذلي [من الكامل]:

فَعَبَرْتُ بَعْدَهُمْ بِعَيْشٍ نَاصِبٍ وَإِخَالٍ إِنِّي لَأَحِقُّ مُسْتَشْبَعٍ
الأصل إنني لللاحق، فحذفت اللام بعدما غُلِّقْتُ «إخال»، وبقي الكسر بعد حذفها كما كان مع وجودها، فهو مما تُسَيِّخُ لفظه، وبقي حكمه.

(١) والأصل «لإنك» فقلبت الهمزة هاء.

ودليل الثاني أن عمل «إن» يتخطاها، تقول: «إن في الدار لزيدا»، و«إن زيدا لقائم»، وكذلك يتخطاها عمل العامل بعدها، نحو «إن زيدا طعامتك لآكل»، و«وهم بدر الدين ابن مالك، فمنع من ذلك»، والوارد منه في التنزيل كثير، نحو قوله **وَإِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ** [العاديات: ١١].

تنبيه:

«إن زيدا لقام، أو ليقوم» اللام جواب قسم مقدر، لا لام الابتداء، فإذا دَخَلَتْ عليها «علمت» مثلاً فُتِحَتْ همزتها، فإن قلت: «لقد قام زيد»، فقالوا: هي لام الابتداء، وحينئذ يجب كسر الهمزة.

قال ابن هشام رحمه الله: وعندي أن الأمرين محتملان. انتهى. وهو رأي جيد. والله تعالى أعلم.

ولما اختلِف في اللام الداخلة على «إن» المخففة من الثقيلة، بين ذلك بقوله:

- ٥٦٨- (إِنْ خُفِّفَتْ «إِنْ» فَلَا مَ الْإِبْتِدَاءَ أَوْجِبَ إِذَا إِعْمَالُهَا قَدْ فُقِدَا
٥٦٩- مَا لَمْ يَكُنْ نُفْيِي أَوْ لَمْ يَلْتَبَسْ بِمَا نُفْيِي فَعِنْدَ ذَا عَنْهَا حُبْسٌ
٥٧٠- وَالْفَارِسِيُّ قَالَ إِنَّهَا أَتَتْ فَارِقَةَ سِوَى الَّتِي تَقَدَّمَتْ
٥٧١- كَمِثْلِ إِلَّا كُلُّ لَامٍ مَاضِيَةٍ بِزَعْمِ كُوفِي وَفِي «إِنْ» نَافِيَةٍ

(إِنْ خُفِّفَتْ) بالبناء للمفعول، ونائب فاعله قوله: («إِنْ») أي إن وقعت «إن» مخففة من الثقيلة (فَلَا مَ الْإِبْتِدَاءَ) بالنصب مفعولاً مقدماً لـ (أَوْجِبَ) أي احكم وجوباً بأن تلك اللام التي تدخل على خبرها لام الابتداء، لا لام أخرى اجْتُلبت للفرق، على ما قيل، كما يأتي (إِذَا إِعْمَالُهَا قَدْ فُقِدَا) بألف الإطلاق، مبتدأ للمفعول، فـ«إعمالها» مبتدأ خبره الجملة بعده، أي إذا لم تعمل «إن» المخففة في اسمها وخبرها، وقيد بذلك لأنها إذا عملت لا تلزمها اللام؛ لعدم التباسها بـ«إن» النافية، نحو «إن زيدا لقائم» (مَا) مصدرية ظرفية (لَمْ يَكُنْ نُفْيِي) بالبناء للمفعول، أي مدة عدم نفي خبرها، وإلا فلا يجوز الإتيان بها، كقوله: «لا يخفى» في البيت الآتي (أَوْ لَمْ يَلْتَبَسْ بِمَا نُفْيِي) بالبناء للمفعول، أي أو مدة عدم التباس «إن» المخففة بـ«إن» النافية بأن كان المقام لا يصلح للنفي، كقراءة

من قرأ ﴿لِمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ كما يأتي بيانه (فَعِنْدَ ذَا عَنْهَا حِسٌّ) بالبناء للمفعول، أي مُنَع وجوب دخول اللام (و) أبو علي (الْفَارِسِيُّ قَالَ: إِنَّهَا) أي اللام التي دخلت على «إن» الخففة (أَتَتْ فَارِقَةً) أي جاءت حال كونها فارقة بين لامي «إن» الخففة، والنافية (سَوَى الَّتِي تَقَدَّمَتْ) أي هي غير اللام التي مضى الكلام عليها، وهي لام الابتداء (كَمَثَلِ إِلَّا) بكسر الهمزة وتشديد اللام، أي مثل «إلا» الاستثنائية (كُلُّ لَامٍ مَاضِيَةٍ) أي كل اللام المذكورة في الأمثلة المذكورة للام الابتداء، والتي زعم الفارسي أنها اللام الفارقة، فكلها بمعنى «إلا» (يَزْعِمُ كُوفِي) أي: في زعمهم، فالباء بمعنى «في»، أي في قول علماء الكوفة، وأفرد «كوفياً» بتأويله بفريق (وَفِي «إِنْ») أي وقالوا في «إن» التي قبل اللام: إنها (نَافِيَةٌ) لا محققة من الثقيلة.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه اختلف في اللام التي تأتي بعد «إن» الخففة من الثقيلة، نحو قوله ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [البقرة: الآية ١٤٣] الآية، وقوله: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: الآية ٤]، فعند سيبويه والأكثرين أنها لام الابتداء، أفادت مع إفادتها تأكيد النسبة، وتخليص المضارع للحال الفرق بين «إن» الخففة من الثقيلة، و«إن» النافية، ولهذا صارت لازمة بعد أن كانت جائزة، اللهم إلا أن يدل دليل على قصد الإثبات، فلا تلزم، كقراءة أبي رجاء^(١) ﴿وَإِنْ كُلِّ لِمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ بكسر اللام أي: للذي، فإنها لام الجر، لا لام الابتداء؛ لأنها مفتوحة، وأيضاً أنه لا يصح النفي في الآية؛ لأنه ينحل المعنى أن السقف من ذهب، والسرر، ونحوها ليس متاع الحياة الدنيا، مع أنها متاع الدنيا، بدليل ﴿لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرْ بِالرَّحْمَنِ﴾ [الزخرف: الآية ٣٣] الآية^(٢).

وكقوله [من البسيط]:

إِنْ كُنْتُ قَاضِي نَحْبِي يَوْمَ بَيْتِكُمْ لَوْ لَمْ تَمُتُوا يَوْغِدِ غَيْرِ تَوْدِيحِ^(٣)

(١) هو عفران بن ملحان أبو عبدالله العطاردي التابعي الكبير، أسلم أيام النبي ﷺ، ولم يره، وكان يختم القرآن كل عشر ليال، مات سنة (١٠٧هـ).

(٢) راجع «حاشية الدسوقي» ١/ ٢٤٣.

(٣) «النحب»: المدة والوقت، و«الين»: الفرق، وهو من شواهد ترك اللام الفارقة مع الإهمال؛ لعدم الإلباس.

ويجب تركها مع نفي الخبر، كقوله [من الطويل]:

إِنْ الْحَقُّ لَا يَخْفَى عَلَى ذِي بَصِيرَةٍ وَإِنْ هُوَ لَمْ يَغْدَمْ خِلَافَ مُعَانِدِ
وزعم أبو علي، وأبو الفتح، وجماعة أنها لام غير لام الابتداء، اجْتُئِلَتْ للفرق، قال أبو الفتح: قال لي أبو علي: ظننت أن فلاناً نحوي محسن، حتى سمعته يقول: إن اللام التي تَصَحَّبُ «إن» الخفيفة هي لام الابتداء، فقلت له: أكثر نحوي بغداد على هذا. انتهى.
وحجة أبي علي دخولها على الماضي المتصرف، نحو «إِنْ زَيْدٌ لَقَامَ»، وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه، في نحو قوله ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ [الأعراف: الآية ١٠٢]، وكلاهما لا يجوز مع المشددة.

وزعم الكوفيون أن اللام في ذلك كله بمعنى «إلا»، وأن «إن» قبلها نافية، واستدلوا على مجيء اللام للاستثناء بقوله [من البسيط]:

أَمْسَى أَبَانٌ ذَلِيلًا بَعْدَ عِزِّهِ وَمَا أَبَانٌ لِمَنْ أَغْلَاجٌ سُودَانِ^(١)
وعلى قولهم يقال: «قد علمنا إن كنت لمؤمناً» بكسر الهمزة؛ لأن النافية مكسورة دائماً، وكذا على قول سيبويه؛ لأن لام الابتداء تعلق العامل عن العمل، وأما على قول أبي علي، وأبي الفتح فتفتح. والله تعالى أعلم.

ولما أنهى الكلام على القسم الأول من الأقسام السبعة للام غير العاملة، وهي لام الابتداء، شرع يبين القسم الثاني، وهي اللام الزائدة، فقال:

٥٧٢- (وَالثَّانِ لَامٌ زَيْدٌ فِي الْأَخْبَارِ فِي «أُمِّ الْخَلِيسِ لَعَبُورٌ» فَأَعْرِفِ

٥٧٣- وَبَعْدَ «أَنَّ» ذَاتِ فَتْحٍ وَكَذَا لَكِنَّ بِالْتَّشْدِيدِ فِي نَظْمٍ خُذَا

٥٧٤- مَفْعُولٌ «يَدْعُو» قِيلَ لَامٌ الْاِبْتِدَاءَ مَطْلُوبٌ «يَدْعُو» بِاخْتِلَافٍ وَرَدَا

(وَالثَّانِ) بحذف الياء، كما تقدم في نظائره، أي القسم الثاني من الأقسام السبعة للام غير العاملة، وهو مبتدأ خبره قوله: (لَامٌ زَيْدٌ فِي الْأَخْبَارِ) بفتح الهمزة، جمع خبر، أي في خبر المبتدأ،

(١) «أبان»: اسم رجل، و«الأعلاج»: جمع عُلُج، وهو الرجل الشديد الغليظ.

فـ«أَل» فيه جنسية، فتبطل معنى الجمعية، فالمراد الخبر (في) نحو قول الشاعر (أُمُّ الْحَلِيسِ) بالتصغير (لَعَجُوزٌ) شهيرة - بفتح، فسكون، ففتح راء: هي العجوز الكبيرة، وقوله: (فَاغْرِفْ) كمل به البيت، أي اعرف هذا مثلاً لزيادتها في خبر المبتدأ (وَبَعْدَ «أَنَّ» ذَاتِ فَتْحٍ) الظرف معطوف على «في الأخبار»، أي ولام زيد أيضاً في خبر «أَنَّ» المفتوحة همزة، كقراءة «إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ» (وَكَذَا) أي وكذا لام زيد في خبر (لَكِنَّ بِالْتَّشْدِيدِ) أي بتشديد نونه (فِي نَظْمٍ) أي في شعر، وهو قوله [من الطويل]:

* وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيذُ *

وقوله: (خُذَا) فعل أمر من الأخذ، مؤكداً بالنون الخفيفة المبدلة ألفاً للوقف، كما قال في «الخلاصة»:

وَأَبْدَلْنَهَا بَعْدَ فَتْحِ أَلْفَا وَقَفَا كَمَا تَقُولُ فِي «قَفْنٍ» قَفَا

(مَفْعُولٌ يَدْعُو) معطوف على «الأخبار» أيضاً، بعاطف مقدر، أي ولام زيد في مفعول «يدعو» من قوله (يَدْعُوا لَمَنْ صَرُّهُ) [الحج: الآية ١٣] الآية، وقوله: (قِيلَ لَأَمَّ الْإِبْتِدَاءُ) أي قال بعضهم: إن هذه اللام ليست زائدة، وإنما هي لام الابتداء، وهذا القول هو الصحيح، ثم اختلف هؤلاء في مطلوب «يدعو»، كما أشار إليه بقوله: (مَطْلُوبٌ يَدْعُوا) أي الذي يطلبه ليعمل فيه (بِاخْتِلَافٍ وَرَدَا) بألف الإطلاق، أي كائن باختلاف وارد عن النحاة، وهو أربعة أقوال، سيأتي تفصيلها في الإيضاح، إن شاء الله تعالى.

وحاصل معنى الآيات بإيضاح أن القسم الثاني من الأقسام السبعة للام غير العاملة، هي اللام الزائدة، وهي تدخل في مواضع:

[أحدها]: خبر المبتدأ، في نحو قوله [من الرجز]:

* أُمُّ الْحَلِيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ *

وقيل: الأصل لهي عجوز.

[الثاني]: خبر «أَنَّ» المفتوحة، كقراءة سعيد بن جبيرة: «إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ» بفتح الهمزة.

[الثالث]: خبر «لَكِنَّ»، كما في قوله [من الطويل]:

* وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيذُ *

وليس دخول اللام مقيساً بعد «أَنَّ» المفتوحة، خلافاً للمبرد، ولا بعد «لَكِنَّ» خلافاً للكوفيين، ولا اللام بعدهما لام الابتداء، خلافاً لهم، وقيل: اللامان للابتداء، على أن الأصل: «ولكن إني»، فحذفت همزة «إِنَّ» للتخفيف، ونون «لَكِنَّ» لذلك؛ لثقل اجتماع الأمثال، وعلى أن^(١) «ما» في قوله [من البسيط]:

* وَمَا أَبَانُ لَمَنْ أَعْلَاجُ سُودَانِ *

استفهام، وتم الكلام عند أبان، ثم ابتدئ «لمن أعلاج»، أي بتقدير لهو من أعلاج، وقيل: هي لام زيدت في خبر «ما» النافية، وهذا المعنى عكس المعنى على القولين السابقين^(٢).

[والرابع]: مما زيدت فيه أيضاً خبر «زال»، من قوله [من الطويل]:

وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا لَكَا الْهَائِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ مُرَادٍ

[والخامس]: في المفعول الثاني لـ«أرى» في قول بعضهم: «أراك لشاتي»، ونحو ذلك،

[والسادس]: في مفعول «يدعو» من قوله تعالى: «يَدْعُوا لَمَنْ صَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ» [الحج: الآية ١٣]، وهذا مردود؛ لأن زيادة هذه اللام في غاية الشذوذ، فلا يليق تخريج التنزيل عليه، ومجموع ما قيل في اللام في هذه الآية قولان^(٣):

[أحدهما]: هذا، وهو أنها زائدة، وقد عرفت فساده.

(١) عطف على قوله: «أَنَّ الأصل إلخ».

(٢) أي لأن المعنى على القول الأول: ما أبان إلا من أعلاج سودان، والمعنى على الثاني لهو من أعلاج سودان، فالمعنى على الإثبات عليهما، وأما على القول الثالث فينفي كونه من أعلاج سودان، ويمكن التوفيق بين المعنيين بأن الإثبات مبني على أن المراد الأعلاج الصغار، والنفي على أن المراد الأعلاج العظام، فاجتمع الإثبات والنفي. انتهى «حاشية الدسوقي» ج ٢ ص ٦٥.

(٣) في الحقيقة إنها ثمانية أقوال، لأنه يتفرع على القول الثاني قولان، ويتفرع على الثاني منهما أربعة أقوال، ويتفرع على القول الرابع قولان، ويتفرع على القول الثاني منهما قولان، فالجملة ثمانية أقوال. قاله الدسوقي في «حاشيته» ٢٤٤/١.

الآية، وقوله: ﴿لَوْ كَانَ فِيهَا إِلَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: الآية ٢٢] الآية.

[والثاني]: لام جواب «لولا»، نحو قوله ﷻ: ﴿وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ [البقرة: الآية ٢٥١] الآية.

[والثالث]: لام جواب القسم، نحو قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [يوسف: الآية ٩١] الآية، وقوله: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمُ﴾ [الأنبياء: الآية ٥٧].

وزعم أبو الفتح أن اللام بعد «لو»، و«لولا»، و«لوما» لام جواب قسم مُقَدَّر، وفيه تعسف، نعم الأولى في قوله ﷻ: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ [البقرة: الآية ١٠٣] الآية، أن تكون اللام لام جواب قسم مُقَدَّر، بدليل كون الجملة اسمية.

وأما القول بأنها لام جواب «لو»، وأن الاسم استعيرت مكان الفعلية، كما في قوله [من الوافر]:

وَقَدْ جَعَلْتُ قُلُوصَ بَنِي شَهِيلٍ مِنْ الْأَكْوَارِ مَرْتَعَهَا قَرِيبٌ
ففيه تعسف، قال ابن هشام: وهذا الموضع مما يدلّ عندي على ضعف قول أبي الفتح؛ إذ لو كانت اللام بعد «لو» أبداً في جواب قسم مقدر، لكثُر مجيء الجواب بعد «لو» جملة اسمية، نحو «لو جاءني لأنا أكرمه»، كما يكثر ذلك في باب القسم. انتهى. وهو بحث نفيس. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر القسم الرابع من الأقسام السبعة للام غير العاملة، فقال:

٥٧٧. (أَمَّا الَّتِي أَدَاةَ شَرْطٍ تَضَحُّبُ فَرَابِغٍ مُؤَذِّنَةٌ قَدْ تُنْسَبُ

٥٧٨. وَشَرْطُهَا كَوْنُ الْجَوَابِ لِلْقَسَمِ وَبِالْمَوْطِئَةِ تُدْعَى وَتُؤَمُّ

(أَمَّا الَّتِي أَدَاةَ شَرْطٍ) بالنصب مفعولاً مقدماً لـ (تَضَحُّبُ) بفتح الحاء، من باب تَعِب (فَرَابِغٍ)

أي فهي رابع الأقسام السبعة، وقوله: (مُؤَذِّنَةٌ) منصوب على الحالية من نائب فاعل «تُنْسَبُ»، أي

حال كونها مُعْلِمَةً بكون الجواب بعدها مبنياً على قسم قبلها، لا على الشرط، وقوله: (قَدْ تُنْسَبُ)

بالبناء للمفعول أي تُعزى إلى هذا القسم (وَشَرْطُهَا) أي شرط اللام المؤذنة (كَوْنُ الْجَوَابِ

لِلْقَسَمِ) أي لا للشرط (وَبِالْمَوْطِئَةِ) بتشديد الطاء المهملة، بصيغة اسم الفاعل، متعلق بـ (تُدْعَى) بالبناء للمفعول، أي تُسَمَّى أيضاً باللام الموطئة، كما سبق تسميتها بالمؤذنة، ومعنى التوطئة: التمهيد، فسُمِّيت بذلك لأنها مهّدت، أي صيّرت ما بعدها جواباً لقسم قبلها، وقوله: (وَتُؤَمُّ) بالبناء للمفعول أيضاً أي تُقصد بهذا الاسم، وهو توكيد لما قبله.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن الرابع من الأقسام السبعة للام غير العاملة هي الداخلة على أداة شرط؛ للإيدان بأن الجواب بعدها مبني على قسم قبلها، لا على الشرط، ومن ثم تُسَمَّى اللام المؤذنة، وتُسَمَّى المَوْطِئَةُ أيضاً؛ لأنها وطأت الجواب للقسم، أي مهّدت له، نحو قوله ﷻ: ﴿لَئِنْ أَخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِنْ قُتِلُوا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَئِنْ نَصَرُوهُمْ لَيُؤْلِكَنَّ الْأَذْبَرُ﴾ [الحشر: الآية ١٢] الآية، وأكثر ما تدخل على «إن»، وقد تدخل على غيرها من أدوات الشرط، كقوله [من الكامل]:

لَمَتَّى صَلَحْتَ لَيَقْضَيْنُ لَكَ صَالِحٌ وَلَشَجَرَيْنِ إِذَا جُرِيتَ جَمِيلًا
وعلى هذا فالأحسن في قوله تعالى: ﴿لَمَّا ءَاتَيْنَاكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾ [آل عمران: الآية ٨١] الآية، أن لا تكون مَوْطِئَةً، و«ما» شرطية، بل للابتداء، و«ما» موصولة؛ لأنه حمل على الأكثر.

وأغرب ما دخلت عليه «إذ»، وذلك لشبهها بـ «إن»، وأنشد أبو الفتح [من الكامل]:

غَضِبْتُ عَلَيَّ لَأَنْ شَرِبْتُ بِحِزَّةٍ^(١) فَلَاذْ غَضِبْتُ لِأَشْرَيْنِ بِخُرُوفٍ^(٢)

وهو نظير دخول الفاء في قوله ﷻ: ﴿فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَذِبُونَ﴾ [التور: الآية ١٣]، شُبِّهَتْ «إذ» بـ «إن»، فدخلت الفاء بعدها، كما تدخل في جواب الشرط.

(١) الحِزَّة بكسر الجيم، وتشديد الزاي: صوف الشاة.

(٢) الخُرُوف بالفتح، كصبور: الذكر من أولاد الضأن.

تنبيه:

قد تحذف اللام الموطئة مع كون القسم مُقَدَّرًا قبل الشرط، نحو قوله **وَلَا تَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لِيَمْسَنَنَّ** [الأنعام: الآية ١٢١]، وقول بعضهم: ليس هنا قسم مقدر، وإن الجملة الاسمية جواب الشرط على إضمار الفاء، كقوله [من البسيط]:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرَهَا

مردود؛ لأن ذلك خاص بالشعر، وكقوله تعالى: **وَلَا تَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لِيَمْسَنَنَّ** [المائدة: الآية ٧٣] الآية، فهذا لا يكون إلا جوابًا للقسم، وليست موطئة في قوله [من الطويل]:

لَيْنَ كَانَتْ الدُّنْيَا عَلَيَّ كَمَا أَرَى تَبَارِيحُ^(١) مِنْ لَيْلَى فَلَلَمَوْتُ أَرْوَحُ
وقوله [من الطويل]:

لَيْنَ كَانَ مَا حَدَّثْتُهُ الْيَوْمَ صَادِقًا أَصُمُّ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بَادِيًا
وقوله [من البسيط]:

أَلَيْمَ بِزَيْنَبَ إِنَّ الْبَيْنَ قَدْ أَفْدا قُلَّ النَّوَاءُ لَيْنَ كَانَ الرَّحِيلُ غَدًا
بل هي في ذلك كله زائدة، كما تقدمت الإشارة إليه، أما الأولان، فلأن الشرط قد أُجِيبَ بالجملة المقرونة بالفاء في البيت الأول، وبالفعل المجزوم في البيت الثاني، فلو كانت اللام للتوطئة، لم يُجِبْ إلا القسم، هذا هو الصحيح، وخالف في ذلك القراء، فزعم أن الشرط قد يُجَاب مع تقدم القسم عليه، وأما الثالث فلأن الجواب قد مُحذَف مدلولاً عليه بما قبل «إن»، فلو كان ثمَّ قسمٌ مُقَدَّر لزم الإجحاف بحذف جوايين. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر القسم الخامس، والسادس، والسابع من أقسام اللام غير العاملة، وهي لام «أل»، ولام أسماء الإشارة، ولام التعجب، فقال:

٥٧٩- (وَلَامٌ «أَل» خَامِسُهَا وَالسَّادِسُ لَامٌ إِشَارَةٌ لِبُعْدِ تَحْرُسُ
٥٨٠- وَسَابِعُ لَامٌ تَعَجُّبٌ جُعِلَ لَظَرَفُ الرَّجُلِ عَدَهَا كَمِلَ

(١) التباريح جمع تبريح، يقال: برّح به الأمر تبريحاً: أي جهده.

(وَلَامٌ «أَل» خَامِسُهَا) مبتدأ وخبره، أي خامس أقسام اللام غير العاملة لام «أل»، كالرجل، والحرث، وقد تقدّم شرحها مستوفى في باب الهمزة (وَالسَّادِسُ لَامٌ إِشَارَةٌ) أي اللام التي تلحق أسماء الإشارة، وقوله: (لِبُعْدِ تَحْرُسُ) بضم الراء، أي تحفظ معنى بعد المشار إليه، يعني أنها اللام الدالة على بعده (وَسَابِعُ لَامٌ تَعَجُّبٌ) أي لام تدلّ على أن مدخولها مراد به معنى التعجب، كما أشار إلى تمثيله بقوله: (جُعِلَ) بالبناء للمفعول، أي جعل مثال هذا القسم (لَظَرَفُ الرَّجُلِ) أي ما أظرفه، وقوله: (عَدَهَا) مبتدأ، والضمير لأقسام اللام غير العاملة، وقوله: (كَمِلَ) بتثنية الميم، وأنسبها هنا الكسر، خبر المبتدأ، أي تمّ عدد أقسامها السبعة.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن خامس الأقسام: لام «أل»، كالرجل والحرث، وقد مضى شرحها في باب الهمزة.

وسادسها: اللام اللاحقة لأسماء الإشارة للدلالة على البعد، أو على توكيده، على خلاف في ذلك^(١)، وأصلها السكون، كما في «تلك»، وإنما كُسرت في «ذلك» لالتقاء الساكنين.

وسابعها: لام التعجب، غير الجازة، نحو «لَظَرَفُ زَيْدٍ»، و«لَكَرَمُ عمرو»، بمعنى ما أظرفه، وما أكرمه، ذكره ابن خالويه^(٢) في كتابه المسمى بـ«الجميل».

قال ابن هشام: وعندي أنها إما لام الابتداء، دخلت على الماضي؛ لشبهه لجموده بالاسم، وإما لام جواب قسم مُقَدَّر. انتهى.

قلت: كونها للابتداء - كما قال بعضهم - هو المتعين، ويكون التعجب مستفاداً من الصيغة، لا

(١) وحاصل الخلاف أن ابن مالك يقول: إن المراتب اثنان، قريب، ويشار فيها بـ«ذا» فقط، وبعدي، ويشار فيها بـ«ذاك»، فالكاف للبعد، ويجوز إلحاق اللام لتوكيد البعد، فيقال: «ذلك»، وقال ابن الحاجب: إن المراتب ثلاثة، قريب، ويشار فيها بـ«ذا»، ووسطى، ويشار فيها بـ«ذاك»، فالكاف دالة على التوسط، وبعدي، ويشار فيها بـ«ذلك»، وهذا المذهب هو التحقيق، قاله الدسوقي رحمه الله في «حاشيته» ١/ ٢٤٧.

(٢) هو الحسين بن أحمد أخذ عن ابن دُرَيْد، وأبي بكر بن الأنباري، وله إعراب ثلاثين سورة، وليس في كلام العرب، و«الجميل» في النحو وغيرها، وكان على صلة بسيف الدولة، مات سنة (٣٧٠هـ).

من اللام. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على اللام المفردة بأقسامها، شرع يُبين اللام المركبة مع غيرها، مُقدِّماً «لا»، فقال:

٥٨١- «و«لا» ثَلَاثَةٌ لَدَى الْأَحْكَامِ نَافِيَةٌ بِخَمْسَةِ الْأَقْسَامِ

٥٨٢- عَامِلَةٌ كَ«إِنْ» إِنْ جِنْسًا نَفَتْ نَافِيَةٌ بِخَمْسَةِ الْأَقْسَامِ ..

(و«لا» ثَلَاثَةٌ) أي ثلاثة أقسام (لَدَى الْأَحْكَامِ) أي عند بيان أحكامها (نَافِيَةٌ) أي أحدها أن تكون نافية، وقوله: (بِخَمْسَةِ الْأَقْسَامِ) الباء بمعنى «على»، كما في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَّهُ بِقِنطَارٍ﴾ [آل عمران: الآية ٧٥] الآية، وهو متعلق بخبر مبتدأ مقدر، أي هي كائنة على خمسة أقسام، وإضافة «خمس» لـ «لأقسام» من إضافة الصفة للموصوف، أي على الأقسام الخمسة، أحدها أنها (عَامِلَةٌ كَ«إِنْ») تنصب الاسم، وترفع الخبر (إِنْ جِنْسًا نَفَتْ) أي إن أريد بها نفي الجنس تنصيضاً، فخرجت «لا» التي تنفي احتمالاً، فإنها تعمل عمل «ليس»، وسيأتي الكلام عليها.

وحاصل المعنى بإيضاح أن «لا» على ثلاثة أقسام:

[أحدها]: أن تكون نافية، وهذه تنقسم إلى خمسة أقسام:

[أحدها]: أن تكون عاملة عمل «إِنْ»، وذلك إن أريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص، وتُسَمَّى حينئذ تَبَرُّةً؛ لكونها دلّت على تبرئة جنس اسمها من خبرها، وإنما يظهر نصب اسمها إذا كان خافضاً، نحو «لا صاحب جود ممقوت»، وقول أبي الطيب [من الطويل]:

فَلَا تَوْبَ مَجْدٍ غَيْرِ تَوْبِ ابْنِ أَحْمَدٍ عَلَى أَحَدٍ إِلَّا يَلُومُ مُرَقَّعٍ

أو رافعاً، نحو «لا حسناً فعله مذموم»، أو ناصباً، نحو «لا طالعاً جبلاً حاضراً»، ومنه «لا خيراً

من زيد عندنا»، وقول أبي الطيب [من المنسرح]:

قِفَا قَلِيلاً بِهَا عَلَيَّ فَلَا أَقْلَ مِنْ نَظَرَةِ أَرْوَدُهَا

ويجوز رفع «أقل» على أن تكون عاملة عمل «ليس». والله تعالى أعلم.

ولما كانت «لا» هذه تُخالف «إِنْ» في سبعة أمور يبيّن ذلك بقوله:

(.....) فِي سَبْعَةِ الْأُمُورِ «إِنْ» خَالَفتْ

٥٨٣- نَكِرَةً تَخُصُّ فِي الْإِعْمَالِ وَبُنِيَّ اسْمُهَا بِبَعْضِ الْحَالِ

٥٨٤- وَزَافِعُ الْخَبَرِ فِيهِ مُخْتَلَفٌ إِذْ أَفْرَدَ الْإِسْمَ لَدَى كُلِّ السَّلَفِ

٥٨٥- وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ عَلَى اسْمِهَا ظَرْفًا وَغَيْرُهُ فَخُذْ بِرَسْمِهَا

٥٨٦- وَجَازَ فِي الْحَلِّ أَنْ يُرَاعَى مَعَ اسْمِهَا إِذَا تَشَأَ إِتْبَاعًا

٥٨٧- الْغَاوُهَا يَجُوزُ إِنْ تَكَرَّرَتْ إِنْ عَلِمَ الْخَبَرُ حَذْفُهُ ثَبَتَ

(فِي سَبْعَةِ الْأُمُورِ) من إضافة الصفة للموصوف، أي في الأمور السبعة، وقوله: (إِنْ) في محلّ نصب لقصد لفظه مفعول مقدّم لـ (خَالَفتْ) أي خالفت «لا» «إِنْ» في سبعة أمور، أشار إلى أولها بقوله (نَكِرَةً) بالنصب مفعول لـ (تَخُصُّ) بالبناء للفاعل (فِي الْإِعْمَالِ) أي حال تحقق عملها، يعني أنه يُشترط في معمولها أن يكون اسماً نكرة، لا تعمل في المعارف، وأشار إلى الثاني بقوله (وَبُنِيَّ اسْمُهَا بِبَعْضِ الْحَالِ) ببناء الفعل للمفعول، أي ثانيها أن اسمها يُبنى في بعض أحواله، وذلك إذا لم يكن عاملاً، كما يأتي تحقيقه، وأشار إلى الثالث بقوله (وَزَافِعُ الْخَبَرِ) أي الذي عمل الرفع في خبر «لا»، وهو مبتدأ، خبره «مختلف» (فِيهِ) متعلق بـ (مُخْتَلَفٌ) بصيغة اسم المفعول (إِذْ) ظرفية متعلقة بـ «مختلف» أيضاً (أَفْرَدَ الْإِسْمَ) بقطع الهمزة للوزن، والفعل مبني للمفعول، أي وقت إفراده، وقوله: (لَدَى كُلِّ السَّلَفِ) أي عند جميع سلف النحاة، يعني أنه إذا كان اسمها مفرداً، نحو «لا رجل قائم»، فقد اختلفوا في رافع خبرها، ف قيل: مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، وقيل: مرفوع بها.

وأشار إلى الرابع بقوله (وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ عَلَى اسْمِهَا) أي الرابع منع تقدّم خبرها على اسمها، سواء كان (ظَرْفًا) نحو «لا رجل عند البيت»، فلا تقول: «لا عند البيت رجل» (وَغَيْرُهُ) أي وغير ظرف، نحو «لا رجل قائم»، فلا تقول: «لا قائم رجل»، وقوله: (فَخُذْ بِرَسْمِهَا) كمل به البيت، أي فتمسك بما أثبت النحاة لها من الأحكام.

وأشار إلى الخامس بقوله (وَجَازَ فِي الْحَلِّ) أي محلّ «لا» (أَنْ يُرَاعَى) بالبناء للمفعول، أي يحافظ عليه، وقوله (مَعَ اسْمِهَا) متعلّق بحال، أي حال كونها أي مع اسمها، يعني أنه يجوز مراعاة محلّ «لا» مع اسمها، وهو الرفع بالابتداء (إِذَا تَشَأَ) لغة في «تشاء»، وليس ضرورة (إِتْبَاعًا) أي إذا تريد إتباع اسمها بالنعته، أو بالعطف، فترفع النعت، والمعطوف عليه، نحو «لا رجلَ ظريفَ فيها»، و«لا رجلَ وامرأةَ فيها».

وأشار إلى السادس بقوله (إِلْغَاؤُهَا يَجُوزُ إِنْ تَكَرَّرَتْ) يعني أنه يجوز إلغاء «لا»، وعدم عملها إذا تكررت، نحو «لا حول ولا قوة إلا بالله»، بخلاف «إن»، فلا يجوز إلغاؤها بتكررها. وأشار إلى السابع بقوله (إِنْ عَلِمَ الْحَبِيبُ) فعلٌ ونائب فاعله (حَذْفُهُ ثَبَتَ) يعني أنه يجوز حذف خبر «لا» بكثرة إذا كان معلومًا، نحو قوله **وَعَلَيْكَ** **﴿لَا ضَيْرَ﴾** [الشُّعْرَاءُ: الآية ٥٠] أي علينا، بخلاف «إن».

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «لا» هذه تخالف «إن» من سبعة أوجه:

[أحدها]: أنها لا تعمل إلا في النكرات.

[الثاني]: أن اسمها إذا لم يكن عاملاً، فإنه يُبْنَى، قيل: لتضمنه معنى «من» الاستغراقية، وقيل:

لتركيبه مع «لا» تركيب «خمسة عشر».

وبناؤه على ما يُنصَّب به لو كان معرباً، فيبنى على الفتح في نحو «لا رجلَ، ولا رجالَ»، ومنه **وَعَلَيْكَ** **﴿لَا تَثْرِبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾** [سُورَةُ الْأَنْزَالِ: الآية ٩٢] **﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾** [سُورَةُ الْأَنْزَالِ: الآية ٥٠] وقوله: **﴿يَتَأْهَلُ يَثْرِبَ لَا مَقَامَ لَكُمْ﴾** [الأحزاب: الآية ١٣] الآية.

وعلى الياء في نحو «لا رجلَيْنِ»، و«لا قائِمَيْنِ»، وعن المبرد أن هذا معربٌ؛ لبعده بالثنية والجمع عن مشابهة الحرف.

وتُعقَّب بأنه لو صحَّ هذا للزم الإعراب في «يا زيدان»، و«يا زيدون»، ولا قائل به.

وعلى الكسرة في نحو «لا مسلماتٍ»، وكان القياس وجوبها، ولكنه جاء بالفتح، وهو الأرجح؛ لأنها الحركة التي يستحقها المركب، وفيه ردٌّ على السِّيرافي، والزجاج، إذ زَعَمَا أن اسم

«لا» غير العامل معربٌ، وأن ترك تنوينه للتخفيف.

ومثل «لا رجلَ» عند الفراء «لا جرمَ»، نحو قوله - عز وجل -: **﴿لَا جَرَمَ أَنْ لَهُمُ النَّارُ﴾** [التَّحَلُّ: الآية ٦٢] الآية، والمعنى عنده لا بُدَّ من كذا، أو لا مَحَالَّةَ في كذا، فحذفت «من»، أو «في». وقال قُطْرُب: «لا» ردٌّ لما قبلها، أي ليس الأمر كما وَصَفُوا، ثم ابْتَدِىءَ ما بعده، و«جرَمَ» فعلٌ، لا اسْمٌ، ومعناه وَجِبَ، وما بعده فاعل.

وقال قوم: «لا» زائدة، و«جرَمَ» وما بعدها فعل وفاعل، كما قال قطرب، ورده الفراء بأن «لا» لا تزداد في أول الكلام، وسيأتي البحث في ذلك، إن شاء الله تعالى.

[والثالث]: أن ارتفاع خبرها عند إفراد اسمها، نحو «لا رجلَ قائمٌ» بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، وهو المبتدأ^(١)، لا بها، وهذا القول لسيبويه، وخالفه الأخفش والأشعثون، ولا خلاف بين البصريين في أن ارتفاعه بها إذا كان اسمها عاملاً.

[الرابع]: أن خبرها لا يتقدم على اسمها، ولو كان ظرفاً، أو مجروراً.

[الخامس]: أنه يجوز مراعاة محلها مع اسمها، قبل مُضَيِّ الخبر وبعده، فيجوز رفع النعت، والمعطوف عليه، نحو «لا رجلَ ظريفَ فيها»، و«لا رجلَ وامرأةَ فيها».

[السادس]: أنه يجوز إلغاؤها إذا تكررت، نحو «لا حول ولا قوة إلا بالله»، ولك فتح الاسمين، ورفعهما، والمغايرة بينهما، بخلاف «إن»، فلا يجوز إلغاؤها بتكرارها، نحو قوله [من المنسرح]:

إِنَّ مَحَلًّا وَإِنْ مُرْتَحَلًا وَإِنْ فِي الشُّفْرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلًا
فلا محيد عن النصب.

[والسابع]: أنه يكثر حذف خبرها إذا عَلِمَ نحو قوله تعالى: **﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾** [الشُّعْرَاءُ: الآية ٥٠] الآية، وقوله: **﴿فَلَا قُوَّةَ﴾** [سُورَةُ الْأَنْزَالِ: الآية ٥١] الآية، وتميم لا تذكره حينئذ. والله تعالى أعلم.

(١) وهو «رجلٌ» في المثال؛ لأن «لا» تركبت مع الاسم حتى صارت كالكلمة الواحدة، وحلاً محلَّ المبتدأ، لكنها بسبب تركيبها ضعفت عن العمل في الخبر. قاله الدسوقي في «حاشيته» ٢٤٩/١.

ولما أنهى الكلام على القسم الأول من أقسام «لا» النافية، شرع يبين القسم الثاني منها، فقال:
 ٥٨٨- (وَالثَّانِي مِنْهَا مَا كَلِمَةُ «لَيْسَ» تَعْمَلُ وَخَالَفَتْهَا فِي ثَلَاثٍ يَأْفُلُ
 ٥٨٩- عَمَلُهَا يَقِلُّ ثُمَّ فِي الْحَبْرِ يَقِلُّ ذِكْرُهُ وَنَضْبُهُ ظَهَرَ
 ٥٩٠- وَثَالِثٌ يُشْتَرَطُ التَّكْثِيرُ فِي مَعْمُولِهَا وَالْخَلْفُ عَنْهُمْ قُفِي)
 (وَالثَّانِي مِنْهَا) أي الوجه الثاني من أوجه «لا» النافية، وهو مبتدأ، أو خبر مقدم لقوله (مَا) موصولة («كَلِمَةُ «لَيْسَ» تَعْمَلُ») أي تعمل مثل عمل «ليس»، وهو أن تدخل على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ اسماً لها، وتنصب الخبر خبراً لها، نحو «لا رجلٌ قائماً» (وَخَالَفَتْهَا) أي خالفت «لا» «ليس» (فِي ثَلَاثٍ) أي في ثلاث جهات، وقوله (يَأْفُلُ) كمل به البيت، وهو اسم ملازم للنداء، وليس مرتحماً من فلان على الأصح، كما تقدم بيانه.

ثم أشار إلى الجهة الأولى بقوله (عَمَلُهَا يَقِلُّ) يعني أنها تخالفها في قلة العمل حتى أنكره بعضهم. وأشار إلى الثانية بقوله (ثُمَّ فِي الْحَبْرِ) أي ثم خالفتها في خبرها أيضاً، حيث (يَقِلُّ ذِكْرُهُ) أي ذكر خبر «لا»، حتى ادعى بعضهم أنه لم يظفر به. وقوله (وَنَضْبُهُ ظَهَرَ) أشار به إلى الرد على من قال: إن خبرها مرفوع، أي ظهر نصب خبر «لا» في كلام العرب، نحو قوله [من الطويل]:
 تَعَزَّزَ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا

فلا وجه لإنكاره.

ثم ذكر الثالثة بقوله (وَتَالِثٌ) مما خالفت فيه «لا» «ليس» أنه (يُشْتَرَطُ التَّكْثِيرُ فِي مَعْمُولِهَا) نحو «لا رجلٌ قائماً»، ولا تعمل في المعارف، فلا تقول: «لا زيدٌ قائماً» (وَالْخَلْفُ) مبتدأ (عَنْهُمْ) أي عن النحاة، وقوله (قُفِي) بالبناء للمفعول، أي اتبع، يعني أنهم اختلفوا فيما ذكر من الجهات الثلاث.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الثاني من أقسام «لا» النافية أن تكون عاملة عمل «ليس»، كقوله [من مجزؤ الكامل]:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا أَبْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاخِ

وإنما لم يُقدِّروها مهملة، والرفع بالابتداء؛ لأنها حينئذ واجبة التكرار، وفيه نظر؛ لجواز تركه في الشعر.

و «لا» هذه تخالف «ليس» من ثلاث جهات:

[إحداها]: أن عملها قليل حتى ادعى أنه ليس بوجود.

[الثانية]: أن ذكر خبرها قليل، حتى إن الزجاج لم يظفر به، فادعى أنها تعمل في الاسم خاصة، وأن خبرها مرفوع، ويرده قوله [من الطويل]:

تَعَزَّزَ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وَرَزَّ بِمَا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا
 وأما قوله [من الطويل]:

نَصَرْتُكَ إِذْ لَا صَاحِبَ غَيْرِ خَاذِلٍ فَبَوَّئْتُ حِصْنًا بِالْكُمَاةِ حَصِينًا
 فلا دليل فيه كما توهم بعضهم؛ لاحتمال أن يكون الخبر محذوفاً، وغير استثناء.

[الثالثة]: أنها لا تعمل إلا في النكرات، خلافاً لابن جني، وابن الشجري، وعلى ظاهر قولهما جاء قول النابغة^(١) [من الطويل]:

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاعِيَا سِوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا
 وعليه بنى المتنبي قوله [من الطويل]:

إِذَا الْجُودُ لَمْ يُزْزَقْ خَلَاصًا مِنَ الْأَدَى فَلَا الْحَمْدُ مَكْشُوبًا وَلَا الْمَالُ بَاقِيَا

تنبيه:

إذا قيل: «لا رجل» في الدار بالفتح تعين كونها نافية للجنس، ويقال في توكيده^(٢): «بل امرأة»، وإن قيل: بالرفع تعين كونها عاملة عمل «ليس»، وامتنع أن تكون مهملة، وإلا تكررت

(١) هو النابغة الجعدي قيس بن عبد الله، أبو ليلى، شاعر مخضرم من المعمرين، أسلم، وكانت له صحبة، شهد صفين، مات سنة (٥٠ هـ).

(٢) قوله: «في توكيده إلخ» وجهه أن «بل» تفيد تقرير النفي الذي قبلها، وتثبت ضده لما بعدها، وتقريده هو معنى التوكيد المعنوي، فإذا قلت: بل امرأة فكأنك كررت جملة «لا رجل» مرتين. دسوقي ٨١/٢.

كما سيأتي، واحتمل أن تكون لنفي الجنس، وأن تكون لنفي الوحدة، ويقال في توكيده على الأول: «بل امرأة»، وعلى الثاني: «بل رجلان، أو رجال»، وغلط كثير من الناس فزعموا أن العاملة عمل «ليس» لا تكون إلا نافية للوحدة لا غير، ويُرَدُّ عليهم نحو قوله [من الطويل]:

* تَعَزَّى فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا... البيت.

وإذا قيل: «لا رجل، ولا امرأة في الدار» برفعهما احتمل كون «لا» الأولى عاملة في الأصل عمل «إن»، ثم ألغيت لتكرارها، فيكون ما بعدها مرفوعًا بالابتداء، وأن تكون عاملة عمل «ليس»، فيكون ما بعدها مرفوعًا بها، وعلى الوجهين فالظرف خبر عن الاسمين، إن قُدِّرَت «لا» الثانية تكرارًا للأولى، وما بعدها معطوفًا، فإن قُدِّرَت الأولى مهملة، والثانية عاملة عمل «ليس»، أو بالعكس، فالظرف خبر عن أحدهما، وخبر الآخر محذوف، كما في قولك: «زيد وعمرو قائم»، ولا يكون خبرًا عنهما؛ لثلا يلزم محذوران: كون الخبر الواحد مرفوعًا ومنصوبًا، وتوارد عاملين على معمول واحد.

وإذا قيل: «ما فيها من زيت، ولا مصاييح» بالفتح احتمل كون الفتحة بناءً، مثلها في «لا رجال»، وكونها علامة للخفض بالعطف، و«لا» مهملة، فإن قلته بالرفع احتمل كون «لا» عاملة عمل «ليس»، وكونها مهملة، والرفع بالعطف على المحل.

فأما قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ﴾ [يونس: الآية ٦١]، فظاهر الأمر جواز كون ﴿أَصْغَرَ﴾ [يونس: الآية ٦١] و﴿أَكْبَرَ﴾ [البقرة: الآية ٢١٧] معطوفين على لفظ ﴿مِثْقَالٍ﴾ [النساء: الآية ٤٠]، أو على محله، وجواز كون «لا» مع الفتح تبرئة، ومع الرفع مهملة، أو عاملة عمل «ليس»، ويُقَوَّى العطف أنه لم يُقَرَأْ في سورة سبأ في قوله سبحانه: ﴿عَلِمَ الْغَيْبُ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ﴾ [سبأ: الآية ٣] الآية إلا بالرفع لما لم يوجد الخفض في لفظ ﴿مِثْقَالٍ﴾ [النساء: الآية ٤٠]، ولكن يُشْكِلُ عليه أنه يفيد ثبوت العزوب عند ثبوت الكتاب، كما أنك إذا قلت: «ما مررت برجل إلا في الدار» كان إخبارًا بثبوت مرورك برجل في الدار، وإذا امتنع هذا تعيَّن أن الوقف على ﴿فِي السَّمَاءِ﴾ [البقرة: الآية ١٤٤] وأن ما بعدها مستأنف، وإذا ثبت ذلك في سورة يونس، قلنا به في سورة سبأ، وأن الوقف

على ﴿الْأَرْضِ﴾ [البقرة: الآية ١١]، وأنه إنما لم يجيء فيه الفتح اتباعًا للنقل، وجَوَّز بعضهم العطف فيهما على أن لا يكون معنى ﴿يَعْزُبُ﴾ [يونس: الآية ٦١] يَخْفَى، بل يَخْرُجُ إلى الوجود. والله تعالى أعلم.

ولما أنهى الكلام على القسم الثاني من أقسام «لا» النافية، شرع يبين القسم الثالث، فقال:

٥٩١- «ثَالِثُ الْأَوْجِهَةِ أَنْ تَكُونَا عَاطِفَةً فَشَرْطُهَا أُبَيْنَا

٥٩٢- ثَلَاثَةٌ تَقْدُمُ الْإِثْبَاتِ وَالْأَمْرُ وَالنِّدَاءُ وَثَانِ آتِي

٥٩٣- عَدَمُ الْاِقْتِرَانِ بِالْعَوَاطِفِ وَالتَّعَاطُفَانِ فِي التَّخَالُفِ

(وَتَالِثُ الْأَوْجِهَةِ) أي القسم الثالث من أقسام «لا» النافية (أَنْ تَكُونَا) بألف الإطلاق، واسمها ضمير «لا»، وخبرها قوله (عَاطِفَةً) والمصدر المؤول مبتدأ، خبره «ثالث الأوجه»، أي كونها عاطفة ثالث الأقسام (فَشَرْطُهَا أُبَيْنَا) مبتدأ وخبره، والألف إطلاقية، والفعل مبني للمفعول، وقوله (ثَلَاثَةٌ) منصوب على الحال، يعني أن شروط كونها عاطفة ثلاثة، أشار إلى الأول بقوله (تَقْدُمُ الْإِثْبَاتِ) أي أحدها: أن يتقدمها إثبات، نحو «جاء زيد، لا عمرو»، (وَالْأَمْرُ) بالجر عطفًا على «الإثبات»، والواو بمعنى «أو» أي أو تقدم الأمر عليها، نحو «اضرب المجرم، لا المحسن» (وَالنِّدَاءُ) الواو بمعنى «أو» أيضًا، أي أو تقدم نداء عليها، نحو «يا ابن أخي، لا ابن عمي».

وأشار إلى الثاني بقوله (وِثَانِ) أي من شروط كونها عاطفة (آتِي) اسم فاعل من «أتى»، وقف عليه برد الياء، وهو جائز، وإن كان حذفها هو الغالب، كما قال في «الخلاصة»:

وَحَذَفُ يَا الْمُنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ مَا لَمْ يُنْصَبْ أَوَّلَى مِنْ ثُبُوتِ فَاعِلَمَا

وقد قرأ ابن كثير قوله ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي﴾ [يونس: الآية ٦١] بإثبات الياء، فقوله: «وِثَانِ» مبتدأ، خبره «آتِي»، وقوله (عَدَمُ الْاِقْتِرَانِ بِالْعَوَاطِفِ) بدل من آتِي، أي ثاني شروط عطفها عدم اقترانها بحرف من حروف العطف، نحو «جاء زيد، لا بل عمرو»، فإن العاطف «بل»، و«لا» رد لما قبلها وأشار إلى الثالث بقوله (وَالْمُتَّعَاطِفَانِ فِي التَّخَالُفِ) أي الشرط الثالث لعطفها أن يقع تخالف بين متعاطفيها، فلا يجوز أن تقول: «جاءني رجل، لا زيد»؛ لأن رجلاً يصدق على زيد، بل تقول:

«جاءني رجل، لا امرأة».

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الوجه الثالث من أوجه «لا» النافية أن تكون عاطفة، ولها ثلاثة شروط:

[أحدها]: أن يتقدمها إثبات، «كجاء زيد لا عمرو»، أو أمر، كـ «اضرب زيدا لا عمرو»، قال سيبويه: أو نداء، نحو «يا ابن أخي لا ابن عمي»، وزعم ابن سعدان^(١) أن هذا ليس من كلامهم. [الثاني]: أن لا تقترب بعاطف، فإذا قيل: «جاءني زيد لا بل عمرو»، فالعاطف «بل»، و«لا» رد لما قبلها، وليست عاطفة، وإذا قلت: «ما جاءني زيد ولا عمرو»، فالعاطف الواو، و«لا» توكيد للنفي، وفي هذا المثال مانع آخر من العطف بـ «لا»، وهو تقدم النفي، وقد اجتمعا أيضا في قوله **عَلَّ**: **﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾** [الفاتحة: الآية ٧].

[والثالث]: أن يتعاند متعاطفاه، فلا يجوز «جاءني رجل لا زيد»؛ لأنه يصدق على «زيد» اسم الرجل، بخلاف «جاءني رجل لا امرأة».

ولا يمتنع العطف بها على معمول الفعل الماضي، خلافا للزجاجي، أجاز «يقوم زيد لا عمرو»، ومنع «قام زيد لا عمرو»، وما منعه مسموع، فمنعه مدفوع، قال امرؤ القيس [من الطويل]:
كَأَنَّ دِثَارًا حَلَّقَتْ بِلَبُونِهِ غُغَابٌ تَتَوَفِّي لَأَ غُغَابُ الْقَوَاعِلِ^(٢)
«دِثَار»: اسم راع، و«حَلَّقَتْ»: ذهبت، و«اللبون»: ثوق ذوات لبن، و«تَتَوَفِّي»: جبل عال، و«القواعل»: جبال صغار.

وقوله: إن العامل مقدر بعد العاطف، ولا يقال: لا قام عمرو، إلا على الدعاء مردود بأنه لو توقفت صحة العطف على صحة تقدير العامل بعد العاطف، لامتنع «ليس زيد قائما ولا قاعدا».

(١) هو أبو جعفر محمد بن سعدان الضرير الكوفي النحوي المقرئ، ولد سنة (١٦١هـ) ومات سنة (٢٣١هـ). «بغية الوعاة» ١١١/١.

(٢) المعنى: كأن هذا الراعي حلقت بنوقه غُغَابَ هذا الجبل العالي، لا عقبان هذه الجبال الصغار، والشاهد في قوله: «لا عقاب»، فإنه عطف على عقاب الذي هو فاعل الفعل الماضي، وهو حلقت. انتهى حاشية الدسوقي ٢٥٢/١.

والله تعالى أعلم.

ولما أنهى الكلام على القسم الثالث من أقسام «لا» النافية، شرع بيّن القسم الرابع، فقال:

٥٩٤- (وَكُونُهَا الْجَوَابُ وَجْهٌ رَابِعٌ مُنَاقِضًا نَعَمَ يَكُونُ الْوَاقِعُ)

(وَكُونُهَا الْجَوَابُ) بالنصب خبرا مقدّما لـ «كون» واسمها قوله: (وَجْهٌ رَابِعٌ) من أوجه «لا» النافية. ومعنى قوله (مُنَاقِضًا نَعَمَ يَكُونُ الْوَاقِعُ) أن «لا» الواقعة جوابا يكون معناها مناقضا لمعنى «نعم»؛ لأن «نعم» تقرّر ما قبلها، سواء كان إيجابا أو نفيا، بخلاف «لا»، فإنها تنفي ما قبلها إيجابا أو نفيا. فقوله: «مناقضا» خبر مقدّم لـ «يكون»، و«نعم» مفعول «مناقضا» لاعتماده على ذي خبر. قاله الناظم.

والمراد بالواقع معناها، يعني أن معناها يكون مناقضا لمعنى «نعم»، فإذا قيل: «أجاء زيد»، فقلت: «لا» يكون نفيا لجيئه، ولو قلت: «نعم» لكان إثباتا له، وهكذا.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن الوجه الرابع من أوجه «لا» النافية أن تكون جوابا مناقضا لـ «نعم». وهذه تُحذف الجُمْلُ بعدها كثيرا، يقال: «أجاءك زيد؟»، فتقول: «لا»، والأصل: لا لم يجيء. والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى الوجه الخامس من أوجه «لا» النافية بقوله:

٥٩٥- (إِثْبَانُهَا بِغَيْرِ مَا قَدْ سَبَقَا خَامِسُ أَوْجِهٍ لَهَا تَحَقُّقًا

٥٩٦- وَفِي مُعَرِّفٍ وَكُلِّ نَكِرَتٍ لَمْ تَنْتَصِبْ وَالْمَاضِ حَتْمًا كُرِّرَتْ

٥٩٧- مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَقْبَلَ الْمُرَادِ كَكُونِهِ الدُّعَاءُ فِي الْإِسْرَادِ)

(إِثْبَانُهَا) أي مجيء «لا» النافية (بِغَيْرِ مَا قَدْ سَبَقَا) بألف الإطلاق، أي بغير الأوجه المتقدمة (خَامِسُ أَوْجِهٍ لَهَا) أي هو الوجه الخامس لـ «لا»، وقوله (تَحَقُّقًا) بألف الإطلاق أيضا حال، أي حال كون ذلك متحققا (وَفِي مُعَرِّفٍ) متعلق بـ «كررت»، يعني أنه يجب تكرارها إذا دخلت على المعرفة، نحو «لا في الدار زيد ولا عمرو» (وَكُلِّ نَكِرَتٍ) بالوقف على تاء التأنيث في المفرد، وهو جائز، كما في قول الشاعر [من مشطور الرجز]:

اللَّهُ نَجَّاكَ بِكَفِّي مَسْلَمَتْ مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَث
كَادَتْ نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغَلَصَمَتْ وَكَادَتْ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَتْ
وإن كان الغالب الوقف عليها بإبدالها هاء، كما قال في «الخلاصة»:

فِي الْوَقْفِ تَا تَأْنِيثُ الْأَسْمِ هَا جُعِلَ مَا لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وَصِلُ
وَقُلْ ذَا فِي جَمْعٍ تَصْحِيحٍ وَمَا ضَاهَى وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى
وقوله (لَمْ تَنْتَصِبْ) صفة لـ «نكرة»، أي لم تعمل فيه «لا» النصب.

والمعنى أنه يجب تكرار «لا» إذ دخلت على نكرة لم تعمل فيها، نحو «لا في البيت رجل ولا امرأة»، واحترز بذلك عما إذا عملت فيه، فلا يجب تكرارها، فتقول: «لا رجل في الدار»، وقد تقدم بيان ذلك في محله (وَالْمَاضِ) بحذف الياء للتخفيف، يعني أنه إذا دخلت على الماضي وجب تكرارها أيضًا، نحو ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾ [الْقِيَامَةُ: الآيات ٣١]، وقوله (حَتَّمَا كُرِّرَتْ) بالبناء للمفعول، عائد على الأقسام الثلاثة: المعرفة، والنكرة التي لم تعمل فيها، والماضي.

(مَا) مصدرية ظرفية (لَمْ يَكُنْ) أي الماضي (مُسْتَقْبَلُ الْمُرَادِ) أي مستقبل المعنى، يعني أنه إنما يجب تكرار «لا» مع الماضي مدة عدم كون المقصود منه معنى المستقبل، وإلا فلا يجب تكرارها، وذلك (كَكُونِهِ الدُّعَاءُ فِي الْإِيزَادِ) أي كأن يريد المتكلم بالماضي الدعاء، نحو «لا شَلَّتْ يداك»، فقوله: «ككونه» الضمير للماضي، أي ككون الماضي مرادًا منه معنى الدعاء.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الخامس من أوجه «لا» النافية أن تكون على غير ما سبق من الأوجه^(١)، فإن كان ما بعدها جملة اسمية، صدرها معرفة، أو نكرة، ولم تعمل فيها، أو فعلاً ماضياً لفظاً وتقديراً وجب تكرارها^(٢).

(١) هي كونها عاملة عمل «لَنْ»، أو عاملة عمل «لَيْسَ»، أو كونها عاطفة، أو مناقضة لـ «نعم». راجع «حاشية الدسوقي» ٢٥٢، ١.

(٢) حاصله أنها إما أن تدخل على جملة، أو مفرد، والجملة إما اسمية، أو فعلية، والاسمية، إما مصدرية بالمعرفة، أو النكرة غير العاملة فيها، والفعلية إما ماضوية، أو مضارعية، فقوله: «ولم تعمل» راجع للنكرة، وأما المعرفة فمعلوم أنها لا تعمل فيها. قاله الدسوقي في «حاشيته» ٢٥٢/١.

مثال المعرفة قوله تعالى: ﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا آتِلُ سَابِقَ النَّهَارِ﴾ [يس: الآية ٤٠]، وإنما لم تُكْرَرْ في «لا تُولُك»^(١) أن تفعل؛ لأنه بمعنى لا ينبغي لك، فحملوه على ما هو بمعناه، كما فتحوا في «يَذَرُ» حملاً على «يَدَعُ»؛ لأنهما بمعنى، ولولا أن الأصل في «يَذَرُ» الكسر لما حُذفت الواو، كما لم تُحذف في يُؤَجِّلُ.

ومثال النكرة التي لم تعمل فيها «لا» قوله ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزِفُونَ﴾ [الصَّافَات: الآية ٤٧]، فالتكرار هنا واجب، بخلافه في قوله: ﴿لَا لَغَوٌّ فِيهَا وَلَا تَأْيِيْمٌ﴾ [الطُّور: الآية ٢٣].

ومثال الفعل الماضي قوله ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾ [الْقِيَامَةُ: الآية ٣١]، وفي الحديث: «فإن المُنْبِتَ لا أرضاً، قطع ولا ظهرًا أبقي»^(٢) وقول الهذلي^(٣): «كيف أَعْرَمَ مَنْ لا شَرِبَ ولا أَكَلَ، ولا نَطَقَ ولا استهل». وإنما تُرِكَ التكرار في «لا شَلَّتْ يداك»، و«لا فَضَّ الله فاك»، وقوله [من الطويل]:
أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيِّ عَلَى الْيَلَى وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرَعَائِكَ الْقَطْرُ
وقوله [من المنسرح]:

لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْعَوَانِي^(٤) هَلْ يُضْبِحْنَ إِلَّا لَهُنَّ مُطَلَبُ؟
لأن المراد الدعاء، فالفعل مستقبل في المعنى، ومثله في عدم وجوب التكرار بعدم قصد المضى، إلا أنه ليس دعاءً قولك: «والله لا فعلتُ كذا»، وقول الشاعر [من البسيط]:

حَسِبْتُ الْمُحِبِّينَ فِي الدُّنْيَا عَذَابُهُمْ تَالِلِهِ لَا عَذَابُهُمْ بَعْدَهَا سَقَرُ
وشدَّ ترك التكرار في قوله [من الرجز]:

(١) قوله: «لا نولك إلخ» هو مصدر بمعنى التناول، والمراد منه اسم المفعول، أي ليس متناولك، ولا مفعولك هذا الفعل، أي لا ينبغي لك هذا الفعل. انتهى «حاشية الدسوقي» ٢٥٢/١.

(٢) رواه البزار. انظر الجامع الصغير، وكشف الخفا ٢٥٧/١.

(٣) هو حَمَلُ بن النابغة الهذلي، قال ذلك عند ما أمر النبي - صلى الله عليه وسلم - بأداء الدية عن الجنين، والحديث في «الصحيحين».

(٤) بإظهار كسرة الياء للضرورة.

لَا هُمْ إِنَّ الْحَارِثَ بْنَ جَبَلَةَ زَنَا عَلَى أَبِيهِ ثُمَّ قَتَلَهُ
وَكَانَ فِي جَارَاتِهِ لَا عَهْدَ لَهُ وَأَيُّ أَمْرِ سَيِّءٍ لَا فَعْلَهُ
«زَنَا» بتخفيف النون، كذا رواه يعقوب، وأصله «زَنَا»^(١) بالهمز بمعنى ضَيَّقَ، ورُوي
بتشديد هاء، والأصل زنى بامرأة أبيه، فحذف المضاف، وأناب «على» عن الباء.

وقال أبو خِرَاش الهذلي: وهو يطوف بالبيت [من الرجز]:

إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَّا
وأما قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَلَا أَقْنَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾ [البقرة: الآية ١١]، فإن «لا» فيه مكررة في المعنى؛
لأن المعنى: فلا فِكْ رَقَبَةً ولا أطعم مسكينًا؛ لأن ذلك تفسير للعقبة، قاله الزمخشري، وقال
الزجاج: إنما جاز؛ لأن ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [البقرة: الآية ١٧] معطوف عليه، ودخل في
النفى، فكأنه قيل: فلا اقتحم، ولا آمن. انتهى.

قال ابن هشام: ولو صحَّ لجاز لا أكل زيد وشرب. وقال بعضهم: «لا» دعائية، دعاء عليه ألا
يفعل خيرًا، وقال آخر: تحضيض، والأصل فألاً اقتحم، ثم حذفت الهمزة، وهو ضعيف.
قلت: الأقرب ما قاله الزمخشري. والله تعالى أعلم.

وكذلك يجب تكرارها إذا دخلت على مفرد خبر، أو صفة، أو حال، نحو «زيد لا شاعر ولا
كاتب»، و«جاء زيد لا ضاحكًا ولا باكياً»، ونحو قوله ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ﴾
[البقرة: الآية ٦٨] وقوله: ﴿وَوَظِلٌّ مِّنْ يَّحْيُومٍ * لَا بَارِدٌ وَلَا كَرِيمٌ﴾ [الواقعة: ٤٣ - ٤٤]، وقوله:
﴿وَفَكَهَمٌ كَثِيرٌ * لَا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ﴾ [الواقعة: ٣٢ - ٣٣]، وقوله: ﴿مِنْ شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ
زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾ [التور: الآية ٣٥] الآية.

وإن كان ما دخلت عليه فعلاً مضارعاً لم يجب تكرارها نحو قوله ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ
الْجَهْرَ بِالسُّوَى﴾ [النساء: ١٤٨]، وقوله: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الأنعام: الآية ٩٠].

(١) قال الأمير ١٩٩/١: لا حاجة لهذا على التخفيف، بل هو للفاحشة المعلومة؛ لتضمنه معنى العداء، وإنما
الضيق بالتشديد، فقد انقلب على ابن هشام الكلام سهواً. انتهى.

الآية، وإذا لم يجب أن تُكْرَّرَ في «لا تَوَلُّك أن تفعل»؛ لكون الاسم المعرفة في تأويل المضارع، فإن
لا يجب في المضارع أحق.

ويتخلص المضارع بها للاستقبال، عند الأكثرين، وخالفهم ابن مالك؛ لصحة قولك «جاء زيد
لا يتكلم» بالاتفاق، مع الاتفاق على أن الجملة الحالية لا تُصَدَّرُ بدليل استقبال.

ولما كان من أقسام «لا» النافية المعترضة بين الخافض والمخفوض، والناصب والمنصوب، والجازم
والمجزوم بين ذلك بقوله:

٥٩٨- (وَبَيْنَ خَافِضٍ وَمَخْفُوضٍ أَتَتْ وَنَاصِبٍ وَبَيْنَ مَنْصُوبٍ ثَبَتَ

٥٩٩- وَبَيْنَ جَازِمٍ وَمَجْزُومٍ تَرَدَّدَ نَافِيَةٌ مُّعْتَرِضَةٌ خُذْ وَاعْتَمِدْ)

(وَبَيْنَ خَافِضٍ وَمَخْفُوضٍ أَتَتْ) أي وردت «لا»، نحو «جئت بلا زاد» (نَاصِبٍ وَبَيْنَ
مَنْصُوبٍ) ولو قال: «وَبَيْنَ نَاصِبٍ وَمَنْصُوبٍ» لكان أولى، أي وأتت بينهما، نحو ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُ﴾
[الحديد: الآية ٢٩]، وقوله (ثَبَتَ) كمل به البيت، أي تحقق دخولها (وَبَيْنَ جَازِمٍ وَمَجْزُومٍ تَرَدَّدَ) أي
تأثرت، نحو ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾ [الأنفال: الآية ٧٣] وقوله: (نَافِيَةٌ مُّعْتَرِضَةٌ) راجع إلى الثلاثة، أي حال
كونها باقية على معنى النفي، معترضة بين هذه الأشياء، وتسكين هاءه بلا وقف ضرورة، وقوله
(خُذْ وَاعْتَمِدْ) تكميل للبيت، أي خذ هذه القاعدة، واعتمد عليها؛ لورودها في كلام العرب
نظماً ونثراً.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن من أقسام «لا» النافية المعترضة بين الخافض والمخفوض، نحو
«جئت بلا زاد»، و«غضبت من لا شيء»، وبين الناصب والمنصوب، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا
يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾ [البقرة: ١٥٠]، وبين الجازم والمجزوم، نحو قوله تعالى: ﴿إِلَّا
تَفْعَلُوهُ﴾ [الأنفال: الآية ٧٣].

وعن الكوفيين أنها في الأولى اسم، وأن الجار دخل عليها نفسها، وأن ما بعدها خفض
بالإضافة.

واستظهر الدماميني رأيهم بأنها كلمة لا يصح أصل المعنى إلا بوجودها، فلا تصلح للحذف،

فلا تكون زائدة، وقد وجد فيها خصيصة من خصائص الاسم، وهي دخول حرف الجر عليها. انتهى (١).

وغيرهم يراها حرفاً، ويسمونها زائدة، كما يسمون «كان» في نحو «زيد كان فاضل» زائدة، وإن كانت مفيدة لمعنى، وهو المضى والانقطاع، فعلم أنهم قد يريدون بالزائد المعترض بين شيئين متطالين، وإن لم يصح أصل المعنى بإسقاطه، كما في مسألة «لا» في نحو «غضبت من لا شيء»، وكذلك إذا كان يفوت بفواته معنى، كما في مسألة «كان»، وكذلك «لا» المقترنة بالعاطف، في نحو «ما جاءني زيد ولا عمرو»، ويسمونها زائدة، وليست بزائدة البتة، ألا ترى أنه إذا قيل: «ما جاءني زيد وعمرو» احتمل أن المراد نفي مجيء كل منهما على كل حال، وأن يراد نفي اجتماعهما في وقت المجيء، فإذا جيء بـ«لا» صار الكلام نصاً في المعنى الأول، نعم هي في قوله سبحانه: ﴿وَمَا يَسْتَوِ الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ﴾ [فاطر: الآية ٢٢] مجرد التوكيد، وكذا إذا قيل: «لا يستوي زيد ولا عمرو».

قلت: ما ذهب إليه الكوفيون من أنها اسم أرجح عندي، كما استظهره الدماميني، فيما سبق من كلامه. والله تعالى أعلم.

تنبيه:

اعتراض «لا» (٢) بين الجار والمجرور، في نحو «غضبت من لا شيء»، وبين الناصب والمنصوب في نحو قوله تعالى: ﴿لَئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: الآية ١٥٠]، وبين الجازم والمجزوم في نحو قوله: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾ [الأنفال: ٧٣]، وتقدم معمول ما بعدها عليها في نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ أَيْدِي رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا﴾ [الأنعام: الآية ١٥٨] الآية دليل على أنها ليس لها الصدر، بخلاف «ما» اللهم إلا أن تقع في جواب القسم، فإن الحروف التي يُلْقَى بها القسم كلها لها الصدر، ولهذا قال سيبويه في قوله [من البسيط]:

(١) انظر «حاشية الدسوقي» ٢٥٤/١.

(٢) قوله: «اعتراض لا» مبتدأ، وقوله: «وتقدم» عطف عليه، وقوله: «دليل» خبر المبتدأ.

آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدُّهْرَ أَطْعَمُهُ وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ الشُّوسُ
إن التقدير: على حب العراق، فحذف الخافض، ونُصِب ما بعده بوصول الفعل إليه، ولم يجعله من باب «زيداً ضربته»؛ لأن التقدير: لا أطعمه، وهذه الجملة جواب لآليت، فإن معناه حلفت. وقيل: لها الصدر مطلقاً، وقيل: لا مطلقاً، والصواب الأول. والله تعالى أعلم.
ولما أنهى الكلام على القسم الأول من أقسام «لا» الثلاثة، وهي «لا» النافية، شرع يُبين القسم الثاني، وهي «لا» الناهية، فقال:

٦٠٠- (وَالَا) تَجِي تَفِيدُ تَرْكَ الْفِعْلِ تَخْتَصُّ بِالْمُضَارِعِ الْمُشْتَعْلِي

٦٠١- وَتَقْتَضِي الْجَزْمَ وَالْإِسْتِقْبَالَ مُحَاطِبًا أَوْ غَيْرَهُ مَقَالًا

٦٠٢- وَجَزْمُهَا فِي النَّهْيِ وَالِدُّعَا كَمَا فِي الْإِلْتِمَاسِ أَوْ سِوَاهَا فَافْهَمَا

(وَالَا) تَجِي) مبتدأ وخبره، و«تجي» مضارع «جا» لغة في «جاء» بالهمزة (تَفِيدُ تَرْكَ الْفِعْلِ) بالنصب على المفعولية على حذف مضاف، والجملة في محل نصب على الحال، أي حال كونها مفيدة طلب ترك الفعل، وهي اللام المسماة بـ«لا» الناهية (تَخْتَصُّ بِالْمُضَارِعِ الْمُشْتَعْلِي) أي هي مخصوصة بالدخول على الفعل المضارع، ووصفه بـ«المشتعلي» لأنه أشرف أنواع الفعل، حيث أعرب، بخلاف قسيميه: الماضي والأمر (وَتَقْتَضِي الْجَزْمَ) أي وتطلب جزم المضارع (وَالْإِسْتِقْبَالَ) أي تقتضي كونه مستقبلاً، يعني أنها تُخَلِّصُه لمعنى الاستقبال بعد أن كان محتملاً له وللحال (مُحَاطِبًا) أي سواء كان المطلوب مخاطباً، نحو ﴿لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا﴾ [آل عمران: ١٣٠] (أَوْ غَيْرَهُ) أي غير مخاطب، وهو المتكلم، نحو «لا أرينك هاهنا»، والغائب، نحو ﴿لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِّنْ قَوْمٍ﴾ [الحجرات: الآية ١١]، وقوله (مَقَالًا) منصوب على التمييز، أي من حيث القول (وَجَزْمُهَا فِي النَّهْيِ) مبتدأ وخبره، أي جزم «لا» للمضارع يكون في النهي، كالأمثلة المذكورة (وَالِدُّعَا) نحو ﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ [البقرة: الآية ٢٨٦] (كَمَا فِي الْإِلْتِمَاسِ) أي كما يقع في حال الالتماس، وهو قولك لنظيرك، غير مستعل عليه: «لا تفعل» (أَوْ سِوَاهَا) أي غير المعاني المذكورة، مثل التهديد، كأن تقول لولدك: «لا تطعني» (فَافْهَمَا) أي فافهم هذه المعاني التي تُستعمل لها «لا» الناهية.

وحاصل معنى الآيات بإيضاح أن الوجه الثاني من أوجه «لا» الثلاثة أن تكون موضوعة لطلب الترك، وتختص بالدخول على المضارع، وتقتضي جزمه واستقباله، سواء كان المطلوب منه مخاطبًا، نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [الممتحنة: الآية ١] الآية، أو غائبًا، نحو قوله: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ﴾ [آل عمران: الآية ٢٨] الآية، أو متكلمًا، نحو «لا أرينك هاهنا» وقوله [من البسيط]:

٦٠٣- لَا أَغْرِفَنَّ رَبَّنَا حُورًا مَدَامِغَهَا كَأَنَّ أَبْكَارَهَا نِعَاجَ دُؤَارٍ^(١)

وهذا النوع مما أقيم فيه المسبب مقام السبب، والأصل لا تكن هاهنا فأراك، ومثله في الأمر قوله تعالى: ﴿وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلَظَةً﴾ [التوبة: الآية ١٢٣] الآية، أي وأغلظوا عليهم ليجدوا ذلك، وإنما عُذِلَ إلى الأمر بالوجدان تنبيهًا على أنه المقصود لذاته، وأما الإغلاظ فلم يُقصد لذاته، بل ليجدوه، وعكسه قوله تعالى: ﴿لَا يَفْنَىٰكُمْ الشَّيْطَانُ﴾ [الأعراف: الآية ٢٧] الآية، أي لا تفتنوا بفتنة الشيطان.

تنبيه:

اختلف في «لا» من قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: الآية ٢٥] الآية على قولين:

[أحدهما]: أنها ناهية، فتكون من هذا، والأصل لا تعرضوا للفتنة فتصيبكم، ثم عُذِلَ عن النهي عن التعرض إلى النهي عن الإصابة؛ لأن الإصابة مسببة عن التعرض، وأسند هذا المسبب إلى فاعله، وعلى هذا فالإصابة خاصة بالمعرضين، وتوكيد الفعل بالنون واضح؛ لاقتراحه بحرف الطلب، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَفْلًا﴾ [إبراهيم: الآية ٤٢]، ولكن وقوع الطلب صفة للنكرة ممتنع، فوجب إضمار القول، أي واتقوا فتنة مقولًا فيها ذلك، كما قيل في قول

(١) «الربرب»: القطيع من بقر الوحش، واستعاره هنا للنسوة، والخور جمع خوراء، من الخور، وهو شدة سواد الحدة في شدة بياضها، والنعاج: إناث بقر الوحش، ودُؤَار بالضم والتشديد: مستدار الرمل يدور حوله الوحش، أو صنم تدور حوله النساء. «شرح أبيات المغني» باختصار ٣/٤-٤. ويؤزى عجزه: مُرَدِّقَاتٍ عَلَى أَعْجَازِ أَكْوَارٍ.

الشاعر [من الرجز]:

حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّئْبَ قَطْ

[الثاني]: أنها نافية، واختلف القائلون بذلك على قولين:

[أحدهما]: أن الجملة صفة لـ «فتنة»، ولا حاجة إلى إضمار قول؛ لأن الجملة خبرية، وعلى هذا فيكون دخول النون شاذًا، مثله في قوله [من الطويل]:

فَلَا الْجَارَةُ الدُّنْيَا بِهَا تَلْحِيَّتُهَا^(١) وَلَا الضَّيْفُ عَنْهَا إِنْ أَنَاخَ مُحَوَّلٌ

بل هو في الآية أسهل؛ لعدم الفصل، وهو فيهما سماعي، والذي جوزه تشبيه «لا» النافية بـ «لا» الناهية، وعلى هذا الوجه تكون الإصابة عامة للظالم وغيره، لا خاصة بالظالمين، كما ذكره الزمخشري؛ لأنها قد وُصفت بأنها لا تصيب الظالمين خاصة، فكيف تكون مع هذا خاصة بهم. [والثاني]: أن الفعل جواب الأمر، وعلى هذا فيكون التوكيد أيضًا خارجًا عن القياس شاذًا، ومن ذكر هذا الوجه الزمخشري، وهو فاسد؛ لأن المعنى حينئذ فإنكم إن تتقوها لا تصيب الذين

ظلموا منكم خاصة، وقوله: إن التقدير إن أصابكم لا تصيب الظالم خاصة مردود؛ لأن الشرط إنما يقدر من جنس الأمر، لا من جنس الجواب، ألا ترى أنك تقدر في «اتنني أكرمك» إن تأتني أكرمك، نعم يصح الجواب في قوله تعالى: ﴿أَدْخُلُوا مَسَكِنَكُمْ﴾ [الشم: الآية ١٨] الآية؛ إذ يصح إن تدخلوا لا يحطمنكم، ويصح أيضًا النهي على حدّ «لا أرينك هاهنا»، وأما الوصف فيأتي مكانه هنا أن تكون الجملة حالًا، أي ادخلوها غير محطومين، والتوكيد بالنون على هذا الوجه وعلى الوجه الأول سماعي، وعلى النهي قياسي.

ولا فرق في اقتضاء «لا» الطلبية للجزم بين كونها مفيدة للنهي، سواء كان للتحريم، كما تقدم، أو للتنزيه نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْأُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: الآية ٢٣٧] الآية، وكونها للدعاء، كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ [البقرة: الآية ٢٨٦] الآية، وقول الشاعر [من الطويل]:

يَقُولُونَ لَا تَبْعُدْ وَهُمْ يَذْفُونُنِي وَأَيْنَ مَكَانُ الْبُعْدِ إِلَّا مَكَانِيَا

(١) اللحي: اللوم.

وقول الآخر [من الوافر]:

فَلَا تَشْلَلْ يَدَ فَتَكَتِ بِعَمِيرٍ فَإِنَّكَ لَنْ تَذِلَّ وَلَنْ تُضَامَا
ويحتمل النهي والدعاء قول الفرزدق [من الطويل]:
إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلَا نَعُدُّ لَهَا أَبَدًا مَا دَامَ فِيهَا الْجُرَاضُ^(١)
أي العظيم البطن.

وكونها^(٢) للالتماس، كقولك لنظيرك غير مُسْتَعْلٍ عليه: «لا تفعل كذا»، وكذا الحكم إذا خرجت عن الطلب إلى غيره، كالتهديد في قولك لولدك أو عبدك: «لا تطعني». وليس أصل «لا» التي يُجزم الفعل بعدها لام الأمر، فزيدت عليها ألف، خلافاً لبعضهم، ولا هي النافية، والجزم بلام أمر مقدرة، خلافاً للسهيلي. والله تعالى أعلم.

تنبيه:

ترك الناظم رحمه الله القسم الثالث من أقسام «لا» الثلاثة سهواً، فقلت تكميلاً للأقسام: (وَتَالِثُ الْأَقْسَامِ «لَا» الزَّائِدَةُ تَقْوِيَةُ الْكَلَامِ قُلْ فَائِدَةٌ) (وَتَالِثُ الْأَقْسَامِ «لَا» الزَّائِدَةُ) أي القسم الثالث من أقسام «لا» هي الزائدة، دخولها في الكلام كخروجها، من حيث صحّة التركيب، واستقامته، لا من حيث حصول التأكيد له، فإنه لا يحصل إلا بها، كما أشرت إليه بقولي (تَقْوِيَةُ الْكَلَامِ قُلْ فَائِدَةٌ) أي فائدتها أنها تقوي الكلام، وتؤكدّه.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن الثالث من أقسام «لا» الثلاثة، هي الزائدة الداخلة في الكلام لمجرد تقويته وتوكيده، نحو قوله **عَلَّكَ**: **﴿مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا * أَلَّا تَتَّبِعَنِ﴾** [طه: ٩٢]، وقوله: **﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾** [الأعراف: ١٢] الآية، ويوضحه الآية الأخرى: **﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ**

(١) فسرّه في «الصّحاح» و«القاموس» بالأكول، وفسرّه ابن هشام بالعظيم البطن.

(٢) بالجر عطفاً على قوله للنهي من قوله: ولا فرق في اقتضاء «لا» الطلبية للجزم الخ.

تَسْجُدَ» [ص: الآية ٧٥]، ومنه قوله تعالى: **﴿لَيْسَ يَعْلَمُ أَهْلَ الْكِتَابِ﴾** [الحديد: الآية ٢٩] الآية، أي ليعلموا، وقول الشاعر [من الطويل]:

وَيَلْحَيِّنِي^(١) فِي اللَّهْوِ أَنْ لَا أُجِبَّهُ وَلِلَّهْوِ دَاعٍ دَائِبٌ غَيْرُ غَافِلٍ
وقوله [من الطويل]:

أَبَى جُودُهُ لَا الْبُخْلَ وَاسْتَعْجَلْتُ بِهِ نَعَمْ مِنْ فَتَى لَا يَمْنَعُ الْجُودَ قَاتِلُهُ
وذلك في رواية من نصب «البخل»، فأما من خفض فـ«لا» حينئذ اسم مضاف؛ لأنه أريد به اللفظ، وشرح هذا المعنى أن كلمة «لا» تكون للبخل، وتكون للكرم، وذلك أنها إذا وقعت بعد قول القائل: «أعطني، أو هل تعطيني؟» كانت للبخل، فإن وقعت بعد قوله: «أتمنني عطاءك، أو أتحرمني نوالك؟» كانت للكرم، وقيل: هي غير زائدة أيضاً في رواية النصب، وذلك على أن تُجْعَلَ اسماً مفعولاً، و«البخل» بدلاً منها، قاله الزجاج، وقال آخر: «لا» مفعول به، و«البخل» مفعول لأجله، أي كراهية البخل، مثل قوله تعالى: **﴿يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾** [النساء: الآية ١٧٦] الآية، أي كراهية أن تضلوا، وقال أبو علي في «الحجة»: قال أبو الحسن: فسرته العربُ أبى جودهُ البخل، وجعلوا «لا» حشواً. انتهى.

وكما اختلف في «لا» في هذا البيت، أنا فيه أم زائدة؟ كذلك اختلف فيها في خمسة مواضع من القرآن الكريم، وإليه أشار الناظم بقوله:

٦٠٤- (وَاخْتَلَفُوا فِي خَمْسَةِ الْمَوَاضِعِ مِنْ كَلِمَاتِ رَبَّنَا لِمَنْ يَعِي

٦٠٥- نَافِيَةٌ أَمْ هِيَ فِيهِ زَائِدَةٌ لَا أَقْسِمُ الَّتِي مَرَّارًا وَارِدَةٌ)

(وَاخْتَلَفُوا) أي النحاة (فِي خَمْسَةِ الْمَوَاضِعِ) من إضافة الصفة للموصوف، أي المواضع الخمسة (مِنْ كَلِمَاتِ رَبَّنَا) - سبحانه وتعالى -، وقوله (لِمَنْ يَعِي) أي بياني هذا أو نظمي له لمن يريد أن يحفظ ذلك (نَافِيَةٌ أَمْ هِيَ فِيهِ زَائِدَةٌ) أي اختلفوا هل «لا» في هذه المواضع زائدة للتأكيد، أم أصلية نافية، ثم أشار إلى الموضوع الأول بقوله (لَا أَقْسِمُ الَّتِي مَرَّارًا وَارِدَةٌ) أي أحدها «لا» التي في

(١) «الحي»: اللوم.

قوله **عَلَيْكَ**: ﴿لَا أُقْسِمُ﴾ [الْقِيَامَةُ: الآية ١] التي تتكرر في القرآن العظيم.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أنهم اختلفوا في «لا» فهي نافية، أم زائدة في خمسة مواضع من كتاب الله **عَلَيْكَ**:

[أحدها]: قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ [الْقِيَامَةُ: الآية ١] فقيل: هي نافية، واختلف هؤلاء في منفيها على قولين:

(أحدهما): أنه شيء تقدم، وهو ما حكي عنهم كثيرا من إنكار البعث، فقيل لهم: ليس الأمر كذلك، ثم استؤنف القسم، قالوا: وإنما صح ذلك؛ لأن القرآن كله كالسورة الواحدة، ولهذا يذكر الشيء في سورة، وجوابه في سورة أخرى، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا يَتَأْتِيهَا الَّذِي نَزَّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ [الحجر: الآية ٦] وجوابه قوله: ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٌ﴾ [القلم: الآية ٢]. (والثاني): أن منفيها «أقسم»، وذلك على أن يكون إخبارا لا إنشأ، واختاره الزمخشري، قال: والمعنى في ذلك أنه لا يقسم بالشيء إلا إعظاما له، بدليل قوله **عَلَيْكَ**: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوْقِعِ النُّجُومِ * وَإِنَّهُ لَفَسُّهُ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٥-٧٦]، فكأنه قيل: إن إعظامه بالإقسام به كلا إعظام، أي إنه يستحق إعظاما فوق ذلك. وقيل: هي زائدة، واختلف هؤلاء في فائدتها على قولين:

(أحدهما): أنها زيدت توطئة، وتمهيدا لنفي الجواب، والتقدير: لا أقسم بيوم القيامة، لا يتركون سدى، ومثله قوله **عَلَيْكَ**: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: الآية ٦٥] وقوله [من المتقارب]:

فَلَا وَأَبِيكَ ابْنَةُ الْعَامِرِيِّ ي لَا يَدْعِي الْقَوْمُ أَنِّي أَفِرُّ
ورّد بقوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ [البلد: الآية ١] الآيات، فإن جوابه مثبت، وهو قوله: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ﴾ [البلد: ٤]، ومثله قوله **عَلَيْكَ**: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوْقِعِ النُّجُومِ﴾ [الواقعة: الآية ٧٥] الآية.

(والثاني): أنها زيدت لمجرد التوكيد وتقوية الكلام، كما في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّهُ ظُلُمٌ﴾ [الأنعام: ١١٠] الآية.

الْكُتُبِ [الحديد: الآية ٢٩]، ورّد بأنها لا تزداد لذلك صدرا، بل حشوا، كما أن زيادة «ما»، و«كان» كذلك، نحو قوله تعالى: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: الآية ١٥٩] الآية، وقوله: ﴿أَتَيْنَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: الآية ٧٨]، ونحو «زيد كان فاضلا»، وذلك لأن زيادة الشيء تفيد أطراحه، وكونه أول الكلام يُفيد الاعتناء به، قالوا: ولهذا نقول بزيادتها في نحو قوله **عَلَيْكَ**: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ [المعارج: الآية ٤٠]، وقوله: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوْقِعِ النُّجُومِ﴾ [الواقعة: الآية ٧٥]؛ لوقوعها بين الفاء ومعطوفها، بخلاف هذه، وأجاب أبو علي بما تقدم من أن القرآن كالسورة الواحدة.

قلت: أرجح الأقوال عندي القول الثاني؛ لوضوحه، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الموضع الثاني من المواضع الخمسة المختلف فيها، فقال:

٦٠٦- (وَالثَّانِي أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِهِ يَكُونُ)

(وَالثَّانِي) أي الموضع الثاني من المواضع المختلف فيها الخمسة، وهو مبتدأ، وقوله (أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِهِ) خبر مقدم محكي (يَكُونُ) يعني أن ثاني مواضع الخلاف الخمسة يكون قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [الأنعام: ١٥١]، فقد اختلفوا في «لا»، فقيل: إن «لا» نافية، وقيل: ناهية، وقيل: زائدة، والجميع محتمل.

وحاصل القول في الآية أن «ما» خبرية بمعنى «الذي» منصوبة بـ ﴿أَتْلُ﴾ [الأنعام: الآية ١٥١]، و﴿حَرَّمَ رَبُّكُمْ﴾ [الأنعام: الآية ١٥١] صلة، و﴿عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: الآية ٤٠] متعلقة بـ ﴿حَرَّمَ﴾ [البقرة: الآية ١٧٣]، هذا هو الظاهر، وأجاز الزجاج كون «ما» استفهامية منصوبة بـ ﴿حَرَّمَ﴾ [البقرة: الآية ١٧٣]، والجملة محكية بـ ﴿أَتْلُ﴾ [الأنعام: الآية ١٥١]؛ لأنه بمعنى أقول، ويجوز أن يعلق ﴿عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: الآية ٤٠] بـ ﴿أَتْلُ﴾ [الأنعام: الآية ١٥١]، ومن رجّح إعمال أول المتنازعين، وهم الكوفيون رجّحه على تعلقه بـ ﴿حَرَّمَ﴾ [البقرة: الآية ١٧٣]، وفي «أن» و«ما» بعدها أوجه: (أحدها): أن يكونا في موضع نصب بدلا من «ما»، وذلك على أنها موصولة، لا استفهامية؛ إذ لم يقترب البدل بهمزة الاستفهام.

(الثاني): أن يكونا في موضع رفع خبرا لـ «هو» محذوفا، أجازهما بعض المعربين، وعليهما

(وَأَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ) [الأنبياء: الآية ٩٥] مبتدأ محكي لقصد لفظه، خبره قوله (رابع) أي الموضع الرابع من المواضع الخمسة المختلف فيها قوله **وَعَلَيْكُمْ**: **وَحَرَامٌ عَلَى قَرْبَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ** [الأنبياء: الآية ٩٥]، فقد اختلفوا في «لا»، فقليل: زائدة، والمعنى ممتنع على أهل قرية قدّرنا إهلاكهم أنهم يرجعون عن الكفر إلى قيام الساعة، وعلى هذا **فَحَرَامٌ** [التحل: الآية ١١٦] خبر مقدم وجوبا؛ لأن الخبر عنه «أن» وصلتها، ومثله قوله **وَعَلَيْكُمْ**: **وَأَيُّهُ لَمْ أَنَا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ** [يس: الآية ٤١]، لا مبتدأ، و«أن» وصلتها فاعل أغنى عن الخبر، كما جوزه أبو البقاء؛ لأنه ليس بوصف صريح، ولأنه لم يعتمد على نفي، ولا استفهام، وقيل: «لا» نافية، والإعراب إما على ما تقدم، والمعنى ممتنع عليهم أنهم لا يرجعون إلى الآخرة، وإما على أن **فَحَرَامٌ** [التحل: الآية ١١٦] مبتدأ حذف خبره، أي قبول أعمالهم، وابتدئ بالنكرة؛ لتقيدها بالمعمول، وإما على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أي والعمل الصالح حرام عليهم، وعلى الوجهين **وَأَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ** [الأنبياء: الآية ٩٥] تعليل على إضمار اللام، والمعنى لا يرجعون عما هم فيه، ودليل المحذوف ما تقدم من قوله تعالى: **فَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ** [الأنبياء: الآية ٩٤]، ويؤيدهما تمام الكلام قبل مجيء «إن» في قراءة بعضهم بالكسر.

قلت: عندي الأرجح هو الوجه الأول، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى الموضع الخامس، فقال:

(.....) **ثُمَّ وَلَا يَأْمُرُكُمْ وَجْهِي عُوا**

(ثُمَّ وَلَا يَأْمُرُكُمْ) [آل عمران: الآية ٨٠] مفعول مقدم لـ «عوا» محكي؛ لقصد لفظه، وقوله (وَجْهِي) بالنصب بدل اشتغال من المفعول، وقوله (عوا) بضم العين المهملة، فعل أمر من وعى يعي، أي احفظوا هذه الآية مثالا للموضع الخامس المختلف فيه، وهو آخر المواضع.

وحاصل المعنى أن الموضع الخامس مما اختلف فيه في كون «لا» نافية، أو زائدة، قوله **وَعَلَيْكُمْ**: **مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّنَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ** * وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا [آل عمران: ٧٩ - ٨٠]، قرئ في السبع برفع **يَأْمُرُكُمْ**

ونصبه، فمن رفعه قطعه عما قبله، وفاعله ضميره تعالى، أو ضمير الرسول ﷺ، ويؤيد الاستئناف قراءة بعضهم **وَلَنْ يَأْمُرَكُمْ**، و«لا» على هذه القراءة نافية لا غير، ومن نصبه فهو معطوف على **يُؤْتِيهِ** [آل عمران: الآية ٧٣]، كما أن **يَقُولُ** [البقرة: الآية ٨] كذلك، و«لا» على هذه زائدة، مؤكدة لمعنى النفي السابق، وقيل: على **يَقُولُ** [البقرة: الآية ٨]، ولم يذكر الزمخشري غيره، ثم جوز في «لا» وجهين:

[أحدهما]: الزيادة، فالمعنى: ما كان لبشر أن ينصبه الله للدعاء إلى عبادته، وترك الأنداد، ثم يأمر الناس بأن يكونوا عبادا له، ويأمرهم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أربابا.

[والثاني]: أن تكون غير زائدة، ووجهه بأن النبي ﷺ كان ينهى قريشا عن عبادة الملائكة، وأهل الكتاب عن عبادة عزيز وعيسى، فلما قالوا له: أنتخذك ربا؟ قيل لهم: ما كان لبشر أن يستنبه الله، ثم يأمر الناس بعبادته، وينهاهم عن عبادة الملائكة والأنبياء، هذا ملخص كلامه، وإنما فسر لا يأمر بينه؛ لأنها حالته عليه الصلاة والسلام، وإلا فانتفاء الأمر أعم من النهي والسكوت، والمراد الأول، وهي الحالة التي يكون بها البشر متناقضا؛ لأن نهيه عن عبادتهم لكونهم مخلوقين، لا يستحقون أن يُعبدوا، وهو شريكهم في كونه مخلوقا، فكيف يأمرهم بعبادته؟ والخطاب في **وَلَا يَأْمُرُكُمْ** [آل عمران: الآية ٨٠] على القراءتين التفات.

قلت: عندي أرجح الأقوال في حالة النصب القول بأن «لا» زائدة مؤكدة لمعنى النفي السابق. والله تعالى أعلم.

تنبيه:

قرأ جماعة قوله **وَعَلَيْكُمْ**: **وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَتُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا** الآية، وخرّجها أبو الفتح على حذف ألف «لا» تخفيفا، كما قالوا: «أم والله»، ولم يجمع بين القراءتين بأن تقدر «لا» في قراءة الجماعة زائدة، لأن التوكيد بالنون يأبى ذلك. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على أقسام «لا» شرع يُبين «لات»، فقال:

٦٠٨- (وَلَاتٌ) فِي أَمْرَيْنِ فِيهَا مُخْتَلَفٌ مَا هِيَ؟ بِالْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ اتَّصَفَ

(وَأَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ) [الأنبياء: الآية ٩٥] مبتدأ محكي لقصد لفظه، خبره قوله (زابع) أي الموضع الرابع من المواضع الخمسة المختلف فيها قوله (وَعَلَيْكُمْ): ﴿وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [الأنبياء: الآية ٩٥]، فقد اختلفوا في «لا»، فقيل: زائدة، والمعنى ممتنع على أهل قرية قدرنا إهلاكهم أنهم يرجعون عن الكفر إلى قيام الساعة، وعلى هذا فـ ﴿حَرَامٌ﴾ [التحل: الآية ١١٦] خبر مقدم وجوباً؛ لأن المخبر عنه «أن» وصلتها، ومثله قوله (وَعَلَيْكُمْ): ﴿وَأَيُّهُمُ أَنَا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [يس: الآية ٤١]، لا مبتدأ، و«أن» وصلتها فاعل أغنى عن الخبر، كما جوزه أبو البقاء؛ لأنه ليس بوصف صريح، ولأنه لم يعتمد على نفي، ولا استفهام، وقيل: «لا» نافية، والإعراب إما على ما تقدم، والمعنى ممتنع عليهم أنهم لا يرجعون إلى الآخرة، وإما على أن ﴿حَرَامٌ﴾ [التحل: الآية ١١٦] مبتدأ حذف خبره، أي قبول أعمالهم، وابتدئ بالنكرة؛ لتقييدها بالمعمول، وإما على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أي والعمل الصالح حرام عليهم، وعلى الوجهين فـ ﴿أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [الأنبياء: الآية ٩٥] تعليل على إضمار اللام، والمعنى لا يرجعون عما هم فيه، ودليل المحذوف ما تقدم من قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعِيدِهِ﴾ [الأنبياء: الآية ٩٤]، ويؤيدهما تمام الكلام قبل مجيء «إن» في قراءة بعضهم بالكسر.

قلت: عندي الأرجح هو الوجه الأول، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى الموضع الخامس، فقال:

(.....) ثُمَّ ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾ وَجْهِيهِ عُوا

(ثُمَّ ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾ [آل عمران: الآية ٨٠]) مفعول مقدم لـ «عوا» محكي؛ لقصد لفظه، وقوله (وَجْهِيهِ) بالنصب بدل اشتغال من المفعول، وقوله (عُوا) بضم العين المهملة، فعل أمر من وَعَى يعني، أي احفظوا هذه الآية مثلاً للموضع الخامس المختلف فيه، وهو آخر المواضع.

وحاصل المعنى أن الموضع الخامس مما اختلف فيه في كون «لا» نافية، أو زائدة، قوله (وَعَلَيْكُمْ): ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّيْنَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ * وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَالِيَّةَ وَالنَّيِّعَ أَرْبَابًا﴾ [آل عمران: ٧٩ - ٨٠]، قرئ في السبع برفع ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾

ونصبه، فمن رفعه قطعه عما قبله، وفاعله ضميره تعالى، أو ضمير الرسول ﷺ، ويؤيد الاستئناف قراءة بعضهم ﴿وَلَنْ يَأْمُرَكُمْ﴾، و«لا» على هذه القراءة نافية لا غير، ومن نصبه فهو معطوف على ﴿يُؤْتِيهِ﴾ [آل عمران: الآية ٧٣]، كما أن ﴿يَقُولُ﴾ [البقرة: الآية ٨] كذلك، و«لا» على هذه زائدة، مؤكدة لمعنى النفي السابق، وقيل: على ﴿يَقُولُ﴾ [البقرة: الآية ٨]، ولم يذكر الزمخشري غيره، ثم جوز في «لا» وجهين:

[أحدهما]: الزيادة، فالمعنى: ما كان لبشر أن ينصبه الله للدعاء إلى عبادته، وترك الأنداد، ثم يأمر الناس بأن يكونوا عباداً له، ويأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً.

[والثاني]: أن تكون غير زائدة، وَجْهَهُ بأن النبي ﷺ كان ينهى قريشاً عن عبادة الملائكة، وأهل الكتاب عن عبادة عزيز وعيسى، فلما قالوا له: أنتخذك رباً؟ قيل لهم: ما كان لبشر أن يستنبه الله، ثم يأمر الناس بعبادته، وينهاهم عن عبادة الملائكة والأنبياء، هذا ملخص كلامه، وإنما فُسِّرَ لا يأمر بينه؛ لأنها حالته عليه الصلاة والسلام، وإلا فانتفاء الأمر أعم من النهي والسكوت، والمراد الأول، وهي الحالة التي يكون بها البشر متناقضاً؛ لأن نهيه عن عبادتهم لكونهم مخلوقين، لا يستحقون أن يُعبدوا، وهو شريكهم في كونه مخلوقاً، فكيف يأمرهم بعبادته؟ والخطاب في ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾ [آل عمران: الآية ٨٠] على القراءتين التفتاً.

قلت: عندي أرجح الأقوال في حالة النصب القول بأن «لا» زائدة مؤكدة لمعنى النفي السابق. والله تعالى أعلم.

تنبيه:

قرأ جماعة قوله (وَعَلَيْكُمْ): ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَتُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ الآية، وخَرَجَها أبو الفتح على حذف ألف «لا» تخفيفاً، كما قالوا: «أم والله»، ولم يجمع بين القراءتين بأن تقدر «لا» في قراءة الجماعة زائدة، لأن التوكيد بالنون يأبى ذلك. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على أقسام «لا» شرع يُبين «لات»، فقال:

٦٠٨- (وَلَاتٌ) فِي أَمْرَيْنِ فِيهَا مُخْتَلَفٌ مَا هِيَ؟ بِالْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ اتَّصَفَ

٦٠٩- بَسِيطَةٌ مَاضٍ هُنَا قَوْلَانِ نَقَصَ مَعْنَاهَا وَلَيْسَ الثَّانِي

٦١٠- وَكَوْنُهَا مِنْ «لَا» وَتَا مُرَكَّبَةٌ تَأْنِيثٌ لَفْظُهَا بِثَانٍ اخْصَبَ

٦١١- وَثَالِثٌ بِأَنَّ تَاءَهَا تُزَادُ بِأَوَّلِ الْحَيْنِ وَوَضَلُهَا أَفَادَ

(وَوَلَاتٌ) مبتدأ خبره «مختلف» (في أمرين) متعلق بـ «مختلف»، وقوله (فيها) متعلق بصفة

لـ «أمرين»، أي كائنين فيها، و«في» بمعنى «من»، كما في قوله [من الطويل]:

وَهَلْ يَعْصِمُنْ مَنْ كَانَ أَخَذْتُ عَهْدِهِ ثَلَاثِينَ شَهْرًا فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ

أي من ثلاثة أحوال.

(مُخْتَلَفٌ) بفتح اللام، يعني أنهم اختلفوا في «لات» في أمرين، أحدهما ما أشار إليه بقوله (مَا

هِيَ؟) أي ما حقيقتها؟، يعني أنهم اختلفوا في حقيقتها؟، وقوله (بِالْأَقْوَالِ) بنقل حركة الهمزة إلى

اللام، ودرجها للوزن (الثَلَاثَةِ اتَّصَفَ) أي هذا الخلاف اتَّصَفَ بانقسامه إلى ثلاثة مذاهب:

أحدها أنها (بَسِيطَةٌ) أي غير مركبة (مَاضٍ) أي هي فعل ماضٍ (هُنَا قَوْلَانِ) أي تحت هذا القول

قولان، وقوله (نَقَصَ مَعْنَاهَا) مبتدأ وخبره، أي أن أحد القولين أنها بمعنى نقص، يعني أنها في

الأصل بمعنى نقص، من قوله وَكَانَ: ﴿لَا يَلْتَكُم مِّنْ أَعْمَلِكُمْ شَيْئًا﴾ [الحجرات: ١٤]، وقوله (وَلَيْسَ

الثَّانِي) مبتدأ وخبره، أي القول الثاني أن أصلها «لَيْسَ» بكسر الياء، وسَكَّنَهَا في النظم تخفيفًا،

فقلبت الياء ألفًا.

وأشار إلى القول الثاني بقوله (وَكَوْنُهَا) مبتدأ خبره جملة «احسبه» (مِنْ «لَا») متعلق بـ «مركبة»

(وَتَا) عطف على «لَا»، وقوله (مُرَكَّبَةٌ) خبر: «كونها»، وقوله (تَأْنِيثٌ لَفْظُهَا) خبر لمحدوف، أي

فائدة التاء تأنيث لفظ «لَا»، وقوله (بِثَانٍ) متعلق بـ (اخْصَبَ) بضم السين، أمر من حَسَبَ يَحْسُبُ،

من باب نصر، بمعنى عَدَّ، حُذِفَتْ مِنْهُ نُونُ التَّوَكِيدِ الْخَفِيفَةِ، كما في قول الشاعر [من المنسرح]:

لَا تُهَيِّنِ الْفَقِيرَ عَلَيْكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

والأصل احْصَبْتُهُ، والمعنى عَدَّ كونها مركبة من «لَا» والتاء ثاني الأقوال في حقيقتها.

وأشار إلى القول الثالث بقوله (وَوَلَاتٌ) أي ثالث الأقوال في حقيقتها (بِأَنَّ تَاءَهَا تُزَادُ بِأَوَّلِ

الحَيْنِ) يعني أن تاءها تزداد في أول كلمة «حين»، وقوله (وَوَضَلُهَا أَفَادَ) أي وصل تائها بأول الحين خطًا أفاد كونها زائدة.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن النحاة اختلفوا في «لات» في أمرين:

[أحدهما]: في حقيقتها، وفي ذلك ثلاثة مذاهب:

[أحدها]: أنها كلمة واحدة، فعلٌ ماضٍ، ثم اختلف هؤلاء على قولين:

(أحدهما): أنها في الأصل بمعنى نَقَصَ من قوله تعالى: ﴿لَا يَلْتَكُم مِّنْ أَعْمَلِكُمْ شَيْئًا﴾

[الحجرات: الآية ١٤]، فإنه يقال: لاتٌ يَلِثُ، كما يقال: أَلَتْ يَأْلُثُ، وقد قرئ بهما، ثم استعملت

للفي، كما أن قُلَّ كذلك^(١)، قاله أبو ذرٍّ الحُسَيْنِيُّ^(٢).

(والثاني): أن أصلها «لَيْسَ» بكسر الياء، فقلبت الياء ألفًا؛ لتحركها، وانفتاح ما قبلها،

وأبدلت السين تاءً. والله تعالى أعلم.

[والمذهب الثاني]: أنها كلمتان «لا» النافية، والتاء لتأنيث اللفظة، كما في «تُمَّتْ»، و«رُبَّتْ»،

ولما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين، قاله الجمهور.

[والثالث]: أنها كلمة وبعض كلمة، وذلك أنها «لا» النافية، والتاء زائدة في أول الحين، قاله

أبو عبيدة، وابن الطراوة، واستدل أبو عبيدة بأنه وجدها في «الإمام»، وهو مصحف عثمان رضي الله عنه

مختلطة بـ «حين» في الخط، وتَعَقَّبَ بأنه لا دليل فيه، فكم في خط المصحف من أشياء خارجة عن

القياس، ولذا قيل: خطَّان لا يقاس عليهما: خط العرويين، وخط المصحف العثماني.

ويشهد للجمهور أنه يوقف عليها بالتاء والهاء، وأنها رُسِمَتْ منفصلة عن الحين، وأن التاء قد

تكسر على أصل حركة التقاء الساكنين، وهو معنى قول الزمخشري: وقرئ بالكسر على البناء

(١) أي فإن معناها في الأصل نَقَصَ، ثم استعملت في النفي، فإذا قلت: قُلَّ رَجُلٌ يَأْتِينِي، أي لا رجل

يَأْتِينِي، فهي معناها النفي، فلذا يقال: لا فاعل لها.

(٢) هو أبو ذرٍّ بن أبي الركب، النحوي ابن النحوي، مصعب بن محمد بن مسعود، عالم الأندلس، بارع

في الفقه، والحديث، والنحو، والأدب، وأيام العرب، أقرأ «الكتاب»، وألَّم بأغراضه، وغوامضه. راجع

«بغية الوعاة» ٢/ ٢٨٧-٢٨٨.

كجبر. انتهى، ولو كان فعلاً ماضياً لم يكن للكسر وجه.

قلت: قد تبين بما ذكر من الاستدلال أن ما ذهب إليه الجمهور من أنها كلمتان، «لا» النافية، والتاء، وهي لتأنيث اللفظ، هو الأرجح. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الأمر الثاني، فقال:

٦١٢- (ثَانِيهِمَا فِي عَمَلٍ وَذَلِكَ فِي مَذَاهِبِ ثَلَاثَةٍ عَنْهُمْ قَفِي

٦١٣- أَوَّلُهَا بِأَنَّهَا لَا تَعْمَلُ وَالثَّانِ مِثْلَ «إِنْ» فِيهِ تَجْعَلُ

٦١٤- وَكَوْنُهَا كَ«لَيْسَ» أَقْوَى الْمَذْهَبِ مِنْ بَيْنِ مَعْمُولَيْنِ حَذْفًا أَوْجِبَ

(ثَانِيهِمَا) أي ثاني الأمرين اللذين اختلفوا فيهما، وهو مبتدأ، خبره قوله (فِي عَمَلٍ) أي في

عمل «لا»، هل تعمل أم لا؟، وعلى العمل، هو ك«إِنْ»، أو ك«لَيْسَ» (وَذَلِكَ فِي مَذَاهِبِ)

بالصرف للوزن (ثَلَاثَةٍ) بالجر بدل مما قبله (عَنْهُمْ) أي عن النحاة، متعلق بـ(قَفِي) بالبناء للمفعول،

أي اتبع (أَوَّلُهَا) أي أول المذاهب (بِأَنَّهَا لَا تَعْمَلُ) الباء زائدة، أي أن «لات» لا تعمل شيئاً، فهي

مهملة (وَالثَّانِ) أي المذهب الثاني، مبتدأ خبره جملة قوله: «تَجْعَلُ» (مِثْلَ «إِنْ»)) بالنصب مفعولاً

ثانياً مقدماً لـ(تَجْعَلُ) (فِيهِ) أي في العمل (تَجْعَلُ) بالبناء للمفعول، يعني أنها تعمل عمل «إِنْ»،

فتنصب الاسم، وترفع الخبر، وأشار إلى المذهب الثالث بقوله (وَكَوْنُهَا كَ«لَيْسَ» أَقْوَى الْمَذْهَبِ)

يعني أن القول بأنها تعمل عمل ليس هو الأقوى حجة؛ لورود السماع بذلك، وقوله (مِنْ بَيْنِ

مَعْمُولَيْنِ حَذْفًا أَوْجِبَ) أشار به إلى أنه على كل الأقوال يُحذف أحد معموليها، والغالب هو

المرفوع، فقوله: «من بين معموليها» متعلق بـ«أوجب»، و«حذفاً» مفعول مقدّم لـ«أوجب»، أي

أوجب من بين معموليها حذف أحدهما.

وحاصل معنى الآيات بإيضاح أن الأمر الثاني مما اختلفوا فيه في «لات» عملها، وفي ذلك

أيضاً ثلاثة مذاهب:

[أحدها]: أنها لا تعمل شيئاً، فإن وليها مرفوع فمبتدأ حذِف خبره، أو منصوب مفعول لفعل

محذوف، وهذا قول للأخفش، والتقدير عنده في آية «وَلَاتٌ حِينَ مَنَاصٍ» [ص: الآية ٣]: لا أرى

حين مناص، وعلى قراءة الرفع: ولات حين مناص كائن لهم.

[الثاني]: أنها تعمل عمل «إِنْ»، فتنصب الاسم وترفع الخبر، وهذا قول آخر للأخفش أيضاً.

[الثالث]: أنها تعمل عمل «ليس»، وهو قول الجمهور، وقد سبق ترجيحه في النظم.

وعلى كل قول لا يُذكر بعدها إلا أحد معمولين، والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع.

والله تعالى أعلم.

ولما اختلف فيما تدخل عليه «لات»، ذكره بقوله:

٦١٥- (وَفِي مُصَاحِبِ لَهَا قَدْ اِخْتَلَفَ حِينَ فَقَطْ وَقِيلَ كُلُّ مَا رَدَفَ

(وَفِي مُصَاحِبِ لَهَا) أي في الذي يصحب «لات»، وتدخل عليه (قَدْ اِخْتَلَفَ) بالبناء

للمفعول، أي اختلف النحاة، ف قيل (حِينَ فَقَطْ) بصرف «حين»، معرباً، ويجوز أن يُحكى، كما

سبق في نظائره، يعني أنها تدخل على لفظ «حين» (وَقِيلَ: كُلُّ مَا رَدَفَ) أي كل ما أتى بمعنى

«حين»، كـ«ساعة»، و«أوان».

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أنه اختلف في معمول «لات»، فنصّ الفراء على أنها لا تعمل

إلا في لفظة «الحين»، وهو ظاهر قول سيبويه، وذهب الفارسي وجماعة، إلى أنها تعمل في

«الحين»، وفيما رادفه، قال الزمخشري: زيدت التاء على «لا»، وخُصّت بنفي الأحيان.

قلت: القول بكونها تعمل في الحين وما رادفه هو الأرجح عندي؛ لورود السماع بذلك،

كقوله [من الكامل]:

نَدِمَ الْبُعَاةُ وَلَاتَ سَاعَةً مَنَدِمَ وَالْبَغْيُ مَزَتْعٌ مُبْتَغِيهِ وَخَيْمُ

والله تعالى أعلم.

ثم ذكر توجيه قراءة من قرأ قوله «وَلَاتٌ حِينَ مَنَاصٍ» [ص: الآية ٣] بجرّ الحين، فقال:

٦١٦- (وَجَرُّ لَفْظِ الْحَيْنِ بَعْدَهَا وَرَدٌ بِهَا أَوْ الْمُضَافِ لِكِنْ قَدْ شَرَدَ

(وَجَرُّ لَفْظِ الْحَيْنِ بَعْدَهَا) أي بعد «لات» (وَرَدٌ) أي جاء في قراءة بعضهم (بِهَا) متعلق

بـ«جرّ»، فقوله: «وجرّ» مبتدأ، خبره «ورد» (أَوْ) لتنوين الخلاف، أي قال بعضهم: إن جرّه

بـ(المُضَافِ) مقدِّراً، كما أشار إليه بقوله (لَكِنْ قَدْ شَرَدَ) أي لكن المضاف الجار قد محذوف، ولم يُذكر في اللفظ.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أنه قرئ قوله **وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ** [ص: الآية ٣] بخفض الحين، فزعم الفراء أن «لات» تستعمل حرفاً جاراً لأسماء الزمان خاصة، كما أن «مذ»، و«مذ» كذلك، وأنشد [من الخفيف]:

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَا تَأْوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَا تَحِينَ بَقَاءِ
وأجيب عن البيت بجوابين:

[أحدهما]: أنه على إضمار «من» الاستغرافية، ونظيره في بقاء عمل الجار مع حذفه، وزيادته قوله [من الوافر]:

أَلَا رَجُلٍ جَزَاءُ اللَّهِ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحْصَلَةٍ تَبِيَتْ^(١)
فيمر رواه بجزء «رجل».

[والثاني]: أن الأصل «ولات أو أن صُلح»، ثم بُني المضاف؛ لقطعه على الإضافة، وكان بناؤه على الكسر؛ لشبهه بَنَزَالٍ وزناً، أو لأنه قُدِّرَ بناؤه على السكون، ثم كُسِرَ على أصل التقاء الساكنين، كأمس، وجير، وتوَنُّ للضرورة، وقال الزمخشري: للتعويض، كيومئذ، ولو كان كما زعم لأعرب؛ لأن العوض يُنْزَلُ منزلة المعوض منه، وعن القراءة بالجواب الأول، وهو واضح، وبالثاني، وتوجيهه أن الأصل «حِينَ مَنَاصِهِمْ»، ثم نُزِلَ قطع المضاف إليه من «مَنَاصٍ» منزلة قطعه من «حِينَ»؛ لاتحاد المضاف والمضاف إليه، قاله الزمخشري، وجعل التنوين عوضاً عن المضاف إليه، ثم بُني الحين لإضافته إلى غير متمكن. انتهى.

قال ابن هشام: والأولى أن يُقال: إن التنزيل المذكور اقتضى بناء الحين ابتداءً، وإن المناصٍ معرب، وإن كان قد قُطِعَ عن الإضافة بالحقيقة، لكنه ليس بزمان، فهو كـ«كل»، و«بعض».

(١) «المُحْصَلَةُ»: هي المرأة التي تحصل الذهب، وتميَّز من الفضة، و«تَبِيَتْ» بفتح التاء، مضارع بات، و مراده أن تبيت عنده بالزواج، وقيل: غير ذلك.

قلت: توجيه ابن هشام حسن جداً. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على «لات» شرع يبين «لو»، فقال:

٦١٧- («لَوْ» خَمْسَةُ الْأَوْجِهِ فِيهَا قَدْ أَتَتْ أَوَّلَهَا شَرْطِيَّةٌ وَانْقَسَمَتْ

٦١٨- ثَلَاثَةً تَلَاَزُمُ الْمُسَبِّبِ بِسَبَبِ جُمْلَتَيْنِ يُنْسَبُ

٦١٩- وَالثَّانِ شَرْطٌ بِالْمُضِيِّ عُلُقًا بِعَكْسٍ إِنْ كَمَا لَهُمْ تَحَقُّقًا

٦٢٠- ثَالِثُهَا إِفَادَةُ امْتِنَاعِ أَقْوَالُهُمْ ثَلَاثَةً لِلْوَاعِي

٦٢١- أَحَدُهَا لِذَاكَ لَا تُفِيدُ فِي الشَّرْطِ، وَ الْجَوَابِ ذَا سَدِيدُ

٦٢٢- وَالثَّانِ أَنَّهَا تُفِيدُ فِيهِمَا وَثَالِثُ تَخْصُّ شَرْطًا فَافْهَمَا

(«لَوْ» خَمْسَةُ الْأَوْجِهِ) من إضافة الصفة إلى الموصوف (فِيهَا قَدْ أَتَتْ) يعني أن «لو» تستعمل على خمسة أوجه، فقوله: «لو» مبتدأ محكي، و«خمس الأوجه» مبتدأ ثان، و«فيها» متعلق ب«أتت»، وجملة «أتت» خبر المبتدأ الثاني، والجملة خبر الأول.

(أَوَّلُهَا) أي أول الأوجه الخمسة، وهو مبتدأ خبره قوله (شَرْطِيَّةٌ) أي المستعملة في إفادة معنى الشرط، نحو قولك: «لو جاءني زيدٌ لأكرمه» (وَانْقَسَمَتْ) أي «لو» هذه من حيث ما تفيد (ثَلَاثَةً) أي ثلاثة أقسام (تَلَاَزُمُ الْمُسَبِّبِ بِسَبَبِ) أي أحدها أنها تفيد التلازم بين السبب والمسبب (جُمْلَتَيْنِ يُنْسَبُ) أي يُنسب كل من السبب والمسبب إلى جملتين بعدها، كالمثال المذكور، فإن مجيء زيد سبب لإكرام المتكلم له، وهو في الجملة الأولى، وإكرامه مسبب عن مجيئه، وهو في الجملة الثانية، فقد ربطت «لو» بينهما (وَالثَّانِ) بحذف الباء كما مر في نظائره، أي ثاني أقسامها (شَرْطٌ) أي إفادتها معنى شرط (بِالْمُضِيِّ) متعلق بـ(عُلُقًا) بألف الإطلاق، مبتدأ للمفعول، أي معلق بالزمن الماضي (بِعَكْسٍ «إِنْ» أي هي في إفادة هذا المعنى كائنة بعكس «إِنْ» الشرطية، فإنها تفيد المستقبل، وقوله (كَمَا لَهُمْ) كان في النسخ «عنهم»، وفيه انكسار في الوزن، فأصلحته بـ«لَهُمْ» (تَحَقُّقًا) بألف الإطلاق، أي كما ثبت هذا الفرق بينهما عن النحاة (ثَالِثُهَا) أي ثالث الأقسام (إِفَادَةُ امْتِنَاعِ) أي امتناع شيء لشيء، وقوله (أَقْوَالُهُمْ) أي أقوال النحاة في إفادتها الامتناع

المذكور، وفي كيفية إفادتها إياه (ثَلَاثَةٌ لِلْوَاغِي) أي للشخص الذي يريد حفظ الضوابط المرعية في القواعد النحوية (أَحَدُهَا) أي أحد تلك الأقوال الثلاثة (لِذَاكَ) أي للامتناع المذكور، واللام زائدة للتقوية؛ لتقدمه على العامل، كما في قوله تعالى: ﴿فَعَالَ لِمَا يُرِيدُ﴾ [هود: الآية ١٠٧] (لَا تُفِيدُ) يعني أنها لا تفيد الامتناع أصلاً لا (فِي الشَّرْطِ، وَ) لا في (الْجَوَابِ) وقوله: (ذَا سَدِيدُ) أشار به إلى أن هذا القول هو الصواب (وَالثَّانِ) أي ثاني الأقوال (أَنَّهَا تُفِيدُ فِيهِمَا) أي تفيد الامتناع في الشرط والجواب جميعاً (وَالثَّالِثُ) أي ثالث الأقوال أنها (تَخْصُ شَرْطًا) كان في الأصل: «الشرط» بالتعريف، وفيه انكسار للوزن، فأصلحته، يعني أنها تفيد الامتناع في الشرط خاصة، دون الجواب، وقوله (فَافْهَمَا) بالألف المنقلبة من نون التوكيد كَمَلْ به البيت، أي افهمنا ما ذكرته من تحقيق الأقوال في المسألة، فإنه مهم جداً.

وحاصل معنى الآيات بإيضاح أن «لو» على خمسة أوجه:

[أحدها]: «لو» المستعملة في نحو «لو جاءني لأكرمته»، وهذه تفيد ثلاثة أمور:

أحدها: الشرطية، أعني عَقْدُ السَّبَبِيَّةِ وَالْمُسَبَّبِيَّةِ بين الجملتين بعدها.

والثاني: تقييد الشرطية بالزمن الماضي، وبهذا الوجه وما يُذكر بعده فارقت «إن»، فإن تلك لعقد السببية والمسببية في المستقبل، ولهذا قالوا: الشرط بـ«إن» سابق على الشرط بـ«لو»، وذلك لأن الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضي، عكس ما يتوهم المبتدئون، ألا ترى أنك تقول: «إن جئتني غداً أكرمتك»، فإذا انقضى الغد ولم يجيء، قلت: «لو جئتني أمس أكرمتك».

الثالث: الامتناع، وقد اختلف النحاة في إفادتها له، وكيفية إفادتها إياه، على ثلاثة أقوال: أحدها: أنها لا تفيد بوجه، وهو قول الشلوين، زعم أنها لا تدل على امتناع الشرط، ولا على امتناع الجواب، بل على التعليق في الماضي، كما دلت «إن» على التعليق في المستقبل، ولم تدل بالإجماع على امتناع ولا ثبوت، وتبعه على هذا القول ابن هشام الخضراوي^(١).

وتعقبهما صاحب الأصل، فقال: هذا الذي قالاه كإنكار الضروريات؛ إذ فُهِمَ الامتناع منها

(١) نسبة للجزيرة الخضراء بالأندلس.

كالبديهي، فإن كل من سَمِعَ «لو فَعَلَ» فهِمَ عدم وقوع الفعل من غير تردد، ولهذا يصح في كل موضع استعملت فيه، أن تُعَقِّبَهُ بحرف الاستدراك، داخلاً على فعل الشرط، منفياً لفظاً أو معنى، تقول: «لو جاءني أكرمته، لكنه لم يجيء»، ومنه قوله [من الطويل]:

وَلَوْ أَنَّمَا أَسْعَى لِأَذْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلَ مِنَ الْمَالِ
وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِجَدِّ مُؤْتَلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤْتَلُ أَمْثَالِي
وقوله [من الطويل]:

فَلَوْ كَانَ حَمْدٌ يُخْلِدُ النَّاسَ لَمْ تُمْتْ وَلَكِنَّ حَمْدَ النَّاسِ لَيْسَ بِمُخْلِدٍ
ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾ [الشحذ: الآية ١٣] الآية، أي ولكن لم أشأ ذلك، فحقَّ القول مني، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَرَدْنَاكُمْ كَثِيرًا لَفَشَلْنَا وَلَنَنْزَعَنَّ فِي الْأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ﴾ [الأنفال: الآية ٤٣] الآية، أي فلم يُريكموهم كذلك، وقول الحماسي [من البسيط]:

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِخْ إِلَيَّ بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ دُهِلِ بْنِ شَيْبَانَا
ثم قال:

لَكِنَّ قَوْمِي وَإِنْ كَانُوا ذَوِي عَدَدٍ لَيْسُوا مِنَ الشَّرِّ فِي شَيْءٍ وَإِنْ هَانَا
إذ المعنى: لكنني لست من مازن، بل من قوم ليسوا في شيء من الشر، وإن هان، وإن كانوا ذوي عدد.

فهذه المواضع ونحوها بمنزلة قوله تعالى: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: الآية ١٠٢] الآية، وقوله: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧]. انتهى.

قلت: تَعَقَّبَ الشُّرَاحُ قولَ ابن هشام: «ولهذا يصح في كل موضع إلخ» بأنه يقال: صحة الاستدراك لا تفيد أنها للامتناع، إذ يصح الاستدراك بعد مجرّد التعليق، دفعا لتوهم ثبوت المعلق عليه، نحو «كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً، لكن الشمس ليست بطالعة»، ولا

قائل بأن «كلما» تفيد الامتناع، على أن الاستدراك بمجرد النفي تصريح بما عُلم من «لو» توكيداً، نعم ربما كان في الاستدراك زيادة فائدة، كما في بيت امرئ القيس. قاله الأمير في «حاشيته»^(١). والله تعالى أعلم.

والثاني: أنها تفيد امتناع الشرط، وامتناع الجواب جميعاً، وهذا هو القول الجاري على السنة المعربين، ونص عليه جماعة من النحويين، وهو باطل بمواضع كثيرة، منها: قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَكَيْنَا وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لَيُؤْمِنُوا﴾ [الأنعام: الآية ١١١] الآية، وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِذَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾ [لقمان: الآية ٢٧] الآية، وقول عمر رضي الله عنه: «نعم العبد صهيبت لو لم يخف الله لم يغصيه».

وبيانه أن كل شيء امتنع ثبت نقيضه، فإذا امتنع ما قام ثبت قام وبالعكس، وعلى هذا فيلزم على هذا القول في الآية الأولى ثبوت إيمانهم مع عدم نزول الملائكة، وتكليم الموتى لهم، وحشر كل شيء عليهم، وفي الثانية نفاذ الكلمات مع عدم كون كل ما في الأرض من شجرة أقلاماً تكتب الكلمات، وكون البحر الأعظم بمنزلة الدواة، وكون السبعة الأبحر مملوءة مداً، وهي تُمد ذلك البحر، ويلزم في الأثر ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف، وكل ذلك عكس المراد.

والثالث: أنها تفيد امتناع الشرط خاصة، ولا دلالة لها على امتناع الجواب، ولا على ثبوته، ولكنه إن كان مساوياً للشرط في العموم، كما في قولك: «لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً» لزم انتفاؤه؛ لأنه يلزم من انتفاء السبب المساوي انتفاء مسببه، وإن كان أعم، كما في قولك: «لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجوداً»، فلا يلزم انتفاؤه، وإنما يلزم انتفاء القدر المساوي منه للشرط.

قال ابن هشام: وهذا قول المحققين، ويتلخص على هذا أن يقال: إن «لو» تدل على ثلاثة أمور: عقد السببية والمسببية، وكونهما في الماضي، وامتناع السبب، ثم تارة يُعقل بين الجزأين ارتباط

(١) انظر «حاشية الأمير» ٢٠٥/١ وحاشية «الدسوقي» ٢٦٤/١-٢٦٥.

مناسبت، وتارة لا يعقل، فالنوع الأول على ثلاثة أقسام:

ما يوجب فيه الشرع، أو العقل انحصاراً مسبباً الثاني في سببية الأول، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾ [الأعراف: الآية ١٧٦] الآية، ونحو «لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً»، وهذا يلزم فيه من امتناع الأول امتناع الثاني قطعاً.

وما يوجب أحدهما فيه عدم الانحصار المذكور، نحو «لو نام لانتقض وضوؤه»، ونحو «لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجوداً»، وهذا لا يلزم فيه من امتناع الأول امتناع الثاني، كما تقدم. وما يُجوز فيه العقل ذلك، نحو «لو جاءني أكرمته»، فإن العقل يُجوز انحصار سبب الإكرام في الجيء، ويرجح أنه ذلك هو الظاهر من ترتيب الثاني على الأول، وأنه المتبادر إلى الذهن، واستصحاب الأصل، وهذا النوع يدل فيه العقل على انتفاء المسبب المساوي لانتفاء السبب، لا على الانتفاء مطلقاً، ويدل الاستعمال والعرف على الانتفاء المطلق.

والنوع الثاني: قسمان: أحدهما: ما يُراد فيه تقرير الجواب، وُجد الشرط أو فُقد، ولكنه مع فقده أولى، وذلك كالأثر عن عمر رضي الله عنه، فإنه يدل على تقرير عدم العصيان على كل حال، وعلى أن انتفاء المعصية مع ثبوت الخوف أولى، وإنما لم تدل على انتفاء الجواب لأمرين:

أحدهما: أن دلالتها على ذلك إنما هو من باب مفهوم المخالفة، وفي هذا الأثر دل مفهوم الموافقة على عدم المعصية؛ لأنه إذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف أولى، وإذا تعارض هذان المفهومان قُدم مفهوم الموافقة.

الثاني: أنه لما قُدت المناسبة انتفت العلية، فلم يُجعل عدم الخوف علة عدم المعصية، فعلمنا أن عدم المعصية مُعلل بأمر آخر، وهو الحياء والمهابة والإجلال والإعظام، وذلك مستمر مع الخوف، فيكون عدم المعصية عند عدم الخوف مُستنداً إلى ذلك السبب وحده، وعند الخوف مُستنداً إليه فقط، أو إليه وإلى الخوف معاً، وعلى ذلك تتخرج آية لقمان؛ لأن العقل يجزم بأن الكلمات إذا لم تُنفذ مع كثرة هذه الأمور، فلا تُنفذ مع قلتها وعدم بعضها أولى، وكذا قوله تعالى: ﴿وَلَوْ سَمِعُوا مَا أَسْتَجَابُوا لَكُمْ﴾ [فاطر: الآية ١٤] الآية، لأن عدم الاستجابة عند عدم السماع أولى، وكذا قوله: ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا﴾ [الأنفال: الآية ٢٣] الآية، فإن التولي عند عدم الإسماع أولى،

وكذا قوله: ﴿لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ﴾ [الإسراء: الآية ١٠٠] الآية، فإن الإمساك عند عدم ذلك أولى.

والثاني^(١): أن يكون الجواب مُقَرَّرًا على كل حال، من غير تعرُّض لأولية، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا﴾ [الأنعام: الآية ٢٨] الآية، فهذا وأمثاله يُعرَفُ بثبوته بعله أخرى^(٢)، مُسْتَمِرَّةٌ على التقديرين، والمقصود في هذا القسم تحقيق ثبوت الثاني، وأما الامتناع في الأول، فإنه وإن كان حاصلًا لكنه ليس المقصود.

وقد اتضح أن أَفْسَدَ تفسيرٍ لـ«لو» قول من قال: حرف امتناع لامتناع^(٣)، وأن العبارة الجيدة قول سيبويه رحمه الله: حرف لما كان سيقع لوقوع غيره^(٤). وقول ابن مالك^(٥) حرف يدل على انتفاء تالي، ويلزم لثبوته ثبوت تاليه.

قلت: الحق أن عبارة سيبويه وابن مالك بمعنى كلام المعريين، كما سيظهر لك تحقيقه قريبًا، إن شاء الله تعالى.

ولكن قد يقال: إن في عبارة سيبويه إشكالًا ونقصًا، فأما الإشكال فإن اللام من قوله: «لوقوع غيره» في الظاهر لام التعليل، وذلك فاسد؛ فإن عدم نفاذ الكلمات ليس مُعْلَلًا بأن ما في الأرض من شجرة أقلام وما بعده، بل بأن صفاته سبحانه لا نهاية لها، والإمساك خشية الإنفاق ليس مُعْلَلًا بملكهم خزائن رحمة الله، بل بما طُبعوا عليه من الشَّخْ، وكذا التولي وعدم الاستجابة ليسا معللين بالسماع، بل بما هم عليه من العُتُو والضللال، وعدم معصية صهيب ليست معللة بعدم

(١) أي القسم الثاني من قسمي قوله: والنوع الثاني قسمان.

(٢) أي وهي الختم على قلوبهم، أو الكبير والعناد.

(٣) أي حرف يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط، وتُعَقَّبُ بأنه لا فساد فيه، بل هو صواب، نظرًا لأصل «لو»، وأما ما أورده المصنّف من أنها قد تكون لتقرير الجواب، فهو مما خرج عن الأصل لدليل انتهى «حاشية الدسوقي» ٢٦٨/١.

(٤) قوله: «لما كان سيقع الخ» أي الشرط، أي ثبوت تاليه، أي تالي الشرط، وهو الجواب، لوقوع غيره، وهو الشرط، وقوله: «لثبوته» أي الشرط، أي ثبوت تاليه، أي تالي الشرط، وهو الجواب.

(٥) عطف على «قول سيبويه».

الخوف، بل بالمهابة.

والجواب أن تقدر اللام للتوقيت، مثلها في قوله تعالى: ﴿لَا يَجْلِيهَا لَوْحَهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأعراف: الآية ١٨٧] الآية، أي إن الثاني يثبت عند ثبوت الأول.

وأما النقص فلأنها لا تدل على أنها دالة على امتناع شرطها، والجواب أنه مفهوم من قوله: «ما كان سيقع»، فإنه دليل على أنه لم يقع، نعم في عبارة ابن مالك نقص، فإنها لا تفيد أن اقتضاءها للامتناع في الماضي، فإذا قيل: «لو» حرف يقتضي في الماضي امتناع ما يليه، واستلزامه لتاليه، كان ذلك أجود العبارات.

قلت: هكذا قرّر ابن هشام المسألة، لكن الذي يظهر أن عبارة المعريين لا تخالف عبارة سيبويه وابن مالك، بل هي بمعناها، ووجه ذلك ما حققه بعضهم، حيث قال: حاصل تحرير المقام أن «لو» في الماضي لها استعمالان:

الأول: أنها للامتناع، أي امتناع الجواب لامتناع الشرط، إن كان مساويًا، نحو «لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودًا»، وإن كان أعمّ، نحو «لو كان الشمس طالعة كان الضوء موجودًا»، فالممتنع من الجواب القدر المساوي، وهذا القسم هو الذي عرّفه سيبويه وابن مالك، وابن هشام، فقال سيبويه: حرف لما كان سيقع، أي يُتَوَقَّعُ وقوعه لوقوع غيره، لكنه لم يقع لعدم وقوع غيره، فقد رجع لقول غيره: حرف امتناع، أي للجواب لامتناع الشرط، وهو ظاهر في المساوي، وكذا الأعمّ؛ لأنها لنفي القدر المساوي.

والثاني: أن تكون موضوعة لتقرير الجواب على كلّ حال، وهو النوع الثاني بقسميه، ولها استعمال ثالث، وهو الدلالة على امتناع الأول لامتناع الثاني، عكس الاستعمال الأول، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهِةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: الآية ٢٢] الآية، فإن المراد الاستدلال بعدم الفساد على عدم التعدد، ولها استعمال رابع، اختُلف فيه، وهو الإغائية، نحو «إن ضربني أحدٌ ضربته، ولو السلطان»، قيل: لا جواب لها، فهو استعمال رابع، وقيل: لها جواب، وهي من القسم الثاني، من النوع الثاني. نقله الدسوقي عن تقرير درير.^(١)

(١) راجع «حاشية الدسوقي على المغني» ٢٦٨/١-٢٦٩.

قلت: فقد حصل بما ذكر من التحقيق أنه لا تخالف بين كلام المعربين، وبين كلام سيبويه، وابن مالك، فتأمل. والله تعالى أعلم.

تنبيهان:

(الأول): اشتهر بين الناس السؤال عن معنى الأثر المروي عن عمر رضي الله عنه ^(١)، وقد وقع مثله في حديث رسول الله صلوات الله عليه، وفي كلام الصديق رضي الله عنه، وقُلَّ من يتنبه لهما، فالأول قوله صلوات الله عليه في بنت أبي سلمة: «إنها لو لم تكن ربيتي في حجري ما خلَّت لي» ^(٢)، إنها لابنة أخي من الرضاعة ^(٣)، فإن جلَّها له صلوات الله عليه مُتَنَفٍّ من جهتين، كونها ربيته في حجره، وكونها ابنة أخيه من الرضاعة، كما أن معصية صهيب مُنتَفِية من جهتي المخافة والإجلال.

والثاني ^(٤) قوله صلوات الله عليه لما طَوَّلَ في صلاة الصبح - وقيل له: كادت الشمس تطلع -: «لو طلعت ما وجدتنا غافلين» ^(٥)، لأن الواقع عدم غفلتهم، وعدم طلوعها، وكل منهما يقتضي أنها لم تجدهم غافلين، أما الأول فواضح، وأما الثاني فلأنها إذا لم تطلع لم تجدهم البتة، لا غافلين ولا ذاكرين.

(١) هو «نعم العبد ضَّهَبَ، لو لم يَخَفِ اللَّهَ لَمْ يَعْصِهِ»، رُوِيَ مرفوعاً وموقوفاً، وهو حديث لا يصح؛ إذ ليس له سند أصلاً، ولا يوجد في كتب الحديث، كما قاله السيوطي. راجع ما كتبه في «شرح الكوكب الساطع» ص ١٤٢.

(٢) أي إنها إذا لم تكن ربيتي لم تحلَّ لي؛ لأنها بنت أخي من الرضاعة، فكيف بها إذا كانت ربيتي، ف«لو» هنا لتقرير الجواب مطلقاً وُجِدَ الشرط، وهو عدم كونها ربيته، أو انتفى الشرط، بأن كانت ربيته، لكن إن وُجِدَ الشرط فالعلة في الحرمة كونها بنت أخيه، وإن فُقدَ فالعلة في الحرمة كونها بنت أخيه وربيته، ف«لو» هنا من القسم الأول، من النوع الثاني، فهي مثلها في «لو لم يَخَفِ اللَّهَ لَمْ يَعْصِهِ».

«حاشية الدسوقي» ٢٦٩/١.

(٣) حديث متفق عليه.

(٤) أي وهو قول الصديق رضي الله عنه.

(٥) أي إنها على فرض لو طلعت ما وجدتنا غافلين، لتلبسنا بالصلاة، فكيف بها إذا لم تطلع، فالقصد تقرير الجواب مطلقاً، وهو عدم الغفلة سواء وُجِدَ الشرط، وهو طلوعها، أو انتفى بأن لم تطلع، لكن تقريره عند انتفائه أولى، ولا يصح أن تكون «لو» هنا حرف امتناع؛ لأنه ينحل المعنى: انتفى وجود الغفلة، وثبتت الغفلة لانتفاء الطلوع، وهو باطل. «حاشية الدسوقي» ٢٦٩/١.

(الثاني): لَهَجَتِ الطَّلَبَةُ بالسؤال عن قوله تعالى: «وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ» [الأنفال: ٢٣]، وتوجيهه أن الجملتين يتركب منهما قياس، وحينئذ فينتج: لو علم الله فيهم خيراً لتولوا، وهذا مستحيل.

والجواب من ثلاثة أوجه، اثنان يرجعان إلى نفي كونه قياساً، وذلك بإثبات اختلاف الوسط، أحدهما: أن التقدير لأسمعهم إسماعاً نافعاً، ولو أسمعهم إسماعاً غير نافع لتولوا. والثاني: أن تقدر: ولو أسمعهم على تقدير عدم علم الخير فيهم. والثالث بتقدير كونه قياساً متحد الوسط، صحيح الإنتاج، والتقدير: ولو علم الله فيهم خيراً وقتاً ما لتولوا بعد ذلك الوقت. والله تعالى أعلم. ولما أنهى الكلام على القسم الأول من أقسام «لو» الخمسة، شرع يبين القسم الثاني، فقال:

٦٢٣- (وَوَجَّهَهَا الثَّانِي بِلَا جَزْمٍ أَتَتْ لِشَرْطِ الاسْتِقْبَالِ فِي جَزْمٍ ثَبَتَ)

(وَوَجَّهَهَا الثَّانِي) أي الوجه الثاني لـ «لو»، وهو مبتدأ، خبره قوله: «أَتَتْ» (بِلَا جَزْمٍ أَتَتْ) أي وردت عن العرب حال كونها غير جازمة (لِشَرْطِ الاسْتِقْبَالِ) أي لإفادة معنى الشرط في المستقبل، وقوله (فِي جَزْمٍ ثَبَتَ) أي ثبت استعمال «لو» في الشرط المستقبل في القول المجزوم به، وهو رأي الكثيرين من النحاة، وإن خالف فيه بعضهم، كما سيأتي.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن الثاني من أقسام «لو» أن تكون حرف شرط في المستقبل، إلا أنها لا تجزم، كقوله [من الطويل]:

وَلَوْ تَلَتَقِي أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا وَمِنْ دُونِ رَمْسَيْنَا مِنَ الْأَرْضِ سَبَبُ

لَظُلِّ صَدَى صَوْتِي وَإِنْ كُنْتُ رِمَّةً لِيَصُوتَ صَدَى لَيْلَى يَهْشُ وَيَطْرُبُ

وقول توبة بن الحمير مجنون بني عامر [من الطويل]:

وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الْأَخِيلِيَّةَ سَلَّمَتْ عَلَيَّ وَدُونِي جُنْدَلٌ وَصَفَائِحُ

لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ الْبَشَاشَةِ أَوْزَقَا إِلَيْهَا صَدَى مِنْ جَانِبِ الْقَبْرِ صَائِحُ

وقوله [من الكامل]:

لَا يُلْفِكَ الرَّاجِيكَ إِلَّا مُظْهِرَا خُلُقِ الْكِرَامِ وَلَوْ تَكُونُ عَدِيماً

وقوله تعالى: ﴿وَلِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: الآية ٩]، أي وليخش الذين إن شارفوا وقاربوا أن يتركوا، وإنما أولنا الترك بمشارفة الترك؛ لأن الخطاب للأوصياء، وإنما يتوجه إليهم قبل الترك؛ لأنهم بعده أموات، ومثله قوله تعالى: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ حَتَّى يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾ [الشعراء: الآية ٢٠١]، أي حتى يشارفوا رؤيته ويقاربوها؛ لأن بعده ﴿فَيَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [الشعراء: الآية ٢٠٢]، وإذا رأوه ثم جاءهم لم يكن مَجِئُهُ لهم بغتة وهم لا يشعرون، ويحتمل أن تحمل الرؤية على حقيقتها، وذلك على أن يكونوا يرونه فلا يظنون عذاباً، مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَرَوْا كِسْفًا مِنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا يَقُولُوا سَحَابٌ مَرْكُومٌ﴾ [الطور: الآية ٤٤]، أو يعتقدونه عذاباً ولا يظنون واقعا بهم، وعليهما فيكون أخذه لهم بغتة بعد رؤيته، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ [البقرة: الآية ١٨٠]، أي إذا قارب حضوره، وقوله: ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمَّا فَكَّحْنَ أَجَلَهُنَّ فَانْكُوهُنَّ﴾ [البقرة: الآية ٢٣١]؛ لأن بلوغ الأجل انقضاء العدة، وإنما الإمساك قبله.

وأنكر ابن الحاج^(١) في نقده على «المقرب» مجيء «لو» للتعليل في المستقبل، قال: ولهذا لا تقول: «لو يقوم زيد فعمرو منطلق»، كما تقول ذلك مع «إن».

وكذلك أنكره بدر الدين ابن مالك، وزعم أن إنكار ذلك قول أكثر المحققين، قال: وغاية ما في أدلة من أثبت ذلك أن ما جعل شرطاً لـ «لو» مستقبلاً في نفسه، أو مقيداً بمستقبل، وذلك لا ينافي امتناعه فيما مضى لامتناع غيره، ولا يُخَوِّجُ إلى إخراج «لو» عما عُهد فيها من المضى. انتهى.

قال ابن هشام: وفي كلامه نظر في مواضع:

[أحدها]: نقله عن أكثر المحققين، فإننا لا نعرف من كلامهم إنكار ذلك، بل كثير منهم ساكت عنه، وجماعة منهم أثبتوه.

[والثاني]: أن قوله: وذلك لا ينافي إلى آخره مقتضاه أن الشرط يمتنع لامتناع الجواب، والذي

(١) هو أبو العباس أحمد بن محمد الإشبيلي، أخذ عن الشلوين، وبرع في العربية، وكتب تعليقات على / «كتاب سيبويه»، وعلى «الخصائص»، و«سر الصناعة» لابن جني، وغير ذلك، مات سنة (٦٤٧هـ). و«المقرب» كتاب في النحو لابن عصفور.

قرره هو وغيره من مثبتي الامتناع فيهما أن الجواب هو الممتنع لامتناع الشرط، ولم نر أحداً صرح بخلاف ذلك، إلا ابن الحاجب وابن الخباز، فاما ابن الحاجب فإنه قال في «أماليه»: ظاهر كلامهم أن الجواب امتنع لامتناع الشرط؛ لأنهم يذكرونها مع «لولا»، فيقولون: لولا حرف امتناع لوجود، والممتنع مع «لولا» هو الثاني قطعاً، فكذا يكون قولهم في «لو»، وغير هذا القول أولى؛ لأن انتفاء السبب لا يدل على انتفاء مسببه؛ لجواز أن يكون ثم أسباب أخرى، ويدل على هذا قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: الآية ٢٢]، الآية، فإنها مسوقة لنفي التعدد في الآلهة بامتناع الفساد؛ لا أن امتناع الفساد لامتناع الآلهة؛ لأنه خلاف المفهوم من سياق أمثال هذه الآية، ولأنه لا يلزم من انتفاء الآلهة انتفاء الفساد؛ لجواز وقوع ذلك، وإن لم يكن تعدد في الآلهة؛ لأن المراد بالفساد فساد نظام العالم عن حالته، وذلك جائز أن يفعله الإله الواحد سبحانه. انتهى.

وهذا الذي قاله خلاف المتبادر في مثل «لو جئتني أكرمتك»، وخلاف ما فسروا به عبارتهم إلا بدر الدين، فإن المعنى انقلب عليه؛ لتصريحه أولاً بخلافه، وإلا ابن الخباز فإنه من ابن الحاجب أخذ، وعلى كلامه اعتمد، وسيأتي البحث معه.

وقوله: المقصود نفي التعدد لانقضاء الفساد مسلم، ولكن ذاك اعتراض على من قال: إن «لو» حرف امتناع لامتناع، وقد بينا فساد^(١).

فإن قال: إنه على تفسيري لا اعتراض عليهم. قلنا فما تصنع بـ «لو جئتني لأكرمتك»؟، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ﴾ [الأنفال: الآية ٢٣]، فإن المراد نفي الإكرام والإسماع لانقضاء المجيء، وعلم الخير فيهم لا العكس.

وأما ابن الخباز فإنه قال في «شرح الدرة»^(٢) - وقد تلا قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾ [الأعراف: الآية ١٧٦] -: يقول النحويون: إن التقدير لم نشأ فلم نرفعه، والصواب لم نرفعه فلم نشأ؛

(١) قد سبق الرد على دعوى فساد هذه العبارة، فنتبه.

(٢) «الدرة الألفية في علم العربية» منظومة لابن معطي يحيى بن عبد المعطي المتوفى سنة (٦٢٨هـ) شرحها ابن الخباز أحمد بن الحسين المتوفى سنة (٦٣٧هـ) وسمى شرحه «الغرة الخفية».

لأن نفي اللازم يوجب نفي الملزوم، ووجود الملزوم يوجب وجود اللازم، فيلزم من وجود المشيئة وجود الرفع، ومن نفي الرفع نفي المشيئة. انتهى.

والجواب أن الملزوم هنا مشيئة الرفع، لا مطلق المشيئة، وهي مساوية للرفع، أي متى وجدت وُجدت، ومتى انتفت انتفى، وإذا كان اللازم والملزوم بهذه الحيثية، لزم من نفي كل منهما انتفاء الآخر. [الاعتراض الثالث على كلام بدر الدين]، أن ما قاله من التأويل ممكن في بعض المواضع دون بعض، فمما أمكن فيه قوله تعالى: ﴿وَلَيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا﴾ [النساء: الآية ٩] الآية؛ إذ لا يستحيل أن يقال: لو شارفت فيما مضى أنك تُخَلِّفُ ذريةً ضعافاً لخفت عليهم، لكنك لم تشارف ذلك فيما مضى، ومما لا يمكن ذلك فيه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ [يوسف: الآية ١٧]، ونحو ذلك.

وكون «لو» بمعنى «إن» قاله كثير من النحويين في نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ [يوسف: الآية ١٧]، وقوله: ﴿لِيُظْهِرُوا عَلَى الَّذِينَ كُفَرُوا﴾ [النساء: الآية ٣٣]، وقوله: ﴿قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ﴾ [المائدة: الآية ١٠٠]، وقوله: ﴿وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾ [البقرة: الآية ٢٢١]، وقوله: ﴿وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ﴾ [الأحراب: الآية ٥٢]، ونحو «أعطوا السائل ولو جاء على فرس»، وقوله [من البسيط]: قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا شَدُّوا مَآزِرَهُمْ دُونَ النِّسَاءِ وَلَوْ بَاتَتْ بِأَطْهَارٍ وَأما نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ﴾ [الأنعام: الآية ٢٧]، وقوله: ﴿أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ﴾ [الأعراف: الآية ١٠٠] الآية، وقول كعب بن زهير رضي الله عنه [من البسيط]:

لَقَدْ أَقَوْمٌ مَقَامًا لَوْ يَقُومُ بِهِ أَرَى وَأَسْمَعُ مَا لَوْ يَسْمَعُ الْفِيلُ
فمن القسم الأول، لا من هذا القسم؛ لأن المضارع في ذلك مراد به الماضي، وتقرير ذلك أن تَعْلَمَ أَنَّ خاصية «لو» فرض ما ليس بواقع واقعا، ومن ثم انتفى شرطها في الماضي والحال، لما ثبت من كون متعلقها غير واقع، وخاصية «إن» تعليق أمر بأمر مستقبل محتمل، ولا دلالة لها على حكم شرطها في الماضي والحال، فعلى هذا قوله: «ولو باتت بأطهار» يتعين فيه معنى «إن»؛ لأنه

خبر عن أمر مستقبل محتمل، أما استقباله فلا أن جوابه محذوف، دل عليه «شدوا»، و«شدوا» مستقبل؛ لأنه جواب «إذا»، وأما احتماله فظاهر، ولا يمكن جعلها امتناعية للاستقبال والاحتمال، ولأن المقصود تحقق ثبوت الطهر لا امتناعه، وأما قوله: «ولو تلتقي» البيت، وقوله: «ولو أن ليلي» البيت، فيحتمل أن «لو» فيهما بمعنى «إن» على أن المراد مجرد الإخبار بوجود ذلك عند وجود هذه الأمور في المستقبل، ويحتمل أنها على بابها، وأن المقصود فرض هذه الأمور واقعة والحكم عليها مع العلم بعدم وقوعها.

والحاصل أن الشرط متى كان مستقبلا محتملا، وليس المقصود فرضه الآن أو فيما مضى، فهي بمعنى «إن»، ومتى كان ماضيا أو حالا أو مستقبلا، ولكن قصد فرضه الآن أو فيما مضى فهي الامتناعية. والله تعالى أعلم.

ولما أنهى الكلام على القسم الثاني من أقسام «لو» الخمسة، شرع يبين القسم الثالث، فقال:

٦٢٤- (وَتَالِثُ حَرْفٍ لِمُضَدِّرٍ كـ «أَنْ» مِنْ غَيْرِ نَضْبٍ وَكَثِيرًا اقْتَرَنَ

٦٢٥- بِ«وَدٍّ» أَوْ «يُودٍّ» جُلُّهُمْ نَفَى ذَا الْقِسْمِ بَلْ شَرْطُ جَوَابِهِ انْتَفَى

(وَتَالِثُ) أي ثالث الأقسام لـ «لو» أنها (حَرْفٌ لِمُضَدِّرٍ) أي لتأويل ما دخلت عليه من الفعل بالمصدر (كـ «أَنْ») بفتح الهمزة، وسكون النون، أي مثل «أَنْ» المصدرية (مِنْ غَيْرِ نَضْبٍ) يعني أنها، وإن كانت مثلها في المصدرية، إلا أنها لا تنصب المضارع مثلها (وَكَثِيرًا) أي واقترانا كثيرا (اقْتَرَنَ) أي «لو»، وذكره باعتبار اللفظ (بـ «وَدٍّ») نحو قوله عجل: ﴿وَدُّوا لَوْ نَدْنُهُنَّ﴾ [القلم: الآية ٩] الآية (أَوْ «يُودٍّ») نحو قوله عجل: ﴿يُودُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ [البقرة: الآية ٩٦] الآية.

وما ذكر من إثبات هذا القسم، وهو كون «لو» مصدرية، هو القول الصحيح، وخالف في ذلك الأكثرون، فلم يثبتوه، وإليه أشار بقوله: (جُلُّهُمْ) أي معظم النحاة، وهو مبتدأ خبره قوله (نَفَى ذَا الْقِسْمِ) أي لم يثبتوا ورود «لو» مصدرية، (بَلْ) قالوا في الآيتين السابقتين، ونحوهما: إن «لو» (شَرْطٌ) أي حرف شرط (جَوَابُهُ انْتَفَى) أي لحذف جوابه.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن الثالث من أقسام «لو» أن تكون حرفا مصدريا بمنزلة «أَنْ»،

إلا أنها لا تنصب، وأكثر وقوع هذه بعد «وَدَّ»، أو «يُودُّ»، نحو قوله **عَلَّكَ**: ﴿وَدُّوا لَوْ تَدَّهْنُ﴾ [القلم: الآية ٩]، وقوله: ﴿يُودُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ [البقرة: الآية ٩٦]، ومن وقوعها بدونها قول قُتَيْلَةَ [من الكامل]:

مَا كَانَ ضَرْكَ لَوْ مَنَنْتَ وَرُبَّمَا مَنَّ الْفَتَى وَهُوَ الْمَغِيطُ الْحَنَّوُ (١)
وقول الأعشى [من البسيط]:

وَرُبَّمَا قَاتَ قَوْمًا جُلَّ أَمْرِهِمْ مِّنَ الثَّانِي وَكَانَ الْحَزْمُ لَوْعَجَلُوا
وقول امرئ القيس [من الطويل]:

تَجَاوَزْتُ أَحْرَاسًا عَلَيْهَا وَمَغَشَّرَا عَلَيَّ جِرَاصًا لَوْ يُسِرُّونَ مَقْتَلِي
وأكثرهم لم يُثَبِّتَ ورود «لو» مصدرية، والذي أثبتته الفراء، وأبو علي، وأبو البقاء، والتبريزي (٢) وابن مالك.

ويقول المانعون في نحو قوله **عَلَّكَ**: ﴿يُودُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة: الآية ٩٦]: إنها شرطية، وإن مفعول «يُودُّ»، وجواب «لو» محذوفان، والتقدير: يود أحدهم التعمير لو يعمّر ألف سنة لسره ذلك، ولا خفاء بما في ذلك من التكلف.

ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم: ﴿وَدُّوا لَوْ تَدَّهْنُ فَيَدَّهْنُوا﴾ بحذف النون، فَعَطَفَ ﴿يَدَّهْنُوا﴾ بالنصب على ﴿تَدَّهْنُ﴾ لما كان معناه أن تَدَّهْنُ.

ويشكل عليهم دخولها على «أَنَّ» في نحو قوله **عَلَّكَ**: ﴿وَمَا عَمِلْتَ مِنْ شَوْءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا﴾ [آل عمران: الآية ٣٠] الآية.

وجوابه أن «لو» إنما دخلت على فعل محذوف مقدر بعد «لو» تقديره: تود لو ثبت أن بينها. وأورد ابن مالك السؤال في قوله **عَلَّكَ**: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾ [الشعراء: الآية ١٠٢]، وأجاب بما ذكرنا، وبأن هذا من باب تأكيد اللفظ بمرادفه نحو قوله **عَلَّكَ**: ﴿فَجَاجَا سُبُلًا﴾ [الأنبياء: ٣١].

(١) «المَغِيطُ»: بفتح الميم، و«الْحَنَّوُ» بضمها، وبحاء مهملة، بمعنى ما قبله، أي مثير الحنق والغضب.
(٢) هو أبو زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي، إمام في اللغة والأدب، له «شرح الحماسة»، و«شرح سقط الزند» للمعري، وغيرها، مات سنة (٥٠٢هـ).

قال ابن هشام: والسؤال في الآية مدفوع من أصله؛ لأن «لو» فيها ليست مصدرية، وفي الجواب الثاني نظر؛ لأن تأكيد الموصول قبل مجيء صلته شاذ، كقراءة زيد بن علي: ﴿وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: الآية ٢١] بفتح الميم. انتهى. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر القسم الرابع من أقسام «لو» الخمسة، فقال:

٦٢٦- (وَرَابِعُ كَوْنُهُ لِلتَّمَنِّي نَصْبُ مُضَارِعٍ عَلَيْهِ تَبْنِي)

(وَرَابِعُ) أي رابع الأقسام (كَوْنُهُ) أي كون «لو» (لِلتَّمَنِّي، نَصْبُ مُضَارِعٍ) بالنصب مفعولاً مقدماً لـ «تَبْنِي» (عَلَيْهِ) متعلق بـ «تَبْنِي» يعني أنها إذا كان للتمني ينتصب المضارع بعدها بأن مضمرة وجوباً في جواب التمني، فهي من الأجوبة التسعة التي أشار إليها ابن مالك في «الخلاصة» بقوله:

وَيَعْدُ فَا جَوَابُ نَفْيٍ أَوْ طَلَبٍ مَخْضِيءٍ «أَنَّ» وَسُتْرُهُ حَتْمٌ نَصَبٌ
وجمعها بعضهم في قوله:

مُزْ وَائَةٌ وَادْعُ وَاسْلُ وَاعْرِضْ لِحُضِّهِمْ تَمَنَّ وَارْجُ كَذَاكَ النَّفْيُ قَدْ كَمَلَا
وقد تقدم بيان هذا.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن القسم الرابع من أقسام «لو» الخمسة أن تكون للتمني، نحو «لو تأتيني، فتحدثني»، قيل ومنه قوله **عَلَّكَ**: ﴿لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾ [البقرة: الآية ١٦٧] الآية، أي فليت لنا كرة، ولهذا نصب ﴿فَنَكُونُ﴾ [الشعراء: الآية ١٠٢] في جوابها، كما انتصب ﴿فَأَفُوزُ﴾ [النساء: الآية ٧٣] في جواب «ليت» في قوله **عَلَّكَ**: ﴿يَلَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزُ﴾ [النساء: الآية ٧٣] الآية، ولا دليل في هذا؛ لجواز أن يكون النصب في ﴿فَنَكُونُ﴾ [الشعراء: الآية ١٠٢] مثله في قوله **عَلَّكَ**: ﴿إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَائِي حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: الآية ٥١]، وقول ميسون (١) [من الوافر]:

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرُّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

(١) هي ميسون بنت بحدل الكلبيّة، بدوية تزوجها معاوية **عَلَيْهِ**، فولدت له يزيد، ثم سمعها تنشد أبياتاً منها هذا البيت تفضل فيها حياة البادية، فاستجاب لرغبتها وطلقها، ماتت سنة ٨٠هـ.

واختُلف في «لو» هذه، فقال ابن الضائع، وابن هشام^(١): هي قِسْمٌ برأسها، لا تحتاج إلى جواب، كجواب الشرط، ولكن قد يُؤتى لها بجواب منصوب، كجواب ليت، وقال بعضهم: هي «لو» الشرطية، أُشربت معنى التمني، بدليل أنهم جَمَعُوا لها بين جوابين: جواب منصوب بعد الفاء، وجواب باللام، كقوله [من الوافر]:

فَلَوْ نِشَ الْمُقَابِرُ عَنْ كُلِّيبٍ فَيُخْبِرُ بِالذَّنَائِبِ أَيَّ زِيرٍ
بِیَوْمِ الشُّعْثَمَيْنِ لَقَرَّ عَيْثًا وَكَيْفَ لِقَاءُ مَنْ تَحْتَ الْقُبُورِ^(٢)

وقال ابن مالك: هي «لو» المصدرية أغنت عن فعل التمني، وذلك أنه أورد قول الزمخشري: وقد تجيء «لو» في معنى التمني، في نحو «لو تأتيني فتحدثني»، فقال: إن أراد أن الأصل: وددت لو تأتيني، فتحدثني، فحذف فعل التمني؛ لدلالة «لو» عليه، فأشبهت «ليت» في الإشعار بمعنى التمني، فكان لها جواب كجوابها فصحيح، أو أنها حرف وُضع للتمني كـ «ليت» فممنوع؛ لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني، كما لا يُجمع بينه وبين ليت. انتهى. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر القسم الخامس من أقسام «لو»، فقال:

٢٢٧- (وَكُونُهَا لِلْعَرَضِ وَجْهٌ خَامِسٌ)

(وَكُونُهَا لِلْعَرَضِ وَجْهٌ خَامِسٌ) يعني أن كون «لو» تفيد معنى العرض هو القسم الخامس من أقسامها، وهو الأخير، نحو «لو تنزل عندنا، فتصيب خيرًا»، ذكره في «التسهيل». فقوله: «كونها» مبتدأ خبره قوله: «وجه».

(١) لعله اللُّخْمِيُّ الآتِي قريبا. والله تعالى أعلم.

(٢) قوله: «أَيَّ زِيرٍ» بالنصب حال من كليب، والاستفهام للتعظيم، أي حال كونه شجاعًا عظيمًا. وقوله: «بالذنائب» بمعنى «في»، و«الذنائب» اسم موضع بنجد، فيه ثلاث هضبات، به قبر كليب، و«الزير» بالكسر كثير الزيارة للنساء، وهو كليب، فأقيم الظاهر مقام المضمَر. وقوله: «بيوم» متعلق بـ «يخبر». و«يوم الشعثمين»: حرب، قال البكري: هما: شعثم، وشعث ابنا معاوية بن عامر بن ذهل بن ثعلبة. حاشية الدسوقي ٢٧٤/١.

تنبيه:

ذكر ابن هشام اللُّخْمِيُّ^(١)، وغيره لها معنى آخر، وهو التقليل، نحو حديث: «تصدقوا ولو بظلفٍ مُحْرَقٍ»^(٢)، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلَيَّ أَنْفُسِكُمْ﴾ [النساء: الآية ١٣٥]، قال ابن هشام: وفيه نظر. انتهى. أي لأنها فيما ذكر شرطية بمعنى «إن»، وجوابها محذوف، والتقليل مستفاد من مدخولها^(٣).

قلت: وإلى ما تقدّم من معاني «لو» أشار السيوطي في «الكوكب الساطع» حيث قال:

وَلَوْ لَشَرْطِ الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ نَزَرٌ فَلِلرَّبِّ فَقَطُّ أَبُو عَلِيٍّ
وَلِلَّذِي كَانَ حَقِيقًا سَيَقَعُ أَيْ لَوْ قُوعٍ غَيْرِهِ عَمُرُو أَتْبَعُ
وَالْمُعْرَبُونَ وَالَّذِي فِي الْقَنْ شَاعُ بَأَنَّهَا حَرْفٌ امْتِنَاعٌ لَامْتِنَاعُ
وَالْمُرْتَضَى^(٤) امْتِنَاعٌ مَا يَلِيهِ مَعَ كَوْنِهِ يَسْتَلْزِمُ التَّالِيهِ
ثُمَّ إِذَا نَاسَبَ تَالٍ يَنْتَفِي إِنْ أَوْلَا خِلَافُهُ لَمْ يَخْلُفِ
كَقَوْلِهِ «لَوْ كَانَ» لِلاَخِرِ لَا ذُو خَلْفٍ وَيُثْبِتُ الَّذِي تَلَا
إِنْ لَمْ يُنَافِ وَيَأْوَلِ نَصِّهِ نَاسَبُهُ «لَوْ لَمْ يَخَفْ لَمْ يَغْصِهِ»
أَوْ الْمُسَاوِي نَحْوُ «لَوْ لَمْ تَكُنِ رَيْبِي» الْحَدِيثُ أَوْ بِالْأَدْوَنِ
وَوَرَدَتْ لِلْعَرَضِ وَالتَّمْنِي وَالْحَصُّ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْقَنْ
وَقَلَّةِ كَخَبَرِ الْمُصَدَّقِ تَصَدَّقُوا وَلَوْ بِظَلْفٍ مُحْرَقٍ^(٥)

(١) هو محمد بن أحمد بن هشام اللُّخْمِيُّ الأندلسي، عالم بالأدب والعربية، له «شرح الجمل»، و«شرح الدريدية»، وغيرهما، مات سنة (٥٦٠هـ).

(٢) حديث صحيح، أخرجه النسائي وغيره بلفظ: «رُدُّوا السائل، ولو بظلفٍ مُحْرَقٍ».

(٣) راجع «حاشية الدسوقي» ٢٧٥/١.

(٤) قد عرفت فيما سبق أن ما اشتهر عند المعربين لا يخالف هذا المعنى، بل هو بمعناه، فتنبه.

(٥) راجع لشرح الأبيات ما كتبه على «الكوكب الساطع» ص ١٣٠-١٣٢.

ولما ذكروا هنا مسائل تتعلق بـ«لو» أشار إليها بقوله:

(..... هُنَا مَسَائِلُ لَهُمْ نَفَائِسُ)

(هُنَا) أي في مبحث «لو» (مَسَائِلُ لَهُمْ) أي لعلماء النحو الذين بحثوا في مؤلفاتهم ما يتعلق بها (نَفَائِسُ) جمع نفيسة، ككريمة وكرائم وزناً ومعنى.

يعني أن للعلماء مسائل نفائس تتعلق بـ«لو» ذكروها في هذا المحل، ثم أشار إلى الأولى بقوله:

(تُخَصُّ بِالْفِعْلِ وَلَكِنْ قَدْ يَلِي لَهَا سِمٌ بِحَذْفِ فِعْلٍ يَنْجَلِي (تُخَصُّ) بالبناء للمفعول، ونائب فاعله ضمير («لَوْ» وقوله (بِالْفِعْلِ) متعلق بـ«تُخَصُّ»، يعني أن «لو» تختص بدخولها على الفعل، و(لَكِنْ قَدْ يَلِي لَهَا) اللام زائدة؛ لأن «يلي» يتعدى بنفسه، وقوله (سِمٌ) بثلاث السين لغة في الاسم فاعل بـ«يلي»، يعني أنه قد يلي «لو» اسم (بِحَذْفِ فِعْلٍ) من إضافة الصفة للموصوف، أي بفعل محذوف، وقوله (يَنْجَلِي) صفة لـ«فعل»، أي ينكشف ذلك الفعل، حيث إنه مفسر بفعل بعده.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن أولى تلك المسائل أن «لو» خاصة بالفعل، وقد يليها اسم مرفوع، معمول محذوف يفسره ما بعده، أو اسم منصوب كذلك، أو خبر لـ«كان» محذوفة، أو اسم هو في الظاهر مبتدأ، وما بعده خبر.

فمثال الأول قولهم^(١): «لو ذات سوار لطمتني»، وقول عمر رضي الله عنه: «لو غيرك قالها يا أبا عبيدة»^(٢)، وقوله [من الكامل]:

(١) أي كقول الناس في المثل، وأصله لحاتم الطائي، حين أسر في حي من العرب، ثم إن امرأة رب المنزل أمرته بفصد ناقة، وكان من عادة العرب أكل دم الفصادة في الجماعة، فنجرها، وقال: لا أعرف الفصد غير هذا، فلطمته أمة المرأة على وجهه، فقال: لو ذات سوار لطمتني، وكان من شأنهم أن لا يلبس السوار إلا الأحرار، فكأنه قال: ليت التي لطمتني حرة، ف«لو» هنا للتمني، أو شرطية، والجواب محذوف، أي لهان علي. قاله الدسوقي في «حاشيته» ٢٧٥/١.

(٢) الضمير لكلمة أبي عبيدة رضي الله عنه، والحديث أخرجه الشيخان مطولاً، ولفظ البخاري من طريق عبد الله بن عبد الله بن الحارث بن نوفل، عن عبد الله بن عباس، أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خرج إلى الشام، حتى إذا كان بسرع لقيه أمراء الأجناد: أبو عبيدة بن الجراح وأصحابه، فأخبروه أن الوباء قد وقع بأرض=

لَوْ غَيْرُكُمْ عَلِقَ الرَّبِيرُ بِحَبْلِهِ أَدَى الْجَوَارِ إِلَى بَنِي الْعَوَامِ ومثال الثاني: نحو «لو رأيت أكرمت»، ومثال الثالث: نحو «التمس ولو خاتماً من حديد»، و«اضرب ولو زيلاً»، و«ألا ماء ولو بارداً»، وقوله [من البسيط]:

لَا يَأْمَنُ الدَّهْرُ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكًا جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ واختُلف في قوله رحمته: «قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ» [الإسراء: الآية ١٠٠] الآية، فقيل: من الأول، والأصل لو تملكون تملكون، فحذف الفعل الأول، فانفصل الضمير، وقيل: من الثالث، أي لو كنتم تملكون، ورُدَّ بأن المعهود بعد «لو» حذف «كان» ومرفوعها مقاً، فقيل: الأصل لو كنتم أنتم تملكون، فحذف، وفيه نظر للجمع بين الحذف والتوكيد.

ومثال الرابع: نحو قوله [من الرمل]:

لَوْ بِغَيْرِ الْمَاءِ خَلَقِي شَرْقُ كُنْتُ كَالْعَصَانِ بِالماءِ اغْتِصَارِي^(١) وقوله [من البسيط]:

= الشَّامُ، قال ابن عباس: فقال عمر: ادع لي المهاجرين الأولين، فدعاهم، فاستشارهم، وأخبرهم أن الوباء قد وقع بالشَّامُ، فاختلفوا، فقال بعضهم: قد خَرَجَتْ لأمر، ولا نرى أن ترجع عنه، وقال بعضهم: معك بقية الناس، وأصحاب رسول الله ﷺ، ولا نرى أن تُقدِّمهم على هذا الوباء، فقال: ارتفعوا عني، ثم قال: ادعوا لي الأنصار، فدعوتهم فاستشارهم، فسلخوا سبيل المهاجرين، واختلفوا كاختلافهم، فقال: ارتفعوا عني، ثم قال: ادع لي من كان ها هنا من مشيخة قريش، من مهاجرة الفتح، فدعوتهم فلم يختلف منهم عليه رجلان، فقالوا: نرى أن ترجع بالناس، ولا تُقدِّمهم على هذا الوباء، فنأى عمر في الناس: إني مُصْبِحٌ على ظهر، فأصبحوا عليه، قال أبو عبيدة بن الجراح: أفرازا من قدر الله؟ فقال عمر: لو غيرك قالها يا أبا عبيدة، نعم نفر من قدر الله إلى قدر الله، أرايت لو كان لك إبل، هبطت واديا له غُدوتان: إحداها خَصِبة، والأخرى جَذْبة، أليس إن رعيت الخَصِبة رعيتها بقدر الله، وإن رعيت الجذبة رعيتها بقدر الله؟ قال: فجاء عبد الرحمن بن عوف، وكان مُتَغَيِّبًا في بعض حاجته، فقال: إن عندي في هذا علماً، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا سمعتم به بأرض فلا تَقْدَمُوا عليه، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه»، قال فحمد الله عمر، ثم انصرف.

(١) الاعتصار: أن يُغَصَّ الإنسان بالطعام، فيعتصر بالماء، وهو أن يشربه قليلاً قليلاً ليسيفه. «شرح أبيات المغني» ٨٣/٥.

لَوْ فِي طَهِيَّةٍ^(١) أَخْلَامَ لَمَّا عَرَضُوا دُونَ الَّذِي أَنَا أَرْمِيهِ وَيَرْمِينِي
واختلف فيه فقيل: محمول على ظاهره، وإن الجملة الاسمية وليتها شذوذاً، كما قيل في قوله:
«فَهَلَّا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيعُهَا»، وقال الفارسي: هو من النوع الأول، والأصل: لو شَرِقَ حلقي هو
شَرِقٌ، فحذف الفعل أولاً والمبتدأ آخرًا، وقال المتنبي [من الطويل]:

وَلَوْ قَلَمٌ أَلْقَيْتُ فِي شَقِّ رَأْسِهِ مِنْ الشَّقَمِ مَا غَيَّرْتُ مِنْ خَطِّ كَاتِبٍ
فقيل: لَحْنٌ؛ لأنه لا يمكن أن يُقَدَّر: ولو أَلْقَيْ قلم، قال ابن هشام: وأقول رُوي بنصب قلم
ورفعه، وهما صحيحان، والنصب أَوْجَهُ بتقدير: ولو لابسْتُ قَلَمًا، كما يقدر في نحو «زَيْدًا
حبست عليه»، والرفع بتقدير فعل دلَّ عليه المعنى، أي ولو حَصَلَ قَلَمٌ، أي ولو لُوبِسَ قَلَمٌ، كما
قالوا في قوله [من الطويل]:

إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بِلَا^(٢) بَلَّغْتِهِ فَقَامَ بِقَاسٍ يَبْنَ وَضَلَيْكَ جَاوِزُ^(٣)
فيمن رفع «ابنًا» إن التقدير: إذا بلغ، وعلى الرفع فيكون: «أَلْقَيْتُ» صفة لقلم، و«من» الأولى
تعليلية على كل حال، متعلقة بـ«أَلْقَيْتُ» لا بـ«غَيَّرْتُ»؛ لوقوعه في حيز «ما» النافية، وقد تَعَلَّقَ
بـ«غَيَّرْتُ»؛ لأن مثل ذلك يجوز في الشعر، كقوله [من الرجز]:
* وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَغْنَيْنَا *

والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر المسألة الثانية لها، فقال:

٦٢٨- (وَبَعْدَهَا «أَنَّ» كَثِيرًا تَقَعُ مَحَلُّهَا رَفَعٌ بِفِعْلِ يُزْفَعُ

٦٢٩- وَقِيلَ مُبْتَدَأًا فَلَا لَهُ خَبَرٌ وَقِيلَ مَحْذُوفٌ وَخُلِفَ فِيهِ قَرْنٌ

(وَبَعْدَهَا) أي بعد «لو»، متعلق بـ«تَقَعُ» («أَنَّ» مبتدأ محكي لقصد لفظه (كثيرون) نعت لمصدر
محذوف، أي وقوعًا كثيرًا (تَقَعُ) خبر المبتدأ، يعني أن «لو» تقع بعدها «أَنَّ» كثيرًا، نحو:

(١) اسم امرأة، هي طهية بنت عبد شمس بن سعد، والمراد هنا بنوها.

(٢) هو بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، كان قاضي البصرة.

(٣) الوضل: المفصل عند النحر في العنق، والجازر: ناجر الناقة.

قوله **عَلَّكَ**: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا﴾ [البقرة: الآية ١٠٣] الآية، وقوله (مَحَلُّهَا رَفَعٌ) مبتدأ وخبره، أي
محل «أَنَّ» ومعمولها مرفوع بالاتفاق، لكن اختلفوا في رافعه، فقيل: بفعل محذوف، وإليه أشار
بقوله (بِفِعْلِ) متعلق بـ«رفع»، وقوله (يُزْفَعُ) بالبناء للمفعول، صفة لـ«فعل»، أي يحذف ذلك
الفعل، ويُقَدَّر بعد «لو»، أي ولو ثبت أنهم آمنوا.

قلت: هذا القول للكوفيين، والمبرد، والرزاج، وهو الأرجح، كما سيأتي قريبًا، إن شاء الله
تعالى.

(وَقِيلَ: مُبْتَدَأًا) بحذف الهمزة تخفيفًا (فَلَا لَهُ خَبَرٌ) يعني أن بعضهم قال: إنه مبتدأ، لكن لا
خبر له؛ لاشتماله على المسند والمسند إليه (وَقِيلَ: مَحْذُوفٌ) أي قال بعضهم: إن الخبر محذوف،
ثم اختلفوا في تقديره، كما أشار إليه بقوله (وَخُلِفَ فِيهِ قَرْنٌ) مبتدأ وخبره، وسوغ الابتداء بالنكرة،
عملة في الجار والمجرور، أو كونه فاعلاً في المعنى، يعني أنه ثبت الخلاف بين هؤلاء القائلين بتقدير
الخبر في كيفية تقديره، فقيل: يقدر مقدمًا، وقيل: مؤخرًا.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن المسألة الثانية أن «لو» تقع «أَنَّ» بعدها كثيرًا، نحو قوله **عَلَّكَ**:
﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا﴾ [البقرة: الآية ١٠٣]، وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ [الحجرات: الآية ٥]، وقوله:
﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: الآية ٦٦]، وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ﴾ [النساء:
الآية ٦٦]، وقوله [من الطويل]:

* وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لَأَذْنَى مَعِيشَةٍ... البيت *

وموضعها عند الجميع رَفَعٌ، فقال سيبويه: بالابتداء، ولا تحتاج إلى خبر؛ لاشتمال صلتها على
المسند والمسند إليه، واختصت من بين سائر ما يُؤوَّل بالاسم بالوقوع بعد «لو»، كما اختصت
«عُدْوَةٌ» بالنصب بعد «الذن»، و«الحين» بالنصب بعد «لات»، وقيل: على الابتداء، والخبر
محذوف، ثم قيل: يُقَدَّر مُقَدَّمًا، أي ولو ثابت إيمانهم، على حدِّ قوله **عَلَّكَ**: ﴿وَأَيُّهُ هَلُمَّ أَنَا
حَمَلْنَا﴾ [يس: الآية ٤١] الآية، وقال ابن عصفور: بل يُقَدَّر هنا مؤخرًا، ويشهد له أنه يأتي مؤخرًا بعد
«أَمَّا»، كقوله [من البسيط]:

عِنْدِي اضْطِبَارٌ وَأَمَّا أَنِّي جَزَعٌ يَوْمَ النَّوَى فَلَوْجِدِ كَادَ يَتَرِينِي^(١)
وذلك لأن «لعل» لا تقع هنا، فلا تُشْتَبِه «أن» المؤكدة إذا قُدِّمَت بالتّي بمعنى «لعل»، فالأولى
حينئذ أن يُقَدَّرَ مؤخراً على الأصل، أي ولو لإيمانهم ثابت.

وذهب المبرد، والزجاج، والكوفيون، إلى أنه على الفاعلية، والفعل مقدر بعدها، أي ولو ثبت
أنهم آمنوا، وَرُجِّحَ بأن فيه إبقاء «لو» على الاختصاص بالفعل.

قال الزمخشري: ويجب كون «أن» فعلاً؛ ليكون عوضاً من الفعل المحذوف، ورده ابن
الحاجب وغيره بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ﴾ [لقمان: الآية ٢٧] الآية،
وقالوا: إنما ذاك في الخبر المشتق لا الجامد، كالذي في الآية، وفي قوله [من البسيط]:

مَا أَطْيَبَ الْعَيْشَ لَوْ أَنَّ الْفَتَى حَجَرَ تَنْبُو الْخَوَادِثُ عَنْهُ وَهُوَ مَلْمُومٌ^(٢)
وقوله [من الطويل]:

وَلَوْ أَنَّهَا عُصْفُورَةٌ لَحَسِبْتَهَا مُسَوِّمَةٌ^(٣) تَدْعُو عُيَيْدًا وَأَزْنَمًا^(٤)
ورّد ابن مالك قول هؤلاء بأنه قد جاء اسماً مشتقاً، كقوله [من الرجز]:

لَوْ أَنَّ حَيًّا مُذْرِكُ الْفَلَاحِ أَذْرَكُهُ مُلَاعِبُ الرِّمَاحِ
قال ابن هشام: وقد وجدت آية في التنزيل وقع فيها الخبر اسماً مشتقاً، ولم يتنبه لها
الزمخشري كما لم يتنبه لآية لقمان، ولا ابن الحاجب، وإلا لما منع من ذلك، ولا ابن مالك، وإلا

(١) بفتح أوله، من البري، وهو النحت، والمراد: يهلكني.

(٢) الملموم: المجموع.

(٣) أي خيلاً مسومة، أي معلمة بعلامة.

(٤) قوله: «أزناما» بفتح الهمزة والنون، وسكون الزاي، و«عبيد» و«أزنام» رجلان، وكانا شجاعين، والمراد ذم
رجل بأنه جبان، وأنه متى رأى ولو عصفورة حسبها فرساً تدعو هذين الشجاعين المقاتلين، فيخاف
منها. هكذا نقل في «حاشية الدسوقي» ٢٧٧/١ عن تقرير دردير، وقال: هو محصل ما في الدماميني.
لكن ردّ في «شرح أبيات المغني» على الدماميني ذلك، وقال: إن عبيداً وأزناماً بطنان من بني يربوع، لا
شخصان. انظره في ١٠١/٥ - ١٠٢.

لما استدللّ بالشعر، وهي قوله تعالى: ﴿يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُوتُ فِي الْأَعْرَابِ﴾ [الأحراب: الآية ٢٠]
الآية، ووجدت آية الخبر فيها ظرف لغو، وهي: ﴿لَوْ أَنَّ عِنْدَنَا ذِكْرًا مِنَ الْأَوَّلِينَ﴾ [الصفافات: ١٦٨].
انتهى. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر المسألة الثالثة لها، فقال:

٦٣٠- (طَلَبَهَا الْمَاضِي جَزَمَهَا مَنَعَ وَعِنْدَ قَوْمٍ جَزَمَهَا طَرَدًا يَقَعُ

٦٣١- بِالشَّعْرِ خَصَّهَا مِنَ النَّحَاةِ قِيلَ الشُّكُونُ لِيَخْفَ الْآتِي)

(طَلَبَهَا الْمَاضِي جَزَمَهَا مَنَعَ) يعني أن غلبة دخول «لو» على الفعل الماضي منع جزمها المضارع،
ولو كانت بمعنى «إن» الشرطية (وَعِنْدَ قَوْمٍ) من النحاة (جَزَمَهَا) أي جزم «لو» للمضارع، وقوله
(طَرَدًا) مصدر طرد، قال في «المصباح»: طردت الخلاف في المسألة طرداً، أي من باب قتل -
أجريته، كأنه مأخوذ من المطاردة، وهي الإجراء للسباق، واطرد الأمر اطراداً: تبع بعضه بعضاً،
واطرد الماء كذلك، واطردت الأنهار: جرت. انتهى^(١).

وأراد به هنا معنى الإطلاق، أي سواء كان في النثر، أو في الشعر (يَقَعُ) يعني أن بعضهم ادّعى
بأن جزمها مطلقاً لغة (بِالشَّعْرِ خَصَّهَا مِنَ النَّحَاةِ) يعني أن بعضهم خصّ جزمها بالشعر فقط
(قِيلَ: الشُّكُونُ) أي سكون المضارع الذي ادّعى أنه بسبب جزم «لو»، ليس بجزم، إنما هو
(لِيَخْفَ الْآتِي) أي المضارع، يعني أنه لتخفيف المضارع.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن المسألة الثالثة أنه لما غلب دخول «لو» على الماضي لم تجزم،
ولو أريد بها معنى «إن» الشرطية، وزعم بعضهم أن الجزم بها مُطَرِّدٌ على لغة، وأجازه جماعة في
الشعر، منهم ابن الشجري، كقوله [من الرمل]:

لَوْ يَشَأُ طَارَ بِهِ دُو مَيْعَةٍ لَأَحِقُّ الْآطَالِ نَهْدٌ دُو خُصَلٍ^(٢)

(١) «المصباح المنير» ١/٣٧٠.

(٢) قوله: «طار به» أي بالفارس، و«المَيْعَةُ» بالفتح: النشاط، و«لاحق الآطال»: ضامرها، وهو جمع إطل
بسكون الطاء وكسرهما، مع كسر الهمزة فيهما: الحاصرة، فجمع في موضع التثنية، و«النهد» بالفتح:
المرتفع، و«الخصل» بالضم من الشعر. «حاشية الأمير» ١/٢١٤.

وقوله [من البسيط]:

تَأْمَتْ^(١) فَوَادَكَ لَوْ يَحْزُنُكَ مَا صَنَعْتُ إِحْدَى نِسَاءِ بَنِي دُهْلٍ بَنِ شَيْتَانَا
وقد خُرجَ هذا على أن ضمة الإعراب سُكُنَتْ تخفيفاً، كقراءة أبي عمرو ﴿يَنْصُرُكُمْ﴾ [آل عمران: الآية ١٦٠]، و﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام: الآية ١٠٩]، و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة: الآية ٦٧]، والأول على لغة من يقول: شا يشا بألف، ثم أبدلت همزة ساكنة، كما قيل: العالم، والخاتم، وهو توجيه قراءة ابن ذكوان ﴿مِنْسَأْتُمْ﴾ [سج: الآية ١٤] بهمزة ساكنة، فإن الأصل ﴿مِنْسَأْتُمْ﴾ [سج: الآية ١٤] بهمزة مفتوحة مفعلة، من نَسَأه: إذا أحره، ثم أبدلت الهمزة ألفاً، ثم الألف همزة ساكنة. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر المسألة الرابعة لها، فقال:

٦٣٢- (جَوَابُ «لَوْ» بِاللَّامِ غَالِبًا مَتَى أَثْبِتَ وَالْمَنْفِي بِالْعَكْسِ أَتَى)

(جَوَابُ «لَوْ» بِاللَّامِ) مبتدأ وخبره، يعني أن جواب «لو» يكون مقروناً باللام (غَالِبًا) أي في غالب الاستعمال (مَتَى أَثْبِتَ) بالبناء للمفعول، أي إذا كان مثبتاً (وَالْمَنْفِي بِالْعَكْسِ أَتَى) يعني أن جوابها إذا كان منفيّاً أتى مجرّداً عن اللام. فقلوه: «المنفي» مبتدأ، خبره جملة «أتى»، و«بالعكس» متعلق بـ«أتى».

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن المسألة الرابعة أن جواب «لو»، إما مضارع منفي بـ«لم»، نحو «لو لم يخف الله لم يعصه»، أو ماضٍ مثبت، أو منفي بـ«ما»، والغالب على المذهب دخول اللام عليه، نحو قوله ^{عَلَّكَ}: ﴿لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَمَاءً﴾ [الواقعة: الآية ٦٥]، ومن تجرده منها قوله ^{عَلَّكَ}: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا﴾ [الواقعة: الآية ٧٠]، والغالب على المنفي تجرده منها، نحو قوله ^{عَلَّكَ}: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: الآية ١١٢]، ومن اقترانه بها قوله [من الوافر]:

وَلَوْ نُعْطَى الْخِيَارَ لَمَا افْتَرَقْنَا وَلَكِنْ لَا خِيَارَ مَعَ اللَّيَالِي.

ونظيره في الشذوذ اقتران جواب القسم المنفي بـ«ما» بها، كقوله [من الطويل]:

(١) أي تيممه: عبده.

أَمَّا وَالَّذِي لَوْ شَاءَ لَمْ يَخْلُقِ النَّوَى لَعِنَ غَيْبَتِ عَنْ عَيْنِي لَمَّا غَيْبَتْ عَنْ قَلْبِي

وقد ورد جواب «لو» الماضي مقروناً بـ«قد»، وهو غريب، كقول جرير [من الكامل]:

لَوْ شِئْتَ قَدْ نَقَعَ الْفُؤَادُ بِشَرْبَةٍ تَدْعُ الْحَوَائِمَ لَا يَجِدُنَ غَلِيلًا^(١)

ونظيره في الشذوذ اقتران جواب «لولا» بها، كقول جرير أيضاً [من البسيط]:

كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَلْتُ أَوْلَادِي

قيل: وقد يكون جواب «لو» جملة اسمية، مقرونة باللام، أو بالفاء، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ [البقرة: الآية ١٠٣] الآية، وقيل: هي جواب لقسم مقدر، وقول الشاعر [من الكامل]:

قَالَتْ سَلَامَةٌ لَمْ يَكُنْ لَكَ عَادَةٌ أَنْ تَشْرَكَ الْأَعْدَاءَ حَتَّى تُغْذَرَ

لَوْ كَانَ قَتْلُ يَا سَلَامَ فَرَاخَةً لَكِنْ فَرَزْتُ مَخَافَةً أَنْ أَوْسَرَ
والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على «لو» شرع بيّن «لولا»، فقال:

٦٣٣- («لَوْلَا» عَلَى أَرْبَعَةِ الْأَوْجِهِ جَا رَبَطُ امْتِنَاعٍ بَيْنَمَا تَزَاوَجَا

٦٣٤- إِسْمِيَّةٌ وَبَعْدَهَا فِعْلِيَّةٌ وَاللَّامُ فِي جَوَابِهَا حَثْمِيَّةٌ

٦٣٥- وَبَعْدَهَا يَلْزَمُ حَذْفُ الْخَبَرِ إِنْ يَكُ مُطْلَقًا وَإِلَّا يُذَكَّرُ

(«لَوْلَا» عَلَى أَرْبَعَةِ الْأَوْجِهِ جَا) يعني أن «لولا» تأتي في استعمال العرب لها على أربعة أقسام، فقلوه: «لولا» مبتدأ محكي؛ لقصد لفظه، خبره جملة «جا»، وهو لغة في «جاء» بالهمزة، و«على أربعة الأوجه» متعلق بـ«جا»، والإضافة من إضافة الصفة للموصوف، أي على أوجه أربعة، وأشار إلى الأول بقوله (رَبَطُ امْتِنَاعٍ بَيْنَمَا تَزَاوَجَا) أي اقترنا، أي بين جملتين مقترنتين (اسْمِيَّةٌ) بالجر بدل من «ما» أي بين جملة اسمية (وَبَعْدَهَا فِعْلِيَّةٌ) أي بعد الجملة الاسمية جملة فعلية، يعني أنها تدخل

(١) «نقع» بالقاف: سقى، و«الحوائم»: العواش تحوم على الماء، و«يجدن» بضم الجيم لغة في كسرهما، و«الغليل»: حرارة العطش.

على جملتين، أولاهما اسمية، والثانية فعلية، فتربط امتناع الثانية بوجود الأولى، نحو قولك: «لولا زيد لأكرمتك»، أي لولا زيد موجود، فقد ربطت امتناع الإكرام بوجود زيد (وَاللَّامُ فِي جَوَابِهَا حَتْمِيَّةٌ) أي واجبة، يعني أن جواب «لولا» يقترن وجوبًا باللام، كالمثال المذكور (وَيَعْدَهَا) أي بعد «لولا» (يَلْزَمُ حَذْفُ الْحَبِيبِ) أي خبر المبتدأ الذي وقع بعدها (إِنْ يَكُ مُطْلَقًا) أي إن يكن الخبر كونًا مطلقًا، كـ «موجود» في المثال المذكور (وَالِإِلَّا) أي وإن لم يكن الخبر كونًا مطلقًا، بل كان مقيدًا (يُذَكِّرُ) بالبناء للمفعول، وهو جواب «إن»، مجزوم، كسرت راؤه للروى، يعني أنه إذا كان الخبر كونًا مقيدًا، وجب ذكره إذا لم يُعلم، وهذا رأي جماعة، وذهب جماعة، وهو الذي مال إليه صاحب الأصل أنه إذا أريد الكون المقيد لم يجز أن يقال: «لولا زيد قائم لأيتك»، بل يُجعل مصدره هو المبتدأ، فتقول: «لولا قيام زيد لأيتك»، أو تدخل «أن» على المبتدأ، فتقول: «لولا أن زيدًا قائم».

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «لولا» على أربعة أوجه:

[أحدها]: أن تدخل على جملتين: اسمية، ففعلية، لربط امتناع الثانية بوجود الأولى، نحو «لولا زيد لأكرمتك»، أي لولا زيد موجود، فأما قوله ﷺ: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة»^(١) فالتقدير: لولا مخافة أن أشق على أمتي لأمرتهم، أي أمر إيجاب، وإلا لانعكس معناها، إذ الممتنع المشقة، والموجود الأمر، وليس المرفوع بعد «لولا» فاعلًا بفعل محذوف، ولا بـ «لولا» لنيابتها عنه، ولا بها أصالة، خلافاً لزعامي ذلك، بل رفعه بالابتداء، ثم قال أكثرهم: يجب كون الخبر كونًا مطلقًا محذوفًا، فإذا أريد الكون المقيد لم يجز أن تقول: «لولا زيد قائم»، ولا أن تحذفه، بل تجعل مصدره هو المبتدأ، فتقول: «لولا قيام زيد لأيتك»، أو تدخل «أن» على المبتدأ، فتقول: «لولا أن زيدًا قائم»، وتصير «أن» وصلتها مبتدأ، محذوف الخبر وجوبًا، أو مبتدأ لا خبر له، أو فاعلًا بـ «ثبت» محذوفًا، على الخلاف السابق في فصل «لو».

وذهب الزماني، وابن الشجري، والشلوبين، وابن مالك، إلى أنه يكون كونًا مطلقًا، كالوجود، والحصول، فيجب حذفه، وكونًا مقيدًا، كالقيام، والقعود، فيجب ذكره، إن لم يُعلم،

(١) حديث متفق عليه.

نحو «لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لهدمت الكعبة»^(١)، ويجوز الأمران إن عُلم وزعم ابن الشجري أن من ذكره قوله ﷺ: «وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ» [النساء: الآية ٨٣] الآية، وهذا غير متعين؛ لجواز تعلق الظرف بالفضل، ولحن جماعة ممن أطلق وجوب حذف الخبر المعرِّي في قوله في وصف سيف [من الوافر]:

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالًا
وليس بجيد؛ لاحتمال تقدير «يمسكه» بدل اشتمال، على أن الأصل أن يمسكه، ثم حذفت «أن»، وارتفع الفعل، أو تقدير «يمسكه» جملة معترضة، وقيل: يحتمل أنه حال من الخبر المحذوف، وهذا مردود بنقل الأخفش أنهم لا يذكرون الحال بعدها؛ لأنه خبر في المعنى، وعلى الإبدال والاعتراض والحال عند من قال به يَتَخَرَّجُ أيضًا قولُ تلك المرأة^(٢) [من الطويل]:

(١) متفق عليه.

(٢) أشار لها لشهرتها، قال السيوطي في «تاريخ الخلفاء» ص ١٣٩ في ترجمة عمر بن الخطاب ﷺ: روينا من غير وجه أن عمر بن الخطاب ﷺ، خرج ذات ليلة، يطوف في المدينة، وكان يفعل ذلك كثيرًا إذا بامرأة من نساء العرب مغلقًا عليها بابها، وهي تقول [من الطويل]:

تَطَاوَلَ هَذَا اللَّيْلُ تَسْرِي كَوَاكِبُهُ وَأَرْقَبَنِي إِذْ لَا ضَجِيعَ الْأَعْبَةِ
وَاللَّهِ لَوْلَا اللَّهُ تُخْشَى عَوَاقِبُهُ لَزَعَزَعَ مِنْ هَذَا السَّرِيرِ جَوَابِنُهُ
وَلَكِنِّي أَخْشَى رَقِيبًا مُّوَكَّلًا بِأَنْفُسِنَا لَا يَفْشُرُ الذَّهْرَ كَاتِبُهُ
مَخَافَةُ رَبِّي وَالْحَيَاءِ يَضُدُّنِي وَأَكْرِمُ بَغْلِي أَنْ تُنَالَ مَزَاكِبُهُ

كتب إلى عماله بالغزو أن لا يجسبوا أحدًا أكثر من أربعة أشهر. انتهى.

في «شرح شواهد المغني» ٦٦٩/٢ قال السيوطي: قال مالك بن أنس في «الموطأ» عن عبد الله بن دينار، أن عمر بن الخطاب خرج من الليل، فسمع امرأة تقول ... البيت. وأخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» ١٥١/٧ عن ابن جريج، قال: أخبرني من أصدق أن عمر ... إلخ الخبر. وأخرجه أيضًا معمر، قال: بلغني أن عمر ... إلخ. وأخرجه البيهقي ٢٩/٩ من طريق إسماعيل بن إسحاق القاضي، عن إسماعيل بن أبي أويس، حدثني مالك، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، قال: «خرج عمر بن الخطاب ﷺ من الليل، فسمع امرأة تقول: «تطاول هذا الليل...» البيت، فقال عمر لحفصة بنت عمر: كم أكثر ما تصبر المرأة عن زوجها؟ فقالت: ستة، أو أربعة أشهر، فقال عمر: لا أحبس الجيش أكثر من هذا». وهذا إسناد صحيح.

فَوَاللهِ لَوْلَا اللهُ تُخْشَى عَوَاقِبُهُ لَزُعْزَعٌ مِّنْ هَذَا السَّرِيرِ جَوَائِبُهُ
وزعم ابن الطَّوَاوَةِ أن جواب «لولا» أبدًا هو خبر المبتدأ، ويُرَدُّ أنه لا رابط بينهما. والله تعالى
أعلم.

ثم ذكر حكم ما إذا ولي «لولا» ضمير، فقال:

٦٣٦- (وَإِنْ ثَقُلَ لَوْلَايَ أَوْ لَوْلَاكَ أَوْ لَوْلَاهُ فَالْجَزُّ لـ «لَوْلَا» قَدْ رَوَّأَ

٦٣٧- وَمَوْضِعُ الْمَجْرُورِ رَفَعٌ بِابْتِدَاءٍ وَيُحْذَفُ الْخَبَرُ بَعْدَ أَبَدًا)

(وَإِنْ ثَقُلَ لَوْلَايَ) بضمير المتكلم (أَوْ لَوْلَاكَ) بضمير المخاطب (أَوْ لَوْلَاهُ) بضمير الغائب
(فَالْجَزُّ) أي جز الضمائر المذكور (لـ «لَوْلَا») متعلق بـ «الجز» (قَدْ رَوَّأَ) أي رواه بعض النحاة، وهو
رأي سيبويه والجمهور (وَمَوْضِعُ الْمَجْرُورِ) أي محل الضمائر المجرورة بـ «لولا» (رَفَعٌ بِابْتِدَاءٍ) أي
مرفوع بالابتداء (وَيُحْذَفُ الْخَبَرُ بَعْدَ أَبَدًا) يعني أن خبر هذه الضمائر التي رفع موضعها بالابتداء
محذوف وجوبًا.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أنه إذا ولي «لولا» مضمير، فحقه أن يكون ضمير رفع، نحو
قول الله ﷻ: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سَيِّ: الآية ٣١]، وسمِعَ قليلًا «لولاي»، و«لولاك»،
و«لولاه»، خلافًا للمبرد.

ثم قال سيبويه والجمهور - وهو الصحيح -: هي جائزة للضمير، مختصة به، كما اختصت
«حتى»، والكاف بالظاهر، ولا تتعلق «لولا» بشيء، وموضع المجرور بها رَفَعٌ بالابتداء، والخبر
محذوف.

وقال الأخفش: الضمير مبتدأ، و«لولا» غير جارة، ولكنهم أنابوا الضمير المنخفض عن المرفوع،
كما عكسوا، إذ قالوا: «ما أنا كَأَنْتَ، ولا أنت كَأَنَا»، وقد أسلفنا^(١) أن النياحة إنما وقعت في
الضمائر المنفصلة؛ لشبهها في استقلالها بالأسماء الظاهرة، فإذا غُطِفَ عليه اسم ظاهر، نحو
«لولاك وزيد» تعين رفعه، لأنها لا تخفض الظاهر. والله تعالى أعلم بالصواب.

(١) أي في بحث «عسى».

ثم ذكر القسم الثاني من أقسام «لولا» الأربعة، فقال:

٦٣٨- (وَالثَّانِي لِلتَّخْصِيصِ وَالْعَرْضِ يُخْصُ بِهَا مُضَارِعٌ أَتَى عَنْهُمْ بِنَصٍّ

(وَالثَّانِي) من أقسام «لولا» أنها تكون (لِلتَّخْصِيصِ وَالْعَرْضِ) أي للحث على الفعل، والفرق
بينهما أن التخصيص طلب بحث وإزعاج، كما في الآية الأولى الآتية، والعرض طلب بلين
وتأدب، كما في الآية الثانية الآتية أيضًا (يُخْصُ) بالبناء للمفعول (بِهَا مُضَارِعٌ) يعني أنها لا
تدخل إلا المضارع، نحو قوله ﷻ: ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ﴾ [الثل: الآية ٤٦] الآية، أو ما في
تأويله، نحو قوله: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [المتفقون: الآية ١٠] الآية، فإن «أخرتني»، وإن
كان ماضيًا إلا أنه في تأويل تؤخرني، وقوله (أَتَى عَنْهُمْ بِنَصٍّ) كمل به البيت، أي إن هذا الحكم
جاء عن النحاة منصوصًا عليه. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر القسم الثالث من أقسام «لولا»، فقال:

٦٣٩- (وَالثَّلَاثُ التَّوْبِيخُ وَالتَّنْذِيرُ فَمَاضِيًا تَضَحُّبُ يَا فَهِيمُ)

(وَالثَّلَاثُ) من أقسام «لولا» (التَّوْبِيخُ) أي التعنيف، قال الفيومي: وَبَخْتُهُ تَوْبِيخًا: لَمْتُهُ، وَعَتَفْتُهُ،
وَعَتَبْتُ عَلَيْهِ، كلها بمعنى، وقال الفارابي: غَيَّرْتَهُ. انتهى (وَالتَّنْذِيرُ) أي حمل المخاطب على الندم
(فَمَاضِيًا تَضَحُّبُ) أي تختص بدخولها على الفعل الماضي فقط، وقوله (يَا فَهِيمُ) كمل به البيت،
أي يا من هو من ذوي الفهم.

وحاصل المعنى بإيضاح أن الثالث من أقسام «لولا» أن تكون للتوبيخ والتنذير، فتختص بالماضي،
نحو قوله ﷻ: ﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ الآية [النور: ١٣]، وقوله: ﴿فَلَوْلَا نَصْرُهُمُ الَّذِينَ
أَتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً﴾ [الأحقاف: ٢٨] الآية، ومنه قوله ﷻ: ﴿وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ
مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا﴾ [الثور: ١٦] الآية، إلا أن الفعل أُخِّرَ، وقوله [من الطويل]:

تَعْدُونَ عَقَرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ نَبِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِيِّ الْمُقْتَعَا^(١)

(١) «النبي»: الناقة المستة؛ لعظم نابها، و«الضوطري»: الحمقاء، و«الكمي» بفتح الكاف، وكسر الميم:
الشجاع يُكَمِّي شجاعته، أي يخفيها، و«المقتع»: الذي عليه المغفر والبيضة.

إلا أن الفعل أضمر، أي لولا عددتم، وقول النحويين: «لولا تعدون» مردود؛ إذ لم يرد أن يحضهم على أن يعدو في المستقبل، بل المراد توبيخهم على ترك عده في الماضي، وإنما قال: «تعدون» على حكاية الحال، فإن كان مراد النحويين مثل ذلك فحسن.

وقد فُصِّلَت من الفعل بـ «إذ»، و«إذا» معمولين له، وبجملة شرطية معترضة، فالأول نحو قوله **وَعَلَّكَ: ﴿وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ﴾** [النور: الآية ١٦] الآية، وقوله: **﴿فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا﴾** [الأنعام: الآية ٤٣] الآية، والثاني والثالث نحو قوله **وَعَلَّكَ: ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ * وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ * وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا بُدُّ مِنْكُمْ * فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ * تَرْجِعُونَهَا﴾** الآية [الواقعة: ٨٣-٨٧]، المعنى: فهلا ترجعون الروح إذا بلغت الحلقوم إن كنتم غير مدينين، وحالتكم أنكم تشاهدون ذلك، ونحن أقرب إلى المحتضر منكم بعلمنا، أو بالملائكة، ولكنكم لا تشاهدون ذلك، و«لولا» الثانية تكرر للأولى. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر القسم الرابع من أقسام «لولا»، فقال:

٦٤٠. (وَالرَّابِعُ اسْتِفْهَامٌ مَا لَهَا يَلِي وَذَا لَدَى أَكْثَرِهِمْ لَا يَنْجَلِي) (وَالرَّابِعُ) أي من أقسام «لولا» (اسْتِفْهَامٌ مَا لَهَا يَلِي) أي أن تدل على استفهام ما يليها (وَذَا لَدَى أَكْثَرِهِمْ لَا يَنْجَلِي) يعني أن هذا المعنى لا يذكره أكثر النحاة، وإنما ذكره الهروي^(١). وحاصل معنى البيت أن القسم الرابع من أقسام «لولا» الاستفهام، نحو قوله **وَعَلَّكَ: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾** [التأفوق: الآية ١٠] الآية، وقوله: **﴿لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْنَا مَلَكٌ﴾** [الأنعام: الآية ٨] الآية، قاله الهروي، وأكثرهم لا يذكره، والظاهر أن الأولى للعرض، وأن الثانية مثل قوله **وَعَلَّكَ: ﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةٍ شَهَادَاتٍ﴾** الآية [النور: ١٣].

وذكر الهروي أنها تكون نافية بمنزلة «لم»، وجعل منه قوله **وَعَلَّكَ: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَنُهَا إِلَّا قَوْمٌ﴾** [يونس: الآية ٩٨] الآية، والظاهر أن المعنى على التوبيخ، أي فهلا كانت

(١) هو أبو الحسن علي بن محمد نحوي أديب، من علماء أواخر القرن الرابع، أصله من هراة، وسكن مصر، له «الأزهيّة» في الحروف، و«الذخائر» في النحو. راجع «بغية الوعاة» ٢/٢٠٥.

قرية واحدة من القرى المهلكة تابت عن الكفر قبل مجيء العذاب، فنفعها ذلك، وهو تفسير الأخفش والكسائي والفراء وعلي بن عيسى والنحاس، ويؤيده قراءة أبي عبد الله رضي الله عنهما: «فهل كانت» الآية، ويلزم من هذا المعنى النفي؛ لأن التوبيخ يقتضي عدم الوقوع، وقد يُتَوَهَّم أن الرمخشري قائل بأنها للنفي؛ لقوله: والاستثناء منقطع، بمعنى لكن، ويجوز كونه متصلًا، والجملة في معنى النفي، كأنه قيل: ما آمنت، قال ابن هشام: ولعله إنما أراد ما ذكرنا، ولهذا قال: والجملة في معنى النفي، ولم يقل: و«لولا» للنفي، وكذا قال في قوله تعالى: **﴿فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا﴾** الآية [الأنعام: ٤٣]، معناه نفي التضرع، ولكنه جيء بـ «لولا»؛ ليفاد أنهم لم يكن لهم عذر في ترك التضرع إلا عنادهم، وقسوة قلوبهم، وإعجابهم بأعمالهم التي زينها الشيطان لهم. انتهى.

فإن احتج مُحْتَجٌّ للهروي بأنه قُرئ بنصب **﴿قَوْمٍ﴾** [آل عمران: الآية ١١٧] على أصل الاستثناء، ورفع على الإبدال، فالجواب أن الإبدال يقع بعد ما فيه رائحة النفي، كقوله [من البسيط]:

وَبِالصَّرِيْمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقَ عَافٍ تَغَيَّرَ إِلَّا النَّوْثِي وَالْوَتْدُ^(١)
 فرفع^(٢) لما^(٣) كان «تغير» بمعنى لم يبق على حاله، وأدق من هذا قراءة بعضهم: **﴿فَشَرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾** الآية، لما كان «شربوا منه» في معنى: فلم يكونوا منه، بدليل: **﴿فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾** [البقرة: الآية ٢٤٩]، ويوضح لك ذلك أن البديل في غير الموجب أرجح من النصب، وقد أجمعت السبعة على النصب في قوله تعالى: **﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾** [يونس: الآية ٩٨] الآية، فدل على أن الكلام موجب، ولكن فيه رائحة غير الإيجاب، كما في قوله: «عَافٍ تَغَيَّرَ إِلَّا النَّوْثِي»

(١) «الصريمة»: الرملة المنقطعة، و«الخلق» بفتحين: البالي، و«عاف»: أي ذاهب الأثر، و«النوي» بضم النون، وسكون الهمزة: حفيرة تُحفر حول الخباء والخيمة؛ لئلا يدخل المطر. انظر «شرح أبيات المغني» ١٢٦/٥-١٢٧.

(٢) أي رفع «النوي»، والوتد.

(٣) أي حين كان.

وَالْوَتْدُ.

تنبيه:

ليس من أقسام «لولا» الواقعة في نحو قوله [من الطويل]:

أَلَا زَعَمْتَ أَسْمَاءُ أَنْ لَا أَحِبُّهَا فَقُلْتُ بَلَى لَوْلَا يُنَازِعُنِي شُعْلِي
لأن هذه كلمتان بمنزلة قولك: «لو لم»، والجواب محذوف، أي لو لم ينازعني شعلي لزرتك،
وقيل: بل هي «لولا» الامتناعية، والفعل بعدها على إضمار «أَنْ» على حد قولهم: «تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِي
خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ». والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر «لوما»، وهي أخت «لولا»، فقال:

٦٤١- «لَوْما» كـ «لَوْلَا» فِي جَمِيعِ الْحَالِ تَخْصِيصُهَا التَّخْصِيصُ لَيْسَ خَالِي

«لَوْما» كـ «لَوْلَا» فِي جَمِيعِ الْحَالِ يعني أن «لوما» بالميم، بمنزلة «لولا» في جميع ما سبق لها
من الأحكام، تقول: «لوما زيد لأكرمك»، وفي التنزيل: «لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَكَةِ» [الحجر: الآية
٧] (تَخْصِيصُهَا) أي تخصيص «لوما» (التَّخْصِيصُ) أي معنى التخصيص فقط، بحيث لا
تأتي بغيره من المعاني (لَيْسَ خَالِي) خبر «ليس»، وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، وهو اسم
فاعل من حلا الشيء يحلوه: إذا صار لذيذاً، أي ليس هذا الرأي رأياً مرضياً، وأشار بهذا الرد على
المالقي، حيث زعم أنها لم تأت إلا للتخصيص، وزعمه هذا مردود، يرده قول الشاعر [من
الكامل]:

لَوْ مَا الْإِصَاخَةُ لِلْوُشَاةِ لَكَانَ لِي مِنْ بَعْدِ سُخْطِكَ فِي رِضَاكَ رَجَاءٌ
والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على «لولا» و«لوما»، شرع يبين «لم»، فقال:

٦٤٢- «لَمْ» حَرْفُ جَزْمٍ لِمُضَارِعِ نَفِي وَقَلْبُهُ إِلَى الْمُضِيِّ يَفْتَفِي

«لَمْ» حَرْفُ جَزْمٍ لِمُضَارِعِ مبتدأ وخبره، يعني أن «لم» حرف موضوع لجزم المضارع، وقوله
(نَفِي) بالبناء للمفعول، صفة لـ «مضارع»، أي منفي (وَقَلْبُهُ) أي قلب معناه، من إضافة المصدر إلى

مفعوله، ويحتمل أن يكون من إضافة المصدر إلى فاعله، والضمير لـ «لم»، أي وقلب «لم» معنى
المضارع (إِلَى الْمُضِيِّ) أي إلى معنى الماضي (يَفْتَفِي) أي يتبع ما سبق من أحكامها.

وحاصل المعنى: أن «لم» حرف جزم، لنفي المضارع، وقلبه ماضياً، نحو قوله تعالى: «لَمْ
يَكِلْ وَلَمْ يُؤَلِّدْ» [الإخلاص: الآية ٣] الآية. والله تعالى أعلم.

٦٤٣- (ضَرُورَةٌ رَفَعُ مُضَارِعِ تَلَا أَوْ لُغَةٌ وَلَيْسَ نَاصِبًا جَلَا)
(ضَرُورَةٌ) أي ذو ضرورة، وهو خبر مقدم لـ (رَفَعُ مُضَارِعِ تَلَا) أي أتى بعدها (أَوْ) لتنويع
الخلاف، أي قال بعضهم: إنه (لُغَةٌ) لبعض العرب، وقوله (وَلَيْسَ نَاصِبًا) أي لا يأتي «لم» ناصباً
للمضارع، كما زعمه بعضهم، وقوله (جَلَا) كمل به البيت، أي ظهر، وانكشف هذا الحكم.
وحاصل معنى البيت بإيضاح أنه قد ورد الفعل المضارع بعد «لم» مرفوعاً، كقوله [من
البيسط]:

لَوْلَا فَوَارِسُ مِنْ نِعْمٍ وَأُسْرَتُهُمْ يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوقُونَ بِالْجَارِ
فقيل: إنه محمول على الضرورة الشعرية، وقال ابن مالك: لغة.

وزعم اللحياني أن بعض العرب ينصب بها، كقراءة بعضهم «أَلَمْ نَشْرَحْ» بالنصب، [الشرح:
الآية ١]، وقوله [من الرجز]:

فِي أَيِّ يَوْمَيِّ مِنَ الْمَوْتِ أَفْرُ أَيْوَمَ لَمْ يُقْدَرِ أَمْ يَوْمَ قُدِرَ
وخرّجا على أن الأصل «نشرحن»، و«يُقْدَرَن»، ثم حذفت نون التوكيد الخفيفة، وبقيت
الفتحة دليلاً عليها، وفي هذا شدوذان: «توكيد المنفي بلم»، وحذف النون لغير وقف ولا
ساكنين، وقال أبو الفتح: الأصل «يُقْدَرُ» بالسكون، ثم لما تجاورت الهمزة المفتوحة والراء
الساكنة - وقد أجرت العرب الساكن المجاور للمحرك مُجَرَى الحرك، والمحرك مجرى الساكن؛
إعطاءً للجار حكم مجاوره - أبدلوا الهمزة المحركة ألفاً، كما تبدل الهمزة الساكنة بعد الفتحة،
يعني ولزِمَ حينئذ فتح ما قبلها؛ إذ لا تقع الألف إلا بعد فتحة، قال: وعلى ذلك قولهم: الْمَرَاةُ
وَالْكَمَاةُ بالألف، وعليه خرّج أبو علي قول عبد يغوث [من الطويل]:

وَتَضَحَّكَ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنَّ لَمْ تَرَ قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا
فَقَالَ: أَصْلُهُ «تَرَأَى» بِهَمْزَةٍ بَعْدَهَا أَلْفٌ، كَمَا قَالَ سُورَةُ الْبَارِقِيِّ [مَنْ الْوَافِرُ]:

أُرِي عَيْنِي مَالَمُ تَرَأْيَاهُ كِلَانَا عَالِمٌ بِالثَّرَهَاتِ
ثُمَّ حُذِفَتِ الْأَلْفُ لِلْجَازِمِ، ثُمَّ أُبْدِلَتِ الْهَمْزَةُ أَلْفًا لَمَّا ذَكَرْنَا، وَأَقْبِسُ مِنْ تَخْرِيجِهِمَا أَنْ يَقَالَ فِي
قَوْلِهِ: «أَيُّومَ لَمْ يُقَدَّرَ» نُقِلَتِ حَرَكَةُ هَمْزَةِ «أَم» إِلَى رَاءٍ «يُقَدَّرُ»، ثُمَّ أُبْدِلَتِ الْهَمْزَةُ السَّاكِنَةُ أَلْفًا، ثُمَّ
الْأَلْفُ هَمْزَةً مُتَحَرِّكَةً؛ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَكَانَتِ الْحَرَكَةُ فَتْحَةً إِتِبَاعًا لِفَتْحَةِ الرَّاءِ، كَمَا فِي «وَلَا
الضَّالِّينَ» فِيمَنْ هَمْزُهُ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي «الْمَرَاةِ»، وَ«الْكَمَاةِ»، وَقَوْلُهُ:
* كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا *

وَلَكِنْ لَمْ تُحْرَكِ الْأَلْفُ فِيهِنَّ؛ لِعَدَمِ اتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ.

٦٤٤- (وَقَدْ يَلِيهَا الْأِسْمُ مَعْمُولًا لِمَا حُذِفَ قَدْ فَسَّرَ بَعْدَ نُظْمًا)
(وَقَدْ يَلِيهَا) أَيِ يَتَّبِعُ «لَمْ» (الْإِسْمُ مَعْمُولًا لِمَا حُذِفَ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، أَيِ لِفِعْلِ مُحذُوفٍ (قَدْ
فُسِّرَ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ أَيْضًا، أَيِ فَسَّرَ ذَلِكَ الْمُحذُوفَ (بَعْدَ) بِالْبِنَاءِ عَلَى الضَّمِّ لِقَطْعِهِ عَنِ الْإِضَافَةِ،
وَنِيَّةٍ مَعْنَاهَا، أَيِ بَعْدَ «لَمْ»، وَقَوْلُهُ (نُظْمًا) بِالْفَتْحِ الْإِطْلَاقَ، مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، أَيِ أَتَى ذَلِكَ فِي الشَّعْرِ.
وَحَاصِلُ مَعْنَى الْبَيْتِ أَنَّهُ قَدْ يَلِي «لَمْ» الْإِسْمُ مَعْمُولًا لِفِعْلِ مُحذُوفٍ، يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ، كَقَوْلِهِ
[مَنْ الطَّوِيلُ]:

ظُنَيْتُ فَقِيرًا ذَا غِنًى ثُمَّ نِلْتُهُ فَلَمْ ذَا رَجَاءٍ أَلْقَهُ غَيْرَ وَاهِبٍ

تنبيه:

قد تفصل «لَمْ» من مجزومها في الضرورة بالظرف، كقوله [مَنْ الْوَافِرُ]:
فَذَاكَ وَلَمْ - إِذَا نَحْنُ امْتَرَيْنَا - تَكُنْ فِي النَّاسِ يُدْرِكُكَ الْمَوْتُ
وقوله [مَنْ الطَّوِيلُ]:

فَأَضَحَّتْ مَعَانِيهَا قِفَارًا رُسُومُهَا كَأَنَّ لَمْ سِوَى أَهْلِ مِنَ الْوَحْشِ تُؤْهِلُ
وهذه المسألة أهملها الناظم، مع أنها مذكورة في الأصل، فقلت تميمًا للفائدة:

وَفَصِلَتْ ضَرُورَةً بِظَرْفٍ عَنِ الَّذِي تَجَزِيئُهُ فَاسْتَكْفٍ
والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على «لَمْ» شرع بيِّن «لَمَّا» أَخْتَهَا، فَقَالَ:

٦٤٥- («لَمَّا» عَلَى ثَلَاثَةِ الْأَوْجِهِ مَا يَنْفِي كَلَمَ مُضَارِعًا مُنْجَزِمًا
٦٤٦- فِي خَمْسَةِ الْأُمُورِ «لَمْ» تُفَارِقُ لِأَدَوَاتِ الشَّرْطِ لَا تُرَافِقُ
٦٤٧- وَيَسْتَمِرُّ نَفْيُهَا لِلْحَالِ وَقَرْبُهُ مِنْهُ يَكُونُ الثَّالِي
٦٤٨- تَوْقُعُ الثَّبُوتِ فِي النَّفْيِ يُعَدُّ رَابِعَهَا بُعِيدَ «لَمَّا» إِذْ وَرَدَ
٦٤٩- جَوَازُ حَذْفِ الْفِعْلِ بَعْدَ «لَمَّا» مِنْ دُونِ «لَمْ» بِخَامِسٍ قَدْ يُسَمَّى

(«لَمَّا» عَلَى ثَلَاثَةِ الْأَوْجِهِ) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ، أَيِ «لَمَّا» تَنْقَسِمُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ (مَا يَنْفِي) أَيِ أَحَدُهَا
النَّافِيَةِ، فَ«مَا» مُوصُولَةٌ، وَ«يَنْفِي» مَبْنِيٌّ لِلْفَاعِلِ صِلَتِهَا (كَلَمَ) أَيِ حَالِ كَوْنِهَا فِي هَذَا الْمَعْنَى مِثْلَ
«لَمْ»، وَقَوْلُهُ (مُضَارِعًا مُنْجَزِمًا) مَفْعُولٌ «يَنْفِي» (فِي خَمْسَةِ الْأُمُورِ) مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ
لِلْمَوْصُوفِ، أَيِ فِي الْأُمُورِ الْخَمْسَةِ («لَمْ» تُفَارِقُ) أَيِ تَخَالَفُهَا، فَقَوْلُهُ: «فِي خَمْسَةِ» مُتَعَلِّقٌ
بِ«تُفَارِقُ»، وَ«لَمْ» مَفْعُولٌ بِهِ لِ«تُفَارِقُ» مُحْكَمٌ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرُ «لَمَّا»، يَعْنِي أَنَّ «لَمَّا» تَوَافَقَ «لَمْ» فِي
أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ: اخْتِصَاصُهَا بِالْمُضَارِعِ، وَجَزْمُهُ، وَنَفْيُهُ، وَقَلْبُ مَعْنَاهُ مَاضِيًّا، وَتَخَالَفُهَا فِي خَمْسَةِ
أَشْيَاءَ، أَحَدُهَا أَنَّهَا (لِأَدَوَاتِ الشَّرْطِ) مُتَعَلِّقَةٌ بِ(لَا تُرَافِقُ) أَيِ لَا تَصَاحِبُ «لَمَّا» أَدَوَاتِ الشَّرْطِ، فَلَا
تَأْتِي بَعْدَهَا، بِخِلَافِ «لَمْ».

وعِلَّةُ ذَلِكَ أَنَّ «لَمَّا» لِنَفْيِ «قَدْ فَعَلَ»، وَقَدْ فَعَلَ لَا يَقَعُ شَرْطًا، وَكَذَلِكَ مَنْفِيَّهَا، وَأَمَّا «لَمْ» فَإِنَّهَا
لِنَفْيِ «فَعَلَ»، وَ«فَعَلَ» يَقَعُ شَرْطًا، تَقُولُ: «إِنْ فَعَلَ»، فَكَذَلِكَ مَنْفِيَّهَا، أَفَادَهُ الدُّسُوقِيُّ^(١).
(و) ثَانِيهَا أَنَّهُ (يَسْتَمِرُّ نَفْيُهَا لِلْحَالِ) أَيِ حَالِ التَّكَلُّمِ (وَقَرْبُهُ) أَيِ النَّفْيِ (مِنْهُ) أَيِ مِنَ الْحَالِ
(يَكُونُ الثَّالِي) أَيِ يَكُونُ ثَالِثَ الْخَمْسَةِ الَّتِي تُفَارِقُ فِيهَا «لَمَّا» «لَمْ»، وَ«الثَّالِي» لُغَةٌ فِي الثَّالِثِ،
أُبْدِلَتِ ثَاوُهُ يَاءً، كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

(١) «حَاشِيَةُ الدُّسُوقِيِّ» ٢٨٣/١.

يَفْدِيكَ يَا زُرْعَ أَبِي وَخَالِي
قَدْ مَرَّ يَوْمَانِ وَهَذَا الثَّالِي
وَأَنْتَ بِأَلْهَجْرَانِ لَا تُبَالِي

أي وهذا الثالث، فقد أبدل الياء من الثاء^(١) (تَوَقُّعُ الثُّبُوتِ فِي النَّفْيِ) أي في منفي «لما» (يُعَدُّ) بالبناء للمفعول (زَابِعَهَا) أي رابع الأمور الخمسة التي تفارقا فيها (بُعَيْدَ «لما») مصغر «بعد» صُغِرَ للتقريب، وهو متعلق بـ «ورد» (إِذْ وَرَدَ) أي ذلك المنفي، والظرف متعلق بمقدّر خبر المحذوف، أي ذلك كائن وقت وروده بُعِيدَ «لما» (جَوَازُ حَذْفِ الْفِعْلِ بَعْدَ «لما» مِنْ دُونِ «لَمْ» بِخَامِسٍ قَدْ يُسَمَّى) بالبناء للمفعول، وهو مضارع أسماه، لغة في سَمَاهُ، فقوله: «جواز إلخ» مبتدأ خبره جملة «قد يُسمى»، يعني أن الخامس مما تفارقا فيه أن الفعل المنفي بـ «لما» يجوز حذفه، بخلاف منفي «لم».

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «لما» على ثلاثة أوجه:

[أحدها]: أن تختص بالمضارع، فتجزمه وتنفيه وتقلبه ماضيا، كـ «لم»، إلا أنها تفارقها في خمسة أمور:

(أحدها): أنها لا تقترن بأداة شرط، لا يقال: «إِنْ لَمَّا تَقُمْ»، بخلاف «لم»، وفي التنزيل: ﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ﴾ [المائدة: الآية ٦٧]، ﴿وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا﴾ [المائدة: الآية ٧٣].

(الثاني): أن منفيها مستمر النفي إلى الحال، كقوله [من الطويل]:

فَإِنْ كُنْتُ مَأْكُولًا فَكُنْ خَيْرَ آكِلٍ وَإِلَّا فَأَذْرِكُنِي وَلَمَّا أَمَزَّقِ

ومنفي «لم» يحتمل الاتصال، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ [مرم: الآية ٤]، والانقطاع مثل قوله: ﴿لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا﴾ [الإنسان: الآية ١]، ولهذا جاز «لم يكن»، ثم كان، ولم يجوز «لما يكن ثم كان»، بل يقال: «لما يكن، وقد يكون»، ومثل ابن مالك للنفي المنقطع بقوله [من الرجز]:

(١) راجع «لسان العرب» ١٢١/٢.

وَكُنْتُ إِذْ كُنْتُ إِلَهِي وَخَدَكَا لَمْ يَكْ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَ
وتبعه ابنه فيما كتب على «التسهيل»، وذلك وَهَمٌ فاحشٌ. قاله ابن هشام.

وهذا التوهيم مأخوذ من أبي حيان في شرح «التسهيل» قال بعد أن ذكر تمثيل ابن مالك للانتفاء المنقطع بآية ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾ [الإنسان: الآية ١] قال: وهو تمثيل صحيح، ويقول الراجز هذا، قال: وهو تمثيل وَهَمٌ فيه؛ إذ ليس من الانتفاء المنقطع؛ لأنه لا يمكن أن يريد: لم يكن شيء يا إلهي قبلك، ثم كان شيء قبلك، وإنما كان يكون من هذا النوع لو كان لم يكن شيء يا إلهي معك لحسن، ثم كان معك، وكذلك مثل بالرجز ابنه متبعا إياه، فوهما في ذلك؛ إذ لم يعنا الفكر في ذلك. انتهى^(١).

ولامتداد النفي بعد «لما» لم يجوز اقترانها بحرف التعقيب، بخلاف «لم»، تقول: «قمتُ فلم تقم»؛ لأن معناه: وما قمت عقيب قيامي، ولا يجوز «قمت فلما تقم»؛ لأن معناه: وما قمت إلى الآن.

(الثالث): أن منفي «لما» لا يكون إلا قريبا من الحال، ولا يشترط ذلك في منفي «لم»، تقول: «لم يكن زيد في العام الماضي مقيما»، ولا يجوز «لما يكن»، وقال ابن مالك: لا يشترط كون منفي «لما» قريبا من الحال، مثل «عصى إبليس ربه ولما يندم»، بل ذلك غالب لا لازم.

(الرابع): أن منفي «لما» مُتَوَقَّعُ ثبوته، بخلاف منفي «لم»، ألا ترى أن معنى قوله تعالى: ﴿بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابٍ﴾ [ص: الآية ٨] أنهم لم يذوقوه إلى الآن، وأن ذوقهم له مُتَوَقَّعٌ، قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: الآية ١٤] ما في «لما» من معنى التوقع دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد. انتهى، ولهذا أجازوا «لم يقض مالا يكون»، ومنعوه في «لما».

وهذا الفرق بالنسبة إلى المستقبل، فأما بالنسبة إلى الماضي فهما سيان في نفي المتوقع وغيره، ومثال المتوقع أن تقول: «مالي قمت ولم تقم»، أو «ولما تقم»، ومثال غير المتوقع أن تقول ابتداء:

(١) راجع «شرح أبيات المغني» ١٥٠/٥.

«لم تقم»، أو «لما تقم».

(الخامس): أن منفي «لما» جائز الحذف لدليل، كقوله [من الوافر]:

فَجِئْتُ قُبُورَهُمْ بَدْأً وَلَمَّا فَتَادَيْتُ الْقُبُورَ فَلَمْ يُجِئْتَهُ
أي ولما أكن بَدْأً قبل ذلك، أي سَيِّدًا، ولا يجوز «وصلت إلى بغداد ولم»، تريد «ولم أدخلها»،
فأما قوله [من الكامل]:

اِحْفَظْ وَدِيعَتَكَ الَّتِي اسْتَوْدَعْتَهَا يَوْمَ الْأَعَارِيزِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ
فضرورة.

وعِلَّةُ هذه الأحكام كلها أن «لم» لنفي «فَعَلَّ»، و«لما» لنفي «قَدْ فَعَلَّ».

وبيان ذلك أن «فَعَلَّ» معناه حصل فِعْلٌ في الزمان الماضي، ونفيه معناه انتفاء الفعل في الزمان الماضي، وهو محتمل لاستمرار الانتفاء في الزمن الماضي لحين التكلم، ولانقطاع انتفائه في الماضي، وهذا المعنى مُفَادٌ «لم».

وأما «قَدْ فَعَلَّ» فمعناه قد حصل الفعل في الماضي القريب من الحال، ونفيه معناه انتفاء الفعل في الماضي القريب من الحال، وحينئذ فالانتفاء مستمرٌ للحال، وهذا هو مُفَاد «لما». قاله الدسوقي^(١). والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الوجه الثاني من أوجه «لما» الثلاثة، فقال:

٦٥٠. (وَالثَّانِ مِنْ أَوْجِهَيْهَا أَنْ تَلْزَمَا لِمَاضِيَيْنِ رَابِطَةٍ بَيْنَهُمَا

٦٥١. حَرْفُ وُجُودٍ لَوْجُودٍ أَوْ فَقُلْ حَرْفُ وُجُوبٍ لَوْجُوبٍ فَكَمُلْ

٦٥٢. وَالْفَارِسِيُّ كَوْنَهَا ظَرْفًا زَعَمَ كَذَا ابْنُ جَنِّي مِثْلَ «حِينَ» قَدْ حَكَمَ

٦٥٣. وَمِثْلَ «إِذْ» جَعَلَهَا ابْنُ مَالِكٍ وَابْنُ خَرُوفٍ سَدًّا كُلُّ مَسْلُوكٍ

(وَالثَّانِ مِنْ أَوْجِهَيْهَا) أي أوجه «لما» (أَنْ تَلْزَمَا) بألف الإطلاق مبنيا للفاعل (لِمَاضِيَيْنِ) أي

(١) «حاشية الدسوقي» ٢٨٤/١.

لفعلين ماضيين، حال كونها (رَابِطَةً) بسكون الهاء للضرورة (بَيْنَهُمَا) أي بين الماضيين (حَرْفُ وُجُودٍ لَوْجُودٍ) أي يقال فيها: حرف وجود لوجود، أي حرف يقتضي وجوده وجود جوابه لأجل وجود شرطه، فاللام في «لوجود» للتعليل (أَوْ فَقُلْ: حَرْفُ وُجُوبٍ لَوْجُوبٍ) أي حرف يقتضي ثبوت الثاني لثبوت الأول، واللام للتعليل أيضًا، وقوله (فَكَمُلْ) كَمَلْ به البيت، أي فقد كمل ما تُسَمَّى به «لما» (وَالْفَارِسِيُّ كَوْنَهَا) أي كون «لما» (ظَرْفًا زَعَمَ) أي قال: إنها ظرف مثل «حين» (كَذَا ابْنُ جَنِّي مِثْلَ «حِينَ» قَدْ حَكَمَ) أي حكم ابن جني بأنها ظرف مثل «حين»، فقوله كقول الفارسي (وَمِثْلَ «إِذْ» جَعَلَهَا ابْنُ مَالِكٍ) أي قال ابن مالك: إنها ظرف بمعنى «إِذْ»، واستحسنه ابن هشام (وَابْنُ خَرُوفٍ سَدًّا كُلُّ مَسْلُوكٍ) يعني أن ابن خروف أنكر كونها اسمًا أصلاً، لا بمعنى «حين»، ولا بمعنى «إِذ».

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الثاني من أوجه «لما» أن تختص بالماضي، فتقتضي جملتين، وُجِدَتْ ثانيتهما عند وجود أولاهما، نحو «لما جاءني أكرمته»، ويقال فيها: حرف وجود لوجود، وسيبويه يقول: حرف وجوب لوجوب، وزعم ابن السراج، وتبعه الفارسي، وتبعهما ابن جني، وتبعهم جماعة، أنها ظرف بمعنى «حين»، وقال ابن مالك: بمعنى «إِذْ»، وهو حسن؛ لأنها مختصة بالماضي، وبالإضافة إلى الجملة.

ورد ابن خروف على مدعي الاسمية بجواز أن يقال: «لما أكرمتني أمس أكرمتك اليوم»؛ لأنها إذا قُدِّرَتْ ظرفًا كان عاملها الجواب، والواقع في اليوم لا يكون في أمس.

والجواب أن هذا مثل قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ [المائدة: الآية ١١٦] الآية، والشرط لا يكون إلا مستقبلاً، ولكن المعنى: إن ثبت أنني كنت قلته، وكذا هنا المعنى: لما ثبت اليوم إكرامك لي أمس أكرمتك.

ويكون جوابها فعلاً ماضياً اتفاقاً، وجملة اسمية مقرونة بـ«إِذَا» الفجائية، أو بالفاء عند ابن مالك، وفعلاً مضارعاً عند ابن عصفور، دليل الأول قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغْنَا إِلَى آلِ الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ﴾ [الإسراء: الآية ٦٧] الآية، والثاني قوله: ﴿فَلَمَّا بَلَغْنَاهُمْ إِلَى آلِ الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٥]، والثالث قوله: ﴿فَلَمَّا بَلَغْنَاهُمْ إِلَى آلِ الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْنَصِدٌ﴾ [لقمان: الآية ٣٢] الآية، والرابع قوله:

﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِرْزَاهِمَ الرُّوحُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجْدِلُنَا﴾ [هود: الآية ٧٤] ، وهو مؤول بـ «جادلنا» ، وقيل في آية الفاء: إن الجواب محذوف، أي انقسموا قسمين، فمنهم مقتصد، وفي آية المضارع: إن الجواب قوله: ﴿وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى﴾ [هود: الآية ٧٤] على زيادة الواو، أو محذوف، أي أقبل يجادلنا.

تنبيه:

من مشكل «لما» هذه قول الشاعر [من الطويل]:

أَقُولُ لِعَبْدِ اللَّهِ لَمَّا سَقَاؤُنَا وَنَحْنُ بِوَادِي عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمٍ
فيقال: أين فعلاها؟ والجواب أن «سقاؤنا» فاعل بفعل محذوف، يفسره «وَهْي» بمعنى سَقَطَ، والجواب محذوف، تقديره: قلت، بدليل قوله: «أقول»، وقوله: «شِم» أمر من قولك «شِمْتُ البرق»: إذا نظرت إليه، والمعنى: لما سَقَطَ سقاؤنا، قلت لعبد الله: شِمُّهُ. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الوجه الثالث من أوجه «لما» الثلاثة، وهو الأخير، فقال:

٦٥٤- (وَتَالِثُ حَرْفِ كَ «إِلَّا» إِفْتَضَى إِسْمِيَّةً يَضْحَبُ أَوْفَعْلًا مَضَى)
(وَتَالِثُ) أي ثالث أقسام «لما» أنها (حَرْفُ كَ «إِلَّا») أي بمعنى «إِلَّا» الاستثنائية (إِفْتَضَى) بقطع الهمزة للوزن، أي طلب (إِسْمِيَّةً) بقطع الهمزة أيضًا مفعول به لـ «افتضى»، وقوله (يَضْحَبُ) في محل نصب على الحال، وحذف مفعوله لكونه فضلة، أي حال كونه مصاحبًا لها (أَوْفَعْلًا مَضَى) أي أو افتضى فعلًا ماضيًا.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن الثالث من أوجه «لما» أن تكون حرف استثناء، فتدخل على الجملة الاسمية، نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: الآية ٤] فيمن شَدَّدَ الميم، وعلى الفعل الماضي لفظًا لا معنى، نحو «أنشدك الله لما فعلت»، أي ما أسألك إلا فعلك، قال [من الرجز]:

قَالَتْ لَهُ بِإِلَهِ يَا ذَا الْبُرْدَيْنِ لَمَّا عَنِشْتَ^(١) نَفْسًا أَوْ اثْنَيْنِ

(١) من باب عَلِمَ، والغث هو التنفس عقب الشرب، وكُنْتُ به عن الراحة بعد الجماع.

وفيه ردُّ لقول الجوهري: إن «لما» بمعنى «إلا» غير معروف في اللغة.

تنبيه:

تأتي «لما» مركبة من كلمات، ومن كلمتين، فأما المركبة من كلمات فكما تقدم في ﴿وَلِإِنْ كُلًّا لَمَّا يُؤْفِقْنَهُمْ رَبُّكَ﴾ [هود: الآية ١١١] في قراءة ابن عامر وحمزة وحفص بتشديد نون «لِإِنْ»، وميم «لما» فيمن قال: الأصل كُنْ ما، فأبدلت النون ميمًا وأدغمت، فلما كثرت الميمات، حُذفت الأولى، وهذا القول ضعيف؛ لأن حذف مثل هذه الميم استثنائيًا لم يثبت، وأضعف منه قول آخر: إن الأصل «لَمَّا» بالتنوين، بمعنى جمعًا، ثم حذف التنوين؛ إجراء للوصل مُجَرِّى الوقف؛ لأن استعمال «لما» في هذا المعنى بعيد، وحذف التنوين من المنصرف في الوصل أبعد، وأضعف من هذا قول آخر: إنه فَعَلَى من اللَّمَم، وهو بمعناه، ولكنه مُنِعَ الصرف لألف التأنيث، ولم يثبت استعمال هذه اللفظة، وإذا كان فَعَلَى فهلا كتب بالياء، وهلا أماله مَنْ قاعدته الإمالة.

واختار ابن الحاجب أنها «لما» الجازمة حذف فعلها، والتقدير لما يُهْمَلُوا أو لما يُتْرَكُوا؛ لدلالة ما تقدم، من قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ [هود: الآية ١٠٥]، ثم ذَكَرَ الأشقياء والسعداء ومجازاتهم، قال: ولا أعرف وجهًا أشبه من هذا، وإن كانت النفوس تستبعده، من جهة أن مثله لم يَقَعْ في التنزيل، والحق ألا يُسْتَبَعَدَ لذلك. انتهى.

قال ابن هشام: وفي تقديره نظر، والأولى عندي أن يُقَدَّرَ «لما يوفوا أعمالهم» أي أنهم إلى الآن لم يوفوها وسيوفونها، ووجه رُجحانه أمران:

[أحدهما]: أن بعده ﴿يُؤْفِقْنَهُمْ رَبُّكَ﴾ [هود: الآية ١١١]، وهو دليل على أن التوفية لم تقع بعد، وأنها ستقع.

[والثاني]: أن منفي «لما» مُتَوَقَّعُ الثبوت كما قدمنا، والإهمال غير متوقع الثبوت.

وأما قراءة أبي بكر بتخفيف «لِإِنْ»، وتشديد «لما»، فتحتمل وجهين:

[أحدهما]: أن تكون مخففة من الثقيلة، ويأتي في «لما» تلك الأوجه.

[والثاني]: أن تكون «لِإِنْ» نافية، و«كُلًّا» مفعول بإضمار «أَرَى»، و«لما» بمعنى «إلا».

وأما قراءة النحويين^(١) بتشديد النون، وتخفيف الميم، وقراءة الحرمين^(٢) بتخفيفهما، ف«إِنْ» في الأولى على أصلها من التشديد، ووجوب الإعمال، وفي الثانية مخففة من الثقيلة، وأعملت على أحد الوجهين، واللام من «لَمَّا» فيهما لام الابتداء، قيل: أو هي في قراءة التخفيف الفارقة بين «إِنْ» النافية والمخففة من الثقيلة، وليس كذلك؛ لأن تلك إنما تكون عند تخفيف «إِنْ» وإهمالها، و«مَا» زائدة للفصل بين اللامين، كما زيدت الألف للفصل بين الهمزتين في نحو قوله تعالى: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾، وبين النونات في نحو «اضربنَّ يا نوسة»، قيل: وليست موصولة بجملة القسم؛ لأنها إنشائية، وليس كذلك؛ لأن الصلة في المعنى جملة الجواب، وإنما جملة القسم مسوقة لمجرد التوكيد، ويشهد لذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ لَمَنْ يُبْطِئُ﴾ [النساء: الآية ٧٢] الآية، لا يقال: لعل «من» نكرة، أي لفريق لِيَبْطِئَنَّ؛ لأنها حينئذ تكون موصوفة، وجملة الصفة كجملة الصلة في اشتراط الخبرية.

وأما المركبة من كلمتين فكقوله [من الكامل]:

لَمَّا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلًا أَدْعَى الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ
وهو لغز، يقال فيه: أين جواب «لَمَّا»، وبم انتصب «أَدْعَى»، وجواب الأول أن الأصل «لن ما»، ثم أدغمت النون في الميم؛ للتقارب، ووَصِلًا خَطًّا؛ للإلغاز، وإنما حقهما أن يكتبتا منفصلين، ونظيره في الإلغاز قوله [من الخفيف]:

عَافَتِ الْمَاءُ فِي الشِّتَاءِ فَقُلْنَا بِرُودِهِ تُصَادِفِيهِ سَخِينَا
فيقال: كيف يكون التبريد سببًا لمصادفته سَخِينَا، وجوابه أن الأصل بل رديه^(٣)، ثم كتب على لفظه للإلغاز.

وعن الثاني أن انتصابه بـ«لن»، و«مَا» الظرفية وصلتها ظرف له، فاصل بينه وبين «لن» للضرورة، فيسأل حينئذ كيف يَجْتَمِعُ قوله: «لن أدع القتال» مع قوله: «لن أشهد الهيجاء»،

(١) هما أبو عمرو بن العلاء، والكسائي.

(٢) هما نافع المدني، وابن كثير المكي.

(٣) أمر من الورود.

فيجاء بأن «أشهد» ليس معطوفاً على «أدع»، بل نصبه بـ«أن» مضمرة، و«أن» والفعل عطف على «القتال»، أي لن أدع القتال وشهود الهيجاء، على حد قول ميسون [من الوافر]:
* وَلَبَسَ عِبَاءَةً وَتَقَرَّ عَيْنِي... البيت *
والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على «لَمَّا» شرع يبين «لن»، فقال:

- ٦٥٥- «لَنْ» حَرْفُ نَصْبٍ يَنْفِي مَا يُسْتَقْبَلُ وَلَيْسَ فَرْعٌ «لَا» وَ«لَا أَنْ» يَا قُلْ
٦٥٦- مُخَالِفُ الْقُرَاءِ وَالْخَلِيلِ مَعَ الْكِسَائِيِّ فَخُذْ دَلِيلِي
٦٥٧- لَيْسَ لَهَا تَوْكِيدٌ نَفِيٌّ وَكَذَا تَأْيِيدُهُ مَحْمُودُهُمْ زَعَمَ ذَا
٦٥٨- وَلِلدَّعَا تَأْتِ كـ«لَا» وَقَدْ نَذَرُ أَنْ يُتَلَقَّى قَسَمٌ بِهَا وَقَنْ

«لَنْ» حَرْفُ نَصْبٍ أي حرف ينصب المضارع (يَنْفِي مَا يُسْتَقْبَلُ) أي ينفي المضارع المستقبل، و«ينف» بحذف يائه دون جازم وناصب؛ للوزن، و«يستقبل» بالبناء للفاعل، أو المفعول (وَلَيْسَ فَرْعٌ «لَا») أي ليس أصل «لن» «لا» النافية، فأبدلت الألف نوناً (وَلَا أَنْ) أي وليس أيضاً مركباً من «لا» النافية، و«أن» الناصبة، حذف من ألف «لا» وهمزة «أن»، وقوله (يَا قُلْ) كمل به البيت، تقدّم أنه لغة في فلان، مختصّ بالتداء فقط، وليس مرخماً منه على الأصحّ (مُخَالِفُ الْقُرَاءِ) بالرفع خبر لمحدوف، أي هذا القول مخالف لرأي القراء، أو بالنصب على الحال، أي أقول هذا حال كوني مخالفاً للقراء حيث قال: إن أصله وأصل «لم» «لا» (وَالْخَلِيلِ، مَعَ الْكِسَائِيِّ) أي حيث قال: إن أصله «لا أن»، وقوله (فَخُذْ دَلِيلِي) أي خذ ما اعتمدت عليه من الدليل لترجيح القول المذكور من الأصل، كما يأتي.

(لَيْسَ لَهَا) أي لـ«لن» (تَوْكِيدٌ نَفِيٌّ، وَكَذَا تَأْيِيدُهُ) أي إنها لا تفيد توكيد النفي، ولا تأييده (مَحْمُودُهُمْ) أي الزمخشري (زَعَمَ ذَا) أي زعم إفادتها التوكيد والتأييد (وَلِلدَّعَا تَأْتِ) بحذف الياء من آخره كما سبق في «ينف»، أي تأتي «لن» لإفادة معنى الدعاء (كـ«لَا») أي كما أتت «لا» لإفادة ذلك، كقوله: «لازلت لكم خالداً» (وَقَدْ نَذَرُ) أي قلّ (أَنْ يُتَلَقَّى) بالبناء للمفعول (قَسَمٌ بِهَا)

وكذا بـ«لم»، يعني أنه يُتْلَقُ بـ«لن» القسم نادراً، كقوله: «والله لن يصلوا إليك»، وقوله: (وَقَرَن) أي ثبت ذلك؛ لثبوته نقلاً عن العرب.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «لن» حرف نصب، ونفي، واستقبال، وليس أصله وأصل «لم» «لا»، فأبدلت الألف نوناً في «لن»، وميماً في «لم»، خلافاً للفراء؛ لأن المعروف إنما هو إبدال النون ألفاً، لا العكس، نحو قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥]، وقوله: ﴿وَلَيَكُونَنَّ﴾ [يوسف: ٣٢]، ولا أصل «لن» «لا أن»، فحذفت الهمزة تخفيفاً، والألف للساكين، خلافاً للخليل والكسائي، بدليل جواز تقديم معمول معمولها عليها، نحو «زيداً لن أضرب»، خلافاً للأخفش الصغير^(١)، وامتناع نحو «زيداً يعجبني أن تضرب»، خلافاً للفراء، ولأن الموصول وصلته مفرد، و«لن أفعل» كلام تام، وقول المبرد: إنه مبتدأ حذف خبره، أي لا الفعل واقع مردود بأنه لم يُنْطَقْ به، مع أنه لم يَشُدْ شيء مسده، بخلاف نحو «لولا زيد لأكرمتك»، وبأن الكلام تام بدون المقدر، وبأن «لا» الداخلة على الجملة الاسمية واجبة التكرار إذا لم تعمل، ولا التفات له في دعوى عدم وجوب ذلك، فإن الاستقراء يشهد بذلك.

ولا تفيد «لن» تأكيد النفي، خلافاً للزمخشري في «كشافه»^(٢)، ولا تأييده خلافاً له في «أمودجه»^(٣)، وكلاهما دعوى بلا دليل، قيل: ولو كانت للتأييد لم يُقَيَّدْ منفيها باليوم في قوله تعالى: ﴿فَلَنَأَكْلِمَنَّ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾ [مريم: الآية ٢٦]، ولكان ذكر الأبد في قوله: ﴿وَلَنَ يَمُنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: الآية ٩٥] تكراراً، والأصل عدمه.

وتأتي للدعاء كما أتت «لا» لذلك، وفاقاً لجماعة، منهم ابن عصفور، والحجة في قوله [من ميف]:

ن تَزَالُوا كَذَلِكَ ثُمَّ لَا زِلْ ث لَكُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْجِيَالِ

(١) هو علي بن سليمان، قرأ على ثعلب والمبرد، وألف في العربية، توفي سنة (٣١٥هـ).

(٢) هو التفسير المشهور.

(٣) كتاب ألفه الزمخشري في النحو، اختصر به كتابه «المفصل».

وأما قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَن أَكُونَ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ﴾ [القصاص: الآية ١٧]، فقيل: ليس منه؛ لأن فعل الدعاء لا يُسْتَدُّ إلى المتكلم، بل إلى المخاطب، أو الغائب، نحو «يارب لا عذبت فلاناً»، ونحو «لا عذب الله عمراً». انتهى، ويرده قوله:

..... ثُمَّ لَا زِلْ ث لَكُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْجِيَالِ

وتلقي القسم بها وبـ«لم» نادر جداً، كقول أبي طالب [من الكامل]:

وَاللَّهِ لَن يَصِلُوا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ حَتَّى أَوْسَدَ فِي الشَّرَابِ دَفِينًا
وقيل لبعضهم: ألك بنون؟ فقال: نعم، وخالفهم لم تقم عن مثلهم مُنْجِبَةً، ويحتمل هذا أن يكون على حذف الجواب، أي إن لي لبنين، ثم استأنف جملة النفي.

وزعم بعضهم أنها قد تجزم، كقوله [من الطويل]:

أَيَّادِي سَبَا يَا عَزُّ مَا كُنْتُ بَعْدَكُمْ فَلَنْ يَحُلَّ لِلْعَيْنَيْنِ بَعْدَكَ مَنَظَرُ
وقوله [من المنسرح]:

لَنْ يَخِيبَ الْآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْحَلَقَةَ
والأول محتمل للاجترأ بالفتحة عن الألف للضرورة. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على «لن» شرع يبين «ليت»، فقال:

٦٥٩- (وَلَيْتَ) حَرْفٌ لِسَمْنٍ غَالِبَا فِي مُسْتَحِيلٍ غَيْرُهُ لَنْ يَغْلِبَا

٦٦٠- وَيَنْصِبُ الْإِسْمَ وَيَرْفَعُ الْحَبْرَ نَضْبُهُمَا فِي الشَّعْرِ بَعْدَهُ نَذْرُ

٦٦١- وَإِنْ تَزِدْ «مَا» بَعْدَهُ لَمْ يَزُلْ عَنِ اخْتِصَاصِهِ بِأَسْمَى الْجَمَلِ

٦٦٢- لَكِنْ يَكُونُ جَائِزَ الْإِعْمَالِ كَمَا أَتَى لِلْحَمَلِ بِالْإِهْمَالِ

(وَلَيْتَ) حَرْفٌ مبتدأ وخبره، وقوله (لَتَمَنَّ) متعلق بصفة لـ«حرف»، أي حرف يدل على التمني، وهو طلب ما لا طماعية فيه؛ لاستحالته، أو ما فيه عسر من الممكنات، فالتمنى إما مستحيل، أو ممكن بعيد الوقوع، وإلا كان طلبه ترجيحاً^(١) (غالباً في مستحيل) أي إن غالب

(١) «حاشية الدسوقي» ٢٨٨/١.

استعمالها يكون في تمنّي شيء مستحيل وجوده، نحو «ليت الشباب يعود» (غَيْرُهُ لَنْ يَغْلِبَنَا) مبتدأ وخبره، يعني أن استعمالها في تمنّي غير المستحيل، وهو الممكن، نحو «ليت الحبيب قادم» غير غالب (وَيَنْصِبُ الْأَسْمَ) بقطع الهمزة للوزن (وَيَرْفَعُ الْحَبْرَ) يعني أن «ليت» من أخوات «إن»، فينصب المبتدأ اسمًا له، ويرفع الخبر خبرًا له، وقد تقدّم أن ما أريد لفظه من الأدوات يجوز تذكيره باعتبار اللفظ، وتأنيثه باعتبار الكلمة (نَضْبُهُمَا) أي نصب المبتدأ والخبر (فِي الشَّعْرِ) أي في ضرورة الشعر (بَعْدَهُ) أي بعد «ليت» (لَدُنْ) أي قلّ، يعني أنه قد جاء قليلًا نصب الجزأين بعد «ليت»، كما في قول الشاعر [من الرجز]:

* يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصُّبَا رَوَّاجًا *

(وَأِنْ تَزُدْ «مَا») الحرفية (بَعْدَهُ) أي بعد «ليت»، فقلت: «ليتما» (لَمْ يَزَلْ عَنِ اخْتِصَاصِهِ بِأَسْمَى الْجُمْلِ) من إضافة الصفة للموصوف، أي بالجملة الأسمى، أي الأشرف، وهي الجملة الاسميّة، وإنما كانت أسمى؛ لكون المسند إليه فيها أشرف أنواع الكلمات، وهو الاسم، يعني أن «ليت» لا يخرج عن اختصاصه بالأسماء بسبب زيادة «ما» عليه، فلا تقول: «ليتما قام زيد» (لَكِنْ يَكُونُ جَائِزَ الإِعْمَالِ) أي لكن إذا دخلت «ما» عليه يكون جائز العمل، لا واجبه (كَمَا أَتَى) أي كما ورد عن العرب (لِلْحَمْلِ) أي لأجل حملة على أخواته «إن» وغيرها (بِالإِهْمَالِ) أي مع الإهمال، فالباء بمعنى «مع»، أي كما جاز إهماله حملاً على أخواته «إن» وأخواتها.

وحاصل معنى الآيات بإيضاح أن «ليت» حرفٌ تَمَنٍّ، يتعلق بالمستحيل غالبًا، كقوله [من الوافر]:

فَيَا لَيْتَ الشُّبَابَ يَغُودُ يَوْمًا فَأُخْبِرُهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ^(١)
وبالممكن أي الذي في حصوله عسرٌ قليلًا.

وحكمه أن ينصب الاسم ويرفع الخبر، قال الفراء وبعض أصحابه: وقد ينصبهما كقوله [من الرجز]:

(١) «الشباب»: عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون فيه حرارته الغريزية مشبوبة، أي قويّة مشتعلة، و«المشيب» كون الحيوان في زمان تكون قوته فيه غير غريزية، و«الشيب» بياض الشعر، هذا قول الأصمعي، وقال الجوهري: الشيب والمشيب واحد. «حاشية الدسوقي» ١، ٢٨٨.

* يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصُّبَا... البيت *

وبنى على ذلك ابن المعتز^(١) قوله [من البسيط]:

مَرَّتْ بِنَا سَحْرًا طَيِّرٌ فَقُلْتُ لَهَا طُوبَاكَ يَا لَيْتَنِي إِيَّاكَ طُوبَاكَ
قال ابن هشام: والأول عندنا محمول على حذف الخبر، وتقديره: «أَقْبَلْتُ» لا «تكون»^(٢) خلافاً للكسائي؛ لعدم تقدم «إن» و«لو» الشرطيتين، ويصح بيت ابن المعتز على إنابة ضمير النصب عن ضمير الرفع، أي فالأصل: يا ليتني أنت.

وتقترن بها «ما» الحرفية، فلا تزيلها عن الاختصاص بالأسماء، لا يقال: «ليتما قام زيد»، خلافاً لابن أبي الريح، وطاهر القزويني^(٣)، ويجوز حينئذ إعمالها؛ لبقاء الاختصاص، وإهمالها حملاً على أخواتها، ورووا بالوجهين قول النابغة [من البسيط]:

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ يَضْفَهُ فَقَدْ
ويحتمل أن الرفع على أن «ما» موصولة، وأن الإشارة خبر لـ «هو»، محذوفاً، أي ليت هو هذا الحمام لنا، فلا يدل حينئذ على الإهمال، ولكنه احتمال مرجوح؛ لأن حذف العائد المرفوع بالابتداء في صلة غير «أَيَّ» مع عدم طول الصلة قليل، ويجوز «ليتما زيداً ألقاه»، على الإعمال، ويمتنع على إضمار فعل على شريطة^(٤) التفسير. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على «ليت» شرع يبيّن «لعل» فقال:

٦٦٣- «لَعْلٌ» مِثْلُ «لَيْتٍ» فِي ذَاكَ الْعَمَلِ وَنَضَبُ مَعْمُولِيهِ عَنْ بَغْضِ حَصَلِ

٦٦٤- وَقَدْ يُجَرُّ مُبْتَدَأً بِهَا لَدَى غَقِيلٍ وَالتَّغْلِيْقُ مَا هُنَا بَدَأَ

(١) هو عبد الله بن محمد المعتز بالله شاعر أديب، ولي الخلافة يوماً واحداً، ثم قُتل سنة (٢٩٦هـ)، ألف «البدیع»، و«طبقات الشعراء».

(٢) أي لا يقدر «تكون».

(٣) هو بهاء الدين أبو محمد طاهر بن أحمد القزويني، ويعرف بالنجار، أديب نحوي صرقي، له «غاية التصريف»، و«لبّ الباب في مراسيم الإعراب» توفي سنة (٧٥٦هـ).

(٤) أي طريقته.

- ٦٦٥- وَفِيهِ عَشْرُ لُغَوَاتٍ وَرَدَتْ
 ٦٦٦- «لَعْلٌ» «عَلٌ» وَ«لَعْنٌ» «عَنَّا»
 ٦٦٧- «لَعْنٌ» أَوْ «لَوْنٌ» «هَنْ» وَ«رَعْلٌ»
 ٦٦٨- أَوْصَلَهَا انْجَدَ إِلَى عِشْرِينَ فِي
 ٦٦٩- فِيهِ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْمَعَانِي
 ٦٧٠- يَخْتَصُّ بِالْمُمْكِنِ عَكْسَ «لَيْتَا»
 ٦٧١- وَثَالِثٌ بِخُلْفٍ اسْتِفْهَامٌ

(«لَعْلٌ» مِثْلُ «لَيْتَ» فِي ذَاكَ الْعَمَلِ) أَي فِي عَمَلِهِ السَّابِقِ، وَهُوَ نَصَبُ الْمَبْتَدَأِ اسْمًا لَهُ، وَالْخَبَرُ خَبْرًا لَهُ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: «لَعْلٌ» مِثْلُ «لَيْتَ» أَيْضًا فِي الْعَمَلِ (وَنَصَبُ مَعْمُولِيهِ) أَي مَعْمُولِي «لَعْلٍ» (عَنْ بَعْضِ حَصَلِ) أَي يُقَالُ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ، فَقَدْ حَكِيَ قَوْلُهُ: «لَعْلٌ أَبَاكَ مِنْطَلَقًا» (وَقَدْ يُجْرَى) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، وَنَائِبُ فَاعِلِهِ قَوْلُهُ (مُبْتَدَأًا) بِتَخْفِيفِ الْهَمْزَةِ (بِهَا) أَي بِ«لَعْلٍ» (لَدَى عُقِيلٍ) بِمَنْعِ الصَّرْفِ؛ لِلْوِزْنِ.

فائدة:

يجوز في أسماء القبائل والبلدان الصرف، باعتبار الأب، أو الحي، والمكان، وعدمه باعتبار القلبية، والبقعة، إلا إذا سُمع أحدهما فقط، فلا يتجاوز، كما سُمع الصرف في كلب، وثقيف، ومعدّ باعتبار الحي، وبدر، وحنين، باعتبار المكان، وكما سُمع منعه في يهود، ومجوس علمين باعتبار القبيلة، ودمشق باعتبار البقعة، وإلا إذا تحقق مانع غير التانيث المعنوي، فيمنع بكل حال، كتغلب، وباهلة، وجولان، وبغداد^(١).

والمعنى: أن بني عُقِيلَ يجزّون بـ«لَعْلٍ»، فقد سمع قوله: «لَعْلٌ أَبِي الْمَغْوَارِ»، وقوله (وَالْتَّعْلِيقُ مَا هُنَا بَدَأَ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ «لَعْلَ»، وَإِنْ كَانَتْ جَارَةً لِلْمَبْتَدَأِ عَلَى هَذِهِ اللُّغَةِ، إِلَّا أَنَّهَا لَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ؛ لِتَنْزِيلِهَا مَثَرَةً لِّلْحَرْفِ الزَّائِدِ، مِثْلَ «بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ» (وَفِيهِ) أَي «لَعْلٌ» (عَشْرُ لُغَوَاتٍ) جَمْعُ لُغَةٍ،

(١) انظر «حاشية الخضرى» ١٦٢/٢.

هكذا جمعه الناظم، والذي في كتب اللغة، أن جمع لغة لغات، ولُغُونٌ، بضم اللام والغين، قال في «اللسان»: اللُّغَةُ: اللُّسْنُ، وحَدُّهَا أَنَّهَا أَصْوَاتٌ يُعَبَّرُ بِهَا كُلُّ قَوْمٍ عَنْ أَغْرَاضِهِمْ، وَهِيَ فُعْلَةٌ، مِنْ لُغَوْتُ، أَي تَكَلَّمْتُ، أَصْلُهَا لُغَوَةٌ، كَكُزَّةٍ، وَقُلَّةٍ، وَثُبَّةٍ، كُلُّهَا لَامَاتُهَا وَآوَاتٌ، وَقِيلَ: أَصْلُهَا لُغَيْ، أَوْ لُغَوٌ، وَالهَاءُ عَوْضٌ، وَجَمْعُهَا لُغَيٌّ، مِثْلُ ثِيَرَةٍ وَبُرَى، وَفِي «الْمَحْكَمِ»: الْجَمْعُ لُغَاتٌ، وَلُغُونٌ. قَالَ ثَعْلَبٌ قَالَ أَبُو عَمْرٍو لِأَبِي خَيْرَةَ: يَا أَبَا خَيْرَةَ سَمِعْتُ لُغَاتِهِمْ - أَي بِكسر التاء - فَقَالَ أَبُو خَيْرَةَ: وَسَمِعْتُ لُغَاتَهُمْ - أَي بِفَتْحِهَا - فَقَالَ أَبُو عَمْرٍو: يَا أَبَا خَيْرَةَ أَرِيدُ أَكْثَفَ مِنْكَ جِلْدًا، جِلْدُكَ قَدِ رَقَّ، وَلَمْ يَكُنْ أَبُو عَمْرٍو سَمِعَهَا، وَمَنْ قَالَ: لُغَاتِهِمْ بِفَتْحِ التَّاءِ شَبَّهَهَا بِالتَّاءِ الَّتِي يَوْفَقُ عَلَيْهَا بِالهَاءِ. انْتَهَى^(١).

(وَرَدَتْ) أَي جَاءَتْ عَنِ الْعَرَبِ (وَقِيلَ: مَعَ ثُنْتَيْنِ) أَي اثْنَتَيْ عَشْرَةَ لُغَةً (عَنْهُمْ بَدَتْ) أَي ظَهَرَ اسْتِعْمَالُهَا عِنْدَهُمْ («لَعْلٌ»، «عَلٌ») بِحَذْفِ اللَّامِ الْأُولَى («وَلَعْنٌ») بِإِبْدَالِ اللَّامِ الثَّانِيَةِ نُونًا («عَنَّا») بِحَذْفِ اللَّامِ الْأُولَى، مَعَ إِبْدَالِ الثَّانِيَةِ، وَالْأَلْفِ لِلْإِطْلَاقِ («لَأَنَّ») بِإِبْدَالِ الْعَيْنِ هَمْزَةً، وَاللَّامِ نُونًا («أَنَّ») بِحَذْفِ اللَّامِ الْأُولَى («وَرَعْنٌ») بِإِبْدَالِ الْأُولَى رَاءً، وَالثَّانِيَةِ نُونًا سَاكِنَةً («رَعْنًا») هِيَ الْمَاضِيَةُ، إِلَّا أَنَّهَا مُشَدَّدَةُ النَّونِ، وَالْأَلْفُ لِلْإِطْلَاقِ أَيْضًا («لَعْنٌ») بِالْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ بِدَلِّ الْمَهْمَلَةِ (أَوْ «لَوْنٌ») بِالْوَاوِ بِدَلِّ الْعَيْنِ («هَنْ») بِالهَاءِ بِدَلِّ اللَّامِ الْأُولَى («وَرَعْلٌ») بِالرَّاءِ بِدَلِّهَا أَيْضًا (بَعْضُ) أَي بَعْضُ اللُّغَوِيِّينَ («لَعَلَّتْ») بِالتَّاءِ السَّاكِنَةِ آخِرَهُ، وَقَوْلُهُ (عَاشِرًا لَهَا نَقْلٌ) فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ الْعَاشِرُ، وَإِنَّمَا هِيَ ثَالِثُ عَشَرَ، وَلَمْ يَذْكُرْهَا صَاحِبُ «الْقَامُوسِ» (أَوْصَلَهَا انْجَدَ) أَي مَجْدُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الشَّيرَازِيِّ الْفَيْرُوزَابَادِيِّ الْعَلَامَةُ اللُّغَوِيُّ، وَوُلِدَ سَنَةَ (٧٢٩هـ) وَتَوَفَّى رَحِمَهُ اللَّهُ فِي شَوَّالِ سَنَةِ (٨١٦هـ)^(٢) (إِلَى عِشْرِينَ) فِيهِ نَظَرٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ أَوْصَلَهَا إِلَى ثَمَانِيَةِ وَعِشْرِينَ، أَي فَزَادَ عَلَى مَا ذَكَرَ قَوْلُهُ: «عَلِيٌّ»، وَ«عَلْنِي»، وَ«لَعْلِيٌّ»، وَ«لَعْنِيٌّ»، وَ«لَعْنَتِي»، وَ«لَعْنَتِي»، وَ«لَوْنِيٌّ»، وَ«لَوْنَتِي»، وَ«لَأْنِيٌّ»، وَ«لَأْنَتِي»، وَ«أَنْتِي»، وَ«أَنْتِي»، وَ«رَعْنِيٌّ»، وَ«رَعْنَتِي». انْتَهَى. فَهَذِهِ مَعَ مَا سَبَقَ غَيْرَ «لَعْلَتِ» تَكُونُ ثَمَانِيَةَ وَعِشْرِينَ. ثُمَّ إِنْ بَعْضُهُمْ اعْتَرَضَ عَلَى صَاحِبِ «الْقَامُوسِ»، فَقَالَ: فِيهِ تَطْوِيلٌ، مِنْ غَيْرِ إِكْثَارِ فَائِدَةٍ، وَكَانَ

(١) «لسان العرب» ٢٥١/١٥ و«تاج العروس شرح القاموس» ٣٢٧/١٠-٣٢٨.

(٢) راجع «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة» ٢٧٣/١-٢٧٥.

يكفي أن يقول: بنون الوقاية ودونها. ذكره محمد مرتضى في «شرحه»^(١).

(في «قَامُوسِهِ الْحَيْطِ») أي في كتابه المسمى بـ«القاموس المحيط والقابوس الوسيط»، وهو كتاب نعم الكتاب، هو اللامع العلم العجائب الجامع بين «المحكم» و«العباب» (نَعَمْ مَنْ قَفِي) أي نعم المتبع هو، فهو مدح للمجد رحمه الله (فيه) أي في «لعل» (ثَلَاثَةٌ مِنَ الْمَعَانِي) يعني أن لها ثلاثة معان: أحدها (تَوَقُّعُ الْحَبِّ) بكسر الحاء المهملة، أي انتظار الحبوب، وترجيئه، نحو «لعل وصول الحبيب قريب» (وَحَوْفُ الْجَانِي) أي خوف وقوع مكروه العدو الجاني، والإشفاق منه نحو «لعل هجوم العدو قريب» (يَخْتَصُّ بِالْمُمْكِنِ) أي بالشئ الممكن حصوله عادة (عَكْسٌ لَيْتًا) بألف الإطلاق، أي فهي تتعلق بالمستحيل غالبًا، أو بالممكن الذي يعسر حصوله (وَالثَّانِي) أي المعنى الثاني لـ«لعل» (تَغْلِيلٌ) أي إفادة التعليل، وقوله (لَهُمْ) أي للنحاة، والمراد بعضهم؛ لأن بعضهم لا يثبت، وقوله (هُدَيْتَا) بألف الإطلاق، مبنيا للمفعول، كمل به البيت، أي هداك الله تعالى الصراط المستقيم، فهو دعاء له، أو المعنى: إن تحفظ ما ذكرته لك من القواعد هُديت للصواب (وَتَالِثٌ) أي من معانيها، وهو مبتدأ، سَوَّغَ الوصف المقدَّر (بِخَلْفٍ) متعلق بحال مقدَّر، أي حال كونه بخلف من النحاة (اسْتِفْهَامٌ) خبر المبتدأ، وقوله (تَغْلِيْقُهَا الْفِعْلُ) أي منعها الفعل عن العمل في لفظ مفعوله (لِذَا) أي لأجل كونها استفهامًا (يُرَاهُ) أي يقصد، يعني أنها لما كانت للاستفهام عُلِّقَتِ الفعل عن العمل.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «لعل» حرف يَنْصِبُ الاسم ويرفع الخبر، قال بعض أصحاب الفراء: وقد ينصبهما، وزعم يونس أن ذلك لغة لبعض العرب، وحكي: «لَعْلَ أَبَاكَ منطلقًا»، قال ابن هشام: وتأويله عندنا على إضمار «يوجد»، وعند الكسائي على إضمار «يكون»، وقد مرَّ أن عُقِيْلًا يَخْفِضُونَ بها المبتدأ، كقوله [من الطويل]:

فَقُلْتُ اذْغُ أُخْرَى وَارْفَعْ الصَّوْتِ جَهْرَةً لَعْلَ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ
وزعم الفارسي أنه لا دليل في ذلك؛ لأنه يحتمل أن الأصل «لعله لأبي المغوار منك جواب

(١) راجع «تاج العروس من جواهر القاموس» ١٠٨/٨.

قريب»، فحذف موصوف «قريب»، وضمير الشأن، ولام «لعل» الثانية تخفيفًا، وأدغم الأولى في لام الجز، ومن ثَمَّ كانت مكسورة، ومن فتح فهو على لغة من يقول: «المال لَزِيدٍ» بالفتح، وهذا تكلف كثير، ولم يَثْبُت تخفيف «لعل»، ثم هو محجوج بنقل الأئمة أن الجز بـ«لعل» لغة قوم بأعيانهم.

(واعلم): أن مجرور «لعل» في موضع رفع بالابتداء؛ لتنزيل «لعل» منزلة الجار الزائدة، نحو «بحسبك درهم» بجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل، وقوله: «قريب» هو خبر ذلك المبتدأ، ومثله: «لولاي لكان كذا» على قول سيبويه: إن «لولا» جازة، وقولك: «رب رجل يقول ذلك»، ونحوه قوله [من الوافر]:

فَكَيْفَ إِذَا مَرَزْتَ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانِ لَنَا كَانُوا كِرَامٍ
على قول سيبويه إن «كان» زائدة، وقول الجمهور: إن الزائد لا يعمل شيئًا، فقيل: الأصل «هم لنا»، ثم وُصِلَ الضمير بـ«كان» الزائدة إصلاَحًا للفظ؛ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل إلى جانب الفعل، وقيل: بل الضمير توكيد للمستتر في «لنا»، على أن «لنا» صفة لـ«جيران»، ثم وُصِلَ؛ لِمَا ذُكِرَ، وقيل: بل هو معمول لـ«كان» بالحقيقة، فقيل: على أنها ناقصة، و«لنا» الخبر، وقيل: بل على أنها زائدة، وأنها تعمل في الفاعل، كما يعمل فيه العامل المُلغَى، نحو: «زيد ظننت عالم».

تنبيه:

تتصل بـ«لعل» «ما» الحرفية، فتكفها عن العمل؛ لزوال اختصاصها حينئذ، بدليل قوله [من الطويل]:

أَعِدْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعْلَمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا
وجوز قوم إعمالها حينئذ حملًا على «ليت»؛ لاشتراكهما في أنهما يُغَيَّرَانِ معنى الابتداء، وكذا قالوا في «كأن»، وبعضهم خَصَّ «لعل» بذلك؛ لأشدية التشابه، لأنها و«ليت» للإنشاء، وأما «كأن» فللخبر.

قيل: وأول حِنِ شَمِعَ بالبصرة: «لَعْلَ لَهَا عُذْرٌ وَأَنْتَ تَلُومُ»، وهذا محتمل لتقدير ضمير الشأن،

كما تقدم في: «إِنَّ من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون».

ولها ثلاثة معان:

[أحدها]: التوقع، وهو تَرْجِي المحبوب، والإشفاق من المكروه، نحو لعل الحبيب واصل، ولعل الرقيب حاصل، وتختص بالممكن، وقول فرعون: ﴿لَعَلِّي أَتْلُعُ آلَاسْتَب * أَسْتَبَبَ السَّمَوَاتِ﴾ [غافر: ٣٦ - ٣٧] إنما قاله جهلاً، أو مَخْرَقَةً وإفكاً^(١).

[الثاني]: التعليل، أثبتته جماعة، منهم الأخفش، والكسائي، وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِّئَلَّا يَعْلَمَ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ [طه: ٤٤]، ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء، ويصرفه للمخاطبين، أي اذهبا على رجائكما، والقول الأول هو الأظهر.

[الثالث]: الاستفهام، أثبتته الكوفيون، ولهذا غُلِقَ بها الفعل في نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق: الآية ١]، ونحو قوله: ﴿وَمَا يَدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَنُّ﴾ [عبس: الآية ٣]، قال الزمخشري: وقد أشربها معنى «ليت» مَن قَرَأَ ﴿فَاطْلِعْ﴾ [غافر: الآية ٣٧] انتهى. وفي الآية بحث سيجيء في الباب الرابع، والثامن - إن شاء الله تعالى -.

تنبيه:

يقترن خبرها بـ«أَنَّ» كثيراً حملاً على «عسى»، كقوله [من الطويل]:

لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُلِمَّ مُلِمَةً عَلَيْكَ مِنَ اللَّائِي يَدْعُوكَ أَجْدَعًا
وبحرف التنفيس قليلاً، كقوله [من الطويل]:

فَقُولَا لَهَا قَوْلًا رَقِيقًا لَعَلَّهَا سَتَرْحُمْنِي مِنْ زَفَرَةٍ وَعَوِيلٍ
وَحَرَجَ بعضهم نصب ﴿فَاطْلِعْ﴾ [غافر: الآية ٣٧] على تقدير «أَنَّ» مع «أَبْلُغْ»، كما خُفِضَ المعطوف من بيت زهير [من الطويل]:

(١) قوله: «إفكاً» مرادف لـ«مخرقة»، والمخرقة بالقاف، والمراد بالمخرقة والإفك الكذب. والمعنى أنه يعرف أن ذلك غير ممكن في الواقع، لكنه ترجاه تعنتاً منه وعناداً، وأظهر أنه ممكن بالكذب المخالف للواقع. راجع «حاشية الدسوقي» ٢٩/١.

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا
على تقدير الباء مع «مُدْرِك»، ولا يمتنع كون خبرها فعلاً ماضياً خلافاً للحريري، وفي الحديث: «وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر، فقال: اعملوا ما شئتم، فقد غفرت لكم»^(١)، وقال الشاعر [من الطويل]:

وَبُذِّلْتُ قَرْحًا دَائِمًا بَعْدَ صِحَّةٍ لَعَلَّ مَنَائِنَا تَحُولَنَّ أَبُوسَا
وأنشد سيويه [من الطويل]:

أَعِذْ نَظَرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا البيت.

فإن اعترض بأن «لعل» هنا مكفوفة بـ«ما»، فالجواب أن شبهة المانع أن «لعل» للاستقبال، فلا تدخل على الماضي، ولا فرق على هذا بين كون الماضي معمولاً لها، أو معمولاً لما في خبرها، ومما يوضح بطلان قوله ثبوت ذلك في خبر «ليت»، وهي بمنزلة «لعل»، نحو قوله تعالى: ﴿يَلَيْتَنِي مِثْتُ قَبْلَ هَذَا وَكُنْتُ نَسِيًا مَّنْسِيًا﴾ [مریم: الآية ٢٣]، وقوله: ﴿يَلَيْتَنِي كُنْتُ ثَرِيًّا﴾ [التين: الآية ٤٠]، وقوله: ﴿يَلَيْتَنِي قَدَمْتُ لِحَيَاتِي﴾ [الفجر: الآية ٢٤]، وقوله: ﴿يَلَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمُ﴾ [النساء: الآية ٧٣]. والله تعالى أعلم.

تنبيه آخر:

من مشكل باب «ليت» وغيره قول يزيد بن الحكم^(٢) [من الطويل]:

فَلَيْتَ كَفَافًا كَانَ خَيْرُكَ كُلُّهُ وَشَرُّكَ عَنِّي مَا ارْتَوَى الْمَاءُ مُرْتَوِي
وإشكاله من أوجه:

[أحدها]: عدم ارتباط خبر «ليت» باسمها، إذ الظاهر أن «كفافاً» اسم «ليت»، وأن «كان» تامة، وأنها وفاعلها الخبر، ولا ضمير في هذه الجملة.

(١) أخرجه «الشيخان».

(٢) هو شاعر أموي حكيم جيد الشعر، اتصل بسليمان بن عبد الملك، ومات نحو (١٠٥هـ) انتهى «الخرانة» ٣٩٠/٤.

[والثاني]: تعليقه «عن» بـ «مرتو».

[والثالث]: إيقاعه «الماء» فاعلاً بـ «ارتوى»، وإنما يقال: ارتوى الشارب.

والجواب عن الأول أن «كفافاً» إنما هو خبر لـ «كان» مقدم عليها، وهو بمعنى كافٍ، واسم «ليت» محذوف للضرورة، أي فليتك، أو فليته، أي فليت الشأن، ومثله قوله [من الطويل]:

فَلَيْتَ دَفَعْتَ الهمَّ عَنِّي سَاعَةً فَبِتْنَا عَلَى مَا خَيَّلْتَ نَاعِمِي بَالٍ
و«خيرك» اسم «كان»، و«كله» توكيده، والجملة خبر «ليت»، وأما «وشرك»، فيروى بالرفع عطفاً على «خيرك»، فخبره إما محذوف، تقديره «كفافاً»، فـ «مرتو» فاعل بـ «ارتوى»، وإما «مرتو»^(١)، على أنه سكن للضرورة^(٢)، كقوله [من الطويل]:

وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالسَّامَةِ دَارُهُ وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا
وروي بالنصب إما على أنه اسم لـ «ليت» محذوفة، وسهّل حذفها تقدم ذكرها، كما سهّل ذلك حذف «كل»، وبقاء الخفض في قوله [من المتقارب]:

أَكُلُّ امْرِئٍ تَحْسِبِينَ أَمْرًا وَنَارٍ تَوْقُدُ بِاللَّيْلِ نَارًا
وإما على العطف على اسم «ليت» المذكورة، إن قُدِّرَ ضمير المخاطب، فأما ضمير الشأن، فلا يعطف عليه لو دُكِرَ، فكيف وهو محذوف، و«مرتو» على الوجهين مرفوع، إما لأنه خبر «ليت» المحذوفة، أو لأنه عطف على خبر «ليت» المذكورة.

وعن الثاني بأنه ضَمَّنَ «مرتو» معنى «كافٍ»؛ لأن المرتوي يَكْفُفُ عن الشرب، كما جاء ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [التور: الآية ٦٣] لأن ﴿يُخَالِفُونَ﴾ [التور: الآية ٦٣] في معنى يَعْدِلُونَ، وَيَخْرُجُونَ، وإن علقته بـ «كفافاً» محذوفاً على وجه مَرَّ ذكره^(٣)، فلا إشكال. وعن الثالث أنه إما على حذف مضاف، أي شارب الماء، وإما على جعل الماء مرتوياً مجازاً،

(١) أي وإما أن يكون خبر «كان» «مرتو»، فهو معطوف على «إما محذوف».

(٢) أي وكان حَقُّه أن يقال: «مرتوياً» بإثبات الياء منصوباً.

(٣) قوله: «مَرَّ ذكره» هو كون «مَرَّ» مرفوعاً عطفاً على «خيرك»، وخبره محذوف، تقديره «كفافاً».

«حاشية الدسوقي» ٢٩٢/١.

كما يجعل صَادِيًّا في قوله [من الطويل]:

وَجَبْتُ هَجِيرًا يَشْرُكُ الْمَاءَ صَادِيًّا

ويروى «الماء»^(١) بالنصب على تقدير «من» كما في قوله تعالى: ﴿وَأَخَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [الأعراف: الآية ١٥٥]، ففاعل «ارتوى» على هذا «مرتو»، كما تقول: ما شَرِبَ الماء شارباً. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على «لعل» شرع يبيِّن «لكن» مشددة النون، فقال:

٦٧٢- «لَكِنَّ» بِالتَّشْدِيدِ حَرْفٌ قَدْ نَصَبَ اسْمًا وَرَفَعَهُ الْحَبْرَ هُنَا وَجَبَ

٦٧٣- ثَلَاثَةُ الْأَقْوَالِ فِي مَعْنَاهُ جَا أَوَّلُهَا اسْتِدْرَاكُهُمْ يَا ذَا الْحِجَا

٦٧٤- وَالثَّانِ تَوْكِيدٌ مَعَ اسْتِدْرَاكِ تَوْكِيدُهَا الثَّالِي بِلَا انْفِكَاكَ

«لَكِنَّ» بِالتَّشْدِيدِ أي لنونه، وهو مبتدأ خبره قوله (حَرْفٌ قَدْ نَصَبَ اسْمًا) أي وهو المبتدأ في الأصل، ينصبه اسماً له (وَرَفَعَهُ الْحَبْرَ) بسكون الراء للوزن، وهو مبتدأ خبره جملة «وجب» (هُنَا) أي في باب «لكن» (وَجَبَ) يعني أنه يرفع الخبر الذي كان في الأصل خبر المبتدأ على أنه خبره على الأصح، وهو مذهب البصريين، وعند الكوفيين هو مرفوع بما كان مرفوعاً به سابقاً، وهو المبتدأ، فلا عمل لـ «لكن» عندهم (ثَلَاثَةُ الْأَقْوَالِ) من إضافة الصفة للموصوف، أي الأقوال الثلاثة، وهو مبتدأ خبره جملة «جا» (فِي مَعْنَاهُ) أي معنى «لكن» (جَا) لغة في «جاء» بالهمزة، كما مرَّ غير مرَّة (أَوَّلُهَا) أي أول تلك الأقوال (اسْتِدْرَاكُهُمْ) أي القول بإفادته معنى الاستدراك، ويأتي تفسيره قريباً، وقوله (يَا ذَا الْحِجَا) أي صاحب العقل السليم، و«الحجا» بالكسر، والقصر، بوزن «إلى»: العقل، والفطنة، والمقدار، جمعه أَحْجَاءٌ. قاله في «القاموس» (وَالثَّانِ) أي القول الثاني (تَوْكِيدٌ مَعَ اسْتِدْرَاكِ) أي أنها تَرِدُ للتوكيد تارةً، وللاستدراك تارةً، فمعناها على هذا القول متعدّد (تَوْكِيدُهَا الثَّالِي) أي القول الثالث أنها للتوكيد، والياء في الثالي بدلٌ عن التاء كما سبق بيانه، وقوله (بِلَا انْفِكَاكَ) أشار به إلى أن هذا المعنى لا ينفك عنها، ولا يفارقها، فهي دائماً للتوكيد.

(١) المراد «الماء» الذي سبق في البيت المشكل، فتنبه.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «لكن» مشددة النون حرف ينصب الاسم، ويرفع الخبر، وفي معناها ثلاثة أقوال:

[أحدها]: - وهو المشهور - أنه واحد، وهو الاستدراك، وقُسر بأن تنسب لما بعدها حكمًا مخالفًا لحكم ما قبلها، ولذلك لا بُدَّ أن يتقدمها كلام مناقض لما بعدها، نحو «ما هذا ساكنًا لكنه متحرك»، أو ضد له، نحو «ما هذا أبيض لكنه أسود»، قيل: أو خلاف، نحو «ما زيد قائمًا لكنه شارب»، وقيل: لا يجوز ذلك.

[والثاني]: أنها ترد تارة للاستدراك، وتارة للتوكيد، قاله جماعة، منهم صاحب «البيسط»^(١)، وفسروا الاستدراك بـ«رفع ما يتوهم ثبوته»، نحو «ما زيد شجاعًا لكنه كريم»؛ لأن الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان، فتفي أحدهما يوهم انتفاء الآخر، و«ما قام زيد لكن عمرًا قام»، وذلك إذا كان بين الرجلين تلابس، أو تماثل في الطريق، ومثلوا للتوكيد بنحو «لو جاءني أكرمته لكنه لم يجيء»، فأكدت ما أفادته «لو» من الامتناع.

[والثالث]: أنها للتوكيد دائمًا، مثل «إن»، ويصحب التوكيد معنى الاستدراك، وهو قول ابن عصفور، قال في «المقرب»: «إن»، و«أن» و«لكن»، ومعناها التوكيد، ولم يزد على ذلك، وقال في الشرح: معنى «لكن» التوكيد، وتعطي مع ذلك الاستدراك. انتهى.

تنبيه:

البصريون على أنها بسيطة، وقال الفراء أصلها «لكن أن»، فطُرحت الهمزة للتخفيف، ونون «لكن» للساكنين، كقوله [من الطويل]:

فَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ وَلَاكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلٍ
وقال باقي الكوفيين: مركبة من «لا» و«إن»، والكاف الزائدة، لا التشبيهية، وحذفت الهمزة تخفيفًا.

(١) هو ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن علي بن العلي الإشبيلي، من نحاة الأندلس في القرن السابع، قرأ على الشلوين، وكان أبو حيان ينقل عنه، وكذا ابن عقيل.

تنبيه آخر:

قد يُحذف اسم «لكن»، كقوله [من الطويل]:

فَلَوْ كُنْتُ ضَبِيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي وَلَكِنْ زَنْجِي عَظِيمُ الْمَشَاوِرِ
أي ولكنك زنجي، وعليه بيت المتنبي [من الطويل]:

وَمَا كُنْتُ بِمَنْ يَدْخُلُ الْعِشْقُ قَلْبَهُ وَلَكِنْ مَنْ يُبَصِّرُ جُفُونَكَ يَعْشَقُ
وبيت الكتاب^(١) [من الطويل]:

وَلَكِنْ مَنْ لَا يَلْقَى أَمْرًا يَنْوِبُهُ بِغَدَّتِهِ يَنْزِلُ بِهِ وَهُوَ أَغْزَلُ
ولا يكون الاسم فيهما «من»؛ لأن الشرط لا يعمل فيه ما قبله، ولا تدخل اللام في خبرها، خلافاً للكوفيين، احتجوا بقوله [من الطويل]:

* وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيذُ *

ولا يعرف له قائل، ولا تنمة، ولا نظير، ثم هو محمول على زيادة اللام، أو على أن الأصل «لكن إنني»، ثم حذفت الهمزة تخفيفًا، ونون «لكن» للساكنين. والله تعالى أعلم بالصواب. ولما أنهى الكلام على «لكن» المشددة، شرع يبين «لكن» المخففة، فقال:

٦٧٥- «لَكِنْ» بِنُونٍ سَاكِينٍ ضَرْبَانِ مُخَفَّفٌ تَلِيهِ جُمْلَتَانِ

٦٧٦- وَالثَّانِ مَا بِأَصْلٍ وَضَعِ خَفَفًا حَرْفُ ابْتِدَاءِ اسْتِدْرَاكُهُمْ بِهِ وَفَى

٦٧٧- وَلَيْسَ عَاطِفًا وَوَاوًا يَضْحَبُ وَمَعَ مُفْرَدٍ لِعَطْفٍ يُنْسَبُ

٦٧٨- بِسَبْقِ نَفِيٍّ أَوْ كَنَفِيٍّ وَعَدَمِ تَقْدَمِ الْوَاوِ عَلَى الْقَوْلِ الْأَتَمِّ

«لَكِنْ» بِنُونٍ سَاكِينٍ أي ساكنة النون (ضَرْبَانِ) أي نوعان (مُخَفَّفٌ) خبر لمحذوف، أحدهما: مخفف من الثقيلة (تَلِيهِ جُمْلَتَانِ) أي تتبعه الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، بعد أن كان قبل التخفيف مختصًا بالاسمية فقط، كما سبق بيانه، فتخفيفه أزال اختصاصه بها (وَالثَّانِ)

(١) «الكتاب» هو كتاب سيبويه، والمعنى: البيت الذي استشهد به سيبويه في كتابه.

أي الضرب الثاني (مَا بِأَصْلٍ وَضَعُ خُفْقًا) بألف الإطلاق، مبنيا للمفعول، أي الذي وُضع في أصل وضعه خَفِيفَ النون (حَرْفٌ ابْتِدَاءً) أي حرف يدل على ابتداء (اسْتِدْرَاكُهُمْ بِهِ وَفَى) أي حصل به معنى الاستدراك (وَلَيْسَ عَاطِفًا) وإن زعم ذلك بعضهم على ما يأتي (وَوَاوًا يَضْحَبُ) أي ويجوز مصاحبة «لكن» للواو العاطفة (وَمَعَ مُفْرَدٍ لِعَاطِفٍ يُنْسَبُ) يعني أن «لكن» إذا وليه اسم مفرد يكون عاطفًا (يَسْتَقِي نَفْيًا) أي بشرط تقدم نفي (أَوْ كَنْفِي) أي أو تقدم شبه نفي، وهو النهي (وَعَدَمٌ تَقْدِمُ الْوَاوِ) أي وبشرط عدم تقدم الواو (عَلَى الْقَوْلِ الْأَثَمِ) أي الأصح الأرجح.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «لكن» ساكنة النون ضربان: مخففة من الثقيلة، وهي حرف ابتداء لا يعمل، خلافًا للأخفش ويونس؛ لدخولها بعد التخفيف على الجملتين، وخفيفة بأصل الوضع، فإن وليها جملة، فهي حرف ابتداء، لمجرد إفادة الاستدراك، وليست عاطفة، ويجوز أن تُسْتَعْمَلَ بالواو، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ كَانُوا هُمْ الظَّالِمِينَ﴾ [الزحرف: الآية ٧٦]، وبدونها نحو قول زهير [من البسيط]:

إِنَّ ابْنَ وَرَقَاءَ لَا تُخَشَى بَوَادِرُهُ لَكِنْ وَقَائِعُهُ فِي الْحَرْبِ تُنْتَظَرُ
وزعم ابن أبي الربيع أنها حين اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة، وأنه ظاهر قول سيبويه، وإن وليها مفرد فهي عاطفة، بشرطين:

[أحدهما]: أن يتقدمها نفي، أو نهى، نحو «ما قام زيد لكن عمرو، ولا يقم زيد لكن عمرو»، فإن قلت: «قام زيد»، ثم جئت بـ«لكن» جعلتها حرف ابتداء، فجئت بالجملة، فقلت: «لكن عمرو لم يقم»، وأجاز الكوفيون «لكن عمرو» على العطف، وليس بمسموع.

[الشرط الثاني]: أن لا تقترن بالواو، قاله الفارسي، وأكثر النحويين، وقال قوم: لا تستعمل مع المفرد إلا بالواو.

تنبيه:

اختلّف في نحو «ما قام زيد ولكن عمرو»، على أربعة أقوال:

[أحدها]: ليونس: إن «لكن» غير عاطفة، والواو عاطفة مُفْرَدًا على مفرد.

قلت: هذا القول عندي أظهر. والله تعالى أعلم.

[الثاني]: لابن مالك: إن «لكن» غير عاطفة، والواو عاطفة لجملة تحذف بعضها على جملة ضُرِحَ بجميعها، قال: فالتقدير في نحو «ما قام زيد ولكن عمرو»، ولكن قام عمرو، وفي قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: الآية ٤٠] ولكن كان رسول الله، وعلة ذلك أن الواو لا تعطف مفردًا على مفرد مخالف له في الإيجاب والسلب، بخلاف الجملتين المتعاطفتين، فيجوز تخالفهما فيه، نحو «قام زيد ولم يقم عمرو».

[والثالث]: لابن عصفور: إن «لكن» عاطفة، والواو زائدة لازمة.

[والرابع]: لابن كيسان: إن «لكن» عاطفة، والواو زائدة غير لازمة.

وَسَمِعَ «ما مررت برجل صالح لكن طالح» بالخفض، ف قيل على العطف، وقيل: بجازٍ مقدر، أي لكن مررت بطالح، وجاز إبقاء عمل الجار بعد حذفه؛ لقوة الدلالة عليه بتقدم ذكره. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على «لكن» شرع يبيّن «ليس»، فقال:

٦٧٩- «لَيْسَ» لِنَفْيِ الْحَالِ مُطْلَقًا وَإِنْ مَعَ قَرِينَةٍ لِغَيْرِهِ يَنْ

٦٨٠- فِعْلٌ بِلاَ تَصْرِفٍ وَزَنْةٌ فِعْلٌ لَا فَتَحَ لَا ضَمٍّ وَ«لَسْتُ» قَدْ يَقْلُ

٦٨١- وَحَرْفٌ نَفْيٍ مِثْلَ «لَا» قَدْ زَعَمَا الْفَارِسِيُّ مَعَ غَيْرِهِ مِنْ عُلَمَا

٦٨٢- وَالْأَوَّلُ الصَّوَابُ إِذْ قَدْ عُلِمَا «لَيْسَ» وَ«لَيْشُوا» «لَسْتُ» «لَسْنَا» «لَسْتُمَا»

(«لَيْسَ» لِنَفْيِ الْحَالِ) مبتدأ وخبره، أي كلمة دالة على نفي الحال^(١) (مُطْلَقًا) أي سواء كان

(١) قوله: «على نفي الحال» أي على مضمون الخبر في غير الحال، وهو الماضي والمستقبل عند وجود القرينة الدالة على ذلك، وقصد المصنف بهذا الجمع بين القولين المعروفين في «ليس»، وذلك أن سيبويه قال: هي للنفي مطلقًا، تقول: «ليس خلق الله مثله»، هذا في الماضي، وقال تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: الآية ٨] الآية، وهذا في المستقبل، ومنه البيت، وقال جمهور النحاة: إنها لنفي الحال، وحاصل التوفيق أن خبر ليس إذا لم يُقَيَّدَ بزمان حُمِلَ نفيه على الحال، وإن قَيَّدَ بزمان من الأزمنة فهو على ما قَيَّدَ به. انتهى «حاشية الدسوقي» ٢٩٤.

معها قرينة أم لا (وَإِنْ مَعَ قَرِينَةٍ) أي وإن تكن مع قرينة (لَغَيْرِهِ) أي لغير الحال (يَنْ) أي يظهر النفي، يعني أنها تكون لنفي غير الحال، وهو الماضي والمستقبل إذا كان معها قرينة، على ما يأتي بيانه، وقوله (فَعَلٌ) خبر لمحدوف، أي هي فعل، وليست اسمًا، خلافاً لمن زعم ذلك (بِلَا تَصَرُّفٍ) غير متصرف إلى مضارع، وأمر، وغير ذلك (وَوَظَنَهُ) بسكون الهاء للوزن (فَعِلٌ) أي بفتح الفاء، وكسر العين، وليست موضوعة من أول الأمر ساكنة الياء، لأن فعلاً بسكون العين ليس من أوزان الفعل (لَا فَتَحَ) أي ليس وزنها فَعَل بفتح العين؛ إذ لا يُخَفَّف (لَا ضَمَّ) أي وليس أيضاً فَعُل بضمها؛ إذ لا يوجد هذا الوزن في يائي العين، إلا نادراً، وأشار بقوله (وَلَيْسَتْ) قَدْ يَقِلُّ إلى أنه سمع قليلاً: «لَيْسَتْ» بضم اللام، فيكون على فَعِل، وأصله لَيْسَتْ بضم الياء، فتقلت إلى اللام، ثم حذفت الياء للالتقاء الساكنين، ودلَّ على حركة العين بحركة اللام.

ثم ذكر مقابل قوله: «فعل بلا تصرف»، فقال: (وَحَرْفٌ نَفْيٌ) بالنصب مفعولاً مقدماً لـ «زعم»، حال كونه (مِثْلُ «لَا» أي بمعناها (قَدْ زَعَمَا) بألف الإطلاق، والفاعل قوله (الْفَارِسِيُّ) أي أبو علي الفارسي (مَعَ غَيْرِهِ مِنْ عُلَمَاءَ) هو ابن السراج، وابن شقير^(١) (وَالأَوَّلُ الصُّوَابُ) أي القول بأنها فعل غير متصرف هو القول الصواب (إِذْ) تعليلية (قَدْ عُلِمَا) بألف الإطلاق، مبنياً للمفعول، أي لأنه قد علم إلحاق الضمائر، وتاء التأنيث بها، فقالوا («لَيْسَا») بضمير المثنى («وَلَيْسُوا») بضمير الجمع («لَيْسَتْ») بضمير المتكلم، أو المخاطب، أو المخاطبة («لَسْنِ») بضمير جماعة النسوة («لَسْتُمَا») بضمير تثنية المخاطب، وكذا «لَيْسَتْ» بتاء التأنيث، فلحوق الضمائر وتاء التأنيث من علامات الفعل.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «ليس» كلمة دالة على نفي الحال، وتنفي غيره بالقرينة، نحو «ليس خلق الله مثله»^(٢) وقول الأعشى^(٣) [من الطويل]:

(١) هو أبو بكر أحمد بن الحسن النحوي البغدادي، أخذ من المذهبين، توفي سنة (٣١٧هـ).

(٢) هذا مثال للماضي، أي أن مماثلته لخلق الله منفية في الماضي، والقرينة المقام؛ لأن المقام للمدح أو للذم. / «حاشية الدسوقي» ١/٢٩٤.

(٣) أي في مدح النبي ﷺ، ومات الأعشى على جاهليته.

لَهُ نَافِلَاتٌ مَا يُغِبُّ نَوَالَهَا وَلَيْسَ عَطَاءُ الْيَوْمِ مَانِعُهُ غَدًا^(١) وهي فعل لا يتصرف وزنه فَعِل بالكسر، ثم التزم تخفيفه، ولم تُقدِّره فَعَل بالفتح؛ لأنه لا يُخَفَّف، ولا فَعُل بالضم؛ لأنه لم يوجد في يائي العين، إلا في «هَيَّوْ»، وسمع «لَيْسَتْ» بضم اللام، فيكون على هذه اللغة كـ «هَيَّوْ».

وزعم ابن السراج أنه حرف بمنزلة «ما»، وتابعه الفارسي في «الحلييات»^(٢)، وابن شقير، وجماعة، والصواب الأول، بدليل «لَيْسَتْ» و«لَسْتُمَا» و«لَسْتُنَّ» و«لَيْسَا» و«لَيْسُوا» و«لَيْسَتْ» و«لَسْنِ». والله تعالى أعلم. ثم ذكر حكمه، فقال:

٦٨٣- (يَلْزَمُ رَفْعُ الْأَسْمِ نَصْبُ الْخَبَرِ وَلَوْ لَدَى اسْتِثْنَائِهِ فَحَرِّ) (يَلْزَمُ رَفْعُ الْأَسْمِ، نَصْبُ الْخَبَرِ) بحذف العاطف، أي ونصب الخبر، وهذا بيان لحكمه، يعني

أن «ليس» تدخل على المبتدأ والخبر، فتتسخما، وترفع المبتدأ اسمًا لها، وتنصب الخبر خبرًا لها (وَلَوْ لَدَى اسْتِثْنَائِهِ) أي ولو كانت مستعملة في الاستثناء، نحو «قام القوم ليس زيدًا»، فإن الصحيح أنها فعل ناسخ للمبتدأ والخبر، وأن اسمها ضمير راجع للبعض المفهوم، مما تقدم، واستتاره واجب، فلا يليها في اللفظ إلا المنصوب.

وقوله (فَحَرِّ) كمل به البيت، أي حرر هذه المسألة؛ لأنها مهمة جدًا، فقد قيل: إنها سبب قراءة سيويه النحو، على ما يأتي بيانه.

ولما قيل: إنها خرجت في الاستثناء عن كونها فعلًا ناسخًا للمبتدأ والخبر إلى كونها حرفًا ناصبًا للمستثنى بمنزلة «إلا»، أشار إليه بقوله:

٦٨٤- (وَإِنْ ثَقُلَ أَتَوْنِ لَيْسَ زَيْدًا) فَ«لَيْسَ» حَرْفٌ نَاصِبٌ قَدْ يُبْدَأُ

(١) قوله: «له» أي للنبي ﷺ، «نافلات» أي عطايا زائدات على الواجبات. «ما يُغِبُّ» مضارع أغب أي أتى يوما وانقطع، أي ما ينقطع. «نوالها» أي عطاؤها. «مانعه غدا»، أي منع العطاء في الغد منتف.

(٢) هي مسائل في النحو سُئل عنها في حلب، فدونها، وذكر أجوبتها.

(وَإِنْ تَقُلْ: أَتَوْنِ) أي جاءني القوم (لَيْسَ زَيْدًا، فَ«لَيْسَ» حَرْفٌ نَاصِبٌ قَدْ يُنْدَا) بالبناء للمفعول، أي قد يُظهر، بمعنى أن هذا قول قد يُذكر في المسألة، لكن الصحيح ما قبله، وهو أنها فعل ناسخ، لا حرف.

تنبيه:

وقع في النسخ «يُندا» بالألف، وكان الأولى كتابته «يُدى» بالياء، لا بالألف، فتنبيه. والله تعالى أعلم.

فائدة:

هذه المسألة يقال: إنها كانت سبب قراءة سيويه النحو، وذلك أنه جاء إلى حماد بن سلمة لكتابة الحديث، فاستملى منه قوله صلى الله عليه وسلم: «ليس من أصحابي أحدٌ إلا ولو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء»، فقال سيويه: «ليس أبو الدرداء»^(١)، فصاح به حماد لحت يا سيويه، إنما هذا استثناء، فقال سيويه: والله لأطلبنَّ علمًا لا يُلحُثني معه أحدٌ، ثم مضى، ولزم الخليل وغيره. والله تعالى أعلم.

والموضع الثاني مما قيل فيه: إنها تخرج عن كونها ناسخة ما أشار إليه بقوله:

- ٦٨٥- (إِنْ يَقْتَرِنَ خَبَرُهَا بِ«إِلَّا» يُزْفَعُ كِلَا الْإِسْمَيْنِ حَيْثُ حَلَاً
٦٨٦- تَقُولُ لَيْسَ الطَّيْبُ إِلَّا الْمِسْكُ
٦٨٧- عِنْدَ تَمِيمٍ وَالْحِجَازِيِّ نَصَبَا
٦٨٨- أَوَّلُهَا ضَمِيرُ شَأْنِ اسْمِهَا
٦٨٩- وَالْمِسْكُ جَا بَدَلَ طَيْبٍ سَبَقَا
٦٩٠- لَكِنْ يَكُونُ النَّعْتُ إِلَّا الْمِسْكُ إِذْ
٦٩١- وَقِيلَ إِلَّا الْمِسْكُ مُبْتَدَأً حَذَفَ

(١) لم أر من أخرجه، وقيل: إنه لحن في «رفع»، فقرأها بضم العين، وقيل: غير ذلك.

٦٩٢- وَبَعْضُهُمْ جَعَلَهَا حَرْفًا هُنَا كَمَا مَعَ الْمَاضِي أَتَتْ مُقَارِنًا (إِنْ يَقْتَرِنَ خَبَرُهَا) أي خبر «ليس» (بِ«إِلَّا» يُزْفَعُ) بالجزم على الجواب (كِلا الْإِسْمَيْنِ) بقطع الهمزة للوزن (حَيْثُ حَلَاً) أي في أي تركيب وقعا (تَقُولُ لَيْسَ الطَّيْبُ إِلَّا الْمِسْكُ) برفع «الطيب»، و«المسك» (عَنْ كَوْنِهِ الْمَرْفُوعَ لَا يَنْفَكُ عِنْدَ تَمِيمٍ) أي لا يزال مرفوعاً عندهم (وَالْحِجَازِيِّ) أي الفريق الحجازي، فإفراده نظراً لهذا التأويل (نَصَبَا) بألف الإطلاق (وَالْفَارِسِيِّ بِحَالَتَيْهِ) أي حالة رفع الجزأين، على لغة بني تميم، وحالة رفع الأول، ونصب الثاني، على لغة الحجازيين (أَعْرَبَا) بألف الإطلاق، وهذا يقتضي أن الفارسي أعرب على اللغتين، وفيه نظر؛ لأنه إنما أعرب على لغة التميميين فقط؛ لأنه الذي فيه الإشكال، فتنبيه (أَوَّلُهَا) أي أول تلك الأوجه أنه قال: (ضَمِيرُ شَأْنِ اسْمِهَا) أي اسم «ليس» ضمير الشأن، و«الطيب» مبتدأ، و«المسك» خبره، والجملة خبر «ليس» (وَالثَّانِي) أي الوجه الثاني من إعراب الفارسي (حَذَفَ خَبَرُ يَتِمُّهَا) يعني أن «الطيب» اسمها، وخبرها محذوف، أي في الوجود (وَالْمِسْكُ جَا بَدَلَ طَيْبٍ سَبَقَا) بألف الإطلاق، أي جاء بدل «الطيب» الذي هو اسمها (وَتَالِثٌ) أي الوجه الثالث (كَمِثْلِ هَذَا حَقَّقَا) بألف الإطلاق، مبنياً للمفعول، أي حُقق مثل الوجه الثاني (لَكِنْ يَكُونُ النَّعْتُ إِلَّا الْمِسْكُ) أي لكن هذا الوجه يخالف الثاني في كون «إلا المسك» نعتاً لـ «الطيب» (إِذْ) تعليلية (تَعْرِيفُهُ الْجِنْسِيُّ) أي كونه معرفاً بلام الجنس (تَنْكِيرُ أَخَذَ) بالبناء للمفعول، أي لجعل بمنزلة نكرة (وَقِيلَ إِلَّا الْمِسْكُ مُبْتَدَأً) أي قال بعضهم: «إن «الطيب» اسم «ليس»، و«إلا المسك» مبتدأ (حَذَفَ) بسكون الفاء للتقفية (خَبَرُهُ) أي تقديره: «أفخره»، والجملة خبرها (وَنَصَبُهَا) أي نصب «ليس» على الخبرية لها (الْكُلُّ) أي جملة المبتدأ المذكور، وهو المسك، والخبر المحذوف (عُرِفَ) بالبناء للمفعول، خبر «نصبها».

(وَبَعْضُهُمْ جَعَلَهَا) أي جعل «ليس» (حَرْفًا هُنَا) أي في هذا المثال «ليس الطيب إلا المسك»، أي قدرها أنه حرف ناف، لا عمل له، فـ «الطيب» مبتدأ، و«المسك» خبره، و«إلا» أداة حصر ملغاة (كَمَا مَعَ الْمَاضِي أَتَتْ مُقَارِنًا) أي مثل كونها حرفاً عند إتيانها مقارنة للفعل الماضي، نحو «ليس خلق الله مثله»، فقوله: «ما» موصولة، و«مع الماضي» متعلق بـ «أتت»، و«مقارناً» حال، وإنما ذكره، مع تأنيث «أتت»؛ لجواز الأمرين في الأدوات التي يُراد لفظها، كـ «ليس» هنا.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الثاني من المواضع التي قيل فيها: إن «ليس» تخرج عن نصب الاسم ورفع الخبر: أن يقتزن الخبر بعدها بـ«إلا» نحو «ليس الطيب إلا المسك» بالرفع، فإن بني تميم يرفعونه حملاً لها على «ما» في الإهمال عند انتقاض النفي^(١) كما حمل أهل الحجاز «ما» على «ليس» في الإعمال عند استيفاء شروطها، حكى ذلك عنهم^(٢) أبو عمرو بن العلاء، فبلغ ذلك عيسى بن عمر الثقفي، فجاءه، فقال: يا أبا عمرو ما شيء بلغني عنك؟ ثم ذكر ذلك له، فقال له أبو عمرو: نمت وأدّج الناس^(٣) ليس في الأرض تميمي إلا وهو يرفع، ولا حجازي إلا وهو ينصب، ثم قال لليزيدي^(٤) ولخلف الأحمر^(٥) اذهبا إلى أبي مهدي^(٦) فلَقْنَاهُ الرِّفْعَ، فإنه لا يرفع، وإلى المنتجع التميمي^(٧) فلَقْنَاهُ النِّصْبَ، فإنه لا ينصب، فأتيهما وجهًا بكل منهما أن يرجع عن لغته، فلم يفعل، فأخبرا أبا عمرو وعنده عيسى، فقال له عيسى: بهذا فُكَّتِ الناس. وخرَجَ الفارسي ذلك على أوجه:

[أحدها]: أن في «ليس» ضمير الشأن، ولو كان كما زعم لدخلت «إلا» على أول الجملة الاسمية الواقعة خبرًا، فقليل: «ليس إلا الطيب المسك»، كما قال [من الطويل]:

أَلَا لَيْسَ إِلَّا مَا قَضَى اللَّهُ كَائِنٌ وَمَا يَسْتَطِيعُ الْمَرْءُ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا

وأجاب بأن «إلا» قد توضع في غير موضعها، مثل قوله تعالى: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا

(١) المراد انتقاض نفي «ليس»، فقوله «عند انتقاض» ظرف لـ«يرفعون»، أو لـ«حملاً»، وأما إهمال «ما» فهو مطلق عند بني تميم. فتنبه. «حاشية الدسوقي» ٢٩٥/١.

(٢) أي حكى «ليس الطيب إلا المسك» برفع الجزأين عن بني تميم.

(٣) أي ساروا ليلاً، والمراد وصفه بالتقصير.

(٤) هو الإمام يحيى بن المبارك بن المغيرة العدويّ اليزيديّ الإمام عالم بالقراءة والعربية والأدب، أخذ عن أبي عمرو، والخليل، أدب أولاد يزيد بن منصور الحميريّ، فنسب إليه، مات سنة (٢٠٢هـ) وله (٧٤) سنة. «بغية» ٣٤٠/٢.

(٥) هو خلف بن حيان الأحمر البصريّ، أبو محرز، ثقة علامة، مات في حدود (١٨٠هـ).

(٦) هو محمد بن سعيد بن ضمضم شاعر فصيح، كان علماء زمانه يأخذون عنه لغة الحجاز.

(٧) هو المنتجع بن نبهان أعرابيّ فصيح، أخذ عنه علماء زمانه اللغة التميميّة.

ظناً [الجائنة: ٣٢]، وقوله [من المتقارب]:

* وَمَا اغْتَرَّهُ الشَّيْبُ إِلَّا اغْتِرَارًا *

أي إن نحن إلا نظن ظناً، وما اغتره اغتراراً إلا الشيب؛ لأن الاستثناء المفرغ لا يكون في المفعول المطلق التوكيدي؛ لعدم الفائدة فيه.

وأجيب بأن المصدر في الآية والبيت نوعي على حذف الصفة، أي إلا ظنا ضعيفاً، وإلا اغتراراً عظيماً.

[الثاني]: أن «الطيب» اسمها، وأن خبرها محذوف، أي في الوجود، وأن «المسك» بدل من اسمها.

[الثالث]: أنه كذلك، ولكن «إلا المسك» نعت للاسم؛ لأن تعريفه تعريف الجنس، فهو نكرة معنى، أي ليس طيب غير المسك طيباً.

ولأبي نزار الملقّب بمَلِكِ النُّحَاة^(١) توجيه آخر، وهو أن «الطيب» اسمها و«المسك» مبتدأ محذوف خبره، والجملة خبر «ليس»، والتقدير: إلا المسك أفخره.

قال ابن هشام رحمه الله: وما تقدم من نقل أبي عمرو أن ذلك لغة تميم يزُدُّ هذه التأويلات. انتهى.

قلت: ما قاله ابن هشام رحمه الله تعقّب وجهه، وذلك لأن التأويل إنما يكون لما وقع على وجه الشذوذ من لغته غيرها، لا في لغة قوم لا يعرفون غيره، كبني تميم في هذه المسألة، فتبصر. والله تعالى أعلم.

وزعم بعضهم أن قائل ذلك^(٢) قدّرها حرفاً، وأن من ذلك قولهم: «لَيْسَ خَلَقَ اللَّهُ مِثْلَهُ»، وقوله [من البسيط]:

هِيَ الشِّفَاءُ لِذَائِي لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ النَّفْسِ مَبْدُولُ

(١) هو الحسن بن صاف النحويّ العراقيّ، سكن دمشق، ومات بها، برع في الفقه والعربية، وألف فيهما، ومات سنة (٥٦٨هـ).

(٢) أي «ليس الطيب إلا المسك» برفع الجزأين.

ولادليل فيهما؛ لجواز كون «ليس» فيهما شأنية.

قلت: هكذا قال ابن هشام، ويريد بذلك أنها لم تخرج عن أصل وضعها، وهو كونها ترفع الاسم، وتنصب الخبر، والذي يظهر لي أن «ليس» في هذا المثال «ليس الطيب إلا المسك» على لغة بني تميم حرف نفي، لا عمل لها كما أنهم لا يعملون «ما»، وقد سبقت الإشارة إليه قريئاً، فتأمل. والله تعالى أعلم.

والى الموضوع الثالث مما قيل فيه: إن «ليس» خرجت فيه عن أصلها من رفع الاسم، ونصب الخبر أيضاً أشار بقوله:

٦٩٣- (أَوْ قَارَنْتَ مُبْتَدَأً وَخَبَرًا مُزْتَفِعَيْنِ وَإِرْدَا قَدْ حُرِّزَا)
(أَوْ قَارَنْتَ مُبْتَدَأً وَخَبَرًا) أي دخلت على المبتدأ والخبر، حال كونهما (مُزْتَفِعَيْنِ) أي مرفوعين (وَإِرْدَا) عن العرب (قَدْ حُرِّزَا) بألف الإطلاق، مبنياً للمفعول، كما في البيت السابق:
* وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ النَّفْسِ مَبْدُولُ *

وقد سبق الجواب عنه بأن «ليس» شأنية، فما خرجت عن أصلها، لكن قد عرفت ما فيه، فتنبه. والله تعالى أعلم.

والى الموضوع الرابع مما قيل: إنها خرجت فيه عن أصلها أيضاً أشار بقوله:

٦٩٤- (جَعَلَهَا الْكُوفِيُّ حَرْفًا عَاطِظًا كَأَهْلِ بَغْدَادٍ بِنَظْمٍ عُرْفًا)
٦٩٥- أَيْنَ الْمَقْرُ وَالْإِلَهُ الطَّالِبُ وَالْأَشْرَمُ الْمُغْلُوبُ لَيْسَ الْغَالِبُ
٦٩٦- تَأْوِيلُهُ بِحَذْفِ مَا لَهَا خَبَرٌ وَالْغَالِبُ اسْمُ لَيْسَ فَأَذِرَ مَا اسْتَقَرَّ
(جَعَلَهَا الْكُوفِيُّ) أي الفريق الكوفي (حَرْفًا عَاطِظًا، كَأَهْلِ بَغْدَادٍ) بالصرف للوزن كما هو بخط الناظم، ولو لم يُصرف لآثرن أيضاً، وكان الأولى أن يقول: «أو أهل بغداد» بـ«أو»؛ لأن المراد بيان القائل لهذا القول، وقد اختلف الثَّقَلَةُ فيه، هل هم الكوفيون، أو أهل بغداد، فتنبه، وقوله (بِنَظْمٍ عُرْفًا) بألف الإطلاق، مبنياً للمفعول، أي بيت شعر معروف، وهو قوله (أَيْنَ الْمَقْرُ؟) أي الملجأ (وَالْإِلَهُ الطَّالِبُ) أي والحال أن الله - سبحانه وتعالى - هو الطالب لهذا الطاغية (وَالْأَشْرَمُ)

هو أبرهة كبير جيش الفيل الذين أتوا لهدم الكعبة، كان مشروم الأنف، أي مشقوقة (الْمُغْلُوبُ) حيث أرسل عليه وعلى جيشه ﴿طَيَّرًا أَبَايَلَ تَرْمِيهِمْ بِحِجَارَةٍ مِّن سِجِّيلٍ﴾ [الفيل: ٣-٤]، (لَيْسَ الْغَالِبُ) أي لم يستطع تنفيذ ما جاء من أجله، وهو هدم الكعبة المشرفة - حماها الله تعالى من كيد كل ذي شر - بل انهزم وولّى هارباً، وهلك بجيشه أجمعين.

ومحلّ الشاهد قوله: «ليس الغالب»، فقد حمل هؤلاء «ليس» على أنها عطفت «الغالب» على «المغلوب»، وليس كذلك، بل (تَأْوِيلُهُ بِحَذْفِ مَا لَهَا خَبَرٌ) أي يؤول بأن خبرها محذوف (وَالْغَالِبُ اسْمُ لَيْسَ) وقوله (فَأَذِرَ مَا اسْتَقَرَّ) أي اعلم الذي ثبت عليه تأويلها المذكور.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الموضوع الرابع مما قيل فيه: إنها خرجت عن رفع الاسم ونصب الخبر أن تكون حرفاً عاطفاً، أثبت ذلك الكوفيون، أو البغداديون على خلاف بين الثَّقَلَةُ، واستدلوا بنحو قوله [من الرجز]:

أَيْنَ الْمَقْرُ وَالْإِلَهُ الطَّالِبُ وَالْأَشْرَمُ الْمُغْلُوبُ لَيْسَ الْغَالِبُ

وخرّج على أن «الغالب» اسمها، والخبر محذوف، قال ابن مالك: وهو في الأصل ضمير متصل عائد، على الأشرم، أي ليسه الغالب، كما تقول: «الصديق كأنه زيد»، ثم حذف لاتصاله، ومقتضى كلامه أنه لولا تقديره متصلاً لم يجز حذفه، وفيه نظر؛ لإمكان تقديره منفصلاً، أي ليس الغالب إياه. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على حرف اللام شرع يبيّن حرف الميم، فقال:

(حَرْفُ الْمِيمِ)

قال ابن منظور رحمه الله: الميم من الحروف الشفوية، ومن الحروف المجهورة، وكان الخليل يسمي الميم مُطَبَّقَةً؛ لأنه يُطبق إذا لُفِظَ بها. انتهى^(١).

(مَا)

٦٩٧- (حَرْفٌ أَوْ اسْمٌ «مَا» وَكُلٌّ مِنْهُمَا ثَلَاثَةُ الْأَقْسَامِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ

٦٩٨- فَالْأَوَّلُ الْإِسْمِيُّ أَنْ تَكُونَ مَعْرِفَةً نَاقِصَةً مَضُونًا

٦٩٩- أَوْ تَامَةً قِسْمَيْنِ أَيْضًا تَنْقَسِمُ ذَاتُ عُمُومٍ وَخُصُوصٍ قَدْ عَلِمَ)

(حَرْفٌ) خبر مقدم (أَوْ اسْمٌ) عطف عليه («مَا») مبتدأ مؤخر، أي «ما» على وجهين: حرفية، أو اسمية (وَكُلٌّ مِنْهُمَا ثَلَاثَةُ الْأَقْسَامِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ) إضافة «ثلاثة» من إضافة الصفة للموصوف، أي أقسام ثلاثة (فَالْأَوَّلُ الْإِسْمِيُّ) بقطع الهمة للوزن، وهوبدل من «الأول» (أَنْ تَكُونَ) بألف الإطلاق (مَعْرِفَةً نَاقِصَةً) أي التي بمعنى «الذي»، أو «التي»، وسُمِّيت ناقصة لاحتياجها إلى الصلة التي لا تتم إلا بها، وقوله (مَضُونًا) صفة لـ «معرفة» بعد صفة، وذكره باعتبار لفظ «ما»، أي التي لا تتم إلا بها، وهو عطف على «معرفة»، أي أو معرفة تامة، وهي التي لا تحتاج إلى صلة (قِسْمَيْنِ أَيْضًا تَنْقَسِمُ) أي «ما» هذه تنقسم أيضًا إلى قسمين (ذَاتُ عُمُومٍ) هي التي لا تفتقر إلى شيء في تعيين معناها (وَخُصُوصٍ) أي ذات خصوص، وهي بخلاف معنى ذات العموم، وقوله (قَدْ عَلِمَ) بالبناء للمفعول كمل به البيت، أي قد علم هذا عند أهل الفن.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «ما» تأتي على وجهين: اسمية، وحرفية، وكل منهما ثلاثة أقسام، فأما أوجه الاسمية:

[فأحدها]: أن تكون معرفة، وهي نوعان: ناقصة، وهي الموصولة، نحو قوله: تعالى: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦]، وتامة، وهي نوعان: عامة، أي مقدرة بقولك: الشيء، وهي التي لم يتقدمها اسم تكون هي وعاملها صفة له في المعنى، نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ تَبَدَّلُوا الْأَصْدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١]، أي فنعم الشيء هي، والأصل: فنعم الشيء إبداءها؛ لأن الكلام في الإبداء، لا في الصدقات، ثم لحذف المضاف، وأنيب عنه المضاف إليه، فانفصل

وارتفع، وخاصة، وهي التي تقدمها ذلك، وتُقَدَّر من لفظ ذلك الاسم، نحو «غسلته غَسْلًا نِعْمًا»، و«دَقَّقْتُه دَقًّا نِعْمًا»، أي نِعَمَ الغسل، ونعم الدَّقُّ، وأكثرهم لا يثبت مجيء «ما» معرفة تامة، وأثبتته جماعة، منهم ابن خروف، ونقله عن سيبويه. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الوجه الثاني من أوجه «ما» الاسمية، فقال:

٧٠٠- (وَالثَّانِ أَنْ تَكُونَ أَيْضًا نَكِرَةً نَاقِصَةً وَتَامَةً فَالْغَابِرَةُ

٧٠١- مَوْصُوفَةٌ كَقَوْلِهِمْ «مُرِّ بِمَا أَيْ مُعْجِبٌ» وَقَالَ أَيْضًا زُبَّانَا

٧٠٢- أَمَّا الَّتِي تُوصَفُ بِالتَّمَامِ فَفِي ثَلَاثَةِ مِنَ الْكَلَامِ

٧٠٣- تَعَجَّبَ كَمَا أَشَدَّ زَيْدًا غَسَلًا نِعْمًا ثَانِيًا قَدْ عُدَا

٧٠٤- وَفِي الْمُبَالَغَةِ زَيْدٌ مِمَّا أَنْ يَكْتُبَنَّ بِثَالِثٍ قَدْ يُنَمَى

(وَالثَّانِ) أي الوجه الثاني (أَنْ تَكُونَ) «ما» (أَيْضًا نَكِرَةً) هي التي تُقَدَّر بشيء (نَاقِصَةً) سميت بذلك لاحتياجها إلى صفة يتم بها معناها (وَتَامَةً) بتخفيف الميم للوزن، أي نكرة تامة، وهي التي بخلاف معنى الناقصة، كما سيأتي تفصيلها (فَالْغَابِرَةُ) أي الماضية، وهي النكرة الناقصة (مَوْصُوفَةٌ) بمفرد (كَقَوْلِهِمْ: «مُرِّ بِمَا»، أي) تفسيرية (مُعْجِبٌ) بالجر صفة لـ «ما» (وَقَالَ) أي الشاعر أَيْضًا (زُبَّانَا) أي في قوله: «زُبَّانَا تَكَرَّرَ الثُّقُوسُ... البيت»، وهو مثال للموصوفة بالجملة (أَمَّا الَّتِي تُوصَفُ بِالتَّمَامِ) أي أما «ما» التي تكون نكرة تامة (فَفِي ثَلَاثَةِ مِنَ الْكَلَامِ) أي تقع في ثلاثة أبواب (تَعَجَّبَ) بالجر بدل من «ثلاثة»، ويجوز قطعه إلى الرفع، والنصب (كَمَا أَشَدَّ زَيْدًا) المعنى شيء شَدَّ^(١) زَيْدًا، أي جعله شديدًا (غَسَلًا نِعْمًا ثَانِيًا قَدْ عُدَا) يعني أن ثاني الأبواب باب «نعم» و«بئس»، نحو «غسلته غَسْلًا نِعْمًا»، فقوله: «غَسَلًا نِعْمًا» مبتدأ محكي، لقصد لفظه، وقوله: «ثَانِيًا» منصوب على الحال، وقوله: «قَدْ عُدَا» بالبناء للمفعول، والألف إطلاقية، ونائب فاعله ضمير يعود إلى «غَسَلًا نِعْمًا»، والجملة خبر المبتدأ (وَفِي الْمُبَالَغَةِ زَيْدٌ مِمَّا أَنْ يَكْتُبَنَّ) وفي نسخة «يكتبنا» بالألف بدل النون (بِثَالِثٍ قَدْ يُنَمَى) بالبناء للمفعول، وفي نسخة «قد يُسَمَّى»، يعني أن

(١) هو ثلاثي، ولا يجوز أن يكون اشتد خماسيًا، ولا أشد رباعيًا؛ لأنه لا يُنَى منهما فعل التعجب.

الثالث قولهم في المبالغة: «إن زيدًا بما أن يكتب»، أي أنه مخلوق من كتابة.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الثاني من أوجه «ما» الاسمية، أن تكون نكرة مُجرَّدة عن معنى الحرف، وهي أيضًا نوعان: ناقصة، وتامة، فالناقصة هي الموصوفة، وتُقدَّر بقولك: «شيء»، كقولهم: مررت بما معجب لك، أي بشيء معجب لك، وقوله [من الطويل]:

لِمَا نَافِعَ يَسْعَى اللَّيْبُ فَلَا تَكُنْ لِشَيْءٍ بَعِيدٍ نَفْعُهُ الدَّهْرَ سَاعِيَا
وقول الآخر [من الخفيف]:

رُبَّمَا تَكْرَهُ النَّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ رِلَهُ فَرْجَةً كَحَلِّ الْعَقَالِ
أي رُبَّ شيء تكرهه النفوس، فحذف العائد من الصفة إلى الموصوف، ويجوز أن تكون «ما» كافة، والمفعول المحذوف اسمًا ظاهرًا، أي قد تكره النفوس من الأمر شيئًا، أي وصفًا فيه، أو الأصل من الأمور أمرًا، وفي هذا إنابة المفرد عن الجمع، وفيه وفي الأول إنابة الصفة غير المفردة عن الموصوف، إذ الجملة بعده صفة له، وقد قيل في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْظُمُكُمْ بِئْسَ﴾ [النساء: الآية ٥٨] الآية: إن المعنى نعم هو شيئًا يعظكم به، ف«ما» نكرة تامة، تميز، والجملة صفة، والفاعل مستتر، وقيل: «ما» معرفة موصولة فاعل، والجملة صلة، وقيل: غير ذلك.

وقال سيبويه في قوله تعالى: ﴿هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾ [ق: الآية ٢٣]: المراد شيء لَدَيَّ عَتِيدٌ، أي مُعَدٌّ، أي لجهنم ياغواثي إياه، أو حاضر، والتفسير الأول رأي الزمخشري، وفيه أن «ما» حينئذٍ للشخص العاقل، وإن قُدِّرَت «ما» موصولة، ف«عتيد» بدل منها، أو خبر ثان، أو خبر لمحذوف.

وأما التامة فتقع في ثلاثة أبواب:

[أحدها]: التعجب، نحو «ما أحسن زيدًا» المعنى شيء حسن زيدًا، جزم بذلك جميع البصريين إلا الأخفش، فجوّزه، وجوّز أيضًا أن تكون معرفة موصولة، والجملة بعدها صلة لا محل لها، وأن تكون نكرة موصوفة، والجملة بعدها في موضع رفع نعتًا لها، وعليهما فخير المبتدأ محذوف وجوبًا، تقديره شيء عظيم، ونحوه.

[الثاني]: باب «نعم»، و«بئس»، نحو «غسلته غسلًا ناعمًا»، و«دققته دقة ناعمًا»، أي نعم شيئًا،

ف«ما» نُصِبَتْ على التمييز عند جماعة من المتأخرين، منهم الزمخشري، وظاهر كلام سيبويه أنها معرفة تامة، كما مر.

[والثالث]: قولهم: إذا أرادوا المبالغة في الإخبار عن أحد بالإكثار من فعل، كالكتابة: «إن زيدًا بما أن يكتب» أي إنه من أمر كتابة، أي إنه مخلوق من أمر، وذلك الأمر هو الكتابة، ف«ما» بمعنى «شيء»، و«أن» وصلتها في موضع خفض بدل منها، والمعنى بمنزلته في قوله تعالى: ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء: الآية ٣٧] الآية، جعل لكثرة عجلته كأنه خلق منها، وزعم السيرافي، وابن خروف، وتبعهما ابن مالك، ونقله عن سيبويه أنها معرفة تامة، بمعنى الشيء، أو الأمر، و«أن» وصلتها مبتدأ، والظرف خبره، والجملة خبر لـ«إن»، ولا يتحصل للكلام معنى طائل على هذا التقدير، فالقول الأول أولى. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الوجه الثالث من أوجه «ما» الاسمية، فقال:

- ٧٠٥- (وَالثَّالِثُ نَكْرَةٌ تُضْمَنُ مَعْنَى الْحُرُوفِ قِسْمَتَيْنِ تُزَكَّنُ
٧٠٦- كَأَيِّ شَيْءٍ مَا لَهَا اسْتِفْهَامُ أَلْفُهَا حَتْمًا لَهُ انْعِدَامُ
٧٠٧- إِنْ جُرَّ بِالْحَرْفِ أَوْ الْمُضَافِ فَرْقًا لَهَا مِنْ خَبَرٍ يُوَافِي
٧٠٨- تُبَوِّئُهَا يَنْدُرُ فِي الْقِرَاءَةِ كَمَا أَتَتْ فِي الشُّعْرِ لِلضَّرُورَةِ
٧٠٩- وَإِنْ تُرَكِّبَ مَعَ ذَا لَمْ تَنْحَذِفْ نَحْوُ لِمَا ذَا جِئْتَا هَذِي الْأَلْفُ)

(وَالثَّالِثُ) أي ثالث الأوجه لـ«ما» الاسمية أنها (نَكْرَةٌ تُضْمَنُ) بالبناء للمفعول، أي يجعل ضمنها، وقوله (مَعْنَى الْحُرُوفِ) بالنصب مفعول ثانٍ لـ«تضمّن»، والجملة صفة لـ«نكرة» (قِسْمَتَيْنِ) ثنية «قسمة» حال من نائب فاعل (تُزَكَّنُ) بالبناء للمفعول، أي تُعْلَمُ، والجملة صفة بعد صفة لـ«نكرة» (كَأَيِّ شَيْءٍ مَا لَهَا اسْتِفْهَامُ) أي إحدى القسمتين هي الاستفهامية، وهي بمعنى أي شيء، فقله: «كأي شيء» متعلق بحال مقدّر، أي حال كونها مثل «أي شيء»، و«ما» موصولة خبر لمحذوف، أي إحداها، و«لها استفهام» صلة «ما» (أَلْفُهَا حَتْمًا) أي وجوبًا (لَهُ انْعِدَامُ) يعني أن ألف «ما» الاستفهامية واجبة الحذف (إِنْ جُرَّ بِالْحَرْفِ) نحو «فيم» (أَوْ الْمُضَافِ) أي أو إن

جراً بالمضاف، نحو «اقتضاء ما اقتضى زيد» (فرقاً لها من خبر يوافي) أي إنما حذف فرقاً بين الاستفهامية والخبرية (تثبتها يندُر في القراءة) كقراءة من قرأ ﴿عَمَّا يَسْأَلُونَ﴾ (كما أتت في الشعر للضرورة) في قوله: «على ما قام... البيت» (وإن تركب) بالبناء للمفعول، أي وإن أتت «ما» الاستفهامية مركبة (مع) كلمة (ذا) الإشارية (لم تنحذف) وقوله (نحو) (لما ذا جئتاً) خبر لحذف، أي مثاله، والجملة معترضة بين الفعل وفاعله؛ إذ قوله (هذي الألف) فاعل بـ«تنحذف»، والمعنى أنه إذا رُكبت «ما» مع «ذا» لا يجوز حذف ألفها؛ لكونها حشواً.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الثالث من أوجه «ما» الاسمية أن تكون نكرة مُضْمَنَةً معنى الحرف، وهي نوعان:

[أحدهما]: الاستفهامية، ومعناها أي شيء، نحو قوله ﴿عَلَى مَا هِيَ﴾ [البقرة: الآية ٦٨] ﴿مَا لُونُهَا﴾ [البقرة: الآية ٦٩]، ﴿وَمَا تِلْكَ بَيِّنَاتِكَ﴾ [طه: الآية ١٧]، ﴿قَالَ مُوسَى مَا جِئْتُكَ بِالسِّحْرِ﴾ [يونس: ٨١]، وذلك على قراءة أبي عمرو ﴿السِّحْرُ﴾ بمد الألف، فـ«ما» مبتدأ، والجملة بعدها خبر، و﴿السِّحْرُ﴾ إما بدل من «ما»، ولهذا قرُن بالاستفهام، وكأنه قيل: السحر جئتم به، وإما بتقدير: أهو السحر، أو ألسحر هو، وأما من قرأ ﴿السِّحْرُ﴾ على الخبر، فـ«ما» موصولة، و﴿السِّحْرُ﴾ خبرها، ويقويه قراءة عبد الله ﴿مَا جِئْتُكَ بِسِحْرٍ﴾.

ويجب حذف ألف «ما» الاستفهامية إذا جُرَتْ، وإبقاء الفتحة دليلاً عليها، نحو «فيم»، و«إلام»، و«علام»، و«هم»، قال [من الطويل]:

فَتِلْكَ وُلَاةُ الشُّوءِ قَدْ طَالَ مُكُتُّهُمْ فَحَتَّامَ حَتَّامَ الْعَنَاءِ الْمُطُولُ
وربما تبعَت الفتحة الألف في الحذف، وهو مخصوص بالشعر، كقوله [من الرمل]:

يَا أَبَا الْأَسْوَدِ لِمَ خَلَفْتَنِي لِهُمُومٍ طَارِقَاتٍ وَذَكَرُ^(١)

وعلة حذف الألف الفرق بين الاستفهام والخبر، فلهذا لحذفت في نحو قوله تعالى: ﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرِنَا﴾ [التازعات: الآية ٤٣]، وقوله: ﴿فَنَاطِرُهُ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل: الآية ٣٥]، وقوله:

(١) «الطارق»: الزائر ليلاً، ويقصد هنا الهموم، و«خلفتني»: خذلتني، وتركتني لأعدائي، و«الذكر» بكسر ففتح، جمع ذكرة، كفكرة وفكر وزناً ومعنى، وهي ضد النسيان.

﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: الآية ٢]، وثبتت في قوله: ﴿لَمَسَكَرٌ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [الثور: الآية ١٤]، وقوله: ﴿يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: الآية ٤]، وقوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيدِي﴾ [ص: الآية ٧٥].

وكما لا تُحذف الألف في الخبر لا تثبت في الاستفهام، وأما قراءة عكرمة^(١)، وعيسى^(٢) ﴿عَمَّا يَسْأَلُونَ﴾ فنادر، وأما قول حسان^(٣) [من الوافر]:

عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمُنِي لَيْمٌ كَخُنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي دَمَانٍ
فضرورة و«الدَّمان» كالزَّمان وزناً ومعنى، ويروى في «رماد»، فلذلك رجحه ابن هشام على تفسير ابن الشجري له بالشرجين، ومثله قول الآخر [من البسيط]:

إِنَّا قَتَلْنَا بِقَتْلَانَا سَرَاتَكُمْ أَهْلَ اللَّوَاءِ فَفِيْمَا يَكْثُرُ الْقِيلُ
ولا يجوز حمل القراءة المتواترة على ذلك؛ لضعفه، فلهذا ردُّ الكسائي قول المفسرين في قوله تعالى: ﴿بِمَا عَفَرَ لِي رَبِّي﴾ [يس: الآية ٢٧]: إنها استفهامية، وإنما هي مصدرية، والعجب من الرمخشري؛ إذ جَوَّز كونها استفهامية، مع رده على من قال في قوله تعالى: ﴿بِمَا أَغْوَيْتَنِي﴾ [الحجر: الآية ٣٩]: إن المعنى بأي شيء أغويتني؟ بأن إثبات الألف قليل شاذ، وأجاز هو وغيره أن تكون بمعنى «الذي»، وهو بعيد؛ لأن الذي عُفِرَ له هو الذنوب، ويعد إرادة الاطلاع عليها، وإن غفرت.

وقال جماعة، منهم الإمام فخر الدين في قوله تعالى: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: الآية ١٥٩]: إنها للاستفهام التعجبي، أي فبأي رحمة؟ ويرده ثبوت الألف، وأن خفض «رحمة» حينئذ لا يتَّجِه؛ لأنها لا تكون بدلاً من «ما»؛ إذ المبدل من اسم الاستفهام يجب اقترانه بهمزة

(١) هو مولى ابن عباس.

(٢) قال الدماميني: هو عيسى بن عمر الأسدي المقرئ الكوفي، صاحب الحروف، ويُعرف بالهمداني، لا الثقفني النحوي البصري. وقال الشمتي: الظاهر أنه هو، فإنه من أئمة القراءة أيضاً، ذكره أبو عمرو الداني في طبقاتهم. انتهى «حاشية الأمير» ٤/٢.

(٣) هو ابن المنذر يهجو بني عائذ بن عمرو بن مخزوم.

الاستفهام، نحو «ما صنعت، أخيراً أم شراً؟»، ولأن «ما» النكرة الواقعة في غير الاستفهام والشرط، لا تستغني عن الوصف، إلا في بابي التعجب و«نعم، وبئس»، وإلا في نحو قولهم: «إني مما أن أفعل» على خلاف فيهن، وقد مرّ، ولا عطف بيان؛ لهذا، ولأن «ما» الاستفهامية لا توصف، ومالا يوصف كالضمير لا يعطف عليه عطف بيان، ولا مضافاً إليه؛ لأن أسماء الاستفهام وأسماء الشرط والموصولات لا يضاف منها غير «أي» باتفاق، و«كم» في الاستفهام عند الزجاج، في نحو «بكم درهم اشتريت؟» والصحيح أن جزّه بـ«من» محذوفة. وإذا رُكِّبَت «ما» الاستفهامية مع «ذا» لم تُحذف ألفها^(١)، نحو «لماذا جئت؟»؛ لأن ألفها قد صارت حشواً.

ولما اختصت «لما ذا» ببحوث متنوعة أفرد لها فصلاً خاصاً بها، فقال:

(فصل عقدة «لما ذا»)

- ٧١٠- تأتي «لما ذا» في كلام الفهّما
بِسْتِةِ الْأَوْجِهَةِ عِنْدَ مَنْ سَمَا
٧١١- وَ«ذَا» إِشَارَةً وَ«مَا» اسْتِفْهَامَ
«مَاذَا الْوُقُوفُ» شَاهِدًا يُرَامُ
٧١٢- أَوْ «ذَا» بِجُمْلَةٍ تَلِي مَوْضُولَهُ
خَبَرَ «مَا» اسْتِفْهَامِهِمْ مَجْعُولَهُ
٧١٣- أَوْ رُكْبًا وَجُعِلَا اسْتِفْهَامَا
مَعْمُولَ مَا بَعْدَ يَجِي دَوَامًا
٧١٤- أَوْ رُكْبًا وَجُعِلَا اسْمًا وَصِلًا
أَوْ اسْمَ جِنْسٍ مِثْلَ شَيْءٍ جُعِلَا
٧١٥- وَكَوْنُ «مَا» زَائِدَةً جَا خَامِسًا
وَ«ذَا» إِشَارَةً وَبَيْنُ سَادِسًا

(١) قال الدماميني: وقع في «صحيح مسلم» في حديث كعب بن مالك، أحد الثلاثة الذين تخلفوا: «فلما بلغني أنه توجه قافلاً، حضرنني همي، وطفقت أتذكر الكذب، وأقول: بم ذا أخرج من سخطه»، هكذا بحذف الألف مع التركيب، فيعدّ مثل هذا شاذاً. انتهى. «حاشية الأمير» ٤/٢.
قلت: هكذا قال، ولعله وجد نسخة هكذا، ونسخ «صحيح مسلم» التي عندنا أنه بلفظ «بم أخرج» من دون «ذا»، فليحترز.

٧١٦- «ذَا» زَائِدٌ وَ«مَا» بِهَا اسْتِفْهَامٌ لِبَحْثِ «مَاذَا» كَانَ ذَا تَمَامٍ
تَأْتِي «لِذَا» فِي كَلَامِ الْفَهْمَا أَيِ الَّذِينَ يَفْهَمُونَ حَقَائِقَ كَلَامِ الْعَرَبِ (بِسْتِةِ الْأَوْجِهَةِ) مِنْ
إِضَافَةِ الصِّفَةِ لِلْمَوْصُوفِ، أَيِ الْأَوْجِهَةِ السِّتَةِ، أَوْ بِمَعْنَى «مَنْ» (عِنْدَ مَنْ سَمَا) أَيِ عِنْدَ مَنْ ارْتَفَعَ
قَدْرُهُ بِالْعِلْمِ، كَمَا قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾
[المجادلة: الآية ١٠] الآية.

ثم أشار إلى الوجه الأول بقوله (وَ«ذَا» إِشَارَةً) كان الأولى: «فذا» بالفاء الفصيحية، أي أحدها
أن تكون «ذا» اسم إشارة (وَ«مَا» اسْتِفْهَامٌ) أي اسم استفهام (مَاذَا الْوُقُوفُ) شَاهِدًا يُرَامُ أَيِ
يقصد ليكون شاهداً لهذا القسم، وهو مثال، وليس قطعة بيت.

وأشار إلى الوجه الثاني بقوله (أَوْ «ذَا» بِجُمْلَةٍ تَلِي مَوْضُولَهُ خَبَرَ «مَا» اسْتِفْهَامِهِمْ مَجْعُولَهُ)
يعني أن الوجه الثاني أن تكون «ما» استفهامية مبتدأ، و«ذا» موصولة بالجملة التي بعدها خبر «ما»
فقوله (أَوْ «ذَا») (أَوْ) للتقسيم، و«ذا» مبتدأ خبره «موصولة»، و«بِجُمْلَةٍ» متعلق بـ«موصولة»،
و«تلي» صفة لـ«جملة»، وخبر «ما» مفعول مقدم لـ«مجمولة»، و«اسْتِفْهَامِهِمْ» بالجر بدل من «ما»
و«مَجْعُولَهُ» خبر بعد خبر لـ«ذا»، أو حال منه، أو صفة لـ«موصولة».

وأشار إلى الثالث بقوله (أَوْ رُكْبًا) أي أو رُكَّبَ «ذا» مع «ما» (وَجُعِلَا اسْتِفْهَامَا) أي اسم استفهام
(مَعْمُولَ مَا بَعْدَ) بالبناء على الضمّ متعلق بـ(يَجِي) أي معمول الفعل الذي يجي بعد «ماذا»، نحو «لماذا
جئت؟»، وقوله: «دَوَامًا» حال من الفاعل على حذف مضاف، أي ذا دوام، أو دائماً.

وأشار إلى الرابع بقوله (أَوْ رُكْبًا) أي كالوجه الثالث (وَجُعِلَا اسْمًا وَصِلًا) أي اسماً موصولاً
بمعنى «الذي» (أَوْ اسْمَ جِنْسٍ) أي أو جُعِلَا اسم جنس (مِثْلَ شَيْءٍ جُعِلَا) أي بمعنى شيء.
(وَكَوْنُ «مَا» زَائِدَةً جَا خَامِسًا) يعني أن الوجه الخامس أن تكون «ما» زائدة (وَ«ذَا» إِشَارَةً) أي
اسم إشارة (وَبَيْنُ سَادِسًا) أي وضح الوجه السادس بقولك: («ذَا» زَائِدٌ) مبتدأ وخبره (وَ«مَا» بِهَا
اسْتِفْهَامٌ) مبتدأ وخبره أيضاً، يعني أن الوجه السادس أن تكون «ما» استفهاماً، و«ذا» زائدة،
وقوله: (لِبَحْثِ «مَاذَا» كَانَ ذَا تَمَامٍ) يعني هذا التفصيل السادس كان متمماً لبحث «ما ذا».

تنبيه:

كان في الأصل: ما نصّه:

فِي كَوْنِ «ذَا» زَائِدَةٌ و«مَا» اسْتِفْهَامٌ وَبَحْثُ «مَاذَا» كَانَ فِي هَذَا تَمَامٌ
والشطر الأول منكسر، فلذا أصلحته بما سبق؛ لأن الشيخ رحمه الله أذن لي في ذلك.
وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «ما ذا» تأتي في العربية على ستة أوجه:

[أحدها]: أن تكون «ما» استفهامية، و«ذا» إشارة، نحو «ماذا التواني؟»^(١)، و«ماذا الوقوف؟».
[والثاني]: أن تكون «ما» استفهامية، و«ذا» موصولة، كقول لبيد [من الطويل]:

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَوْتَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنْحَبَ فَيَقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ
ف«ما» مبتدأ بدليل إبداله المرفوع منها، و«ذا» موصول بدليل افتقاره للجملة بعده، وهو أرجح
الوجهين في قوله تعالى: ﴿وَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ أَلْعَفْوُ﴾ [البقرة: الآية ٢١٩] فيمن رفع
﴿أَلْعَفْوُ﴾ [البقرة: الآية ٢١٩] أي الذي ينفقونه العفو؛ إذ الأصل أن تُجاب الاسمية بالاسمية،
والفعلية بالفعلية.

[الثالث]: أن يكون «ماذا» كله استفهاماً على التركيب، كقولك: «لماذا جئت؟»، وقوله [من
البيسط]:

يَا خُزْرَ تَغْلِبَ مَاذَا بَالُ نِسْوَتِكُمْ لَا يَسْتَفِقْنَ إِلَى الدَّيْرَيْنِ تَحَنَانًا^(٢)
وهو أرجح الوجهين في الآية، في قراءة غير أبي عمرو ﴿قُلِ أَلْعَفْوُ﴾ [البقرة: الآية ٢١٩]
بالنصب، أي ينفقون العفو.

[الرابع]: أن يكون «ماذا» كله اسم جنس بمعنى «شيء»، أو موصولا بمعنى «الذي» على

(١) «ما» استفهام مبتدأ، و«ذا» و«التواني» بدل، أو عطف بيان، أي أي شيء هذا التواني.

(٢) «الخُزْر» جمع أخزر، وهو الذي في عينه ضيق. و«لا يستفغن» من استفاق من سكره إذا صحا. و«إلى» متعلقة بـ«تحنان»، وهو مصدر كالحنين بمعنى الشوق. و«الديرين» تثنية دير النصارى، وهو محل عبادتهم. راجع «شرح أبيات المغني» ٢٢٨/٥ - ٢٢٩.

خلاف في تخريج قول الشاعر [من الوافر]:

دَعِي مَاذَا عَلِمْتَ سَأْتَقِيهِ وَلَكِنْ بِالْمَغْيِبِ نَبِئْنِي
فالجمهور على أن «ماذا» كله مفعول «دعي»، ثم اختلف، فقال السيرافي وابن خروف:
موصول بمعنى «الذي»، وقال الفارسي: نكرة بمعنى «شيء»، قال: لأن التركيب ثبت في الأجناس
كابن عرس، دون الموصولات.

وقال ابن عصفور: لا تكون «ماذا» مفعولا لـ«دعي»؛ لأن الاستفهام له الصدر، ولا لـ«علمت»؛
لأنه لم يُرد أن يستفهم عن معلومها ما هو؟، ولا لـ«سأتيه»؛ لأن «علمت» حينئذ لا
محل لها، بل «ما» اسم استفهام مبتدأ، و«ذا» موصول خبر، و«علمت» صلة، و«دعي» عن
العمل بالاستفهام. انتهى.

قال ابن هشام: ونقول إذا قُدرت «ماذا» بمعنى «الذي»، أو بمعنى «شيء» لم يمتنع كونها مفعول
«دعي».

وقوله: لم يُرد أن يستفهم عن معلومها لازم له إذا جعل «ماذا» مبتدأ وخبراً، ودعواه تعليق
«دعي» مردودة بأنها ليست من أفعال القلوب، فإن قال: إنما أردت أنه قدّر الوقف على «دعي»،
فاستأنف ما بعده، رده قول الشاعر: ولكن، فإنها لا بد أن يخالف ما بعدها ما قبلها، والمخالف هنا
«دعي»، فالمعنى: دعي كذا، ولكن افعلي كذا، وعلى هذا فلا يصح استئناف ما بعد «دعي»؛ لأنه
لا يقال: «من في الدار فإنني أكرمه، ولكن أخبرني عن كذا».

[الخامس]: أن تكون «ما» زائدة، و«ذا» للإشارة، كقوله [من الوافر]:

أَنْوَرًا سَرْعَ مَاذَا يَا فَرُوقَ وَحَبْلُ الْوَصْلِ مُتْنِكِثٌ حَذِيقُ^(١)
«أنورًا» بالنون، أي أنفازاً و«سرّع» أصله بضم الراء، فحُفّف، يقال: سرّع ذا خروجا، أي أسرع

(١) قوله: «أنورًا» منصوب على التمييز مقدم على عامله، وهمزته للاستفهام، والعامل فيه «سرّع»، والأصل
سرّع نور ذا، و«سرّع» فعل ماضٍ، إذ أصله سرع، و«ما» زائدة، و«ذا» فاعل «سرّع»، والمعنى أسرع هذا
نفازاً يا فُرووق، و«فُرووق» اسم امرأة، وهي مرخمة، أي يا فروقة، و«متنكث» بمعنى منتقض، و«حذيق»
بالذال المعجمة: مقطوع.

هذا في الخروج، قال الفارسي: يجوز كون «ذا» فاعل «سرع»، و«ما» زائدة، ويجوز كون «ماذا» كله اسماً كما في قوله:

* دَعِيَ مَاذَا عَلِمْتَ سَأْتِيهِ *

[السادس]: أن تكون «ما» استفهاماً، و«ذا» زائدة، أجازها جماعة، منهم ابن مالك في نحو «ماذا صنعت؟»، وعلى هذا التقدير فينبغي وجوب حذف الألف في نحو «لَمْ ذَا جئت؟» والتحقيق أن الأسماء لا تزداد^(١).

قلت: قد تبين بهذا كله أن الوجه الأول هو الأرجح، والله تعالى أعلم بالصواب. ولما أنهى الكلام على النوع الأول من نوعي «ما» النكرة المضمنة معنى الحرف، شرع يبين النوع الثاني، فقال:

٧١٧- (وَالثَّانِ مِنْ نَوْعَيْنِ لِلنُّكْرَةِ شَرْطِيَّةٌ نَوْعَانِ عِنْدَ الْقِسْمَةِ

٧١٨- غَيْرُ زَمَانِي كَقَوْلِهِ عَزَّ مَا نَسَخَ بِسُورَةِ مَنِيَعَةِ الْحِمَى

٧١٩- فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ ذَاتَ زَمَانٍ أَقْرَهُ جَمْعٌ أَتَوْنَا بِالْبَيَانِ)

(وَالثَّانِ مِنْ نَوْعَيْنِ لِلنُّكْرَةِ) أي لـ «ما» النكرة (شَرْطِيَّةٌ) خبر «الثاني» (نَوْعَانِ عِنْدَ الْقِسْمَةِ) أي الشرطية على نوعين (غَيْرُ زَمَانِي) أي وهو الغالب في الشرطية (كَقَوْلِهِ) بسكون الهاء للوزن، أي كقول الله (عَزَّ: «مَا نَسَخَ») من آية (بِسُورَةِ) أي في سورة (مَنِيَعَةِ الْحِمَى) ممنوع حماها من أن يتعرض لها عدو، وفيه إشارة إلى ما أخرجه الإمام مسلم رحمه الله في «صحيحه» من حديث أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «اقرأوا سورة البقرة، فإن أخذها بركة، وتركها حسرة، ولا تستطيعها البطلة»، قال معاوية: بلغني أن البطلة السحرة^(٢).

(١) أي و«ذا» اسم إما للإشارة، أو موصولة، وكذلك «ما» اسم، إما موصول، أو للاستفهام، أو نكرة، وهذا رد للخامس، والسادس. «حاشية الدسوقي» ٣٠٢/١.

(٢) وهو حديث طويل، ونصّه عند مسلم رحمه الله: حدثني الحسن بن علي الحلواني، حدثنا أبو توبة، وهو الربيع بن نافع، حدثنا معاوية - يعني ابن سلام - عن زيد، أنه سمع أبا سلام يقول: حدثني أبو أمامة الباهلي، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «اقرأوا القرآن فإنه يأتي يوم القيامة شفيعاً لأصحابه» =

(فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ ذَاتَ زَمَانٍ) أي هذه الآية مثال لذات الزمان؛ لأن المعنى: مدة استقامتهم لكم (أَقْرَهُ جَمْعٌ) أي أثبت ذلك جماعة من النحويين، سيذكرون في التفصيل (أَتَوْنَا بِالْبَيَانِ) أي أتونا بإيضاح ذلك بما سمعوه من العرب من الشواهد.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن النوع الثاني من نوعي «ما» النكرة المضمنة معنى الحرف هي الشرطية، وهي نوعان:

غير زمانية، نحو قوله عجل: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: الآية ١٩٧] الآية، وقوله: ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ﴾ [البقرة: الآية ١٠٦] الآية، وقد جُوزت في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَكُم مِّن يَّتَمَرٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [التحل: الآية ٥٣] على أن الأصل: وما يكن، ثم حذف فعل الشرط، كقوله [من الطويل]:

إِن الْعَقْلُ فِي أَمْوَالِنَا لَا نَضِيقُ بِهَا ذِرَاعًا وَإِنْ صَبَرْنَا فَتَصْبِرُ لِلصَّبْرِ
أي إن يكن العقل، وإن نُحْبَس حبساً، والأرجح في الآية أنها موصولة، وأن الفاء داخلة على الخبر، لا شرطية، والفاء داخلة على الجواب.

وزمانية، أثبت ذلك الفارسي، وأبو البقاء، وأبو شامة، وابن بري^(١)، وابن مالك، وهو ظاهر في قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾ [التوبة: الآية ٧]، أي استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم، ومحمّل في قوله: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ [النساء: ٢٤]، إلا أن «ما» هذه مبتدأ، لا ظرفية، والهاء من «به» راجعة إليها، ويجوز فيها الموصولية، وقوله: ﴿فَاتُوهُنَّ﴾ الخبر والعائد محذوف، أي لأجله، وقال [من الوافر]:

فَمَا تَكُ يَا أَبْنَى عَبْدِ اللَّهِ فِينَا فَلَا ظُلْمًا نَخَافُ وَلَا افْتِقَارًا
استدل به ابن مالك على مجيئها للزمان، وليس بقاطع؛ لاحتماله للمصدر، أي للمفعول

= اقرءوا الزهراوين: البقرة وسورة آل عمران، فإنهما تأتيان يوم القيامة كأنهما غمامتان، أو كأنهما غيايتان، أو كأنهما فرقان من طير صواف، تحاجان عن أصحابهما، اقرءوا سورة البقرة، فإن أخذها بركة، وتركها حسرة، ولا تستطيعها البطلة. قال معاوية: بلغني أن البطلة السحرة.

(١) هو عبد الله بن بري، عالم بالعربية، له مؤلفات في اللغة والنحو، مات سنة (٥٨٢هـ).

المطلق، فالمعنى: أَيُّ كَوْنٍ تَكُنْ فِينَا طَوِيلًا أَوْ قَصِيرًا. والله تعالى أعلم بالصواب.
ولما أنهى أوجه «ما» الاسمية، شرع يبين الحرفية، فقال:

- ٧٢٠- (وَإِنْ تُسَلِّ عَنْ أَوْجِهٍ الْحَرْفِيَّةِ فَقُلْ ثَلَاثَ مُبْدِي النَّافِيَةِ
٧٢١- فِي اسْمِيَّةِ أَعْمَلَهَا مَنْ سَكَنَّا حِجَازَهُمْ وَالنَّجْدَ أَوْ تِهَامَنَا
٧٢٢- عَمَلٌ «لَيْسَ» بِشُرُوطٍ عُرِفَتْ «مَا هُنَّ أُمَهَاتِهِمْ» قَدْ قُرِئَتْ
٧٢٣- عَنْ عَاصِمٍ بِالرَّفْعِ فِيهِمَا ثَلِي عَلَى التَّمِيمِيَّةِ أَمْرُهَا جَلِي
٧٢٤- وَإِنْ لِفِعْلِ صَحِبَتْ لَمْ تَعْمَلِ قَدْ خَلَصَتْ لِلْحَالِ عَنْ مُسْتَقْبَلِ
(وَإِنْ تُسَلِّ) يحتمل أن يكون مبنيا للمفعول، وهو المناسب لقوله: «فقل»، ويحتمل أن يكون مبنيا للفاعل، وهو مضارع سال يسأل من باب خاف يخاف، لغة في سأل بالهمزة (عَنْ أَوْجِهٍ) «ما» (الْحَرْفِيَّةِ، فَقُلْ ثَلَاثَ) ذكر العدد لعدم ذكر المعدود تمييزًا (مُبْدِي النَّافِيَةِ) أي مظهر النافية، وبادئا بها (فِي اسْمِيَّةِ) أي في جملة اسمية (أَعْمَلَهَا مَنْ سَكَنَّا حِجَازَهُمْ) أي سكان الحجاز، وهي مكة والمدينة والطائف ومخالفها؛ سميت بذلك لأنها حَجَزَتْ بين نجد وتهامة، أو بين نجد والشرارة، أو لأنها اخْتَجَزَتْ بالحرار الخمس: حرّة بني سليم، وواقم، وليلى، وشوران، والنار. قاله في «القاموس» (وَالنَّجْدَ) بفتح، فسكون: ما أشرف من الأرض، جمعه أنجد، وأنجاد، ونجاد، ونجد، ونجد، أعلاه تهامة واليمن، وأسفله العراق والشام، وأوله من جهة الحجاز ذات عرق. قاله في «القاموس» أيضًا (أَوْ تِهَامَنَا) بكسر التاء قال الفيومي: تِهَمَ اللَّبَنُ وَاللَّحْمُ تَهَمًا مِنْ بَابِ تَعَبَ: تَغَيَّرَ وَأَنْتَنَ، وَتِهَمَ الْحَرَّ: اشْتَدَّ مَعَ رُكُودِ الرِّيحِ، وَيُقَالُ: إِنْ تِهَامَةً مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهَا انْخَفَضَتْ عَنْ نَجْدٍ، فَتَغَيَّرَتْ رِيحُهَا، وَيُقَالُ: مِنَ الْمَعْنَى الثَّانِي؛ لِشِدَّةِ حَرِّهَا، وَهِيَ أَرْضُ أَوَّلِهَا ذَاتُ عَرَقٍ مِنْ قِبَلِ نَجْدٍ إِلَى مَكَّةَ، وَمَا وَرَاءَهَا بِمَرَحِلَتَيْنِ، أَوْ أَكْثَرَ، ثُمَّ تَتَّصِلُ بِالْغُورِ، وَتَأْخُذُ إِلَى الْبَحْرِ، وَيُقَالُ: إِنْ تِهَامَةً تَتَّصِلُ بِأَرْضِ الْيَمَنِ، وَإِنْ مَكَّةَ مِنْ تِهَامَةِ الْيَمَنِ، وَالنِّسْبَةُ إِلَيْهَا تِهَامِيٌّ، وَتِهَامٌ أَيْضًا بِالْفَتْحِ، وَهُوَ مِنْ تَغْيِيرَاتِ النَّسَبِ. انتهى^(١).

(١) «المصباح المنير» ١/٧٧-٧٨.

(عَمَلٌ «لَيْسَ») هو رفع المبتدأ اسمًا لها، ونصب الخبر خبرًا لها (بِشُرُوطٍ عُرِفَتْ) أي معروفة، وهي ستة: أن لا يُزَادَ بعدها «إن»، فإن زِيدَتْ بطل عملها، نحو «ما إن زيدًا قائمٌ»، وأن لا يَنْتَقِضَ النفي يالًا، وإلا بطل عملها، نحو «ما زيدٌ إلا قائمٌ»، وأن لا يَتَقَدَّمَ خبرها على اسمها، وهو غير ظرف، ولا جازر ومجرور، نحو «ما قائم زيد»، وأن لا يَتَقَدَّمَ معمول الخبر على الاسم، وهو غير ظرف، ولا جازر ومجرور، نحو «ما طعامك زيد آكلٌ»، وأن لا تَتَكَرَّرَ «ما»، نحو «ما ما زيد قائمٌ»، وأن لا يُبَدَّلَ من خبرها موجب، وإلا بطل عملها، نحو «ما زيد بشيء إلا شيء لا يُعْبَأُ به»، والمثال المستوفي للشروط الستة ما أشار إليه بقوله («مَا هُنَّ أُمَهَاتِهِمْ» قَدْ قُرِئَتْ) يعني أنه قرئ في السبعة قوله **عَمَلٌ**: «مَا هُنَّ أُمَهَاتِهِمْ» [المجادلة: الآية ٢] بنصب «أُمَهَاتِهِمْ» [الأحزاب: الآية ٦] على الإعمال؛ لتوفر الشروط (عَنْ عَاصِمٍ بِالرَّفْعِ فِيهِمَا) أي في «هَنَ» و«أُمَهَاتِهِمْ»، لكن لا يظهر الرفع في الأول؛ لأنه مبني، وهو أيضًا مما لا يختلف الحجازيون والتميميون فيه، فلا حاجة إلى التنصيص عليه، فلو قال: «بالرفع فيه قد ثلي» لكان أولى (ثلي) أي قرئ (عَلَى التَّمِيمِيَّةِ) أي قرأ على اللغة التميمية، وقوله (أَمْرُهَا جَلِي) أي أمر اللغة التميمية ظاهر؛ لأنه لا عمل لـ «ما» عندهم، فما بعدها مرفوع على الابتداء والخبر

(وَإِنْ لِفِعْلِ صَحِبَتْ) أي وإن دخلت «ما» على الجملة الفعلية (لَمْ تَعْمَلِ) أي في الفعل (قَدْ خَلَصَتْ لِلْحَالِ عَنْ مُسْتَقْبَلِ) أي قد خلصت المضارع للحال بعد أن كان محتملاً له، وللأستقبال.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن أوجه «ما» الحرفية ثلاثة:

[أحدها]: أن تكون نافية، فإن دخلت على الجملة الاسمية أعملها الحجازيون، والتهاميون، والنجديون، عمل ليس بالشروط المذكورة آنفاً، نحو قوله **عَمَلٌ**: «مَا هَذَا بَشَرًا» [يوسف: الآية ٣١]، وقوله: «مَا هُنَّ أُمَهَاتِهِمْ» [المجادلة: الآية ٢]، ويقال: إنه لم يقع في القرآن عملها صريحًا إلا في هاتين الآيتين، وعن عاصم أنه رفع أمهاتهم على التميمية.

تنبيه:

ندر تركيبها مع النكرة تشبيها لها بـ«لا»، كقوله [من الطويل]:

وَمَا بَأْسَ لَوْ رَدَّتْ عَلَيْنَا نَحْيَةً قَلِيلٌ عَلَى مَنْ يَعْرِفُ الْحَقَّ عَابَهَا
وإن دخلت على الجملة الفعلية لم تعمل، نحو قوله: ﴿وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ
اللَّهِ﴾ [البقرة: الآية ٢٧٢]، فأما قوله تعالى: ﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنْفُسِكُمْ﴾ [البقرة: الآية ٢٧٢]،
وقوله: ﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُؤَفَّ إِلَيْكُمْ﴾ [البقرة: الآية ٢٧٢]، فـ«ما» فيهما شرطية، بدليل
انفاء في الأولى، والجزم في الثانية.

وإذا نَفَتِ المضارع تخلص عند الجمهور للحال، وردَّ عليهم ابنُ مالك بنحو قوله ﴿وَعَلَّكَ﴾: ﴿قُلْ
مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ﴾ [يونس: الآية ١٥] الآية.

وأجيب بأن شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر الوجه الثاني لـ«ما» الحرفية، فقال:

٧٢٥- (وَالثَّانِ أَنْ تَكُونَ مَصْدَرِيَّةً ذَاتَ زَمَانٍ أَوْ أَتَتْ عَرِيَّةً

٧٢٦- أُولَاهُمَا «مَا دُمْتُ حَيًّا» فِي الْكِتَابِ ثَانِيهِمَا «بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ»

(وَالثَّانِ) من أوجه «ما» الحرفية (أَنْ تَكُونَ مَصْدَرِيَّةً، ذَاتَ زَمَانٍ) أي دالة على الزمان (أَوْ أَتَتْ
عَرِيَّةً) بفتح، فكسر أي متجردة، وخالية من معنى الزمان (أُولَاهُمَا) أي مثال أولاهما - وهي ذات
الزمان - قوله تعالى: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مریم: الآية ٣١] في الكتاب أي حال كونه مذكورًا في
القرآن الكريم، فإن معناه مدة دوامي حيًا، فـ«ما» مصدرية زمانية (ثَانِيهِمَا) أي مثال ثانيهما، وهي
العارية من معنى الزمان قوله تعالى: ﴿بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ [ص: الآية ٢٦] أي بسبب نسيانهم
يوم القيامة، فـ«ما» فيه مصدرية، غير زمانية.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن النوع الثاني من نوعي «ما» الحرفية أن تكون مصدرية، وهي
نوعان: زمانية وغيرها، فغير الزمانية نحو قوله: ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ [التوبة: الآية ١٢٨]،
وقوله: ﴿وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ﴾ [آل عمران: الآية ١١٨]، وقوله: ﴿صَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾،

وقوله: ﴿فَذُوقُوا بِمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا﴾ [السجدة: الآية ١٤]، وقوله: ﴿لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا
نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ [ص: الآية ٢٦]، وقوله: ﴿لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾ [الفصص: الآية ٢٥]
وليست هذه بمعنى «الذي»؛ لأن الذي سقاه لهم الغنم، وإنما الأجر على السقي الذي هو فعله،
لا على الغنم، فإن ذهبت تُقَدَّرُ أجر السقي الذي سقيته لنا، فذلك تكلف لا مُحَوِّج إليه، ومنه
قوله: ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: الآية ١٠]، وقوله: ﴿ءَامِنُوا كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ﴾ [البقرة: الآية
١٣]، وكذا حيث اقترنت بكاف التشبيه بين فعلين متماثلين، وفي هذه الآيات ردُّ لقول السهيلي:
إن الفعل بعد «ما» هذه لا يكون خاصًا، فتقول: أعجبني ما تفعل، ولا يجوز أعجبني ما تخرج.
والزمانية نحو قوله تعالى: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مریم: الآية ٣١]، أصله مدة دوامي حيًا، فحذف
الظرف، وخلفته «ما» وصلتها، كما جاء في المصدر الصريح، نحو «جتتك صلاة العصر»،
و«أتيتك قدوم الحاج»، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ﴾ [هود: الآية ٨٨]،
وقوله: ﴿فَالْقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: الآية ١٦]، وقوله [من الطويل]:

أَجَارَتْنَا إِنْ الْخُطُوبُ تَسُوبُ وَإِنِّي مُقِيمٌ مَا أَقَامَ عَسِيبُ
ولو كان معنى كونها زمانية أنها تدلّ على الزمان بذاتها لا بالنيابة، لكانت اسمًا، ولم تكن
مصدرية، كما قال ابن السكيت، وتبعه ابن الشجري في قوله [من البسيط]:

مِمَّا الَّذِي هُوَ مَا إِنْ طَرَّ شَارِبُهُ^(١) وَالْعَانِشُونَ وَمِمَّا الْمُرْدُ وَالشَّيْبُ
معناه حين طَرَّ، وزيدت «إن» بعدها؛ لشبهها في اللفظ بـ«ما» النافية، كقوله [من الطويل]:
وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السُّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ
قال ابن هشام رحمه الله: الأولى في البيت تقدير «ما» نافية؛ لأن زيادة «إن» حينئذ قياسية،
ولأن فيه سلامة من الإخبار بالزمان عن الجثة، ومن إثبات معنى واستعمال لـ«ما» لم يشبها له، وهما
كونها للزمان مجردة، وكونها مضافة، وكأن الذي صَرَفَهُمَا عن هذا الوجه مع ظهوره، أن ذكر
المرْد بعد ذلك لا يحسن؛ إذ الذي لم ينبت شاربهُ أمرْد، والبيت عندي فاسد التقسيم بغير هذا، ألا

(١) أي ابتداء نبات شعر شفته الغليظ

تري أن العانسين، وهم الذين لم يتزوجوا لا يناسبون بقية الأقسام، وإنما العرب مخميون من الخطأ في الألفاظ دون المعاني، وفي البيت مع هذا العيب شذوذاً: إطلاق العانس على الذكر، وإنما الأشهر استعماله في المؤنث، وجمع الصفة بالواو والنون، مع كونها غير قابلة للتاء، ولا دالة على المفاضلة. قال: وإنما عدلت عن قولهم: ظرفية إلى قولي: زمانية؛ ليشمل نحو قوله تعالى: ﴿كَلَّمَآ أَصْأَ لَهُمْ مَشَوْآ فِيهِ﴾ [البقرة: الآية ٢٠] الآية، فإن الزمان المقدر هنا مخفوض، أي كُلُّ وقت إضاءة، والمخفوض لا يسمى ظرفاً.

ولا تشارك «ما» في النياية عن الزمان «أن» خلافاً لابن جني، وحمل عليه قوله [من الطويل]:
وَتَاللهِ مَا إِنْ شَهْلَةٌ أُمُّ وَاحِدٍ بِأَوْجَدَ مِنِّي أَنْ يُهَانَ صَغِيرَهَا
وتبعه الزمخشري، وحمل عليه قوله تعالى: ﴿أَنْ عَاتَلَهُ اللهُ الْمَلَكُ﴾ [البقرة: الآية ٢٥٨]، وقوله: ﴿إِلَّا أَنْ يَصْدَقُوا﴾ [النساء: الآية ٩٢]، وقوله: ﴿أَنْقَتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللهُ﴾ [غافر: الآية ٢٨].

ومعنى التعليل في البيت والآيات ممكن، وهو مُتَّفَقٌ عليه، فلا مَعْدِلَ عنه، وزعم ابن خروف أن «ما» المصدرية حرف باتفاق، ورُدُّ على من نقل فيها خلافاً، والصواب مع ناقل الخلاف، فقد صرَّح الأخفش، وأبو بكر باسميتها، ويرجح أنه فيه تخلُّصاً من دعوى اشتراك، لا داعي إليه، فإن «ما» الموصولة الاسمية ثابتة باتفاق، وهي موضوعة لما لا يعقل، والأحداث من جملة ما لا يعقل، فإذا قيل: «أعجبني ما قمت» قلنا: التقدير أعجبني الذي قمته، وهو يعطي معنى قولهم: أعجبني قيامك، ويَرُدُّ ذلك أن نحو «جلست ما جلس زيد» تريد به المكان ممتنع، مع أنه مما لا يعقل، وأنه يستلزم أن يُسَمَّعَ كثيراً أعجبني ما قمته؛ لأنه عندهما الأصل، وذلك غير مسموع، قيل: ولا ممكن؛ لأن قام غير متعد، وهذا خطأ يَبِينُ؛ لأن الهاء المقدرة مفعول مطلق، لا مفعول به، وقال ابن الشجري: أفسد النحويون تقدير الأخفش بقوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾^(١) [البقرة: الآية ١٠] فقالوا: إن كان الضمير المحذوف للنبي عليه السلام، أو للقرآن صح المعنى، وَحَلَّتِ الصلة عن عائد، أو للتكذيب فسد المعنى؛ لأنهم إذا كَذَّبُوا التكذيب بالقرآن أو

(١) أي في قراءة من قرأ «يُكْذِبُونَ» بتشديد الذال.

النبي كانوا مؤمنين. انتهى.

وهذا سهو منه ومنهم؛ لأن كَذَّبُوا ليس واقعا على التكذيب، بل مؤكَّد به؛ لأنه مفعول مطلق، لا مفعول به، والمفعول به محذوف أيضاً، أي بما كانوا يُكْذِبُونَ النبي أو القرآن تكذيباً، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا﴾ [النبا: ٢٨]، ولأبي البقاء في هذه الآية أوهاج متعددة، فإنه قال: «ما» مصدرية، صلتها ﴿يُكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠] و﴿يُكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠] خبر «كان»، ولا عائد على «ما»، ولو قيل باسميتها، فتضمنت مقالته الفصل بين «ما» الحرفية وصلتها بـ«كان»، وكون ﴿يُكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠] في موضع نصب؛ لأنه قدره خبر «كان»، وكونه لا موضع له؛ لأنه قدره صلة «ما»، واستغناء الموصول الاسمي عن عائد.

وللزمخشري غَلْطَةٌ هذه الأخيرة، فإنه جوز مصدرية «ما» في قوله تعالى: ﴿وَأَتَّبَعَ أَذْيَبَ ظَلَمُوا مَا أَتَرَفُوا فِيهِ﴾ الآية [هود: ١١٦]، مع أنه قد عاد عليها الضمير.

تنبيه:

ندر وصل «ما» المصدرية بالفعل الجامد في قوله [من الطويل]:

أَلَيْسَ أَمِيرِي فِي الْأُمُورِ بِأَنْتُمْمَا بِمَا لَسْتُمَّا أَهْلَ الْحَيَاتَةِ وَالْعَدْرِ
وبهذا البيت رُجِّحَ القول بحرفيتها؛ إذ لا يتأتى هنا تقدير الضمير. والله تعالى أعلم بالصواب.
ثم ذكر الوجه الثالث من أوجه «ما» الحرفية الثلاثة، فقال:

- ٧٢٧- (وَتَالِثُ الْأَوْجِهَةِ أَنْ تَزَادَ «مَا»
نَزَعَانِ أَنْ تَكْفُ أَوْ لَا فَافْهَمَا
٧٢٨- فَمَا يَكْفُ لِلثَّلَاثِ قِسْمَا
مَا كَفَّ عَنْ عَمَلٍ رَفَعَ غَلِمَا
٧٢٩- لَمْ يَتَّصِلْ إِلَّا بِ«قُلْ» وَ«كَثُرْ»
و«طَالَ» تَزَكُ الْفِعْلِ بَعْدَهَا نَزُرُ
٧٣٠- وَالثَّانِي مَا رَفَعًا وَنَضْبًا أَسْحَقَا
إِذَا بِ«إِنَّ» وَنَظِيرَهَا التَّقَى
٧٣١- وَثَالِثٌ عَنْ عَمَلِ الْجُرِّ يَبْقَى
بِأَخْرَفٍ أَوْ بِظُرُوفٍ يَلْتَقِي
٧٣٢- فَالْأَوَّلُ الْكَافُ وَ«رَبُّ» الثَّانِي
بَعْدَ «وَبَيْنَ» «حَيْثُ» «إِذْ» يَا دَانِي

٧٣٣- هَاتَانِ مَعْنَى «إِنْ» يُضْمَنَانِ حِينَئِذٍ فَعَلَيْنِ يَجْزِمَانِ (وَتَالِثُ الْأَوْجِهَةِ) الإضافة بمعنى «من»، أي الثالث من أجه «ما» الحرفية الثلاثة (أَنْ تُزَادَ «مَا» ببناء الفعل للمفعول، و«ما» نائب فاعله، والمصدر المؤول مبتدأ مؤخر، خبره «ثالث»، يعني أن زيادة «ما» في الكلام هو الوجه الثالث (نَوْعَانِ) خبر لمحدوف، أي هي نوعان (أَنْ تَكُفَّ) أي تمنع عن العمل، وهو في تأويل المصدر خبر لمحدوف، أي أحدهما كفها عن العمل، وثانيهما غير الكافة، كما أشار إليه بقوله (أَوْ لَا) أي أو لا تكف عن العمل، و«أو» للتقسيم، وقوله (فَافْهَمَا) بالألف المبدلة من نون التوكيد، كمثل به البيت، أي افهمن هذه المسائل؛ لأنها مهمة جدًا. (فَمَا يَكُفُّ لِلثَّلَاثِ قُسِمَا) بألف الإطلاق، مبتدأ للمفعول، أي الذي يكف عن العمل منقسم إلى ثلاثة أقسام: أحدهما (مَا كَفَّ عَنْ عَمَلٍ رَفَعَ عِلْمًا) بألف الإطلاق، مبتدأ للمفعول أيضًا، وهو صفة لـ«رفع» (لَمْ يَتَّصِلْ) الضمير لـ«ما»، وذكره؛ لما سبق غير مرة أنه يجوز الأمران في نظائره (إِلَّا بِ«قُلْ») نحو «قَلَمَا يَبْرَحُ اللَّيِّبُ» (وَوَكْثَرُ) نحو «كَثُرَ مَا يَنْزِلُ الْمَطَرُ» (وَوَطَالُ) نحو «طَالَمَا يَدُومُ الْخَيْرُ».

وزاد الأمير في «حاشيته» عن بعضهم على هذه الأفعال «قَصُرَ»، قال: وهي أفعال لا فاعل لها، كالتوكيد اللفظي في «قام قام زيد»، و«كان» الزائدة انتهى.

وقد نظمت ذلك بقولي:

وَمَا تَكُفُّ طَالُ قُلْ كَثُرَا وَبَعْضُهُمْ زَادَ عَلَيْهَا قَصُرَا
فَلَا يَلِي الْفَاعِلُ هَذِهِ كَمَا فِي «قَامَ قَامَ» إِذْ مُؤَكَّدَا سَمَا
وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ «مَا» مُؤَوَّلُهُ فَمَعَ مَا يَلِي تَكُونُ فَاعِلُهُ
ثم ذكر أنه ربما وقع بعد «ما» الاسم، فقال:

(تَزُكُ الْفِعْلُ بَعْدَهَا نَزْرُ) أي عدم وقوع الفعل بعد «ما» نادر، فـ«ترك» مبتدأ، و«بعدها» متعلق به، وخبره جملة «نَزْرُ»، وهو بضم الزاي، يقال: نَزَرَ الشَّيْءُ نَزْرَةً، وَنَزَرَا، فَهُوَ نَزْرٌ، وَنَزُورٌ بِالْفَتْحِ، وَنَزِيرٌ: أي قليل.

(وَالثَّانِي) أي النوع الثاني من «ما» الكافة (مَا رَفَعًا وَنَصَبًا أَسْحَقًا) بألف الإطلاق، مبتدأ للفاعل، أي أبعد عمل الرفع والنصب، فقله: «والثاني» مبتدأ، «ما» موصولة خبر المبتدأ، و«رفعا، ونصبًا» مفعول مقدم لـ«أسحق»، أي النوع الثاني هو الذي يكف عن عمل الرفع والنصب (إِذَا) ظرفية متعلِّق بـ«أسحق» (بِ«إِنْ») متعلِّق بـ«التقي» (وَنُظِيرُهَا) بالجر عطفاً على «إِنْ»، أي أخواتها من «أَنْ» المفتوحة، و«لَكِنْ»، و«كَأَنَّ»، و«لَعَلَّ»، و«لَيْتَ» (التَّقَى) أي اجتمع، أي إنما تكف «ما» عن النصب والرفع إذا دخلت على «إِنْ» وأخواتها، نحو قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَحْدَهُ﴾ [النساء: الآية ١٧١].

(وَتَالِثُ) أي نوع ثالث لـ«ما» الكافة (عَنْ عَمَلِ الْجَزْرِ يَاقِي) أي يحفظ، بمعنى أنه يمنع الجاز عن أن يجر الاسم (بِأَخْرِفٍ) متعلِّق بـ«يلتقي» (أَوْ يَظُرُوفٍ) عطف عليه (يَلْتَقِي) أي يجتمع، يعني أنه يتصل بأحرف الجزر، وبعض الظروف، فيمنع عن الجزر (فَالأَوَّلُ الْكَافُ) أي مثال الأول، وهو الأحرف الكاف، نحو «كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه» (وَوُزْبُ) نحو «ربما الجامل المؤمل فيهم» (الثَّانِي) أي مثال الثاني، وهو بعض الظروف (بَعْدُ) نحو «بَعْدَ مَا أَفْتَانُ رَأْسِكَ» البيت (وَوَيْتُ) نحو «بينما نحرُّ بالأراك» البيت («حَيْثُ»، «إِذْ») وقوله (يَا ذَانِي) كمل به البيت، أي يا من قرب من نيل مآربه العلمية، حيث أقبل على دراسة كتاب «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب»، وفرعه النظم العجيب.

وقوله (هَاتَانِ) أي «حيث»، و«إِذْ» (مَعْنَى «إِنْ») الشرطية (يُضْمَنَانِ) فـ(حِينَئِذٍ) أي حينئذ اتصلت بهما «ما» الكافة، وضُمنا معنى «إِنْ» (فَعَلَيْنِ يَجْزِمَانِ) نحو «حيثما تستقيم تنجح»، و«إِذْ ما تتق الله تدخل الجنة».

فقله: «هَاتَانِ» مبتدأ، خبره جملة «يُضْمَنَانِ»، ومعنى «إِنْ» مفعول ثان مقدم لـ«يُضْمَنَانِ»، و«حينئذ» ظرف لـ«يجزمان»، و«فعلين» مفعول مقدم لـ«يجزمان».

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الوجه الثالث لـ«ما» الحرفية أن تكون زائدة، وهي على نوعين: كافة، وغير كافة، والكافة على ثلاثة أنواع:

[أحدها]: الكافة عن عمل الرفع، ولا تتصل إلا بثلاثة أفعال^(١)، «قَلَّ»، و«كَثُرَ»، و«طال»، وعلّة ذلك شبهة بـ«زُبَّ»، ولا يدخل حينئذ إلا على جملة فعلية صُرِّح بفعلها، كقوله [من الخفيف]:

قَلَّمَا يَجْرُحُ اللَّيْبُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَاعِيًا أَوْ مُجِيبًا
فَأَمَّا قول المَرَّار [من الطويل]:

صَدَدَتْ فَأَطْوَلَتْ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ
فقال سيبويه: ضرورة، فقليل: وجه الضرورة أن حقها أن يليها الفعل صريحاً، والشاعر أولاهها فعلاً مقدّراً، وأن «وصال» مرتفع بـ«يدوم» محذوفاً مفسراً بالمذكور، وقيل: وجهها أنه قدّم الفاعل، ورده ابن السّيد بأن البصريين لا يُجيزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر، وقيل: وجهها أنه أناب الجملة الاسمية عن الفعلية، كقوله [من الطويل]:

وَنُبِئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةِ إِلَيَّ فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا
وزعم المبرد أن «ما» زائدة و«وصال» فاعل، لا مبتدأ، وزعم بعضهم أن «ما» مع هذه الأفعال مصدرية، لا كافة.

[والثاني]: الكافة عن عمل النصب والرفع، وهي المتصلة بـ«إِنَّ» وأخواتها، نحو قوله **وَعَلَى** **﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾** [النساء: الآية ١٧١] الآية، وقوله: **﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾** [الأنفال: الآية ٦] الآية، وتُسَمَّى المتلوة بفعل مُهَيَّئَةٍ؛ لأنها هيأت الحرف للدخول على الفعل، وزعم ابن دُرُشْتُويه، وبعض الكوفيين أن «ما» مع هذه الحروف اسم مُبْتَهَمٌ بمنزلة ضمير الشأن في التفخيم والإبهام، وفي أن الجملة بعده مفسرة له، ومُخَبَّرٌ بها عنه، ويرده أنها لا تصلح للابتداء بها، ولا لدخول ناسخ غير «إِنَّ» وأخواتها.

ورَدَّه ابنُ الخباز في «شرح الإيضاح» بامتناع «إنما أين زيد» مع صحة تفسير ضمير الشأن بجملة الاستفهام.

(١) تقدّم أن بعضهم زاد عليها «فَضُرَّ»، وقد ذكرته في نظمي السابق، فنتبه.

قال ابن هشام: وهذا سهو منه؛ إذ لا يُفسَّر ضمير الشأن بالجملة، غير الخبرية، اللهم إلا مع «أَنَّ» المخففة من الثقيلة، فإنه قد يُفسَّر بالدعاء، نحو «أَمَّا أَنْ جِزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا»، وقراءة بعض السبعة قوله تعالى: **﴿وَالْحَامِسَةُ أَنَّ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾** [التور: الآية ٩]، على أنا لا نُسَلِّمُ أن اسم «أَنَّ» المخففة يتعين كونه ضمير شأن، إذ يجوز هنا أن يُقدَّر ضمير مخاطب في الأول، والغائبة في الثاني. وقد قال سيبويه في قوله تعالى: **﴿وَنَذَيْنَهُ أَنْ يَتَابَرِهِي﴾** [١١٤] قَدْ صَدَقَتْ الرُّؤْيَا الآية [الصفات: ١٠٤-١٠٥]: إن التقدير: أنك قد صدقت.

وأما قوله تعالى: **﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ﴾** [الأنعام: الآية ١٣٤]، وقوله: **﴿وَأَنْتَ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾** [الحج: الآية ٦٢]، وقوله: **﴿إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾** [التحل: الآية ٩٥]، وقوله: **﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِ مِنْ مَالٍ وَبَيْنٍ﴾** [سأرجع لهم في الخَيْرِ] [المؤمنون: ٥٥]، وقوله: **﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسُهُ﴾** [الأنفال: الآية ٤١] الآيات، ف«ما» في ذلك كله اسم باتفاق، والحرف عامل.

وأما قوله تعالى: **﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾** [البقرة: الآية ١٧٣] الآية، فمن نصب **﴿الْمَيْتَةَ﴾** [البقرة: الآية ١٧٣] ف«ما» كافة، ومن رفعها - وهو أبو رجاء العطاردي - ف«ما» اسم موصول، والعائد محذوف، وكذلك قوله تعالى: **﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدٌ سَكِرٍ﴾** [طه: الآية ٦٩] الآية، فمن رفع **﴿كَيْدٌ﴾** [غافر: الآية ٢٥] ف«إِنَّ» عاملة، و«ما» موصولة، والعائد محذوف، لكنه مُحْتَمَلٌ للاسمي والحرفي، أي إن الذي صنعوه، أو إن صنّعهم، ومن نصب - وهو ابن مسعود، والربيع بن خثيم - ف«ما» كافة.

وجزم النحويون بأن «ما» كافة في قوله تعالى: **﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾** [فاطر: الآية ٢٨] الآية، ولا يمتنع أن تكون بمعنى الذي، و**﴿الْعُلَمَاءُ﴾** [فاطر: الآية ٢٨] خبر، والعائد مستتر في **﴿يَخْشَى﴾** [فاطر: الآية ٢٨]، وأطلقت «ما» على جماعة العقلاء، كما في قوله تعالى: **﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾** [النساء: الآية ٣]، وقوله: **﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾** [النساء: الآية ٣]. وأما قول النابغة [من البسيط]:

* قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا البيت *

فمن نصب «الحمام»، وهو الأرجح عند النحويين في نحو «ليتما زيدًا قائم» ف«ما» زائدة غير كافة، و«هذا» اسمها، و«لنا» الخبر، قال سيبويه: وقد كان رؤية بن العجاج يُنشدُه رفعا انتهى. فعلى هذا يحتمل أن تكون «ما» كافة، و«هذا» مبتدأ، ويحتمل أن تكون موصولة، و«هذا» خبر لمحدوف، أي ليت الذي هو هذا الحمام لنا، وهو ضعيف؛ لحذف الضمير المرفوع في صلة غير «أي» مع عدم الطول، وسهّل ذلك لتضمنه إبقاء الأعمال.

وزعم جماعة من الأصوليين والبيانين أن «ما» الكافة التي مع «إن» نافية، وأن ذلك سبب إفادتها للحصر، قالوا: لأن «إن» للإثبات، و«ما» للنفي، فلا يجوز أن يتوجها معًا إلى شيء واحد؛ لأنه تناقض، ولا أن يُحكّم بتوجه النفي للمذكور بعدها؛ لأنه خلاف الواقع باتفاق، فتعين صرفه لغير المذكور، وصرف الإثبات للمذكور، فجاء الحصر.

وهذا البحث مبني على مقدمتين باطلتين^(١) بإجماع النحويين، إذ ليست «إن» للإثبات^(٢)، وإنما هي لتوكيد الكلام إثباتًا كان، مثل «إن زيدًا قائم»، أو نفيًا، مثل «إن زيدًا ليس بقائم»، ومنه قوله **وَعَلَىٰ**: **﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا﴾** [نوس: الآية ٤٤] الآية، وليست «ما» للنفي، بل هي بمنزلتها في أخواتها «ليتما»، و«لعلمًا»، و«لكنما»، و«كأنما»، وبعضهم^(٣) ينسب القول بأنها نافية للفراسي في «كتاب الشيرازيات»^(٤)، ولم يقل ذلك الفراسي، لا في «الشيرازيات»، ولا في غيرها، ولا قاله نحوي غيره، وإنما قال الفراسي في «الشيرازيات»: إن العرب عاملوا «إنما» معاملة النفي، و«إلا» في فصل الضمير، كقوله الفرزدق [من الطويل]:

(١) الأولى أن «إن» للإثبات، والثانية أن «ما» نافية.

(٢) قد يقال: مراد هذا القائل أنها هنا ملاحظة، من حيث استعمالها للإثبات، لا أنها دائمًا له، ولا يخفى أصالة الإثبات، أو يُدعى العدول في قضايا النفي، وأنه حكم بثبوت النفي، لا بنفي الثبوت، وقد ذكر بعضهم نحو ما هنا في سبب إعمال «لا» عمل «إن»، قال: لأنها في النفي نظيرتها في الإثبات. انتهى حاشية الدسوقي ٣٠٩/١.

(٣) هو الشيخ شهاب الدين القرافي المالكي، فإنه حكى ذلك عن الفراسي.

(٤) هو كتاب فيه مسائل أملاه الفراسي، وهو في شيراز للطلبة، والنسبة له باعتبار المسائل، ولو نسب باعتبار الكتاب لقال: «الشيرازي». حاشية الدسوقي ٣٠٩/١.

أَنَّ الذَّائِدَ الْحَامِي الذُّمَارَ وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي
فهذا كقول الآخر [من السريع]:

قَدْ عَلِمْتُ سَلَمَى وَجَارَتِهَا مَا قَطَّرَ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا^(١)

وقول أبي حيان: لا يجوز فصل الضمير المحصور بـ«إنما»، وإن الفصل في البيت الأول ضرورة، واستدلّاه بقوله تعالى: **﴿قُلْ إِنَّمَا أَعْطُكُمْ بِوَاحِدَةٍ﴾** [سبا: الآية ٤٦] الآية، وقوله: **﴿إِنَّمَا أَشْكُوا بَنِي وَحَرْفِي إِلَى اللَّهِ﴾** [يوسف: الآية ٨٦] الآية، وقوله: **﴿وَإِنَّمَا تُوَفَّقُونَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْفَيْكَةِ﴾** [آل عمران: الآية ١٨٥] الآية، وهم؛ لأن الحصر فيهن في جانب الظرف لا الفاعل، ألا ترى أن المعنى ما أعظكم إلا بواحدة، وكذلك الباقي.

[الثالث]: الكافة عن عمل الجر، وتتصل بأحرف وظروف، فالأحرف أحدها: «رب»، وأكثر ما تدخل حينئذ على الماضي، كقوله [من المديد]:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنْ ثَوْبِي سَمَالَاتٍ

لأن التكرير والتقليل إنما يكونان فيما عُرف حَدُّهُ، والمستقبل مجهول، ومن ثم قال الرُّماني في قوله تعالى: **﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾** [الحجر: الآية ٢] الآية، إنما جاز لأن المستقبل معلوم عند الله تعالى كالماضي، وقيل: هو على حكاية حال ماضية مجازًا، مثل قوله تعالى: **﴿وَقَفَّيْ فِي الصُّورِ﴾** [الكهف: الآية ٩٩]، وقيل: التقدير ربما كان يود، وتكون «كان» هذه شأنية، وليس حذف «كان» بدون «إن»، و«لو» الشرطيتين سهلًا، ثم الخبر حينئذ، وهو **﴿يَوَدُّ﴾** [البقرة: الآية ٩٦] مُخَرَّجٌ على حكاية الحال الماضية، فلا حاجة إلى تقدير «كان».

ولا يمتنع دخولها على الجملة الاسمية، خلافًا للفراسي، ولهذا قال في قول أبي دؤاد [من الخفيف]:

* رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ ... الْبَيْت *

«ما» نكرة موصوفة بجملة، حُذِفَ مبتدؤها، أي رب شيء هو الجامل. والله تعالى أعلم.

(١) «قطر الفارس» أي ألقاه على أحد قطريه، أي جانبه.

(الثاني): الكاف، نحو «كُنْ كما أنت»، وقوله [من الطويل]:

* كَمَا سَيْفٌ عَمِيرو لَمْ تَخْنُهُ مَضَارِبُهُ *

قيل: ومنه قوله تعالى: ﴿أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ [الأعراف: الآية ١٣٨]، وقيل: «ما» موصولة، والتقدير: كالذي هو آلهة لهم، وقيل: لا تُكْفُ الكاف بـ«ما»، وإن «ما» في ذلك مصدرية موصولة بالجملة الاسمية.

(الثالث): الباء، كقوله [من الخفيف]:

فَلَيْسَ صِرَتْ لَا تُحِيرُ جَوَابًا لَبِمَا قَدْ تَرَى وَأَنْتَ حَاطِبٌ
ذكره ابن مالك، وأن «ما» الكافة أحدثت مع الباء معنى التقليل، كما أحدثت مع الكاف معنى التعليل، في نحو قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ﴾ [البقرة: الآية ١٩٨]، والظاهر أن الباء والكاف للتعليل، وأن «ما» معهما مصدرية، وقد سَلِمَ أن كلا من الكاف والباء يأتي للتعليل مع عدم «ما»، كقوله تعالى: ﴿فَيُظْلِمُ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَبِيتٌ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ [النساء: الآية ١٦٠] الآية، وقوله: ﴿وَيَكَانَهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [القصاص: الآية ٨٢]، وأن التقدير: أعجب لعدم فلاح الكافرين، ثم المناسب في البيت معنى التكثر لا التقليل. والله تعالى أعلم.

(الرابع): «مِنْ»، كقول أبي حية^(١) [من الطويل]:

وَأَنَا لِمَا نَضْرِبُ الْكَبِشَ^(٢) ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الْقَمِ
قاله ابن السجري، والظاهر أن «ما» مصدرية، وأن المعنى مثله في قوله: ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء: الآية ٣٧] الآية، وقوله [من الطويل]:

أَلَا أَصْحَبْتُ أَشْمَاءَ جَاذِمَةَ الْجَهْلِ وَضَنْتُ عَلَيْنَا وَالضَّيْنِ مِنَ الْبُخْلِ
فَجَعَلَ الْإِنْسَانَ والبخل مخلوقين من العَجَل والبخل مبالغة.

وأما الظروف، فأحدها: «بعد»، كقوله [من الكامل]:

(١) هو أبو حية النميري الهيثم بن الربيع، شاعر مجيد، وراجز فصيح، من أهل البصرة، مات سنة (١٨٢هـ).
(٢) أي سيد القوم.

أَعْلَاقَةٌ أُمُّ الْوَلِيدِ بَعْدَمَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ الْخُلْسِ^(١)
«الخلس» بكسر اللام: المختلط رطبه بيباسه. وقيل «ما» مصدرية، وهو الظاهر؛ لأن فيه إبقاء «بعد» على أصلها من الإضافة، ولأنها لو لم تكن مضافة لنونت.
(والثاني): «بَيْنَ»، كقوله [من الخفيف]:

بَيْنَمَا نَحْنُ بِالْأَرَاكِ مَعًا إِذْ أَتَى رَاكِبٌ عَلَى جَمَلَةٍ
وقيل: «ما» زائدة، و«بَيْنَ» مضافة إلى الجملة، وقيل: زائدة، و«بَيْنَ» مضافة إلى زمن محذوف مضاف إلى الجملة، أي بين أوقات نحن بالأراك، والأقوال الثلاثة تجري في «بَيْنَ» مع الألف في نحو قوله [من الطويل]:

فَبَيْنَمَا نَسُوسُ النَّاسِ وَالْأَمْرُ أَمْرُنَا إِذَا نَحْنُ فِيهِمْ سُوقَةٌ لَيْسَ نُنْصَفُ
(والثالث)، (والرابع): «حَيْثُ»، و«إِذَا»، وَيُضَمُّنَانِ حِينَئِذٍ معنى «إِنْ» الشرطية، فيجزمان فعلين، نحو قوله [من الخفيف]:

حَيْثُمَا تَسْقُمُ يُقَدِّرُ لَكَ الـ لَهُ نَجَاحًا فِي غَايِرِ الْأَزْمَانِ
وقوله [من الطويل]:

وَأَنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ أَمِيرٌ بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا
والله تعالى أعلم.

ثم ذكر غير الكافة، فقال:

٧٣٤- (وَعِيزُ مَا يَكْفُ نَوْعَانِ عِوَضُ وَغَيْرُهُ فَأَوَّلُ هُنَا عَرْضُ

٧٣٥- فِي مِثْلِ أَمَّا أَنْتَ ذَا كَذَا أَتَى وَقَوْلِ إِمَّا لَا وَ«كَانَ» أَضْلُ تَا

(وَعِيزُ مَا يَكْفُ نَوْعَانِ) أي «ما» التي لا تكف على نوعين: أحدهما (عِوَضُ) عن «كان» المحذوفة (وَعِيزُ) أي والثاني غير عوض عن شيء (فَأَوَّلُ) أي النوع الأول، وهو العوض (هنا) أي

(١) «الأفنان» جمع فتن بفتحيتين: أراد به ذوائب شعره. و«الثغام» بالفتح نبات معروف. و«الخلس» المختلط رطبه بيباسه.

في الباب (عَرْض) أي أتى وظهر (في مِثْل) قولك (أَمَّا أَنْتَ ذَا كَذَا) أي صاحب كذا أكرمتك، وقوله (أَتَى) مؤكّد لقوله: «عرض»، و«في مِثْل» متعلّق بـ«عرض»، وفيه التضمين (وَقَوْلُ إِمَّا لَا) بالجر عطفاً على «مِثْل»، أي وعرض أيضاً في نحو قولك: «افعل هذا إما لا»، وقوله (وَكَانَ) أَصْلُ (تَا) أي أصل هذه المسألة «كان» المحذوفة، فـ«تا» اسم إشارة للمؤنثة، يعني أن أصل قولك: «أما أنت ذَا كَذَا»: فعلت لأن كنت ذَا كَذَا، أي أكرمتك لأن كنت ذَا علم، وأصل قولك: «إمّا لا»: «افعل هذا الشيء»، إن كنت لا تفعل غيره.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن «ما» الحرفيّة، غير الكافّة على نوعين: عوض، وغير عوض، فالعوض في موضعين:

[أحدهما]: في نحو قولهم: «أما أنت منطلقاً انطلقت»، والأصل: انطلقت لأن كنت منطلقاً، فقدّم المفعول له؛ للاختصاص، وحذف الجار، و«كان»؛ للاختصار، وجيء بـ«ما» للتعويض، وأدغمت النون للتقارب، والعمل عند الفارسي، وابن جني لـ«ما»، لا لـ«كان».

[والثاني]: في نحو قولهم: «افعل هذا إمّا لا»، وأصله: إن كنت لا تفعل غيره. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر النوع الثاني من نوعي «ما» غير الكافّة، وهي غير العوض، فقال:

٧٣٦. (وَعَبْرُ دَاتِ عَوْضٍ هِيَ الَّتِي قَبِيلَ مَرْفُوعِ اسْمِ فِعْلِ حَلَّتْ
٧٣٧. شَتَانُ مَا زَيْدٌ وَعَمَرُو زُمْلًا مَا أَنْفُ خَاطِبٍ بِدَمٍ قَدْ مُثَلًّا
٧٣٨. وَبَعْدَ نَاصِبٍ وَرَافِعٍ وَرَدَ كَلَيْتَمًا زَيْدًا أَمِيرٌ فِي الْبَلَدِ
٧٣٩. وَبَعْدَ جَازِمٍ كـ«إِمَّا يَنْزَعَنَّ» وَأَيْنَمَا تَكُونُ بِالْوَاوِ انْطَقَنَّ
٧٤٠. وَبَعْدَ خَافِضٍ مِنَ الْخُرُوفِ أَوْ مِنَ الْأَسَامِيِّ سَابِقٍ بِهِ أَتَوْا
٧٤١. «عَمَّا قَلِيلٍ» فَبِمَا رَحِمْتِهِ «مَّا خَطِيئَاتِهِمْ» فَلَتَاتِهِ
٧٤٢. «وَرُبَّمَا ضَرْبَةٌ» أَوْ كَقَوْلِهِ «أَنَّهُ كَمَا النَّاسُ» فَقِسْ لِكُلِّهِ
٧٤٣. «مِنْ غَيْرِ مَا سَقَمَ» مِثَالُ الْأَسْمِ

٧٤٤. لَا سِيَمًا يَوْمَ بَدَارٍ جُلْجُلٍ وَزَيْدُهَا قُبَيْلَ خَافِضٍ ثُلِي
٧٤٥. كَمَا خَلَا زَيْدٌ وَمَا عَدَا عُمَرُ بِالْخَفِضِ لَكِنْ نَقْلُهُ عَنْهُمْ نَدَز
٧٤٦. وَزَيْدٌ بَعْدَ أَذَوَاتِ تَجَزِمُ «إِمَّا تَخَافَنَّ» وَأَيْضًا يُحَكِّمُ
٧٤٧. بَعْدَ أَذَاةِ الشَّرْطِ غَيْرِ جَازِمٍ وَبَيْنَ تَابِعٍ وَمَتَّبِعٍ نُمِي
٧٤٨. كـ«مَثَلًا» يَلِيهِ «مَا بَعْوَضَةٌ» بِالنَّصْبِ زَاوِي الرِّفْعِ فِيهَا زُؤْنَةٌ

(وَعَبْرُ دَاتِ عَوْضٍ) برفع غير على الابتداء، وخبره جملة قوله (هي التي قبيل مرفوع اسم فعل حلت) أي نزلت، نحو قولك (شَتَانُ مَا زَيْدٌ وَعَمَرُو) زيدت «ما» بين «شَتَان» ومرفوعها، وقوله (زُمْلًا) بألف الإطلاق مبنياً للمفعول، ومعناه: لُطْخ، وقوله (مَا أَنْفُ خَاطِبٍ بِدَمٍ قَدْ مُثَلًّا) أشار به إلى البيت الآتي: «لو بأبائين» الخ، ففيه التضمين، حيث إن «أنفُ خاطب» نائب فاعل «زُمْل»، و«ما» زائدة غير كافّة، وغير عوض، وقوله: «بدَم» بسكون الميم للوزن (وَبَعْدَ نَاصِبٍ وَرَافِعٍ وَرَدَ) أي وورد زيادة «ما» غير الكافّة، وغير العوض أيضاً بعد ما يرفع الاسم، وينصب الخبر (كَلَيْتَمًا زَيْدًا أَمِيرٌ فِي الْبَلَدِ) أي فهي هنا زائدة غير كافّة، وليست عوضاً عن شيء، ولو قيل: «ليتما زيد قائم» بالرفع لكانت كافّة (وَبَعْدَ جَازِمٍ، كـ«إِمَّا يَنْزَعَنَّ») أي كقوله تعالى: «وَأَيْنَمَا تَكُونُ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزَعٌ» الآية [الأعراف: ٢٠٠]، فقد زيدت فيه «ما» بعد «إن» الشرطيّة الجازمة، فلم تكفّها عن الجزم (وَأَيْنَمَا تَكُونُ بِالْوَاوِ انْطَقَنَّ) أشار به إلى آية: «وَأَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ» [النساء: ٧٨]، وحذف الواو الذي هو اسم «تكون» للضرورة، ولذا قال: «بالواو انطقن» (وَبَعْدَ خَافِضٍ مِنَ الْخُرُوفِ، أَوْ خَافِضٍ (مِنَ الْأَسَامِيِّ سَابِقٍ) بالجرّ صفة مؤكّدة لخافض، ووقع في نسخة الناظم بالرفع، فيكون خبراً محذوف، أي هو، وقوله (بِهِ) متعلّق بـ(أَتَوْا) أي أتوا بـ«ما» الزائدة غير الكافّة، وغير العوض، ثم ذكر الأمثلة بقوله («عَمَّا قَلِيلٍ») فقد زيدت «ما» بعد «عن»، ولم تكفّها عن الجرّ («فَبِمَا رَحِمْتِهِ») زيدت بعد الباء، فلم تكفّها عن الجرّ (مَّا) خَطِيئَاتِهِمْ) زيدت بعد «من»، فلم تكفّها عن الجرّ، وقوله (فَلَتَاتِهِ) أي فلتأت على الكلام بكامله، يعني تتلو الآيات بكاملها، وفي نسخة بدله: «آياته» أي اتل إلى آخر الآيات فيما سبق من الأمثلة،

وقوله: «وَرُبَّمَا ضَرْبِيَّةٌ» مثال لما زيدت فيه «ما» بعد «رب»، ولم تكفها عن الجزر، وأشار به إلى قوله: «ربما ضربة بسيف الخ» (ان) بوصل الهمزة للوزن (كَقَوْلِهِ) أي كقول الشاعر «أَنَّهُ» بسكون الهاء للوزن (كَمَا النَّاسِ) زيدت فيه «ما» بعد الكاف، فلم تكفها عن الجزر، وأشار به إلى قوله: «وننصر مولانا ونعلم أنه كما الناس إلخ»، وقوله (فَقَسَّ لِكُلِّهِ) أي فقس على هذه الأمثلة غيرها، حيث إن المسألة قياسية، لا تقصر على السماع فقط، وفي نسخة بدله: «فَقَسَّ بِكُلِّهِ»، وهو أمر من فاه يفوه، من باب قال يقول: إذا تلفظ، أي تلفظ بكامل البيت، فيكون مقصوراً على المثال الأخير فقط، ويحتمل أن يكون المعنى: تلفظ بما ذكر من الأمثلة، وبما أشبهه («مِنْ غَيْرِ مَا سَقَمَ») (الاسم) يعني أن مثال زيادة «ما» بعد الاسم الخافض قول الشاعر: «من غير ما سقم، ولكن شقني إلخ»، حيث زيدت بعد لفظة «غير»، وهو اسم خافض لـ «سقم» بالإضافة، وقوله «وَأَيُّمَا الْيَوْمَيْنِ» أشار إلى قوله تعالى: «أَيُّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ» [القصص: الآية ٢٨] الآية، وقوله (فِي ذَا) أي في هذا المحل (يُنَمِّي) أي يزيد مثلاً على المثال السابق، والشاهد زيادة «ما» بعد «أي» الخافضة لـ «لأجلين» بالإضافة إليه أيضاً، وقوله (لَا سَيِّمًا يَوْمَ بَدَارِ جُلُجُلٍ) مثال أيضاً لزيادة «ما» بعد اسم خافض، وهو «سي» حيث يضاف إلى «يوم».

وهذا الذي تقدّم في زيادة «ما» بعد الجار، وقد شمع زيادتها قبل الجار، وهو نادر، كما أشار إليه بقوله: «وَزَيْدٌ هَا» أي زيادة «ما»، وهو مصدر زاد يزيد، مبتدأ خبره «تُلي» (قُبَيْلٌ) تصغير «قبل» تصغير تقريب، أي قبل (خَافِضٍ) أي حرف جار، وقوله (تُلي) بالبناء للمفعول، أي تُبع، ولم يتجاوز، يعني أن ما ورد عن العرب يُستعمل، ولا يقاس عليه غيره (كَمَا خَلَا زَيْدٌ) بجزر «زيد» بـ «خلا»، فقد زيدت «ما» قبله (وَمَا عَدَا عَمَرٌ) بجزر «عمر» بـ «عدا»، فقد زيدت أيضاً قبله، وقوله (بِالْخَفِضِ) قيد لكل من «زيد»، و«عمر»، وأشار به إلى أنه يجوز فيه وجه آخر، وهو النصب على المفعولية، بجعل «خلا» و«عدا» فعلين، وعليه فـ «ما» مصدرية، و«خلا»، و«عدا» صلتها، فلا شاهد فيها لمسألتنا، وقوله (لَكِنْ نَقَلُهُ عَنْهُمْ نَدَرٌ) أي نقل الخفض المذكور عن العرب قليل، والمشهور أنه متى دخلت «ما» على «خلا» و«عدا»، ومثلها «حاشا» صارت أفعالاً، تنصب ما بعدها.

ثم ذكر زيادتها بعد أوات الجزم، فقال:

(وَزَيْدٌ) أي «ما» غير الكافة، وغير العوض (بَعْدَ أَذْوَاتِ تَجْزُمٍ) أي أدوات الشرط الجازمة («إِذَا تَخَافَنَّ») أي نحو قوله تعالى: «وَأَمَّا تَخَافَنَّ» [الأنفال: الآية ٥٨] الآية، فقد زيدت «ما» بعد «إن الشرطية» الجازمة محلّ «تَخَافَنَّ» [الأنفال: الآية ٥٨] لكونه مبنياً لاتصاله بنون التوكيد (وَأَيْضًا يُحْكَمُ) بالبناء للمفعول، أي كما لحكم بالزيادة في أدوات الشرط الجازمة يُحكم أيضاً (بَعْدَ أَذْوَاتِ الشَّرْطِ غَيْرِ جَازِمٍ) نحو قوله تعالى: «حَتَّىٰ إِذَا مَا جَاءُوهَا» [فصلت: الآية ٢٠] الآية، حيث زيدت «ما» بعد «إذا» وهي شرطية، غير جازمة (وَبَيْنَ تَابِعٍ وَمَتَّبِعٍ نَمِي) أي وزيد أيضاً بين المتبوع وتابعه (كَـ) مثلاً يليه «ما بعوضة» أي كما زيدت بين «مثلاً» [البقرة: الآية ٢٦] وهو متبوع، إذ هو مبدل منه، وبين «بعوضة» [البقرة: الآية ٢٦]، وهو تابع، إذ هو بدل من «مثلاً» [البقرة: الآية ٢٦] وقوله (بِالنَّصْبِ) بين به أن رفع «بعوضة» في البيت ليوافق «رؤية» آخر البيت، إذ المسألة في قراءة النصب، لا في قراءة الرفع، ثم بين أن الرفع، وإن لم يكن موافقاً لمثال المسألة، إلا أنه ورد في القراءة، فقال (زَاوِي الرِّفْعِ فِيهَا) أي في «بعوضة» [البقرة: الآية ٢٦] (رُؤْيُ) خبر لـ «راوي»، وهو بضم الراء، وهمزة ساكنة، فباء موحدة، وهو رؤية بن رؤية، كان مشهوداً له بالفصاحة، وكانوا يشبهون به الحسن^(١).

وحاصل معنى الآيات بإيضاح أن «ما» غير العوض، من نوعي غير الكافة تقع بعد:

١ - الرفع، كقولك: «شتان ما زيد وعمرؤ»، وقول مهلهل^(٢) [من المنسرح]:

لَوْ بِأَبَائَيْنِ جَاءَ يَخْطُبُهَا زُمْلٌ مَا أَنْفُ خَاطِبٍ بِدَمٍ^(٣)

(١) «حاشية الدسوقي» ٣١٣/١.

(٢) «مهلهل» بكسر الهاء الثانية، هو امرؤ القيس بن ربيعة، أخو كليب، لقّب به لأنه أول من هلهل الشعر، أي رققه وحسنه. «حاشية الدسوقي» ٣١٢/١.

(٣) قوله: «لو بانين» هما جبلان، أحدهما أبان، والثاني مُتَالَع، فالكلام على سبيل التغليب، وقيل: هما أبانان، أبان الأبيض، وأبان الأسود، يقول: هذه المرأة عظيمة القدر، لو جاء يخطبها بمثل هذين الجبلين نقداً، أو جاء بأهلها ما أجيب لذلك، بل شج وجهه، وزمّل، أي لَطَخَ أنفه بالدم. «حاشية الدسوقي» ٣١٢/١. بزيادة من «شرح أبيات المغني» ٢٧٥/٥-٢٧٦.

وقد مضى البحث في قوله [من الوافر]:

* أَنْوَرَا سَرْعَ مَاذَا يَا قَرُوقَ *

وأن التقدير: أَيْفَارًا سَرْعَ هَذَا.

٢ - وبعد الناصب الرافع، نحو: «ليتما زيدًا قائمًا».

٣ - وبعد الجازم، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ﴾ الآية [الأعراف: ٢٠٠]، وقوله: ﴿أَيُّهَا مَا تَدْعُوهُ﴾ الآية [الإسراء: ١١٠]، وقوله: ﴿أَيْنَ مَا تَكُونُوا﴾ [البقرة: الآية ١٤٨] الآية، وقول الأعشى [من الطويل]:

مَتَى مَا تُتَاخِي عِنْدَ بَابِ ابْنِ هَاشِمٍ تَرَاخِي وَتَلْقَى مِنْ قَوَاضِيهِ نَدَا^(١)

٤ - وبعد الخافض حرفًا كان، نحو قوله تعالى: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَئِنْ لَمْ يَأْتِ بِآيَةٍ﴾ [آل عمران: الآية ١٥٩]، وقوله: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: الآية ٤٠]، وقوله: ﴿مِمَّا خَطِيئَتُهُمْ﴾ [نوح: الآية ٢٥]، وقوله [من الخفيف]:

رُبَّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُضْرَى وَطَغْنَةِ نَجْلَاءٍ
وقوله [من الطويل]:

وَنُصْرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ
أو اسمًا، كقوله تعالى: ﴿أَيُّهَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ [القصص: الآية ٢٨]، وقول الشاعر [من الكامل]:

نَامَ الْخَلِيٌّ وَمَا أَحْسُ رُقَادِي وَالْهَمُّ مُحْتَضِرٌ لَدَيَّ وَسَادِي
مِنْ غَيْرِ مَا سَقَمٍ وَلَكِنْ شَفْنِي هَمْ أَرَاهُ قَدْ أَصَابَ فُؤَادِي^(٢)

(١) البيت من قصيدة للأعشى ميمون البكري الذي مدح النبي ﷺ، ولكن لم يوفق للإسلام، و«تواخي» من الإناخة، و«تراخي» يحصل لك الراحة، وابن هاشم يريد النبي ﷺ، والخطاب لناقته.
(٢) «الخلي»: الخالي من الهم، و«محتضر» بكسر الضاد: اسم فاعل من احتضره، و«الوساد»: المخدة، و«شفني»: أنحلني.

وقوله [من الطويل]:

وَلَا سِيَّما يَوْمٍ بِدَارَةِ جُلْجُلٍ

أي ولا مثل الذي يوم، وقوله: «بدارة» صفة لـ «يوم»، وخبر «لا» محذوف، ومن رَفَعَ «يوم»، فالتقدير: ولا مثل هو يوم، وحسن حذف العائد طول الصلة بصفة «يوم»، ثم إن المشهور أن «ما» مخفوضة، وخبر «لا» محذوف، وقال الأخفش: «ما» خبر لـ «لا»، ويلزمه قطع «سي» عن الإضافة من غير عوض، قيل: وكون خبر «لا» معرفة، وجوابه أنه قد يُقَدَّرُ «ما» نكرة موصوفة، أو يكون قد رجع إلى قول سيبويه في «لا رجل قائم»: إن ارتفاع الخبر بما كان مرتفعًا به، لا بـ «لا» النافية، وفي «الهيئات»^(١) للفارسي: إذا قيل: «قاموا لا سيما زيد» فـ «لا» مهملة، و«سي» حال، أي قاموا غير مماثلين لزيد في القيام، ويردُّه صحة دخول الواو، وهي لا تدخل على الحال المفردة، وعدم تكرار «لا»، وذلك واجب مع الحال المفردة، وأما من نصبه فهو تمييز، ثم قيل: «ما» نكرة تامة مخفوضة بالإضافة، فكأنه قيل: ولا مثل شيء، ثم جيء بالتمييز، وقال الفارسي: «ما» حرف كاف لـ «سي» عن الإضافة، فأشبهت الإضافة في «على التمرة مثلها زيدًا»، وإذا قلت: «لا سيما زيد» جاز جر «زيد»، ورفع، وامتنع نصبه^(٢).

٥ - وزيدت قبل الخافض، كما في قول بعضهم: «ما خلا زيد، وما عدا عمرو بالخفض»، وهو نادر.

٦ - وتزاد «ما» بعد أداة الشرط، جازمة كانت، نحو قوله تعالى: ﴿أَيُّنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: الآية ٧٨] الآية، وقوله: ﴿وَأَمَّا تَخَافُ﴾ [الأنفال: الآية ٥٨] الآية، أو غير جازمة قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا مَا جَاءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ﴾ الآية [فصلت: ٢٠].

٧ - وبين المتبوع وتابعه في نحو ﴿مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ﴾ [البقرة: الآية ٢٦] قال الزجاج: «ما» حرف زائد للتوكيد عند جميع البصريين. انتهى، ويؤيده سقوطها في قراءة ابن مسعود، و«بعوضة» بدل، وقيل: «ما» اسم نكرة صفة لـ «مثلا»، أو بدل منه، و«بعوضة» عطف بيان على «ما»، وقرأ

(١) مسائل أملاها بهيت بكسر الهاء: بلدة على الفرات.
(٢) أي على أن يكون تمييزًا؛ لأن التمييز لا يكون معرفة، وأما نصبه بتقدير «أعني»، فلا مانع منه.

رؤبة برفع «بعوضة»، والأكثرون على أن «ما» موصولة، أي الذي هو بعوضة، وذلك عند البصريين والكوفيين على حذف العائد، مع عدم طول الصلة، وهو شاذ عند البصريين، قياس عند الكوفيين، واختار الزمخشري كون «ما» استفهامية مبتدأ، و«بعوضة» خبرها، والمعنى أي شيء البعوضة فما فوقها في الحقارة.

٨- وزادها الأعشى مرتين في قوله [من البسيط]:

إِذَا تَرَيْنَا حُفَاةً لَا نَعَالَ لَنَا إِنَّا كَذَلِكَ مَا نَحْفَى وَنَنْتَعِلُ
وأمية بن أبي الصلت^(١) ثلاث مرات في قوله [من الخفيف]:

سَلْعٌ مَا وَمِثْلُهُ عَشْرٌ مَا عَائِلٌ مَا وَعَالَتِ الْبَيْقُورَا
وهذا البيت قال عيسى بن عمر: لا أدري ما معناه؟ ولا رأيت أحدا يعرفه، وقال غيره: كانوا إذا أرادوا الاستسقاء في سنة الجذب عقّدوا في أذنان البقروين عراقبيها السّلع - بفتحتين - والعشّر - بضمة، ففتحة - وهما ضربان من الشجر، ثم أوقدوا فيها النار، وصعدوا بها الجبال، ورفعوا أصواتهم بالدعاء، قال [من البسيط]:

أَجَاعِلُ أَنْتَ بَيْقُورَا مُسْلَعَةً ذَرِيعَةً لَكَ بَيْنَ اللَّهِ وَالْمَطَرِ
ومعنى «عالت البيقورا» أن السنة أثقلت البقر بما حملتها من السّلع والعشّر. والله تعالى أعلم بالصواب.

تنبيه:

عقد ابن هشام رحمه الله فصلاً مهماً لمباحث تتعلق في «ما»، وقد أخذ الناظم من جملته بحثاً واحداً، وهو المتعلق بآية ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: الآية ٨٨]، ولم ينظم الفصل بكامله، وسوف أسوق كلام ابن هشام كاملاً - إن شاء الله تعالى - في الشرح التفصيلي تكميلاً للفائدة، قال رحمه الله:

(١) هو أمية بن عبد الله، شاعر جاهلي حكيم من أهل الطائف كان يذكر الآخرة في شعره، وينبذ الخمر، وعبادة الأوثان، فلما جاء الإسلام خذل، مات سنة (٥٥هـ).

٧٤٩- (في «فَقَلِيلًا مَّا» وَبَعْدُ «يُؤْمِنُونَ» ثَلَاثَةُ الْأُوجِهَةِ فِي «مَا» يُثْبِتُونَ
٧٥٠- زِيَادَةُ تَوْكُّدِ الْكَلَامَا أَوْ أَضْلُ تَقْلِيلِ بِهَا اسْتِقَامَا
٧٥١- وَالثَّانِ «مَا» نَافٍ «قَلِيلًا» صِفَةً لِمَصْدَرٍ أَوْ زَمَنِ لَمْ يُثْبِتُوا
٧٥٢- أَوْ مَصْدَرِيَّةً وَبَعْدَهَا صِلَةً «قَلِيلًا» الْحَالُ وَتِلْكَ فَاعِلَةٌ

(في «فَقَلِيلًا مَّا» وَبَعْدُ «يُؤْمِنُونَ») أي في قوله ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: الآية ٨٨] (ثَلَاثَةُ الْأُوجِهَةِ) الإضافة بمعنى «من» (في «مَا» يُثْبِتُونَ) أي يثبتون ثلاثة أوجه من الإعراب في «ما» الواقعة في الآية المذكورة، فقوله: «في قليلًا إلخ» متعلق بحال مقدر من «ما»، و«ثلاثة» منصوب على أنه مفعول مقدم لـ «يثبتون»، و«في ما» متعلق بـ «يثبتون» (زِيَادَةُ) أي أحد تلك الأوجه أن تكون زائدة (تَوْكُّدُ الْكَلَامَا) بألف الإطلاق، أي لمجرد تقوية الكلام (أَوْ أَضْلُ تَقْلِيلِ بِهَا اسْتِقَامَا) بألف الإطلاق أيضاً، أي أو استقام بزيادتها تأكيد التقليل الذي ذكر في قوله: ﴿فَقَلِيلًا﴾ [البقرة: الآية ٨٨] (وَالثَّانِ) أي الوجه الثاني من تلك الأوجه الثلاثة («مَا» نَافٍ) أي إن «ما» مستعملة في معنى النفي، وقوله («قَلِيلًا» صِفَةً لِمَصْدَرٍ) أي مقدر، أي إيماناً قليلاً (أَوْ زَمَنِ) أي أو صفة لزمن مقدر، أي زمناً قليلاً، وقوله (لَمْ يُثْبِتُوا) أي لم يذكروا كلاً من المصدر والزمن، فالجملة صفة لـ «زمن»، حذف نظيره لـ «مصدر»، وسيأتي الرد على هذا الوجه بأمرين في الشرح التفصيلي، إن شاء الله تعالى (أَوْ) للتقسيم، وهذا هو الوجه الثالث (مَصْدَرِيَّةً) أي الوجه الثالث أن «ما» مصدرية (وَبَعْدَهَا صِلَةً) أي وما بعدها، وهو قوله: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: الآية ٣] صلتها، فقوله: «وبعدها إلخ» فيه حذف الموصول، وإبقاء صلتها، كما قدرناه، وهو جائز، كقوله [من الوافر]:

أَمَّنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءٌ
أي ومن يمدحه إلخ («قَلِيلًا» الْحَالُ) أي قوله: ﴿قَلِيلًا﴾ [البقرة: الآية ٤١] حال من معمول محذوف دل عليه المعنى، أي فأخروا قليلاً إيمانهم، وقوله (وَتِلْكَ فَاعِلَةٌ) أي «ما» وصلتها فاعلة بـ ﴿قَلِيلًا﴾ [البقرة: الآية ٤١]. والله تعالى أعلم.

وهذا هو موعد ذكر الفصل الذي عقده ابن هشام رحمه الله، قال:

وهذا فصل عقده للتدريب في «ما».

قوله تعالى: ﴿مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ﴾ [المائد: الآية ٢] تحتل «ما» الأولى النافية، أي لم يُغْنِ، والاستفهامية، فتكون مفعولاً مطلقاً، والتقدير: أي إغناء أغنى عنه ماله، ويضعف كونه مبتدأ بحذف المفعول المضمر حينئذ، إذ تقديره: أي إغناء إغناه عنه ماله، وهو نظير: «زيد ضربت»، إلا أن الهاء المحذوفة في الآية مفعول مطلق، وفي المثال مفعول به.

وأما «ما» الثانية فموصول اسمي أو حرفي، أي والذي كسبه، أو وكسبه، وقد يُضعف الاسم بأنه إذا قُدِّر: والذي كسبه لزم التكرار؛ لتقدم ذكر المال، ويجاب بأنه يجوز أن يراد بها الولد، ففي الحديث: «أحق ما أكل الرجل من كسبه، وإن ولده من كسبه»^(١)، والآية حينئذ نظير قوله تعالى: ﴿لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ﴾ [آل عمران: الآية ١٠]، وآية أخرى: ﴿وَمَا يُغْنِي عَنْهُ مَالُهُ إِذَا تَرَدَّى﴾ [الليل: الآية ١١]، وقوله: ﴿مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِي﴾ [الحاقة: الآية ٢٨] ف«ما» فيهما محتملة للاستفهامية وللنافية، ويرجحها نفيها في قوله تعالى: ﴿فَمَا أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَرُهُمْ﴾ [الأحقاف: الآية ٢٦] والآية، والأرجح في قوله تعالى: ﴿وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَائِكِينَ﴾ [البقرة: الآية ١٠٢] الآية أنها موصولة^(٢) عطف على ﴿السَّحَرِ﴾ [البقرة: الآية ١٠٢]، وقيل: نافية^(٣)، فالوقف على ﴿السَّحَرِ﴾ [البقرة: الآية ١٠٢]، والأرجح في قوله تعالى: ﴿لِنُنْذِرَ قَوْمًا مَّا أُنْذِرَ آبَاؤَهُمْ﴾ [يس: الآية ٦] الآية أنها النافية، بدليل قوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِنْ نَذِيرٍ﴾ [سج: الآية ٤٤]، وتحتمل الموصولة، والأظهر في قوله تعالى: ﴿فَأَصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: الآية ٩٤] الآية المصدرية، وقيل: موصولة، قال ابن الشجري: ففيه خمسة حذف، والأصل بما تؤمر بالصدع به، فحذفت الباء، فصار بالصدع، فحذفت «أل»؛ لامتناع جمعها مع الإضافة، فصار

(١) حديث صحيح، أخرجه الدارمي في «سننه» بلفظ: قال رسول الله ﷺ: «إن أحق ما يأكل الرجل من أطيب كسبه، وإن ولده من أطيب كسبه». وأخرجه أحمد، والنسائي، وابن ماجه بإسناد صحيح عن عائشة رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: «إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه، وإن ولده من كسبه».

(٢) هذا الوجه رجحه ابن جرير في «تفسيره» ج ٢ ص ٤٢٤.

(٣) هذا الوجه رجحه القرطبي في «تفسيره» ج ٢ ص ٥٠ وهو الذي يترجح عندي، والله تعالى أعلم.

بصدعه، ثم حذف المضاف، كما في ﴿وَسَّيْلَ الْفَرِيَّةِ﴾ [يوسف: الآية ٨٢]، فصار به، ثم حذف الجار، كما قال عمرو بن معد يكرب^(١) [من البسيط]:

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَأَفْعَلُ مَا أَمَرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبٍ^(٢)
فصار تؤمره، ثم لحذفت الهاء، كما حذفت في قوله تعالى: ﴿أَهْلَ ذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: الآية ٤١]، وهذا تقرير ابن جني.

وأما قوله تعالى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾ [البقرة: الآية ١٠٦] ف«ما» شرطية، ولهذا جُزِمَتْ، ومحلها النصب بـ ﴿نَنْسَخْ﴾ [البقرة: الآية ١٠٦]، وانتصابها إما على أنها مفعول به، مثل قوله تعالى: ﴿أَيُّ مَا تَدْعُونَ﴾ [الإسراء: الآية ١١٠]، فالتقدير أي شيء ننسخ، لا أي آية ننسخ؛ لأن ذلك لا يجتمع مع ﴿مِنْ آيَةٍ﴾ [البقرة: الآية ١٠٦]، وإما على أنها مفعول مطلق، فالتقدير أي نسخ ننسخ، فـ ﴿آيَةٍ﴾ [البقرة: الآية ١٠٦] مفعول ﴿نَنْسَخْ﴾ [البقرة: الآية ١٠٦]، و﴿مِنْ﴾ [البقرة: الآية ٥] زائدة، ورَدَّ هذا أبو البقاء بأن «ما» المصدرية لا تعمل، وهذا سهو منه، فإنه نفسه نقل عن صاحب هذا الوجه أن «ما» مصدر بمعنى أنها مفعول مطلق، ولم ينقل عنه أنها مصدرية.

وأما قوله تعالى: ﴿مَكَتَّهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَوْ تُمْكِنَ لَكُمْ﴾ [الأنعام: الآية ٦] ف«ما» محتملة للموصوفة، أي شيئاً لم تُمْكِنَ لكم، فحذف العائد، وللمصدرية الظرفية، أي أن مدة تمكنهم أطول، وانتصابها في الأول على المصدر، وقيل: على المفعول به على تضمين «مكنا» معنى أعطينا، وفيه تكلف

وأما قوله تعالى: ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: الآية ٨٨] ف«ما» محتملة لثلاثة أوجه:

[أحدها]: الزيادة فتكون إما مجرد تقوية الكلام، مثلها في قوله تعالى: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: الآية ١٥٩]، فتكون حرفاً باتفاق، وقليلاً في معنى النفي، مثلها في قوله [من الطويل]:

(١) شاعر فارس من أهل اليمن شهد اليرموك، وذهبت فيها عينه، ثم شهد القادسية، ومات سنة (٢١ هـ).

(٢) «النشَب» محرّكة: المال الأصيل، من الناطق والصامت.

أُنِيخَتْ فَأَلَقَتْ بِلْدَةً فَوْقَ بِلْدَةٍ قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُعَاثَهَا^(١)
وإما لإفادة التقليل، مثلها في «أكلت أكلًا مًا»، وعلى هذا فيكون تقليلًا بعد تقليل، ويكون
التقليل على معناه، ويزعم قوم أن «ما» هذه اسم كما قدمناه في «مَثَلًا مًا بَعُوضَةً» [البقرة: ٢٦٦].
[والوجه الثاني]: النفي، وقليلًا نعت لمصدر محذوف، أو لظرف محذوف، أي إيمانًا قليلًا أو
زمنًا قليلًا، أجاز ذلك بعضهم، ويزدده أمران:

[أحدهما]: أن «ما» النافية لها الصدر، فلا يعمَل ما بعدها فيما قبلها، ويُسهَّل ذلك شيئًا ما
على تقدير قليلًا نعتًا للظرف؛ لأنهم يتيسعون في الظرف، وقد قال [من الرجز]:
* وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَعْنَيْنَا *

[والثاني]: أنهم لا يجمعون بين مجازين، ولهذا لم يجيزوا «دخلت الأمر»؛ لئلا يجمعوا بين
حذف «في»، وتعليق الدخول باسم المعنى، بخلاف «دخلت في الأمر»، و«دخلت الدار»،
واستقبحوا «سير عليه طويل»؛ لئلا يجمعوا بين جعل الحدث أو الزمان مُسَيَّرًا، وبين حذف
الموصوف بخلاف «سير عليه طويلًا»، و«سير عليه سَيَّرَ طويلًا»، أو زمن طويلًا.

[والثالث]: أن تكون مصدرية، وهي وصلتها فاعل بـ«قليلًا»، و«قليلًا» حال معمول محذوف
دل عليه المعنى، أي لَعَنَهُمُ الله، فأخروا قليلًا إيمانهم، أجاز ابن الحاجب، ورجح معناه على غيره.
وقوله تعالى: ﴿وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ﴾ [يوسف: الآية ٨٠] الآية، «ما» إما زائدة،
فـ«من» متعلقة بـ«فرطتم»، وإما مصدرية، فقليل: موضعها هي وصلتها رَفَعَ بالابتداء، وخبره ﴿وَمِنْ قَبْلُ﴾ [البقرة: الآية ٢٥]، ورُدَّ بأن الغايات لا تقع أخبارًا، ولا صلات، ولا صفات، ولا أحوالًا،
نَصَّ على ذلك سيبويه وجماعة من المحققين، ويشكل عليهم قوله تعالى: ﴿كَيْفَ كَانَ عَنَقِبَةُ الَّذِينَ
مِنْ قَبْلُ﴾ [الزوم: الآية ٤٢] الآية، وقيل: نَصَّبَ عطفًا على «أن» وصلتها، أي ألم تعلموا أخذ أيكم
الموثق وتفريطكم؟، ويلزم على هذا الإعراب الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف، وهو ممتنع.
[فإن قيل]: قد جاء قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا﴾ [يس: ٩]

(١) «البغام» بالضمة: صوت الناقه.

وقوله: ﴿رَبَّنَا إِنَّا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةٌ﴾ [البقرة: الآية ٢٠١].
(قلنا): ليس هذا من ذلك، كما توهم ابن مالك، بل المعطوف شيئان على شيئين^(١).
وقوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ﴾ [البقرة: الآية ٢٣٦] الآية، «ما»
ظرفية، وقيل: بدل من ﴿النِّسَاءَ﴾ [البقرة: الآية ٢٢٢]، وهو بعيد، وتقول: «اصنع ما صنعت»،
فـ«ما» موصولة، أو شرطية، وعلى هذا فتحتاج إلى تقدير جواب، فإن قلت: «اصنع ما تصنع»
امتنعت الشرطية؛ لأن شرط حذف الجواب مُضِيٌّ فعل الشرط.

وتقول: «ما أحسن ما كان زيد» فـ«ما» الثانية مصدرية، و«كان زيد» صلتها، والجملة مفعول،
ويجوز عند من جَوَّز إطلاق «ما» على آحاد من يَعْلَمُ أن تُقَدَّرَها بمعنى الذي، وتُقدَّرُ «كان»
ناقصة، رافعة لضميرها، وتنصب «زيدًا» على الخبرية، ويجوز على قوله أيضًا: أن تكون بمعنى
الذي، مع رفع «زيد» على أن يكون الخبر ضمير «ما»، ثم حذف، والمعنى ما أحسن الذي كانه
زيد، إلا أن حذف خبر «كان» ضعيف.

تنبيه:

ومما يُسأل عنه قول الشاعر في صفة فرس صافٍ، أي ثانٍ في وقوفه إحدى قوائمه [من
الكامل]:

أَلِفَ الصُّفُونِ فَمَا يَزَالُ كَأَنَّهُ يَمَّا يَقُومُ عَلَى الثَّلَاثِ كَسِيرًا
فيقال: كان الظاهر رفع «كسيرًا» خبرًا لـ«كأن».

والجواب أنه خبر لـ«يزال»، ومعناه كاسرٌ، أي ثانٍ كرحيم وقدير، لا مكسور ضد الصحيح،
كجريح وقتيل، و«ما» مصدرية، وهي وصلتها خبر «كأن»، أي أَلِفَ القيام على الثلاث، فلا يزال
ثانيًا إحدى قوائمه، حتى كأنه مخلوق من قيامه على الثلاث، وقيل: «ما» بمعنى الذي، وضمير

(١) أي فـ«سدا» عطف على «سدا»، و«من خلفهم» عطف على «من بين أيديهم»، وكذلك قوله: «في
الآخرة» عطف على «الدنيا»، و«حسنة» عطف على «حسنة»، فإذا كانت الواو عطفت شيئين على
شيئين، فلم يكن هناك فصل بين العاطف والمعطوف أصلاً، بل الواو داخلة على المعطوف. «حاشية
الدسوقي» ٣١٧/١.

«يقوم» عائد إليها، و«كسيرا» حال من الضمير، وهو بمعنى مكسور، و«كأن» ومعمولاها خبر «يزال»، أي كأنه من الجنس الذي يقوم على الثلاث، والمعنى الأول أولى. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على «ما» شرع يبين «من»، فقال:

- ٧٥٣- (أَوْجُهُ «مِنْ» تَبْلُغُ خَمْسَةَ عَشَرَ
أَوَّلُهَا ابْتِدَاءُ غَايَةِ ظَهَرِ
٧٥٤- مَكَانًا أَوْ زَمَانًا أَوْ غَيْرَهُمَا
وَالثَّانِ تَبْعِيضُ كَمْنَهُمْ مَنْ سَمَا
٧٥٥- وَثَالِثُ بَيَانُ جِنْسِ مُبْنِهِمْ
وَالرَّابِعُ التَّغْلِيلُ جَا فِي مُحْكَمِ
٧٥٦- وَالْخَامِسُ الْبَدَلُ أَمَّا السَّادِسُ
رَدَافُهَا لـ«عَنْ» وَخُلْفًا أَسْشُوا
٧٥٧- رَدَافُهَا الْبَاءُ يُعَدُّ سَابِعًا
وَتَامِنُ كـ«فِي» كـ«عِنْدَ» تَاسِعًا
٧٥٨- وَعَاشِرُ رَدَافُهَا لـ«رُبَّمَا»
وَكـ«عَلَى» وَالْفَضْلُ غَايَةُ تَمَّا
٧٥٩- تَنْصِيبُهَا أَيْضًا عَلَى الْغُمُومِ
تَوْكِيدُهَا لَهُ عَلَى اللُّزُومِ
٧٦٠- وَزَائِدٌ فِي ذَيْنِ لَكِنْ يُشْتَرَطُ
ثَلَاثَةُ الْأُمُورِ فِي هَذَا النَّمَطِ
٧٦١- تَقْدُّمُ النَّفْيِ وَنَهْيِ وَأَتَى
مُسْتَفْهَمًا بِـ«هَلْ» كَمَا قَدْ ثَبَتَا
٧٦٢- تَنْكِيزُ مَجْرُورٍ لَهَا ثَانٍ بَدَا
فَاعِلًا أَوْ مَفْعُولًا أَوْ جَا مُبْتَدَاً
(أَوْجُهُ «مِنْ») بكسر الميم، وسكون النون (تَبْلُغُ خَمْسَةَ عَشَرَ) وَجَهَا (أَوَّلُهَا ابْتِدَاءُ غَايَةِ ظَهَرِ)

أي ابتداء ذي الغاية، أو المراد بالغاية المسافة بتمامها مجازًا؛ لعلاقة الجزئية، أو يقال: الإضافة في قولهم: لا ابتداء الغاية لأدنى ملابسة، وأن المراد ابتداء الشيء ذي الغاية، وحينئذ فلا يلزم أن الغاية مبتدأة، وتعرف «من» الابتدائية بأن يحسن في مقابلتها «إلى»، أو ما يفيد فائدتها، نحو «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»، فالباء أفادت معنى الانتهاء؛ لأن معنى «أعوذ به» ألتجىء إليه، ومجرورها تارة يكون مبدأ لفعل ممتد، «نحو سرت من البصرة»، فإن البصرة مبدأ للسير، وهو ممتد، وتارة يكون مبدأ لأصل فعل ممتد، نحو «خرجت من الدار»، فإن الدار مبدأ للخروج، وهو لا امتداد فيه،

لكنه أصل للذهاب الذي هو فعل ممتد^(١). (مَكَانًا) نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ أَلْهَكَ أَلْهَكَ﴾ [الأنبياء: الآية ١] (أَوْ زَمَانًا) بوصل الهمزة للوزن، نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ أَوَّلَ يَوْمٍ﴾ [التوبة: الآية ١٠٨] (أَوْ غَيْرَهُمَا) بوصلها أيضًا، أي غير المكان والزمان، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ مِنْ سُلَيْمَنَ﴾ [النمل: الآية ٣٠] (وَالثَّانِ تَبْعِيضُ) أي المعنى الثاني أن تكون للتبعيض (كَمْنَهُمْ مَنْ سَمَا) أي ارتفع وعلا قدره (وَالثَّالِثُ بَيَانُ جِنْسِ مُبْنِهِمْ) بالجر صفة لـ«جنس»، وهي التي يصح أن يحمل مجرورها على المبنى، أو يجعل محلها الذي هو، أي الموصول وصلته، وهذه كثيرًا ما تقع بعد «ما»، و«مبهما»، نحو قوله عَلَيْكَ: ﴿مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ﴾ [فاطر: الآية ٢]، وقوله: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾ [البقرة: الآية ١٠٦] (وَالرَّابِعُ التَّغْلِيلُ) أي إفادتها معنى التعليل، وقوله (جَا فِي مُحْكَمِ) أي في القرآن الكريم الذي أحكمت آياته، في قوله عَلَيْكَ: ﴿مِمَّا خَطِيئَتُهُمْ أُغْرِقُوا﴾ [نوح: الآية ٢٥] (وَالْخَامِسُ الْبَدَلُ) هي التي يحل محلها بدل (أَمَّا السَّادِسُ رَدَافُهَا لـ«عَنْ» أي المعنى السادس مرادفتها لـ«عن»، أي كونها بمعناها، فـ«الرداف» مصدر رادف، نحو قوله تعالى: ﴿قَوْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الزمر: الآية ٢٢]، وقوله (وَخُلْفًا أَسْشُوا) يعني أنهم اختلفوا في «من» هذه، فقيل: بمعنى «عن»، وقيل: للابتداء، أو للتعليل، كما سيأتي تفصيله (رَدَافُهَا الْبَاءُ يُعَدُّ سَابِعًا) يعني أن السابع من معانيها أن تكون بمعنى الباء، نحو قوله تعالى: ﴿مِنْ طَرَفٍ خَفِيٍّ﴾ [الشورى: الآية ٤٥] (وَتَامِنُ كـ«فِي» أي ثامن المعاني أن تكون بمعنى «في»، نحو ﴿مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [فاطر: الآية ٤٠] (كـ«عِنْدَ» تَاسِعًا) أي كونها بمعنى «عند» يُعَدُّ تَاسِعَ معانيها، نحو ﴿مَنْ اللَّهُ شَيْئًا﴾ [آل عمران: الآية ١٠] (وَعَاشِرُ رَدَافُهَا لـ«رُبَّمَا» أي المعنى العاشر كونها بمعنى «ربما»، وذلك إذا اتصلت بها «ما»، نحو «ولنا للما نضرب الكباش» (وَكـ«عَلَى» أي الحادي عشر كونها بمعنى «على»، نحو ﴿وَنَصَرْتَهُ مِنَ الْقَوْمِ﴾ [الأنبياء: الآية ٧٧] (وَالْفَضْلُ) أي الثاني عشر كونها للفصل، وهي الداخلة على ثاني المتضادين، نحو قوله عَلَيْكَ: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ [البقرة: الآية ٢٢٠] (غَايَةُ تَمَّا) أي كونها للغاية زاد على ما سبق لها من المعاني، وهو الثالث عشر، نحو قولك: «رأيت من ذلك المكان» (تَنْصِيبُهَا أَيْضًا عَلَى الْغُمُومِ) أي

الرابع عشر من معانيها كونها للتنصيص على العموم، نحو «ما جاءني من رجل» (توكيدها له على الزوم) أي الخامس عشر كونها لتوكيد العموم، نحو «ما جاءني من أحد»، وقوله (وزائد في ذين) يعني أنها في هذين المعنيين، وهما التنصيص على العموم، وتوكيد العموم زائدة (لكن يشترط ثلاثة الأمور في هذا النمط) أي يشترط في كونها زائدة في هذين المعنيين ثلاثة أمور، فقوله: «يشترط» بالبناء للمفعول، و«ثلاثة» نائب فاعله، والإضافة بمعنى «من»، و«النمط» بفتحيتين قد ذكر له في «القاموس» معاني كثيرة، منها: النوع من الشيء، وهو المناسب هنا، أي في النوع، وأفرده باعتبار المذكور، كما في قوله **﴿عَوَانٌ بَيِّنٌ ذَلِكَ﴾** [البقرة: الآية ٦٨]، أي بين المذكور من الفارض والبكر.

وأشار إلى أول الأمور بقوله (تقدم النفي) نحو: **﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ﴾** [الأنعام: الآية ٥٩] (ونهي) الواو بمعنى «أو» كما قاله الناظم، نحو **﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَوُّتٍ﴾** [الملك: ٣] (وأتى مستفهماً بـ «هل») الواو بمعنى «أو» أيضاً، أي أو تقدم استفهام بـ «هل»، نحو قوله: **﴿هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ﴾** [الملك: الآية ٣]، وقوله (كما قد ثبتاً) بألف الإطلاق، والكاف للتعليل، أي لما ثبت نقله عن العرب، كما سمعت في الأمثلة السابقة.

وأشار إلى الأمر الثاني بقوله (تذكير مجزور لها ثان بدا) يعني أن الأمر الثاني في شروط زيادتها أن يكون مجزوراً نكرة، كما في الأمثلة السابقة، وأشار إلى الأمر الثالث بقوله (فاعلاً أو مفعولاً أو جاً مبتدأ) يعني أنه يشترط كون ذلك المجزور، إما فاعلاً، كما في **﴿مِنْ وَرَقَةٍ﴾** [الأنعام: ٥٩]، أو مفعولاً، كما في **﴿مِنْ تَفَوُّتٍ﴾** [الملك: الآية ٣]، أو مبتدأ، كما في **﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾** [فاطر: الآية ٣].

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «من» تأتي على خمسة عشر وجهاً:

[أحدها]: ابتداء الغاية، وهو الغالب عليها، حتى ادعى جماعة أن سائر معانيها راجعة إليه بالتأويل، وتقع لهذا المعنى في غير الزمان، نحو قوله تعالى: **﴿مَنْ أَلَمَسَ حَرَمَ الْكُرَاعِ﴾** [الإسراء: ١]، وقوله: **﴿إِنَّهُمْ مِنْ سُلَيْمَانَ﴾** [النمل: الآية ٣٠]، قال الكوفيون، والأخفش، والمبرد، وابن درستويه: وتأتي في الزمان أيضاً، بدليل قوله تعالى: **﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾** [التوبة: الآية ١٠٨]، وفي

الحديث: «فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة»^(١)، وقال النابغة [من الطويل]:

تُحَيِّزُنْ مِنْ أَرْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرِّئُنْ كُلَّ التَّجَارِبِ
وقيل: التقدير من مضي أزمان يوم حليلة، ومن تأسيس أول يوم، ورده السهيلي بأنه لو قيل هكذا لاحتيج إلى تقدير الزمان.

[الثاني]: التبعية، نحو قوله تعالى: **﴿مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ﴾** [البقرة: الآية ٢٥٣]، وعلامتها إمكان سدّ «بعض» مسدّها، كقراءة ابن مسعود: «حتى تنفقوا بعض ما تحبون».

[الثالث]: بيان الجنس، وكثيراً ما تقع بعد «ما»، و«مهما»، وهما بها أولى؛ لإفراط إبهامهما، نحو قوله **﴿مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾** [فاطر: الآية ٢]، وقوله: **﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ﴾** [البقرة: الآية ١٠٦]، وقوله: **﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾** [الأعراف: الآية ١٣٢] الآية، وهي ومخفوضها في ذلك في موضع نصب على الحال، ومن وقوعها بعد غيرهما قوله تعالى: **﴿يُحْلَوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِدَ مِنْ ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِنْ سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ﴾** [الكهف: الآية ٣١] الآية، والشاهد في غير الأولى، فإن تلك للابتداء، وقيل: زائدة، ونحو قوله تعالى: **﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾** [الحج: الآية ٣٠] الآية، وأنكر مجيء «من» لبيان الجنس قوم، وقالوا: هي في **﴿مِنْ ذَهَبٍ﴾** [الكهف: الآية ٣١]، و **﴿مِنْ سُندُسٍ﴾** [الكهف: الآية ٣١] للتبعية، وفي **﴿مِنْ الْأَوْثَانِ﴾** [الحج: الآية ٣٠] للابتداء، والمعنى فاجتنبوا من الأوثان الرجس، وهو عبادتها، وهذا تكلف، وفي «كتاب المصاحف»^(٢) لابن الأنباري أن بعض الزنادقة تمسك بقوله تعالى: **﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً﴾** [الفتح: ٢٩] الآية في الطعن على بعض الصحابة، والحق أن «من» فيها للتبيين، لا للتبعية، أي الذين آمنوا هم هؤلاء، ومثله قوله تعالى: **﴿الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقُوا أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾** [آل عمران: الآية ١٧٢]، وكلهم مُحْسِنٌ ومُتَّقٍ، وقوله تعالى: **﴿وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾** [المائدة: الآية ٧٣]، فالمقول فيهم

(١) أخرجه الشيخان، وغيرهما.

(٢) هو كتاب في الرد على من خالف مصحف عثمان **﴿عليه السلام﴾** لأبي بكر بن الأنباري.

ذلك كلهم كفار.

[الرابع]: التعليل، نحو قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا خَطِيئَتُهُمْ أُعْرِقُوا﴾ [نوح: الآية ٢٥]، وقوله [من المتقارب]:

وَذَلِكَ مِنْ نَبِيٍّ جَاءَنِي وَخَبَرْتُهُ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ
وقول الفرزدق في علي بن الحسين^(١) [من البسيط]:

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ فَمَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ
[الخامس]: البدل، نحو قوله تعالى: ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾
[التوبة: ٣٨] الآية، وقوله: ﴿لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ لَكَاظِمَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُفُونَ﴾ [الزخرف: الآية ٦٠]؛ لأن
الملائكة لا تكون من الإنس، وقوله: ﴿لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾
[آل عمران: الآية ١٠]، أي بدل طاعة الله، أو بدل رحمة الله، ونحو: «ولا ينفع ذا الجد منك
الجد»^(٢)، أي لا ينفع ذا الحظ من الدنيا حظه بذلك، أي بَدَل طاعتك، أو بدل حظك، أي بدل
حظه منك، وقيل: ضَمَّنَ ينفع معنى يمنع، ومتى غُلِّقَتْ «من» بـ«الجد» انعكس المعنى^(٣).
وأما قوله تعالى: ﴿فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾ [آل عمران: الآية ٢٨] الآية، فليس من هذا، خلافاً
لبعضهم، بل «من» للبيان، أو للابتداء، والمعنى فليس في شيء من ولاية الله، وقال ابن مالك في
قول أبي نُحَيْلَةَ [من الرجز]:

جَارِيَةٌ لَمْ تَأْكُلِ الْمُرْقَقَا وَلَمْ تَذُقْ مِنَ الْبُقُولِ الْفُسْتَقَا

المراد بدل البقول، وقال غيره: توهم الشاعر أن الفُسْتُقَ من البقول، وقال الجوهري: الرواية
«النقول» بالنون، و«من» عليهما للتعبير، والمعنى على قول الجوهري أنها تأكل النقول إلا
الفستق، وإنما المراد أنها لا تأكل إلا البقول؛ لأنها بدوية، وقال الآخر يَصِفُ عاملي الزكاة بالجور
[من الكامل]:

(١) هو علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الملقب بزين العابدين، اشتهر بحلمه وورعه، توفي سنة (٩٤ هـ).
(٢) حديث أخرجه الشيخان مطوَّلاً.
(٣) أي فسد.

أَخَذُوا الْخَاضَ مِنَ الْفَصِيلِ غُلْبَةً ظُلُمًا وَيُكْتَبُ لِلْأَمِيرِ أَفِيلاً
أي بدل الفصيل، و«الأفيل» الصغير؛ لأنه يَأْفُل بين الإبل، أي يغيب، وانتصاب «أفيلًا» على
الحكاية؛ لأنهم يكتبون أَدَى فلان أفيلًا، وأنكر قوم مجيء «من» للبدل، فقالوا: التقدير في قوله
تعالى: ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ [التوبة: الآية ٣٨] أي بدلاً منها، فالمفيد
للبدلية مُتَعَلِّقُهَا المحذوف، وأما هي فلا ابتداء، وكذا الباقي.

[السادس]: مرادفة «عن»، نحو قوله: ﴿فَوَيْلٌ لِلْقَلَيْسَةِ فَلَوْهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الزمر: الآية ٢٢]
الآية، وقوله: ﴿يَتَوَلَّوْنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا﴾ [الأنبياء: الآية ٩٧] الآية، وقيل: هي في
هذه للابتداء؛ لتفيد أن ما بعد ذلك من العذاب أشد، وكأن هذا القائل يُعَلِّقُهَا بويل، مثل قوله
تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ﴾ [ص: الآية ٢٧]، ولا يصح كونه تعليقاً صناعياً للفصل بالخبر،
وقيل: هي فيهما للابتداء، أو هي في الأولى للتعليل، أي من أجل ذكر الله؛ لأنه إذا ذُكِرَ قست
قلوبهم.

وزعم ابن مالك أن «من» في نحو «زيد أفضل من عمرو» للمجازة، وكأنه قيل: جاوز زيد
عمراً في الفضل، قال: وهو أولى من قول سيبويه وغيره: إنها لا ابتداء الارتفاع في نحو «أفضل
منه»، وابتداء الانحطاط في نحو «شَرُّ منه»؛ إذ لا يقع بعدها إلى. انتهى.

وقد يقال: ولو كانت للمجازة لصح في موضعها «عن».

[السابع]: مرادفة الباء، نحو قوله تعالى: ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ [الشورى: الآية ٤٥]
الآية، قاله يونس، والظاهر أنها للابتداء.

[الثامن]: مرادفة «في»، نحو قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتُمْ مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [فاطر: الآية ٤٠] الآية،
وقوله: ﴿إِذَا تُدْعَى لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: الآية ٩] الآية، والظاهر أنها في الأولى
لبيان الجنس، مثلها في قوله تعالى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾ [البقرة: الآية ١٠٦] الآية.

[التاسع]: موافقة «عند»، نحو قوله تعالى: ﴿لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾
[آل عمران: الآية ١٠] الآية، قاله أبو عبيدة، وقد مضى القول بأنها في ذلك للبدل.

[العاشر]: مرادفة «رُجماً»، وذلك إذا اتصلت بـ«ما»، كقوله [من الطويل]:

وإِنَّا لِمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبْشَ^(١) ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ ثُلُفِي اللِّسَانِ مِنَ الْقَمِ
قاله السيرافي، وابن خروف، وابن طاهر، والأعلم، وخروجوا عليه قول سيبويه: واعلم أنهم مما
يحذفون كذا^(٢)، والظاهر أن «من» فيهما ابتدائية، و«ما» مصدرية، وأنهم جعلوا كأنهم خلّقوا من
الضرب، والحذف، مثل قوله تعالى: ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء: الآية ٣٧] الآية.

[الحادي عشر]: مرادفة «على»، نحو قوله تعالى: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ﴾ [الأنبياء: الآية ٧٧] الآية، وقيل: على التضمين، أي منعه من النصر.

[الثاني عشر]: الفصل، وهي الداخلة على ثاني المتضادين، نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ
الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ [البقرة: الآية ٢٢٠] الآية، وقوله: ﴿حَتَّى يَمِيزَ الْخَيْثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾ [آل
عمران: الآية ١٧٩] الآية، قاله ابن مالك: وفيه نظر؛ لأن الفصل مستفاد من العامل، فإن ماز وميز
بمعنى فصل، والعلم صفة توجب التمييز، والظاهر أن «من» في الآيتين للابتداء، أو بمعنى «عن».
[الثالث عشر]: الغاية، قال سيبويه: «وتقول: رأيت من ذلك الموضع»، فجعلته غاية لرؤيتك،
أي محلاً للابتداء والانتهاء، قال: «وكذا أخذته من زيد»، وزعم ابن مالك أنها في هذه
للمجاورة، قال ابن هشام: والظاهر عندي أنها للابتداء؛ لأن الأخذ ابتداء من عنده، وانتهى إليك.
[الرابع عشر]: التنصيص على العموم، وهي الزائدة في نحو «ما جاءني من رجل»، فإنه قبل
دخولها يحتمل نفي الجنس، ونفي الوحدة، ولهذا يصح أن يقال: «بل رجلاً»، ويمتنع ذلك بعد
دخول «من».

[الخامس عشر]: تأكيد العموم، وهي الزائدة في نحو «ما جاءني من أحد»، أو «من ديار»،
فإن «أحداً»، و«دياراً» صيغتا عموم.

وشرط زيادتها في النوعين ثلاثة أمور:

(١) أي سيد القوم.

(٢) الأظهر أن «مما» خبر مقدم، و«كذا» مبتدأ مؤخر، والجملة خبر «أن»، أي واعلم أنهم كذا مما يحذفونه.

انتهى «الحاشية» ١/٣٢٢.

(أحدها): تقدّم نفي، أو نهي، أو استفهام بـ«هل»، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ
إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ [الأنعام: الآية ٥٩] الآية، وقوله: ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَوُّتٍ﴾ [الملك: الآية
٣] الآية، وقوله: ﴿فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ﴾ [الملك: الآية ٣] الآية، وتقول: «لا يقيم من
أحد»، وزاد الفارسي تقدّم الشرط عليها، كقوله [من الطويل]:

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تُخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمُ
وسياتي فصل «مهما».

(والثاني): تنكير مجرورها.

(والثالث): كونه فاعلاً، أو مفعولاً به، أو مبتدأ.

تنبيهات:

(أحدها): قد اجتمعت زيادتها في المنصوب والمرفوع في قوله تعالى: ﴿مَا أَخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلِيٍّ
وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنَ إِلَهٍ﴾ [المؤمنون: الآية ٩١] الآية، ولك أن تقدّر «كان» تامة؛ لأن مرفوعها
فاعل، وناقصة؛ لأن مرفوعها شبيه بالفاعل، وأصله المبتدأ.

(الثاني): تقييد المفعول بقولنا: «به» هي عبارة ابن مالك، فتخرج بقية المفاعيل، وكأن وجه
منع زيادتها في المفعول معه، والمفعول لأجله، والمفعول فيه، أنهن في المعنى بمنزلة المجرور بـ«مع»،
وباللام، وبـ«في»، ولا تجامعهن «من»، ولكن لا يظهر للمنع في المفعول المطلق وجه، وقد خرج
عليه أبو البقاء قوله تعالى: ﴿مَا قَرَرْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: الآية ٣٨] الآية، فقال: «من»
زائدة، و«شيء» في موضع المصدر، أي تفريطاً، مثل قوله: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً﴾
[آل عمران: ١٢٠]، والمعنى تفريطاً وضراً، قال: ولا يكون مفعولاً به؛ لأن قرط إنما يتعدى إليه
بـ«في»، وقد عُدّي بها إلى الكتاب، قال: وعلى هذا فلا حجة في الآية لمن ظن أن الكتاب يحتوي
على ذكر كل شيء صريحاً. قال ابن هشام: وكذا لا حجة فيها لو كان شيء مفعولاً به؛ لأن
المراد بالكتاب اللوح المحفوظ، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾
[الأنعام: الآية ٥٩]، وهو رأي الزمخشري، والسياق يقتضيه.

(الثالث): القياس أنها لا تزداد في ثاني مفعولي «ظن»، ولا ثالث مفعولات «أعلم»؛ لأنهما في الأصل خبر، وشذت قراءة بعضهم: ﴿مَا كَانَ يَلْبِغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ﴾ [الفرقان: الآية ١٨] الآية، ببناء «نتخذ» للمفعول، وحملها ابن مالك على شذوذ زيادة «من» في الحال، قال ابن هشام: ويظهر لي فسادها في المعنى؛ لأنك إذا قلت: «ما كان لك أن تتخذ زيدا في حالة كونه خاذلاً لك»، فأنت مثبت لخذلانه، ناه عن اتخاذه، وعلى هذا فيلزم أن الملائكة أثبتوا لأنفسهم الولاية.

(الرابع): أكثرهم أهمل هذا الشرط الثالث، فيلزمهم زيادتها في الخبر، في نحو «ما زيد قائماً»، والتمييز في نحو «ما طاب زيد نفساً»، والحال في نحو «ما جاء أحد راكباً»، وهم لا يجيزون ذلك.

وأما قول أبي البقاء في قوله ﴿وَمَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾ [البقرة: الآية ١٠٦]: إنه يجوز كون ﴿آيَةٍ﴾ [البقرة: الآية ١٠٦] حالاً، و«من» زائدة، كما جاءت آية حالاً في قوله ﴿وَمَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾ [البقرة: الآية ١٠٦] ناقية لله لكم آية، والمعنى أي شيء ننسخ قليلاً أو كثيراً، ففيه تخريج التنزيل على شيء، إن ثبت فهو شاذ، أعني زيادة «من» في الحال، وتقدير ما ليس بمشتق ولا منتقل، ولا يظهر فيه معنى الحال حالاً، والتنظير بما لا يناسب، فإن ﴿آيَةٍ﴾ [الأعراف: ٧٣] في قوله تعالى: ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ﴾ [الأعراف: الآية ٧٣] بمعنى علامة، لا واحدة الآي، وتفسير اللفظ بما لا يحتمله، هو قوله: قليلاً أو كثيراً، وإنما ذلك مستفاد من اسم الشرط؛ لعمومه، لا من آية.

ولم يشترط الأخفش واحداً من الشرطين الأولين، واستدل بنحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّ الرُّسُلِ﴾ [الأنعام: الآية ٣٤]، وقوله: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ [الأحقاف: الآية ٣١] وقوله: ﴿يُحْلَوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾ [الكهف: الآية ٣١]، وقوله: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [البقرة: الآية ٢٧١]، ولم يشترط الكوفيون الأول، واستدلوا بقولهم: «قد كان من مطر»، وقول عمر بن أبي ربيعة [من المتقارب]:

وَيَنْمِي لَهَا حُبُّهَا عِنْدَنَا فَمَا قَالَ مِنْ كَاشِحٍ لَمْ يَضِرْ^(١)
وخرج الكسائي على زيادتها: «إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون»^(٢)، وابن جني قراءة بعضهم: ﴿لَمَّا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾ [آل عمران: الآية ٨١] بتشديد «لما»، وقال: أصله «لمن ما»، ثم أدغم، ثم حذف ميم «من»^(٣).

وجوز الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى قَوْمِهِ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ جُنْدٍ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا كُنَّا مُنْزِلِينَ﴾ [يس: الآية ٢٨] الآية كون المعنى: ومن الذي كنا منزلين، فجوز زيادتها مع المعرفة^(٤). وقال الفارسي في قوله تعالى: ﴿وَيُنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ﴾ [التور: الآية ٤٣] الآية، يجوز كون «من»، و«من» الأخيرتين زائدتين، فجوز الزيادة في الإيجاب.

وقال المخالفون: التقدير: قد كان هو، أي كائن من جنس المطر، وفما قال هو، أي قائل من جنس الكاشح، وإنه من أشد الناس، أي إن الشأن، ولقد جاءك هو، أي جاء من الخبر كائناً من نبأ المرسلين، أو ولقد جاءك نبأ من نبأ المرسلين، ثم حذف الموصوف، وهذا ضعيف في العربية؛ لأن الصفة غير مفردة، فلا يحسن تخريج التنزيل عليه.

واختلف في «من» الداخلة على «قبل»، و«بعد»، فقال الجمهور: لا ابتداء الغاية، ورُدَّ بأنها لا تدخل عندهم على الزمان كما مر، وأجيب بأنهما غير متأصلين في الظرفية، وإنما هما في الأصل صفتان للزمان، إذ معنى «جئت قبلك»: جئت زمناً قبل زمن مجيئك، فلهذا سهل ذلك فيهما،

(١) قوله: «وينمي»: أي يزيد، و«الكاشح» هو الذي يضرر العداوة في كشحه.
(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه»، من حديث عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - بلفظ: «إن أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون»، ثم أخرجه بسند آخر، بلفظ: «إن من أشد أهل النار يوم القيامة عذاباً المصورون»، وهذه الرواية هي الموافقة للشاهد، فتنبه..

(٣) «من» التي قال ابن جني بزيادتها في الآية الكريمة هي الداخلة على «كتاب»، والتقدير عنده: لمن جملة ما آتيتكم كتاب وحكمة.

(٤) «من» الداخلة على «جند» زائدة، وهي مستكملة لشروط زيادتها، والكلام في «من» مقدرة الدخول على «ما» التي جعلها بمعنى الذي، وجعلها معطوفة على «جند»، وهي في ﴿وَمَا كُنَّا مُنْزِلِينَ﴾ [يس: الآية ٢٨]، فصار التقدير: ومن الذي كنا منزلين، فزيدت «من» وهي داخلة على معرفة.

وزعم ابن مالك أنها زائدة، وذلك مبني على قول الأخفش في عدم الاشتراط لزيادتها.

قلت: قول الجمهور عندي أقرب. والله تعالى أعلم.

[مسألة]: قوله **عَلَيْكُمْ**: ﴿كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَيْرٍ﴾ [الحج: الآية ٢٢] الآية «من» الأولى للابتداء، والثانية للتعليل، وتعلقها بـ ﴿أَرَادُوا﴾ [البقرة: الآية ٢٢٨]، أو بـ ﴿يَخْرُجُوا﴾ [المائدة: الآية ٢٢]، أو للابتداء، فالغم بدل اشتغال، وأعيد الخافض، وحذف الضمير، أي من غم فيها. والله تعالى أعلم.

[مسألة]: قوله **عَلَيْكُمْ**: ﴿مِمَّا تُثْنِي الْأَرْضُ مِنْ بَقِيلِهَا﴾ [البقرة: الآية ٦١] الآية «من» الأولى للابتداء، والثانية إما كذلك، فالجور بدل بعض، وأعيد الجار، وإما لبيان الجنس، فالظرف حال، والمثبت محذوف، أي مما تنبته كائناً من هذا الجنس.

[مسألة]: قوله **عَلَيْكُمْ**: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَ اللَّهِ﴾ [البقرة: الآية ١٤٠] الآية «من» الأولى مثلها في «زيد أفضل من عمرو»^(١)، و«من» الثانية للابتداء على أنها متعلقة باستقرار مقدر، أو بالاستقرار الذي تعلق به «عند»، أي شهادة حاصلة عنده، مما أخبر الله به، قيل: أو بمعنى «عن» على أنها متعلقة بـ ﴿كَتَمَ﴾ [البقرة: الآية ١٤٠] على جعل كتمانته عن الأداء الذي أوجبه الله كتمانته عن الله، وسيأتي أن «كتم» لا يتعدى بـ «من».

[مسألة]: قوله **عَلَيْكُمْ**: ﴿إِنَّكُمْ لَنَافِلُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ﴾ [الأعراف: ٨١] الآية «من» للابتداء، والظرف صفة لـ ﴿شَهْوَةً﴾ [الأعراف: الآية ٨١]، أي شهوة مبتدأة من دونهن، قيل: أو للمقابلة، كـ «خذ هذا من دون هذا»، أي اجعله عوضاً منه، وهذا يرجع إلى معنى البذل الذي تقدم، ويؤدّه أنه لا يصح التصريح به، ولا بالعوض مكانها هنا.

[مسألة]: قوله **عَلَيْكُمْ**: ﴿مَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [البقرة: الآية ١٠٥] الآية فيها «من» ثلاث مرات: الأولى للتبيين؛ لأن الكافرين نوعان: كتابيون ومشركون، والثانية زائدة، والثالثة لابتداء الغاية.

(١) أي من كونها للمجاوزة، أي شخص جاوز ظلمه الخ.

[مسألة]: قوله **عَلَيْكُمْ**: ﴿لَا تَكُونُوا مِنْ شَجَرٍ مِنْ زُفُورٍ﴾ [الواقعة: الآية ٥٢] الآية، وقوله: ﴿وَيَوْمَ نَخْتَرُ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ فَوْجًا مِمَّنْ يَكْذِبُ﴾ [النمل: الآية ٨٣] الآية، الأولى منهما للابتداء، والثانية للتبيين.

[مسألة]: قوله **عَلَيْكُمْ**: ﴿تُورِي مِنْ شَطِئِ الْأَوْدِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبْرَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ﴾ [الآية: القصص: ٣٠] «من» فيهما للابتداء، ومجرور الثانية بدل من مجرور الأولى بدل اشتغال؛ لأن الشجرة كانت نابتة بالشاطئ. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على «من» بالكسر شرع يبين «من» بالفتح، فقال:

٧٦٣- (وَمَنْ) بِفَتْحِ الْمِيمِ فِيهَا خَمْسَةٌ مِنْ أَوْجِهٍ أَوَّلُهَا شَرْطِيَّةٌ
٧٦٤- وَذَاتُ الْإِسْتِفْهَامِ وَالْمَوْصُولَةِ وَرَابِعُ نَكْرَةٍ مَوْصُوفَةٍ
٧٦٥- إِنْ يُسْتَفْذَ نَفْيٌ مِنْ أَسْتِفْهَامٍ كَمَنْ يَجِي فَخَامِسُ الْأَقْسَامِ
٧٦٦- وَزَيْدٌ فِي أَقْسَامِ «مَنْ» قِسْمَانِ نَكْرَةٌ تَتِمُّ ثُمَّ الثَّانِي
٧٦٧- زَيْدٌ لِتَوْكِيدِ لَدَى الْكِسَائِيِّ «فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا» ذَا جَائِي

(وَمَنْ) بِفَتْحِ الْمِيمِ فِيهَا خَمْسَةٌ مِنْ أَوْجِهٍ أي لها خمسة معانٍ (أَوَّلُهَا شَرْطِيَّةٌ) نحو: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣] (وَذَاتُ الْإِسْتِفْهَامِ) أي وثانيها الاستفهامية، نحو: ﴿مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقَدْنَا﴾ [يس: الآية ٥٢] (وَالْمَوْصُولَةُ) أي وثالثها الموصولة، نحو: ﴿يَسْحَدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ﴾ [الحج: ١٨] (وَرَابِعُ نَكْرَةٍ مَوْصُوفَةٍ) نحو قولك: «مررت بمن مُعْجِبٍ لكَ» (إِنْ يُسْتَفْذَ نَفْيٌ) فعل ونائب فاعله (مِنْ أَسْتِفْهَامٍ) يعني أنه إذا أُشْرِيت «من» الاستفهامية معنى النفي (كَمَنْ يَجِي؟) أي لا أحد يجيء، فهو للاستفهام الإنكاري، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: الآية ١٣٥] (فَخَامِسُ الْأَقْسَامِ) أي فهذا خامس أقسام أوجه «من».

تنبيه:

ظاهر النظم أن الوجه الخامس أن كون «من» للاستفهام مقيد بكونها بمعنى النفي، أو كونها للاستفهام الإنكاري، وفيه نظر، بل الصواب كونها للاستفهام مطلقاً، كما سيأتي في عبارة الأصل، فمثال كونها للاستفهام غير الإنكاري قوله تعالى: ﴿مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقَدْنَا﴾ [يس: ٥٢]،

وقوله: ﴿فَمَنْ رَزَقْنَا يَمُوتْ﴾ [طه: الآية ٤٩].

(وزيد) بصيغة الماضي المبني للمفعول (في أقسام «من» قسمان) أي زاد بعضهم لـ «من» معنيين آخرين: أحدهما (نكرة تيم) أي أنها تكون نكرة تامة، نحو «ونعم من هو» (ثم الثاني (زيد) بالضبط المتقدم (لتوكيد لدى الكسائي) يعني أن الكسائي زاد لها معنى آخر، وهو أن تكون زائدة للتوكيد، ثم أشار إلى مثاله بقوله «(فضلاً على من غيرنا)» وهو قوله [من الكامل]:

* فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا... البيت *

فيمن رواه بجزء «غيرنا»، وقوله (ذا جائي) أي هذا المثال وارد في كلام العرب، وفي نسخة: «يا رأي» أي من يريد رؤية المسائل النحوية محققة محررة.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «من» بالفتح على أربعة أوجه:

١ - شرطية، نحو قوله ﴿عَلَّكَ﴾: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣].

٢ - واستفهامية، نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْفَدًا﴾ [يس: الآية ٥٢] الآية، وقوله: ﴿فَمَنْ رَزَقْنَا يَمُوتْ﴾ [طه: الآية ٤٩] الآية.

وإذا قيل: «من يفعل هذا إلا زيد»، فهي «من» الاستفهامية أشربت معنى النفي، ومنه قوله ﴿وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: الآية ١٣٥] الآية، ولا يتقيد جواز ذلك بأن يتقدمها الواو، خلافاً لابن مالك بدليل قوله ﴿عَلَّكَ﴾: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: الآية ٢٥٥] الآية.

وإذا قيل: «من ذا لقيت؟» فـ «من» مبتدأ، و«ذا» خبر موصول، والعائد محذوف، ويجوز على قول الكوفيين في زيادة الأسماء كون «ذا» زائدة، و«من» مفعولاً، وظاهر كلام جماعة أنه يجوز في «من ذا لقيت» أن تكون «من وذا» مركبتين، كما في قولك: «ماذا صنعت»، ومنع ذلك أبو البقاء في مواضع من إعرابه، وثعلب في «أماليه» وغيرهما، وخصوا جواز ذلك بـ «ماذا»؛ لأن «ما» أكثر إبهاماً، فحسن أن تجعل مع غيرها كشيء واحد؛ ليكون ذلك أظهر لمعناها، ولأن التركيب خلاف الأصل، وإنما دل عليه الدليل مع «ما»، وهو قولهم: «لما جئت» بإثبات الألف.

٣ - وموصولة في نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْخَرُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ الآية [الحج: ١٨].

٤ - ونكرة موصوفة، ولهذا دخلت عليها «رُب» في قوله [من الرمل]:

رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظًا قَلْبَهُ قَدْ تَمَتَّنَى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْع
ووصفت بالنكرة في نحو قولهم: «مررت بمن معجب لك»، وقال حسان رضي الله عنه [من الكامل]:
فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبَّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا
ويروى برفع «غير»، فيحتمل أن «من» على حالها، ويحتمل الموصولة، وعليهما فالتقدير: على من هو غيرنا، والجملة صفة، أو صلة، وقال الفرزدق [من البسيط]:

إِنِّي وَإِيَّاكَ إِذْ حَلَلْتُ بِأَرْحُلِنَا كَمَنْ يَوَادِيهِ بَعْدَ الْحَلِّ تَمْطُورٍ
أي كشخص ممطور بواديه.

وزعم الكسائي أنها لا تكون نكرة إلا في موضع يخص النكرات، ورُدَّ بهذين البيتين، فخرجهما على الزيادة، وذلك شيء لم يثبت، كما سيأتي.

وقال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ﴾ [البقرة: الآية ٨] الآية، فجزم جماعة بأنها موصوفة، وهو بعيد؛ لقلة استعمالها، وآخرون بأنها موصولة، وقال الزمخشري: إن قُدِّرت «أل» في ﴿النَّاسِ﴾ [البقرة: الآية ٨] للعهد فموصولة، مثل قوله ﴿عَلَّكَ﴾: ﴿وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ﴾ [التوبة: ٦١] الآية، أو للجنس فموصوفة، مثل قوله ﴿عَلَّكَ﴾: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ﴾ [الأحزاب: ٢٣]، ويحتاج إلى تأمل^(١).

تنبيهان:

(الأول): تقول: «من يكرمني أكرمه»، فتحتمل «من» الأوجه الأربعة، فإن قدرتها شرطية

(١) قوله: «إلى تأمل» أي في وجه التخصيص والمناسبة، وفي «حاشية السعد على الكشف»: وجه التخصيص أن تعريف العهد يناسبه الموصول؛ لأن تعريفه عهدي؛ إذ يجب في صلته المعرفة له أن تكون معهودة عند المخاطب، والجنس شائع في الأفراد، فيناسبه النكرة؛ لشيوعها خصوصاً، وقد ورد النظم كما قال. انتهى «الحاشية» ٣٢٥/١.

جزمت الفعلين، أو موصولة أو موصوفة رفعتهما، أو استفهامية رفعت الأول، وجزمت الثاني؛ لأنه جواب بغير الفاء، و«من» فيهن مبتدأ، وخبر الاستفهامية الجملة الأولى، والموصولة أو الموصوفة الجملة الثانية، والشرطية الأولى، أو الثانية، على خلاف في ذلك، وتقول: «من زارني زرت»، فلا تحسن الاستفهامية - أي لمضي ما بعدها، وإن صحّت - ويحسن ما عداها.

[الثاني]: زيد في أقسام «من» قسمان آخران:

(أحدهما): أن تأتي نكرة تامة، وذلك عند أبي علي، قاله في قوله [من البسيط]:

وَنِعَمَ مَزَكًا^(١) مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ وَنِعَمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانٍ
فرعم أن الفاعل مستتر و«مَنْ» تمييز، وقوله: «هو» مخصوص بالمدح، فهو مبتدأ خبره ما قبله، أو خبر لمبتدأ محذوف، وقال غيره: «مَنْ» موصول فاعل، وقوله: «هو» مبتدأ خبره هو آخر محذوف، على حد قوله [من الرجز]:

أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي^(٢) لِّلَّهِ دَرِّي مَا أَجَزُّ صَدْرِي
والظرف متعلق بالمحذوف؛ لأن فيه معنى الفعل، أي ونعم من هو الثابت في حالتي السر والعلانية، ويحتاج إلى تقدير هو ثالث، يكون مخصوصا بالمدح.

(الثاني): التوكيد، وذلك فيما زعم الكسائي أنها ترد زائدة، ك«ما»، وذلك سهل على قاعدة الكوفيين في أن الأسماء تزداد، وأنشد عليه:

فَكَفَى بَنًا فَضْلًا عَلَى مَنْ غَيْرِنَا ... البيت.

فيمن خَفَضَ «غيرنا»، وقوله [من الكامل]:

يَأْشَاءُ مَنْ قَنَصَ^(٣) لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ حَرُمْتُ عَلَيَّ وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْرُمِ

فيمن رواه بـ«مَنْ» دون «ما»، وهو خلاف المشهور، وقوله [من البسيط]:

(١) «المزكا»: الملجأ.

(٢) معناه: وشعري الآن هو شعري المشهور المعروف بنفسه، لا شيء آخر، فعدم مغايرة الخبر للمبتدأ إنما هو

في اللفظ، وأما في المعنى فهو مغاير له بقيد الشهرة. «شرح أبيات المغني» ٣٤٠/٥.

(٣) المراد بالشاة: المرأة، و«القنص» بفتحين: المقنوصة، أي المصيدة.

أَلِ الزُّبَيْرِ سَنَامُ الْجَدِّ قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ الْقَبَائِلُ وَالْأَثْرُونَ^(١) مَنْ عَدَدَا
والصحيح أنها في الأولين نكرة موصوفة، أي على قوم غيرنا، وبإشاعة إنسان قنص، وهذا من الوصف بالمصدر للمبالغة، و«عددا» إما صفة لـ«من» على أنه اسم وضع موضع المصدر، وهو العد، أي والأثرون قوما ذوي عد، أي قوما معدودين، وإما معمول لـ«يعد» محذوفا صلة أو صفة لـ«من»، و«من» بدل من «الأثرون». والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على «من» شرع يبين «مهما»، فقال:

٧٦٨- «مَهْمَا» أَتَتْ إِسْمًا لِعَوْدِ الْمُضْمَرِ إِلَيْهِ فِي التَّنْزِيلِ خَيْرِ الْخَبَرِ

٧٦٩- بَسِيطَةً مِنْ «مَهْ» وَ«مَا» الشَّرْطِيَّةِ مَا زُكِبَتْ وَلَا مَعَ الزَّائِدَةِ

(«مَهْمَا» أَتَتْ إِسْمًا) بقطع الهمزة للوزن، وهو جملة من مبتدأ وخبره، يعني أن «مهما» اسم، ثم ذكر دليل اسميتها، فقال (لِعَوْدِ الْمُضْمَرِ إِلَيْهِ فِي التَّنْزِيلِ) أي القرآن الكريم (خَيْرِ الْخَبَرِ) بالجر صفة لـ«التنزيل»، وهو إشارة إلى حديث أخرجه أحمد في «مسنده» وغيره بإسناد صحيح: «إن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ...» الحديث^(٢). والمعنى أن عود الضمير إلى «مهما» وقع في القرآن في قوله ﷺ: «مَهْمَا تَأْتَانَا بِهِ مِنْ آيَةٍ» [الأعراف: الآية ١٣٢] الآية، وهذا دليل على اسميتها؛ لأن الضمير لا يعود إلا على الأسماء (بَسِيطَةً) خبر لمحذوف، أي هي بسيطة (مِنْ «مَهْ») بفتح الميم، وسكون الهاء، وهو متعلق بـ«زُكِبَتْ» («وَمَا» الشَّرْطِيَّةِ مَا) نافية (زُكِبَتْ) بالبناء للمفعول، يعني أنها لم تُركب منهما، كما زعمه بعضهم (وَلَا مَعَ الزَّائِدَةِ) أي

(١) «الأثرون»: أي الأثرون.

(٢) قال الإمام أحمد رحمه الله: حدثنا وكيع، عن سفيان، عن جعفر، عن أبيه، عن جابر ﷺ، قال: كان رسول الله ﷺ يقوم، فيخطب، فيحمد الله، ويشي عليه بما هو أهله، ويقول: «من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، إن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة»، وكان إذا ذكر الساعة احمزت وجنتاه، وعلا صوته، واشتد غضبه، كأنه منذر جيش صبحكم مساكم، «من ترك مالا فللورثة، ومن ترك ضياعا أو دينيا فعلي وإلي، وأنا ولي المؤمنين». وأخرجه النسائي، وابن ماجه، ولفظ النسائي: «أحسن الكلام كلام الله، وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ».

وليست أيضًا مركبة من «ما» الشرطية، مع «ما» الزائدة، كما زُعم أيضًا.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن «مهما» اسم لعود الضمير إليها في قوله **﴿مَهْمَا تَأْتَانَا بِهِ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا﴾** [الأعراف: الآية ١٣٢] الآية، وقال الزمخشري وغيره: عاد عليها ضمير **﴿بِهِ﴾** [البقرة: الآية ٢٢]، وضمير **﴿بِهَا﴾** [البقرة: الآية ٩٩] حملًا على اللفظ، وعلى المعنى. انتهى.

والأولى أن يعود ضمير **﴿بِهَا﴾** [البقرة: الآية ٩٩] الآية (١).

وزعم السهيلي أنها تأتي حرفًا بدليل قول زهير [من الطويل]:

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمُ
قال: فهي هنا حرف بمنزلة «إن» بدليل أنها لا محل لها، وتبعه ابن يسعون (٢)، واستدل بقوله [من البسيط]:

قَدْ أُوبِيتَ كُلُّ مَاءٍ فَهِيَ ضَاوِيَةٌ مَهْمَا تُصِيبُ أَفْقًا مِنْ بَارِقٍ تَشِيمُ (٣)
قال: إذ لا تكون مبتدأ؛ لعدم الرابط من الخبر، وهو فعل الشرط، ولا مفعولًا؛ لاستيفاء فعل الشرط مفعوله، ولا سبيل إلى غيرهما، فتعين أنها لا موضع لها.

والجواب أنها في الأول إما خبر «تكن»، و«خليقة» اسمها، و«من» زائدة؛ لأن الشرط غير موجب عند أبي علي، وإما مبتدأ، واسم «تكن» ضمير راجع إليها، والظرف خبر، وأنت ضميرها لأنها الخليفة في المعنى، ومثله «ما جاءت حاجتك؟» فيمن نصب حاجتك، و«من خليفة» تفسير للضمير، كقوله [من الطويل]:

(١) أي لأن عود الضمير على أقرب مذكور أولى.

(٢) هو يوسف بن يقي بن يوسف بن يشعون التنجي الباجلي، النحوي الأندلسي الأديب اللغوي، بارع في الفقه، أقرأ العربية، وألف فيها، مات في حدود (٥٤٠هـ). «بغية» ٣٦٣/٢.

(٣) قوله: «قد أوبيت» أي منعت، وقوله: «ضاوية» بالضاد المعجمة: أي هزيلة، وفي «شرح الأبيات» بالصاد المهملة، وفسره باليابسة من العطش. وقوله: «من بارق»: أي من سحاب صاحب برق، وقوله: «تشيم»: أي تنظر.

فَتَوْضِعَ فَأَلْفَرَاةً لَمْ يَغْفُ رَسْمُهَا لِمَا نَسَجَتْهَا مِنْ جَنُوبٍ وَشَمَالٍ (١)
وفي الثاني مفعول «تُصِب» و«أفقا» ظرف، و«من بارق» تفسير لـ«مهما»، أو متعلق بـ«تُصِب»، فمعناها التبويض، والمعنى: أي شيء تُصب في أفق من البوارق تَشِيم.

وقال بعضهم: «مهما» ظرف زمان، والمعنى أي وقت تصب بارقا من أفق، فقلّب الكلام، أو في أفق بارقا، فزاد «من»، واستعمل «أفقا» ظرفا. انتهى، وسيأتي أن «مهما» لا تستعمل ظرفا. وهي بسيطة، لا مركبة من «مّة» و«ما» الشرطية، ولا من «ما» الشرطية و«ما» الزائدة، ثم أبدلت الهاء من الألف الأولى دفعا للتكرار، خلافا لزامعي ذلك. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر معانيها، فقال:

٧٧٠- لَهَا ثَلَاثَةٌ مِنَ الْمَعَانِي مَا لَيْسَ يَغْفُلُ سِوَى الزَّمَانِ

٧٧١- مَعَ تَضَمُّنٍ لِمَعْنَى الشَّرْطِ لِذَاكَ جَزْمُهَا أَتَى فِي الْبَسِطِ

٧٧٢- وَالشَّرْطُ وَالزَّمَانُ مَعْنَى ثَانِي ظَرْفٌ لِفِعْلِ الشَّرْطِ فِي الْإِثْنَانِ

٧٧٣- وَثَالِثٌ دَلَالَةٌ اسْتِفْهَامٍ عِنْدَ جَمَاعَةِ ذَوِي كَلَامٍ

(لها) أي لـ«مهما» (ثلاثة من المعاني، ما ليس يغفل سِوَى الزَّمَانِ) أي أحدها أن تكون دالة على ما لا يعقل، غير الزمان (مَعَ تَضَمُّنٍ لِمَعْنَى الشَّرْطِ) أي مع تضمّنها معنى الشرط (لِذَاكَ) أي لأجل تضمّنها معنى الشرط (جَزْمُهَا أَتَى فِي الْبَسِطِ) أي في النثر، يعني أنها تجزم في سعة الكلام، كما في قوله تعالى: **﴿مَهْمَا تَأْتَانَا بِهِ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾** [الأعراف: الآية ١٣٢]، فقد جزمت **﴿تَأْتَانَا﴾** [الأعراف: الآية ١٣٢]، ومحل **﴿فَمَا نَحْنُ لَكَ﴾** [الأعراف: الآية ١٣٢] (وَالشَّرْطُ وَالزَّمَانُ مَعْنَى ثَانِي) يعني أن المعنى الثاني لها أن تكون دالة على الزمان والشرط (ظَرْفٌ لِفِعْلِ الشَّرْطِ فِي الْإِثْنَانِ) أي فتكون على هذا ظرفا لفعل شرطها، كقوله: «مهما تعط بطنك»... البيت، فـ«مهما» ظرف لـ«تعط» أي أي وقت تعط بطنك وفرجك سؤله نالا إلخ،

(١) قوله: «فتوضّع» بضم التاء، وكسر الضاد، «فالمفراة» بكسر الميم اسما موضعين، وقوله: «لم يعف رسمها» أي لم يذهب علامتها، وقوله: «لما نسجتها»: أي لما نسفت هذه الرياح من الرمال، والجنوب والشمال نوعان من الريح.

ف«مهما» اسم شرط جازم في محلّ نصب على الظرفيّة الزمانيّة، وهذا المعنى أثبتّه ابن مالك، وسيأتي تعقبه في الإيضاح (وَالثَّالِثُ) أي ثالث معانيها (دَلَالَةُ اسْتِفْهَامٍ) أي دلالتها على الاستفهام، وقوله (عِنْدَ جَمَاعَةٍ ذَوِي كَلَامٍ) أي هذا المعنى ثابت عند جماعة من النحاة، أصحاب تكلّم وبحث في المسائل العويصة، ولكن فيما قالوا هنا نظر، سيأتي بيانه في الإيضاح. وحاصل معنى الآيات بإيضاح أن ل«مهما» ثلاثة معان:

[أحدها]: مالا يعقل غير الزمان، مع تضمن معنى الشرط، ومنه الآية المذكورة، ولهذا فسّرت بقوله تعالى: ﴿مِنْ ءَايَةٍ﴾ [البقرة: الآية ١٠٦]، وهي فيها مبتدأ، أو منصوبة على الاشتغال، فيقدر لها عامل مُتَعَدٍّ، كما في «زيّداً مررت به»، متأخراً عنها؛ لأن لها الصدر، أي مهما تُحَضِّرُنَا^(١) تأتينا به.

[الثاني]: الزمان والشرط، فتكون ظرفاً لفعل الشرط، ذكره ابن مالك، وزعم أن النحويين أهملوه، وأنشد لحاتم الطائي [من الطويل]:

وَإِنَّكَ مَهْمَا تُغِطِ بَطْنَكَ سُؤْلُهُ وَفَزَجَكَ نَالاً مُنْتَهَى الذَّمِّ أَجْمَعًا وَأَيَّاتًا أُخَر.

وتُعَقَّبُ بأنه لا دليل في ذلك؛ لجواز كونها للمصدر، بمعنى أيّ إعطاء كثيراً أو قليلاً، وهذه المقالة سَبَقَ إليها ابن مالك غيره، فلا وجه لقوله: إن النحويين أهملوه، وشدّد الزمخشريّ الإنكار على من قال بها، فقال: هذه الكلمة في عداد الكلمات التي يُحَرِّفُها من لا يَدَّ له في علم العربية، فيضعها في غير موضعها، ويظنها بمعنى «متى»، ويقول: «مهما جئتنني أعطيتك»، وهذا من وضعه، وليس من كلام واضع العربية، ثم يذهب، فيفسر بها الآية، فيلجّد في آيات الله. انتهى. قال ابن هشام: والقول بذلك في الآية ممتنع، ولو صحّ ثبوته في غيرها؛ لتفسيرها بـ﴿مِنْ ءَايَةٍ﴾ [البقرة: الآية ١٠٦].

[الثالث]: الاستفهام، ذكره جماعة، منهم ابن مالك، واستدلوا عليه بقوله [من بحر السريع]:

(١) من أحضرث الشيء: أتيت به.

مَهْمَالِي اللَّيْلَةَ مَهْمَالِيَّةً أَوْدَى بِنَعْلَيَّ وَسِرْبَالِيَّةً^(١) فرعموا أن «مهما» مبتدأ، و«لي» الخبر، وأعيدت الجملة توكيداً، و«أودى» بمعنى هلك، و«نَعْلَيَّ» فاعل، والباء زائدة، مثلها في قوله ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الزّعد: الآية ٤٣] وتُعَقَّبُ بأنه لا دليل في البيت؛ لاحتمال أن التقدير «مه» اسم فعل، بمعنى اكفّف، ووُصِلَتْ في الرسم لأجل الإلغاز، ثم استأنِفَ استفهاماً بـ«ما» وحدها. والله تعالى أعلم.

تنبيه:

من المشكل قول الشاطبي رحمه الله في «حرز الأماني» [من الطويل]:

وَمَهْمَا تَصِلْهَا أَوْ بَدَأَتْ بَرَاءَةً لِّتَنْزِيلِهَا بِالسَّيْفِ لَسْتُ مُبَشِّمًا وَنَقُولُ فِيهِ: لا يجوز في «مهما» أن تكون مفعولاً به لـ«تصل»؛ لاستيفائه مفعوله، ولا مبتدأ؛ لعدم الرابط.

[فإن قيل]: قدر «مهما» واقعة على «براءة»، فيكون ضمير «تصلها» راجعاً إلى «براءة»، وحينئذ فـ«مهما» مبتدأ، أو مفعول محذوف يفسره «تصل».

[قلنا]: اسم الشرط عام، و«براءة» اسم خاص، فضميرها كذلك، فلا يرجع إلى العام، وبالوجه الذي بطل به ابتدائية «مهما» يَبْطُلُ كونها مشتغلاً عنها العامل بالضمير. وهذه بخلافها في قوله:

وَمَهْمَا تَصِلْهَا مَعَ أَوَاخِرِ سُورَةٍ فَلَا تَقْفَنَّ الدَّهْرَ فِيهَا فَتَثْقُلَا فَإِنِهَا هُنَاكَ واقعة على البسمة التي في أول كل سورة، فهي عامة، فيصح فيها الابتداء، أو النصب بفعل يفسره «تصل»، أي وأيّ بسمة تصل تصلها، والظرفية، بمعنى: وأيّ وقت تصل البسمة على القول بجواز ظرفيتها.

وأما هنا فيتعين كونها ظرفاً لـ«تصل» بتقدير: وأيّ وقت تصل براءة، أو مفعولاً به محذوف

(١) أي أي شيء ثبت لي الليلة، وقوله: «مهما لي» توكيد لما قبله، وقوله: «أودى» أي هلك نعلاي وسربالي، فالباء زائدة. و«السربال» بالكسر: القميص، أو الدرع.

عامله، أي ومهما تفعل، ويكون «تصل»، و«بدأت» بدل تفصيل من ذلك الفعل، وأما ضمير «تصلها» فلك أن تعيده على اسم مظهر قبله، محذوفاً، أي ومهما تفعل في براءة تصلها، أو بدأت بها، ومحذوف «بها»، ولما خفي المعنى بحذف مرجع الضمير، ذكر «براءة» بيانا له، إما على أنه بدل منه، أو على إضمار «أعني»، ولك أن تعيده على ما بعده، وهو «براءة»، إما على أنه بدل منه، مثل «رأيت زيدا»، فمفعول «بدأت» محذوف، أو على أن الفعلين تنازعاها، فأعمل الثاني مُتَسَعًا فيه بإسقاط الباء، وأضمر الفضلة في الأول، على حد قوله [من الطويل]:

إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَتُؤْضِيكَ صَاحِبٌ جَهَارًا فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوُدِّ
والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على «مهما» شرع يبين «مع»، فقال:

٧٧٤- «مَعَ» مِنَ الْأَسْمَاءِ إِذْ قَدْ نَوَّنَا فِي النَّصْبِ وَالْخَافِضِ فِيهِ أَغْلِنَا
٧٧٥- ذَهَبْتُ مِنْ مَعِهِ قَدْ نُقِلَ عَنْ عَمْرٍو وَأَهْلُ الْغَنَمِ عَيْنُهُ سَكَنَ
٧٧٦- وَإِنْ يُضَفَّ فَالظَّرْفُ ذَا مَعَانِي ثَلَاثَةٌ مَوْضِعُ الْاِفْتِرَانِ
٧٧٧- ثُمَّ زَمَانُهُ وَثَالِثٌ أَتَى كَعِنْدَ ذُو التَّنْوِينِ حَالًا ثَبَتًا

«مَعَ» مِنَ الْأَسْمَاءِ مبتدأ وخبره، يعني أن «مع» اسم، وليست حرفاً، ثم ذكر دليله على اسميتها، فقال (إِذْ قَدْ نَوَّنَا) «إذ» تعليلية؛ أي لأنه ورد منوناً (فِي النَّصْبِ) أي في حالة نصبه، نحو «مَعَ»، وأشار إلى دليل آخر على اسميتها، فقال (وَالْخَافِضُ فِيهِ أَغْلِنَا) بألف الإطلاق، مبتدأ للمفعول، أي أظهر جازله في قوله (ذَهَبْتُ مِنْ مَعِهِ، قَدْ نُقِلَ) بالبناء للمفعول، أي نقل هذا الكلام (عَنْ عَمْرٍو) هو اسم سيبويه، يعني أنه حكى عن العرب قولهم: «ذهبت من معه»، بجر «معه» بالكسرة، فدل على اسميتها (وَأَهْلُ الْغَنَمِ) - بفتح الغين المعجمة، وسكون النون - أبو حي، وهو غنم بن تغلب بن وائل. قاله في «القاموس»، فما وقع في نسخة الناظم من ضبطه بضم الغين ضبط قلم سهو، فتنبه، والمعنى هنا أن قبيلة غنم (عَيْنُهُ سَكَنَ) أي تكلمت به ساكن العين، وخفف الكاف من «سكن» للوزن.

وعلى لغتها يجوز كسرهما لساكن بعدها، نحو جئت مع الرجل.

(وَإِنْ يُضَفَّ) بالبناء للمفعول، ونائب فاعله ضمير «مع»، أي وإن يُستعمل «مع» مضافاً، وقوله (فَالظَّرْفُ) جواب «إن» بتقدير مبتدأ مع الرابط، أي فهي الظرف، وقوله (ذَا مَعَانِي) حال من «الظرف»، أي حال كونه صاحب معانٍ، والياء في «معاني» لام الكلمة وقف عليها، وهو لغة، لا ضرورة، فقد قرئ في السبعة «ولكل قوم هادي»، وقوله (ثَلَاثَةٌ) بالجر بدل من «معاني» (مَوْضِعُ الْاِفْتِرَانِ) أي أحدها أنها موضع الاجتماع، نحو «جلست مع زيد»، أي في مكان اجتمعت فيه بريد (ثُمَّ زَمَانُهُ) أي ثم الثاني من معانيها أن تدل على زمان الاجتماع، نحو جئت مع العصر، أي وقت العصر (وَتَالِثٌ) أي من معانيها (أَتَى كَعِنْدَ) أي بمعنى «عند»، كحكاية سيبويه، وكقوله تعالى: ﴿هَذَا ذِكْرٌ مِّنْ مَّعِيَ﴾ [الأنبياء: الآية ٢٤] الآية.

هذا كله فيما إذا كانت مضافة، وأما إذا أفردت عن الإضافة، فأشار إليه بقوله (ذُو التَّنْوِينِ حَالًا ثَبَتًا) بألف الإطلاق، يعني أن «مع» إذا كانت مفردة عن الإضافة، منونة، تكون منصوبة على الحال، نحو «جئنا معاً»، أي حال كوننا مجتمعين.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «مع» اسمٌ بدليل التنوين في قولك: «معاً»، ودخول الجار في حكاية سيبويه: «ذهبت من معه»، وقراءة بعضهم: ﴿هَذَا ذِكْرٌ مِّنْ مَّعِيَ﴾ [الأنبياء: الآية ٢٤] بـ«من» الجارة، وتسكين عينه لغة غنم، وربيعة، لا ضرورةً خلافاً لسيبويه، واسميتها حينئذٍ باقية، وقول النحاس إنها: حينئذٍ حرفٌ بالإجماع مردود؛ لحيثها مضافة في هذه الحالة، والحرف لا يُضاف، قال الشاعر [من الوافر]:

فَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَا
وُتْسَعَمَلُ مِضَافَةً، فَتَكُونُ ظَرْفًا، وَلَهَا حِينَئِذٍ ثَلَاثَةُ مَعَانٍ:

[أحدها]: موضع الاجتماع، ولهذا يُخْبَرُ بِهَا عَنْ الذَّوَاتِ، نحو قوله ﷺ: ﴿وَاللَّهُ مَعَكُمْ﴾ [محمَّد: الآية ٣٥] الآية.

[والثاني]: زمانه، نحو «جئتك مع العصر».

[والثالث]: مرادفة «عند»، وعليه القراءة، وحكاية سيبويه السابقتان.

وتستعمل أيضًا مفردة، فتثنون، وتكون حالًا، وقد جاءت ظرفًا مخبرًا به في نحو قوله [من الطويل]:
أَفِيقُوا بَنِي حَرْبٍ وَأَهْوَاؤُنَا مَعًا وَأَرْحَامُنَا مَوْصُولَةٌ لَمْ تَقْضُ
وقيل: هي حال، والخبر محذوف، وهي في الأفراد بمعنى جميعًا عند ابن مالك، وهو خلاف قول ثعلب: إذا قلت: «جاء جميعًا» احتمل أن فعلهما في وقت واحد، أو في وقتين، وإذا قلت: «جاء معًا»، فالوقت واحد. انتهى، وفيه نظر، وقد عادل بينهما من قال [من السريع]:

كُنْتُ وَيَحْيَى كَيْدِي وَاحِدٍ نَزَمِي جَمِيعًا وَنَزَمِي مَعًا
وتستعمل «معًا» للجماعة، كما تستعمل للثنتين، قال [من الطويل]:

يُذَكِّرُنْ ذَا الْبَيْتِ الْحَزِينِ بِبَيْتِهِ إِذَا حَتَّتِ الْأُولَى سَجْفَنَ لَهَا مَعًا
وقالت الخنساء [من المتقارب]:

وَأَفْنَى رِجَالِي فَبَادُوا مَعًا فَأَصْبَحَ قَلْبِي بِهِمْ مُسْتَفْرًا^(١)
والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على «مع» شرع يبين «متى»، فقال:

٧٧٨- «مَتَى» عَلَى خَمْسَةِ أَوْجِهٍ ظَهَرَ اسْمٌ لِلِاسْتِفْهَامِ وَاسْمُ الشَّرْطِ قَرَّرَ

٧٧٩- وَاسْمًا مُرَادِفًا لـ «وَسْطٍ» وَكَذَا حَرْفًا بِمَعْنَى «مِنْ» وَ«فِي» قَدْ أُخِذَا

(«مَتَى» عَلَى خَمْسَةِ أَوْجِهٍ ظَهَرَ) جملة من مبتدأ وخبر (اسْمٌ لِلِاسْتِفْهَامِ) أي أحدها أنها اسم استفهام، نحو ﴿مَتَى نَصْرُ اللَّهِ﴾ [البقرة: الآية ٢١٤] (وَاسْمُ الشَّرْطِ قَرَّرَ) أي ثبت، يعني أن الثاني كونها اسم شرط، نحو «متى أضع العمامة تعرفوني» (وَاسْمًا مُرَادِفًا لـ «وَسْطٍ») أي الثالث كونها بمعنى الوسط، نحو «وضعها متى كمه» (وَكَذَا حَرْفًا بِمَعْنَى «مِنْ») يعني أن الرابع كونها حرفًا بمعنى «من» الجارة، نحو «أخرجها متى كمه»، أي منه (وَ«فِي» قَدْ أُخِذَا) بألف الإطلاق مبنيا للمفعول، يعني أن كونها حرفًا بمعنى «في» الظرفية أخذ معنى خامسًا لها، نحو «وضعه متى

(١) أي مستخفاً.

كمه»، أي فيه.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن «متى» على خمسة أوجه:

[أحدها]: اسم استفهام، كآلية السابقة.

[الثاني]: اسم شرط كقوله [من الوافر]:

* مَتَى أَضَعَ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي *

[الثالث]: اسم مرادف لـ «وَسْطٍ».

[الرابع، والخامس]: حرف بمعنى «من»، أو «في»، وذلك في لغة هذيل، يقولون: «أخرجها

متى كمه» أي منه، وقال ساعدة [من البسيط]:

أُخِيلُ بَرْقًا مَتَى حَابٍ لَهُ رَجُلٌ إِذَا يُفْتَرُّ مِنْ تَوَاضِيهِ حَلَجًا^(١)

أي من سحاب حابٍ، أي ثقل المشي، له تصويت، واختلف في قول بعضهم: «وضعت متى كمي»، فقال ابن سيده: بمعنى «في»، وقال غيره: بمعنى «وسط»، وكذلك اختلف في قول أبي ذؤيب يصف السحاب [من الطويل]:

شَرِينٌ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٌ خُضِرَ لَهُنَّ نَيْيَجٌ

فقليل: بمعنى «من»، وقال ابن سيده: بمعنى «وسط». والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على «متى» شرع يبين «منذ» و«مد»، فقال:

٧٨٠- «مُنْذُ» وَ«مُدُّ» إِسْمَانِ حَيْثُ جَرَّا كَوْنُهُمَا حَرْفًا صَحِيحًا يُذَرَى

٧٨١- فَلَهُمَا ثَلَاثَةُ الْأَحْوَالِ فِي أَلْسِنِ الْعَرَبِ ذَوِي الْمَعَالِي

٧٨٢- هُمَا كـ «مِنْ» إِذَا مُضِيًّا خَفَضَا وَفِي الْحُضُورِ مِثْلُ مَعْنَى «فِي» أَضَا

٧٨٣- وَكَـ «إِلَى» وَ«مِنْ» جَمِيعًا وَرَدَا إِنْ كَانَ مَعْدُودًا إِذَا مَا وَجَدَا

٧٨٤- كـ «مُنْذُ يَوْمِ السَّبْتِ» أَوْ «مُنْذُ يَوْمِنَا» أَوْ «عَامِنَا» أَوْ «مُنْذُ أَيَّامٍ مَتَى»

(١) قوله: «أُخِيلُ بَرْقًا» فعل مضارع ومفعوله، أي أرى برقًا، وقوله: «حَابٍ» بالحاء المهملة بمعنى مرتفع، والزجل: الصوت، و«التوماض»: اللمع الضعيف من البرق، و«حلج» المطر السريع.

٧٨٥- مُبْتَدَأٌ حَيْثُ مَا بَعْدُ رُفِعَ وَقِيلَ ظَرْفَانِ بِخَلْفٍ مُتَّسِعٍ
 ٧٨٦- وَقَبْلَ جُمْلَةٍ مِنَ الْأَفْعَالِ أَوْ أَسْمَائِهِمْ نَصْبًا وَرَفْعًا قَدْ رَوَّوْا
 ٧٨٧- ظَرْفًا أَضِيفَ لِزَمَانٍ أَوْ جُمْلٍ أَوْ مُبْتَدَأٍ خَبَرُهُ قَبْلَ الْجُمْلِ
 («مُنْذُ» وَ«مُنْذُ» إِسْمَانِ) بَقَطْعِ الْهَمْزَةِ لِلزَّنِ، مُبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ (حَيْثُ جَرَّأ) أَي فِي أَيِّ تَرْكِيبٍ وَقَعَ
 جَرَّهُمَا الْأَسْمَ، وَالظَّرْفُ مُتَعَلِّقٌ بِ«يُدْرِي» (كَوْنُهُمَا حَرْفًا صَحِيحًا يُدْرِي) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، أَي
 يُعْلَمُ، يَعْنِي أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ بَعْدَهُمَا اسْمٌ مَجْرُورٌ، فَالصَّحِيحُ كَوْنُهُمَا حَرْفَيْنِ، وَقِيلَ: هُمَا اسْمَانِ
 مُضَافَانِ (فَلَهُمَا) أَي لـ«مُنْذُ»، وَ«مُنْذُ» (ثَلَاثَةُ الْأَحْوَالِ) أَي لِأَنَّ مَا يَلِيهِمَا، إِمَّا اسْمٌ مَجْرُورٌ، وَإِمَّا
 مَرْفُوعٌ، وَإِمَّا جُمْلَةٌ (فِي أَلْسِنِ الْعَرَبِ) بَضْمٌ، فَسَكُونُ لُغَةٍ فِي الْقَرَبِ بَفَتْحَتَيْنِ، كَالْعَجَمِ وَالْعَجَمِ،
 أَي فِي لُغَتِهِمْ (ذَوِي الْمَعَالِي) صِفَةٌ لِلـ«عَرَبِ».

ثُمَّ أَشَارَ إِلَى الْحَالَةِ الْأُولَى بِقَوْلِهِ (هُمَا كـ«مِنْ») أَي بِمَعْنَى «مِنْ» الْإِبْتِدَائِيَّةِ (إِذَا مُضِيًّا خَفَضَا)
 بِالْأَلْفِ التَّنْيَةِ، أَي إِذَا جَرَّأ مَاضِيًّا (وَفِي الْحُضُورِ) أَي وَفِي جَرَّهُمَا مَا كَانَ حَاضِرًا (مِثْلُ مَعْنَى «فِي»
 أَضًا) أَي اتَّضَحَ مَعْنَاهُمَا مِثْلُ مَعْنَى «فِي» الظَّرْفِيَّةِ، وَ«أَضًا» فَعْلٌ مَاضٍ خُفِفَتْ هَمْزَتُهُ (وَكـ«إِلَى»
 وَ«مِنْ» جَمِيعًا وَرَدَا) بِالْأَلْفِ التَّنْيَةِ أَيْضًا (إِنْ كَانَ) مَجْرُورَهُمَا (مَعْدُودًا) أَي مُتَعَدَّدًا (إِذَا مَا وَجَدَا)
 بِالْأَلْفِ الْإِطْلَاقِ، يَعْنِي أَنَّهُمَا إِذَا جَرَّأ مَعْدُودًا كَانَا بِمَعْنَى «إِلَى»، وَ«مِنْ» جَمِيعًا (كـ«مُنْذُ يَوْمٍ»
 السَّبَبِ) مِثَالٌ لِلْمَاضِي (أَوْ «مُنْذُ يَوْمِنَا») مِثَالٌ لِلْحَاضِرِ، وَكَذَا قَوْلُهُ (أَوْ «عَامِنَا»)، لِأَنَّ الْحَاضِرَ
 فِي كُلِّ شَيْءٍ بِحَسَبِهِ، فَإِذَا قُلْتُ: مَاضٍ عَامِنَا كَانَ ذَلِكَ حَاضِرًا؛ لِأَنَّ الْمَرَادَ الْعَامَ الَّذِي نَحْنُ فِيهِ (أَوْ
 «مُنْذُ أَيَّامٍ مِنِّي») مِثَالٌ لِلْمَعْدُودِ، فَأَيَّامٌ مِنِّي مُتَعَدَّدَةٌ، وَمَعْنَاهُ مَا رَأَيْتُهُ مِنْ أَيَّامٍ مِنِّي إِلَى هَذَا الْيَوْمِ الْحَاضِرِ.

وَأَشَارَ إِلَى الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ، بِقَوْلِهِ (مُبْتَدَأٌ حَيْثُ مَا بَعْدُ رُفِعَ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، أَي إِذَا كَانَ الْأَسْمُ
 الْوَاقِعَ بَعْدَهُمَا مَرْفُوعًا، نَحْوُ «مُنْذُ»، أَوْ «مِنْ يَوْمَانِ»، فَهُمَا مُبْتَدَأَانِ، خَبَرُهُمَا ذَلِكَ الْأَسْمُ الْمَرْفُوعُ
 (وَقِيلَ ظَرْفَانِ) أَي قَالَ بَعْضُهُمْ: هُمَا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ ظَرْفَانِ، خَبِرَانِ لِلْأَسْمِ الْمَرْفُوعِ، وَقَوْلُهُ (بِخَلْفٍ
 مُتَّسِعٍ) بِصِيغَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ، أَي هَذَا كَائِنٌ بِخَلْفٍ وَاسِعٍ بَيْنَ النَّحَاةِ، كَمَا سَيَأْتِي بِسَطِهِ قَرِيبًا، إِنْ
 شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَالِى الْحَالَةِ الثَّالِثَةِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ (وَقَبْلَ جُمْلَةٍ مِنَ الْأَفْعَالِ) أَي إِذَا وَقَعَ قَبْلَ الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ (أَوْ
 أَسْمَائِهِمْ) أَي أَوْ وَقَعَ قَبْلَ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ، وَأَضَافَهُ إِلَى ضَمِيرِ النَّحَاةِ؛ لِأَنَّهُمُ الَّذِينَ سَمَّوْهُ بِهَذَا
 الْأَسْمِ (نَصْبًا وَرَفْعًا قَدْ رَوَّوْا) يَعْنِي أَنَّ أَهْلَهُمْ اخْتَلَفُوا فِي كَوْنِهِمَا مَنْصُوبَيْنِ، أَوْ مَرْفُوعَيْنِ، فَأَمَّا وَجْهُ
 النَّصْبِ فَعَلَى كَوْنِ كُلِّ مِنْهُمَا (ظَرْفًا أَضِيفَ لِزَمَانٍ) مُقَدَّرٌ مُضَافٌ إِلَى الْجُمْلَةِ (أَوْ) مُضَافَانِ إِلَى
 (جُمْلَةٍ) أَي دُونَ تَقْدِيرِ مُضَافٍ، وَأَمَّا وَجْهُ الرِّفْعِ فَأَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ (أَوْ مُبْتَدَأًا) أَي أَوْ أَنَّ كِلَا مِنْهُمَا
 مُبْتَدَأُ (خَبَرُهُ) أَي خَبِرَ ذَلِكَ الْمُبْتَدَأُ (قَبْلَ الْجُمْلِ) أَي يُقَدَّرُ قَبْلَ الْجُمْلَةِ، يَعْنِي أَنَّ خَبَرَهُمَا زَمَانٌ
 مُضَافٌ إِلَى الْجُمْلَةِ.

تنبيه:

قَوْلُهُ: «الْجُمْلُ» لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ «الْجُمْلِ» الَّذِي قَبْلَهُ إِطْيَاءٌ؛ لِاخْتِلَافِهِمَا بِالتَّنْكِيرِ وَالتَّعْرِيفِ،
 فَلْيَنْتَبِهْ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

وَحَاصِلُ مَعْنَى الْأَبْيَاتِ بِإِيضَاحٍ أَنَّ «مُنْذُ»، وَ«مِنْ» لُهُمَا ثَلَاثُ حَالَاتٍ:

[إِحْدَاهَا]: أَنَّ يَلِيهَا اسْمٌ مَجْرُورٌ، فَقِيلَ: هُمَا اسْمَانِ مُضَافَانِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُمَا حَرْفَا جَرٍّ بِمَعْنَى
 «مِنْ»، إِنْ كَانَ الزَّمَانُ مَاضِيًّا، نَحْوُ «مَا رَأَيْتُهُ مَاضِيًّا يَوْمَ الْخَمِيسِ»، وَبِمَعْنَى «فِي» إِنْ كَانَ حَاضِرًا، نَحْوُ:
 «مَا رَأَيْتُهُ مَاضِيًّا يَوْمِنَا، أَوْ عَامِنَا»، وَبِمَعْنَى «مِنْ»، وَ«إِلَى» جَمِيعًا إِنْ كَانَ مَعْدُودًا، نَحْوُ «مَا رَأَيْتُهُ مَاضِيًّا
 ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ».

وَأَكْثَرُ الْعَرَبِ عَلَى وَجُوبِ جَرِّهِمَا لِلْحَاضِرِ، وَعَلَى تَرْجِيحِ جَرِّ «مُنْذُ» لِلْمَاضِي عَلَى رَفْعِهِ،
 وَتَرْجِيحِ رَفْعِ «مِنْ» لِلْمَاضِي عَلَى جَرِّهِ، وَمِنْ الْكَثِيرِ فِي «مُنْذُ» قَوْلُهُ [مِنْ الطَّوِيلِ]:

قِفَا نَبْلِكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَعِزِّفَانٍ وَرَبِّ عَفَتْ آثَارُهُ مُنْذُ أَرْمَانٍ
 وَمِنْ الْقَلِيلِ فِي «مِنْ» قَوْلُهُ [مِنْ الْكَامِلِ]:

لَمِنَ الدِّيَارِ بِقُنَّةِ الْحَجَرِ أَقْوَيْنَ مُنْذُ حَجَجٍ وَمُنْذُ دَهْرٍ^(١)

[وَالْحَالَةُ الثَّانِيَّةُ]: أَنَّ يَلِيهِمَا اسْمٌ مَرْفُوعٌ، نَحْوُ «مِنْ يَوْمِ الْخَمِيسِ»، وَ«مِنْ يَوْمَانِ»، فَقَالَ الْمُبْرَدُ،

(١) «الْقُنَّةُ»: أَعْلَى الْجَبَلِ، وَ«الْحَجَرُ» بِالْكَسْرِ مَنَازِلُ ثُمُودَ بِنَاحِيَةِ الشَّامِ، وَقَوْلُهُ: «أَقْوَيْنَ»: أَيِ خَلَيْنِ مِنَ السَّكَّانِ.

وابن السراج، والفارسي: مبتدآن، وما بعدهما خبر، ومعناهما: الأمد إن كان الزمان حاضراً، أو معدوداً، وأول المدة إن كان ماضياً، وقال الأخفش، والزجاج، والزجاجي: ظرفان مُخَبَّرٌ بهما عما بعدهما، ومعناهما يَبَيَّنُ وَيَبَيِّنُ مضافين، فمعنى «ما لقيته مذ يومان»: بيني وبين لقائه يومان، ولا خفاء بما فيه من التعسف، وقال أكثر الكوفيين: ظرفان مضافان لجملة حُذِفَ فعلها، وبقي فاعلها، والأصل مذ كان يومان، واختاره السهيلي، وابن مالك، وقال بعض الكوفيين: خبر لمحذوف، أي ما رأيته من الزمان الذي هو يومان؛ بناءً على أن «مذ» مركبة من كلمتين «من»، و«ذو» الطائية. قلت: القول الأول هو الأرجح عندي؛ لعدم إحواجه إلى التكلف بالتقدير. والله تعالى أعلم.

[والحالة الثالثة]: أن يليهما الجمل الفعلية أو الاسمية، كقوله [من الكامل]:

مَا زَالَ مُذَّ عَقَدْتُ يَدَاهُ إِزَارَهُ فَسَمَا فَأَذْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ
وقوله [من الطويل]:

وَمَا زِلْتُ أَبْغِي الْمَالَ مُذَّ أَنَا يَافِعٌ وَلَيْدَا وَكَهْلًا حِينَ شَبْتُ وَأَمْرَدَا
والمشهور أنهما حينئذ ظرفان مضافان، فقليل: إلى الجملة، وقيل: إلى زمن مضاف إلى الجملة، وقيل: مبتدآن، فيجب تقدير زمان مضاف للجملة، يكون هو الخبر.

قلت: القول الأول هو الأرجح عندي أيضاً؛ لما أسلفته. والله تعالى أعلم.

تنبيه:

أصل «مذ» «منذ»، بدليل رجوعهم إلى ضم ذال «مذ» عند ملاقة الساكن، نحو «مذ اليوم»، ولولا أن الأصل الضم لكسروا، ولأن بعضهم يقول: «مذ زمن طويل»، فيضم مع عدم الساكن، وقال ابن ملكون^(١): هما أصلاً؛ لأنه لا يَنْصَرَفُ في الحرف ولا شبهه، وَيَزُدُّه تخفيفهم «إَنَّ»، و«كَأَنَّ»، و«لَكِنَّ»، و«رُبَّ»، و«قَطُّ»، وقال المالقي: إذا كانت «مذ» اسماً، فأصلها «منذ»، أو حرفاً، فهي أصل. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على الميم، شرع يبين حرف النون، فقال:

(١) هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الإشبيلي، النحوي البارع، روى عنه ابن خروف، والشلوين، له شرح الحماسة، وشرح مجمل الزجاجي، توفي سنة (٥٨٤هـ).

(حرف النون)

قال ابن منظور رحمه الله: النون من الحروف المجهورة، ومن الحروف الذَّلَق، والراء، واللام، والنون في حَيَّرَ واحد. انتهى^(١).

٧٨٨- (نُونٌ فَرِيدَةٌ لَدَيْهِمْ أَرْبَعَةٌ) أَوْجُهَا فَنُونٌ تَوْكِيدٌ مَعَهُ
٧٨٩- خَفِيفَةٌ تَجِيءُ أَوْ ثَقِيلَةٌ كُلٌّ لَدَى الْبَصْرِيِّ جَا أَصِيلَةٌ
٧٩٠- وَغَيْرُهُمْ يَقُولُ الْأَصْلُ الثَّانِيَةَ خَصَّهْمَا بِالْفِعْلِ كُلُّ النَّاحِيَةِ
٧٩١- فِي الشَّعْرِ إِسْمًا أَكَّدَتْ تَوْكِيدًا أَقَائِلُنْ أَخْضَرُوا الشُّهُودَا
٧٩٢- يُؤَكِّدَانِ الْأَمْرَ وَالْمُسْتَقْبَلَ ذَا قَسَمٍ لَا الْحَالَ يَا مَنْ عَقَلَا
٧٩٣- وَطَلَبَ وَالشَّرْطَ «إِمَّا» تَابِعَا وَشَذَّ غَيْرُهُنَّ حَيْثُ وَقَعَا
(نُونٌ فَرِيدَةٌ) أي مفردة، قيل: اعترض بأن هذا لا يتناول نون التوكيد الثقيلة، وحينئذ فهو من تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره.

وأجيب بأن المراد بالنون المفردة ما لم ينضم إليها شيء من غير جنسها، وحينئذ فيصدق بنون التوكيد الثقيلة؛ لأنها لا ينضم إليها شيء من غير جنسها، بل من جنسها، أو يقال: أراد بالمفردة المفردة في الخط^(٢) (لَدَيْهِمْ) أي عند النحاة (أَرْبَعَةٌ أَوْجُهَا) أي أنواعها، ف«نون» مبتدأ، و«فريدة» صفة، و«لديهم» متعلق بحال مقدّر، و«أربعة» خبر مقدّم لـ «أوجها»، والجملة خبر المبتدأ الأول (فَنُونٌ تَوْكِيدٌ مَعَهُ) أي مع الأربعة؛ لأنها بعضه (خَفِيفَةٌ) منصوب على الحال من فاعل (تَجِيءُ) أي تجيء نون التوكيد حال كونها خفيفة، أي غير مشددة (أَوْ ثَقِيلَةٌ) أي مشددة، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ جَنَّ وَلَيْكُونَا﴾ الآية [يوسف: ٣٢] (كُلٌّ) أي واحدة من الخفيفة والثقيلة (لَدَى الْبَصْرِيِّ) أي عند علماء البصرة، وأفرده بتأويله بالفريق (جَا أَصِيلَةٌ) أي غير مُفْرَعٍ عن غيره

(١) «لسان العرب» ٣/١٣.

(٢) «الحاشية» ٢/٢.

(وغيرهم) أي وهم الكوفيون، وفي نسخة: «وبعضهم» (يقول الأصل) بنقل حركة الهمزة إلى اللام، ودرجها للوزن؛ (الثانية) أي الثقيلة هي أصل الخفيفة، أي فالخفيفة فرع عنها بالحذف، ولا مانع من عكسه (خصهما) أي النونين (بالفعل) أي بجنس الفعل، وإلا فالماضي لا يدخلانه أصلاً، وأما الأمر فيدخلانه مطلقاً، إلا أفعل في التعجب على أنه فعل أمر، وأما المضارع فيدخلانه على تفصيل يأتي (كل الناحية) أي كل أهل ناحية، فهو على حذف مضاف، يعني أن كلا من البصريين والكوفيين خصوا النونين بالدخول على الفعل (في الشعر) أي في الضرورة الشعرية، متعلق بـ «أكدت» (اسماً) بقطع الهمزة للوزن، مفعول مقدم لـ «أكدت» أي نون التوكيد الثقيلة، وقوله (توكيداً) مفعول مطلق لـ «أكدت»، وقوله «أقائلن أخضروا الشهودا» بدل من «الشعر»، وأشار به إلى قول الشاعر [من الرجز]:

أرئت إن جاءت به أملودا
مرجلاً ويلبس البرودا^(١)
أقائلن أخضروا الشهودا

فأكد اسم الفاعل ضرورة، قال الدماميني: يمكن أنه غير مؤكد، بل أصله: أقائل أنا، حذفت الهمزة تخفيفاً، وأدغم التنوين في النون على حد «لكننا هو الله ربي» [الكهف: ٣٨]، وتُعقب بأن معنى التكلم غير مراد في البيت، وإنما هو خطاب لمن جاحد حليته في مولود.

(يؤكدان الأمر) مطلقاً، ولو كان دعائياً (والمستقبلاً) بألف الإطلاق، أي المضارع (ذا قسم) أي حال كونه واقعاً في جواب قسم، نحو «وتالله لأكيدن أصنمكم» [الأنبياء: الآية ٥٧] (لأ) الحال، أي لا يؤكدان المضارع إذا كان للحال، نحو «يقوم الآن»، وقوله (يا من عقلاً) بألف الإطلاق، أو هي ضمير التثنية، مبنياً للمفعول كمل به البيت، أي يا من يريد فهم مقاصد كلام العرب (وطلب) بالجر عطفاً على «قسم»، أي يؤكدان أيضاً مضارعا صاحب طلب، نحو «ولا تحسبن الله غفلاً» [إبراهيم: الآية ٤٢] (والشروط) بالجر أيضاً عطفاً على «قسم» أي المضارع

(١) «المرجل»: حسن الشعر، و«الأملود» بضم الهمزة: الناعم، و«الشهود»: من يشهد أنه ولده، وفي «الشواهد»: «أحضري» بياء مخاطبة.

الواقع شرطاً، وقوله «إمّا» مفعول مقدم لـ (تأبعا) أي حال كونه تابعا لـ «إمّا»، وهي «إن» الشرطية، مدغمة في «ما» الزائدة، نحو قوله «وإمّا ينزغنك» [الأعراف: الآية ٢٠٠] الآية (وشدّ غيرهن حيث وقعا) بألف الإطلاق، أي شدّ توكيدهما غير ما ذكر في أي تركيب وقع، بأن كان مضارعاً بعد «ما» الزائدة بدون «إن»، نحو «بعين ما أريتك ههنا»، أو بعد «لم»، نحو قوله [من الرجز]:

يخشبه الجاهل ما لم يعلم ما
شيخا على كرسية معمما
أو بعد غير «إمّا» من أدوات الشرط، كقوله [من الكامل]:

من نثقفن منهم فليس بإيب

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن النون المفردة تأتي على أربعة أوجه:

[أحدها]: نون التوكيد، وهي خفيفة وثقيلة، وهما أصلان عند البصريين، وقال الكوفيون: الثقيلة أصل، ومعناها التوكيد، قال الخليل: والتوكيد بالثقيلة أبلغ، ويختصان بالفعل، وأما قوله: «أقائلن أخضروا الشهودا»، فضرورة، سوغها شبه الوصف بالفعل، ويؤكد بهما صيغ الأمر مطلقاً، ولو كان دعائياً، كقوله [من الرجز]:

فأنزلن سكينه عليتنا
وثبت الأقدام إن لاقيتنا

إلا «أفعل» في التعجب؛ لأن معناه كمعنى الفعل الماضي، وشذ قوله [من الطويل]:

ومستبدل من بعد غضي صريمة فأحر به من طول فقر وأخريا^(١)

ولا يؤكد بهما الماضي مطلقاً، وشذ قوله [من الكامل]:

دامن سغديك لو رجعت متيما
لولاك لم يك للصباية جانحا

(١) قوله: «ومستبدل» أي ورب طالب بدلاً، وفي «شرح الأبيات»: «ومستخلف»: أي ورب طالب خلفاً، و«الغضي» بالياء المائة من الإبل، و«الصريمة» تصغير «صرمة» بالكسر، وهي نحو الثلاثين، وقوله: «فأحر به» أي ما أحره بطول فقره، وقوله: «وأخريا» هذا محل الشاهد، حيث أكد فعل التعجب شذوذاً، فالألف بدل من النون، وأصله: فأحرين.

والذي سهله أنه بمعنى أفعل، وأما المضارع، فإن كان حالاً لم يؤكد بهما، وإن كان مستقبلاً أكد بهما وجوباً، في نحو قوله تعالى: ﴿وَتَأْتِيهِمُ الْغَمَّةُ أَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ [الأنبياء: الآية ٥٧] الآية. وقريناً من الوجوب بعد «إمّا»، في نحو قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا تَخَافُ مِنْ قَوْمٍ﴾ [الأنفال: الآية ٥٨] الآية، وقوله: ﴿وَأَمَّا يَنْزَغَنَّكَ﴾ [الأعراف: الآية ٢٠٠] الآية، وذكر ابن جني أنه قرئ ﴿فَأَمَّا تَرِينَ﴾ [مریم: الآية ٢٦] بياء ساكنة بعدها نون الرفع على حد قوله [من البسيط]:

* يَوْمَ الصَّلَافِ لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ *

ففيها شذوذان: ترك نون التوكيد، وإثبات نون الرفع مع الجازم. وجوازاً كثيراً بعد الطلب، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَفِلاً﴾ [إبراهيم: ٤٢] الآية. وقليلاً في مواضع، كقولهم [من الطويل]:

إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ سَيِّدٌ سَرَقَ أَبْنُهُ وَمِنْ عِصَّةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا^(١)
والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الوجه الثاني من أوجه النون المفردة الأربعة، فقال:

- ٧٩٤- (وَالثَّانِ تَنْوِينٌ بِخَمْسَةِ قِسْمٍ تَنْوِينٌ تَمْكِينٌ وَحَدُّهُ عِلْمٌ
٧٩٥- تَنْوِينٌ تَنْكِيرٌ يَخُصُّ ذَا بِنَا نَحْوُ ثُبَاتٍ بِالْمُقَابِلِ ابْتَتَى
٧٩٦- وَفِي جَوَارٍ حِينَئِذٍ لِلْعَوَضِ فِي كُلِّ أَوْ بَعْضٍ كَذَاكَ يَقْتَضِي
٧٩٧- وَفِي الْقَوَافِي لِلتَّرْتِيمِ وَفِي مُقَيَّدَاتِهَا غُلُوهُ يَفِي
٧٩٨- وَسَابِغٌ تَنْوِينٌ مَا لَا يَنْصَرِفُ بِذِي ضَرُورَةٍ لَدَيْهِمْ قَدْ عُرِفَ

(١) اختلف في ضبط «سرق» فالجمهور على أنه مبني للمفعول، بتقدير سرق منه، يريد أن الابن أشبه أباه، فمن رأى هذا ظنه هذا، فكأن الابن مسروق، وضبطه التبريزي بالبناء للفاعل، على تقدير سرق ابنه صورته وشمائله. و«العصاة» واحدة العضاء بالهاء، وهو كل شجر يعظم، وله شوك، و«الشكير» فسره في «القاموس» بتفاسير، منها صغار النبت بين كبارها، وما ينبت في أصول الشجر الكبار، ومنها غير ذلك.

٧٩٩- وَالثَّامِنُ التَّنْوِينُ شَذُّ فِي الْكَلَامِ كَهَوْلَاءِ قَوْمِكَ الْأُسْدُ الْكِرَامُ
٨٠٠- وَتَاسِعٌ يَا مَطَرٌ بِهِ اضْطُرُّرٌ وَذُو حِكَايَةٍ بِعَاشِرٍ ذُكِرَ
(وَالثَّانِ تَنْوِينٌ) مبتدأ وخبره، أي الوجه الثاني التَّنْوِينُ، وسيأتي حده (بِخَمْسَةِ قِسْمٍ) يعني أن التَّنْوِينُ على خمسة أقسام: أحدها (تَنْوِينٌ تَمْكِينٌ) هو اللاحق للاسم المعرب المنصرف إعلالاً ببقائه على الأصل، نحو زيد، ورجل، وقوله (وَحَدُّهُ عِلْمٌ) بالبناء للمفعول، أي تعريفه معلوم عند أهل الفن، كما أسلفناه آنفاً، وسيأتي بإيضاح قريباً.

(تَنْوِينٌ تَنْكِيرٌ) أي ثانيها تنوين التَّنْكِيرِ (يَخُصُّ ذَا بِنَا) أي يخص المبنيات، دون المعربات، وأشار بقوله (نَحْوُ ثُبَاتٍ بِالْمُقَابِلِ ابْتَتَى) إلى القسم الثالث، وهو تنوين المقابلة، وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم، نحو «مسلمات»، و«ثبات»، في مقابلة النون في جمع المذكر السالم، نحو «مسلمين»، فقوله: «نَحْوُ ثُبَاتٍ» مبتدأ، و«بِالْمُقَابِلِ» متعلق بـ«ابتت» بالبناء للفاعل، وهو خبر المبتدأ، أي أن التَّنْوِينُ في «ثُبَاتٍ» مقابل للنون اللاحقة لجمع المذكر، وأشار بقوله (وَفِي جَوَارٍ حِينَئِذٍ لِلْعَوَضِ) إلى رابع الأقسام، يعني أن التَّنْوِينُ في «جوار»، وما عطف عليه للعوض، وهو على أربعة أقسام: أحدها: عوض من حرف أصلي، وهو اللاحق لـ«جوار»، والثاني: عوض من حرف زائد، نحو «جندل»، فإنه عوض من ألف جنادل، والثالث: عوض من مضاف إليه جملة، وهو اللاحق لـ«إذ» في «حينئذ»، والرابع: عوض عن مضاف إليه مفرد، وهو ما ذكره بقوله (فِي كُلِّ أَوْ بَعْضٍ) «أو» بمعنى الواو (كَذَاكَ يَقْتَضِي) أي مثل سابقه يقتضي كونه عوضاً، يعني أن التَّنْوِينُ في «كل»، و«بعض» عوض عن المضاف إليه المفرد.

وأشار إلى خامس الأقسام للتَّنْوِينُ بقوله (وَفِي الْقَوَافِي) جمع قافية، وهي لغة تطلق على القصيدة، من قفوت أثره: إذا تبعته، فهي فاعلة بمعنى مفعولة، كماء دافق، واصطلاحاً على مذهب الخليل أنها من آخر حرف في البيت إلى أول ساكن يليه مع حركة الحرف الذي قبله، وهو الأصح، قاله الكفوي^(١).

(١) راجع «كليات أبي البقاء» ص ٧٣٣.

(لَلتَّرْتِمِ) أي لأجل قطع الترتيم، وهو التفتي، أو لأجل حصول الترتيم، على خلاف يأتي. ثم المراد بالقوافي هي المطلقة، وهي التي توصل بأحرف المد الثلاثة: الواو، والياء، والألف، فقلوه: «وفي القوافي» متعلق بمحذوف صفة لمبتدأ مقدر، خبره «للترتيم»، أي التنوين الواقع في القوافي كائن للترتيم، نحو «لقد أصابن».

وهذه هي الأقسام التي ذكرها بقوله: «والثان تنوين بخمسة قسم»، ولما زاد بعضهم عليها أربعة أقسام ذكرها بقوله:

(وَفِي مُقَيَّدَاتِهَا) أي مقيدات القوافي، وهي خلاف المطلقة، أي التي لم توصل بأحرف المد، بل كانت ساكنة، والجارّ والجرور خبر مقدم متعلق بـ«يفي» (غُلُوَّة) أي غلوّ التنوين، والإضافة للبيان، كشجر أراك (يفي) يعني أن التنوين اللاحق للقوافي المقيدة يسمى بتنوين الغلوّ؛ لمجاوزته الحدّ، نحو «وكان قدن»، وهذا هو سادس الأقسام (وَسَابِعٌ) أي سابع الأقسام (تَنْوِينٌ مَا لَا يَنْصَرِفُ) أي التنوين الذي يلحق الاسم الذي لا ينصرف، نحو «عَنْزِيَّة» (بِذِي ضَرُورَةٍ لَدَيْهِمْ قَدْ عُرِفَ) أي عُرف عند علماء هذا الفن بتنوين الضرورة؛ لأنه إنما أتى به لضرورة الوزن (وَالثَّامِنُ التَّنْوِينُ شَذُّ فِي الْكَلَامِ) أي القسم الثامن هو الذي يسمى بتنوين الشاذّ (كَهَؤُلَاءِ قَوْمُكَ الْأَسَدُ الْكِرَامُ) أي كالتنوين الذي يلحق لفظ «هؤلاء» في هذا المثال (وَتَاسِعٌ يَاطَرٌ) أي تاسع الأقسام التنوين الذي في قوله: «سلام الله يا مطر...» البيت (بِهِ اضْطَرُّنَ) بالبناء للمفعول، أي اضططر الشاعر إليه، فالبناء بمعنى «إلى»، يعني أن التاسع تنوين الضرورة، وهو الذي يلحق المنادى المضموم (وَذُو حِكَايَةٍ بِعَاشِرٍ ذِكْرُنَ) بالبناء للمفعول، يعني أن عاشر الأقسام، وهو آخرها التنوين الذي يسمى بتنوين الحكاية، كـ«عاقلة لبيبة» فيمن سُمي به.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الثاني من أوجه النون المفردة التنوين، وهو نون زائدة ساكنة تلحق الآخر لغير توكيد، فخرج نون «حَسَنٍ»؛ لأنها أصل، ونون «ضَيْفَيْنِ» للطّْفَيْنِ؛ لأنها متحركة، ونون «مَنْكِسِرٍ»، و«انكسر»؛ لأنها غير آخر، ونون «لَسْتَفْعَا» [العلق: ١٥]؛ لأنها للتوكيد.

وأقسامه خمسة:

(الأول): تنوين التمكين^(١)، وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف إعلامًا ببقائه على أصله، وأنه لم يُشَبَّهِ الحرفَ، فينبى، ولا الفعلَ فيمنع الصرفَ، ويُسمَّى تنوينَ الأُمَكْنِيَةِ أيضًا^(٢) وتنوينَ الصرفِ، وذلك كـ«زيد»، و«رجل»، و«رجال».

(الثاني): تنوين التنكير، وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية، فرقًا بين معرفتها ونكرتها، ويقعُ في باب اسم الفعل بالسماع، كـ«صَبَّه»، و«مَهَّ»، و«إِيَّه»، وفي العَلَمِ المختوم بـ«وَيْه» بقياس، نحو «جاءني سيبويه وسيبويه آخر».

وأما تنوين «رجل»، ونحوه من المعربات فتنوين تمكين، لا تنوين تنكير، كما قد يتوَهَّمُ بعض الطلبة، ولهذا لو سَمَّيَتْ به رجلًا بقي ذلك التنوين بعينه مع زوال التنكير.

(الثالث): تنوين المقابلة، وهو اللاحق لنحو «مسلمات»، لجعل في مقابلة النون في «مسلمين»، وقيل: هو عوضٌ عن الفتحة نصبًا، ولو كان كذلك لم يوجد في الرفع والجرّ، ثم الفتحة قد عَوَّضَ عنها الكسرة، فما هذا العوض الثاني؟ وقيل: هو تنوين التمكين، ويُرْثَرُ ثبوته مع التسمية به، كـ«عرفات»، كما تبقى نون «مسلمين» مُسَمَّى به، وتنوين التمكين لا يجامع العلتين، ولهذا لو سُمِّيَ بـ«مسلمة»، أو «عرفة» زال تنوينهما، وزعم الزمخشري أن «عرفات» مصروف؛ لأن تاءه ليست للتأنيث، وإنما هي والألف للجمع، قال: ولا يصح أن يُقَدَّرَ فيه تاء غيرها؛ لأن هذه التاء لا اختصاصها بجمع المؤنث تأني ذلك، كما لا تقدر التاء في «بنت» مع أن التاء المذكورة مبدلة من الواو، ولكن اختصاصها بالمؤنث يأبى ذلك، وقال ابن مالك اعتبار تاء نحو «عرفات» في منع الصرف أولى من اعتبار تاء نحو «عرفة» و«مسلمة»؛ لأنها لتأنيث معه جمعية، ولأنها علامة لا

(١) من إضافة الدال للمدلول، أي التنوين الدالّ على تمكن الاسم من الاسمية، وأنه لم يشبه الحرف فينبى، ولا الفعل فيمنع من الصرف، وفي هذه التسمية نظر؛ لاقتضائها أن المنوع من الصرف غير متمكن مع أنه متمكن، إلا أنه غير أمكن. «الحاشية» ٣/٢.

(٢) أي الدالّ على زيادة تمكن الاسم من الاسمية، قيل: هذه التسمية أولى؛ لأن المنوع من الصرف متمكن غير أمكن. «الحاشية» ٣/٢.

تتغير في وصل ولا وقف.

(الرابع): تنوين العوض، وهو اللاحق عوضاً من حرف أصلي، أو زائد، أو مضاف إليه مفرداً، أو جملة.

فالأول كـ «جوار»، و«غَواش»، فإنه عوض من الياء^(١) وفقاً لسيبويه والجمهور، لا عوض من ضمة الياء وفتحها النابتة عن الكسرة خلافاً للمبرد؛ إذ لو صحَّ لغوّض عن حركات نحو «جَبَلِي»، ولا هو تنوين التمكين، والاسم منصرف خلافاً للأخفش، وقوله: لما حُذفت الياء التحق الجمع بأوزان الآحاد كـ «سلام»، و«كلام»، فصرف مردود؛ لأن حذفها عارض للتخفيف، وهي منوية بدليل أن الحرف الذي بقي أخيراً لم يُحَرِّك بحسب العوامل، وقد وافق على أنه لو سُمِّي بـ «كتف المرأة»، ثم سُكِّن تخفيفاً لم يجز صرفه، كما جاز صرف هند، وأنه إذا قيل في «جَبَلِي» علماً لرجل: «جَبَلِي» بالنقل لم ينصرف انصراف «قَدَم» علماً لرجل؛ لأن حركة تاء «كَتَف» وهمزة «جَبَلِي» منويا الثبوت، ولهذا لم تُقلب ياء «جَبَلِي» ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

والثاني: كـ «جَنَدَل»، فإن تنوينه عوض من ألف «جَنَادِل»، قاله ابن مالك، قال ابن هشام: والذي يظهر خلافه، وأنه تنوين الصرف، ولهذا يُجَرّ بالكسرة، وليس ذهاب الألف التي هي عِلْمُ الجمعية كذهاب الياء من نحو «جوار»، و«غَواش».

(١) أي بناء على أن الإعلال مقدّم على منع الصرف، فأصله «جواري»، و«غَواشي» على صيغة منتهى الجموع، أي مفاعل، استثقلت الضمة على الياء، فحذفت، ثم حذفت الياء؛ لالتقاء الساكنين، فصار «جوار»، فحذفت التنوين؛ لأنه ممنوع من الصرف؛ لأنه على زنة مفاعل تقديره؛ إذ المحذوف لعله كالثابت، فصار «جوار»، فأُتي بالتنوين عوضاً عن الياء المحذوفة مخافة عودها في اللفظ؛ لزوال الموجب لحذفها، وهو التنوين، هذا مذهب سيبويه والجمهور، وأما المبرد فيقول: إن منع الصرف مقدّم على الإعلال، فالأصل عنده «جواري»، و«مررت بجواري» بتقديم منع الصرف، فيقول: استثقلت الضمة والفتحة النابتة عن الكسرة على الياء، فحذفت، وأما الفتحة الأصلية فهي ظاهرة؛ لأنها خفيفة، وحينئذ صار «جواري»، ثم عوض التنوين عن تلك الحركة، أي الضمة والفتحة النابتة عن الكسرة، فصار «جواري» فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، فصار «جوار». «الحاشية» ٤/٢.

والثالث: تنوين «كل»، و«بعض» إذا قُطعتا عن الإضافة، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَلَّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَلُ﴾ [الفرقان: الآية ٣٩] الآية، وقوله: ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [البقرة: الآية ٢٥٣]، وقيل: هو تنوين التمكين، رجع لزوال الإضافة التي كانت تعارضه.

والرابع اللاحق لـ «إذ» في نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنشَقَّتِ السَّمَاءُ فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٦]، والأصل فهي يوم إذ انشقت واهية، ثم حُذفت الجملة المضاف إليها للعلم بها، وجيء بالتنوين عوضاً عنها، وكُسرت الذال للساكنين، وقال الأخفش: التنوين تنوين التمكين، والكسرة إعراب المضاف إليه^(١).

(الخامس): تنوين التثنية^(٢)، وهو اللاحق للقوافي المطلقة^(٣) بدلاً من حرف الإطلاق، وهو الألف والواو والياء، وذلك في إنشاد بني تميم، وظاهر قولهم أنه تنوين مُحْصَلٌ للترنم، وقد صرح بذلك ابن يعيش^(٤) كما سيأتي، والذي صرح به سيبويه وغيره من المحققين أنه جيء به لقطع الترنم، وأن الترنم، وهو التغني يَحْصُلُ بأحرف الإطلاق؛ لقبولها لمد الصوت فيها، فإذا أنشدوا، ولم يترنموا جاؤوا بالنون في مكانها، ولا يختص هذا التنوين بالاسم، بدليل قوله [من الوافر]:

أَقْلِي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِثَابِ
وَقُولِي إِنَّ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنِي
وقوله [من الكامل]:

أَفِدَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا
لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِينَا
وزاد الأخفش والعروضيون تنويناً سادساً، وسمّوه الغالي، وهو اللاحق لآخر القوافي المقيدة،

(١) يعني «إذ»، فهي عنده معربة، لا مبنية، وقد رُدَّ عليه بقول الشاعر [من الوافر]:

نَهَيْتُكَ عَنْ طَلَابِكَ أُمِّ عَمْرٍو بِعَافِيَةٍ وَأَنْتَ إِذْ صَاحِبِي
فليس قبلها ما يضاف إليها.

(٢) أي التغني.

(٣) هو الذي آخره حرف إطلاق، أي مدّ، وهي حروف المدّ.

(٤) هو يعيش بن علي بن يعيش، نحو ي كبير، له «شرح المفصل» للزمخشري، و«شرح التصريف الملوكي» لابن جني، مات سنة (٦٤٣هـ).

كقول رؤية [من الرجز]:

* وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْخُتَرَقَنِ *

وسُمِّي غالبًا لتجاوزه حدَّ الوزن، ويُسمَّى الأخفش الحركة التي قبله غُلُوءًا، وفائدته الفرق بين الوقف والوصل، وجعله ابن يعيش من نوع تنوين الترنم، زاعمًا أن الترنم يحصل بالنون نفسها؛ لأنها حرف أعَنُّ، قال: وإنما سمي المغني مغنيًا؛ لأنه يُغَنِّ صوته، أي يجعل فيه غَنَّةً، والأصل عنده مُغَنِّ بثلاث نونات، فأبدلت الأخيرة ياء تخفيفًا، وأنكر الزجاج، والسيرافي ثبوت هذا التنوين البتة؛ لأنه يكسر الوزن، وقالوا: لعل الشاعر كان يزيد إن في آخر كل بيت، فضُفَّ صوته بالهمزة، فتوهم السامع أن النون تنوين، واختار هذا القول ابنُ مالك، وزعم أبو الحجاج ابن معرور^(١) أن ظاهر كلام سيبويه في المسمى تنوين الترنم أنه نون عَوُضٍ من المدة، وليس بتنوين، وزعم ابنُ مالك في «التحفة»^(٢) أن تسمية اللاحق للقوافي المطلقة والقوافي المقيدة تنويًا مجاز، وإنما هو نون أخرى زائدة، ولهذا لا يختص بالاسم، ويجامع الألف واللام، ويثبت في الوقف. قلت: هذا الذي قاله ابن مالك عندي أرجح؛ لوضوح حجته. والله تعالى أعلم.

وزاد بعضهم تنويًا سابقًا، وهو تنوين الضرورة، وهو اللاحق لما لا ينصرف، كقوله [من الطويل]:

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخَيْدَرَ خَيْدَرٌ غُنَيْزَةٌ فَقَالَتْ لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجَلِي^(٣)
وللمنادى المضموم، كقوله [من الوافر]:

سَلَامٌ لِلَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

قال ابن هشام: وبقوله أقول في الثاني دون الأول؛ لأن الأول تنوين التمكين؛ لأن الضرورة أباحت الصرف، وأما الثاني فليس تنوين تمكين؛ لأن الاسم مبني على الضم.

(١) هو يوسف بن معرور النحوي الأندلسي، أخذ عن ابن ملكون، له «شرح الإيضاح» للفراسي، وردَّ على «المفضل» للزمخشري، مات سنة (٦٢٥هـ).

(٢) تحفة المودود في المقصور والمدود منظومة لابن مالك، له عليها شرح قصير.

(٣) «غُنَيْزَة» اسم امرأة، وقد نَوَّن للضرورة، و«مرجلي» من أرجله: إذا صيره راجلاً، أي ماشيًا ليس له دابة.

وثامناً، وهو التنوين الشاذُّ، كقول بعضهم: «هؤلاء قومك»، حكاه أبو زيد، وفائدته مجرد تكثير اللفظ، كما قيل في ألف «قَبَعَتَرَى»، وقال ابن مالك: الصحيح أن هذا نونٌ زِيدَتْ في آخر الاسم، كنون «ضَيْفَن»، وليس بتنوين، وفيما قاله نظر؛ لأن الذي حكاه سماه تنويًا، فهذا دليل منه على أنه سمعه في الوصل دون الوقف، ونون «ضيفن» ليست كذلك.

وذكر ابن الخباز في «شرح الجزولية»^(١) أن أقسام التنوين عشرة، وجعل كلا من تنوين المنادى، وتنوين صرف مالا ينصرف قسمًا برأسه، قال: والعاشر تنوين الحكاية، مثل أن تُسمي رجلاً بعاقلة لبسية، فإنك تحكي اللفظ المسمى به، وهذا اعتراف منه بأنه تنوين الصرف؛ لأن الذي كان قبل التسمية حكي بعدها.

وقد جمع ابن مالك الأقسام العشرة حيث قال [من البسيط]:

أَقْسَامُ تَنْوِينِهِمْ عَشْرٌ عَلَيْكَ بِهَا فَإِنْ تَقْسِيمَهَا مِنْ خَيْرٍ مَا حُرِّزَا
مَكَّنْ وَعَوَّضْ وَقَابِلْ وَالْمُنْكَرُ زِدْ رَنَّمْ أَوْ اخْلِكْ اضْطَرِّزْ غَالٍ وَمَا هُمَزَا
ونظمها العلامة الأمير مع الإشارة لأمثلتها بقوله [من البسيط]:

مَكَّنْ بِزَيْدٍ وَإِيهِ نَكَّرْنُهُ كَذَا قَابِلُ بِجَمْعٍ لِتَأْنِيثٍ وَقَدْ سَلِمَا
عَوَّضْ جَوَارٍ إِذْ رَنَّمْ بِمُطْلَقَةٍ غَالٍ إِنْ أَوْ بِصَرْفِ الشَّعْرِ مَا حُرِّمَا
كَذَا نِدَاءً بِتَنْوِينٍ كَيْمَا مَطَرٌ وَالْحُكِّي^(٢) مَا شَذَّ يَلِكُ الْعَشْرُ فَاقْتِهِمَا^(٣)
ثم ذكر القسم الثالث من أقسام النون المفردة الأربعة، فقال:

(١) جزولة قبيلة من البربر، منها عيسى بن عبد العزيز الجزولي، نحوي بارع، تنقل بين مراکش والأندلس، وأخذ عنه الشلوين، وابن معطي، وكان رحل إلى مصر، وأخذ عن ابن بري، وقرأ عليه «جمل الزجاجي»، ثم كتب تعليقات عليه ضمنها حصيلة المناقشات التي أثارها في «الجميل»، فُتِرَتْ بـ«القانون»، أو «المقدمة الجزولية».

(٢) الظاهر أنه «الحُكِّي» بفتح، فسكون، لكنني لم أر هذه الصيغة في مصادر حكي، فليتأمل.

(٣) نُقِلَ من هامش «حاشية الخصري على شرح ابن عقيل على الألفية» ٢١/١.

٨٠١- (نُونُ الْإِنَاثِ ثَالِثُ الْأَقْسَامِ اسْمٌ عَلَى الْأَصَحِّ فِي الْكَلَامِ
٨٠٢- إِلَّا لَدَى الطَّيِّءِ إِذْ أَتَوْا بِهَا عَلَامَةٌ كَالثَّاءِ كُنْ مُنْتَبِهَاً)
(نُونُ الْإِنَاثِ ثَالِثُ الْأَقْسَامِ) يعني أن ثالث أقسام النون المفردة النون التي تلحق الفعل للدلالة على الإناث، نحو «النسوة يذهبن» (اسمٌ عَلَى الْأَصَحِّ) أي هي اسم مضمرة على أصح الأقوال، وقوله (فِي الْكَلَامِ) أي من الخلاف المذكور في هذه المسألة، ف«في» بمعنى «من»، كما في قوله [من الطويل]:

وَهَلْ يَعْصَنُ مَنْ كَانَ أَحَدْتُ عَهْدِهِ ثَلَاثِينَ شَهْرًا فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ
أي من ثلاثة أحوال (إِلَّا لَدَى الطَّيِّءِ) أي إلا عند بني طيء (إِذْ أَتَوْا بِهَا) أي بنون الإناث (عَلَامَةٌ كَالثَّاءِ) فيقولون: «يذهبن النسوة»، فيكون الفاعل هو الاسم الظاهر، والنون حرف دال على التأنيث، وهذه هي التي أشار إليها ابن مالك في «الخلاصة» بقوله:

وَقَدْ يُقَالُ سَعِدًا وَسَعِدُوا وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدَ مُسْنَدٍ
وقوله (كُنْ مُنْتَبِهَاً) كمل به البيت، أي كن مستيقظاً لهذه القاعدة، فإنها مهمة جداً.
وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن الثالث من أقسام النون المفردة الخمسة نون الإناث، وهي اسم، في نحو «النسوة يذهبن»، خلافاً للمازني، وحرف في نحو «يذهبن النسوة» في لغة من قال: «أكلوني البراغيث» خلافاً لمن زعم أنها اسم، وما بعدها بدل منها، أو مبتدأ مؤخر، والجملة قبله خبره. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر القسم الرابع من أقسام النون المفردة الأربعة، فقال:

٨٠٣- (وَرَابِعُ نُونُ الْوِقَايَةِ سُمِّيَ نُونُ الْعِمَادِ عِنْدَ ذِي التَّكْلِمْ
٨٠٤- قُبَيْلَ يَا النَّفْسِ إِذَا مَا نُصِبَتْ بِوَاحِدٍ مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ ثَبَتَ
٨٠٥- فِعْلٌ مُصَرَّفٌ وَجَامِدٌ فَقُلْ «أَكْرَمْتَنِي» ثُمَّ «عَسَانِي» ذَا الرَّجُلِ
٨٠٦- أَوْ اسْمٌ فِعْلٌ نَحْوُ «قُلْ ذَرَاكِنِي» كَذَا «تَرَاكِنِي» وَقُلْ «عَلَيْكِنِي»
٨٠٧- وَالثَّلَاثُ الْحَرْفُ كَ «إِنَّ» وَ«كَانَ» لَكِنَّ «لَيْتَ» وَ«لَعَلَّ» ثُمَّ «أَنَّ»

٨٠٨- غَالِبَةُ الْحَذْفِ بِ«عَلَّ» وَكَمَا قُلْ بِ«لَيْتَ» خَيْرُنِ سَوَاهُمَا
٨٠٩- وَلَحِقَتْ قُبَيْلَ يَاءٍ خِفْضًا بِ«مِنْ» وَ«عَنْ» وَقَدْ وَقَطُّ فِي الْمُتَضَى
٨١٠- «لَدُنْ» كَذَا سِوَى قَلِيلِ الْكَلِمِ وَشَدَّ غَيْرُ ذِي مِنْ الَّذِي يُمَي
٨١١- نَحْوُ «بَجَلْنِي» «أَمْسِلْمُنِيَا» «أَخَوْفُنِي عَلَيْكُمْ» قَدْ زُوِيَا

(وَرَابِعُ) أي رابع أقسام النون المفردة (نُونُ الْوِقَايَةِ) وفي نسخة «وقاية» بالتنكير، أي النون المسمى بنون الوقاية؛ لكونها تقي الفعل من الكسرة الموجبة لياء المتكلم (سُمِّيَ نُونُ الْعِمَادِ عِنْدَ ذِي التَّكْلِمْ) يعني أنها كما تسمى نون الوقاية تسمى أيضاً نون العماد؛ لاعتماد الفعل عليها حتى لا يكسر لمناسبة الياء (قُبَيْلَ يَا النَّفْسِ) تصغير «قبل» تصغير تقريب، أي تقع قبل ياء المتكلم (إِذَا مَا نُصِبَتْ) أي إذا وقعت الياء في محل نصب، ف«ما» بعد «إذا» زائدة (بِوَاحِدٍ) متعلق بما قبله (مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ ثَبَتَ) أي من هذه الثلاثة، ف«ذي» اسم إشارة، و«ثلاثة» بالجر بدل منه، و«ثبت» صفة له (فِعْلٌ مُصَرَّفٌ) بالجر بدل من ثلاثة، أو عطف بيان، ويجوز قطعه إلى الرفع والنصب، كما مر في نظائره، يعني أن أحد الثلاثة أن تقع الياء منصوبة بفعل متصرف، كأكرم (وَجَامِدٌ) إعرابه كسابقه، يعني أن الثاني أن تقع منصوبة بفعل جامد، كعسى (فَقُلْ «أَكْرَمْتَنِي») مثال للمتصرف (ثُمَّ «عَسَانِي») مثال للجامد، وقوله: (ذَا الرَّجُلِ) كمل به البيت، أي يا هذا الرجل، فحذف منه حرف النداء، وهو جائز على الأصح، كما نصره ابن مالك حيث قال في «الخلاصة»:

وَذَاكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهُ قُلْ وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَاَنْصُرْ عَاذِلَهُ
كقوله تعالى: «ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ» الآية [البقرة: ٨٥]، أي يا هؤلاء، وقول الشاعر [من الخفيف]:
ذَا اَزْعَوَاءَ فَلَيْسَ بَعْدَ اسْتِعَالِ الرَّأْسِ شَيْبًا إِلَى الصَّبَا مِنْ سَبِيلِ
أي يا ذا.

(أَوْ اسْمٌ فِعْلٌ) بالجر أيضاً، يعني أن الثالث أن تقع منصوبة باسم فعل (نَحْوُ «قُلْ: ذَرَاكِنِي» أي أدركني (كَذَا «تَرَاكِنِي») أي اتركني (وَقُلْ: «عَلَيْكِنِي») أي الزمني، فكلها أسماء أفعال، انتصب بها ياء المتكلم، فوجب دخول نون الوقاية عليها (وَالثَّلَاثُ) أي مما تدخل فيه نون الوقاية

٨٠١- (نُونُ الْإِنَاثِ ثَالِثُ الْأَقْسَامِ) اسْمٌ عَلَى الْأَصَحِّ فِي الْكَلَامِ
 ٨٠٢- إِلَّا لَدَى الطَّيِّءِ إِذْ أَتَوْا بِهَا عَلَامَةً كَالثَّاءِ كُنْ مُنْتَبِهًا
 (نُونُ الْإِنَاثِ ثَالِثُ الْأَقْسَامِ) يعني أن ثالث أقسام النون المفردة النون التي تلحق الفعل للدلالة على الإناث، نحو «النسوة يذهبن» (اسمٌ عَلَى الْأَصَحِّ) أي هي اسم مضمرة على أصح الأقوال، وقوله (فِي الْكَلَامِ) أي من الخلاف المذكور في هذه المسألة، ف«في» بمعنى «من»، كما في قوله [من الطويل]:

وَهَلْ يَعْصَمَنَّ مَنْ كَانَ أَحَدُ عَهْدِهِ ثَلَاثِينَ شَهْرًا فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ
 أي من ثلاثة أحوال (إِلَّا لَدَى الطَّيِّءِ) أي إلا عند بني طيء (إِذْ أَتَوْا بِهَا) أي بنون الإناث (عَلَامَةً كَالثَّاءِ) فيقولون: «يذهبن النسوة»، فيكون الفاعل هو الاسم الظاهر، والنون حرف دال على التأنيث، وهذه هي التي أشار إليها ابن مالك في «الخلاصة» بقوله:

وَقَدْ يُقَالُ سَعِدًا وَسَعِدُوا وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدَ مُسْتَدِّ

وقوله (كُنْ مُنْتَبِهًا) كمل به البيت، أي كن مستيقظًا لهذه القاعدة، فإنها مهمة جدًا.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن الثالث من أقسام النون المفردة الخمسة نُونُ الْإِنَاثِ، وهي اسم، في نحو «النسوة يذهبن»، خلافاً للمازني، وحرف في نحو «يذهبن النسوة» في لغة من قال: «أكلوني البراغيث» خلافاً لمن زعم أنها اسم، وما بعدها بدل منها، أو مبتدأ مؤخر، والجملة قبله خبره. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر القسم الرابع من أقسام النون المفردة الأربعة، فقال:

٨٠٣- (وَرَابِعُ نُونُ الْوِقَايَةِ سُمِّيَ نُونُ الْعِمَادِ عِنْدَ ذِي التَّكَلُّمِ
 ٨٠٤- قُبَيْلَ يَا النَّفْسِ إِذَا مَا نُصِبَتْ بِوَاحِدٍ مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ ثَبَتَ
 ٨٠٥- فِعْلٍ مُصَرَّفٍ وَجَامِدٍ فَقُلْ أَكْرَمْتَنِي ثُمَّ عَسَانِي ذَا الرَّجُلِ
 ٨٠٦- أَوْ اسْمٍ فِعْلٍ نَحْوُ قُلْ دَرَاكِنِي كَذَا تَرَاكِنِي وَقُلْ عَلَيَكِنِي
 ٨٠٧- وَالثَّالِثُ الْحَرْفُ كَدَ «إِنَّ» وَ«كَأَنَّ»

٨٠٨- غَالِبَةُ الْحَذَفِ بِـ«عَلٍ» وَكَمَا قُلْ بِـ«لَيْتَ» خَيْرُنَ سِوَاهُمَا
 ٨٠٩- وَلَحِقَتْ قُبَيْلَ يَاءِ خُفِضًا بِـ«مِنْ» وَ«عَنْ» وَ«قَدْ» وَ«قَطُّ» فِي الْمُرْتَضَى
 ٨١٠- «لَدُنْ» كَذَا سِوَى قَلِيلِ الْكَلِمِ وَشَدُّ غَيْرِ ذِي مِنْ الَّذِي تُمَيَّ
 ٨١١- نَحْوُ «بَجَلْنِي» «أَمْسِلْمَنِيَا» «أَخَوْفَنِي عَلَيْكُمْ» قَدْ رُوِيَ

(وَرَابِعُ) أي رابع أقسام النون المفردة (نُونُ الْوِقَايَةِ) وفي نسخة «وقاية» بالتنكير، أي النون المسمى بنون الوقاية؛ لكونها تقي الفعل من الكسرة الموجبة لياء المتكلم (سُمِّيَ نُونُ الْعِمَادِ عِنْدَ ذِي التَّكَلُّمِ) يعني أنها كما تسمى نون الوقاية تسمى أيضاً نون العماد؛ لاعتماد الفعل عليها حتى لا يكسر لمناسبة الياء (قُبَيْلَ يَا النَّفْسِ) تصغير «قبل» تصغيراً تقريبي، أي تقع قبل ياء المتكلم (إِذَا مَا نُصِبَتْ) أي إذا وقعت الياء في محل نصب، ف«ما» بعد «إذا» زائدة (بِوَاحِدٍ) متعلق بما قبله (مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ ثَبَتَ) أي من هذه الثلاثة، ف«ذي» اسم إشارة، و«ثلاثة» بالجر بدل منه، و«وثبت» صفة له (فِعْلٍ مُصَرَّفٍ) بالجر بدل من ثلاثة، أو عطف بيان، ويجوز قطعه إلى الرفع والنصب، كما مر في نظائره، يعني أن أحد الثلاثة أن تقع الياء منصوبة بفعل متصرف، كأكرم (وَجَامِدٍ) إعرابه كسابقه، يعني أن الثاني أن تقع منصوبة بفعل جامد، كعسى (فَقُلْ أَكْرَمْتَنِي) مثال للمتصرف (ثُمَّ عَسَانِي) مثال للجامد، وقوله: (ذَا الرَّجُلِ) كمل به البيت، أي يا هذا الرجل، فحذف منه حرف النداء، وهو جائر على الأصح، كما نصره ابن مالك حيث قال في «الخلاصة»:

وَذَاكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهُ قُلْ وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَاَنْصُرْ عَاذِلَهُ

كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ﴾ الآية [البقرة: ٨٥]، أي يا هؤلاء، وقول الشاعر [من الخفيف]:

ذَا اِرْعَوَاءَ فَلَيْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الرِّ رَأْسٍ شَيْبًا إِلَى الصُّبَا مِنْ سَبِيلِ
 أي يا ذا.

(أَوْ اسْمٍ فِعْلٍ) بالجر أيضاً، يعني أن الثالث أن تقع منصوبة باسم فعل (نَحْوُ «قُلْ دَرَاكِنِي» أي أدركني (كَذَا «تَرَاكِنِي» أي اتركني (وَقُلْ: «عَلَيْكِنِي» أي الزمني، فكلها أسماء أفعال، انتصب بها ياء المتكلم، فوجب دخول نون الوقاية عليها (وَالثَّالِثُ) أي مما تدخل فيه نون الوقاية

(الْحَرْفُ، كَ «إِنَّ» نحو «إِنِّي» وَ «كَأَنَّ» نحو «كَأَنِّي» «لَكِنَّ» نحو «لَكِنِّي» «لَيْتَ» نحو «لَيْتَنِي» وَ «لَعَلَّ» نحو «لَعَلَّنِي» ثُمَّ «أَنَّ» «ثُمَّ» بمعنى الواو؛ إذ لا ترتيب هنا، نحو «أَنَّنِي» «غَالِبَةُ» الحَذْفِ بِـ «عَلَّ» أي إن حذف نون الوقاية غالب مع «لعل»، «فعللي»، أكثر استعمالاً من «لعلني»، والباء في «بلعل» بمعنى «مع» وَ «كَمَا قَلَّ بِـ لَيْتَ» أي أن حذفها مع «ليت» قليل عكس «لعل»، فـ «لَيْتَنِي» أكثر استعمالاً من «لَيْتِي» (خَيْرُونَ سِوَاهُمَا) يعني أن ما عدا «لعل»، و «لَيْتَ» جائز الحذف والذكر، فقولك: «إِنَّنِي»، و «إِنِّي» سواء (وَلَحِقْتُ قَيْلَ يَاءٍ خُفِضًا) بألف الإطلاق مبتدأ للمفعول (بـ «مِنْ»، وَ «عَنْ») متعلق بما قبله، يعني أن نون الوقاية تلحق ياء المتكلم المجرورة بـ «مِنْ»، و «عَنْ»، نحو «مَنِّي»، و «عَنِّي» بتشديد النون لإدغام نون الوقاية في نون «مِنْ»، و «عَنْ» وَ «قَدْ»، وَ «قَطَّ» أي وكذلك تلحق نون الوقاية بياء المتكلم المضاف إليها «قد»، و «قط»، نحو «قدني»، و «قطني»، أي حسبي، وقوله (فِي الْمُزْتَضَى) أي القول المختار، أشار به إلى خلاف الكوفيين، حيث قالوا: يجب حذف النون في «قد»، و «قط» التي بمعنى حسب، والقول الأول قول الخليل وسيبويه^(١)، وهو الأصح كما أشار إليه في النظم.

(لَدُنْ) كَذَا) يعني أن «لَدُنْ» تلحقها نون الوقاية، مثل «قد» و «قط»، وقوله (سِوَى قَلِيلِ الْكَلِمِ) راجع لـ «مِنْ» وما بعدها، يعني أن نون الوقاية تلحق كلا من «مِنْ» فما بعدها، سوى كلمات قليلة شَمِعَتْ من العرب بدون النون، فقد قالوا: «مَنِّي» و «عَنِّي» بالتخفيف، و «قَدِي»، و «قَطِي»، و «لَدُنِّي» بتخفيف الدال ((وَشَدَّ) أي قَلَّ (غَيْرُ ذِي) أي هذه الكلمات المذكورة (مِنْ) الَّذِي نُمِّي) بالبناء للمفعول، أي اللفظ الذي زيدت فيه نون الوقاية (نَحْوُ «بَجَلْنِي») بفتح الياء، أي حسبي، وقوله («أَمْسِلُمُنِيَا») بألف الإطلاق، أشار به إلى قوله: «أَمْسِلُمَنِي إِلَى قَوْمِي...» البيت، وقوله («أَخَوْفُنِي عَلَيْكُمْ» قَدْ زُوِيََا) أشار به إلى الحديث «غير الدجال أخوفني عليكم».

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الرابع من أوجه النون المفردة الأربعة نون الوقاية، وتُسمى نون العماد أيضاً، وتلحق قبل ياء المتكلم المنتصبة بواحد من ثلاثة:

(١) راجع «حاشية الخضري على شرح ابن عقيل» ٨٢/١.

[أحدها]: الفعل متصرفاً كان، نحو «أكرمني»، أو جامداً، نحو «عساني»، و «قاموا ما خلاني، وما عداني، وحاشاني»، إن قُدِّرَتْ فعلاً، وأما قوله [من الرجز]:

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي
فَضْرُورَةً.

تنبيه:

نحو قوله: «تأمروني» يجوز فيه الفك، والإدغام، والنطق بنون واحدة، وقد قرئ بهن في السبع، وعلى الأخيرة فقليل: النون الباقية نون الرفع، وقيل: نون الوقاية، وهو الصحيح. والله تعالى أعلم.

[الثاني]: اسم الفعل، نحو «دراكني»، و «تراكني»، و «عليكني»، بمعنى أدركني، و اتركني، والزمني.

[الثالث]: الحرف، نحو «إِنِّي»، وهي جائزة الحذف، مع «إِنَّ»، و «أَنَّ»، و «لَكَنَّ»، و «كَأَنَّ»، وغالبة الحذف مع «لَعَلَّ»، وقليلته مع «لَيْتَ».

وتلحق أيضاً قبل الياء المخفوضة بـ «مِنْ»، و «عَنْ» إلا في الضرورة، كقوله [من الرمل]:
أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِّي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسُ مِنِّي
وقبل المضاف إليها «لَدُنْ»، أو «قد»، أو «قط»، إلا في قليل من الكلام، كقراءة بعضهم: «لَدُنِّي»، وكقوله [من الرجز]:

قَدْنِي مِنْ نَضْرِ الْحَبِيبِينَ قَدِي لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمَلْحِدِ
فقد اجتمع الحذف والإثبات فيه.

وقد تلحق في غير ذلك شذوذاً، كقولهم: «بَجَلْنِي» بمعنى حسبي، وقوله [من الوافر]:

وَمَا أَذْرِي وَظَنِّي كُلَّ ظَنِّي أَمْسِلُمَنِي إِلَى قَوْمِي شَرَّاحِي
يريد شرّاحيل، وزعم هشام أن الذي في «أَمْسِلُمَنِي» ونحوه تنوين لا نون، وبني ذلك على قوله

في «ضاربي»: إن الياء منصوبة، ويؤدّه^(١) قول الشاعر [من الطويل]:

وَلَيْسَ الْمُؤَافِي لِيُؤَفَّدَ خَائِبًا فَإِنَّ لَهُ أَضْعَافَ مَا كَانَ أَمَلًا
وفي الحديث: «غَيْرُ الدِّجَالِ أَخَوْفُنِي عَلَيْكُمْ»^(٢)، والتنوين لا يجمع الألف واللام ولا اسم التفضيل؛ لكونه غير منصرف، وما لا ينصرف لا تنوين فيه.

وفي «الصحيح» أنه يقال: «بجلي»، ولا يقال: «بجلني»، وليس كذلك^(٣). والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على النون المفردة، شرع يبيّن النون المركبة، فقال:

٨١٢- «نَعَمْ» بِفَتْحِ الْعَيْنِ فَالْكَسْرُ حَكْتُ كِنَانَةً إِبْدَالُهَا لِلْحَا ثَبْتُ

٨١٣- وَبَعْضُهُمْ نُونًا وَعَيْنًا كَسَرَا كَمَا لِفَعْلِهِمْ وَلَا سَمِيهِمْ جَرَى

٨١٤- حَرْفٌ لِتَضْدِيقِ وَوَعْدِ إِغْلَامٍ بَعْدَ الْحَبْرِ وَطَلَبِ وَاسْتِفْهَامِ

«نَعَمْ» بِفَتْحِ الْعَيْنِ أي مع النون، والمراد بالعين الهجائية، لا التصريفية، كما قد يُتوهم؛ لأن ذلك إنما يقال فيما يدخله التصريف، و«نعم» هذه لا حظ لها في ذلك^(٤) (فَالْكَسْرُ) أي كسر عينه (حَكْتُ كِنَانَةً) - بكسر الكاف، وتخفيف النون - وهو كنانة ابن خزيمة، أبو قبيلة، والمراد به هنا القبيلة، يعني أنها تكسر عين «نعم»، كأنهم أرادوا بذلك التمييز بين الحرفية والاسمية، وآثروا أشرف اللفظين بأخف الحركتين، فقالوا: «نعم» بالفتح في واحد الأنعام، وقد جمع بين اللغتين من قال [من الطويل]:

دَعَانِي عُبَيْدُ اللَّهِ نَفْسِي فِدَاؤُهُ فَيَا لَكَ مِنْ دَاعٍ دَعَانِي نَعَمْ نَعَمْ

(١) وجه الردّ أنه لو كان ذلك تنوينًا، لا نون وقاية، لزم عليه الجمع بين «أل» والتنوين، فتعيّن أن النون للوقاية، والياء في محلّ جرٍّ بالإضافة. «الحاشية» ٨/٢.

(٢) أخرجه مسلم في «كتاب الفتن» من «صحيحه».

(٣) أي بل يقال، وإن كان شاذًا.

(٤) «الحاشية» ٨/٢.

الرواية بفتح عين الأولى، وكسر الثانية. قاله الدماميني^(١).

(إِبْدَالُهَا) أي إبدال كنانة، والمراد بعضهم عين «نعم» (لِلْحَا) أي إلى الحاء المهملة، فاللام بمعنى «إلى»، وقوله (ثَبْتُ) خبر «إبدالها»، يعني أن بعض بني كنانة يُبدلون عينها حاء، فيقولون: «نَحِم» بدل «نَعِم» (وَبَعْضُهُمْ) أي بعض كنانة أيضًا (نُونًا وَعَيْنًا كَسَرَا) بألف الإطلاق مبتدأ للفاعل، يعني أنهم يكسرون النون أيضًا إتياعًا لحركة العين (كَمَا لِفَعْلِهِمْ وَلَا سَمِيهِمْ جَرَى) أي كما جرى لهم ذلك في الأفعال، والأسماء، إذا كانت مكسورة العين، فإنهم يُجَوِّزون كسر الفاء إتياعًا للعين.

ثم ذكر معانيها، فقال (حَرْفٌ لِتَضْدِيقِ) أي لتضديق الخبير بالكسر (وَوَعْدِ) أي وعد الطالب (إِغْلَامٍ) بحذف العاطف، أي لإعلام المستخبر، وقوله (بَعْدَ الْحَبْرِ) راجع لتضديق، نحو «قام زيد» (وَطَلَبِ) راجع لوعد، نحو «قم»، و«لا تقعد» (وَاسْتِفْهَامِ) راجع لإعلام، نحو «هل تعطيني؟»، فتقول: نعم، أي سأعطيك، فهو وعد منك له.

تنبيه:

وقع هذا البيت في النسخ هكذا:

حَرْفٌ لِتَضْدِيقِ وَوَعْدِ وَإِغْلَامٍ بَعْدَ الْحَبْرِ وَطَلَبِ وَالْإِسْتِفْهَامِ

وفيه انكسار الوزن، فعدلته؛ لأن الشيخ رحمه الله أذن لي في إصلاح ما رأيت فيه من الخلل. وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «نَعَمْ» بفتح النون، والعين، وسكون الميم، وبنو كنانة يكسرون عينها، وبها قرأ الكسائي، وبعضهم يُبدلها حاء، وبها قرأ ابن مسعود، وبعضهم يكسر النون إتياعًا لكسرة العين؛ تَنَزِيلًا لها منزلة الفعل، في قولهم: «نَعَمْ»، و«شِهْدَ» بكسرتين، كما نُزِّلَتْ «بلى» منزلة الفعل في الإمالة، فإن الأصل في الإمالة أن تكون في الفعل، والفارسي لم يَطْلُعْ على هذه القراءة، وأجازها بالقياس، حيث قال: مقتضى القياس جواز قراءة ابن مسعود، لكن لم أسمعها.

(١) «الحاشية» ٨/٢.

وهي حرف تصديق، ووعد، وإعلام، فالأول بعد الخبر، كـ «قام زيد»، و «ما قام زيد»، والثاني بعد أفعل، ولا تفعل، وما في معناهما^(١) نحو «هلا تفعل؟»، و «هلا لم تفعل»، وبعد الاستفهام في «نحو هل تعطيني؟»، ويحتمل أن تُفسر في هذا^(٢) بالمعنى الثالث، والثالث بعد الاستفهام، في «نحو هل جاءك زيد؟»، ونحو قوله **وَعَلَّكَ**: **فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا** [الأعراف: الآية ٤٤] الآية، وقوله: **﴿أَيَّنَ لَنَا لَأَجْرًا﴾** الآية [الشعراء: ٤١]، وقول صاحب «المقرب»^(٣): إنها بعد الاستفهام للوعد غير مُطَرَّد؛ لما بيناه قبل^(٤).

تنبيه:

قيل: وتأتي «نعم» للتوكيد إذا وقعت صدرًا، نحو «نعم هذه أطلالهم»، والحق أنها في ذلك حرف إعلام، وأنها جواب لسؤال مقدر^(٥).

(١) أي وهو التحضيض؛ لأنه في الحقيقة طلب فعل، أو ترك.

(٢) يعني يمكن أن تُفسر «نعم» في هذا المثال، أي نحو «هل تعطيني» من كل استفهام عن مطلوب فعله بالإعلام به.

(٣) هو ابن عصفور.

(٤) أي لأنها بعد الاستفهام قد تكون للإعلام إذا كان المستفهم عنه غير مطلوب حصوله، وقد تكون للوعد إذا كان المستفهم عنه مطلوبًا حصوله. «الحاشية» ٩/٢.

(٥) قال الأمير في حاشيته: قوله: «لسؤال مقدر» أي كأن سائلًا قال: هل هذه أطلالهم، ومن ذلك ما يقع في كلام المؤلفين بعد الاعتراض: نعم يصح لو كان الأمر كذا، فهو جواب سؤال، كأنه قيل: هل لهذا صفة يمكن التماسها، ومنه أيضًا جواب النداء، كأنه قيل: أدعوك، هل تُجيبني، وفي الدماميني: سأل قاضي القضاة بمكة مولانا كمال الدين أبو الفضل التبريزي الشافعي المصنف عما جرى به العرف في هذه الأزمنة من أن الإنسان إذا طرق باب صاحبه، يقول: نعم نعم، مريدًا الإعلام بحضوره، فهل لهذا أصل في لسان العرب؟ فقال: نعم، وقد ذكرت ذلك في كتابي «مغني اللبيب»، فقال من أخبرني بهذا القصة: لم أظفر به في «المغني»، وسألت جماعة، فلم يحصل جواب، فقلت له: ذكرها في قوله: إنها جواب لسؤال مقدر، فقول الطارق: نعم نعم، جواب لما قدره من أن صاحب المنزل لشدة التفاته له سأل هل حضر فلان، هذا ما في الدماميني، وعرفنا الآن أن الذي يقول: نعم هو من في الدار، فكأن الطارق سأل هل ههنا أحد؟، وكذا يقول الشيخ لمن يقرأ بين يديه: نعم، فكأنه سأل هل صحيح ما=

ولم يذكر سيبويه معنى الإعلام البتة، بل قال: وأما نعم فعدة وتصديق، وأما بلى فيوجب بها بعد النفي، وكأنه رأى أنه إذا قيل: «هل قام زيد»، فقيل: «نعم»، فهي لتصديق ما بعد الاستفهام، والأولى ما ذكرناه من أنها للإعلام؛ إذ لا يصح أن تقول لقائل ذلك: صدقت؛ لأنه إنشاء لا خبر.

تنبيه آخر:

(اعلم): أنه إذا قيل: «قام زيد»، فتصديقه «نعم»، وتكذيبه «لا»، ويمتنع دخول «بلى»؛ لعدم النفي، وإذا قيل: «ما قام زيد»، فتصديقه «نعم»، وتكذيبه «بلى»، ومنه قوله **وَعَلَّكَ**: **﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي﴾** [التغابن: الآية ٧] الآية، ويمتنع دخول «لا»؛ لأنها لنفي الإثبات، لا لنفي النفي، وإذا قيل: «أقام زيد؟»، فهو مثل «قام زيد»، أعني أنك تقول إن أثبت القيام: «نعم»، وإن نفيت: «لا»، ويمتنع دخول «بلى»، وإذا قيل: «ألم يقيم زيد؟» فهو مثل «لم يقيم زيد»، فتقول إذا أثبت القيام: «بلى»، ويمتنع دخول «لا»، وإن نفيت: قلت: «نعم»، قال الله تعالى: **﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾** **﴿قَالُوا بَلَى﴾** الآية [الملك: ٨-٩]، وقال: **﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾** [الأعراف: الآية ١٧٢] الآية، وقال: **﴿أَوَلَمْ تَوَدَّ أَنْ يُقَالْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾** [البقرة: الآية ٢٦٠] الآية، وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه لو قيل: نعم في جواب: **﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾** [الأعراف: الآية ١٧٢] لكان كفرًا.

والحاصل أن «بلى» لا تأتي إلا بعد نفي، وأن «لا» لا تأتي إلا بعد إيجاب، وأن «نعم» تأتي بعدهما، وإنما جاز: **﴿بَلَى قَدْ جَاءَكَ عَائِنِي﴾** [الزمر: الآية ٥٩] الآية مع أنه لم يتقدم أداة نفي؛ لأن: **﴿لَوْ أَنَّكَ اللَّهُ هَدَيْتَنِي﴾** [الزمر: الآية ٥٧] يدل على نفي هدايته، ومعنى الجواب حينئذ: بلى قد هديتك بمجيء الآيات، أي قد أرشدتك بذلك، مثل: **﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾** [فصلت: ١٧]. وقال سيبويه^(١) في «باب النعت» في مناظرة جرت بينه وبين بعض النحويين، فيقال له: ألسنت

= قرأته؟ والتلميذ في أول سؤاله: نعم، كأن لسان حال الشيخ يقول: هل عندك شبهة؟ وهذا باب متسع بحسب المقام. انتهى ما في «حاشية الأمير» ٢٦/٢.

(١) القصد من ذكر كلام سيبويه المعارضة به لما سبق؛ لأن حاصله أن نعم تُقرّر ما قبلها، فإن كان إثباتًا صيرته إثباتًا، وإن كان نفيًا صيرته نفيًا، وكلام سيبويه الذي حكاه يقتضي أن نعم بعد النفي تفيد الإيجاب.

تقول كذا وكذا؟ فإنه لا يجد بُدًّا من أن يقول: نعم، فيقال له: أفلست تفعل كذا، فإنه قائل: نعم، فرغم ابن الطراوة أن ذلك لحن.

وقال جماعة من المتقدمين والمتأخرين، منهم الشلوين: إذا كان قبل النفي استفهام، فإن كان على حقيقته، فجوابه كجواب النفي المجرد، وإن كان مرادًا به التقرير، فالأكثر أن يجاب بما يجاب به النفي؛ رعيًا للفظه، ويجوز عند أمن اللبس أن يجاب بما يجاب به الإيجاب؛ رعيًا لمعناه، ألا ترى أنه لا يجوز بعده دخول «أحد»، ولا الاستثناء المفرغ، لا يقال: أليس أحد في الدار، ولا أليس في الدار إلا زيد، وعلى ذلك قول الأنصار - رضي الله عنه - للنبي ﷺ وقد قال لهم: «ألستم ترون لهم ذلك؟» -: نعم، وقول جحدر [من الوافر]:

أَلَيْسَ اللَّيْلُ يَجْمَعُ أُمَّ عَمْرٍو وَإِنَّا فَذَاكَ بِنَا تَدَانِ
نَعَمْ وَأَرَى الْهَلَالَ كَمَا تَرَاهُ وَيَغْلُوهَا النَّهَارُ كَمَا عَلَانِي
وعلى ذلك جرى كلام سيبويه^(١)، والمخطئ مخطئ.

وقال ابن عصفور^(٢) أجرت العرب التقرير في الجواب مجرى النفي المحض، وإن كان إيجابًا في المعنى، فإذا قيل: «ألم أعطك درهمًا» قيل في تصديقه: نعم، وفي تكذيبه: بلى، وذلك لأن المقرّر قد يوافقك فيما تدعيه، وقد يخالفك، فإذا قال: نعم لم يعلم هل أراد نعم لم تعطني على اللفظ، أو نعم أعطيتني على المعنى، فلذلك أجابوه على اللفظ، ولم يلتفتوا إلى المعنى، وأما «نعم» في بيت جحدر فجواب لغير مذكور، وهو ما قدره في اعتقاده من أن الليل يجمعه وأم عمرو، وجاز ذلك لأمن اللبس؛ لعلمه أن كل أحد يعلم أن الليل يجمعه وأم عمرو، أو هو جواب لقوله: «وأرى الهلال...» البيت، وقدمه عليه.

قال ابن هشام: أو لقوله: «فذاك بنا تدان»، وهو أحسن، وأما قول الأنصار فجاز؛ لزوال اللبس؛ لأنه قد عِلِمَ أنهم يريدون نعم نعرف لهم ذلك، وعلى هذا يُحمل استعمال سيبويه لها بعد التقرير. انتهى.

(١) أي فقول سيبويه للخصم: أَلَسْتَ تفعل كذا معناه أنت تفعل كذا، وقول الخصم له: نعم معناه: أفعل كذا.

(٢) كلام ابن عصفور توضيح لما سبق، وليس زائدًا عليه.

ويتحرر على هذا أنه لو أجيب: «أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ» [الأعراف: الآية ١٧٢] بـ«نعم» لم يَكْفِ في الإقرار؛ لأن الله تعالى أوجب في الإقرار بما يتعلق بالربوبية العبارة التي لا تحمل غير المعنى المراد من المقرّر، ولهذا لا يدخل في الإسلام بقوله: «لا إله إلا الله» برفع «إله»؛ لاحتماله لنفي الوحدة فقط، ولعل ابن عباس رضي الله عنهما إنما قال: إنهم لو قالوا: نعم لم يكن إقرارًا كافيًا، وجوز الشلوين أن يكون مراده أنهم لو قالوا: نعم جوابًا للملفوظ به على ما هو الأفصح لكان كفرًا، إذ الأصل تطابق الجواب والسؤال لفظًا، وفيه نظر؛ لأن التكفير لا يكون بالاحتمال. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على حرف النون شرع يبيّن حرف الهاء، فقال:

(حَرْفُ الْهَاءِ)

قال ابن منظور رحمه الله: الهاء من الحروف الحلقية، وهي: العين، والحاء، والهاء، والخاء، والغين، والهمزة، وهي أيضًا من الحروف المهموسة، وهي الهاء، والحاء، والخاء، والكاف، والشين، والسين، والتاء، والصاد، والثاء، والفاء، قال: والمهموس حرف لأن في مخرجه، دون المجهور، وجرى مع النفس، فكان دون المجهور في رفع الصوت. انتهى^(١).

- ٨١٥- (وَالْهَاءُ فَرِيدَةٌ عَلَى خُمَيْسَةٍ أَوْجُهَا أَوَّلَى ضَمِيرُ الْغَيْبَةِ
٨١٦- فِي مَوْضِعِي نَضْبٍ وَجَرٌ تُغْفَلُ وَالثَّانِ حَرْفٌ غَيْبِي تُسْتَفْعَلُ
٨١٧- وَهَاءٌ سَكَنَتْ لِبَيَانِ الْحَرْكَةِ أَوْ حَرْفِهِمْ ثَالِثُهَا لِتَذَرِكَةِ
٨١٨- وَالرَّابِعُ الْمُبْدَلُ مِنْ هَمْزِ السُّؤَالِ وَخَامِسٌ هَاءُ الْإِنَاثِ بَعْضَ خَالٍ

(وَالْهَاءُ) بالقصر، مبتدأ (فَرِيدَةٌ) منصوب على الحال أي حال كونها مفردة، غير متصل بها شيء مما سيأتي (عَلَى خُمَيْسَةٍ) تصغير خمسة، وهو خبر مقدم لـ (أَوْجُهَا) والجملة خبر «الهاء» (أَوَّلَى ضَمِيرُ الْغَيْبَةِ) أي أولى الأوجه أن تكون ضميرًا للغائب، فـ«الغيبه» على حذف مضاف،

(١) «لسان العرب» ٤٦٦/١٣.

أي ذي الغيبة، أو على تأويله بالمشتق، أي الغائب (في موضعي نصب وجر ثقل) يعني أن هاء ضمير الغائب إنما تقع في موضعي الجر والنصب، نحو ﴿قَالَ لَمْ صَاحِبُهُ﴾ [الكهف: ٣٧]، (والثاني) من الأوجه الخمسة، مبتدأ خبره «تستعمل»، وقوله (حرف غيبة) منصوب على الحال، وإن كان غير مشتق، إذ هو غالب، وليس لازماً، كما قال في «الخلاصة»:

وَكُونُهُ مُنْتَقِلاً مُشْتَقّاً يَغْلِبُ لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقّاً

أي حال كونها حرفاً ذالاً على غائب (تُستعمل) بالبناء للمفعول، نحو «إياه» (وهاء سكّيت) مبتدأ، أو خبر مقدّم لقوله «ثالثها»، أي هاء دالة على سكوت المتكلم، وقطعه الكلام (ليتان الحركة) متعلق بصفة لـ «هاء»، أي آتية لبيان حركة الكلمة؛ إذ لو وقف بدونها لحذفت الحركة، نحو ﴿مَا هِيَ﴾ [القارة: ١٠] (أو حرفهم) بالجر عطفاً على «بيان»، أي أو لبيان الحرف، نحو «وازيداه»، قيل: لعل المراد ببيانه امتداده لسكون الهاء، أو المراد ببيان حاله من أنه ألف النذبة، فلربما تُوهَم مع حذفها أن الألف مبدلة من تنوين مثلاً. (١) (ثالثها) أي ثالث أوجه الهاء المفردة، وقوله (لتدركه) أصله «لتدركه»، فحذفت نون التوكيد الخفيفة، على حدّ قول الشاعر [من المنسرح]:

لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عِلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالذَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

وقرىء ﴿أَلَمْ تَشْرَحْ﴾ [الشرح: الآية ١] بفتح الحاء.

(والرابع المبدل من همز السؤال) أي رابع أوجهها هي الهاء المبدلة من همزة الاستفهام، نحو «هذا الذي»، والأصل «أذا الذي» (وخامس هاء الإناث) أي الهاء الدالة على الإناث، وقوله (بعض حال) منصوب بنزع الخافض، أي في بعض أحوالها، وذلك في حال وقفها، نحو «رحمه».

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الهاء المفردة على خمسة أوجه:

[أحدها]: أن تكون ضميراً للغائب، وتُستعمل في موضعي الجر والنصب، نحو قوله ﴿وَعَلَى

﴿قَالَ لَمْ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ﴾ [الكهف: الآية ٣٧] الآية.

[والثاني]: أن تكون حرفاً للغيبة، وهي الهاء في «إياه»، والتحقيق أنها حرف لمجرد معنى الغيبة، وأن الضمير «إيا» وحدها.

[والثالث]: هاء السكت، وهي اللاحقة لبيان حركة، أو حرف، نحو قوله تعالى: ﴿مَا هِيَ﴾ [القارة: ١٠]، ونحو «هاهنا»، و«وازيداه»، وأصلها أن يوقف عليها، وربما وصلت بنية الوقف.

[والرابع]: المبدلة من همزة الاستفهام، كقوله [من الكامل]:

وَأَتَى صَوَاحِبُهَا فَقُلْنَ هَذَا الَّذِي مَنَعَ الْمَوَدَّةَ غَيْرِنَا وَجَفَانَا
والأصل «أذا الذي»، والتحقيق ألا تُعدّ هذه؛ لأنها ليست بأصلية، على أن بعضهم زعم أن الأصل «هذا» فحذفت الألف (١).

[والخامس]: هاء التأنيث، نحو «رحمه» في الوقف، وهو قول الكوفيين، زعموا أنها الأصل، وأن التاء في الوصل بدل منها، وعكس ذلك البصريون، والتحقيق ألا تُعدّ ولو قلنا بقول الكوفيين؛ لأنها جزء كلمة، لا كلمة (٢). والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على الهاء المفردة شرع يبيّن غير المفردة، فقال:

٨١٩- (و«ها» على ثلاثة الأحوال جا أَسْمُ لِفَعْلٍ خُذْ كَهَاكَ مَخْرَجًا

٨٢٠- وَجَارَ مَدُّهَا مَعَ التَّصْرِيفِ فِي هَمْزِهَا عَنْ كَافِهَا بِهَا أَكْثَفِي

٨٢١- وَالثَّانِ مُضْمَرُ الْمُؤَنَّثِ يُجَرُّ أَوْ فِي مَحَلِّ النَّصْبِ حِينَمَا ظَهَرَ

٨٢٢- وَثَالِثٌ حَرْفٌ لِتَبْيِيهِ دَخَلَ أَرْبَعَةٌ إِسْمٌ إِشَارَةٌ حَصَلَ

٨٢٣- وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ إِذَا مَا أَخْبَرَا عَنْهُ بِمَا إِسْمٌ إِشَارَةٌ يُرَى

٨٢٤- وَنَعَتْ أَيْ فِي النِّدَاءِ لَازِمًا وَالْأَلِفَ أَخَذَفَ مَعَ هَاءٍ ضُمًّا

٨٢٥- وَرَابِعٌ إِسْمُ الْإِلَهِ فِي الْقَسَمِ كَقَوْلِهِمْ «هَا لِلَّهِ مَا هُنَا سَقَمٌ»

(١) أي الألف الواقعة بعد الهاء، وقبل اسم الإشارة.

(٢) نصّ الرضوي على أن هاء التأنيث كلمة زُكِّت مع ما دخلت عليه، فصارت لشدة الامتزاج كلمة

واحدة، ومثلها ياء النسب. انتهى «دسوقي» ج ٢ ص ٣١٧.

(و«ها» عَلَى ثَلَاثَةِ الْأَحْوَالِ) مبتدأ وخبره، والإضافة في «ثلاثة الأحوال» من إضافة الصفة للموصوف، أي على أحوال ثلاثة.

تنبيه:

«ها» هذه ثنائية، يُنطق باسمها الثنائي، فيقال: «ها» التنبيه بالقصر، فما يقع ممن قصر باعه في العربية من نطقها بالمد، فيقولون: هاء التنبيه، وكذا ما يُرى في بعض الكتب المطبوعة من كتابتها بالمد غلطاً شائعاً فاحشاً، ينبغي التنبيه له، والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل.

وقوله (جاء) بالقصر لغة، لا ضرورة (اسمٌ لِفَعْلٍ) خبر لمخدوف، أي أحدها أن تكون اسم فعل (تُخَذُ كَهَاكَ مَخْرَجًا) أي خذ هذا المثال لكونها اسم فعل، فالكاف اسم بمعنى «مثل»، أو زائدة، و«هاك مخرجًا» مفعول به محكي لقصد لفظه، و«هاك» معناه خذ، و«مخرجًا» أي محل خروج (وَجَارَ مَدَّهَا) أي مد ألفها، فتقول: «هاء» (مَعَ التَّصْرِيفِ فِي هَمْزِهَا) بالتذكير، والتنشئة، وضدهما (عَنْ كَافِهَا) أي كاف الخطاب (بِهَا) أي بهذه الهمزة (اكتفي) بالبناء للمفعول، يعني أنه يُكتفى عن استعمال كاف الخطاب بتصريف همزتها تصريف الكاف، فتقول: «هاء» بالفتح للمذكر، و«هاء» بالكسر للمؤنث، و«هاؤما» للمثنى، و«هاؤم» للمخاطبين، و«هاؤن» للمخاطبات.

(وَالثَّانِ) أي الوجه الثاني لـ «ها» (مُضْمَرُ الْمُؤَنَّثِ) أي أن تكون ضميرًا للمؤنث (يُجَرُّ) بالبناء للمفعول، حال من «مضمَر»، أي حال كونه مجرور المحل (أَوْ فِي مَحَلِّ النَّصْبِ حِينَمَا ظَهَرَ) أي وقت ظهوره في تركيب الكلام، وفي نسخة «هكذا يقر» بفتح أوله وثانيه، ويجوز كسره، من قر الشيء، من بايى تعب، وضرب: إذا ثبت، وقد اجتمعا في قوله **عَلَيْكَ**: **فَالْهَمَّهَا فُجُورَهَا** [الشمس: الآية ٨] فهي في **فَالْهَمَّهَا** [الشمس: الآية ٨] في محل نصب مفعول به، وفي **فُجُورَهَا** [الشمس: الآية ٨] في محل جر بالإضافة (وَتَالِثٌ) أي ثالث أوجه «ها» (حَرْفٌ لِتَنْبِيهِ دَخَلَ) أي حرف يدخل في الكلام لتنبيه المخاطب، وإزالة غفلته، وقوله (أَرْبَعَةٌ) منصوب بنزع الخافض أي في أربعة أشياء، وقيل: مفعول به لـ «دخل».

تنبيه:

اختلف في الاسم المنصوب في نحو قولهم: «دخلت المسجد»، و«سكنت البيت»، فقيل: منصوب على التوسع بإسقاط الخافض؛ لإجراء العامل القاصر الذي يتعدى بحرف الجر مجرى المتعدي بنفسه، فهو من قبيل المفعول به على الاتساع بإسقاط «في»، والأصل «دخلت في المسجد»، و«سكنت في البيت»، فحذف الجار، كما حذف في قوله [من الوافر]:

* تَمْرُونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا *

وهذا مذهب الفارسي وطائفة، واختاره ابن مالك، وعزاه لسيبويه، وقيل: منصوب على الظرفية، تشبيهًا له بالمبهم، وهو مذهب الشلوين، وعزاه لسيبويه، واختاره ابن الحاجب، وقيل: مفعول به، وعليه الأخفش، وجماعة^(١). والله تعالى أعلم.

وقوله (اسمٌ إِشَارَةٌ) بقطع الهمزة للوزن، وهو بدل من أربعة، ويجوز قطعه إلى الرفع والنصب، والمراد باسم الإشارة غير المختصة بالبعيد، نحو «هذا»، بخلاف «ثم»، و«هنا»، وقوله (حَصَلَ) صفة لـ «اسم»، وفي نسخة «شمل» بفتح الشين والميم، أو بكسر الميم، وعليه فيكون «اسم إشارة» مفعولاً مقدماً له (وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ إِذَا مَا أُخْبِرَ عَنْهُ بِمَا اسْمٌ) بقطع الهمزة للوزن (إِشَارَةٌ يُرَى) يعني أن ثاني مواضع دخول «ها» التنبيه ضميرُ الرفع المخبر عنه باسم إشارة، نحو قوله **عَلَيْكَ**: **هَتَانَتْ هَؤُلَاءِ** [آل عمران: الآية ٦٦] الآية.

فقوله: «مضمَر الرفع» بالنصب عطفًا على «اسم إشارة»، وقوله: «إذا ما» «ما» بعد «إذا» زائدة، و«أخبر» بألف الإطلاق، مبتدأ للمفعول، و«عنه» متعلق به، أي إذا أخبر عنه، و«بما» «ما» موصولة، و«اسم»، منصوب على أنه مفعول ثانٍ لـ «يُرى» مبتدأ للمفعول، أي بالذي يُرى اسم إشارة. (وَنَعَتْ أَيْ فِي النَّدَاءِ) يعني أن ثالث مواضعها نعتٌ أي في النداء، نحو «يا أيها الرجل»، وقوله (لَازِمًا) منصوب على الحال، أي حال كون دخولها لازماً، يعني أن دخول «ها» في نعت النداء واجب؛ إشارة إلى أنه المقصود بالنداء، وقوله (وَالْأَلِفُ أَخَذَ مَعَ هَاءِ ضَمًّا) يعني أنه يجوز

(١) سيأتي تمام البحث فيه في محله. إن شاء الله تعالى. وراجع أيضًا «الكواكب الدرية» على مُتَمِّمَةِ الأجرومية ٢٠/٢ - ٢١.

حذف ألف «ها» مع ضم الهاء، فتقول: «يا أيه الرجل»، وهي لغة بني أسد.

(وَرَابِعُ إِسْمٍ) بقطع الهمزة للوزن (الإله في القسم) أي رابع مواضع «ها» التنبيه اسم الله تعالى الواقع في القسم عند حذف حرف القسم (كَقُولِهِمْ «هَآ اللّٰهُ مَا هُنَا سَقَمٌ») الأصل «والله إلخ»، فحذف حرف القسم، وجيء «بها» التنبيه، ويجوز قطع همزة الجلالة، ووصلها، وإثبات ألف «ها» وحذفها، و«ما» نافية و«سَقَمٌ» بفتحين: أي مرض، وفي نسخة: «نَسَمٌ» بفتحين: النفس، واحده نَسَمَةٌ، مثل قصب وقَصَبَةٍ.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «ها» على ثلاثة أوجه:

[أحدها]: أن تكون اسماً لفعل أمر، وهو «خُذْ»، ويجوز مد ألفها، ويُستعملان بكاف الخطاب وبدونها، ويجوز في الممدودة أن يُستغنى عن الكاف بتصريف همزتها تصاريف الكاف، فيقال: «هَاءٌ» للمذكر بالفتح، و«هَاءٌ» للمؤنث بالكسر، و«هاؤماً»، و«هاؤنً»، و«هاؤمً»، ومنه قوله تعالى: ﴿هَآؤُمْ أَقْرَأُ وَكِتَابَةٍ﴾ [الحاقة: ١٩].

[والثاني]: أن تكون ضميراً للمؤنث، فتستعمل مجرورة الموضع، ومنصوبته، نحو قوله تعالى: ﴿فَالْهَمَّهَا نُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ [الشمس: الآية ٨].

[والثالث]: أن تكون للتنبيه، فتدخل على أربعة:

(أحدها): الإشارة غير المختصة بالبعيد، نحو «هذا»، بخلاف «ثم»، و«هنا» بالتشديد، و«هناك»؛ لأنها كلها للبعيد.

(والثاني): ضمير الرفع المحبب عنه باسم إشارة، نحو قوله تعالى: ﴿هَآأَنْتُمْ أَوْلَآءُ﴾ [آل عمران: الآية ١١٩] الآية، وقيل: إنما كانت داخلة على الإشارة، فقُدِّمت، فُرِّدَ عليه بنحو قوله: ﴿هَآأَنْتُمْ هَآؤِلَآءُ﴾ [آل عمران: الآية ٦٦]، فأجيب بأنها أُعيدت توكيداً.

قلت: الأول أوضح، وأقرب. والله تعالى أعلم.

(والثالث): نعت «أَيُّ» في النداء، نحو «يا أيها الرجل»، وهي في هذا واجبة؛ للتنبيه على أنه المقصود بالنداء، قيل: وللتعويض عما تُضاف إليه «أَيُّ»، ويجوز في هذه في لغة بني أسد أن

تُحذف ألفها، وأن تُضمَّ هاؤها؛ إتباعاً، وعليه قراءة ابن عامر: ﴿أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ﴾، و﴿أَيُّهُ الثَّقَلَانِ﴾، و﴿أَيُّهُ السَّاحِرُ﴾ بضم الهاء في الوصل.

(والرابع): اسم الله تعالى في القسم عند حذف حرف القسم، يقال: «ها الله» بقطع الهمزة ووصلها، وكلاهما مع إثبات ألف «ها» وحذفها. والله تعالى أعلم بالصواب. ولما أنهى الكلام على «ها» التنبيه شرع يبين «هل»، فقال:

٨٢٦- («هل» حَزَفُ تَصْدِيقٍ بِلاَ تَصَوُّرٍ وَغَيْرُهُ عَلَى التَّصَوُّرِ اقْصُرِ

٨٢٧- وَهَمْزَةُ اسْتِفْهَامِهِمْ أَعْمٌ مِنْ جَمِيعِهَا إِذْ بِهِمَا قَدْ تَقْتَرِنُ

(«هل» حَزَفُ تَصْدِيقٍ) مبتدأ وخبره، أي إنها حرف موضوع لطلب التصديق الإيجابي، أي طلب إدراك وقوع النسبة، نحو «هل زيدٌ قائمٌ»، وقوله (بِلاَ تَصَوُّرٍ) أي بدون استعمالها للتصوُّر، وهو إدراك المفردات، نحو «زيدٌ»، و«قائمٌ» (وَغَيْرُهَا) بالنصب مفعولاً مقدماً لـ «اقصر» (عَلَى التَّصَوُّرِ) أي على إدراك المفردات، متعلق بـ (اقصر) بضم الصاد، أمر من قصر الشيء على الشيء، من باب نصر: حبسه عليه، فما وقع في نسخ النظم^(١) من ضبطه بكسر الصاد، ضبط قلم، فسهو، فتنبه.

والمعنى أن غير «هل» من أدوات الاستفهام موضوعة لطلب التصوُّر فقط، إلا الهمزة كما أشار إليه بقوله (وَهَمْزَةُ اسْتِفْهَامِهِمْ أَعْمٌ مِنْ جَمِيعِهَا) يعني أن الهمزة أعم من جميع أدوات الاستفهام (إِذْ) تعليلية؛ أي لأنها (بِهِمَا) أي بالتصديق والتصوُّر (قَدْ تَقْتَرِنُ) يعني أنها تُستعمل للتصديق، فيقال: «أزيد قائمٌ»، وللتصوُّر، نحو «أزيد قائمٌ، أم عمرو».

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن «هل» حرف موضوع لطلب التصديق الإيجابي، دون التصوُّر، ودون التصديق السلبي، فيمتنع نحو «هل زيداً ضربت»؛ لأن تقديم الاسم يُشعر بحصول التصديق بنفس النسبة، ونحو «هل زيد قائمٌ، أم عمرو»، إذا أريد بـ «أم» المتصلة، و«هل لم

(١) وكذا وقع في بعض نسخ «القاموس» بضبط القلم، بل نص عليه شارحه، وكل هذا الظاهر أنه غلط، فقد صرح في «الصحيح»، و«اللسان»، و«المصباح» أنه بضم الصاد، فتنبه.

يقم زيد»، ونظيرها في الاختصاص بطلب التصديق «أم» المنقطعة، وعكسهما «أم» المتصلة، وجميع أسماء الاستفهام، فإنهن لطلب التصور لا غير، وأعظم من الجميع الهمزة، فإنها مشتركة بين الطالبين.

تنبيه:

قال الأخضري رحمه الله في «السلم المنور» مفسراً معنى التصديق، والتصور:

إِذْ رَأَى مُفْرِدَ تَصَوُّرٍ عُلِمَ وَذَرَكُ نِسْبَةِ تَصْصِدِيقٍ وَوَسِمَ
وَمَا بِهِ إِلَى تَصَوُّرٍ وَصِلَ يُدْعَى يَقُولٍ شَارِحٍ فَلْتَبَهَّلَ
وَمَا لِتَصْصِدِيقٍ بِهِ تَوْصُلًا بِحُجَّةٍ يُعْرَفُ عِنْدَ الْعُقَلَاءِ

ثم ذكر الأوجه التي تفارق فيها «هل» همزة الاستفهام، فقال:

- ٨٢٨- (تَفَارِقُ الْهَمْزَةُ فِي عَشْرَةِ أَوْجُهٍهَا التَّصْصِدِيقُ قَدْ خَصَّصَتْ
٨٢٩- وَالثَّانِ الْاِخْتِصَاصُ بِالْإِيجَابِ بَلْ صَرَفُ الْمُضَارِعِ لِمَا بَعْدَ حَصَلِ
٨٣٠- لَا تَصْحَبُ الشَّرْطُ وَإِنْ وَكَذَا إِسْمًا يَلِيهِ الْفِعْلُ فَادِرُ الْمَأْخَذِ
٨٣١- وَسَابِعٌ وَثَامِنٌ أَنْ تَقَعَا مِنْ بَعْدِ عَاطِفٍ وَ«أَمْ» إِنْ جُمِعَا
٨٣٢- وَالثَّقْنِي قَدْ يُقْصَدُ بِاسْتِفْهَامِهَا لِدَا تَجِي «إِلَّا» بُعِيدَ إِسْمِهَا
٨٣٣- وَعَاشِرٌ إِتْيَانُهَا مَعْنَى كَ«قَدْ» مُخْتَصَّةٌ بِالْفِعْلِ هَكَذَا وَرَدَ
٨٣٤- فِي مِثْلِ «هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ» قَالَ بِهِ جَمَاهِرُ الْعِرْفَانِ
(تَفَارِقُ الْهَمْزَةُ فِي عَشْرَةِ أَوْجُهٍهَا) مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ لِلْمَوْصُوفِ، أَيْ فِي أَوْجُهٍهَا الْعَشْرَةِ
(التَّصْصِدِيقِ) بِالنَّصْبِ مَفْعُولًا مَقْدَمًا لِدَا قَدْ خَصَّصَتْ) بِالْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ، يَعْنِي أَنَّ «هَلْ» تَخْتَصُّ
بَطَلَبِ التَّصْصِدِيقِ، بِخِلَافِ الْهَمْزَةِ، فَتُسْتَعْمَلُ فِيهِ، وَفِي التَّصَوُّرِ (وَالثَّانِ الْاِخْتِصَاصُ بِالْإِيجَابِ)
أَيِ اخْتِصَاصِ «هَلْ» بِالْإِيجَابِ فَقَطْ، تَقُولُ: «هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ»، وَلَا تَقُولُ: «هَلْ لَمْ يَثْمَ»، بِخِلَافِ
الْهَمْزَةِ (بَلْ) لِلْإِضْرَابِ الْإِنْتِقَالِيِّ (صَرَفُ الْمُضَارِعِ لِمَا بَعْدَ حَصَلِ) أَيْ أَنَّ الثَّالِثَ مِمَّا تَفَارِقُ فِيهِ

تحويل معناه إلى الاستقبال، يعني أن «هل» تخلص معنى المضارع إلى الاستقبال بعد أن كان محتملاً له، وللحال، نحو «هل تسافر»، أي في المستقبل، ولا تقول: «هل تظنه قائماً» أي الآن، بخلاف الهمزة (لَا تَصْحَبُ الشَّرْطُ) أي الرابع أن «هل» لا تصحب، أي لا تدخل على الشرط، فلا تقول: «هل إن قام زيد» بخلاف الهمزة (وَإِنْ) أي الخامس أنها لا تدخل على «إِنَّ»، فلا تقول: «هل إن زيدا قائم»، بخلاف الهمزة (وَكَذَا إِسْمًا يَلِيهِ الْفِعْلُ) أي السادس أنها لا تصحب اسماً بعده فعل، فلا تقول: «هل زيد قام»، بل يجب أن يليها الفعل، بخلاف الهمزة، وأما إذا لم يأت فعل بعده جاز، فتقول: «هل زيد قائم»، وقوله (فَادِرُ الْمَأْخَذِ) بألف الإطلاق، أي اعلم مأخذ هذه المسائل، وهو النقل عن العرب العرباء (وَسَابِعٌ وَثَامِنٌ أَنْ تَقَعَا) بألف الإطلاق، والضمير لـ«هل» (مِنْ بَعْدِ عَاطِفٍ، وَ«أَمْ» إِنْ جُمِعَا) بألف التثنية، أي اجتمع العاطف، و«أم» مع «هل»، يعني أن السابع والثامن مما تفارقا فيه أن «هل» اجتمعت مع العاطف، و«أم» في الكلام، وتقع بعد العاطف، و«أم»، لا قبلهما، فتقول: «وهل قام زيد»، «أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَتُ وَالنُّورُ؟» [الرعد: الآية ١٦]، ولا يجوز أن تقول: «هل وقام زيد»، و«هل أم تستوي إلخ» بخلاف الهمزة في ذلك (وَالثَّقْنِي قَدْ يُقْصَدُ بِاسْتِفْهَامِهَا) أي التاسع مما تفارقا فيه أيضاً أنه يراد بالاستفهام بها النفي (لِذَا تَجِي «إِلَّا» بُعِيدَ إِسْمِهَا) بقطع الهمزة للوزن، أي لأجل إرادة النفي باستفهامها جيء بـ«إِلَّا» بعدها، نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَنُ﴾ [الرَّحْمَنُ: الآية ٦٠] (وَعَاشِرٌ إِتْيَانُهَا مَعْنَى كَ«قَدْ» أي العاشر مما تفارقا فيه أنها تأتي بمعنى «قد» (مُخْتَصَّةٌ بِالْفِعْلِ) أي حال كونها مخصوصة بالفعل دون الاسم (هَكَذَا وَرَدَ) أي في القرآن الكريم (فِي) مِثْلِ ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾ [الإنسان: الآية ١] (قَالَ بِهِ) أي بكونها في الآية بمعنى «قد» (جَمَاهِرُ الْعِرْفَانِ) أي كثير من أهل المعرفة بالتفسير، ومنهم ترجمان القرآن ابن عباس رضي الله عنهما. وقوله: «جماهير» جمع جمهور بالضم، وهو معظم الشيء، وأصله «جماهير» بالياء، حذفها هنا للوزن.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «هل» تفترق من الهمزة من عشرة أوجه:

[أحدها]: اختصاصها بالتصديق.

[والثاني]: اختصاصها بالإيجاب، تقول: «هل زيد قائم»، ويمتنع «هل لم يقيم»، بخلاف

الهمزة، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ [الشرح: الآية ١]، وقوله: ﴿أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ﴾ [آل عمران: الآية ١٢٤]، وقوله: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر: الآية ٣٦]، وقال [من البسيط]:
* أَلَا طِعَانٌ أَلَا فُرْسَانٌ عَادِيَةٌ *

[والثالث]: تخصيصها المضارع بالاستقبال، نحو «هل تُسافر»، بخلاف الهمزة، نحو «أتظنه قائما»، وأما قول ابن سيده في «شرح الجمل»: لا يكون الفعل المستفهم عنه إلا مستقبلا، فسهو، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا﴾ [الأعراف: الآية ٤٤]، وقال زهير [من الطويل]:

فَمَنْ مُبْلِغُ الْأَخْلَافِ عَنِّي رِسَالَةً وَذُبْيَانٌ هَلْ أَقْسَمْتُمْ كُلُّ مُقْسَمٍ
[والرابع، والخامس، والسادس]: أنها لا تدخل على الشرط، ولا على «إن»، ولا على اسم بعده فعل في الاختيار، بخلاف الهمزة، بدليل قوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنَ مَن تَفَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤]، وقوله: ﴿أَمِنَ ذُكْرُهُ بَلْ أَتَتْهُم مِّنْ قَوْمٍ مُّسْرِفُونَ﴾ [يس: ١٩]، وقوله: ﴿أَوَلَيْكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ﴾ [يوسف: ٩٠]، وقوله: ﴿أَبَشَرْنَا مِمَّا وَجَدْنَا نَتَّبِعُهُ﴾ [القمر: الآية ٢٤].

[والسابع، والثامن]: أنها تقع بعد العاطف لا قبله، وبعد «أم»، نحو قوله تعالى: ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [الأحقاف: الآية ٣٥]، وفي الحديث: «وهل ترك لنا عقيل من رباع»^(١)، وقال [من الخفيف]:

لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تُمْ هَلْ آتَيْتُهُمْ أَوْ يَحُولَنَّ دُونَ ذَلِكَ حِمَامٌ؟
وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ نَسْتَوِي الظُّلُمَةُ وَالنُّورُ﴾ [الزهد: الآية ١٦]
[التاسع]: أنه يراد بالاستفهام بها النفي، ولذلك دخلت على الخبر بعدها «إلا» في نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَنُ﴾ [الرحمن: الآية ٦٠]، والباء في قوله [من الطويل]:
يَقُولُ إِذَا أَقْلَوْلَى عَلَيْهَا وَأَقْرَدَتْ أَلَا هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَدِيدٌ بِدَائِمٍ^(٢)

(١) حديث أخرجه الشيخان في «صحيحهما».

(٢) هو للفرزدق يرمي جريزا وقومه ياتيان الأتّن، و«أقلولى عليها»: ارتفع، و«أقردت»: سكنت.

وصح العطف في قوله [من الطويل]:

وَإِنَّ شِفَائِي عَبْرَةٌ مُّهْرَاقَةٌ وَهَلْ عِنْدَ رَسْمِ دَارِسٍ مِنْ مُّعْوَلٍ
إِذَا لَا يُعْطَفُ الْإِنْشَاءُ عَلَى الْخَبَرِ.

[فإن قلت]: قد مرّ في صدر الكتاب أن الهمزة تأتي لمثل ذلك، مثل قوله تعالى: ﴿أَفَأَصْفَكَ رُحُومًا بِالْبَيْنِ﴾ [الإسراء: الآية ٤٠]، ألا ترى أن الواقع أنه سبحانه وتعالى - لم يُصِفْهُمْ^(١) بذلك. [قلت]: إنما مرّ أنها للإنكار على مدّعي ذلك، ويلزم من ذلك الانتفاء، لا أنها للنفي ابتداء، ولهذا لا يجوز «أقام إلا زيد»، كما يجوز «هل قام إلا زيد»، وقوله تعالى: ﴿فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [التحل: الآية ٣٥]، وقوله: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ﴾ [الزخرف: الآية ٦٦]، وقد يكون الإنكار مقتضيا لوقوع الفعل على العكس من هذا، وذلك إذا كان بمعنى ما كان ينبغي لك أن تفعل، نحو «أتضرب زيدا، وهو أخوك؟».

ويتلخص أن الإنكار على ثلاثة أوجه: إنكار على من ادّعى وقوع الشيء، ويلزم من هذا النفي، وإنكار على من أوقع الشيء، ويختصان بالهمزة، وإنكار لوقوع الشيء، وهذا هو معنى النفي، وهو الذي تنفرد به «هل» عن الهمزة.

[والعاشر]: أنها تأتي بمعنى «قد»، وذلك مع الفعل، وبذلك فسّر قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾ [الإنسان: الآية ١] جماعة، منهم: ابن عباس رضي الله عنهما، والكسائي، والفراء، والمبرد، قال في «مقتضبه»^(٢): «هل» للاستفهام، نحو «هل جاء زيد»، وقد تكون بمنزلة «قد»، نحو قوله جل اسمه: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾ [الإنسان: الآية ١] انتهى.

وبالغ الزمخشري، فزعم أنها أبدا بمعنى «قد» وأن الاستفهام إنما هو مستفاد من همزة مقدرة معها، ونقله في «المفصل» عن سيبويه، فقال: وعند سيبويه أن «هل» بمعنى «قد»، إلا أنهم تركوا الألف قبلها؛ لأنها لا تقع إلا في الاستفهام، وقد جاء دخولها عليها في قوله [من البسيط]:

(١) بضم أوله من الإصفاء، أي لم يخضهم به.

(٢) «المقتضب» كتاب في النحو لأبي العباس المبرد، وهو مطبوع في أربعة أجزاء. بتحقيق عبد الخالق عزيمة.

سَائِلَ فَوَارِسَ يَزْبُوعَ بِشِدَّتِنَا أَهْلَ رَأُونَا بِسَفْحِ الْقَاعِ ذِي الْأَكْمِ انتهى.

ولو كان كما زعم لم تدخل إلا على الفعل، كـ«قد»، وثبت في كتاب سيبويه رحمه الله ما نقله عنه، ذكره في «باب أم» المتصلة، ولكن فيه أيضًا ما قد يخالفه، فإنه قال في باب «عدة ما يكون عليه الكلم»: ما نصه: «هل»، وهي للاستفهام، ولم يزد على ذلك، وقال الزمخشري في «كشافه»: ﴿هَلْ أَتَى﴾ [الإنسان: الآية ١] أي قد أتى على معنى التقرير والتقريب جميعًا، أي أتى على الإنسان قبل زمان قريب طائفة من الزمان الطويل الممتد لم يكن فيه شيئًا مذكورًا، بل شيئًا منسيًا نطفة في الأصلاب، والمراد بالإنسان الجنس، بدليل: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ﴾ [الإنسان: الآية ٢] الآية، انتهى.

وفسرها غيره بـ«قد» خاصة، ولم يحملوا «قد» على معنى التقريب، بل على معنى التحقيق، وقال بعضهم: معناها التوقع، وكأنه قيل لقوم يتوقعون الخبر عما أتى على الإنسان، وهو آدم عليه الصلاة والسلام، قال: والحين زمن كونه طينًا، وفي «تسهيل ابن مالك»: أنه يتعين مرادفة «هل» لـ«قد» إذا دخلت عليها الهمزة، يعني كما في البيت، ومفهومه أنها لا تتعين لذلك إذا لم تدخل عليها، بل قد تأتي لذلك، كما في الآية، وقد لا تأتي له، وقد عكس قوم ما قاله الزمخشري، فزعموا أن «هل» لا تأتي بمعنى «قد» أصلًا.

قال ابن هشام: وهذا هو الصواب عندي؛ إذ لا مُتَمَسِّكَ لِمَنْ أَثَبَتَ ذَلِكَ، إلا أحد ثلاثة أمور: [أحدها]: تفسير ابن عباس رضي الله عنهما، ولعله إنما أراد أن الاستفهام في الآية للتقرير، وليس باستفهام حقيقي، وقد صرح بذلك جماعة من المفسرين، فقال بعضهم: «هل» هنا للاستفهام التقريري، والمقرَّرُ به من أنكر البعث، وقد غلب أنهم يقولون: نعم قد مضى دهر طويل، لا إنسان فيه، فيقال لهم: فالذي أحدث الناس بعد أن لم يكونوا، كيف يمتنع عليه إحيائهم بعد موتهم؟ وهو معنى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ النَّشْأَةَ الْأُولَىٰ فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الواقعة: الآية ٦٢]، أي فهلا تذكرون، فتعلمون أنه من أنشأ شيئًا بعد أن لم يكن قادرٌ على إعادته بعد عدمه. انتهى.

وقال آخر مثل ذلك، إلا أنه فسر الحين بزمن التصوير في الرحم، فقال: المعنى ألم يأت على

الناس حين من الدهر كانوا فيه نُطْفًا، ثم عَلَقًا، ثم مُضْغًا إلى أن صاروا شيئًا مذكورًا، وكذا قال الزجاج، إلا أنه حمل الإنسان على آدم عليه الصلاة والسلام، فقال: المعنى ألم يأت على الإنسان حين من الدهر، كان فيه ترابًا وطينًا إلى أن نُفِخَ فيه الروح. انتهى.

وقال بعضهم: لا تكون «هل» للاستفهام التقريري، وإنما ذلك من خصائص الهمزة، وليس كما قال، وذكر جماعة من النحويين أن «هل» تكون بمنزلة «إن» في إفادة التوكيد والتحقيق، وحملوا على ذلك قوله تعالى: ﴿هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِذِي حِجْرٍ﴾ [الفجر: الآية ٥]، وقَدَّرُوهُ جَوَابًا للقسم، وهو بعيد.

[والدليل الثاني]: قول سيبويه الذي شافه العرب، وفهم مقاصدهم، وقد مضى أن سيبويه لم يقل ذلك.

قلت: تقدّم قريبًا أنه قاله^(١)، فهذا تناقض عجيب منه^(٢)، فتبصر.

[والثالث]: دخول الهمزة عليها في البيت، والحرف لا يدخل على مثله في المعنى، قال: وقد رأيت عن السيرافي أن الرواية الصحيحة «أم هل»، و«أم» هذه منقطعة، بمعنى «بل»، فلا دليل، وبتقدير ثبوت تلك الرواية، فالبیت شاذّ، فيمكن تخريجه على أنه من الجمع بين حرفين لمعنى واحد على سبيل التوكيد، كقوله [من الوافر]:

وَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي وَلَا لِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءَ
بل الذي في ذلك البيت أسهل؛ لاختلاف اللفظين، وكون أحدهما على حرفين، فهو كقوله [من الطويل]:

فَأَصْبَحَ لَا يَسْأَلُنُهُ عَنْ بَمَا بِهِ أَصْعَدَ فِي غُلُوِّ الْهَوَىٰ أَمْ تَصَوَّبَا
انتهى كلام ابن هشام.

(١) فقد سبق أن ما نقله الزمخشري في «المفصل» عن سيبويه من أن «هل» بمعنى «قد» إلا أنهم تركوا الألف قبلها إلخ، قد ثبت في «كتاب سيبويه» ذكره في «باب أم المتصلة».

(٢) وقد يجاب. كما أشار إليه بعضهم. عن تناقضه هذا بأنه لم ير كلام سيبويه أولًا، فأنكر، ثم اطلع بعد ذلك على نصّه، فأصلح النسخة في الموضع الأول، وغفل عن الموضع الثاني. انظر «حاشية الأمير» ٢٩/٢ - ٣٠.

قلت: الذي يترجح عندي أن «هل» تأتي بمعنى «قد»، كآلية المذكورة؛ لأن ترجمان القرآن، وحبر الأمة، وبحرها، فشرها بذلك، وإمام النحاة واللغويين سيبويه الذي شافه العرب، وفهم مقاصدهم أثبت ذلك في كتابه، كما سبق إيضاحه، خلاف ما تناقض فيه ابن هشام في كلامه السابق كما أشرت إليه قريباً.

والحاصل أن «هل»، وإن كانت تأتي للاستفهام، إلا أنه ثبت كونها بمعنى «قد»، فلا وجه لإنكاره، فتبصر بالإنصاف، والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل.

ولما أنهى الكلام على «هل» شرع يبين «هو» وفروعه، فقال:

٨٣٥- «هُوَ» مَعَ الْفُرُوعِ أَسْمَاءٌ غَالِبًا وَأَحْرَفًا تَأْتِي لَدَى مَنْ أَعْرَبَا

٨٣٦- فِي نَحْوِ «جَعْفَرٌ هُوَ الْفَاضِلُ» إِنْ أَعْرَبَ فَضْلاً وَمَحَلُّهُ لَمْ يَبْنِ

«هُوَ» مَعَ الْفُرُوعِ أي «هي»، و«هما»، و«هم»، و«هن» (أَسْمَاءٌ) بالقصر جمع «اسم»، أي هي أسماء، لا حروف (غَالِبًا) أي في غالب أحوالها (وَأَحْرَفًا تَأْتِي) الضمير لـ «هو» وفروعه، أي وقد تأتي في غير الغالب أحرَفًا (لَدَى مَنْ أَعْرَبَا) بألف الإطلاق، أي عند من أعربها (فِي نَحْوِ) قول القائل: «(جَعْفَرٌ هُوَ الْفَاضِلُ)»، إِنْ أَعْرَبَ) بالبناء للمفعول، ونائب الفاعل ضمير «هو» (فَضْلاً) أي ضميراً أتى به للتمييز بين الصفة والخبر؛ إذ قوله: «الفاضل» مثلاً ربما يتوهم أنه نعت لـ «جعفر»، فإذا أتى بـ «هو» زال الاحتمال، وتمحض للخبر؛ إذ لا يفصل بين النعت والمنعوت، وقوله (وَمَحَلُّهُ) بسكون الهاء للوزن (لَمْ يَبْنِ) أي لم يظهر محل إعرابه، يعني أنه لا محل له من الإعراب.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن «هو» وفروعه تكون أسماء، وهو الغالب، وأحرفاً في نحو «زيد هو الفاضل»، إذا أعرب فصلاً، وقلنا: لا موضع له من الإعراب، وقيل: هي مع القول بذلك أسماء، كما قال الأخفش في نحو «صَهْ»، و«نَزَال» أسماء لا محل لها، وكما في الألف واللام في نحو «الضارب» إذا قدرناهما اسماً. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على حرف الهاء شرع يبين حرف الواو، فقال:

(حَرْفُ الْوَاوِ)

قال الأزهري رحمه الله: يقال للياء والواو والألف: الأَحْرَفُ الْجَوْفُ^(١)، وكان الخليل يسميها الحروف الضعيفة الهوائية، وسميت جَوْفًا؛ لأنه لا أحياز لها، فتنسب إليها كسائر الحروف التي لها أحياز، إنما تخرج من هواء الجوف، فسميت مرَّةً جَوْفًا، ومرَّةً هوائيةً، وسميت ضعيفة؛ لانتقالها من حال إلى حال عند التصرف باعتلال. انتهى^(٢).

٨٣٧- (أَقْسَامُ وَاوٍ مُفْرِدٍ عَشْرَةٌ مَعَ وَاحِدٍ أَوْ خَمْسَةٍ عَاطِفَةً

٨٣٨- لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ وَسَابِقًا عَلَى لَاحِقِهِ وَالْعَكْسِ أَوْ صَحْبًا ثَلَاثًا

(أَقْسَامُ وَاوٍ مُفْرِدٍ عَشْرَةٌ مَعَ وَاحِدٍ) أي أحد عشر قسمًا بحسب ما صَحَّ (أَوْ خَمْسَةٍ) أي خمسة عشر بحسب ما ذكر في النظم.

تنبيه:

عبارة الأصل: «الواو المفردة انتهى مجموع ما ذكر من أقسامها إلى أحد عشر» انتهى، فاعترضه الدماميني بأنه إن أراد بمجموع ما ذكر ما ذكره هنا، ففيه أنه ذكر خمسة عشر، وإن أراد مجموع ما ذكر صوابًا، ففيه أنه ثمانية؛ لأنه أبطل من الخمسة عشر سبعة، وهي واو الصرف التي يُنصب المضارع بعدها، وواو «رب»، وواو الثمانية، والواو الداخلة على جملة النعت، وواو الإنكار، وواو التذكّر، والواو المبدلة من همزة الاستفهام، فما وجه قوله: أحد عشر.

وأجاب الشمني بأن غرض المصنّف عدّ غير الواو التي يُنصب المضارع بعدها؛ لأنه قال فيها: الحق أنها للعطف، والواو التي للإنكار، والواو التي للتذكّر، والواو المبدلة من همزة الاستفهام؛ لأنه قال: الصواب أن لا تعدّ هذه الثلاثة من أقسام الواو، وما عدا هذه الأربعة فهو أحد عشر، فلا

(١) «الجوف» بضم الجيم، وسكون الواو: جمع أجوف، كخفر وأحمر.

(٢) «لسان العرب» ٤/٣١٤.

إشكال. انتهى^(١).

(عَاطِفَةٌ) خبر لمحدوف، أي أحدها كونها عاطفة (مُطْلَقِ الْجَمْعِ) أي معناها أنها للجمع لا بقيد معية، ولا لاحقية، ولا سابقة (و) لذلك عطفت (سَابِقًا عَلَى لَاحِقِهِ) نحو قوله **وَعَجَلْ**: **كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ** [الشورى: ٣] (وَالْعَكْسُ) بالنصب، أي عطفت العكس، أي لاحقًا على سابق، نحو قوله **وَعَجَلْ**: **وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ** [الحديد: الآية ٢٦] (أَوْ صَحْبًا) أي أو عطفت مصاحبًا، نحو قوله **وَعَجَلْ**: **فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ** [العنكبوت: الآية ١٥]، وقوله (تَلَا) صفة لـ «صحبا» أي تبعه في حكمه إيجابًا أو سلبيًا.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن الواو المفردة انتهى مجموع ما صح فيها إلى أحد عشر قسمًا، وأما جملة ما ذكر من أقسامها فيصل إلى خمسة عشر كما سيأتي بيانه:

[الأول]: العاطفة، ومعناها مطلق الجمع، فتعطف الشيء على مصاحبه، وعلى سابقه، وعلى لاحقه، وقد تقدمت الأمثلة، وقد اجتمع الأخيران في قوله **وَعَجَلْ**: **وَمِنْ ثُجَّ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ ابْنِ مَرْيَمَ** [الأحزاب: الآية ٧]، فعلى هذا إذا قيل: «قام زيد وعمرو» احتمل ثلاثة معان، قال ابن مالك: وكونها للمعية راجح، وللترتيب كثير، ولعكسه قليل. انتهى.

ويجوز أن يكون بين متعاطفيها تقارب، أو تراخ، نحو قوله **وَعَجَلْ**: **إِنَّا رَأَوُوهُ يُجَادِلُوهُ مِنْ أَلْمُسَلِّينَ** [القصاص: الآية ٧]، فإن الرد بعيد إلقائه في اليم، والإرسال على رأس أربعين سنة.

قال ابن هشام: وقول بعضهم: إن معناها الجمع المطلق غير سديد؛ لتقييد الجمع بقيد الإطلاق، وإنما هي للجمع لا بقيد.

وتعقب بأن هذا وهم منه؛ لأن الجمع المطلق ومطلق الجمع في اللغة شيء واحد، وإنهما عبارة عن الماهية لا بقيد شيء، لا هي بقيد لا شيء، وأما قول الفقهاء: فرق بين الماء المطلق، وبين مطلق الماء، فهو اصطلاح طارئ، ومن هذا الاصطلاح نشأ هذا الوهم، أي قوله: غير سديد، فالحق أن كلام هذا البعض سديد. والله تعالى أعلم.

(١) «حاشية الدسوقي» ١٧/٢.

وقول السيرافي: إن النحويين واللغويين أجمعوا على أنها لا تفيد الترتيب مردود، بل قال بإفادتها إياه قطرب، والرَّبْعِيُّ، والفراء، وثلعب، وأبو عمر الزاهد^(١)، وهشام، والشافعي^(٢)، ونقل الإمام في «البرهان»^(٣) عن بعض الحنفية أنها للمعية. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر ما تنفرد به الواو عن سائر أحرف العطف، وهي خمسة عشر حكمًا، فقال:

٨٣٩- (بِالْخُمْسَةِ الْعَشْرِ حُكْمًا تَنْفَرِدُ عَنِ الْعَوَاطِفِ الَّتِي هُنَا تَرِدُ بِالْخُمْسَةِ الْعَشْرِ) بتعريف الجزأين، وهو جائز (حُكْمًا تَنْفَرِدُ) أي الواو (عَنِ الْعَوَاطِفِ الَّتِي هُنَا تَرِدُ) أي عن سائر أحرف العطف التي تأتي في هذا الباب. ثم أشار إلى الأول بقوله:

٨٤٠- (مَغْطُوفُهَا مُخْتَمِلُ الثَّلَاثَةِ مِنَ الْمَعَانِي السَّابِقَاتِ الثُّبُتِ إِذَا تَكَرَّرَتْ كـ «لَا حَوْلَ وَلَا» ٨٤١- (وَبَاقِيَرَانِهَا لـ «إِمَّا» وَلـ «لَا» ٨٤٢- كَذَا بِـ «لَكِنْ» ثُمَّ عَطْفِ السَّبَبِ ٨٤٣- وَعَطْفِ عَقْدِهِمْ عَلَى النَّيْفِ زِدْ ٨٤٤- وَعَطْفِ مَا اسْتَحَقَّ لِلتَّشْنِيَةِ أَوْ جَمْعِهِ فِي شِعْرِ ذِي الْفَصَاحَةِ

(١) هو محمد بن عبد الواحد المعروف بغلام ثعلب، لغوي من أحفظ أهل عصره، له «شرح فصح ثعلب»، وغريب «مسند أحمد»، وتفسير أسماء الشعراء، وغيرها، مات سنة (٣٤٥هـ).

(٢) قال الأمير: لا يكفي في نسبة هذا القول للشافعي مجرد قوله بالترتيب في الوضوء؛ لأن له دليلًا آخر. انتهى.

قلت: ما قاله الأمير هو الحق، فإن الشافعي رحمه الله ما أخذ وجوب الترتيب في الوضوء من الواو فقط، بل من دليل آخر أقوى منه، وهو أنه **عَلَيْهِ** ما توضح أصلًا إلا مرتبًا، فكل من وصف وضوءه **عَلَيْهِ** وصفه بالترتيب، ولم يوجد منه قول يخالف فعله، وفعله بيان لجمل الآية، وما كان بيانًا لجمل الواجب كان واجبًا، كما حققته في «شرح النسائي»، فراجعه تستفد. والله تعالى وليّ التوفيق.

(٣) هو عبد الملك بن عبد الله الجويني، وُلِدَ في لجوين من أعمال نيسابور، ودرّس في الحرمين زمنا، وهو إمام عصره في فقه الشافعي، و«البرهان» اسم كتاب له في أصول الفقه، توفي سنة (٤٧٨هـ).

٨٤٥- وَعَظْفُهَا مَا لَيْسَ قَدْ يَسْتَعْنِي مَثْبُوعُهُ كَ«أَضْطَفُ هَذَا وَابْنِي»
 ٨٤٦- فَذَا يَذُلُّ عَدَمَ التَّرْتِيبِ لَهَا وَعَاشِرٌ مِنَ النَّصِيبِ
 ٨٤٧- عَظْفُ الَّذِي يَغُمُّ وَالْعَكْسُ كَذَا وَعَظْفٌ عَامِلٌ فَرِيدًا نَبْذًا
 ٨٤٨- وَعَظْفُهَا الشَّيْءُ عَلَى الْمَزَادِ وَأَسْمًا ضَرُورَةً مُقَدِّمًا يَفِي
 ٨٤٩- وَعَظْفٌ مَا جُرَّ عَلَى الْجَوَارِ نِصْفُ ثَلَاثِينَ بِلاَ إِنْكَارِ
 (مَعْطُوفُهَا مُحْتَمِلُ الثَّلَاثَةِ) أي أحدها أن معطوفها محتمل للمعاني الثلاثة، فقوله (مِنَ الْمَعَانِي السَّابِقَاتِ) بيان للثلاثة، أي الترتيب، وعكسه، والمصاحبة، وقوله (الْتَبُّتِ) صفة ثانية لـ«المعاني»، وهو بضم الثاء المثناة، وتشديد الموحدة، جمع ثابتة، كما قال في «الخلاصة»:

وَفُعِّلَ لِفَاعِلٍ وَقَاعِلُهُ وَضَفَيْنِ نَحْوُ عَاذِلٍ وَعَاذِلُهُ
 وأشار إلى الثاني بقوله (وَبِاقْتِرَانِهَا لِـ«إِمَّا») أي وتنفرد أيضًا بجواز اقترانها بـ«إمّا»، فلو قال: بـ«إمّا» بالباء لكان أولى؛ لأن اقترن إنما يتعدى بالباء، لا باللام إلا على قول من يقول: إن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض، وهو قول منتقد، كما سيأتي في محله - إن شاء الله تعالى - ومثاله قوله (عَلَى): «إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا» وإلى الثالث بقوله (وَلِـ«لَا»): أي بجواز اقترانها بـ«لا»، وقوله (إِذَا تَكَوَّرَتْ) عبارة الأصل «إِنْ سُبِقَتْ بِنَفْيٍ»، وهي أولى؛ لأن التعبير بال تكرار يقتضي أن يكون النفي السابق بـ«لا»، لا بغيرها من أدوات النفي، كما مثل به حيث (كَـ«لَا حَوْلَ وَلَا»)
 وليس كذلك؛ إذ يجوز أن تقول: «ما قام زيد»، ولا عمرو، وأشار إلى الرابع بقوله (كَذَا بِـ«لَكِنْ»)
 أي كذا تختص بجواز اقترانها بـ«لكن»، نحو ﴿وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: الآية ٤٠]، وإلى الخامس بقوله (ثُمَّ عَظْفِ السَّبَبِ) بالجر عطفاً على «اقترانها»، أي تنفرد أيضًا بعطف المفرد السببي، وقوله (يَحْتَاجُ لِلرَّبْطِ) حال مقدّم على صاحبه، وهو «الأجنبي»، وهو - وإن منعه الجمهور - جائز عند جماعة، ومنهم ابن مالك، فقد قال في «الخلاصة»:

وَسَبَقَ حَالٍ مَا بِحَرْفِ جُرٍّ قَدْ أَبَوْا وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدَ
 أي لوروده عن العرب، كقوله [من الطويل]:

لَعِنْ كَانَ بَرَزُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِيًا إِلَيَّ حَبِيبًا إِنَّهَا لِحَبِيبٍ
 فـ«هيمان»، و«صاديًا» حالان من الضمير المجرور بـ«إلى»، وهو الياء.
 وقوله (عَلَى مَا الْأَجْنَبِي) «ما» زائدة، والجار والمجرور متعلق على «عطف»، والمعنى أنها تنفرد بعطف السببي على الأجنبي المحتاج إلى الربط، نحو «مررت برجل قائم زيد وأخوه»، وأشار إلى السادس بقوله (وَعَظْفِ) بالجر كسابقه (عَقْدِهِمْ) بكسر، فسكون: هي العشرات، والمئات، والألوف (عَلَى النَّيْفِ) - بفتح النون، وتشديد الياء، - أي الزائد على العقد، أي وتنفرد أيضًا بعطف العقد على النيف، نحو «هذا أحد وعشرون».

[فائدة]: قال في «القاموس»: النَيْفُ ككَيْسٍ، وقد يُخَفَّفُ: الزيادة، أصله نَيْوْفٌ، يقال: عَشْرَةٌ وَنَيْفٌ، وكلُّ ما زاد على الْعِقْدِ، فنَيْفٌ إلى أن يبلغ الْعِقْدُ الثاني. انتهى. وقال في «المصباح»: النَيْفُ - أي بفتح، فسكون - : الزيادة، والتثقيل أفصح، وفي «التهذيب»: وتخفيف النيف عند الفصحاء لحن، وقال أبو العباس: الذي حصّله من أقاويل حذّاق البصريين والكوفيين أنَّ النيف من واحد إلى ثلاث، والبضع من أربع إلى تسع، ولا يقال: نيفٌ إلا بعد عقد، نحو عشرة ونيف، ومائة ونيف، وألف ونيف. انتهى.

وأشار إلى السابع بقوله (زِدْ) فعل أمر من الزيادة، أي على ما سبق مما انفردت به (عَظْفَ صِفَاتِ ذَاتٍ) بالجر صفة لـ«صفات» (تَفْرِيقِ تَرْدٍ) أي تجيء بعد موصوفها، والجملة صفة لـ«صفات» بعد صفة، ويحتمل أن يكون «ذات تفريق» حالاً من فاعل «ترد»، أي تجيء حال كونها متفرقة مع اجتماع موصوفها، كقوله: «على ربيعين مسلوب وبالي»^(١).

وأشار إلى الثامن بقوله (وَعَظْفِ) بالجر أيضًا، أو بالنصب عطفاً على مفعول «زد» (مَا) موصولة أي الذي (اسْتَحَقَّ لِلثَّانِيَةِ أَوْ جَمْعِهِ) أي عطف اسم حقه أن يثنى، أو يُجمع، إلا أنه اضطرّ الشاعر إلى تفريقه، وقوله (فِي شِعْرِ ذِي الْفَصَاحَةِ) أي حال كونه وارداً في كلام العرب الفصيح، كالفرزدق، حيث يقول: «فقدان مثل محمد ومحمد»، وقول أبي نواس: «يومًا ويومًا وثالثًا ويومًا».

(١) أي فـ«مسلوب»، و«بال» صفتان للربيعين فأحدهما موصوف بكونه مسلوبًا، والثاني موصوف بكونه باليًا، وليس المراد أن كلا من الربيعين مسلوب، وبالي؛ للتنافي.

وأشار إلى التاسع بقوله: (وَعَطْفُهَا) إعرابه كسابقه (مَا) موصولة، أي الذي (لَيْسَ قَدْ يَسْتَعْنِي) عنه (مَتَّبِعُهُ، كَـ) «اضْطَفَّ هَذَا وَابْنِي» أي فإن الاصطفاف لا يوجد إلا من اثنين، فأكثر، فتعين عطفه بالواو.

ثم أشار إلى ما يُستفاد من هذا المثال بقوله (قَدْ) أي هذا المثال (يَدُلُّ عَدَمَ التَّرْتِيبِ لَهَا) أي على عدم إفادتها الترتيب، ووجهه أنه لا يُعقل الاصطفاف إلا معاً، فدلّ على أنها لا تقتضي ترتيباً، وفيه أن القائل بأنها موضوعة للترتيب له أن يقول: إنها تفيده ما لم تقم قرينة على خلافه، كما هنا. والله تعالى أعلم.

وإلى العاشر بقوله: (وَعَاشِرٌ مِنَ النَّصِيبِ) أي حظّ الواو الذي اختصت به من بين أحرف العطف (عَطْفُ الَّذِي يَغْمُ) أي عطف العام على الخاص، نحو قوله تعالى: ﴿رَبِّ أَغْفِرْ لِي وَلَوْلَدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي﴾ [نوح: الآية ٢٨] الآية.

وإلى الحادي عشر بقوله: (وَالْعَكْسُ كَذَا) أي مثله عطف الخاص على العام، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ﴾ الآية [الأحزاب: ٧].

وإلى الثاني عشر بقوله: (وَعَطْفُ عَامِلٍ) أي وكذا عطف عامل (فَرِيداً) حال من نائب فاعل قوله: (تُبْدَأُ) بألف الإطلاق مبنياً للمفعول، أي تُحذف ذلك العامل حال كونه وحده، يعني أن معموله باق مذكور في الكلام، والمعنى أنها مما تنفرد به أيضاً عطفها عاملاً محذوفاً بقي معموله على عامل آخر مذكور يجمعهما معنى واحد، نحو قوله: «وزججن الحواجب والعيونا»، فعامل «العيونا» محذوف، أي وكحلن العيونا، وهو معطوف على «زججن»، ويجمعهما معنى التحسين.

وإلى الثالث عشر بقوله: (وَعَطْفُهَا الشَّيْءُ عَلَى الْمُرَادِفِ) برفع «عطف» عطفاً على «العكس»، وأي وكذا عطفها الشيء على مرادفه، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَشْكُوا بَنِي وَحُرَفَى إِلَى اللَّهِ﴾ [يوسف: الآية ٨٦].

وإلى الرابع عشر بقوله: (وَأَسْمَاءُ) بالنصب عطفاً على «الشيء» (صَرُورَةً) منصوب بنزع الخافض، أي لأجل ضرورة شعرية (مُقَدِّمًا) أي على متبوعه، وهو حال من فاعل (يُفِي) صفة

لـ «أسماء»، والمعنى أن مما تنفرد به أيضاً عطفها اسماً مقدماً على متبوعه للضرورة، نحو قوله: «عليك ورحمة الله السلام»، والأصل «عليك السلام ورحمة الله»، إلا أنه المعطوف قُدِّم للضرورة.

وإلى الخامس عشر بقوله: (وَعَطْفُ) إعرابه كسابقه (مَا) موصولة (جُرِّ) بالبناء للمفعول، أي عطف المجرور (عَلَى الْجَوَارِ) أي لأجل الجوار، كقراءة من خفض قوله ﴿وَأَرْجَلَكُمْ﴾ [المائدة: الآية ٦] على الجوار، على ما قيل.

وقوله: (نِصْفُ ثَلَاثِينَ بِلَا إِنْكَارٍ) أي هذه الأحكام التي ذكرناها للواو، وقلنا إنها انفردت بها عن بقية أحرف العطف عددها نصف ثلاثين، أي خمسة عشر حكماً.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الواو تنفرد عن سائر أحرف العطف بخمسة عشر حكماً: [أحدها]: احتمال معطوفها للمعاني الثلاثة السابقة.

[والثاني]: اقترانها بـ «إما»، نحو قوله تعالى: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: الآية ٣].

[والثالث]: اقترانها بـ «لا» إن شَبَقَتْ بنفي، ولم تقصد المعية، نحو «ما قام زيد، ولا عمرو»؛ لتفيد أن الفعل منفي عنهما في حالتي الاجتماع والافتراق، ومنه قوله ﴿وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَى﴾ [سجدة: الآية ٣٧]، والعطف حينئذ من عطف الجمل عند بعضهم على إضمار العامل، والمشهور أنه من عطف المفردات، وإذا فقد أحد الشرطين امتنع دخولها، فلا يجوز نحو «قام زيد ولا عمرو»، وإنما جاز ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: الآية ٧]؛ لأن في «غير» معنى النفي، وإنما جاز قوله [من البسيط]:

فَاذْهَبْ فَأَيُّ فِتْنَى فِي النَّاسِ أَحْرَزُهُ مِنْ حَتْفِهِ ظَلَمَ دُغْجٌ وَلَا حِيلٌ^(١)

لأن المعنى لا فتى أحرز، مثل قوله ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، ولا يجوز «ما اختصم زيد ولا عمرو»؛ لأنه للمعية لا غير، وأما قوله ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ * وَلَا الظُّلُمَتُ وَلَا النُّورُ * وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ * وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا

(١) قوله: «أحرز» أي جعله في حرز، وقوله: «من حتفه» أي موته، وقوله: «دُغْجٌ» أي شديد السواد.

الْأَمْرُوتُ [فاطر: ١٩ - ٢٢]، ف«لا» الثانية والرابعة والخامسة زوائد؛ لأمن اللبس.

[والرابع]: اقترانها ب«لكن»، نحو قوله **عَلَيْكَ**: **﴿وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ﴾** [الأحزاب: الآية ٤٠] الآية.

[والخامس]: عطف المفرد السببي على الأجنبي عند الاحتياج إلى الربط، ك«مررت برجل قائم زيد وأخوه»، ونحو «زيد قائم عمرو وغلامه»، وقولك في باب الاشتغال: «زيداً ضربت عمراً وأخاه».

[والسادس]: عطف العطف على النفي، نحو «أحد وعشرون».

[والسابع]: عطف الصفات المفرقة مع اجتماع منعوتها، كقوله [من الوافر]:

بَكَيْتُ وَمَا بُكََا رَجُلٍ حَزِينٍ عَلَى رَنْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالِي

[والثامن]: عطف ما حقه التثنية أو الجمع، نحو قول الفرزدق [من الكامل]:

إِنَّ الرِّزْيَةَ لَا رَزِيَّةَ مِثْلَهَا فَقْدَانُ مِثْلِ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدٍ

وقول أبي نؤاس [من الطويل]:

أَقَمْنَا بِهَا يَوْمًا وَيَوْمًا وَثَالِثًا وَيَوْمًا لَهُ يَوْمُ التَّرْحَلِ خَامِسُ

وهذا البيت يتساءل عنه أهل الأدب، فيقولون: كم أقاموا؟

والجواب ثمانية؛ لأن يوماً الأخير رابع، وقد وُصف بأن يوم الترحل خامس له، وحينئذ فيكون

يوم الترحل هو الثامن بالنسبة إلى أول يوم.

[والتاسع]: عطف مالا يُستغنى عنه، ك«اختصم زيد وعمرو»، و«اشترك زيد وعمرو»، وهذا

من أقوى الأدلة على عدم إفادتها الترتيب، ومن ذلك «جلست بين زيد وعمرو»، ولهذا كان الأصمعي يقول: الصواب:

* بَيْنَ الدُّخُولِ وَخَوْمِلِ *

لا «فَخَوْمِلِ»، وأجيب بأن التقدير بين نواحي الدخول، فهو كقولك: «جلست بين الزيدين،

فالعمرين»، أو بأن الدخول مشتمل على أماكن.

وتشاركها في هذا الحكم «أم» المتصلة في نحو «سواء عليّ أقمّت أم قعدت»، فإنها عاطفة مالا

يُستغنى عنه.

[والعاشر، والحادي عشر]: عطف العام على الخاص، وبالعكس، فالأول نحو قوله **عَلَيْكَ**:

﴿رَبِّ أَعْفِرْ لِي وَلِوَلَدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [نوح: الآية ٢٨]،

والثاني نحو قوله: **﴿وَلِإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَقَهُمْ وَمِنَكَ وَمِنْ نُوحٍ﴾** [الأحزاب: الآية ٧] الآية.

ويشاركها في هذا الحكم الأخير «حتى»، ك«مات الناس حتى الأنبياء»، و«قدّم الحجاج حتى المشاة»، فإنها عاطفة خاصاً على عام.

[والثاني عشر]: عطف عامل حذف، وبقي معموله على عامل آخر مذكور، يجمعهما معنى

واحد، كقوله [من الوافر]:

إِذَا مَا الْعَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وَرَجَجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا

أي وكحلن العيون، والجامع بينهما التحسين، ولولا هذا التقييد^(١) لوزد «اشترته بدرهم فصاعداً»، إذ التقدير فذهب الثمن صاعداً.

[والثالث عشر]: عطف الشيء على مرادفه، نحو قوله **عَلَيْكَ**: **﴿إِنَّمَا أَشْكُوا بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى**

اللَّهِ﴾ [يوسف: الآية ٨٦] الآية، ونحو قوله: **﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾** [البقرة:

الآية ١٥٧] الآية، ونحو: **﴿عِوَجًا وَلَا أَمْتًا﴾** [طه: الآية ١٠٧]، وقوله عليه الصلاة والسلام: «ليني

منكم ذوو الأحلام والنهي»^(٢)، وقول الشاعر [من الوافر]:

وَقَدَّمَتِ الْأَدِيمَ لِرَاهِشِيهِ وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَيِّنَا^(٣)

(١) أي التقييد بقولنا: يجمعهما معنى واحد لوزد إلخ، حاصله أن الفاء في هذا المثال عطفت عاملاً محذوف،

وهو «ذهب»، وبقي معموله، وهو «صاعداً» على العامل الأخير، وهو «اشترت»، لكن لما قُيد الأول

بأن العاملين يجمعهما معنى واحد خرج هذا المثال؛ إذ الاشتراء، وذهاب الثمن صاعداً لا يجمعهما

معنى واحد بخلاف الترجيع والتكحيل، فإنه يجمعهما أمر واحد، وهو التحسين. «الحاشية» ١٩/٢.

(٢) أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه».

(٣) قائله عدي بن زيد العبادي قاله في قصة الزباء وغدرها بجذيمة، و«الراشيان»: العراق الظاهران في

الذراعين، والمعنى أنها قدّمت النطع من عروقه، وفصدتها، فغدرت به، ويروى «وقدّدت الأديم...»

قدّدت: قطعت.

الْأَمَوَاتُ [فاطر: ١٩ - ٢٢]، ف«لا» الثانية والرابعة والخامسة زوائد؛ لأمن اللبس.

[والرابع]: اقترانها ب«لكن»، نحو قوله ﷺ: «وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» [الأحزاب: الآية ٤٠] الآية. [والخامس]: عطف المفرد السببي على الأجنبي عند الاحتياج إلى الربط، ك«مررت برجل قائم زيد وأخوه»، ونحو «زيد قائم عمرو وغلالمه»، وقولك في باب الاشتغال: «زيدًا ضربت عمرًا وأخاه».

[والسادس]: عطف العقد على التثنية، نحو «أحد وعشرون».

[والسابع]: عطف الصفات المفرقة مع اجتماع منعوتها، كقوله [من الوافر]:

بَكَيْتُ وَمَا بُكََا رَجُلٍ حَزِينٍ عَلَى رَنْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالِي

[والثامن]: عطف ما حقه التثنية أو الجمع، نحو قول الفرزدق [من الكامل]:

إِنَّ الرِّزْيَةَ لَا رَزِيَّةَ مِثْلَهَا فَقْدَانُ مِثْلِ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدٍ

وقول أبي نؤاس [من الطويل]:

أَقَمْنَا بِهَا يَوْمًا وَيَوْمًا وَثَالِثًا وَيَوْمًا لَهُ يَوْمُ التَّرْحَلِ خَامِسٍ

وهذا البيت يتساءل عنه أهل الأدب، فيقولون: كم أقاموا؟

والجواب ثمانية؛ لأن يومًا الأخير رابع، وقد وُصف بأن يوم الترحل خامس له، وحينئذ فيكون يوم الترحل هو الثامن بالنسبة إلى أول يوم.

[والتاسع]: عطف مالا يُستغنى عنه، ك«اختصم زيد وعمرو»، و«اشترك زيد وعمرو»، وهذا من أقوى الأدلة على عدم إفادتها الترتيب، ومن ذلك «جلست بين زيد وعمرو»، ولهذا كان الأصمعي يقول: الصواب:

* بَيْنَ الدُّخُولِ وَخَوْمَلِ *

لا «فَخَوْمَلِ»، وأجيب بأن التقدير بين نواحي الدخول، فهو كقولك: «جلست بين الزيدين، فالعمرين»، أو بأن الدُّخُولَ مشتمل على أماكن.

وتشاركها في هذا الحكم «أم» المتصلة في نحو «سواء عليٍّ أقيمت أم قعدت»، فإنها عاطفة مالا يُستغنى عنه.

[والعاشر، والحادي عشر]: عطف العام على الخاص، وبالعكس، فالأول نحو قوله ﷺ: «رَبِّ أَعْفِرْ لِي وَلِوَلَدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ» [نوح: الآية ٢٨]، والثاني نحو قوله: «وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ» [الأحزاب: الآية ٧] الآية. ويشاركها في هذا الحكم الأخير «حتى»، ك«مات الناس حتى الأنبياء»، و«قدم الحجاج حتى المشاة»، فإنها عاطفة خاصًا على عام.

[والثاني عشر]: عطف عامل حذف، وبقي معموله على عامل آخر مذكور، يجمعهما معنى واحد، كقوله [من الوافر]:

إِذَا مَا الْعَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وَرَجَّحْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا
أَي وَكَحَلْنَ الْعَيُونَ، والجامع بينهما التحسين، ولولا هذا التقييد^(١) لَوَزَدَ «اشتريته بدرهم فصاعدًا»، إذ التقدير فذهب الثمن صاعدًا.

[والثالث عشر]: عطف الشيء على مرادفه، نحو قوله ﷺ: «إِنَّمَا أَشْكُوا بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ» [يوسف: الآية ٨٦] الآية، ونحو قوله: «أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ» [البقرة: الآية ١٥٧] الآية، ونحو: «عَوَجًا وَلَا أَمْتًا» [طه: الآية ١٠٧]، وقوله عليه الصلاة والسلام: «ليلني منكم ذوو الأحلام والنهي»^(٢)، وقول الشاعر [من الوافر]:

وَقَدَّمَتِ الْأَدِيمَ لِرَاهِشِيهِ وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَيِّتًا^(٣)

(١) أي التقييد بقولنا: يجمعهما معنى واحد لَوَزَدَ إلخ، حاصله أن الفاء في هذا المثال عطفت عاملاً محذوف، وهو «ذهب»، وبقي معموله، وهو «صاعدًا» على العامل الأخير، وهو «اشترت»، لكن لما قُيِّد الأول بأن العاملين يجمعهما معنى واحد خرج هذا المثال؛ إذ الاشتراء، وذهاب الثمن صاعدًا لا يجمعهما معنى واحد بخلاف الترجيع والتكحيل، فإنه يجمعهما أمر واحد، وهو التحسين. «الحاشية» ١٩/٢.

(٢) أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه».

(٣) قائله عدي بن زيد العبادي قاله في قصة الزباء وغدرها بجديمة، و«الراشيان»: العراق الظاهران في الذراعين، والمعنى أنها قدّمت النطع من عروقه، وفصدها، فغدرت به، ويروى «وقدّدت الأديم...» قدّدت: قطعت.

وزعم بعضهم أن الرواية كَذِبًا مُبِينًا، فلا عطف ولا تأكيد، ولك أن تُقَدِّرَ «الأحلام» في الحديث جمع حُلُم - بضمين - فالمعنى: ليلني البالغون العقلاء.

وزعم ابن مالك أن ذلك قد يأتي في «أو»، وأن منه قوله **وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ** [إِنَّمَا] [النساء: الآية ١١٢] الآية.

[والرابع عشر]: عطف المقدم على متبوعه للضرورة، كقوله [من الوافر]:

أَلَا يَا نَحْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَىكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ
[والخامس عشر]: عطفُ المخفوض على الجوار، كقوله تعالى: **﴿وَأَمْسَحُوا﴾** [المائدة: الآية ٦] **فِي مَنْ خَفَضَ الْأَرْجُلَ**، وفيه بحث سيأتي، إن شاء الله تعالى، والله تعالى أعلم.

ولما زعم قوم أن الواو قد تخرج عن إفادة معنى مطلق الجمع، أشار إلى ذلك بقوله:

٨٥٠ - **(قَدْ تَخْرُجُ الْوَائِ بِجَمْعٍ مُطْلَقٍ لِأَوْجِهٍ ثَلَاثَةٍ فَحَقَّقِ**

٨٥١ - **كَمِثْلِ «أَوْ» مُفِيدَةِ التَّقْسِيمِ أَوْ إِبَاحَةِ كَذَلِكَ تَخْيِيرًا رَوَّاءًا**

(قَدْ تَخْرُجُ الْوَائِ بِجَمْعٍ مُطْلَقٍ) أي عن إفادة مطلق الجمع، فالباء بمعنى «عن»، كما في قوله تعالى: **﴿فَسَتَلِيهِ خَيْرٌ﴾** [الفرقان: الآية ٥٩] **(لِأَوْجِهٍ ثَلَاثَةٍ)** متعلق بـ «تخرج» أي إلى ثلاثة أوجه **(فَحَقَّقِ)** أي حقق هذه الثلاثة باستماع ما يأتي، ثم أشار إلى الوجه الأول بقوله **(كَمِثْلِ «أَوْ» مُفِيدَةِ التَّقْسِيمِ)** نحو «الكلمة اسم، وفعل، وحرف»، وإلى الثاني بقوله **(أَوْ إِبَاحَةِ)** بالجر عطفًا على «التقسيم»، و«أو» بمعنى الواو، أي ومفيدة للإباحة، نحو «جالس الحسن وابن سيرين»، وإلى الثالث بقوله **(كَذَلِكَ تَخْيِيرًا رَوَّاءًا)** يعني أن ثالث الأوجه أن تكون بمعنى «أو» في التخيير، كقوله: «فاختر لها الصبر والبكاء»، أي أو البكاء.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أنه زعم قوم أن الواو قد تخرج عن إفادة مطلق الجمع، وذلك

على أوجه:

[أحدها]: أن تستعمل بمعنى «أو»، وذلك على ثلاثة أقسام: (أحدها): أن تكون بمعناها في

التقسيم، كقولك: «الكلمة اسم وفعل وحرف»، وقوله [من الطويل]:

* كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارٍ *

ومن ذكر ذلك ابن مالك في «التحفة»، والصواب أنها في ذلك على معناها الأصلي؛ إذ الأنواع مجتمعة في الدخول تحت الجنس، ولو كانت «أو» هي الأصل في التقسيم لكان استعمالها فيه أكثر من استعمال الواو.

(والثاني): أن تكون بمعناها^(١) في الإباحة، قاله الزمخشري، وزعم أنه يقال: «جنس الحسن وابن سيرين»، أي أحدهما، وأنه لهذا قيل: **﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾** [البقرة: الآية ١٩٦]، بعد ذكر ثلث وسبعة؛ لئلا يُتَوَهَّم إرادة الإباحة، والمعروف من كلام النحويين أنه لو قيل: «جالس الحسن وابن سيرين» كان أمرًا بمجالسة كل منهما، وجعلوا ذلك فرقًا بين العطف بالواو والعطف بـ «أو». قلت: هكذا قرّر ابن هشام رحمه الله، والذي عندي أن ما قاله الزمخشري أظهر؛ لظهور مُتَمَسِّكِهِ. والله تعالى أعلم.

(والثالث): أن تكون بمعناها^(٢) في التخيير، قاله بعضهم في قوله [من الطويل]:

وَقَالُوا نَأَتْ فَاخْتَرْتُ لَهَا الصَّبْرَ وَالْبُكَاءَ فَقُلْتُ الْبُكَاءُ أَشْفَى إِذَنْ لِيَغْلِيَلِي

قال: معناه أو البكاء؛ إذ لا يجتمع مع الصبر، ونقول: يحتمل أن الأصل فاختر من الصبر والبكاء، أي أحدهما، ثم حذَفَ «مِنْ» كما في قوله **﴿وَأَخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾** [الأعراف: الآية ١٥٥]، ويؤيده أن أبا علي القالي^(٣) رواه بـ «من»، وقال الشاطبي رحمه الله في «باب البسملة»: «وَصِلَ وَاسْكُتَنَّ»، فقال شارحو كلامه: المراد التخيير، ثم قال محققوهم: ليس ذلك من قِبَلِ الواو، بل من جهة أن المعنى: وَصِلَ إِنْ شِئْتَ، وَاسْكُتْ إِنْ شِئْتَ، وقال أبو شامة: وزعم بعضهم أن الواو تأتي للتخيير مجازًا.

(١) أي بمعنى «أو».

(٢) أي بمعنى «أو».

(٣) هو إسماعيل بن القاسم، تعلم في بغداد، ثم رحل إلى الأندلس، واتصل بعبد الرحمن الناصر، وكان من أحفظ أهل عصره للغة والشعر، له «النوادر» المعروف بـ «أمالي القالي»، و«البارع»، و«الأمثال»، وغيرها، مات سنة (٣٥٦هـ).

٨٥٢- (وَالثَّانِ كَوْنُهَا كَبَاءِ الْجُرِّ شَاءَ وَدَرْهَمًا مِثَالًا فَادِرٍ

٨٥٣- كَلَامَ تَغْلِيلٍ يُؤَدِّي الثَّالِثَ وَرَدَّهَا إِلَى الصُّوَابِ حَدَّثُوا)

(وَالثَّانِ كَوْنُهَا كَبَاءِ الْجُرِّ) مما خرجت فيه الواو عن مطلق الجمع أن تكون بمعنى باء الجر (شَاءَ وَدَرْهَمًا مِثَالًا فَادِرٍ) يعني أن مثاله قولهم: «بعت شاة ودرهما»، أي بدهم.

(كَلَامَ تَغْلِيلٍ يُؤَدِّي الثَّالِثَ) يعني أن الثالث مما قيل: إنها خرجت فيه أيضًا كونها بمعنى لام التعليل، كما حملوا عليه الواوات الداخلة على الأفعال المنصوبة، نحو قوله وَعَلَّكَ: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّادِقِينَ﴾ [آل عمران: الآية ١٤٢]، فقوله: «يؤدِّي» بالبناء للمفعول، و«الثالث» نائب فاعله، وقوله (وَرَدَّهَا إِلَى الصُّوَابِ حَدَّثُوا) أي ردّ المحققون هذه المسألة، وقالوا: إن الصواب أن تكون هذه الواوات للمعنية، لا للتعليل.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن الثاني أن تكون الواو بمعنى باء الجر، كقولهم: «أنت أعلم ومالك»، و«بعت الشاة شاة ودرهما»، قاله جماعة، وهو ظاهر، والثالث أن تكون بمعنى لام التعليل، قاله الخارزنجي^(١)، وحمل عليه الواوات الداخلة على الأفعال المنصوبة، في قوله تعالى: ﴿أَوْ يُوقِنَهُنَّ يَمَّا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ * وَيَعْلَمِ الَّذِينَ﴾ [الشورى: ٣٤-٣٥]، وقوله: ﴿أَمَرَ حَسْبَتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّادِقِينَ﴾ [آل عمران: الآية ١٤٢]، وقوله: ﴿يَلَيْتُنَا لُزْدٌ وَلَا تَكْذِبَ يَأْتِيَتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ﴾ [الأنعام: ٢٧]، والصواب أن الواو فيهن للمعنية كما سيأتي.

٨٥٤- (وَالثَّانِ وَالثَّالِثُ مِنْ وَاوِ الْعَرَبِ وَاوَانٍ يَرْتَفِعُ مَا بَعْدَ انْتَسَبِ

٨٥٥- وَاوِ مُضَارِعٍ لِلِاسْتِثْنَاءِ إِذَا بَرَفِعَهُ لَدَيْهِمْ وَافِي

٨٥٦- لَا تَأْكُلِ الْحَوْتَ وَتَشْرَبُ اللَّبْنَ وَالثَّانِ وَاوِ الْحَالِ بِالِاسْمِ اقْتَرَنَ

(١) هو أحمد بن محمد البستي، عالم بالأدب، واللغة، له تكملة «كتاب العين»، وشرح أبيات أدب الكاتب، توفي سنة (٣٤٨هـ). و«الخارزنجي» بقاء معجمة، فألف، فراء مهمل مفتوحة، فزاي معجمة مفتوحة، وسكون نون، وكسر جيم: نسبة لخارزنج بلدة. «الحاشية» ٢١/٢.

٨٥٧- يَوَاوِ الْإِبْتِدَاءِ تُسَمَّى وَبِإِذْ قَدْ قُدِّرَتْ عَنْ سَبِيئِهِ إِذْ أُخِذَ

(وَالثَّانِ وَالثَّالِثُ) أي مما قيل: إنها خرجت فيه أيضًا عن مطلق الجمع، وهو مبتدأ، وقوله (مِنْ

وَاوِ الْعَرَبِ) نسبها إليهم لأن البحث في لغتهم، وقوله: (وَاوَانٍ) خبر المبتدأ، وقوله: (يَرْتَفِعُ)

جملة في محل رفع صفة لـ «واوان» (مَا) موصولة فاعل بـ «يرتفع» (بَعْدَ) بالبناء على الضم، أي

بعدهما (انْتَسَبَ) صلة «ما»، أي الواوان اللذان يرتفع ما أتى بعدهما، وهما نوعان: إحداهما

(وَاوِ مُضَارِعٍ) أي الواو التي دخلت على الفعل المضارع (لِلِاسْتِثْنَاءِ) أي لإفادة أن ما بعدها

مستأنف، وذلك (إِذَا بَرَفِعَهُ لَدَيْهِمْ وَافِي) أي إذا كان ذلك المضارع الواقع بعد الواو مرفوعًا، نحو

(لَا تَأْكُلِ الْحَوْتَ) أي السمك (وَتَشْرَبُ اللَّبْنَ) أي برفع «تشرب» (وَالثَّانِ) أي من الواوين (وَاوِ

الْحَالِ بِالِاسْمِ) بقطع الهمزة للوزن (اقْتَرَنَ) أي الواو التي دخلت على الجملة الاسمية الواقعة

حالًا (يَوَاوِ الْإِبْتِدَاءِ تُسَمَّى) أي تسمى هذه الواو واو الابتداء؛ لدخولها على المبتدأ (وَبِإِذْ قَدْ

قُدِّرَتْ) أي قُدرت هذه الواو بـ «إذ» من حيث كونها قيدًا للفعل السابق (عَنْ سَبِيئِهِ إِذْ أُخِذَ) أي

لأن هذا منقول عن سيبويه.

ومعنى هذه الأبيات بإيضاح أن الثاني، والثالث من أقسام الواو التي قيل: إنها خرجت عن مطلق الجمع واوان يرتفع ما بعدهما:

[إحداهما]: واو الاستثناء، نحو قوله وَعَلَّكَ: ﴿لَسَيِّئَ لَكُمْ وَلُفْرٌ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ﴾

[الحج: الآية ٥] الآية، ونحو: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» فيمن رفع، ونحو قوله تعالى: ﴿مَنْ

يُضِلِلِ اللَّهُ فَكَلا هَادِي لَمْ وَيَذَرُهُمْ﴾ [الأعراف: الآية ١٨٦] الآية، فيمن رفع أيضًا، ونحو قوله وَعَلَّكَ:

﴿وَأَتَّقُوا اللَّهَ رِبْعًا لَكُمْ اللَّهُ﴾ [البقرة: الآية ٢٨٢] الآية؛ إذ لو كانت واو العطف لا تنصب

﴿وَنُقِرُّ﴾ [الحج: ٥]، ولا تنصب أو انجزم «تشرب»، ولجزم ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦]، كما قرأ

الآخرون، ولزِمَ عطف الخبر على الأمر، وقال الشاعر [من الطويل]:

عَلَى الْحَكَمِ الْمَأْتِي يَوْمًا إِذَا قَضَى قَضِيَّتُهُ أَنْ لَا يَجُورَ وَيَقْصِدُ

وهذا متعين للاستثناء؛ لأن العطف يجعله شريكًا في النفي، فيلزم التناقض، وكذلك قولهم:

«دعني، ولا أعود»؛ لأنه لو نصب كان المعنى ليجتمع تركك لعقوبي، وتركك لما تنهاني عنه،

وهذا باطل؛ لأن طلبه لترك العقوبة، إنما هو في الحال، فإذا تقيد ترك المنهي عنه بالحال، لم يحصل غرض المؤدب، ولو جُزِمَ فإما بالعطف ولم يتقدم جازم، أو بـ«لا» على أن تُقَدَّرَ ناهية، ويردُّه أن المقتضي لترك التأديب إنما هو الخبر عن نفي العود، لا نهيه نفسه عن العود؛ إذ لا تناقض بين النهي عن العود وبين العود، بخلاف العود والإخبار بعدمه، ويوضحه أنك تقول: أنا أنهاه وهو يفعل، ولا تقول: أنا لا أفعل وأنا أفعل معاً.

(والثانية): واو الحال الداخلة على الجملة الاسمية، نحو «جاء زيد والشمس طالعة»، وتسمى واو الابتداء، ويُقَدَّرُها سببويه والأقدمون بـ«إذ»، ولا يريدون أنها بمعناها؛ إذ لا يرادف الحرف الاسم، بل إنها وما بعدها قيد للفعل السابق، كما أن «إذ» كذلك، ولم يقدرها بـ«إذا»؛ لأنها لا تدخل على الجمل الاسمية، وَهَمَّ أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، فقال: الواو للحال، وقيل: بمعنى «إذ»، وسبقه إلى ذلك مكِّي، وزاد عليه، فقال: الواو للابتداء، وقيل: للحال، وقيل: بمعنى «إذ». انتهى. والثلاثة بمعنى واحد، فإن أراد بالابتداء الاستئناف، فقولهما سواء.

ومن أمثلتها داخلة على الجملة الفعلية قوله [من الطويل]:

بِأَيْدِي رِجَالٍ لَمْ يَشِيعُوا شُيُوقَهُمْ وَلَمْ تَكُنْ الْقَتْلَى بِهَا حِينَ سُلِّتِ
ولو قُدِّرَتْ للعطف لانقلب المدح ذماً.

وإذا شُبِّحت بجملة حالية احتملت عند من يُجيز تعدد الحال العاطفة والابتدائية، نحو قوله ﷻ: ﴿أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ﴾ [البقرة: الآية ٣٦] الآية. والله تعالى أعلم.

٨٥٨- (وَرَابِعٌ وَخَامِسٌ وَآوَانٌ قَدْ يَنْتَصِبُ التَّالِيَهُمَا إِذَا وَرَدَ

٨٥٩- كَسِرَتْ وَالتَّيْلَ وَمَا النَّصْبُ بِهَا إِلَّا لَدَى بَعْضٍ فَكُنْ مُنْتَبِهَا

٨٦٠- وَالثَّانِ وَآوٌ مَعَ مُضَارِعٍ عَطْفٌ عَلَى صَرِيحِ الْأِسْمِ مَنْصُوبًا عُرِفَ

(وَرَابِعٌ وَخَامِسٌ) من الواو التي قيل: إنها خرجت عن أصلها (وَآوَانٌ قَدْ يَنْتَصِبُ التَّالِيَهُمَا)

أي الواقع بعدهما اسمًا، أو فعلاً مضارعاً (إِذَا وَرَدَ) أي إذا أتى في الكلام (كَسِرَتْ وَالتَّيْلَ) بالنصب على أن الواو واو المعية (وَمَا النَّصْبُ بِهَا) أي ليس نصب الاسم بهذه الواو، وإنما هو بما تقدمها من الفعل أو شبهه (إِلَّا لَدَى بَعْضٍ) أي إلا عند بعض النحاة، وهو الجرجاني، فإنه قال: إنها الناصب (فَكُنْ مُنْتَبِهَا) أي كن مستيقظاً لمعرفة حقائق، ودقائق علم النحو، وهذه هي الواو الخامسة، وأشار إلى السادسة بقوله: (وَالثَّانِ وَآوٌ مَعَ مُضَارِعٍ عَطْفٌ) أي ذلك المضارع (عَلَى صَرِيحِ الْأِسْمِ) من إضافة الصفة للموصوف، أي على الاسم الصريح، وقوله: (مَنْصُوبًا) حال من مضارع، أي حال كونه منصوبًا، نحو قوله ﷻ: ﴿وَيَعْلَمُ الْغَابُورِينَ﴾ [آل عمران: الآية ١٤٢]، وقوله: (عُرِفَ) بالبناء للمفعول، صفة لـ«منصوبًا»، أو مستأنف، أي هذا معروف لدى النحاة. ووقع في نسخة بدل هذا البيت:

وَالثَّانِ وَآوٌ لِمُضَارِعٍ نُصِبَ عَلَى صَرِيحِ الْأِسْمِ عَطْفُهُ اِزْتِكَبَ
والمعنى بمعناه.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الرابع، والخامس من الواو التي قيل: خرجت عن أصلها واوان ينتصب ما بعدهما، وهما: واو المفعول معه، كـ«سرت والتيل»، وليس النصب بها خلافاً للجرجاني، ولم يأت في التنزيل بيقين، فأما قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ [يونس: الآية ٧١] الآية، في قراءة السبعة: ﴿فَأَجْمِعُوا﴾ [يونس: الآية ٧١] بقطع الهمزة، ﴿وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ [يونس: الآية ٧١] بالنصب فتحتل الواو فيه ذلك، وأن تكون عاطفة مفرداً على مفرد بتقدير مضاف، أي وأمر شركائكم، أو جملة على جملة بتقدير فعل، أي واجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة، وموجب التقدير في الوجهين أن «أجمع» لا يتعلق بالذوات بل بالمعاني، كقولك: أجمعوا على قول كذا، بخلاف «جمع» فإنه مشترك بدليل قوله: ﴿فَجَمَعَ كَيْدَهُمْ﴾ [طه: الآية ٦٠] الآية، وقوله: ﴿الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ﴾ [الهمزة: الآية ٢]، ويقرأ ﴿فاجمعوا﴾ بالوصل فلا إشكال، ويقرأ برفع الشركاء عطفاً على الواو للفصل بالمفعول.

والواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم صريح أو مؤول، فالأول كقوله [من الوافر]:

وهذا باطل؛ لأن طلبه لترك العقوبة، إنما هو في الحال، فإذا تقيّد ترك المنهي عنه بالحال، لم يحصل غرض المؤدب، ولو جُزِمَ فإما بالعطف ولم يتقدم جازم، أو بـ«لا» على أن تُقَدَّرَ ناهية، ويردُّه أن مقتضي ترك التأديب إنما هو الخبر عن نفي العود، لا نهيه نفسه عن العود؛ إذ لا تناقض بين النهي عن العود وبين العود، بخلاف العود والإخبار بعدمه، ويوضحه أنك تقول: أنا أنهاه وهو يفعل، ولا تقول: أنا لا أفعل وأنا أفعل معاً.

(والثانية): واو الحال الداخلة على الجملة الاسمية، نحو «جاء زيد والشمس طالعة»، وتسمى واو الابتداء، ويُقَدَّرُها سيبويه والأقدمون بـ«إذ»، ولا يريدون أنها بمعناها؛ إذ لا يرادف الحرف الاسم، بل إنها وما بعدها قيد للفعل السابق، كما أن «إذ» كذلك، ولم يقدرها بـ«إذ»؛ لأنها لا تدخل على الجمل الاسمية، ورَّهَمَ أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، فقال: الواو للحال، وقيل: بمعنى «إذ»، وسبقه إلى ذلك مكِّي، وزاد عليه، فقال: الواو للابتداء، وقيل: للحال، وقيل: بمعنى «إذ». انتهى. والثلاثة بمعنى واحد، فإن أراد بالابتداء الاستئناف، فقولهما سواء.

ومن أمثلتها داخلة على الجملة الفعلية قوله [من الطويل]:

بَأْيَدِي رِجَالٍ لَمْ يَشِيئُوا سُيُوفَهُمْ وَلَمْ تَكُنْ الْقَتْلَى بِهَا حِينَ سَلَّتْ
ولو قُدِّرَتْ للعطف لانقلب المدح ذماً.

وإذا سُيِّقَتْ بجملة حالية احتملت عند من يُجِيزُ تعدد الحال العاطفة والابتدائية، نحو قوله ﷻ: ﴿أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ﴾ [البقرة: الآية ٣٦]. والآية. والله تعالى أعلم.

٨٥٨- (وَرَابِعٌ وَخَامِسٌ وَآوَانٌ قَدْ يَنْتَصِبُ الثَّالِيهِمَا إِذَا وَرَدَ

٨٥٩- كَسِرَتْ وَالنَّيْلَ وَمَا النَّصْبُ بِهَا إِلَّا لَدَى بَعْضٍ فَكُنْ مُنْتَبِهَا

٨٦٠- وَالثَّانِ وَآوٌ مَعَ مُضَارِعٍ عَطْفٌ عَلَى صَرِيحِ الْأِسْمِ مَنْصُوبًا عُرِفَ

(وَرَابِعٌ وَخَامِسٌ) مِنَ الْوَاوِ الَّتِي قِيلَ: إِنَّهَا خَرَجَتْ عَنْ أَصْلِهَا (وَآوَانٌ قَدْ يَنْتَصِبُ الثَّالِيهِمَا)

أي الواقع بعدهما اسماً، أو فعلاً مضارعاً (إِذَا وَرَدَ) أي إذا أتى في الكلام (كَسِرَتْ وَالنَّيْلَ) بالنصب على أن الواو واو المعية (وَمَا النَّصْبُ بِهَا) أي ليس نصب الاسم بهذه الواو، وإنما هو بما تقدّمها من الفعل أو شبهه (إِلَّا لَدَى بَعْضٍ) أي إلا عند بعض النحاة، وهو الجرجاني، فإنه قال: إنها الناصب (فَكُنْ مُنْتَبِهَا) أي كن مستيقظاً لمعرفة حقائق، ودقائق علم النحو، وهذه هي الواو الخامسة، وأشار إلى السادسة بقوله: (وَالثَّانِ وَآوٌ مَعَ مُضَارِعٍ عَطْفٌ) أي ذلك المضارع (عَلَى صَرِيحِ الْأِسْمِ) من إضافة الصفة للموصوف، أي على الاسم الصريح، وقوله: (مَنْصُوبًا) حال من مضارع، أي حال كونه منصوباً، نحو قوله ﷻ: ﴿وَيَعْلَمُ الْقَصِيرِينَ﴾ [آل عمران: الآية ١٤٢]، وقوله: (عُرِفَ) بالبناء للمفعول، صفة لـ«منصوباً»، أو مستأنف، أي هذا معروف لدى النحاة. ووقع في نسخة بدل هذا البيت:

وَالثَّانِ وَآوٌ لِمُضَارِعٍ نُصِبَ عَلَى صَرِيحِ الْأِسْمِ عَطْفُهُ اِزْتِكَبَ
والمعنى بمعناه.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الرابع، والخامس من الواو التي قيل: خرجت عن أصلها واوان ينتصب ما بعدهما، وهما: واو المفعول معه، كـ«سرت والنيل»، وليس النصب بها خلافاً للجرجاني، ولم يأت في التنزيل بيقين، فأما قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ [يونس: الآية ٧١] الآية، في قراءة السبعة: ﴿فَأَجْمِعُوا﴾ [يونس: الآية ٧١] بقطع الهمزة، ﴿وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ [يونس: الآية ٧١] بالنصب فتحتمل الواو فيه ذلك، وأن تكون عاطفة مفرداً على مفرد بتقدير مضاف، أي وأمر شركائكم، أو جملة على جملة بتقدير فعل، أي واجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة، وموجب التقدير في الوجهين أن «أجمع» لا يتعلق بالذوات بل بالمعاني، كقولك: أجمعوا على قول كذا، بخلاف «جمع» فإنه مشترك بدليل قوله: ﴿فَجَمَعَ كَيْدَهُمْ﴾ [طه: الآية ٦٠] الآية، وقوله: ﴿الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُمْ﴾ [الهمزة: الآية ٢]، ويقرأ ﴿فاجمعوا﴾ بالوصل فلا إشكال، ويقرأ برفع الشركاء عطفاً على الواو للفصل بالمفعول.

والواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم صريح أو مؤول، فالأول كقوله [من الوافر]:

وَلَيْسَ عِبَادَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ
والثاني شرطه أن يتقدم الواو نفي أو طلب، وسمي الكوفيون هذه الواو واو الصرف، وليس
النصب بها خلافاً لهم، ومثالها قوله **وَعَجَلْ**: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ
الْقَادِرِينَ﴾ [آل عمران: الآية ١٤٢]، وقوله [من الكامل]:

* لَا تَنَّةَ عَنْ خُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلَهُ *

والحق أن هذه واو العطف كما سيأتي. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر السادس والسابع فقال:

- ٨٦١- (وَسَادِسٌ وَسَابِعٌ وَآوَانٍ قَدْ يَنْجُرُ تَالٍ لَهَا فَذَا أَطْرَدُ
٨٦٢- إِحْدَاهُمَا فِي مُظْهِرٍ وَآوُ الْقَسَمِ وَالْحَذَفُ فِي مُعَلَّقٍ لَهَا أَنْحَتَمَ
٨٦٣- وَإِنْ بِوَإٍ بَعْدَهَا أَسْمٌ عُطِفَا فَلَيْسَ غَيْرُ الْعُطْفِ جَائِزًا وَفِي
٨٦٤- وَالثَّانِ وَآوُ رُبٍّ فِي الْمُنْكَرِ عَامِلُهَا مَاضٍ مَعَ التَّأَخُّرِ
٨٦٥- وَصَحَّ أَنَّهَا لِعُطْفٍ وَالْعَمَلِ لِرُبٍّ مَحذُوفًا فَذَا رَأْيِي فَضَّلُ
٨٦٦- وَخَالَفَ الْكُوفِيُّ وَالْمُبَرِّدُ لَأَنَّهَا تُبْدَأُ بِهَا الْقَصَائِدُ)

(وَسَادِسٌ وَسَابِعٌ) أي من الواو التي خرجت عن أصلها على ما قيل (وَآوَانٍ قَدْ يَنْجُرُ تَالٍ
لَهَا) أي الاسم الذي أتى بعدهما (فَذَا) أي فهذا النوع (أَطْرَدُ) أي كثر في استعمال العرب له،
أو استقام من أطرد الأمر: أي تبع بعضه بعضاً، أو استقام، قاله في «القاموس». (إِحْدَاهُمَا) أي
إحدى الواوين، مبتدأ خبره «واو»، وقوله: (فِي مُظْهِرٍ) حال منه، أي حال كونه واقعاً في اسم
ظاهر، أي فلا تدخل في المضمر (وَآوُ الْقَسَمِ) نحو قوله **وَعَجَلْ**: ﴿وَالَّذِينَ﴾ [التين: الآية ١] (وَالْحَذَفُ
فِي مُعَلَّقٍ) بفتح اللام بصيغة اسم المفعول (لَهَا) أي لهذه الواو (أَنْحَتَمَ) أي وجب، يعني أنها لا
تتعلق إلا بمحذوف، فقوله: ﴿وَالَّذِينَ﴾ [التين: الآية ١] متعلق بمحذوف وجوباً، أي أَقْسِمُ. (وَإِنْ
بِوَإٍ بَعْدَهَا أَسْمٌ عُطِفَا) بألف الإطلاق، أي إن عطف اسم بعد واو القسم (فَلَيْسَ غَيْرُ الْعُطْفِ
جَائِزًا وَفِي) أي فلا يجوز أن تكون الواو الثانية إلا واو العطف؛ لأننا لو جعلناها للقسم لاحتاج

الثاني أيضاً إلى جواب.

(وَالثَّانِ) من الواوين الذين ينجر ما بعدهما (وَآوُ رُبٍّ) وقوله (فِي الْمُنْكَرِ) حال، أي حال
كونها كائنة في المنكر، يعني أنها لا تدخل إلا على النكرة (عَامِلُهَا مَاضٍ مَعَ التَّأَخُّرِ) يعني أنها
أيضاً لا تتعلق إلا بعامل مؤخر، وقوله: (وَصَحَّ أَنَّهَا لِعُطْفٍ) أشار به إلى أن هذه الواو واو العطف،
فلم تخرج عن أصل معناها، وهو مطلق الجمع، كما زعم (وَالْعَمَلُ) أي عمل الجر في الاسم الذي
بعدها (لِرُبٍّ مَحذُوفًا) يعني أن الجار للاسم هي رب المحذوفة، لا الواو (فَذَا رَأْيِي فَضَّلُ) أي فهذا
الرأي رأي ذو فضل؛ لقوة حجته، وفي نسخة بدله: «فَذَا رَأْيِي الْأَوَّلُ» بضم الهمزة، وفتح الواو،
أي رأي المتقدمين من النحاة (وَخَالَفَ الْكُوفِيُّ) أفردته بتأويل الفريق، أي خالف علماء الكوفة
(وَالْمُبَرِّدُ) من البصريين، أي فقالوا: إن الواو هي الجارزة، ثم ذكر حجته فقال: (لَأَنَّهَا تُبْدَأُ)
بسكون الهمزة للوزن، وكان الأولى قلبها ألفاً كما لا يخفى (بِهَا الْقَصَائِدُ) وجه استدلالهم به أنه
لو كانت الواو للعطف لتقدم ما يعطف عليه، ولم يوجد ذلك، وأجيب بأنه يجوز تقديره، كأن
يقال في قوله: «وقاتم الأعماق»: الأصل ورب هول اقتحمته، وقاتم إلخ.

وحاصل معنى الآيات بإيضاح أن السادس، والسابع من الواو التي زعم أنها خرجت عن
أصلها وآوان ينجر ما بعدهما:

إحداهما: واو القسم، ولا تدخل إلا على مظهر، ولا تتعلق إلا بمحذوف، نحو قوله **وَعَجَلْ**:
﴿وَالْقُرْآنَ الْحَكِيمَ﴾ [يس: الآية ٢]، فإن تلتها واو أخرى، نحو ﴿وَالَّذِينَ وَالَّذِينَ﴾ [التين: الآية ١]
فالتالية واو العطف، وإلا لاحتاج كل من الاسمين إلى جواب.

الثانية: واو «رُبٍّ»، كقوله [من الطويل]:

* وَلَيْلِ كَمْوَجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ *

ولا تدخل إلا على منكر، ولا تتعلق إلا بمؤخر، والصحيح أنها واو العطف، وأن الجر بـ«رُبٍّ»
محذوفة خلافاً للكوفيين، والمبرد، وحجتهم افتتاح القصائد بها، كقول رؤية [من الرجز]:

* وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْخُتْرِقِ *

وَلَيْسَ عَبَاءَةً وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ
والثاني شرطه أن يتقدم الواو نفي أو طلب، وسمي الكوفيون هذه الواو واو الصرف، وليس
النصب بها خلافاً لهم، ومثالها قوله **عَلَّكَ**: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ
الصَّادِرِينَ﴾ [آل عمران: الآية ١٤٢]، وقوله [من الكامل]:

* لَا تَنَّهُ عَنْ خُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلُهُ *

والحق أن هذه واو العطف كما سيأتي. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر السادس والسابع فقال:

- ٨٦١- (وَسَادِسٌ وَسَابِعٌ وَآوَانٍ قَدْ يَنْجَرُّ تَالٍ لَهْمَا فَذَا أَطَرْدُ
٨٦٢- إِخْدَاهُمَا فِي مُظْهِرٍ وَآوُ الْقَسَمِ وَالْحَذْفُ فِي مُعَلِّقٍ لَهَا أَنْحَتَمَ
٨٦٣- وَإِنْ بِوَإٍ بَعْدَهَا اسْمٌ عُطِفَا فَلَيْسَ غَيْرُ الْعُطْفِ جَائِزًا وَفِي
٨٦٤- وَالثَّانِ وَآوُ رُبٍّ فِي الْمُتَكْرِ عَامِلُهَا مَاضٍ مَعَ التَّأَخُّرِ
٨٦٥- وَصَحَّ أَنَّهَا لِعُطْفٍ وَالْعَمَلِ لِرُبٍّ مَخْذُوفًا فَذَا رَأْيِي فَضْلُ
٨٦٦- وَخَالَفَ الْكُوفِيُّ وَالْمُبْرِدُ لَأَنَّهَا تُبْدَأُ بِهَا الْقَصَائِدُ)

(وَسَادِسٌ وَسَابِعٌ) أي من الواو التي خرجت عن أصلها على ما قيل (وَآوَانٍ قَدْ يَنْجَرُّ تَالٍ
لَهْمَا) أي الاسم الذي أتى بعدهما (فَذَا) أي فهذا النوع (أَطَرْدُ) أي كثر في استعمال العرب له،
أو استقام من أطرد الأمر: أي تبع بعضه بعضاً، أو استقام، قاله في «القاموس». (إِخْدَاهُمَا) أي
إحدى الواوين، مبتدأ خبره «واو»، وقوله: (فِي مُظْهِرٍ) حال منه، أي حال كونه واقعاً في اسم
ظاهر، أي فلا تدخل في المضمرة (وَآوُ الْقَسَمِ) نحو قوله **عَلَّكَ**: ﴿وَالَّذِينَ وَالَّذِينَ﴾ [التين: الآية ١] (وَالْحَذْفُ
فِي مُعَلِّقٍ) بفتح اللام بصيغة اسم المفعول (لَهَا) أي لهذه الواو (أَنْحَتَمَ) أي وجب، يعني أنها لا
تتعلق إلا بمحذوف، فقلوه: ﴿وَالَّذِينَ﴾ [التين: الآية ١] متعلق بمحذوف وجوباً، أي أَقْسِمُ. (وَإِنْ
بِوَإٍ بَعْدَهَا اسْمٌ عُطِفَا) بآلف الإطلاق، أي إن عطف اسم بعد واو القسم (فَلَيْسَ غَيْرُ الْعُطْفِ
جَائِزًا وَفِي) أي فلا يجوز أن تكون الواو الثانية إلا واو العطف؛ لأننا لو جعلناها للقسم لاحتاج

الثاني أيضاً إلى جواب.

(وَالثَّانِ) من الواوين الذين ينجر ما بعدهما (وَآوُ رُبٍّ) وقوله (فِي الْمُتَكْرِ) حال، أي حال
كونها كائنة في المنكر، يعني أنها لا تدخل إلا على النكرة (عَامِلُهَا مَاضٍ مَعَ التَّأَخُّرِ) يعني أنها
أيضاً لا تتعلق إلا بعامل مؤخر، وقوله: (وَصَحَّ أَنَّهَا لِعُطْفٍ) أشار به إلى أن هذه الواو واو العطف،
فلم تخرج عن أصل معناها، وهو مطلق الجمع، كما زعم (وَالْعَمَلُ) أي عمل الجر في الاسم الذي
بعدها (لِرُبٍّ مَخْذُوفًا) يعني أن الجار للاسم هي رب المحذوفة، لا الواو (فَذَا رَأْيِي فَضْلُ) أي فهذا
الرأي رأي ذو فضل؛ لقوة حجته، وفي نسخة بدله: «فَذَا رَأْيِي الْأَوَّلُ» بضم الهمزة، وفتح الواو،
أي رأي المتقدمين من النحاة (وَخَالَفَ الْكُوفِيُّ) أفردته بتأويل الفريق، أي خالف علماء الكوفة
(وَالْمُبْرِدُ) من البصريين، أي فقالوا: إن الواو هي الجارة، ثم ذكر حجتهم فقال: (لَأَنَّهَا تُبْدَأُ)
بسكون الهمزة للوزن، وكان الأولى قلبها ألفاً كما لا يخفى (بِهَا الْقَصَائِدُ) وجه استدلالهم به أنه
لو كانت الواو للعطف لتقدم ما يعطف عليه، ولم يوجد ذلك، وأجيب بأنه يجوز تقديره، كأن
يقال في قوله: «وقاتم الأعماق»: الأصل ورب هول اقتحمته، وقاتم إلخ.

وحاصل معنى الآيات بإيضاح أن السادس، والسابع من الواو التي زعم أنها خرجت عن
أصلها واوان ينجر ما بعدهما:

إحدهما: واو القسم، ولا تدخل إلا على مظهر، ولا تتعلق إلا بمحذوف، نحو قوله **عَلَّكَ**:
﴿وَالْقُرْآنَ الْحَكِيمَ﴾ [يس: الآية ٢]، فإن تلتها واو أخرى، نحو ﴿وَالَّذِينَ وَالَّذِينَ﴾ [التين: الآية ١]
فالتالية واو العطف، وإلا لاحتاج كل من الاسمين إلى جواب.

الثانية: واو «رُبٍّ»، كقلوه [من الطويل]:

* وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ *

ولا تدخل إلا على منكر، ولا تتعلق إلا بمؤخر، والصحيح أنها واو العطف، وأن الجر بـ«رُبٍّ»
محذوفة خلافاً للكوفيين، والمبرد، وحجتهم افتتاح القصائد بها، كقول رؤبة [من الرجز]:

* وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرِقِ *

وأجيب بجواز تقدير العطف على شيء في نفس المتكلم^(١)، ويوضح كونها عاطفة أن واو العطف لا تدخل عليها، كما تدخل على واو القسم، قال [من الطويل]:

وَوَالِلِهِ لَوْلَا ثَمَرُهُ مَا حَبَبْتُهُ وَلَا كَانَ أَذْنَى مِنْ غَيْبِي وَمُشْرِقِي^(٢)
ثم ذكر الثامن، فقال:

٨٦٧- (وَتَامِنُّ وَאוُّ وَجُودَهَا عَدَمٌ أَثْبَتَهَا أَيْمَةُ ذُووْ هِمَمٍ)
(وَتَامِنُّ) من الواو التي ذكر أنها خرجت من الأصل (وَاوُّ وَجُودَهَا عَدَمٌ) أي دخولها في الكلام مثل خروجها؛ لكونها زائدة (أَثْبَتَهَا أَيْمَةُ ذُووْ هِمَمٍ) أي همم عالية، فالتنوين للتعظيم، ففيه تقوية لهذا القول، وتصويب له.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن الثامن واو دخولها كخروجها، وهي الزائدة أثبتها الكوفيون والأخفش وجماعة، وحمل على ذلك قوله **عَدَمٌ**: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءَهَا فَتَحَتْ أَبْوَابَهَا﴾ الآية بدليل الآية الأخرى، وقيل: هي عاطفة، والزائدة الواو في ﴿وَقَالَ لَهُمْ خُزْنُهَا﴾ [الزمر: الآية ٧١]، وقيل: هما عاطفتان، والجواب محذوف، أي كان كيت وكيت، وكذا البحث في قوله **عَدَمٌ**: ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَلَكُمُ لُجَيْنٌ * وَتَدِينُهُ﴾ الآية [الصفات: ١٠٣-١٠٤]، الأولى أو الثانية زائدة على القول الأول، أو هما عاطفتان، والجواب محذوف على القول الثاني، والزيادة ظاهرة في قوله [من الطويل]:

فَمَا بَالُ مَنْ أَسْعَى لِأَجْبُرِ عَظْمُهُ جَفَاطًا وَيَتَوَي مِنْ سَفَاهَتِهِ كَسْرِي
وقوله [من الكامل]:

وَلَقَدْ رَمَقْتُكَ فِي الْمَجَالِسِ كُلِّهَا فَإِذَا وَأَنْتَ تُعِينُ مَنْ يَبْغِينِي
ثم ذكر التاسع فقال:

٨٦٨- (وَتَاسِعٌ وَاوُّ لَدَيْهِمْ مَتَّهِمٌ أَثْبَتَهَا مَنْ نَالَهُ ضَعْفُ الْقَدَمِ

(١) كأنه قال: ورب هول اقتحمت، وقاتم.

(٢) «عبيد» بالتصغير، و«مشرق» باسم الفاعل ابنا الشاعر.

٨٦٩- هِيَ الَّتِي تُنْسَبُ لِلثَّمَانِيَةِ وَجَعَلُوا الْآرَاءَ فِيهَا وَاهِيَةً

(وَتَاسِعٌ) من الواو التي زعم أنها خرجت من الأصل (وَاوُّ لَدَيْهِمْ مَتَّهِمٌ) أي متهم صحتة، بمعنى أنه لم يصح نقله عن المحققين، وإنما (أَثْبَتَهَا) أثبها، مع تذكير «متهم»؛ لجواز ذلك في مثله باعتبار اللفظ، والكلمة، وقوله: (مَنْ نَالَهُ ضَعْفُ الْقَدَمِ) فاعل «أثبتها»، أي من أصابه ضعف القدم العلمي، يعني أنه ليس من الراسخين في علم النحو (هِيَ الَّتِي تُنْسَبُ لِلثَّمَانِيَةِ) أي يقال لها: واو الثمانية؛ لوقوعها بعد ثمانية (وَجَعَلُوا الْآرَاءَ فِيهَا وَاهِيَةً) أي ضعيفة، والصواب عدم ثبوتها. وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن التاسع هي واو الثمانية، ذكرها جماعة من الأدباء، كالحريري، ومن النحويين الضعفاء، كابن خالويه، ومن المفسرين كالثعلبي، وزعموا أن العرب إذا عدوا، قالوا: ستة، سبعة، وثمانية، إيذاناً بأن السبعة عدد تام^(١)، وأن ما بعدها عدد مستأنف، واستدلوا على ذلك بآيات:

[إحداها]: قوله **عَلَيْكَ**: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: الآية ٢٢] إلى قوله سبحانه: ﴿سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: الآية ٢٢] الآية، وقيل: هي في ذلك لعطف جملة على جملة؛ إذ التقدير هم سبعة، ثم قيل: الجميع كلامهم، وقيل: العطف من كلام الله تعالى، والمعنى نعم هم سبعة، وثامنهم كلبهم، وإن هذا تصديق لهذه المقالة، كما أن ﴿رَجِمًا بِالْغَيْبِ﴾ [الكهف: الآية ٢٢] تكذيب لتلك المقالة، ويؤيده قول ابن عباس رضي الله عنهما: حين جاءت الواو انقطعت العدة، أي لم يَتَقَّ عِدَّةٌ يُلْتَفَتُ إِلَيْهَا.

[فإن قلت]: إذا كان المراد التصديق فما وجه مجيء ﴿قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعَدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [الكهف: الآية ٢٢]؟

[قلت]: وجه الجملة الأولى تأكيد صحة التصديق بإثبات علم المصدق، أي وهو الله تعالى،

(١) وجه ذلك أن العدد إما فرد، أو مركب من فردين، وهو الزوج، أو من زوج وفرد، أو من زوجين، والثلاثة الأول من الثلاثة، فإن في ضمنها الواحد، والاثنين، والأخير من الأربعة، ومجموع الثلاثة والأربعة سبعة، فتمت بها الأحوال، وما يأتي تكرار، فالثمانية زوج وزوج، وقد مضى، والتسعة زوج وفرد، وهكذا. «الحاشية» ٢٤/٢.

ووجه الثانية الإشارة إلى أن القائلين تلك المقالة الصادقة قليل، أو أن الذي قالها منهم عن يقين قليل، أو لما كان التصديق في الآية خفياً لا يستخرجه إلا مثل ابن عباس قيل ذلك، ولهذا كان يقول: أنا من ذلك القليل، هم سبعة وثامنهم كلبهم، وقيل: هي واو الحال، وعلى هذا فيقْدَرُ المبتدأ اسم إشارة، أي هؤلاء سبعة؛ ليكون في الكلام ما يعمل في الحال، ويُرَدُّ ذلك أن حذف عامل الحال إذا كان معنويًا ممتنع، ولهذا رُدُّوا على المبرد قوله في بيت الفرزدق: «وَإِذَا مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ»^(١): إنَّ مثلهم حال، ناصبها خبر محذوف، أي وإذا ما في الوجود بشر مماثلاً لهم.

[الثانية]: آية الزمر، إذ قيل: ﴿فُتِحَتْ﴾ [الأنبياء: الآية ٩٦] في آية النار؛ لأن أبوابها سبعة، وقيل: ﴿وَفُتِحَتْ﴾ [الزمر: الآية ٧٣] في آية الجنة؛ إذ أبوابها ثمانية.

قال ابن هشام: وأقول: لو كان لواو الثمانية حقيقة لم تكن الآية منها؛ إذ ليس فيها ذكر عدد البتة، وإنما فيها ذكر الأبواب، وهي جمع لا يدل على عدد خاص، ثم الواو ليست داخلية عليه، بل على جملة هو فيها، وقد مرَّ أن الواو في ﴿وَفُتِحَتْ﴾ [الزمر: الآية ٧٣] مُقْحَمَةٌ عند قوم، وعاطفة عند آخرين، وقيل: هي واو الحال، أي جاؤوها مفتحة أبوابها، كما صرح بـ «مفتحة» حالاً في قوله ﴿جَنَّتٍ عَدْنٍ مُّفْتَحَةٌ هُمُ الْأَنْزَابُ﴾ [ص: الآية ٥٠]، وهذا قول المبرد، والفارسي، وجماعة، قيل: وإنما فتحت لهم قبل مجيئهم إكراماً لهم عن أن يقفوا حتى تفتح لهم.

[الثالثة]: ﴿وَالنَّكَاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [التوبة: الآية ١١٢]، فإنه الوصف الثامن، والظاهر أن العطف في هذا الوصف بخصوصه إنما كان من جهة أن الأمر والنهي من حيث هما أمر ونهي متقابلان، بخلاف بقية الصفات، أو لأن الأمر بالمعروف ناهٍ عن المنكر، وهو ترك المعروف، والناهي عن المنكر أمر بالمعروف، فأشير إلى الاعتداد بكل من الوصفين، وأنه لا يُكْتَفَى فيه بما يحصل في ضمن الآخر، وذهب أبو البقاء على إمامته في هذه الآية مذهب الضعفاء، فقال: إنما دخلت الواو في الصفة الثامنة إيداناً بأن السبعة عندهم عدد تام، ولذلك قالوا: سبع في ثمانية، أي سبع أذرع في ثمانية أشبار، وإنما دخلت الواو على ذلك؛ لأن وضعها على مغايرة ما بعدها لما قبلها.

(١) أي في قوله [من البسيط]:

فَأَضْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ بَغْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ

[الرابعة]: ﴿وَأَبْكَارًا﴾ [التخريم: الآية ٥] في آية التحريم، ذكرها القاضي الفاضل^(١)، وتَبَجَّح باستخراجها، وقد سبقه إلى ذكرها الثعلبي، والصواب أن هذه الواو وقعت بين صفتين، هما تقسيم لمن اشتمل على جميع الصفات السابقة، فلا يصح إسقاطها؛ إذ لا تجتمع الثبوتية والبكارة، وواو الثمانية عند القائل بها صالحة للسقوط، وأما قول الثعلبي: إن منها الواو في قوله تعالى: ﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَدُمْنِيَّةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ [الحاقة: الآية ٧]، فسهو يَبْنِي، وإنما هذه واو العطف، وهي واجبة الذكر، ثم إن ﴿وَأَبْكَارًا﴾ [التخريم: الآية ٥] صفة تاسعة لا ثامنة، إذ أول الصفات ﴿خَيْرًا مِّنْكَ﴾ [التخريم: الآية ٥] لا ﴿مُسْلِمَتٍ﴾ [التخريم: الآية ٥].

فإن أجاب بأن ﴿مُسْلِمَتٍ﴾ [التخريم: الآية ٥] وما بعده تفصيل لـ ﴿خَيْرًا مِّنْكَ﴾ [التخريم: الآية ٥] فلهذا لم تُعَدَّ قسيمة لها. قلنا: وكذلك ﴿ثِيَابَ وَأَبْكَارًا﴾ [التخريم: الآية ٥] تفصيل للصفات السابقة فلا، نُعَدُّهُمَا معهن.

قلت: تبين بما ذكر أن واو الثمانية غير ثابتة، وما استدلل به مدعوها، قد عرفت جوابه فيما سبق. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر العاشر، فقال:

٨٧٠- (وَعَاشِرٌ وَآوُ بِجُمْلَةِ الصِّفَةِ تَوْكُّدُ اللَّصُوقِ وَالْمُؤَالَفَةِ)

(وَعَاشِرٌ وَآوُ بِجُمْلَةِ الصِّفَةِ) الباء بمعنى «على» أي داخلية على جملة الصفة، وإضافة «جملة» إلى «الصفة» بمعنى «من»، وقوله: (تَوْكُّدُ اللَّصُوقِ) حال من «واو»، أي حال كونها مؤكدة للتلازم بين الصفة والموصوف، وقوله: (وَالْمُؤَالَفَةِ) عطف مؤكّد على مؤكّد، أي المناسبة بينهما. وحاصل معنى البيت بإيضاح أن العاشر هي الواو الداخلية على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوقها بموصوفها، وإفادتها أن اتصافه بها أمر ثابت، وهذه الواو أثبتتها الزمخشري، ومن قلّده،

(١) هو عبد الرحيم بن عليّ البيساني، كاتب مترسل، من وزراء صلاح الدين الأيوبي، ومقرّبه، خلف رسائل كثيرة، ولم يؤلف كتباً، وإنما ذكر ذلك في مجلس، والتصحيح الآتي ليس لابن هشام، وإنما هو لنحويّ شهد المجلس، وردّ على عبد الرحيم، قبل رده. «حاشية الكشف» ٤/٤٥٤.

وحملوا على ذلك مواضع، الواو فيها كلها واو الحال، نحو قوله **وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ** [البقرة: الآية ٢١٦] الآية وقوله: **سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ** [الكهف: الآية ٢٢] الآية، وقوله: **أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْبَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا** [البقرة: الآية ٢٥٩] الآية، وقوله: **وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْبَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ** [الحجر: الآية ٤] الآية، والمسوغ لمجيء الحال من النكرة في هذه الآية أمران: أحدهما خاص بها، وهو تقدم النفي، والثاني عام في بقية الآيات، وهو امتناع الوصفية؛ إذ الحال متى امتنع كونها صفة جاز مجيئها من النكرة، ولهذا جاءت منها عند تقدمها عليها، نحو «في الدار قائما رجل»، وعند جمودها نحو «هذا خاتم حديدا»، و«مررت بماء قعدة رجل»، ومانع الوصفية في هذه الآية أمران: أحدهما خاص بها، وهو اقتران الجملة بـ«إلا»؛ إذ لا يجوز التفريغ في الصفات، لا تقول: «ما مررت بأحد إلا قائم»، نص على ذلك أبو علي وغيره، والثاني عام في بقية الآيات، وهو اقترانها بالواو.

قلت: قد تبين بما ذكر أن هذه الواوات التي استدلتوا بها على أنها واو تأكيد للصوق هي واو الحال، فلم تخرج عن أصل معناها. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الحادي عشر، فقال:

٨٧١- (وَإِذَا ضَمِيرُ ذَكَرِ حَادِي عَشَرَ اسْمٌ عَلَى اخْتَارٍ مِنْ قَوْلِ الزَّمَنِ)
(وَإِذَا ضَمِيرُ ذَكَرِ حَادِي عَشَرَ) يعني أن الحادي عشر من الواو التي قيل: إنها خرجت عن الأصل واو ضمير الذكور، وهو (اسمٌ على) القول (اختارٍ، مِنْ قَوْلِ الزَّمَنِ) الإضافة للجنس، فالمراد الأقوال، أي من أقوال الجماعة الذين تكلموا في هذه الواو.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن الحادي عشر واو ضمير الذكور، نحو «الرجال قاموا»، وهي اسم، وقال الأخفش والمازني: حرف، والفاعل مستتر، وقد تستعمل لغير العقلاء إذا نزلوا منزلتهم، نحو قوله تعالى: **يَتَأْتِيهَا النَّحْلُ ادْخُلُوا مِنْكُمْ** [النمل: الآية ١٨] الآية، وذلك لتوجيه الخطاب إليهم، وشذ قوله [من الطويل]:

شَرِبْتُ بِهَا وَالذِّيكُ يَدْعُو صَبَاحَهُ إِذَا مَا بَنُو نَعِشٍ دَنُوا فَتَصَوَّبُوا^(١)
والذي جراه على ذلك قوله: «بنو»، لا «بنات»، والذي سوغ ذلك أن ما فيه من تغيير نظم الواحد شبهه بجمع التكسير، فسهل مجيئه لغير العاقل، ولهذا جاز تأنيث فعله، نحو قوله **وَعَسَى**:
إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَءِيلَ [يونس: الآية ٩٠] الآية، مع امتناع «قامت الريدون».

ثم ذكر الثاني عشر، فقال:

٨٧٢- (وَإِذَا عَلَامَةُ الذُّكُورِ ثَانِي مَعَ عَشْرِ لِبْغُضِ ذِي اللِّسَانِ)
٨٧٣- حَرْفٌ عَلَى جَمَاعَةٍ قَدْ دَلَّ كَتَاءٌ تَأْنِيثٌ بِفِعْلِ حَلَا
٨٧٤- وَقِيلَ فَاعِلٌ هُوَ اسْمٌ رُفِعَا وَالثَّالِ مَبْتَدَأٌ وَقِيلَ أَتْبَعَا
٨٧٥- وَقَدْ تُعَامَلُ لِغَيْرِ الْعُقَلَا إِذَا مَحَلُّهُمْ مُرَادًا نُزْلًا

(وَإِذَا عَلَامَةُ الذُّكُورِ ثَانِي مَعَ عَشْرِ) بفتح الشين، أي الثاني عشر هي واو علامة الذكور (لِبْغُضِ ذِي اللِّسَانِ) أي لبعض أهل اللغة، وهم بنو طيء، أو غيرهم، نحو «قاموا الرجال» (حَرْفٌ عَلَى جَمَاعَةٍ قَدْ دَلَّ) بألف الإطلاق، أي هذه الواو حرف دالة على جماعة الذكور (كَتَاءٌ تَأْنِيثٌ بِفِعْلِ حَلَا) بألف الإطلاق أيضًا، أي مثل ما دلت تاء التأنيث على جماعة النساء إذا دخلت على الفعل، نحو «قالت النساء» (وَقِيلَ: فَاعِلٌ) (هُوَ اسْمٌ رُفِعَا) بألف الإطلاق، أي اسم مرفوع على الفاعلية (وَالثَّالِ) أي الاسم الذي يلي الواو، كـ«الرجال» في المثال المذكور (مَبْتَدَأٌ) بتخفيف الهمزة، أي مبتدأ خبره الجملة قبله، وهي «قاموا» (وَقِيلَ: أَتْبَعَا) بألف الإطلاق أيضًا، أي قال بعضهم: إن الاسم التالي للواو تابع لها على أنه بدل منها (وَقَدْ تُعَامَلُ) أي تستعمل هذه الواو (لِغَيْرِ الْعُقَلَا) بالقصر (إِذَا مَحَلُّهُمْ مُرَادًا نُزْلًا) بألف الإطلاق مبتدأ للمفعول، أي إذا جعل منزلاً منزلة العقلاء.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الثاني عشر واو علامة المذكورين في لغة طيء، أو أزد

(١) قوله: «شربت بها» أي منها، و«يدعو صباحه» أي يدعو في وقت إصباحه، و«دَنُوا» أي مالت بنات نعش إلى جانب الأفق للغروب. «شرح الأبيات» ١٣١/٦.

شهوة، أو بَلْحَارِث، ومنه الحديث: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار»^(١)، وقوله [من المتقارب]:

يَلُومُونَنِي فِي أَشْتِرَاءِ النَّخْلِ يَلِ أَهْلِي فَكُلُّهُمْ أَلْوَمٌ
وهي عند سيبويه حرف دال على الجماعة، كما أن التاء في «قالت» حرف دال على التأنيث، وقيل: هي اسم مرفوع على الفاعلية، ثم قيل: إن ما بعدها بدلٌ منها، وقيل: مبتدأ، والجملة خبر مقدم، وكذا الخلاف في نحو «قاما أخواك»، و«قمن نسوتك»، وقد تُستعمل لغير العقلاء إذا نُزِلوا منزلتهم، قال أبو سعيد: نحو «أكلوني البراغيث» إذ وُصفت بالأكل لا بالقرص، وهذا سهو منه، فإن الأكل من صفات الحيوانات، عاقلة وغير عاقلة، وقال ابن الشجري: عندي أن الأكل هنا بمعنى العدوان والظلم، كقوله [من الوافر]:

أَكَلْتُ بَنِيكَ أَكَلَ الضُّبِّ حَتَّى وَجَدْتُ مَرَارَةَ الْكَلِّ الْوَيْلِ^(٢)
أي ظلمتهم، وشبه الأكل المعنوي بالحقيقي، والأحسن في الضب في البيت أن لا يكون في موضع نصب على حذف الفاعل، أي مثل أكلك الضب، بل في موضع رفع على حذف المفعول، أي مثل أكل الضب أولاده؛ لأن ذلك أدخل في التشبيه، وعلى هذا فيحتمل الأكل الثاني أن يكون معنويا؛ لأن الضب ظالم لأولاده بأكله إياهم، وفي المثل: «أعق من ضب»، وقد حمل بعضهم على هذه اللغة قوله **عَلَّكَ**: **ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ** [المائدة: الآية ٧١] وقوله: **وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا** [الأنبياء: ٣]، وحملهما على غير هذه اللغة أولى؛ لضعفها، وقد جُوز في **الَّذِينَ ظَلَمُوا** [الأنبياء: ٣] أن يكون بدلا من الواو في **وَأَسْرُوا** [الأنبياء: ٣]، أو مبتدأ خبره إما **وَأَسْرُوا** [الأنبياء: ٣]، أو قولٌ محذوف عامل في جملة الاستفهام، أي يقولون: هل هذا، وأن يكون خبرا محذوف، أي هم الذين، أو فاعلا بـ **وَأَسْرُوا** [الأنبياء: ٣]، والواو علامة كما قدمنا، أو يقول محذوفا، أو بدلا من واو **أَسْتَمِعُوهُ** [الأنبياء: ٢]، وأن يكون منصوبا على البدل من مفعول **يَأْتِيَهُمْ** [الأنبياء: ٢]، أو على إضمار أذم، أو أعني،

(١) حديث أخرجه الشيخان في «صحيحيهما».

(٢) «الويل»: الوخيم.

وأن يكون مجرورا على البدل من **النَّاسِ** [الأنبياء: ١] في قوله **عَلَّكَ**: **أَقْرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ** [الأنبياء: الآية ١] الآية، أو من الهاء والميم في قوله **عَلَّكَ**: **لَا هِيَ قُلُوبُهُمْ** [الأنبياء: الآية ٣] الآية، فهذه أحد عشر وجها.

وأما الآية الأولى فإذا قُدِّرَت الواوان فيها علامتين، فالعاملان قد تنازعا الظاهر، فيجب حينئذ أن تُقَدَّرَ في أحدهما ضميرا مستترا راجعا إليه، وهذا من غرائب العربية، أعني وجوب استتار الضمير في فعل الغائبين، ويجوز كون **كَثِيرٌ** [المائدة: ٧١] مبتدأ، وما قبله خبرا، وكونه بدلا من الواو الأولى، مثل «اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم»، فالواو الثانية حينئذ عائدة على مقدم رتبة، ولا يجوز العكس^(١)، لأن الأولى حينئذ لا مفسر لها، ومنع أبو حيان أن يقال على هذه اللغة: «جاؤوني من جاءك»؛ لأنها لم تُسمع إلا مع ما لفظه جمع، قال ابن هشام: وأقول: إذا كان سبب دخولها بيان أن الفاعل الآتي جمع، كان لحاقها هنا أولى؛ لأن الجمعية خفية، وقد أوجب الجميع علامة التأنيث في «قامت هند» كما أوجبوها في «قامت امرأة»، وأجازوها في «غلت القدر»، و«انكسرت القوس» كما أجازوها في «طلعت الشمس»، و«نفعت الموعظة»، وجوز الزمخشري في قوله **عَلَّكَ**: **لَا يَمْلِكُونَ الشَّفْعَةَ إِلَّا مَنْ أَخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا** [مریم: الآية ٨٧] الآية كون **مَنْ** فاعلا، والواو علامة، وإذا قيل: «جاؤوا زيد وعمرو وبكر» لم يجز عند ابن هشام^(٢) أن يكون من هذه اللغة، وكذا تقول في «جاء زيد وعمرو»، وقول غيره أولى؛ لما بينا من أن المراد بيان المعنى، وقد رُدَّ عليه بقوله [من الطويل]:

وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ

وليس بشيء؛ لأنه إنما يمتنع التخريج، لا التركيب، ويجب القطع بامتناعها في نحو «قام زيد أو عمرو»؛ لأن القائم واحد، بخلاف «قام أخواك أو غلاماك»؛ لأنه اثنان، وكذلك تمتنع في «قام أخواك أو زيد»، وأما قوله تعالى: **إِنَّمَا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا** [الإسراء: ٢٣]،

(١) أي جعل **كَثِيرٌ** [المائدة: ٧١] بدلا من الواو الثانية.

(٢) المراد هو الخضراوي، لا الأنصاري صاحب «المغني». وإنما لم يجز عنده، لأن الفاعل مفرد، وهو زيد، وما بعده عطف عليه، فلا يصح الإتيان بالواو.

فمن زعم أنه من ذلك فهو غلط، بل الألف ضمير الوالدين في قوله: ﴿وَيَالِوَيْدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [الإسراء: ٢٣] و﴿أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾ [الإسراء: الآية ٢٣] بتقدير يبلغه أحدهما أو كلاهما، أو ﴿أَحَدُهُمَا﴾ [الإسراء: الآية ٢٣] بدل بعض، وما بعده بإضمار فعل، ولا يكون معطوفاً لأن بدل الكل لا يعطف على بدل البعض، لا تقول: «أعجبني زيد وجهه وأخوك»، على أن الأخ هو زيد؛ لأنك لا تعطف المبين على المخصص.

فإن قلت: «قام أخوك وزيد» جاز «قاموا» بالواو إن قدرته من عطف المفردات، وقاما بالألف إن قدرته من عطف الجمل، كما قال السهيلي في قوله ﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: الآية ٢٥٥] الآية: إن التقدير: ولا يأخذه نوم.

ثم ذكر الثالث عشر، فقال:

٨٧٦- (وَوَاوُ إِنْكَارٍ بِثَالِثٍ عَشَرَ وَوَاوُ إِتْكَارٍ بِثَالِثٍ عَشَرَ) (وَوَاوُ إِتْكَارٍ بِثَالِثٍ عَشَرَ) أي الثالث عشر مما زُعم أن الواو فيه خرجت عن الأصل واو دالة على الإنكار، قيل: كان الأولى أن يقال: زيادة الإنكار؛ لأن أصل الإنكار مستفاد من همزة الاستفهام، والواو إنما أفادت زيادته.

وحاصل المعنى بإيضاح أن الثالث عشر هي واو الإنكار، نحو «الرجلوه»، بعد قول القائل: قام الرجل، والصواب ألا تُعَدَّ هذه؛ لأنها إشباع للحركة، بدليل «الرجلاه» في النصب، و«الرجليه» في الجر، ونظيرها الواو في «منو» في الحكاية، وفي «أَنْظُرُوا» من قوله [من البسيط]:

وَأَنْنِي حَوْثُمًا^(١) يَشْنِي الْهَوَى بَصْرِي مِنْ حَوْثُمًا سَلَكُوا أَذْنُو فَأَنْظُرُوا
وواو القوافي، كقوله [من الوافر]:

مَسَى كَانَ الْحَيَامُ بِذِي طُلُوحٍ^(٢) سَقِيَتِ الْغَيْثُ أَثْنَاهَا الْحَيَامُ

قلت: قد تبين بما سبق أن الحق عدم عد هذه الواو بالاستقلال؛ لأنها ليست كلمة موضوعة

(١) لغة في «حيثما».

(٢) اسم واد سمي به لكثرة شجر الطلح فيه.

لمعنى، بل جزء كلمة، وهذا الباب إنما هو معقود للكلمات المستقلة الموضوعة لمعان. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الرابع عشر، فقال:

(..... وَوَاوُ تَذَكُّرٍ تَلِي ذَا وَتَقَرُّنْ ...)

(وَوَاوُ تَذَكُّرٍ تَلِي ذَا) يعني أن الواو الدالة على تذكر الفاعل تلي ما تقدم، فهي الرابع عشر، وقوله: (وَتَقَرُّنْ) بفتح القاف، وكسرهما، من بايى تعب، وضرب: أي وثبتت في عداد الواوات التي زُعم أنها خرجت عن أصل معنادا، وهو مطلق الجمع.

وحاصل المعنى أن الرابع عشر واو التذكر، كقول من أراد أن يقول: «يقوم زيد»، فنسى «زيد»، فأراد مد الصوت ليتذكر، إذ لم يُرد قطع الكلام «يقومو»، والصواب أن هذه كالتي قبلها. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الخامس عشر، فقال:

٨٧٧- (وَالْوَاوُ قَدْ تُبْدَلُ مِنْ هَمْزٍ يَلِي صَمًا تَمَامُ الْعَدِّ عِنْدَ النَّاقِلِ) (وَالْوَاوُ قَدْ تُبْدَلُ مِنْ هَمْزٍ) أي همز الاستفهام (يَلِي) أي يتبع ذلك الهمز (صَمًا) أي حرفاً مضموماً، وقوله: (تَمَامُ الْعَدِّ عِنْدَ النَّاقِلِ) أي هذا متمم عدد الواوات التي قيل: إنها خرجت عن الأصل، كما سبق بيان ذلك.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن الخامس عشر هي الواو المبدلة من همزة الاستفهام المضموم ما قبلها، كقراءة قبل^(١): «وَالِيهِ النُّشُورُ وَأَمْتَمَ»، «قَالَ فِرْعَوْنُ وَأَمْتَمَ بِهِ»، والصواب ألا تُعَدَّ هذه أيضاً؛ لأنها مبدلة، ولو صح عدّها لصح عدّ الواو من أحرف الاستفهام. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على الواو المفردة، شرع يبين غير المفردة، فقال:

(١) هو أبو عمر محمد بن عبد الرحمن المكي القاري، كان له فضل انتشار قراءة ابن كثير، مات سنة

٨٧٨- «وَا» عَلَى وَجْهَيْنِ حَرْفٍ لِلنَّدَا يَخْتَصُّ بِالنَّدْبَةِ أَوْ مَا انفَرَدَا
 ٨٧٩- وَالثَّانِ أَنْ تَكُونَ مِثْلَ أَعْجَبَ اسْمًا وَوَاها ثُمَّ وَيُزْتَكَبُ
 ٨٨٠- وَوَيْكَ مُلْحَقًا بِكَافٍ لِلخِطَابِ وَبَعْضُهُمْ بِوَيْلِكَ عَنْهُ أَجَابَ
 «وَا» بِالْف بعد الواو (عَلَى وَجْهَيْنِ) أَي كَاتِنَةً عَلَى قَسَمَيْنِ (حَرْفٍ لِلنَّدَا) بِالْجَرِّ بَدَلًا، أَوْ عَطْفٍ بَيَانٍ لـ «وَجْهَيْنِ»، وَيَجُوزُ قَطْعُهُ لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ (يَخْتَصُّ) بِالْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ، أَي هُوَ حَرْفٌ مَخْتَصٌّ (بِالنَّدْبَةِ) بِضَمِّ النَّونِ، وَسَكُونِ الدَّالِ: هِيَ نِدَاءُ الْمُتَفَجِّعِ عَلَيْهِ لِفَقْدِهِ حَقِيقَةً أَوْ حَكْمًا، نَحْوُ «وَا زِيدَاهُ»، أَوْ الْمُتَوَجِّعِ مِنْهُ، نَحْوُ «وَاطْهَرَاهُ»، وَقَوْلُهُ: (أَوْ مَا انفَرَدَا) بِالْفِ الإِطْلَاقِ أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ: لَيْسَ مَخْتَصًّا بِالنَّدْبَةِ، بَلْ يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ فِي النَّدَاءِ الْحَقِيقِيِّ أَيْضًا، فَ«وَا» لَتَنْوِيعِ الْخِلَافِ، وَ«مَا» نَافِيَةٌ (وَالثَّانِ) أَي مِنْ وَجْهِي «وَا» (أَنْ تَكُونَ مِثْلَ أَعْجَبَ) مُضَارِعٌ عَجَبَ، مِنْ بَابِ تَعِبَ، وَقَوْلُهُ: (اسْمًا) أَي اسْمُ فَعْلٍ، يَعْنِي أَنَّ «وَا» اسْمُ فَعْلٍ لـ «أَعْجَبَ»، كَقَوْلِهِ: «وَا بَأَبِي...»، وَقَوْلُهُ: (وَوَاها، ثُمَّ وَيُزْتَكَبُ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّهُ يُقَالُ بَدَلُ «وَا»: «وَاها»، وَيُقَالُ أَيْضًا «وَي» (وَوَيْكَ) أَي وَيُقَالُ أَيْضًا: «وَيْكَ» (مُلْحَقًا بِكَافٍ لِلخِطَابِ) أَي مُلْحَقًا بِهِ كَافُ الْخِطَابِ، فَهُوَ حَرْفٌ (وَبَعْضُهُمْ بِوَيْلِكَ) بِهَاءِ السَّكْتِ (عَنْهُ) الضَّمِيرُ لـ «وَيْكَ» (أَجَابَ) أَي أَجَابَ بِأَنَّ أَصْلَ وَيْكَ وَيْلِكَ، فَالْكَافُ ضَمِيرٌ مُجْرُورٌ، لَا حَرْفٌ.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن «وا» على وجهين:

[أحدهما]: أن تكون حرف نداء مختصًا بباب النَّدْبَةِ، نَحْوُ «وَا زِيدَاهُ»، وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ اسْتِعْمَالَهُ فِي النَّدَاءِ الْحَقِيقِيِّ.

[والثاني]: أن تكون اسمًا لـ «أَعْجَبَ»، كَقَوْلِهِ [مَنْ مَشْطُورُ الرَّجْزِ]:

وَإِذَا بَأَبِي أَنْتَ وَفُوكِ الْأَشْنَبُ
 كَأَنَّمَا دُرٌّ عَلَيْهِ الزَّرْنَبُ^(١)

(١) «وا» أعجب، و«بأبي» أي مفدية بأبي، و«الأشنب» من الشنب بفتحين، وهو حدة الأسنان، و«الزرنب» نبت طيب الرائحة.

أَوْ زَنْجَبِيلٌ وَهُوَ عِنْدِي أَطِيبٌ

وقد يقال: «واها»، كَقَوْلِهِ [مَنْ الرَّجْزِ]:

وَإِذَا لِسَلَمَى ثُمَّ وَاهَا وَاهَا هِيَ الْمُتَى لَوْ أَنَّ نِلْنَاهَا
 وَ«وَي»، كَقَوْلِهِ [مَنْ الْخَفِيفِ]:

وَي كَأَنَّ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحِبُّ بَبٌ وَمَنْ يَفْتَقِرُ يَعِشُ عَيْشَ ضُرٍّ^(١)
 وقد تلحق هذه كافُ الخطاب، كَقَوْلِهِ [مَنْ الْكَامِلِ]:

وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَبْرَأَ سُقْمَهَا قِيلُ الْفَوَارِسِ وَيكَ عَنَتَرٍ^(٢) أَقْدِمَ
 وقال الكسائي: أصل «ويك» «ويلك»، فالكاف ضمير مجرور، وأما قوله عَنَتَرٌ: «وَيْكَانَ»
 اللَّهُ [القَصَصُ: الآية ٨٢] الآية، فقال أبو الحسن: «وي» اسم فعل، والكاف حرف خطاب، و«أن»
 على إضمار اللام، والمعنى أعجب لأن الله، وقال الخليل: «وَي» وحدها كما قال: «وَي كَأَنَّ مَنْ
 يَكُنْ.... البيت»، و«كَانَ» للتحقيق، كما قال [مَنْ الْبَسِيطِ]:

كَأَنَّنِي حِينَ أُمْسِي لَا تُكَلِّمُنِي مُتَيْمٌ يَشْتَهِي مَا لَيْسَ مَوْجُودًا
 أَي أَنِّي حِينَ أُمْسِي عَلَى هَذِهِ الْحَالَةِ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ، وَإِلَيْهِ الْمَرْجِعُ وَالْمَأْبَأُ.
 ولما أنهى الكلام على حرف الواو شرع يبين حرف الألف، فقال:

(حَرْفُ الْأَلِفِ)

٨٨١- (إِنَّ اسْمَ هَذَا الْحَرْفِ «لَا» وَهُوَ الَّذِي
 ٨٨٢- لَمْ يُمْكِنِ التَّنْطِقُ بِهِ كِاخْوَتَهُ
 ٨٨٣- قَوْلُ الْمُعَلِّمِينَ فِيهِ لَامٌ الْف
 ٨٨٤- لَكِنْ أَبُو النَّجْمِ يَقُولُ يَعْتَرِفُ

(١) «النشب» المال الأصيل، من الناطق والصامت.

(٢) مرخم «عنتر» اسم رجل.

٨٨٥- تَخُطُّ رِجْلَايَ بِحَطِّ مُخْتَلِفٍ تُكْتَبَانِ فِي الطَّرِيقِ لَامَ الْفِ (إِنَّ اسْمَ هَذَا الْحَرْفِ «لَا») بزيادة لام قبل الألف (وَهُوَ الَّذِي يُذَكِّرُ بِالْبَاءِ لِلْمَفْعُولِ) (قَبْلَ الْيَاءِ) أي قبل ذكر الياء (فِي عَدِّ) أي عند تعداد حروف الهجاء، وقوله: (تُخَذُ) فعل أمر من الأخذ، كَمَلْ به البيت، أي خذ هذا البيان، والتحقيق (لَمْ يُكُنِ النَّطْقُ بِهِ كَأَخْوَتِهِ) أي لم يمكن أن يُتَلَفَّظَ بأول اسمه، كما فُعل في بقية حروف الهجاء حيث يُنطق بأول اسمها، فيقال فيها: باء اسم له، وتاء اسم له، وجيم اسم له، فقد نُطق بكل حرف في أول اسمه ولما لم يمكن ذلك في الألف هذا (جِيءَ بِلَامٍ قُدِّمَتْ) أي مذكورة قبله (لِوَضَائِهِ) بضم الواو، وسكون الصاد، أي للوصول بواسطتها إلى النطق به، فقيل: «لا»، كما تُؤَصَّلُ إلى اللفظ بلام التعريف بالألف حين قيل في الابتداء: «الغلام»؛ ليتقارضا (قَوْلُ الْمُعَلِّمِينَ) أي الذين يعلمون المبتدئين حروف التهجي (فِيهِ) أي في الألف هذا عند التعليم (لَامَ الْفِ) بنقل حركة الهمزة إلى الميم، وكذا في بيت أبي النجم، فقد استشهد به سيبويه على أنه ألقى حركة ألف على ميم لام، ولام ألف بإضافة «لام» إلى ألف. قاله البغدادي في «شرح الأبيات»^(١) (لَحْنٌ) أي غلط، وفيه أنه يمكن أن يجاب عنهم بأنهم اصطالحوا على أن لام ألف اسم للألف اللينة، ولا مشاحة في الاصطلاح (إِذِ الْحُرُوفُ ذِكْرُهَا عُرِفَ) أي لأن كلا من اللام والألف قد عُرف ذكره فيما مضى، فالصواب أن يقولوا: «لا»؛ لأن الألف الهاوي إنما يُنطق بـ«لا»، لا بما ذكروه.

(لَكِنْ أَبُو النَّجْمِ) هو الفضل بن قدامة، ينتهي نسبه إلى عجل بن لجيم بن صعب بن بكر بن وائل، أحد رجّاز الإسلام المتقدمين في الطبقة الأولى، كان ينزل سواد الكوفة (يَقُولُ يَغْتَرِفُ) جملة في محل حال، أي حال كونه معترفا بحاله، وذلك أنه كان له صديق يسقيه الشراب، فينصرف من عنده ثَمَلًا، هكذا قال البغدادي في «شرح الأبيات»، والذي في «حاشتي الأمير والدسوقي» أن أبا النجم قدم على زياد يمدحه، ويطلب منه الجائزة، فأراد زياد قتله، ففر هاربا، ينشد ذلك. انتهى. والذي قاله البغدادي أشبه (أَقْبَلْتُ مِنْ عِنْدِ زِيَادٍ) هو الصديق المذكور (كَالْحَرْفِ) أي مثل الرجل الحَرْفِ، يقال: خَرِفَ الرجل خَرْفًا، من باب تَعِبَ: إذا فسد عقله

(١) انظر «شرح أبيات المغني» ١٥٢/٦ - ١٥٣.

لكبره (تَخُطُّ رِجْلَايَ بِحَطِّ مُخْتَلِفٍ) أي بالاستقامة، والاعوجاج (تُكْتَبَانِ فِي الطَّرِيقِ لَامَ الْفِ) أي تارة تمشي مشيًا مستقيماً، فتخط خطاً شبيهاً بالألف، وتارة تمشي مشيًا معوجاً، فتخط خطاً شبيهاً باللام.

وحاصل ما أشار إليه بقصة أبي النجم أنه استعمل لام ألف، وهو عربي فصيح، فما يقوله المعلمون ليس لحناً، بل أصل في كلام العرب، لكن قال ابن جني بأنه لعله تلقاه من أفواه العامة؛ لأن الخط ليس له تعلق بالفصاحة.

لكن اعترض الدماميني هذا الجواب بأنه كيف يمكن للعربي الفصيح الذي تُتَلَقَّى اللغة عنه أن يخطيء في اللفظ تبعاً للعامة، وقوله: «لأن الخط إلخ» فيه أن أبا النجم إنما صدر منه لفظ، لا خط. قلت: الأحسن أن يُجاب بما أشار إليه بعضهم، وهو إن مراد أبي النجم ليس لام ألف الذي هو اسم واحد مركب، كما هو مراد المعلمين، إنما أراد اللام والألف اللذين هما حرفان، فحذف العاطف، وهمزة القطع للضرورة، ومراده أنه يمشي تارة مستقيماً فتخط رجلاه خطاً شبيهاً بالألف، وتارة يمشي مشيًا معوجاً شبيهاً باللام، فما يقوله المعلمون بعيد عما أراده أبو النجم، فلا يكون دليلاً لما قالوه. والله تعالى أعلم.

تنبيه:

قال الدسوقي في «حاشيته»: الأوضح أن يُعترض بالحديث الذي ذكره النبي - صلى الله عليه وسلم - حين عَدَّ الحروف، وقال: «لام ألف»، إلا أن يقال: إن الحديث لم يبلغه. انتهى. قلت: أين الحديث؟ ومن أخرجه؟ وأين سنده حتى ننظر فيه؟ والله تعالى المستعان. وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن حرف الألف، والمراد به هنا^(١) الحرف الهاوي^(٢) الممتنع

(١) أما في غير ما هنا كقوله في أول الكتاب: حرف الألف فالمراد به الهمزة. «الحاشية» ٣٠/٢.

(٢) وفي نسخة «الهوائي»، أي الصوت الممتد في الهواء المعدود من حروف العلة، كآلف موسى. «الحاشية» ٣٠/٢.

الابتداء به؛ لكونه لا يقبل الحركة، فأما الذي يراد به الهمزة^(١) فقد مرّ في صدر الكتاب. وابن جنّي يرى أن هذا الحرف اسمه «لا»، وأنه الحرف الذي يُذكر قبل الياء عند عدّ الحروف، وأنه لما لم يمكن أن يُتلفظ به في أول اسمه، كما فعل في أخواته، إذ قيل: صاد، جيم، تُوصّل إليه باللام، كما تُوصّل إلى اللفظ بلام التعريف بالألف حين قيل في الابتداء: «الغلام» ليتقارضا^(٢) وأن قول المعلمين: لام ألف خطأ؛ لأن كلاً من اللام والألف قد مضى ذكره، وليس الغرض بيان كيفية تركيب الحروف، بل سرد أسماء الحروف البسائط، ثم اعترض على نفسه بقول أبي النجم [من الرجز]:

أَقْبَلْتُ مِنْ عِنْدِ زِيَادٍ كَالْحَرْفِ

وأجاب بأنه لعله تلقاه من أفواه العامة؛ لأن الخط ليس له تعلق بالفصاحة^(٣). والله تعالى أعلم. ثم ذكر معانيها، فقال:

- ٨٨٦- (تِسْعَةُ أَوْجِهٍ لِدَا الْحَرْفِ أَتَتْ أَحَدَهَا الْإِنْكَارُ ثُمَّ تَذَكَّرَتْ
٨٨٧- ثُمَّ ضَمِيرُ اثْنَيْنِ وَالْعَلَامَةُ وَكَفُّهَا إِضَافَةٌ قَدْ يَثْبُتُ
٨٨٨- وَفَضْلُهَا مِنْ بَيْنِ هَمْزَيْنِ وَرَدَ تَقُولُ أَنْذَرْتَهُمْ فِيهِ بِمَدٍّ

(١) أي الألف الذي يراد به الهمزة، أي بديلولة الهمزة، والحاصل أن الألف على هذا مشتركة بين الحرف الهاوي، وبين اسم الهمزة، فإذا قيل على هذا تَهَجَّ «قام» أي قطع حروفها، قلت: قاف وألف وميم، هذا مذهب الجمهور، وأما ابن جنّي فيقول: إن الألف الهاوي إنما يُعبر عنه بـ«لا»، فإذا قيل: تَهَجَّ «قام» قلت: قاف، ولا، وميم، فالحرف الهاوي عنده لا يُعبر عنه إلا بـ«لا»؛ لكونه لا يُعبر به في أول اسمه؛ لعدم تأتّي ذلك. «الحاشية» ٣٠/٢.

(٢) أي فلام التعريف تُوصّل لها بالألف، والألف تُوصّل لها باللام، فكل منهما قارض الآخر، وفيه أن الذي توصّل به للام التعريف اليايسة بمعنى الهمزة، لا الألف اللينة بمعنى الحرف الهاوي، فهذه الألف المتوصّل بها للام غير الألف المتوصّل باللام لها؛ لأنها الألف اللينة، فلا تقارض، إلا أن يقال: اكتثفي باتحاد الاسم، وإطلاق الألف. «الحاشية» ٣٠/٢ - ٣١.

(٣) قد عرفت ما فيه قريباً، فلا تغفل.

- ٨٨٩- وَبَيْنَ نُونَيْنِ تَكُونُ فَاصِلَةً لِدَا صَوْتِ الْمُشْتَغِيثِ مُوَصَّلَةً
٨٩٠- وَبَدَلًا مِنْ نُونٍ تَوْكِيدٍ تَرْدُ وَقَفًا وَمِنْ تَنْوِينٍ مَنْصُوبٍ وَجِدْ
٨٩١- مُطَرِّدًا كَذَلِكَ مِنْ نُونٍ إِذَنْ وَفِي قَبْعَثَرَى لِتَكْثِيرِ عَلَنَ
٨٩٢- وَالْفُ الثَّانِيَةِ وَالْإِلْحَاقِ وَالْفُ الزَّيْدَانِ وَالْإِطْلَاقِ
٨٩٣- وَالْفُ الْإِشْبَاعِ وَالْحِكَايَةِ وَالْفُ التَّضْفِيرِ وَالْحَرَكَةِ
٨٩٤- فَلَا يَجُوزُ عَدُّهَا إِذْ كُلُّهَا جُزْءٌ لِكَلِمَةٍ نُفِي أَسْتِقْلَالُهَا

(تِسْعَةُ أَوْجِهٍ لِدَا الْحَرْفِ أَتَتْ) أي للألف الهاوي (أَحَدَهَا الْإِنْكَارُ) أي أحد تلك المعاني التسعة أن تكون دالة على الإنكار، والمراد زيادة الإنكار؛ لأن أصله مستفاد من همزة الاستفهام الإنكاري، نحو «أعمره» لمن قال: «لقيت عمراً»، الأصل أعمراً، أي أنت لقيت عمراً، أو أنت لم تلقه؛ لكون مثلك لا يراه (ثُمَّ تَذَكَّرَتْ) أي ثم المعنى الثاني أن تكون للتذكّر، نحو «رأيت الرجل»، فقوله: «تذكرت» كان حقّ هذه التاء الوقف عليها بالهاء، لكن وقف عليها بالتاء على قلة (ثُمَّ ضَمِيرُ اثْنَيْنِ) أي ثم الثالث أن تكون ضميراً لاثنتين، نحو «الزيدان قاما» (وَالْعَلَامَةُ) أي الرابع أن تكون علامة لاثنتين، نحو «ألفيتا عيناك» (وَكَفُّهَا إِضَافَةٌ قَدْ يَثْبُتُ) أي الخامس أن تكون كافة عن الإضافة الثابتة للاسم، نحو «فبيننا نسوس الناس»، كفت «بين» عن الإضافة (وَفَضْلُهَا مِنْ بَيْنِ هَمْزَيْنِ وَرَدَ) يعني أن السادس أن تكون فاصلة بين الهمزتين (تَقُولُ أَنْذَرْتَهُمْ فِيهِ) متعلق بما قبله، أي أنذرتهم في هذا الأمر (بِمَدٍّ) متعلق بـ«تقول»، وفي نسخة: «بِمَدٍّ» بصيغة المضارع (وَبَيْنَ نُونَيْنِ تَكُونُ فَاصِلَةً) أي السابع أن تكون فاصلة بين نون النسوة، ونون التوكيد، نحو «اضربنّ» (لِدَا صَوْتِ الْمُشْتَغِيثِ مُوَصَّلَةً) أي الثامن أن تكون موصولة بالمنادى المستغاث، لأجل أن يمتدّ صوت المشتغيث، نحو «يا زيدا» (وَبَدَلًا مِنْ نُونٍ تَوْكِيدٍ تَرْدُ وَقَفًا) أي التاسع أن تأتي بدلاً من نون التوكيد في حالة الوقف، نحو «لَسَفْعًا» [العلق: ١٥] (وَمِنْ تَنْوِينٍ مَنْصُوبٍ) أي وترد أيضاً بدلا من تنوين اسم منصوب في حالة الوقف، نحو «رأيت زيدا»، وقوله: (وَجِدْ مُطَرِّدًا) بيناء الفعل للمفعول، أي إن كونها بدلاً من تنوين الاسم المنصوب قياس (كَذَلِكَ مِنْ نُونٍ إِذَنْ) أي مثل

ذلك كونها بدلاً من نون «إذن» في الوقف (وفي قبعثرى لتكثير) أي إن ألف قبعثرى زائدة لتكثير البناء، وقوله: (علن) قال في «القاموس»: علن الأمر، كنصر، وضرب، وكرم، وفرح علنا وعلانية، واعتلن: ظهر. انتهى. وهو صفة لـ «تكثير» (وألف التأنيث) كألف «حبل» (والإلحاق) أي وألف الإلحاق، وهي التي تزداد في كلمة لأجل إلحاقها بكلمة أخرى؛ لتثني تثنيها، وتجمع جمعها، كأرطى، ملحق بجعفر (وألف الزيدان) أي الألف الدالة على التثنية، كـ «الزيدان» (والإطلاق) أي والألف اللاحقة للقوافي المطلقة، نحو «أقلي اللوم عاذلً والعتاب» (وألف الإشباع) أي الألف التي تزداد لإشباع الكلمة، وذلك في الحكاية، نحو «منا»، فقوله: (والحكاية) عطف تفسير للإشباع؛ لأن ألف الحكاية هي ألف الإشباع، ولذلك عبر في الأصل بقوله: «ولا ألف الإشباع الواقعة في الحكاية»، فلو قال هنا: «في الحكاية» بـ «في» بدل الواو لكان أولى (وألف التضعيف) نحو «ذيا» (والحركة) أي والألف التي تزداد لبيان الحركة في الوقف، وهي ألف «أنا» (ليس يجوز عدّها) أي عدّ هذه الألفات - أي من الألف المبدلة من نون «إذن» - مع هذه الألفات؛ لما يأتي من تعليله. وفي نسخة: «فلا يجوز عدّها إلخ».

تنبيه:

ظاهر عبارته أن ضمير «عدّها» يعود إلى قوله: «وفي قبعثرى»؛ لأنه أدخل «إذن» في الأقسام الماضية، حيث قال: «كذلك من نون إذن»، لكن الصواب إدخال ألف «إذن» في جملة هذه الألفات؛ لأنها منها، وعبرة الأصل: «ولا يجوز أن تعدّ الألف المبدلة من نون «إذن»، ولا ألف التكثير في «قبعثرى» إلخ»، فلو قال بدل البيت الماضي:

«مطرّداً كذلك من نون إذن إلخ»

لَا أَلِفُ الْمُبْدَلُ مِنْ «إِذْنٍ وَلَا» أَلِفُ تَكْثِيرِ عَرَا قَبْعَثْرَى
لكان أوضح، ومعنى «عرا» أي نزل، بمعنى زيد فيه.

(إذ كلّها) أي كل هذه الألفات من ألف «إذن» إلى ألف بيان الحركة (جزءاً لكلمة) كما تبين لك من الأمثلة (نفي استقلالها) فعل ونائب فاعله، أي نفي كونها ألفات مستقلة، بل هي جزء

لكلمات، فلا ينبغي أن تعدّ مع الألفات المستقلة.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه قد ذكر للألف تسعة أوجه:

[أحدها]: أن تكون للإنكار، نحو «أعمراه» لمن قال: لقيت «عمرا».

[الثاني]: أن تكون للتذكّر، كـ «رأيت الرجل»، والحق ألا يعدّ هذان من الأوجه التي تأتي لها الألف؛ لأن الباب معقود للحروف الأصلية الموضوعة لمعان، والألف في هذين الوجهين غير أصلية، بل حاصلة من إشباع الفتح. والله أعلم.

[الثالث]: أن تكون ضمير الاثنين، نحو «الزيدان قاما»، وقال المازني: هي حرف، والضمير مستتر، والأول أصح.

[الرابع]: أن تكون علامة الاثنين، كقوله [من البسيط]:

أَلَيْسَ عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَقِيَّةٍ
وقوله [من الطويل]:

وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعِدٌ وَحَمِيمٌ

وعليه قول المتنبي [من الكامل]:

وَرَمَى وَمَا رَمَتْ يَدَاهُ فَصَابِنِي سَهْمٌ يُعَذِّبُ وَالسَّهْمُ ثَرِيحٌ
[الخامس]: الألف الكافة، كقوله [من الطويل]:

فَبَيْنَا نَسُوسُ النَّاسِ وَالْأَمْرُ أَمْرُنَا إِذَا نَحْنُ فِيهِمْ شَوْقَةٌ لَيْسَ نُنْصَفُ
وقيل: الألف بعض «ما» الكافة، وقيل: إشباع، و«بين» مضافة إلى الجملة، ويويده أنها قد أُضيفت إلى المفرد في قوله [من الكامل]:

بَيْنَا تَعَانِقُهُ الْكُمَاةَ وَرَوْعِهِ يَوْمًا أُتِيحَ لَهُ جَرِيءٌ سَلْفَعُ
[السادس]: أن تكون فاصلة بين الهمزتين، نحو ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ [يس: ١٠]، ودخلها جائز لا واجب، ولا فرق بين كون الهمزة الثانية مُسهلة أو مُحَقَّقة.

[السابع]: أن تكون فاصلة بين النونين: نون النسوة، ونون التوكيد، نحو «اضربنَّ»، وهذه واجبة.

[الثامن]: أن تكون لد الصوت بالمنادى المستغاث، أو المتعجب منه، أو المندوب، كقوله [من

الخفيف]:

يَا يَزِيدًا لَأَمِلَ نَيْلَ عِزٍّ وَغِنَى بَعْدَ فَاقَةٍ وَهَوَانٍ
وقوله [من الرجز]:

يَا عَجَبًا لِهَذِهِ الْفَلِيقَةِ هَلْ تُذْهِبَنَّ الْقُوبَاءَ الرِّيقَةَ^(١)
وقوله [من البسيط]:

حُمِلْتُ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبِرْتُ لَهُ وَقُمْتُ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا^(٢)
[التاسع]: أن تكون بدلًا من نون ساكنة، وهي إما نون التوكيد، أو تنوين المنصوب، فالأول

نحو ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥]، ﴿وَلَيَكُونَنَّ﴾ [يوسف: الآية ٣٢]، وقوله [من الطويل]:

* وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ فَاعْبُدَا *

ويحتمل أن تكون هذه النون من باب «يا حَرَسِي اضربنا عنقه»، أي فيكون مخاطب المفرد بخطاب المثني.

والثاني: كـ «رأيت زيدا» في لغة غير ربيعة، وأما هم فيقفون على المنصوب المنون بالسكون. ولا يجوز أن تُعَدَّ الألف المبدلة من نون «إذن»، ولا أَلَفُ التثنية كألف «قبعثرى»، ولا أَلَفُ التانيث كألف «حبلَى»، ولا أَلَفُ الإلحاق كألف «أَرْطَى»، ولا أَلَفُ الإطلاق كالألف في قوله [من الرجز]:

مَا هَاجَ أَحْزَانًا وَشَجَوَا قَدْ شَجَا مِنْ طَلَلٍ كَالْأَتْحَمِيِّ أَنَّهُجَا^(٣)
الشاهد أَلَفُ «أنهجا»، فإنها للإطلاق.

ولا أَلَفُ التثنية كالزيدان، ولا أَلَفُ الإشباع الواقعة في الحكاية، نحو «مَتَا»، أو في غيرها في

(١) «الفليقة»: الداهية، و«القوباء»: داء يُعالج بالريق، وسبب ذلك أن أعرايا أصابه قُوبَةٌ، فقيل له: ضع عليها الريق كل يوم، فوضع عليها فبرأت، فقال ذلك.

(٢) البيت من قصيدة لجريز رثى بها عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى.

(٣) «الأَتْحَمِي»: بفتح الهمزة، وسكون التاء: نوع من البُرْد، و«أنهج»: بلي.

الضرورة، كقوله [من الرجز]:

أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْعَقْرَابِ الشَّائِلَاتِ عُقَدَ الْأَذْنَابِ^(١)
ولا الألف التي تُبَيِّنُ بها الحركة في الوقف، وهي أَلَفُ «أنا» عند البصريين، ولا أَلَفُ التصغير، نحو «ذَيَّا» و«اللَّذَيَّا»؛ لما تقدّم^(٢). والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب. ولما أنهى الكلام على حرف الألف شرع يبين حرف الياء، فقال:

(حَرْفُ الْيَاءِ)

٨٩٥- (وَالْيَا فَرِيدَةً بِأَوْجِهٍ أَتَتْ ضَمِيرُ أَتَتْ كَتَقُومِينَ ثَبَتْ

٨٩٦- (حَرْفُ إِنْكَارٍ وَفِي التَّذْكَرِ وَتَرَكُ عَدَّ ذَيْنِ هَاهُنَا حَرِي

٨٩٧- كَيَاءٍ تَصْغِيرِ وَيَا مُضَارَعَةً وَيَاءٍ إِشْبَاعٍ وَإِطْلَاقٍ مَعَهُ

٨٩٨- وَلَنُخَوِّهِنَّ إِذْ جَمِيعُهَا بَدَا جُزْءًا بِغَيْرِ الْإِكْتِفَاءِ أَبَدًا)

(وَالْيَا) بالقصر مبتدأ خبره «أَتَتْ» (فَرِيدَةً) أي حال كونها مفردة، غير مركبة مع غيرها (بِأَوْجِهٍ) أي ثلاثة، وهو متعلق بـ (أَتَتْ) أحدها (ضَمِيرُ أَتَتْ) أي فهي اسم، لا حرف كما ادّعاها بعضهم (كَتَقُومِينَ ثَبَتْ، وَ) الثاني (حَرْفُ إِنْكَارٍ) نحو «أزيدنيه»^(٣) (وَفِي التَّذْكَرِ) نحو «قدي» (وَتَرَكُ عَدَّ ذَيْنِ هَاهُنَا حَرِي) بفتح الحاء المهملة، وكسر الراء: أي حقيق، يعني أن عدم عدَّ ياء

(١) «العقرب»: هي العقرب، و«الشائل»: الرفع.

(٢) أي في حرف الهاء أن التحقيق أن لا تُعَدَّ هاء التانيث، من نحو رحمة من ذلك؛ لأنها جزء كلمة، لا كلمة مستقلة.

(٣) يصح كسر الدال، وفتحها، وضمها؛ لأنه يقال في الأحوال الثلاثة، وهذا بخلاف الرجل، فإنه يقال في حالة الرفع: «الرجلوه»، وفي حالة النصب: «الرجلاه»، وفي حالة الجز: «الرجليه»، وذلك لأن «زيدا» محوَّك، فتتوون بالكسر لأجل التقائه ساكنًا مع الياء، فهذا إنكار له في أحواله الثلاث، بخلاف ما لا تنوين له، كالرجل، فإنكاره تابع لحركته، فحال الرفع بالواو، وحال النصب بالألف، وحال الجز بالياء. «الحاشية» ٣٢/٢.

الإنكار والتذكُّار من هذه الياءات هو الصواب (كَيَاءٍ تَصْغِيرٍ) كَرَجِيلٍ (وَيَا مُضَارَعَةٍ) كيقوم (وَيَاءٍ إِشْبَاعٍ) أي إذا أشبعت الحرف المكسور لحكاية، كـ «مَنِي» (وَإِطْلَاقٍ) في القوافي (مَعَهُ) أي مع الياء المعقود له الباب، وهو ما كان مستقلاً بنفسه، لا جزء كلمة (وَنَحْوِهِنَّ) كالتثنية، والجمع المذكور السالم في حالتي الجر والنصب (إِذْ) تعليلية (جَمِيعُهَا بَدَأَ) أي لأن جميعها ظهر (جُزْءًا) لكلمات (بَغَيْرِ الْاِكْتِفَاءِ) أي بغير الاستقلال بنفسها، وقوله: (أَبَدًا) متعلق بـ «الاكتفاء»، أي لا يُكتفى بها أبدًا.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الياء المفردة تأتي على ثلاثة أوجه، وذلك أنها تكون ضميرًا للمؤنثة، نحو «تقومين»، و«قومي»، وقال الأخفش والمازني: هي حرف تأنيث، كتاء «قامت هند»، والفاعل مستتر، تقديره «أنت»، وحرف إنكار، نحو «أزيدنية»، وحرف تذكُّار، نحو «قدي»، وقد تقدم البحث فيهما، والصواب ألا يُعدَّ، كما لا تُعدُّ ياء التصغير، وياء المضارعة، وياء الإطلاق، وياء الإشباع، ونحوهن؛ لأنهن أجزاء للكلمات، لا كلمات مستقلة. والله تعالى أعلم.

٨٩٩- «يَا» لِنِدَا الْبَعِيدِ حَقًّا وَضِعًا وَفِي الْقَرِيبِ تَارَةً قَدْ سَمِعَا

٩٠٠- وَقِيلَ هِيَ بَيْنَهُمَا مُشْتَرَكَةٌ وَقِيلَ مَعَ مُوسَطٍ فَاسْتَدْرَكَةٌ

(«يَا» لِنِدَا الْبَعِيدِ حَقًّا وَضِعًا) بألف الإطلاق، مبتدأ للمفعول، أي إن «يا» حرف موضوع لأن ينادى به من بُعد عن المنادي حقيقة، أو حكمًا، كما إذا ناديت نائمًا، أو ساهيًا (وَفِي الْقَرِيبِ تَارَةً قَدْ سَمِعَا) بألف الإطلاق، والبناء للمفعول أيضًا، أي وأحيانًا ينادى بها القريب توكيدًا، والمراد بالتوكيد الإشارة إلى أن ما يُلقى للمخاطب أمر عظيم، شأنه أن يُعَتَّى به، حتى نزل القريب، وإن كان منتبهًا لذلك منزلة الغافل؛ لكونه لم يأت بالأكمل المناسب (وَقِيلَ: هِيَ) بسكون الياء للوزن (بَيْنَهُمَا) أي بين البعيد والقريب (مُشْتَرَكَةٌ) أي اشتراكًا معنويًا؛ لأنها موضوعة للأمر الكلي، وهو طلب الإقبال، سواء كان المطلوب بعيدًا أو قريبًا (وَقِيلَ: مَعَ مُوسَطٍ) أي مشتركة بينهما مع المتوسط، فهي على هذا موضوعة للثلاثة، وقوله: (فَاسْتَدْرَكَةٌ) فعل مؤكَّد بالنون الخفيفة، فأصله:

«فَاسْتَدْرَكَتْ»، ثم حذفت النون تخفيفًا، وبقيت الفتحة دالة عليها، ووقع في نسخة بدل هذا البيت:

وَقِيلَ مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَهُمَا وَقِيلَ مَعَ مُوسَطٍ لِيَتَفَهَمَا
وحاصل معنى البيت أن «يا» حرف موضوع لنداء البعيد حقيقة أو حكمًا، وقد يُنادى بها القريب توكيدًا، وقيل: هي مشتركة بين القريب والبعيد، وقيل: بينهما وبين المتوسط. ولما كانت «يا» أم أحرف النداء، خُصَّتْ بأحكام، أشار إليها بقوله:

٩٠١- (مِنْ كُلِّ أَحْرَفِ النَّدَاءِ أَكْثَرُ وَغَيْرُهَا فِي الْحَذْفِ لَا يُقَدَّرُ

٩٠٢- بِغَيْرِهَا اسْمُ اللَّهِ لَا يُنَادَى وَالْمُسْتَعَاثُ أَيُّهَا الْمُنَادَى

٩٠٣- أَيُّهَا كَذَا وَمَنْدُوبٌ بِـ«يَا» أَوْ «وَا»)

(مِنْ كُلِّ أَحْرَفِ النَّدَاءِ أَكْثَرُ) أي إن «يا» أكثر استعمالًا من غيرها من حروف النداء، وقوله: (وَغَيْرُهَا فِي الْحَذْفِ لَا يُقَدَّرُ) بالبناء للمفعول، أشار به إلى الأول، وهو أنه إذا حُذف حرف النداء، لا يُقدَّرُ سواها؛ لكونها أم الباب، وأشار إلى الثاني بقوله: (بِغَيْرِهَا اسْمُ اللَّهِ لَا يُنَادَى) أي إن اسم الله ﷻ لا ينادى إلا بها، وأشار إلى الثالث بقوله: (وَالْمُسْتَعَاثُ أَيُّهَا الْمُنَادَى) أي ولا ينادى المستعاث أيضًا إلا بها، كـ «يا أزيد لعسر»، وأشار إلى الرابع بقوله: (أَيُّهَا) أي لا ينادى «أيها» إلا بها أيضًا، نحو «يا أيها الرجل»، وقوله: (الْمُنَادَى) بفتح الدال، بصيغة اسم المفعول، صفة لـ «أيها» (أَيُّهَا كَذَا) أي بالتاء للمؤنثة مثل «أيها» في كونه لا ينادى إلا بها، وأشار إلى الخامس بقوله: (وَمَنْدُوبٌ بِـ«يَا» أي وينادى اسم مندوب بـ«يا»، نحو «يا زيدا» (أَوْ «وَا» نحو «وا زيدا».

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «يا» أكثر أحرف النداء استعمالًا، ولهذا لا يُقدَّرُ عند الحذف سواها، نحو قوله ﷻ: «يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا» [يوسف: الآية ٢٩] الآية، ولا يُنادى اسم الله ﷻ، والاسم المستعاث، و«أيها»، و«أيتها» إلا بها، ولا المندوب إلا بها، أو بـ«وا». ولما اختلف في ناصب المنادى ذكر ذلك مع الترجيح، فقال:

..... وَنَضْبُهُ بِهَا قَدْ نُفِيا

٩٠٤- حَرْفًا أَوْ اسْمَ الْفِعْلِ ثُمَّ الْخَلْفُ فِي كِلَيْهِمَا أَتَى بِلاَ تَوَقُّفٍ

٩٠٥- بَلْ نَضْبُهُ بِالْفِعْلِ حَتْمًا حَذْفًا كَمِثْلِ أَذْعُو وَأُنَادِي مَنْ وَفَى

(وَنَضْبُهُ بِهَا قَدْ نُفِيَ) بِالْفِ الإِطْلَاقُ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، يَعْنِي أَنَّ نَصْبَ الْمُنَادَى لَيْسَ بِ«يَا»، وَلَا بغيرها من أخواتها (حَرْفًا) أَيِ حَالِ كَوْنِهَا حَرْفًا كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ، وَهُوَ الْحَقُّ (أَوْ اسْمَ الْفِعْلِ) لـ«أَدْعُو» كَمَا قَالَ آخَرُونَ (ثُمَّ الْخَلْفُ) مُبْتَدَأُ خَبْرِهِ جُمْلَةٌ «أَتَى» (فِي كِلَيْهِمَا) أَيِ فِي كَوْنِهَا حَرْفًا نَاصِبًا، أَوْ اسْمَ فِعْلٍ لـ«أَدْعُو» نَاصِبًا (أَتَى بِلاَ تَوَقُّفٍ) يَعْنِي أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي كَوْنِ «يَا» وَأَخَوَاتِهَا أَحْرَفَ نِدَاءٍ تَنْصِبُ الْمُنَادَى، أَوْ أَسْمَاءَ أَفْعَالٍ بِمَعْنَى «أَدْعُو» تَنْصِبُهُ أَيْضًا، وَالصَّحِيحُ أَنَّ النِّصْبَ بِالْفِعْلِ الْمَقْدَّرِ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ (بَلْ نَضْبُهُ بِالْفِعْلِ حَتْمًا حَذْفًا) أَيِ حَذْفٍ وَجُوبًا؛ لِئَابَةِ حَرْفِ النِّدَاءِ عَنْهُ (كَمِثْلِ أَذْعُو، وَأُنَادِي مَنْ وَفَى) تَنَازَعَاهُ الْفَعْلَانِ.

وَحَاصِلُ مَعْنَى الْآيَاتِ بِإِضْاحٍ أَنَّ نَصْبَ الْمُنَادَى لَيْسَ بِ«يَا»، وَلَا بِأَخَوَاتِهَا أَحْرَفًا، وَلَا بِهِنَّ أَسْمَاءَ لـ«أَدْعُو» مُتَحَمِّلَةً لِضْمِيرِ الْفَاعِلِ، خِلَافًا لِزَاعِمِي ذَلِكَ، بَلْ بِ«أَدْعُو» مُحذُوفًا لَزُومًا، وَقَوْلُ ابْنِ الطَّرَاوَةِ: النِّدَاءُ إِنْشَاءٌ، وَ«أَدْعُو» خَبَرٌ سَهُوٌ مِنْهُ، بَلْ «أَدْعُو» الْمَقْدَرُ إِنْشَاءٌ، كـ«بَعَثَ»، وَ«أَقْسَمْتُ».

وَلَمَّا كَانَ يَقَعُ بَعْدَ «يَا» مَا لَا يَسْتَحِقُّ أَنْ يُنَادَى، ذَكَرَ ذَلِكَ، فَقَالَ:

٩٠٦- (وَإِنْ وَلِي مَا لَمْ يَكُنْ مُنَادَى كَالْفِعْلِ وَالْحَرْفِ الَّذِي أَفَادَا

٩٠٧- أَوْ جُمْلَةً الْإِسْمِ فَذَلِكَ يَخْتَمِلُ نِدَاءً ذِي حَذْفٍ وَتَنْبِيهًا كَمِثْلِ

٩٠٨- قَبْلَ الدُّعَا وَالْأَمْرِ فَاخْتَرِ النَّدَا فِي غَيْرِ ذَا التَّنْبِيهِ خُذْ مُعْتَمَدًا

(وَإِنْ وَلِي) بِكَسْرِ اللَّامِ، أَيِ تَبَعَ أَحْرَفَ النِّدَاءِ (مَا) مُوصُولَةٌ (لَمْ يَكُنْ مُنَادَى) أَيِ الَّذِي لَا يَسْتَحِقُّ أَنْ يَكُونَ مُنَادَى؛ إِذْ لَا يَنَادِي إِلَّا الْإِسْمَ (كَالْفِعْلِ) نَحْوُ «أَلَا يَا اسْجُدُوا» [النمل: ٢٥] (وَالْحَرْفِ الَّذِي أَفَادَا) بِالْفِ الإِطْلَاقِ، صِفَةً لِلْحَرْفِ، وَأَرَادَ بِهِ حُرُوفَ الْمَعَانِي، نَحْوُ «يَا لَيْتَنِي» (أَوْ جُمْلَةً الْإِسْمِ) بِقَطْعِ الْهَمْزَةِ لِلْوِزْنِ، كَقَوْلِهِ: «يَا لَعْنَةُ اللَّهِ... الْبَيْتِ» (فَذَلِكَ) أَيِ الْمَذْكُورِ (يَخْتَمِلُ نِدَاءً ذِي حَذْفٍ) أَيِ كَوْنِ الْمُنَادَى مُحذُوفًا، نَحْوُ «يَا هَؤُلَاءِ اسْجُدُوا»، وَ«يَا قَوْمِي

لَيْتَنِي»، وَكَذَا مَا بَعْدَهُ (و) يَحْتَمِلُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ (تَنْبِيهًا) أَيِ أَنْ يَكُونَ «يَا» حَرْفَ تَنْبِيهِ، وَقَوْلُهُ (كَمِثْلِ) بِثَلَاثَةِ الْمِيمِ، كَمَلَّ بِهِ الْبَيْتُ، أَيِ كَمَلَّ الْبَحْثُ فِي الْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لـ«تَنْبِيهِ».

وَلَمَّا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ أَنَّ «يَا» إِنْ وَلِيَهَا دُعَاءٌ، أَوْ أَمْرٌ، فَهِيَ لِلنِّدَاءِ؛ لِكَثْرَةِ ذَلِكَ فِي الْإِسْتِعْمَالِ، وَإِلَّا فَهِيَ لِلتَّنْبِيهِ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (قَبْلَ الدُّعَا) مُتَعَلِّقٌ بِ«اخْتَرِ»، أَيِ اخْتَرِ النِّدَاءَ إِذَا وَقَعَتْ «يَا» قَبْلَ الدُّعَا، كَالْبَيْتِ الْمَذْكُورِ (وَالْأَمْرِ) أَيِ وَكَذَا إِذَا وَقَعَتْ قَبْلَ الْأَمْرِ، كَالْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ (فَاخْتَرِ النَّدَا) أَيِ اخْتَرِ كَوْنَ «يَا» لِلنِّدَاءِ (فِي غَيْرِ ذَا التَّنْبِيهِ خُذْ) أَيِ إِذَا وَقَعَتْ قَبْلَ غَيْرِ الدُّعَا وَالْأَمْرِ فَاخْتَرِ كَوْنَهَا لِلتَّنْبِيهِ، وَقَوْلُهُ: (مُعْتَمَدًا) بِصِغَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ، أَوْ الْمَفْعُولِ، حَالٌ مِنَ الْفَاعِلِ، أَوْ الْمَفْعُولِ، وَأَشَارَ بِهِ إِلَى تَرْجِيحِ هَذَا التَّفْصِيلِ.

وَحَاصِلُ مَعْنَى الْآيَاتِ بِإِضْاحٍ أَنَّهُ إِذَا وَلِيَ «يَا» مَا لَيْسَ بِمُنَادَى، كَالْفِعْلِ، فِي قَوْلِهِ «يَا لَيْتَنِي» أَوْ «يَا اسْجُدُوا» [النمل: ٢٥] وَقَوْلِهِ [من الطويل]:

أَلَا يَا اشْقِيَانِي قَبْلَ غَارَةِ سِنَجَالٍ^(١) وَقَبْلَ مَنَايَا عَادِيَاتٍ وَأَوْجَالٍ
وَالْحَرْفِ، فِي نَحْوِ قَوْلِهِ «يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزُ» [النساء: الآية ٧٣] الآية،
وَحَدِيثُ: «يَا رَبُّ كَاسِيَةِ فِي الدُّنْيَا، عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٢)، وَالْجُمْلَةُ الْإِسْمِيَّةُ، كَقَوْلِهِ [من البسيط]:

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سِفْعَانٍ مِنْ جَارٍ
فَقِيلَ: هِيَ لِلنِّدَاءِ، وَالْمُنَادَى مُحذُوفٌ، وَقِيلَ: هِيَ لِحُجْرَةِ التَّنْبِيهِ؛ لِئَلَّا يُلْزَمَ الْإِجْحَافُ بِحَذْفِ الْجُمْلَةِ كُلِّهَا، وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ: إِنْ وَلِيَهَا دُعَاءٌ، كَهَذَا الْبَيْتِ، أَوْ أَمْرٌ، نَحْوُ «أَلَا يَا اسْجُدُوا»، فَهِيَ لِلنِّدَاءِ؛ لِكَثْرَةِ وَقُوعِ النِّدَاءِ قَبْلَهُمَا، نَحْوِ قَوْلِهِ «يَا لَيْتَنِي»: «يَتَأَدَّمُ أَشْكُنُ» [البقرة: الآية ٣٥]، وَقَوْلِهِ: «يَنْتُحِ أَهِيْطُ» [هود: الآية ٤٨]، وَنَحْوُ «يَكُنْ لَكَ لِيَقْضَ عَلَيْنَا رَبُّكَ» [الرَّخُوف: الآية ٧٧]، وَإِلَّا فَهِيَ لِلتَّنْبِيهِ.

(١) «سنجال» قرية من قرى إرمينية.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه».

قلت: هذا الذي قاله ابن مالك رحمه الله تعالى هو الأرجح عندي؛ لقوة متمسكه، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على الأول، وهو تفسير المفردات، وذكر أحكامها، شرع يبين الباب الثاني، وهو تفسير الجملة، وذكر أقسامها وأحكامها، فقال:

(الْبَابُ الثَّانِي مِنْ الْكِتَابِ فِي تَفْسِيرِ الْجُمْلَةِ، وَذِكْرِ أَقْسَامِهَا، وَأَحْكَامِهَا)

(الْبَابُ) مبتدأ (الثاني) نعت له (مِنْ الْكِتَابِ) صفة ثانية لـ «الْبَابِ»، أو حال منه على مذهب سيبويه في قوله:

* لَيْتَ مُوجِشًا طَلَّلَ *

إذ صاحب الحال عنده «طلَّلَ» مبتدأ مؤخر، لا فاعِلٌ، كما يقول الأخفش والكوفيتون، والناصب للحال الاستقرار المحذوف، فكذا ما نحن فيه، غاية الأمر أنه يلزم عليه اختلاف عامل الحال وصاحبها، وهو غير ممنوع عنده، ويحتمل أن يكون حالاً من الضمير المستتر في الخبر كما يقول غيره، لكن يلزم عليه تقدُّم الحال على عاملها المعنوي، وهو ممنوع، كما قال في «الخلاصة»:

وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا حُرُوفُهُ مُؤَخَّرًا لَّنْ يَعْمَلًا
لكن جُوزَ هنا لتوسُّعهم في الظرف والجار والمجرور، وجُوزَ مطلقاً الأخفش والقرءاء والكوفيتون إن كان صاحبها ضميراً، كـ «أنت قائماً في الدار»، وقرءاء في الشاذ: «والسماوات مطويات بيمينه»، فمطويات حال من «السماوات»، أو من ضميره في الخبر^(١).

وقال الأمير: وليس «الثاني» هنا اسم فاعل حتى يكون فيه ضمير صاحب الحال^(٢).

وقوله: (فِي تَفْسِيرِ الْجُمْلَةِ) خبر المبتدأ (وَذِكْرِ أَقْسَامِهَا) بالجر عطفاً على «تفسير»، وأقسامها

(١) «حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل» ٣٢٣/١-٣٢٤.

(٢) راجع «حاشية الأمير» ٤١/٢.

كونها اسمية، وفعلية، وصغرى، وكبرى، أو ذات وجهين (وَأَحْكَامِهَا) بالجر أيضاً، أي من كونها إنشائية إن وقعت جواباً لقسم استعطافي، أو خبرية إن وقعت صفة، أو صلة، أو حالاً، مثله عروض الإعراب لها بحسب المحل، رفعاً، ونصباً، وجرّاً، وجزماً. والله تعالى أعلم.

(شَرْحُ الْجُمْلَةِ، وَيَبَيِّنُ أَنَّ الْكَلَامَ أَخْصَ مِنْهَا، لَا مُرَادِفَ لَهَا)

(شَرْحُ الْجُمْلَةِ) أي هذا باب شرح الجملة، فحذف المبتدأ والخبر، أعني المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه (وَيَبَيِّنُ أَنَّ الْكَلَامَ أَخْصَ مِنْهَا) برفع «بيان»، عطفاً على «شرح»، والضمير في «منها» للجملة (لَا مُرَادِفَ لَهَا) أي ليس بمعناها.

٩٠٩- (كَلَامُهُمْ قَوْلٌ مُفِيدٌ قَدْ قُصِدَ وَالْجُمْلَةُ الْفِعْلُ وَفَاعِلٌ يَرِدُ

٩١٠- وَمُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ وَمَا أَتَى مُضْمَنًا مَعْنَاهُمَا إِذْ ثَبَتَا

٩١١- وَلَمْ يَكُونَا صَاحِبِي تَرَادِفٍ كَزَعَمِ ذِي «الْمُقَصِّلِ» الْمُخَالِفِ

٩١٢- وَهِيَ أَعَمُّ مِنْهُ إِذْ لَا يُشْتَرَطُ إِفَادَةُ بِهَا كَمَالُهُ فَقَطْ

(كَلَامُهُمْ) أي كلام النحاة، واحترز به عن الكلام عند اللغويين، فإنه القول، وما كان مكثفياً

بنفسه، أي كل ما أفاد، كالإشارة، والخط، ونحوهما (قَوْلٌ) إنما لم يقل: لفظ؛ لأن القول جنس

قريب؛ لأنه عبارة عن اللفظ المستعمل المشتمل على بعض الحروف الهجائية، بخلاف اللفظ، فإنه

يشمل المستعمل، والمهملة (مُفِيدٌ) خرج به ما لا يفيد كالجملة الاستثنائية، وجملة الشرط، وقوله:

(قَدْ قُصِدَ) بالبناء للمفعول، حال من «مفيد»، أي حال كونه مقصوداً، خرج به ما لا يقصد،

ككلام النائم والمجنون (وَالْجُمْلَةُ الْفِعْلُ وَفَاعِلٌ) أي معنى الجملة عندهم أنها عبارة عن الفعل

وفاعله، كـ «قام زيد»، وقوله: (يَرِدُ) أي يأتي ذلك الفاعل بعد الفعل، وفيه إشارة إلى أنه لا يتقدمه،

وهو الأصح، وجوزه الكوفيون (وَمُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ) أي الجملة أيضاً تأتي مركبة من مبتدأ وخبر،

كـ «زيد قائم»، وقوله: (وَمَا أَتَى مُضْمَنًا مَعْنَاهُمَا) أي وتأتي أيضاً عبارة عما تضمن معنى الفعل

والفاعل، نحو «ضرب اللص»، فإنه بمنزلة الفعل والفاعل؛ لأن النائب بمنزلة الفاعل، ونحو «أقام الزيدان»، فإنه بمنزلة المبتدأ والخبر؛ لأن «الزيدان» فاعل أغنى عن الخبر، وقوله: (إذ ثبتا) بألف الإطلاق، و«إذ» ظرف لـ «أتى» أي وقت ثبوت ذلك (ولم يكونا صاحبي تراضف) أي ليس الكلام والجملة بمعنى واحد؛ إذ هي أعم منه؛ إذ لا يشترط فيها الإفادة، فكل كلام جملة، ولا عكس، فبينهما عموم وخصوص مطلق (كزعم ذي المفضل) أي كما زعم صاحب «المفضل»، وهو الرمخشري، و«المفضل» اسم كتاب له في النحو، وقوله: (المخالف) صفة لـ «ذي»، أي الذي خالف قول المحققين، ثم بين وجه عدم ترادفهما بقوله: (وهي) أي الجملة (أعم منه) أي من الكلام (إذ) تعليلية؛ أي لأنه (لا يشترط) بالبناء للمفعول، ونائب فاعله قوله: (إفادة بها) أي حصول إفادة بالجملة (كماله فقط) أي كما يشترط ذلك للكلام وحده، وفي نسخة: «كما فيها اشترط».

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الباب الثاني من أبواب الكتاب الثمانية في تفسير الجملة، وذكر أقسامها وأحكامها.

(اعلم): أن الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه.

والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كـ «قام زيد»، والمبتدأ وخبره، كـ «زيد قائم»، وما كان بمنزلة أحدهما، نحو «ضرب اللص»، و«أقام الزيدان»، و«كان زيد قائما»، و«ظننته قائما».

وبهذا يظهر لك أنهما ليسا مترادفين، كما يتوهمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب «المفضل»، فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال: ويسمى جملة، والصواب أنها أعم منه؛ إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسميهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيدا، فليس بكلام.

وبهذا التقرير يتضح لك صحة قول ابن مالك في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ فَأَخَذْنَاهُمْ بَغْنَةً وَهُمْ لَا يُشْعُرُونَ * وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَنَحْنَاهُمْ بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا

كَانُوا يَكْسِبُونَ * أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيِّنًا وَهُمْ نَائِمُونَ﴾ [الأعراف: ٩٥-٩٧]: إن الرمخشري حكّم بجواز الاعتراض بسبع جمل؛ إذ زعم أن ﴿أَفَأَمِنَ﴾ [الأعراف: الآية ٩٧] معطوف على ﴿فَأَخَذْنَاهُمْ﴾ [الأنعام: الآية ٤٢]، وردّ عليه من ظن أن الجملة والكلام مترادفان، فقال: إنما اعتراض بأربع جمل، وزعم أن من عند ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ﴾ [الأعراف: الآية ٩٦] إلى ﴿وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: الآية ٣٣] جملة؛ لأن الفائدة إنما تتم بمجموعه.

قال ابن هشام: وفي القولين نظر، أما قول ابن مالك، فلا أنه كان من حقه أن يعدّها ثمانى جمل: إحداها: ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [الأعراف: الآية ٩٥]، وأربعة في حيز ﴿لَوْ﴾، وهي ﴿ءَامَنُوا﴾، و﴿اتَّقَوْا﴾، و﴿فَتَحَنَّا﴾، والمركبة من ﴿أَنَّ﴾ وصلتها مع ثبت مقدّرا، أو مع ثابت مقدّرا على الخلاف في أنها فعلية أو اسمية، والسادسة: ﴿وَلَٰكِن كَذَّبُوا﴾ [الأعراف: ٩٦]، والسابعة: ﴿فَأَخَذْنَاهُمْ﴾، والثامنة: ﴿بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾.

[فإن قلت]: لعله بنى ذلك على ما اختاره، ونقله عن سيويه، من كون «أن» وصلتها مبتدأ لا خبر له، وذلك لطوله، وجريان الإسناد في ضمنه.

[قلت]: إنما مراده أن يبيّن ما لزم على إعراب الرمخشري، والرمخشري يرى أن «أن» وصلتها هنا فاعل بـ «ثبت».

وأما قول المعارض فلا أنه كان من حقه أن يعدّها ثلاث جمل، وذلك لأنه لا يعدّ ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [الأعراف: الآية ٩٥] جملة؛ لأنها حال مرتبطة بعاملها، وليست مستقلة برأسها، ويعدّ ﴿لَوْ﴾ وما في حيزها جملة واحدة، إما فعلية، إن قدر ولو ثبت أن أهل القرى آمنوا واتقوا، أو اسمية إن قدر ولو أن إيمانهم وتقواهم ثابتان، ويعدّ ﴿وَلَٰكِن كَذَّبُوا﴾ [الأعراف: الآية ٩٦] جملة، و﴿فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الأعراف: الآية ٩٦] كله جملة.

وهذا هو التحقيق، ولا ينافي ذلك ما قدمناه في تفسير الجملة؛ لأن الكلام هنا ليس في مطلق الجملة، بل في الجملة بقيد كونها جملة اعتراض، وتلك لا تكون إلا كلاما تاما. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

والفاعل، نحو «ضرب اللص»، فإنه بمنزلة الفعل والفاعل؛ لأن النائب بمنزلة الفاعل، ونحو «أقائم الزيدان»، فإنه بمنزلة المبتدأ والخبر؛ لأن «الزيدان» فاعل أغنى عن الخبر، وقوله: «إذ ثبتا» بألف الإطلاق، و«إذ» ظرف لـ «أتى» أي وقت ثبوت ذلك (ولم يكونا صاحبي ترادف) أي ليس الكلام والجملة بمعنى واحد؛ إذ هي أعم منه؛ إذ لا يشترط فيها الإفادة، فكل كلام جملة، ولا عكس، فبينهما عموم وخصوص مطلق (كزعم ذي المفضل) أي كما زعم صاحب «المفضل»، وهو الزمخشري، و«المفضل» اسم كتاب له في النحو، وقوله: «المخالف» صفة لـ «ذي»، أي الذي يخالف قول المحققين، ثم يبين وجه عدم ترادفهما بقوله: «وهي» أي الجملة (أعم منه) أي من الكلام (إذ) تعليلية؛ أي لأنه (لا يشترط) بالبناء للمفعول، ونائب فاعله قوله: «إفادة بها» أي حصول إفادة بالجملة (كماله فقط) أي كما يشترط ذلك للكلام وحده، وفي نسخة: «كما فيها اشترط».

وحاصل معنى الآيات بإيضاح أن الباب الثاني من أبواب الكتاب الثمانية في تفسير الجملة، وذكر أقسامها وأحكامها.

(اعلم): أن الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه.

والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كـ «قام زيد»، والمبتدأ وخبره، كـ «زيد قائم»، وما كان بمنزلة أحدهما، نحو «ضرب اللص»، و«أقائم الزيدان»، و«كان زيد قائماً»، و«ظننته قائماً».

وبهذا يظهر لك أنهما ليسا مترادفين، كما يتوهمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب «المفضل»، فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال: ويسمى جملة، والصواب أنها أعم منه؛ إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسميهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً، فليس بكلام.

وبهذا التقرير يتضح لك صحة قول ابن مالك في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ فَأَخَذْنَاهُمْ بَغْنَةً وَهُمْ لَا يُشْعُرُونَ﴾ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ ءَامَنُوا وَأَتَّقَوْا لَفَنَحْنَاهُمْ بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا

كَانُوا يَكْسِبُونَ * أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيِّنًا وَهُمْ نَائِمُونَ [الأعراف: ٩٥-٩٧]: إن الزمخشري حكّم بجواز الاعتراض بسبع جمل؛ إذ زعم أن ﴿أَفَأَمِنَ﴾ [الأعراف: الآية ٩٧] معطوف على ﴿فَأَخَذْنَاهُمْ﴾ [الأنعام: الآية ٤٢]، وردّ عليه من ظن أن الجملة والكلام مترادفان، فقال: إنما اعتراض بأربع جمل، وزعم أن من عند ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ﴾ [الأعراف: الآية ٩٦] إلى ﴿وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: الآية ٣٣] جملة؛ لأن الفائدة إنما تتم بمجموعه.

قال ابن هشام: وفي القولين نظر، أما قول ابن مالك، فلأنه كان من حقه أن يغلّها ثمانى جمل: إحداها: ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [الأعراف: الآية ٩٥]، وأربعة في حيز ﴿لَوْ﴾، وهي ﴿ءَامَنُوا﴾، و﴿أَتَّقَوْا﴾، و﴿فَتَحَنَّنَا﴾، والمركبة من ﴿أَن﴾ وصلتها مع ثبت مقدراً، أو مع ثابت مقدراً على الخلاف في أنها فعلية أو اسمية، والسادسة ﴿وَلَكِن كَذَّبُوا﴾ [الأعراف: ٩٦]، والسابعة ﴿فَأَخَذْنَاهُمْ﴾، والثامنة ﴿بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾.

[فإن قلت]: لعله بنى ذلك على ما اختاره، ونقله عن سيبويه، من كون «أن» وصلتها مبتدأ لا خبر له، وذلك لطوله، وجريان الإسناد في ضمنه.

[قلت]: إنما مراده أن يبين ما لزم على إعراب الزمخشري، والزمخشري يرى أن «أن» وصلتها هنا فاعل بـ «ثبت».

وأما قول المعترض فلأنه كان من حقه أن يغلّها ثلاث جمل، وذلك لأنه لا يغلّها ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [الأعراف: الآية ٩٥] جملة؛ لأنها حال مرتبطة بعاملها، وليست مستقلة برأسها، ويغلّها ﴿لَوْ﴾ وما في حيزها جملة واحدة، إما فعلية، إن قدر ولو ثبت أن أهل القرى آمنوا واتقوا، أو اسمية إن قدر ولو أن إيمانهم وتقواهم ثابتان، ويغلّها ﴿وَلَكِن كَذَّبُوا﴾ [الأعراف: الآية ٩٦] جملة، و﴿فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الأعراف: الآية ٩٦] كله جملة.

وهذا هو التحقيق، ولا ينافي ذلك ما قدمناه في تفسير الجملة؛ لأن الكلام هنا ليس في مطلق الجملة، بل في الجملة بقيد كونها جملة اعتراض، وتلك لا تكون إلا كلاماً تاماً. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(انقسام الجملة إلى اسمية، وفعلية، وظرفية)

(اعلم): أن هذا التقسيم هو التقسيم الأصلي للجملة، ولكن في الحقيقة أن الظرفية ترجع لما قبلها من الاسمية والفعلية؛ لأنك إما أن تقدر عامل الظرف كائن، أو استقر، فعلى الأول تكون اسمية، وعلى الثاني تكون فعلية. والله تعالى أعلم.

- ٩١٣- (وَإِنْ تُصَدَّرْ جُمْلَةٌ بِالْأَسْمِ فَاسْمِيَّةٌ كَمِثْلِ «زَيْدٌ يَزِمِي»
 ٩١٤- «هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ» وَكَذَا «قَائِمَ الزَّيْدَانِ» نَحْوُهُ اخْتَذَى
 ٩١٥- وَإِنْ بِفِعْلِ صَدَّرَتْ فَسَمَّيَاهَا فِعْلِيَّةٌ كـ «قَامَ طِفْلٌ عَمَّهَا»
 ٩١٦- وَ«ضَرَبَ اللَّصُّ» وَ«كُنْتُ قَائِمًا» «ظَنَنْتُهُ يَقُومُ» «قُمْ مُلَازِمًا»
 ٩١٧- وَإِنْ بِمَجْرُورٍ وَظَرَفٍ يُبْتَدَأُ ظَرْفِيَّةٌ تُعْرَفُ عِنْدَ الْإِهْتِدَاءِ
 ٩١٨- «أَعِنْدَكَ الْمَالُ» وَ«فِي الدَّارِ الْقَدَى»

(وَإِنْ تُصَدَّرْ جُمْلَةٌ بِالْأَسْمِ فَاسْمِيَّةٌ) أي فالجملة تسمى بالجملة الاسمية؛ لكون صدرها اسمًا (كَمِثْلِ «زَيْدٌ يَزِمِي») وكذا قوله: «هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ» كَرَّرَ «هَيْهَاتَ» للتوكيد، وهي اسم فعل بمعنى بُعد، فتكون الجملة اسمية أيضًا (وَكَذَا) متعلق بحال مقدر، أي حال كونه كائنًا كذا («قَائِمَ الزَّيْدَانِ») مبتدأ لقصد لفظه محكي (نَحْوُهُ) أي طريق ما قبله، وهو مفعول مقدم ل(اخْتَذَى) أي اقتدى، وهو خبر المبتدأ، يعني أن «قائم الزيدان» أي بدون اعتماد مثل سابقه في كونه جملة اسمية، وإنما مثل به، دون «أقائم الزيدان؟» لأن كلامه في الجملة التي صدرها اسم، لم يسبقه حرف، وأما ما سبقه حرف، فسيأتي قريبًا. (وَإِنْ بِفِعْلِ) متعلق ب(صَدَّرَتْ) بالبناء للمفعول، أي بُدِئَتْ الجملة بفعل، ماضيًا كان، أو مضارعًا، أو أمرًا، (فَسَمَّيَاهَا) أي الجملة (فِعْلِيَّةٌ) لا ابتدائها بالفعل (كـ «قَامَ طِفْلٌ عَمَّهَا») مثال للمبدوءة بالفعل الماضي، مبنيا للفاعل (وَ«ضَرَبَ») بضم أوله مبنيا للمفعول، ونائب فاعله قوله: (اللَّصُّ) بثلاث اللام، جمعه لُصُوصٌ بالضم، وَالْأَصَاصُ بفتح، فسكون، وهو السارق، وهو مثال للماضي المبني للمفعول (وَ«كُنْتُ قَائِمًا») مثال للمبدوءة

بفعل ناسخ، الذي يرفع المبتدأ، وينصب الخبر («ظَنَنْتُهُ يَقُومُ») مثال للمبدوءة بفعل ناسخ، ينصب الجزأين («قُمْ مُلَازِمًا») مثال للمبدوءة بفعل الأمر؛ إذ هي مشتملة على فعل وفاعل؛ لأن فيها ضميرًا مستترًا وجوبًا هو الفاعل (وَإِنْ) شرطية، فعل شرطها «تُبْتَدَى» (بِمَجْرُورٍ وَظَرَفٍ) متعلق بفعل مقدر يفسره (تُبْتَدَأُ) بالبناء للمفعول، وأصلها «تبتدأ» بالجزم، فخفت الهمزة بقلبها ألفًا، أي وإن تبتدأ الجملة بجار ومجرور، أو بظرف (ظَرْفِيَّةٌ) منصوب على الحال (تُعْرَفُ) بالبناء للمفعول، وإنما رفعه وإن كان فعل الشرط مضارعًا للضرورة، على حد قول الشاعر [من الرجز]:

يَا أَقْرَعُ ابْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُضْرَعُ أَخُوكَ تُضْرَعُ
 قال في «الخلاصة»:

وَبَعْدَ مَا ضَرَفُكَ الْجَزَا حَسَنٌ وَرَفَعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنٌ
 وقوله: (عِنْدَ الْإِهْتِدَاءِ) متعلق ب«تُعْرَفُ» على حذف مضاف، أي تُعْرَفُ بهذا الاسم عند ذوي الاهتداء، وهم حذائق هذا الفن.

(«أَعِنْدَكَ الْمَالُ») مثال للظرفية (وَ«فِي الدَّارِ الْقَدَى») وفي نسخة: «الْقَتَى»، وهو مثال لها أيضًا؛ لأن الجار والمجرور في معنى الظرف، وقوله: (إِنْ قُدِّرَ الرَّافِعُ ظَرْفًا) أي إن كان الذي رفع الاسم هو الظرف والجار والمجرور، وقوله: (لَا بُدَّ) أي معتمدًا على ما يعتمد عليه اسم الفاعل العامل، كما قاله الناظم رحمه الله، وفي نسخة: «ثَابِتًا».

والمعنى أنه إنما يقال للجملة ظرفية في المثالين السابقين، إذا قُدِّرَ الرفع لـ «المال»، و«القذى» الظرف، والجار والمجرور؛ لاعتمادهما على الاستفهام، وأما إن قدر الظرف والجار والمجرور متعلقين بمحذوف، فإن الجملة تكون فعلية إن كان المقدر فعلًا، واسمية إن كان اسمًا.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الجملة تنقسم إلى اسمية، وفعلية، وظرفية، فالاسمية هي التي صَدَّرَهَا اسم، كـ «زيد قائم»، و«هيهات العقيق»، و«قائم الزيدان» عند من يجوز، وهو الأخفش، والكوفيون^(١).

(١) أي وأما البصريون فيشترطون لعمله الاعتماد، على نفي، أو استفهام، أو حرف نداء، أو صفة، أو مبتدأ.

والفعلية هي التي صدرها فعل، كـ «قام زيد»، و«ضرب اللص»، و«كان زيد قائماً»، و«ظننته قائماً»، و«يقوم زيد»، و«قم».

والظرفية هي المصدرة بظرف أو مجرور، نحو «أعندك زيد»، و«أفي الدار زيد»، إذا قدرت «زيداً» فاعلاً بالظرف، والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبراً عنه بهما، ومثل الزمخشري لذلك بـ «في الدار» في قولك: «زيد في الدار»، وهو مبني على أن الاستقرار المقدر فعل، لا اسم، وعلى أنه حذف وحده، وانتقل الضمير إلى الظرف، بعد أن عمل فيه. وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية، والصواب أنها من قبيل الفعلية، لما سيأتي. والله تعالى أعلم.

ولما سبق قوله: «إن صدرت باسم إلخ»، ذكر محترزه، فقال:

٩١٩- (مُرَادُنَا بِصَدْرِ جُمْلَةٍ هُنَا مُسْنَدٌ أَوْ مَا مُسْنَدًا لَهُ بَيِّنًا

٩٢٠- وَالْحَرْفُ إِنْ يَسْبِقُهُمَا لَا يُعْتَبَرُ وَكَوْنُهُ الْأَصِيلَ فِي ذَاكَ الْمَقَرِّ

(مُرَادُنَا بِصَدْرِ جُمْلَةٍ هُنَا) أي في قوله السابق: إن صدرت باسم، فهي اسمية، وإن صدرت بفعل، فهي فعلية (مُسْنَدٌ) أي وهو الفعل (أو) بوصل الهمزة (مَا) موصولة، صلته «يُنَّ» (مُسْنَدًا لَهُ) بسكون الهاء للوزن، وهو منصوب على الحال، وقوله: (بَيِّنًا) بألف الإطلاق، مبنياً للمفعول، أي أو الذي يُنَّ مسنداً إليه، يعني أن المراد بصدر الجملة هو المسند في نحو «قام زيد»، أو المسند إليه، وهو المبتدأ في نحو «زيد قائم»، فعلى هذا فلا اعتبار بالحروف التي تسبق المسند، أو المسند إليه، كما أشار إليه بقوله: (وَالْحَرْفُ إِنْ يَسْبِقُهُمَا) أي المسند، نحو «أقام زيد»، أو المسند إليه، نحو «أزيد قائم» (لَا يُعْتَبَرُ) في التسمية، فلا تخرج الجملة عن كونها فعلية، في الأول، واسمية في الثاني (وَكَوْنُهُ الْأَصِيلَ) بالرفع عطف على «مسند إلخ»، أي ومرادنا أيضاً بصدر جملة كونه في الأصل (فِي ذَاكَ الْمَقَرِّ) بفتح الميم، أي في ذلك المحل، ففي نحو «كيف جاء زيد»، وقوله تعالى: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ﴾ [البقرة: ٨٧]، الجملة فعلية؛ لأن «كيف»، و«فريقاً» في الأصل مؤخران. وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن المراد بصدر الجملة المسند أو المسند إليه، فلا عبرة بما تقدم

عليهما من الحروف، فالجملة من نحو «أقام الزيدان»، و«أزيد أخوك»، و«لعل أباك منطلق»، و«ما زيد قائماً» اسمية، ومن نحو «أقام زيد»، و«إن قام زيد»، و«قد قام زيد»، و«هلا قمت» فعلية، والمعتبر أيضاً ما هو صدر في الأصل، فالجملة من نحو «كيف جاء زيد»، ومن نحو قوله ﴿كَذَّبْتُمْ﴾: ﴿فَأَيُّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ﴾ [غافر: ٨١]، ومن نحو قوله: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧]، وقوله: ﴿خُشَعًا أَبْصَرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ [القمر: ٧] فعلية؛ لأن هذه الأسماء في نية التأخير، وكذا الجملة في نحو «يا عبد الله»، ونحو قوله ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: الآية ٦]، وقوله: ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا﴾ [التحل: الآية ٥]، وقوله: ﴿وَأَتْلِيلٌ إِذَا يَفْشَى﴾ [الليل: الآية ١]؛ لأن صدورها في الأصل أفعال، والتقدير «أدعو عبد الله»، وإن استجارك أحد، وخلق الأنعام، وأقسم والليل. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(بَابُ مَا يَجِبُ عَلَى الْمَسْئُولِ فِي الْمَسْئُولِ عَنْهُ أَنْ يُفَضَّلَ فِيهِ؛ لاختِمَالِهِ الْأَسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ؛ لاختِلَافِ التَّقْدِيرِ، أَوْ لاختِلَافِ النَّحْوَيْنِ)

قوله: (بَابُ) مضاف لـ (مَا يَجِبُ) «ما» واقعة على الكلام، أي باب الكلام الذي يجب (عَلَى الْمَسْئُولِ) أي على الشخص الذي وُجِّه إليه السؤال، وهو متعلق بـ «يجب»، وكذا قوله: (فِي الْمَسْئُولِ عَنْهُ) أي في الكلام الذي سئل عنه، وقوله: (أَنْ يُفَضَّلَ فِيهِ) بالبناء للفاعل، وهو في تأويل المصدر فاعل بـ «يجب»، أي التفصيل في جوابه، وإنما وجب التفصيل في الجواب على المسئول (لَاخْتِمَالِهِ) أي الكلام المسئول عنه (الْأَسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ؛ لاختِلَافِ التَّقْدِيرِ) كما سيوضح في الأمثلة التالية (أَوْ لاختِلَافِ النَّحْوَيْنِ) كما سيوضح في الأمثلة أيضاً.

٩٢١- (فِي مِثْلِ ذَا عَشْرَةٍ مِنْ أَمَثِلَةٍ إِذَا أَقَامَ زَيْدُنَا قُلْ أَوْلَهُ)

(فِي مِثْلِ ذَا) أي المسئول عنه المختلف لاختلاف التقدير، أو لاختلاف النحاة (عَشْرَةٍ مِنْ أَمَثِلَةٍ) أشار إلى أولها بقوله: (إِذَا أَقَامَ زَيْدُنَا قُلْ أَوْلَهُ) أي قل في أول الأمثلة: «إذا أقام زيد فأننا

أكرمه»، ف«أوله» منصوب على الظرفية متعلق ب«قل»، يعني أنه إذا سُئِلَ شخصٌ مثلاً، فقل له: هل صدر قولنا: «إذا أقام زيد، فأنا أكرمه» جملة اسمية، أو فعلية؟، فلا ينبغي له أن يقتصر في الجواب على قوله: اسمية، ولا على قوله: فعلية؛ بل يجب عليه التفصيل بأن يقول: إن كان «إذا» معمولاً للجواب، فالصدر جملة اسمية، وإن كان معمولاً للشرط، فالصدر فعلية، فقد اختلفت الجملتان في التقدير.

وحاصله أن هذا الاختلاف مبني على الخلاف السابق في عامل «إذا»، فإن قلنا: جوابها - وهو التحقيق عند غير ابن هشام - فصدر الكلام جملة اسمية، و«إذا» مقدمة من تأخير، وما بعد «إذا» متمم لها؛ لأنه مضاف إليه، ونظير ذلك قولك: «يوم يسافر زيد أنا مسافر»، أي ف«يوم» منصوب «أنا مسافر»، وعكسه قوله [من الوافر]:

فَبَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا مُعَلَّقٌ وَفُضَّةٌ وَزِنَادٌ رَاعٍ^(١)

إذا قدرت ألف «بيننا» زائدة، و«بين» مضافة للجملة الاسمية، فإن صدر الكلام جملة فعلية، والظرف مضاف إلى جملة اسمية، وإن قلنا: العامل في «إذا» فعل الشرط - وهو التحقيق عند ابن هشام - و«إذا» غير مضافة، فصدر الكلام جملة فعلية، قُدِّمَ ظرفها، كما في قولك: «متى تقم فأنا أقوم». والله تعالى أعلم.

ثم ذكر المثال الثاني، فقال:

٩٢٢- (أَعِنْدَكَ الْمَالُ؟، أَفِي الدَّارِ الْمَتَّى؟) ثَانٍ لَهَا بِأَوْجِهٍ قَدْ أَنْبَتِي

(أَعِنْدَكَ الْمَالُ؟، أَفِي الدَّارِ الْمَتَّى؟) ثَانٍ لَهَا أي ثانٍ للأمثلة العشرة (بِأَوْجِهٍ قَدْ أَنْبَتِي) أي انبى تقديره على أوجه مختلفة، فإننا إن قدرنا المرفوع مبتدأ^(٢)، أو مرفوعاً مبتدئاً محذوف^(٣)، تقديره «كائن»، أو «مستقر»، فالجملة اسمية، ذات خبر في الأولى، وذات فاعل مُغْنٍ عن الخبر في الثانية، وإن قدرناه فاعلاً ب«استقر»، ففعلية، أو بالظرف فظرفية، فقد اختلف الجواب باختلاف التقدير،

(١) «الوفضة»: الكنانة، و«الزناد»: الخشبة التي يقدح بها النار.

(٢) أي والخبر «في الدار».

(٣) أي على أنه فاعل أغنى عن الخبر.

فلذلك يجب على المسئول أن يُفْصَلَ على الوجه المذكور. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر المثال الثالث بقوله:

٩٢٣- (وَمَا رَأَيْتُ الشَّمْسَ مُذْ يَوْمَانِ يَكُونُ ثَالِثًا لَدَى الْبَيَانِ)

(وَمَا رَأَيْتُ الشَّمْسَ مُذْ يَوْمَانِ يَكُونُ ثَالِثًا لَدَى الْبَيَانِ) أي يكون ثالث الأمثلة عند بيانها.

وحاصله أن نحو «منذ يومان» في قولك: «ما رأيته منذ يومان» مما اختلف النحويون في توجيهه، فإن تقديره عند الأخفش والزجاج: بيني وبين لقائه يومان^(١)، وعند أبي بكر، وأبي علي: «أمد انتفاء الرؤية يومان»^(٢)، وعليهما فالجملة اسمية، لا محل لها، و«منذ» خبر على الأول، ومبتدأ على الثاني، وقال الكسائي وجماعة: المعنى: منذ كان يومان، ف«منذ» ظرف لما قبلها، وما بعدها جملة فعلية، فعلها ماضٍ، حُذِفَ فعلها، وهي في محل خفض.

وقال آخرون: المعنى من الزمن الذي هو يومان، و«منذ» مركبة من حرف الابتداء، و«وذو» الطائية، واقعة على الزمن، وما بعدها جملة اسمية حُذِفَ مبتدؤها، ولا محل لها؛ لأنها صلة، فقد اختلفت المسألة بالاسمية، والفعلية؛ لاختلاف النحاة فيها، فلا ينبغي للمسئول أن يرسل الجواب إرسالاً، بل يفصل تفصيلاً مستوعباً لمذاهبهم، كما سمعت الآن. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر المثال الرابع فقال:

٩٢٤- مَاذَا صَنَعْتَ رَابِعَ الْأَمْثِلَةِ

(مَاذَا صَنَعْتَ رَابِعَ الْأَمْثِلَةِ) أي المثال الرابع قولك: «ماذا صنعت»، فإنه يحتمل معنيين:

[أحدهما]: ما الذي صنعت؟، فالجملة اسمية، قُدِّمَ خبرها عند الأخفش، ومبتدؤها عند

سيبويه.

[والثاني]: أي شيء صنعت، فهي فعلية، قُدِّمَ مفعولها، فإن قلت: «ماذا صنعت؟»، فعلى

التقدير الأول الجملة بحالها، وعلى الثاني تحتمل الاسمية، بأن تُقَدَّرَ «ماذا» مبتدأ، و«صنعت»

(١) أي ف«منذ» خبر مقدم، و«يومان» مبتدأ مؤخر.

(٢) أي ف«أمد» مبتدأ، خبره «يومان»، و«انتفاء الرؤية» أخذه من قوله: «ما رأيته».

الخبر، والفعلية بأن تقدره مفعولاً لفعل محذوف، على شريطة التفسير، ويكون تقديره بعد «ماذا»؛ لأن الاستفهام له الصدر، فقد اختلف التقدير بالاسمية والفعلية أيضاً لاختلاف التقدير، فينبغي للمسئول التفصيل على هذا الوجه. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر المثال الخامس، فقال:

(.....) «أَبَشَّرُ يَهْدُونَنَا» فِي الْخُمْسَةِ

﴿أَبَشَّرُ يَهْدُونَنَا﴾ [التغابن: الآية ٦] فِي الْخُمْسَةِ) يعني أن المثال الخامس قوله **وَعَلَّكَ**: «أَبَشَّرُ يَهْدُونَنَا» [التغابن: الآية ٦]، فالأرجح تقدير **﴿بَشَّرُ﴾** فاعلاً ليهدي محذوفاً، والجملة فعلية، ويجوز تقديره مبتدأ، وتقدير الاسمية في قوله **وَعَلَّكَ**: «أَبَشَّرُ يَهْدُونَنَا» [الواقعة: الآية ٥٩] الآية أرجح منه في **﴿أَبَشَّرُ يَهْدُونَنَا﴾** [التغابن: الآية ٦]؛ لمعادلتها للاسمية، وهي **﴿أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ﴾** [الواقعة: الآية ٥٩]، وتقدير الفعلية في قوله [من البسيط]:

فَقُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعًا فَأَرْقَنِي فَقُلْتُ أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلُمٌ
أكثر رجحاناً من تقديرها في **﴿أَبَشَّرُ يَهْدُونَنَا﴾** [التغابن: الآية ٦]؛ لمعادلتها الفعلية، فقد اختلفت الجملة بالاسمية والفعلية باختلاف التقدير، فينبغي للمسئول التفصيل على هذا الوجه. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر المثال السادس، فقال:

٩٢٥- وَنَحْوُ قَامَا أَخَوَاكَ سَادِسُ

(وَنَحْوُ قَامَا أَخَوَاكَ سَادِسُ) أي السادس من أمثلة اختلاف الجملة بالاسمية والفعلية، نحو قولك: «قاما أخواك»، فإن الألف إن قُدرت حرفَ تثنية، كما أن التاء حرفُ تأنيث في «قامت هند»، أو اسمًا، و«أخواك» بدل منها، فالجملة فعلية، وإن قُدرت اسمًا، وما بعدها مبتدأ، فالجملة اسمية، قُدِّم خبرها، فقد اختلفت الجملة بالاسمية والفعلية باختلاف التقدير، فينبغي للمسئول التفصيل على هذا الوجه. والله تعالى أعلم.

وأشار إلى المثال السابع بقوله:

(... ..) نِعَمَ الرَّجَالُ خَالِدٌ وَحَابِسُ

(نِعَمَ الرَّجَالُ خَالِدٌ وَحَابِسُ) جمع الرجال مع أنه ذكر اثنين، على القول بأن أقل الجمع اثنان، وهو الأصح، كما نبّهت عليه في شرح «الكوكب الساطع» في الأصول، أو لأن التعريف بـ«أل» الجنسية يُطل معنى الجمعية.

وحاصل المعنى أن المثال السابع للاختلاف المذكور نحو قولك: «نعم الرجل زيد»، فإن قُدِّر «نعم الرجل» خبراً عن «زيد»، فاسمية، كما في «زيد نعم الرجل»، وإن قُدِّر «زيد» خبراً لمبتدأ محذوف، فجملتان فعلية واسمية. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر المثال الثامن، فقال:

٩٢٦- ثَامِنُهَا فِي جُمْلَةِ الْبَسْمَلَةِ

(ثَامِنُهَا) أي ثامن الأمثلة للاختلاف المذكور (في جُمْلَةِ الْبَسْمَلَةِ) أي موجود فيها، فإن قُدِّر ابتدائي باسم الله فاسمية، وهو قول البصريين، أو أبدأ باسم الله فعلية، وهو قول الكوفيين، وهو المشهور في التفاسير والأعاريب، وهو الأصح، ولم يذكر الزمخشري غيره، إلا أنه يُقدَّر الفعل مؤخرًا، ومناسبتاً لما جُعِلَت البسملة مبتدأ له، فيقدَّر باسم الله أقرأ، باسم الله أجل، باسم الله أرتحل، ويؤيده الحديث: «باسمك ربي وضعت جنبي»^(١). والله تعالى أعلم.

ثم ذكر المثال التاسع، فقال:

(....) مَا جَاءَ حَاجَتَكَ قُلْ فِي الثَّعْنَةِ

(«مَا جَاءَ حَاجَتَكَ» قُلْ: فِي الثَّعْنَةِ) يعني أن المثال التاسع قولهم: «ما جاءك حاجتك»، فإنه يُروى برفع «حاجتك»، فالجملة فعلية، وينصبها فالجملة اسمية، وذلك لأن «جاء» بمعنى «صار»، فعلى الأول «ما» خبرها، و«حاجتك» اسمها، وعلى الثاني «ما» مبتدأ، واسمها ضمير «ما»، وأنت حملاً على معنى «ما»، و«حاجتك» خبرها.

ونظير «ما» هذه «ما» في قولك: «ما أنت وموسى»، فإنها أيضاً تحتل الرفع والنصب، إلا أن

(١) أخرجه البخاري في «كتاب الدعوات» من «صحيحه».

الرفع على الابتدائية، أو الخبرية، على خلاف بين سيبويه والأخفش، وذلك إذا قَدَّرْتَ «موسى» عطفاً على «أنت»، والنصب على الخبرية، أو المفعولية، وذلك إذا قَدَّرْتَهُ مفعولاً معه، إذ لا بُدَّ من تقدير فعل حيثُ، أي ما تكون؟، أو ما تصنع؟.

ونظير «ما» هذه في هذين الوجهين على اختلاف التقديرين «كيف»، في نحو «كيف أنت وموسى؟»، إلا أنها لا تكون مبتدأ، ولا مفعولاً به، فليس للرفع إلا توجيه واحد، وأما النصب فيجوز كونه على الخبرية، أو الحالية^(١). والله تعالى أعلم.

ثم ذكر المثال العاشر، فقال:

٩٢٧- (وَرَاخَ زَيْدُنَا وَعَمَرُو قَامَا) وَالْفِعْلُ أَوْلَى نَاسَبَ الْمَقَامَا

(وَرَاخَ) أي ذهب (زَيْدُنَا، وَعَمَرُو قَامَا) بألف الإطلاق (وَالْفِعْلُ) أي وتقدير الفعل هنا (أَوْلَى) أي أرجح، وقوله: (نَاسَبَ الْمَقَامَا) بألف الإطلاق، جملة تعليلية، أي لمناسبته المقام، حيث إن المعطوف عليه جملة فعلية.

وحاصل المعنى: أن العاشر الجملة المعطوفة من نحو «قعد عمرو، وزيد قام»، فالأرجح الفعلية للتناسب، وذلك لازم عند من يوجب توافق الجملتين المتعاطفتين، ومما يترجح فيه الفعلية، نحو «موسى أكرمته»، ونحو «زيد ليقم، وعمرو لا يذهب» بالجزم؛ لأن وقوع الجملة الطلبية خبراً قليلاً، وأما نحو «زيد قام»، فالجملة اسمية لا غير؛ لعدم ما يطلب الفعل، هذا قول الجمهور، وجوز المبرد، وابن العريق^(٢)، وابن مالك فعليتها، على الإضمار والتفسير، والكوفيون على التقديم والتأخير، فإن قلت: «زيد قام، وعمرو قعد عنده»، فالأولى اسمية عند الجمهور، والثانية محتملة لهما على السواء عند الجميع.

٩٢٨- (وَكُلُّهَا إِسْمِيَّةٌ أَوْ ضِدُّهَا بِحَسَبِ التَّقْدِيرِ بَانَ حَدُّهَا)

(وَكُلُّهَا) أي كل هذه الأمثلة العشرة (إِسْمِيَّةٌ) بقطع الهمزة للوزن، أي جملة اسمية (أَوْ

(١) أي إذا قَدَّرْتَ «كيف تكون وموسى» فعلى الخبرية، وإذا قَدَّرْتَ «كيف توجد وموسى» فعلى الحالية.

(٢) هو أبو القاسم الحسين بن الوليد الأندلسي النحوي، أدب أولاد المنصور بن أبي عامر، له «شرح جمل الزجاجي» وغيره، مات سنة (٣٩٠هـ).

ضِدُّهَا) أي ضد الاسمية وهي الفعلية (بِحَسَبِ التَّقْدِيرِ بَانَ حَدُّهَا) أي ظهر الفرق بين هذه الأمثلة من حيث الاسمية والفعلية، فالحد في اللغة يُطْلَقُ على معان، منها الحاجز بين الشيئين، وهو المناسب هنا، وقد عرفت التقدير فيما مضى من الشرح، فتأمله تستفد. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على ما يجب على المسئول من التفصيل في المسئول عنه، شرع يبيِّن انقسام الجملة إلى صغرى، وكبرى، فقال:

(انْقِسَامُ الْجُمْلَةِ إِلَى صُغْرَى وَكُبْرَى)

وفي نسخة: «إلى الصغرى والكبرى»، والظاهر أن الأولى هي الصواب؛ لقوله الآتي: «وإنما قلت: «صغرى وكبرى إلخ» والله تعالى أعلم.

٩٢٩- (كُبْرَاهُمَا إِسْمِيَّةٌ قَدْ أُخْبِرَتْ بِأَسْمِيَّةٍ أَوْ مَا بِفِعْلِ بُدَأَتْ

٩٣٠- أَمَّا الَّتِي تُبْنَى عَلَى ذَا الْمُبْتَدَأِ فِتِلْكَ صُغْرَى أَشْبَهَتْ مَا انْفَرَدَا

٩٣١- وَجُمْلَةٌ بِتَيْنٍ قَدْ تَتَّصِفُ بِالْإِعْتِبَارَيْنِ كَمَا قَدْ يُعْرِفُ

٩٣٢- وَتَارَةً تَكُونُ غَيْرَ تَيْنٍ فِي إِتْيَانِهَا كَأَنَّ بِنْتَ الْوَاقِفِ

(كُبْرَاهُمَا) أي كبرى الجملتين جملة (إِسْمِيَّةٌ) بقطع الهمزة للوزن (قَدْ أُخْبِرَتْ) بالبناء

للمفعول (بِأَسْمِيَّةٍ) أي بجملة اسمية، نحو «زيد أبوه قائم» (أَوْ) أُخْبِرَتْ بِ(مَا) موصولة، أي

بالجملة التي (بِفِعْلِ) متعلق ب(بُدَأَتْ) بالبناء للمفعول، أي أو أُخْبِرَتْ بالجملة التي أولها فعل،

نحو: «زيد قام أبوه» (أَمَّا الَّتِي تُبْنَى) بالبناء للمفعول (عَلَى ذَا الْمُبْتَدَأِ) أي على هذا المبتدأ الذي أُخْبِرَ

عنه بإحدى الجملتين (فِتِلْكَ صُغْرَى) أي فتلك تُسَمَّى بجملة صغرى (أَشْبَهَتْ مَا انْفَرَدَا) أي

أشبهت المفرد (وَجُمْلَةٌ بِتَيْنٍ) أي بأنها كبرى وصغرى (قَدْ تَتَّصِفُ) نحو «زيد أبوه غلامه منطلق»

(بِالْإِعْتِبَارَيْنِ) فيقال لها: إنها كبرى، باعتبار الإخبار عنها بجملة، وصغرى باعتبار أنها وقعت

خبراً عن غيرها (كَمَا قَدْ يُعْرِفُ) ذلك من الأمثلة التي ذكروها في هذا الباب (وَتَارَةً تَكُونُ غَيْرَ

تَيْن) أي لا يقال لها: كبرى؛ لعدم الإخبار عنها بجملة، ولا صغرى؛ لعدم وقوعها خبراً عن أخرى (في إتيانها) أي لأجل مجيئها، ف«في» بمعنى اللام، كما في حديث: «دخلت امرأة النار في هرة...»، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمقدر، ذلك كائن لأجل إتيانها كهذا المثال، وهو قوله: (كَأَنَّ بِنْتُ الْوَاقِفِ) أي فهو مبتدأ وخبر، لا يوصف بكبرى، ولا بصغرى؛ لما ذكرنا، وعلى هذا فالقسمة في الترجمة غير حاصرة، فتفطن.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الجملة تنقسم إلى صغرى وكبرى:

فالكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة، نحو «زيد قام أبوه»، و«زيد أبوه قائم»، والصغرى هي المبنية على المبتدأ، كالجملة المخبر بها في المثالين.

وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين، نحو «زيد أبوه غلامه منطلق»، فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير، و«غلامه منطلق» صغرى لا غير؛ لأنها خبر، و«أبوه غلامه منطلق» كبرى باعتبار «غلامه منطلق»، وصغرى باعتبار جملة الكلام، ومثله قوله وَعَلَى «لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي» الآية [الكهف: ٣٨]؛ إذ الأصل لكن أنا هو الله ربي، ففيها أيضاً ثلاثة مبتدآت، إذا لم يُقدَّر «هو» ضميراً له سبحانه، ولفظ الجلالة بدل منه، أو عطف بيان عليه، كما جزم به ابن الحاجب، بل قدّر ضمير الشأن، وهو الظاهر، ثم حذفت همزة «أنا»، حذفاً اعتباطياً، أي لا لعلّة، وقيل: حذفاً قياسياً، بأن نُقلت حركتها، ثم حذفت، ثم أدغمت نون «لكن» في نون «أنا».

تنبيهان:

(الأول): قال ابن هشام رحمه الله ما فسرت به الجملة الكبرى هو مقتضى كلامهم، وقد يقال: كما تكون مصدرة بالمبتدأ تكون مصدرة بالفعل، نحو «ظننت زيدا يقوم أبوه».

(الثاني): قال أيضاً: إنما قلت: صغرى وكبرى موافقةً لهم، وإنما الوجه استعمال «فُعَلَى أَفْعَل» بـ«أل»، أو بالإضافة، ولذلك لُحِّنَ من قال^(١) [من البسيط]:

(١) هو أبو نؤاس.

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا حَضْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ^(١)
وقول بعضهم: إن «من» زائدة، وإنهما مضافان، على حد قوله [من المنسرح]:
يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أَسْرَ بِهِ بَيْنَ ذِرَاعِي وَجَبْهَةِ الْأَسَدِ^(٢)
يُرَدُّهُ أَنْ الصَّحِيحُ أَنْ «مِنْ» لَا تُقَحَّمُ فِي الْإِيجَابِ، وَلَا مَعَ تَعْرِيفِ الْمَجْرُورِ، وَلَكِنْ رُبَّمَا اسْتَعْمِلَ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ الَّذِي لَمْ يُرَدَّ بِهِ الْمَفَاضِلَةُ مُطَابَقًا، مَعَ كَوْنِهِ مَجْرَدًا، قَالَ [من الطويل]:
إِذَا غَابَ عَنْكُمْ أَسْوَدُ الْعَيْنِ كُنْتُمْ كِرَامًا وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ الْأَيْمُ^(٣)
أي لِئَامٍ، فعلى هذا يَتَخَرَّجُ الْبَيْتُ، وَقَوْلُ النُّحَوِيِّينَ: صغرى وكبرى، وكذلك قول العروضيين: فاصلة صغرى، وفاصلة كبرى. والله تعالى أعلم.

ولما كان الكلام يحتمل أن يكون كبرى، وأن يكون صغرى، وله أمثلة، أشار إليه بقوله:
٩٣٣- (كَلَامُهُمْ كُبْرَى وَغَيْرُ يَحْتَمِلُ فِي أَنَا آتِيكَ كَذَا عَنْهُمْ نُقِلَ
٩٣٤- أَخْمَدُ فِي الدَّارِ مِثَالُ ثَانِي وَإِنَّمَا عُمَرُ سَيَرَا دَانِي
٩٣٥- عُمَرُ قَائِمٌ أَبُوهُ مُحْتَمِلٌ مُبْتَدَأٌ أَوْ فَاعِلًا كَمَا نُقِلَ)
(كَلَامُهُمْ كُبْرَى وَغَيْرُ) بالضم لقطعه عن الإضافة، أي وغير كبرى، وهي صغرى، أو لا ولا، وفي نسخة: «وعكسا» (يَحْتَمِلُ) بالبناء للفاعل، يعني أن من الكلام ما يحتمل أن يكون جملة كبرى، وأن يكون جملة صغرى، ولا ولا، ولذلك أمثلة، أشار إلى الأول بقوله: (فِي أَنَا آتِيكَ) أي فإنه يحتمل أن يكون «آتيك» فعلاً مضارعاً، والأصل آتيتك، فأبدلت الهمزة الثانية ألفاً؛ لوقوعها

(١) «الفقاع» جمع فقاعة، معناها: النفاخات التي تكون على وجه الماء، وصف الخمر وما يعلوها من الحباب، فشبه الحباب بالدرّ، وهو اللؤلؤ الكبير، والخمر التي تحته بأرض من ذهب. «شرح الأبيات» ٦/ ١٧٥.

(٢) «العارض»: السحاب، وصف عارض سحاب اعترض بين نوء الذراع ونوء الجبهة، وهما من أنواء الأسد، وأنواؤه من أحمد الأنواء.

(٣) «أسود العين» اسم جبل، يعني أنكم لئام أبداً لا يزول عنكم اللؤم أبداً، كما أن الجبل لا يزول عن موضعه.

ساكنة إثر همزة، والكاف مفعول به له، فيكون جملة كبرى، ويحتمل أن يكون اسم فاعل مضافاً إلى الكاف، فيكون لا كبرى، ولا صغرى، وقوله: (كَذَا عَنْهُمْ نُقِلَ) بالبناء للمفعول، أي هذا الكلام نقل عن العرب هكذا، محتملاً للوجهين.

وأشار إلى الثاني بقوله: (أَحْمَدُ فِي الدَّارِ مِثَالُ ثَانِي) أي فهو يحتمل أن يقدر استقر، فيكون جملة كبرى، وأن يُقَدَّرَ «مستقر»، فيكون لا كبرى، ولا صغرى، وأشار إلى الثالث بقوله: (وَأَمَّا عُمَرُ سَيِّراً دَانِي) صفة لـ «سيرا» على لغة ربيعة، أي فيمكن أن يقدر «يسير سيرا»، فيكون كبرى، وأن يقدر «سائر سيرا»، فلا يكون كبرى، ولا صغرى، وأشار إلى الرابع بقوله: (عُمَرُ قَائِمٌ أَبُوهُ مُحْتَمِلٌ) أي لأن يكون «أبوه» (مُبْتَدَأً) مؤخراً، و«قائم» خبره مقدماً، فيكون جملة كبرى (أَنْ) بمعنى الواو، أي ويحتمل أن يكون (فَاعِلاً) بـ «قائم»، فلا يكون كبرى، ولا صغرى، وقوله: (كَمَا نُقِلَ) بالبناء للمفعول كمل به البيت، أي كما نُقِلَ هذا التفصيل الذي ذكرناه عن المعربين. وحاصل معنى الآيات بإيضاح أنه قد يَحْتَمِلُ الكلام الكبرى وغيرها، ولهذا النوع أمثلة:

[أحدها]: نحو قوله **عَلَّكَ**: **أَنَا عَائِلُكَ بِهِ** [الثل: ٣٩] الآية؛ إذ يحتمل **عَائِلُكَ** [الثل: ٣٩] أن يكون فعلاً مضارعاً، ومفعولاً به، وأن يكون اسم فاعل، ومضافاً إليه، مثل قوله **عَلَّكَ**: **وَأَنَّهُمْ عَائِلُهُمْ عَذَابٌ** [هود: الآية ٧٦]، وقوله: **وَكُلُّهُمْ عَائِلُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَرْدًا** [مریم: الآية ٩٥]، ويؤيده أن أصل الخبر الإفراد، وأن حمزة يُبَيِّلُ الألف^(١) من **عَائِلُكَ** [الثل: الآية ٣٩]، وذلك ممتنع على تقدير انقلابها من الهمزة.

[الثاني]: نحو «زيد في الدار»؛ إذ يحتمل تقدير «استقر»، وتقدير «مستقر».

[الثالث]: نحو «إنما أنت سيرا»؛ إذ يحتمل تقدير «تسير»، وتقدير «سائر»، وينبغي أن يُجْرَى هنا الخلاف الذي في المسألة قبلها^(٢).

(١) أي فهذا دليل على أنه اسم فاعل؛ لأن عليه تكون الألف أصلية، ولا يجوز إمالة الألف إلا إذا كانت أصلية، وأما على جعله فعلاً، فتكون الألف مبدلة عن الهمزة، والألف المبدلة لا تُثَمَلُ. «الحاشية» ٤٠/٢.
(٢) هو أن يقدر المحذوف اسم فاعل؛ لأن الأصل في الخبر الإفراد، أو يقدر العامل في «سيرا» فعلاً؛ لأنه الأصل في العمل، وقوله: في المسألة قبلها، أي في مسألة عامل الظرف الواقع خبراً، وإنما أحال عليه، ولم يتقدم له؛ لشهرة هذا الخلاف في تلك المسألة. «الحاشية» ٤٠/٢.

[الرابع]: «زيد قائم أبوه»؛ إذ يحتمل أن يُقَدَّرَ «أبوه» مبتدأ، وأن يُقَدَّرَ فاعلاً بـ «قائم».

[تنبيه]:

يتعين في قوله [من الطويل]:

* أَلَا عُمَرُ وَلَّى مُسْتَطَاعَ رُجُوعُهُ *

تقدير «رُجُوعُهُ» مبتدأ، و«مستطاع» خبره، والجملة في محل نصب على أنها صفة، لا في محل رفع على أنها خبر؛ لأن «ألا» التي للتمني لا خبر لها عند سيبويه لا لفظاً ولا تقديرًا، فإذا قيل: «ألا ماء» كان ذلك كلاماً مؤلفاً من حرف واسم، وإنما تم الكلام بذلك حملاً على معناه، وهو أتمنى ماءً، وكذلك يمتنع تقدير «مستطاع» خبراً، و«رُجُوعُهُ» فاعلاً؛ لما ذكرنا، ويمتنع أيضاً تقدير «مستطاع» صفةً على المحل، أو تقدير «رجوعه» جملة في موضع رفع على أنها صفة على المحل إجراءً لـ «ألا» مجرى «ليت» في امتناع مراعاة محل اسمها، وهذا أيضاً قول سيبويه في الوجهين، وخالفه في المسألتين المازني والمبرد^(١). والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على انقسام الجملة إلى كبرى وصغرى، شرع يبين انقسام الكبرى إلى ذات وجه، وإلى ذات وجهين، فقال:

(انْقِسَامُ الْجُمْلَةِ الْكُبْرَى إِلَى ذَاتِ وَجْهِ، وَإِلَى ذَاتِ وَجْهَيْنِ)

٩٣٦- (كُبْرَاهُمَا لِذَاتِ وَجْهِ تَنْقَسِمُ أَوْ ذَاتِ وَجْهَيْنِ كَمَا عَنْهُمْ عِلْمٌ

٩٣٧- فَاسْمِيَّةُ الصَّدْرِ وَفِعْلٌ فِي الطَّرْفِ كَخَالِدٌ يَقُومُ نَجْلُهُ بِصَفٍّ

(١) أي فجوزا جعل «مستطاع رجوعه» جملة في محل رفع خبراً لـ «ألا»، والكلام حينئذ جملة كبرى، وجوزا جعل «مستطاع» صفة لـ «عمر» على المحل، و«رجوعه» نائب فاعل، أو أن الجملة في محل رفع صفة على المحل، وخبر «لا» محذوف على الوجهين. «الحاشية» ٤٠/٢.

٩٣٨- وَالْعَكْسُ نَحْوُ ظَنَّ زَيْدًا خَالِدًا أَبُوهُ قَائِمٌ كَمَا قَبْلُ بَدَا
 ٩٣٩- زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ أَوْلَاهُمَا ظَنَنْتُ زَيْدًا جَا أَبُوهُ مُكْرَمًا
 (كَبَّرَاهُمَا) أي كبرى الجملتين، وهو مبتدأ خبره قوله: (لِذَاتِ وَجْهِ) واحد (تَنْقَسِمُ، أَوْ ذَاتِ وَجْهَيْنِ) وقوله: (كَمَا عَنْهُمْ عُلْمٌ) بالبناء للمفعول، أي كما علم هذا التقسيم عن النحاة، ثم يَنْ ذَاتِ الوجهين بما فصله بالفاء الفصيحة، فقال: (فَاسْمِيَّةُ الصَّدْرِ) أي الجملة التي أولها اسم (وَفَعْلٌ فِي الطَّرْفِ) أي وقد ذكر الفعل في طرفها، أي آخرها، فقوله: «فاسمية إلخ» مبتدأ خبره قوله: (كَخَالِدٍ يَقُومُ نَجْلَةً) بفتح، فسكون: يطلق على الولد، وعلى الوالد، فهو من الأضداد، كما في «القاموس»، وقوله: (بِصَفِّ) متعلق بـ«يقوم» (وَالْعَكْسُ) أي كذا عكس هذا، وهو أن يكون الصدر فعلاً، والعجز اسماً (نَحْوُ ظَنَّ زَيْدًا خَالِدًا أَبُوهُ قَائِمٌ) فصدره فعل، وعجزه اسم (كَمَا قَبْلُ) بالبناء على الضم أي قبل هذا الموضع، وهو الباب الماضي (بَدَا) أي ظهر بيانه، وقوله: (زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ) مبتدأ محكي لقصد لفظه، وخبره قوله: (أَوْلَاهُمَا) ويجوز العكس، أي أولى المسألتين، وهي ذات وجه واحد، يعني أن مثال ذات وجه قولك: «زيد أبوه قائم»، فهذه الجملة صدرها، وعجزها اسم، ومن أمثلة ذات الوجه أيضاً قوله: (ظَنَنْتُ زَيْدًا جَا أَبُوهُ مُكْرَمًا) إذ كل من صدرها وعجزها فعل.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الكبرى تنقسم إلى ذات وجهين، وذات وجه، فذات الوجهين، هي جملة اسمية الصدر، فعلية العجز، نحو «زيد يقوم أبوه»، كذا قالوا، وينبغي أن يزداد عكس ذلك في نحو «ظننت زيدا أبوه قائم» بناءً على ما سبق، بيانه في الباب الماضي، وذات الوجه نحو «زيد أبوه قائم»، ومثله على ما سبق نحو «ظننت زيدا يقوم أبوه». والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾
 قال الجامع الفقير إلى مولاه الغني القدير محمد ابن الشيخ العلامة علي بن آدم بن موسى الإتيوبي الولوي، نزيل مكة المكرمة:

قد انتهيت من الجزء الأول من شرح «كتاب مدني الحبيب من يوالي مغني اللبيب» نظم شيخنا العلامة الأملعي اللوذعي النحوي اللغوي عبد الباسط بن محمد بن حسن الإتيوبي الولوي البورني المناسي رحمه الله ليلة الثلاثاء ١٣/٥/١٤٢٣ هـ الموافق ٢٣ يولية/٢٠٠٢ م.
 أسأل الله العلي العظيم أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وسبباً للفوز بجنت النعيم لي وله ولكل من تلقاه بقلب سليم، إنه بعباده رءوف رحيم.

وآخر دعوانا: ﴿إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: الآية ١٠].
 ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾ [الأعراف: الآية ٤٣].
 ﴿سُبْحَنَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ ﴿٨٠﴾ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ﴿٨١﴾ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٨٢﴾ [الصفافات: ١٨٠ - ١٨٢].

«اللهم صل على محمد، وعلى آل محمد، كما صليت على آل إبراهيم، إنك حميد مجيد، اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم، إنك حميد مجيد». «السلام على النبي ورحمة الله وبركاته».

ويليه الجزء الثاني - إن شاء الله تعالى - مفتتحاً بـ«الجميل التي لا محل لها من الإعراب» «سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك، وأتوب إليك».

فهرست الموضوعات للجزء الأول

٥	مقدمة الشرح
٣٧	الباب الأول من الكتاب في تفسير المفردات، وذكر أحكامها
٣٩	□ حرف الألف
١٨٢	□ حرف الباء
٢٠٧	□ حرف التاء
٢١٠	□ حرف الثاء
٢١٥	□ حرف الجيم
٢١٨	□ حرف الحاء المهملة
٢٤٠	□ حرف الحاء المعجمة
٢٤٤	□ حرف الراء
٢٥١	□ حرف السين المهملة
٢٦٢	□ حرف العين المهملة
٢٩١	□ حرف الغين المعجمة
٢٩٨	□ حرف الفاء
٣١٥	□ حرف القاف
٣٣٠	□ حرف الكاف
٣٩٥	□ حرف اللام
٥٣٩	□ حرف الميم
٦٠٥	□ حرف النون
٦٢٥	□ حرف الهاء
٦٣٩	□ حرف الواو
٦٦٧	□ حرف الألف

- حرف الياء ٦٧٥
- الباب الثاني من الكتاب في تفسير الجملة، وذكر أقسامها، وأحكامها ... ٦٨٠
- شرح الجملة، وبيان أن الكلام أخص منها، لا مرادف لها ٦٨١
- انقسام الجملة إلى اسمية، وفعلية، وظرفية ٦٨٤
- ما يجب على المسئول في المسئول عنه أن يفصل فيه ٦٨٧
- انقسام الجملة إلى صغرى وكبرى ٦٩٣
- انقسام الجملة الكبرى إلى ذات وجه، وذات وجهين ٦٩٧

تم الجزء الأول ويليهِ الجزء الثاني - إن شاء الله تعالى - مفتتحاً بـ «الجمَلِ النَّبِيِّ
لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِغْرَابِ».
